

الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُودٌ

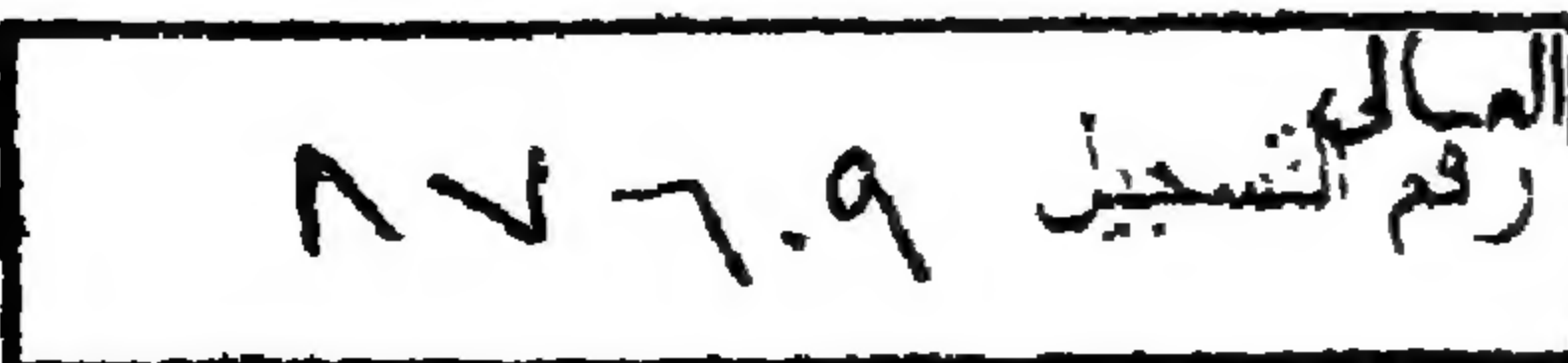
الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السابعة عشرة

العدد الأول : يناير - فبراير سنة ١٩٦٦



القاهرة



مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٦

تنويه

نظرا لزيادة حصيلة الأحكام التي أصدرتها محكمة النقض زيادة ملحوظة بسبب إنشاء دائرة مدنية وتجارية ثالثة بالمحكمة رأى المكتب الفنى أن يكون صدور مجموعة أحكام النقض فى المواد المدنية والتجارية فى أربعة أعداد سنويا اعتبارا من السنة السابعة عشرة التى تبدأ بهذا العدد .

المكتب الفنى

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

١ - التنازع بشأن تنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم جبر الجاني ، وإبراهيم عمر هندی ، وأحمد حسن
هیکل ، ومحمد صادق الرشیدی ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم
حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١)

الطالب رقم ٢ لسنة ٣٤ ق " تنازع على حكمين متناقضين " :

(١) اختصاص . " اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية " . " التنازع
بشأن تنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية " .

المقصود بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في المادة ٢١
من قانون السلطة القضائية الأحكام التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل
إلغائها . صدور حكمين متناقضين من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتبعان جهة القضاء
العادي . عدم قبول طلب الفصل في النزاع بشأن تنفيذهما .

(ب) اختصاص . " دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم " .

دوائر الأحوال الشخصية المشكلة طبقاً للسادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية . اعتبارها من دوائر المحاكم وقابة لها .

١ - تنص المادة ١/٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
على أن " تختص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في النزاع
الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم
والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية أو صادر كل

منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية " والمقصود بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في هذه المادة الأحكام التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها فإذا كان الحكان المتناقصان اللذان ثار النزاع بشأن تنفيذهما قد صدرا من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتبعان جهة القضاء العادى أى المحاكم فلا يقبل طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذهما (١) وإنما سبيل معالجة النزاع فى هذه الحالة هو الطعن فى الحكم الثانى سواء بالاستئناف إذا توافرت الشروط التى تستند بها المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات أو بالنقض وفقا لما هو منصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإذا كان الحكان المدعى بوقوع النزاع بشأن تنفيذهما قد صدر أولهما من الدائرة المدنية بمحكمة المنصورة والثانى من دائرة الأحوال الشخصية بتلك المحكمة فإن كليهما يكون صادرا من محاكم القضاء العادى ولا تختص الهيئة العامة بنظر طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذهما .

٢ - إذ نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دائرة جزئية وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية فإن مفاد ذلك أن دوائر الأحوال الشخصية التى شكلت طبقا لهذه المادة تعتبر من دوائر المحاكم وتابعة لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الطالب محمد إبراهيم عمر خليفة أقام فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ على باقى ورثة والده

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٥/٣٠ فى الطلب رقم ٦ لسنة ٣١ ق تنازع مجموعة المكتب

الفنى من ١٥ ص ٤٤٠ ونقض ١٩٦٤/١٢/٢٩ من ١٥ ص ٩٧١ .

المرحوم ابراهيم عمر خليفه ومن بينهم المدعى عليهما في هذا الطلب الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى أمام محكمة المنصورة الابتدائية وطلب الحكم بثبوت ملكيته لـ ٢٣ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٣ سهما المبينة بالصحيفة مستندا في ذلك إلى أن والده المذكور كان قد وقف هذا القدر بإشهاد لدى محكمة المنصورة الجزئية الشرعية في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٣ وجعل الوقف على نفسه ثم من بعد وفاته على ابنه الطالب وأن ملكية هذه الأقطان قد آلت إلى الطالب بعد وفاة والده في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات إذ أن استحقاقه في الوقف كان بعوض مالى ولم يكن للواقف حق الرجوع فيه . وقد أنكر المدعى عليهم في تلك الدعوى انفراد الطالب بملكية ذلك القدر وقالوا إنه طبقا للسادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا لمورثهم الواقف لأنه كان حيا وقت صدور ذلك المرسوم بقانون وكان له حق الرجوع في الوقف لعدم قيام مانع من الرجوع طبقا للسادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ولأن استحقاق الطالب لم يكن بأى عوض مالى — وبتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ أصدرت محكمة المنصورة الابتدائية حكما حضوريا في تلك الدعوى قطع في أسبابه بصحة دعوى المدعى (الطالب) وقضى في منطوقه بتدب خير لتقدير ما يضاهى نصيب الخيرات والمرتبات المشروطة لصالح المدعى عليهم بكتاب الوقف من الأرض الزراعية التى كانت موقوفة . وقد قام الطالب بإعلان هذا الحكم للمدعى عليهم في ١٥ ، ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ ولم يرفعوا استئنافا عنه — بعد ذلك رفع ثلاثة منهم هن رقية محمد خليفة وعزيزة ابراهيم عمر خليفة المدعى عليهما في هذا الطلب وأنيسة ابراهيم عمر خليفة الدعوى رقم ١٢٣ سنة ١٩٥٦ أمام دائرة الاحوال الشخصية بمحكمة المنصورة الابتدائية واختصم فيها الطالب وطلب الحكم بوفاة المرحوم ابراهيم عمر خليفة وأنهن من ورثته وتستحق زوجته رقية ثلاثة قراريط وتستحق كل من ابنتيه عزيزة وأنيسة قيراطين وثلاث قيراط من ٢٤ قيراطا تنقسم اليها أعيان الوقف التى آلت ملكيتها إلى مورثهن الواقف ، وأسسن هذه الدعوى على أنه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا لهذا الواقف لأنه كان حيا وكان له حق الرجوع في الوقف وأنه تقدم فعلا بطلب إلى هيئة

التصرفات بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية قيد برقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ لسماع
اشهاده بالتغير في وقفه وجعله على ورثته الشرعيين جميعا كل بحسب نصيبه
الميراثي وقد وافق الطالب والده على سماع هذا الاشهاد وذلك باقرار حرره
بنخطه ووقعه بامضائه ضمنه أنه غير متمسك بعقد ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٢ الذي كان
يستند اليه في أن استحقاقه كان بمقابل مالي ، وأنه إذ توفي مورثه في ٢٤ أبريل
سنة ١٩٥٣ (فقد آلت ملكية الأطيان التي كانت موقوفة إلى ورثته جميعا
وخصه فيها النصيب المئين في صحيفة دعواه — دفع الطالب تلك الدعوى
بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ١١٣٠
سنة ١٩٥٣ مدني كلي المنصورة والذي أصبح نهائيا وأنكر موافقته على سماع
اشهاد التغير من والده وطعن بالتزوير في محضر جلسة ٢ يولييه سنة ١٩٥٢
في مادة التصرفات رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ الثابت فيه حضوره في تلك الجلسة
وصدور هذه الموافقة منه — كما دفع بعدم اختصاص المحكمة باعتبارها محكمة
للأحوال الشخصية بنظر الدعوى لأنها دعوى ملكية — وبتاريخ ١٢ من مايو
سنة ١٩٥٨ حكمت تلك المحكمة حضوريا برفض الدعين السابقين ورفض دعوى
التزوير وتغريم مدعيها خمسة وعشرين جنيها للخزانة وبوفاة المرحوم ابراهيم عمر
خليفة في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٣ وأن من تركته الاعيان التي وقفها بكتاب
وقفه المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٣ والتي أصبحت ملكا له ابتداء من ١٤ سبتمبر
سنة ١٩٥٢ بصدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن المدعيات من ورثته
تستحق الزوجة ثلاثة قراريط وكل من بنتيه عزيزة وأنيسه قيراطين وثلاث قيراط من ٢٤
قيراطا تنقسم اليها تركته ويمنع تعرض المدعى عليه (الطالب) لهن في هذا
الاستحقاق — استأنف الطالب هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة
وقيد استئناف برقم ٢٢ سنة ١٩٥٨ ق ٠ وبتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ حكمت
دائرة الاحوال الشخصية بتلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم
المستأنف لعدم تضمينه اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وبقبول
الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبالزام المستأنف ضدهما
رقية وعزيزة (المدعى عليهما في هذا الطلب) بمصروفات الدرجتين ومقابل
أتعاب المحاماه ، فطعن الاخيرتان في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما

في جدول هذه المحكمة برقم ٦ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ نقضت دائرة الأحوال الشخصية بهذه المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف المنصورة مؤسسة قضاءها على أن الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية في القضية رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من محكمة غير ذات ولاية إذ أن الدعوى التي فصل فيها ذلك الحكم هي في جوهرها دعوى استحقاق إذ كان النزاع فيها يدور حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم وهل كان الوقف بغير عوض فيصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف أو كان بعوض مالى فيؤول إلى الطالب وحده وأن الدعوى بهذا الوصف مما كانت تختص المحاكم الشرعية بالنظر فيه - وبتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ قدم الطالب هذا الطلب بعريضة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة وانتهى فيها إلى طلب القضاء باختصاص المحكمة المدنية بنظر النزاع دون دائرة الأحوال الشخصية وباعتبار حكمها النهائي رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة مانعا من اختصاص دائرة الأحوال الشخصية - وما يترتب على ذلك .

وحيث إن مبنى هذا الطلب قيام نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من محكمة مدنية والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وأن هذا النزاع مما تختص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل فيه طبقا للمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وفي بيان ذلك يقول الطالب إن الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ كلى والذي قضى في أسبابه بملكيته وحده لجميع الأطيان التي كانت موقوفة قد أصبح نهائيا باعلانه إلى الخصوم وفوات معياد استئنافه دون رفع استئناف عنه وأنه إذ كان الحكم الصادر من محكمة الأحوال الشخصية على خلاف الحكم الأول قد أصبح هو الآخر نهائيا بعد صدور حكم النقض لأن المحكمة التي أحيلت إليها القضية سوف تلتزم حتما بحكم النقض في مسألة الاختصاص التي فصلت فيها محكمة النقض فإنه يكون هناك حكمان متناقضان ويتضمنان تنازعا على الاختصاص بين محكمة مدنية ومحكمة للأحوال الشخصية إذ أن الحكم الأول قضى باختصاص المحاكم المدنية بنظر النزاع في حين أن الحكم الثانى يقضى تبعا لحكم النقض

باختصاص محاكم الأحوال الشخصية بنظر ذلك النزاع عينه وأنه لما كان الحكم الأول الصادر من المحكمة المدنية قد أصبح نهائياً فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ويصبح واجب الاحترام ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للمحاكم المدنية لأن حجية الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التي يستند إليها الطالب تنص على أن " تختص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية " ، وقد أفصححت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بأن المقصود هنا بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية هي تلك التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها - ومن ثم فإذا كان الحُكْمَان المتناقضان اللذان ثار النزاع بشأن تنفيذهما قد صدرتا من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتبعان جهة القضاء العادي أي المحاكم فلا يقبل طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذهما وإنما سبيل معالجة النزاع في هذه الحالة هو الطعن في الحكم الثاني سواء بالاستئناف إذا توافرت الشروط التي تستلزمها المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات أو بالنقض وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لما كان ذلك، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية قد نصت على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية " وكان مفاد ذلك أن دوائر الأحوال الشخصية التي شكلت عملاً بهذه المادة تعتبر من دائرة المحاكم وتابعة لها وإذا كان الحُكْمَان المدعى بوقوع النزاع بشأن تنفيذهما قد صدر أولهما من الدائرة المدنية بمحكمة المنصورة الابتدائية والثاني من دائرة الأحوال الشخصية بتلك المحكمة واستؤنف أمام دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة استئناف المنصورة فإن كليهما يكون صادراً من محاكم القضاء العادي وبالتالي فلا تختص هذه الهيئة بنظر طلب الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذهما .

٢ - العدول عن مبدأ سابق

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المتشارين : محمد عبد اللطيف مرسى ، وامل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، و ابراهيم عمر هندی ،
وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين مويس ، وأحمد حسن هيكمل ، ومحمد صادق الرشيدى ،
وعباس إلهى عيد الجواد ، و ابراهيم حسن علام .

(٢)

الطن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق : " رجال القضاء " :

(أ) قضاة . " أقدمية " . اختصاص . " اختصاص محكمة النقض " .

جواز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون ٥٦
لسنة ١٩٥٩ . الأقدمية من الحقوق الأصلية لرجال القضاء لم تناوّلها المادة ٩٠
من هذا القانون بالاستثناء من قاعدة جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشئون القضاة
أمام الدائرة المدنية لمحكمة النقض . نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة
بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار التعيين شاملا لما يستتبعه من تحديد الأقدمية .
النص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .

(ب) محاماه . " استبعاد اسم المحامى من الجدول " . " أثره " .

ممارسة المحامى عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول . ممارسة غير مشروعة
ترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبي . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة التمرين
ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدة المقررة
لاستحقاق المعاش .

(ج) قضاة . " تعيين المحامين في وظائف القضاة " .

شرط صلاحية تعيين المحامين في وظائف القضاة هو ممارستهم المحاماة فعلا أمام
محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . مدة استبعاد المحامى من الجدول فاطمة
لشرط التوالى .

١ - مؤدى نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية أن الأصل هو جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشئون القضاة أمام الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض - التي حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية وانعقد لها الاختصاص بنظر هذه الطلبات بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - فيما عدا ما نص عليه على سبيل الحصر استثناء من هذا الأصل . ولما كانت الأقدمية من الحقوق الأصلية لرجال القضاء ولم تتناولها المادة ٩٠ السالفة الذكر بالاستثناء فإنه يجوز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩^(١) . أما القول بعدم جواز الطعن في الأقدمية استنادا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ والتي تقضى باعتبار التعيين في حكم هذه المادة يشمل ما يستتبعه من تحديد الأقدمية هو نص تفسيري جاء معبرا لغرض الشارع مما يجب العمل به منذ صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - فردود بأن نص المادة ٩٠ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ لم يكن يكتنفه غموض يستلزم إصدار تشريع مفسر له وبالتالي فإن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ نص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .

٢ - إذ نهى المشرع - في المادة ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - عن ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول فقد دل على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبي . ولما نصت عليه المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بالقرار الوزاري الصادر في ١٥/٧/١٩٤٦ من أنه "يترتب على الاستبعاد من الجدول منع المحامي من المرافعة . . . ولا تحتسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش" .

٣ - إذ بينت الفقرة هـ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة

(١) لم تر الهيئة العامة العدول من الحكم الصادر من الهيئة العامة للواد المدنية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٧ في الطلبات المقيسة بالأرقام ٢٦ و ٢٨ و ٣٢ لسنة ٣٠ ق . "رجال القضاء" .

بالمحاكم الابتدائية بأن قررت بأنهم " المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماه فعلا". قد وضعت ضابطا منظما هو وجوب توافر شرطين مجتمعين : الأول : اشتغاله بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . والثاني : أن يكون قد مارس المهنة فعلا خلالها بحيث إذا تخلف أحد الشرطين انتهى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاضي . وإن مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف متصلة ، وقد تضمنت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين فيما نصت عليه أن لا تحسب مدة الاستبعاد من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ، ومن ثم فإن المدة التي يتقرر استبعاد المحامي فيها — وقد امتنع احتسابها في مدة الاشتغال بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف — تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمه القانون لمدة أربع سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر، وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٣/٨/١٩٦١ صدر قرار جمهورى بتعيينات وانتدابات قضائية — تضمن فيما تضمنه تعيين الطالب قاضيا بمحكمة أسيوط الابتدائية على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ — فطعن فيه الطالب في ١٦/٩/١٩٦١ وطلب تعديله والحكم — أصليا — بتحديد أقدميته بين زملائه الحاصلين على إجازة الحقوق في سنة ١٩٤٥ والذين بلغوا في الكادر القضائي إلى درجة رئيس محكمة واحتياطيا بترتيب أقدميته بين رجال القضاء باعتباره أقدم القضاة في جدول الأقدمية العامة . وأسس طلبه على أنه تخرج من كلية الحقوق في مايو سنة ١٩٤٥

(١) راجع نقض ١/٢٨/١٩٦١ بمجموعة المكتب الفنى من ١٢ ص ١٠ .

واشتغل بالمحاماة عقب قيد اسمه بجدول المحامين العام في تلك السنة، وفي ديسمبر سنة ١٩٥١ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف واستمر محاميا مشغولا حتى صدور القرار الجمهوري المشار إليه ، وأن هذا القرار إذ حدد أقدميته بعد الأستاذ الحاصل على إجازة الحقوق سنة ١٩٥٣ قد خالف القانون، ذلك أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية الذي عين الطالب وفق أحكامه نصت في فقرتها الأخيرة على أن المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء تحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي ، وقد توافرت صلاحيته للتعين في وظيفة قاض بعد مضي أربع سنوات من تاريخ قيده بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف وفقا لحكم الفقرة (هـ) من المادة ٥٢ من القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ كما كان يتعين معه تحديد أقدميته بين زملائه من نحرى سنة ١٩٤٥ . وبعد تحضير الطعن عرض على الدائرة المدنية والتجارية عملا بالقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٦٣ — دفعت وزارة العدل بأن تحديد الأقدمية هو عنصر من عناصر قرار التعيين مما لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء وفقا للمادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، وأن المشرع قد أضاف بالقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٦٣ إلى المادة ٩٠ السالفة الذكر حكما تفسيريا من مقتضاه أن يشمل التعيين ما يستتبعه من تحديد الأقدمية ، وطلبت احتياطيا رفض الطلب موضوعا استنادا إلى أنه قد روعي في تحديد أقدمية الطالب بين زملائه تاريخ تخرجه وقيده في جدول المحامين مع احتساب مدد استبعاده من الجدول . وقدمت النيابة مذكرة برأيها أيدت فيها وزارة العدل في الدفع بعدم جواز الطعن ، وطلبت احتياطيا رفض الطلب موضوعا استنادا إلى أن المادة ٥٢ من القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ تشترط لصلاحية المحامي للتعين في سلك القضاء أن يكون قد مارس المحاماة فعلا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، وإذا استبعد الطالب مرارا من جدول المحامين وأعيد لآخر مرة في ١٥/١١/١٩٥٦ فإنه لا تتوافر صلاحيته للتعين في القضاء إلا بعد مرور أربع سنوات من هذا التاريخ . وبجلسة ١٩/١١/١٩٦٤ قررت الدائرة المدنية والتجارية إحالة هذا الطلب إلى الهيئة العامة لأنها ترى العدول عن المبدأ الذي قرره الهيئة المذكورة — وقت أن كانت مختصة بنظر طلبات رجال القضاء والنيابة — بحكمها الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٦٢

في الطعون المقيمة بالأرقام ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ سنة ٣٠ ق رجال القضاء ، والذي قضت فيه باختصاصها بالفصل في الطعون المتعلقة بتحديد الأقدمية . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الهيئة تمسك الطرفان بطلباتهما وأصررت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٦٣ - إذ نصت على أن " تختص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاة عدا التعيين والترقية والنقل والندب " . فقد دل ذلك على أن الأصل هو جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشئون القضاء أمام الهيئة العامة - التي حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية وانعقد لها الاختصاص بنظر هذه الطلبات بالقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٦٣ - فيما عدا ما نص عليه استثناء من هذا الأصل . ولما كانت الأقدمية من الحقوق الأصلية لرجال القضاء ولم تتناولها المادة ٩٠ السالفة الذكر بالاستثناء ، وكانت القرارات المستثناة بهذا النص قد وردت على سبيل الحصر مما يوجب إعمالها في حدود مدلولها ، فإنه بذلك يجوز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى كانت قد صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ . أما القول بعدم جواز الطعن في الأقدمية استناداً إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٦٣ والتي تقضى باعتبار التعيين في حكم هذه المادة يشمل ما يستتبعه من تحديد الأقدمية - هو نص تفسيري جاء معبراً لغرض الشارع مما يجب العمل به منذ صدور القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ - فردود بأن نص المادة ٩٠ المشار إليها قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ لم يكن يكتفئه لبس أو غموض يستلزم إصدار تشريع مفسر له وبالتالي فإن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون ٧٤ سنة ١٩٦٣ نص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .

وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن الهيئة العامة لا ترى العدول عن المبدأ الذي سبق أن قررته وقت أن كانت مختصة بنظر طلبات رجال القضاء والنيابة

العامة بحكمها الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ في الطلبات المقيدة بالأرقام ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ سنة ٣٠ ق رجال قضاء ، ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم جواز الطعن .

وحيث إنه بالنسبة للموضوع فإن النزاع يدور حول أثر قرار استبعاد إسم الطالب من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداد اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند التحاقه بسلك القضاء .

وحيث إن المادة ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الذي يحكم واقعة النزاع نصت على أنه ” على كل محام أن يسدد قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة . وعلى مجلس النقابة أن يخطر بلجنة قيد المحامين في ميعاد لا يتجاوز نهاية مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يؤدوا قيمة الاشتراك وتقرر اللجنة في ميعاد لا يتجاوز ١٥ أبريل من كل سنة استبعاد أسمائهم . . . وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال إلى مجلس تأديب ويقضى عليه بالوقوف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور “ — كما نصت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بالقرار الوزاري الصادر في ١٥/٧/١٩٤٦ على أنه ” يترتب على الاستبعاد من الجدول منع المحامي من المرافعة والامتناع وسائر حقوق المحامين وعدم اشتراكه في الجمعيات العمومية . . . ولا تحسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش أو الإعانة المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ “ وإذ نهى المشرع عن ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد فقد دل ذلك على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة السالفة الذكر .

وحيث إن الفقرة ” هـ “ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية بأن قررت بأنهم ” المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا “

قد وضعت ضابطا منظما يهدف إلى التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة قاض من واقع ممارسته لمهنة المحاماة — هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين (الأول) اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية (الثاني) أن يكون قد مارس المهنة فعلا خلالها — بحيث إذا تخلف أحد الشرطين — انتهى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض . ولما كان مقتضى الشرط الأول — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة ، وكانت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين السابق الإشارة إليها قد تضمنت فيما نصت عليه أن لا تحتسب مدة الاستبعاد من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية فإن المدة التي يتقرر استبعاد المحامي فيها — وقد امتنع احتسابها في مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف — تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمه القانون لمدة أربع سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب قيد في جدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف في ١٩٥١/١٢/٢٥ واستبعد اسمه لعدم سداد الاشتراك في ١٩٥٢/٦/١٧ وأعيد في ١٩٥٢/١١/٢٢ ثم استبعد ثانية في ١٩٥٣/٦/١٧ وأعيد في ١٩٥٤/٦/١٥ كما استبعد في ١٩٥٥/٦/٢٧ وأعيد في ١٩٥٥/١٠/١٦ واستبعد كذلك في ١٩٥٦/١٠/٩ وأعيد في ١٩٥٦/١١/١٥ فإنه لا تتوافر له صلاحيته للتعيين في وظائف القضاء إلا بعد مرور أربع سنوات متوالية من هذا التاريخ الأخير — انتهى في ١٩٦٠/١١/١٤ — مارس خلالها عمله في المحاماة ممارسة مشروعة . ولما كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ التى تحدثت عن أقدمية رجال القضاء نصت في فقرتها الأخيرة على أنه ” بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي “ وكان الأستاذ قد استوفى شروط الصلاحية عند تعيينه قاضيا في ١٩٦٠/١٠/١ فان القرار المطعون فيه إذ وضع الطالب بعد هذا الزميل مباشرة لا يكون قد خالف القانون مما يتعين معه رفض هذا الطلب . ولا محل لما نعى به الطالب من أن الوزارة عينت غيره في وظائف قضاة دون اعتداد بمدة استبعادهم من جدول المحامين ما دام أن تعيينه وتحديد أقدميته تم مطابقا للقانون .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف مرمي ، وامل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وابراهيم عمر
هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين مويس ، ومحمد مادي الرشيدى ،
وعباس حلى عبد الجواد ، وابراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا عمر .

(٣)

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ القضائية (١) :

(١) حكم "الطعن في الأحكام" . "الأحكام الصادرة قبل الفصل
في الموضوع" .

مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٢٧٨ مرافعات أن يكون الحكم
صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو
في شق منها يجوز الطعن فيه استقلالا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على
عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .

(ب) حكم "الطعن في الأحكام" . الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
"نقض" "مبعاد الطعن" .

قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار الميع وبندب خير لتقدير مقابل الربع .
في شطره الأول حكم قطعى بحسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه
بالنقض استقلالا في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٦٥ و ٦٥ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العدل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩

(ج) استئناف "نطاق الاستئناف" نقض . "نطاق النقض" .

نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى
يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تذكر بملت صراحة .
لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة
٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظيره في الأحكام الخاصة بالنقض .

(١) راجع نقض ١٩٥٣/١/٨ بمجموعة المكتب الفني من ٤ ص ٣١٣
و ١٩٥٨/٢/٢٦ ص ٩ و ١٢٠ و ١٩٦٥/٤/٢٩ ص ١٦ في الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠ ق

١ - إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن "الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات . إنما يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع" فانها بذلك تكون قد دلت على أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع وبالتالي فإن الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يخرج عن نطاق التحريم المقرر ويجوز الطعن فيه على استقلال طبقا للقواعد العامة للطعن في الأحكام ذلك لأن البين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات سالفه الذكر أن الشارع قد فرق بين نوعين من الأحكام: أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وأحكام صادرة في الموضوع ، ولم يجز الطعن في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .

٢ - إذا كان الحكم الإستئنافي قد قضى بأحقية الشفيع لثمار المبيع من تاريخ إيداع الثمن في دعوى الشفعة وبندب خبير لتقدير مقابل الريع - فهو في شطره الأول - يعتبر حكما قطعيا في شق من الموضوع كان مثار نزاع من الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه وبالتالي فإن الطعن فيه بالنقض يكون على استقلال في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ وإذ تراخى الطاعن في الطعن في هذا الحكم حتى ١٩٥٩/٥/٢٥ فقد سقط حقه في الطعن طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التي تقضى بأن "استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف

(١) مدلت الهيئة العامة في هذا الطعن عن المبدأ المقرر في القضية رقم ٣٨ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" .

جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة ، إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها كما أن هذه المادة لم ترد في الفصل الأول من الباب الثاني عشر للأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث عشر الخاص بالاستئناف ولا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥١٧ سنة ١٩٥٣ مـدنى كلى المنيا ضد الطاعن ومحمد مصطفى غيته بطلب الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٨٤١ ج و ٦٦٦ م ، وقال شرحا لدعواه إن الطاعن كان قد اشترى من آخرين ٣٠ ف و ١٦ ط و ٢١ م شيوعا في أطيان أخرى ، وأنه شريك على الشيوع فيها وأعلن رغبته في أخذها بالشفعة بتاريخ ٦ و ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأودع الثمن خزانة المحكمة بتاريخ ١٥/١١/١٩٤٩ ورفع دعوى الشفعة . وبعد أن حكم لصالحه وتأييد الحكم استئنافا بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥١ واستلم الأطيان موضوع الدعوى أقام دعواه الحالية طالبا الحكم له بهذا المبلغ باعتباره مقابل ريع هذه الأطيان عن سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعتين بواقع ثلاثين جنيها سنويا للفدان ، مستندا في ذلك إلى أن حكم الشفعة في القانون المدني مقرر للحق لا منشيء له ويترتب عليه استحقاق الشفع للثمن من تاريخ إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة . وبتاريخ ١٩/١١/١٩٥٥ حكمت المحكمة برفض دعواه واستأنف هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٣٨٥ سنة ٧٣ قضائية . وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة ” حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليه الثاني محمد مصطفى غيته (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليه الأول وبأحقية المستأنف

في ريع الأطيان المحكوم بأحقية في أخذها بالشفعة والبالغ مساحتها ٣٠ ف و ١٦ ط و ٢١ س عن ستي ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعتين (ثالثا) وقبل الفصل في الموضوع بنذب الخبير الزراعي بمكتب الخبراء الحكومي بالمنيا للانتقال إلى الأطيان سابقة الذكر ومعايتها وتقديم صافي الريع عنها . وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٦ وحكمت : ” حضوريا بإلزام المستأنف عليه الأول بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٢٢٧ ج و ٢٢٢ م — والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما “ . وبتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٩ طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ واستندت في ذلك إلى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وطلبت رفض الطعن . وبجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ قررت الدائرة المدنية إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية حيث رأت العدول عن المبدأ الذي قررت إحدى دوائر المحكمة في الطعن رقم ٣٨ سنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية في مجال تطبيق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، وطلب الطاعن رفض الدفع ونقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أحالت فيها على مذكرتها الأولى والتزمت رأيها السابق .

وحيث إن النيابة العامة تستند في الدفع بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ والذي قضى في الشطر الثاني منه بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف (المطعون عليه) في الريع عن ستي ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعتين إلى أن القضاء بالأحقية في الريع حكم في صميم موضوع النزاع بين الطرفين أنهى بصفة قطعية جزء أساسيا من الخصومة لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه ويجوز الطعن فيه على استقلال عملا بمفهوم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، وإذا فات الطاعن أن يطعن في هذا الحكم في الميعاد المحدد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإن طعنه في هذا الشطر من الحكم يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وقد نصت على أن "الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات . إنما يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الوقفية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع " — فانها بذلك تكون قد دلت على أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع ، وبالتالي فإن الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يخرج عن نطاق التحريم المقرر بها ويجوز الطعن فيه على استقلال طبقا للقواعد العامة للطعن في الأحكام . وبالرجوع إلى الطعن رقم ٣٨ سنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية وإلى المبدأ الذي قرره يبين أنه اتجه بقضائه في مجال تطبيق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات إلى أن الأصل في الطعن أن يكون جملة واحدة عند صدور الحكم في الموضوع وأن للحكوم عليه — على سبيل الرخصة — أن يطعن على استقلال في الأحكام التي تقبل الطعن فور صدورها دون انتظار الفصل في أصل الدعوى ، واستند في ذلك إلى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات والحكمة التي توخاها الشارع منها وهي — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية — منع تقطيع أوصال القضية وتوزيعها على مختلف المحاكم . كما استند في تأييد هذا النظر إلى أن نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات على أن : "استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة" من مقتضاه أن الطعن في الحكم الصادر في الموضوع يشمل جميع الأحكام السابق صدورها في القضية مطلقة من أي قيد سوى سبق قبولها صراحة ، وأن هذا النص وإن ورد في باب الاستئناف إلا أنه يفسر حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن البين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن الشارع فرق بين نوعين من الأحكام : أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وأحكام صادرة في الموضوع . ولم يجز الطعن

في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض
لثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل
في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية ، ويترب على عدم
مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن . وإذا كان ذلك ، فإن ما اتجه إليه
قضاء الطعن رقم ٣٨ سنة ٣٠ ق أحوال شخصية على الوجه المتقدم يكون في غير
محله . ولا يغير من ذلك ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون
من أن الحكمة من تحريم الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها هي عدم تقطيع أوصال القضية الواحدة
إذ لا علاقة لذلك بالأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها .
كما لا يجوز الاستناد إلى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات إذ أن عبارتها —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة
قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . فضلا
عن أن هذه المادة لم ترد في الفصل الأول من الباب الثاني عشر المخصص
للأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام ، وإنما وردت في الفصل الثالث عشر
الخاص بالاستئناف ولا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض ومن ثم ترى الهيئة
العامة العدول عن المبدأ المقرر بالطعن رقم ٣٨ سنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية .

وحيث إن الثابت في الدعوى أنها مؤسسة على الأحقية في الثمار من تاريخ
إيداع الثمن في دعوى الشفعة ، وإذا كان الحكم الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٨
قد قضى — في الشطر الثاني منه — بأحقية الشفيع للريع من هذا التاريخ فإنه
يكون قد ثبت في أساس الخصومة بين الطرفين وبهذه المثابة يعتبر حكا قطعيًا
في شق من الموضوع كان منازع بينهما وأنهى الخصومة في شأنه وبالتالي
فإن الطعن فيه بطريق النقض إنما يكون على استقلال في الميعاد المنصوص عليه
في المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون
يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ ، إلا أن الطاعن وقد ترانى
في الطعن في هذا الحكم حتى ١٩٥٩/٥/٢٥ فقد سقط حقه في الطعن طبقا للمادة
٣٨١ من قانون المرافعات .

وحيث إن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ بعد أن قضى في شقه الثاني بالأحقية في الثمار حصر الخصومة بعد ذلك في تحديد مقابل الربح وقضى في شطره الثالث بنذب خير لتقديره . أما الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٦ فقد قضى بقيمة مقابل الربح أخذا بما انتهى إليه الخبير في تقريره .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بالثمار دون أن يحدد مناط استحقاقها على أساس قانوني سليم ، وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ جعل الثمار للشفيع على أساس أنها تعويض عن عدم الانتفاع بمبلغ الثمن المودع خزانة المحكمة ، وإذ ذهب إلى أن قضاء محكمة النقض بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١ في شأن تاريخ تملك الشفيع للثمار على خلاف ما خلص إليه الحكم كان متأثرا بأحكام قانون الشفعة القديم .

وحيث إنه يبين من ذلك أن أسباب الطعن بجميع ما تضمنته موجهة إلى الشطر الثاني من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ فحسب . والنعى بها وعلى ما سبق بيانه غير مقبول . وإذ خلا الطعن من بيان الأسباب التي بنى عليها في خصوص الشق الباقي من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ والحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٦ فإنه يكون باطلا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية التجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

(١) طلبات رجال القضاء

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد عبد الطيف مرسى ، وامل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١)

الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " :

(١) قضاة . " معاش أو مكافأة " .

استقالة القاضي لا يترتب عليها سقوط حقه في المعاش أو المكافأة . تسوية أيهما
على أساس آخر مرتب سواء كان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أم لأي سبب آخر .

(ب) قانون . " استدراك الخطأ المادى أو المطبعى " . " حجته " .

تصويب الخطأ المادى أو المطبعى . اذ بانه جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس
قوته . تجاوز الاستدراك هذا النطاق واخطاؤه على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى .
لا حجة له ولا أثر له بالنسبة للنص الأصل الذى يتعين إعمال أحكامه .

(ج) قانون . " التفسير التشريعى " . " الأثر الرجعى للقانون " .

النص القانونى الجديد . عدم انطاف أثره على الماضى ما لم ينص على مراحته
استثناء بأثر رجعى أو كان نصا مفسرا للنص القديم .

١ — تنص المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على
أنه " استثناء من أحكام موظفى الدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة
القاضى سقوط حقه فى المعاش أو فى المكافأة . وفى جميع الأحوال يسوى معاش
أو مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه " . ومفاد هذا النص هو
إطلاق الحكم على جميع الحالات بإجراء تسوية المعاش أو المكافأة على أساس آخر
مرتب كان يتقاضاه القاضى وذلك دون تفرقة بين ما إذا كان انتهاء خدمته
بسبب استقالته أم لأي سبب آخر .

٢ — الاستدراك الذى ينشر بالجريدة الرسمية لتصحيح نص بالقانون هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى أن يكون قد اكتنف النص الأصلي من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ويعتبر التصويب عندئذ جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته فإذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى فهو تعديل له من جهة لا تملك لا يجوز إلا بصدور قانون آخر ولا ينال من النص الأصلي الذى يتعين إعمال أحكامه .

٣ — متى كان النص القانونى الجديد ليس مفسرا للنص القديم بل كان فى حقيقته تعديلا له بحكم يخالفه ولم ينص فى التشريع الجديد على سريانه استثناء بآثر رجعى فإنه لا ينعطف أثره على الماضى ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من سائر الأوراق — تتحصل فى أن الطالب تقدم فى ١٩٥٩/٧/٣٠ إلى الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بطلب الحكم بتعديل قرار ربط المعاش الوارد بالسركى الخاص به وربطه على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه وإلزام وزارتي العدل والخزانة بأداء المعاش على الأساس المعدل وبرد ما استقطع منه بدون وجه حق عن المدة من أول يولييه سنة ١٩٥٩ إلى تاريخ الحكم فى الدعوى — وقال شرحا لطلبه إنه التحق بالقضاء فى ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ وتدرج فى مناصبه إلى أن عين مستشارا بمحكمة استئناف أسبوط فى ٣١ يولييه سنة ١٩٥٦ بمرتب سنوى قدره ١٣٠٠ ج ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، زيد إلى ١٤٠٠ ج ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وأنه بلغ سن التقاعد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٩ وظل بالخدمة حتى أول يولييه سنة ١٩٥٩ عملا بالفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ، وقد ربط معاشه باعتبار متوسط مرتبه فى السنة الأخيرة امتنادا

إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية — وجاء ربطه على هذا الأساس مخالفاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون السلطة القضائية وهو نص صريح يسوى بمقتضاه معاش أو مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه وذلك فى جميع الحالات وبغير تفرقة بين حالة وأخرى ، ولا عبرة بالاستدراك الذى نشر بالعدد ٤٩ من الجريدة الرسمية فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ — بحجة أن هناك أخطاء مطبعية وقعت عند نشر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — والذى جاء به يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٧٥ النص الآتى — ”ويسوى معاش أو مكافأة القاضى فى هذه الحالة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه“ . أى قصر تسوية معاش أو مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه على حالة الاستقالة فقط ، ذلك أن هذا الاستدراك يخالف تمام المخالفة ما نصت عليه الفقرة المستبدلة وينطوى على تعديل لها ، وهو ما لا يجوز إلا بتشريع جديد — وبتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٣ قررت الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية إحالة الطلب إلى هذه الدائرة لاختصاصها بنظره عملاً بالمادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية بعد تعديلها بالقانون ٧٤ سنة ١٩٦٣ — وقدمت وزارة العدل مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطلب مستندة فى ذلك إلى أن نص الفقرة الثانية من المادة ٧٥ قد اكتنفته بعض أخطاء مادية عند نشره وأن العبرة بالنص الوارد بالاستدراك لأنه لا يعد تعديلاً للتشريع وإنما هو من قبيل لفت النظر إلى وقوع خطأ مادى وتصحيحه ، وإلى أن النص مطابق لأصل التشريع قبل نشره — كما استندت إلى أن المشرع قد فسر الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت الفقرة الثانية بعد تعديلها على أنه ”يسوى المعاش أو المكافأة فى هذه الحالة وفقاً لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للوظفين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر“ ، فقصر بذلك تسوية المعاش أو المكافأة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضى على حالة الاستقالة فقط . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها وجوب إطلاق النص ومعاملة الطالب على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه وفق ما جاء بالنص عند نشره وقبل تصحيحه بالاستدراك كما رأت النيابة أن النص الذى أورده القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٦٣ لا يعد تفسيراً للمادة ٧٥ سالفة الذكر وإنما هو تعديل لها وأنه ما دامت الواقعة المذمومة

لحق الطالب — وهى انتهاء الخدمة — قد تمت واكتملت عناصرها قبل هذا التعديل فهو لا ينصرف إليها .

وحيث إن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٢/٢١ بالعدد رقم ٣٣ مكررب غير اعتيادى نص بالمادة ٧٥ منه على أنه : ” استثناء من أحكام موظفى الدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش أو فى المكافأة — وفى جميع الأحوال يسوى معاش أو مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه “ . ومفاد هذا النص هو إطلاق الحكم على جميع الحالات بإجراء تسوية المعاش أو المكافأة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضى وذلك دون تفرقة بين ما إذا كان انتهاء خدمته بسبب استقالته أم لأى سبب آخر — ولا يقدح فى إطلاق النص ما نشر فى ١٩٥٩/٣/١٢ بالعدد رقم ٤٩ من الجريدة الرسمية من أنه ” يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٧٥ النص الآتى — ويسوى المعاش أو المكافأة فى هذه الحالة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه “ . إذ أن هذا النص وإن وصف بأنه استدراك قصد به تصحيح أخطاء مطبعية وردت بالنص الأصيل ، إلا أنه فى حقيقته مما لا ينطبق عليه هذا الوصف ، ذلك أن الاستدراك هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى أن يكون قد اكتنف النص الأصيل من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ، ويعتبر التصويب عندئذ جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته ، فاذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى فهو تعديل له لا يجوز إلا بصدور قانون آخر — لما كان ذلك ، وكان النص اللاحق الذى نشر فى ١٩٥٩/٣/١٢ يحمل على ما سلف بيانه — تغييرا أساسيا للفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ ، وكان ما ادعته — وزارة العدل من أن النص اللاحق المشار إليه تصحيح لخطأ مطبعى وأنه يطابق أصل التشريع قبل نشره ، هو قول لم يقم عليه أى دليل ، فإن هذا النص والحال كذلك إنما هو تعديل لأصل التشريع صدر من جهة لا تملكه ولا ينال بالتالى من النص الأصيل الذى يتعين إعمال أحكامه التى أحيل الطالب إلى المعاش فى ظلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥٩ — ولا يغير من ذلك ما طرأ على النص

من تعديل بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ تضمن الآتى " ويسوى المعاش أو المكافأة فى هذه الحالة - أى حالة استقالة القاضى المنصوص عليها بالفقرة الأولى - وفقا لقواعد المعاشات المقررة للموظفين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفرة " ولا ما تثيره الوزارة من وجوب إعمال هذا النص الجديد استنادا منها إلى أنه مفسر للنص القديم وليس معدلا له ، ذلك أن النص القديم لم يكتنفه غموض أو إبهام يستلزم إصدار تشريع مفسر له يعتبر جزءا منه ويمتد إلى حكم ما تم فى ظله ، والنص الجديد ليس مفسرا للنص القديم بل هو فى حقيقة تعديل له بحكم يخالفه ، وإذ لم ينص فى التشريع الجديد على سريانه استثناء بأثر رجعى فلا ينعطف أثره على الماضى ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ومن ثم فلا يسرى على حالة الطالب الذى اكتملت عناصر الواقعة المنشئة لحقه وهى إحالته إلى المعاش فى ظل النص قبل تعديله - لما كان ما تقدم فانه يتعين تعديل قرار ربط المعاش المستحق للطالب بمجمله على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه فى تاريخ إحالته إلى المعاش .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لميل جبران ، وأحمد حسن مهكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢)

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إعلان. ” الإعلان في محل التجارة ”.

الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جوازه . اعتبار محل التجارة
بالنسبة لهذه الأعمال موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الدائمة ليست عنصراً
لزاماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجاري مستمراً .

(ب) إعلان . المحل تجارى .

غلق المحل التجارى وقت الاعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجارى فيه .

(ج) نقض. ” أسباب الطعن ” ” أسباب موضوعية ” .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعلان إعلان أمر الأداء لتسليم صورته
لجهة الادارة بعد الميعاد . لا يقبل التمسك بذلك أمام محكمة النقض .

١ — تجيز المادة ٤١ من القانون المدنى اعتبار محل التجارة — بالنسبة للأعمال
المتعلقة بها — موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي للمحكمة التى أفصح عنها
الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعتمد بالأمر الواقع وتستجيب لحاجة
المتعاملين . فإذا كان الثابت أن أمر الأداء الذى أعلن للطاعن فى محل تجارته

بالقاهرة قد صدر في شأن يتعلق بالتجارة التي كان يباشرها وقت الإعلان فلا محل لما يثيره من أن محل إقامته الفعلية بالسعودية وأنه غادر محل إقامته في مصر لأن الإقامة الفعلية ليست عنصرا لازما في موطن الأعمال الذي يظل قائما ما بقي النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه . وإذا كان الجدل حول قيام هذا النشاط هو جدل في تقرير موضوعي بحسب الحكم المطعون فيه أن أورد الأدلة المسوقة له فإن إعلان أمر الأداء يكون قد وقع صحيحا (١) .

٢ - غلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجاري فيه .

٣ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلان أمر الأداء لتسليم صورته لجهة الإدارة بعدم مضي الميعاد عملا بنص المادتين ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات فإنه لا يقبل منه التمسك بذلك أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المأولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في إن المطعون عليه استصدر في ١٩٥٩/١١/٢٢ من محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن أمرا بأداء مبلغ ١٩٦٩ ج ٧٥ م والمصروفات وتثبيت الحجز التحفظي الحاصل في ١٩٥٩/١٠/٢٤ استنادا إلى أنه يداين الطاعن بهذا المبلغ بموجب فاتورة رقم ٢٣ مؤرخة في ١٩٥٧/٣/١٠ بقيمة بضائع من شبايك وأبواب قام بشحنها للطاعن بميناء جدة بمقتضى بوليصة شحن مؤرخة

(١) راجع نقض ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بمجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ١٢٢٠

ونقض ١٩٦٢/١١/١٥ بمجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ١٠٢٣

١٩٥٩/٤/٢٥ ولم يتم الطاعن بسداد قيمة هذه الفاتورة رغم اخطاره بذلك من البنك المختص . وفي ١٩٦٠/٢/٢٣ رفع الطاعن معارضة في أمر الأداء تاسيسا على أنه لم يعلن به إعلانا صحيحا بمحل إقامته في الخارج بجدة بالملكة السعودية ، وأنه غير مدين للمطعون عليه — دفع هذا الأخير بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد لأن أمر الأداء أعلن في ١٩٥٩/١٢/٩ إلى الطاعن في محله بشارع عدلى رقم ٢٢ شقة ١٢ ولم ترفع المعارضة إلا في ١٩٦٠/٢/٢٣ أى بعد الميعاد المقرر قانونا — ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٦٠/٢/٢٨ بقبول المعارضة شكلا وبالغاء أمر الأداء المعارض فيه — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٤ لسنة ٧٧ ق القاهرة — ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٠/٥/٣١ بالغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع وعدم قبول المعارضة شكلا . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة الفحص بجلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ وفيها صممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرة التي طلبت فيها رفض الطعن — وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لصدور قرار الإحالة وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون — ذلك أنه اعتمد في قضائه بصحة إعلان أمر الأداء على عقدى إيجار قدمهما المطعون عليه باستئجار الطاعن مكانين رقمى ٢٢ و ٣٤ بشارع عدلى بالقاهرة في حين أن الطاعن تاجر سعودى يقيم بجدة وليس له موطن مستقر في مصر وأن استئجاره لمكان ما لا يعنى بالضرورة أنه محل إقامته بالمعنى القانونى للوطن — وقد اعترف المطعون عليه في طلب أمر الحجز وأمر الأداء بأنه ليس للطاعن موطن في مصر — وأن الثابت بالفاتورة أن البضاعة أرسلت إليه بالأقطار الحجازية — وجاء بورقة الإعلان أن المحضر وجد المكانين مغلقين وقد اشتملت حافظة المطعون عليه المقدمة لمحكمة الاستئناف مجموعة خطابات مسجلة كانت ترد للطاعن على محل إقامة المطعون عليه بالمكتب التجارى السعودى بشارع ٢٦ يوليو رقم ١٤ مما يفيد علم المطعون عليه بأن الطاعن غادر الجمهورية العربية نهائيا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه وهو بصدد مرضه للمستندات المقدمة في الدعوى والتي اتخذها أساسا لفضائه أشار إلى صورة شكوى قدمها الطاعن ضد المطعون عليه في ٢٦/٤/١٩٥٩ قرر فيها أنه تاجر بمكة يقيم بشارع عدلى رقم ٢٢ شقة رقم ٦٢ - ويعمل في التجارة بالاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة - كما أشار إلى عقدي إيجار وقع عليهما من الطاعن أولهما عن تأجير شقة بالعمارة رقم ٣٤ شارع عدلى بالقاهرة لاستعمالها سكنا عائليا له حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٩ وثانيهما عن تأجير شقة بالعمارة رقم ٢٢ شارع عدلى لاستعمالها مكتبا تجاريا حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٠ ثم أقام الحكم قضاءه بصحة إعلان أمر الأداء على ما أورده من "أنه تبين من المستندات المقدمة السابق الإشارة إليها والتي لم يمحدها المستأنف عليه (الطاعن) أن الشقة المؤجرة له بالعمارة رقم ٢٢ شارع عدلى بمصر والتي توجه المحضر إليها في ٨/١٢/١٩٥٩ لإعلانه بأمر الأداء الصادر ضده فوجدها مغلقة مما اضطره لإعلانه بالإدارة في ٩/١٢/١٩٥٩ - هي موطن للمستأنف عليه (الطاعن) كما نصت عليه المادتان ٤٠ و ٤١ مدنى لما ثبت من أن المستأنف عليه يباشر فيها تجارتها وهي التجارة التى تفرع عنها النزاع الحالى موضوع هذه الدعوى" - وهذا الذى قام عليه قضاء الحكم صحيح فى القانون ذلك أن المادة ٤١ من القانون المدنى تجزأ اعتبار محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها موطنًا للتاجر بجانب موطنه الأصلي للحكمة التى أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع وتستجيب لحاجة المتعاملين - ولما كان المكان الذى أعلن فيه الطاعن طبقا لأسباب الحكم السابق إيرادها ينصب على محل تجارتها بالقاهرة وكان الثابت بالحكم أن أمر الأداء الذى أعلن إليه فى هذا المحل قد صدر فى شأن يتعلق بالتجارة التى كان يباشرها فيه وقت الإعلان فانه لا محل لما يشير الطاعن فى سبب النعى من أن محل إقامته الفعلية بالملكة السعودية وأنه غادر محل إقامته فى مصر لأن الإقامة الفعلية ليست عنصرا لازما فى موطن الأعمال الذى يظل قائما مابقى النشاط التجارى مستمرا وله مظهره الواقعى الذى يدل عليه - ولما كان الجدل فى قيام هذا النشاط هو جدل فى تقرير موضوعى بحسب الحكم المطعون فيه أن أورد الأدلة المسوغة له - لما كان ذلك ، فان توجيه الإعلان بمحل الطاعن رقم ٢٢ شارع عدلى يكون قد وقع صحيحا ويكون النعى على الحكم بخالفه القانون فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى الرد على أوراق الدعوى وأدلتها المطروحة فيها — ويقول الطاعن فى بيان ذلك إن إعلان أمر الأداء سلمت صورته إلى جهة الإدارة بعد مضى الأربعة وعشرين ساعة على توجيه الاعلان إليه فى شارع عدلى فهو بذلك ليس مكملًا له — ويعد إعلانه باطلاً وفقاً للمادتين ١٢ ، ٢٤ مرافعات . وأضاف الطاعن أن الحكم قد اعتبر الشقة ٢٢ شارع عدلى موطنًا له دون بيان الأسباب القانونية والواقعية التى تساند قوله — ومع أن الثابت أن المحضر وجد الشقة مغلقة ولم يتلق أية إجابة عن سبب غلقها .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الاول بأنه لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإعلان أمر الأداء لنسليم صورته لجهة الإدارة بعد مضى الميعاد عملاً بنص المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات فإنه لا يقبل منه التمسك بذلك أمام هذه المحكمة — ومردود فى شقه الثانى بما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول ، وبأن غلق المحل التجارى وقت الاعلان لا يفيد بذاته إنتهاء النشاط التجارى فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : اميل جبران ، واحد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم
الصراف

(٣)

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ القضائية :

تقديم . " قطع التقادم " . دعوى . " مطالبة قضائية " . محاماة . " مجلس
نقابة المحامين " . وكالة . " تقدير أتعاب المحامي " .

طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الاتفاق الكتابي .
إعلان بخصومة . مطالبة قضائية تقطع التقادم .

تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس نقابة المحامين من المحامي أو الموكل
عند الخلاف بينهما على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها هو —
على ما جرى به قضاء محكمة النقض — إعلان بخصومة ترتب عليه آثار المطالبة القضائية
ومنها قطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدني وإذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا النظر مهددا الأثر القانوني المترتب على تقديم الطلب
بتقدير الأتعاب إلى نقابة المحامين في قطع التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٦
من القانون المدني فإنه يكون قد خالف القانون ^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٦١/٦/٨ بمجموعة المكتب الفني من ١٢ ص ٥٢٢ ونقض ١٩٦٥/٣/١٨

بمجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٣٥٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وغيره من الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه وكل الطاعن لياشر نيابة عنه الدهوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٦ تجارى كلى الاسكندرية التى كان قد أقامها طعنا فى قرار لجنة التقدير الصادر بتحديد أرباحه ورأسماله عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ ، فباشرها الطاعن إلى أن حكم فيها بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ ، وقام بإعلان الحكم إلى مصاحبة الضرائب فى ١٩٥٤/٧/٢٠ ثم أرسل إليها كتابا تاريخه ١٩٥٥/٩/٢٥ يطالبها برد المبالغ التى حصلتها من المطعون عليه زيادة عما تستحقه طبقا لقضاء هذا الحكم — وقد تقدم الطاعن بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٢ إلى نقابة المحامين بالقاهرة طالبا تقدير الأتعاب التى يستحقها قبل المطعون عليه . مقابل قيامه بمباشرة هذه القضية إذ لم يكن قد حرر بينهما اتفاق كتابى من هذه الأتعاب ، وقد هذا الطلب برقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩ ، وفى ١٩٦٠/٢/٢١ أصدر مجلس النقابة قرارا بتقدير مبلغ ٣٥٠ جنيها أتعابا للطاعن على المطعون عليه — تظلم المطعون عليه من هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالتظلم رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٦٠ وتمسك بأوجه دفاع موضوعية متعددة ، ودفع بسقوط حق الطاعن فى الأتعاب المطالب بها وقال فى بيان هذا الدفع إن وكالة الطاعن عنه فى القضية السابق الإشارة إليها انتهت بصدور الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ وإذ لم يتقدم الطاعن بطلب تقدير الأتعاب إلى نقابة المحامين إلا فى شهر يولييه من سنة ١٩٥٩ أى بعد مضي أكثر من خمس سنين على انتهاء الوكالة ، فإن حقه فى المطالبة بهذه الأتعاب يكون قد تقادم عملا بالمادة ٣٧٦ من القانون المدنى — قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ١٩٦٠/١١/٣٠ بإلغاء قرار نقابة المحامين المتظلم منه ، ورفض دهوى المتظلم ضده وأسست قضاءها على أن حق الطاعن فى المطالبة بالأتعاب قد سقط بالتقادم لمضى خمس سنوات وأكثر بين يوم

١٩٦٠/٨/٢ الذى أعلن فيه المطعون عليه بقرار تقدير الأتعاب الصادر من مجلس نقابة المحامين ، ويوم ١٩٥٣/٣/٩ الذى انتهت فيه وكالة الطاعن عن المطعون عليه بصدور الحكم فى القضية التى كان موكلها فيها ، أو يوم ١٩٥٤/٧/٢٠ الذى أعلن فيه هذا الحكم — بواسطة الطاعن — إلى مصلحة الضرائب ، واعتبرت المحكمة أن تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى نقابة المحامين لا ينقطع به التقدم — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤٧ لسنة ١٦ ق الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٥/١/٢٣ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها المتضمنة طلب قبول الطعن ونقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفى الجلسة التى حددت لنظره إلترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وخطئه فى تطبيقه ، ذلك أنه قرر أن محاس نقابة المحامين ليست له الصفة القضائية التى تجعل التقدم إليه بطلب تقدير أتعاب المحامى قاطعا للتقدم — مع إنه ليس أدل على توافر هذه الصفة لمجلس النقابة فى هذا الخصوص من أن تقدير الأتعاب كان أصلا من اختصاص المحاكم العادية ، ولما صدر قانون المحاماه رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ انتقل هذا الاختصاص إلى مجلس النقابة فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى على الأتعاب بين المحامى وموكله وأصبح التجاء المحامى إلى القضاء مباشرة فى هذه الحالة للحصول على حكم بتقدير أتعابه غير مقبول — هذا إلى أن نصوص قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — بما تضمنته من إجراءات طلب التقدير وقوته التنفيذية — صريحة فى الدلالة على أن نقابة المحامين تنظر فى هذا الطلب باعتبارها هيئة ذات اختصاص قضائى — ويرتب الطاعن على ذلك قوله إنه بفرض صحة ما قرره الحكم المطعون فيه من أن مريان التقدم يبدأ من يوم ١٩٥٤/٧/٢٠ الذى أعلن فيه الحكم الصادر فى الطعن الضرائبى رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٦ تجارى كلى الاسكندرية إلى مصلحة الضرائب ، فإن هذا التقدم ينقطع بتقديم طلب تقدير الأتعاب من الطاعن إلى نقابة المحامين فى ١٩٥٩/٧/١٢ أى قبل مضى مدته .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد حكم محكمة أول درجة في قضائه بتقادم حق الطاعن في الأتعاب عملا بالمادة ٣٧٦ من القانون المدني واستند في ذلك إلى أن هذا التقادم — ومدته خمس سنين على ما هو منصوص عليه في هذه المادة — يبدأ سريانه من ١٩٥٤/٧/٢٠ يوم أن أعلن الحكم الصادر في الطعن الضرائبي آنف الذكر إلى مصلحة الضرائب بواسطة الطاعن باعتباره محامي المطعون عليه الموكل عنه في هذا الطعن ، وإلى أنه مضت من ذلك اليوم حتى يوم ١٩٦٠/٨/٢ الذي أعلن فيه المطعون عليه بقرار تقدير الأتعاب الذي استصدره الطاعن من مجلس نقابة المحامين مدة تزيد بكثير على خمس سنين — وقد قرر الحكم في أسبابه "إن مجلس النقابة لا يتمتع بالصفة القضائية التي تجعل التقدم إليه بطلب أمر التقدير قاطعا للتقادم وليس في القانون ما يسبغ على النقابة هذه الصفة القضائية" — وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس نقابة المحامين — من المحامي أو الموكل — عند الخلاف بينهما على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها ، هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إعلان بنخصومة ترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدني — لما كان ذلك ، وكان الحكم على ما سلف بيانه قد قرر أن مدة التقادم يبدأ سريانها من ١٩٥٤/٧/٢٠ وأن التقادم يبقى ساريا من هذا التاريخ حتى يوم ١٩٦٠/٨/٢ الذي أعلن فيه المطعون عليه بقرار تقدير الأتعاب الذي استصدره الطاعن من مجلس نقابة المحامين مهدرا الأثر القانوني المترتب على تقديم الطلب بتقدير الأتعاب إلى نقابة المحامين في ١٩٥٩/٧/١٢ أي قبل مضي خمس سنين من التاريخ الذي حدده الحكم لبدء سريان التقادم — فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٤)

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ ، ب) ضرائب . ” الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية “ .
” احتياطي هبوط الأسعار “ .

احتياطي هبوط الأسعار ونخصه من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائي .
الفرض منه . تنطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي .
عدم قصر استعماله على فترة الاثنى عشر شهرا التالية لانغائها . م ٧ . ق ٦٠
لسنة ١٩٤١ وم ٢٤١ . ق ٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

احتياطي هبوط الأسعار . مناطه . أن تستند على طبيعة العمل تخصيص تلك
المبالغ لتكوين الاحتياطي المذكور . علته . مقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط
في قيمة البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء
العمل بالضريبة الاستثنائية لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول والمعتبرة
من الأصول الثابتة التي يرد عليها حكم الاستهلاك المنصوص عليه في الفقرة الثانية
من المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

١ — مؤدى المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وما ورد في المذكرة
الإيضاحية لهذا القانون والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠
بالغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض — أن الشارع أجاز للمولين تكوين احتياطي خاص لمواجهة هبوط
الأسعار ينضم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائي وخصص في استعماله
متى تحقق هذا الهبوط لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى
مجراها العادي ، ولم يجعل استعماله قاصرا على فترة الاثنى عشر شهرا التالية لإلغاء

الضريبة الخاصة المستحقة على الربح الاستثنائي^(١) ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على قصر حق الطاعن في استعمال احتياطي هبوط الأسعار على فترة الإثنى عشر شهرا التالية لصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ أى الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية على أنه يجوز الترخيص للدولة بأن ينقص من الربح الاستثنائي "المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطي خاص لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي من هبوط قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٥٠ وذلك إذا كانت طبيعة العمل الذي تقوم عليه المنشأة أو التجارة مما يستدعي تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطي المذكور" إنما أراد به الشارع مقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط في قيمة البضاعة المشتراه أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الاستثنائية ، لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول وتعتبر من الأصول الثابتة ويرد عليها حكم الاستهلاك المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن شركة المحلات الصناعية للتحرير والقطن احتجرت من أرباحها في المدة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٨ مبلغ ٣٩١٦٢ ج و ٣٧٤ م احتياطي لتغطية هبوط أسعار البضائع والآلات والماكينات وقطع الغيار طبقا

(١) قق ١٩٦٢/٧/٧ . الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٧ ق والطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق .
السنة ١٣ ق ١٢٩ ، ١٣١ ، ص ٨٧٥ ، ٨٨٣ .

للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية، ولما صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء هذه الضريبة قامت مأمورية الضرائب المختصة بتسوية الضريبة على هذا الاحتياطي الذي لم يستعمل خلال الاثنى عشر شهرا التالية لصدوره ، وإذ اعترضت الشركة وعرض الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩ أصدرت اللجنة قرارها بالتصريح للشركة في استعمال احتياطي هبوط الأسعار المكون لديها في تغطية الهبوط الحادث في البضائع محل تجارتها والمتبقية لديها خلال فترة الإثنى عشر شهرا التالية لانتهاؤها التزامها بالضريبة الخاصة والتي تكون قد اشترتها خلال فترة سريان تلك الضريبة على أن تقدم لمأمورية الشركات المساهمة خلال شهر من تاريخ إعلانها بالقرار البيانات اللازمة لتحديد هذا الهبوط والالتزم الربط طبقا لماسارت عليه المأمورية ، واستبعدت البضائع التي تعتبر أصولا ثابتة من آلات وماكينات وقطع غيار اشترتها الشركة لاستعمالها الشخصي وليس لإعادة بيعها ، فقد أقامت الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه وتقرير أحقيتها في استعمال احتياطي هبوط الأسعار في تغطية الخسائر أو الهبوط الذى يحدث في البضائع بكافة أنواعها بما فيها الآلات والمكينات وقطع الغيار التى اشترت من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٥٠ ، كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣٢١ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد الشركة بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه وقصر استعمال الاحتياطي على مواجهة الهبوط بالنسبة للبضائع المتبقية عند صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ وعلى أن يتم استعماله في ظرف سنة تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقررت المحكمة ضم الدعويين ، وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٣ حكمت في موضوعهما (أولا) برفض الطعن المقام من مصلحة الضرائب وبإلزامها بمصاريفه ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه (ثانيا) وبالنسبة لطعن الشركة بتعديل قرار اللجنة الصادر في ١٩٥٦/٣/٢٩ وبتقرير أحقية الشركة في استعمال احتياطي هبوط الأسعار في تغطية الخسائر أو الهبوط الذى يحدث للبضائع المعتبرة من الأصول المتداولة التى اشترت من أول يناير سنة ١٩٤٠ حتى آخر سنة ١٩٥٠ وتأييد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك وجعلت مصروفات هذا الطعن مناصفة بين مصلحة الشركة والزمته المصلحة بمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه عنه — واستأنفت مصلحة

الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٨ سنة ٧٦ ق ، وأثناء نظره رفعت الشركة استئنافا فرعيا قيد برقم ٢٠٠ سنة ٧٧ ق طالبة الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم جواز استعمال احتياطي هبوط الأسعار لتغطية هبوط قيمة الآلات وقطع الغيار وتأيبده فيما عدا ذلك . وبتاريخ ١٩/٥/١٩٦٠ حكمت المحكمة علنا وحضوريا بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلا وفي الموضوع (أولا) بالنسبة للاستئناف الأصلي المقام من مصلحة الضرائب بقبوله وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول طعن شركة المحلات الصناعية للحريز والقطان وبعدم أحقية الشركة المذكورة في استعمال احتياطي هبوط الأسعار المجمع لديها إلا في تغطية الهبوط الذي حدث في البضائع المتداولة المتبقية عند صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ وعلى أن تكون تلك التغطية قد تمت في خلال الاثني عشر شهرا اللاحقة على القانون المذكور أي من أول يناير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ مع إلزام الشركة بالمصاريف عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما (ثانيا) وبالنسبة للاستئناف الفرعي المقام من الشركة برفضه وتأيبده الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم أحقيتها في استخدام المال الاحتياطي لمواجهة هبوط الأسعار بالنسبة للآلات والماكينات وقطع الغيار والزمها بمصاريفه وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة لمصاحبة الضرائب . وطعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الداعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة إحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واطأ في تطبيقه إذ جرى في قضائه على قصر حق الشركة في استعمال احتياطي هبوط الأسعار على فترة الإثني عشر شهرا التالية لإلغاء الضريبة الخاصة مستندا في ذلك إلى أن الحالة الاقتصادية لا تعتبر أنها عادت إلى مجراها الطبيعي إلا بصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية في حين أن تاريخ الغاء هذه الضريبة لاعلاقة له قانونا بالطرف الزمني الذي صرحه المشرع في الفقرة الأولى من المادة السابعة بقوله "عند عودة الحالة

الاقتصادية إلى مجراها العادى". وفي حين أن هدف الشارع من النص على استعمال احتياطى هبوط الأسعار عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها الطبيعى إنما هو تقرير حق الممول فى استعمال الاحتياطى لمقابلة الهبوط إذا حصل فى أى وقت خلال فترة سريان الضريبة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن مؤدى المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وما ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشارع أجاز للممول تكوين احتياطى خاص لمواجهة هبوط الأسعار ينضم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائى وأنه رخص فى استعماله متى تحقق هذا الهبوط لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادى ، ولم يجعل استعماله قاصرا على فترة الإثنى عشر شهرا التالية لإلغاء الضريبة الخاصة المستحقة على الربح الاستثنائى وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على قصر حق الشركة فى استعمال احتياطى هبوط الأسعار على فترة الإثنى عشر شهرا التالية لصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ أى الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٠ لآخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم أحقية الشركة فى استعمال احتياطى هبوط الأسعار لتغطية خسارتها من بيع بعض الماكينات والآلات وقطع الغيار مستندا فى ذلك إلى أنها من الأصول الثابتة وتحكمها الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاصة بالاستهلاك ولا يجوز الجمع بينهما وبين حكم الفقرة الأولى الخاصة باستعمال احتياطى هبوط الأسعار ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور يعيبه ، إذ مؤدى المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وما نصت عليه فى الفقرة الأولى من أنه يجوز الترخيص للمول بأن ينضم من الربح الاستثنائى المبالغ "المخصصة لتكوين مال احتياطى خاص" بعد لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادى من هبوط قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ ، وما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون ،

أن تجرى التغطية لمقابلة كل هبوط يحصل في أى أصل من أصول المنشأة يكون قد اشترى من أول يناير سنة ١٩٤٠ بغير تفرقة بين الثابت منها والمتداول ، وما انتهى إليه الحكم من عدم جواز الجمع بين تغطية هبوط الأسعار وإجراء الاستهلاك يعوزه التسيب القانوني الصحيح .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية ، على أنه يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائي . ”المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطي خاص لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي من هبوط قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك إذا كانت طبيعة العمل الذي تقوم عليه المنشأة أو التجارة مما يستدعي تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطي المذكور“ إنما أراد به الشارع مقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط في قيمة البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الاستثنائية ، لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول وتعتبر من الأصول الثابتة ويرد عليها حكم الاستهلاك المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن ”استئناف الشركة الذي يهدف إلى اعتبار الآلات والمكينات وقطع التغير من الأصول المتداولة التي يمكن استخدام المال الاحتياطي بشأنها لمواجهة هبوط الأسعار على غير أساس إذ أن الشركة المستأنفة لا تتاجر في هذا النوع من الأصول بل إنها اشترته لاستعمله في الصناعة موضوع نشاطها ولذا فلها حق استقطاع قيمة ما يستهلك منها . أما إذا كانت قد باعت هذه الأصول فهذا لا يغير من طبيعتها الأصلية ولا في أن تلك الأصول كانت قد اشترت لإستخدامها في الصناعة لا في التداول . يضاف إلى هذا أن القول بأن نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد جاء مطلقا ولم يفرق بين أصول متداولة وأصول ثابتة فمردود بأن ”روح التشريع“ في هذا الصدد ليست في حاجة إلى شرح أو تأويل إذ أن المشرع قصد أن يحمي الممول من الخسارة أو هبوط الأسعار بالنسبة للبضاعة التي يشتريها لبيعها أو ليصنعها ثم يبيعها لا البضاعة التي تثبت في مصنعه ولا تستخدم إلا في هذه الصناعة — يضاف

إلى ذلك أن لهذا النوع من الأصول الثابتة حكما خاصا انفردت به الفقرة الثانية من المادة السابعة سالفه الذكر يسمح للمول أن يستقطع بشأنها قيمة الاستهلاك محسوبة على نطاق واسع يتلاءم مع ربحه الاستثنائي وقد تصل هذه القيمة إلى ٥٠ ٪ من ذلك الربح — ومن غير المستساغ أن يجمع الممول — بالنسبة لهذه الأصول الثابتة — بين حق استقطاع قيمة الاستهلاك على هذا النطاق الواسع وبين استعمال المال الاحتياطي لمواجهة هبوط الأسعار أيضا إذ أنه لا بد لهذا الجمع — المخالف للمألوف — من نص خاص وهو غير موجود — وهي قرارات سائغة تكفي لجملة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ولما تقدم يتعين رفض هذا السبب .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥)

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٠ القضائية :

خرائب . " الضريبة على المهن غير التجارية " . " وعاء الضريبة " .
" تقدير وعاء الضريبة " .

عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافا بنحو الإيرادات .
م ٧٣/٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد
تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — في حالة عدم وجود حسابات منتظمة
مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بنحو الإيرادات^(١) . وإذا كان
الثابت في الدعوى أن المطعون عليه ، وهو من الممولين الخاضعين للضريبة
على أرباح المهن غير التجارية ، لا يمسك حسابات ما ، ويتعين لذلك تقدير
مصروفاته جزافا بنحو الإيرادات ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه
على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافا بنحو الإيرادات متى كانت المصروفات
جميعها مؤيدة بالمستندات أو كان " بعضها مؤيدا بمستندات والبعض الآخر غير
مؤيد بمستندات ولكنه مما تستلزمه مباشرة المهنة " فإنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه .

(١) قض ٢ يونيو سنة ١٩٦٥ الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق السنة ١٦ ق ١٠٦ ص ٦٦١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب قصر النيل قدرت أرباح الأستاذ فهمى إبراهيم المحامى بمبلغ ٥٠٠ ج فى كل من السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ والمصروفات بواقع ٢٠ ٪ منها ، ولم يقبل هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة ، وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٥ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، ومن ثم فقد أقام الدعوى رقم ٧٨ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاءه واعتبار صافى أرباحه بالمبالغ الآتية ٢٦٦ ج و ٥٠٠ م و ٢٦٨ ج و ٢٣٩ ج و ١٨٤ ج على التوالى مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب ، مؤسسا دعواه على أنه وإن كان يوافق المصلحة على تقدير إراداته إلا أنه يخالفها فيما جرت عليه من تقدير المصروفات جزافا وبواقع ٢٠ ٪ منها ويطلب احتسابها من واقع المستندات المقدمة والمؤيدة لها ، وبتاريخ ١٩٦٠/١/١١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وباعتماد المصروفات فى سنى النزاع ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ بالمبالغ الآتية على التوالى ٢٣٣ ج و ٥٠٠ م و ٢٣٢ ج و ٢٦١ ج و ٣١٦ ج وبأن صافى أرباح الطاعن فى السنوات نفسها هى ٢٦٦ ج و ٥٠٠ م و ٢٦٨ ج و ٢٣٩ ج و ١٨٤ ج على التوالى وألزمت المطعون ضدها بالمصروفات . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٠ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩ حكمت المحكمة علنا وحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بمصاريف الاستئناف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت

مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة إحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على تقدير مصروفات المطعون عليه في سنوات النزاع تقديرا فعليا رغم عدم امساكه دفاتر منتظمة مستندا في ذلك إلى أن الأصل هو محاسبة الممول على أرباحه ومصروفاته الحقيقية وأنه متى كانت المصروفات جميعها مؤيدة بالمستندات أو كان بعضها مؤيدا بمستندات والبعض الآخر غير مؤيد ولكن مما تستلزمه مباشرة المهنة فانه يجب الأخذ بها وإن جاوزت خمس الإيراد ، وما جرى عليه الحكم من ذلك خطأ ومخالفة للقانون ، إذ الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لا يمسك دفاتر تضبط حساباته وهو من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تقدير مصروفاته جزافيا بنحو خمس الإيرادات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وهي التي تحكم واقعة الدعوى ” في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافيا بنحو خمس الإيراد “ وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه — وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا يمسك حسابات ما ، ويتعين لذلك تقدير مصروفاته جزافا بنحو خمس الإيرادات ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافا بنحو خمس الإيرادات متى كانت المصروفات جميعها مؤيدة بالمستندات أو كان ” بعضها مؤيدا بمستندات والبعض الآخر غير مؤيد بمستندات ولكنه مما تستلزمه مباشرة المهنة “ ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٦)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” مكافأة نهاية الخدمة ” .

اتهاء عقد العمل المحدد المدة أو الفاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . مكافأة العامل
عن مدة خدمته . احتسابها على أساس أجر نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى وأجر شهر
عن كل سنة تالية . م ٧٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

بالرجوع إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يبين أنه نص في المادة ٧٣ منه
على أنه ” إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب
صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة
عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات
الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية وذلك مع عدم الإخلال
بالحقوق التي اكتسبها العمال بمقتضى القوانين الملغاة ” . وإذا كان الطاعن
من العمال المعينين بالمهنية الشهرية وتحسب مكافأة مدة خدمته على أساس أجر
نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من
السنوات التالية ، وقدر الحكم المطعون فيه مكافأته بمرتب عشرة أيام عن كل
سنة من الخمس سنوات الأولى وخمسة عشر يوما عن باقى السنوات ، فانه يكون
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عزيز رزق الله دوس أقام الدعوى رقم ١٣٨٩ سنة ١٩٦٠ الاسكندرية الابتدائية ضد خريستو سفرا وغل بصفته مديرا لمصنع بافرة لورق السجاير وقال شرحا لها إنه التحق بخدمة المصنع فى ١١/١١/١٩٤٦ واستمر إلى ٩/٨/١٩٥٩ حيث فوجئ بفصله ، وإذ كان هذا الفصل بغير مبرر ونتيجة لفت نظر المسؤولين فى المصنع إلى بعض مخالفات ارتكبوها وقد وصل أجره الشهرى إلى ٣٨ ج و ٢٥٠ م بخلاف المكافأة السنوية وقدرها ٤٢ ج و ٨٠٠ م ويستحق فى ذمة المدعى عليه بصفته مبلغ ٥٦٣٧ ج و ٣٤ م منه ٥٠٠٠ ج كتعويض عن فصله و ٤٦٠ ج و ٢٠٠ م مكافأة مدة الخدمة و ٤٢ ج و ٨٠٠ م مقابل مهلة الإنذار و ٢٩ ج و ٦٩٠ م مقابل أيام العطلة السنوية و ٩٢ ج و ٦٦٠ م مقابل الادخار المستقطع من مرتبه و ١١ ج و ٤١٣ م أبر لم يقبضه فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الطلبات من الثالث إلى الأخير (ثانيا) وقبل الفصل فى موضوع الطلبين الأولين بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الثبوت القانونية أن المدعى عليه قد فصله بدون مبرر قانونى ودون أن يدفع له مكافأة مدة الخدمة ومقدار ما بلغه أجره . وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٣١/٥/١٩٦١ فحكمت حضوريا بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ستمائة وثلاثة جنيهات ومائة مليم والمصروفات المناسبة ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من باقى المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واستأنف عزيز رزق الله هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله بالنسبة للمكافأة والتعويض

والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦١ سنة ١٧ ق ، كما استأنفه خريستو سفر أوغلي طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩١ سنة ١٧ ق . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٧ حكمت بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة بأن تدفع إلى عزيز رزق الله دوس مبلغ ٢٣٧ ج و ١٨٣ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في الأتعاب وأعفت عزيز رزق الله دوس من المصروفات . وطعن عزيز رزق الله في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في تقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه قبول الطعن مع إلزام الطاعن بالمصاريف والأتعاب وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الطاعن كان يتقاضى أجرا شهريا واعتبره الحكم المطعون فيه من عمال المياومة ورتب على ذلك أن احتسب مكافأته على أساس أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وخمسة عشر يوما عن كل سنة من السنوات التالية ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهي تسوى بين عمال المياومة وعمال المشاهدة وتوجب احتساب المكافأة على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وهو الذي يحكم واقعة النزاع — يبين أنه نص في المادة ٧٣ منه على أنه ” إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية وذلك مع عدم الإخلال

بالحقوق التي اكتسبها العمال بمقتضى القوانين الملغاة ويستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاء منها في العمل " وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن من العمال المعينين بالمهابة الشهرية وتحسب مكافأة مدة خدمته على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ، وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقدر المكافأة بمرتب عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الأولى وخمسة عشر يوماً عن باقي السنوات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم حسن ملام ، وسليم راشد أبوزيد .

(٧)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . ” المانع المادى أو الادبى ” .
محكمة الموضوع .

تقدير قيام المانع الأدبى أو المادى من الحصول على دليل كتابى يستقل به
قاضى الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائفة قيام مانع مادى حال دون الحصول
على دليل كتابى على انقضاء الإلتزام . إثبات هذا الانقضاء بالبيئة والقرائن .
جائز قانونا .

(ب) إثبات ” الإثبات باليمين ” . ” اليمين المتممة ” .

الدليل الناقص الذى بكل باليمين المتممة . عدم اشتراط أن يكون كتابة أو مبدأ .
ثبوت بالكتابة . جواز أن يكون بيئة أو قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ
ثبوت مادى .

١ — تقدير قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى
فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التى يستقل بها
قاضى الموضوع^(١) متى كان قد بين فى حكمه الظروف التى اعتبرها مانعة وكان هذا
الاعتبار معقولا ومتى انتهى الحكم صحيحا إلى قيام مانع مادى حال دون الحصول
على دليل كتابى على انقضاء الدين فإن إثبات هذا الانقضاء بالبيئة والقرائن
يكون جائزا قانونا .

(١) راجع نقض ١٦/١١/١٩٦١ بمجموعة المكتب الفنى من ١٢ ص ٦٨٠ ونقض ١٢/٤/١٩٦٢

٢ — لا يشترط في الدليل الناقص الذى يكمل باليمين المتممة أن يكون كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة بل يصح أن يكون بيعة أو قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ ثبوت عادى وإن كان يجعل الإدعاء قريب الاحتمال إلا أنه غير كاف بمجرد تكوين دليل كامل يقننه فيستكملة باليمين المتممة ومن ثم فلا تريب على محكمة الاستئناف إذا هى عمدت إلى تكملة القرائن التى تجمعت لديها باليمين المتممة وإذا هى رأت بعد حلف هذه اليمين أن الدليل قد اكتمل لديها على انقضاء الدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر الأوراق تحصل فى أن الطاعن استصدر أمر أداء ضد المطعون ضدهما الأولى والثانى بالزامهما متضامين بأن يدفع له مبلغ ٧٠٠ ج والمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه وذلك استنادا إلى سند مؤرخ فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٧ مستحق الوفاء فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ وموقع عليه من المطعون ضدهما المذكورين بما يفيد مديونيتهما للطاعن بهذا المبلغ بالتضامن ولما أعلن هذا الأمر للمطعون ضدهما الأولى عارضت فيه بالمعارضة رقم ٨١٣ سنة ١٩٦٠ كلى الاسكندرية وطلبت إلغاءه وقالت فى بيان معارضتها إنها كانت شريكة للمطعون ضده الثانى — وهو ابن الطاعن — فى عملية مقاوله بناء عمارة لإحدى السيدات وقد أودعت هذه السيدة على ذمتها هى وشريكها مبلغ ٣٩٥٢ ج و ٢٣١ م خزانة المحكمة . ولما حكم بأحقيتهما لهذا المبلغ عهدا إلى المطعون ضده الثالث بصفته محاميا وهو زوج ابنة الطاعن — بقبضه وقد تسلمه بحضورها هى والمطعون ضده الثانى والطاعن والأستاذ ريمون جرجوره المحامى ثم توجهوا جميعا إلى مكتب المطعون ضده الثالث وتمت المحاسبة بينها وبين شريكها بحضوره هو والطاعن وتم الاتفاق على أن تقوم هى (المطعون ضدها الأولى) بوفاء دين عليهما قيمته ٧٠٠ ج

للأستاذ ريمون برجوره والسيدة طلبة عزيز على أن يقوم شريكها المطعون ضده الثانى بوفاء والده الطاعن بدينه ووافق الطاعن على هذا الاتفاق ثم انتهز فرصة انشغالها بأداء الدين الذى تعهدت بسداده للدائنين الآخرين ولاذ بالفرار هو وابنه المطعون ضده الثانى دون أن يسلمها سند الدين أو يحرر لها مخالصة عنه مما دعاها إلى الاستغاثة بشرطة النجدة فلما رأى المطعون ضده الثالث انفعالها من تصرف الطاعن ورغبة منه فى تهدئة روعها حرر لها اقرارا وقع به بامضائه يتضمن سدادها قيمة الدين المستحق عليها للطاعن — وأثناء نظر المعارضة أدخلت المطعون ضدها الأولى فى الدعوى المطعون ضده الثالث ضامنا لها فى الدعوى ليحكم عليه بما عساه أن يحكم به عليها — وبتاريخ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض المعارضة وبتأييد أمر الأداء المعارض فيه رقم ١٣ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى اسكندرية بجميع أجزائه ومشمولاته وبرفض دعوى الضمان وإلزام المعارضة (المطعون ضدها الأولى) بمصاريف الدعوى. استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٥٠١ سنة ١٩٦١ وطلبت إلغاء والحكم لها بطلباتها السابق بيانها . وبتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بتوجيه اليمين المتممة إلى المطعون ضدها الأولى بالصيغة الآتية ” أقسم بالله العظيم أن الأستاذ ميخائيل اسطفانوس (المطعون ضده الثالث) احتجز من قيمة الوديعة التى تولى صرفها نيابة عنى وعن شريكى (المطعون ضده الثانى) مبلغ السبع مائة جنيه قيمة دين الطاعن وأن هذا الأخير استلم هذا المبلغ وأن ذمتى بريئة من هذا الدين “ وبعد أن حلفتها حكمت المحكمة بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١ (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب إلغاء أمر الأداء وبإلغائه واعتباره كأن لم يكن وما ترتب عليه من حجوزات ورفض دعوى المستأنف عليه الأول (الطاعن) وإلزامه المصروفات عن الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماه (ثانيا) برفض الاستئناف عن الشق الخاص بدعوى الضمان وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفضها وأمسست المحكمة قضاءها بإلغاء أمر الأداء على ما أوردته من قرائن رأت فيها أنها بمثابة دليل غير مكتمل على واقعة السداد التى حال دون إثباتها بالسكابة مانع ماضى وقد أكلت هذا الدليل باليمين المتممة التى وجهتها إلى المطعون ضدها الأولى وحلفتها — وبتاريخ ٢٢ من إبريل

سنة ١٩٦١ طعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول وبالشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بأهداره قواعد الإثبات ذلك أنه على الرغم من أن دين الطاعن ثابت بسند كتابي وتزيد قيمته على النصاب الجائز إثباته بالبينة والقرائن فإن الحكم المطعون فيه ارتكن في إثبات انقضائه على القرائن التي ساقها مخالفاً بذلك نص المادة ٤٠٠ من القانون المدني التي لا تجيز إثبات وجود الدين أو إنقضائه بالبينة وبالتالي بالقرائن — إذا زادت قيمته على عشرة جنيهاً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه استخلص من حضور الدائن (الطاعن) وقت حصول الاتفاق بين المدينين (المطعون ضدهما الأولى والثاني) على أن يقوم المطعون ضده الثاني بإيفاء الطاعن كل دينه في نظير أن تقوم المطعون ضدها الأولى بوفاء دين آخر مستحق عليهما لدائنين آخرين ومساو في قيمته لدين الطاعن — استخلص الحكم من حضور الطاعن وقت حصول هذا الاتفاق وعدم اعتراضه عليه ومن علاقة الأبوة التي تربطه بالمطعون ضده الثاني أنه قبل استيفاء دينه بالكيفية التي تم الاتفاق عليها ورأى الحكم في امتناع الطاعن عن تسليم سند الدين أو مخالصة بقيمته وهربه مع ابنه المطعون ضده الثاني بمجرد تأكدهما من وفاء المطعون ضدها بما تعهدت به بموجب ذلك الاتفاق مما دعاها للاستغاثة بشرطة النجدة، رأى الحكم في هذه الظروف مانعاً مادياً حال دون حصول المطعون ضدها الأولى على دليل كتابي يثبت انقضاء دين الطاعن بالكيفية المتقدم ذكرها والتي وافق عليها . ولما كان ما رآه الحكم من قيام هذا المانع مستساغاً وكان تقدير المانع من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان قد بين في حكمه الظروف التي اعتبرها مانعة وكان هذا الاعتبار معقولاً — وإذا كانت المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز

الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي كما تقضى المادة ٤٠٧ بجواز الإثبات بالقرائن في جميع الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالبيئة لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند على القرائن في إثبات انقضاء دين الطاعن، وذلك بعد أن ثبت له قيام المانع من الحصول على كتابة فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن القرائن التي استخلص منها الحكم انقضاء دينه ليس من شأنها أن تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها إذ أن وجود قرابة بينه وبين المطعون ضدهما الثاني والثالث لا يتأثر بها الالتزام المحرر به سند كتابي موقع عليه من المدينين كما أن الإقرار الصادر من المطعون ضده الثالث بانقضاء هذا الالتزام لا يعتبر حجة على الطاعن حتى ولو كان المقر قريبه كذلك فإن استناد الحكم إلى حضور الطاعن وقت إجراء المحاسبة بين المدينين على مبلغ الوديعة الذي قبضه محاميها المطعون ضده الثالث نيابة عنهما واستكتاب هذين المدينين إيصالا باستلام كل منهما نصيبه في هذا المبلغ وإقرار المطعون ضده الثالث بقيام المطعون ضدها الأولى بسداد نصيبها في دين الطاعن هذه القرائن التي ربط بينها الحكم واتخذ منها دليلا على انقضاء دين الطاعن ليس من شأنها أن تفيد هذا الانقضاء لأن الطاعن لا شأن له بالوديعة التي صرفها محامي مدينه كما لا شأن له بالمحاسبة التي تمت بينهما وبالمقاصة التي اتفقا عليها بجميع هذه الوقائع منحصرة الأثر في علاقتهما ببعضهما وعلاقتهما بوكيلهما المطعون ضده الثالث ولا يتعدى أثرها إلى الطاعن ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه علاوة على ما شابه من فساد في الاستدلال على النحو السالف بيانه فإنه خالف الثابت في الأوراق حين أسند إليه أنه لم يعترض على الاتفاق الذي أبرمه ولده المطعون ضده الثاني مع المطعون ضدها الأولى ذلك أن المطعون ضده الثالث قرر في جميع أقواله أن موقف الطاعن من هذا الاتفاق كان موقفا سليما ولم يقل إنه لم يعترض عليه وإذا كان الحكم قد استمد واقعة عدم اعتراض الطاعن على ذلك الاتفاق من أقوال المطعون ضدها الأولى فإن هذه الأقوال ما كان يصح الاعتماد عليها لتجردها من الدليل على صحتها كما أن الحكم إذ اعتبر مجرد حضور الطاعن في مجلس الاتفاق دليلا على موافقته عليه يكون مشوبا بفساد الاستدلال

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه استند في القول ببراءة ذمة المطعون ضدها الأولى من دين الطاعن على ما ساقه من قرائن تتحصل في أن الطاعن تربطه صلة الأبوة بالمطعون ضده الثاني وصلة المصاهرة بالمطعون ضده الثالث وأن المدينين (المطعون ضدهما الأولى والثاني) اتفقا على أن يعهدا إلى المطعون ضده الثالث وهو زوج شقيقة ثانيهما باتخاذ إجراءات صرف قيمة الوديعة المستحقة لهما وأن هذه الوديعة قد صرفت بمعرفة المطعون ضده الثالث وبحضور جميع الخصوم بما فيهم الطاعن ثم انتقل جميع الأطراف إلى مكتب المطعون ضده الثالث حيث أجرى الأخير توزيع قيمة الوديعة بعد إجراء المحاسبة وخصم قيمة المطلوبات على الشركة التي كانت قائمة بين المطعون ضدهما الأولين المدينين ومن هذه المطلوبات دين الطاعن وأتعاب المحامي المطعون ضده الثالث من إجراءات صرف الوديعة ودين الأستاذ جرجورة وأن المطعون ضده الثالث استكتب المطعون ضدها الأولى إقرارا باستلامها نصيبها في قيمة الوديعة ثم انصرف الطاعن فجأة مع ابنه المطعون ضده الثاني بعد أن طلبت المطعون ضدها الأولى شرطة النجدة لامتناع الطاعن عن تسليمها سند المديونية أو مخالصة باستيفائه دينه وأن المطعون ضده الثالث أقر للمطعون ضدها الأولى كتابة بقيامها بسداد نصيبها في دين الطاعن وبعد أن سردت المحكمة هذه الوقائع قالت إنها ترى فيها دليلا غير مكتمل على واقعة السداد التي حال دون إثباتها بالكتابة مانع مادي وأنها لذلك ترى أن تستكمل هذا الدليل باليمين المتممة التي وجهتها إلى المطعون ضدها الأولى بالصيغة المبينة في الوقائع وإذ حافتها رأت المحكمة أن الدليل على انقضاء دين الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى قد اكتمل ولما كانت المحكمة خلافا لما يزعم الطاعن لم تعتبر إقرار المطعون ضده الثالث حجة على الطاعن بل إنها اتخذت من هذا الإقرار مجرد قرينة اضافتها إلى قرائن أخرى ثم استكملتها باليمين المتممة. وإذ كانت القرائن التي استندت إليها المحكمة من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته عليها من اعتبارها دليلا غير مكتمل على انقضاء دين الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى وكانت المحكمة قد استخلصت من حضور الطاعن الاتفاق الذي تم بين المدينين على كيفية الوفاء له بدينه ومما قاله المطعون ضده الثالث من أن موقف الطاعن من هذا الاتفاق كان موقفا سلبيا استخلصت

المحكمة من ذلك أن الطاعن لم يعترض على هذا الاتفاق وهو استخلاص سائغ ومبنى على مقدمات تؤدي إليه ولها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بفساد الاستدلال وبمخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه في الشق الثاني من السبب الثالث وفي السبب الرابع وفي الشق الثاني من السبب الخامس الخطأ في القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم خالف المادة ٤١ من القانون المدني التي تشترط لجواز توجيه اليمين المتممة ألا يكون في الدعوى دليل كامل وألا تكون الدعوى خالية من أى دليل وإذا كان دين الطاعن ثابتاً بالكتابة وكانت الدعوى خلوا من أى دليل كتابي على التخالص المدعى به كما أنه ليس فيها مبدأ ثبوت بالكتابة فإن توجيه اليمين المتممة يكون مخالفاً للقانون هذا إلى أن الطاعن قد اعترض على توجيه اليمين بالصيغة التي وجهتها بها المحكمة بثلاثة اعتراضات (الأول) أن صيغة اليمين مخالفة لما هو ثابت بالأوراق من أن المطعون ضدها الأولى الموجه إليها اليمين أبانت في عريضة استئنافها أن الدين سدد نتيجة محاسبة في حين أن اليمين انصبت على أن الدائن استلم دينه نقداً . (الثاني) أن اليمين باطلة لأنها تستند إلى المخالصة المعطاة من الأستاذ ميخائيل اسطفانوس (المطعون ضده الثالث) وهذه المخالصة لا يمكن اعتبارها حجة على الطاعن لأن موقعها ليس وكيلا عنه . (الثالث) أن اليمين المتممة وجهت على خلاف ما يقضى به القانون من عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة إلا بكتابة مثابها . وقد رد الحكم المطعون فيه على الاعتراض الأول رداً قاصراً وغير صحيح إذ قرر أن الوفاء نتيجة حتمية وطبيعية لحصول المحاسبة هذا في حين أن هذه المحاسبة وقد تمت بين المدينين فإن أثرها يكون مقصوراً عليهما ولا يتعداهما إلى الطاعن إلا إذا ثبت أنه قبل هذا الوضع وهذا القبول لا دليل عليه في الأوراق إلا أقوال المطعون ضدها الأولى ومن ثم فقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ صرف أثر المحاسبة إلى الطاعن . كذلك فقد جاء رده على الاعتراضين الآخرين منطوياً على مخالفة لنص المادة ٤١٥ من القانون المدني والتي لا تميز توجيه هذه اليمين لإثبات انقضاء دين ثابت بالكتابة وتزيد قيمته على عشرة جنهات كما لا يجوز إثبات هذا الانقضاء بقرائن تستكمل بتلك اليمين .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان الحكم قد انتهى صحيحا على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول إلى قيام مانع مادي بحال دون حصول المطعون ضدها الأولى على دليل كتابي على انقضاء دين الطاعن فإن إثبات هذا الانقضاء بالبيئة والقرائن يكون جائزا قانونا وفي هذه الحالة لا يشترط أن يكون الدليل للناقص الذي يكمل باليمين المتممة كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة بل يصح أن يكون بيئة أو قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ ثبوت عادى وإن كان يحمل الادعاء قريب الاحتمال إلا أنه غير كاف بمجرد تكوين دليل كامل يقنعه فيستكمل باليمين المتممة ومن ثم فلا ثريب على محكمة الاستئناف إذا هي عمدت إلى تكملة القرائن التي تجمعت لديها باليمين المتممة وإذا هي رأت بعد حلف المطعون ضدها الأولى لهذه اليمين أن الدليل قد اكتمل لديها على انقضاء دين الطاعن قبل هذه المدينة .

أما ما اعترض به الطاعن على صيغة اليمين فإن الحكم المطعون فيه رد على هذه الاعتراضات بقوله : وحيث إن المحكمة قد أطرحت جميع الاعتراضات التي أثارها المستأنف عليهم ذلك أن ما قرره المستأنف عليه الأول (الطاعن) من أن صيغة اليمين جاءت على خلاف الثابت من أن السداد حصل عن محاسبة فهو قول ظاهر الفساد ومردود وذلك لأنه في اورد من مردد الوقائع الرد الكافي إذ أبانت المحكمة أن محاسبة قد تمت وشملت جميع أطراف النزاع وأن هذه المحاسبة كان قوامها المستأنف عليهم الثلاثة (الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث) وآخر هو الأستاذ جرجورة وأن المستأنف عليه الثالث وكان قد قبض قيمة الوديعة نيابة عن المستأنفة وشريكها وقام بتوزيع قيمتها على مستحقيها بعد إجراء هذه المحاسبة وصيغة اليمين المتممة لاتناهض الثابت في الأوراق ولا تنفى قيام المحاسبة خاصة أن الوفاء هو نتيجة حتمية وطبيعية لحصول المحاسبة أما الاعتراضين الثانى والثالث من اعتراضات المستأنف عليه الأول فمردودان كذلك بأن المحكمة قد استعملت حقها الذى تستمده من أحكام المادة ٤١٥ من القانون المدنى واعتبرت القرائن القائمة في الدعوى والتي لم يقدم دليل على دحضها أو إنكارها بمثابة دليل غير مكتمل ووجهت اليمين المتممة في حدود سلطانها . ولما كان الطاعن قد أقر أمام المحكمة الابتدائية بأنه حضر الاتفاق الذى حصل بين المدنين والمحاسبة التي جرت بينهما وقد استخلصت المحكمة من حضوره وعدم اعتراضه على هذا

الاتفاق أنه ارتضاء ضمنا وقبل أن يستوفى دينه بالطريقة التي تم الاتفاق عليها وكان استخلاص المحكمة لقبول الطاعن الضمني لهذا الاتفاق هو استخلاص موضوعي سائق على ما تقدم ذكره وكان الطاعن لا ينازع في سبب الطعن في أن من شأن هذا الاتفاق أن يؤدي إلى انقضاء دينه قبل المطعون ضدها الأولى لو ثبت أنه قبل الوضع الذي تم الاتفاق عليه وإنما حصر منازعته في إنكار صدور هذا القبول منه فإن هذه المنازعة لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ومتى كان مؤدى قبول الطاعن لذلك الاتفاق اقتضاء دينه قبل المطعون ضدها الأولى وبراءة ذمتها من هذا الدين فإن محكمة الاستئناف إذ وجهت إليها اليمين المتممة بالصيغة التي وجهتها لا تكون قد خالفت الثابت في الأوراق لأنه فضلا عن أن الاتفاق الذي انقضى به الدين يقضى بأن الطاعن يستوفى كل دينه من ابنه المطعون ضده الأول فإن خطأ الحكم في التعبير بالوفاء بدلا من الإقتضاء لا يؤثر على سلامته أما عن الاعتراضين الثاني والثالث اللذين أبداهما الطاعن على توجيه اليمين فإن رد الحكم عليهما صحيح لما تقدم ذكره من جواز أن يكون الدليل الناقص الذي يكمل باليمين قرائن في صورة هذه الدعوى ومن أن الحكم لم يعتبر المخالصة الصادرة من المطعون ضده الثالث حجة على الطاعن بل مجرد قرينة .

وحيث إن الطاعن ينعى في الشق الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في القانون ذلك أنه لم يقطع برأى في بيان الوسيلة القانونية التي اقتنع بأن الوفاء تم بها وبرئت بها ذمة المطعون ضدها الأولى إذ هو قد تخطى في هذا الشأن بطريقة تدل على أنه لم يستقر على رأى معين فلم يبين كيف استوفى الطاعن دينه ومن استوفاه وما هي الطريقة التي تم الوفاء بها وإذا كانت المحكمة قد رأت أن الطاعن قد استوفى دينه بطريقة المقاصة ما دام أنه قد حضر الاتفاق ولم يعترض عليه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون لأنه لم يكن لها أن تقضى بالمقاصة بغير أن تبحث شروط الديون التي شملتها المقاصة وبخاصة شرط خلوها من النزاع وبغير أن تبين أثر اتفاق الخصوم على هذه المقاصة وما إذا كان الطاعن طرفا في هذا الاتفاق وما إذا كان يكفي قبوله الشفوي لهذا الاتفاق أو يجب أن يكون قبوله له كتابة وإذا أغفل الحكم بحث ذلك كله فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث ان هذا النعى مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد قبل ما تم الاتفاق عليه بين المدينين من أن يستوفي كل دينه من ابنه المطعون ضده الثاني في نظير أن تقوم المطعون ضدها الأولى بوفاء دين عليهما لدائنين آخرين وقد قامت بالوفاء بما تعهدت به فان ذمتها تكون قد برئت من دين الطاعن بمقتضى ذلك الاتفاق الذى وافق عليه وكان هذا حسب الحكم لتسبيب قضائه برفض دعوى الطاعن بمطالبة بهذا الدين ومن ثم يكون النعى على الحكم لتردده بين الوفاء والمقاصة عند بيان الطريقة التى اتقضى بها الدين قبل المطعون ضدها الأولى وبرئت بها ذمتها منه غير متج مادامت أنها قد برئت على كل حال بمقتضى الاتفاق المشار إليه .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا نقضه .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وامل جبران ، وامين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٨)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حوالة "عدم نفاذ الحوالة" . "أثره" . تحكيم "أثر شروط التحكيم" .

عدم الاعتداد بعقد البيع المحال من المشتري لآخر لكونه ليس طرفا فيه ولم تتم حوالة إليه طبقا للقانون . آثار هذا العقد فيما تضمنه — بما في ذلك شرط التحكيم — اقتصرها على طرفيه . لا تمتد إلى رجوع المحال له على المحيل بما دفعه له . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بدعوى الرجوع وعدم سريان شرط التحكيم على هذه المنازعة . صحيح في القانون .

(ب) حوالة "التزام المحيل بالضمان" . فوائد . "بدء سريان الفوائد" .

رجوع المحال له بالضمان على المحيل . التزام المحيل برد ما استولى عليه من الفوائد والمصرفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . هذا الحكم مغاير لحكم المادة ٢٢٦ مدني قضاء الحكم المحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للمحيل — لا من تاريخ المطالبة للقضائية — لا خطأ .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم الاعتداد بعقد البيع المحال من الطاعن (المشتري) للطعون عليه الأول (المحال له) لأن الأخير لم يكن طرفا فيه ولم تتم حوالة إليه طبقا للقانون فإن أثره في جميع ما تضمنه — بما في ذلك شرط التحكيم — لا يتعدى طرفي هذا العقد إلى المنازعة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه الأول في خصوص رجوع الأخير بما دفعه للطاعن وذلك تأسيسا على عدم نفاذ عقد الحوالة ، وإذا كان الحكم قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم وبعدم سريان شرط التحكيم على هذه المنازعة فإنه يكون قد انتهى صحيحا في القانون .

٢ — إذ نصت المادة ٣١٠ من القانون المدنى على أنه ”إذا رجع الحال له بالضمان على المحيل ... فلا يلزم المحيل إلا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك“ فإن قصد المشرع من هذا النص هو تحديد أقصى ما يرجع به الحال له على المحيل من تعويض عند تحقق الضمان . وهذا الحكم يغير الحكم الوارد بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى الذى يجرى سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إذا كان موضوع الإلتزام مبلغا من النقود تأخر المدين فى الوفاء به ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقضى للحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للطاعن وهو المحيل فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى طنطا ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث بطلب الحكم (أولا) بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٧/٢١ والاتفاق المحرر بظاهره بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٥ — وببطلان السند البالغ قيمته ٣٧٠٠ ج والمستحق الأداء فى ١٩٥٨/١٠/٣٠ واعتباره كأن لم يكن (ثانيا) لإلزام الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث متضامنين بدفع مبلغ ٢٠٠٠ ج كتعويض (ثالثا) لإلزام الطاعن بدفع مبلغ ٣٧٠٠ جنيها وفوائده بواقع ٥ ٪ من أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ حتى تمام الوفاء وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ فى ١٩٥٨/٧/٢١ باع المطعون عليهما الثانى والثالث للطاعن مائة طن من السمسم بسعر الطن ٧٣ جنيها على أن يتم تسليمها فى شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٨ ، وقد حرر الطاعن شيكا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيها على البنك العثمانى المصرى لصالح البائعين بجزء من الثمن

على أن يدفع الباقي بعد وصول بوليصة شحن البضاعة ، و باتفاق مؤرخ في ١٥/٨/١٩٥٨ حول الطاعن إلى المطعون عليه الأول عقد البيع نظير الثمن المبين به مضافا إليه مبلغ ٧٠٠ جنيه وحرر المطعون عليه الأول سندا لأمر الطاعن بمبلغ ٣٧٠٠ جنيه قيمة العربون والزيادة في الثمن يستحق الدفع في ٣٠/١٠/١٩٥٨ . وأضاف المطعون ضده الأول أنه في ٢٠/٩/١٩٥٨ أخطر المطعون ضدهما الثاني والثالث بهذه الحوالة منبها عليهما بإرسال البضاعة إليه بطنطا ثم عاد ونبه عليهما وعلى الطاعن بإصدارين رسميين بإرسال كمية السمسم وإلا كانوا جميعا مسئولين عما يلحقه من الأضرار، كما حذر الطاعن من استخدام السند المستحق في ٣٠/١٠/١٩٥٨ ، إلا أن هذا الأخير قدم هذا السند إلى بنك القاهرة لتحصيله مما اضطره للوفاء بقيمته حرصا على سمعته التجارية . وإذ لم يردوا على إنذاره ولم يسلموه البضاعة فقد انتهى إلى طلب الحكم بطلباته سالفة البيان . دفع الطاعن الدعوى بعدة دفعات من بينها عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى تأسيسا على أن عقد ٢١/٧/١٩٥٨ نص فيه على أن التحكيم هو السبيل لفض أى نزاع يثور بشأن العقد ، وطلب رفض الدعوى موضوعا ، وفي ٢٧/٤/١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٣٧٠٠ ج وفوائده بواقع ٥ ٪ ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ و برفض ما عدا ذلك — استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤١ سنة ٩ ق تجارى استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى وصمم على طلباته أمام محكمة أول درجة دفعا وموضوعا ، كما استأنفه المطعون ضده الأول وقيد استئنافه برقم ٤٢ سنة ٩ ق تجارى استئناف طنطا طالبا تعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث متضامين بمبلغ ٢٠٠٠ ج كتعويض زيادة عما قضى به لصالحه ، وضمت المحكمة الاستئنافين ، وحكمت فيهما في ٢٨/٤/١٩٦٠ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٨/٥/١٩٦٠ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١/١٢/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب ثلاثة ينهى الطاعن على الحكم في السبب الأول منها مخالفة القانون والقصور في التسيب في وجوه ثلاثة (الأول) أنه أسس قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم على أن أحد البائعين المختصمين في الدعوى وهو أحمد حسنين عبد الجواد (المطعون ضده الثاني) لم يوقع على عقد البيع بما تضمنه من شرط التحكيم ، ولم يرد الحكم على دفاع الطاعن الثابت بمذكرته من أن إنحراج المطعون ضده الثاني من الدعوى لا يحو الخصومة بين الأطراف الذين ارتبطوا بالعقد والتزموا بأحكامه وهم المطعون ضده الثالث باعتباره بائعا والطاعن بوصفه مشتريا والمطعون ضده الأول بوصفه محالا إليه . (والثاني) مسخ الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه عبارة العقد الخاصة بالتحكيم ، إذ قرر أن الالتجاء إلى التحكيم لا يكون إلا بالنسبة للزاع الذي يثور أثناء تنفيذ العقد وبسبب تنفيذه ، في حين أن عبارة العقد صريحة في أن التحكيم يشمل كل خلاف بين المشتري والبائعين لأي سبب كان . هذا على أنه بفرض الأخذ بالتحديد الذي أورده الحكم المطعون فيه لما يدخل في نطاق التحكيم وأن طلب التعويض يخرج عنه فإن الطلب الأصلي وهو الفسخ مع إلزام الطاعن بمبلغ ٣٧٠٠ ج يبقى خاضعا لشرط التحكيم ، وليس هناك ما يمنع من إعمال هذا الشرط بالنسبة لبعض الطلبات دون الأخرى . (والثالث) قرر الحكم أن المطعون عليه الثالث لطفي السيد محمد وقع وحده على عقد البيع بصفته الشخصية لا بوصفه شريكا متضامنا مع المطعون ضده الثاني أحمد حسنين عبد الجواد ، وهذا الذي قرره الحكم يخالف ما هو ثابت بالعقد إذ هو مصدر بعبارة ” البائعان أحمد حسنين عبد الجواد وشريكه لطفي السيد محمد التاجران بطما ” على أن اعتبار لطفي السيد محمد هو البائع لا تأثيره في وجوب إعمال شرط التحكيم لأن لكل شريك الحق في التوقيع عن الشركة منفردا .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه حصل من الواقع المعروف عليه أن المطعون ضده الثالث لم يقبل الحوالة وأن المطعون ضده الثاني لم يوقع على عقد البيع وخلص من ذلك إلى أن الحوالة غير نافذة في حقهما وحكم بفسخها وأنها بذلك أصبحت غير نافذة أيضا في حق المطعون ضده الأول لاستحالة

تنفيذها وقضى لهذا الأخير بمبلغ ٣٧٠٠ ج الذي كان قد دفعه إلى الطاعن — ولم يتعرض الحكم لعقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٧/٢١ والمتضمن شرط التحكيم ، ورفض ما طلبه المطعون عليه الأول من فسخ هذا العقد تأسيسا على أنه لا مصلحة له في هذا الطلب لأنه لم يكن طرفا في العقد . ولما كان مفاد هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه هو عدم الاعتداد بعقد البيع السالف الذكر بالنسبة للمطعون عليه الأول لأنه لم يكن طرفا فيه ولم تتم حوالة إليه طبقا للقانون ، وبالتالي فإن أثره في جميع ما تضمنه بما في ذلك شرط التحكيم لا يتعدى طرفي هذا العقد إلى المنازعة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه الأول في خصوص المبلغ الذي كان هذا الأخير قد دفعه إلى الطاعن ويطلب رده منه تأسيسا على عدم نفاذ عقد الحوالة — وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم وبعدم سريان شرط التحكيم فإنه يكون قد انتهى صحيحا في القانون ، ومن ثم فإن النعي عليه بالقصور يكون غير مستج ، ولا يؤثر في سلامته ما عسى أن يكون قد حواه من تقارير خاطئة .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته للثابت بالأوراق ، وفي ذلك يقول إن الحكم الابتدائي قرر أن المطعون ضدهما الثاني والثالث — البائعين — لم يقبلا حوالة الدين الثابت في ذمتها لصالح المشتري ورتب على ذلك فسخ الحوالة برمتها ما ورد منها على الحق أو على الدين وقد جاء بمذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف إن الثابت أن المحال إليه قد أبلغ الحوالة إلى البائعين فتكون نافذة في حقهما إلا أن الحكم المطعون فيه قرر — متابعته للحكم الابتدائي — أن المطعون ضده الثالث لم يقبل الحوالة ، وذلك على خلاف ما أورده الطاعن في مذكرته وما هو ثابت بأوراق الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن عدم أخذ الحكم المطعون فيه بما أورده الطاعن من دفاع في مذكرته لا ينطوي على مخالفة للثابت بالأوراق — وإذ لم يبين الطاعن باقي الأوراق التي ينعي بخالفة الحكم لما هو ثابت بها فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بفائدة ٥ ٪ عن مبلغ ٣٧٠٠ جنيه من تأخير دفعها للطاعن ،

وهو تاريخ سابق لرفع الدعوى ، مؤسسا قضاءه في ذلك على المادة ٣١٠ من القانون المدني رغم أنه لم يرد بها أن الفوائد تستحق عن مدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما يتعين معه الرجوع إلى القاعدة العامة المقررة بالمادة ٢٢٦ مدني التي تمنع من الحكم بالفوائد إلا من تاريخ المطالبة القضائية إلا إذ وجد نص على غير ذلك .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٣١٠ من القانون المدني وقد وردت في شأن حوالة الحق ونصت على أنه " إذا رجع المحال له بالضمان على المحيل طبقا للمادتين السابقتين فلا يلزم المحيل إلا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ، ولو وجد اتفاق يخالف ذلك " فإن قصد المشرع من هذا النص تحديد أقصى ما يرجع به المحال له على المحيل من تعويض عند تحقق الضمان ، وهذا الحكم يغير الحكم الوارد بالمادة ٢٢٦ مدني الذي يجري صريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إذا كان موضوع الالتزام مبلغا من النقود تأخر المدين في الوفاء به ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل حكم المادة ٢٢٦ مدني على واقعة النزاع وقضى بالفوائد من تاريخ دفع المبلغ للطاعن وهو المحيل فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٩)

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقل . ” نقل بحرى ” . إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . عقد .
” عقد شكلى ” . بطلان .

عقد النقل البحرى من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته استثناء من قاعدة
جواز الإثبات بالبينه فى المسائل التجارية . مشاركة إيجار السفينة وجوب تحريرها
بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحرى .

(ب) إثبات . ” حجية الرسائل والبرقيات ” . ” أوراق عرفية ” .

للمراسل والبرقيات حجية الورقة العرفية فى الإثبات متى كانت المراسل وأصل البرقيات
موقعا عليها من مرسلها .

(ج) عقد . ” انعقاده ” . إثبات .

لا يلزم لانعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول فى محرر واحد . جواز الاستخلاص
ذلك من تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين .

١ — عقد النقل البحرى ليس من العقود الشكلية فلا يبطل إذا لم يحرق
بالكتابة وإنما هو من العقود الرضائية التى لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة . وإذا
تنص المادة ٥٠ من القانون البحرى على أن مشاركة إيجار السفينة — وتسمى
سند الإيجار — يلزم أن تكون محررة بالكتابة فإن قصد الشارع من اشتراط
الكتابة فى هذا النص هو بيان الدليل الذى يقبل فى إثبات مشاركة إيجار السفينة
حتى تكون كغيرها من عقود النقل البحرى التى تخضع لشرط الإثبات بالكتابة
استثناء من قاعدة ” جواز الإثبات بالبينه فى المسائل التجارية ” .

٢ — مؤدى نص المادة ١/٣٩٦ و ٢ من القانون المسدنى أن الرسائل والبرقيات لها قيمة الورقة العرفية في الإثبات متى كانت هذه الرسائل وأصل تلك البرقيات موقعا عليها من مرسلها . وقد قصد المشرع بهذا النص — على ما افصح عنه في المذكرة الإيضاحية — أن يستجيب لحاجة التعامل بالرسائل والبرقيات وبوجه خاص في المسائل التجارية فأدرجها بين طرق الإثبات بالكتابة وجعل لها حجية الورقة العرفية للتسوية بينها في الحكم .

٣ — لا يلزم لانعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول في محور واحد . فإذا كان الحكم قد اعتمد في إثبات مشاركة إيجار السفينة على تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين وما استخلصه من أن الإيجار قد صادفه قبول فإن الحكم في قضائه على أساس ثبوت مشاركة الإيجار لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الشركة الطاعنة الدعوى رقم ١١١٠ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٧٣٠ جنيها استرلينيا وخمسة شلنات أو ما يعادل هذا المبلغ بالعملة المصرية وقدره ١٦٨٦ ج ٧٥٠ م وقال بيانا للدعوى — إنه تم الاتفاق مع الشركة الطاعنة على أن تستأجر منه السفينة ” الفريد ” لتقوم بنقل شحنة من البصل من ميناء الاسكندرية إلى إحدى موانى الشاطئ الشرقى في المملكة المتحدة وحددت قيمة النولون بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه استرليني يدفع مقدما عند التوقيع على سندات الشحن ، واتفق على أن يكون وصول السفينة إلى الاسكندرية خلال المدة من ١٢ إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ وعلى أن يتم شحن البضاعة في ثلاثة أيام وأن يتم التفريغ بأسرع ما يمكن ، وحددت غرامة التأخير في الشحن بواقع ١٢٠ جنيها استرلينيا

عن اليوم الواحد ، كما اتفق على تطبيق الشروط الأخرى التي تتضمنها مشاركة الإيجار ” جنكون “ التي عرضت نسخة منها عليه ، وتم هذا الاتفاق بواسطة السمسار ” أوجست بولتن “ بهامبورج . واستطرد المطعون عليه يقول إنه أرسل مشاركة الإيجار بالشروط المتقدمة إلى الطاعنة للتوقيع عليها ، ولكنها قامت بتحرير مشاركة جديدة يخالف بعض شروطها ما سبق الاتفاق عليه — من ذلك النص فيها على أن مدة الشحن والتفريغ تسعة أيام ، وعلى أن يستخدم المستأجرون سمسارهم كوكيل بيننا ينص الاتفاق على أن يعين أصحاب السفينة وكيلهم ، وقد مدل المطعون عليه بدوره نصوص المشاركة إلى ما كانت عليه طبقا للاتفاق وأعادها بعد التوقيع عليها للشركة الطاعنة فرفضت توقيعها وأبدت رغبتها في فسخها فلم تشحن البضاعة على السفينة التي وصلت إلى الاسكندرية في ١٣ مارس سنة ١٩٥٤ ، واضطر الربان إزاء هذا الموقف إلى قبول شحن السفينة ببضاعة لشركة أخرى مقابل نولون إجمالي قدره ٣٣٥٠ جنيه استرليني فلتحق المطعون عليه من جراء تصرف الشركة الطاعنة ضرر يقدر بمبلغ ٦٥٠ جنيه استرليني هو الفرق بين قيمة النولون السابق للاتفاق عليه وقيمة النولون الذي تم الشحن بمقتضاه وبمبلغ ١٠٨٠ جنيه استرليني وخمسة شلنات قيمة غرامة التأخير والوقت الضائع على السفينة أثناء رسوها بميناء الاسكندرية فيكون مجموع ذلك ١٧٣٠ جنيه استرليني وخمسة شلنات وهو ما أقام به الدعوى — دفعت الشركة الطاعنة بأنه لم يتم الاتفاق على شروط الإيجار وأن موافقتها اقتضت على مبدأ الشحن دون التفاصيل وأنه لما وصلت المشاركة المعدلة من المطعون عليه أبرقت إلى السمسار ” بولتن “ بعدم موافقتها على التعديل الخاص بتعيين الوكيل — ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٥٨/١/٣٠ برفض الدعوى — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٩ لسنة ٧٦ ق تجارى القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٠/٥/١٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٢١٨ ج و ٧٥٠ م — طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٩٦٤/١/٤ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها بطلب رفض الطعن — وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لصدور قرار الإحالة وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون — ذلك أنه استخلص من المراسلات والبرقيات المتبادلة بين الطرفين أن العقد قد تم على إيجار السفينة بينما توجب المادة ٩٠ من القانون البحري أن تكون مشاركة الإيجار محررة بالكتابة مما يترتب عليه ألا يلتزم الطرفان بالاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات السابقة على تحرير المشاركة والتي تضمنتها المراسلات المتبادلة بينهما .

وحيث إن هذا النعى في غير محله — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما قرره من " أن المستفاد من تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين على النحو السالف بيانه والتي لم تنكر المستأنف ضدها (الطاعة) ما قدمه المستأنف (المطعون عليه) منها أن العرض الذي عرضه (بولتن) مبينا فيه جميع الشروط السابقة قد صادف قبولا من المستأنف ضدها بالبرقية التي أرسلتها إليه في ١٩٥٤/٢/٢٤ وأبدت فيها قبولها لجميع الشروط التي عرضها عليها وطلبت منه تعزيز الارتباط فورا ، وقد أرسل (بولتن) هذا التعزيز في نفس اليوم وبهذا تلاقحت إرادتا الطرفين وانعقد العقد — أما عن عدول المستأنف ضدها (الطاعة) بعد ذلك في برقيتها المؤرخة ١٩٥٤/٢/٢٥ وطلبها التأجيل للرد حتى ظهر الخميس التالي فإنه فضلا عن عدم قانونية هذا العدول بعد أن أرسلت ردها النهائي بالقبول ... فإن المستأنف ضدها نفسها (الطاعة) عادت في برقيتها وخطابها المؤرخين ١٩٥٤/٢/٢٦ واعتذرت عما جاء ببرقيتها المؤرخة ١٩٥٤/٢/٢٥ وأكدت مرة أخرى قبولها السابق وأبدت تمسكها بما كان قد تم الاتفاق عليه — وهذا الذي قرره صحيح في القانون — ذلك أن عقد النقل البحري ليس من العقود الشكلية حتى يصح القول ببطلانه إذا لم يحجر بالكتابة — وإنما هو من العقود الرضائية التي لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة وإذ تنص المادة ٩٠ من القانون البحري على أن "مشاركة إيجار السفينة ، وتسمى سند الإيجار ، يلزم أن تكون محررة بالكتابة" — فإن قصد المشرع من اشتراط الكتابة في هذا النص هو بيان الدليل الذي يقبل في إثبات مشاركة إيجار السفينة حتى تكون كغيرها من عقود النقل البحري التي تخضع لشرط الإثبات بالكتابة استثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينة في المسائل التجارية . ولما كانت المادة ٣٩٦ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى

والثانية على أنه "تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العرفية من حيث الإثبات وتكون للبرقيات هذه القيمة أيضا إذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك" وكان مؤدى هذا النص أن الرسائل والبرقيات لها قيمة الورقة العرفية في الإثبات متى كانت هذه الرسائل وأصل تلك البرقيات موقعا عليها من مرسلها، وكان المشرع قد قصد بهذا النص — على ما أفصح عنه بالمذكرة الإيضاحية — أن يستجيب لحاجة التعامل بالرسائل والبرقيات وبوجه خاص في المسائل التجارية فأدرجها بين طرق الإثبات بالكتابة وجعل لها حجية الورقة العرفية للتسوية بينهما في الحكم — لما كان ذلك، وكانت القاعدة أنه لا يلزم لانعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول في محرر واحد، وكان الحكم قد اعتمد في إثبات مشاركة إيجار السفينة على تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين والمقدمة من المطعون عليه ولم تنكرها الشركة الطاعنة، ودلى ما استخلصه منها من أن العرض الذى بين فيه السمسار "بولتن" جميع شروط التأجير قد صادف قبولا من الشركة الطاعنة بالبرقية التى أرسلتها فى ٢٤/٢/١٩٥٤ وأبدت فيها قبولها لجميع الشروط التى عرضها عليها — لما كان ما تقدم، فإن الحكم فى قضائه على أساس ثبوت مشاركة الإيجار — لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون — ذلك أنه أقام قضاءه بتمام عقد إيجار السفينة على أن الطرفين اتفقا على المسائل الجوهرية فيه وعلى أن تعيين مندوب عن الطاعنة فى ميناء الشحن يعد من المسائل التفصيلية التى احتفظ بها الطرفان للاتفاق عليها فيما بعد — وفات الحكم أن جميع الشروط تعد شروطا جوهرية وأن تعيين مندوب عن الطاعن فى ميناء الشحن ليس من المسائل التفصيلية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد فى هذا الخصوص "أن هذه المحكمة ترى مع ذلك أن الاتفاق الذى تم بين طرفى الخصومة تناول فيما تناوله مسألة تعيين الوكيل وأنه تم بالنسبة لهذه المسألة على وجه يعطى لكل من الطرفين تعيين وكيل له فى ميناء الشحن وعلى أن يقسم أجر الوكالة مناصفة على هذين الوكيلين" وبعد أن عرض الحكم للبرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين

عن شروط تأجير السفينة أورد ما يلي "إن إرادتي الطرفين تلاقيا على جميع شروط العقد ومن بينها الشرط الخاص بحق ملاك السفينة في تعيين وكيل عنهم في ميناء الشحن وأنه على الفرض الجدل بعدم حصول اتفاق على هذا الشرط فإنه يعتبر شرطا غير جوهري في عقد النقل البحري لا يمنع عدم الاتفاق عليه من انعقاده ما دام الطرفان لم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على هذا الشرط" ولما كان الحكم قد أقيم أساسا على أن الطرفين قد اتفقا على أن لملاك السفينة حق تعيين وكيل عنهم في ميناء الشحن فإنه لا جدوى بعد ذلك من مجادلة الحكم فيما بحثه على سبيل الافتراض من عدم الاتفاق على هذا الشرط — إذ يبقى الحكم محمولا على أساس دعائه الأصلية مع استبعاد ما افترضه زائدا من حاجة الدهوى، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب في غير محله .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور المادة المستشارين :
عبد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٠)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع “ . ” الطعن في الأحكام “ . استئناف .

الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالاً هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الحكم بعدم قبول الاستئناف المقابل شكلاً . إنهاؤه جزاً من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم . جواز الطعن فيه استقلالاً .

(ب) نقض . ” ميعاد الطعن “ . ” التمسك بعدم قبول الطعن “ . نظام عام .

عدم لزوم تمسك الخصم بعدم قبول الطعن بالنقض — لفوات ميعاده — لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

(ج) إعلان . ” إعلان أوراق المحضرين “ .

الأصل في الاعلان أن تصل الورقة المعلنة إلى علم المعلن إليه طلباً يقينياً بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الظني قارة بالاعلان في الموطن . وقارة أخرى بالعلم الحكيم كما في اعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم بتسليم الصورة للنيابة . لا يكفي العلم الحكيم في الصورة التي تبدأ فيها موايد الطعن في الأحكام من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . عدم مريان هذه الموايد — في هذه الحالة — من تاريخ تسليمه الصورة للنيابة .

(د) حكم . "قصور" . "مالا يعد كذلك" . تعويض . "عناصر الضرر" .

عدم التزام محكمة الموضوع بتقدير التعويض إلا في حدود عناصره المطلوبة .
طلب المضرور تقدير التعويض على أساس ما لحقه من خسارة . قضاء الحكم على هذا الأساس دون اعتداد بما فات من كسب . لا قصور .

١ — الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالاً هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات . وإذا كان الحكم بعدم قبول الاستئناف المقابل شكلاً قد أنهى جزءاً من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم فإن الطعن في هذا الحكم استقلالاً يكون جائزاً قانوناً .

٢ — لا يلزم التمسك بعدم قبول الطعن بالنقض من أحد الخصوم — لفوات ميعاده — إذ لمحكمة النقض أن تشير من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

٣ — الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية أن تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه وإن كان المشرع يكتفي بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه وبمجرد "العلم الحكيم" في بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل ، ومن هذه الحالات إعلان المقيم خارج البلاد في موطن معلوم فقد اكتفى المشرع بالعلم الحكيم بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من ذلك الأصل ، إلا أن المشرع لم يعمل هذا الاستثناء على إطلاقه في حالة المقيم في الخارج فاستبعد العلم الحكيم في الصورة التي تبدأ فيها مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ إعلان الحكم فنص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي مما لا يتأتى معه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — صواب متابعة الرأي القائل بأن مواعيد الطعن — في هذه الحالة — تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج

٤ — متى كان الطاعن قدر التعويض الذى طلبه أمام محكمة الموضوع بما لحقه من خسارة ولم يدخل فى هذا التقدير ما فاتته من كسب وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بتقدير التعويض إلا فى حدود عناصره المطلوبة فإنه لا يقبل النعى على الحكم بالقصور بأنه لم يقدر التعويض عن الكسب الفائت الذى لم يطلبه الطاعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٤٧ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه الأول وفى مواجهة المطعون عليهما الثانى والثالث طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع المبرم بين الطرفين فى ١٩٤٦/١/٧ فيما يختص بالجزء الثانى من الصفقة وقدره ٦٩,٤٥٨ طنا من الجلود — وإلزام المطعون عليه الأول بأن يؤدى له مبلغ ١٠٤١٨,٧٠٠ جنيهها وهو يمثل فرق الثمن عن الجزء الباقى من التعاقد بواقع ١٥٠ جنيهها للطن وفوائده . وقال فى بيان دعواه إنه بتمتضى عقد أبرم فى ١٩٤٦/١/٧ باع إلى المطعون عليه الأول ممثلا بالمطعون عليهما الثانى والثالث مقدارا من الجلود الخام المستوردة من الحبشة يتراوح بين ١٠٠ و ١٧٠ طنا بثمن قدره ٤٠٠ جنيه للطن ، ونص فى العقد على أن جزءا من الصفقة مقداره ٦٥ طنا معد للتصدير بميناء جده ، وأن على البائع أن يعد الجزء الباقى بعد شهر ، وعلى المشتري أن يعد باخرة لشحن الجزء الأول فى آخر يناير سنة ١٩٤٦ ، ولشحن الجزء الثانى بعد شهر من شحن الجزء الأول . كما نص بالعقد على أن المشتري دفع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه عند التعاقد وأن باقى ثمن الجزء الأول يدفع بالاسكندرية عند تسليم سندات الشحن ، ونص به كذلك على أن للمشتري الحق فى إلغاء التعاقد بالنسبة للجزء الثانى فى حالة عدم مطابقة البضاعة للعقد بشرط الاخطار بذلك خلال عشرين يوما من قيام الباطنة من جده محملة بالرسالة الأولى ، وإلا أصبح العقد نافذا بالنسبة للجزء الثانى وقدره ٦٩,٤٥٨ طنا ، ويلزم المشتري بالنسبة لهذا الجزء من الصفقة بدفع ٨٠٠٠ جنيه معجل

التمن عند تسليم سندات الشحن أسوة بالرسالة الأولى . ويقول الطاعن إنه رغم مضي هذا الميعاد دون اعتراض من المشتري مما يوجب عليه استلام الجزء الثاني من الصفقة فإن المشتري امتنع عن الاستلام فأرسل إليه برقية في ١٩٤٦/٣/١١ ينبه عليه بتنفيذ العقد ، كما أنذره في ١٩٤٦/٣/٢٥ بدفع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه واعداد سفينة لشحن الرسالة الثانية من ميناء جده ولكنه لم يذعن فأقام الدعوى بمطالبته بالفرق الناشء عن بيع هذا الجزء من الصفقة للغير بأقل من الثمن بواقع ١٥٠ جنيه في الطن الواحد لهبوط الأسعار إلى ٢٥٠ جنيه للطن . دفع المطعون عليهم بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى . كما دفعوا بأن ميعاد العشرين يوما يجب تفسيره وفقا للعقول وظروف العقد والعرف التجاري بما يمكن المشتري من التحري عن حقيقة البضاعة بعد الاستلام الذي لم يتم فعلا في جدة وإنما في ميناء الوصول بتركيا وأنه ثبت من معاينة الخبراء للجلود في تركيا أنها مجففة في الشمس وحالتها رديئة — وقد عدل الطاعن طلباته إلى إلزام المطعون عليهم متضامين بطلباته السابقة . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٤٩/١/٢٩ برفض الدفع بعدم الاختصاص ثم قضت في ١٩٥٠/٦/٤ بانحراج المطعون عليهما الثاني والثالث من الدعوى وبفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/١/٧ فيما يختص بالجزء الثاني منه وبندب خبير محاسب للاطلاع على دفاتر الطاعن الثابت بها هذه الصفقة وبيان المدرج عنها . وبعد أن أودع الخبير تقريره طعن فيه المطعون عليه الأول بأنه لم يطلع على الدفاتر — وقضت المحكمة في ١٩٥٣/٢/٢٨ بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع للطاعن مبلغ ٧٠١٣ ج و ٧٩٩ م ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ١٠ ق الاسكندرية في ١٩٥٤/٦/٢٤ ، دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن الحكم الابتدائي قد تم إعلانه بتسليمه إلى النيابة في ١٩٥٤/٣/٢٥ لتسليمه عن طريق وزارة الخارجية إلى المطعون عليه في محل إقامته ببلدان ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٥٦/٤/١٩ برفض الدفع بقبول الاستئناف شكلا ، وأقام الطاعن الاستئناف المقابل رقم ٣٩٣ لسنة ١٢ ق اختصم فيه المطعون عليهم طالبا تعديل الحكم المستأنف بالزامهم متضامين بالمبلغ المحكوم به مع الفوائد من تاريخ النطق به . دفع المطعون عليهما الثاني والثالث بعدم قبول الاستئناف الموجه إليهما — ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٥٧/١١/٢١ بالاستئناف المقابل بقبول الدفع

وبعدم قبوله شكلا فيما تضمنته من طلبات موجهة إلى المطعون عليهما الثانى والثالث وبقبول الاستئناف المقابل الموجه إلى المطعون عليه الأول وبندب خبير محاسب للاطلاع على دفاتر الطاعن بشأن الصفقة وكلفت الطاعن بتقديم هذه الدفاتر إلى الخبير ، ثم قضت فى ١١/٦/١٩٥٩ بإعادة المأدورية إلى الخبير للانتقال إلى محل الطاعن بالخرطوم للاطلاع على دفاتره ومستنداته من الصفقة . وفى ٢٦/٥/١٩٦٠ قضت فى الاستئناف الأصيل بإلغاء الحكم المستأنف وراضى دعوى الطاعن ورفض الاستئناف المقابل . فطعن الطاعن فى ٢٦/٦/١٩٦٠ بالنقض فى هذا الحكم وفى الأحكام السابق صدورها فى ١٩/٤/١٩٥٦ وفى ٢١/١١/١٩٥٧ وفى ١١/٦/١٩٥٩ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤/١١/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها الذى أبدته فى مذكرتها بطلب رفض الطعن ، وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إنه عن الطعن فى الحكم الصادر فى ٢١/١١/١٩٥٧ فى خصوص قضائه بقبول دفع المطعون عليهما الثانى والثالث بعدم قبول الاستئناف الموجه إليهما . فانه لما كان الثابت بنطوق هذا الحكم أنه قضى فى الاستئناف المنايل رقم ٣٩٣ لسنة ١٢ ق بقبول الدفع وبعدم قبول الاستئناف شكلا فيما تضمنته من طلبات موجهة إلى رضوان وهاشم غندور المطعون عليهما الثانى والثالث وكانت الأحكام التى لا يجوز الطعن فيها استقلالا هى التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها بنص المادة ٣٧٨ مرافعات ، وكان هذا الحكم قد أنهى الخصومة فى الاستئناف بعدم قبولها بالنسبة للمطعون عليهما الثانى والثالث ، وكان ميعاد الطعن فى هذا الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه وفقا لنص المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذى جعل الميعاد يفتح من يوم صدور الحكم — وإذ لم يثبت من الأوراق أن الحكم أعلن حتى صدور هذا القانون فإن الميعاد يبدأ من يوم العمل به فى ٢١/٢/١٩٥٩ طبقا لنص المادتين الخامسة والسادسة — لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن قد حصل فى ٢٦/٦/١٩٦٠ بعد فوات الميعاد ، وكان لا يلزم التمسك بعدم القبول من أحد

الخصوم وللحكمة أن تشير من تلقاء نفسها لتعلقه بالانظام العام ، فإن الطعن في الحكم الصادر في ١٩٥٧/١١/٢١ يكون غير مقبول شكلا لفوات ميعاده وبالتالي فلا محل للنظر في سبب الطعن الثاني الموجه لهذا الحكم .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم الصادر في ١٩٥٩/٤/١١ الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه الأول استنادا إلى أن الحكم الابتدائي أعلن في ١٩٥٤/٣/٢٥ وهو تاريخ تسليم الصورة للنيابة لتوصيلها للمطعون عليه الأول بالطرق الدبلوماسية وأن هذا الأخير لم يرفع الاستئناف إلا في ١٩٥٤/٦/٢٤ بعد فوات الميعاد المحدد مضافا إليه ميعاد المسافة — ولكن الحكم رفض هذا الدفع وأقام قضاءه برفضه على أنه لا يكفي بالنسبة للشخص المقيم في الخارج تسليم الإعلان للنيابة ليعتبر أنه قد سلم بمضمونه وإنما يتعين تسليمه إليه — هذا في حين أن العبرة في تحديد تاريخ الإعلان هي بيوم تسليمه للنيابة — دون ما يحصل بعد ذلك من إجراءات لتسليم صورة الإعلان إلى المراد إعلانه في الخارج حتى لا تتعرض حقوق المقيم في مصر للضياع من التأخير في إجراءات تتم خارج البلاد دون وساطة المحضر .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه ، وأنه وإن كان المشرع يكتفى بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه ويجرد العلم الحكى في بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل — ولئن قدر المشرع أنه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن معلوم أن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن عليها ولا مساءلة القائمين بها ، فاكفى بالعلم الحكى بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل — إلا أن المشرع لم يعمل هذا الاستثناء على إطلاقه في حالة إعلان المقيم في الخارج — فاستبعد العلم الحكى في الصورة التي تبدأ فيها مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم بأن نص في المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي التي تحكم النزاع المائل — على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك تقديرا منه لخطورة أثر الإعلان في بدء مواعيد الطعن مما لا يتأتى معه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة صواب متابعة الرأي القائل بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للعلن إليه موطن معلوم في الخارج . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد على ما أورده في تقريراته من أن صورة إعلان الحكم الابتدائي قد سلمت إلى المطعون عليه الأول في موطنه بطرابلس (لبنان) في ٣١ مايو سنة ١٩٥٤ — ولم ينازع الطاعن في ذلك ، وأن المطعون عليه الأول رفع استئنافه في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ أي خلال الميعاد المحدد قانونا فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا — ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم الصادر في ١٩٦٠/٥/٢٦ الخطأ في الاسناد والقصور في التسيب ويقول في ذلك إن محكمة الاستئناف قضت بحكمها التمهيدي الصادر في ١٩٥٧/١١/٢١ بنذب مكتب الخبراء للاطلاع على دفاتره ومستنداته عن الصفقة موضوع الاتفاق ومعرفة أسعار الجلود في شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ تسليم ميناء جده وتصفية حساب الطرفين وتقدير الخسارة ، وقد تعذر على الخبير أداء المأمورية لعدم تقديم الطاعن الدفاتر فقضت المحكمة في ١٩٥٩/٦/١١ بإعادة المأمورية إليه لينتقل في سبيل أدائها إلى محله بالخرطوم — وطلب الطاعن من الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف مباشرة المأمورية على أساس المستندات المقدمة وما أثبتته خبير محكمة أول درجة في تقريره لاستحالة تقديم الدفاتر ، وانتهى هذا الخبير في تقريره إلى أن عمل الخبير السابق سليم وعملياته الحسابية صحيحة — إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض وأقام قضاءه على أن عدم تقديم الدفاتر للخبير يفيد أن الصفقة وهمية في حين أن أحدا من الخصوم لم يدع بذلك وقد حرر عقد عن الصفقة وسبق لمحكمة الاستئناف أن قررت صحتها بحكمها التمهيدي — ومن ثم يكون ما قرره الحكم مخالفا للثابت بالأوراق . وإذا استند الحكم أيضا في قضائه برفض طلب

التعويض إلى أن الطاعن لم يلحقه ضرر من النكول بسبب عدم تقديم الدفاتر رغم أن حجيتها في الإثبات غير قاطعة ، وأغفل الإشارة إلى مستنداته وتقرير الخبير الأول فإنه يكون قاصرا في التسبب ، هذا إلى أنه لا يكفي للقضاء برفض التعويض عدم تقديم الدليل على حصول الضرر لأن مجرد نكول المطعون عليه عن تنفيذ الصفقة يعد كافيا لتقدير التعويض على أساس ما فات من كسب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله — ذلك أن الثابت من قرارات المحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دعواه بطلب التعويض عن عدم تنفيذ الجزء الثاني من صفقة الجلود التي باعها للمطعون عليه الأول بثمن قدره ٤٠٠ ج للطن الواحد — على أنه اضطر لبيعها للغير بعد هبوط الأسعار بثمن قدره ٢٥٠ ج بفرق مبلغ ١٥٠ ج للطن الواحد وأن التعويض المطلوب هو نظير ما لحقه من خسارة بسبب هبوط الأسعار على البضاعة التي كانت موجودة لديه فعلا . ومحكمة الموضوع في سبيل تحقيق هذه الخسارة المؤسس عليها طلب التعويض — قضت بنسب خبير للاطلاع على دفاتر الطاعن الثابت بها الصفقة وبيان المدرج عنها — وأن محكمة الاستئناف كلفت الطاعن بتقديم الدفاتر بحكمها الصادر في ١٩٥٧/١١/٢١ ، ثم قضت بإعادة المأمورية للخبير للانتقال إلى محل الطاعن بالخرطوم للاطلاع على الدفاتر — وأن الحكم بعد أن أشار إلى ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن عدم تقديم الطاعن للدفاتر يؤكد صحة ما قرره خصمه من أنه لم تكن لديه الجلود موضوع باقي الرسالة — أقام قضاءه على قوله : ” إن إصرار سر كيس ازريان على عدم تقديم الدفاتر للخبير ليطلع عليها فيما يختص بالصفقة محل النزاع رغم منحه فرصا متعددة لتقديمها واعتذاره عن ذلك بشتى الاعتذارات طوال مدة التقاضى من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٦٠ أى ما يقرب من الأربعة عشر عاما — في هذا ما يؤكد صحة زعم المستأنف (المطعون عليه الأول) من أن الصفقة التي يطالب المدعى بتعويض عنها إن هي إلا صفقة وهمية ، وما دام الأمر كذلك ولم يتم المدعى بتقديم الدليل على أنه قد أصيب بالضرر الذي يدعيه نتيجة نكول المدعى عليه عن تنفيذ الصفقة فهو لذلك لا يستحق تعويضا ” . ويبين من هذا الذى أورده الحكم أنه أسس قضاءه برفض طلب التعويض على أنه لم تلحق بالطاعن الخسارة المدعاة بسبب عدم تنفيذ هذا الجزء من الصفقة استنادا إلى صحة

ما قرره المطعون عليه الأول من أنه لم يحصل بيع أو شراء من الطاعن للجلود موضوع الجزء الثاني من الصفقة وأن هذه الجلود لم تكن موجودة لدى الطاعن — لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص لا يصادف محلاً. ولما كان الطاعن قدر التعويض الذى طلبه بما لحقه من خسارة بسبب بيعه للغير البضاعة موضوع الصفقة الوهمية المشار إليها على النحو المتقدم ولم يدخل فى تقديره للتعويض أمام محكمة الموضوع ما فاتته من كسب، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بتقدير التعويض إلا فى حدود عناصره المطلوبة، فإنه لا يقبل النعى على الحكم بأنه لم يقدر التعويض عن الكسب الفائت الذى لم يطالبه الطاعن — لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد أورد الأدلة المسوقة لما انتهى إليه من نفي حصول الضرر المدعى به فى حدود سلطته فى تقدير الأدلة فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس.

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم
الصراف .

(١١)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم ”الطعن في الأحكام“ استئناف ”الأحكام الجائز استئنافها“ .
أمر أداء .

قضاء الحكم في شق من الموضوع هو اعتبار الشيك المطالب بقيمته عندما غير حال الأداء .
لا يجوز اقتضائه بطريق استصدار أمر بالأداء . جواز الطعن في هذا الحكم . رفض
الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عنه . لا خطأ .

(ب) استئناف . ”طريقة رفع الاستئناف“ . أمر أداء . ”المعارضة في أمر
الأداء“ .

الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء . وجوب رفع الاستئناف عنه بطريق
التكليف بالحضور . م ١١٨ و ٤٠٥ / ٢ و ٤ من قانون المرافعات .

(ج) أوراق تجارية ”طبيعة الكميالة وطبيعة الشيك“ . ”التظهير“ .
”التظهير على بياض“ .

اختلاف طبيعة الكميالة من الشيك . عدم مريان حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥
من قانون التجارة في شأن تظهير الكميالة على تظهير الشيك . جريان العرف على اعتبار
التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للكية . عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود
بالتوقيع التظهير التوكلي .

(د) أوراق تجارية "التظهير" . "الحامل سىء النية" . حكم . "قصور" .
"ما يعد كذلك" .

للساحب — فى دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك — الاحتجاج ضده
بكافة المدفوع التى كانت له قبل المظهر متى كان الحامل سىء النية .
تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسوء نية حامل الشيك وطلبه بأن الشيك حرر
للفاء بثن بضاعة اشتراها الساحب من المظهر — وهو شقيق الحامل — ولم يسلمها إليه .
دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الرد عليه . قصور .

١ — إذا كان مؤدى ما قرره الحكم الابتدائى أنه قضى قضاء قطعى فى شق
من الموضوع هو اعتبار الشيك المطالب بقيمته سنداً غير حال الأداء لا يجوز
اقتضاؤه بطريق استصدار أمر بالأداء وأنهى النزاع بين الطرفين فى هذا الخصوص
فإن الطعن فى هذا الحكم يكون جائزاً وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع
بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — لما كانت المعارضة فى أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقاً
لما تنص عليه المادة ٨٥٥ من قانون المرافعات فإن الحكم الذى يصدر فيها
يسرى عليه — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — وبغض النظر عن الطلبات
الموجهة فيها ما يسرى على دعاوى المبينة بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات
من وجوب رفع الاستئناف فى الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور
عملاً بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات .

٣ — لا محل لإعمال حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة الخاصتين
بتظهير الكيالة على الشيك لاختلاف طبيعة الكيالة من الشيك وإذ لم يضع
القانون التجارى أحكاماً خاصة بتظهير الشيك وكان العرف قد جرى على أن مجرد
التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية وذلك تيسيراً لتداوله وتمكينه
من أداء وظيفته كأداة وفاء فإن هذا العرف يكون هو الواجب التطبيق ما لم يثبت
صاحب الشأن أنه أراد بالتوقيع أن يكون تظهيراً توكليلاً وإذ لم ينزل الحكم
المطعون فيه نص المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارى — بالنسبة للشيك —
واعتبر تظهيره على بياض ناقلاً للملكية فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ — يجوز للساحب في دعوى الرجوع التي يرفعها عليه الحامل بالمطالبة بقيمة الشيك الاحتجاج ضده بكافة الدفع التي كانت له قبل المظهر متى كان هذا الحامل مئىء النية . فاذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حامل الشيك مئىء النية لأنه شقيق للمظهر ويعمل في محل تجارته ويعلم بأن الشيك موضوع الدعوى حرر للوفاء بثمن بضاعة اشتراها الساحب من المظهر ولم يسلمها إليه ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على هذا الدفاع الذى لو صح لكان من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون قد شابه قصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده الأول استصدر فى ١٩٥٩/١٢/٨ أمرا بالأداء قيد برقم ٢٤٢ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٩٠٠ ج تأسيسا على شيك مؤرخ ١٩٥٩/١١/١٦ مسحوب على البنك العربى ومحول للمطعون ضده الأول من شقيقه المرحوم الطاف أحمد عبده مورث المطعون ضدها الثانية . عارض الطاعن فى هذا الأمر بالدعوى رقم ١١١٦ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى المنصورة طالبا إلغائه ، وببنى معارضته على أن الشيك الذى صدر بموجبه هو فى حقيقته كميالة أو سند إذنى لأنه حرر فى ١٩٥٩/١١/٥ مقابل ثمن بضاعة اشتراها الطاعن من مورث المطعون ضدها الثانية بمقتضى فاتورة محررة فى نفس التاريخ أقربها البائع بأن يكون ميعاد استحقاق الشيك فى ١٩٥٩/١١/١٦ بشرط تسليم البضاعة وأن هذا الشرط لم يتحقق بسبب إفلاسه ، هذا فضلا عن أن الشيك المذكور باطل لأنه بوصفه كميالة لم ينص فيه على بيان جوهرى وهو ذكر وصول القيمة . دفع المطعون ضده الأول الدعوى بأن الشيك موضوع النزاع هو أداة وفاء لأنه

لا يحمل إلا تاريخا واحدا وأنه إذ ظهر إليه تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية فإن الطاعن يلزم بالوفاء بقيمته بمجرد التوقيع عليه . وقرر المطعون ضدهما أنهما لا يعلمان أن المحيل المرحوم الطاف أحمد عبده حرر الفاتورة المؤرخة ١٩٥٩/١١/٥ ووقع عليها . وبتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية بوقف النفاذ المعجل المشمول به أمر الأداء وقبل الفصل في الموضوع بتوجيه اليمين إلى كل من المطعون ضدهما بالصيغة الآتية (أحلف بالله العظيم أتى لا أعلم أن الإمضاء المنسوب صدورها للمرحوم الطاف أحمد عبده على الفاتورة المؤرخة ١٩٥٩/١١/٥ هي إمضاءه) . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١ - سنة ١٢ ق المنصورة ، ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى أن الحكم الابتدائي صادر قبل الفصل في الموضوع مما لا يجوز استئنافه إلا مع الموضوع . ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٩٦١/١١/٢٩ برفض هذا الدفع وبجواز الاستئناف وقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض المعارضة في أمر الأداء الصادر في ١٩٥٩/١٢/٦ وتأيد الأمر المذكور - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٩٦٠/١٢/٢٩ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٩٥٩/١١/٣٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى أن الحكم الابتدائي هو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع لم ينفذ الخصومة كلها أو بعضها ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أن محكمة الدرجة الأولى فصلت في جوهر النزاع بأن اعتبرت الشيك الصادر به أمر الأداء بمثابة كميالة وأجرت عليه أحكامها بأن قررت أن التظهير الصادر للمطعون ضده الأول هو تظهير ناقص خلوه من بيان تاريخ التحويل مما يجعله تظهيراً توكليلاً يبيح للطاعن التمسك ضد المطعون ضده الأول بكافة الدفوع التي كان يمكن إبدائها ضد المظهر (مورث المطعون ضدها الثانية) هذا في حين أن محكمة الدرجة الأولى لم تعرض في أسباب حكمها للموضوع بقصد الفصل فيه وإنما عرضت له لتعسس مبلغ الجحد في النزاع بشأنه وهي بسبيل الفصل في طلب وقف التنفيذ - وهو

طلب وقتي لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيه استقلالا لأنه لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند الفصل في الموضوع كما أن قضاء المحكمة الابتدائية بتوجيه اليمين إلى المطعون ضدهما هو حكم متعلق بالإثبات لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الموضوع .

وحيث إن هذا النفي مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه على ما قرره من أن الشيك موضوع النزاع حرر للوفاء بثن بضاعة اشتراها الطاعن من مورث المطعون ضدها الثانية بمقتضى فاتورة مؤرخة ١٩٥٩/١١/٥ أقر فيها البائع ألا تصرف قيمة الشيك إلا في ١٩٥٩/١١/١٦ بعد تسليم البضاعة للطاعن وأخذ إيصال عليه بالاستلام ، مما يعتبر معه الشيك المذكور ورقة تجارية تسرى عليها القواعد الخاصة بالكميالات والسندات الاذنية وأنه إذ حول مورث المطعون ضدها الثانية هذه الورقة إلى المطعون ضده الأول دون أن يذكر تاريخ التحويل فانه يعتبر تحويلا ناقصا يبيح للطاعن الاحتجاج على المظهر له (المطعون ضده الأول) بكافة الدفعات التي له قبل المحيل . ثم رتب الحكم على ذلك اعتبار التزام الطاعن بدفع قيمة الشيك للمظهر معلقا على شرط واقف هو تسليم البضاعة إليه ، وإذ لم يتم هذا التسليم يكون الدين غير حال الأداء ، وبالتالي يكون أمر الأداء المعارض فيه قد حرر بناء على سند لم تتوافر فيه الشروط التي تتطلبها المادة ٨٥١ من قانون المرافعات وقرر الحكم بعد ذلك بأنه إزاء ادعاء المطعون ضدهما بعدم علمهما بأن المظهر (مورث المطعون ضدها الثانية) حرر الفاتورة المؤرخة ١٩٥٩/١١/٥ ووقع عليها بامضائه فانه يتعين توجيه اليمين إلى كل منهما وقضى في منطوقه بوقف النفاذ المعجل المشمول به أمر الأداء المعارض فيه وتوجيه اليمين إلى كل من المطعون ضدهما بشأن التوقيع المنسوب صدوره إلى مورث المطعون ضدها الثانية على الفاتورة المذكورة . ولما كان مؤدى هذا الذي قرره الحكم الابتدائي أنه قضى قضاء قطعي في شق من الموضوع هو اعتبار الشيك المطالب بقيمته سندا غير حال الأداء لا يجوز اقتضاؤه بطريق استصدار أمر الأداء ، وانتهى النزاع بين الطرفين في هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك في الفاتورة المؤرخة ١٩٥٩/١١/٥ ووجه بشأنها اليمين ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم جائزا وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف فانه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن مبنى السبب الرابع مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أنه لم يقض تلقائيا ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم إذ اعتبر السند الذي صدر بمقتضاه أمر الأداء شيكا فقد كان يتعين عليه أن يقضى ببطلان الاستئناف لرفعه بتكليف بالحضور ، لأن الأصل طبقا للمادة ٤٠٥ مرافعات أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم لقلم الكتاب ، وأن الدعاوى التي يرفع الاستئناف عنها بورقة تكليف بالحضور قد وردت استثناء من هذا الأصل في المادة ١١٨ مرافعات وليس من بينها الدعاوى المتعلقة بالشيكات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات تنص على أن الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الافلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الاذنية والكبيالات وكل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس اعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ودون اتباع أحكام المادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها — كما تنص المادة ٤٠٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ في فقرتيها الثانية والرابعة على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بورقة تكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعاوى وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . ولما كانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا لما تنص عليه المادة ٨٥٥ مرافعات ، فإن الحكم الذي يصدر فيها يسرى عليه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وبغض النظر عن الطلبات الموجهة فيها — ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف في الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور عملا بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ مرافعات ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر — وقضى بجواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء بورقة تكليف بالحضور فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون ، ذلك أنه اعتبر أن الشيك لا يخضع للقواعد المتعلقة بالكميالة مع أنها هي الأحكام العامة التي تسرى على الأوراق التجارية الأخرى في المواطن التي سكت فيها المشرع عن تنظيم خاص بها ما دامت لا تتعارض مع طبيعتها ، وإذا اعتبر الحكم أن التظهير على بياض الوارد على الشيك موضوع الدعوى تظهير ناقل للملكية يكون قد خالف القانون لأنه يلزم في التظهير الناقل للملكية أن تتوافر فيه بالبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ تجاري بالنسبة للكميالة ، وكان يتعين لذلك اعتبار تظهير الشيك على بياض تظهيراً توكلياً طبقاً للمادة ١٣٥ تجاري مما يحق معه للدين (الطاعن) التمسك في مواجهة الحامل "المطعون ضده الأول" بكامل الدفع التي كان يمكن التمسك بها قبل المظهر "مورث المطعون ضدها الثانية" .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لا محل لإعمال حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ تجاري الخاصتين بتظهير الكميالة على الشيك لاختلاف طبيعة الكميالة عن الشيك ، وإذا لم يضع القانون التجاري أحكاماً خاصة بتظهير الشيك وكان العرف قد جرى على أن مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية ، وذلك تيسيراً لتداوله وتمكيناً له من أداء وظيفته كأداة وفاء ، فإن هذا العرف يكون هو الواجب التطبيق ما لم يثبت صاحب الشأن أنه أراد بالتوقيع أن يكون تظهيراً توكلياً ، وإذا لم ينزل الحكم المطعون فيه نص المادتين ١٣٤ و ١٣٥ تجاري على الشيك موضوع النزاع ، واعتبر التظهير على بياض ناقلاً للملكية فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه افترض أن التظهير الصادر إلى المطعون ضده الأول هو تظهير ناقل للملكية وأن هذا الافتراض لا يترتب عليه إهدار أثر الفاتورة المؤرخة ١٩٥٩/١١/٥ في علاقة الطاعن بالمطعون ضده الأول لأن صاحب الشيك يملك التمسك في مواجهة الحامل السيء النية بما له من دفع قبل المستفيد الأول ، وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بسوء نية المطعون ضده الأول

لعلمه بمضمون الفاتورة المذكورة والشروط التي صدر الشيك على أساسها واستدل على ذلك بأن المطعون ضده الأول هو شقيق المحيل "مورث المطعون ضدها الثانية" وأنه يعمل لديه في محلاته ، إلا أن الحكم المطعون فيه اغفل هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يجوز للساحب في دعوى الرجوع التي يرفعها عليه الحامل بالمطالبة بقيمة الشيك الاحتجاج ضده بكافة الدفع التي كانت له قبل المظهر متى كان هذا الحامل مئىء النية . ولما كان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف في ٢٠/١٢/١٩٦٠ والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن إنه تمسك فيها بأن حامل الشيك "المطعون ضده الأول" مئىء النية لأنه شقيق للمظهر (مورث المطعون ضدها الثانية) ويعمل في محل تجارته ويعلم أن الشيك موضوع الدعوى حرر للوفاء بثمن بضاعة اشتراها الطاعن من المظهر المذكور بمقتضى الفاتورة المؤرخة ٥/١١/١٩٥٩ ولم يسلمها إليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع الذي لو صح لكان من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون قد شابه قصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ،
محمد عبد الطيف ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وثمان زكريا .

(١٢)

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ القضائية :

التزام ”الوفاء بالإلتزام“ . شيك . تزوير . بنوك

التزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفى بقيمة شيك مذيّل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه
الورقة شرطاً جوهرياً لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني .

تحمل البنك تبعه الوفاء بهذه الورقة أياً كانت درجة اتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع
خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك والالتزام العميل بتبعه خطئه .

لا تبرأ ذمة البنك المسحوب عليه قبل العميل الذي عهد إليه بأمواله إذا
وفى بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع مزور عليه ذلك أن هذه الورقة المقدمة
إلى البنك وقد خلت من التوقيع الحقيقي للعميل يعوزها شرط جوهري لوجود
الشيك ولم يكن لها في أى وقت وصفه القانوني . ومن ثم تقع تبعه الوفاء بموجب
هذه الورقة على البنك المسحوب عليه أياً كانت درجة إتقان ذلك التزوير . وتعد
هذه التبعة من مخاطر المهنة التي يمارسها البنك وهي مخاطر مهما بلغت أعباؤها
لا تتناسب البتة مع المزايا التي تعود على البنوك من تدعيم الثقة بها وبث روح
الإطمئنان لدى جمهور المتعاملين . على أن تحمل البنك هذه التبعة مشروط بعدم
وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمل هذا
للعامل تبعه خطئه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وممّاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٥٣٧ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة ضد الطاعن بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢ تسلم إخطارا من بنك مصر — الطاعن — بصرف مبلغ ٣٨٠ جنيها من حسابه الجارى بمقتضى أمر دفع (شيك) منسوب إليه باسم المهندس حسن الزينى عبد الكريم و إذ لم يصدر هذا الأمر لأنه لا يتعامل إلا بنماذج الشيكات المسلمة له من البنك ، فقد راجع أمر الدفع المنسوب إليه ووجده مزورا وتبين له من مراجعة حسابه بالبنك تزوير أمر دفع آخر فى ١٩٥٨/١٠/٣٠ بمبلغ ٣٢٠ جنيها باسم الدكتور فتحى عبد الوهاب محسن ، فأبلغ النيابة وأثبت تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وجود خلافاً جوهرية بين توقيع المودع لدى البنك والتوقيع المنسوبين إليه بالأمرين المزورين . وأضاف المطعون عليه أن البنك الطاعن مسئول من الوفاء الخاطئ بقيمة هذين الأمرين وتبلغ ٧٠٠ جنيه فضلا عن مسؤوليته عن الأضرار التى لحقت نتيجة هذا الخطأ ويقدرها بمبلغ ٣٠٠ جنيه ومجموع ذلك ١٠٠٠ جنيه وهو المبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٩٦٠/٣/١٩ قضت محكمة أول درجة بالزام البنك الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٩٠٠ جنيه منه ٧٠٠ جنيه قيمة أمرى الدفع و ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض — واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٢١ سنة ٧٧ ق ، ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦١/٤/١٣ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٨٠٠ جنيه مقدرة التعويض بمبلغ ١٠٠ جنيه وبتاريخ ١٩٦١/٥/١٣ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون

بجلسة ١٩/١٢/١٩٦٤ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمته مذكرتها بطلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم امتد في قضائه بالزام البنك بقيمة الأمرين المزورين إلى أنه مسئول دائماً أمام الساحب عن صرف أى شيك مزور سواء كان التزوير متقناً أم غير متقن ، وهو قول يخالف القانون إذ أنه يجعل مسؤولية البنك مطلقة ، مع أنه يتمين لمساءلة البنك ثبوت الخطأ في جانبه بحيث إذا كان تزوير الشيك متقناً ولا يسهل اكتشافه بالعين المجردة انتهى الخطأ الموجب لمسئولية البنك عن صرف قيمته .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن البنك المسحوب عليه لا تبرأ ذمته قبل العميل الذى عهد إليه بأمواله إذا وفى بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع مزور عليه ، إذ أن هذه الورقة المقدمة إلى البنك وقد خلت من التوقيع الحقيقى للعميل يعوزها شرط جوهرى لوجود الشيك ولم يكن لها فى أى وقت وصفه القانونى . وتقع تبعة الوفاء بموجب هذه الورقة على البنك المسحوب عليه أيا كانت درجة اتقان التزوير ، وتعد هذه التبعة من مخاطر المهنة التى يمارسها البنك ، وهى مخاطر مهما بلغت أعباؤها لا تتناسب البتة مع المزايا التى تعود على البنوك من تدعيم الثقة بها وبث روح الاطمئنان لدى جمهور المتعاملين . وتحمل البنك هذه التبعة مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك ، وإلا تحمل العميل تبعة خطئه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه أصلاً على أن البنك — الطاعن — مسئول عن الوفاء بقيمة أمرى الدفع المسحوبين عليه والمذيلين بتوقيعين مزورين على المطعون عليه وإن كان التزوير متقناً ، وكان يبين من قرارات الحكم أن البنك لم ينسب ثمة خطأ أو إهمال للمطعون عليه حتى يكون هناك وجه لتحمله تبعة هذا الوفاء ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه قصور فى التسبيب ويقول الطاعن فى بيان ذلك إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن أساس مسئوليته عن خطأ موظفيه هو أن يثبت هذا الخطأ فى حق الموظف ، وقد طلب ندب خبير فنى لتحقيق هذا الدفاع وبيان ما إذا كان فى مقدور موظف البنك فى الظروف التى يعمل فيها أن يكتشف تزوير أمرى الدفع موضوع النزاع ، ولكن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب واقتصرت فى الرد عليه بأنها تكتفى بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعى وبالنظر المجرد ، وهو ما لا يكفى لمواجهة هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه أصلا على أن البنك مسئول عن الوفاء بقيمة أمرى الدفع المزورين ولو كان التزوير متقنا ، ولما كان الحكم قد التزم فى ذلك صحيح حكم القانون — على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول — وكان ما قرره كافيا لحمل قضائه فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين حويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٣)

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "ضريبة المهن الحرة" . "وعاء الضريبة" .

المولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات . نظام
الضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه . تقديم طلب بذلك
في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول . لا يغنى عن ذلك تقديم
الممول لإقراره بالأرباح الفعلية .

مفاد المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢
لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباح المهن الحرة
أنه استثناء من القواعد المقررة بشأن الضريبة على أرباح المهن الحرة وإبتداء
من سنة ١٩٥٥ ، استحدثت المشرع للمولين أصحاب المهن التي تستلزم مزاواتها
الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات
الأخرى نظام الضريبة الثابتة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة إختيار المحاسبة
على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موسى عليه
بعلم الوصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، ولا يغنى
عن تقديم هذا الطلب تقديم الإقرارات السنوية بالأرباح إذ هو التزام آخر
لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية (١) .

(١) تقض ١٩٦٤/٦/٣ . الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٧٦٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور اسكندر سامى روفائيل قدم لمأمورية ضرائب بولاق إقرارا عن صافى إيراده الخاضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٢ ج و ٤٨٠ م وعن سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٢١٦ ج و ٦٥٠ م وربطت المأمورية الضريبة عليه بمبلغ ٨٠ ج عن كل سنة وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وإذ أخطرت المأمورية بهذا الربط واعترض وطلب إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وفى ١٩٥٨/٦/٢٣ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتأييد المأمورية فى ربط الضريبة الحكيمة على سنتى النزاع ، فقد أقام الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم ببطلانه وبطلان كل ما بنى وترتب عليه من آثار وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٩ حكمت المحكمة علنا وحضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الملف للمأمورية المختصة لحاسبة الطاعن على أرباحه الفعلية ورفض ما عدا ذلك من الطلبات مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١ لسنة ٧٧ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩ حكمت المحكمة علنا وحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بمصاريف الاستئناف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أنه بمقتضى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ استحدثت المشرع نظام الضريبة الثابتة بالنسبة لأصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى ورخص لهم مع ذلك في اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك للمأمورية المختصة بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم وصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، وإذ قرر المحكم المطعون فيه محاسبة المطعون عليه على أساس أرباحه الفعلية رغم ما هو ثابت في الدعوى من أنه لم يطلب محاسبته على هذا الأساس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة ، يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أنه " استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥/٤ - ٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتي :

(١) ... (ب) ... (ج) ... (د) ٨٠ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من عشرين سنة " ونص في المادة الثانية على أنه " يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية " كما نص في المادة الخامسة على أن " يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ " ومفاد هذه النصوص أنه ابتداء من سنة ١٩٥٥ - واستثناء من القواعد المقررة بشأن الضريبة على أرباح المهن الحرة - استحدثت المشرع للمولين أصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى نظام الضريبة الثابتة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد المحدد

لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، ولا يغنى عن هذا الطلب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقديم الإقرارات السنوية بالأرباح إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لم يقدم طلبا بمحاسبته على أساس الأرباح الفعلية في الميعاد المحدد لتقديم الإقرارات وجرى الحكم المطعون فيه على أن تقديم إقرار الأرباح ينبيء عن رغبته في المحاسبة على الأرباح الفعلية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبدمنان نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين حويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٤)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دعوى . تقادم . ” قطع التقادم ” . نقابات . ” دعوى النقابة ” .

دعوى النقابة . استقلالها عن دعاوى الأعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع
الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له .

(ب) تقادم . ” تقادم مسقط ” . ” تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ” .
عمل . ” الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ” . ” تقادمها ” .

التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قرينة الوفاء . وجوب توثيقها
ببين الاستيثاق . التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني لا يقوم على هذه
القرينة ولا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور . عدم اتساعه لتوجيه بين الاستيثاق .

١ — دعوى النقابة هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء ، وتختلف
عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة
ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها
لا باعتبارها نائبة أو وكالة عنهم . والدعوى من النقابة بحقها هذا التميز لا تمنع
أحد أعضائها من رفع الدعوى بحقه هو الآخر ولا تتعارض معها ، وإذا كان
الأصل في الإجراء القاطع للتقادم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —
أن يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتخذاً بين نفس الخصوم بحيث إذا تغير

الحقان أو إختلاف الحصوم لا يترتب عليه هذا الأثر (١) ، فإن دعوى النقابة لا تقطع التقادم في دعوى الأعضاء — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة في الطلب المقدم من نقابة عمال شركة ترام القاهرة لا يترتب عليه قطع التقادم في دعوى الطاعنين فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني — وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء ، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجرة الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات — يقوم على قرينة الوفاء ، وهي ” مظنة ” رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه وهي يمين الاستيثاق وأوجب ” على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا “ ، بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ — وهو لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل — لا يقوم على هذه المظنة ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني ” هو تقادم عام ومطلق لم يقيد به الشارع بأى إجراء آخر كتوجيه يمين الاستيثاق أو غيرها “ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(١) نقض ١٩٦٢/٤/٢٦ . الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق — السنة ١٣ ص ٥٠٦ .
ونقض ١٩٥٩/١٢/١٠ . الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٥ ق — السنة ١٠ ص ٧٥٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ورثة المرحوم تاوضروس بنجت أقاموا الدعوى رقم ١٣٤٦ سنة ١٩٥٩ تجارى عمال القاهرة الابتدائية ضد شركة ترام القاهرة يطلبون إلزامها بأن تدفع لهم مبلغ ٣٢٨ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى للسداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وقالوا شرحا لها إن مورثهم التحق بخدمة الشركة فى سنة ١٩٠٧ واستمر إلى أن فصل فى فبراير سنة ١٩٥٠ وإذ بلغ أجره اليوى ٣٦,٥ قرشا مضافا إليه ٧٥ ٪ علاوة غلاء معيشة وقد صرفت لهم الشركة مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأسمى وحده دون علاوة الغلاء بينما هى جزء من الأجر وصدر قرار هيئة التحكيم فى النزاع الذى كان قائما بين النقابة والشركة بإلزامها بدفع قيمة المكافأة على أساس الأجر مضافا إليه إعانة الغلاء ، فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بها . ودفعت الشركة بسقوط الدعوى بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى . وبتاريخ ١٩٥٥/٤/٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبسقوطها وأعفت المدعين من المصاريف واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٥٠ سنة ٧٦ ق . وبتاريخ ١٩٦١/٥/١١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنفين من المصروفات . وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة العمال ، وفى ١٥ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ أعلن قلم الكتاب كلا من هيئة النقل العام لمدينة القاهرة والحارس الخاص على الشركة بصورة من تقرير الطعن . وشرا عليها بقرار الإحالة ، وأمام هذه الدائرة لم يحضر الطاعنون ، ولم يحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا ، وقدمت هيئة النقل مذكرة قالت فيها إنها لم تكن خصما فى النزاع ولا صلة لها به وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن من الطاعن الثالث فالى تاوضروس بنجت وطلبت قبوله بالنسبة للباقيين .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن من الطاعن الثالث غالى تاو وروس بنحيت للتقرير به من غير ذى صفة وعدم تقديم التوكيل الصادر منه للمحامى الذى قرر بالطعن نيابة عنه .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب أن يكون المحامى الذى يقرر بالطعن موكلا عن الطالب وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله ، وإذ كان الثابت أن المحامى الذى قرر بالطعن عن غالى تاو وروس بنحيت لم يقدم ما يثبت وكالته عنه فإن التقرير بالطعن يكون باطلا ويتعين الحكم بعدم قبوله بالنسبة له .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن المدة المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى هى مدة سقوط لا تقبل الوقف ولا الانقطاع وعلة هى رغبة الشارع فى سرعة تصفية المنازعات الناشئة عن عقد العمل ، وهو خطأ ومخالفة لما نصت عليه الفقرة الأولى منها بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد " وما نصت عليه الفقرة الثانية من أنه " لا يسرى هذا التقادم الخاص " إذ يتضح من هاتين العبارتين أن المدة المنصوص عليها هى مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع وليست مدة سقوط ، يضاف إلى ذلك أن الحكم لم يبين المصدر الذى استقى منه علة السقوط وهو قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائى معه — يبين أنه لم يعتبر المدة المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى مدة سقوط بل اعتبرها مدة تقادم وصفه بأنه " تقادم مطلق وعام " وبين العسلة فيه وهى حرص المشرع على سرعة تصفية المنازعات الناشئة عن عقد العمل بعد انقضاء العلاقة بين طرفيه ، وتفريما على ذلك ناقش دفاع الطاعنين وما تمسكوا به لديه من أن رفع النزاع أمام هيئة التحكيم يقطع مدة التقادم المسقط لدعواهم .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن نقابة عمال شركة ترام القاهرة سبق أن أقامت الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥١ أمام هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة وكان من بين طلباتها إلزام الشركة بدفع مكافأة العمال على أساس الأجر الأصلي مضافا إليه إعانة الغلاء وصدر قرار الهيئة باجابة هذا الطلب ، والحكم المطعون فيه لم يعتبر دعوى النقابة والقرار الصادر فيها من الإجراءات القاطعة للتقادم فى دعوى الطاعنين استنادا إلى أن هيئات التحكيم لجان إدارية — والإجراءات المتخذة أمامها ليست إجراءات قضائية ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن هيئات التحكيم هي هيئات قضائية ناط بها المشرع الفصل فى المنازعات الجماعية للعمال وتتبع الإجراءات العادية أمام المحاكم وتطبق فى شأنها القوانين واللوائح وتصدر قراراتها على النحو الذى تصدر به سائر الأحكام ويكون لها نفس الحجية ومؤدى ذلك أن الطلبات التى تقدم إليها تكون جازمة بالحق المدعى به ويترتب عليها قطع التقادم وفقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى ، وإذا كانت النقابة هي الممثلة للعمال ، وكان القرار الصادر بشأن احتساب المكافأة على أساس الأجر الأصلي مضافا إليه إعانة الغلاء هو قرار كاشف بالنسبة لمبدأ المكافأة والقواعد التى تحتسب على أساسها فى جميع السنين لا فى سنة معينة منها وله حجته بحيث يتمتع على أطرافه المنازعة فيه من جديد ، فإن نزاع النقابة أمام هيئة التحكيم والقرار الصادر فيه يقطع التقادم فى دعوى الطاعنين .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن دعوى النقابة هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء ، وتختلف عنها فى موضوعها وفى سببها وفى آثارها وفى الأشخاص ، إذ هى تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أو وكالة عنهم ، والدعوى من النقابة بحقها هذا التميز لا تمنع أحد أعضائها من رفع الدعوى بحقه هو الآخر ولا تتعارض معها ، وإذا كان الأصل فى الإجراءات القاطع للتقادم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتخذاً بين نفس الخصوم بحيث إذا تغير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الأثر ، فإن دعوى النقابة لا تقطع التقادم فى دعوى الطاعنين وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بحكمة استئناف

القاهرة في الطلب رقم ١ لسنة ١٩٥١ المقدم من نقابة عمال شركة ترام القاهرة لا يترتب عليه قطع التقادم في دعوى الطاعنين فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الشركة قدمت مخالصة صادرة من الطاعنين تدل على قبضهم مبلغ ٣٧٦ ج مكافأة مورثهم في يناير سنة ١٩٥٣ وتعتبر اعترافا بالالتزام يترتب عليه قطع التقادم وإذا لم يعول الحكم المطعون فيه على هذه المخالصة رغم تمسكهم بدلائلها فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الطاعنين لم يقدموا ما يفيد تمسكهم لدى محكمة الموضوع بدلالة المخالصة على الاعتراف بالحق من جانب الشركة ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون حاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هو تقادم مطلق وغير مقيد بيمين الاستيثاق، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، إذ أن التقادم المنصوص عليه فيها لا يختلف عن تقادم حقوق العمال والخدم والاجراء المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ وهي توجب على من يتمسك به أن يحلف اليمين بأنه أدى الدين فعلا فكلاهما مؤسس على قرينة الوفاء ويتعين معه حلف اليمين ، وإذا كان الشارع قد نص في المادة ٦٩٨ على " تقادم الدعوى " بدلا من " تقادم الحق " فإن ذلك لا يعنى اختلاف المقصود من كل منهما ، وهو ما أفصحته عنه الأعمال التحضيرية للقانون وردده الفقهاء تأسيسا على أن الرابطة التي تجمع بين الحق والدعوى تجعل من المستحيل وجود فارق بينهما وأن السبب الذي يقوم عليه التقادم السنوي لا يمكن أن يختلف بالنسبة لكل منهما ، وإذا كان التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ يستند على قرينة الوفاء التي لا يمكن اسقاطها إلا باليمين فإنه لا يجوز استناد تقادم الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ - وهو صورة من تقادم الحق - إلى اعتبار آخر يمكن معه استبعاد اليمين .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني — وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء ، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات — يقوم على قرينة الوفاء ، وهي ” مظنة ” رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه — هي يمين الاستيثاق — وأوجب ” على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا “ ، بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ — وهو لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل — لا يقوم على هذه المظنة ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني ” هو تقادم عام ومطلق لم يقيدته المشرع بأى إجراء آخر كتوجيه يمين الاستيثاق أو غيرها “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن مكافأة نهاية الخدمة لها طبيعة الأجر وصفاته فتأخذ حكمه وتسرى عليها قواعد التقادم الخاصة به ، وبالتالي فهي تتقادم بخمس سنوات وفقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدني لا بسنة ومع تمسك الطاعنين بهذا الدفاع فقد أفلح الحكم المطعون فيه الرد عليه ، وهو قصور يعيبه ويبطئه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد طبق على دعوى الطاعنين أحكام التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني فإنه بذلك يكون قد اطرح دفاعهم في هذا الخصوص ولم يعول عليه .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، و ابراهيم حسن دلام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٥)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى . ”دعوى الضمان“ . ”مدى ارتباطها بالدعوى الأصلية“ . نقض .
”أثر الحكم بالنقض“ .

رفع دعوى الضمان ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان في الدعوى الأصلية . اتحاد دفاع الضامن في الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان . الحكم بالطلبات في دعوى الضمان . اعتبارها مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا ينفصم . نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية دون نظر إلى ما قدم في الدعوى الأخيرة من أسباب للطعن .

متى كانت دعوى الضمان قد رفعت ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان في الدعوى الأصلية وقضى فيها بهذه الطلبات ، وكان دفاع الضامن أمام محكمة الموضوع في الدعوى الأصلية متحدا مع دفاع طالب الضمان فإن دعوى الضمان تعتبر في هذه الصورة مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يمكن فصله ولذلك فإن نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية دون نظر إلى ما قدم في الدعوى الأخيرة من أسباب للطعن ذلك أنه وقد قضى على الضامن بنسبة معينة من المبلغ المقضى به في الدعوى الأصلية فإنه لا يمكن أن يستقيم عقلا نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه في دعوى الضمان وبقاؤه بالنسبة لقضائه في الدعوى الأصلية (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/١/٢ في الطعن رقم ١٣٠ من ٢٩ في مجموعة المكتب الفني من ١٥

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — فى أن المطعون ضده الأول رفع على الطاعنة الدعوى الابتدائية
رقم ١١٧٥ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع
إليه مبلغ خمس وعشرين ألفا ومائتين وثلاثة وعشرين جنيا والفوائد بواقع
سنة فى المائة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٣ حتى تمام السداد والمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ وأسس دعواه على أنه قام اتفاق بينه وبين شركة
الاسكندرية لتجارة الأقطان (الطاعنة) على سبيل المشاركة بحق النصف لكل
منهما قوامه إتمام صفقة بيع ثلاثة آلاف واثنين بالة من القطن جيزة ٧ إلى شركة
سيجا التجارية الأمريكية وبعد أن تم شراء الصفقة أخذت الأسعار فى الارتفاع
مما شجع الشريكين على فسخ التعاقد مع الشركة الأمريكية — ولما تم الفسخ
طالب المطعون ضده الأول الطاعنة بإجراء تصفية صفقة الأقطان المشترى
وأداء نصيبه فى الأرباح ولكنها أنكرت عليه حقه ثم اتفقا على حسم هذا الخلاف
عن طريق التحكيم واختارا هيئة المحكمين وحررا مشاركة مؤرخة ١٢ من نوفمبر
سنة ١٩٤٢ متضمنة تحديد نقطتى الخلاف المطلوب الفصل فيهما وهما
(أولا) هل لأدمون نجرين (المطعون ضده الأول) حقوق وعليه التزامات قبل
شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان بالنسبة لعملية القطن موضوع النزاع .
(ثانيا) فى حالة إصدار قرار بالإيجاب ما هى الطريقة التى تتم بها التصفية
وشروطها وما حصة كل منهما ونسبة ما يجب أدائه من مصاريف البرقيات
والإدارة والتأمين وغير ذلك مما صرف منذ بداية العملية حتى نهاية تصفيتها —
وقد أصدرت هيئة التحكيم حكما فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وهو يقضى
بالنسبة للشق الأول من النزاع بأن للمطعون ضده الأول الحق فى نصف الأرباح

الناجمة عن بيع القطن — وبالنسبة للشق الثاني بأنه يستحق قبل الشركة مبلغ ألفين وثمانمائة وواحد وخمسين جنيها ومائة وخمسة عشر مليا عن حصته بواقع النصف طبقا لسعر السوق في ديسمبر سنة ١٩٤١ يخص منه نصف مصاريف البرقيات التي تكبدها الطرفان — طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بالنسبة لشقه الثاني ومحكمة الاستئناف المختلطة قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ باعتبار حكم المحكمين باطلا فيما قضى به بالنسبة للشق الثاني من النزاع وإحالة الخصومة فيه إلى المحكمين من جديد — ونظرا لتنجي أحد المحكمين فقد تقدم لمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة طالبا تعيين محكم آخر بدلا منه — فأقامت الطاعنة دعوى فرعية بطلب إلغاء حكم المحكمين بالنسبة للشق الأول — وقد قضت المحكمة المذكورة في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٨ بتعيين هيئة تحكيم جديدة ورفض الدعوى الفرعية المقامة من الشركة — استأنفت الشركة هذا الحكم وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الفرعية وبإلغائه فيما قضى به من تعيين هيئة محكمين جديدة وخولت للطرفين حق اختيار إجراءات التقاضى التي تراءى لهما — واستنادا إلى هذا الحكم والحكم السابق صدوره من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ وحكم المحكمين في شقه الأول أصبح النزاع محصورا بين المطعون ضده الأول والطاعنة في تحديد المبلغ الناتج من تصفية صفقة القطن وقد قدر نصيبه فيه بمبلغ ٢٥٢٢٣ ج وهو مازف الدعوى بطلبه — وبصحيفة معلقة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ أدخلت الشركة الطاعنة باقي المطعون ضدهم طالبة الحكم بإلزامهم متضامين بأن يحلوا محلها في حصة قدرها ٥٤,٥٣٦٪ في كل ما يمكن أن يحكم به عليها من أصل وفوائد ومصاريف وغير ذلك لصالح المطعون ضده الأول — وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى المذكورة حضوريا : (أولا) بإلزام شركة الاسكندرية لاجارة الأقطان (الطاعنة) بأن تدفع إلى ادمون نجوين (المطعون ضده الأول) مبلغا قدره خمسة آلاف جنيه والفوائد القانونية بواقع ٥٪ ابتداء من المطالبة القضائية الحاصلة في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ حتى السداد والمصاريف القضائية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة : (ثانيا) لإلزام المدخلين في الخصومة بأن يتحملوا نصيبا قدره ٥٤,٥٣٦٪ من المبلغ المقضى به على الشركة

المدعى عليها (الطاعة) من أصل وفوائد ومصاريف وأتعاب محاماه وشملت الحكم بالنفاذ بشرط أن يقدم المدعى (المطعون ضده الأول) الكفالة اللازمة — مؤسسة قضاءها على أن المطعون ضده الأول قد قبل أمام هيئة التحكيم المبلغ المحكوم به كنصيب له من صفقة القطن المتنازع عليها — استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٤٧ سنة ٧ قضائية وطلب الحكم بقبوله وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى طلباته الواردة بصحيفة افتتاح دعواه — كما استأنفت الطاعة الحكم أيضا وقيد استئنافها برقم ٢٣١ سنة ٧ قضائية وطلبت قبوله شكلا والحكم أصليا برفض الدعوى واحتياطيا الحكم بأنه لا يستحق قبلها سوى مبلغ ٢٨٥١ ج و ١١٥ م ينخصم منه قيمة مصاريف البرقيات التي صرفتها الشركة ومن باب الاحتياط الكلى — في حالة تأييد الحكم المستأنف — بتأييد الحكم المذكور فيما قضى به من إلزام باقى المطعون ضدهم بأن يدفعوا للشركة ٥٤,٥٣٦ ٪ من المبالغ المحكوم بها عليها لصالح المطعون ضده الأول من أصل ومصرفات وفوائد — وقد قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف رقم ٢٣١ سنة ٧ قضائية إلى الاستئناف رقم ١٤٧ سنة ٧ قضائية وقضت في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حضوريا بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ما قضى به من سعر الفائدة المستحقة على المبلغ المحكوم به وجعله ٦ ٪ على المبلغ المذكور من ٣ ابريل سنة ١٩٤٩ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩، ٥ ٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام السداد وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه وأمرت بالمفاصة في أتعاب المحاماة وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بطريق النقض وبإعلان مؤرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ أدخلت الشركة الطاعة باقى المطعون ضدهم — وبتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية وبنت قضاءها على أن العرض الذى صدر من المطعون ضده الأول لا يعدو أن يكون إيجابا قيده بشرط الدفع فورا تفاديا لخطر المضاربة بالقطن موضوع النزاع فهو إيجاب لا يلزم صاحبه إلا إذا اقترن به قبول مطابق له — وبتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٨ عجل المطعون ضده الأول الاستئناف ضد الشركة الطاعة فقط فأدخلت هذه فيه باقى المطعون ضدهم طالبة الحكم بإلزامهم

بالمطالبات السابق توجيهها لهم في دعوى الضمان والمنوه عنها سابقا — ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ وقبل الفصل في الموضوع بئدب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل ليندب أحد خبرائه لتصفية الحساب بين الطرفين في صفقة القطن موضوع النزاع وبيان الأرباح الفعلية التي حققتها الصفقة ومقدار نصيب المستأنف (المطعون ضده الأول) في صافي الأرباح بحق النصف — وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الصفقة حققت ربحا صافيا قدره ٤٩٢٤٠ ج و ٥٤٠ م يخص المطعون ضده الأول النصف فيه أي مبلغ ٢٤٦٢٠ ج و ٢٧٠ م قضت المحكمة المذكورة بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان (الطاعنة) بأن تدفع للمستأنف (المطعون ضده الأول) مبلغ ٢٤٦٢٠ ج و ٢٧٠ م وفوائد هذا المبلغ بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية في ٣ ابريل سنة ١٩٤٩ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبعد ذلك بواقع ٥٪ سنويا حتى السداد مع المصروفات المناسبة لذلك عن الدرجتين ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماه عنهما وبإلزام المدخلين في دعوى الضمان بأن يدفعوا لشركة الاسكندرية لتجارة الأقطان المستأنف عليها الأولى ما مقداره ٥٣٦ر٥٤٠ ٪ من المبلغ المحكوم به عليها مع الزامهم بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه — طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده الرابع وهو أحد الضمان الذين قضى ضدهم بالحكم المطعون فيه قد طعن في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بالطعن رقم ٢٢٥٠ سنة ٣١ قضائية وقد قبلت هذه المحكمة طعنه بجلسة اليوم ونقضت الحكم المطعون فيه . ولما كانت دعوى الضمان بالصورة التي رفعت بها وعلى النحو الذي صدر به الحكم المطعون فيه مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يمكن فصله وكان دفاع الضامن (المطعون ضده الرابع) أمام محكمة الموضوع في الدعوى

الأصلية متحدا مع دفاع طالب الضمان فإن نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية وذلك بصرف النظر عما تقدم في الدعوى الأخيرة من أسباب للطعن وبغير حاجة إلى بحث تلك الأسباب — إذ أنه وقد قضى على المطعون ضده الرابع وزملائه من الضمان بنسبة معينة من المبلغ المقضى به في الدعوى الأصلية فإنه لا يمكن أن يستقيم عقلا نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه في دعوى الضمان وبقاؤه بالنسبة لقضائه في الدعوى الأصلية .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية ويتمين لذلك الحكم في الموضوع وترى المحكمة تحديد جلسة لنظره وتكليف قلم الكتاب بضم ملف القضية .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد/ المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم حسن علام .

(١٦)

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) نقض "إعلان الطعن" . بطلان .

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ . إلغاؤه عبء إعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب
دون الطاعن . إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن — بعد صدور القانون ١٠٦
لسنة ١٩٥٢ — لا يترتب عليه البطلان إذ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي
لا يترتب على تجاوزه البطلان .

(ب) استيلاء "المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥" . "المعارضة في تقدير
التعويض" . تعويض . دعوى . اختصاص . "إختصاص ولائى" .
نظام عام .

تحويل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير
التعويض — وهى قرارات إدارية — استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر
الطعون في القرارات الادارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها
في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص
مقصورة على الطعون في القرارات الميئة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون .
مدم اختصاصها بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر
لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .

(ج) استيلاء "اختصاص لجان التقدير" . تعويض . مسئولية "مسئولية
تقصيرية" .

تحويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق من الاستيلاء
ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ
عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسئولية التقصيرية . اعتبار
تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسئولية الادارة من الضرر المتسبب عنه .

١ - رفع القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان في التشريع على ما صرحت به المذكرة الايضاحية لهذا القانون ومن ثم فإن إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - لا يترتب عليه البطلان إذ لم يعد هذا الميعاد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان^(١).

٢ - مفاد نصوص المواد ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح في ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على بعض المواد لدى من توجد عنده واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير نفص بها اللجان التي يصدر وزير التموين قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذي يتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون انتائيا وغير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تحويل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير وهي قرارات إدارية يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير الميئنة في المادة ٤٧ من ذلك

(١) راجع قض ١٩٦٤/١٢/٣ بمجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ١٠٩١ و ١٧/١٢/١٩٦٤

المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعوى التي ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

٣ - تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء - وفقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لا يحول دون إلتهاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية إذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية إذ يعتبر تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسئولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٨١٨ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية على الوزارة الطاعنة بصحيفة معانة فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٦ طالبت فيها إلزام هذه الأخيرة بأن تدفع لها مبلغ ٣٩٩٧٧ ج و ٥٨٠ م مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ حين السداد بالنسبة لمبلغ ٢٩٩٧٧ ج و ٥٨٠ م وقالت المطعون ضدها بياناً لدعواها إن الوزارة الطاعنة أصدرت أمراً فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بالاستيلاء على كمية من الزيتون مملوكة لها مقدارها ٣٢٠ طناً تقريباً وأنها طالبت هذه الوزارة بثمن الزيتون المستولى عليه وهو مبلغ ٤٣٤٤٧ ج و ٣٠ م إلا أن الطاعنة لم تدفع لها من الثمن سوى مبلغ ١٣٤٦٦ ج و ٤٥٠ م بمقتضى شيك تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ قائلة إنه من حساب الصفقة ولما لم تدفع الباقي من الثمن فقد رفعت الشركة المطعون ضدها هذه الدعوى بطلبه مضافاً إليه مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض .

دفعت الوزارة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لاختصاص القضاء

الإدارى بها و بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى الذى تستلزمه المادتان ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وفى ١٣ يناير سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة برفض هذين الدفيعين . وقبل الفصل فى الموضوع بنسب الخبير المختص بمكتب خبراء وزارة العدل لتقدير ثمن المثل للزيتون المستولى عليه وقت الاستيلاء . وقد باشر الخبير مهمته وقدم تقريره وانتهى فيه إلى أن ثمن الزيتون المستولى عليه هو مبلغ ٢٧٠٥١ ج و ٤ م — وبعد صدور الحكم السابق القاضى بنسب مكتب الخبراء أصدرت لجنة التعويضات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قرارها فى ١١ مارس سنة ١٩٥٨ بتقدير ثمن الزيتون المستولى عليه بمبلغ ٢١٩٨٣ ج و ٧٤٧ م مع إضافة ١٠ ٪ من هذا المبلغ ربها للشركة فعارضت الأخيرة فى هذا القرار فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ أمام ذات المحكمة فى الدعوى رقم ١٠٧٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة وبعد أن ضمت المحكمة هذه الدعوى إلى الدعوى السابقة حكمت فيها بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٥٩ (أولا) فى الدعوى الأولى رقم ٢٨١٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة بإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون ضدها مبلغ ٢٠٨٦٩ ج و ٧١ م والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من ١٤ يوليو سنة ١٩٥٦ حتى تمام السداد (ثانيا) فى الدعوى رقم ١٠٧٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى بوقفها حتى يصبح الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٨١٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى نهائيا . استأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٠٤٦/٧٦ ق و طلبت إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى واحتياطيا رفضها . ثم تمسكت فى مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لاختصاص القضاء الإدارى بها . كما رفعت الشركة المطعون ضدها عن هذا الحكم استئنافا فرعيا قيد برقم ٤٥٨ سنة ٧٨ ق القاهرة و طلبت تعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بما رفض من طلباتها وفى ٢٣ مارس سنة ١٩٦١ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها المتضمن نقض الحكم المطعون فيه ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلد ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلد المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الشركة المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن إعلان الطعن لها قد تم بعد مضي خمسة عشر يوما على تاريخ صدور قرار دائرة فحص الطعون .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كاهل الطامن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطامن والاقبال من مواطن البطلان في التشريع على ما صرحت به المذكرة الايضاحية لهذا القانون فإن إغفال الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد صدور القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ لا يترتب عليه البطلان ذلك أن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون آنف الذكر ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ويتعين لذلك رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنهاه الطاعة بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني الذي نصت عليه أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مستندة في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ٤٨ من هذا المرسوم من أن يكون الطعن في قرارات لجان التقدير بطريق المعارضة فيها أمام المحكمة الابتدائية المختصة وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطار ذوى الشأن بخطاب مسجل بتلك القرارات مما يفيد أن المحكمة الابتدائية لا تتحقق لها ولاية النظر في دعاوى التعويض عن الاستيلاء إلا إذا رفع أمامها طعن في القرار الصادر من لجنة التعويضات بطريق المعارضة فيه وتتحصر ولايتها حينئذ في مراقبة تقدير اللجنة التي أوجب القانون أن يكون لها سلطة التقدير ابتداء لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع وقضى بقبول دعوى التعويض المبتدئة والمتضمنة طلب ثمن الزيتون المستولى عليه تأسيسا على أن المحكمة الابتدائية هي صاحبة الولاية العامة وبذلك خالف الحكم القانون .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد نص في المادة ٤٤ منه على أن "ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة الأولى بند (هـ) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودي فإن تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق الجبر . ولمن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق في تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتي . أما المنتجات والمواد . . . فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل في تاريخ الأداء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أي ظرف آخر يتصل بالحالة . ونصت المادة ٤٧ منه على أن تحدد الأثمان والتعويضات والجزاءات المشار إليها في المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين . كما نصت المادة ٤٨ على أنه "تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب المصنوع بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية" ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح في ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على بعض المواد لدى من توجد عنده واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التي يصدر وزير التموين قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذي يتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون انتائيا وغير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن

العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته . وكان تحويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير وهي قرارات إدارية يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه . والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطريق والقواعد التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدي إلى إهدار أحكامه ولا يقدح في صحة هذا النظر ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن ترك الفصل في تقدير التعويض للجان دون غيرها يجعل الزمام بيدها مما يلحق الضرر بذوى الشأن في حالة تأخيرها في إصدار قراراتها ، ذلك أن هذا الاعتراض مردود بأن تحويل تلك اللجان دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التوجه ذوى الشأن إلى المحاكم لطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير اللجنة في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية إذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية إذ يعتبر تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بقبول الدعوى المبتدئة التي رفعتها الشركة المطعون ضدها أمام المحكمة الابتدائية بطلب التعويض عن كمية الزيتون التي استولت عليها الوزارة الطاعنة بمقتضى قرار استيلاء صادر منها والزم هذه الوزارة بالمبلغ الذي قدره ثمن الزيتون المستولى عليه وذلك

استنادا على ما قاله من أحقية المطعون ضدها في الالتجاء مباشرة إلى القضاء بدعوى أصلية ما دامت لجنة التعويضات لم تصدر قرارها فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم يتمين إلغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه في الدعوى رقم ٢٨١٨ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة والحكم بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس حلمي عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام .

(١٧)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم ” بيانات الحكم “ .

ترتب البطلان على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وهم الذين فصلوا
في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . بيان الحكم في صدره الهيئة التي
أصدرته وفي خاتمة الهيئة التي حضرت تلاوته . لا بطلان .

(ب) مواريث ” تصرفات المورث المنجزة “ . خلف . ” خلف عام “ . غير

صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث
لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة
للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه في حقيقته
وصية ضارة بحقه في الميراث أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فهو في حكم الوصية .
في هاتين الصورتين يستند الوارث جقه من القانون مباشرة أما في غيرهما فتحقه في الطعن
يستند من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به
مورثه .

(ج) بيع ” ضمان عدم التعرض “ . تقادم . ” تقادم مكسب “ .

التزام البائع بضمان عدم التعرض التزام أبدي يتولد من عقد البيع وأولم يشترط انتقال هذه
الالتزام من البائع إلى ورثته . التزام البائع وورثته بالامتناع عن منازعة المشتري في حقوقه
بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد
على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

١ — تنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى على أنه يجب
أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا

تلاوته ونصت في فقرتها الثانية على أن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان ذلك الحكم . والمقصود بعبارة القضاة الذين أصدروا الحكم التي وردت في الفقرة الثانية إنما هم القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . فإذا كان الحكم قد بين في صدره الهيئة التي أصدرت الحكم ثم نوه في خاتمته بأن عضو تلك الهيئة الذي لم يحضر تلاوة الحكم قد وقع على مسودة الحكم طبقا لنص المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون بذلك قد حدد في صدره الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة كما حدد في خاتمته الهيئة التي حضرت تلاوته ومن ثم يكون النعي عليه بالبطلان على غير أساس .

٢ - التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه ولا يعتبر الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية إضرارا بحقه في الميراث^(١) أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فيعتبر حينئذ في حكم الوصية لأن في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث أما إذا كان مبنى الطعن غير ذلك فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذا الحال إنما يستمد من مورثه - باعتباره خلفا عاما له - فينقيد الوارث في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به المورث من طرق الإثبات .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١٠/٢٤ في الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ ق بمجموعة المكتب الفني من ١٤ ص ٩٨١ ونقض ١٩٦٢/٦/٢١ في الطعن ٤١٤ لسنة ٢٦ ق بمجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ٨٢٤ ونقض ١٩٦٤/٤/٩ في الطعن ٣٥٥ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٥٢٥ ونقض ١٩٦٤/١/٩ في الطعن ٣٩ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٤٣ .

٣ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه - وفقا للمادتين ٢٦١ ، ٣٠٠ من القانون المدني الملغى والمادة ٤٣٩ من القانون القائم - التزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض . وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية (٢) . ومن ثم فإن دفع وارث البائع بعدم تسجيل عقد المشتري وبسقوط حقوق الأخير ، المنولدة عن عقد البيع بالتقادم وطلب الوارث تثبيت ملكيته لبعض العقار المبيع إنما هو من قبيل المنازعة الممتنمة عليه قانونا بمقتضى التزام مورثه بالضمان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعنة رفعت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٦ أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٢ ٢/٣ قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا من أعيان التركة الموضحة بصحيفة الدعوى وهو ما يعادل فدانين وقيراطا وثلاثة أمههم شيوعا فى القطع الميمنة الحدود والمعالم بتلك الصحيفة وتسليم هذا القدر إليها فائلة فى تبيان دعواها إن والدها المرحوم عبدالله على سعيد توفى وانحصر ارثه فى زوجته المرحومة مبروكة حمودة وأولاده الذكور على ومجد المطعون ضدهما الأولين والمرحوم السيد مورث المطعون ضدهم الثالث والرابعة

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٣/٢١ بمجموعة المكتب الفنى من ١٤ ص ٣٥٥ فى الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق . ونقض ١٩٦٣/٣/٢٨ بمجموعة المكتب الفنى من ١٤ ص ٣٩٨ فى الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق . ونقض ١٩٦١/١٠/٢٦ فى الطعن رقم ١٢٢ سنة ٢٦ ق بمجموعة المكتب الفنى من ١٢ ص ٦١٤ .

والخامسة والسادسة والسابعة وبناته الطاعنة والمطعون ضدهم الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة ثم توفيت الزوجة فانحصر الميراث في ثلاثة ذكور وخمس إناث ويكون نصيب الذكر $\frac{4}{11}$ قيراطا ونصيب الانثى $\frac{2}{11}$ قيراطا من التركة . ولما كان من ضمن ما تركه المورث اثنان وعشرون فدانا واثنا عشر قيراطا وثمانية أسهم أطيانا زراعية فان الطاعنة ينحصرها في هذا القدر فدانا وقيراطا وثلاثة أسهم وقد نازعها المطعون ضدهم في نصيبها هذا مما حدا بها إلى رفع هذه الدعوى طالبة الحكم لها بالطلبات المنوه عنها — دفع المطعون ضدهم الأول والثاني والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة الدعوى قائلين إنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣١ باع المورث اثني عشر فدانا واثنى عشر قيراطا واثنى عشر سهما إلى المطعون ضدهما الأول والثاني ومورث المطعون ضدهم الثالث والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة وقد حكم في الدعوى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٣٢ كلى طنطا بصحة توقيع المورث على هذا العقد في مواجهة الوصية على الطاعنة وآخرين ومن ثم فإن هذا المقدار يخرج من التركة — ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ بتثبيت ملكية الطاعنة إلى فدائين وقيراط وثلاثة أسهم مشاعا في القطع الميينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإلزام المدعى عليهم (المطعون ضدهم) بتسليم هذا القدر تأسيسا على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٣٢ بصحة توقيع المورث على عقد البيع لا يعتبر حجة على الطاعنة لأن الوصية التي كانت تمثلها لم تحصل على إذن من المجلس الحسبي بالتصديق على الصلح الذي انتهت به تلك الدعوى ، رفع المطعون ضدهم من الأول إلى السابعة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٨٥ سنة ٨ قضائية أمام محكمة استئناف طنطا واذ دفعت الطاعنة بجهايتها توقيع مورثها على عقد البيع المذكور فقد أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون (المطعون ضدهم من الاول إلى السابعة) صدور عقد البيع المذكور من المورث وأن ذلك الأخير وقع عليه بختمه وبعد سماع أقوال شهود المطعون ضدهم من الأول إلى السابعة قضت المحكمة في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ بتعديل الحكم المستأنف إلى تثبيت ملكية الطاعنة إلى واحد وعشرين قيراطا وتسعة عشر سهما ونصف شيوها في الأعيان الميينة بصحيفة الدعوى وتأييد الحكم فيما قضى به من تسليم هذا القدر — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض

الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن المطعون ضدهم السبعة الأول دفعوا بطلان إعلانهم بتقرير الطعن ثم تنازلوا عن هذا الدفع بجلسة المرافعة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه وفي بيان ذلك تقول إن الثابت في صدر ذلك الحكم أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة برئاسة المستشار عطا الله اسماعيل رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد فؤاد عبد الوهاب ومحمد حلمي كساب كما أن الثابت بخاتمة ذلك الحكم أن الهيئة التي تلتها كانت مشكلة من المستشار محمد فؤاد عبد الوهاب رئيسا وعضوية المستشارين محمد حلمي كساب وسعيد كامل أما المستشار عطا الله اسماعيل الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم وأنه إذ كان مثل هذا البيان لا يتضح منه من حضر المرافعة والمداولة ومن حضر تلاوة الحكم فإن الحكم يكون باطلا طبقا لنص المادتين ٣٣٩ و ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه المودعة بحافظة الطاعة أن الحكم صدر بالعبارة الآتية: "بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا بإسراى المحكمة تحت رئاسة السيد المستشار عطا الله اسماعيل رئيس المحكمة وعضوية السيدين المستشارين محمد فؤاد عبد الوهاب ومحمد حلمي كساب وحضور السيد / كمال عبد العزيز سكرتير الجلسة صدر الحكم الآتى ... " ثم ختم الحكم بعد منطوقه بالعبارة الآتية: "تلى هذا الحكم علنا بإسراى المحكمة يوم الخميس ٣٠/٣/١٩٦١ الموافق ١٣ شوال سنة ١٣٨٠ هجرية تحت رئاسة السيد / المستشار محمد فؤاد عبد الوهاب رئيس الجلسة وعضوية السيدين المستشارين محمد حلمي كساب وسعيد كامل وحضور السيد / كمال عبد العزيز سكرتير الجلسة - أما سيادة المستشار عطا الله اسماعيل رئيس المحكمة الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم". ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد نصت في فقرتها الأولى على أنه يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة

واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته كما نصت في فقرتها الثانية على أن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان ذلك الحكم ، وكان المقصود بعبارة القضاة الذين أصدروا الحكم التي وردت في تلك الفقرة الثانية إنما هم القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم وكان الحكم قد بين في صدره الهيئة التي أصدرت الحكم ثم نوه في خاتمته بأن عضوية تلك الهيئة الذي لم يحضر تلاوة الحكم قد وقع على مسودة الحكم طبقا لنص المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم بذلك يكون قد حدد في صدره الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة — كما أنه قد حدد أيضا في خاتمته وعلى النحو السابق الهيئة التي حضرت تلاوته ومن ثم يكون النعي عليه بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعني بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه بطلان هذا الحكم لقصوره في التسيب وإخلاله بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول إنها تقدمت لمحكمة الاستئناف بمذكرة في فترة حجز القضية للحكم ضمنها أوجه دفاعها وقد صدر الحكم خاليا من الإشارة إلى تلك المذكرة ومن الرد على ماورد فيها وفي المذكرات السابقة عليها من أوجه دفاع للطاعة واكتفى بالقول بأن الطاعة طلبت رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مما يعتبر قصورا وإخلالا بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعة المقدمة في فترة حجز القضية للحكم والمودعة بحافظتها المقدمة إلى هذه المحكمة أن أوجه الدفاع التي أبدتها الطاعة فيها تتحصل في الآتي : (أولا) أن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣١ والمنوه عنه آنفا يتضمن بيع بعض أموال التركة لبعض الورثة دون الآخرين إضرارا بهم وأن للوارث الطعن في تصرفات مورثه إلى وارث آخر بكافة الطعون (ثانيا) أن الالتزامات الشخصية المتولدة عن ذلك العقد قد سقطت بمضي المدة (ثالثا) أن التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع إنما يلتزم به الورثة حينما يكون التصرف بالبيع صادرا من المورث للغير ولا يلتزم به الورثة قبل بعضهم البعض حينما يكون التصرف بالبيع صادرا من المورث لأحدهم (رابعا) أن المطعون ضدهم لا يستطيعون تملك القدر موضوع عقد البيع بالتقادم لأن وضع يدهم كان

نيابة عن باقى الورثة كما أن مدة تملك الأعيان الموروثة بوضع اليد وهى ثلاثة وثلاثون عاما لم تكن قد اكتملت لم وقت رفع الدعوى .

وحيث إن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فى حال صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلاحق للورثة فيه ولا يعتبر الوارث فى حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان فى ظاهره بيعا منجزا إلا أنه فى حقيقته وصية إضرارا بحقه فى الميراث أو أنه قد صدر فى مرض موت المورث فيعتبر حينئذ فى حكم الوصية لأنه فى هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التى قصد بها التحايل على قواعد الإرث — أما إذا كان مبنى الطعن غير ذلك فإن حق الوارث فى الطعن فى التصرف فى هذه الحال إنما يستمد من مورثه وليس من القانون — ولما كانت الطاعة لم تطعن فى مذكرتها الختامية على عقد البيع السالف الذكر بأنه يستر وصية أو أنه صدر فى مرض موت البائع فإن الطاعة تستمد حقها فى الطعن على هذا العقد من المورث باعتبارها خلفا عاما له وتنفيد فى إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به المورث من طرق الإثبات — لما كان ذلك ، وكان من أحكام البيع المقررة فى المادتين ٢٦١ و ٣٠٠ من القانون المدنى الملغى والمادة ٤٣٩ من القانون القائم إلزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الالتزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية — وذلك وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة — وإذا كان دفاع الطاعة بسقوط حقوق المطعون ضدهم المتولدة عن عقد البيع بالتقادم وطاها تثبت ملكيتها إلى نصيب فى القدر الوارد بعقد البيع المذكور إنما هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليها قانونا بمقتضى إلزام مورثها بالضمان السالف الذكر . وكانت الطاعة لم تدع تملكها القدر المطلوب تثبت ملكيتها إليه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية

وكان ما أثارته في مذكرتها من أن ضمان ورثة البائع عدم التعرض للمشتري مقصور على الحالة التي يكون فيها المشتري من الغير إنما هو إدعاء غير صحيح ولا سند له في القانون لما كان ما تقدم ، فإن ما أثارته الطاعنة في مذكرتها الختامية آفة الذكر من أوجه دفاع مما ورد تلخيصه في البنود أولا وثانيا وثالثا غير مجد في النزاع ولا أثر له على ما انتهى إليه قضاء الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون النعي على الحكم لإغفاله الرد على ذلك الدفاع غير منتج أما ما جاء بتلك المذكرة خاصا بوضع اليد وعدم استكمال شرائطه القانونية فإنه لا يصادف محلا في هذه الدعوى إذ لم يتمسك المطعون ضدهم بتملكهم القدر موضوع عقد البيع بوضع اليد حتى ترد عليهم الطاعنة بذلك الدفاع — أما ما نعتت الطاعنة على الحكم المطعون فيه من عدم رده على ما أثارته من دفاع في مذكراتها الأخرى المقدمة إلى محكمة الاستئناف قبل حجز القضية للحكم فإنها إذ لم تقدم إلى محكمة النقض صورة من تلك المذكرات — وقد خلت بيانات الحكم المطعون فيه من الإشارة إليها فإن النعي في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل ومن ثم يكون النعي الوارد بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القضاء بما لم يطلبه الخصوم وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى للمطعون ضدهم بصحة عقد البيع دون أن يكون معروضا على المحكمة طلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ثم رتب الحكم على قضائه بصحة العقد قضاءه في الدعوى وقد كان عليه أن يلتزم حدود الطلبات المعروضة على المحكمة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يقض بصحة عقد البيع بل قضى في أسبابه باعتبار هذا العقد قد صدر من المورث وهو ما يعتبر قضاء بصحة الورقة بعد أن طعت عليها الطاعنة بالجهالة وثبتت صحتها من التحقيق الذي أجرته المحكمة وهذا القضاء هو أمر لازم إذ أنه وقد احتج المطعون ضدهم على الطاعنة بالعقد الصادر من المورث بغية استبعاد القدر المبيع من التركة التي تطالب الطاعنة بنصيبها فيها فدفعت الطاعنة ذلك بجهلها توقيع مورثها على ذلك العقد فإنه كان لزاما على المحكمة أن تفصل في حكمها في صحة الورقة المنكورة ومن ثم لا يعتبر هذا الفصل قضاء من الحكم بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أنه قضى بصحة عقد البيع دون الحكم بنفاذه في حق الطاعة ثم استبعد من التركة القدر الوارد بذلك العقد دون أن يكون ذلك نتيجة حتمية للقضاء بصحة العقد إذ الطاعة طعنت عليه بعدم نفاذه في حقها لعدم تسجيله وبأن الالتزامات الشخصية الواردة به قد سقطت بمضى أكثر من خمسة عشر عاما ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جاء في الرد على الأسباب الثاني والثالث والرابع .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه البطلان لتناقضه ومخالفته الثابت في الأوراق ذلك أنه أورد في تقريراته أن الطاعة لم توجه إلى أحد الشهود وهو خال الطرفين أى مطعن في حين أنها طعنت على شهادته بمذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف في فترة حجز القضية للحكم — كما ذكر الحكم أن الطاعة رغم بلوغها سن الرشد لم تطعن على عقد البيع رغم علمها بصدوره من مورثها مع أن الثابت من ملف الدعوى أنها طعنت على عقد البيع وساندها في ذلك المجلس الحسبي حين رفض الاعتراف بصحة هذا العقد كما أنها أنكرت أمام محكمة الاستئناف علمها بصدور هذا العقد من المورث على ما أثبتته الحكم المطعون فيه وبذلك جاء هذا الحكم متناقضا ومخالفا للثابت في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد ما يأتي : ” وحيث إن شهود المستأنفين (المطعون ضدهم) قد أكدوا توقيع المورث على العقد المؤرخ ١٩٣١/١١/١٥ الصادر منه للمستأنفين ولم تنف المستأنف عليها ذلك ومن بين هؤلاء الشهود خال الخصمين الذي لم يطعن عليه بأى مطعن فترى المحكمة الأخذ بأقوال هؤلاء الشهود واعتبار هذا العقد قد صدر من المورث — وحيث إنه مما يؤكد ذلك ما ثبت من المستخرج الرسمي المقدم من المستأنفين لمحكمة أول درجة والثابت به أن المستأنف ضدها الأولى ولدت في ١٩١٢/١١/١٠ فتبلغ الرشد في ١٩٣٣/١١/٩ ولم ترفع دعاوها إلا في سنة ١٩٥٦ أى بعد مضي حوالي ٢٣ سنة من تاريخ بلوغها سن الرشد ولا شك أنها كانت طيلة هذه الفترة

تعلم بصدور العقد من مورثها لإخوتها المذكورين" ويبين من العبارة التي أوردها الحكم المطعون فيه والتي فخواها أن شهادة الخال لم يطعن عليها بأي مطعن أنها لا تفيد أن المحكمة قد فاتها العلم بما وجه إلى شهادته من مطاعن كانت محل وزنها عند تقدير شهادته بل أنها تؤدي بمفهومها إلى أن المحكمة إنما قصدت أن المطاعن التي وجهت إلى هذه الشهادة لم تنل من اطمئنانها إليها وثقتها بها — كما يبين مما أورده الحكم أنه لم ينف عن الطاعنة انكارها توقيع مورثها على عقد البيع حتى يكون ذلك مخالفا للثابت في الأوراق وإنما قرر أن الطاعنة رغم بلوغها من الرشد ورغم علمها بصدور عقد البيع من مورثها لم ترفع دعواها الحالية إلا في سنة ١٩٥٦ وهو أمر ليس فيه مخالفة للثابت بالأوراق ومن ثم يكون النعي على الحكم بالتناقض ومخالفة الثابت في الأوراق على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه البطلان لتناقضه وقصوره في التسبيب ذلك أنه قضى بصحة عقد البيع استنادا إلى أقوال الشهود دون نظر إلى مستندات الطاعنة من محاضر حصر وجرد ومكلفات رسمية وذلك بحجة أن محاضر الحصر لم يكن موقعا عليها من المطعون ضدهم فلا تعتبر حجة عليهم مع أن المطعون ضدهم كانوا على علم بها ولم يتخذوا من جانبهم أي إجراء رسمي لتعديلها أو إثبات مزاعمهم ضدها — هذا إلى أنه جاء بالحكم أن الطاعنة لم تطعن على عقد البيع بالجهالة أمام محكمة الدرجة الأولى مع أن هذا العقد لم يكن محل نظر في الدعوى وما كان تقديمه إلا بقصد تأييد الحكم بصحة التوقيع الذي أهدرت محكمة الدرجة الأولى حجته قبلها وكل هذا يعتبر قصورا وتناقضا يعيب الحكم .

وحيث إن النعي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير المحكمة للدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم حسن علام ، وسليم
راشد ابوزيد .

(١٨)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) بطلان . ” بطلان إجراءات المرافعات ” . ” أحوال وجوبه ” .

بطلان الاجراء وجوبا في حالين : إذا نص القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة
ناهية أو نافية تقتضيه اعتبارا بأن المشرع قدر أهمية الاجراء واقترض ترتب الضرر
عليه . أو إذا كان الميب الذي شاب الاجراء - في حالة عدم النص - عيبا جوهريا
بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان .

(ب) خبرة . ” وجوب دعوة الخبير الخصوم ” . بطلان . ” بطلان
عمل الخبير ” .

وجوب دعوة الخبير الخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . اغفال ذلك الاجراء .
بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى بحث ترتب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان
أو عدم ترتبه .

(ج) دعوى . ” الخصوم في الدعوى ” . خبرة . ” وجوب دعوة
الخبير الخصوم ” .

الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة مما عساه أن يحكم به على المدعى
عليه في الدعوى الأصلية (طالب الضمان) . اعتبار الضامن خصما حقيقيا وذا شأن
في الدعوى . وجوب دعوة الخبير له ولو كان قد اقتصر دفاعه على الانضمام إلى المدعى
عليه في الدعوى الأصلية . مقتضى هذا الانضمام اعتبار دفاع المدعى عليه وكأنه مقدم
من الضامن وأن يعتبر الأخير منازما للدعى في دعواه الأصلية .

١ - أورد المشرع في قانون المرافعات حكما عاما للبطلان الذي يلحق الإجراءات ضمنه المادة ٢٥ منه فنص على أنه يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . وهذا النص - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - يجعل الحكم بالبطلان واجبا (أولا) في الأحوال التي ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتبارا بأن المشرع قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر عليه في الغالب (ثانيا) عند عدم النص إذا كان العيب الذي شاب الإجراء عيبا جوهريا بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان .

٢ - أوجبت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا معينا وأن يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ بإجراءات ومواعيد حددتها تلك المادة ثم رتبته الفقرة الأخيرة من هذه المادة على عدم دعوة الخصوم ، بطلان عمل الخبير . وإذا كان هذا البطلان منصوفا عليه بلفظه على النحو الوارد بتلك المادة فإن الحكم به يكون وجوبيا كلما قام موجبه دون بحث فيما إذا كان قد ترتب أو لم يترتب على اغفال الإجراء ضرر بالتمسك بالبطلان وذلك اعتبارا بأن المشرع عندما نص عليه قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على مخالفته .

٣ - الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة من المبلغ الذي عساه أن يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الأصلية - طالب الضمان - يعد خصما حقيقيا وذا شأن في الدعوى ومن ثم يتعين على الخبير دعوته طبقا لما تستوجبه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن يكون الضامن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الابتدائية . ولم يبد في الاستئناف دفاعا مستقلا عن الدفاع الذي أبداه المدعى عليه في الدعوى الأصلية بل اقتصر على الانضمام إلى الأخير إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يبرر عدم دعوة الخبير له لأن انضمام الضامن للدعى عليه مقتضاه أن يعتبر الدفاع المقدم من هذا المدعى عليه . وكأنه مقدم من الضامن وأن يعتبر الأخير منازعا للدعى في دعواه الأصلية على أساس ما ورد بهذا الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضده الأول رفع على المطعون ضدها الرابعة الدعوى الابتدائية رقم ١١٧٥ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه مبلغ خمسة وعشرين ألفا ومائتين وثلاثة وعشرين جنيها والفوائد بواقع ستة في المائة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٣ حتى تمام السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والنفاز وأسس دعواه على أنه قام اتفاق بينه وبين شركة الإسكندرية لتجارة الاقطان على سبيل المشاركة بحق النصف لكل منهما قوامه اتمام صفقة بيع ثلاثة آلاف واثنين بالة من القطن جيزة ٧ إلى شركة سيجما التجارية الامريكية - وبعد أن تم شراء الصفقة أخذت الأسعار في الارتفاع مما شجع الشريكين على فسخ التعاقد مع الشركة الامريكية - ولما تم الفسخ طالب المطعون ضده الأول المطعون ضدها الرابعة بإجراء تصفية صفقة الاقطان المشتراه وأداء نصيبه في الأرباح ولكنها أنكرت عليه حقه ثم اتفقا على حسم هذا الخلاف عن طريق التحكيم واختارا هيئة المحكمين وحررا مشاركة مؤرخة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤١ متضمنة تحديد نقطتي الخلاف المطلوب الفصل فيهما وهما : (أولا) هل لأدمون بخرين (المطعون ضده الأول) حقوق وعليه التزامات قبل شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان بالنسبة لعملية القطن موضوع النزاع . (ثانيا) في حالة إصدار قرار بالإيجاب ماهى الطريقة التي تتم بها التصفية وشروطها وما حصة كل منهما ونسبة ما يجب أدائه من مصاريف البرقيات والادارة والتأمين وغير ذلك مما صرف منذ بداية العملية حتى نهاية تصفيتهما - وقد أصدرت هيئة التحكيم حكمها في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وهو يقضى بالنسبة للشق الأول من النزاع بأن للمطعون ضده الأول الحق في نصف الأرباح الناتجة عن بيع القطن وبالنسبة للشق الثاني بأنه يستحق قبل الشركة مبلغ ألفين وثمانمائة وواحد وخمسين

جنيتها ومائة وخمسة عشر مليا عن حصته بواقع النصف طبقا لسعر السوق في ديسمبر سنة ١٩٤١ يخصم منه نصف مصاريف البرقيات التي تكبدها الطرفان — طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بالنسبة لشقه الثاني ومحكمة الاستئناف المختلطة قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ باعتبار حكم المحكمين باطلا فيما قضى به بالنسبة للشق الثاني من النزاع وإحالة الخصومة فيه إلى المحكمين من جديد ونظرا لتجنى أحد المحكمين فقد تقدم لمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة طالبا تعيين محكم آخر بدلا منه — فأقامت المطعون ضدها الرابعة دعوى فرعية بطلب إلغاء حكم المحكمين بالنسبة للشق الأول وقد قضت المحكمة المذكورة في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٨ بتعيين هيئة تحكيم جديدة ورفض الدعوى الفرعية المقامة من الشركة — استأنفت الشركة هذا الحكم وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الفرعية وبإلغاء فيما قضى به من تعيين هيئة محكمين جديدة وخولت للطرفين حق اختيار إجراءات التقاضي التي تراءى لهما — وإستنادا إلى هذا الحكم والحكم السابق صدوره من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ وحكم المحكمين في شقه الأول أصبح النزاع محصورا بين المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الرابعة في تحديد المبلغ الناتج من تصفية صفقة القطن وقد قدر نصيبه فيه بمبلغ ٢٥٢٢٣ ج وهو ما رفع الدعوى بطلبه وبصحيفة معلقة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ أدخلت الشركة المطعون ضدها الرابعة — الطاعنة وباقي المطعون ضدهم طالبة الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يحلوا محلها في حصة قدرها ٥٤,٥٣٦ ٪ في كل ما يمكن أن يحكم به عليها من أصل وفوائد ومصاريف وغير ذلك لصالح المطعون ضده الأول — وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى المذكورة حضوريا (أولا) بإلزام شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان (المطعون ضدها الرابعة) بأن تدفع إلى آدمون بخرين (المطعون ضده الأول) مبلغا قدره خمسة آلاف جنيه والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ ابتداء من المطالبة القضائية الحاصلة في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ حتى السداد والمصاريف القضائية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه (ثانيا) بإلزام المدخلين في الخصومة بأن يتحملوا نصيبا قدره ٥٤,٥٣٦ ٪ من المبلغ المقضى به على الشركة المدعى عليها (المطعون ضدها

الرابعة) من أصل وفوائد ومصروفات وأتعاب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ بشرط أن يقدم المدعى (المطعون ضده الأول) الكفالة اللازمة — مؤسسة قضاءها على أن المطعون ضده الأول قد قبل أمام هيئة التحكيم المبلغ المحكوم به كنصيب له عن صفقة القطن المتنازع عليها — استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٤٧ سنة ٧ قضائية وطلب الحكم بتعديل الحكم المستأنف إلى طلباته الواردة بصحيفة افتتاح دعواه — كما استأنفت المطعون ضدها الرابعة الحكم أيضا وقيد استئنافها برقم ٢٣١ سنة ٧ قضائية وطلبت قبوله شكلا والحكم أصليا برفض الدعوى واحتياطيا الحكم بأنه لا يستحق قبلها سوى مبلغ ٢٨٥١ جنيها و ١١٥ مليا يخصم منه قيمة مصاريف البرقيات التي صرفتها الشركة ومن باب الاحتياط الكلى — في حالة تأييد الحكم المستأنف — بتأييد الحكم المذكور فيما قضى به من إلزام الطاعن والمطعون ضدهم من ورثة جوزيف باردا والمطعون ضده الثالث بأن يدفعوا للشركة ٥٤,٥٣٦ ٪ من المبالغ المحكوم بها عليها لصالح المطعون ضده الأول من أصل ومصروفات وفوائد وقد قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف رقم ٢٣١ سنة ٧ قضائية إلى الاستئناف رقم ١٤٧ سنة ٧ قضائية وقضت في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حضوريا بقبولها شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ما قضى به من سعر الفوائد المستحقة على المبلغ المحكوم به وجعله ٦ ٪ على المبلغ المذكور من ٣ أبريل سنة ١٩٤٩ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ٥٦ ٪ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام السداد وألزم كل مستأنف بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة — وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بطريق النقض وبإعلان مؤرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ أدخلت المطعون ضدها الرابعة الطاعنة وباقي المطعون ضدهم وبتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية وبنت قضاءها على أن العرض الذي صدر من المطعون ضده الأول لا يعدو أن يكون إيجابا قيده بشرط الدفع فورا تفاديا لخطر المضاربة بالقطن موضوع النزاع فهو إيجاب لا يلزم صاحبه إلا إذا اقترن به قبول مطابق له . بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ عجل المطعون ضده الأول الاستئناف ضد المطعون ضدها الرابعة

فقط فأدخلت هذه فيه الطاعنة وباقي المطعون ضدهم طالبة الحكم بإلزامهم بالطلبات السابق توجيهها إليهم في دعوى الضمان والمنوه عنها آنفاً ومحكمة استئناف الإسكندرية قضت في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لينذب أحد خبرائه لتصفية الحساب بين الطرفين في صفقة القطن موضوع النزاع وبيان الأرباح الفعلية التي حققتها الصفقة ومقدار نصيب المستأنف (المطعون ضده الأول) في حسابي الأرباح بحق النصف وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الصفقة حققت ربحاً صافياً قدره ٤٩٢٤٠ ج و ٥٤٠ م يخص المطعون ضده الأول النصف فيه أي مبلغ ٢٤٦٢٠ ج و ٢٧٠ م قضت المحكمة المذكورة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان (المطعون ضدها الرابعة) بأن تدفع للمستأنف (المطعون ضده الأول) مبلغ ٢٤٦٢٠ ج و ٢٧٠ م وفوائد هذا المبلغ بواقع ٦٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبعد ذلك بواقع ٥٪ سنوياً حتى السداد مع المصروفات المناسبة لذلك عن الدرجتين ومبلغ عشرين جنهما مقابل أتعاب المحاماه عنهما وإلزام المدخلين في دعوى الضمان بأن يدفعوا لشركة الاسكندرية لتجارة الأقطان المستأنف عليها الأولى ما مقداره ٥٣٦ و ٥٤٠٪ من المبلغ المحكوم به عليها مع إلزامهم بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن عن دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة أقامت طعنها على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات التي توجب على الخبير أن يدعو الخصوم قبل بدء عمله وإلا كان باطلاً - وفي بيان تلك المخالفة تقول الطاعنة إن محكمة الاستئناف أصدرت في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٩ حكماً قبل الفصل في الموضوع قضى بنذب أحد الخبراء لتصفية الحساب بين الطرفين في صفقة القطن موضوع النزاع وبيان الأرباح الفعلية التي حققتها الصفقة ومقدار نصيب

المطعون ضده الأول في صافي الأرباح بحق النصف وقد كان واجبا على الخبير قبل بدء عمله أن يدعو الطاعنة باعتبارها خصما في الدعوى لكنه أغفل ذلك وباشر عمله في غيبتها ومن ثم فقد وقع عمله باطلا بناء على نص المادة المذكورة وتقول الطاعنة إنها دفعت بعد أن قدم الخبير تقريره ببطلان عمل الخبير وبالتالي تقريره استنادا إلى عدم دعوتها أمامه لكن الحكم المطعون فيه رفض ذلك الدفع تأسيسا على أن الخصومة في حقيقتها قائمة بين المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الرابعة وعلى أن مناط الطعن ببطلان عمل الخبير أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر وهو ما لم تدع الطاعنة حصوله في هذه الدعوى وهذا من الحكم خطأ في القانون لأن الطاعنة كانت خصما حقيقيا في الدعوى كما أن البطلان وقد ورد بنص صريح فإنه لا يشترط للقضاء به ثبوت وقوع ضرر ما بالطاعنة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعنة دفعت أمام محكمة الاستئناف ببطلان عمل الخبير وبالتالي تقريره لعدم دعوته لها قبل البدء في عمله ومباشرة هذا العمل في غيبتها وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله "وحيث إنه فيما يتعلق بما دفعت به الحراسة من بطلان أعمال الخبير لعدم توجيه الدعوة إليها بصفتها ممثلة لخريستوفركين أحد ورثة جوزيف باردا الذين أدخلتهم الشركة المستأنف عليها الأولى (المطعون ضدها الرابعة) فإن هذا الدفع مردود بأن الثابت من مطالعة مفردات الدعوى الابتدائية أن أحدا من المذكورين لم يحضر في الدعوى ولم يبد فيها دفاعا في الاستئناف فقد حضروا ولم يتقدموا بدفاع أكثر مما ضمنوه مذكرتهم من أنهم ينضمون للمستأنف عليها الأولى ولم ينازعوا فيما طلبته منهم المستأنف عليها الأولى في دعوى الضمان ومن ثم فيبدو واضحا أن الخصومة في حقيقتها قد قامت بين المستأنف (المطعون ضده الأول) والمستأنف عليها الأولى (المطعون ضدها الرابعة) على الوجه الذي سبق تبياناه في هذا الحكم مما حدا بهذه المحكمة من هيئة أخرى أن تقتصر في حكمها بنسب خبير على تصفية الأرباح الفعلية التي حققها الصفقة محل النزاع بين المستأنف والمستأنف عليها الأولى كما وأن مناط الطعن ببطلان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر فإذا لم يقدم المتمسك بالبطلان إلى محكمة الموضوع بعد إيداع التقرير أي مستند يستفاد

منه أن الخبير فوت عليه مصلحته بإغفال دعوته فإن النعي بالبطلان يكون غير مقبول لانتفاء المصلحة فيه إذ الدفع كالدعوى قوامه المصلحة فيه فإذا انعدمت تلك المصلحة تنأزل الأساس الذي يقوم عليه وفي هذه المنازعة لم تقدم الحراسة دليلا على أن الخبير أغفل بحث أى مستند تمسك به في تقرير موقفها ويتعين لذلك كله رفض الدفع بالبطلان“ ولما كان المشرع في قانون المرافعات قد أورد حكما عاما للبطلان الذي يلحق الاجراءات ضمنه المادة ٢٥ منه فنص على أنه ” يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر للتخصم“ وقد جاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذا النص أن نص هذه المادة ” يجعل الحكم بالبطلان واجبا: (أولا) في الأحوال التي ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتبارا بأن المشرع قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر عليه في الغالب (ثانيا) عند عدم النص إذا كان العيب الذي شاب الإجراء عيبا جوهريا بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان“ ولما كانت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات قد أوجبت على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا معينا وأن يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ بإجراءات ومواعيد حددتها تلك المادة ثم رتب الفقرة الأخيرة من تلك المادة البطلان على عدم دعوة الخصوم فنصت على أنه ” يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير“ وإذا كان هذا البطلان منصوبا عليه بلفظه على النحو الوارد بتلك المادة التي تضمنت على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية حكما ” يملية الحرص على حقوق الدفاع“ فإن الحكم بهذا البطلان يكون وجوبيا على المحكمة كلما قام موجبه ودون بحث فيما إذا كان قد ترتب أو لم يترتب على إغفال الإجراء ضرر بالتمسك بالبطلان وذلك إعتبارا بأن المشرع عندما نص عليه قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على مخالفته — لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول أقام دعواه ابتداء على الشركة المطعون ضدها الرابعة طالبا الحكم بإلزامها بالمبلغ المنوه عنه فأدخلت الشركة المطعون ضدها الرابعة الطاعن وآخرين ضمنا في الدعوى للقضاء عليهم بنسبة معينة من المبلغ الذي عساه أن يحكم به عليهم في الدعوى الأصلية — وقد حكم فعلا بإلزام الطاعنة وباقي الضمان بأن يدفعوا للشركة المطعون ضدها الرابعة ما مقداره ٥٣٦,٥٤٪ من المبلغ المحكوم به على تلك الشركة — لما كان ذلك ، فإن الطاعنة

تكون ولا شك خصما حقيقيا وذا شأن في الدعوى وكان لذلك يتعين على الخبير دعوتها طبقا لما تستوجبه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه خصما غير ذي شأن في الدعوى وأن الخصومة كانت في حقيقتها مرددة بين المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الرابعة ورتب على ذلك وعلى عدم ثبوت حصول ضرر بالطاعة من جراء عدم دعوة الخبير لها عدم لزوم هذه الدعوة وصحة عمل الخبير الذي جرى في غيبة الطاعة فإن ذلك الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه — ولا يشفع في ذلك ما قرره الحكم من أن الطاعة لم تحضر أمام المحكمة الابتدائية ولم تبد في الاستئناف دفاعا مستقلا عن الدفاع الذي أبدته الشركة في الدعوى الأصلية إذ أن هذا الذي قرره الحكم ليس من شأنه أن يبرر عدم دعوة الخبير للطاعة لأن إنضمام الطاعة إلى الشركة المطعون ضدها الرابعة في دفاعها في الدعوى الأصلية مقتضاه أن يعتبر الدفاع المقدم من هذه المطعون ضدها وكأنه مقدم من الطاعة وأن تعتبر الطاعة منازعة للمطعون ضده الأول في دعواه الأصلية على أساس ماورد بهذا الدفاع.

وحيث إن الطعن للمرة الثانية ويتعين لذلك الحكم في الموضوع وترى المحكمة تحديد جلسة لنظره وتكليف قلم الكتاب بضم ملف القضية .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الخافي ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم
راشد أبو زيد .

(١٩)

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ القضائية :

إستئناف . ” طريقة رفع الاستئناف “ . بطلان . ” البطلان المتعلق
بالنظام العام “ .

الأصل وفقا للمادة ١/٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ -
أن يكون بعريضة تقدم لقلم الكتاب يستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة
٢/١١٨ مرافعات يرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور . ليس من بين هذه الدعاوى
دعوى المطالبة بأجرة أطيان زراعية .

البطلان جزاء لمخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف . للحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها .

تضمنين صحيفة الاستئناف طلب إلغاء وصف النفاذ . وجوب رفع الاستئناف من قضاء
الحكم في الموضوع بطريق الابداع وأن يتبع بالنسبة للنظام من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي
رسمه القانون لهذا النظم وهو التكليف بالحضور .

الأصل في رفع الاستئناف - وفقا للمادة ١/٤٠٥ من قانون المرافعات بعد
تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ - أن يكون بعريضة تقدم إلى قلم
كتاب المحكمة المختصة بنظره ولكن استثنت الفقرة الثانية من هذه المادة الدعاوى
المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فنصت على أن يرفع
الاستئناف عنها بتكليف بالحضور وربت الفقرة الأخيرة من هذه المادة
البطلان جزاء لمخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف وأوجبت
على المحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها . وإذا كانت دعوى المطالبة
بأجرة أطيان زراعية ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨

من قانون المرافعات فإنه يتعين رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب ولا يغير من ذلك أن تكون صحيفة الاستئناف قد تضمنت طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف وأن الحكم الصادر في هذا الطلب هو مما يتظلم منه أمام محكمة الاستئناف بتكليف بالحضور لأن ذلك لا يبرر تنكب الطريق الذي رسمه القانون لرفع الاستئناف . ويتعين في هذه الحالة أن يرفع الاستئناف عن قضاء الحكم في الموضوع بطريق الإيداع وأن يتبع بالنسبة للتظلم من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي رسمه القانون لهذا التظلم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الدعوى رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٢ كلى قنا طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٨٠ جنيها والمصروفات ... وقال في بيان دعواه إن المطعون ضده استأجر منه بعقد مؤرخ ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ ٢٩ فدانا و ٥ قراريط و ٢٠ سهما عن سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية بإيجار قدره ٧٣٠ جنيها يدفع على ثلاثة أقساط وأنه تأخر في سداد القسطين الثاني والثالث وقيمتها ٥٨٠ جنيها وهو المبلغ المرفوع به الدعوى — وبجلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٥٣ ادعى المطعون ضده بتزوير عقد الإيجار المؤرخ ٣ يوليى سنة ١٩٥٠ منكرا صدور التوقيع الذي عليه منه — وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الشاهد الأول من شواهد التزوير ونذبت مكتب الطب الشرعى "قسم التزييف والتزوير" بقنا لإجراء المضاهاة وبيان ما إذا كانت الامضاء الموقع بها على عقد الإيجار المؤرخ ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ المنسوب صدورها للطعون ضده صحيحة

أو ضرورة عليه وإذ لم يقيم المطعون ضده بدفع الأمانة التي قدرتها المحكمة للتخير فقد حكمت بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ (أولا) بسقوط حق راغب سيف المرشدى (المطعون ضده) في التمسك بالحكم الصادر بتعيين مكتب الطب الشرعى قسم الترييف والتزوير بقنا (ثانيا) وفي موضوع الدعوى بالزامه بأن يدفع للدعى سليم السمان محمد (الطاعن) خمسمائة وثمانين جنيها والمصروفات وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة — استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وذلك بتكليف بالحضور أعلنه للطاعن في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وحدد لنظر الاستئناف جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٠ سنة ٢٨ ق وطلب الحكم "بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٢ حتى يفصل في موضوع التزوير (ثانيا) وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٠ ورفض دعوى المستأنف عليه مع إلزامه بمصاريف الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عنهما" ثم شطب طلبه المبين تحت "أولا" واقتصر على طلبه المبين تحت "ثانيا" وبجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ المحددة لنظر الاستئناف أصر محامى المستأنف (المطعون ضده) على طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف ودفع الرسم المقرر على هذا الطلب وحكمت المحكمة في الجلسة المذكورة "بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه: (أولا) بإلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف وألزمت المستأنف عليه (الطاعن) بمصروفات هذا الطلب (ثانيا) بإحالة القضية لقلم الكتاب لتحضيرها طبقا للقانون الجديد — وبعد إعادة القضية للمرافعة دفع الطاعن ببطلان الاستئناف لرفعه بتكليف بالحضور في حين أنه يجب رفعه بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب طبقا لما نصت عليه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض هذا الدفع تأسيسا على أنها استنفدت ولايتها في شكل الاستئناف بقضائها بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبوله شكلا — ثم حكمت في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد الإيجار المطعون فيه والمؤرخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٠

وبرفض دعوى المستأنف عليه فطعن الطاعن في الحكم الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ والقاضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الحكمين الآخرين اللاحقين له والصادر أولهما بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ والصادر ثانيهما في الموضوع بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم الأول لمخالفته القانون والحكمين الآخرين باعتبارهما مؤسسين عليه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون بقضائه بقبول الاستئناف شكلا ذلك أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف هي دعوى مطالبة بأجرة أطيان وليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومن ثم فقد كان الواجب طبقا للمادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ أن يرفع الاستئناف عن هذا الحكم بعريضة تودع قلم الكتاب وإذا رفع المطعون ضده استئنافه بتكليف بالحضور فإنه يكون باطلا وكان لذلك يترتب على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلانه عملا بالمادة ٤٠٥ سالفة الذكر وإذا خالفت المحكمة ذلك وقضت في حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه ويترتب على نقضه ضرورة نقض الحكمين الصادرين بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ لأنهما مؤسسان عليه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ قد جعلت الأصل في رفع الاستئناف أن يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره واستثنت الفقرة الثانية من هذه المادة الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فنصت على أن يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور ، ورتبت الفقرة الأخيرة من هذه المادة البطلان جزاء لمخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف

وأوجبت على المحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها — ولما كان يبين من الأوراق أن الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف هي دعوى مطالبة بأجرة أطيان زراعية ومن ثم فإنها ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ وكان يتعين لذلك أن يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب وإذا تنكب المطعون ضده هذا الطريق ورفع الاستئناف بتكليف بالحضور فإنه يكون باطلا وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلانه عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ مرافعات وإذا لم تفعل وحكت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه ولا يغير من الأمر أن يكون المطعون ضده قد ضمن صحيفة الاستئناف طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف وأن قضاء الحكم بالنفاذ المعجل هو: ١. يتظلم منه أمام محكمة الاستئناف بتكليف بالحضور ذلك أنه حتى لو صح أن طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف كان مطلوبا في الصحيفة فإن ذلك لا يبرر تنكب الطريق الذي رسمه القانون لرفع الاستئناف والذي رتب البطلان على مخالفته وكان يتعين على المستأنف في هذه الحالة أن يرفع الاستئناف عن قضاء الحكم في الموضوع بطريق الإيداع وأن يتبع بالنسبة للتظلم من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي رسمه القانون لهذا التظلم .

وحيث إن نقض الحكم الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا يستتبع نقض الحكم الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ برفض الدفع بقبول الاستئناف والحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ لأنهما مؤسسان عليه وذلك بالتطبيق للمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه يتعين عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ مرافعات الحكم ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢٠)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى . ”دعوى الحيازة“ . استئناف . ”المحكمة المختصة استئنافيا“ . اختصاص
 قاضي الأمور المستعجلة . ”مناط اختصاصه“ .

دعوى وقف الأعمال الجديدة التي يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف هي التي
 يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ويقضي الفصل
 فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . اختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع
 إلى قاضي الأمور المستعجلة بوصفه كذلك متى توافر الخطر والاستعجال والاستئناف عن الحكم الذي
 يصدره فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية .

دعوى وقف الأعمال الجديدة التي تعد من دعاوى وضع اليد ويرفع الاستئناف
 عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف طبقا للسادة الخامسة من القانون رقم ٥٦
 لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية هي الدعوى التي يكون سببها وضع اليد على
 عقار أو حق عيني عقارى وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ويقضي
 الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها والشروط اللازمة لحمايتها .
 وتختلف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمور المستعجلة
 بوصفه كذلك ويقضى فيه على هذا الأساس إذ مناط اختصاصه بنظر هذا الطلب
 أن يقوم على توافر الخطر والاستعجال الذي يبرر تدخله لإصدار قرار وقفي
 يراد به رد عدوان يبدو للوهلة الأولى أنه بغير حق ومنع خطر لا يمكن تداركه
 أو يخشى استفحاله إذا ما فات عليه الوقت ، والحكم الذي يصدره القاضي
 المستعجل في هذا الشأن هو قضاء بأجراء وقفي لا يمس أصل الحق مما يرفع
 الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية طبقا للسادة ٥١ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ مدنى مركز بنها طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف الأعمال الجديدة التى شرع المطعون ضدهم فى إقامتها - وأسس دعواه على أنه يضع اليد على ثلاثة أفدنة أقام عليها منذ سنة ١٩٥٤ أربعة أبراج للحمام ، وأن المطعون ضدهما الأول والثانى شرعا منذ ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٠ فى إقامة برجين للحمام على أرض مملوكة لهما ودفعهما عامل سوء النية فى الإضرار به إلى اختيار حافة أرضهما المجاورة لأبراجه لإقامة برجيهما عليها مع أن أرضهما تمتد بطول مائة وثلاثين قصبة ، وكان فى مقدورهما أن يختارا حافة أرضهما من الناحية الأخرى لتكون بعيدة عن أبراجه ، وأنه إذا تم بناء البرجين فى المكان المشار إليه فإن حمام الطاعن سيهجر أبراجه القديمة وينتقل إلى البرجين الجديدين ، كما أقام المدعو محمد عمر شريف الدعوى رقم ٣٧١ سنة ١٩٦٠ مدنى مركز بنها طلب فيها أيضا الحكم بصفة مستعجلة بوقف الأعمال التى شرع المطعون ضدهما فى إقامتها استنادا إلى ذات الأسباب التى بنى عليها الطاعن دعواه ، وقد أمرت المحكمة بضم الدعويين لبعضهما وحكمت فيهما بجلسة ١٩٦٠/٨/٢٨ بصفة مستعجلة بوقف الأعمال الجديدة للبرجين اللذين شرع المطعون ضدهما الأول والثانى فى إقامتهما وصرحت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بدون إعلان - استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٦٦ سنة ٧٧ ق القاهرة - ودفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف استنادا إلى أن الحكم المستأنف صادر من محكمة جزئية فى طلب مستعجل بإجراء وقى مما يرفع عنه الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ من قانون المرافعات ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٤ مارس سنة ١٩٦١ برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الاستئناف

وبالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٣/٤/١٩٦١ ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٤/١٢/١٩٦٥ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على ما قرره من أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف دعوى وقف أعمال جديدة — وهي من دعاوى الحيازة التي يرفع الاستئناف عنها أمام محكمة الاستئناف طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية — في حين أن المقصود بدعوى الحيازة المشار إليها في هذا النص الدعاوى العينية العقارية التي وردت في القانون المدني في المواد ٩٥٨ وما بعدها والتي تهدف أصلا إلى حماية الحيازة العقارية وهي دعاوى موضوعية يتناول فيها القاضي بحث أصل الحيازة وصفاتها القانونية ، وقد رأى الشارع نظرا لأهميتها أن ينقل الاختصاص بنظر استئنافها إلى محكمة الاستئناف . أما الدعوى الحالية فهي ليست دعوى موضوعية الغرض منها حماية حيازة عقارية بل هي في حقيقتها طلب بإجراء مستعجل أقامها الطاعن أمام محكمة بنها الجزئية للأمر المستعجل بوقف الأعمال الجديدة التي شرع المطعون ضدهم في إقامتها استنادا إلى سوء استعمال الحق ودرءا للخطر الذي يصيب الحمام المملوك له عند إتمامها . وإذ قضى في هذه الدعوى بصفة مستعجلة بوقف تلك الأعمال فإن مقتضى ذلك أن تكون المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الاستئناف الذي يرفع عن هذا الحكم طبقا للمادة ٥١ من قانون المرافعات .

وحيث إن دعوى وقف الأعمال الجديدة — التي تعد من دعاوى وضع اليد ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية هي الدعوى التي يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني عقارى وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها

ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها والشروط اللازمة لحمايتها . وتختلف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمور المستعجلة بوصفه كذلك ويقضى فيه على هذا الأساس . ومناطق اختصاص القاضي المستعجل بنظر هذا الطلب إنما يقوم على توافر الخطر والاستعجال الذي يبرر تدخله لإصدار قرار وقفي يراد به رد عدوان يبدو للوهلة الأولى أنه بغير حق ، ومنع خطر لا يمكن تداركه أو يخشى استفحاله إذا فات عليه الوقت . والحكم الذي يصدره القاضي المستعجل في هذا الشأن هو قضاء بإجراء وقفي لا يمس أصل الحق ، مما يرفع الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ من قانون المرافعات — لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة بنها الجزئية طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف أعمال البرجين اللذين شرع المطعون ضدتهما الأولين في إقامتهما ، وقد قضت المحكمة المذكورة للطاعن بصفة مستعجلة بوقف تلك الأعمال مع إبقاء الفصل في المصروفات على أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم الأصلية ، وأقامت قضاها في ذلك على ما استظهرته من أوراق الدعوى من أن المطعون عليهما قد نرجا عن السلوك المألوف في ممارسة حقهما وأن تلك الأعمال لو تمت لترتب عليها ضرر للطاعن ، وكان مؤدى هذا الذي قرره الحكم لا يعتبر قضاء موضوعيا في دعوى وضع يد ، وإنما هو قضاء بإجراء مستعجل مما يرفع الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية طبقا للمادة ٥١ من قانون المرافعات — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يسبغ على الدعوى التكييف القانوني الصحيح بأن وصفها بأنها دعوى وضع يد ورتب على ذلك قضاؤه برفض الدفع وباختصاص محكمة الاستئناف بنظر الاستئناف طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ حالة أنها — على ما سلف بيانه — طلب بإجراء مستعجل لا يسرى عليه حكم المادة المذكورة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه في خصوص الدفع بعدم الاختصاص فإن موضوعه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في الاستئناف بقبول الدفع وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢١)

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ القضائية :

(ا) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان .

الحكم . بياناته . كفايتها . مثال . م ٣٤٩ مرافعات .

(ب) حكم . ” بيانات الحكم ” . ” تسبيب الحكم ” . ” تسبيب كاف ” .

حكم . بياناته . عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إيراد مضمونها لا يعيبه .

(ج) إثبات . ” عبء الإثبات ” . حكم . ” عيوب التدليل ” . ” القصور ”
” ما لا يعد كذلك ” .

عماله . إلزام رب العمل بأن يقدم إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .
تخلفه عن تنفيذ هذا الالتزام . اتخاذه موقف الإنكار وطالبه تدب خبير حسابي للاطلاع على دفاتره وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها . رفض هذا الطلب .
لا قصور .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر وجه الدفع بعدم الاختصاص وأسانيده ووجه الدفع بالتقادم وأسانيده فإنه بذلك يكون قد أورد ضمن بياناته ما قدمته الطاعنة من طلبات ودفع و خلاصة ما استندت إليه من الأدلة الواقعية والمجج القانونية بما يحقق غرض الشارع وينفي بمقصوده فيما نصت عليه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات من وجوب أن يذكر في الحكم نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع و خلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والمجج القانونية .

٢ — لا يعيب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها متى كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم، وهو ما يكفي معه مجرد الإشارة إليها، كما أنه لا يعيبه عدم ذكر أسماء الشهود الذين ذكروا في التحقيق وعدم إيراد نص أقوالهم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم (١).

٣ — النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أن تقدم الدعاوى المتعلقة "بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المقدمة من جملة الإيراد" لا يبدأ "إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد" من شأنه أن يلقي على رب العمل — وبطريق التضامن والالتزام — عبء الالتزام بأن يقدم إلى العامل بياناً برقم الأعمال التي يستحق عنها العمولة والمعلومات الضرورية للتحقق من صحته — وإذا كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة لم تلتزم هذا النص الأمر ولم تسلم المطعون عليه هذا البيان والتزمت موقف الإنكار واكتفت بأن طلبت نذب خبير حسابي للاطلاع على دفاتها وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب ولم ير محلاً لإجابته بعد أن قدمت الطاعنة كشفاً موقعاً عليه من المطعون عليه عن مصروفات ترحيل أكياس القطن الموردة ورتب على ذلك أن تقدير الحكم المستأنف لها هو تقدير معقول ومتفق مع الحقيقة والواقع ولا سبيل إلى التشكيك فيه، فإنه بهذه التقارير الموضوعية السائغة لا يكون قد خالف قواعد الإثبات أو أغفل الرد على دفاع الطاعنة وانطوى على قصور في هذا الخصوص.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن محمد الجوهري بركات أقام الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٥٩ مدني كلي

(١) قض ١٩٦٣/١/٢. الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية. السنة ١٤ ص ٢١٠.

كفر الشيخ ضد محمد الكردى رضوان بصفته مديرا لشركة الزقازيق للأقطان والزيوت بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٩٣٤٣ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد عمل مدته ثلاث سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية التحق بخدمة الشركة المدعى عليها ويكلا لفرعها في كفر الشيخ على أن يتولى شراء الأقطان لحسابها ويوردها إلى مقر الشركة في الزقازيق مقابل أجر شهرى قدره ١٠٠ ج وعمولة خمسة قروش عن كل قنطار ، وإذ فاجأته بالاستغناء عن خدمته في سبتمبر سنة ١٩٥٨ واستحق له في ذمتها مبلغ ٥١٥٠ ج متأخر أجر وعمولة ، ١٥٠ ج مكافأة نهاية الخدمة ، ١٥٠ ج مصاريف أنفقها في شئون الفرع ، ٤٠٠٠ ج كمعويض عن فصله بلا مبرر فقد طلب الحكم له بها . ودفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة ، كما دفع بسقوط الدعوى بالتقادم عملا بالفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ مدنى وبسقوط الحق في الأجر والعمولة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ مدنى ، وفي الموضوع أنكر علاقة العمل بين المدعى والشركة وقرر أنه مجرد وسيط يتقاضى عمولة عن الأقطان التى يقوم بتوريدها إليها وقد استولى على عمولته كاملة . وبتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢١ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص ثم عادت وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٩ فحكت برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وقبل الفصل في الموضوع "بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق بما فيها البيئة أنه التحق بخدمة المدعى عليه بموجب عقد عمل مدته ثلاث سنوات من ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية إلى ١٩٥٨/١٩٥٩ ويكلا للشركة إدارته بفرع كفر الشيخ بمرتب شهرى قدره ١٠٠ ج وعمولة قدرها خمسة قروش عن كل قنطار قطن يشتريه لحسابها وأنه لم يتقاض مرتبه وعمولته منذ أن عمل طرفه وليثبت أن المدعى عليه فصله بغير مبرر وبدون سبب وصرحت للمدعى عليه بالنفى . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت حضوريا وبتاريخ ١٩٦٠/٦/١٥ " برفض الدفع المبدئى من المدعى عليه بسقوط حق المدعى في المطالبة بالأجرة والعمولة بالتقادم وبالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤٠٠٠ ج وبتحميله مصاريف الدعوى وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه وبشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كفالة " وفى ١٩٦٠/٦/٢٨ قررت تصحيح منطوق الحكم "وإلزام المدعى عليه بصفته

بأن يؤدي للمدعى مبلغ ٤٣٠٠ ج بخلاف تحميله المصاريف على أساس ذلك المبلغ وأتعاب المحاماة السابق القضاء بها . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بأن رفعت منه الاستئنافين رقم ٢٤٢ ، ٢٥١ سنة ١٠ ق والاستئناف المقابل رقم ٣٥٧ سنة ١٠ ق طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومن باب الاحتياط بسقوط حق المدعى في المطالبة بالأجر والعمولة والمكافأة بالتقادم ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى بكامل أجزائها مع إلزامه بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين ، كما استأنفه مجد الجوهري بركات طالبا تعديله والحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٥٣٤٣ ج زيادة على المبلغ المحكوم به مع المصروفات والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٩ سنة ١٠ ق . وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات ، وبتاريخ ١٩٦١/٩/٢٠ حكمت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا من الطرفين بمصروفات طعنه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص السبب الثالث .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان أسباب الاستئناف وما تضمنه من دفاع ودفع واكتفى بالقول بأن الشركة "طلبت للأسباب المبينة بصحيفة استئنافها الحكم بصفة مستعجلة بوقف النفاذ المعجل المشمول به الحكم وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا واحتياطيا بسقوط حق مجد الجوهري بركات بالتقادم ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى" ولم يحل في شيء من ذلك إلى الحكم الابتدائي حتى لا يدرى المطلع عليه ما ذا كان دفع الطاعنة بعدم الاختصاص وسنده الواقعي ولا ما ذا كان دفعها بالتقادم والوقائع التي استند إليها ، وهذا من الحكم مخالفة للسادتين ٣٤٧ و ٣٤٩ من قانون المرافعات ونقض جسيم وقصور يعيبه ويبيطله — وهو حين رفض الدفع بتقادم الدعوى لمضى سنة

من تاريخ انتهاء عقد العمل الذى زعم المطعون عليه وجوده، خالف المادة ٣٧٨ مدنى رغم صراحتها وشمولها للأجرة يومية كانت أو غير يومية .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استظهر وجه الدفع بعدم الاختصاص وأسانيده بقوله " وفى أثناء التداعى دفعت الشركة بعدم اختصاص محكمة كفر الشيخ الابتدائية محليا بنظر الدعوى تأسيسا على أن مركزها الرئيسى بالقاهرة وإلى عدم وجود فرع لها بدائرة هذه المحكمة " كما استظهر وجهى الدفع بالتقادم وأسانيدهما بقوله " إن الشركة أنكرت على المدعى علاقة العمل ودفعت بسقوط حقه فى إقامة الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ انتهاء عقد العمل الذى زعم وجوده وذلك عملا بنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى، وبسقوط حقه بالتقادم كما تقضى به المادة ٣٧٨ من نفس القانون بالنسبة للأجر والعمولة المتأخرة " وهو بذلك يكون قد أورد ضمن بياناته ما قدمته الشركة من طلبات ودفاع ودفع وخلاصة ما استندت إليه من الأدلة الواقعية والجحج القانونية بما يحقق غرض الشارع ويفى بمقصوده، فيما نصت عليه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات من وجوب أن يذكر فى الحكم نص ما قدمه الخصوم " من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجحج القانونية " — والقول بأن رفض الدفع بتقادم الدعوى ينطوى على مخالفة للمادة ٣٧٨ من القانون المدنى مردود بما أثبتته الحكم من أن " الشركة تنازلت فى مذكرتها الأخيرة عن التمسك بهذا الدفع " وبما عاده فقرره من أن " المحكمة وقد انتهت إلى تكييف علاقة الطرفين بأنها رابطة تعاقدية أساسها عقد العمل فإن المادة التى يجب تطبيقها تكون المادة ٦٩٨ الواردة فى باب عقد العمل وليست المادة ٣٧٨ الواردة فى باب انقضاء الالتزامات على وجه العموم والقاعدة أنه إذا اجتمع نص خاص ونص عام كان الأول أجدر بالتطبيق " وليس فى سبب الطعن ما ينبىء عن تعيب الحكم فى هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يؤيد الحكم الابتدائى ولم يحل إليه بل أقام قضاءه على أسباب مستقلة — وهو فى الشق الخاص بتكييف العلاقة بين الشركة والمطعون عليه اكتفى بعبارة مبهمه هى أن " الحكم المستأنف انتهى صحيحا إلى تكييفها بأنها رابطة أساسها عقد العمل

مستندا في ذلك إلى أقوال الشهود وإلى المستندات العديدة المقدمة في الدعوى . . وأشار إلى هذه المستندات في إيضاح وتفصيل . . فضلا عن أن المستندات المقدمة بحافظة الشركة لهذه المحكمة لا تفيد أن خصمها كان مجرد وسيط " اكتفى الحكم بهذه العبارة ، وفاته أن يبين ما هي المستندات التي رأى أن دعوى المطعون عليه ثابتة منها ؟ والمستندات التي كانت مقدمة من الشركة وفخواها ووجه الاستدلال بها ؟ ولا غناء في قوله إن الحكم الابتدائي أشار إلى هذه المستندات في إيضاح وتفصيل طالما أنه لم يحل إليه في أسبابه ، كما فاته أن يبين من هم هؤلاء الشهود الذين يحول الحكم الابتدائي على أقوالهم ؟ وهل هم شهود الشكوى الإدارية أم الشهود الذين سمعتهم المحكمة ؟ وهل هم كل شهود المدعى أو بعضهم أم كل شهود المدعى عليه أو بعضهم ؟ وفحوى شهادة كل منهم ، كل ذلك لا أثر له في الحكم الذي استقل بأسبابه عن أسباب الحكم الابتدائي فانكشف بذلك قصوره عن أن يستكمل بذاته الأسباب الواقعية لقضائه - وفي الشق الخاص بالأجر ومقداره وهل حصل استيفاء أم لم يحصل ، اقتصر الحكم على عبارة مبہمة خالية من التسبيب هي أن " الشركة نعت على الحكم المستأنف تحديد أجر المستأنف عليه وعمولته بطريقة تحكيمية تأسيسا على أقوال الشهود رغم ثبوت المبالغة فيها ... وأن تحديد أجر المستأنف عليه بواقع ١٠٠ ج شهريا وعمولة بواقع ٥ قروش عن كل قنطار يعتبر تحديدا معقولا لمناسبته مع أهمية العمل الموكول إليه ومع نشاطه في توريد الكميات الكبيرة من الأقطان " وأن الشركة طلبت نذب خبير حسابي للاطلاع على دفاترها الرسمية وتقدير كمية الأقطان التي قام المستأنف عليه بتوريدها إليها خلال المدة التي يطالب بأجرها لمغالة الحكم المستأنف في تقديرها استنادا إلى أقوال الشهود ... والمحكمة لا ترى محلا لإجابة هذا الطلب بعد أن قدمت الشركة في حافظة مستنداتها الأخيرة كشفا موقعا عليه من المستأنف ضده عن المصروفات التي أنفقها خلال موسم ٥٨/٥٧ زراعية ومن بينها مبلغ ٣٨٤ ج و ٥٠٠ م أجر ترحيل ١٥٣٨٠ كيسا من القطن ومن ثم يكون تقدير الحكم المستأنف للأقطان الموردة خلال السنتين بواقع ٣٥٠٠٠ قنطار تقديرا معقولا متفقا مع الحقيقة والواقع ومن ثم فلا سبيل إلى التشكيك في هذه الكمية بعد أن أشارت الشركة إلى هذا البيان بدون أي تحفظ " . ولا يبين من هذه

العبارة هل أخذ الحكم بأقوال الشهود أم لم يأخذ؟ ولا من هم هؤلاء الشهود؟ وبماذا شهدوا؟ وهل وجهت إليهم مطاعن؟ كل ذلك لم يلتفت إليه الحكم ولا أثر له في أسبابه، والقول من الحكم بأن تحديد الأجر على هذا الوجه "يعتبر تحديدا معقولا لمناسبته لأهمية العمل الموكول إليه ومع نشاطه في توريد الكميات الكبيرة من الأقطان" يدل على عدم فهمه لحقيقة الدعوى وأنها نزاع على أجر أو أنعاب مسماه ومتفق عليها مقدما وإيست نزاعا على تقدير أنعاب لم يتفق الطرفان مقدما على تحديدها، والاستدلال بنشاط المطعون عليه في توريد كميات كبيرة من الأقطان لا يصلح لإثبات القدر المسمى والمتفق عليه من الأنعاب عند بدء المعاملة، هذا وإمعانا في الإبهام والقصور لم يبين الحكم ما هي الكميات الكبيرة من الأقطان التي وردها المطعون عليه ومن أين استقى أنه هو الذي وردها. ولا أهمية العمل الذي كان موكولا إليه ومن أين استقى هذه الأهمية؟ - وفي هذا وذلك ما يؤدي إلى بطلانه للقصور في أسبابه الواقعية.

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق (الأول) منه ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على أنه "بالنسبة للعلاقة التي تربط كلا من الطرفين بالآخر فإن الحكم المستأنف قد انتهى صحيحا إلى تكييفها بأنها رابطة أساسها عقد العمل مستندا في ذلك إلى أقوال الشهود وإلى المستندات العديدة المقدمة في الدعوى والدالة على أن محمد الجوهري بركات كان ويكلا لفرعها بكفر الشيخ والذي ساءت الشركة بوجوده بعد أن بلغت زمنا إلى مجوده، وقد أشار الحكم المستأنف إلى هذه المستندات في إيضاح وتفصيل فضلا عن أن المستندات المقدمة بحافظة الشركة لهذه المحكمة لا تفيد أن خصمها كان مجرد وسيط وإنما تدل المبالغ الكبيرة الثابتة بالإيصالات المرفقة على أن للشركة فرما بمدينة كفر الشيخ وأن المستأنف عليه كان مديرا له يتولى إدارته والإشراف عليه باسم الشركة" وهو بذلك يكون قد أحال إلى الحكم الابتدائي في أسبابه، وبالرجوع إلى الحكم الابتدائي في هذا الخصوص يبين أنه أقام قضاءه على شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة وعلى حاصل أقوالهم التي أوردها في سياق أسبابه، وخلص من سياقها إلى أن "أقوال شهود المدعى تنصب على عدة وقائع مرتبطة بالأوصال يساند بعضها البعض ولا يشوبها ثمة غموض مما يحمل على الاطمئنان

إليها والأخذ بها سيما وأن شاهده الأول من عملاء الشركة المدعى عليها وشاهديه الثاني والثالث من المستخدمين بها والرابع والخامس والسادس من موظفي الإصلاح الزراعي فمركزهم بالنسبة لكل من المدعى والمدعى عليه دلي الحياض والأخير صديق للطرفين أما أقوال شهود المدعى عليه فلا يطمأن إليها فالشاهد الأول مازال من موظفي الشركة خاضعا لها ياتمر بأوامرها وباقي الشهود من مصالحتهم الخاصة باعتبارهم سماسرة قطن الوقوف إلى جانب الشركة خصوصا وأن المدعى كان له شأن ملحوظ في ميدان نشاطهم "كما خلص من سياقتها إلى أن "علاقة المدعى بالمدعى عليه علاقة أبع بمتبوع يحكمها عقد عمل انعقد بينهما ذلك لأن ما كان يقوم به على ما شهد به أولئك الشهود بل نفس شهود المدعى عليه أيضا من تعيين موظفين وفوز ومعاينة وتوقيع عقود الشراء واستلام وتعبئة ما كان يتم التعاقد عليه ونقله إلى مقر الشركة بالرقازيق لا يعد من أعمال السمسرة ولا يتفق مع طبيعتها" وأن هذا الاستخلاص "تؤيده جملة مستندات أوضحها دلالة (١) المحضر الإداري ١١٦٥ سنة ١٩٥٦ بنذر الرقازيق فقد جاء فيه على لسان محمد فهمي عبد اللطيف مراقب الشركة المدعى عليها أن المدعى مندوبها بكفر الشيخ وعلى لسان فتحي عباس مدير المشتريات أن المذكور مدير الفرع بها (٢) كتاب المدعى عليه للمدعى في ١٥/٦/١٩٥٧ يطالبه فيه بإرسال فاتورة قطن الشيخ رضوان السيد لنسوية حساباته (٣) عريضة قدمت لمحكمة كفر الشيخ الجزئية في ٢٥/١١/١٩٥٩ بطلب إستصدار أمر أداء ضد المدعى عليه بصفته مدير عام شركة الرقازيق للأقطان والمدعى بصفته مدير فرعها بكفر الشيخ (٤) مخالصة بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٨ لمن يدعى عبد المطلب فتح الله بتقاضيه من المدعى بصفته وكيل فرع الشركة المدعى عليها بكفر الشيخ المستحق له في ذمتها عن نقل الأقطان" ومع هذه التقارير والاعتبارات الواقعية السائغة التي انجمل عليها الحكم لا يكون هناك وجه لتعيبه بالقصور وأنه لم يستكمل بذاته الأسباب الواقعية التي أقام عليها قضاؤه ، ومن جهة أخرى فإنه لا يعيبه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمدها متى كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم وهو ما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، كما أنه لا يعيبه عدم ذكر أسماء الشهود الذين ذكروا في التحقيق وعدم إيراد نص أقوالهم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم — ومردود في الشق

(الثاني) ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استظهر دفاع الشركة وما نعتة على الحكم الابتدائي من تحديد أجر وعمولة المطعون عليه بطريقة تحكيمية تأسيسا على أقوال الشهود رغم المبالغة فيها ورد على هذا الدفاع بقوله إن "تحديد أجر المستأنف عليه بواقع ١٠٠ ج شهريا وعمولة ٥ قروش عن كل قنطار يعتبر تحديدا معقولا لما سبته مع أهمية العمل الموكول اليه ومع نشاطه في توريد الكميات الكبيرة من الأقطان" كما استظهر طلب الشركة تعيين خبير حسابي للاطلاع على دفاترها وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها ورد عليه بقوله إن "المحكمة لا ترى محلا لإجابة هذا الطلب بعد أن قدمت الشركة في حافظة مستنداتها الأخيرة كشفا موقعا عليه من المستأنف ضده من المصروفات التي انفقها خلال موسم ٥٧/٥٨ زراعية ومن بينها مبلغ ٣٨٤ ج و ٥٠٠ م أجرة ترحيل ١٥٣٨٠ كيسا من القطن ومن ثم يكون تقدير الحكم المستأنف الأقطان الموردة خلال سنتين بواقع ٣٥٠٠٠ قنطار تقديرا معقولا متفقا مع الحقيقة والواقع ومن ثم فلا سبيل إلى التشكيك في هذه الكمية بعد أن أشارت الشركة إلى هذا البيان بدون تحفظ" ومارد به الحكم من ذلك كاف لجملة ولا ينطوى على قصور في أسبابه الواقعية .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الإثبات وأخل بدفاع الطاعنة وانطوى على قصور يعيبه وذلك من وجوه (أولها) أن الشركة طلبت نذب خبير للاطلاع على دفاترها وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها وتصفية حساب العمولة وأعادت هذا الطلب في الاستئناف وقدمت ما يدل على أنه وصلته مبالغ جسيمة لحساب مشترياتها وأنه تقاضى عمولته ومصاريفه من حساب العهدة وأن الدعوى في حقيقتها هي دعوى حساب مقلوبة ، والحكم المطعون فيه لم يفتن إلى أن السمسار أو الوكيل لا يستحق عمولة إلا إذا أبرأ ذمته من العهدة ، وأن طلب تعيين الخبير لمراجعة دفاتر الشركة وتصفية الحساب هو الطريق القانوني الوحيد للإثبات وللفضل في طلب العمولة لأن مداره توريدات أقطان ثابتة بأوراق ومستندات عديدة لا يجوز إثبات ما يخالفها بالبينه أو بالفرائض ومهمة الخبير هي تحصيل الدليل الكتابي وتمكين المحكمة من الاطلاع عليه وإعمال موجبته وفي عدم الاستجابة إلى

(٢-٦-٢)

هذا الطلب وعدم الرد عليه مخالفة للقانون وقصور. (وثانيها) أن الشركة تمسكت في دفاعها بإقرار المطعون عليه في الكشف المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ وفيه يقول "فقط ألف وثمانمائة وثمانون جنيها وستمائة وثمانون مليا لا غير — أرجو خصم المبلغ المذكور من حسابي الجاري طرف الشركة" وعلقت على هذه العبارة في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأنها تفيد أن المطعون عليه كان يخصم أولا بأول ما له من مستحقات قبل الشركة من مبالغ العهدة وأنه مدين لها بالمبلغ الذي خصمه ، ولم يتحدث الحكم عن هذا المستند الهام ولا عن الحساب الجاري المعترف بوجوده بين المطعون عليه والشركة ، وهو قصور يعيبه . (وثالثها) أن المحكمة لم تر محلا لإجابة الشركة إلى طلبها تعيين الخبير "بعد أن قدمت كشفا موقعا عليه من خصمها عن المصروفات التي أنفقها خلال موسم ١٩٥٨/٥٧ ومن بينها ٣٨٤,٥٠٠ ج أجرة ترحيل ١٥٣٨٠ كيسا من القطن" وهو استدلال فاسد، لأن البيان الوارد في هذا الكشف لا يفيد المعنى الذي جازفت المحكمة باستنباطه من تلقاء نفسها وفي فترة حجز القضية للحكم دون أن تلفت نظر الخصوم إليه ، وترحيل ١٥٣٨٠ كيس قطن لا يدل على أنه من توريد المطعون عليه ويستحق عنه عمولة ، والشركة لم تسلم بهذا البيان الذي ذكره المطعون عليه في الكشف ، وهي لم تقدمه إلا لغرض وحيد هو إثبات وجود حساب جار بينها وبين المطعون عليه وانشغال ذمته لها بمبالغ جسيمة وطلبه خصم المبالغ الواردة في الكشف مما عليه — وأضافت الطاعنة أنها مع ذلك ومن باب الاحتياط حرصت في صدر التقرير على بيان المآخذ التي وقع فيها الحكم الابتدائي من ناحية التطبيق القانوني والتسبيب وكفايته وهي مبطله لقضائه وقضاء الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أن تقادم الدعاوى المتعلقة "بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المقدمة من جملة الإيراد" لا يبدأ "إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد"

من شأنه أن يلقي على رب العمل — وبطريق التضامن واللتزم — عبء الالتزام بأن يقدم إلى العامل بياناً برقم الأعمال التي يستحق عنها العمولة والمعلومات الضرورية للتحقق من صحته — وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعة لم تلتزم هذا النص الأمر ولم تسلم المطعون عليه هذا البيان والتمت موقف الإنكار واكتفت بأن طلبت نذب خبير حسابي للاطلاع على دفاترها وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب ولم ير محلاً لإجابته ” بعد أن قدمت الشركة في حافظة مستنداتهما الأخيرة كشفاً موقعاً عليه من المستأنف ضده عن المصروفات التي أنفقها خلال موسم ٩٥٨/٥٧ زراعية ومن بينها مبلغ ٣٨٤ ج ٥٠٠ م أجرة ترحيل ١٥٣٨٠ كيساً من القطن ” ورتب على ذلك أن يكون ” تقدير الحكم المستأنف للأقطان الموردة خلال السنتين بواقع ٣٥٠٠٠ قنطار تقديراً معقولاً متفقاً مع الحقيقة والواقع ومن ثم فلا سبيل إلى التشكيك في هذه الكمية ” وهي تقارير موضوعية سائغة فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات وأغفل الرد على دفاع الشركة أو انطوى على قصور ، ومردود في الوجه (الثاني) ذلك أنه بالرجوع إلى الكشف المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ يبين أنه خاص بمبالغ صرفها المطعون عليه ” في مشترى واستلام أقطان زهر موسم ٩٥٨/٥٧ فرع كفر الشيخ ” حسب البيان الوارد فيه ومجموعها ١٠٨٨ ج ٦٨٠ م وطلب خصم هذه المبالغ وتسويتها لحساب الفرع وتأثر عليه بالتسوية وتمت في ذات التاريخ ، وهو لا ينبغي عن وجود حساب جار بمعناه بين المطعون عليه والشركة كما أنه لا دلالة فيه على مديونية لها بهذه المبالغ ، وإذا كان وجه استدلال الشركة بهذا الكشف لا يتصل بموضوع النزاع ودفاعها بشأنه غير جوهري ومما لا يتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإن أطراح الحكم له وإغفال الرد عليه لا يعتبر قصوراً يعيبه ، ومردود في الوجه (الثالث) بما سبق بيانه من أن القانون ألقي على رب العمل عبء الالتزام بتقديم بيان عن رقم الأعمال التي تستحق عنها العمولة ، واستشهاد الحكم بما ورد في الكشف المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ ، وهو

كشف مصاري ف مشرى واستلام أقطان الفرع فى موسم ٩٥٨/٥٧ ومن بينها مبلغ ٣٨٤ ج و ٥٠٠ م أجرة ترحيل ١٥٣٨٠٠ كيس. فية ٢,٥ قرش ، للتدليل على أن " تقدير الأقطان الموردة خلال السنتين بواقع ٣٥٠٠٠ قنطار هو تقدير معقول ومتفق مع الحقيقة والواقع " لا ينطوى على فساد فى الاستدلال خصوصا وأن الشركة هى التى قدمت بالكشف فى جلسات المرافعة — لا فى فترة حجز القضية للحكم — وكان يسعها أن تعترض على ما تضمنه من بيانات ومردود فيما وراء ذلك بما سلف بيانه من أن الحكم المطعون فيه لم يحل إلى الحكم الابتدائى إلا فى شأن تكييف العلاقة بين المطعون عليه والشركة وقد سبق القول بأن تقارير الحكم فى هذا الخصوص سائغة ولا قصور فيها .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

(١، ب) وقف . "الاستحقاق في الوقف" .

جعل ريع الوقف جميعه — فيما عدا ما يلزم لشئونه — وظائف ومرتببات جارية
 على المذكورين فيه وقصدهم به . عدم انطباق أحكام المادة ٣٦ من القانون
 ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على هذا الوقف .

زيادة الغلة عن الوظائف والمرتبات المشروطة . حكمها . أرجح الأقوال
 من مذهب أبي حنيفة . إعطاء كل مستحق ما سمي له وقسمه ما بقي بينهم على
 عدد الرؤوس .

١ — إذا كانت الواقعة قد جعلت ريع وقفها جميعه — فيما عدا ما يلزم
 لشئون الوقف — وظائف ومرتببات جارية على المذكورين فيه وقصدهم به ،
 منها ما هو أجر ومنها ما هو صدقة ومنها ما هو صلة ، فإن الوقف بهذه الصورة
 لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
 فيما نصت عليه من أنه " لا تزيد المرتبات عما شرطه الواقف " إذ هي لا تطبق
 إلا " إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتببات
 فيها " بأن جعلها للموقوف عليهم وشرط أن يصرف منها خيرات ومرتببات لغيرهم ،
 بل تحكمه أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

٢ — فقه الحنفية على أنه لو جعل الواقف وقفه على جماعة سماهم وسمى لكل
 إنسان منهم شيئاً معلوماً فزادت الغلة ، أعطى كل منهم ما سمي له وكان ما بقي بينهم
 على عدد الرؤوس ولا يصرف هذا الباقي إلى الفقراء كما لا يقسم بينهم بنسبة ما سمي

لكل منهم لأنه جمعهم في الغلة وجعلها لهم جميعا في أول كلامه ثم فصل مال كل واحد منهم وسكت عن الباقي ، ويجعل ريعه لهم وحصره فيهم لا يصرف شيء منه للمساكين ماداموا موجودين ، وبسكوته عن بيان نصيب كل منهم في الزيادة ، تقسم بينهم بالسوية لعدم شرط التفضيل فيها — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الواقفة أرادت أن تنخص المسجد والخيرات بفائض ريع الوقف بعد استيفاء أصحاب المرتبات مرتباتهم المقررة وأن أصحاب هذه المرتبات ليس لهم سوى استحقاقاتهم ولا يزداد لهم شيء ورتب على ذلك الحكم بعدم تعرضهم لوزارة الأوقاف فيما زاد عن مرتباتهم المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة الأوقاف أقامت الدعوى رقم ٤١٢ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد محمد فهمي أبو بكر وآخرين طلبت فيها الحكم بمنع تعرضهم لها في وقف المرحومة خديجة غليون فيما زاد عن مرتباتهم ، وقالت شرحا لدعواها إنه بموجب الاشهاد الصادر من محكمة منفلوط الشرعية بتاريخ ١٨٨٥/٣/٢١ وقفت المرحومة خديجة أحمد أبو بكر غليون ما هو ٣١٤ فدانا و ١٠ قراريط و ٨ أسهم مبينة الحدود والمعالم في الاشهاد وأنها أنشأت وقفها هذا على نفسها أيام حياتها ومن بعدها على جهات بر لا تنقطع وعينت هذه الجهات مرتبات للوظفين بمسجد والدها ومرتبات لأشخاص آخرين ومن بعدهم لذريتهم على أن من مات منهم عقيا أو انقطعت ذريته وانقرضت يرجع استحقاقه للوقف ويحفظ بنخزنته ويصرف في لوازم المسجد عند الحاجة إليه ، وقد توفيت الواقفة مصرة على وقفها وآل النظر عليه للوزارة

بمقتضى القانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٢ ووضعت يدها على أعيانه لتديره وتصرف ريعه طبقا لما فهمته من شروط الواقفة ، وإذ نازعها أصحاب المرتبات زاعمين أن ليس للمسجد والخيرات سوى المرتبات المشروطة لهم في اشهادات الوقف والتغيير ، وهو زعم باطل يخالف شرط الواقفة التي جعلت فائض ريع الوقف يصرف في شئون المسجد ويخالف ما نص عليه في قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أنه ليس لأصحاب المرتبات سوى المرتبات المشروطة لهم وإن زاد ريعه ، فقد انتهت إلى طلب الحكم بمنع تعرضهم لها فيما زاد عن مرتباتهم المقررة في ائتمار الوقف ، ودفع المدعى عليهم بعدم سماع الدعوى وطلبوا رفضها لمخالفتها شرط الواقفة وقانون الوقف ، إذ أن غلة الوقف كانت معلومة وقت صدوره وقدرت في ائتمار التغيير المؤرخ ١٨٩٥/٨/٣١ ، ببلغ ٣٤٢٨٤ ج و ٢٠ م فان زادت الغلة اختصت الخيرات بما شرط لها منسوباً إلى غلة الوقف المعلومة بدون زيادة وليس للوزارة إلا ما شرط لموظفى المسجد ولا شأن لها بما وراء ذلك ، وإذ لا فرق بين مرتب ومرتب ، وأثناء نظرها أقام بعض المدعى عليهم الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٥٩ والدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الوزارة طالبين الحكم باستحقاق كل منهم لنصيبه في الزيادة مستندين إلى ائتمار الوقف وائتمارات التغيير المؤرخة ١٨٨٥/٣/٢١ و ١٨٨٦/٥/٢٣ و ١٨٩١/٣/١٤ و ١٨٩٥/٨/٣١ وجرى النزاع في دعوى الوزارة حول شرط الإنشاء بالنسبة لأصحاب المرتبات حيث ذهبت الوزارة إلى عدم زيادة مرتباتهم عند زيادة الغلة وذهب المدعى عليهم إلى زيادة هذه المرتبات ، ولم يختلف الطرفان في أن غلة الوقف كانت معلومة ومحددة وقت صدوره . وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٧ حكمت المحكمة (أولا) في الدفع بعدم السماع لعدم انطباق الدعوى على شرط الواقفة برفضه وبسماعها (ثانيا) وفي الموضوع بمنع تعرض المدعى عليهم لوزارة الأوقاف في ريع الوقف سوى مرتباتهم المقررة لهم بائتمارات الوقف وألزمهم بالمصروفات . واستأنف مجددهم ومن معه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاءه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم سماع دعوى الوزارة والحكم باستحقاقهم طبقا لما ورد في الدعوى المستأنف حكمها مع إلزام الوزارة بالمصروفات ومقابل أئتمار المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافهم برقم ٦٩ سنة ٧٧ قضائية ، وكذلك استأنفه على حسن رسمى ومن معه

وقيد استئنافهم برقم ٦٨ سنة ٧٧ قضائية كما استأنفته فاطمة عبد الزهري ومن معها وقيد استئنافهم برقم ٧٠ سنة ٧٧ قضائية واستأنفه علم الدين عبد الخير ومن معه وقيد استئنافهم برقم ٧١ سنة ٧٧ قضائية ، وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات . وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦١ حكمت حضوريا بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صمم الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمته مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بمنع تعرضهما وباقي المستحقين للوزارة فيما زاد عن مرتباتهم المقررة بحجة أن الواقعة أفصحت في إشارات الوقف والتغير عن غرضها في أن تكون الزيادة في ريع الوقف للمسجد والخيرات وذلك بقولها في إشارات الوقف " إن مات أحد منهم ولم يكن له ذرية أو كانت وانقرضت ولم يبق منهم أحد يرجع استحقاقه للوقف ويحفظ بخزينته ويصرف في لوازم المسجد عند الاحتياج " وفي إشارات التغير المؤرخ ١٨٨٦/٥/٢٣ أنها " جعلت للشرف على الوقف تنفيذ ما يتعلق بشئون الوقف فيما هو منصوص عليه بكتاب الوقف المذكور وبما يراه في ذلك من المصلحة الشرعية " والمصلحة الشرعية تقضى بالإبقاء على المسجد والصرف على ما يحتاج إليه ، وأنها جعلت وقفها ابتداء على المسجد ، وأن صاحب المرتب لا يزداد له شيء عما رتب له الواقف — وهذا الذي استند إليه الحكم وأقام قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) مخالفة أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ومقتضاها أنه لو وقف على مستحقين من أي نوع وبين لكل منهم مرتبا معلوما وكانت مصارف الريع كلها من ذوى المرتبات ثم جعلت الغلة أكثر من المرتبات التي بينها كانت الغلة كلها للموقوف عليهم وتقسم بينهم بنسبة ما سمي الواقف لكل منهم ولا يعتبر شيء منها خارجا عنهم ، وإنشاء الواقعة صريح في أنها أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها " يكون على جهات بر لا تنقطع يصرف ريعه وأجوره وغلاته حسب البيان الآتي " وهو قاطع

في أن أرباب المرتبات جميعا وهم المسجد وأصحاب المرتبات الأهلية موقوف عليهم غلة الوقف جميعها - إذ باحتساب المرتبات المقدرة للمسجد وذوى القرابة ينتج أن مجموعها هو مجموع غلة الوقف ، وأنهم والمسجد على قدم المساواة في الاستحقاق فإذا ما ارتفعت الغلة عن وقت الوقف فهي حق للموقوف عليهم لا يخرج شيء منها عنهم لأنهم جميعا موقوف عليهم كل الريع وقد جمعت الواقفة بينهم في صدر الإنشاء ، وليس لأحد أن يتحلى من هذا الحكم بحجة تلمس أغراض للواقفة لا يسلم بها أحد وتعتبر اجتهادا في مقابلة النص وهو اجتهاد مردود لا يمكن أن يكون غرضا لأى واقف إذ من غير المفهوم أن يكون من غرض الواقفة أن تعطى المسجد ريعا يزيد على ستة آلاف جنيه في السنة وهو لا يعدو أن يكون زاوية من زوايا القرى وحالته واضحة من صنيع الواقفة وقد شرطت له مبلغا لا يتجاوز خمس ريع الوقف عند صدوره ، أو بحجة أن للواقفة شرطا خاصا في نصيب من يموت عقيما من أصحاب المرتبات وأيلولته إلى أصل الوقف يحفظ بنخزينته ويصرف في لوازم المسجد مع أنها نصت في إشهاد التغير الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٨٨٦ على أن ما يفضل من الريع يرجع للوقف ، والاستدلال بما ورد في هذه المحجة وزعم الحكم أن المصلحة الشرعية تقضى بالإبقاء على المسجد والصرف على ما يحتاج إليه خاصة وأنها جعلت الوقف ابتداء على المسجد، لا يوافق عليه أحد لأن المصلحة الشرعية وإن قضت بالإبقاء على المسجد فهي قاضية كذلك بالإبقاء على قوام، عيشة الموقوف عليهم من ذوى قرابتها وقد خصتهم بالنظر على الوقف وجعلته فيهم وفي ذريتهم ، والقول بأن الواقفة قدمت المسجد على غيره بأن جعلت الوقف عليه ابتداء مردود بأنها جعلت الوقف ابتداء على نفسها ومن بعدها على المستحقين الذين عينتهم وسوت بينهم جميعا ولم تفضل أية جهة على الأخرى وذكر المسجد أولا لا يدل على أفضليته عن عداه . (وثانيهما) أنه استند في قضائه إلى أحكام خاصة بأرباب المرتبات الذين شرطت لهم مرتباتهم نظير عمل يؤدونه لجهة الوقف وهي لاعلاقة لها بمرتبات أريد بها البر والصلة والأمر مختلف بين مرتبات أرباب الأعمال والمرتبات التي أريد بها الصلة بمرتبات أصحاب الأعمال لا تزيد ضرورة أن أجرهم في مقابل أعمالهم أما مرتبات الصلة فموقوف عليها أصل الغلة وزيادتها والنصوص صريحة في أن الزيادة تعود عليهم ، هذا ومع

ماقرره الحكم من أن المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من قانون الوقف لا تنطبق على واقعة الدعوى ضرورة أن الموقوف عليهم جميعا من أرباب المرتبات وأحكام هذه المواد خاصة بأوقاف اشترط فيها سهام لبعض المستحقين ومرتببات للبعض الآخر إلا أنه عاد فقرر أنها تدل على أن المرتبات لا تزداد وهو خطأ في فهم القانون ، وقول الحكم إن الواقعة لم تسكت عن بيان من يؤول إليه متجمد الغلة خطأ ومخالفة للثابت في كتاب الوقف من أنها تسكت عن بيان مصيره واكتفت بالنص على أن يحفظ في خزانة الوقف تحت يد المشرف ، أما إلى من يؤول هذا الفاضل فمسكوت عنه والمقرر فقها وما اضطرر إليه القضاء أن المسكوت عنه يرجع إلى أصل الغلة ويعتبر زيادة فيها ويصرف مصرفها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى اشهاد الوقف المؤرخ ١٨٨٥/٣/٢١ بين أن الواقعة انشأت وقفها "على نفسها أيام حياتها" ثم من بعدها "يكون على جهات بر لا تنقطع يصرف ريعه وأجوره وغلاته حسب البيان الآتي .. فيصرف منه على خدام مسجد والدها الكائن بمنفلوط من امام ومؤذنين وبوابين وغيرهم". فيصرف (للامام بالمسجد في كل سنة خمسمائة قرش على أن يتولى القيام بوظيفة الامامة والخطبة ، ولأربعة أنفار مؤذنين منهم واحد رئيس عليهم في السنة أربعمائة وخمسون قرشا لكل واحد منهم مائة قرش وتزاد للرئيس خمسون قرشا على أن يتولى كل منهم وظيفة التأذين) ويصرف منه "في كل سنة مائة وثلاثون قرشا لرجل قوى أمين يكون بوابا للمسجد والجبانة ، ومائتا قرش تحفظ بخزينة الوقف إلى أن تتجمد ويشتري بها حصر وسجاد لفرشه داخل المسجد وخارجه عند الاحتياج ، وثمانون قرشا لرجل سقا على أن يتولى القيام بملء السبيل الموجود بالمسجد". ويصرف منه "لمن يتولى إدارة الساقية في كل سنة خمسمائة قرش ، ومائتان وخمسون قرشا لرجل قوى أمين على أن يقوم بوظيفة كنس المسجد وتنظيفه ، وستمائة وخمسون قرشا يشتري بها زيت لوقود المسجد والجبانة ، وستمائة قرش سوية لاثنين من أهل العلم يدرسان العلم الشريف بالمسجد من فقه وتوحيد وحديث ، ومائة قرش لفقيه يجلس عنده أولاد المسلمين ليعلمهم القرآن وكيفية الكتابة والصلاة ، وتسعمائة قرش لثمانية أشخاص من الفقهاء على أن يقرأ كل واحد منهم كل يوم جزء من القرآن الشريف بجبانة

والدها وأربعمائة قرش لاثنتين من أهل العلم على أن يقرأ كل يوم بمئتين الواقفة
حصّة من متن حديث البخاري ، وستمائة قرش لثلاثة من الفقهاء على أن يقرءوا
القرآن العظيم في ليالي شهر رمضان بمئتين الواقفة ، ومائتا قرش لفقير يقرأ عديّة
يس كل يوم بمئتين الواقفة ، ومائة قرش لامرأة فقيهة على أن تتلو القرآن الشريف
في شهر رمضان بمئتين الواقفة “ ويصرف منه ” في كل سنة في شهر رمضان
تسعمائة قرش على أن يشتري منها بمائة قرش غاز لوقود منزل الواقفة وبمائتي قرش
بن قهوه يشرب بمنزلها للعتقاء والمترددين ، وبثلاثمائة قرش لحمة للفقراء والمترددين وبمائة
قرش سمن وبمائتي قرش قمح ، وفي كل شهر مائتي قرش على أن يشتري بها قمح وسمن
ويصنع كعكا ويطعم بها الفقراء وأهل المنزل والفقراء يوم عيد الفطر ،
وفي كل سنة ثلاثمائة قرش على أن يشتري بها قمح ولحمه وسمن ويطعم
ذلك لأهل منزلها والفقهاء والفقراء يوم عيد الأضحي ، وستمائة قرش على
أن يشتري بها لحوم وقمح وسمن وتصنع طعاما وتطعم على التساوي
لأهل منزلها والفقهاء والفقراء يوم مولد النبي وليلة المعراج والنصف من شهر
شعبان ويوم عاشوراء ، وفي شهر محرم أول كل سنة مائتا قرش على أن يشتري
بها قماش مصبوغ يعطى للنسوة الأرامل المساكين ، وفي كل سنة مائة
قرش لرجل يتولى السقاية بمنزل الواقفة ، وخمسمائة قرش لرجل يتولى
القيام بوظيفة كونه بوابا بمنزل الواقفة “ ويصرف منه ” في كل سنة ألف
وثمانمائة قرش لرجل أمين يتولى القيام بكتابة أجور الوقف وغلاته ، وأربعة
عشر ألف قرش لكل من يتولى نظارة الوقف . . . “ ويصرف منه ” في كل سنة
ألفان وأربعمائة قرش للشيخ مصطفى محمد الشاع وثلاثة آلاف قرش لحسن أفندي
رسمي الجركس معتوق الواقفة ، وثلاثة آلاف قرش لآبي بكر منصور والف وثمانمائة
قرش لعبد الحير الأسود ، وألفان وأربعمائة قرش لسعيد الأسود بن عبد الله
وعبد الله الأسود بن عبد الله لكل منهم ألف ومائتي قرش وستة آلاف وثلاثمائة
قرش لعائشة ومعززة وسعيدة السوداء وفضل الكريم السوداء وأم الحسير السوداء
وقدم خير السوداء وفضل واسع السوداء وسليمة السوداء لكل واحدة منهن تسعمائة
قرش “ ويصرف ما ذكر لكل من الشيخ مصطفى وما ذكر معه مدة حياتهم ومن بعد
موت كل منهم يصرف استحقاقه لذريته وذرية ذريته وذرية ذريته نسلا بعد
نسل وجيلا بعد جيل للذكر سهمان وللأنثى سهم واحد ثم إن مات أحد منهم ولم يكن له

ذرية أو كانت وانقرضت ولم يبق منهم أحد يرجع استحقاقه للوقف ويحفظ بنزيبته
ويصرف في لوازم المسجد" وشرطت في وقفها شروطا منها أنها جعلت لنفسها
الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان وجعلت النظر لنفسها
ومن بعدها للشيخ محمد خليل غابون ، وبالرجوع إلى إشهاد التغير المؤرخ
١٨٨٦/٥/٢٣ بين أنها جعلت للنظر من بعدها لبنت أخيها الست هانم ومن
بعدها للأرشد فالأرشد من بنات أخيها الباقيات وهن الست نفيسة والست
آمنة والست زبيدة ، وجعلت على وقفها مشرفا هو العلامة محمد محمد حسن لطفى
ومشيرا هو الحاج مصطفى بن محمد على الشماع ، وجعلت للمشرف "تنفيذ ما يتعلق
بشئون الوقف فيما هو منصوص عليه بكتاب الوقف المذكور وبما يراه في ذلك
من المصلحة الشرعية . ونصت على أن "يصرف من ريع الوقف المذكور في كل
سنة ستائة قرش لرجل قوى أمين على أن يتولى القيام بخدمة الواردين والمترددین
والفقهاء بمنزل الواقفة ويساعده في ذلك عبد الخير الأسود ، وشرطت على سعيد
الأسود أن يقوم بخدمة مواشى الوقف من جمال وأبقار وحير وغير ذلك في مقابلة
ما هو مرتب له ، ولوفاة فضل الكريم السوداء جعلت نصيبها المرتب لها سنويا
البالغ قدره ستائة قرش لزعفران السوداء ، وشرطت على النسوة أرباب المرتبات
أن يقمن بخدمة ما شرطته الواقفة ويعملن في أيام المواسم من شهر رمضان
وأيام الأعياد وغيرها المنصوص عليها في كتاب الوقف" وجعلت "لمن يتولى النظر
بعدها ستة آلاف قرش وللشرف عشرة آلاف قرش" وجعلت "لكل من حسن
افندى رسمى الجركس وأبى بكر بن منصور ستائة قرش سنويا زيادة على مرتبه"
"وشرطت أن جميع ما يبقى من ايراد الوقف بعد صرف اللازم صرفه على جهات
الوقف وأصحاب الوظائف والمرتبات يحفظ في خزانة الوقف تحت يد المشرف"
وبالرجوع إلى إشهاد التغير المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٨٩١ بين أنها أخرجت
من وقفها "الشيخ محمد محمد حسن لطفى هو وذريته وذرية عتيقها المرحوم عبد الله
الأسود والمرحوم الشيخ مصطفى بن محمد ابن على الشماع" وبما لها من شرط
النقصان "نقصت الثلث مما شرط صرفه لعتيقها عبد الخير الأسود وجعلته مستحقا
من بعدها لثلى نصيبه مدة حياته ثم من بعده يكون نصيبه لأولاده وذريته"
وبما لها من شرط الادخال "ادخلت في وقفها بنتى أخيها المرحوم الشيخ محمد وهما
الست أمينة والست زبيدة وجعلتهما مستحقين من بعدها سوية بينهما لمبلغ قدره

أربعة آلاف قرش يصرف في كل سنة لهما من ريع وقفها المذكور لكل واحدة منهما في كل سنة الفى قرش مدة حياتهما ثم من بعدهما لأولادهما ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم لأولاد أولادهما" وما فضل مما كانت شرطت صرفه للشيخ محمد حسن لطفى وعتيقها المرحوم عبد الله الأسود والمرحوم الشيخ مصطفى المذكورين والثالث الذى نقصته المذكور أعلاه " يصرف في إقامة شعائر مسجد والدها". وبالرجوع إلى اشهاد التغير المؤرخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٥ يبين أنها أخرجت من وقفها ذرية المرحومة الست هانم وعينت كلا من الست آمنة والست زبيدة ناظرتين على وقفها " وجعلت لهما في نظير النظر المذكور مبلغا قدره ثلاثة آلاف قرش من أصل مبلغ الستين جنيتها التى كانت مجمولة للست هانم والباقي وهو مبلغ ثلاثون جنيتها مصريا يضاف على أصل الوقف " وجرى ذلك " بعد أن جرى تقدير ريع الأطيان المذكورة بمعرفة عمدة منفلوط ومحمد منصور والشيخ أحمد عوض أهل الخبرة في ذلك بمبلغ ٣٤٢٨٤ ج و ٢٠ م كما علم ذلك من إفادة مركز منفلوط نمرة ٨٤٥ بمعنى أن ريع الفدان الخراجى ١٢٠ قرشا والعشورى ١٠٠ مائة قرش". وظاهر هذا الإنشاء والتغيرات التى أدخلت عليه يدل على أن الواقعة جعلت ريع وقفها جميعه — فيما عدا ما يلزم لشئون الوقف — وظائف ومرتببات جارية على المذكورين فيه وقصدتهم به ، منها ما هو أجر ومنها ما هو صدقه ومنها ما هو صلة ، والوقف بهذه الصورة لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فيما نصت عليه من أنه (لا تزيد المرتببات عما شرطه الواقف) إذ هى لا تطبق إلا " إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتببات فيها " بأن جعلها للموقوف عليهم وشرط أن يصرف منها خيرات ومرتببات لغيرهم ، بل تحكمه أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ، وفقه الحنفية على أنه لو جعل وقفه على جماعة سماهم وسمى لكل إنسان منهم شيئا معلوما فزادت الغلة أعطى كل منهم ما سمي له وكان ما بقى بينهم على عدد الرؤوس ولا يصرف هذا الباقي إلى الفقراء كما لا يقسم بينهم بنسبة ما سمي لكل منهم ، لأنه جمعهم في الغلة وجعلها لهم جميعا في أول كلامه ثم فصل ما لكل واحد منهم وسكت عن الباقي وبجعل ريعه لهم وحصره فيهم لا يصرف شيء منه للساكنين ما داموا موجودين وبسكوته عن بيان نصيب كل منهم في الزيادة تقسم بينهم بالسوية لعدم شرط

التفضيل فيها — والقول من الحكم بأن الواقفة أرادت أن تخص المسجد والخيرات بفائض ريع الوقف بعد المرتبات المشروطة مستندا في ذلك إلى قولها في إشهاد الوقف ” إن مات أحد منهم ولم يكن له ذرية أو كانت وانقرضت ولم يبق منهم أحد يرجع استحقاقه للوقف ويحفظ بنزولته ويصرف في لوازم المسجد عند الاحتياج “ وقولها في إشهاد التغير المؤرخ ١٨٨٦/٥/٢٣ ” أنها جعلت للمشرف على الوقف تنفيذ ما يتعلق بشئون الوقف فيما هو منصوص عليه بكتاب الوقف وبما يراه في ذلك من المصلحة الشرعية “ . والمصلحة الشرعية تقضى بالإبقاء على المسجد والصرف على ما يحتاج إليه ، مردود (أولا) بأن الواقفة لم تصرح بذلك وكان يسعها التصريح به ، ومردود (ثانيا) بأن رجوع الاستحقاق للوقف وصرفه في لوازم المسجد عند الاحتياج لا يتعدى نصيب من يموت من ذوى المرتبات ولم يكن له ذرية أو كانت وانقرضت ، كما لا يتعدى ما فضل مما كانت شرطت صرفه للشيخ محمد بن محمد حسن لطفى وعتيقها عبد الله الأسود والشيخ مصطفى بن محمد هلى الشماع والثالث الذى انقصته من مرتب عتيقها عبد الخير الأسود وهو ما نصت عليه في إشهاد الوقف وفي إشهاد التغير المؤرخ ١٨٩١/٣/١٤ ، ومردود (ثالثا) بأنه لو كانت الواقفة قد أرادت أن تخص المسجد والخيرات بفائض ريع الوقف لما نصت في إشهاد التغير المؤرخ ١٨٨٦/٣/٢٣ — وهو لاحق لإشهاد الوقف — على أن ” جميع ما يبقى من إيراد الوقف بعد صرف اللازم صرفه على جهات الوقف وأصحاب الوظائف والمرتبات يحفظ في خزانة الوقف “ وفي إشهاد التغير المؤرخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٥ على أن الباقي من أصل مبلغ الستين جنيتها التى كانت مجمولة لست هانم ” وهو مبلغ ثلاثون جنيتها مصريا يضاف إلى أصل الوقف “ ولما نصت في إشهاد التغير المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٨٩١ على أن ” ما فضل مما كانت شرطت صرفه للشيخ محمد بن محمد حسن لطفى وعتيقها المرحوم عبد الله الأسود والمرحوم الشيخ مصطفى والمرتب الذى تقصته المذكور أعلاه — مرتب عبد الخير الأسود —

يصرف في إقامة شعائر مسجد والدها" — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الواقعة أرادت أن تخص المسجد والخيرات بفائض ريع الوقف بعد استيفاء أصحاب المرتبات مرتباتهم المقررة وأن أصحاب هذه المرتبات ليس لهم سوى استحقاقاتهم ولا يزداد لهم شيء ورتب على ذلك الحكم "بعدم تعرضهم لوزارة الأوقاف فيما زاد عن مرتباتهم المقررة" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 عبد المجيد يوسف الغايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٣)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "عيوب التذليل" . "الفساد في الاستدلال" . "ما لا يعد
 كذلك" . أحوال شخصية . "ديانة" . "إسلام" .

إقرار الزوجين في وثيقة الزواج بخلوها من الموانع الشرعية والقانونية ومنها
 أن يكون الزوج مسيحياً والزوجة مسلمة . القضاء بإسلام الزوج وإسناده إلى تاريخ
 زواجه بمسلمة . استخلاص موضوعي سائق .

(ب) أحوال شخصية . "ديانة" .

الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان .
 بواعثه ودواعيه . عدم البحث في جذبتها .

(ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين" . "الإرث" .

الردة من موانع الإرث . المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم
 ولا من مرتد .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإسلام والد الطاعن وإسناده
 إلى تاريخ زواجه بمسلمة على ما جاء في وثيقة الزواج من إقرار الزوجين
 بخلوها من الموانع الشرعية والقانونية ومنها أن يكون الزوج مسيحياً والزوجة
 مسلمة ورتب على ذلك أنه من هذا التاريخ ومن بدء إقرار والد الطاعن بخلوه
 من الموانع الشرعية يعتبر "أنه مسلم وأنه نطق بالشهادتين" فان هذا الاستخلاص
 الموضوعي السائق لدلالة الإقرار يستقل به قاضي الموضوع ولا تراقبه فيه محكمة
 النقض .

٢ — الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الاقرار بظاهر اللسان والتي لا يجوز لقاضي الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يبحث في جديتها ولا في بواعثها ودواعيها (١) .

٣ — الردة — وهي الرجوع عن الإسلام — من موانع الإرث. وإجماع الفقهاء على أن المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد مثله ، ولا يغير من هذا النظر خلو قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من النص على حكم إرث المرتد من غيره وإرث غيره منه إذ أن هذا القانون لم يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالمواريث بل أحال فيما لم ينص عليه منها إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وهو لا يجوز معه القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل ، ومنها إرث المرتد من غيره ، إنما أراد به الشارع أن يخالف نصاً في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكماً اتفق عليه فقهاء المسلمين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — دلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتصل في أن حنا ورزق الله ووهبه إبراهيم رزق الله شنوده أقاموا الدعوى رقم ٨٠ سنة ١٩٦٠ شبن الكوم الابتدائية ضد فريد مقريوس وتكلا نصر رزق الله شنوده طالبين الحكم بثبوت وفاة رفقة نصر شنوده في ١٩٥٩/٢/٢٧ وأنهم من ورثتها ويستحق كل واحد منهم ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطاً تنقسم

(١) قض ١٩٦٥/٤/٢١ . الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ ق أحـ وال شخصية .
السنة ١٦ ص ٤٩٦ .

إليها تركتها وأمر المدعى عليهما بتسليمهم هذا النصيب مع إلزامهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وأثناء نظرها طلب كل من حبيب وجرجس شنوده رزق الله وعوض الله سليمان رزق الله وزاهية شنوده بصفقتها قيمة على زوجها جبران ابراهيم رزق الله قبولهم خصوما في الدعوى منضمين للدعين في طلباتهم ، وجرى النزاع فيها حول تعيين الورثة من بين هؤلاء الخصوم ، حيث ذهب المدعون ومن انضم إليهم والمدعى عليه الثاني إلى انحصار الإرث فيهم بصفقتهم أولاد أولاد عم المتوفاة ولأن فريد منقريوس المدعى عليه الأول كان قد أسلم ثم ارتد عن الاسلام وسواء بقى على إسلامه أو رده فهو لا يرث ، بينما ذهب فريد إلى أنه الوارث الوحيد لعمته المتوفاة لأنه ولد مسيحيا من أبوين مسيحيين وظل على مسيحيته ولم يعتنق الدين الاسلامي اعتناقا صحيحا بل نتيجة إكراه لا يعتد به ولا يعول عليه — وبتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعون وطالبوا التدخل والمدعى عليه الثاني وفاة المرحومة رفقة نصر شنوده بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٧ وانحصار إرثها فيهم وأن كلا منهم يستحق في تركتها ٣ ط من ٢٤ ط تنقسم إليها التركة وليثبتوا أيضا أن المدعى عليه الأول قد أسلم ثم ارتد عن الاسلام وأنه لا يرث في المتوفاة المذكورة ولهم في سبيل إثبات ذلك سلوك كافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة وشهادة الشهود وليسفي المدعى عليه الأول ذلك بذات الطرق وليثبت أنه الوارث الوحيد للمتوفاة وحددت للتحقيق جاسة ١٩٦١/٤/٣ على أن يتم في خلال شهرين من بدء مباشرته ، ولم ينفذ حكم التحقيق واستمرت الدعوى تؤجل إلى أن انتهى ميعاده وأمرت المحكمة بمده أربعة شهور أخرى انتهت في ١٩٦١/١٠/٣ ، وبجلسة ١٩٦١/١٠/٩ طلب كل من عزيز وجورج ووديع أولاد فريد منقريوس دخولهم خصوما في الدعوى طالبين الحكم بإثبات وفاة رفقة نصر شنوده وانحصار إرثها فيهم مستنديين في ذلك إلى أن والدهم وإن كان قد أسلم ثم ارتد عن الإسلام ولا يرث في تركة عمته المتوفاة إلا أن إسلامه هذا لا يتعدى إليهم لأن أولهم كان قد بلغ سن الحلم قبل إسلام والده وظل على مسيحيته والثاني والثالث إسلامهما تبهي يتهم ببلوغهما عاقلين وقد اختارا المسيحية ديناً لهما ، كما طلب كل من حبيب وجرجس ولدى شنوده رزق الله وعوض الله سليمان رزق الله وزاهية شنوده بصفقتها قيمة على جبران

ابراهيم رزق الله دخولهم خصوما فيها طالبين اعتبارهم من وراثتها بصفقتهم أبناء
 أبناء عم المتوفاة واستحقاق كل منهم ٣ ط من ٢٤ ط تنقسم إليها تركتها وإصدار
 حكم جديد بالتحقيق يشملهم ويحدد مركزهم القانوني - وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٤
 حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول تدخل كل من عزيز وجورج ووديع
 أولاد فريد منقريوس خصما ثالثا في الدعوى (ثانيا) بقبول تدخل كل من حبيب
 وجرجس الشهير بجورج ولدى شنوده رزق الله وعوض الله سليمان رزق الله
 وزاهية شنوده بصفقتها قيمة على جبران ابراهيم رزق الله طرفا منضما في الدعوى
 (ثالثا) وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت
 المدعون والخصوم الثلث حبيب وجرجس وعوض الله وزاهية بصفقتها بكافة
 طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة وفاة المتوفاة بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٧
 وانحصار ميراثها فيهم دون سواهم وأن كلا منهم يستحق ٣ ط من ٢٤ ط في تركتها
 وللدعى عليهما والخصوم الثلث عزيز وجورج ووديع أن ينفوا ذلك بالطرق
 عينها وأن يثبت كل منهم وفاتها وأنه الوارث الوحيد لها . وبعد سماع شهود
 الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٧ حكمت حضوريا بثبوت وفاة رفقة نصر الله
 بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٩ وانحصار ميراثها الشرعي في ابن ابن أخيها الشقيق
 عزيز فريد منقريوس نصر دون وارث لها سواه ويستحق جميع تركتها تعصيا
 وألزمت المدعين الأصليين والمتدخلين وباقي الخصوم الثلث المصروفات وخمسة
 جنيئات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف
 فريد منقريوس هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم
 بثبوت وفاة رفقة نصر شنوده وانحصار ارثها فيه وقيد استئنافه برقم ٢٤ سنة ١٢
 قضائية ، كما استأنفه حنا ورزق الله وهبه أولاد ابراهيم رزق الله شنوده طالبين
 بإلغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد استئنافهم برقم ٢٥ سنة ١٢ قضائية ، واستأنفه
 ت كلا ونصر رزق الله شنوده وحبيب شنوده رزق الله وجرجس الشهير بجورج
 شنوده رزق الله وعوض الله سليمان رزق الله وجبران ابراهيم رزق الله شنوده
 المحجور عليه للعتة بقوامة زوجته زاهية شنوده رزق الله طالبين بإلغاءه والحكم
 بوفاة المتوفاة وانحصار ارثها فيهم وفي المدعين الثلاثة وقيد استئنافهم برقم ٢٧
 سنة ١٢ قضائية ، وقررت المحكمة ضم هذين الاستئنافين إلى الاستئناف الأول
 لأنهما عن حكم واحد . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٢ حكمت حضوريا بقبولها شكلا

وفى موضوعها بتعديل الحكم المستأنف وثبوت وفاة رفقة نصر شنوده فى ١٩٥٩/٢/٢٧ وانحصار ارثها الشرعى فى أولاد أولاد عمها شقيق أبيا وهم حنا ورزق الله ووهبة وجبران أولاد ابراهيم رزق الله شنوده وتكلا نصر رزق الله شنوده وعوض الله سليمان رزق الله شنوده وحيب وجرجس الشهير بجورجى ابنى شنوده رزق الله شنوده فقط من غير شريك ولا وارث لها سواهم ويستحق كل منهم ثلاثة قراريط من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها تركتها وألزمت فريد منقريوس وعزيز وجورج ووديع أولاد فريد منقريوس بالمصاريف عن الدرجتين مع المقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعن عزيز منقريوس فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالة على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم الخمسة الأول رفض الطعن ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وجاء مشوبا بالفساد فى الاستدلال من وجوه (أولها) أنه اعتبر زواج والد الطاعن بمسامة فى ١٩٢٨/٩/٢ بدء لإسلامه مستندا فى ذلك إلى أن ما ورد فى وثيقة الزواج من خلو الزوجين من الموانع الشرعية والقانونية يعتبر إقرارا ضمنيا بإسلامه ، فى حين أن هذه الوثيقة لم تعد لإثبات خلو الزوجين من الموانع وجرى العرف على أن المأذون حين يسأل الزوجين عن الخلو من الموانع يكون المقصود بالنسبة للزوجة أنها ليست فى عصمة رجل آخر ولا فى عدته وبالنسبة للزوج ألا تكون الزوجة محرما له وهى لا تعتبر حجة إلا فى إثبات حضور شخصين أمام المأذون وقيامه بالعقد بينهما وإثبات صيغة العقد وهى الإيجاب والقبول وما عدا ذلك من البيانات التى لا يثبتها المأذون إلا بناء على إنهاء أحدهما لا تكون لها حجية الورقة الرسمية (وثانها) أن اسلام النصرانى لا يكون إلا بأجراءات وأوضاع معينة هى النطق بالشهادتين والتبرى من دينه وبغير ذلك لا يكون مسلما ، وليس فى وثيقة الزواج ولا فى حكم محكمة الجنايات ما يفيد أن والد الطاعن نطق بالشهادتين أمام المحكمة أو أمام المأذون وأنه اتبع هذا النطق بالتبرى من أى دين آخر يخالف دين الإسلام (وثالثها) أنه اتخذ من حكم محكمة

الجنایات دلیلا علی اسناد اسلام والد الطاعن إلی تاریخ الزواج فی حین أن المحكمة قضت ببراءته من تهمة التزویر علی أساس إقراره بالإسلام أمامها ولم ترد إسلامه إلی تاریخ سابق .

وحيث إن هذا النعی مردود فی الوجهين (الأول والثانی) ذلك أنه بالرجوع إلی الحكم المطعون فيه یبین أنه أقام قضاءه بإسلام والد الطاعن واسناده إلی تاریخ زواجه بمسلمة فی ١٩٢٨/٩/٢ علی ما جاء فی وثيقة الزواج من اقرار الزوجین بخلوهما من الموانع الشرعية والقانونية ومنها أن يكون الزوج مسیحيا والزوجة مسلمة ورتب علی ذلك أنه من هذا التاريخ ومن بدء اقرار والد الطاعن لخلوه من الموانع الشرعية یعتبر "أنه مسلم وأنه نطق بالشهادتين" وهو استخلاص موضوعی سائغ لدلالة الاقرار ینتقل به قاضی الموضوع ولا تراقبه فيه محكمة النقض ، ومردود فی الوجه (الثالث) بأن حكم محكمة الجنایات ببراءة والد الطاعن من تهمة التزویر ینتند إلی تاریخ الواقعة التي كانت منسوبة إلیه وهي تاریخ وثيقة الزواج التي أقر فيها بخلوه من الموانع الشرعية والقانونية .

وحيث إن حاصل الأسباب "الرابع والخامس والسادس" أنه بفرض اقرار والد الطاعن بإسلامه فاقراره هذا لا یتعداه إلی غيره وهو اقرار باطل لا یعول علیه لأنه غیر قضائي ومشوب بالاكراه لكي يتخلص من جنایة التزویر التي كانت مسندة إلیه ، یضاف إلی ذلك أن اسلامه وارتداده لم یكن حقیقيا ولا تغيرا لديانته لأنه ظل علی مسیحيته یمارس طقوسها ولم ینقطع عنها طوال حياته ومن یقر بإسلامه تحت ضغط الاكراه والضرورة بينما تدل الظواهر علی أنه باق علی دینه لا یعتقد باقراره وهو ما یبني علیه أن تبعية الطاعن لوالده تعتبر ضربا من الخیال خصوصا وأنه كان قد بلغ سن الحلم وانقطعت تبعيته له حین ادعی الاسلام مكرها أمام محكمة الجنایات .

وحيث إن هذا النعی فی غیر محله ذلك أن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها علی الاقرار بظاهر اللسان والتي لا یجوز لقاضی الدعوى — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — أن یبحث فی جدیدتها ولا فی بواعثها ودواعيها — والقول من الطاعن بأنه كان قد بلغ سن الحلم حین ادعی والده الاسلام وانقطعت

تبعيته له ، مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن "كانت سنة وقت اسلام أبيه ١١ سنة وشهر و ٢٦ يوما بالتاريخ الميلادي لأنه من مواليد ١٩١٧/٧/٤ كما هو ثابت بأوراق الدعوى ولأن المحكمة اعتبرت بدء اسلام أبيه في ١٩٢٨/٩/٢ تاريخ زواجه بالمسلمة كما سبق بيانه وأنه باضافة الفرق بين التقويمين الهجري والميلادي ومقدار ذلك أربعة أشهر ويوم واحد يكون سنة هجرية ١١ سنة وه أشهر و ٢٧ يوما أى أقل من اثنتى عشرة سنة هجرية وأنه إذا ادعى الصبي بلوغ الحلم فى سن أقل من اثنتى عشرة سنة فلا يصدق فى دعواه وأن الصبي يسلم تبعا لاسلام أبيه إذا لم يبلغ سن الحلم".

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر الردة مانعا من الإرث ، وهو خطأ فى تطبيق القانون ، لأن تغيير الدين من الإسلام إلى أى دين سماوى آخر لا يعتبر ارتدادا ، وبالرجوع إلى القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ تجد أن الردة لم تعد مانعا من الإرث بعد أن عدل القانون هذه الموانع وأوردها على سبيل الحصر واستبعد الردة مراعىا فى ذلك أن أغلب حالات الخروج عن الإسلام تكون إلى المسيحية أو اليهودية وكلاهما دين سماوى تعترف به الدولة ، ويؤيد ذلك أن مشروع القانون كان ينص فى الفقرة الثالثة من المادة السادسة على أن المرتد لا يرث ورأى أعضاء اللجنة التشريعية بمجلس النواب استبعادها لما تنطوى عليه من مخالفة للمادة ١٢ من الدستور التى تكفل حرية العقيدة لجميع المواطنين وللنظم السائدة فى الدولة ولأبسط قواعد العدالة ، وصدر القانون بعد استبعادها من موانع الإرث . هذا ولا يعتبر الطاعن مرتدا على أساس أنه أسلم تبعا لأبيه ثم ارتد إذ الواقع أنه كان مسيحيا وظل على مسيحيته ولم يصدر منه ما يدل على إسلامه .

وحيث إن هذا النهى فى غير محله ذلك أن الردة - وهى الرجوع عن الاسلام - من موانع الإرث وإجماع الفقهاء على أن المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد مثله ، ولا يغير من هذا النظر خلق قانون المواريث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ من النص على حكم إرث المرتد من غيره وإرث غيره منه إذ أن هذا القانون لم يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالمواريث بل أحال فيما لم ينص عليه منها إلى أربح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وذلك على ما صرحت به المذكرة

الإيضاحية لمشروع القانون في قولها ” ومن الواضح أن هذا القانون لم يتضمن كل الأحكام لجميع المسائل المتعلقة بالمواريث وعلى ذلك فإن الفصل في هذه المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث يكون طبقاً لأحكام هذا القانون من تاريخ العمل به وأما في الأحوال التي لا يوجد لها حكم في القانون فإن المحاكم بمصر تطبق أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملاً بالمادة ۲۸۰ من لأئحة المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ “ وهو ما لا يجوز معه القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل، ومنها إرث المرتد من غيره ، إنما أراد به الشارع أن يخالف نصاً في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكماً اتفق عليه فقهاء المسلمين .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة
المستشارين : ابراهيم الجلفي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم محسن علام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(٢٤)

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ القضائية :

(١) شركات "شركة التضامن" . "إثبات الشركة" . اثبات . "الإثبات
بالكتابة" . غير "في العلاقة بين الشركاء" .

وجوب اثبات وجود شركة التضامن بالكتابة (م ٤٦ من قانون التجارة) عدم جواز
إثبات شركة التضامن بين أحد طرفيها بغير الكتابة . اشتراط التقنين المدني القائم الكتابة
لإفقاد الشركة يقتضي بالضرورة لزومها للإثبات .

في العلاقة بين الشركاء والغير : لا يجوز للشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير
إلا بالكتابة . للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .

(ب) شركات . "شركة تضامن" . "الشركة الفعلية" . اثبات .

إلتزام الكتابة في إثبات قيام شركة التضامن في الماضي بعد القضاء بإبطالها لعدم
امتثالها للشكل القانوني محل خلاف في الرأي . الرأي بجواز إثبات هذه الشركة الفعلية
بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية بشرط أن تكون هذه الشركة قد باشرت
بعض أعمالها فعلا . لا أثر للإعلان على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة للحكم
بالإعلان (م ٢/٥٠٧ مدني) .

عدم البدء في تنفيذ الشركة قبل الحكم بإبطالها لاستيفاء الشكل القانوني وعدم مزاوتها
أي عمل من أعمالها . عدم اعتبارها "شركة فعلية" انتفاء حلة عدم تطبيق الأثر الرجعي
للإعلان في هذه الحالة .

(ج) شركات . " شركة تضامن " . عقد . " عقد شكلي " بطلان .

اشتراط القانون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورة عقد الشركة عقدا شكليا . عدم جواز اثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الاتفاق على اثباته بغير هذا الطريق .

(د) دعوى " سبب الدعوى " . مسئولية . " مسئولية عقدية ومسئولية تقصيرية " .

إقامة الدعوى بالتعويض على الخطأ العقدي لا يمنع المحكمة الاستئنافية من بناء حكمها على خطأ تقصيري . ليس ذلك تغييرا لسبب الدعوى لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها وإنما هو استناد إلى وسيلة دفاع جديدة .

١ - جرى قضاء محكمة النقض^(١) قبل العمل بالتقنين المدني القائم - على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدليل الذي يقبل في إثبات وجود شركة التضامن فأوجب إثباتها بالكتابة ، وإذا كان حكم القانون في ظل التقنين المدني القديم الذي لم يكن يشترط الكتابة لانعقاد عقد الشركة هو عدم جواز إثبات شركة التضامن من أحد طرفيها بغير الكتابة فإنه لا يصح القول بأن التقنين المدني القائم حين تشدد بفعل الكتابة شرطا لانعقاد هذه الشركة قد عدل عن اشتراط الكتابة لإثباتها إذ أنه متى كانت الكتابة لازمة لوجود العقد فهي بالضرورة لازمة لإثباته لأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم تكون القاعدة في إثبات شركة التضامن سواء في التقنين المدني الملغى أو في التقنين القائم هي أنه في حالة انكار قيام هذه الشركة فإنه لا يجوز إثباتها فيما بين طرفيها بغير الكتابة - أما في العلاقة بين الشركاء والغير فإنه وإن كان لا يجوز لهؤلاء الشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة فإن للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .

٢ - قاعدة الترام الكتابة في إثبات شركة التضامن بين طرفيها لا خلاف عليها إذا كان المطلوب هو إثبات وجود هذه الشركة بالنسبة للحاضر أو المستقبل أما إذا كان المطلوب هو إثبات قيامها في الماضي بعد القضاء بطلانها لعدم

(١) راجع نقض مدني ٢٧/٤/١٩٤٤ مجموعة أحكام النقض في ٢٥ عاما ص ٦٨٩

إستيفائها الشكل القانوني أى فى الفترة ما بين إنشائها وطلب بطلانها فقد اختلف الرأى فى تطبيق تلك القاعدة بالنسبة لإثبات " الشركة الفعلية " التى قامت فى الواقع بين الشركاء وكانوا يتعاملون فى وقت طلب بطلانها على اعتبار أنها صحيحة وقائمة إلا أنها مع قيام هذا الخلاف فى الرأى فانه حتى من رأى جواز إثبات قيام تلك الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية فقد اشترط لذلك أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا حتى يمكن القول بوجودها فإن لها فى الواقع ويصبح للشركاء مصلحة فى إثباتها ليصلوا من وراء ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بناتجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقيين وهو الأمر الذى أريد تفاديه بالالتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية فى هذه الصورة والذى من أجل تلافيه. أورد المشرع المصرى القاعدة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٠٧ من القانون المدنى التى تقضى بأن لا يكون للبطلان متى حكم به لعدم كتابة عقد الشركة أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان أما إذا كانت الشركة لم يبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم إستيفائها الشكل القانونى ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها مكان فى الواقع فى الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان متفية فى هذه الحالة .

٣ - لما كان القانون المدنى القائم قد أوجب فى المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا وأصبح بذلك عقد الشركة عقدا شكليا فإنه لا يقبل فى إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لها الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق .

٤ - إستناد المطعون ضده فى دعواه إلى الخطأ العقدى لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تبني حكمها بالتعويض على خطأ تقصيرى متى ثبت لها توفر هذا الخطأ إذ أن استنادها إليه لا يعتبر منها تغييرا لسبب الدعوى ، لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها وإما هو استناد إلى وسيلة دفاع جديدة على ما جرى به قضاء محكمة النقض ^(١) .

(٢) راجع تقض مدنى ١٩٢٩/١/٥ فى الطعن رقم ٥٧ لسنة ٨ ق بمجموعة أحكام التقض

فى ٢٥ طام ص ٧١ رقم ٣٣٦ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده رفع على الطاعن الدعوى رقم ٥٦٣ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرين ألفا من الجنيهات وقال فى بيان دعواه إنه خلال سنة ١٩٥٤ عرض عليه الطاعن أن يفكر له فى مشروع يستثمر فيه أمواله ويكون شريكاً له فيه فقبل هذا العرض وأخذ يفكر فى مشروع فريد من نوعه حتى انتهى إلى إنشاء مصنع لعمل وطبع اسطوانات الأغاني والموسيقى بمصر يكون هو الأول من نوعه فى الشرق الأوسط وعرض الفكرة على الطاعن فرحب بها بعد أن درسها وإقتنع بها وجرى بينهما مفاوضات فى شأن إنشاء شركة لتنفيذ هذا المشروع وبعد مقابلات تمت فى مكتب الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى المحامى إنتهت المفاوضات إلى إتفاق بين الطرفين على تكوين شركة بينهما يساهم فيها الطاعن بجميع مايلزمها من رأس مال ونفقات إنشاء المصنع وشراء الآلات ويساهم فيها المطعون ضده بعمله وخبرته الفنية ويشرف على إدارة المصنع من الناحيتين الفنية والتجارية ويكون له الربع فى موجودات الشركة من أرض وبناء وآلات وغيرها والربع كذلك فى صافى الأرباح ويكون للطاعن الثلاثة الأرباع الباقية فى كل ذلك ، وعلى أثر الوصول إلى هذا الاتفاق طلب منه الطاعن السفر إلى أوروبا لاختيار الآلات والأدوات اللازمة للمصنع ولما طالب الطاعن بتحرير عقد الشركة التى تم الإتفاق بينهما على تكوينها أفهمه الطاعن بأن الأمر جاد عاجل ولا يحتمل الإنتظار حتى تتم إجراءات العقد وأنه مادام الإتفاق قد تم بينهما فعلا فلا خوف من أرجاء تحرير العقد حين عودته من الخارج فاطمأن المطعون ضده وسافر إلى أوروبا تاركا أعماله العديدة فى القطر المصرى وقضى عدة شهور فى البحث فى مصانعها عن أحسن ما أنتجته من الآلات وكان خلال هذه الفترة يتصل بالطاعن عن طريق البريد والبرق والمسرة ويطلع على خطواته

أولا بأول حتى إذا ما تم له اختيار ما رآه صالحا من هذه الآلات أخبر الطاعن بذلك فسافر إليه وأقر إختياره ودفع ثمن هذه الآلات ولكن ما أن وصلت إلى مصر وتسلمها الطاعن حتى تنكر له ورفض تحرير عقد الشركة بل وأنكر حصول أى إتفاق بينهما بشأن تكوين هذه الشركة واستأثر بالآلات لنفسه وعقد شركة مع آخرين لتنفيذ ذات المشروع الذى كان وليد تفكير المطعون ضده مما إضطار الأخير لرفع هذه الدعوى مطالبا بمبلغ عشرين ألفا من الجنيهات كتعويض له عن الاضرار المادية والأدبية التى لحقت به بسبب اخلال الطاعن بتنفيذ ما تعهد به — وقدم لإثبات دعواه صورا من الرسائل التى تبادلها مع الطاعن أثناء وجوده فى أوروبا ومن الرسائل التى تبادلها مع الشركات التى تتجر فى معدات مصانع الاسطوانات وبعض مستندات أخرى وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون ضده) بكافة طرق الإثبات القانونية انه وقبل سفره إلى أوروبا فى سنة ١٩٥٤ قد اتفق مع المدعى عليه (الطاعن) على الأسس التى ستكون منها الشركة بينهما بعد استيراد الآلات والأدوات لمصنع الاسطوانات وأن هذه الأسس تتضمن أن يكون له الربع فى ملكية المنقول والعقار ثم الربع فى صافي أرباح المصنع بعد إنشائه وإنتاجه وبأن نصيبه فى رأس المال تحدد بمجهوده وخبرته الفنية وأجازت المحكمة للطاعن النفى بذات الطرق وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ومن بينهم الاستاذ عبد المجيد الشرفاوى الذى أعلنه كل منهما شاهدا له اعترض الطاعن فى أول مذكرة قدمها بعد إحالة القضية إلى المرافعة على اجازة إثبات الشركة بغير الكتابة — وبتاريخ ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٩٨٧٠ جنيها والمصروفات جميعها ومبلغ خمسة وعشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماه وانتهت فى أسباب هذا الحكم إلى أنه ثبت لها أن العلاقة بين الطرفين كانت تقوم على عقد غير مكتوب يفيد قيام شركة تضامن بينهما وأن الدعوى بالتعويض مؤسسة على ما تضمنه العقد المنشئ لهذه العلاقة أى على المسئولية العقدية وأن إثبات قيام تلك الشركة فيما بين الشركاء أنفسهم يخضع لقواعد الإثبات التى تجيز إثبات جميع التصرفات والعقود التجارية بالقرائن والبيئة واعتمدت المحكمة فى إثبات قيام الشركة على شهادة الشهود — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف

القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٤٤ سنة ٧٧ ق وطلب إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده كما رفع الأخير بدوره استئنافا قيد برقم ٥٤٤ سنة ٧٧ ق طالبا تعديل الحكم المستأنف وزيادة التعويض المقضى له به إلى المبلغ الذى طلبه فى صحيفة دعواه - وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت جورج غزال (المطعون ضده) بكافه طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة مقدار ما حل به من خسارة وما فاتته من ربح بسبب فسخ عقد الشركة بفعل السيد / حسن محمد سرور الصبان (الطاعن) ولينفى الأخير ذلك بذات الطرق وتضمنت أسباب هذا الحكم أن المحكمة تقر ما جاء بالحكم المستأنف من النظر القانونى بجواز إثبات الشركة فى هذه الحالة بكافة طرق الإثبات القانونية كما تقر ما جاء بالحكم المذكور من استخلاص قيام الشركة بشروطها على ما حدده شاهد الطرفين الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى المحامى. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون بجلسته ١٦ يونيه سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تنازل المطعون ضده عن الدفع الذى أبداه فى مذكرته ببطلان إعلان تقرير الطعن وتمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ذلك أنه أجاز للمطعون ضده أن يثبت بشهادة الشهود شركة التضامن التى زعم قيامها بينه وبين الطاعن مع أنه طبقا للمادة ٤٦ من القانون التجارى و٥٠٧ من القانون المدنى لا يجوز إثبات هذه الشركة من أحد طرفيها بغير الكتابة وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فى الاستشهاد على صحة رأيه بحكم النقض الصادر فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٢ إذ أن الحكم إنما أجاز إثبات شركة التضامن بالبيئة فى حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فقط وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر أن فى الأوراق التى قدمها المطعون ضده ما يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة فإن اعتماده فى إثبات الشركة على أقوال الشهود يكون خطأ فى القانون ولا يبرر ذلك ما قرره الحكم القاضى بإحالة إلى التحقيق من أن الطاعن وقف موقفا سليما إذ أن القواعد الأصلية فى الإثبات لا تكلف المدعى عليه حينما لا يقيم المدعى دليلا على دعواه.

أن يقيم هو الدليل على نفي هذه الدعوى لما كان المطعون ضده لم يقدم دليلاً مقبولاً على صحة دعواه فقد كان حسب الطاعن أن يقف موقف الإنكار ، كذلك لا يجوز الاستناد إلى المادة ١٩٠ من قانون المرافعات لتبرير قضاء المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق من تلقاء نفسها إذ أنه يشترط لاستعمال السلطة المخولة للمحكمة في هذه المادة أن يكون الإثبات بالبيئة جائزاً في القضية المطروحة — أما ما قرره الحكم المطعون فيه من سقوط حق الطاعن في النعي على الحكم التمهيدى القاضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لعدم اعتراضه على الإثبات بالبيئة قبل صدور هذا الحكم ولأنه قبل تنفيذه بعد أن صدر — هذا الذى قرره الحكم خطأ آخر منه في القانون ذلك أنه لم يكن في استطاعة الطاعن أن يعرف سلفاً بأن المحكمة ستجيز الإثبات بالبيئة بالمخالفة للقانون حتى يعترض على ذلك قبل صدور الحكم القاضى بالإحالة إلى التحقيق كما أنه بعد صدور هذا الحكم لم يكن الطاعن يملك مخالفته أو الخروج عنه لأنه حكم واجب التنفيذ بقيامه بتنفيذ ما قضى به ذلك الحكم لم يكن إلا مجرد إذعان منه لما لاسبيل إلى الحيلولة دون المضي فيه وبالتالي فإن هذا التنفيذ لا يسقط حقه في الاعتراض على إجازة الإثبات بالبيئة وقد اعترض على ذلك في أول مذكرة صرح له بتقديمها بعد سماع الشهود وأصر على هذا الاعتراض في أسباب استئنافه وفي المذكرات المقدمة منه إلى محكمة الاستئناف .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بعد أن انتهى إلى أن الشركة التى ادعى المطعون ضده قيامها بينه وبين الطاعن هى شركة تضامن أقام قضاءه بجواز إثبات هذه الشركة بشهادة الشهود على ما قاله من " أن المستفاد من نص المادة ٥٠٧ من القانون المدنى هو جواز قيام شركة بدون عقد مكتوب بين الشركاء ثم يبقى هذا العقد صحيحاً متجاً لكافة آثاره القانونية إلى أن ينهض أحد الشركاء أو بعضهم بطلب الحكم ببطالان عقد الشركة أمام القضاء — فهو إذن بطلان نسبي مقرر للشركاء فيما بينهم " ثم أورد الحكم نص مذكرة المشروع التمهيدى لتلك المادة وقال " وحيث إنه على ضوء ما سبق إرادته تكون القاعدة فيما يختص بإثبات الشركة فيما بين الشركاء أنفسهم خاضعة للأحكام العامة لقواعد الإثبات التى تجيز إثبات جميع التصرفات والعقود التجارية بالقرائن والبيئة إلا

ما استثنى بنص خاص في القانون ولا يحد من هذه القاعدة إلا أن يتدعى أحد الشركاء أمام القضاء بطلب بطلان عقد الشركة إذ في هذه الحالة تقف آثار الشركة إلى اليوم الذي أقيمت فيه الدعوى بالبطلان وذلك بالنسبة للمستقبل وتبقى آثارها السابقة على الدعوى صحيحة ونافذة وبذلك تنطبق على مثل هذه الشركة قواعد تصفية الشركات فيما يتعلق بما سلف من تصرفاتها فحسب وإذن فمتى كان الشركاء أو أحدهم لم يرفع الدعوى ببطلان الشركة لعدم تحرير عقد مكتوب بها فإن إثبات قيام مثل هذه الشركة يكون ممكنا وجائزا بكافة طرق الإثبات القانونية متى استبان للمحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها أن الادعاء بقيامها يقوم على دلائل قريبة الاحتمال ، ولقد أصدرت محكمة النقض حكما ولو أنه صدر في ظل المادة ٢١٥ من القانون المدني الملغى إلا أنه ينطبق على واقعة الدعوى الحالية وفقا للتحديد الذي أبانت عنه المحكمة فيما سبق وهذا الحكم يقضى بأن شركة التضامن ليست من العقود الشكلية حتى يصح القول ببطلانها إذا لم يحور عقدها بالكتابة وإنما هي من التعهدات التي لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة لأن المادة ٤٦ من قانون التجارة لم تنص على وجوب الكتابة إلا لبيان الدليل الذي يقبل في إثبات وجود شركة التضامن ولما كان مبدأ الثبوت بالكتابة يقوم في التعهدات المدنية على وجه العموم مقام الإثبات بالكتابة إذا كلفته الشهود والقرائن فمن باب أولى تكون الحالة في شركة التضامن باعتبارها من المسائل التجارية والقاعدة في المسائل التجارية أنه يجوز فيها على وجه العموم الإثبات بغير الكتابة (نقض ١٩٤٢/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض في ٢٥ عاماص ٦٨٩ رقم ١٢ وأيضا الحكم التالي له رقم ١٣) وحيث إنه متى ثبت أنه يجوز قيام شركة حتى ولو لم يحور بشأنها عقد مكتوب على ما سلف بيانه وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها السابق بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي هذه الواقعة وكان الثابت من موقف المدعى عليه في الدعوى أنه لم يبد أي دفع أو دفاع في المرحلة السابقة على صدور حكم التحقيق ثم إنه لما صدر هذا الحكم قام بإعلان شهود — وسمعت المحكمة شهود الطرفين ولم يعترض المدعى عليه على أي من هذه الإجراءات بأي اعتراض سوى ما ضمنه مذكرتيه المقدمتين بشأن بطلان عقد الشركة لعدم تحرير عقد مكتوب بشأنها وهو الأمر الذي تناولته المحكمة بالمناقشة والرد عليه فيما سبق فانه يتعين مناقشة أقوال الشهود وبيان ما إذا كان ادعاء المدعى في محله أم لا “ وجاء بالحكم المطعون فيه ردا

على اعتراض الطاعن على إجازة إثبات الشركة من جانب المطعون ضده بغير الكتابة ما يأتي "أن المحكمة تقر ما جاء بالحكم المستأنف من النظر القانوني بجواز إثبات الشركة في هذه الحالة بكافة العارق القانونية كذلك تقر ما جاء بالحكم المذكور من استخلاص قيام الشركة بشروطها على ما حددها به شاهد الطرفين الأستاذ عبد المجيد الشرفاوي المحامي — وحيث إنه فضلا عن هذا فإنه بعد أن صدر حكم محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت غزال (المطعون ضده) وجود الشركة بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة فإن الصبان (الطاعن) قد نفذ الحكم على وجه يفصح بأنه قبله قبولا مطلقا ففضلا عن أنه لم يعترض على الحكم بشيء فإنه لم يكتف بهذا بل إنه عندما امتنع شاهد الإثبات الأستاذ عبد المجيد الشرفاوي عن الإدلاء بشهادته حفظا منه على سر موكله الصبان فإن الصبان قد أحله من هذا وطلب منه الادلاء بشهادته بل قرر أنه أعلنه كشاهد له واعتبره الطرفان شاهدا لهما كما يستفاد من مطالعة مستهل محضر التحقيق "وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه نظره في جواز إثبات شركة التضامن التي ادعى المطعون ضده قيامها بينه وبين الطاعن — بشهادة الشهود غير صحيح في القانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى قبل العمل بالتقنين المدني القائم على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدليل الذي يقبل في إثبات وجود شركة التضامن فأوجب إثباتها بالكتابة ، ولقد قررت محكمة النقض هذه القاعدة بصراحة في حكمها اللذين استشهد بهما الحكم الابتدائي واللذين أولها تأويلا خاطئا وإذا كان الحكم الأول منهما الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٤ قد أجاز في واقعة الدعوى التي صدر فيها إثبات شركة التضامن المدعاة بشهادة الشهود فقد كان ذلك لوجود مبدأ ثبتت بالكتابة يقوم مقام الكتابة إذا أكلته البيئة أو القرائن — أما حكم النقض الثاني الذي أشار إليه الحكم الابتدائي فقد كان في القضية التي صدر فيها عقد شركة مكتوب وقد أجاز ذلك الحكم تفسير ما غمض من نصوص هذا العقد بالاعتماد على نصوص العقود السابقة للشركة والموقع عليها من الخصوم أنفسهم وليس في ذلك خروج على قاعدة التزام الكتابة في الإثبات ، وإذا كان حكم القانون في ظل التقنين المدني القديم الذي لم يكن يشترط الكتابة لانعقاد عقد الشركة هو عدم جواز إثبات شركة التضامن من أحد طرفيها بغير الكتابة فإنه لا يصح القول بأن التقنين المدني القائم حين تشدد بفعل الكتابة شرطا لانعقاد هذه الشركة قد عدل عن اشتراط الكتابة

لإثباتها إذ أنه متى كانت الكتابة لازمة لوجود العقد فهي بالضرورة لازمة لإثباته لأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم تكون القاعدة في إثبات شركة التضامن سواء في التقنين المدني الملغى أو في التقنين القائم هي أنه في حالة إنكار قيام هذه الشركة فإنه لا يجوز إثباتها فيما بين طرفيها بغير الكتابة — أما في العلاقة بين الشركاء والغير فإنه وإن كان لا يجوز لهؤلاء الشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة فإن للغير أن يثبت قيامها بكفه طرق الإثبات ، وقاعدة التزام الكتابة في إثبات شركة التضامن بين طرفيها لا خلاف عليها إذا كان المطلوب هو إثبات وجود هذه الشركة بالنسبة للحاضر أو المستقبل أما إذا كان المطلوب هو إثبات قيامها في الماضي بعد القضاء ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني أي في الفترة ما بين إنشائها وطلب بطلانها فقد اختلف الرأي في تطبيق تلك القاعدة بالنسبة لإثبات الشركة الفعلية التي قامت في الواقع بين الشركاء وكانوا يتعاملون حتى وقت طلب بطلانها على اعتبار أنها صحيحة وقائمة إلا أنه مع قيام هذا الخلاف في الرأي فإنه حتى من رأى جواز إثبات قيام تلك الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية فقد اشترط لذلك أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا حتى يمكن القول بوجود كيان لها في الواقع ويصبح للشركاء مصلحة في إثباتها ليصلوا من وراء ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقيين وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالالتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية في هذه الصورة والذي من أجل تلافيه أورد المشرع المصري القاعدة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٠٧ التي تقضى بأن لا يكون للبطلان متى حكم به لعدم كتابة عقد الشركة أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان أما إذ كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني ولم تكن قد زاولت أي عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان في الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان متفية في هذه الحالة — لما كان ما تقدم، وكان الثابت والذي سجله الحكم الابتدائي في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أن أحدا من الخصوم لم يطلب القضاء ببطلان الشركة لعدم كتابة عقدها ولم يؤسس المطعون ضده دعواه على بطلان هذه الشركة

وما يترتب على هذا البطلان من وجود شركة فعلية بينه وبين الطاعن في الماضي كما أنه لم يطلب تصفية أى عملية مشتركة أجراها مع شريكه قبل رفع الدعوى بل ولم يذهب إلى الادعاء بأن الشركة المدعاة قد زاولت بعد تكوينها أى عمل من أعمالها تتحقق لها به صفة الشركة الفعلية فإنه لا يصح القول بقيام شركة من هذا النوع بين الطرفين في الماضي حتى كان يمكن إثباتها بشهادة الشهود على الرأى الذى يجيز إثبات الشركات الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز للمطعون ضده إثبات شركة التضامن المدعاة بشهادة الشهود واعتمد على أقوال هؤلاء الشهود في القول بثبوت قيام تلك الشركة فإنه يكون مخالفا للقانون — أما ما قرره الحكم من سقوط حق الطاعن في الاعتراض على الإثبات بشهادة الشهود لقبوله الإثبات بهذا الطريق فإن الحكم المطعون فيه دلل على ذلك بأن الطاعن لم يعترض على حكم التحقيق الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وأنه نفذ هذا الحكم على وجه يفصح بأنه قبله قبولاً مطلقاً — وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح أيضاً ذلك أنه لما كان القانون المدنى القائم قد أوجب في المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً وأصبح بذلك عقد الشركة عقداً شكلياً فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق وقد صرحت المذكرة الإيضاحية في تعليقها على المادة ٥٠٧ بأن هذا النص يحدد شكل عقد الشركة وإثباته وأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وترى المحكمة أن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إن هذه المحكمة ترى أن التكييف الصحيح للوقائع حسبما سجلها الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه هو اعتبار ما تم بين الطرفين لم يجاوز مرحلة المفاوضات على تكوين شركة بينهما وأن الطاعن لم يكن جاداً في هذه المفاوضات ولم يكن أبداً يقصد أن تبلغ غايتها من عقد الشركة مع المطعون ضده بل إنه أوهم الأخير برغبته في تكوين هذه الشركة لمجرد الحصول منه على فكرة المشروع واستخدامه في اختيار الآلات اللازمة للصنع لدرايته بذلك على أن تقوم بتنفيذ المشروع شركة يكونها الطاعن مع آخرين ممن يقبلون المساهمة معه في رأس مال الشركة بنصيب كبير وهو ما تم له فعلاً بتكوينه الشركة مع الأستاذ محمد فوزى

الذى ساهم بحق النصف فى رأس المال وذلك بخلاف الطاعن الذى كان يريد أن يشترك بعمله فحسب ومع ذلك يكون له الربع فى كل أموال الشركة والربع كذلك فى أرباحها — ولما كان مسلك الطاعن على النحو المتقدم تجاه المفاوضات التى أجراها مع المطعون ضده وعدم إخطاره الأخير بقطع المفاوضات فى وقت مناسب يعتبر خطأ من الطاعن وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمطعون ضده يتمثل فيما تكبده من خسارة بسبب اضطرابه لإهمال مباشرة محله التجارى فى المدة التى قضائها فى الخارج لاختيار الآلات اللازمة للمصنع اعتمادا على أن الطاعن جاد فى أن تصل المفاوضات إلى غايتها وكذلك الخسارة التى لحقت بالمطعون ضده من جراء حصول الطاعن منه على فكرة المشروع والسبق فى تنفيذه وهذا إلى جانب الضرر الأدبى الذى أصاب المطعون ضده من جراء اظهاره بمظهر من يسهل انخداعه ومن لا يوثق به مما ينال من سمعته واعتباره فى السوق التجارى لما كان ذلك ، فإن الطاعن يلتزم بتعويض هذه الأضرار الناتجة عن خطئه وذلك عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى وتقدر المحكمة التعويض الجابر لجميع عناصر الضرر السالف بيانها بمبلغ اجمالى قدره ألفين من الجنيهات .

وحيث إن استناد المطعون ضده فى دعواه إلى الخطأ العقدى لا يمنع المحكمة الاستثنائية من أن تبنى حكمها بالتعويض على خطأ تقصيرى متى ثبت لها توفر هذا الخطأ إذ أن استنادها إليه لا يعتبر منها تغييرا لسبب الدعوى مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها وإنما هو استناد إلى وسيلة دفاع جديدة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة (يراجع نقض ١٩٣٩/١/٥ فى الطعن رقم ٥٧ سنة ٨ ق) .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدرى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس عبد الجواد ، وإبراهيم علام .

(٢٥)

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . ” طريقة رفع الاستئناف “ . سند إذنى . ” دعاوى السندات الإذنية “ .

المقصود بدعاوى السندات الإذنية المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات ، الدعاوى المؤسسة على السند الإذنى ذاته مستقلا عما عداه وتتعلق بحقوق مرتبة على توقيعات الملتزمين عليه . يخرج عن هذه الدعاوى الدعاوى التى تستند إلى حوالة الحق الثابت فى السند الإذنى إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعقد مستقل أو إلى الوكالة فى اقتضاء قيمة السند الإذنى بتوكيل منفصل عنه .

المقصود بدعاوى ” السندات الإذنية “ الوارد ذكرها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات تلك الدعاوى التى تكون مؤسسة على السند الإذنى ذاته مستقلا عما عداه والتى تتعلق بحقوق مرتبة على توقيعات الملتزمين عليه إذ أن هذه الدعاوى هى التى تقتضى سرعة الفصل فيها ولا تحتل إجراءات التحضير وإجراءات رفع الاستئناف المقررة للقضايا الأخرى العادية وهو الاعتبار الذى راعاه المشرع فى اختيار جميع الدعاوى التى نص عليها فى المادة المذكورة ولذلك تخرج عن دعاوى السندات الإذنية فى معنى المادة ١١٨ المشار إليها ما يكون من الدعاوى مؤسسا على عقود أو أوراق مستقلة عن السند الإذنى ومتعلقا بحقوق غير ناشئة عن توقيعات الملتزمين على هذا السند كالدعاوى التى تستند إلى حوالة الحق الثابت فى السند إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعقد مستقل أو إلى الوكالة فى اقتضاء قيمة السند الإذنى بتوكيل منفصل ومستقل عنه ^(١) .

(١) راجع تقض ١٩٦٥/١١/١٦ فى الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفنى

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٨/٣٣١١ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدها الثانية وطلبت الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٩٤ ج وفوائده وقالت فى بيان هذه الدعوى إن المطعون ضدها المذكورة مدينة فى هذا المبلغ بموجب ٤٢ سنداً إذنيا حررتها لإذن اسحاق ميخائيل وأن هذا الدائن ظهرها لوالدها المرحوم إلياس غالى الذى حولها بدوره إليها . ونازعت المطعون ضدها الثانية فى انشغال ذمتها بقيمة السندات المذكورة قائلة إنها كانت قد حررتها للمطعون ضده الثالث مقابل تعهده لها بإقامة بناء ولكنه لم يف بالتزامه . وعلى أثر ذلك أدخلت المطعون ضدها الأولى كلا من الطاعن والمطعون ضده الثالث فى الدعوى (أولها بوصفه وارثاً للمرحوم إلياس غالى والثانى باعتباره المحيل الأصل) وطلبت الحكم عليهما متضامنين مع المطعون ضدها الثانية بالمبلغ موضوع الدعوى واستندت فى إلزام مورث الطاعن بالدين المطالب به على عقد حوالة غير مؤرخ صادر لها من ذلك المورث يقر فيه أنه قد حول إليها السندات المشار إليها وقيمتها ٢٩٤ ج وأنه قد قبض قيمتها منها بالكامل وأنها أصبحت صاحبة الحق فى المطالبة بها وأنه متضامن فى الوفاء بهذا المبلغ فى حالة إعسار أو عجز أحد المدينين بهذه السندات فى الوفاء — وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها الثانية بصفتها مدينة وإلزام الطاعن والمطعون ضده الثالث بصفتها ضامنين متضامنين بأن يؤدوا للمطعون ضدها الأولى المبلغ المطالب به وفوائده بواقع ٧ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . فاستأنف الطاعن ذلك الحكم بتكليف بالحضور لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٣٣ سنة ٧٨ ق وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ قضت المحكمة المذكورة بىطلان الاستئناف

لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون فطعن الطاعن فى ذلك الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولمعارض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢ يناير سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . ذلك أنه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن على ما قاله من أن السندات الإذنية المقدمة من المدعية (المطعون ضدها الأولى) قد ظهرت بدون تاريخ وأن هذا التظهير وإن صح اعتباره تحويلا توكيلا فهو غير ناقل للملكية ولا يعتبر سنداً بأحقية المدعية للدين المطالب به . وأنه قد دون بتلك السندات أن القيمة ثمن مبان ومسلح وخلافه وهذه العبارة تعنى عقد المقاولة الذى انعقد بين المدينة الأصلية المطعون ضدها الثانية وبين دائنها المطعون ضده الثالث وهو العقد الذى دلت الأوراق على علم المدعية نفسها ووالدها المحيل لها به . مما يترتب عليه أن تفقد تلك السندات استقلالها الذاتى وصفة الإذنية وتصبح خاضعة فى آثارها القانونية لعقد المقاولة الذى استمدت منه كيانها وأن من شأن ذلك كله ألا تعتبر الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف من دعاوى السندات الإذنية المشار إليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات وبالتالى فقد كان يجب رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب . ويرى الطاعن أن هذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه ببطلان استئنافه خطأ فى القانون . ذلك أن المشرع قد استثنى دعاوى السندات الإذنية من الإجراءات العادية لرفع الاستئناف وأوجب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور وقد وردت عبارة دعاوى السندات الإذنية بصيغة عامة بحيث تشمل جميع الدعاوى التى تقوم الخصومة فيها على أساس من تلك السندات وإذا كانت الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف قد أقيمت على أساس المديونية الثابتة بالسندات الإذنية المقدمة من المدعية فإنه لا يهم بعد ذلك الكيفية التى تمت بها حوالتها ولا ما إذا كانت هذه الحوالة توكيلية أو ناقلة للملكية لأن الحوالة أمر طارئ على السند وتال لتحريره ولا يغير من طبيعته فأيا كانت الكيفية التى أتت فى إجراء هذه الحوالة فإن السندات تظل محتفظة بصفتها كسندات إذنية — وغير صحيح

ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الخصومة قد قامت في الدعوى على أساس عقد المقاولة وعقدي الحوالة إذ أن الخصومة إنما قامت على المديونية الثابتة بالسندات المقدمة كما أنه لا عبرة بسبب المديونية المذكور في السند أهو نقدا أم بضاعة أو مقاولة لأن السند الإذني يستوفي شكله القانوني بمجرد أن يذكر فيه وصول القيمة .

وحيث إن المقصود "بدعوى السندات الإذنية" الوارد ذكرها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات تلك الدعوى التي تكون مؤسسة على السند الإذني ذاته مستقلا عما عداه والتي تتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين عليه إذ أن هذه الدعوى هي التي تقتضي سرعة الفصل فيها ولا تحمل إجراءات التحضير وإجراءات رفع الاستئناف المقررة للقضايا الأخرى العادية . وهو الاعتبار الذي راعاه المشرع في اختيار جميع الدعوى التي نص عليها في المادة المذكورة وأفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ — وبذلك يخرج عن دعوى السندات الإذنية في معنى المادة ١١٨ المشار إليها ما يكون من الدعوى مؤسسا على عقود أو أوراق مستقلة عن السند الإذني ومتعلقا بحقوق غير ناشئة عن توقيعات الملتزمين على هذا السند كالدعوى التي تستند إلى حوالة الحق الثابت في السند إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعقد مستقل أو إلى الوكالة في اقتضاء قيمة السند الإذني بتوكيل منفصل ومستقل عنه . ولما كان الواقع في الدعوى المطروحة كما أثبتته الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف هو أن السيدة أنيسة مليكة المطعون ضدها الثانية حررت السندات الإذنية المطالب بقيمتها لصالح السيد/ اسحق ميخائيل المطعون ضده الثالث حولها إلى السيد/ إلياس غالي (مورث الطاعن) الذي حولها بدوره إلى إبنته السيدة مهير إلياس غالي المطعون ضدها الأولى بمقتضى عقد حوالة مستقل ومنفصل عن تلك السندات أقر فيه بأنه حول السندات الوارد بيانها في هذا العقد والبالغ قيمتها ٤٥٩ ج إلى إبنته المذكورة وبعد أن قبض منها قيمتها وأنها أصبحت صاحبة الحق في المطالبة بها وبأنه متضامن في الوفاء بهذا المبلغ في حالة إعسار أو عجز أحد المدينين بهذه السندات عن الوفاء ، وعلى أساس هذه الحوالة الثابتة بهذا العقد وجهت السيدة مهير إلياس غالي (المطعون ضدها الأولى) دعواها إلى الطاعن بوصفه

ضامنا متضامنا في الوفاء بقيمة السندات الإذنية وإذا كانت الدعوى الموجهة إلى الطاعن على هذه الصورة لا تعتبر مؤسسة على السندات الإذنية ذاتها لأن التزام مورث الطاعن لم ينشأ عن ذات هذه السندات . إذ لا توقيع له عليها حتى ترتب إلزاما في ذمته . وإنما منشأ التزامه هو عقد الحوالة المحرر على استقلال من تلك السندات . وقد قضى الحكم المستأنف بمسئوليته عن الدين المطالب به على أساس ذلك العقد وليس على أساس السندات الإذنية فقد جاء في أسبابه ”وحيث إنه تبين من عقدى الحوالة التي تمت بمقتضاها حوالة المدعية بالمبالغ الواردة بهما أن المحيلين فيهما قد ضمنا السداد اتفاقا ومن ثم يتعين مساءلة المحيلين المدخلين في الدعوى متضامين مع المدعى عليها الأولى (المدينة الأصلية) “ — لما كان ذلك ، فإن دعوى المطعون ضدها الأولى بالنسبة للطاعن لا تندرج في دعاوى السندات الإذنية المشار إليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات وإنما تعتبر من الدعاوى العادية التي يجب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها على الطاعن بمريضة تقدم إلى قلم الكتاب طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات . وإذا تنكب الطاعن هذا الطريق ورفع استئنافه بتكليف بالحضور فإن هذا الاستئناف يكون باطلا وكان متعينا على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها ببطلانه عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ولا يقدح في صحة هذا النظر أن تكون الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية مؤسسة على ذات السندات الإذنية إذ أن الأخيرة لم تستأنف الحكم الصادر ضدها وإنما رفع الاستئناف من الطاعن وحده عن قضاء الحكم الابتدائي باعتباره ضامنا متضامنا في المبلغ المحكوم به على المطعون ضدها الثانية وما دامت الدعوى بالنسبة إليه لا تعتبر من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فقد كان عليه أن يتبع في رفع هذا الاستئناف الطريق العادي المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من ذلك القانون — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن وكان من بين الأسباب التي بني عليها قضاءه بذلك أن الدعوى الموجهة إلى الطاعن غير مؤسسة على السندات الإذنية بل على عقد الحوالة فإن هذه الدعوى تكفي وحدها لحمل قضائه ولا يؤثر على سلامته بعد ذلك ما اشتملت عليه أسبابه الأخرى من قرارات قانونية خاطئة ما دام الحكم يستقيم بدونها . ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٢٦)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ القضائية (١) :

(١) نقل ” نقل الأشخاص “ . مسئولية . ” مسئولية عقدية “ . التزام ” الإلتزام بتحقيق غاية “ .

عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل إلتزاما بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . إثبات إصابة الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام بمسئولية الناقل من هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .

(ب) مسئولية ” دفع المسئولية “ نقل ” نقل الأشخاص “

دفع مسئولية الناقل بالقوة القاهرة أو خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير . شرط خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسئولية إعفاء كاملا الا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب . مثال

١ - إن عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل إلتزاما بضمان سلامة الراكب بمعنى أن يكون ملزما بأن يوصله إلى الجهة المتفق عليها سليا وهذا الإلتزام هو التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب فإنه يكفى أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل و يعتبر هذا منه إثباتا لعدم قيام الناقل بإلتزامه فتقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانب الناقل .

٢ - لا ترتفع مسئولية الناقل عن سلامة الراكب إلا إذا أثبت هو - أى الناقل - أن الحادث نشأ عن قوة القاهرة أو عن خطأ من الراكب المضرور أو خطأ

من الغير . ويشترط في خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب . فاذا كانت مصلحة السكك الحديدية (الطاعنة) لم تقدم إلى محكمة الموضوع ما يدل على أنه لم يكن في مقدورها توقع خطأ الغير الذى قذف الحجر على القطار — فأصاب المطعون عليه — ومنع هذا الخطأ بل إن قذف الأحجار على قطارات السكك الحديدية هو من الأمور التى توقعتها المصلحة الطاعنة في قرار ٤ مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية الذى ينص على معاقبة من يرتكب هذا الفعل بعقوبة المخالفة ، كما أنه كان في مقدور المصلحة تفادى عواقب هذا الفعل لو أنها اتخذت الاحتياطات الكفيلة بمنع قذف الأحجار على قطارات السكك الحديدية أو على الأقل يمنع ما يترتب على احتمال قذفها من ضرر للراكب ولا يهم ما قد تكبدها هذه الإحتياطات من مشقة ومال إذ طالما كان في الإمكان تفادى عواقب خطأ الغير بأية وسيلة فإن هذا الخطأ لا يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كلياً .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٣٩٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة على الطاعن بصفته طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج والمصروفات وقال شرحا للدعوى إنه في يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ استقل قطار السكة الحديدية من محطة الإسكندرية قاصدا القاهرة واتخذ مقعده إلى جوار إحدى النوافذ التى لم يتمكن من إغلاقها بسبب وجود كسر بها فظلت مفتوحة ، وأثناء سير القطار فوجئ بجسم صلب القى عليه من الخارج فأحدث بعينه اليمنى إصابة تخلفت عنها عاهة مستديمة وأجرى عن هذه الواقعة تحقيق قيد جنائية بالمادة

١/٢٤٠ عقوبات ضد مجهول وحفظت لعدم معرفة الفاعل . وأنه إذ كانت مصلحة السكك الحديدية الطاعنة مسئولة عن تعويضه عما أصابه من ضرر فقد أقام هذه الدعوى ضدها مطالبا بهذا التعويض . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلزام المصلحة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٢٩ سنة ٧٧ ق القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وأسست استئنافها على أنها غير مسئولة عن الحادث إذ أنها نفذت التزاماتها كأمين للنقل وأن النافذة التي كان المطعون ضده يجلس بجوارها كانت سليمة ولم يقم أى دليل على أنها كانت مكسورة . وفوق هذا فإن الحادث إما أن يكون قد وقع بخطأ المضرور (المطعون ضده) لأنه لا بد أن يطل من النافذة ورأسه للخارج فأصيب ، وأما أن يكون قد وقع بالتصوير الذى صور به المطعون ضده والذى يدل على أن الحادث وقع بفعل الغير وهو الشخص المجهول الذى قذف الحجر على القطار وهو أمر ما كان فى مقدورها أن تتوقعه . وفى ٢ مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام السيد وزير المواصلات بصفته (الطاعن) بأن يدفع للاستأنف عليه (المطعون ضده) مبلغ ٢٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة . وفى أول يونيه سنة ١٩٦١ طأمت المصلحة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة الفحص فقررت بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل ثانيهما فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول المصلحة الطاعنة إنها دفعت بانتفاء مسئوليتها بالسبب الأجنبي لأن إصابة المطعون ضده حدثت بفعل الغير وهو الشخص المجهول الذى قذف الحجر على نافذة القطار فأصاب المطعون ضده ولكن الحكم التفت عن هذا الدفاع وأقام قضاءه على أن دخول الجسم الصلب من نافذة عربة القطار سببه بقاء هذه النافذة مفتوحة لوجود كسرها الأمر الذى تتوفر معه رابطة السببية بين خطأ المصلحة الطاعنة وإصابة المطعون

ضده وترى الطاعة أن هذا الذى قرره الحكم ينطوى على خطأ فى القانون ذلك أن وجود نافذة مكسورة فى القطار أثناء سيره لا يعتبر هو السبب المنتج للضرر بل مجرد سبب عارض أما السبب المنتج فهو فعل الغير الذى قذف الحجر الذى أصاب المطعون ضده — والمسلم به أنه يجب فى تحديد المسؤولية الوقوف عند الأسباب المنتجة للضرر وعدم التعويل على الأسباب العارضة ويتمحصل السبب الأول فى أن الحكم مشوب بفساد الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه بشأن توفر علاقة السببية بين الخطأ والضرر على أن وقوع الحادث من حجر قذفه مجهول على نافذة القطار لا تنفى به علاقة السببية بين خطأ المصلحة الطاعة واصابة المطعون ضده لأن الأخير قرراً أمام محكمة الدرجة الأولى وفى الشكاوى التى تقدم بها للشرطة وللنيابة . أن النافذة التى كان يجلس بجوارها كانت مفتوحة لوجود كسر بها لم يستطع معه اغلاقها ولم ينكر عليه أحد ما ادعاه فى هذا الخصوص أو يثبت ما يخالفه وأن قول المصلحة الطاعة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أن نافذة القطار كانت سليمة هو قول لم يقم عليه دليل فى أوراق الدعوى . وترى الطاعة أن هذا الذى قرره الحكم لا أصل له فى الأوراق وينطوى على مخالفة لقواعد الإثبات إذ أن المطعون ضده لم يذكر فى التحقيقات أن النافذة كان بها كسر منعه من اغلاقها وإذا كان قد ضمن شكاياته أو صحيفة دعواه هذا القول فإن قوله هذا لا ينهض بمجرد دليله ضد المصلحة على أن النافذة كانت مكسورة مع انكارها لهذا الادعاء وتمسكها بأن النافذة كانت سليمة . كما أن الحكم إذ اعتبر الطاعة مسؤولة لأنها لم تقدم دليلاً على أن النافذة كانت سليمة يكون قد قلب عبء الإثبات إذ أن المطعون ضده هو المكلف بإثبات ما ادعاه مخالفاً للظاهر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسؤولية مصلحة السكة الحديدية الطاعة فيما أقامه على قوله "من المقرر فقها وقضاء أن أمين النقل يترتب فى ذمته بموجب عقد النقل التزام بكفالة السلامة وهذا حتى بالنسبة لعقد نقل الأشخاص ويترتب على ذلك أن أمين النقل ان لم يقم بهذا الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن عدم قيامه بتنفيذ التزامه ناشئ عن سبب أجنبي لا يدل عليه . وحيث إن مصلحة السكة الحديدية لم تقيم فى الدعوى الراهنة بإثبات

أن اصابة المستأنف عليه نشأت من خطئه هو وحده دون سواه بأن أصيب وهو مطل برأسه من خارج نافذة عربة القطار ومن ثم تلتفت المحكمة عما تدعيه في هذا الخصوص . كما تلتفت المحكمة أيضا عن تصوير المصلحة للحادث بأى شكل آخر يخالف تصوير المستأنف عليه له ما دامت لم تقم بإثبات هذا التصوير الذى تدعيه والذى تهدف منه إلى القول بأن الحادث إنما نشأ عن سبب أجنبي لا يد لها فيه إذ تترتب مسئوليتها كما سبق القول على مجرد عدم قيامها بما هى ملزمة به ، ما لم تثبت أن ذلك ناشئ عن سبب أجنبي لا يد لها فيه — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون وكاف لحمل قضائه ذلك أن عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب بمعنى أن يكون ملزما بأن يوصله إلى الجهة المتفق عليها سليما وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب فانه يكفى أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا منه اثباتا لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى اثبات وقوع خطأ من جانب الناقل ولا ترتفع هذه المسئولية إلا إذا أثبت هو أن الحادث نشأ من قوة قاهرة أو عن خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير ويشترط فى خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسئولية اصفاء كاملا ألا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب ولما كانت مصلحة السكك الحديدية لم تقدم إلى محكمة الموضوع ما يدل على أنه لم يكن فى مقدورها توقع خطأ الغير الذى قذف الحجر على القطار ومنع هذا الخطأ بل إن قذف الأحجار على قطارات السكك الحديدية هو من الأمور التى توقعها المصلحة (الطاعنة) فقضت فى المادة ١٣ و ٢٥ فقرة أولى من القرار الخاص بنظام السكك الحديدية الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ على معاقبة من يرتكب هذا الفعل بعقوبة المخالفة كما أنه كان فى مقدور المصلحة تفادى عواقب هذا الفعل لو أنها اتخذت الاحتياطات الكفيلة بمنع قذف الأحجار على قطارات السكك الحديدية أو على الأقل بمنع ما يترتب على احتمال قذف الأحجار عليها من ضرر للركاب ولا يهم ما قد تكبدها هذه الاحتياطات من مشقة ومال إذ طالما كان فى الامكان تفادى عواقب خطأ

الغير بآية وسيلة فان هذا الخطأ لا يعفى الناقل من المسؤولية اعفاء كليا —
لما كان ما تقدم ، فقد كان حسب الحكم المطعون فيه لاقامة قضائه ما أورده
من أسباب سبق بيانها ويكون ما قرره في شأن الادعاء بكسر النافذة وعدم
امكان غلقها هو من قبيل الأسباب الزائدة التي يستقيم الحكم بدونها ومن ثم
فانه بفرض وجود عيب فيها فانه لا يؤثر في سلامة الحكم وبالتالي يكون النعي
عليه لهذا العيب غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
اميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢٧)

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) بيع " هلاك المبيع " . إصلاح زراعى .

الهلاك — فى حكم المادة ٤٣٧ مدنى — زوال الشئ المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية . استيلاء الاصلاح الزراعى على قدر من الأطنان المبيعة ليس هلاكاً لهذا القدر .

(ب) إصلاح زراعى . " الاستيلاء " . " عدم الاعتداد بتصرفات المالك " .
بيع " التزامات البائع به " . " التزام بضمان " .

المناط — عند الاستيلاء تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى — فى عدم الاعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه والسابقة على تاريخ العمل به هو ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .
عدم الاعتداد معناه بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . مسئولية البائع قبل المشتري عن هذا الاستيلاء ما دام سببه راجعاً إليه .

(ج) بيع " التزامات البائع " . " الالتزام بالضمان " .

تراخى المشتري فى تسجيل عقد شرائه لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو ترتب على هذا التراخى نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري .

(د) بيع " التزامات البائع " . " الإلتزام بتسليم المبيع " .

تطبيق نص المادة ٤٣٤ مدنى فى حالة العجز فى المبيع ، محله أن يكون البيع قد انعقد على عين معينة مفرزة ولم يتم التسليم على النحو الذى التزم به البائع .

١ - الهلاك المنصوص عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية ومن ثم فإن استيلاء الإصلاحي الزراعي - بعد البيع - على قدر من الأطنان المبيعة لا يعد هلاكاً لهذا القدر تجرى عليه أحكام الهلاك في البيع .

٢ - المناط - عند الاستيلاء على المساحات الزائدة تنفيذاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بشأن الإصلاحي الزراعي - في الاعتداد بمالم يشهر من تصرفات المالك الصادرة إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه والسابقة على يوم ٩/٩/١٩٥٢ تاريخ العمل بهذا القانون هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل يوم قيام الثورة في ٢٣/٧/١٩٥٢ . فمالم يكن منها ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يعتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه باقياً على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . فإذا كان الثابت أن عقد البيع محل النزاع ليس له تاريخ ثابت قبل ٢٣/٧/١٩٥٢ فإن حق الإصلاحي الزراعي فيما استولى عليه من الأطنان المبيعة إلى المطعون عليه من الطاعنين يكون مستمداً منهما ومن ثم يكونان مسئولين قبل المطعون عليه (المشتري) عن هذا الاستيلاء ما دام سببه راجعاً إليهما .

٣ - تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو كان هذا التراخي قد ترتب عليه نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري .

٤ - تطبيق نص المادة ٤٣٤ من القانون المدني في حالة الادعاء بوجود عجز في المبيع محله أن يكون البيع قد انعقد على حين معينة مفروزة ذات مقاس أو قدر معين ولم يقدّم البائع بالتسليم على النحو الذي التزم به بأن سلم المبيع أقل قدراً مما هو متفق عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من الأوراق — تتحصل فى أنه بموجب عقد ابتدأى تاريخه ١٩٥٠/٢/٢٨ باع الطاعنان إلى المدعو عريان برسوم بصفته وليا على ابنه المطعون عليه ، وقت أن كان قاصرا أطيانا زراعية ذكر فى العقد أنها ١١ ف و ١٦ ط و ٢٢ س وأن المشتري دفع كامل ثمنها وقدره ٤٩١٦ ج و ٤٠ م بواقع ٤٢٠ ج ثمنا للفدان الواحد . ولقيام نزاع بين الطرفين فيما بعد حول المساحة الحقيقية للأطيان المبيعة أقام عليهما المشتري بصفته الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٦ كلى . بنى سويف طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة إلى ١١ ف و ٣ ط و ١٣ س نظير ثمن قدره ٤٦٨١ ج و ٢٤٠ م . مع باقى الطلبات الميئنة بالصحيفة . وفى أثناء نظر الدعوى بلغ المطعون عليه سن الرشد و باشر الدعوى بنفسه وعدل طلباته فيها إلى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة لقدر مساحته ٨ ف و ٧ ط و ٢١ س نظير ما يقابله من الثمن وهو مبلغ ٣٤٩٧ ج و ٨٠ م مع إلزام الطاعنين متضامين بأن يردا إليه مبلغ ١٤١٨ ج و ٩٦٠ م ثمن ٣ ف و ٩ ط و ٢ س من الأطيان المبيعة وذلك على أساس أن الاصلاح الزراعى استولى بعد البيع على ٢ ف و ١٩ ط و ١٦ س من هذا القدر وأن الباقي منه وقدره ١٣ ط و ١٠ س هو نقص فى المساحة — كما طلب إلزام الطاعنين متضامين بأن يدفع له مبلغ ٤٠١ ج و ٤٠٠ م قيمة ريع هذين القدرين عن سنة ١٩٥٨ الزراعية ، وحفظ حقه فيما يستجد من هذا الريع — طلب الطاعنان الحكم برفض طلبات المطعون عليه جميعها فيما عدا طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد بالنسبة إلى ٨ ف و ٧ ط و ٢١ س — فقد ذكرا أنهما لا ينازحان فى هذا الطلب على أن يلتزم المطعون عليه بالمصروفات ، وقالوا عن ثمن النقص فى المساحة إنه على فرض وجوده ، فإن حق المطعون عليه

في المطالبة به قد سقط بالتقادم عملاً بنص المادة ٤٣٤ من القانون المدني —
 وبتاريخ ١٨/٣/١٩٥٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة
 إلى ٨ ف و ٧ ط و ٢١ س وبإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للطعون عليه
 مبلغ ١١٨٤ ج و ١٦٠ م قيمة القدر الذي استولى عليه الإصلاح الزراعي
 ورفضت المحكمة طلي الربيع وثمن النقص وأقامت قضاءها برفض هذين الطلبين
 على أن حق المطعون عليه في طلب مقابل النقص قد سقط بالتقادم لمروا أكثر
 من سنة من وقت استلامه المبيع استلاماً فعلياً من تاريخ البيع الحاصل في ٢٨/٢/١٩٥٠
 حتى رفعه الدعوى بثن هذا النقص في ٩/٤/١٩٥٦ أو إنذاره الطاعنين بخصوصه
 في ٢/٥/١٩٥٥ — وقالت إن مطالبة الطاعنين بالربيع في غير محال لأنها
 كانا حسن النية — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالنسبة لطلي الربيع
 ومقابل النقص المحكوم برفضهما وقيد استئنافه برقم ٦٨٥ سنة ٧٧ ق القاهرة كما
 استأنفه الطاعنان بالنسبة لقضائه عليهما بثن الأرض المستولى عليها وقيد
 استئنافهما برقم ٨٦٥ سنة ٧٦ ق القاهرة ، وقد ضمت المحكمة الاستئنافين ،
 وبتاريخ ٢١/٦/١٩٦٠ حكمت برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنين وقضت
 في الاستئناف المرفوع من المطعون عليه ، بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له ، زيادة
 على ما حكمت به محكمة أول درجة مبلغ ٢٣٤ ج و ٨٠٠ م قيمة ما قبضاه أكثر من
 الثمن المستحق لهما مع الفوائد بواقع ٤/١ سنوياً عن جميع المبلغ المحكوم به وقدره
 ١٤١٨ ج و ٩٦٠ م وذلك من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١/٩/١٩٥٨
 حتى السداد — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن
 على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٨/١٢/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها
 الذي أبدته بمذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص
 إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وفي الجلسة التي حددت لنظره التزمت النيابة
 رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، ينعي الطاعنان على الحكم المطعون فيه
 بالسبب الأول ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إنه بالرغم
 من أن الحكم اعتبر عقد البيع الصادر منهما للمطعون عليه صحيحاً ومشجاً لآثاره
 القانونية ، فقد استند في قضائه عليهما بثن القدر الذي استولى عليه الإصلاح

الزراعى إلى ما قرره من أن وفاء المطعون عليه بثن هذا القدر تم تنفيذا لإلتزام زال سببه لاستحالة تنفيذه ومن أجل ذلك يصبح من حقه استرداد هذا الثمن عملا بالمادتين ١٥٩ و ١٨٢ من القانون المدنى — هذا فى حين أن الوفاء بهذا الثمن تم تنفيذا لإلتزام قام صحيحا واستمر صحيحا ، وتنفذ باستلام المشتري للعين المبيعة — وليس السبب فى عدم بقاء القدر المستولى عليه فى ملك المشتري إلا سببا طارئا حدث بعد انعقاد العقد نتيجة لتشريع لم يكن فى مقاور البائعين توقعه ، بل إن هذا السبب راجع إلى إهمال المشتري فى تسجيل عقد البيع مما يسقط حقه فى الرجوع على البائعين بالضمان — هذا إلى أنه وقد استلم المشتري المطعون عليه — الأطيان المبيعة ، فان البائعين — الطاعنين — لا يسألان عن هلاك قدر منها بترع ملكيته والاستيلاء عليه من تحت يد المشتري إذ المبيع إذا هلك بعد تسليمه إلى المشتري فانه يتحمل تبعه هذا الهلاك ولو لم تكن الملكية قد انتقلت إليه بسبب عدم تسجيل عقد البيع — ولا محل للقول بمسئولية الطاعنين استنادا إلى أن البائع يلتزم قبل المشتري بضمان التعرض والاستحقاق ، ذلك أن شرط هذا الضمان أن يكون سبب التعرض أو الاستحقاق موجودا وقت البيع ، أما إذا نشأ هذا السبب بعد العقد فان البائع لا يسأل عنه وأضاف الطاعنان أنه على فرض صحة الأساس الذى اتخذته الحكم سندا للقضاء عليهما بثن القدر الذى استولى عليه الاصلاح الزراعى فانهما قد دفعا بسقوط حق المطعون عليه فى الرجوع عليهما بهذا الثمن ، إلا أن الحكم أغفل هذا الدفع ولم يرد عليه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه لما كان الهلاك المنصوص عليه فى المادة ٤٣٧ من القانون المدنى هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — زوال الشئ المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية ، فان استيلاء الاصلاح الزراعى — بعد البيع — على قدر من الأطيان المبيعة لا يعد هلاكا لهذا القدر تجرى عليه أحكام الهلاك فى البيع ، ويكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن بسبب النعى فى غير موضعه — ولما كان يبين من الشهادة المؤرخة ١٩٥٨/٥/١٢ الصادرة من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بمنطقة بنى سويف السابق تقديمها لمحكمة الموضوع ، والمودع صورة رسمية لها بملف هذا الطعن ، أنه بموجب محضر استيلاء مؤرخ ١٩٥٥/١٢/١١ ومحور تنفيذا للقرار

رقم ١٣٢٠ محافظة بني سويف الصادر بالاستيلاء على الأطنان الزائدة لدى الطاعن الأول نقولا واصف جريس استولى الاصلاح الزراعي على ٢ ف و ١٩ ط و ١٦ س من الأطنان المبيعة من الطاعنين الى المطعون عليه - وكان المناط عند الاستيلاء على المساحات الزائدة تنفيذا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بشأن الإصلاح الزراعي ، في الاعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة الى غير فروعه وزوجه وأزواجه فزوجه ، والسابقة على يوم ١٩٥٢/٩/٩ تاريخ العمل بهذا القانون هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل يوم قيام الثورة في ١٩٥٢/٧/٢٣ ، فما لم يكن منها ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يعتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه باقيا على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء - لما كان ذلك ، وكان عقد البيع محل النزاع الحالي ليس له تاريخ ثابت قبل يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ فان حق الاصلاح الزراعي فيما استولى عليه من الأطنان المبيعة الى المطعون عليه من الطاعنين يكون مستمدا منهما ، ومن ثم يكونان مسئولين قبل المطعون عليه عن هذا الاستيلاء مادام سببه راجعا اليهما ولا يغير من هذا النظر ما يتمسك به الطاعنان لدفع هذه المسؤولية عن عاتقهما من أن الاستيلاء سببه تراخي المطعون عليه في تسجيل عقد البيع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ، إذ حصل أن الطاعنين لم يقدموا للمطعون عليه - حتى تاريخ صدوره - المستندات التي تثبت ملكيتها للأطنان المبيعة مما تعذر معه على المطعون عليه اتخاذ اجراءات المساحة وبالتالي تجهيز العقد النهائي تمهيدا لتسجيله ولم يرتب الحكم أثرا على التأخير في التسجيل ، فانه لا يكون قد خالف القانون ذلك أن تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو كان هذا التراخي قد ترتب عليه نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة في قضائه على الطاعنين بثن القدر الذي استولى عليه الاصلاح الزراعي وأحال إلى أسبابه ، وكان حكم محكمة أول درجة قد أسس قضاؤه في هذا الخصوص على المادة ١٨٢ من القانون المدني التي تنص على أنه "يصح إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذا للإلتزام لم يتحقق سببه أو للإلتزام زال سببه بعد أن تحقق" ثم قرر في بيان ذلك "ولما كان الحال في خصوصية الدعوى أن المدعى - المطعون عليه - وقت تحرير عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٢/٢٨ كان ملزما بسداد ثمن الأطنان المبيعة له

من المدعى عليهما — الطاعنين — ولكن بعد إبرام عقد البيع وهو من العقود التبادلية الملزمة للجانبين لم يتمكن المدعى عليهما من أن يقوموا بتنفيذ التزامهما الخاص بنقل ملكية جزء من الأطنان المبيعة وهو الجزء المستولى عليه من هيئة الاصلاح الزراعي بسبب . صدور قانون الاصلاح الزراعي الذي حصل بمقتضاه الاستيلاء على جزء من القدر المبيع من تحت يد المشتري وإضافته إلى جانب الحكومة فازاء هذه الاستحالة بالنسبة لتنفيذ التزام البائعين ينقضي تبعا لذلك التزام المدعى الخاص بدفع ثمن العقار المذكور ويصبح عقد البيع مفسوخا بالنسبة لهذا الجزء المستولى عليه وذلك طبقا لنص المادة ١٥٩ مدني ومتى فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد ومرد هذه الحالة إلى قاعدة الإثراء بلا سبب ففيها وفي المدعى بثمن مستحق الوفاء ثم زال سبب الاستحقاق فالوفاء الذي كان العقد سببا له أصبح الآن دون سبب بزوال العقد ومن ثم يبطل الوفاء ومتى بطل زال السبب الذي نقل القيمة المدفوعة من ذمة الدافع إلى ذمة المدفوع له فيثري المدفوع له هنا دون سبب على حساب الدافع ويسترد الدافع ما دفع بمقتضى قاعدة الإثراء — لما كان ذلك ، فان النعي على الحكم بهذا السبب بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس — أما نعي الطاعنين على الحكم بالقصور ، بمقولة إنه أغفل الرد على دفعهما — بسقوط حق المطعون عليه في الرجوع عليهما بثمن ما استولى عليه الاصلاح الزراعي ، فردود ، ذلك أنه لما كان الطاعنان لم يبيننا في تقرير الطعن واقعة هذا الدفع وسندها القانوني فيه واكتفيا في خصوصه بذكر أنهما دفعا هذا الدفع «لأسباب التي ذكرها في صحيفة الاستئناف وفي مذكرتهما» — وكان مراد القانون من ذكر أسباب الطعن في التقرير ، هو وجوب بيان هذه الأسباب في التقرير على وجه الدقة والتفصيل ، فانه لذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفته للقانون — وفي بيان ذلك يقولان إن الدعوى مرفوعة من أول الأمر على اعتبار أن بالمبيع عجزا في المساحة ، وقد دفعها الطاعنان في هذا الخصوص بأن المطعون عليه ولقد أقر في عقد البيع بأنه استلم الأطنان المبيعة بعد أن عاينها المعاينة النافية

للجهالة فإنه لا يصح له بعد مضي أكثر من خمس سنين على هذا الاستلام أن يطالب بتمن العجز الذي يدعيه ، ثم تمسكا بسقوط حقه في المطالبة بهذا الثمن عملا بالمادة ٤٣٤ من القانون المدني — غير أن الحكم المطعون فيه خالف عبارات العقد الصريحة واعتبر أن المشتري لم يستلم المبيع استلاما فعليا وقال إن البيع إنما انعقد على القدر المملوك للطاعنين بالفعل لا على ١١ ف و ١٦ ط و ٢٢ س المدفوع ثمنها والمذكور في العقد أنها هي الأطيان المبعة — هذا في حين أن المطعون عليه وقد ادعى أن الأطيان التي استلمها تنقص عن المساحة المتفق على بيعها والمدفوع ثمنها بمقدار ١٣ ط و ٩ س فان دعواه تعتبر دعوى مطالبة بمقابل العجز ، يسقط الحق في إقامتها بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ٤٣٤ السابق الإشارة إليها ، وأضاف الطاعنان فيما يتعلق بالقضاء عليهما بالفوائد ، أنهما وقد قبضا ثمن المبيع فإنه لا يجوز أن يسألا بعد ذلك عما يكون الاصلاح الزراعى قد استولى عليه بعد البيع ، بسبب تراخي المطعون عليه في تسجيل العقد .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر دفع الطاعنين بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بتمن النقص في غير محله ، ومما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص قوله "وحيث إن طلب ناجى رؤوف برسوم — المطعون عليه — إلزام البائعين بأن يردا إليه مبلغ ٢٣٤ ج و ٨٠٠ م ثمن الـ ١٣ ط و ٩ س يؤيده (أولا) أن المبيع بالعقد حسب نص البند الخامس منه ليس هو القدر الوارد به وإنما هو ما تبين وجوده من هذا القدر نقصا أو زيادة على أساس كشف التحديد الرسمى ، وقد أثبت هذا الكشف أن الموجود هو ١١ ف و ٣ ط و ١٣ س فقط وهو الذى يقع عليه البيع حسب المنصوص عليه في البند الخامس وأما الباقي من القدر الوارد بعقد البيع وهو الـ ١٣ ط و ٩ س المطالب برد ثمنه فلا يعتبر أن عقد البيع قد شمله ويكون البائعان قد أخذوا ثمنه بغير حق ويتعين عليهما رده طبقا لنص البند الخامس من عقد البيع وهو قانون الطرفين الخاص الواجب التطبيق... (ثانيا) أن المشتري لما أُنذر البائعين بأنه تبين له من الكشف الرسمية التي استخرجها أن هذه الأطيان عجزا فان البائعين ردا عليه في انذارهما المؤرخ ١٩٥٥/٦/٢٥ بأن المتفق عليه بينهم صراحة في البند الخامس من عقد

البيع هو أن العبرة هي بكشف التحديد . ونزولا على ما قدره البائعان في انذارهما هذا فإن المشتري استخرج كشف تحديد فثبتت منه أن حقيقة المساحة هي كما قرر المشتري بصحيفة دعواه (ثالثا) يضاف إلى هذا ان تصريح الطرفين في البند الخامس من عقد البيع أن الثمن مقدر بحسب الوحدة وأن الثمن الاجمالي عرضه للتعديل بالتخفيض أو الزيادة على أساس ما يظهره كشف التحديد الرسمي من فرق في المساحة يستفاد منه كما جاء في انذار البائعين المؤرخ ١٩٥٥/٦/٢٥ أن العبرة هي بكشف التحديد ولقد كان هذا الإنذار لاحقا لعقد البيع بنيف وخمس سنين ومتى كان ذلك ، فإن طرفي العقد قد احتكما في بيان المساحة الحقيقية إلى كشف التحديد “ وهذا الذي قرره الحكم مفاده أنه اعتبر أنه وإن ذكر في العقد أن الأطيان التي يجري فيها البيع مساحتها ١١ ف و ١٦ ط و ٢٢ س إلا أن هذه المساحة المذكورة في العقد ليست هي القدر الذي وقع عليه البيع ، وأنه إنما ينصب على المساحة الصحيحة التي توجد في الطبيعة - فعلا بعد استخراج كشف التحديد والتي تبين بعد استخراجها أنها ١١ ف و ٣ ط و ١٣ س ثم رتب الحكم على ذلك أن الفرق بين ثمن القدرين يكون قد تقاضاه الطاعنان من المطعون عليه بغير وجه حق - لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم في هذا الشأن كافيا لحمل قضائه ومؤديا إلى ما رتبته عليه ، وقد حصله الحكم تحصيلًا سائغا من أوراق الدعوى ومن الشروط المتفق عليها بين الطرفين في عقد البيع - وكان تطبيق نص المادة ٤٣٤ من القانون المدني في حالة الادعاء بوجود عجز في المبيع محله أن يكون البيع قد انعقد على عين معينة مفرزة ذات مقاس أو قدر معين ولم يقم البائع بالتسليم على النحو الذي التزم به بأن سلم المبيع أقل قدرا مما هو متفق عليه - لما كان ما تقدم ، فإن نعي الطاعنين على الحكم بهذا السبب ، بخالفة القانون يكون على غير أساس - أما نعي الطاعنين على الشق من الحكم المتعلق بقضائه عليهما بالفوائد ، فردود بأنه وقد انتهى الحكم إلى أنهما ملزمان برد ما قبضاه من الثمن أكثر مما يستحقان ، فإن قضائه عليهما بالفوائد لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢٨)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) حراسة . " حراسة إدارية " . " أثرها " . أهلية . " حق التقاضي " .

وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ يغفل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي أثناء الحراسة . ليس هذا نقص في أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله مقيّد من سلطته عليها فيبأثرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون .

(ب) حراسة . " حراسة إدارية " . " رفع الحراسة " . تنفيذ . " حق التقاضي " .

رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استنزال جميع الديون من صافي قيمتها . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقه في عقاره محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق .

(ج) تنفيذ . " السند التنفيذي " . " العقد الرسمي بفتح الاعداد " .

التنفيذ الجبري لا يكون إلا بموجب السند التنفيذي الدال بذاته على استيفاء الحق بالشروط اللازمة لاقتضائه . في العقد الرسمي بفتح الاعداد : جواز التنفيذ بدائل غير معتمد من العقد الرسمي ذاته هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . عدم جواز الاعتماد على دليل خارجي آخر لا يصلح بذاته سنداً للتنفيذ .

١ - إذ خول المشرع لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة - على النحو المقرر بالأمر

العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ — بغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي بشأنها أثناء الحراسة . وليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة .

٢ — رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم — وذلك عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضي يوم العمل به في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقرر فيها ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من استئصال جميع الديون من صافي قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدد لمن كان خاضعاً للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعة — المفروضة عليها الحراسة — في الدفاع عن حقها في عقارها محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق لها بإخراجه من قيمة التصفية .

٣ — مؤدى المادتين ٤٥٩ و ٤٦٠ من قانون المرافعات أن الأصل أن التنفيذ الجبري إنما يكون بموجب السند التنفيذي الدال بذاته على استيفاء الحق بالشروط اللازمة لاقتضائه وأن الشارع في خصوص العقد الرسمي بفتح الاعتماد أجاز — على خلاف الأصل — التنفيذ بدليل غير مستمد من العقد الرسمي ذاته — هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . وقد قصد الشارع من هذا الاستثناء — على ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات — إقرار العرف القضائي الذي يجيز التنفيذ بهذا العقد ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شيء مع تلطيف حديثه بإيجاب إعلان المدين ملخص الدين — وإذا كان هذا المستخرج هو الدليل الوحيد الذي أجاز الشارع خارج العقد الرسمي استثناء لإثبات الشروط اللازمة في الحق المنفذ به فإنه لا يجوز الاعتماد على دليل خارجي آخر لا يصلح بذاته سنداً للتنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بموجب عقد فتح اعتماد ورهن رسمى مؤرخ ١٩٥٥/١١/٨ فتح البنك المطعون عليه اعتمادا للطاعة بحساب جار مدين بمبلغ ١٧٠٠٠ ج لمدة خمس سنوات تنتهى فى ١٩٦٠/١١/٧ — ونص بالعقد على تسديد المبلغ على أقساط سنوية متساوية وأنه فى حالة التأخير عن سداد أحد الأقساط والفوائد تحمل قيمة الدين جميعه بفائدة قدرها ٧ ٪ وقد حل القسط الأول فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ ومقداره ٣٤٠٠ ج ولم تسدده الطاعة فقام البنك باتخاذ إجراءات نزع الملكية ضدها على العين المرهونة له بإعلانها بتنبيه نزع الملكية فى ١٩٥٨/١٠/١٦ . وإذ أودع قائمة شروط البيع فى ١٩٥٩/٣/٢٢ قررت الطاعة بالاعتراض عليها بالدعوى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٩ كلى الجيزة ، وأسست اعتراضها على بطلان إعلان السند التنفيذى وإعلان التنبيه لتسليمها إلى جهة الإدارة دون أن يوضح السبب فى ذلك ، وبطلان إعلان إيداع قائمة شروط البيع لحل الصورة من بيان إمام المحضر وإمام الشخص الذى سلمت إليه ، وأن الدين غير ثابت فى ذمة الطاعة لانعدام الدليل على قبضها قيمة الاعتماد وتصفية الحساب ليكون ديناً محدد المقدار ، وأن الثمن المحدد لبيع العقار هو ثمن بنحس — وأضافت إلى ذلك بمذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٥٩/١٠/٢١ أن إجراءات التنفيذ قد وقعت باطلة إذ أعلنت بعقد فتح الاعتماد دون أن يعلن معه مستخرج رسمى طبقاً لنص المادة ٦٠/٢ مرافعات — ومحكمة أول درجة قضت فى ١٩٦٠/١١/٢٣ بقبول الاعتراضات الواردة بالتقرير شكلاً وفى الموضوع برفضها وبسقوط الاعتراض الوارد بالمذكرة ببطلان إعلان فتح الاعتماد — استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧١ لسنة ٧٨ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦١/٤/٢٠ بقبول الاعتراض الخاص بالمنازعة فى الدين وتعديل قائمة شروط البيع بقصر التنفيذ على مبلغ ١٠٨٢٤ ج و ٥١١ م وبرفض باقى الاعتراضات وتأييد الحكم المستأنف فيها وفيما قضى به من سقوط

الحق فى الاعتراف ببطلان فتح الاعتماد ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطرق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بلمسة ١٩٦٥/١/١٩ ، وفى صممت النيابة على رأىها الذى أبدته فى مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة لصذور قرار الإحالة قدم المطعون على مذكرة دفع فىها بعدم قبول الطعن ، وبالملمسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأىها الساق .

وحيث إن المطعون على دفع بعدم قبول الطعن لانتفاء صفة الطاعنة وانعدام مصلحتها فى الطعن ، ذلك أنه بعد التقرير به فرضت الحراسة على أموالها وممتلكاتها بمقتضى الأمر الجمهورى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر بالتطبيق للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الصادر بإعلانها القرار الجمهورى رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ وأن الحارس الخاص المعين بقرار وزير الاقتصاد أصبح هو صاحب الصفة فى إدارة جميع أموالها والتصرف فىها ، وقد رفعت الحراسة عنها بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وآلت ملكية هذه الأموال إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالى المنصوص على فى المادة الثانية منه ، وأن الدولة أصبحت ملزمة باستئزال جميع الديون من قيمة هذه الأموال بالقرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فلم يعد للطاعنة مصلحة فى الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود — ذلك أن المشرع إذ خول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة — إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المقرر بالأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فىها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها أثناء الحراسة وليس فى ذلك نقص فى أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فىباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة — وإذ كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يقضى فى المادة الأولى منه برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعىين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ فإن مقتضى ذلك أن يعود إليهم حق التقاضى يوم العمل به فى ١٩٦٤/٣/٢٤ ولا يؤثر فى ذلك

ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقدّر فيها — ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من استئزال جميع الديون من صافي قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — إذ تحدّد لمن كان خاضعا للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعنة في الدفاع عن حقها في العقار محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق لها بانحراجه من قيمة التصفية — ولما كانت الحراسة التي فرضت على أموال الطاعنة بعد تقريرها بالطعن في الحكم قد انتهت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — فإن صفتها في الطعن تعد قائمة — لما كان ذلك ، وكان يكفي لتوفر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون — ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعنة في الاعتراض ببطلان إعلان عقد فتح الاعتماد لعدم إعلانها بمستخرج بالحساب من واقع دفاتر البنك التجارية — على أنه سبب جديد أبدته في مذكرتها أمام محكمة أول درجة ولم تكن قد أبدته في تقرير الاعتراض ، هذا في حين أن الثابت من أسباب الاعتراض أنها تمسكت في السبب الثالث منها بأن العقد لم يرد به ما يفيد أن قيمة الاعتماد قد دفعت لها فعلا ، وكان يتعين على البنك أن يضمن تنبيهه ما يثبت ذلك بتقديم حساب برصيده مفصلا بالمقادير والتواريخ بما في ذلك حساب الفوائد ، ومفاد ذلك أنها تمسكت في هذا السبب بعدم كفاية التنبيه في إثبات وجود الدين ومقداره و بطلان السند التنفيذي الذي أعلنت به طبقا للمادة ٤٦٠ مرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٤٥٩ مرافعات إذ تنص على أن ” لا يجوز التنفيذ اقتضاء لحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء “ — فإن الاستفادة من هذا النص أنه إذا تخلف في الحق أحد هذه

الشروط الثلاث فانه لا يجوز التنفيذ لاقتضائه ، وكل إجراء يتخذ في سبيل التنفيذ يكون باطلا . وإذ تقضى المادة ٤٦٠ مرافعات بأنه يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو لموطنه الأصلي وإلا كان باطلا - وتجري عبارة الفقرة الثانية منها بأنه ” يجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية “ فان مؤدى ذلك أن التنفيذ الجبرى إنما يكون فى الأصل بموجب السند التنفيذي الدال بذاته على استيفاء الحق بالشروط اللازمة لاقتضائه ، وأن الشارع فى خصوص العقد الرسمى بفتح الاعتماد أجاز على خلاف الأصل التنفيذ بدليل غير مستمد من العقد الرسمى ذاته - هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . وقد قصد الشارع من هذا الاستثناء - على ما جاء بالمذكرة التفسيرية - إقرار العرف القضائى الذى يحيز التنفيذ بهذا العقد ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شئ مع تلطيف حدته بإيجاب إعلان المدين بملخص الحساب - وإذ كان هذا المستخرج هو الدليل الوحيد الذى أجاز الشارع خارج العقد الرسمى استثناء لإثبات الشروط اللازمة فى الحق المنفذ به فانه لا يجوز الاعتماد على دليل خارجى آخر لا يصلح بذاته سندا للتنفيذ - ولما كان الثابت بتقريرات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت فى تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع بالسبب الثالث من أسباب اعتراضها بأن ” سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد بمبلغ ١٨٠٠٠ ج أعلن البنك بموجبه التنبيه وطالب به وبفوائد مقدارها ٣٢٧٢ ج مدعيا أن المستأنفة (الطاعنة) لم تدفع له هذا المبلغ - وأن العقد لا يتضمن إثباتا بأن البنك دفع قيمة الاعتماد فعلا فأصبح مطلوبا منها وكان يتعين على البنك أن يضمن تنبيهه إثباتا باستعمال الاعتماد فعلا وحسابا برصيده مفصلا بما فيه الفوائد حسب المقادير والتواريخ حتى يحق له فى حالة عدم الدفع تخطى أجل الخمس سنوات المنصوص عليها بالعقد وجعل الدين المطلوب محقق الوجود ومستحق الأداء ومحدد المقدار - فليس ثمة دليل من واقع عقد الاعتماد المؤسس عليه التنبيه على وجود دين ثابت بحيث يمكن أن يؤسس عليه إجراءات التنفيذ إذ لا بد من تصفية الدين “ - وكان مؤدى هذا السبب تمسك الطاعنة بأن السند التنفيذي المعلن إليها لم يتضمن إثبات الحق المنفذ به بموجب عقد فتح الاعتماد - وهو كشف حساب بيان مفصل لمقدار الدين وفوائده ورصيده هذا

الدين وهو ما يفيد تمسكها بأنها لم تعلن بمستخرج الحساب طبقاً لما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٤٦٠ مرافعات — وإذ أقام الحكم قضاءه بسقوط حقها في التمسك بالبطلان لعدم إعلانها بهذا المستخرج على أنها لم تكن قد تمسكت به في تقرير الاعتراض وأنه سبب جديد أضافته في مذكرتها أمام محكمة أول درجة يستند إلى المادة ٤٦٠ مرافعات بدلاً من المادة ٤٥٩ مرافعات التي استندت إليها في تقرير الاعتراض فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الواقع الثابت في سبب الاعتراض ولو أغفلت الطاعنة الإشارة إلى نص المادة ٤٦٠ مرافعات في تقرير الاعتراض — ولما كان الحكم قد تحجب بهذه المخالفة عن النظر في سبب الاعتراض واكتفى في إثبات وجود الدين وتعيين مقدارها بما ثبت في العقد الرسمي بفتح الاعتماد وفي الإيصالات والشيكات من قبض الطاعنة من البنك المبالغ التي قضى الحكم بقصر التنفيذ عليها ومجموعها ١٠٨٢٤ ج و ٥١١ م وكان الحكم قد اجترأ بذلك من الحساب الجارى المبالغ التي قبضتها الطاعنة منه بموجب العقد وإيصالات أخرى دون ما عسى أن تكون قد دفعته إليه وكان مبدأ عدم قابلية الحساب للتجزئة يقضى بأن العمليات التي تتابع أثناء قيام حساب جار تكون كلا غير قابل للتجزئة — وأن كل عملية منها تفقد ذاتيتها وتندمج في الحساب ليصبح رصيده وحده هو الدين الذي يمكن المطالبة به — وإذ خالف الحكم هذا النظر فجراً عمليات الحساب الجارى وأجاز التنفيذ بحق غير ثابت في مستخرج منه مفصلاً لمفرداته ومحددًا لرصيده مع أنه كان يلزم إعلان الطاعنة بهذا المستخرج مع إعلانها بالعقد الرسمي بفتح الاعتماد عملاً بالمادة ٢/٤٦٠ مرافعات — لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء في موضوع الاعتراضات على قائمة شروط البيع بقبول الوجه الثالث منها وببطلان إجراءات التنفيذ .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلبيح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وامل جبران ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٢٩)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) عتمد . ” آثار العقد “ . خالف . ” خالف خاص “ . إثبات . ” ثبوت التاريخ في الورقة العرفية “ .

انصراف أثر العقد الى الخلف الخاص . شرطه أن يكون إنتقال ملكية الشيء اليه لاحقا لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص حالما بالعقد وقت إنتقال الملكية اليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ .

(ب) إثبات ” القرائن القانونية “ . ” قوة الأمر المقضى “ . حكم ” حجية الأحكام “ .

حجية الشيء المقضى فيه . مناطها اتحاد الخصوم والموضوع والسبب . طلب انتقاص الاجرة لعدم تركيب مصعد في العين المؤجرة في دعوى وطلب تنفيذ التزام المؤجر بتركيب المصعد في دعوى أخرى اختلاف الدعوى موضوعا وسببا .

(ج) التزام . ” التنفيذ العيني “ . إجارة . ” التزامات المؤجر “ . حكم . ” قصور “
” ما يعد كذلك “ .

الأصل تنفيذ الالتزام عينا . يستثنى من ذلك أن يكون التنفيذ مرهقا للدين . جواز الانتصار على دفع تعويض تقدي مالم يلحق ذلك بالدين ضررا جسيما . المادة ٢٠٣ / ٢ مدنى .
إنتفاء الاوفاق . قصور الحكم في بحثه . مثال في التزام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة .

١ - مفاد نص المادة ١٤٦ من القانون المدنى أنها إذ تقرر قاعدة عامة بشأن انصراف أثر العقد الى الخلف الخاص اشترطت أن يكون انتقال ملكية الشيء اليه قد جاء بعد إبرام العقد الذى ينصرف أثره الى الخلف وأن يكون الخلف

الخاص عالمًا بالقدرة وقت انتقال الملكية إليه . وإذا لم تتطلب هذه المادة أن يكون العقد ثابت التاريخ فذلك لأن العلم من جانب الخلف الخاص يقوم مقام ثبوت التاريخ ويعد طريقاً من طرق إثبات تاريخ الورقة العرفية فتصبح الورقة حجة عليه من وقت علمه بها بوصفه خلفاً خاصاً .

٣ - يشترط لكي يحوز الحكم حججاً الشئ المقضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى فإذا كان الثابت أن المطعون عليه (المستأجر) قد طلب في الدعوى الأولى تخفيض الأجرة استناداً إلى أن المؤجر لم يقوم بتركيب المصعد بالعقار المؤجر مما ترتب عليه ضرر قدره بالمبلغ الذي طلب انتقاظه من قيمة الأجرة فقضت المحكمة برفض هذه الدعوى تأسيساً على أنه قد حدد في العقد أجر للمصعد مستقل عن أجر البناء وكان موضوع الدعوى الثانية هو طلب تنفيذ التزام المؤجر بتركيب المصعد فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن موضوع وسبب الدعوى بين مختلفين يكون استخلاصاً سائفاً مارسته محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية .

٣ - لأن كان الأصل أن للدائن المطالبة بتنفيذ التزام مدينه عيناً إلا أنه يرد على هذا الأصل استثناء تقضى به المادة ٢٠٣/٢ من القانون المدني أساسه ألا يكون هذا التنفيذ مرهقاً للمدين إذ يجوز في هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض نقدي إذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه على أن تنفيذ المؤجرة إلزامها بتركيب المصعد ليس من شأنه إرهاقها لأنه سوف يعود عليها بالفائدة باضافته إلى ملكها والانتفاع بأجرته الشهرية المتفق عليها وكان هذا القول من الحكم لا يؤدي إلى إنتفاء الإرهاق عن المؤجرة (الطاعنة) إذ يشترط لذلك ألا يكون من شأن تنفيذ هذا الإلتزام على حساب الطاعنة بذل نفقات باهظة لا تناسب مع ما ينجم من ضرر للمطعون عليه (المستأجر) من جراء التخلف عن تنفيذه ، وإذا لم يحدد الحكم نوع المصعد المناسب للمبنى والتمن الذي سيتكلفه وما يستتبع ذلك من تحديد نفقات تركيبه وما إذا كان هذا الثمن يتناسب مع قيمة المبنى فقد حجب نفسه عن بحث مدى الإرهاق الذي يصيب الطاعنة بتركيب المصعد لمقارنته بالضرر الذي يلحق المطعون عليه من عدم تركيبه مما يعيب الحكم مخالفة القانون والقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى بور سعيد ضد الطاعنة بطلب الحكم بالتصريح له بتركيب مصعد بالمقار الذى يستأجره منها بمصاريف يرجع بها عليها . وقال شرحا لدعواه إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٦/٤/٥ تعهد طه عبد العزيز الصغير مورث الطاعنة بأن يقيم مبنى من ستة أدوار وحديقة وسطح على أرض فضاء يملكها بشارع الجيش وحمدي ببور سعيد ، وبأن يؤجر هذا المبنى إلى المطعون عليه لاستعماله فندقا بايجار قدره ١٠٠ ج شهريا ، ونص فى البند الخامس من العقد على أن المؤجر يتعهد بتركيب مصعد بالمبنى . وفى ١٩٥٦/٩/٥ سلم المؤجر المبنى إلى المطعون عليه بدون مصعد ، وذكر فى محضر التسليم أن أجرة المصعد وقدرها عشرة جنيهات لا تسرى إلا بعد تركيبه واستعماله وأن المؤجر يتعهد بتركيب المصعد فى أقرب وقت ممكن ، وأنه إذ رفضت الطاعنة ومن قبلها مورثها القيام بتركيب المصعد رغم إنذارهما وكان فى عدم تنفيذ التزامهما هذا ما عرض المطعون عليه للتسائر المتلاحقة نتيجة عدم استغلال الثلاث أدوار العلوية والمطعم فقد انتهى المطعون عليه إلى طلبه سالف البيان . دفعت الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٥٨ كلى بور سعيد . وفى ١٩٥٩/١٢/١ حكمت المحكمة برفض الدفع وبجواز نظر الدعوى وبالترخيص للمطعون عليه بتركيب المصعد بمصاريف يرجع بها على الطاعنة استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ سنة ١ مأمورية بور سعيد ودفعت ببطلانه لعدم تلاوة تقرير التلخيص وطلبت إلغاءه وتمسكت بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦١/٥/٤ ببطلان الحكم المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص

(٢ - ٨ - ٢)

ومضت في الفصل في الدعوى بأن قضت برفض الدفع بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ، وفي موضوعها بالترخيص للطعون عليه بتركيب مصعد في المكان المخصص له طبقا للرسم الهندسي الموقع عليه من مورت الطاعنة في المبنى المؤجر للطعون عليه المبين بصحيفة الدعوى والعقد المؤرخ ١٩٥٦/٤/٥ بمصاريف يرجع بها على الطاعنة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦١/٦/٦ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٥/١/٢٣ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أسباب أربعة تنعى الطاعنة في أولها الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالتصريح للطعون عليه بتركيب المصعد بمصروفات يرجع بها عليها باعتبارها مشتريه للعقار فهي خلف خاص للمؤجر تلزم بتركيب المصعد تطبيقا للمادة ١٤٦ من القانون المدني ، في حين أن هذه المادة تشترط لانتقال الالتزامات الشخصية الواردة بالعقد إلى الخلف الخاص أن يكون هذا العقد ثابت التاريخ وسابقا على كسب هذا الخلف للملكية وأن تكون الحقوق والالتزامات مما تعتبر من مستلزمات هذا الشيء وأن يكون الخلف الخاص قد علم بما ينتقل إليه من حقوق أو التزامات ، وهذه الشروط غير متوافرة بالنسبة لما ذلك أن عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٦/٤/٥ ومحضر تسليم المبنى إلى المطعون عليه غير ثابت التاريخ ، وليس المصعد من مستلزمات المبنى ولم تكن الطاعنة على علم بهذا الالتزام ، هذا وقد شاب الحكم القصور إذ لم يحدد الظروف التي استدلت بها على قيام العلم لديها بالالتزام الخاص بتركيب المصعد .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١٤٦ من القانون المدني قد نصت على أنه " إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه " ومفاد هذه المادة أنها إذ تقرر القاعدة العامة بشأن

انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص اشترطت أن يكون إنتقال ملكية الشيء إليه قد جاء بعد إبرام العقد الذي ينصرف أثره إلى هذا الخلف ، وأن يكون الخلف الخاص عالماً بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . وإذا لم تتطلب هذه المادة أن يكون العقد ثابت التاريخ فذلك لأن العلم من جانب الخلف الخاص يقوم مقام ثبوت التاريخ ، ويعد طريقاً من طرق إثبات تاريخ الورقة العرفية ضده فتصبح الورقة حجة عليه من وقت علمه بها بوصفه خلفاً خاصاً - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذا الخصوص أنه "لا محل لما تقوله المستأنفة الطاعنة - باعتبارها خلفاً خاصاً بحكم أيلولة العقار إليها من المورث بعقد البيع المسجل في ١٩٥٦/١٠/٢٥ - من أنها لا تلزم بما التزم به - في عقد الإيجار ومحضر التسليم - بمقولة إن تعهد المالك السابق بتركيب المصعد تعهد شخصي بحث ولا يسرى عليها - لا محل لهذا القول لأنه طبقاً للمادة ١٤٦ مدني إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقاً شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه - وحيث إنه لما كان الثابت من عقد الاتفاق والإيجار السابق على البيع أنه يشمل على التزامات صريحة من المورث البائع بتركيب المصعد وأن هذا المصعد متصل بالمندوق المتعاقد عليه ومن مستزماته فضلاً عما ورد في محضر التسليم السابق أيضاً على البيع من التزام المورث المذكور بتركيب المصعد وإعداده للاستعمال في أسرع وقت وكان الثابت أيضاً من ظروف الدعوى وملابساتها ومن الأوراق المقدمة من المستأنفة (محضر التسليم المؤرخ ١٩٥٦/٩/٥ في القضية المضمومة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ كلى بور سعيد) أن المستأنفة - الطاعنة - على علم تام بالتزام مورثها بتركيب المصعد في العقار المبيع إليها وتعهدته بإقامته بأسرع ما يمكن - لما كان ذلك ، فإنه لا يحق للمستأنفة وقد أصبحت خلفاً خاصاً للمورث المذكور أن تنفصل من ذلك الالتزام . . . " وإذا التزم الحكم ~~بموجب~~ القانون بتحصيله للشروط الواجب توافرها لتطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدني ، وأزل حكم هذه الشروط على الواقع في الدعوى في استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه فإن النعي عليه بخالفه القانون وبالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والفصوص في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى بورسعيد التى كان قد رفعها المطعون عليه مطالبا بتعويض عن عدم تركيب المصعد متغليا عن طلب التنفيذ العينى ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع تأسيسا على أن محل النزاع وسببه في الدعوى الأولى والدعوى الحالية مختلفان في حين أنهما متحدان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يشترط لكي يحوز الحكم حجية الشيء المفضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على ما قرره من " أن محل النزاع في الدعوى المضمومة برقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى بورسعيد هو طلب تخفيض الأجرة لعدم الانتفاع جزئيا بالعقار المؤجر لخلوه من المصعد بينما يقوم النزاع في الدعوى الحالية على طلب إلزام المستأنفة بتنفيذ ما تعهد به مورثها من تركيب المصعد فى المبنى المؤجر ووضح من ذلك أن محل النزاع وسببه مختلفان فى الدعويين " . وكان يبين من الحكم فى الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى بورسعيد أن المطعون عليه طلب فى هذه الدعوى تخفيض الأجرة منذ استلامه العقار المؤجر استنادا إلى أن الطاعنة ومن قبلها مورثها والبائع لها لم يقوموا بتركيب المصعد مما ترتب عليه ضرر قدره بالمبلغ الذى طلب إنقاذه من قيمة الأجرة . وقد قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أنه قد حدد فى العقد أجر للمصعد مستقل عن أجر البناء وأن الأجرة التى يدفعها المطعون عليه لا يدخل فيها إيجار المصعد فلا يحق له طلب التخفيض ، أما الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه فهى خاصة بتنفيذ ما التزمت به الطاعنة ومن قبلها البائع لها بتركيب مصعد بالمبنى طبقا لما ورد بالعقد المؤرخ ١٩٥٦/٤/٥ - لما كان ذلك ، فإن ما أورده الحكم من أن موضوع وسبب الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه يغاير موضوع وسبب الدعوى الصادرة فيها الحكم السابق صدوره فى الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ يكون استخلاصا سائغا مارسته محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الثالث والرابع مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بأن العقد المتضمن التعهد بتركيب مصعد لم يبين نوعه ولا يجوز ترك الأمر للطعون عليه حتى لا يؤدي ذلك إلى إرهابها بتركيب مصعد باهظ الثمن ولا يتناسب مع قيمة المبنى ، إلا أن الحكم اكتفى في الرد على ذلك بأن المصعد محدد له مكان خاص بالمبنى تاركاً الأمر مجهلاً بالنسبة لنوع المصعد وقيمته وما يستتبع ذلك من نفقات تركيبه . وما أورده الحكم من أن إضافة المصعد إلى ملك الطاعنة سيعود عليها بالمنفعة - هذا القول فضلاً عن مخالفته للمادة ٢٠٣ من القانون المدني ، إذ أن التنفيذ العيني فيه إرهاباً لها ومن شأنه أن يلحق بها خسارة جسيمة - فإنه لا يصلح رداً على ما أثير أمام محكمة الموضوع في هذا الخصوص .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن للدائن المطالبة بتنفيذ التزام مدينه عينا ، إلا أن هذا الأصل يرد عليه استثناء تقضى به المادة ٢٠٣ من القانون المدني أساسه ألا يكون هذا التنفيذ مرهقاً بالمدين ، إذ يجوز في هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض تقدي إذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في الرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص على ما قرره من أن تنفيذ التزامها بتركيب المصعد ليس من شأنه أن يرهقها لأنه سوف يعود عليها بالفائدة بإضافته إلى ملكها والانتفاع بأجرته الشهرية المتفق عليها وقدرها عشرة جنيهات . و كان هذا القول من الحكم لا يؤدي إلى انتفاء الارهاق عن الطاعنة إذ يشترط لذلك ألا يكون من شأن تنفيذ هذا الالتزام على حساب الطاعنة بذل نفقات باهظة لا تتناسب مع ما ينجم من ضرر للطعون عليه من جراء التخلف عن تنفيذه . وإذ لم يحدد الحكم نوع المصعد المناسب للمبنى والتمن الذي سيتكلفه وما يستتبع ذلك من تحديد نفقات تركيبه ، وما إذا كان هذا الثمن يتناسب مع قيمة المبنى ، واكتفى في هذا الخصوص بما قرره من أن المصعد محدد له مكان خاص بالمبنى ، فقد حجب نفسه عن بحث مدى الارهاق الذي يصيب الطاعنة بتركيب المصعد لمقارنته بالضرر الذي يلحق بالمطعون عليه من عدم تركيبه وفقاً لما تقضى به المادة ٢٠٣/٢ من القانون المدني ، مما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسييب ويستوجب نقضه .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٣٠)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

إنشاء الوقف . دلالة على أن الواقف أراد أن يجعل وقفه بعد وفاته حصصاً وأوقافاً متعددة . مثال . شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات إليه من أهل الوقف . المراد بالطبقة . الطبقة الخاصة لا ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص . مقنضاه . عودة حصة العقيم إلى أصل غلة الوقف كله فيما عدا حصة الخيرات وناظر الوقف وتتمم قسمته .

متى كان إنشاء الوقف يدل على أن الواقف أراد أن يجعل وقفه بعد وفاته حصصاً وأوقافاً متعددة يستقل كل منها عن الآخر بالإستحقاق فيه وبمستحققيه من أفراد الطبقة الأولى المذكورين بأسمائهم في كتاب الوقف ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه خاصة وقفاً على أولاده ثم على أولاد أولاده فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والإستحقاق وإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات إليه من أهل الوقف ، وكانت المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها "وهي أقرب قسم كان الميت يتناول استحقاقه منه وبقي من يستحق فيه بعد وفاة هذا المستحق — وكان الثابت في الدعوى أنه بوزارة العقيمين انقرض أفراد الطبقة الأولى ولم يبق

أحد من أهل الحصة التي كانتا تستحقان فيها ينتقل إليه استحقاقهما طبقا لشرط الواقف - إذ المراد بالطبقة هي الطبقة الخاصة لا ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص ، فإن لازم هذا ومقتضاه أن لا يعود شيء من استحقاقهما إلى من هو في مثل طبقتهم من أهل الحصص الأخرى بل يعود إلى أصل غلة الوقف كله فيما عدا حصة الخيرات وناظر الوقف ويقسم قسمته - إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وجرى في قضائه على أن " الحصة التي كان يستحق فيها أهل الطبقة الأولى في هذا الوقف هي كل الحصص عدا حصة الخيرات فهي للخيرات خاصة ووقفها مؤبد لا يتحول عن الخيرات وعدا حصة الناظر فهي لكل ناظر على الوقف ومن ثم تكون الحصة التي كان يستحق فيها العقيم هي مجموع الحصص الباقية بعد نصيب الخيرات فتؤول حصة العقيم إلى غلة هذه الحصة وتقسم مقسمها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيدتين فاطمة أحمد زكي وزينب أحمد زكي المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا الدعوى رقم ٦١٠ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف وآخرين بطلب استحقاقهما حصة قدرها ٥٩٢٦١ و . سهمهما من مليون في وقف المرحوم اسماعيل باشا الفريق وقالتا شرحا لها إنه ، بموجب الإشهاد المؤرخ ٢٧ صفر سنة ١٢٨٢ هجرية وقف العقارات

المبينة به على نفسه مدة حياته ومن بعده يصرف قيراطان على جهات بر عينها وقيراطان على زكريا بن موسى شقيق زوجته وقيراطان على شريفة ابنة زكريا وأربعة قراريط على مديريته كلزار وعشق جمال بالسوية بينهما وقيراطان على مديريه حسن وأحمد بالسوية بينهما وأربعة قراريط على عتقائه الأحباش والسود بحر الزين وظريفه وقدم فرح وقدم خير ومجبور ونور صباح ولادن بالسوية بينهم وثمانية قراريط لمن يكون ناظرا على الوقف ثم من بعد كل منهم - فيما عدا ما هو موقوف على ناظر الوقف والخيرات يكون ما هو موقوف عليه خاصة وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تتجيب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع ، على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب طبقات من توفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ، وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء فيه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه - وقد توفيت كل من مجبور ونور صباح عقيما في حياة الواقف ثم توفي الواقف والوقف باق على حاله ثم توفيت كل من شريفه بنت زكريا وكلزار وقدم خير وقدم فرح ولادن وظريفه وبحر الزين عقيما وبوفاتهن آل استحقاقهن وقدره ثمانية قراريط إلى الباقيين منهم وانحصر استحقاق الأربعة عشر قيراطا الموقوفة على غير الخيرات وناظر الوقف في فرع زكريا وفرعي حسن أفندي وأحمد أفندي مديري الواقف بنسبة ما هو موقوف على كل منهم وهو قيراطان لفرع زكريا جده المدعيتين وقيراط لفرع أحمد وثلاثة قراريط لفرع حسن وزوجه عشق جمال وهم المدعى عليهم الثاني والثالثة والرابعة والخامس السادسة وقاصري المدعى عليها السابعة فيكون لفرع زكريا من ذلك ١٩٤٤٤٥ سهما من مليون تعادل ٤ ط و ١٦ س من ١٤ ط من ريع الوقف ، وإذا أقيمت وزارة الأوقاف في النظر على الوقف ونازعتها هي وباقي المدعى عليهم في استحقاقها الآيل عن ظريفه وبحر الزين وقدره ٥٩٢٦١ سهما من مليون نقد طلبتا الحكم لهما به زيادة على استحقاقهما

الأصل والآيل من باقى العقاء وقدره ١٣٥١٨٤ سهما وجرى النزاع فى الدعوى حول استحقاق ظريفة وبحر الزين ولمن يؤول من بين هؤلاء المستحقين، حيث ذهبت المدعيتان إلى أن حصة كل مستحق تعتبر بمثابة وقف مستقل وقد شرط الواقف أن من يموت عقياً لا عن اخوة ولا أخوات ينتقل استحقاقه لأقرب الطبقات إليه من أهل الوقف وهم هنا معدومون وطبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يرجع استحقاق ظريفة وبحر الزين إلى أصل غلة الوقف — أصل غلة الأربعة عشر قراطاً الموقوفة على غير الخيرات وناظر الوقف — ويكون لها نصيب فيه هو القدر الذى تدعيان به ، بينما طلبت وزارة الأوقاف رفض الدعوى استناداً إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٩٣١/١٩٣٢ القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٤ وتأييد استئنافاً من المحكمة العليا الشرعية فى الاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٣/١٩٣٤ وقضى بأن نصيب المتوفى عقياً من أهل الطبقة الأولى يؤول إلى الباقيين فيها وبذلك يؤول نصيب ظريفة ومن معها إلى من بقى من أهل طبقتهما ومن ذلك جهة الخيرات ، ودفعت فاطمة محمد حسن المدعى عليها الثالثة بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى ٥٤ لسنة ١٩٣١/١٩٣٢ القاهرة الابتدائية الشرعية والاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٣/١٩٣٤ وفى الموضوع طلبت رفضها استناداً إلى أنه عندما توفيت ظريفة لم يكن من أهل طبقتهما على قيد الحياة سوى حسن وبحر الزين فأل نصيبها إليهما باعتبارهما أقرب الطبقات إليها وعندما توفيت بحر الزين لم يكن من طبقتهما سوى حسن فأل نصيبها الأصل والآيل من ظريفة إليه وطبقاً للمادة ٥٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لا تطبق أحكام المادة ٣٣ من هذا القانون متى وجد فى كتاب الوقف نص يخالفها وقد انطوى كتاب الوقف على نص يخالف هو شرط الواقف أن نصيب العقيم يؤول إلى أقرب الطبقات إليه . وبتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضورياً بالنسبة للمدعى عليها الأولى وفاطمة محمد حسن وخديجة أمين دانش بصفتهما وغايباً بالنسبة لباقي المدعى عليهم (أولاً) برفض الدفع المبدئى من المدعى عليها فاطمة محمد حسن بعدم سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثانياً) برفض دعوى المدعيتين مع الزامهما بمصروفاتها وأن تدفعا عشرة جنيهات للمدعى عليه الأول بصفته وللمدعى عليها فاطمة محمد حسن مناصفة بينهما مقابل أجر المحاماة واستأنفت المدعيتان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وطلبتا الغاءه والحكم

لهما بطلبتهما وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٩ سنة ٧٦ ق . وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة لوزارة الأوقاف والسيدة فاطمة محمد حسن وغيايبا بالنسبة لباقي المستأنف عليهم بإلغاء الحكم المستأنف وباستحقاق المستأنفتين إلى ٤ ط و ١٦ ص من ٢٤ قراطا ينقسم إليها ربع الوقف مناصفة بينهما والزمّت وزارة الأوقاف والسيدة فاطمة محمد حسن بالمصروفات وخمسة جنيهاً للمستأنفتين مناصفة بينهما مقابل أتعاب المحاماة ، وعارض المستأنف عليهم الثالث والرابعة والخامسة والسادسة في هذا الحكم طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٦ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وألزمّت المعارضين بالمصروفات وأربعة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص السبب الثاني .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٤ في الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٣١/١٩٣٢ القاهرة الابتدائية الشرعية التي كانت مرفوعة ضد الوزارة وآخرين من المستحقين بتفسير شرط الواقف في نصيب العقيم وتأيد من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٩٣٣/١١/٥ في الاستئناف رقم ١٠٩ سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ وقد قضى بأن نصيب من مات عقيما من عتقاء الطبقة الأولى من أهل الوقف ينتقل إلى الباقيين من أفراد هذه الطبقة ولا يكون منقطعا، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الحكم الصادر بتفسير شرط الواقف يعتبر حجة على جميع المستحقين وكان واجبا على المحكمة المعروف عليها هذا النزاع من جديد أن تحكم بعدم سماعه لوحدة الموضوع وهو انتقال نصيب العقيم لوحدة الخصوم لأن ناظر الوقف كان ممثلا في الدعوى الأولى وقد رفعت على فريق من المستحقين والمنصوص عليه شرعا أن بعض المستحقين ينتصب خصما عن الباقيين .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن الطاعنين لم يقدموا صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٣١/١٩٣٢ القاهرة الابتدائية الشرعية والاستئناف المرفوع منه رقم ١٠٩ سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ العليا الشرعية ، ومن ثم فإن الدفع بعدم سماع الدعوى لسابقة الفصل فيما بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٣١/١٩٣٢ يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بأن نصيب ظريفة وبحر الزين يرجع الى أصل الوقف ويقسم قسمته ويوزع على جميع المستحقين استنادا الى أن كل حصة تعتبر وقفا مستقلا ويموت مستحقها يعود الاستحقاق لأصل الغلة ، وهذا من الحكم خطأ في فهم الواقع انتهى به الى الخطأ في تطبيق القانون إذ أن الواقف نص في حجة الانشاء على أن من مات من المستحقين عن ولد فنصيبه لولده وولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد فلاخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات إليه من أهل هذا الوقف ، وعملا بذلك انتقلت حصة العقيمين مجبور وصباح الى باقي المستحقين من أهل الطبقة الأولى واستمر الحال على ذلك الى أن كان الباقيون على قيد الحياة من أفراد الطبقة الأولى هم ظريفة وبحر الزين وحسن وبوفاة ظريفة انتقل نصيبها الى بحر الزين وحسن وبوفاة بحر الزين انتقل نصيبها الاصل والآيل الى حسن باعتباره أقرب الطبقات إليها وبوفاة حسن انتقل نصيبه الى الطاعنين او المطعون ضدها الثالثة ، وفي سنة ١٩٣٠ أرادت وزارة الأوقاف أن تشرك حصة الخيرات وحصة أجر النظر في نصيب من مات عقيما من المستحقين فأقام ابراهيم محمد حسن مورت الطاعنين الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٣١ / ١٩٣٢ مصر الشرعية ضد الوزارة في شأن نصيب من مات عقيما من العتقاء وهل يكون منقطعا ويعود للفقراء أم يرجع الى أهل طبقته وبتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٤ قضت المحكمة بأن نصيب من مات من عتقاء الطبقة الأولى من أهل هذا الوقف وكذلك نصيب شريفه التي مات عقيما ينتقل الى الباقيين من أفراد هذه الطبقة ولا يكون منقطعا لأن الواقف جعل الحصص كلها وقفا واحدا وليست كل حصة وقفا مستقلا كما فهم الحكم المطعون فيه وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية ،

ولا وجه للقول بأن نصيب من يموت عقيما من الموقوف عليهم إبتداء يعود إلى أصل غلة الوقف طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لأن شرط انطباق تلك المادة أن يكون المستحق قد توفي وليس له فرع يليه في الاستحقاق وألا تكون حجة الوقف قد حوت نصا يخالف حكمها وقد تضمنت حجة الوقف نصا يخالفها هو شرط الواقف أي لولة نصيب المتوفى عقيما لا عن اخوة ولا أخوات إلى أقرب الطبقات من أهل الوقف ، وما انتهى إليه الحكم من ذلك يتعارض مع حكم المحكمة العليا الشرعية الذي قضى بأن من مات عقيما من عتقاء الطبقة الأولى من أهل الوقف ينتقل نصيبه إلى الباقيين من أفراد هذه الطبقة ولا يكون منقطعا .

وحيث إن هذا النعي في غير محله . ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون منه قيراطان من أربعة وعشرين قيراطا على جهات برعينها وقيراطان على شقيق زوجته زكريا ابن موسى وقيراطان على شريفه ابنة زكريا وأربعة قراريط على مديريته كلزار وعشق جمال بالسوية بينهما وقيراطان على مديريه حسن أفندي وأحمد أفندي بالسوية بينهما وأربعة قراريط على عتقائه الأحباش والسود بحر الزين وظريفه وقدم فرح وقدم خير ومجبور ونور صباح ولادن بالسوية وجعل الثمانية قراريط الباقية لمن يكون ناظرا على الوقف ثم من بعد كل منهم - فيما عدا ما هو موقوف على الناظر والخيرات - يكون ما هو موقوف عليه خاصة وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع ، على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ، وعلى أن من مات منهم قبل دخوله

في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حيا باقيا لاستحق ذلك ، ثم من بعد انقراض الموقوف عليهم جميعا يكون ذلك وقفا على من يوجد من عتقائهم وعتقاء عتقائهم وذريتهم حسب ترتيب طبقاتهم فاذا انقضوا جميعا كان ذلك وقفا على جهات برعيناها — وظاهر انشاء الوقف وشروطه هذه يدل على أن الواقف أراد أن يجعل وقفه بعد وفاته حصصا وأوقافا متعددة يستقل كل منها عن الآخر بالاستحقاق فيه وبمستحقه من أفراد الطبقة الأولى المذكورين بأسمائهم في كتاب الوقف ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه خاصة وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق وإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات إليه من أهل الوقف ، وإذ كانت المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه "مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها" وهي أقرب قسم كان الميت يتناول استحقاقه منه وبقي من يستحق فيه بعد وفاة هذا المستحق ، وكان الثابت في الدعوى أن كلام من ظريفة وبحر الزين توفيت عقيما وكانت آخر طبقتهم موتا وبوفاتهما انقراض أفراد الطبقة الأولى ولم يبق أحد من أهل الحصة التي كانتا تستحقان فيها ينتقل إليه استحقاقهما طبقا لشروط الواقف : إذ المراد بالطبقة — وعلى ما يبين من صنيع الواقف ومن المذكرة التفسيرية لمشروع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — هي الطبقة الخاصة لا ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص ، ولازم هذا ومقتضاه — وفرارا من القول بالانقطاع الذي لا يتفق مع أغراض الواقفين — أن لا يعود شيء من استحقاقهما إلى من هو في مثل طبقتهم من أهل الحصص الأخرى بل يعود إلى أصل غلة الوقف كله فيما عدا حصة الخيرات وناظر الوقف ويقسم قسمته — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن "الحصة التي كان يستحق فيها أهل الطبقة الأولى في هذا الوقف هي كل الحصص عدا حصة الخيرات فهي للخيرات خاصة ووقفها مؤبد لا يتحول عن الخيرات وعدا حصة الناظر فهي لكل ناظر على الوقف ومن ثم

تكون الحصة التي كان يستحق فيها العقيم هي مجموع الحصص الباقية وهي الأربعة عشر قيراطا بعد نصيب الخيرات فتؤول حصة العقيم إلى غلة هذه الحصة وتقسم مقسمها فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكيم المطعون فيهما مشوبان بالقصور أما الأول وهو الحكم الغيابي فلا أنه أقام قضاءه في الدعوى على أن الواقف جعل كل حصة خاصة بمن يستحقها لا يشاركه فيها أحد غيره من أهل الحصص الأخرى مخالفا بذلك غرض الواقف وهو ظاهر لا يحتاج إلى تفسير وما اشترطه في كتاب الوقف من الرجوع بالغلة عند انقراض العقيم إلى أقرب الطبقات إليه ومقتضاه أن نصيب ظريفة وبحرالزین يؤول إلى حسن وهو أقرب الطبقات إليها ولا يكون زكريا مستحقا في نصيبهما ولا يشاركهما فيه ، وأما الثاني وهو الحكم الصادر في المعارضة فلا أنه قضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها تأسيسا على أن الموضوع في دعوى التفسير وفي دعوى الاستحقاق مختلف في حين أن دعوى التفسير لا تختلف عن دعوى الاستحقاق والمقصود من دعوى التفسير هو استحقاق نصيب وانتقاله من أحد المستحقين لمستحق آخر ويلزم لانتقاله الرجوع إلى حجة الوقف وتفسير شرط الواقف .

وحيث إن هذا النعي في غير محله — ذلك أنه لا يعدو أن يكون ترديدا للسببين الأول والثاني ومن ثم فهو مردود بما سبق الرد به على هذين السببين ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الفايش ؛ ومحمد ممتاز نصار ؛ وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل
عبد المقصود .

(٣١)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

أهلية . "عوارض الأهلية" . "السفه" . حجر . "أسبابه" . "السفه" .
"ماهيته" .

السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أدل الديانة غرضا صحيحا . التصرفات
التي قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي مما يحض عليه التشريع الاسلامي . لا تنطوي على خفة
ولا تفيد السفه .

السفه هو تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا
صحيحا^(١) . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتوقيع الحجر على الطاعنة
مستندا في ذلك إلى "أن تصرفاتها ينطبق عليها المدلول القانوني والشرعي للسفه
ذلك بأنها فضلا عن إسرافها في إنفاق كل ما استوفته من مبالغ التعويض التي
قدرها المساعد القضائي لها بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومن مبالغ الإيراد الناتج
من أكثر من ثلاثين فدانا رغم ضآلة مطالبها إذ لا تحتاج إلا للأكل والملبس
والمسكن وهي بمفردها لم تتجب ذرية وليس لديها من تجب عليها نفقته ثم تتأدى
في الإسراف وسوء التصرف فتزل عن كل أطيافها الزراعية بطريق الهبة لأحد
أولاد أختها مؤثرة إياه على بقية إخوته ولو تم ذلك لتجردت من أملاكها
وأصبحت لا تجد من الإيراد السنوي ما يكفي لنفقتها وتوفير حاجتها الضرورية

(١) نقض ١٩٥٧/٦/٢٠ . الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" . السنة ٨

ولم تكتف بما استحوذ عليه من إراداتها بمقتضى التوكيل العام الصادر له منها مدة خمس عشرة سنة كاملة ، وكل أولئك يدل دلالة لا ريب فيها على أن الطاعة قد وصلت في سوء التقدير والتصرف في المال إلى الحد الذي يبرر وصفها بالسفه ويسوغ بالتالي توقيع الحجر عليها ، وهذه التقارير من الحكم إنما تكشف عن أوضاع جارية ومتعارفة قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي ، ومما يحض عليه التشريع الاسلامي ، وبالتالي فهي لا تنطوي على خفة من جانب الطاعة وليس فيها ما ينبيء عن إنفاقها المال وإتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ولا يتحقق بها مقتضاه ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن اسماعيل ابراهيم اسماعيل المطعون عليه تقدم بشكوى إلى نيابة بنى سويف للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٣ ضد خالته السيدة حميدة حسين راغب التي سبق أن قررت المحكمة تعيين مساعد قضائي لها ضمنها أنها وهبت أطيانها وقدرها ثلاثون فدانا لابن أختها أحمد ابراهيم اسماعيل وأولاده دون استئذان محكمة الأحوال الشخصية وطلب اتخاذ اللازم للمحافظة على أموالها وفي التحقيق الذي أجرته النيابة أضاف المطعون عليه أنها أصدرت توكيلا عاما لأحمد ابراهيم اسماعيل المذكور وبمقتضى هذا التوكيل وبمعاونة المساعد القضائي أحمد حافظ حسن قام بصرف التعويض المستحق لها عن أرض نزعت ملكيتها للمصلحة العامة ومقداره ألفا جنيه لم تقبض منه شيئا وأنه حملها على أن تهبه وأولاده أطيانها وانتهى إلى طلب توقيع الحجر عليها للسفه وسوء التصرف وقيد طلبه برقم ٥ ب سنة ١٩٦٢ بنى سويف الكلية للأحوال الشخصية وطلبت النيابة العامة رفض الطلب لما تبين من التحقيقات التي أجرتها أن الطاعة سليمة التفكير وعلى

علم بتصرفاتها رغم أنها صماء بكاء وقد تأيد ذلك من أقوال المساعد القضائي وغيره .
 وبتاريخ ١٣/٨/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا برفض طلب توقيع الحجر على
 حميدة حسين راغب وألزمت الطالب اسماعيل ابراهيم اسماعيل أوده باشا
 المصروفات وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المطعون عليه هذا
 الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم بتوقيع الحجر على المستأنف
 عليها وقيد استئنافه برقم ٤٥ سنة ٧١ قضائية . وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٣
 حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف
 وبتوقيع الحجر على السيدة حميدة حسين راغب للسفوف وتعيين أحمد ابراهيم اسماعيل
 أوده باشا قيا عليها بلا أجر وألزمت بالمصروفات عن الدرجتين من مال المحجور
 عليها وقررت إعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة لإتخاذ اللازم لجرد أموال
 المحجور عليها . وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة
 بالتقرير — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه
 الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة وطلب المطعون عليه الحكم أصليا بانقطاع الخصومة
 لوفاتها واحتياطيا رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها
 على مذكرتها الأولى وطلبت الحكم بانقطاع سير الخصومة واحتياطيا نقض الحكم
 المطعون فيه في خصوص الوجهين الأول والرابع .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتوقيع
 الحجر على الطاعنة على إصرافها في اتفاق ما استوفته من تعويض الأتيان التي
 نزعت ملكيتها وقدرها المساعد القضائي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ومن إيرادها الناتج
 من أكثر من ثلاثين فدانا رغم ضالة مطالبها ثم تمادى في الإصراف وسوء
 التصرف بتنازلها عن هذه الأتيان لابن أختها بطريق الهبة . وهو خطأ ومخالفة
 للقانون وللثابت في الأوراق، إذ النابت فيها وفي التحقيقات التي أجرتها نيابة الأحوال
 الشخصية أن مبلغ التعويض الذي قبضته الطاعنة لم يتجاوز ألف جنيه تم قبضها
 في سنة ١٩٥٩ أي منذ عدة سنوات سابقة على الطلب وأن واقعة الهبة لم تكن
 سوى مجرد رغبة منها تقديرا لابن أختها واعترافا بحبيله عليها ورعايته لها وقد قام
 المساعد القضائي بعرض هذه الرغبة على محكمة الأحوال الشخصية لاستئذانها فيها
 طبقا للقانون ولم تتم — وتصرف الطاعنة في مالها وإيرادها بالصورة التي أوردتها

الحكم ونحت إشراف المساعد القضائي مع سلامه عقلها واكتاله لا يعتبر سفها في حكم الشرع والقانون لأنه لا يتضمن تبذيرا للمال وتضييعه على خلاف ما يقتضيه العقل والدين ولا اسرافا فاحشا في أمر غير مشروع ومن ثم كان استنادا للحكم إلى اعتبار هذه التصرفات سفها منافيا للقانون مما يتعين معه نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن السفه هو تبذير المال واتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتوقيع الحجر على الطاعنة مستندا إلى أنه — تبين من مراجعة المستندات المودعة بماف الدعوى أن المستأنف عليها قد قبضت ١٩٨٢ ج ٢١ م قيمة التعويض عن ٦ ف و ٤ ط و ١٨ س من الأرض الزراعية التي استولت عليها الحكومة للنفقة العامة وأن المستأنف عليها كانت تمتلك أصلا واحدا وثلاثين فدانا وجزءا من الفدان من الأرض الزراعية باع منها وكيلها أحمد إبراهيم اسماعيل فدانا بمقولة وفاء ديونها والباقي وجملة ثلاثون فدانا وستة قراريط وستة أسهم قدمت بشأنها طلبات إلى الشهر العقاري لإشهار حل وقف وهبه لصالح أحمد إبراهيم اسماعيل وأولاده وهذه الطلبات مقدمة في ١٩٦١/١١/٢٣ و ١٩٦١/١١/٢٧ أى في خلال أسبوع واحد وأنه إذا تمت هذه الهبة فإن المستأنف عليها تغدو مجردة من كل أطيائها الزراعية ولا يبقى لها سوى حصة في المنزل رقم ٢٣ سلسلة منطقة ٧ شارع حورية المرفوع بشأنها طلب قسمة أمام لجنة القسمة الأولى بوزارة الأوقاف ، وأن أحمد إبراهيم اسماعيل ابن أختها قرر أنه ”ضمها إليه لتعيش في رعايته بعد أن توفي زوجها وأنها قد أصدرت له في سنة ١٩٤٨ توكيلا عاما يسمح له إدارة أملاكها والتصرف فيها وأنه يقوم بتأجير الأطيان وتحصيل الأجرة وأنها تعيش معه منذ خمسة عشر عاما“ وأن المساعد القضائي أحمد حافظ حسن ”بعد أن قرر في تحقیقات النيابة أن المستأنف عليها مكتملة القوى العقلية ذكر أمام هذه المحكمة بحضور جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣ أنها تبلغ من العمر نحو خمسة وسبعين عاما وأنها ضعيفة الفكر ويسهل التأثير عليها وأن أحمد إبراهيم لديه توكيل منها ويتصرف في شئونها كيف يشاء وأن الأول ساعدها في قبض نحو ثلاثة آلاف جنيه على دفعتين تعويضا عن الأرض المملوكة لها التي نزعت ملكيتها للنفقة العامة وأنه فهم منها أن وكيلها قد استولى على هذا المبلغ كله ولم يبق

لها منه شيئاً" واستخلص الحكم مما سبق إرادته أن الطاعنة "بعد أن توفي زوجها سنة ١٩٤٨ لجأت إلى أحد ابراهيم اسماعيل أحد أولاد أختها وأقامت معه وأصدرت له توكيلاً عاماً لإدارة أملاكها وتحصيل ريعها والاتفاق عليها وكانت تملك ما يزيد على واحد وثلاثين فدانا وقد آل إليها مبلغ ألف جنيه تقريباً تمويضاً من الحكومة ولم يبين وكيلها مصدر هذا المبلغ فضلاً عن إيراد أطيائها الزراعية الذي قدره وكيل المستأنف بمبلغ تسعمائة جنيه سنوياً كل أولئك لم يوضح وكيلها شيئاً بخصوص اتفاقه عليها أو التصرف فيه بمعرفة كانت خاتمة المطاف أنه استوهبها باقى أطيائها فأذعن لمشيئته وقدمت طلبات للشهر العقاري توطئة لتوثيق عقد الهبة الرسمي لصالحه هو وأولاده ولو تم ذلك لتجردت من أملاكها فيما عدا الحصة الشائعة في المنزل الذي سلفت الإشارة إليه وأصبحت لا تجد من الإيراد السنوى ما يكفى لنفقتها وتوفير حاجتها الضرورية " ثم اتهم في قضائه إلى أن "المحكمة ترى أن تصرفات المستأنف عليها ينطبق عليها المدلول القانونى والشرعى للسفّه ذلك بأنها فضلاً عن اسرافها في انفاق كل ما استوفته من مبالغ التعويض وقد قدرها المساعد القضائى لها بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومن مبالغ الإيراد الناتج من أكثر من ثلاثين فدانا رغم ضآلة مطالبها إذ لا تحتاج إلا للأكل والملبس والسكن وهى بمفردها لم تتجب ذرية وليس لديها من يجب عليها نفقته ثم تتماهى فى الاسراف وسوء التصرف فتزل عن كل أطيائها الزراعية بطريق الهبة لأحد أولاد أختها مؤثرة إياه على بقية إخوته ومنهم المستأنف دون أن تكتفى بما استحوذ عليه من إيراداتها بمقتضى التوكيل العام الصادر له منها مدة خمس عشرة سنة كاملة كل أولئك يدل دلالة لا ريب فيها على أن المستأنف عليها قد وصلت فى سوء التقدير والتصرف فى المال إلى الحد الذى يبرر وصفها بالسفّه ويسوغ بالتالى توقيع الحجر عليها لهذا السبب تطبيقاً لنص المادة ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ " وهذه التقارير التى عول عليها الحكم انما تكشف عن أوضاع جارية ومتعارفة قوامها التراحم والتضامن الاجتماعى

ومما يحض عليه التشريع الاسلامى، وبالتالى فهى لا تنطوى على خفة من جانب الطاعة وليس فيها ما ينبىء من انفاقها المال واتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ولا يتحقق بها مقتضاه — وإذ كان ذلك، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم برفض الدعوى .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجافي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وسليم راشد أبو زيد .

(٣٢)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . " طريقة رفعه " . " دعاوى السندات الإذنية " . سند إذنى .
تزوير . تجزئة .

استئناف الحكم الصادر فى دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها
الدعاوى المؤسسة على السند الإذنى ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى
تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لنزاع واحد .
اعتبار دعوى تزوير السند الإذنى من دعاوى السندات الإذنية التى يرفع استئناف الحكم فيها بطريق
التكليف بالحضور .

المقصود بدعاوى السندات الإذنية المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من
قانون المرافعات والتى أوجب المشرع فى المادة ٤٠٥/٢ من قانون المرافعات
أن يكون استئناف الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور ، تلك الدعاوى المؤسسة
على السند الإذنى ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . وإذا
كانت دعوى تزوير السند الإذنى يقصد بها إنكار هذا السند توصلا إلى نفى
المديونية الثابتة به والمترتبة على توقيع المدين على السند وكانت دعوى تزوير السند
الإذنى ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة إذ أنهما وجهان
متقابلان لنزاع واحد يتدافع فيه طرفاه على حق واحد بعينه يهدف أحدهما إلى
إسقاط حجية هذا السند ونفى الحق الثابت به ويهدف الآخر إلى إقامة حجية
السند وثبوت ذلك الحق الأمر الذى لا يتأتى معه القول بالمغايرة بينهما فى طريق
رفع الاستئناف عنهما ومن ثم فإن دعوى تزوير السند الإذنى على هذا الأساس
تكون من دعاوى السندات الإذنية التى يرفع استئناف الحكم الصادر فيها بطريق
التكليف بالحضور طبقا لنص المادتين ١١٨ و ٤٠٥/١ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٩ تقدم المطعون ضده إلى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا إصدار أمر بإلزام الطاعن بصفته مديرا لشركة النقل والهندسة بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه والمصروفات مستندا فى ذلك إلى سند إذنى تاريخه ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ موقعا عليه من الطاعن بصفته ويتضمن التزامه بدفع هذا المبلغ إلى المطعون ضده وفى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ رفض الأمر وحدد لمنظر الدعوى جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ وقيدت برقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية وقام المطعون ضده بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ باعلان الطاعن بهذه الجلسة . وبصحيفة معلقة فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ أقام الطاعن بصفته على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية قال فيها إنه فى ٥ من يناير سنة ١٩٥٩ أعلن بحجز يوقعه عليه المطعون ضده تحت يد البنكين البلجيكي والإيطالى استنادا إلى ورقة مزورة هى السند الإذنى المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ والسالف الإشارة إليه وأنه قد نظم من هذا الحجز فقضى بإلغائه واعتباره كأن لم يكن وأنه إزاء وجود هذه الورقة المزورة تحت يد المطعون ضده فقد رفع هذه الدعوى بطلب الحكم بتزويرها . قررت المحكمة الابتدائية ضم الدعويين رقمى ٢٧٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية ، ٢٤١ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية لارتباطهما وليصدر فيهما حكم واحد وفى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت فيهما (أولا) بعدم قبول دعوى التزوير الموجهة من جاك أريبول بصفته (الطاعن) إلى يحيى ابراهيم نجدى (المطعون ضده) وبصححة سند المديونية المحرر فى ١٩٥٤/١/٢٨ موضوع الطعن بالتزوير وألزمت مدعى التزوير بالمصروفات . (ثانيا) بإلزام المدعى عليه

بصفته في الدعوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية (الطاعن) بأن يدفع للدعى (المطعون ضده) مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه والمصاريف . استأنف الطاعن الحكم الصادر فى الدعويين بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية فى ٨ من يونيو سنة ١٩٦٠ وقيد استئنافه برقم ٣١٧ سنة ١٦ ق ودفع المطعون ضده أمام تلك المحكمة ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى تأسيسا على أنه يجب رفعه بطريق التكاليف بالحضور عملا بنص المادتين ١١٨ و ٤٠٥ مرافعات لأن الحكم المستأنف صادر فى دعوى من دعاوى السندات الاذنية . وفى ١١ يونيو سنة ١٩٦١ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية ببطلان الاستئناف مؤسسة قضاءها على ما تبين لها من أن الدعويين رقمى ٢٧٩ سنة ١٩٥٩ و ٢٤١ سنة ١٩٥٩ كلى الاسكندرية تتعلقان بسند اذنى هو السند المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر فيهما بطريق التكاليف بالحضور لا بطريق الإيداع عملا بنص المادتين ١١٨ و ٤٠٥ مرافعات ، طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة انظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى ببطلان الاستئناف المرفوع منه بعريضة عن الحكم الصادر فى الدعويين ٢٤١ سنة ١٩٥٩ ، ٢٧٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية تأسيسا على أن هاتين الدعويين تتعلقان بسند اذنى مما يتعين معه أن يكون استئناف الحكم الصادر فيهما — بتكاليف بالحضور طبقا للمادتين ٤١٨ و ٤٠٥ مرافعات — هذا فى حين أن الخصومة بين الطرفين قامت فى دعويين منفصلتين ومستقلتين وتتميز كل منهما بحكم خاص فى القانون من حيث الطريق الواجب إتباعه فى رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فى كل منهما فالأولى دعوى تزوير أصلية رفعت من الطاعن بطلب الحكم بتزوير السند الاذنى المثبت للدين ويستأنف الحكم الصادر فيها بعريضة تودع قلم كتاب محكمة الاستئناف طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ مرافعات والثانية رفعت تالية للأولى

من المطعون ضده على الطاعن بطلب إلزامه بأداء قيمة هذا السند ويستأنف الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور طبقاً للمادتين ١١٨ و ٢/٤٠٥ مرافعات وإذا سوى الحكم المطعون فيه بين الدعويين وقضى ببطلان الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في دعوى التزوير الأصلية على أساس أنها تتعلق بسند اذني مع أن عبارة المادة ١١٨ مرافعات صريحة في أنها لا تنطبق إلا على دعاوى السندات الإذنية دون الدعاوى المتعلقة بهذه السندات فإنه يكون قد خالف القانون وانتهى الطاعن إلى أن نقض الحكم المطعون فيه في شقه المتعلق بدعوى التزوير يترتب عليه نقضه في خصوص قضائه ببطلان الاستئناف في دعوى الإلزام بالدين لأن القضاء بهذا الإلزام مؤسس على القضاء بعدم قبول دعوى التزوير .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المقصود بدعوى السندات الإذنية المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات والتي أوجب المشرع في المادة ٢/٤٠٥ مرافعات أن يكون استئناف الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور تلك الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مرتبة على توقيعات الملتزمين فيه ولما كانت الدعوى التي أقامها الطاعن بطاب الحكم بتزوير السند الإذني المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ المتضمن مديونية للطعون ضده في مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه قد قصد بها إنكار هذا السند توصلاً إلى نفي المديونية الثابتة به والمترتبة على توقيع الطاعن بصفته على هذا السند وكانت دعوى تزوير السند الإذني ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذ أنهما وجهان متقابلان لنزاع واحد يتدافع فيه طرفاه على حق واحد بعينه يهدف أحدهما إلى إسقاط حجية هذا السند ونفي الحق الثابت به ويهدف الآخر إلى إقامة حجية السند وثبوت ذلك الحق الأمر الذي لا يتأتى معه القول بالمغايرة بينهما في طريق رفع الاستئناف عنهما لما كان ذلك فإن دعوى تزوير ذلك السند الإذني على هذا الأساس تكون من دعاوى السندات الإذنية التي يرفع استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور طبقاً لنص المادتين ١١٨ و ١/٤٠٥ مرافعات وإذا تنكب الطاعن هذا الطريق ورفع استئنافه عن ذلك الحكم بمريضة أودعها قلم الكتاب فإن هذا الاستئناف يكون باطلاً وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون لا يكون على أساس .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس حلي عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(٣٣)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) رد ما لا يجب . نفقة . هبة " نية التبرع " .

الحكم بزوال سبب التزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأدائها . صيرورة
الحكم حائزا لقوة الأمر المقضي . مؤدى ذلك التزام الزوجة برد ما قبضته تنفيذا
لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقا . لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء
عن اختيار .

(ب) مقاصة . " مقاصة قضائية " . إلزام . " انقضاء الالتزام " . دعوى
" الطلب العارض " . دفع .

اجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض .
عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم .

١ — متى قضى بحكم حائز لقوة الأمر المقضي بزوال سبب التزام الزوج
بأداء النفقة التي تعهد بأدائها فان مؤدى ذلك أن تلزم الطاعنة (الزوجة) برد
ما قبضته تنفيذا لحكم النفقة لأن وفاء المطعون ضده بهذه المبالغ يعتبر بعد زوال
سبب التزامه وفاء بما ليس مستحقا ولا يفترض منه التبرع إذا لم يكن هذا
الوفاء عن اختيار وإنما عن اكراه وتحت تأثير أوامر الأداء الصادرة بهذه
النفقة والمشمولة بالنفاذ المعجل .

٢ — يشترط لاجراء المقاصة القضائية أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن
تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية
(م ١٥٢ من قانون المرافعات) وإذا كانت المادة ١٥٠ من قانون المرافعات

تشرط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن الخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها فإنه لا يجوز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة كانت قد اشترت من زوجها المطعون ضده ٢٦١ ف و ١٩ ط و ١١ س بعقد مسجل فى ٩ من ابريل سنة ١٩٤٩ ولما صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فهمت الطاعنة خطأ من نصوصه أنها تؤدي إلى اعتبار هذا العقد باطلا لعدم ثبوت تاريخه قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وبناء على هذا الغلط فى تفسير القانون حررت فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عقدا للمطعون ضده بالغاء العقد الأول وباعادة ملكية الأطيان المبيعة إليه فباعدا مائة فدان وهبتها إلى أولادهما وسجل هذا العقد فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ — وبتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ حرر اتفاق بين الزوجين تعهد فيه المطعون ضده بأن يسلم الطاعنة مبلغ مائة جنيه شهريا لانفاقه على شئون منزل العائلة على أن تتحمل هى بباقي نفقات هذا المنزل — ولما أدركت الطاعنة الغلط الذى وقعت فيه والذى كان الدافع لها على ابرام عقد ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أقامت الدعوى رقم ٨٣ سنة ١٩٥٤ كلى الاسكندرية على المطعون ضده طالبة ابطال هذا العقد وقضى ابتدائيا برفض هذه الدعوى فاستأنفت هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق — وإذ كان المطعون ضده قد توقف عقب طلب زوجته ابطال عقد اعادة ملكية الأطيان إليه عن دفع المبلغ الذى تعهد بدفعه لها شهريا فقد رفعت عليه الدعوى رقم ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية تطالبه بأداء المتأخر فى ذمته تنفيذا لاتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ وقضى ابتدائيا

بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٩٥٨ ج و ٧٦٠ م قيمة المتجمد حتى أغسطس سنة ١٩٥٥ والمصروفات فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣ سنة ١٢ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية كما استصدرت الطاعة استنادا إلى ذات الاتفاق أمر أداء في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ يقضى بالزام المطعون ضده بأن يؤدي لها مبلغ ٦٠٠ ج قيمة ما استجد في ذمته من أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٥٦ وعارض المطعون ضده في هذا الأمر بالدعوى رقم ٧٤٨ سنة ١٩٥٦ ولما قضى برفض معارضته وتأييد الأمر أقام استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية قيد برقم ٢٧٢ سنة ١٢ ق ، وقد ضمت المحكمة المذكورة هذا الاستئناف والاستئناف رقم ١١٣ سنة ١٢ ق إلى الاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق وحكت فيها بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف القاضي برفض طلب ابطال العقد المبرم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وبابطال هذا العقد فيما تضمنه من ارجاع ملكية ١٦١ ف و ١٩ ط و ١١ س إلى المطعون ضده وبالزامه بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين وبإلغاء الحكم الصادر في الدعوى ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ و ٧٤٨ سنة ١٩٥٦ ورفض طلبات الطاعة فيهما مع الغاء أمر الأداء الصادر في الدعوى الثانية — وأسست المحكمة قضاءها بإبطال عقد ارجاع الأتبان المبرم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ على وقوع الطاعة في غلط في القانون كان الدافع لها على ابرام ذلك العقد كما أسست قضاءها بعدم استحقاق الطاعة للمبلغ المقضى لها به في الدعوى ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ وللبلغ الذي استصدرت به أمر أداء على أن التزم المطعون ضده الوارد في اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ كان مقابل إعادة ملكية الأتبان إليه وأنه وقد انتهت المحكمة إلى بطلان العقد الخاص بذلك فانه يترتب على هذا زوال سبب التزم المطعون ضده بأداء المائة جنيه شهريا وبالتالي فلا يحق للطاعة أن تطالب بشيء استنادا إلى اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ وقالت المحكمة إن الزوج ما كان ملزما بالاتفاق على زوجة تزيد عنه ثراء وتعيش بعيدا عنه مع أولادهما المالكين بدورهم لمساحة قدرها ٧٥ فدانا — وعلى أثر صدور هذا الحكم أقام المطعون ضده الدعوى رقم ١٤٧٨ سنة ١٩٥٧ كلى الاسكندرية — المطعون في حكمها — على الطاعة وانتهى فيها إلى طلب إلزامها بأن ترد له مبلغ ٥٠٧٨ ج و ٣٠ م قيمة ما قبضته منه رضاء تنفيذ لاتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ وما استأدته بموجب الحكمين

١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ ، ٧٤٨ سنة ١٩٥٦ كلى الاسكندرية اللذين الغتهما محكمة الاستئناف وأوامر الأداء اللاحقة وأسس المطعون ضده طلب رد هذه المبالغ على ما قضت به تلك المحكمة من زوال سبب الاتفاق المذكور مما يصبح معه قبض الطاعنة لتلك المبالغ بغير حق - وتحصل دفاع الطاعنة في أن الحكم الاستئنائي رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق وإن الغى الحكيم ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ ، وأمر الأداء الممارض فيه بالدعوى رقم ٧٤٨ سنة ١٩٥٥ إلا أنه لم يقض بالغاء الاتفاق المحرر في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ وأنه لذلك لا يكون للمطعون ضده أن يسترد ما دفعه تنفيذاً لذلك الاتفاق كما تمسكت الطاعنة في مذكراتها بأنه يترتب على قضاء الحكم بإبطال عقد ارجاع ملكية الأطيان إلى المطعون ضده استحقاقها لريع هذه الأطيان في المدة التي وضع الأخير يدها فيها قبل أن تتسلمها في مايو سنة ١٩٥٧ تنفيذاً للحكم الاستئنائي رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق وأصبح هذا الريع واجبا رده إليها بعد أن قضى بإبطال العقد وانتهت الطاعنة إلى الدفع بالمقاصة القضائية بين قيمة هذا الريع وبين ما يطالبها به المطعون ضده وقالت إنه بعد إجراء هذه المقاصة يتبقى لها في ذمته ما يزيد على الإثنى عشر ألف جنيه - كما دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص أولادها فيها وذلك على اعتبار أنهم الملزمون برد المبالغ التي يطالب المطعون ضده بردها لأنهم المستفيدون منها كما دفعت بعدم قبول الدعوى للتعارض في الصفة تأسيساً على أنه ما دام الأولاد هم المطالبون بالرد فإنه يجب تعيين وصي خصومة للدفاع عن مصالحهم لوجود تعارض بين صفة المدعى باعتباره ولياً شرعياً عليهم وبين كونه مدعياً في هذه الدعوى - وبتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدفعين وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٣٢٩ ج و ٤٤١ م مع فوائده القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٥ يوليه سنة ١٩٥٧ حتى السداد وهذا المبلغ هو قيمة ما أداه المطعون ضده ابتداء من أول مارس سنة ١٩٥٤ تنفيذاً للحكم الصادر ضده في القضية ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ وأوامر الأداء التي استصدرتها ضده الطاعنة وقالت المحكمة إن الطاعنة غير ملزمة برد ما قبضته من المطعون ضده في المدة من ١٥/٦/١٩٥٣ حتى ١٩٥٤/٢/٢٨ قبل حصول الطلاق بينهما في ١٩٥٤/٣/٨ لأن المطعون ضده أدى هذه المبالغ مختاراً للاتفاق منها على الشئون المنزلية وأن ما قضى به الحكم

الاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق تأسيسا على زوال السبب الذي حمل الطرفين على تحرير اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ لا ينسحب أثره إلى ما أداه المطعون ضده مختارا حين كانت الزوجية قائمة — استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٣٥٢ سنة ١٥ ق ونعت أسباب استئنافها على الحكم المستأنف خطأ في رفض الدفعين وفي عدم إجراء المقاصة القضائية التي طلبت إجراءاتها وبتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في حكمها بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض إجراء تلك المقاصة ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك أنه بني قضاءه على تفسير خاطيء لورقة اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ يتجافى مع المعنى الظاهر لعباراتها ويتنافى مع تفسير الحكم الاستئنافي رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق لها فقد فسر الحكم المطعون فيه هذا الاتفاق بأنه يفيد نقل الالتزام بالنفقة من الزوج إلى الزوجة مع أن عبارات الاتفاق تفيد أن المبلغ الذي تعهد المطعون ضده بدفعه شهريا هو نفقة أولاده وذلك على أساس أنه هو الملتزم شرعا وقانونا بالاتفاق عليهم وليس نفقة زوجية كما ذهب الحكم خطأ — ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون برفضه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ذلك أن الطاعة استندت في هذا الدفع إلى ما بين بجلاء من ورقة اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ ومن الخطابات المرسلة إليها من المطعون ضده والتي قدمتها إلى محكمة الموضوع من أن المبلغ الذي تعهد بدفعه شهريا خاص بنفقة الأولاد فقط فهم المستفيدون من المبالغ التي أداه المطعون ضده والتي رفع الدعوى بطلب استردادها بعد أن قضى الحكم الاستئنافي رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق بزوال السبب لتعهده بأدائها وإذا كان المطعون ضده قد أسس دعواه على نظرية دفع غير المستحق فإن الملتزم برد ما دفع بغير حق هو المستفيد به — ومن ثم فقد كان يجب رفع الدعوى على الأولاد أو في القليل اختصاصهم فيها أما وقد رفعت على الطاعة وحدها فلإنها

تكون غير مقبولة لكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع استنادا إلى تفسيره الخاطئ لورقة اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ على النحو المبين بالسبب السابق واستنادا إلى ما قاله من أن الطاعة هي الملزمة بالرد لأنها هي التي رفعت الدعوى باسمها للطالبة بتلك المبالغ ولم تشرك فيها الأولاد وهذا من الحكم خطأ لأن دعوى استرداد غير المستحق يجب رفعها على المستفيد وهم الأولاد وحتى إذا كانت الطاعة قد قبضت هذه المبالغ فإن قبضها لها كان بصفقتها فائبة عنهم ولا يصح توجيه الدعوى إلى النائب — ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون برفضه الدفع بعدم قبول الدعوى للتعارض في الصفة ذلك أنه متى كان الأولاد هم الملزمون برد المبلغ الذي رفع المطعون ضده الدعوى بطلب استرداده فإنه كان يجب تعيين وصي خصومة لهم للدفاع عن مصالحهم في الدعوى لأن هذه المصالح تتعارض مع مصلحة وليهم المطعون ضده وقد جاءت أسباب الحكم المطعون فيه بصدد الرد على هذا الدفع قاصرة ومنطوية على خطأ في القانون فيما قرره من أن الطاعة هي الملزمة بالرد لأنها رفعت الدعوى باسمها عند ما طالبت بهذه المبالغ .

وحيث إن هذه الأسباب الثلاثة مردودة بأن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه لم يؤسس قضاءه بالزام الطاعة بالمبلغ الذي ألزمها به على تفسير لورقة اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ وإنما على أساس أن هذا المبلغ يمثل مجموع المبالغ التي أجبر المطعون ضده على أدائها بعد ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ تنفيذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية وأوامر الأداء اللاحقة لهذا الحكم والتي استصدرتها الطاعة ضد المطعون ضده وأنه بعد أن قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ في الاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق بالفاء ما استؤنف من أحكام كانت قد قضت بالزام المدعى بأداء النفقة استنادا إلى الورقة المؤرخة في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ وذلك تأسيسا على زوال سبب التزام المطعون ضده وأنه إذ كان هذا الذي قضى به حكم محكمة الاستئناف قد حاز قوة الأمر المقضى به فإنه يترتب عليه التزام الطاعة برد ما استولت عليه بغير حق عملا بالمادة ١٨٢ من القانون المدني — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أن المادة المذكورة تنص

على أنه "يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذا لالتزام لم يتحقق سببه أو زال سببه بعد أن تحقق" وإذا كان حكم محكمة الاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق والحائز لقوة الأمر المقضى قد قضى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق والتي لا يقوم هذا المنطوق بدونها بزوال سبب التزام المطعون ضده بأداء النفقة التي تعهد بأدائها بمقتضى اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ كما قضى بإلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٢٨ سنة ١٩٥٥ ضد المطعون ضده وأمر الأداء الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٦ والذي رفعت بشأنه المعارضة رقم ٧٤٨ سنة ١٩٥٦ فإن مقتضى هذا الإلغاء أن تلتزم الطاعنة برد ما قبضته تنفيذا للحكم وأمر الأداء اللذين قضى انتهائيا بالغائهما كما تلتزم برد ما قبضته من المطعون ضده تنفيذا لأوامر الأداء الأخرى التي استصدرتها ضده الطاعنة لأن وفاء المطعون ضده بهذه المبالغ يعتبر بعد زوال سبب التزامه وفاء بما ليس مستحقا ولم يكن هذا الوفاء عن اختيار حتى يفترض فيه أنه على سبيل التبرع وإنما كان عن إكراه تحت تأثير أوامر الأداء آتية الذكر المشمولة بالنفاذ المعجل .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اقتصر في قضائه على إلزام الطاعنة بهذه المبالغ التي دفعها المطعون ضده مكرها دون المبالغ الأخرى التي دفعها مختارا فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا — أما ما تثيره الطاعنة في السببين الثاني والثالث من أن الأولاد هم المستفيدون بالمبالغ المطالب بردها وأنهم بالتالي الملزمون بالرد وكان يجب لذلك توجيه الدعوى إليهم — هذا الذي تثيره الطاعنة مردود بما قاله الحكم الابتدائي ودا على هذا الدفاع من أن الطاعنة هي التي طالبت بهذه المبالغ ورفعت الدعاوى بشأن هذه المطالبة باسمها وحدها ولم يكن الأولاد مشتركين في هذه الدعاوى وهذا الذي قرره الحكم الابتدائي واعتمده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أن المادة ١٨١ من القانون المدني تنص على أن "كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده" ولما كانت الطاعنة هي التي تسلمت المبالغ التي قضى الحكم بإلزامها بردها. وقد تسلمتها بصفقتها الشخصية وليس بصفقتها نائبة عن أولادها وذلك بعد أن رفعت دعاوى باسمها للمطالبة بهذه المبالغ وقضى لها بها بصفقتها الشخصية وذلك على اعتبار أنها دائنة بتلك المبالغ للمطعون ضده وليس على اعتبار أن هذه المبالغ

دين للأولاد ولم يكن هؤلاء الأولاد — ممثلين في تلك الدعاوى فان الطاعة تكون الملزمة بالرد باعتبارها قد تسلمت ما ليس مستحقا لها وتكون الدعاوى بطلب استرداد هذا الذي تسلمته إذ رفعت عليها وحدها مقبولة وما كان الأولاد لم يختصموا في هذه الدعاوى ولا شأن لهم بها فانه لا محل لتعيين وصي الخصومة بمقولة وجود تعارض بين صفة المطعون ضده في الدعاوى وصفته كولى شرعى على الأولاد ومن ثم يكون النعى على قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفعين بعدم القبول على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنهى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بقضائه بالزامها برد المبالغ التي قبضتها ذلك أنه من المقرر شرعا وقضاء أنه إذا أنفق الأب على أولاده من ماله وكان الأولاد لا يستحقون النفقة على أبيهم لثرائهم أو لقدرتهم على الكسب فان ما ينفقه الاب عليهم يعتبر تبرعا ولا يكون له حق الرجوع فيه ولا يرجع على أحد منهم بما أنفق وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذه القاعدة وقضى بالزام الطاعة برد ما كان المطعون ضده قد أداه من نفقة لأولاده فانه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه علاوة على ما تقدم ذكره من أن الحكم المطعون فيه قد الزم الطاعة برد ما الزمها برده على أساس أنها تسلمته بصفتها الشخصية وليست بصفتها نائبة عن الأولاد فان الحكم قد رفض الزام الطاعة برد ما أداه لها المطعون ضده اختيارا واقتصر قضاؤه على الزامها برد ما استأدته منه جبرا بصفتها الشخصية تنفيذا للأحكام التي استصدرتها ضده ومن ثم فان الاستناد الى القاعدة الشرعية الواردة في سبب الطعن لا يصادف محلا في قضاء الحكم لأن مجال تطبيقها إنما يكون عندما يؤدي الأب النفقة لأولاده مختارا .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك أن الطاعة دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بالمقاصة القضائية بين المبالغ التي يطالب بها المطعون ضده وبين ما هو مستحق لها في ذمته نظير ريع المائة وواحد وستين فدانا في المدة التي وضع يده عليها قبل أن تسردها الطاعة منه تنفيذا للحكم الاستثنائي رقم ٢٢٠ سنة ١١ ق لكن الحكم

المطعون رفض إجراء هذه المقاصة استنادا الى ما قاله من أن الحكم الاستثنائي المذكور لم يقض للطاعة بما يطالب به من الريع نتيجة ابطال العقد المشهر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهذا من الحكم خطأ لأن ذلك الحكم الاستثنائي لم يقض في منطوقه بالرد بالنسبة للمبالغ التي ترتبت على ابطال ذلك العقد في ذمة كل من الطرفين للآخر وترك ذلك لدعوى موضوعية ومن ثم فقد كان لزاما على الحكم المطعون فيه وقد قام بتحقيق دفاع المطعون ضده بالنسبة للمبالغ التي يطالب بها أن يحقق أيضا دفاع الطاعة بالنسبة للمبالغ التي لها في ذمة المطعون ضده ويجرى المقاصة القضائية التي طلبتها الطاعة إذ لا يمنع من اجرائها أن يكون دين الطاعة لم يسبق تقديره بحكم أو أن ينازع فيه المطعون ضده وتضيف الطاعة أنه بعد صدور الحكم الابتدائي قضى لها نهائيا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ في الاستئناف رقم ١١ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية الاسكندرية بنفقة قدرها ٧٠ ج شهريا على المطعون ضده وذلك اعتبارا من ٢٣/٣/١٩٥٦ وقد قدمت الطاعة صورة رسمية من هذا الحكم إلى محكمة الاستئناف وطلبت منها إجراء المقاصة القانونية بين المبالغ المستحقة لها بموجب ذلك الحكم والمبالغ التي قضى بها ابتدائيا للمطعون ضده لكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت لهذا الدفاع ولم يرد عليه مما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يشترط لإجراء المقاصة القضائية أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية وقد نصت المادة ١٥٢ من قانون المرافعات على طلب المقاصة القضائية صراحة عند بيان الطلبات العارضة التي تقدم من المدعى عليه ، ولما كانت المادة ١٥٠ من ذلك القانون تشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن للحصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهها في الجلسة في حضور الحصم ويثبت في محضرها — وكان الطاعن لم يقدم إلى المحكمة النقض ما يدل على أنه طلب المقاصة القضائية في صورة طلب عارض بل إنه يسلم في تقرير الطعن بأنه تمسك بإجراء هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى المطعون ضده وهو ما لا يجوز طلب المقاصة القضائية به فانه لم يكن للحكم المطعون فيه أن يجرى هذه المقاصة ما دام أنها لم تطلب بالطريق القانوني

ومن ثم يكون غير منتج النعى على الأسباب التي استند إليها في رفض دفاع الطاعنة بشأن إجراء تلك المقاصة — أما ما تعييه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من إغفاله الرد على ما طابته من إجراء المقاصة القانونية بين ما هو مستحق لها في ذمة المطعون ضده تنفيذاً لحكم النفقة الذي أشارت إليه وبين ما يطالبها به في دعواه فإن هذا النعى عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بطلب المقاصة القانونية على هذا الأساس وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد تمسكها بهذا الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وإميل جبران ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٣٤)

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

رسوم قضائية . ” الاعفاء من الرسوم ” . عمل . ” الدعوى
العالية ” .

إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى
التي يرفعونها في المطالبة بحقوقهم في جميع مراحل التقاضي . لا يشترط في هذا الاعفاء
ما تشترطه المادة ٢٣ من هذا القانون من احتمال كسب الدعوى . جواز الحكم على العامل
في حالة رفض الدعوى وتحقق خسارتها — بالمصروفات كلها أو بعضها . اشتغال هذه
المصروفات الرسوم القضائية — المعفاة أصلاً — والتي لا تقتصر على رسوم الدعوى .

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إنما
قصد إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقررة في قانون العمل في جميع
مراحل التقاضي وإذ لم يستلزم المشرع في هذا الاعفاء ما تشترطه المادة ٢٣
من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حالة
الاعفاء السابق على رفع الدعوى من احتمال كسبها فإنه خول المحكمة في حالة
رفض الدعوى وتحقق خسارتها رخصة الحكم على العامل الذي رفعها بالمصروفات
كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي قد كان اعفى منها ذلك لأن الاعفاء
إنما شرع ليسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد أنه حق له . ولا يصح القول
بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المعفاة أصلاً لأن المشرع
إذ أورد المصروفات في ذات المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
التي نص فيها على حكم الاعفاء من الرسوم فقد قصد بذلك اتصال المصروفات

بهذا الاعفاء لتنصب عليه تحقيقا للغرض منه ويؤكد ذلك أن مفهوم الاعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقا لما ورد بنص المادة ٣/٢٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ "رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم" مما مفاده أن الرسوم القضائية في صدد الاعفاء منها لا يختلف معناها في نظر الشارع عن المعنى الذي قصده من المصروفات القضائية عند الحرمان من الاعفاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٤٧ تجارى عمال القاهرة بطلب الحكم بالتعويض عما لحقه من اضرار بسبب فصله من عمله بغير مبرر — وقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت بالمصروفات . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٦ لسنة ٧٧ ق القاهرة وقضت محكمة الاستئناف في ١٢/٢٥/١٩٦٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المطعون عليه بالمصروفات . فاستصدر قلم الكتاب قائمة الرسوم المستحقة على الاستئناف بمبلغ ١٩ ج منه ١٨ ج قيمة الرسم النسبي وجنيه قيمة الرسم الإضافي لدور المحاكم وأعلن بها المطعون عليه في ١٢/٣/١٩٦١ وقرر هذا الأخير بالمعارضة في ١٦/٣/١٩٦١ ، ومحكمة الاستئناف قضت في ٣٠/٤/١٩٦١ بقبول المعارضة وبإلغاء قائمة الرسوم المعارضة فيها — طعن قلم الكتاب في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته

١٦/٢/١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على ما أبدته في مذكرتها بطلب نقض الحكم — وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه — ذلك أنه أقام قضاءه بالغاء قائمة الرسوم المعارض فيها على أن الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ تنص على إعفاء العمال من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي فهي تنصرف بذلك إلى الجعل الذي تتقاضاه الدولة — أما ما ورد بالفقرة الثانية من جواز الحكم بالمصروفات كلها أو بعضها في حالة رفض الدعوى إنما ينصرف إلى ما ينفق على الدعوى من مصروفات عدا الرسوم القضائية . واختلاف عبارة الفقرتين يجعل كلا منهما منصرفاً إلى غير ما تنصرف إليه الأخرى حتى لا يقوم التناقض بينهما في المادة الواحدة ، هذا في حين أن الإعفاء وارد بصدر المادة المذكورة عن الرسوم القضائية ، وأن ما أريد الحرمان منه بالنص في ذيلها على جواز الإلزام بالمصروفات هو عدم التمتع بهذا الإعفاء ، وأنه لا تناقض في أن ينص المشرع على إعفاء القضايا العالية من الرسوم باعتبار أنه هو الأصل وأن ينص بعد ذلك على الحرمان من هذا الإعفاء باعتباره استثناء من الأصل — وبعد النص على الحرمان من الإعفاء — شأنه شأن الإعفاء نفسه ، منصفاً على المصاريف بالمعنى الذي قصده المشرع في قانون المرافعات والذي يشمل كافة النفقات التي تتطلبها الدعوى بما في ذلك الرسوم .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن " تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال ... طبقاً لأحكام هذا القانون " إنما قصدت إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقررة في قانون العمل ، كما قصدت بسط نطاق الإعفاء على مختلف مراحل التقاضي والذي كان مقصوراً على المرحلة الابتدائية في حكم القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — وإذ جرت باقي عبارات المادة السابعة المشار إليها بأن " للحكمة ... في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها

بالمصروفات كلها أو بعضها " فقد أراد المشرع بذلك أن يعطى للمحكمة — عند رفض الدعوى — رخصة الحكم على العامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي كان قد أعفى منها — لأن الإعفاء إنما شرع ليسر على العامل السبيل للطالبة بما يعتقده حقاً له — وإذا كان المشرع لا يستلزم في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى من احتمال كسبها — فإنه خول المحكمة — في حالة رفض دعوى العامل وتحقيق خسارتها — تقدير دواعي المطالبة بها وموقف العامل منها لحرمانه من الإعفاء إذا كان قد سلك سبيل العبث أو الكيد — وذلك باستعمال الرخصة الممنوحة لها والحكم عليه بالمصروفات كلها أو بعضها — ولا يصح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المدفوعة أصلاً وأن لكل من الكلمتين معنى لا ينصرف إليه معنى الكلمة الأخرى — ذلك أن المشرع إذ أورد المصروفات في ذات المادة السابعة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي نص فيها على حكم الإعفاء من الرسوم — فقد قصد بذلك اتصال المصروفات بهذا الإعفاء لتنصب عليه تحقيقاً للغرض منه — يؤكد هذا القصد أن مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ " رسوم الصور والشهادات والمخصصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم " مما مفاده أن الرسوم القضائية في صدد الإعفاء منها لا يختلف معناها في نظر الشارع عن المعنى الذي قصده من المصروفات القضائية عند الحرمان من الإعفاء — ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأول نص المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما يخرج مدلول الرسوم القضائية في الإعفاء عن المصروفات محل الرخصة الواردة فيه ~~تتعلق~~ على ذلك قضاءه بإلغاء قائمة الرسوم — فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تأييد قائمة الرسوم المعارض فيها .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندی ، وصبری فرحات ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود .

(٣٥)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "بيانات الحكم" . "تسبيب الحكم" "تسبيب كاف" . بطلان .

حكم . بياناته . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمدها . لإيراد
مضمونها . كفايته .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"ديانه" . "التعميد" .

التعميد في المسيحية . تراخي وقت الدخول فيه . عدم تناول سر العباد .
لا ينفي المسيحية .

١ - لا يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لم يذكر
نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة
إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم ، مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها^(١) .

٢ - التعميد في المسيحية - وهو مدخل الأصرار - واجب على الرجل
والمرأة ، كبيرهم وصغيرهم . ومن ثم فهو مما يترأخى وقت الدخول فيه بما لا يتأتى معه
القول بأن من لم يتناول سر العباد لا يعتبر مسيحياً .

(١) نقض ١٩٦٦/١/١٩ . الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق السنة ١٧ ص ١٥١

ونقض ١٩٦٣/١/٢ الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية . السنة ١٤ ص ٢١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيد / ميشيل بطرس كساب أقام الدعوى رقم ٧٣ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية أحوال شخصية أجنب ضد السيد قيصر بطرس كساب عن نفسه وبصفته وصيا على القاصرين الكسندر والكسندرا نيقولا بطرس كساب والسيدتين أولجا وفكتوريا بطرس كساب . بطلب الحكم ببطلان الاشهاد الشرعى الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٩ فى القضية رقم ٣٠٢ سنة ١٩٦٠ وراثات عابدين الجزئية واثبات وفاة أخيه نيقولا بطرس كساب بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ وانحصار ارثه فيه وفى اخوته قيصر وأولجا وفكتوريا . وقال شرحا لدعواه إن قيصر المدعى عليه الأول توطأ مع القاصرين الكسندر والكسندرا نيقولا بطرس كساب على استصدار هذا الإشهاد بما يفيد إنحصار إرث المتوفى فيهما إضرارا به وأخفوا عن المحكمة أن والديهما هى سيدة محمد على التى اشتهرت باسم تولا شقيق كساب والتى كانت تعاشر المتوفى معاشرة الأزواج فى حين أنها كانت زوجة لمن يدعى سيد محمد على شيمى . وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) ببطلان الإشهاد الشرعى الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٩ فى القضية رقم ٣٠٢ سنة ١٩٦٠ وراثات عابدين الجزئية والمقيدة برقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٠ عابدين . (ثانيا) بإثبات وفاة المرحوم السيد / نيقولا بطرس كساب بالقاهرة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ وانحصار إرثه فى كل من المدعى ميشيل بطرس كساب وقيصر بطرس كساب والسيدة فيكتوريا بطرس كساب والسيدة أولجا بطرس كساب (ثالثا) ألزمت المدعى عليه الأول بصفته بالمصروفات وبمبلغ أربعائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — واستأنف كل من الكسندر نيقولا بطرس

كساب الذى بلغ سن الرشد وقصر بطرس كساب عن نفسه وبصفته وصيا على القاصر الكسندرا هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه والحكم برفض الدعوى ودفعاً ببطلانه لصدوره قبل أن تبدى النيابة العامة رأيها فى الموضوع كما دفعاً بعدم سماع الدعوى للتناقض وقيد هذا الاستئناف برقم ٢ سنة ٨١ قضائية أحوال شخصية أجنب . وبتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة "حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف والدفع بعدم جواز سماع الدعوى وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول وإلزامه بالمصروفات من الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة" وطمعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما الأول والثانى رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى القول بأن الولدين الكسندر والكسندرا مسيحيان وأن أحداً من الخصوم لم يجادل فى ذلك . وهو خطأ فى الاسناد واستخلاص الواقعة من مصدر لا وجود له إذ الثابت من بيان الوقائع التى أوردها الحكم أن الطاعن لم يقر بصحة نسب الولدين بل قرر بأنهما ولداً من أم لا تربطها بالمورث علاقة شرعية وأن تولا كساب وسيدة محمد على هما شخص واحد والولدين ثمرة معاشرة بين أم مسلمة وأب مسيحي وفى محضر جلسة ١٩٦٤/٤/٨ قرر الدفاع عنه "أن المتوفى كان مسيحياً ولم يسبق له الزواج وأن من يولد من مسلم أبا أو أما يعتبر مسلماً ولما كانت والدته القاصرين هى سيدة محمد على فهما إذاً مسلمان" . وقررت فيكتوريا بطرس كساب أن الولدين مختلفان ديناً عن المورث — والولد غير الشرعى لا يرث طبقاً للشرعية الإسلامية .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن "الثابت أن الولدين الكسندر والكسندرا مسيحيان وذلك بقيدهما فى شهادتى ميلادهما كذلك وبما شهدت

به بطريركية الروم الارثوذكس بالقاهرة — المستندان ١ و ٢ من حافظة قيصر بطرس كساب رقم ٥ دوسيه أول درجة والمستندان ٢ و ٣ من حافظة قيصر رقم ٧ دوسيه أول درجة — ولم يصرح الكسندر وقد بلغ سن الرشد بأنه اعتنق الاسلام كما لم يصدر من الكسندرا ما يفيد اعتناقها الاسلام بعد بلوغها سن التمييز . وما ورد في الحكم فوق ذلك بقوله : ” ولم يجادل أحد من الخصوم في أنهما مسيحيان “ تزيد لا يعيبه وهو محمول على أن أحدا من الخصوم لم يجادل في قيدهما الثابت في شهادتي الميلاد وفي شهادة البطريركية باعتبارهما مسيحين .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على ”أن الولدين الكسندر والكسندرا مسيحيان“ وذلك بقيدهما في شهادة ميلادهما وبما شهدت به بطريركية الروم الأرثوذكس . ” المستندان ١ و ٢ من حافظة قيصر بطرس كساب رقم ٥ دوسيه أول درجة والمستندان رقم ٢ و ٣ من حافظة قيصر رقم ٧ دوسيه أول درجة “ ولم يورد مؤدى هذه الأوراق حتى يتضح وجه استدلاله بها ولكي يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومجرد الإشارة إليها دون أن يبين مضمونها قصور مبطل للحكم إذ لا يمكن معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها والتحقق من أنه من بين الأدلة التي يصح تأسيس الحكم عليها — كذلك عول الحكم على شهادتي التعميد رغم سابقة تنازل المطعون ضدهما الأول والثاني عن التمسك بهما وبذلك يكون قد عول على أوراق غير موجودة قانوناً واتخذها أساساً لقضائه .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق (الأول) منه بأنه لا يعيب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم ، ما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، ومردود في الشق (الثاني) بأن الحكم لم يعول على شهادتي التعميد وهو ما يدل عليه قوله . ” أهـ الطعن على شهادة عمادهما فغير ذي أثر في تفسير هذه الحقيقة “ . وهي حقيقة أنهما مسيحيان .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه ذهب في قضائه إلى أن الطعن في شهادتي التعميد لا أثر له في اعتبار الكسندر والكسندرا مسيحيين مستندا في ذلك إلى أن التعميد وإن كان شرطا شكليا لثبوت المسيحية من وجهة نظر الكنيسة إلا أنه في نظر القانون علاقة تربط الإنسان بخالقه ، وهذا من الحكم غير صحيح ومخالفة للقوانين المسيحية إذ المعمودية سر من أسرار العهد الجديد وهي مدخل الأسرار ، وشرط في نظر الدين المسيحي لثبوت المسيحية وبغيرها لا يعتبر الإنسان مسيحيا ، وما دام الثابت أن الولدين لم يتعمدا فلا يمكن اعتبارهما مسيحيين ولا يرثان المتوفى حتى وإن لم يكونا من أم مسلمة .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن التعميد في المسيحية — وهو مدخل الأسرار — واجب على الرجل والمرأة كبيرهم وصغيرهم . ومن ثم فهو مما يترأخى وقت الدخول فيه بما لا يتأتى معه القول بأن من لم يتناول سر العمد لا يعتبر مسيحيا .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والخطأ في الإسناد من وجهين (أولهما) أنه ذهب في قضائه إلى أن الولدين الكسندر والكسندرا ولدا ممن تدعى تولا شفيق كساب المسيحية الديانة مستندا في ذلك إلى شهادتي ميلادهما في حين أنه لم يحقق ما إذا كانت ” تولا “ هي ” سيدة محمد علي “ أم سيدة أخرى وفي حين أن شهادة الميلاد لا تعد دليلا إلا في إثبات تاريخ الميلاد وقوتها في إثبات النسب معدومة والبيانات الواردة في الشهادتين كانت محل طعن من جانب الطاعن وينقضها اقرارات الخصوم في محاضر معاون المحكمة الحسبية ومع أن هذا الدفاع جوهري ومما قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم لم يعرض له واعتبر ما ثبت في الشهادتين حجة مسلمة . (وثانيهما) أنه في سياق التدليل على أن ” تولا “ غير ” سيدة “ ذهب الحكم إلى أن هذه الأخيرة تزوجت لأول مرة في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ ولا يتصور عقلا أن تكون هي ” تولا “ التي توفيت عن ثلاثين عاما في سنة ١٩٤٧ — طبقا لبيانات المستشفى — إلا أن تكون

قد تزوجت في سن سبع سنوات ، وهو خطأ وفساد في الاستدلال ، إذ العبرة في تقدير السن بشهادة الميلاد وتقدير سن المتوفاة في تذكرة السرير بالمستشفى أو في التصريح بالدفن على أنه ثلاثين سنة غير قاطع وتقريبى تتلقاه إدارة المستشفى من ذات المريض أو من أحد المحيطين به ومما يجوز الخطأ فيه والثابت أن سيدة لم تتجاوز عشرين عاما عند زواجها الثانى فيكون سنها في سنة ١٩٤٧ حوالى سبعة وثلاثون عاما ، وإذ عول الحكم على التصريح بالدفن وأنه قاطع في الدلالة على السن مع مخالفة ذلك لمجريات الأمور وللقانون فإنه يكون باطلا ومتعينا نقضه .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "المرحوم نيقولا بطرس كساب أثبت الولدين الكسندر والكسندرا في شهادة ميلادهما بإعتبارهما ولديه ونسبهما أيضا إلى أمهما "تولا شفيق" المسيحية الديانة وأقاما معه منذ ولادتهما وأدخلهما المدارس كذلك وكان يصطحبهما في أسفاره إلى الخارج وأثبتهما في جواز السفر أولاد له وأقاما بمنزله بعد وفاته بإقرار الخصوم جميعا على ما ثبت من محضر جرد التركة الذى أجراه معاون محكمة الأحوال الشخصية - ولم يجهر فى أى وقت من الأوقات بأن هذين الولدين من علاقة غير شرعية ومن ثم تعتبر المحكمة هذين الولدين ابنين للمورث بإقراره". وأنه "لم يثبت للمحكمة أن تولا شفيق المسيحية الديانة إنما هى سيدة محمد على المسلمة أصلا والتي كانت زوجة لمن يدعى سيد محمد على شيمى وذلك للأسباب الآتية (١) أن شهادتى ميلاد الولدين قد أثبت بهما أن أمهما تولا شفيق كساب وأنها مسيحية الديانة ولما أن مرضت مرض الموت وأدخلت مستشفى الدمرداش أثبتت بسجلاتها باسم تولا شفيق وأن عمرها ثلاثون عاما وقد توفيت بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣ (المستند المودع بحافظة ميشيل بطرس كساب المستأنف ضده رقم ١٧ دوسيه الاستئناف). (٢) أن الثابت من مطالعة وثيقة زواج سيدة محمد على من سيد محمد على شيمى أن هذا الزواج قد انعقد فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ ولا يتصور عقلا أن تكون سيدة محمد على المسلمة هى ذات "تولا شفيق كساب" التى توفيت فى سنة ١٩٤٧ عن ثلاثين عاما . إذ أن مؤدى ذلك أن تكون سيدة - إن صح أنها تولا بذاتها - قد تزوجت فى سن سبع سنوات

وهو ما لا يتقبله العقل ولا يكون له من تفسير إلا أن تولا تخالف سيدة "المستند رقم ٥ حافظة ميشيل بطرس كساب رقم ١٣ دوسيه أول درجة" (٣) أن الثابت من مطالعة محضر الوفاة المحرر بمعرفة حانوت قسم الوايلي عن وفاة سيدة مجد على أنها توفيت عن والدتها وابنتها هانم وشقيقها ولم يرد أى ذكر للولدين الكسندر والكسندرا . وقد خلا أيضا الإعلام الشرعى المثبت لوفاة سيدة مجد على من أى ذكر للولدين المذكورين . وهي تقارير موضوعية سائغة لم يقف بها الحكم عند حد بيانات شهادتى ميلاد الكسندر والكسندرا أو وثيقة زواج "سيدة" ومقارنتهما بالبيانات المستخرجة من سجلات المستشفى — والتي اقتصر عليها سبب الطعن — بل تجاوزها إلى الاستدلال بأدلة أخرى هي إقرار المورث ببنوة الولدين وبثبوت نسبهما اليه وإلى أمهما تولا "المسيحية الديانة" ومحضر الوفاة المحرر بمعرفة حانوت قسم الوايلي وما ثبت فيه من أن سيدة توفيت عن والدتها وابنتها هانم وشقيقها ولم يرد فيه ذكر للولدين ، والإعلام الشرعى المثبت لوفاة سيدة وقد خلا هو الآخر من ذكرهما كورثة لها ، وهو حجة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى على خلافه ، وهذه الإعتبارات وحدها تكفى لحمله ، ولم يكن إقرار المورث ولا إعلام الوفاة والوراثة محل نعى من الطاعن .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه ببنوة الولدين الكسندر والكسندرا على أن الطاعن كان قد رشح نفسه للوصاية عليهما كما عول على محضر الوفاة المحرر بمعرفة حانوت قسم الوايلي ، وهو قصور وفساد في الاستدلال ، لأن المتوفى لبنانى الجنسية والقانون اللبنانى يجعل للولد غير الشرعى حصّة في تركة الشخص المعترف به رضاء أو قضاء فكون الطاعن قد رشح نفسه للوصاية على الولدين لا يفيد اعترافه بأنهما ولدان شرعيان لشقيقه المتوفى ، والاستناد إلى محضر الوفاة غير مجد لأن شقيق "سيدة" هو الذى أبلغ الحانوتى ووقع على المحضر وهذا المحضر لا يلزم الطاعن لأنه عمل في غيبته وعلى خلاف الحقيقة ولم يوقع عليه منه وليست له قيمة في الاثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالبنوة على ما سبق بيانه من أدلة لا على قرينة الترشيح للوصاية وحدها ،

ومردود في الوجه (الثاني) بأن محضر الوفاة يتفق في بياناته مع الإعلام الشرعي الصادر بإثبات وفاة "سيدة" وانحصار أرثها في والدتها وابنتها وشقيقتها وقد سبق القول بأنه حجة في خصوص الوفاة والوراثة ولم يطعن عليه .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الولدين جاءا ثمرة علاقة غير مشروعة وأثناء قيام الزوجية بين "سيدة" وآخر مستندا في ذلك إلى إقرار المتوفى وأن هذا الإقرار متى توافرت شروط صحته يثبت به النسب ، وهو خطأ في تطبيق القانون وقصور ، لأن دعوى الاعتراف بالبنوة في القانون اللبناني لا تقبل إذا كانت الأم أثناء مدة الحمل معروفة بسوء السلوك ويكفي في بيان هذا السلوك تلك المعاشرة الغير مشروعة التي كانت تجرى والزوجية قائمة بين "سيدة" ورجل آخر ولم تكن "تولا" إلا إسما مستعارا لها . ومثل هذه العلاقة لا تعتبر فراشا يثبت به النسب .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه — في مبناه — يفترض سوء سلوك الأم . وأنها هي "سيدة محمد علي" وقد سبق القول في سياق الرد على السبب الرابع بأن "تولا" أم الولدين وأنها سيدة أخرى خلاف "سيده محمد علي" .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس عبد الجواد ، و ابراهيم علام .

(٣٦)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دعوى "سبب الدعوى" . "تعدد الطلبات" . "تقدير قيمة الدعوى" .

رفع الدعوى بطليين في صحيفة واحدة . اعتبارهما في الحقيقة دعويين مستقلتين متى وجهت كل منهما إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية من مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب في الأخرى . هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانوني واحد وإن كان السبب فيهما متماثلا — وهو الغصب — لعدم وجود رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما ، في تقدير قيمة الدعوى ينظر إلى قيمة كل طلب منهما على حده .

(ب) دعوى "تقدير قيمة الدعوى" إستئناف . إختصاص .

العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . تقرير المادة ٥٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة .

(ج) إختصاص "إختصاص قيمي" . "طلب عارض" .

رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . تعديل الطلبات إلى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيا لا يسلب المحكمة الابتدائية إختصاصها ما دامت مختصة بنظرها وقت رفع الدعوى إليها . هذا الطلب المعدل يعتبر طلبا عارضا ومن ثم تختص بنظره المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته . ٥٢ مرافعات .

١ — إذا كان الطلبان اللذان تضمنتهما الدعوى وإن جمعتهما صحيفة واحدة إلا أنهما في حقيقتهما دعويان مستقلتان كل منهما موجهة إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوبا فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب

في الدعوى الأخرى كما أن الطلبان لا يعتبران ناشئين عن سبب قانوني واحد لأنه وإن كان السبب فيهما متماثلا وهو الغصب إلا أن الغصب الواقع من المدعى عليهم في الطلب الأول مستقل بذاته عن الغصب الواقع من المدعى عليهم في الطلب الآخر لأنه ليس ثمة رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهمما تربط الفعل الواقع من أحدهما بالفعل الواقع من الآخر - متى كان ذلك، فإنه لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع الطلبين وإنما تقدر باعتبار قيمة كل طاب منهما على حدة .

٢ - العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية الخصوم . وهذه القاعدة قد نص عليها صراحة في المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بتقدير نصاب الاستئناف ويجب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير الدعوى لتعيين المحكمة المختصة إذ لا وجه لاختلاف التقدير في الحالين ولأن الطلبات الختامية التي استقر عليها الخصوم هي التي تعبر عن القيمة الحقيقية لدهواهم .

٣ - إذا رفعت دعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها ثم عدلت الطلبات إلى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيها فإن ذلك لا يسبب المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظر هذا الطلب ما دام أنها كانت مختصة أصلا بنظر الدعوى وقت رفعها إليها، ذلك أن قانون المرافعات القائم يعتبر مثل هذا الطلب المعدل طلبا عارضا فهو قد نص في المادة ١٥١ منه عند بيان الطلبات العارضة التي تقدم من المدعى على ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى وأكدت ذلك المذكرة الإيضاحية في تعليقها على هذه المادة - ومتى اعتبر الطلب المعدل طلبا عارضا فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظره مهما تكن قيمته وفقا للمادة ٥٢ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا أمام محكمة المنيا الابتدائية الدوى رقم ٨ سنة ١٩٤٦ على السيدة زينب عبد الحكيم مخلوف بصفقتها ناظرة على وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف الذى تمثله فى الطعن المطعون ضدها وعلى ورثة المرحوم عبد الغنى طراف وقال الطاعنون فى صحيفة دعواهم أن مورثهم كان يملك حال حياته ٢٠ ف و ٢٣ ط و ٢٠ س بحوض زكى محمد / ٣١ ونجيب محمد / ٢٩ ببلدة دمشق مركز المنيا وأن المدعى عليهم المجاورين لهذه الأقطان استغلوا فرصة إجراء عملية المساحة الحديثة واغتصبوا من أقطان الطاعنين ٢ ف و ١٣ ط و ١ س وأضافوها إلى أملاكهم ونقلوا تكليفها بأسمائهم وأنه إذ كانت الشكاوى العديدة التى تقدم بها الطاعنون لتصحيح التكاليف وإعادة القدر المقتصب إليهم لم تجد نفعا فقد اضطروا لرفع هذه الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لذلك القدر ومقداره ٢ ف و ١٣ ط و ١ س شيوما فى ٢٠ ف و ٢٣ ط و ٢٠ س المينة الحدود والمعالم بالصحيفة وتسليمه إليهم و إلزام كل من المدعى عليهم بالمصاريف المناسبة لما ثبت اغتصابه له — وبتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بنذب خير لتطبيق مستندات الطرفين وبيان ما إذا كان فى أرض الطاعنين عجز وسببه وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أنه يوجد عجز بأرض الطاعنين مقداره ٢ ف و ١٣ ط و ٢ س منه ١٩ ط و ١٠ س بحوض زكى محمد / ٣١ تحت يد وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف والباقي وقدره ١ ف و ١٧ ط و ١٦ س تحت يد ورثة عبد الغنى طراف وهى أثر تقديم هذا التقرير عدل الطاعنون طلباتهم بصحيفة أعلنوها للمدعى عليهم فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ وذكروا فيها أنهم ” يعدلون طلباتهم إلى القضاء بتثبيت ملكيتهم إلى المقدارين الميين تحديدهما ومعالهما بكشف التحديد الميين بأعلا الصحيفة وذلك طبقاً لما أثبتته الخبير

المعين في الدعوى بتقريره المودع بملفها . " وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بنadb خير آخر لتحقيق الاعتراضات التي أبدأها المدعى عليهم على تقرير الخبير الأول وبعد أن جاء تقرير الخبير الثاني مؤيدا لذلك التقرير قضت المحكمة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (أولا) وضد المدعى عليها الأولى بصفتها ناظرة وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف بتثبيت ملكية المدعين (الطاعنين) إلى ١٩ ط و ١٠ س الكائنة بحوض زكي مجد / ٣١ والمبينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير المؤرخ ١٩٥٠/٤/٨ وبتسليم هذا القدر للمدعين وألزم المدعى عليها الأولى بالمصاريف المناسبة لهذا القدر ، ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . (ثانيا) وقبل الفصل في الطلبات الموجهة لورثة عبد الغنى طراف بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت هؤلاء الورثة أنهم تملكوا ال ١ ف و ١٧ ط و ١٦ س المبينة بتقرير الخبير بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية — وذكر هذا الحكم في أسبابه بأنه ليس للوقف أن يملك بالتقادم المكسب وعلى هذا الأساس رفض تحقيق دفاعه المتضمن تملكه ال ١٩ ط و ١٠ س بهذا الطريق وقد استأنفت ناظرة هذا الوقف ذلك الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٥ سنة ١٩٥١ ق وطلبت إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين قبلها ، وبتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ أصدرت محكمة الاستئناف حكما قبل الفصل في الموضوع قضى في أسبابه بجواز تملك الوقف بالتقادم المكسب وتضمن منطوقه قبول الاستئناف شكلا وإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة (ناظرة وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف) أن هذا الوقف وضع يده على ال ١٩ ط و ١٠ س المدة الطويلة المكسبة للملكية ولينفى الطاعنون ذلك وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين قبل الوقف المذكور فطعن الطاعنون بطريق النقض في هذا الحكم وفي حكم التحقيق الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٥٢ وقيد الطعن برقم ٢٣٨ سنة ٢٤ ق وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ نقضت محكمة النقض الحكمين المطعون فيهما وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف مؤسسة قضاءها بذلك على أن حكم التحقيق المطعون فيه قد شابه البطلان لخلوه من بيان أن أحد الأعضاء الذين سمعوا المرافعة لم يحضر النطق بالحكم ، ولدى نظر الاستئناف من جديد أمام محكمة استئناف القاهرة دفع الطاعنون المستأنف ضدهم بعدم جواز الاستئناف تأسيسا

على أن الحكم المستأنف صدر في حدود النصاب الاتهامي للمحكمة الابتدائية لأن قيمة الـ ١٩ ط و ١٠ س وهي تقدر باعتبار ستين ضعفا لقيمة الضريبة المربوطة عليها تقل عن اثنتين وخمسين جنيها — كما دفعت ناظرة الوقف المستأنفة بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر النزاع مادامت قيمته حسبما يقرر رافعو الدعوى تقل عن اثنتين وخمسين جنيها — و بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف (أولا) برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه . (ثانيا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وباختصاصها . (ثالثا) بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة طرق الإثبات القانونية أنها بصفتها تملك القدر ١٩ ط و ١٠ س المتنازع عليه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولينفى المستأنف عليهم (الطاعنون) ذلك . وبعد أن تم التحقيق حكمت المحكمة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦١ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم قبل المستأنفة بصفتها . فطعن الطاعنون في هذا الحكم وفي حكم التحقيق الصادر قبله في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ بطريق النقض بالطعن المطروح وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون على حكم التحقيق الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ مخالفته القانون في خصوص ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الحكم المستأنف قضى بتثبيت ملكيتهم إلى ١٩ ط و ١٠ س محددة وأنه طبقا لنص المادة ٣١ من قانون المرافعات تقدر قيمة الدعوى باعتبار ستين ضعفا لقيمة الضريبة المربوطة على هذا العقار وإذا كانت ضريبة الفدان ٣ ج و ٦٤٠ م وحاصل ضربها في ٦٠ هو ٢١٨ ج و ٤٠٠ م فإن الحكم المستأنف يكون صادرا في حدود النصاب الاتهامي للمحكمة الابتدائية وبالتالي لا يجوز استئنافه لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى ما قاله من أن طلبات الطاعنين الختامية بالنسبة لتثبيت الملكية إلى الـ ١ ف و ١٣ ط و ١ س

وهو مجموع القدر المقتصب موجهة إلى جميع المدعى عليهم دون تحديد لمقدار المطلوب من كل واحد منهم على حدة ومن ثم تقدر الدعوى بمقدار قيمة ذلك القدر كله فضلا عن أن السبب القانوني واحد مما يقتضى أيضا تقدير الدعوى باعتبار قيمة المدعى به بتمامه دون التفات إلى نصيب كل واحد فيه طبقا لل مادة ٤٢ مرافعات وعلى هذا الأساس اعتبر الحكم قيمة الدعوى ٤٥٠ ج — ويرى الطاعنون أن هذا الذى بنى عليه الحكم قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف خطأ فى القانون ذلك أن الثابت من الحكم نفسه أن الطاعنين قد عدلوا طلباتهم بصحيفة معلقة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بعد أن بين خبير الدعوى أن من ضمن المساحة المطالب بها ١٩ ط و ١٠ س بحوض زكى محمد / ٣١ تحت يد الناظرة على وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف ومساحة قدرها ١ ف و ١٧ ط و ١٦ س تحت يد ورثة عبد الغنى طراف وذكر الطاعنون فى تلك الصحيفة "أنهم يعدلون طلباتهم إلى القضاء بتثبيت ملكيتهم إلى المقدارين المعين تحديدهما ومعالمهما أعلاه بكشف التحديد وذلك طبقا لما أثبتته الخبير المعين فى الدعوى بتقريره المودع عليها " وإذا كانت الحدود والمعالم الواردة بأعلا العريضة مبينة فيها تحديد كل مقدار مقتصب على حدة فإن الدعوى تكون مشتملة على طلبين مستقلين ويكون الحكم الصادر فى الطلب الخاص بال ١٩ قيراطا و ١٠ أمهم والذى تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيتها غير جائز استئنافه أما ما قرره الحكم المطعون فيه من أن السبب القانوني للطلبين واحد فغير صحيح ذلك أنه لا توجد أية رابطة بين وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف الجار البحرى للطاعنين وبين ورثة عبد الغنى طراف الجار القبلى فكل من الجارين له ظروفه الخاصة ولا علاقة بين ما وقع من أحدهما من اغتصاب بالاغتصاب الحاصل من الآخر وإذا كان الطاعنون قد رفعوا دعواهم ابتداء أمام المحكمة الابتدائية بطلب تثبيت ملكيتهم إلى فدنان و ١٣ قيراطا وسهما شيوعا فى كامل أطيانهم فإن تلك المحكمة كانت مختصة على أساس أن طلبات المدعين كانت شائعة وغير محددة — فتقدر قيمتها باعتبار قيمة المدعى به بتمامه ويظل لها الاختصاص بعد تعديل الطلبات على النحو السابق لأنه وإن كان طلب تثبيت ملكية ال ١٩ قيراطا و ١٠ أمهم تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيتها إلا أن المحكمة الابتدائية تختص بنظره باعتباره من الطلبات العارضة وينتهى

الطاعنون إلى القول بأن نقض حكم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ لمخالفته القانون على النحو المبين آنفا يقتضى نقض حكم ٢٥ فبراير سنة ١٩٦١ لأن هذا الحكم مؤسس على الحكم الأول .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الطاعنين وإن رفعوا الدعوى ابتداء على ناظرة وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف وعلى ورثة عبد الغنى طراف وطلبوا تثبيت ملكيتهم إلى فدانان و ١٣ قيراطا وسهما شيوعا في ٢٠ فداناً و ٢٣ قيراطاً و ٢٠ سهما الميينة بالصحيفة ودون تحديد لما يطلبونه قبل كل من الفريقين المدعى عليهما إلا أنه بعد أن قدم الخبير تقريره مبينا فيه أن القدر المقتصب من أطيانهم على قسمين الأول ومقداره ١٩ قيراطاً و ١٠ أسهم بحوض زكى محمد / ٣١ تحت يد وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف والثاني ومقداره فدان واحد و ١٧ قيراطاً و ١٦ سهما تحت يد ورثة عبد الغنى طراف عدل الطاعنون طلباتهم بصحيفة أعلنوها لناظرة هذا الوقف في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ وأوردوا في صدرها تحديدا لكل من هذين المقدارين اللذين أظهرهما الخبير وتضمن هذا التحديد أن ال ١٩ قيراطاً و ١٠ أسهم تقع بحوض زكى محمد / ٣١ وأنها على ثلاثة قطع محددة مساحة الأولى ٥ قراريط و ١٠ س بالقطعة رقم ٤ بالحوض المذكور والثانية مساحتها ١٠ ط و ١٥ س بالقطعة رقم ٤ والثالثة مساحتها ٣ ط و ٩ س بالقطعة رقم ١٢ وأورد الطاعنون الحدود الأربعة لكل قطعة ثم ذكروا في صلب الصحيفة ما يأتى "وقد أثبت الخبير أن مقدار ما ظهر للطالبين من عجز هو ٢ ف و ١٣ ط وسهمان وأن هذا العجز على قسمين الأول ومقداره ١٩ ط و ١٠ أسهم في وضع يد وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف والقسم الثانى ومقداره ١ ف و ١٧ ط و ١٦ س في وضع يد ورثة عبد الغنى طراف وهما الميئين بكشف التحديد أعلاه ... وحيث أن الطالبين يعدلون طلباتهم إلى القضاء بتثبيت ملكيتهم إلى المقدارين المبين تحديدهما ومعهما أعلاه بكشف التحديد وذلك طبقاً لما أثبته الخبير المعين في الدعوى بتقريره المودع بملفها "واتته العريضة بطلب "سماع المعلن إليهم الحكم بتثبيت ملكية الطالبين إلى ٢ ف و ١٣ ط وسهما الميينة الحدود والمعالم بهذه العريضة وكف منازعة المعلن إليهم لهم فيها وبتسليمه

للطالبين — مع حفظ حق الطالبين في الرجوع بالريع عن مدة الاغتصاب من مبدئه حتى التسليم — ولما كان تعديل الطاعنين طلباتهم على هذا النحو من شأنه أن يجعل الدعوى متضمنة طلبين مستقلين أحدهما موجه إلى وقف أحمد عبد الكريم مخلوف على حدة بشأن منازعته للمدعين في تسعة عشر قيراطا وعشرة أسهم محددة والثاني موجه إلى الفريق الآخر من المدعى عليهم وهم ورثة عبد الغنى طراف بشأن منازعتهم للمدعين في قدر آخر محدد مساحتها فدان وسبعة عشر قيراطا وستة عشر سهما وهذان الطالبان وإن جمعتما صحيفة واحدة إلا أنهما في حقيقتهما دعويان مستقلتان كل منهما موجهة إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب في الدعوى الأخرى ، والطالبان — خلافا لما قرره الحكم المطعون فيه — غير ناشئين عن سبب قانوني واحد ذلك أنه وإن كان السبب القانوني للطلبين هو التعدي الواقع على الملكية أى الغصب — باعتباره عملا غير مشروع — وليس الملكية ذاتها كما ذكر الحكم — إلا أن الغصب الواقع من الوقف مستقل بذاته عن الغصب الواقع من ورثة عبد الغنى طراف لأنه ليس ثمة رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما تربط الفعل الواقع من أحدهما بالفعل الواقع من الآخر ولا يغير من ذلك كون السبب الذى يستند إليه أحد الطالبين من نوع السبب الذى يستند إليه الآخر ذلك أن تماثل الأسباب لا يمنع من اعتبارها متعددة ومختلفة في معنى المادتين ٤١ و ٤٢ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، فإنه لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع الطلبين وإنما تقدر باعتبار قيمة كل طالب منهما على حدة .

وحيث إنه وإن كانت العبرة في تقدير الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية الخصوم وهذه القاعدة قد نص عليها صراحة في المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بتقدير نصاب الاستئناف ويجب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير الدعوى لتعيين المحكمة المختصة إذ لا وجه لاختلاف التقدير في الحالين ولأن الطلبات الختامية التى استقر عليها الخصوم هى التى تعبر عن القيمة الحقيقية لدعواهم — لأن كانت العبرة في التقدير بذلك وكان الطلب الخاص بثبوت ملكية المدعين (الطاعنين) للتسعة عشر قيراطا

والعشرة أمهم قد أصبح بعد تعديل الطلبات على النحو السابق تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيها لأن قيمة الضريبة المربوطة على هذا العقار هي — على ما سجله الحكم ٣ ج و ٦٤٠ م للفدان الواحد وحاصل ضربها في ٦٠ — وهو ما يمثل قيمة الدعوى طبقا للمادة ٣١ من قانون المرافعات — يقل عن مائتين وخمسين جنيها — إلا أن ذلك لا يسلب المحكمة الابتدائية بالذات الاختصاص بنظر هذا الطلب ما دام أنها كانت مختصة أصلا بنظر الدعوى وقت رفعها إليها إذ أن قانون المرافعات القائم يعتبر مثل هذا الطلب المعدل طلبا عارضا فهو قد نص في المادة ١٥١ منه عند بيان الطلبات العارضة التي تقدم من المدعى على (أ) ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ... وورد في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذا النص ما يأتي "يذبحى ألا يحرم المدعى من فرصة تصحيح طلباته بما يتفق مع مستنداته ووسائل اثباته أو تعديلها بما يتفق مع ما أسفر عنه التحقيق أو مع ما آلت إليه العلاقة القانونية التي تستند إليها الدعوى ومن تعديل موضوع الدعوى من جهة مقداره أو حدوده أو بدايته أو نهايته ومن أن ينزل به إلى طلب أقل يدخل ضمن الطلب الأصلي أو يعتبر من عناصره ومن أن يرتفع به إلى طلب أكبر يدخل ضمن الطلب الأصلي أو يعتبر من عناصره متى كان الطلبان مستندين إلى نفس السبب بين الخصوم أنفسهم" واذ كانت المادة ٥٢ تقضى باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطلبات العارضة مهما تكن قيمتها فإن مقتضى ذلك أن تظل محكمة لمنايا الابتدائية التي رفع إليها الطاعنون دعواهم مختصة بنظر طلب ثبوت ملكيتهم للتسعة عشر قراطا والعشرة أسهم الموجه إلى ناظرة وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف على الرغم من أن قيمة هذا الطلب تقل عن مائتين وخمسين جنيها ما دامت كانت مختصة أصلا بالدعوى وقت رفعها إليها ويكون قضاؤها في هذا الطلب غير قابل للاستئناف لدخوله في النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ من قانون المرافعات وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب وقضى بقبوله شكلا تأسيسا على ما قاله من أن الطلبات بعد تعديلها ظلت موجهة عن ال ٢ ف و ١٣ ط و ١ س جميعها وإلى جميع المدعى عليهم دون تحديد لمقدار المطلوب ضد كل واحد منهم — وهو قول يخالف الثابت بصحيفة تعديل الطلبات التي يجب النظر

إلى ما ورد فيها باعتباره كلاً مكملًا لبعضه وعدم الاجترار على العبارة التي وردت في ختام الحقيقة دون ما سبقها من عبارات تكملها وتوضح حقيقة المقصود منها . وتأmissا أيضا على ما قرره الحكم خطأ من اتحاد السبب القانوني للطالين فإن هذا الحكم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه . ولما كان تمض هذا الحكم يقتضي نقض الحكم الآخر الصادر في الموضوع بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦١ لأن هذا الحكم الأخير مؤسس على الحكم الأول وعلى ما قضى به من جواز نظر الاستئناف - وذلك عملا بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ودون حاجة لبحث أسباب الطعن الموجهة إلى الحكم الأخير فإنه يتعين نقض حكم ٢٥ فبراير سنة ١٩٦١ أيضا .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٣٧)

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إلترام "التضامن" . "التضامن بين المدينين" . كفالة "التضامن بين الكفلاء" .

مطالبة أحد المدينين المتضامين — طبقاً للمادة ١١٠ مدنى قديم — تسرى فى حق
باقى المدينين ومطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسرى كذلك فى حق سائر زملائه .
اقتراض نوع من الوكالة بينهم فى مقاضاة الدائن لهم . الحكم الصادر ضد بعض الكفلاء
المتضامين حجة على الباقين وفاقطاً لمدة التقادم بالنسبة لهم .

(ب) كفالة "كفالة تضامنية" . "علاقة الكفلاء المتضامين فيما بينهم" .
إلترام "وفاء" . تقادم . وكالة .

جواز رجوع الكفيل المتضامن — بما أوفاه وفاء صحيحاً لدين قائم — على باقى
الكفلاء معه كل بقدر حصته فى الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى
الشخصية التى أمامها النيابة التبادلية المفترضة قانوناً بين المتعهدين المتضامين .

تقادم الدعوى الشخصية بخمسة عشرة سنة من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن . من هذا
التاريخ ينشأ حقه فى الرجوع على المتضامين معه .

١ — جرى قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم بأن مؤدى نص
المادة ١١٠ منه أن مطالبة أى واحد من المدينين المتضامين تسرى فى حق باقى
المدينين كما أن مطالبة أى واحد من الكفلاء المتضامين تسرى فى حق سائر
زملائه لاتحادهم فى المركز والمصلحة اتحاداً اتخذ منه القانون أساساً لاقتراض نوع
من الوكالة بينهم فى مقاضاة الدائن لهم ومن ثم كان حكم المادة ١١٠ سالف الذكر

ساريا فيما بين المدينين المتضامنين بعضهم وبعض وفيما بين الكفلاء المتضامنين بعضهم وبعض وتكون مطالبة الدائن لبعض الكفلاء المتضامنين بالدين مطالبة منه للآخرين ويكون الحكم الصادر ضد هذا البعض حجة على باقي الكفلاء المتضامنين وقاطما لمدة التقادم بالنسبة لهم .

٢ - متى كان وفاء الكفيل المتضامن وفاء صحيحا لدين قائم فإنه يحق له أن يرجع على باقي الكفلاء المتضامنين معه كل بقدر حصته في الدين الذي أوفاه للدائن . ويكون هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتعهدين المتضامنين في الدين على ما تقرره المادة ١٠٨ من القانون المدني الملغى . وإذا كانت الدعوى الشخصية تقدم على الوكالة المفترضة بين الكفلاء المتضامنين فإنه يتعين - في شأن تقادمها - إعمال قواعد التقادم المقررة في شأن الوكالة واعتبار مدة التقادم بالنسبة لتلك الدعوى خمسة عشرة سنة تبدأ من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن إذ من هذا التاريخ فقط ينشأ حقه في الرجوع على المتعهدين المتضامنين معه ويصبح هذا الحق مستحق الأداء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أنه بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ أقام الطاعنون ضد المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى بنى سويف وطلبوا فيها الحكم بإلزام ورثة المرحوم محمد حسين عبد الهادى (المطعون ضدهم عدا الأخيرين) وعبد العظيم عبد العزيز وأحمد عبد القادر حسن (المطعون ضدهما الأخيرين) بأن يدفعوا لهم بطريق التضامن والتكافل مبلغ ٩٣٧ ج و ٥٠٠ م مع فوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وقالوا بيانا لذلك أنه رضى عزاد تاجر أطيان زراعية مقدارها ٧٠٩ ف و ٨ ط و ٨ س تابعة لوزارة الأوقاف على عبد الحفيظ صالح قنديل لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وتنتهى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بأجرة جملتها ١٧٢٥٤ ج و ١٦٦ م بضمان وتضامن كل من دوس

جرجس وعبد الرحمن حسن عمر الشرقاوى ومحمد حسين عبد الهادى وأحمد على محمد (مورث الطاعنين) وعبد العظيم عبد العزيز وأحمد عبد القادر . وفى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ حررت ورقة محاسبة بين الشركاء جميعا أثبتت فيها أن دين وزارة الأوقاف بلغ ٨١٣٢ ج و ٤١٠ م وأن مورث الطاعنين المرحوم أحمد على محمد والمرحوم محمد حسين عبد الهادى وعبد العظيم عبد العزيز وأحمد عبد القادر اختصوا بمبلغ ١٦٢٤ ج و ١٩٦ م قيمة نصيبهم فى هذا الدين بحق خمسة قرارى بط من أربعة وعشرين قيراطا وقد اتخذت وزارة الأوقاف لإجراءات نزع ملكية مورث الطاعنين من ٢٢ ف و ٤ ط و ٧ س فى القضية رقم ٤٨٨ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى بنى سويف وفاء لدينها السالف الإشارة إليه وتابعت الوزارة هذه الإجراءات حتى حكم لها بنزع ملكية هذا العقار فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ إلا أن دوس جرجس اتفق معها وأوفى لها معظم دينها وحل محلها فيه كله بموجب عقد حلول تاريخه ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ ومسجل برقم ٥٩٦/١٩٤٥ وواصل إجراءات نزع الملكية التى كانت قد اتخذتها الوزارة باصتباره حالا محلها فى تلك الإجراءات وحتى يتفادى الطاعنون بيع عقارهم الذى حكم بنزع ملكيته قاموا بإسداد مبلغ ١٢٥٠ ج لدوس جرجس بموجب اتفاق كتابى تاريخه ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ احتفظوا فيه بحقوقهم فى الرجوع على شركائهم فى هذا الدين وانتهى الطاعنون فى بيان دعواهم إلى أنه من حقوقهم الرجوع على باقى الكفلاء المتضامنين معهم فى الدين الذى أوفوه لدوس جرجس — وهم المطعون ضدهم — بقدر حصصهم فيه ومقدارها ٩٣٧ ج و ٥٠٠ م دفع المطعون ضدهم بسقوط حق الطاعنين فى المطالبة بالتقادم تأسيسا على القول بأن الدين نشأ عن عقد الإيجار الذى انتهى فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ وورقة المحاسبة المؤرخة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ — وأنه إذ كانت دعوى المطالبة هذه قد رفعت فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ فإن مدة تقادم الحق وهى خمس عشرة سنة تكون قد اكتملت قبل رفع الدعوى ، وقد رد الطاعنون على ذلك بأنهم سددوا دينهم التزموا به طبقا للحكم الصادر لصالح وزارة الأوقاف فى القضية رقم ٥٥ سنة ١٩٣١ بنى سويف بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٣٢ وأنه لم ينقض من هذا التاريخ حتى تاريخ حلول دوس جرجس محل الوزارة فى ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ مدة التقادم وأنهم قد اضطروا لدفع الدين لتلافى إجراءات التنفيذ ضدهم وأن مدة التقادم بالنسبة لهم لا تبدأ إلا من تاريخ وفائهم بالدين

الحاصل في ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ إذ من هذا الوقت فقط يبدأ حقهم في مطالبة باقي الكفلاء المتضامنين معهم في الدين بما أوفوه عنهم — بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) بالزام ورثة المرحوم محمد حسين عبد الهادي (المطعون ضدهم هذا الأخيرين) بأن يدفعوا من تركة مورثهم للمدعين (الطاعنين) مبلغ ٣١٢ ج و ٥٠٠ م (ثانيا) بالزام كل من المدعى عليهما الأخيرين (المطعون ضدهما الأخيرين) عبد العظيم عبد العزيز وأحمد عبد القادر بأن يدفع كل منهم للمدعين مبلغ ٣١٢ ج و ٥٠٠ م (ثالثا) بالزام المدعى عليهم (المطعون ضدهم) المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ٢٤١ سنة ٧٤ ق وتمسكوا فيه بسقوط الحق بالتقادم — وفي ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنات الثانية ومن الخامسة إلى التاسعة والرابعة عشر لرفعه من غير ذي صفة إذا لم يقدم المحامي الذي قرر بالطعن توكيلا عنهن كما رأيت قبول الطعن المرفوع من باقي الطاعنات شكلا ونقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إنه عن الطاعنات الثانية ومن الخامسة إلى التاسعة والرابعة عشرة فلم يقدم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض توكيلا عنهن ينحول له هذا الإجراء ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لمن لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن المرفوع من باقي الطاعنين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هؤلاء الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقولون إن ذلك الحكم قضى برفض دعواهم تأسيسا على ما قاله من أن المطالبة الناشئة عن عقد الإيجار المنتهى في سنة ١٩٣٠ وورقة المحاسبة التي

تمت في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ قد لحقها التقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ وأن الحكم الصادر لصالح وزارة الأوقاف في القضية رقم ٥٥ سنة ١٩٣١ بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٣٢ لم يلزم المطعون ضدهم بشيء من الإيجار المحكوم به وإنما اقتصر على إلزام دوس جرجس وعويس عمر الشرفاوي ومورث الطاعنين بذلك الدين مما لا يصح معه الرجوع على المطعون ضدهم بشيء منه علاوة على تقادمه بمضى أكثر من خمس عشرة سنة على صدور ذلك الحكم عند حصول الوفاء من الطاعنين في سنة ١٩٤٧ ومن ثم يكون هذا الوفاء خاطئا وبالتالي لا يجوز مطالبة المطعون ضدهم بحصتهم فيه وأضاف الحكم أن حق الطاعنين في الرجوع على المطعون ضدهم بدعوى الإثراء - على فرض قيامه - قد تقادم بمضى ثلاث سنوات عملا بنص المادة ١٨٠ من القانون المدني - ويرى الطاعنون أن هذا النظر من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون إذ أنه لم يعمل قواعد القانون المدني الملغاة التي تحكم وقائع هذا النزاع والتي من مقتضاها أن مطالبة الدائن لأحد الضامنين المتضامين تعتبر مطالبة للباقيين وتقطع التقادم بالنسبة لهم ويكون الحكم الصادر فيها حجة عليهم طبقا للمادة ١١٠ من ذلك القانون . ومن ثم فإن مطالبة وزارة الأوقاف لبعض الكفلاء المتضامين في الدين بالدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٣١ مدني بني سويف تعتبر مطالبة منها للباقيين ويكون وفاء أحدهم وهو دوس جرجس الدين للوزارة بعقد الحلول المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ هو وفاء لدين قائم لم ياحقه التقادم لأنه لم يكن قد انقضى على صدور الحكم في تلك الدعوى وحتى تاريخ هذا الوفاء مدة خمس عشرة سنة كما أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا إذ لم يطبق القواعد المقررة لحق رجوع من وفي الدين من الكفلاء المتضامين على زملائه والتي من شأنها أنه إذا وفي أحدهم الدين كان له حق الرجوع على باقي الكفلاء المتضامين بأحد دعويين دعوى الحلول محل الدائن والدعوى الشخصية وأساس هذه الدعوى الأخيرة الوكالة المفترضة بين الكفلاء حسبما بيثته المادة ١٠٨ من القانون المدني القديم ومن ثم فلا يسقط حق رجوع الطاعنين على المطعون ضدهم بتلك الدعوى إلا بمضى ١٥ سنة من تاريخ وفاء الطاعنين الحاصل في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ وذلك طبقا للقواعد المقررة في شأن الوكالة وإذا كان الطاعنون قد رفعوا على المطعون ضدهم الدعوى في ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ فإن الحكم

المطعون فيه إذ قضى برفضها تأسيساً على أن الحق في رفعها قد تقادم يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أفام قضاءه بتقادم حق الطاعنين على نظر حاصله أن حقهم في مطالبة المطعون ضدهم بدين نشأ عن عقد الإيجار الذي انتهى في سنة ١٩٣٠ أو ورقة المحاسبة التي تمت في ١٩/٩/١٩٣٠ - قد سقط بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ استحقاق الدين حتى رفع هذه الدعوى في ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ وأن دوس جرجس إذ حل محل وزارة الأوقاف في الدين بمقتضى عقد الحلول المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ لا يكون له من الحقوق أكثر مما حكم به للوزارة الدائنة التي حل محلها وأنه إذ كان الحكم الصادر لصالح الوزارة في ١١ من أبريل سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٥٥ سنة ١٩٣١ مدني كلي بنى سوييف قد قضى بإخراج كل من محمد حسين عبد الهادي وعبد العظيم عبد العزيز وأحمد عبد القادر (المطعون ضدهم) من الدعوى واقتصر على إلزام كل من أحمد محمد علي مورث الطاعنين ودوس جرجس ودويس عمر الشرفاوي بالإيجار المحكوم به للوزارة فإن عقد الحلول المبرم في ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ لا ينقل إلى دوس جرجس إلا حق الوزارة قبل هؤلاء المحكوم عليهم في الإيجار دون سواهم ممن قضى بإخراجهم من الدعوى ومن ثم فلم يكن لدوس جرجس أن يفى عن هؤلاء بدين لا يلتزمون به للوزارة ولم يقض عليهم به كما أن وفاءه بدين تقادم يعتبر وفاء خاطئاً فلا يسألون عنه علاوة على أن وفاء الطاعنين لدوس جرجس إنما كان بسبب الحكم على مورثهم بالإيجار لا لسبب آخر وانتهى الحكم المطعون فيه إلى القول بأنه إذا فرض جدلاً بأن لمورث الطاعنين حق الرجوع على المطعون ضدهم بدعوى الأثر بلا سبب فإن دعوى التعويض المؤسسة عليه قد تقادمت بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد وهو ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه بتقادم حق الطاعنين في الرجوع على المطعون ضدهم غير صحيح في القانون إذ أن النزاع يحكمه القانون المدني القديم وقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل ذلك القانون بأن مؤدى نص المادة ١١٠ منه أن مطالبة أي واحد من المدينين المتضامنين تسرى في حق باقي المدينين كما أن مطالبة أي واحد من الكفلاء

المتضامنين تسرى في حق سائر زملائه لاتحادهم في المركز والمصلحة اتحادا اتخذ منه القانون أساسا لاقتراض نوع من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم — ومن ثم كان حكم المادة ١١٠ السالف الإشارة إليه ساريا فيما بين المدينين المتضامنين بعضهم وبعض وفيما بين الكفلاء المتضامنين بعضهم وبعض ، لما كان ذلك فإن مطالبة وزارة الأوقاف لبعض الكفلاء المتضامنين بدين الايجار بالدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٣١ كلى بنى سويف تكون مطالبة منها للآخرين ويكون الحكم الصادر ضد بعضهم في تلك الدعوى بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٣٢ بإلزامهم بالأجرة المستحقة للوزارة حجة على باقى الكفلاء المتضامنين أى على المطعون ضدهم وقاطعا لمدة التقادم بالنسبة لهم — ولما كان دوس جرجس قد وفى دين الوزارة فى ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ فإن وفاء يكون لدين قائم لم ياحقه التقادم لأن هذا الوفاء تم قبل أن تنقضى خمس عشرة سنة على تاريخ ذلك الحكم وإذا كان الثابت مما سجله الحكم المطعون فيه وسبق بيانه فى وقائع الطعن أن الوزارة الدائنة اتخذت ضد مورث الطاعنين باعتباره أحد الكفلاء المتضامنين إجراءات التنفيذ العقارى وواصلت هذه الاجراءات حتى حكم لها بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى الدعوى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٤٤ كلى بنى سويف بترفع ملكيته من ٢٢ ف و ٤ ط و ١٧ س وكانت إجراءات التنفيذ هذه لا يقتصر أثرها فى قطع التقادم على مورث الطاعنين فحسب وإنما تقطعه أيضا بالنسبة لباقي زملائه من الكفلاء المتضامنين وفقا لما هو مستفاد من نص المادة ١١٠ من القانون المدنى المالى وجرى به قضاء هذه المحكمة فى ظل ذلك القانون — لما كان ذلك فإن وفاء الطاعنين مبلغ ١٢٥٠ جلدوس جرجس فى ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ يكون أيضا وفاء صحيحا لدين قائم ومن ثم يحق لمورث الطاعنين وهم من بعده أن يرجعوا على باقى الكفلاء المتضامنين معه وهم المطعون ضدهم كل بقدر حصته فى الدين الذى أوفاه المورث للدائن ويكون هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التى أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتعهدين المتضامنين فى الدين على ما تقرره المادة ١٠٨ من القانون المدنى المالى التى كانت تقضى بأنه إذا اشترط فى العقد تضامن المتعهدين لبعضهم فانهم كفلاء لبعضهم بعضا ووكلاء عن بعضهم بعضا وفاء المتعهد به وتبعية القواعد المتعلقة بأحكام الكفالة والتوكيل ولما كانت الكفالة التضامنية منصوصا عليها فى عقد

الايجار وغير منكورة من الطرفين وكان يبين من دعوى الطاعنين أنهم يرجعون على المطعون ضدهم بالدعوى الشخصية وليس بدعوى الحلول إذ أنهم لم يشيروا في صحيفة دعواهم أو في دفاعهم أمام محكمة الموضوع حسبما سجله المحكمان الابتدائي والمطعون فيه إلى هذا الحلول أو إلى شيء من نتائجها وكانت الدعوى الشخصية كما سبق القول تقوم على الوكالة المفترضة بين هؤلاء الكفلاء المتضامين مما يتعين معه إعمال قواعد التقادم المقررة في شأن الوكالة واعتبار مدة التقادم بالنسبة لتلك الدعوى خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ وفاة الطاعنين الحاصل في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ إذ من هذا التاريخ فقط نشأ حقهم في الرجوع على المتعهدين المتضامين معهم وأصبح هذا الحق مستحق الأداء . لما كان ما تقدم، وكانت دعوى المطالبة الحالية قد رفعت في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ فإن القول بسقوط الحق فيها بمضي المدة يكون على غير أساس وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون ضدهم غير ملزمين بالدين وأن حق الرجوع عليهم قد سقط بالتقادم فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، واصل جبران ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٣٨)

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دعوى . " تلاوة تقرير التلخيص " . استئناف . بطلان .

وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان
الحكم . جواز إثبات حصول التلاوة بحضور الجلسات أو في الحكم .

(ب) عقد . " الرضا بالعقد " . " عيوب الرضا " . " الإكراه " . محكمة
الموضوع .

بحث وسائل الإكراه المبطل للرضا . تحديد مدى جسامتها بمراعاة حالة المتعاقد
الشخصية من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

(ج) حوادث طارئة . " نطاق تطبيقها " . عقد . " العقد الاحتمالي " .
بطلان . بيع . " عقود بيع القطن الآجلة " .

عدم جواز إعمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الاحتمالية التي يعلم المتعاقد أن
مبناها فكرة المخاطرة . العقد الذي يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة
جسيمة أو مكسب كبير . لا يبطل العقد لمجرد انطوائه على المغامرة أو المضاربة .

(د) التزام " الوفاء بالالتزام " . حكم . " قصور . ما يعد كذلك " .

جواز طلب براءة الذمة عن كل الدين أو عن جزء منه حسبما تفسر عنه التصفية . رفض
الدعوى براءة الذمة تأسيساً على كفاية ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين مع
رفض طلب المدين ندب بخير لتصفية الحساب . خطأ في القانون وقصور .

١ — لئن أوجبت المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة وكان يترتب على إغفال تلاوته بطلان الحكم ، إلا أن حصول التلاوة يجوز إثباته — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — بمحاضر الجلسات أو في الحكم .

٢ — بحث وسائل الإكراه — المبطل للرضا — لتحديد مدى جسامتها بمراعاة حالة التعاقد الشخصية هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

٣ — إذا كان الحكم قد أقام قضاءه برفض أعمال نظرية الحوادث الطارئة على أن عقود بيع القطن الآجلة ”الكوترانات“ تقوم بطبيعتها على فكرة المخاطرة والمضاربة على المستقبل وأنه لذلك يتعين على المتعاقد أن يتوقع فيها جميع الاحتمالات والحوادث الطارئة التي قد تؤثر في التزامه سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة فإنه لا يكون قد خالف صحيح القانون ويحمل الرد على ما أثاره الطاعن من بطلان العقد لانطوائه على مقامرة ذلك أنه مادام العقد بطبيعته من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو مكسب كبير فإنه لا يجوز إبطاله لمجرد انطوائه على المقامرة أو المضاربة كما لا يجوز إعمال نظرية الحوادث الطارئة في شأنه لأن المتعاقد يعلم سلفاً أنه يتعاقد بعقد احتمالي مبناه فكرة المخاطرة .

٤ — إذ كان من الجائز أن يكون طلب براءة الذمة من كل الدين أو عن جزء منه حسبما تسفر عنه التصفية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب ندب خبير لتصفية الحساب وحكم برفض الدعوى ببراءة الذمة تأسيساً على أنه يكفي لرفضها ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين دون بحث دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٥ كلى طنطا ضد المطعون عليهما بصفتيهما طالبي الحكم ببراءة ذمتيهما من مبلغ ١٦٢٨٥ ج و ٥١٠ م قيمة الدين الثابت بعقد الرهن الرسمى المؤرخ ١٨/١٠/١٩٥١ الصادر منها الى الشركة التى يمثلها المطعون عليهما عن الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وببطلان هذا العقد ومحو كافة القيود الموقعة نفاذا له ، وببطلان تنبيه نزع ملكية الأطنان موضوع هذا العقد والمعلن فى ٩/١٢/١٩٥٤ وشطب التسجيلات الخاصة به . وقالوا شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقود ثلاثة مؤرخة فى ٩ و ٢٢ و ٢٣/٣/١٩٥٠ باع الطاعن الأول الى شركة كازولى — المطعون عليها — الفى قنطار من القطن ، ونفاذا لتلك العقود سلمها بحسبائة قنطار ، وإذ ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا مفاجئا نتيجة عوامل مصطنعة مما أعجزه عن تسليم باقى الكمية وأذنته الشركة بأن حسابه أصبح مكشوبا ويستلزم التغطية استردادا لمركزه — وإذ باعت الشركة المطعون عليها بدورها ٢٥٠ قنطارا من الكمية التى تسلمتها منه الى شركة فرغلى ويحيى ” وضبطت هذه الكمية مع أقطان أخرى بوصف كونها معيبة ومخلوطة وأجرى بشأنها تحقيق اتهم فيه الطاعن الأول مع تجار آخرين وقدم للمحاكمة الجنائية — فقد حصلت الشركة منه تحت تأثير هذه الظروف على عقد مؤرخ ١٠/١١/١٩٥٠ بمديونية لها فى مبالغ ١٩٢٨٥ ج و ٥١٠ م دون أن تصفى الحساب بين الطرفين “ وبمقتضى عقد مؤرخ فى ٢٧/٨/١٩٥١ أجرت الشركة تقسيط هذا الدين على خمسة أقساط سنوية يبدأ استحقاق أولها فى أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ رهن الطاعن الأول بضمانة زوجته الثانية الى الشركة المطعون عليها ٤١ ف و ١٤ ط و ١٧ س تأمينا للوفاء بهذا الدين ، وإذ كان عقد الاتفاق والرهن الرسمى سالفى البيان قد وقعا باطلين لصدورهما تحت تأثير الإكراه

الذى يتمثل فى اتهام الطاعن الأول فى قضية القطن ، والظروف المصطنعة التى أحاطت بسوق القطن ونتج عنها ارتفاع مفاجئ فى الأسعار يعتبر فى حكم الظروف الطارئة التى يتعذر توقعها ، فقد انتهى الطاعنان إلى طلباتهما سالفة الذكر ، كما طلب الطاعنان نذب مكتب الخبراء لتصفية الحساب بين الطرفين والحكم بما يسفر عنه هذا الحساب . وفى ١٥/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى واستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ١٠ ق تجارى طنطا ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٣١/١/١٩٦١ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٦/٢/١٩٦١ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٤/٤/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب ستة حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة ، إذ خلت محاضر جلسات الاستئناف مما يثبت هذه التلاوة ، وأنه لما كانت هذه المحاضر هى المعدة لإثبات ذلك فإنه لا يغنى ما يورده الحكم فى أسبابه من إشارة إلى تلاوة التقرير .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات إذ أوجبت تلاوة تقرير التلخيص فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، وكان يترتب على إغفال تلاوته بطلان الحكم ، إلا أن حصول التلاوة يجوز إثباته — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بمحاضر الجلسات أو فى الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه حصول تلاوة تقرير التلخيص فإن فى ذلك ما يغنى عن إثباتها فى محاضر الجلسات ومن ثم كان هذا النعى فى غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والفساد فى الاستدلال ، ويقول الطاعنان فى بيان ذلك إنهما دفعا أمام محكمة الموضوع بأن العقد المؤرخ ١٠/١١/١٩٥٠ والعقدين التالين له قد شابهها إكراه يتمثل فى اتهام الطاعن الأول فى قضية القطن الماد كبسه ، وأنه يجب النظر إلى حالة المتعاقد الشخصية باعتبار أنه رجل متقدم فى السن ومن تجار الريف ولم يصادف تعليما

مما سهل للشركة المطعون عليها الصغط على إرادته باستغلال هذه الظروف لإكراهه على توقيع العقود والأوراق التي حصلت عليها منه . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع — أما ما استند إليه الحكم في نفي الإكراه من أن الطاعن الأول لم يفصح عن الغرض الغير مشروع الذي قصده المطعون عليها من وراء تصفية الحساب فقد شابه فساد في الاستدلال ذلك أن الطاعن أفصح — على ما تقدم بيانه — عن الوسائل الغير مشروعة التي أحاطت بتصفية الحساب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن الـ ٢٥٠ قنطاراً من القطن موضوع الاتهام صفقة مستقلة وسابقة لصفقة القطن موضوع النزاع في الدعوى المطروحة نفى عنصر الإكراه بقوله ” إن مجرد اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد المدعى — الطاعن — في هذه الصفقة لا يكفي بذاته لتحقيق عنصر الإكراه لا سيما أن الشركة المدعى عليها لا شأن لها باتخاذ هذه الإجراءات حتى يسوغ القول أنها هددت المدعى باتخاذها ، بل الثابت أن الشركة المدعى عليها كانت متهمة مع المدعى في تلك الدعوى وكانت تقف معه في ذات المركز فلم تكن في ذلك في وضع يفضله أو يسمح لها بالسيطرة عليه أو التسلط على إرادته بل إن الثابت من دفاع المدعى ذاته أن الشركة المدعى عليها كانت أسوأ منه مركزاً في الدعوى حيث كانت تخشى أن يتصل المدعى من ملكية الأقطان المضبوطة أو ينكر تسليمها فتقع عليها وحدها تبعة الاتهام وأنها من أجل ذلك كانت تتلقاه وتراضاه وتبذل له الوعود حتى يظل على إقراره بملكيتها للأقطان الأمر الذي يتجافى مع ما يزعمه المدعى بعد ذلك من وقوع إكراه عليه من جانب الشركة المدعى عليها بسبب اتهامه في قضية القطن “ واستطرد الحكم فقرر أن الطاعن لو كان جاداً فيما يدعى من حصول إكراه لبادر بعد القضاء ببراءته في ١٩٥٣/٥/٣١ إلى إقامة دعوى البطلان ولما تراخى في إقامتها حتى اتخذت ضده إجراءات نزع الملكية في سنة ١٩٥٥ ، وأنه لو صح ما يدعيه الطاعن الأول من وقوع إكراه لما نفذ العقد تنفيذاً جزئياً قبل وبعد الحكم ببراءته ولما أفصح في خطابه المؤرخ ١٩٥٤/٦/٢٠ بأنه يرغب في تنفيذ العقد مما يعد إجازة له لا يحق له طلب إبطاله بعدها ، وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك ” أن مجرد الرهبة

من اتهامه — أى الطاعن — بسبب غش القطن الذى باعه للشركة أو باعته هى للغير لا تكفى لتحقيق عنصر الاكراه المبطل للرضاء إذ يشترط القانون فى هذه الحالة أن تكون الرهبة قد بعثت فى نفس المتعاقد بدون حق وأن تكون قائمة على أساس . ولما كان إقرار المحاسبة من شأنه تأييد الاتهام لا إبعاده لما ينطوى عليه من إقرار بسبق التعامل بينهما وكان ذلك مما لا ينفى على الطاعن بوصفه تاجرا معتادا فإن القول بالبطلان يكون فى غير محله لانعدام الصلة بين الرهبة المدعاة والتعاقد المطعون عليه . . “ لما كان ذلك ، وكان بحث وسائل الاكراه لتحديد مدى جسامتها بمراعاة حالة المتعاقد الشخصية هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع — وكان ما قرره الحكم من انتفاء حصول الاكراه قد استخلصه استخلاصا سائفا من واقع أوراق الدعوى وملاحظاتنا وفيه الرد الكافى على ما أثير من وجوب مراعاة الظروف الشخصية للطاعن الأول، لما كان ما تقدم، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الرابع الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما أبديا أمام محكمة الموضوع دفاعا جوهريا يتحصل فى أن فروق أسعار القطن التى انتجت مبلغ الدين المطالب به قامت على مضاربة غير مشروعة مما يبنى عليه براءة ذمتها وبطلان عقد الرهن ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعيبه بالقصور . وأضاف الطاعنان أنهما استندا إلى نظرية الظروف الطارئة باعتبار أن ما حدث فى البورصة من مضاربات احتكارية لم يكن متوقعا ، غير أن الحكم رفض تطبيق هذه النظرية على واقعة النزاع تأسيسا على أن التعاقد على عقد من عقود البورصة لا يترك مجالا لإعمالها وهو خطأ من الحكم لأن المضاربة فى سنة ١٩٥٠ كانت قائمة على أسس احتكارية غير مشروعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه رفض إعمال نظرية الحوادث الطارئة تأسيسا على أن عقود بيع القطن الآجلة “الكوتراتات” تقوم بطبيعتها على فكرة المخاطرة والمضاربة على المستقبل وأنه لذلك يتعين على المتعاقد أن يتوقع فيها جميع الاحتمالات

والحوادث الطارئة التي قد تؤثر في إلتزامه سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة . وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ويحمل الرد على ما أثاره الطاعنان من بطلان العقد لأنطوائه على مقامرة ذلك أنه ما دام العقد بطبيعته من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو مكسب كبير فإنه لا يجوز إبطاله لمجرد انطوائه على المقامرة أو المضاربة كما لا يجوز إعمال نظرية الحوادث الطارئة في شأنه لأن المتعاقد يعلم سلفاً أنه يتعاقد بعقد احتمالي مبناه فكرة المخاطرة، لما كان ذلك، فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان في السببين الثالث والسادس الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب — وقالوا في بيان ذلك إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن مركز الطاعن الأول لم يكن مكشوفاً بما يدعو إلى تصفيته أو مطالبته بتغطيته الأمر الذي نتج عنه الفروق المحرر عنها سند المديونية ، كما تمسكا بوجوب استئصال ثمن ال ٢٥٠ قنطاراً التي كانت مضبوطة على ذمة قضية القطن المكبوس وأفرجت عنها النيابة بعد القضاء ببراءة الطاعن الأول وتسليمها المطعون عليها . وإذ كان ثمن هذه الأقطان سبعة آلاف جنيه وكان مقتضى خصم هذا المبلغ من الدين اعتبار الطاعنين قد أوفوا بالأقساط في مواعيدها ، مما يترتب عليه قيام الحق لديهما في التمسك بخصم مبلغ ٤٠٠٠ ج طبقاً للاتفاق المحرر بين الطرفين — غير أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع لتصفية الحساب بين الطرفين — ورفضت الدعوى تأسيساً على أن ثبوت تخلف المدين عن الوفاء ولو بجزء يسير من الدين يكفي لرفض دعوى براءة الذمة ، هذا في حين أن الوفاء كان في حقيقته وفاء كلياً إذ قرر الحكم أن الطاعنين قاما بوفاء ثلاثة أقساط تبلغ قيمتها ٩٠٠٠ ج فاذا أضيف إلى هذا المبلغ ٧٠٠٠ ج ثمن ال ٢٥٠ قنطاراً ل زاد المبلغ المسدد عن الأقساط المتفق على خصم ٤٠٠٠ ج منها . كما أخطأ الحكم عندما قرر أن مجال بحث الحساب هو محكمة المنازعة في التنفيذ ، في حين أن تلك المحكمة قد أوقفت إجراءات البيع إلى أن يفصل في دعوى براءة الذمة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعنان في شأن السبب الذي أدى إلى المديونية باعتبار أن مركز الطاعن الأول لم يكن مكشوفاً بما يدعو

إلى تصفيته أو تغطيته ، كما أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد القرائن التي دلل بها على انتفاء الإكراه قال ”لما كان البين من الأوراق أن المدعى قد نفذ العقد المطعون عليه تنفيذا جزئيا فأدى الأقساط المستحقة عن سنوات ٥١ و ٥٣ ثم استمر في التنفيذ بعد القضاء نهائيا ببراءته في قضية القطن في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ فأدى قسطين في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ و ١٨ فبراير “

مما مفاده ان الحكم اعتبر الطاعن الأول قد أوفى بجزء من الدين بعد تحرير عقد ١٩٥٠/١١/١٠ لما كان ذلك، وكان طلب الطاعنين الأصلي هو براءة ذمتهم ومن باب الاحتياط تصفية الحساب بينهما وبين المطعون عليها والحكم بما تنتجه هذه التصفية ، وكان من الجائز أن تكون براءة الذمة عن كل الدين أو عن جزء منه حسبما تسفر عنه التصفية لما كان ما تقدم، فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب نذب خبير لتصفية الحساب وحكم برفض الدعوى تأسيسا على أنه يكفي لرفضها ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين دون بحث دفاع الطاعنين في هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : إميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم
الصراف .

(٣٩)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣١ القضائية :

تسجيل . ” المفاضلة عند تراحم المشترين “ . شهر عقارى . بيع .

إجراء المفاضلة عند تراحم المشترين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر ولونسب
إلى المشترى الذى يادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك
حقيق لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثر لها .
ادعاء حصول التسجيل السابق نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف الشهر
العقارى المختص . عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٣
من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر . ليس
لمن قدم طلبه أولاً — فى هذه الحالة سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقارى ومن تواطأ
معه إن كان لذلك محل .

تنص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦
على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب
على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لايين ذوى
الشأن ولا بالنسبة للغير . وإذ جاء هذا النص — أسوة بنص المادة الأولى
من قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ المقابل له — خلوا مما يجيز ابطال الشهر إذا شابه
تدليس أو تواطؤ فإن مفاد ذلك — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو إجراء
المفاضلة عند تراحم المشترين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر
ولونسب إلى المشترى الذى يادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما
أنه قد تعاقد مع مالك حقيق لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . ولا يغير
من ذلك أن يكون صاحب التسجيل اللاحق قد حصل على أسبقية فى تقديم

طلبه بلجهة الشهر إذ أن مجرد الأسبقية في تقديم الطلب لا تنال من الآثار القانونية المترتبة لصاحب التسجيل السابق . ولا يغير من هذا النظر القول بأن التسجيل السابق كان نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم التسجيل لصالحه وبين الموظف الذي أجراه بمصلحة الشهر العقارى بعدم مراعاته للمواعيد والاجراءات التى تقضى بها المادة ٣٣ من قانون الشهر العقارى ذلك أن ما انتظمه هذا النص لا يعدو أن يكون تبياناً للقواعد الإدارية المحددة للاجراءات والمواعيد الواجب على مأموريات الشهر العقارى اتباعها عند بحث الطلبات أو مشروعات المحررات المقدمة للشهر بشأن عقار واحد وإذ لم يرتب المشرع بطلان الشهر على مخالفته فإن الأفضلية تكون عند سبق تسجيل التصرف الصادر له ولو كان هو صاحب الطلب اللاحق وليس لصاحب الطلب السابق إن صح ما يدعيه من أن هذه المخالفة كانت نتيجة غش أو تواطؤ سوى طلب التعويض بوجهه إلى موظف الشهر العقارى ومن تواطأ معه إذا كان لطلبه محل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى دمنهور على المطعون ضده الثانى تطلب الحكم بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠/١٢/١٩٥٥ الصادر منه والمتضمن بيعه إياها ٢٠ ط تحت العجز والزيادة ظهر من عملية المساحة أنها ٢١ ط وه س الموضحة الحدود بالعقد والصحيفة وتسليم هذا القدر إليها . وقالت شرحاً لدعواها إن المطعون ضده الثانى باعها القدر المذكور تحت العجز والزيادة لقاء من قدره ٤٢٣ ج دفعت منه ١٣٣ ج واتفق على أداء الباقي وقدره ٣٠٠ ج عند التصديق على العقد النهائى وعلى أن ميعاد تسليم المبيع يكون فى مايو سنة ١٩٥٦ ولكنه إذ تأخر عن إعداد المستندات اللازمة

لشهر العقد النهائي أقامت عليه هذه الدعوى ونهت عليه بصحيفتها أن يقوم بذلك وألا يحكم عليه بطلباتها المذكورة — وبتاريخ ١٩٥٦/٩/٦ أعلنت المطعون ضدها الطاعن بصحيفة مدخلة إياه في الدعوى بعد أن اتضح لها أنه مرتين حيازي للقدر المبيع عارضة عليه ٢٥٠ ج قيمة دينه خصما من باقي الثمن الذي تحت يدها وذلك مقابل قيامه بشطب الرهن ونقل التكليف من اسمه لها — طلب الطاعن رفض الدعوى مستندا في ذلك أنه اشترى ذات القدر المبيع بعقد مشهور في ١٩٥٦/٤/٥ وإلى أن المطعون ضدها الأولى لاتفيد من إشهار صحيفة دعواها في ١٩٥٦/٤/٤ لصورية عقدها وسوء نيتها الثابت من علمها بسبق شرائه لذات العقار — وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٣ قضت محكمة أول درجة بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٥/١٢/١٠ المتضمن بيع المطعون ضده الثاني إلى المطعون ضدها الأولى عشرين قيراطا ظهر من عملية المساحة أنها ٢١ ط و ١٥ س بواقع ثمن الفدان الواحد ٥٢٠ ج وتسليم هذا القدر إليها — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦ سنة ١٤ ق الاسكندرية ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦١/٣/٢٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعي الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في النسبب ذلك أنه أقام قضاءه للطعون ضدها بصحة عقدها على أن صحيفة دعواها قد سجلت في ١٩٥٦/٤/٤ قبل أن يسجل الطاعن عقده في ١٩٥٦/٤/٥ ، وعلى أن العبرة في المفاضلة بين التصرفين بتاريخ التسجيل دون ما عداه من إجراءات سابقة عليه ، وعلى أن مخالفة تلك الإجراءات لما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لا يترتب عليه بطلان الشهر أو فساده — هذا بينما الثابت أن الطاعن قد تمسك بصحيفة الاستئناف بأن مدم مراعاة القواعد المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من قانون تنظيم الشهر العقاري يرجع إلى وقوع الغش والتدليس بين المطعون ضدها الأولى

وموظف الشهر العقارى لإهدار أسبقية طلبه والحيلولة دون تسجيل عقده قبل صحيفة دعواها ، إلا أن الحكم أهدر تسجيل عقده ولم يتم اعتبارا لدفاعه ببطلان تسجيل صحيفة دعوى المطعون ضدها رغم ما هو مقرر من أن الغش يبطل جميع التصرفات المترتبة عليه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إذا طرح دفاع الطاعن الذى تمسك فيه بأسبقية الإجراءات التى اتخذها فى سبيل إشهار عقده على الإجراءات التى تمت فى شأن إشهار المطعون ضدها لصحيفة دعواها ، فقد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ما أورده من أن " العبرة فى المفاضلة هى بالشهر ذاته أما ما يسبق ذلك من إجراءات فليس عنصرا فى المفاضلة وليس له من أثر قانونى — وإذا كانت تلك الإجراءات لم تنقيد بأحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ فلا يترتب على ذلك بطلان الشهر أو فسادة ، وإنما قد يكون سببا لإجراءات تأديبية أو تعويض مدنى إذا كان هناك محل للساءة " — وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أن قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الذى تم فى ظله التسجيلات المفاضل بينهما قد نص بالمادة التاسعة منه على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير ، وإذا جاء هذا النص — أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ المقابل له — خلوا مما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ ، فإن مفاد ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إجراء المفاضلة عند تراحم المشترين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر ولونسب إلى المشتري الذى بادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع ، طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله — ولا يغير من ذلك أن يكون صاحب التسجيل اللاحق قد حصل على أسبقية فى تقديم طلبه لجهة الشهر ، إذ أن مجرد الأسبقية فى تقديم الطلب لا تنال من الآثار القانونية المترتبة لصاحب التسجيل السابق . كما لا يغير من هذا النظر القول بأن التسجيل السابق كان نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم التسجيل لصالحه وبين الموظف الذى أجراه بمصلحة الشهر العقارى بعدم مراعاته

للمواعيد والاجراءات التي تنقضى بها المادة ٣٣ من قانون الشهر العقارى ، ذلك أن هذه المادة إذ تنص على أنه ”إذا قدم للأمورية أكثر من طلب فى شأن عقار واحد يجب أن تبحث هذه الطلبات وفقاً لأسبقية تدوينها فى الدفتر المعد لذلك وأن تنقضى بين إعادة الطلب السابق مؤشراً عليه بالقبول وإعادة الطلب اللاحق مؤشراً عليه بذلك فترة معادلة للفترة التى تقع بين ميعاد تدوين كل منهما ، على ألا تتجاوز هذه الفترة سبعة أيام ، وإذا قدم للأمورية أكثر من مشروع محرر فى شأن عقار واحد يجب أن تنقضى بين إعادة مشروع المحرر السابق مؤشراً عليه بصلاحيته للشهر وإعادة مشروع المحرر اللاحق مؤشراً عليه بذلك فترة معادلة للفترة التى تقع بين ميعاد تدوين كل منهما ، على ألا تتجاوز هذه الفترة خمسة أيام ، وتحتسب الفترات المتقدمة ذكرها عند إرسال نسخة الطلب أو مشروع المحرر مؤشراً عليه لصاحب الشأن بالبريد من تاريخ الإرسال“ فإن ما انتظمه هذا النص لا يعدو أن يكون تبياناً للقواعد الإدارية المحددة للإجراءات والمواعيد الواجب على مأموريات الشهر العقارى اتباعها عند بحث الطلبات أو مشروعات المحررات المقدمة للشهر بشأن عقار واحد فالخطاب بموجب هذا النص موجه إلى المختصين بمأموريات الشهر العقارى ، واذ لم يرتب المشرع بطلان الشهر على مخالفته فإن الأفضلية تكون لمن سبق فى تسجيل التصرف الصادر له ولو كان هو صاحب الطلب اللاحق وكانت الاجراءات التى تم بموجبها الشهر لصالحه مخالفة لما نصت عليه المادة ٣٣ المذكورة ، وليس لصاحب الطلب السابق ان صح ما يدعيه من أن هذه المخالفة كانت نتيجة غش أو تواطؤ — سوى طلب التعويض بوجهه إلى موظف الشهر العقارى ومن تواطأ معه إذا كان لطلبه محل — لما كان ذلك ، وكان تثبيت مناط الأفضلية على أساس الأسبقية فى الشهر هو مما يؤدى إلى الاستقرار فى المعاملات ويتفق وما يستهدفه المشرع من السير نحو تطبيق نظام السجل العيني ، فإن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر واطرح دفاع الطاعن فى هذا الخصوص يكون قد توخى صحيح حكم القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى للمطعون ضدها بالتسليم ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بصحيفة

الاستئناف بأنه دائن مرتتهن رهنا حيازيا للعقار المبيع وحقه في حبسه ثابت ولا يمكن أن ترفع يده عنه إلا إذا استوفى دينه المضمون بالرهن الذي لم يؤد إليه بعد ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بالتسليم استنادا إلى أن المشتري (المطعون ضدها) أودعت باقي الثمن خزانه المحكمة على ذمة الدائن المرتتهن وهو يزيد على قيمة الرهن ، في حين أن حق الطاعن في الحبس لا يزول إلا بالسداد الفعلي أى بصرف المبلغ المودع أو التصريح في الحكم بصرفه وهو ما كان ينبغي على الحكم المطعون فيه أن يقضى به لأن الإيداع حصل على ذمة البائع كما هو ظاهر من مدونات الحكم الابتدائي .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه في تأييد الحكم الابتدائي بالتسليم على ما يأتي : "أنه لا غبار على محكمة أول درجة إذ قضت بالتسليم لأن وضع يد المرتتهن (الطاعن) يد عارضة تزول بزوال سببها وهو الوفاء بقيمة الرهن — والثابت الذي لا جدال فيه أن المشتري أودعت باقي الثمن بخزانة المحكمة على ذمة المرتتهن (الطاعن) وهو يربو على قيمة الرهن ، ولا شك من ناحية أخرى أن التسليم هو أثر من آثار التبائع وأنه من حق المشتري أن يطالب به وله أن يحتاج به المرتتهن الذي زالت عن العين المرهونة يده باقتضاء الثمن أو إيداعه بحيث يكون في متناول يده" — ولما كان الثابت من مطالعة تقارير الحكم الابتدائي أن المطعون ضدها إذ أدخلت الطاعن في الدعوى بصحيفة معلقة له في ١٩٥٦/٩/٦ فقد عرضت عليه بذات الصحيفة ماله من دين خصا من باقي الثمن الذي تحت يدها مقابل شطبه الرهن وكان الثابت أيضا من هذه التقارير أنها سلمت كاتب الجلسة أثناء نظر الدعوى باقي الثمن فقام بإيداعه خزانة محكمة دمنهور الابتدائية بموجب محضر إيداع ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من هذا المحضر لاثبات ادعائه بأن هذا الإيداع كان على ذمة البائع لأعلى ذمته هو كما جاء بالحكم المطعون فيه فإن نعيه في هذا

الخصوص يكون عاريا عن الدليل ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون ضدها كمشتريّة بتسلم العين المبعة استنادا إلى إيداعها بخزانة المحكمة باقى الثمن لذمة المرتهن وأنه أصبح فى متناول يده يستوفى منه دين رهنه — لم يخالف القانون ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٦

بريامة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(٤٠)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على كسب العمل" . "المرتبات وما في حكمها والأجور
 والمكافآت والمعاشات" . "وطاء الضريبة" .

الضريبة على كسب العمل . نطاق الإعفاء منها . قصره على الماهيات والأجور الأصلية وحدها
 دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدة الحياة ومزايا نقدية أو عينية قد يستولي
 عليها من عدا موظفي الحكومة ومستخدميها من لهم الحق في المعاش .

مؤدى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
 أن الشارع أراد أن يقصر نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل
 على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات
 وإيرادات مرتبة لمدة الحياة ومزايا عينية أو نقدية قد يستولى عليها من عدا
 موظفي الحكومة ومستخدميها الذين لهم الحق في المعاش^(١) . وإذا كان ذلك ،
 وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن خصم
 الـ ٧٠٪ يسرى على جميع ما يتقاضاه المطعون عليه من أجر وملحقات فإنه يكون
 قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(١) نقض ٢٩/٤/١٩٦٤ . الععن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ٥٦٨ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن السيد / مينا نيقولا مينا كوليس أقام الدعوى رقم ٥٠ سنة ١٩٥٧
بور سعيد الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر
بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٧ طالبا تعديله واعتبار صافى إيراده الخاضع للضريبة
على الإيراد العام فى سنة ١٩٥٤ مبلغ ٢٦٤٦ ج و ٨٠٥ م وقال شرحا لدعواه
إن لجنة الطعن سايرت مأمورية الضرائب فى تقدير صافى إيراده الخاضع للضريبة
فى سنة النزاع بمبلغ ٣١٩٦ ج و ٤٦١ م ورفضت خصم ٧,٥ ٪ من إجمالى المرتب
كما اعتبرت مبلغ ٤٠١ ج و ٨١٨ م مصاريف سفره هو وعائلته إلى وطنه
بالخارج ميزة نقدية أدخلتها فى وعاء الضريبة وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨
حكمت المحكمة (أولا) بسريان خصم السبعة ونصف فى المائة على جميع
ما يتقاضاه الطاعن (ثانيا) باستبعاد مصاريف السفر من مجموع الإيراد
الخاضع للضريبة العامة على الإيراد (ثالثا) وقبل الفصل فى باقى الطلبات بنسب
خبير لبيان ما يتقاضاه الطاعن من أجر ثابت ونسبة فى الأرباح ومصاريف
السفر إن وجدت وغير ذلك لمعرفة الدخل الحقيقى وبعد أن باشر الخبير مأموريته
وقدم تقريره عادت وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٥٨ حكمت بتعديل قرار اللجنة المطعون
فيه واعتبار صافى إيراد الطاعن الخاضع لضريبة الإيراد العام فى سنة ١٩٥٤
مبلغ ٢٧٥٧ ج و ٩٤٥ م وألزم المطعون ضدها بالمصروفات وأمرت بالمقاصة
فى أتعاب المحاماة .

واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة
إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩ سنة ٢ قضائية
وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع

بتعديل الحكم المستأنف بجعل صافي إيراد المستأنف عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥٤ هو مبلغ ٣١٥٩ ج و ٦٣ م وألزم المستأنف عليه بالمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين والمستأنفة بباقي المصاريف وأمرت بالمقاصة بينهما في أتعاب الحمامة وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقضه ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بنخصم السبعة ونصف في المائة من إجمالي المرتب لا من المرتب الأساسي وحده على أن الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تدل على أن الشارع أراد أن يقتصر الإعفاء من الضريبة على كسب العمل على المرتب الأساسي وحده دون ملاحقاته وأن تحديد الأجر طبقا لقواعد القانون المدني يشمل الأجر والملاحقات في حين أنه يبين من مقارنة الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أن نطاق الإعفاء يقتصر على المرتب الأساسي وحده وفي حين أن قوانين الضرائب من النظام العام ولا يتوسع في تفسيرها والنص على إعفاء السبعة ونصف في المائة من الضريبة على كسب العمل نص استثنائي لا يتوسع فيه وقد اقتصر على الأجر الثابت وحده ولو أراد الشارع أن يمتد الإعفاء إلى الملاحقات لنص على ذلك أسوة بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ عند تحديد أنواع الإيرادات الخاضعة للضريبة أو لاكتفى بالإحالة عليها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وقد نصت المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها على أن "تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا" وفي الفقرة الثانية على أنه "يعفى من المبالغ التي تربط عليها الضريبة

بالنسبة لموظفي ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق فى المعاش قيمة احتياطي المعاش وفيما يتعلق بسائر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء كانوا فى خدمة الحكومة أو فى خدمة غيرها ٧,٥ ٪ من قيمة المساهيات أو الأجور“ فإنهما بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكونان قد دلتا على أن الشارع أراد أن يقصر الإعفاء من الضريبة على كسب العمل على المساهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ومزايا عينية أو نقدية قد يستولى عليها من عدا موظفى الحكومة ومستخدميها الذين لهم الحق فى المعاش وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن خصم ال ٧,٥ ٪ يسرى على جميع ما يتقاضاه المطعون عليه من أجروملحقات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٤١)

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” .

إعانة غلاء المعيشة . خضوعها للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد .

مؤدى ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد أنه يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النومية الأخرى بعد تحديدها طبقا للقواعد المقررة لكل منها . وإذ كانت إعانة غلاء المعيشة تدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل وكانت المبالغ التى يدور حولها النزاع هى ” إعانة غلاء معيشة إضافية وليست بدل تمثيل إضافي ” فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالي تدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٥٦ الاسكندرية

(١) نقض ١٧/٣/١٩٦٥ . الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٦ ص ٣١٨ .

الابتدائية ضد الأستاذ محمد كامل البندارى بالطعن في قرار لجنة طعن ضرائب الاسكندرية الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طالبة تعديله وتحديد صافي إيراد المدعى عليه الخاضع للضريبة العامة في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٤٧١١ ج و ٣١٤ م مع المصروفات والأتعاب وقالت شرحا لدعواها إن المدعى عليه كان سفيرا في وزارة الخارجية وقدم إقرارا عن إيراداته الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٤٩ وإذ قدرت مأمورية الضرائب المختصة إيراداته في سنة النزاع ومنها إيرادات زراعية بمبلغ ٥٨٣٧ ج و ٩٠١ م واعترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتحديد صافي مرتب الممول الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢٢٧ ج و ٨٩١ م فقد انتهت إلى طلب تعديله والحكم لها بطاقتها وجرى النزاع في الدعوى من بين ما جرى حول فروق العملة وعلاوة الغلاء الإضافية وهل يخضع للضريبة العامة على الإيراد أم لا وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا وفي مادة تجارية بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه واخضاع فرق العملة وكامل علاوة الغلاء لضريبة الإيراد العام وتأيدته فيما عدا ذلك والزم المطعون عليه بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الأستاذ البندارى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الغاء الحكم برفض الدعوى وقيد استئنائه برقم ١٦٦ سنة ١٥ تجارى قضائية وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتأيد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ قاضيا بتحديد صافي إيراد المستأنف الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢٢٧ ج و ٨٩١ م وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع مازاد على مبلغ ١٨٠ ج من اعانة غلاء المعيشة التي صرفت

للمطعون عليه في سنة ١٩٤٩ للضريبة العامة على الإيراد استنادا إلى أن هذه الزيادة في حقيقتها بدل تمثيل اضافي ولا تندرج تحت أى نوع من أنواع المرتبات وبالتالي لا تخضع للضريبة على كسب العمل ولا للضريبة العامة على الإيراد وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) إن اعانة غلاء المعيشة لا تعدو أن تكون مرتبا اضافيا تمنحه الدولة لموظفيها لمواجهة ارتفاع مستوى المعيشة ونظرا لما تتميز به وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي من طبيعة خاصة وما تستلزمه من اقامة معظم شاغليها في الخارج رأيت الدولة أن تضع لموظفي هذين السلكين قواعد خاصة تحدد مقدار هذه الاعانة على الوجه الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥١ وقد منح المطعون عليه في سنة النزاع اعانة غلاء المعيشة طبقا للفتاات المقررة وسدد عنها ضريبة كسب العمل وإذا جرى الحكم على أن مازاد منها عن ١٨٠ ج لا يعتبر اعانة غلاء معيشة فإنه بذلك يكون قد غير وصفها القانوني وتأوله بما انتهى إليه من عدم خضوعها للضريبة في حين أنها من أنواع المرتبات وما في حكمها المنصوص عليها في المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ (وثانيهما) أن الشارع أحال في شأن تحديد وعاء الضريبة العامة على الإيرادات إلى القواعد المقررة بشأن وعاء الضريبة النوعية الخاصة لكل منها وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بقولها "أما باقى الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها" والفقرة السادسة من المادة ٢٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ويبدو من سياقها أنه إذا ما أصبح الربط عن إحدى هذه الضرائب النوعية نهائيا فإنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد والثابت في الدعوى من كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٩ يوليو سنة ١٩٥٧ ومذكرة مراقبة الضرائب المؤرخة ٩ يوليو سنة ١٩٥٥ أن إعانة غلاء المعيشة التي حصل عليها المطعون عليه وقدرها ٦٦٦ ج ٢٢٨ م ربطت عليها ضريبة كسب العمل وأصبح الربط نهائيا وما كان للحكم المطعون فيه أن يتدخل من هذا الربط وأن يحتسب الاعانة الداخلية في وعاء الضريبة بمبلغ ١٨٠ ج وبأقل من قيمتها التي حوسب عليها في خصوص الضريبة على كسب العمل .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن إعانة غلاء المعيشة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على كسب العمل بقولها "تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ويضاف إلى ذلك ما يكون ممنوحا من المزايا نقدا أو عينا" وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد بقولها "أما باقى الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها" ومؤداهما أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقا للقواعد المقررة لكل منها وإذا كان الثابت فى الدعوى ومن خطاب وزارة الخارجية المرسل إلى وزارة المالية فى ١٠/٢/١٩٥٤ والذى أشار إليه الحكم المطعون فيه أن المبلغ الذى يدور حوله النزاع هو "إعانة غلاء معيشة إضافية" وليس بدل تمثيل إضافى ويخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالي يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد - إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أنه لا يخضع للضريبة على كسب العمل ولا للضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولما فى الحكم الابتدائى من أسباب يتعين تأييده .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٤٢)

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" . إعلان . بطلان

القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . عبء إعلان الطعن . رفعه عن كاهل الطامن
والقاؤه على عاتق قلم الكتاب . جواز تصحيح عيوب الاعلان ولو بعد فوات الميعاد .
صيورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا .

(ب) عمل . "دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل" . "نطاقها" . دعوى

الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي .
لا تعتبر استمرارا لإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل .

١ — رفع القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — بتعديل بعض أحكام قانون حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — عن الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على قلم
الكتاب بقصد التيسير والحد من حالات البطلان وجرى قضاء محكمة النقض على
أن ميعاد إعلان الطعن لم يعد — بعد صدور هذا القانون — ميعادا حتميا مما
يتعين إتخاذ الاجراء خلاله ، كما جرى ومن ناحية أخرى على أن عيوب الاعلان
يجوز تصحيحها ولو بعد فوات الميعاد (١) .

٢ — متى كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة
وتعويض عن الفصل التعسفي ، فانها بذلك — وعلى هذه الصورة — لا تعتبر

(١) نقض ١٩٦٥/١/٢٨ الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٦ ص ١١٤

استمرارا للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدما ومن قبل الطلب الجازم بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن جلال ندا أقام الدعوى رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٥٦ عمال القاهرة الابتدائية ضد مصطفى أمين وعلى أمين صاحبي دار أخبار اليوم بطلب إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٧ ج و ٦٢٥ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . وقال شرحا لها إنه التحق بالعمل لديهما فى ١٩٥٤/١/٢٥ مديرا لمكتب أخبار اليوم بالاسكندرية بمرتب شهرى قدره ٣٥ ج تضاف إليه عمولة متوسطة ٣٥ ج واستمر إلى أن فوجئ بفصله من العمل فى ١٩٥٥/٥/١٨ واذ كان هذا الفصل تعسفيا وبغير مبرر ويستحق فى ذمتهم مبلغ ٣٠٠٧ ج و ٦٢٥ م منه ٥٦ ج مرتب عن المدة من أول مايو سنة ١٩٥٥ إلى ١٨ منه و ٧٠ ج بدل إنذار و ٤٨ ج مكافأة و ٣٣٥ ج و ٥٠٠ م عمولة و ٢٥٠٠ ج كتعويض عن الفصل فقد انتهى إلى طلب الحكم له به وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا بسقوط الدعوى بالتقادم وأعفت المدعى من المصاريف واستأنف جلال ندا هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغائه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٤١ سنة ٧٦ قضائية وأثناء نظره تمسكت المؤسسة المستأنف عليها بدفع الدعوى بالتقادم . وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بقبول الدفع بالتقادم وتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصاريف . وطعن الطاعن فى الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن

وطلبت من باب الاحتياط رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ولعيوب في الإعلان هي حصوله في مواجهة موظف بالمؤسسة لا في مواجهة رئيس مجلس إدارتها ولم يتضمن الإعلان غياب رئيس مجلس الإدارة وقت حصوله فضلا عن أن تقرير الطعن والإعلان وجها إلى السيد كمال الدين رفعت بصفته المشرف العام على المؤسسة بينما كانت صفته قد زالت من قبل نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون وبزوالها انقطع سير الخصومة وكان يتعين توجيه الإجراءات صحيحة إلى رئيس مجلس الإدارة الذي حل محله .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — بتعديل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — رفع من الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على قلم الكتاب بقصد التيسير والحد من حالات البطلان وجرى قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد إعلان الطعن لم يعد — بعد صدور هذا القانون — ميعادا حتميا ومما يتعين اتخاذ الإجراءات خلاله . كما جرى ومن ناحية أخرى على أن عيوب الإعلان يجوز تصحيحها ولو بعد فوات الميعاد . وإذ كان ذلك، وكانت المؤسسة المطعون عليها قد قدمت مذكرة بدفاعها ولم يثبت بذلك وقوع ضرر لها ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك بالبطلان ولم تقدم ما يدل على زوال صفة السيد كمال الدين رفعت من قبل نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون . فإنه يتعين رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هي مدة سقوط لا تقبل الوقف ولا الانقطاع وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ الصحيح أنها مدة تقادم لا مدة سقوط وتسرى في شأنها أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المادتين ٣٨٢ و ٣٨٣ مدني .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه لم يعتبر المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني مدة سقوط بل اعتبرها مدة تقادم يرد عليها الوقف والانتقطاع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن تاريخ المطالبة القضائية هو تاريخ رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية في ١٩٥٦/١١/٦ وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ فاته أن الدعوى الحالية تعتبر امتدادا واستمرارا للدعوى التي كانت مرفوعة أمام محكمة العمال الجزئية منذ ١٩٥٥/٧/١٠ والتي ترتب على تأخير الفصل فيها تأخير وصول الدعوى إلى المحكمة الابتدائية .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وقد أقام الطاعن دعواه بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي فإنها بذلك - وعلى هذه الصورة - لا تعتبر استمرارا للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدما ومن قبل الطلب الجازم بها . وإنما يكون النظر فيما إذا كانت هذه الإجراءات تقطع التقادم أو توقفه بالنسبة لأصل الحق المرفوعة به الدعوى والثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن هذه الإجراءات من شأنها أن توقف التقادم وتمنع من المطالبة بحقوقه . وعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ورد عليه بأن ما اتخذته من إجراءات بالالتجاء إلى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لا يوقف مدة التقادم السارية وفقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدني من وقت انتهاء عقد العمل للاعتبارات التي أوردها . وهذه الاعتبارات من الحكم - أيا كان وجه الرأي فيها - لم تكن محل نعي من الطاعن . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٦

- برئاسة السيد / المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
- إبراهيم عمر هندی ، ومبرى أحمد فرحات ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود .

(٤٣)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣١ القضائية :

إختصاص . "إختصاص نوعي" . "ارتباط" .

المحكمة الابتدائية . امتداد اختصاصها إلى ما صاه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . مثال .

متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يمتد إلى ما صاه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي^(١) . وعلى ذلك فتى كانت الدعوى قد تضمنت إلى جانب طلب المكافأة — وهو يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية — طلب بدل الانذار والاجازة ويجمع بينهما وبين المكافأة عنصر مشترك هو تحديد الأجر الذي يتخذ أساسا لتحديدها ، فإن اختصاص المحكمة بالنظر في طلب المكافأة يمتد إلى بدل الانذار والاجازة .

(١) نقض ١٩٦٤ / ١٢ / ٢٣ الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٥ ص ١٢١١

ونقض ١٩٦٣ / ١٢ / ٢٥ الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٤ ص ١١٩٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن غطاس بولس جرجس أقام الدعوى رقم ٦١٩ لسنة ١٩٦٠ عمال القاهرة الابتدائية ضد شركة الاقتصاد الشعبى للتأمين والتوفير طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٣١ ج و ٢٥٠ م والمصاريف والأتعاب مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة . وقال شرحا لدعواه أنه كان يعمل لدى الشركة منذ ١٩٥٠/١٢/١٥ بمرتب شهرى قدره ١٢٥ ج منه ٥٥ ج أجر و ٧٠ ج عمولة إنتاج واستمر إلى أن فوجئ بفصله فى ١٩٦٠/٣/١٧ وإذ كان هذا الفصل تعسفيا وبغير مبرر ويستحق فى ذمتها مبلغ ٢٥٣١ ج و ٢٥٠ م منه ٨٤٣ ج و ٧٢٥ م مكافأة و ١٢٥ ج بدل انذار و ٦٢ ج و ٥٠٠ م مقابل الاجازة و ١٥٠٠ ج كتعويض عن الفصل التعسفى فقد انتهى إلى طلب الحكم له به .

وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة (أولا) بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى بالنسبة لجميع الطلبات ما عدا التعويض وأعفت المدعى من مصاريف تلك الطلبات (ثانيا) بتحديد جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ لنظر التعويض ثم عادت وبتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ فحكمت بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى على سبيل التعويض مبلغ مائتى جنيه والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه وإعفاء المدعى من باقى المصاريف وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة واستأنف المدعى حكم ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم باختصاص المحكمة بنظر جميع الطلبات وإعادة القضية إليها للحكم فيها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٥٠ سنة ٧٧ قضائية كما استأنف الحكم الصادر فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ طالبا تعديله والحكم له بمبلغ التعويض وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٦١ سنة ٧٨ قضائية . وكذلك استأنفت الشركة هذا الحكم الأخير طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد

هذا الاستئناف برقم ١١٤٥ لسنة ٧٧ قضائية - وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ حكمت حضوريا (أولا) بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا (ثانيا) وفي موضوع الاستئناف رقم ١٤٥٠ لسنة ٧٧ قضائية برفضه وتأييد الحكم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى بالنسبة للمكافأة وبدل الإنذار ومقابل الإجازة وأعفت المستأنف من مصاريف هذا الاستئناف (ثالثا) وفي موضوع الاستئناف رقم ١١٤٥ لسنة ٧٨ قضائية المرفوع من شركة الاقتصاد الشعبي برفضه وألزمت الشركة المستأنفه بالمصاريف ومبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماه (رابعا) وفي موضوع الاستئناف رقم ١١٦١ لسنة ٧٨ قضائية بتعديل الحكم المستأنف الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ إلى إلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع لغطاس بولس مبلغ ٣٠٠ ج والمصاريف المناسبة من الدرجتين ومبلغ ١٥ ج مقابل أتعاب المحاماه عنهما وأعفت المستأنف من باقى المصاريف وطعن غطاس بولس فى هذا الحكم بطريق النقض فى خصوص ما قضى به من عدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى بالنسبة للمكافأة وبدل الإنذار ومقابل الإجازة للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لطلب المكافأة وبدل الإنذار والإجازة مؤسسا قضاءه على أن طلبات الطاعن ترجع إلى سببين قانونيين مختلفين إذ أن طلب التعويض يستند إلى المسؤولية التقصيرية بينما طلب المكافأة وبدل الإنذار يستند إلى المسؤولية العقدية وهى فى حقيقتها أجزأتختص المحكمة الجزئية بالنظر فيه طبقا للمادة ٤٦ مرافعات وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن التفرقة بين السبب القانونى للمكافأة والسبب القانونى للتعويض لا أساس لها فى القانون . وبفرض صحتها فإن مبلغ المكافأة وقدره ٨٤٣ ج و ٧٢٥ م يدخل فى نصاب المحكمة الابتدائية ومن جهة أخرى فإن الاختصاص الاستثنائى للمحكمة الجزئية

طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٦ مقصور على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها دون سواها أما وقد تضمنت الدعوى طلبات متعددة منها بدل الإنذار والإجازة وهي ناشئة عن عقد العمل وتزيد في مجموعها عن ٢٥٠ ج فإن الاختصاص بنظرها يكون للمحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن دعوى الطاعن تضمنت عدة طلبات منها طلب المكافأة وقدرها ٨٤٣ ج و ٧٢٥ م وهو يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية . وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، وإذ كانت دعوى الطاعن قد تضمنت إلى جانب المكافأة طلب بدل الإنذار والإجازة ويجمع بينهما وبين المكافأة عنصر مشترك هو تحديد الأجر الذي يتخذ أساسا لتحديد ما فإن اختصاص المحكمة بالنظر في طلب المكافأة يمتد إلى بدل الإنذار والإجازة . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بطلب المكافأة وبدل الإنذار والإجازة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حانظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجفاني ، ومحمد مادي الرشيدي ، وعباس حلمي
عبد الجواد .

(٤٤)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إعلان . ”إعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة“ .
إصلاح زراعي . إدارة قضايا الحكومة .

تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقاً
للمادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها في المقرر الرئيسي لهذه الإدارة . جواز
تسليمها في أي مقر تتخذ ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح
الزراعي جزء من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعي . صحة إعلان
الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .

(ب) إعلان . ”صفة مستلم الصورة“ . إصلاح زراعي . ”إدارة قضايا
الإصلاح الزراعي“ .

عدم التزام المحضر بالحق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الاعلان . تسليم صورة
الاعلان إلى محام بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي في مقر هذه الإدارة . صحة الاعلان
لا يجدي الادعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة في صفة من تسلمها .

١ - متى كان الحكم قد استخلص استخلاصاً صحيحاً أن قسم قضايا الإصلاح
الزراعي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من إدارة قضايا الحكومة وأنه خصص لمباشرة جميع
الأعمال القضائية المتعلقة بوزارة الإصلاح الزراعي فإنه يصح إعلان الأحكام
الخاصة بتلك الوزارة في مقر هذا القسم إذ أن المادة ١٤ من قانون المرافعات -
بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ - وإن نصت على أنه فيما يتعلق بالدولة
يجب تسليم صور صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة

أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها إلا أن هذه المادة لم تستوجب أن تسلم تلك الصور لإدارة قضايا الحكومة في مقرها الرئيسي مما يصح معه تسليم صور الأحكام لهذه الإدارة في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار .

٢ — المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الاعلان .
فاذا كان الثابت من صورة الاعلان أن المحضر انتقل إلى مقر إدارة قضايا الإصلاح الزراعى وخاطب من ذكر له أنه محام بهذه الإدارة وسلمه الصورة فان هذا يكفى لصحة الاعلان ولا يجدى الطاعن — وزير الإصلاح الزراعى — بعد ذلك التعلل بعدم وصول الصورة إليه أو الادعاء بأن الصفة التى قررها مستلم الاعلان غير صحيحة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن بصفته والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ١٩٠ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى بنها وطلب فى حريضة الحكم بثبوت حقه باعتباره شريكا على الشيوع فى أن يأخذ بالشفعة الأطنان المباعة من المطعون ضده الثانى إلى الطاعن والمبينة المقدار والحدود بالعريضة وذلك بالثمن الذى أودعه خزانة المحكمة وقدره ٥٥٧٠ ج و ٢٧٢ م أو بالثمن الحقيقى المتفق عليه بعقد البيع المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ — حكمت المحكمة الابتدائية فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٠ بثبوت حق المدعى (المطعون ضده الأول) فى أخذ ١٩ ف و ١٠ ط و ٢٣ س المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى والمبيعة من المدعى عليه الأول بصفته (المطعون ضده الثانى) إلى المدعى عليه الثانى بصفته (الطاعن) بالشفعة نظير الثمن وقدره ٥٥٧٠ ج و ٢٧٢ م وقد قام المطعون ضده الأول بإعلان هذا الحكم إلى الطاعن فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ بإدارة قضايا الإصلاح الزراعى (م — ١١ — م)

بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) فاستأنفه الطاعن فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٨٣ سنة ٧٧ ق القاهرة وعند نظره دفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن الحكم المستأنف أعلن فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ ولم يرفع الاستئناف عنه إلا فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ أى بعد الميعاد المحدد قانونا ورد الطاعن على ذلك بأنه لم يعلن بالحكم بموطنه القانونى المنصوص عليه فى المادة ١٤ من قانون المرافعات وهو إدارة قضايا الحكومة بميدان التحرير بل إن الحكم أعلن له بمقر وزارة الاصلاح الزراعى ومن ثم يكون هذا الاعلان باطلا ولا يفتح به ميعاد الاستئناف - وفى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة بسقوط حق المستأنف فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن إعلان الحكم الابتدائى الحاصل فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ قد تم صحيحا وأن استئناف ذلك الحكم إذ رفع فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ يكون بعد الميعاد - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ويقول فى بيان ذلك إن الحكم بنى قضاءه بسقوط حق الطاعن بصفته فى الاستئناف على ما ذهب إليه من أن الحكم المستأنف أعلن للطاعن فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ بمجمله المختار بإدارة قضايا الاصلاح الزراعى بالقصر الجمهورى وأن صحيفة الدعوى الابتدائية أعلنت له فى هذا المحل وأن وكيل الطاعن حضر بالجلسة ولم يدفع ببطلان هذا الاعلان الأمر الذى يدل على أن إدارة قضايا الاصلاح الزراعى بالقصر الجمهورى تباشر الدعوى وتكون جزء من إدارة قضايا الحكومة وأنه لذلك يكون إعلان الحكم الابتدائى للطاعن فى هذا المقرر صحيحا مجريا لميعاد الاستئناف - ويرى الطاعن أن هذا النظر من الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أن المادة ١/١٤ من قانون المرافعات توجب تسليم صور إعلانات صحف الدعوى وصحف الطعون والأحكام الخاصة بالدولة إلى إدارة قضايا الحكومة ومأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها فان لم تسلم على هذا

الوضع ترتب على ذلك البطلان طبقا للمادة ٢٤ مرافعات وأن المادة الرابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة قد أجازت إنشاء فروع لهذه الإدارة في المدن بقرار من وزير العدل وهذه المادة تقابل المادة الثالثة من القانون السابق رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ وأنه وفقا لهاتين المادتين صدرت قرارات وزارية بإنشاء مأموريات وفروع في مدن مختلفة لإدارة قضايا الحكومة وفيما عدا هذه الفروع يوجد مقر إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة بالمبنى المجمع بميدان التحرير إلا أن إدارة القضايا رأت أن تندب للإصلاح الزراعي مستشارا من مستشاريها وعددا من الفنيين وجعلت مقرهم بمقر الوزارة بقصر عابدين لإعداد ما ترفعه الوزارة أو يرفع عليها من قضايا وإبداء الرأي بشأنها وتمثيلها أمام بلجان الإصلاح وهم بذلك لا يعتبرون فرعا من فروع الإدارة ومن ثم فلا يجوز تسليم صور صحف الدعاوى والطعون والأحكام إليهم بل يجب تسليمها للإدارة العامة لإدارة قضايا الحكومة متى كان الحكم صادرا من محكمة واقعة في دائرة اختصاصها المحلي كما هو الحال بالنسبة للدعوى الحالية التي صدر الحكم فيها من محكمة بنها وأنه وإن كان مندوب الطاعن قد حضر أمام محكمة أول درجة بعد إعلانه وإعذاره في قسم قضايا الإصلاح الزراعي ولم يتمسك ببطلان هذا الإعلان فإن ذلك لا يمنعه من التمسك ببطلان إعلان الحكم الابتدائي أمام المحكمة الاستئنافية وعلاوة على ذلك فقد قدم الطاعن لمحكمة الاستئناف خطابا صادرا من مدير المستخدمين بوزارة الإصلاح الزراعي يفيد أن السيد حسين فؤاد الذي تسلم صورة إعلان الحكم الابتدائي ليس محاميا ولا موظفا بالقسم التابع لإدارة قضايا الحكومة بل هو مراجع بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومع ذلك فلم يعتد الحكم المطعون فيه بالدليل المستفاد من هذا الخطاب على بطلان الإعلان وقضى بصحته وانتهى الطاعن إلى أنه متى كان إعلان الحكم قد وقع باطلا فإن ميعاد الاستئناف يعتبر ممتدا أمامه وبالتالي يكون استئنافه في الميعاد وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حقه في هذا الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضائه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد على نظر حاصله أنه بمتابعة مراحل الدعوى أمام محكمة الدرجة

الأولى تبين أنها أعلنت في بادئ الأمر للطاعن بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي بالقصر الجمهوري (عابدين سابقا) مخاطبا مع السيد محمد صبحي الموظف ولما لم يحضر الطاعن (المدعى عليه الأول) بالجلسة طلب المطعون ضده الأول (المدعى) اعتذاره وأعذره في ذات المقر مخاطبا مع السيد حسين فؤاد المحامي ثم حضر مندوب الطاعن بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ أمام محكمة أول درجة وترافع في الدعوى وأبدى دفوعه الموضوعية ولم يدفع ببطلان الإعلان مع ما كان لهذا الدفع من أثر في موضوع الدعوى إذ يترتب على قبوله سقوط الحق في الشفعة وأنه لا عبرة بما قرره الحاضر عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف من أن مهمة المستشار المنتدب بمقر الإصلاح الزراعي تقتصر على إعطاء الفتاوى دون مباشرة الدعاوى إذ أن جميع إعلانات الدعاوى الابتدائية قد أعلنت لمقر الإصلاح الزراعي الأمر الذي يدل على أن المقرر المذكور يباشر الدعاوى ويكون جزء من قلم قضايا الحكومة لاسيما وقد ورد بمذكرة الحكومة أمام محكمة الاستئناف ما يؤيد هذا النظر إذ قال فيها إن وجود مستشار بمقر الإصلاح الزراعي من قبيل التنظيمات الإدارية لأعمال إدارة القضايا وتسيلا لمهمتها في الدفاع عن الحكومة ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك أن إعلان الحكم الابتدائي على النحو السابق قد تم صحيحا في ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ وبالتالي يكون الاستئناف المرفوع من الطاعن عن هذا الحكم في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ بعد الميعاد — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون إذ أنه وقد استخلص استخلاصا صحيحا أن قسم قضايا الإصلاح الزراعي الذي مقره بالقصر الجمهوري يعتبر جزءا لا يتجزأ من إدارة قضايا الحكومة وأنه خصص لمباشرة جميع الأعمال القضائية المتعلقة بوزارة الإصلاح الزراعي فإنه يصح إعلان الأحكام الخاصة بتلك الوزارة في هذا المقرر إذ أن المادة ١٤ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ وإن نصت على أنه فيما يتعلق بالدولة يجب تسليم صور صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها إلا أن هذه المادة لم تستوجب أن تسلم تلك الصور لإدارة قضايا الحكومة في مقرها بالمبنى المجمع بميدان التحرير مما يصح معه تسليم صور الأحكام لهذه الإدارة في أي مقر تتخذة حتى لو تعددت هذه المقار — أما ما يثيره الطاعن من أن من سلمت إليه الصورة ليس من بين

موظفى إدارة قضايا الحكومة فردود بأن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان وأنه طالما أن الثابت من مطالعة صورة إعلان الحكم الابتدائى المودعة حافظة مستندات الطاعن أن المحضر انتقل إلى مقر إدارة قضايا الاصلاح الزراعى بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) وخاطب الاستاذ حسين فؤاد الذى ذكر له أنه محام بهذه الإدارة وسلمه صورة إعلان الحكم فإن هذه يكفى لصحة الإعلان ولا يجدى الطاعن بعد ذلك التعلل بعدم وصول الصورة إليه أو الادعاء بأن الصفة التى قررها مستلم الاعلان غير صحيحة — لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدرى ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، وسليم راشد أبوزيد .

(٤٥)

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى . ” سقوط الخصومة ” . ” الاجراء القاطع لمدة السقوط ” . وفاء
” الوفاء الجزئى ” . تقادم ” انقطاع التقادم ” .

الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . وجوب اتخاذ في ذات الخصومة الأصلية فصدا
إلى استئناف السير فيها . أى عمل خارج نطاق الخصومة ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع هذه
المدة . الوفاء الجزئى إن صح اعتباره عملا قانونيا ينطوى على الاقرار بالحق ذاته ويمنع تقادمه
إلا أنه ليس اجراء من اجراءات الخصومة مقصودا به المضى فيها .

يشترط في الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ في ذات الخصومة
الأصلية وأن يكون مقصودا به استئناف السير فيها وبذلك فلا تنقطع هذه المدة
بأى عمل يتخذه أى من الخصمين خارج نطاق الخصومة ولو كان هذا العمل
تصرفا قانونيا ومن ثم فإن الوفاء الجزئى وإن صح اعتباره عملا قانونيا ينطوى
على الاقرار بالحق ذاته ويمنع تقادمه إلا أنه لا يمكن اعتباره اجراء من اجراءات
الخصومة ذاتها مقصودا به المضى فيها والعمل على متابعتها وهو ما يشترط
في الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة الأوقاف (الطاعنة) أقامت فى ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى المنصورة على المطعون ضده الأول ومورث باقى المطعون ضدهم وطلبت فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٤٣٨ ج و ٦١٢ م وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد والمصاريف وقد قدمت وزارة الأوقاف تأييدا لدعواها مستندا تاريخه ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فقرر المطعون ضده الأول فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ الطعن فيه بالتزوير وأوقفت الدعوى حتى يفصل نهائيا فى دعوى التزوير وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإبطال المرافعة فى دعوى التزوير ثم باعلان تاريخه ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ عجلت وزارة الأوقاف دعواها طالبة الحكم لها بطلباتها السابقة — دفع المطعون ضده الأول بجلاسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ بسقوط الخصومة استنادا إلى المادة ٣٠١ من قانون المرافعات القديم لانقضاء أكثر من ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها قبل تعجيلها وهو الحكم بإبطال المرافعة فى دعوى التزوير الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٩ ، ردت وزارة الأوقاف على هذا الدفع بأن حق المطعون ضده فى طلب سقوط الخصومة قد سقط بسبب قيامه بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بسداد خمسين جنيها من المطلوب منه وإقراره بأن الباقي فى ذمته مبلغ ١٦٤ ج و ٢٠٦ م هذا إلى أن وفاء بهذا المبلغ ومفاوضات الصلح التى جرت بينهما تقطع مدة السقوط . بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة أول درجة حضوريا بسقوط الخصومة — استأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ١٠/١٨٨ ق وفى ٣ من مايو سنة ١٩٦١

قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعنت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب وقالت في بيان ذلك إنها تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦١ بأن الحكم الابتدائي أخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يعتبر الطلب المقدم من المطعون ضده الأول في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ والذي أوفى بمقتضاه مبلغ خمسين جنيها من أصل الدين للوزارة وطلب فيه تقسيط الباقي قاطعا لمدة السقوط لكن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي ذهب إلى أن هذا الطلب لا يعتبر إجراء قصد به موالاة السير في الدعوى لأنه لا يتعلق بالخصومة وليس من شأنه استئناف السير فيها وأنه قدم بعيدا عن نطاقها — وهذا النظر من الحكم خطأ في القانون إذ أن المطعون ضده باقراره المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لم يقتصر على طلب تقسيط الدين بل إنه سدد فعلا خمسين جنيها منه وتعهد بأداء الباقي — والوفاء ببعض الدين أثناء سريان المدة قاطع لأجل السقوط باعتبار أن هذا الوفاء دليل على رضا المدين باستمرار الدعوى المقامة ضده — كما أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور لإغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنة في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف والسالف الإشارة إليها من أن المطعون ضده الأول تقدم في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ بعد إعلانه بتعجيل الدعوى بكتاب إلى مدير قسم الزراعة بالوزارة طلب فيه وقف الإجراءات وشطب الدعوى وأن هذا الطلب قاطع في الدلالة على تنازله عن التمسك بسقوط الخصومة التي أعلن بها في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه قد جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدد ماثيره الطاعنة في الشق الأول من سبب الطعن ما يأتي : "حيث إنه لا جدال في أنه قد انقضت مدة تزيد على الثلاث سنوات ما بين تاريخ صدور الحكم في دعوى التزوير وتاريخ تعجيل الدعوى وإنما النزاع يدور حول ما إذا كان الطلب المؤرخ

١٩٥٢/١/١٦ المقدم بحافظة الوزارة ١٧ دوسيه يعتبر إجراء قصده موالاة السير في الدعوى أم لا وما إذا كان يعتبر من قبيل التكلم في الموضوع الذي يفيد النزول عن التمسك بالسقوط — وحيث إنه لما كان أساس سقوط الخصومة هو إهمال السير فيها فإنه يشترط في الإجراء الذي يقطع مدة السقوط ما يأتي: (١) أن يكون صادرا من أحد الخصوم. (٢) أن يتخذ الإجراء في مواجهة الخصم. (٣) أن يتعلق الإجراء بالخصومة فلا يقطع الأجل للإجراءات غير القضائية والتنبيهات والمراسلات البريدية التي يتبادلها الخصوم ومفاوضات الصلح لأنها لا تتعلق بالخصومة. (٤) أن يكون الإجراء مقصودا به السير نحو الفصل في الدعوى .. وحيث إنه متى وضع ذلك فإن الطلب المؤرخ ١٩٥٢/١/١٦ والسالف بيانه لا يعتبر إجراء قصده موالاة السير في الدعوى لأنه لا يتعلق بالخصومة بمعنى أنه ليس من إجراءاتها وليس من شأنه استئناف السير فيها على كل حال كما أنه لا يمكن القول بأن ما سطر في الإقرار هو كلام في موضوع الدعوى يمنع من التمسك بالسقوط كما تذهب الوزارة كما أن تقديم الطلب كان بعيدا عن نطاق الخصومة بل أنه قدم بتاريخ ١٩٥٢/١/١٦ في وقت كانت فيه الخصومة لا تزال موقوفة ومن ثم كانت المحكمة في حل من إطراح دفاع وزارة الأوقاف بهذا الشأن ..“ وهذا النظر من الحكم صحيح في القانون إذ يشترط في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ في ذات الخصومة الأصلية وأن يكون مقصودا به استئناف السير فيها وبذلك فلا تنقطع هذه المدة بأي عمل يتخذه أي من الخصمين خارج نطاق الخصومة ولو كان هذا العمل تصرفا قانونيا وبالتالي يكون ما تقوله الطاعنة من انقطاع مدة السقوط بمفاوضات الصلح التي تمت بينها وبين المطعون ضده الأول في خلال تلك المدة والتي بمقتضاها دفع لها هذا الأخير في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ مبلغ خمسين جنيها من الدين المطلوب يكون على غير أساس من القانون ذلك أن هذا الوفاء الجزئي من جانب المطعون ضده الأول وإن صح اعتباره عملا قانونيا ينطوي على الإقرار بالحقوق ذاته ويمنع تقادمه إلا أنه لا يمكن اعتباره إجراء من إجراءات الخصومة ذاتها مقصودا به المضي فيها والعمل على متابعتها وهو ما يشترط في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة. أما ما تنعاه الطاعنة على ذلك الحكم من أنه لم يرد على دفاعها الثابت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف خاصا بالمستند المؤرخ ١٩ من أبريل

سنة ١٩٥٢ والذي تعتبره الوزارة الطاعنة دالا على تنازل المطعون ضده الأول عن التمسك بسقوط الخصومة فإن الذي يبين من الاطلاع على هذا المستند أن نصه هو ما يأتي "حيث إنه سبق الاتفاق بيني وبين الوزارة وقد دفعت مبلغ خمسين جنيها والباقي يدفع في باقي مدة الاجازة وحيث إن سعادتكم سبق عرفتني بأنه عند الاتفاق وديا لا داعي للتقاضى لذلك أرجو إيقاف الاجراءات وشطب الدعوى لأنني لا أقبل تحمل المصاريف بعد الاتفاق كما أرجو إفادتي عما يتبع" وهذه العبارات ليس فيها ما يمكن أن يفيد تنازل المطعون ضده الأول من حقه في التمسك بسقوط الخصومة بل على النقيض فإن ما ورد في هذه الورقة من عبارات عن طلب شطب الدعوى ووقف إجراءاتها يدل على عدم رغبته في الاستمرار في الدعوى ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب لعدم رده على هذا المستند غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق امماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وابراهيم علام ، وسليم راشد أبوزيد .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) نقض . ” الخصومة أمام محكمة النقض “ . دعوى . ” انقطاع سير
الخصومة “ .

انعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن . عدم انقطاع سير
هذه الخصومة في حالة تغير الصفة قبل إعلان التقرير . انقطاع سير الخصومة لا يرد
إلا على خصومة منعقدة .

(ب) نقض . ” التقرير بالطعن “ . حكم . ” الطعن في الأحكام “ .
” الخصومة في الطعن “ . تضامن .

نص المادة ٣٨٤ مرافعات على جواز الطعن — ممن فوت ميعاده — من
المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته
إذا كان الحكم صادرا في التزام بالتضامن . وهذا النص مقيد بالنسبة للطعن
بالنقض بوجوب حصول الطعن بتقرير بقلم الكتاب . م٧ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” أسباب موضوعية “ . محكمة
الموضوع . تأمين .

تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم اشتغال وثيقة التأمين
على اشتراط لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا . دفاع بخالطه واقع . لا يصح
التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .

(د) إلتزام . " التضامن " . " التضامن في الإلتزام " .

إلتزام شركة التأمين بموجب عقد التأمين . إلتزام رب العمل قبل المضور
المؤسس على الفعل الضار . تضامن ذمتها في دين واحد دون تضامنها . الإلتزام
التضامني يقتضى وحدة المصدر .

(هـ) إلتزام . " عدم القابلية للانقسام " .

الإلتزام بالتعويض النقدي قابل للانقسام .

١ — لما كان انقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة وكانت
الخصومة أمام محكمة النقض لا تنعقد — على ما جرى به قضاء محكمة النقض —
إلا بإعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة فإنه لا يصح القول بانقطاع
سير الخصومة في حالة تغيير الصفة قبل إعلان التقرير .

٢ — لأن كانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان
الحكم صادرا في إلتزام بالتضامن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم
أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضيا إليه
في طلباته إلا أن ما ورد في تلك المادة مقيد بالنسبة للطعن بالنقض بما تستلزمه
المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن يحصل الطعن
بتقرير في قلم كتاب المحكمة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا .

٣ — تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى المرفوعة قبلها تأسيسا
على أن وثيقة التأمين لم تتضمن اشتراطا لمصلحة المضور ويستمد منه حقا مباشرا
يستطيع على أساسه رفع الدعوى قبلها ، دفاع يخالطه واقع يجب عرضه على محكمة
الموضوع — هو على الأقل معرفة ما إذا كانت وثيقة التأمين تشمل أو لا تشمل
على هذا الاشتراط — ومن ثم فإنه لا يقبل من الشركة الطاعنة التحدى بهذا الدفاع
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — إذا كان الحكم قد اعتبر الشركة الطاعنة (شركة التأمين) ملتزمة
بالتعويض بموجب عقد التأمين بينا الشركة المطعون ضدها الثانية ملتزمة به نتيجة

« الفعل الضار » فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضامن ذمتهما في هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامني يقتضى وحدة المصدر .

هـ — الالتزام بالتعويض النقدي قابل للقسام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدهم عدا الأخيرة رفعوا على شركة التأمين الطاعة وشركة النيل للنقل والملاحة المطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ٢٠٧٩ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بالزام الشركتين متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ خمسة آلاف جنيه قائلين فى تبيان دعواهم أن مورثهم المرحوم أحمد محمد البحيرى كان يعمل قائد سيارة لدى الشركة الثانية بأجر يومى قدره جنيه ومائة مليم وقد حدث فى مارس سنة ١٩٥٨ أن أوقف السيارة بالطريق العام بغية اصلاحها وأثناء قيامه بهذا الاصلاح زحف تحت السيارة لكنها مرت عليه ودهمته فتوفى — وحرر عن ذلك محضر العوارض رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وقد ثبت من التقرير الطبي الذى عمل عن الحادث أن فرملى اليد والقدم بالسيارة كانتا نالفتين مما أدى إلى وقوع الحادث، ولما كانت الشركة الثانية قد وقع منها خطأ جسيم لتسييرها السيارة وهى غير صالحة للعمل فانها تكون مسئولة عن وفاة مورثهم وإذا كانت تلك الشركة مؤمنة لدى الشركة الأولى لصالح عمالها فان الشركتين تكونان مسئولتين بالتضامن عما أصابهم من اضرار مادية وأدبية بسبب وفاة مورثهم مما حدا بهم إلى رفع هذه الدعوى طالبين الحكم بالطلبات المنوه عنها — ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠

بالزام الشركتين متضامتين بأن يدفعا للمدعين (المطعون ضدهم) مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض مؤسسة قضاءها بالنسبة لشركة النقل على أن وفاة المورث نشأت من تحرك السيارة وزحفها نتيجة لانحدار الطريق وعدم ربط وإحكام وقف السيارة بفرملة اليد لعدم صلاحيتها وتلفها وإن سماح الشركة بتسيير السيارة رغم تلف الفرملة ينطوي على خطأ جسيم في جانب تلك الشركة يجعلها مسئولة عن التعويض على أساس أحكام المسؤولية التقصيرية الواردة في القانون المدني — كما أسست المحكمة قضاءها بالنسبة لشركة التأمين على أن وثيقة التأمين قد اشتملت في بندها الثامن على إلزام تلك الشركة بالتعويض الذي يلزم بأدائه المؤمن له: يقتضى القانون العام الذي يكون نتيجة خطأ جسيم في جانب رب العمل على ألا يتعدى ضمان الشركة في هذا الحال مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها عن المصاب الواحد ومبلغ ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين جنيها عن الحادث وبذلك تكون شركة التأمين ملزمة بالتعويض الذي تسأل عنه شركة النقل — رفع المطعون ضدهم استئنائا عن هذا الحكم قيد برقم ١٥٤٣ سنة ٧٧ قضائية كما رفعت الشركة الطاعنة استئنافا مقابلا قيد برقم ٦٨٢ سنة ٧٨ قضائية — ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٣ من مايو سنة ١٩٦٠ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الشركتين متضامتين بأن يدفعا للمستأنفين (المطعون ضدهم) مبلغ ألف وخمسمائة جنيه كما قضت برفض الاستئناف المقابل — طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة دلي رأيها السابق .

وحيث إن شركة النيل العامة لأعمال النقل التي حلت محل شركة النيل للنقل والتجارة قدمت مذكرة طلبت فيها الحكم بانقطاع سيرة الخصومة في الطعن تأسيسا على أنه بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٣ صدر قرارى جمهورى بتأميم شركة النيل للنقل والتجارة واندماجها في شركة النيل العامة لأعمال النقل وأنه منذ ذلك التاريخ زالت صفة من كان يمثل شركة النيل للنقل والتجارة مما يتعين معه الحكم بانقطاع سيرة الخصومة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت بجملة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية وأنه بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٦٥ أعلنت الشركة الطاعنة تقرير الطعن ومؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى رئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة لأعمال النقل وقد تسلم الإعلان وقدم مذكرة بدفاعه إعترف فيها بواقعة الاندماج — ولما كان انقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة وكانت الخصومة أمام محكمة النقض لا تنعقد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بإعلان تقرير الطعن ومؤشرا عليه بقرار الإحالة مما لا يصح معه القول بانقطاع سير الخصومة في حالة تغيير الصفة قبل إعلان التقرير ومن ثم يكون هذا الطلب على غير أساس .

وحيث إن شركة النيل العامة للنقل والتجارة قد طلبت في مذكرتها نقض الحكم المطعون فيه مما يعتبر منها طعنا في ذلك الحكم .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه صادرا في التزام بالتضامن وكانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم صادرا في التزام بالتضامن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظرو الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما اليه في طلباته — مما يفيد أن لشركة النقل أن تطعن بعد فوات الميعاد في ذلك الحكم إلا أن ما ورد في تلك المادة مقيد بالنسبة للطعن بالنقض بما تستلزمه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة وهو ما لم تفعله تلك الشركة ومن ثم يكون طعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى بالزام شركة النقل المطعون ضدها الثانية بالنعويض على أساس المسؤولية التقصيرية التي تحكمها قواعد القانون المدني كما قضى بالزام شركة التأمين الطاعنة بالنعويض متضامنة مع شركة النقل على أساس المسؤولية العقدية الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين شركة النقل ضد اصابات العمل — ومتى كانت مسؤولية شركة التأمين الطاعنة أساسها عقد التأمين فإن هذا العقد — ما لم يتضمن اشتراطا لمصلحة الغير — لا تنشأ به

علاقة مباشرة بين ورثة المصاب (المطعون ضدهم الأول) وبين شركة التأمين الطاعنة حتى يكون لهم قبلها دعوى مباشرة . وإذ قضى الحكم المطعون فيه على الشركة الطاعنة بناء على الدعوى الموجهة قبلها مباشرة من المطعون ضدهم فإنه يكون مخالفا للقانون كما تنعى الطاعنة بالشق الثانى من السبب الأول على الحكم مخالفته القانون ذلك أنه جاء بنهايته أن المطعون ضدهم قد أدخلوا شركة التأمين الطاعنة فى الدعوى مستعملين حق مدينتهم شركة النقل المؤمن لها مما يعنى أن الدعوى المرفوعة قبلها كانت دعوى غير مباشرة مع أن شروط هذه الدعوى حسبما هو وارد فى المادة ٢٣٥ من القانون المدنى لم تكن مستوفاه وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مخطئا فى القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود — فى شقه الأول — بأنه يتمحض من الشركة الطاعنة دفعا بعدم قبول الدعوى المرفوعة قبلها من المطعون ضدهم الأول تأسيسا على أن وثيقة التأمين لم تتضمن اشتراطا لمصلحتهم يستمدون منه حقا مباشرا يستطيعون على أساسه رفع الدعوى قبلها — ولما كان هذا الدفاع يخالطه واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع — هو على الأقل مرفقة ما اذا كانت وثيقة التأمين تشمل أولا تشمل على هذا الاشتراط — وكان الحكم الابتدائى والمطعون فيه قد خلوا مما يفيد أن الشركة الطاعنة تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع كما أن الطاعنة من جانبها لم تقدم لمحكمة النقض ما يدل على ذلك — فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض — والنعى مردود فى شقه الثانى بأن الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أنه لم يذكر أن المطعون ضدهم أدخلوا الشركة الطاعنة فى الدعوى مستعملين حق مدينتهم وإنما كل ما ذكره ذلك الحكم هو أنهم أدخلوها فى الدعوى مستعملين حق مورثهم ويكون النعى بهذا الشق قد بنى على ما يخالف الواقع وبالتالي منهار الأساس .

وحيث إنه عن السبب الثانى فقد تنازات عنه الطاعنة أمام دائرة فحص الطعون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تفسير أحد شروط عقد التأمين — وفى بيان ذلك تقول أن هذا العقد قد تضمن فى نهايته شرطا فحواه أن التعويض الذى يلزم به المؤمن له بمقتضى

القانون العام هو الذى يكون نتيجة خطأ جسيم من رب العمل وفى هذه الحال لا يتعدى ضمان الشركة المؤمن لديها مبلغ ٧٥٠ ج مصرى عن المصاب الواحد ومبلغ ٣٧٥٠ ج مصرى عن الحادث وكان مقتضى هذا الشرط — والمصاب واحد فى هذا الحادث — ألا يجاوز التعويض المقضى به على الشركة الطاعنة مبلغ ٧٥٠ ج مصرى لكن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تفسير هذا الشرط وقضى بإلزام الشركة الطاعنة بتعويض قدره ١٥٠٠ ج على أساس أن هذا المبلغ فى حدود ما التزمت به فى الوثيقة للحادث وبذلك جاء الحكم مخطئاً فى تفسير العقد خطأ يخضع فيه لرقابة محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن وثيقة التأمين المقدمة بملف الطعن قد تضمنت شرطاً جرى على النحو الآتى : ” من المفهوم أن التعويض الذى يلزم المؤمن له بأدائه بمقتضى القانون العام هو الذى يكون نتيجة خطأ جسيم من جانب رب العمل (المادة ٤ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ومن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠) وفى هذه الحالة لا يتعدى ضمان الشركة مبلغ ٧٥٠ ج مصرى عن المصاب الواحد ومبلغ ٣٧٥٠ ج مصرى عن الحادث بما فى ذلك المصاريف القضائية وغيرها “ — ولما كان المدلول الظاهر لهذا الشرط أنه إذا كان المؤمن له ملزماً بالتعويض بمقتضى القانون العام نتيجة لخطئه الجسيم فإن ضمان الشركة الطاعنة لا يجاوز ٧٥٠ ج مصرى عن المصاب الواحد ومبلغ ٣٧٥٠ ج مصرى عن الحادث إذا تعدد المصابون ومهما بلغ عددهم — ولما كان الحكم المطعون فيه — بعد أن أورد نص الشرط المشار إليه على النحو السابق بيانه أسس قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ ١٥٠٠ ج متضامنة مع الشركة المطعون ضدها الثانية على ما قرره من أن هذا المبلغ ” فى حدود المبلغ المتفق عليه فى الوثيقة للحادث “ — وإذ كان المصاب فى الحادث موضوع هذه الدعوى واحداً وكانت عبارة الشرط واضحة الدلالة على أن التعويض الذى تلتزم به الشركة الطاعنة فى هذه الحالة لا يتعدى مبلغ ٧٥٠ ج مصرى فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر مبلغ التعويض الذى ألزم به الشركة الطاعنة وقدره ١٥٠٠ ج يدخل فى حدود المبلغ المتفق عليه فى الوثيقة يكون فى تفسيره لهذا الشرط قد مسخه بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أنه قضى بإلزام الشركة الطاعة والشركة المطعون ضدها الثانية بالمبلغ المحكوم به على وجه التضامن بينهما تأميسا على ما قرره من أن التعاقد بين الشركتين كان لصالح العامل مما مقتضاه أن يكون الإلزام غير قابل للانقسام بين الشركتين وبالتالي تكون الشركتان متضامتين في أداء التعويض للعامل ولورثته من بعده — مع أن عدم القابلية للانقسام لا يؤدي إلى التضامن ومع أن الحكم المطعون فيه قد صرح في أسبابه بأن مصدر مسئولية الشركة الطاعة هو عقد التأمين ومصدر مسئولية الشركة المطعون ضدها الثانية هو الفعل الضار وهذا يقتضى أن يكون التزام الشركتين تضاميا لا تضامنيا وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المطعون ضدهم رفعوا دعواهم على الشركة الطاعة والشركة المطعون ضدها الثانية طالبين الحكم بإلزامهما متضامنين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض إلما لحقهم من ضرر بسبب وفاة مورثهم — ولما كان الحكم قد اعتبر الشركة الطاعة ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين بينما الشركة المطعون ضدها الثانية ملتزمة به أيضا نتيجة الفعل الضار فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام ذمتهما في هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الإلزام التضامني يقتضى وحدة المصدر هذا والإلزام بالتعويض النقدي قابل للانقسام على خلاف ما قرره الحكم المطعون فيه . وإذ جرى الحكم على خلاف هذا النظر وقضى بأن التزام الشركتين هو التزام تضامني تأميسا على أنه التزام غير قابل للانقسام فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سبق بيانه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصبح نهائيا بالنسبة لشركة النقل المطعون ضدها الثانية فإن التعديل يقتصر على ما قضى به على شركة التأمين الطاعة وذلك بجعل المبلغ الملزمة به هو ٧٥٠ ج تدفعه بالتضامن مع شركة النقل المطعون ضدها الثانية — وأما باقي مبلغ الألف وخمسمائة جنيه المقضى به على شركة النقل فتلتزم به وحدها .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسمايل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، و عباس حلي عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام .

(٤٧)

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ القضائية :

تعويض . "الضرر المادي" . "الموت الفوري" . إرث . مسئولية
"مسئولية تقصيرية" .

وفاة المجنى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي
سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح .
إذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق
الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يسبق كل سبب نتيجته وفي هذه اللحظة
يكون المجنى عليه ما زال أهلا لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض
عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له
هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة
المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها به
فحسب وإنما أيضا من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها .
ولئن كان الموت حقا على كل إنسان إلا أن التعجيل به إذا حصل بفعل فاعل
يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا محققا إذ يترتب عليه فوق الآلام الجسيمة التي تصاحبه
حرمان المجنى عليه من الحياة وهي أغلى ما يمتلكه الإنسان باعتبارها مصدر طاقاته
وتفكيره والقول بامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب
الإصابة مباشرة وتجويز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الإصابة يؤدي إلى نتيجة
يأباه العقل والقانون هي جعل الجاني الذي يقسو في اعتدائه حتى يجهز على ضحيته
فورا في مركز يفضل مركز الجاني الذي يقل عنه قسوة وإجراما فيصيب المجنى عليه
بأذى دون الموت وفي ذلك تحريض للجناة على أن يجهزوا على المجنى عليه حتى يكونوا
بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنة ” وزارة الداخلية “ الدعوى رقم ٢٢٤١ لسنة ١٩٥٨ كلى القاهرة وطلبوا فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض — وقالوا بيانا لدعواهم أنه بينما كان مورثهم المرحوم الملازم أول ” ابراهيم الخولى “ يؤدى عمله بمعسكرات فرق الأمن بمدينة الاسكندرية فى يوم ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٧ إذا بالشرطى أحمد عبد الغنى أبو الليل ، يقتحم عليه حجرة مكتبه وهو يحمل بندقية حكومية وأطلق عليه منها مقذوفا ناريا فأرداه قتيلا ، وقد قيدت الواقعة جنائية برقم ٢٣٩٠ سنة ١٩٥٧ عطارين ضد الشرطى المذكور وقدم للمحاكمة أمام مجلس عسكرى بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ف قضى بإدانته ومعاقبته بالاعدام شنقا ونفذ هذا الحكم فعلا بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ واسترسلوا قائلين أن مورثهم قد أصابه من هذا الحادث ضرر مادى يتمثل فى موته وفقدانه حياته كما أصابهم هم كذلك ضرر مادى اذ كان هو العائل الوحيد لوالدته (المطعون ضدها الأولى) هذا علاوة على الضرر الأدبى الذى لحق بهم جميعا من جراء هذا الحادث — وقد قدروا التعويض المادى بشقيه بمبلغ ٦٠٠٠ ج أما باقى المبلغ المطالب به وقدره ٤٠٠٠ ج فهو يمثل للتعويض الأدبى — وبتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٣٤٠٠ ج والمصروفات والأتعاب من ذلك مبلغ ٢١٠٠ ج تعويضا لهم عن الضرر المادى الذى أصاب مورثهم بسبب موته وحرمانه من الحياة — يتقاسموه حسب الفريضة الشرعية — ومبلغ ٥٠٠ ج للأُم تعويضا لها عن الضرر المادى الذى لحقها شخيا من وفاة مورثها — والباقى تعويضا عن الضرر الأدبى

الذى لحق بالورثة شخصيا للأُم منه ٥٠٠ ج ولكل من الأخوة الثلاثة ١٠٠ ج استأنفت الوزارة الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٦٤٨ سنة ٧٧ ق طالبة الغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى وتمسكت بدفاعها الذى كانت قد أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى والذى يتحصل فى أنها غير مسئولة عن خطأ تابعها وأن المطعون ضدهم — عدا الأم — لا يستحقون تعويضا لأن المجنى عليه لم يكن يعولهم وأضاف الطاعة إلى هذا الدفاع أن الحكم المستأنف لم يخص من جملة التعويض الذى قضى به للأُم — المكافأة الاستثنائية التى صرفت لها بمقتضى قرار جمهورى خاص وقدرها ٧٥٠ ج مع أنه لا يجوز الجمع بين مبلغى المكافأة والتعويض — وكذلك رفع المطعون ضدهم استئنافا مقابلا قيد برقم ٥٥٥ سنة ٧٨ قضائية القاهرة — وطلبوا فيه تعديل الحكم المستأنف وزيادة التعويض المقتضى لهم به إلى ما كانوا قد طلبوه أمام المحكمة الابتدائية وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين إلى بعضهما وقضت فيهما بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦١ بقبولهما شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف. طعننت وزارة الداخلية فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة مبدية فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن هذا الحكم قضى بإلزامها بأن تدفع للطعون ضدهم مبلغ ٣١٠٠ ج على اعتبار أنه يمثل التعويض عن الضرر المادى الذى أصاب مورثهم بسبب موته وحرمانه من الحياة وذلك استنادا منه إلى ما ورد فى الحكم الابتدائى من أسباب تبناها الحكم المطعون فيه وجعلها أسبابا لقضائه . ومؤداها أن مورث المطعون ضدهم قد ترتب له حق فى اقتضاء التعويض عن موته وأن هذا الحق قد انتقل إلى ورثته المذكورين من بعده ليتقاسموه فيما بينهم حسب الفريضة الشرعية — وترى الطاعة أن ذلك غير صحيح فى القانون لما هو ثابت فى صدر الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم

المطعون فيه من أن المورث خر صريعا فور إطلاق النار عليه مما يستحيل معه القول بأنه قد استحق تعويضا عن موته وأن هذا الحق قد انتقل إلى ورثته من بعده ذلك أنه في اللحظة التي تولد فيها الحق في التعويض عن الوفاة كان المورث قد فارق الحياة وامتنع بذلك أن تكون له ذمة مالية تتلقى هذا الحق وبالتالي فلا يمكن أن يتصور ثبوت حق للمورث في التعويض عن الموت حتى ينتقل إلى ورثته ويصح لهم المطالبة به بوصفه تركة إذ لا يتصور أن يقوم حق لشخص ميت — أما قبل الموت ولو بلحظات فلا يمكن أن يكون هناك حق للمورث — إن جاز القول بوجود حق له في التعويض — إلا عن إصابته وهو ما لم يطلبه المطعون ضدهم — ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى خلاف ذلك بأن قرر قيام حق للمورث في التعويض عن الوفاة انتقل إلى ورثته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه إذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يسبق كل سبب نتيجة — وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلا لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتاقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بوجوب الضرر المسمى الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها به فحسب وإنما أيضا من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقا على كل إنسان إلا أن التعجيل به إذا حصل بفعل فاعل يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا محققا إذ يترتب عليه فوق الآلام الجسيمة التي تصاحبه حرمان المجنى عليه من الحياة — وهي أغلى ما يمتلكه الإنسان باعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره — والقضاء على جميع آماله في الفترة التي كان يمكن أن يعيشها لو لم يعجل الجاني بوفاته — والقول بامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة وتجويز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الإصابة يؤدي إلى نتيجة يأبأها العقل والقانون هي جعل الجاني

الذى يقسو في اعتدائه حتى يجهز على شخصيته فورا في مركز يفضل مركز الجاني الذى يقل عنه قسوة وإجراما فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت وفي ذلك تحريض للجناة على أن يجهزوا عليه حتى يكونوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض- وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للورثة بالتعويض عن الضرر المادى الذى لحق مورثهم بسبب وفاته فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسبب والخطأ فى القانون وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة أول درجة بأن المطعون ضدها الأولى قد صرفت لها مكافأة استثنائية هى وأرملة الضابط المجنى عليه قدرها ١٥٠٠ ج مناصفة بينهما وأنه لا يجوز الجمع بين مبلغى التعويض والمكافأة الاستثنائية وقد ردا الحكم الابتدائى على ذلك بأن الثابت بصدر مذكرة الطاعة أن المبلغ المذكور قد صرف للزوجة وحدها بمقتضى قرار جمهورى ولما استأنفت الطاعة عادت وتمسكت بدفاعها السابق إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وتقول الطاعة إنه إذ كانت المذكرة التى أشار إليها الحكم كما يبين من صورتها الرسمية المقدمة بملف الطعن خلوا مما عزاه إليها وكان الحكم قد أغفل الرد على دفاع الطاعة فى هذا الخصوص فإنه يكون مخالفا للثابت فى الأوراق ومشوبا بالقصور فى التسبب وقد جره هذا وذاك إلى الخطأ فى القانون بقضائه للمطعون ضدها الأولى بتعويض على الرغم من أن الطاعة قد صرفت لها مكافأة استثنائية قدرها ٧٥٠ ج وهو ما لا يجوز لأن هذه المكافأة هى نوع من التعويض الجابر للضرر فيتعين عدم الجمع بينها وبين التعويض القضائى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحال فى هذا الخصوص إلى ماورد بشأنه بالحكم الابتدائى الذى رد على ذلك بقوله ” وبما أنه وإن قيل فى موضع من مذكرة الحكومة أن مبلغ الألف وخمسمائة جنيه صرف تعويضا للورثة إلا أن الثابت بصدر ذات المذكرة أنه صرف للزوجة وحدها بمقتضى قرار جمهورى وصف المبلغ فضلا عن ذلك بأنه مكافأة “ وهذا

الذى قرره الحكم يتضمن الرد الكافى على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص ولا مخالفة فيه للثابت فى الأوراق إذ يبين من مطالعة مذكرة الطاعنة المودعة صورتها الرسمية بملف الطعن — أن الطاعنة بعد أن قررت أن مبلغ المكافأة صرف لزوجته المحبنة عليه بمقتضى قرار جمهورى عادت فقررت أن الأم شاركتها فى هذا المبلغ ثم عادت ثانية فقررت أن الإجراءات اتخذت لتوزيع هذا المبلغ على الورثة طبقا لقانون المعاشات وإذ كانت الطاعنة لم تقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنها قدمت لمحكمة الموضوع الدليل على أن الأم المطعون ضدها الأولى قد خصها فعلا نصيب فى المكافأة الاستثنائية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لها بالتعويض الجابر لجميع الضرر الذى لحق بها بسبب وفاة مورثها لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٤٨)

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) اعلان . ” ميعاد المسافة “ . مواعيد المرافعات .

الانتقال الذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادتين ٢١ و ٢٢ مرافعات
هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين
وغيرهم .

(ب) دعوى . ” سقوط الخصومة “ . ” ميعاد المسافة “ . اعلان .

ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة . ميعاد إجرائى مما يضاف إليه أصلا ميعاد
مسافة . احتساب ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان صحيفة تعجيل الدعوى على
أساس المسافة بين مقر المحكمة التى قدمت إليها ومحل من يراد إعلانه بها .

١ — تنص المادة ٢١ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون
للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً
بين المكان الذى يجب الانتقال إليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال
أربعة أيام كما تقضى المادة ٢٢ من ذات القانون بتنظيم مواعيد المسافة لمن
يكون موطنهم بالخارج. ولما كان الانتقال الذى تعينه المادة ٢١ والذى تنصرف
إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف
إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٢٢ لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو —
على ما ورد بالمذكرة التفسيرية وجرى به قضاء محكمة النقض — انتقال من يستلزم
الاجراء ضرورة انتقالم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم^(١) .

(١) راجع نقض ٢ فبراير سنة ١٩٦١ بجوطة المكتب الفنى ص ١٢ ص ١٠١

٢ — لئن كان ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة — عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ميعاداً إجرائياً مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة وفقاً لما تنص عليه المادتان ٢١ و ٢٢ من قانون المرافعات إلا أنه لما كان الانتقال الذي يقتضيه القيام بإجراء إعلان صحيفة تعجيل الدعوى هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت صحيفة التعجيل لها إلى محل من يراد إعلانه به فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحاسب على أساس المسافة بين هذين المحلين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أنه صدر حكم غيابي في الاستئناف رقم ٦٣ سنة ١ ق المنصورة ضد الطاعنة فعارضت فيه ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعدم قبول معارضتها شكلاً فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٤ بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة وأثناء نظر المعارضة أمامها توفيت المرحومة نزهة حشيمة مورثة المعارض ضدهم من السابع إلى العاشر — المطعون ضدهم من السابع إلى العاشر — فقضت المحكمة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨ بانقطاع سير الخصومة لوفاتها . عجلت الطاعنة المعارضة بإعلان وجهته إلى هؤلاء الورثة وإلى المعارض ضدها الثانية — المطعون ضدها الثانية — في ١٤ ، ١٩٦٠ ، ٢٩ مارس ١٩٥٩ وبجلسة ٣ مايو سنة ١٩٥٩ دفع وكيل المعارض ضدها الثانية — المطعون ضدها الثانية — بسقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة بين تاريخ صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة في المعارضة وبين تاريخ تعجيلها عملاً بالمادة ٣٠١ مرافعات — وطلبت الطاعنة رفض الدفع استناداً إلى أنها تقيم ببلتان مما يوجب

إضافة ميعاد مسافة قدره ثلاثون يوما للمدة المقررة لسقوط الخصومة . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الدفع بسقوط الخصومة وبسقوطها — طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بعدم إضافته ميعاد مسافة قدره ثلاثون يوما طبقا لنص المادتين ٢١، ٢٢ مرافعات إلى المادة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات . وفي بيان ذلك تقول أنها طلبت أمام محكمة الموضوع رفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم تعجيلها خلال سنة من تاريخ الحكم بانقطاع السير فيها ، واستندت في ذلك إلى أن لها طبقا للقانون إضافة ميعاد مسافة على ميعاد السنة المنصوص عليه بالمادة ٣٠١ مرافعات ولكن الحكم المطعون فيه قبل الدفع بسقوط الخصومة مستندا إلى أن تعجيل الدعوى يتم بإعلان ورثة المتوفى للحضور، وأنه متى كان قانون المرافعات لا يسمح بالانتفاع بميعاد المسافة إلا لمن يطلب حضوره دون طالب الحضور فإن المدعى الذي يعجل دعواه يتعين عليه إعلان خصومه خلال مدة السنة المنصوص عليها بالمادة ٣٠١ مرافعات دون أن يلتمس لنفسه ميعادا إضافيا للمسافة ، هذا في حين أن نص المادة ٢١ مرافعات جاء مطلقا دون تفرقة بين من يطلب حضوره وبين طالب الحضور ، وإذ تقيم الطاعة بلبنان — أى في بلد يقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط — فإن لها أن تضيف ثلاثين يوما لميعاد السنة المحدد بالمادة ٣٠١ مرافعات عند إعلانها المطعون ضدهم بصحيفة التعجيل ، ويبقى تبعا لذلك حقها في إعلانهم بها قائما حتى ١٩٥٩/٤/٦ عملا بالمادتين ٢١ و٢٢ من قانون المرافعات ، وأن الحكم المطعون فيه إذ خالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن المادة ٢١ من قانون المرافعات التي تستند إليها الطاعة تقضى بأنه إذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه

يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذي يجب الانتقال فيه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، كما تقضى المادة ٢٢ من ذات القانون بتنظيم مواعيد المسافة لمن يكون موطنهم بالخارج . ولما كان الانتقال الذي تعنيه المادة ٢١ والذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٢٢ بالنسبة لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو — على ما ورد بالمذكرة التفسيرية وجرى به قضاء هذه المحكمة — انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم — لما كان ذلك وكانت الطاعنة تطالب بإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة عملا بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، فانه وإن كان هذا الميعاد هو ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلا ميعاد المسافة وفقا لما تنص عليه المادتان ٢١ و ٢٢ مرافعات إلا أنه لما كان الاجراء الذي تطلب الطاعنة من أجله إضافة ميعاد للمسافة في الدعوى الحالية هو إعلان صحيفة تعجيل المعارضة للمعارض ضدهم ، وكان الانتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الاجراء هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت صحيفة التعجيل لها إلى محل من يراد إعلانه بها ، فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحسب على أساس المسافة بين هذين المحلين . ولما كانت المحكمة التي قدمت لها صحيفة التعجيل كائنة بالجمهورية العربية المتحدة ، وكان المعارض ضدهم (المطعون ضدهم) يقيمون جميعا بها فانه لا يجوز بحال أن يجاوز ميعاد المسافة عند إعلانهم أربعة أيام عملا بنص المادة ٢١ مرافعات — ولا يجدي الطاعنة التحدي بأن مقر إقامتها ببلدان مما يبرر إعطاءها ميعاد مسافة قدره ٣٠ يوما عملا بالمادة ٢٢ مرافعات يتسنى لها خلالها الحضور من لبنان وإعلان خصومها بصحيفة التعجيل ، ذلك أن المادة ٣٠١ مرافعات إذ نصت على أن "لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي" فإن مؤدى هذا النص أن يقوم صاحب الدعوى بتعجيل دعواه قبل فوات سنة على آخر إجراء صحيح تم فيها وذلك بتقديمه صحيفة التعجيل لقلم المحضرين خلال السنة ليقوم بإعلانها

وإلا كانت دعواه عرضة لأن يحكم بسقوطها ، ولا يحتسب ميعاد مسافة للقيام بهذا الإجراء وهو الإعلان إلا في نطاق ما يقتضيه تمامه بانتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت لها صحيفة التعجيل إلى مقار الخصوم المراد إعلانهم على ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكانت الطاعنة على ما هو ثابت من تقارير الحكم المطعون فيه لم تعلن خصومها بصحيفة تعجيل المعارضة إلا في ١٤ و ١٩ و ٢٩ مارس سنة ١٩٥٩ بعد أن كان قد قضى على صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة فيها بتاريخ ١٩٥٨/٣/٥ ميعاد يزيد عن السنة مضافا إليها أقصى ميعاد للمسافة قدرته المادة ٢١ مرافعات وكانت المطعون ضدها الثانية — بصفتها المعارض ضدها الثانية — قد دفعت بسقوط الخصومة لهذا السبب إعمالا لنص المادة ٣٠١ مرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بسقوط الخصومة إعمالا للنص المذكور يكون قد أصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى إليه ويكون النهي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وامل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله .

(٤٩)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”قصور . ما يعد كذلك“ .

رفض الدعوى الأصلية بأسباب كافية وتؤدي بذاتها لرفض دعوى الضمان . عدم إيراد
الحكم أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة . لا قصور .

(ب) نقض . ”أسباب الطعن“ . ”أسباب جديدة“ .

فأيّد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه . ورود أوجه الطعن
بالنقض على إجراءات محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم
الطاعن ما يدل على تمسكه بها أمام محكمة الدرجة الثانية . اعتبار هذه الأوجه أسبابا
جديدة لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ — إذا كانت الأسباب التي استند إليها الحكم في رفض الدعوى الأصلية
تكفي لحمل قضائه وتؤدي بذاتها لرفض دعوى الضمان فلا على الحكم إذا لم يورد
أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة ويكون النعي عليه بالقصور على غير أساس .

٢ — متى كانت أوجه النعي واردة على إجراءات محكمة الدرجة الأولى وأسباب
الحكم الابتدائي وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي
إكتفاء بأسبابه دون أن يضيف إليها أسبابا جديدة ولم يقدم الطاعن ما يدل على
أنه تمسك بهذه الأوجه أمام محكمة الدرجة الثانية فإنها تعد بذلك أسبابا جديدة
لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته مديرا لشركة الاسكندرية للتموين والتجارة أقام الدعوى رقم ٩٨٤ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى الاسكندرية ضد كل من الطاعن والمطعون عليه الثانى بصفته مديرا لشركة مصر للتجارة الخارجية يطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ٢٢٥٢ ج و ٥٠٨ م ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد تاريخه ١٩٥٨/٣/١٣ باع الطاعن الى المطعون عليه الثانى ٢٧٥٠ طنا من البصل لتصديرها الى الخارج على أن يتم التسليم على ظهر البواخر التى يحددها المطعون عليه الثانى على ثلاث دفعات ، ٧٥٠ طنا خلال شهر مارس سنة ١٩٥٨ و ١٥٠٠ طن خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٨ و ٥٠٠ طن خلال شهر مايو سنة ١٩٥٨ ، وأضاف المطعون عليه الأول أنه تم إتفاق لاحق بينه وبين الطاعن والمطعون عليه الثانى مقتضاه أن يقوم المطعون عليه الأول بتوريد ٢٥٠ طنا من كمية البصل المتفق على شحنها فى شهر مايو سنة ١٩٥٨ بثمن قدره ٤٨٨٨ ج و ٨٠٠ م فأعد هذا القدر وأخطر الطاعن والمطعون عليه الثانى بموجب برقيات ورسالة مسجلة طالبا إليهما تعيين البانحة المخصصة لشحن هذه الكمية ، غير أنهما لم يستجيبا لطلبه ، وبقيت البضاعة معدة للتسليم إلى أن أوشك شهر مايو على الانتهاء ، وازاء إمتناعهما عن تنفيذ العقد رفع الدعوى رقم ٢١٩٤ سنة ١٩٥٨ مدنى مستعجل الاسكندرية طلب فيها التصريح له ببيع البضاعة بالمزاد بمعرفة خبير على مسئولية الطاعن والمطعون عليه الثانى وتسليمه حصيلة الثمن خصما من مبلغ ٤٨٨٨ ج و ٨٠٠ م المتفق عليه ، وقضت المحكمة المستعجلة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧ ببيع كمية البصل محل النزاع ، وقام الخبير ببيعها بمبلغ ٢٦٥٥ ج و ٩٠٠ م استلم منه المطعون عليه الأول مبلغ ٢٦٤٩ ج و ١٢ م بعد خصم مصاريف البيع والنشر ، واتهى

المطعون عليه الأول إلى أن الطاعن والمطعون عليه الثاني ملزمان بالتضامن بالفرق بين المبلغ الذي استلمه وبين ثمن الصفقة المتفق عليه ومقدار هذا الفرق ٢٢٣٩ ج و ٧٨٨ م فضلا عن مصاريف الدعوى المستعجلة وقدرها ١٢ ج و ٧٢٠ م وبجملة ذلك ٢٢٥٢ ج و ٥٠٨ م وهو المبلغ المطالب به . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن التعاقد تم بين المطعون عليهما مباشرة عن كمية البصل محل النزاع بعد أن تنازل عنها الطاعن من أصل الصفقة التي إتفق دوعلى توريدها للمطعون عليه الثاني ، وفي الموضوع طلب رفض الدعوى لأن البضاعة التي أعدها المطعون عليه الأول لا تتوافر فيها المواصفات المطلوبة في البصل المصرح بتصديره ، وطلب على سبيل الاحتياط الحكم له على المطعون عليه الثاني بما عسى أن يحكم به عليه ، أما المطعون عليه الثاني فقد أنكر حصول إتفاق بينه وبين المطعون عليه الأول والطاعن عن القدر موضوع الدعوى وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٤ حكمت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أن الاتفاق قد تم بينه وبين كل من الطاعن والمطعون عليه الثاني على أن يقوم المطعون عليه الأول بتوريد ٢٥٠ طنا من البصل المعد للتصدير إلى الخارج من أصل الكمية المحددة بالعقد المؤرخ ١٩٥٨/٣/١٣ المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني المتفق على تسليمها خلال شهر مايو سنة ١٩٥٨ وأن الأخير قبل الاتفاق ، وصرحت للطاعن والمطعون عليه الثاني بنفى ذلك وبعد تنفيذ حكم التحقيق قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٤ برفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم قبول الدعوى ضده لرفعها على غير ذى صفة وبفسخ العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الأول بتسليم ٢٥٠ طنا من البصل من شحنة مايو سنة ١٩٥٨ التي التزم الطاعن بتسليمها إلى المطعون عليه الثاني ، وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٠١٠ ج و ٧٠٠ م ، ورفضت المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات وضمنت المحكمة أسباب حكمها القضا برفض دعوى المطعون عليه الأول ضد المطعون عليه الثاني ودعوى الضمان الموجهة إلى هذا الأخير من الطاعن ، ويبين من الحكم أن المبلغ المحكوم به يمثل الفرق بين ثمن البيع بالمزاد والثن المتفق عليه مخصوما منه ١.٢٥ نظير استبعاد الجزء الغير صالح للتصدير . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ سنة ١٦ ق تجارى الاسكندرية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، كما استأنفه المطعون عليه الأول بالاستئناف رقم ١٧٥ سنة ١٦ ق تجارى

الاسكندرية طالبا تعديله والحكم له بطلباته ، ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وفي ١٩٦١/١/١٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون عليه الأول أقام دعواه على أساس أن الاتفاق الذي تم بينه وبين الطاعن والمطعون عليه الثاني هو عقد بيع وأنه بموجبه باعهما على وجه التضامن بينهما ٢٥٠ طنا من البصل من أصل الكمية المتفق على توريدها في شهر مايو سنة ١٩٥٨ بمقتضى عقد ١٩٥٨/٣/١٣ المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ، وقد سائر الحكم المطعون فيه المطعون عليه الأول في هذا التكييف الخاطئ ، في حين أن التكييف الصحيح لهذا الاتفاق أخذا بالوقائع التي أثبتتها الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق والمستندات المقدمة إلى محكمة الموضوع أنه حوالة جزء من العقد المؤرخ ١٩٥٨/٣/١٣ بما ينشأ عنه من حقوق والتزامات ، وأن هذه الحوالة قد انعقدت بين المحيل — الطاعن — والمحال له — المطعون عليه الأول — باقرارهما وإن كانت لا تنفذ في حق المحال عليه — المطعون عليه الثاني — الذي رأت محكمة الموضوع أن اشتراكه في الاتفاق يعوزه الدليل . ولو أن المحكمة التزمت هذا النهج الصحيح في التكييف لقضت باخراج الطاعن من الدعوى أو برفضها بالنسبة له ، ذلك أنه ما دام أن المطعون عليه الأول قد أقر بأن الاتفاق كان ثلاثيا فإنه كان يتعين تطبيق أحكام الحوالة بالنسبة له باعتبارها نافذة في حق المحال عليه ومقتضاها أن يحل المطعون عليه الأول محل الطاعن فيصبح هو الدائن الوحيد والمدين الوحيد للمطعون عليه الثاني .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن محكمة أول درجة التي أيد الحكم المطعون فيه قضائها وأحال إلى أسبابه — رأت بحكمها الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٤ أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لمعرفة حقيقة العلاقة بين أطراف الخصومة ، وبعد

أن سمعت أقوال الشهود أصدرت حكما في الدعوى، وبين منه أنه كيف الإتفاق محل النزاع بأنه إتفاق ثنائي قاصر على الطاعن والمطعون عليه الأول تعهد الأخير بمقتضاه بتوريد ٢٥٠ طنا من البصل إلى الطاعن ليقوم بتسليمها إلى المطعون عليه الثاني وذلك تنفيذا للعقد المؤرخ ١٣/٣/١٩٥٨ المبرم بينهما والذي إلترزم الطاعن بموجبه بأن يورد إلى المطعون عليه الثاني ٢٧٥٠ طنا من البصل لتصديرها إلى الخارج، ونفى الحكم وجود ثمة علاقة بين الإتفاق الذي تم بين الطاعن والمطعون عليه الأول وعقد التوريد الذي أبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني، وأقام قضاءه في هذا الخصوص على ما استخلصه من شهادة الشهود والمستندات المقدمة في الدعوى وما أخذه من القرائن، فقرر أنه "لو كانت العلاقة في خصوص توريد الـ ٢٥٠ طنا ضمن الكمية التي ألترزم المدعى عليه الأول (الطاعن) بتوريدها للمدعى عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) إنتقلت إلى المدعى (المطعون عليه الأول) والمدعى عليه الثاني لما كان بالمدعى عليه الأول حاجة إلى تنبيه المدعى عن توريد الكمية ولقامت شركة مصر التي يمثلها المدعى عليه الثاني بهذا التنبيه فيكون هذا الخطاب المؤرخ ٣٠/٤/١٩٥٨ والمرسل من الطاعن إلى المطعون عليه الأول قاطع الدلالة في أن العلاقة في توريد الكمية موضوع النزاع كانت قائمة بين المدعى والمدعى عليه الأول" وأضاف الحكم "وإن مما يزيد الأمر وضوحا ويجعل الأمر منصرفا إلى المدعى والمدعى عليه الأول وحدهما هو ما سجله المدعى عليه الأول بخطابه المؤرخ ٣٠/٤/١٩٥٨ من عبارة أنهى بها الخطاب المشار إليه نصها (وسيكون دفع قيمة البضاعة عن طريقنا بعد تسليمها على ظهر الباخرة)، وبالنسبة لما تردد بتقرير الخبير الذي ندب في دعوى إثبات الحسالة رقم ٢١٩٤ سنة ١٩٥٨ مستعجل الاسكندرية ومن أن الجوالات التي عاينها بشونة المدعى كانت تحمل ماركة مصر (المدعى عليها الثانية) فإن ذلك لا يعتبر دليلا على قيام العلاقة التعاقدية بين المدعى وشركة مصر (المدعى عليها الثانية) إذ يكفي في هذا الخصوص وقد تأيد تعاقد المدعى والمدعى عليه الأول ومن شأن ذلك أن يعطى المدعى عليه الأول تلك الجوالات للمدعى لتعبئتها بالبصل الذي تعاقد المدعى عليه الأول على توريده للمدعى عليها الثانية وبما عساه يكون قد تسلمه من أجولتها".

ولما كان المناط في تكييف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما قصده المتعاقدون منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه وقائع الدعوى ومستنداتها ، وكان ما انتهى إليه الحكم على النحو المتقدم من تكييف الاتفاق محل الدعوى بأنه عقد توريد قاصر على الطاعن والمطعون عليه الأول دون أن تكون له صلة بالعقد المؤرخ ١٣/٣/١٩٥٨ المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني - وهو تكييف صحيح تؤدي إليه عبارة الخطاب المؤرخ ٣٠/٤/١٩٥٨ وما استخلصه الحكم منها ومن شهادة الشهود والقرائن الماثلة في الدعوى ، وكان في هذا التكييف ما ينفي الاتفاق على حوالة جزء من العقد المؤرخ ١٣/٣/١٩٥٨ بما قد ينشأ عنه من حقوق وإلزامات ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور في التسيب ذلك أنه طلب على سبيل الاحتياط أمام محكمة أول درجة الحكم له على المطعون عليه الثاني بما عسى أن يحكم به عليه وأصر على هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف . إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الطلب دون أن يبين أسباب هذا الرفض مكتفياً في ذلك بما أورده من أسباب لرفض الدعوى الأصلية بالنسبة للمطعون عليه الثاني مع أنها لا تكفي لحمل قضائه في دعوى الضمان .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، قد انتهى على ما سلف بيانه إلى أن الاتفاق محل النزاع قاصر على الطاعن والمطعون عليه الأول ومنقطع الصلة بعقد التوريد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدعوى الأصلية التي ~~المطعون~~ المطعون عليه الأول ضد المطعون عليه الثاني ، فإن لازم ذلك رفض دعوى الضمان التي رفعها المطعون عليه الأول ضد المطعون عليه الثاني ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم في رفض الدعوى الأصلية تكفي لحمل قضائه وتؤدي بذاتها

لرفض دعوى الضمان ، فلا على الحكم إذا لم يورد أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة ، ويكون النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن مبنى أسباب الطعن السادس والسابع والثامن المسخ والفساد في الإستدلال من وجوه :

١ — قرر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه تدعيما لقضائه برفض الدعوى قبل المطعون عليها الثانية أن الطاعن أرسل كتابا مؤرخا ١٩٥٨/٤/٣٠ إلى المطعون عليه الأول ليقوم بتوريد الكمية محل النزاع وأن هذا يقطع في أن العلاقة بشأن توريد هذه الكمية كانت بين الطاعن والمطعون عليه الأول ، في حين أن هذا الكتاب لم يقصد منه تنبيه المطعون عليه الأول إلى التوريد ولكن إلى تثبيت الاتفاق الشفوي بين أطراف الخصومة .

٢ — وقرر الحكم أيضا أنه مما يجعل الاتفاق منصرفا إلى الطاعن والمطعون عليه الأول ما سجله أولهما في نهاية كتابه المؤرخ ١٩٥٨/٤/٣٠ المشار إليه من أنه ” سيكون دفع قيمة البضاعة عن طريقنا بعد تسليمها على ظهر الباخرة “ ، مع أن هذه العبارة تفيد في ظاهرها أن الوفاء سيكون بتدخل الطاعن بين المطعون عليهما لتسهيل امتياف المطعون عليه الأول حقه في الثمن من مال المطعون عليه الثاني المفتوح به الاعتماد لصالح الطاعن من الكمية بأكملها .

٣ — كما قرر الحكم أن الطاعن وقد التزم أمام المطعون عليه الثاني بتوريد الكمية المتفق عليها فإن المطعون عليه الثاني يستوى لديه أن يقوم الطاعن وحده بالتوريد أو يقاسم معه المطعون عليه الأول بعض هذه الكمية ، وفات الحكم أن حاصل هذا المنطق أدنى أن يكون سببا لمسئولية المطعون عليه الثاني من أن يكون سببا لرفض الدعوى قبله .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد استئنافية لأسبابه أنه استند فيما استند إليه على ما استخلصه من عبارات الكتاب المؤرخ ١٩٥٨/٤/٣٠ الذي أرسله الطاعن إلى المطعون عليه الأول وما أورده من قرائن

حصلها — وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، ولما كان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . فان النعى بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن الثاني والثالث والخامس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجوه :

١ — إن الحكم الصادر بإجراء التحقيق الذي أحال إليه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بتكليف المطعون عليه الأول بأن يثبت أن الاتفاق قد تم بينه وبين كل من الطاعن والمطعون عليه الثاني على أن يقوم المطعون عليه الأول بتوريد ٢٥٠ طنا من البصل من أصل الكمية المحددة بالعقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني المتفق على تسليمها خلال شهر مايو سنة ١٩٥٨ وأن هذا الأخير قبل ذلك وصرحت المحكمة للطاعن والمطعون عليه الثاني بالنفى — وما كان لها أن تكلف الطاعن بنفى أمر هو يدعيه ويقربه وإن أنكر على خصمه أن يدخل في الدعوى ، لما في ذلك من مخالفة لقواعد الإثبات .

٢ — أطرحت محكمة الموضوع الفواتير التي قدمها المطعون عليه الثاني تأييدا لدفاعه بعدم حصول اتفاق بينه وبين المطعون عليه الأول عن القدر موضوع الدعوى ، ولو أن المحكمة محصت هذه الفواتير لاتضح لها أن الطاعن قام بتنفيذ عقد ١٣/٣/١٩٥٨ فيما عدا ٢٥٠ طنا من الكمية المتفق على توريدها في شهر مايو سنة ١٩٥٨ ، وأن سكوت المطعون عليه الثاني عن الرد على برقيات المطعون عليه الأول له دلالة وعلى الأخص في العرف التجاري — مما قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى .

٣ — إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وصف شهادة عمر حسبو فرج بأنها سماعية ، مع أن الثابت أن شهادته عن الواقعة المراد إثباتها كان مصدرها علمه الشخصي بها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت أن هذه الأوجه واردة على إجراءات محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي إكتفاء بأسبابه دون أن يضيف إليها أسبابا جديدة ، وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ، فإنها بذلك تكون أسبابا جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١) فوائد ” الفوائد التعويضية ” .

سعر الفوائد التعويضية هو السعر الاتفاقي . جواز اعتبار السعر القانوني معبرا عن إرادة
الطرفين في ذلك .

(ب) عادات تجارية . نقض . ” مسائل الواقع ” . محكمة الموضوع .

العادات التجارية من مسائل الواقع لقاضي الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك
الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجاري في شأن سعر الفائدة التعويضية إذا لم
يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

١ — وإن كانت الفوائد التعويضية على ما يبين من المادة ٢٢٧ من القانون
المدني ليس لها إلا سعر واحد هو السعر الاتفاقي الذي يحدده الطرفان إلا أن ذلك
لا يمنع من اعتبار السعر القانوني معبرا عن إرادتهما إذا لم يفصح الطرفان
عن ذلك .

٢ — تعتبر العادات التجارية من مسائل الواقع^(١) التي يترك أمر التثبت منها
لقاضي الموضوع ، فإذا كانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد سبق تمسكها أمام محكمة
الموضوع بما يستدل منه على قيام عرف تجاري باحتساب سعر الفوائد التعويضية
بواقع ٦,٥ ٪ إذا لم يتفق الطرفان على تحديدها فإنه لا يجوز إثارة هذه المسألة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٤/٢ مجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٤٩٩ ونقض

١٩٦٤/١٢/٣ مجموع: المكتب الفني من ١٥ ص ١١٢٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى اسكندرية تطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يدفع لها مبلغ ١٩٢٣ ج و ٥٩٦ م والفوائد القانونية من تاريخ الانذار الحاصل فى ١٨/١٢/١٩٥٨ حتى السداد. وقالت بيانا لدعواها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٤/١١/١٩٥٧ باعت عن طريق وكيلها بمصر — إلى المطعون ضده ٢٠٠ طن فول سودانى بقشره وارد الخرطوم بسعر الطن الواحد ٤٢ ج قائم سيف السويس وأن المشتري دفع من الثمن ١٠٠٠ ج وتعهد بالحصول على إذن استيراد لشحن البضاعة إلى مصر فى موعد غايته ٣١/١٢/١٩٥٧ وإلا بيعت البضاعة لحسابه فى الخرطوم مع تحمله ما ينتج عن ذلك من خسارة ، وأنه لما لم يتمكن المطعون ضده من الحصول على الإذن فى الموعد المذكور فقد اتفق الطرفان على مد الأجل إلى آخر يناير سنة ١٩٥٨ على أن يتحمل المشتري مصاريف التخزين وجعل التأمين وفوائد التأجيل ثم امتد الأجل بعد ذلك أكثر من مرة إلى أن تم الاتفاق بينهما فى ٢٥/٣/١٩٥٨ على بيع البضاعة فى الخرطوم فى ٧/١١/١٩٥٨ لحساب المطعون ضده وتحت مسؤوليته وتضيف الطاعنة أنه قد تم البيع فعلا فى التاريخ المذكور وأسفر عن خسارة قدرها ٢٩٢٣ ج و ٥٩٦ م يلزم بها المطعون ضده وأنه بنخص مقدم الثمن الذى دفعه ومقداره ١٠٠٠ ج من قيمة تلك الخسارة يكون الباقي ١٩٢٣ ج و ٥٩٦ م وهو ما طلبت الطاعنة الحكم به . دفع المطعون ضده باستحالة تنفيذ العقد لقيام قوة قاهرة منعه من الحصول على إذن الاستيراد من السلطات المختصة بسبب قطع العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان فى ذلك الحين وطلب رفض الدعوى . كما قدم طلبا عارضا بالزام الطاعنة بأن ترد له مقدم الثمن المدفوع منه ومقداره

١٠٠٠ ج و بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعة مبلغ ١٩٢٣ ج و ٥٩٦ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ الحكم حتى الوفاء ، وبرفض الطلب العارض . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٦ سنة ١٦ ق اسكندرية ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٢ ابريل سنة ١٩٦١ بتعديل الحكم المستأنف والزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعة مبلغ ٣٤٣ ج و ٣٤٩ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ٣٠/٦/١٩٦٠ حتى السداد ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٣ مايو سنة ١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فُحص الطعون - فقررت احالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسة ١/٢/١٩٦٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، مبنى السبب الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من نفي حصول إعادة البيع في ١٩٥٨/١١/٧ لاخلاله بدفاع جوهرى ولقيامه على استخلاص غير سائغ ومخالفته الثابت في الأوراق وذلك من الوجوه الثلاثة الآتية : (أولها) ان الطاعة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن البضاعة تم بيعها في ١٩٥٨/١١/٧ واستدلّت على ذلك بالمستندات المقدمة منها وهى كشف مستخرج من واقع دفاترها المنظمة وعلم وزن تفصيلي في ذات التاريخ بكمية البضاعة وفاتورة صادرة إلى المشتري مع إقرار منه بحصول البيع اليه في ١٩٥٨/١١/٧ وشهادة صادرة من الغرفة التجارية بالسودان بسعر السوق في هذا التاريخ ، كما طلبت في مذكرتها المقدمة بجلسة ٢٢/٣/١٩٦٣ احتياطيا ندب خبير للانتقال إلى السودان والاطلاع على دفاترها التجارية للتثبت من صحة البيانات الواردة بها ومطابقتها للمستندات المقدمة في الدعوى ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الطلب والتفت عن دفاعها المؤيد بالمستندات وقضى في أسبابه بأن واقعة إعادة البيع على حساب المطعون ضده في ١٩٥٨/١١/٧ غير صحيحة . وحاصل الوجه الثانى أن الحكم استدل على عدم حصول بيع البضاعة في ١٩٥٨/١١/٧ بما قرره من أن الفاتورتين الصادرتين من الطاعة إلى المطعون

ضده في ١٩٥٩/١/١٥ ، ١٩٥٩/٨/١٠ محررتان عن ذات البضاعة موضوع الدعوى ، وان القول بانصراف هاتين الفاتورتين الى بضاعة أخرى غير بضاعة الدعوى لا يستقيم مع قيام النزاع الحالي بين الطرفين ، الا أن هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص غير سائق لأن قيام النزاع بشأن صفقة معينة لا يمنع من عقد صفقات أخرى مع المطعون ضده ، هذا الى أن اختلاف الأرقام في الفاتورتين من ناحية كمية البضاعة والتمن والتاريخ يفيد أنهما عن صفقة أخرى .

وحاصل الوجه الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت في الاوراق ذلك أنه ورد في تقريراته ” بأنه ليس هناك خلاف بين طرفي الدعوى على أن صور الفواتير المذكورة هي عن البضاعة موضوع الدعوى “ في حين أن الطاعنة ذكرت صراحة في مذكرتيها المقدمتين أمام محكمة الموضوع أن الفاتورتين سالفتي الذكر عن صفقتين خلاف الصفقة محل النزاع بدليل عدم توافق الكميات والأسعار وهي عبارات واضحة المعنى على خلاف ما نسبته الحكم الى الطاعنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على ما يأتي :
 ” وحيث إنه عن واقعة بيع المستأنف عليها (الطاعنة) للبضاعة موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٥٨/١١/٧ تنفيذا للتعاقد فإنه من غير المفهوم أن تكون البضاعة قد بيعت في التاريخ المذكور ثم تصدر المستأنف عليها (الطاعنة) فاتورتين بتاريخ ١٩٥٩/١/١٥ ، ١٩٥٩/٨/١٠ لتدعيم عملية الاستيراد ، والقول بأن الفاتورتين المذكورتين عن بضاعة أخرى غير بضاعة الدعوى أمر لا يستقيم مع قيام النزاع بين طرفي الدعوى على الصفقة موضوعها وادعاء الشركة بيعها البضاعة بخسارة كبيرة وانكار المستأنف (المطعون ضده) ذلك عليها كما هو واضح من البرقيات والرسائل المتبادلة بينهما سألقة الذكر والمودعة بحافظة الطرفين ، وتغيير الأرقام فيها سواء من ناحية كمية البضاعة أو الثمن ليس بقاطع على أنها عن بضاعة أخرى ذلك لأن الفاتورة الصادرة من المستأنف عليها بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ والمرفقة بطلب الاستيراد قد تضمنت أن كمية البضاعة المبيعة ٢٥٠ طنا وثمانها ٤٣ ج سيف السويس بينما التعاقد قد جرى على بيع ٢٠٠ طن فقط وتضمنت صورة الفاتورة الصادرة كذلك من الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٨ أن البضاعة

المبيعة ٢٥٠ طنا وأن الثمن ٤١ ج و ٥٠٠ م سيف السويس وهي مرفقة بطلب استيراد تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٥٨ وتضمنت صورة الفاتورة الصادرة كذلك من الشركة أيضا بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٨ والمرفقة بطلب الاستيراد المؤرخ أول يوليه سنة ١٩٥٨ أن البضاعة المبيعة ٢٥٠ طنا وأن الثمن ٤٠ ج سيف السويس وليس هناك خلاف بين طرفي الدعوى على أن صور الفواتير المذكورة هي عن البضاعة موضوع الدعوى ومن ثم إذا كان ما جاء بصورة الفاتورة المؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ أن البضاعة المبيعة ٢٥٠ طنا وأن الثمن ٤٠ ج سيف أى ميناء مصرى وما جاء بصورة الفاتورة المؤرخة ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ من أن البضاعة المبيعة ٢٥٠ طنا وأن الثمن ٤٠ ج سيف أى ميناء مصرى فإنه ليس في ذلك ما يفهم منه أنهما من بضاعة غير بضاعة الدعوى بل أن ما توجيه كل من الفاتورتين المذكورتين هو أنهما عن البضاعة موضوع الدعوى وأن المستأنف عليها الطاعة شاركت المستأنف - المطعون ضده - مسعاه المجدد لاستيراد البضاعة في تاريخ لاحق الأمر الذى يقطع أن البضاعة لم تكن بيعت في تاريخ ١٩٥٨/١١/٧ وأما اختلاف الأثمان في الفواتير المذكورة فإنه يصدق معه أن طرفا الدعوى قد أرادا أن يشعرا السلطة مائحة الإذن أن الطلب الجديد تضمن بضاعة غير الطلب السابق المرفوض وذلك توهمهما منهما أن ذلك قد ييسر عملية الاستيراد ، ومن ثم إذا كانت واقعة البيع لم يصدق حصولها في ١٩٥٨/١١/٧ يكون كل شئ على ذلك من أوراق تدم حصول بيع وخسارة في اليوم المذكور لا محل لاعتبارها ، وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه استدل على عدم حصول بيع البضاعة في ١٩٥٨/١١/٧ بما استخلصه من القرائن وظروف الحال ومن المستندات التى التى أشار إليها ومنها الفاتورتين اللاحقتين على هذا التاريخ الصادرتين من الطاعة إلى المطعون ضده في ١٩٥٩/١/١٥ و ١٩٥٩/٨/١٠ عن ذات البضاعة موضوع الدعوى . ولما كان هذا الذى استخلصه الحكم هو استخلاص موضوعى سائغ من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي اطرحت مستندات الطاعة في هذا الخصوص ، ولا عليها أيضا إذا هي لم ترد على طلب الطاعة بنذب خبير للاطلاع على دفاترها بالخرطوم ما دام أن الأسباب التى بنى عليها الحكم تفيد أن المحكمة لم تكن بحاجة إلى إجابة هذا الطلب ، ومن ثم يكون النعى بالوجهين الأول والثانى على غير أساس - أما ما تنعاه الطاعة

في الوجه الثالث بخالفة الحكم للثابت في الأوراق بما قرره من أنه "ليس هناك خلاف بين طرفي الدعوى على أن صور الفواتير المذكورة هي عن البضاعة موضوع الدعوى" فردود بأن قرارات الحكم واضحة كل الوضوح بأن المقصود بالفواتير التي لم يتم أي خلاف بين الطرفين على أنها عن البضاعة موضوع الدعوى هي الفواتير المؤرخة ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ و ٤ يناير سنة ١٩٥٨ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٨ . أما الفاتورتان المؤرختان ١٥/١/١٩٥٩ و ١٠/٨/١٩٥٩ ، فإن الحكم لم يقل إنه لم يحصل أي خلاف بين الطرفين على أن هاتين الفاتورتين هما عن البضاعة موضوع الدعوى ولكنه على ما سلف بيانه - استخلص من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى أنهما حررتا عن ذات البضاعة موضوع الدعوى . ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه في غير محله أيضا .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض ، ذلك أنه بعد أن نفى حصول بيع البضاعة في ٧/١١/١٩٥٨ عاد إلى القول بأنه ثبت لديه أن البضاعة قد صفيت دون أن يبين الأسباب التي بنى عليها حصول التصفية ، ولا ما يقصده منها ولا التاريخ الذي تمت فيه ، وقد أدى هذا التناقض إلى الإضرار بحقوق الطاعة ذلك أنه إن كانت البضاعة لم تبع حقيقة في ٧/١١/١٩٥٨ كما ذهب الحكم لكان من حق الطاعة أن يحكم لها بمصاريف التخزين وجعل التأمين والفوائد مقابل الأجل عن المدة التالية لتاريخ ٧/١١/١٩٥٨ حتى يوم البيع فوق المبالغ التي حكم لها بها لغاية ٧/١١/١٩٥٨ ، وإذا كانت المحكمة رأت أن إعادة البيع قد حصلت ، فكان يتعين عليها أن تبين تاريخ البيع على وجه التحديد والسعر الجاري وقتئذ لبيان قيمة الفرق الذي تستحقه الطاعة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض إلى الاتفاق المعقود بين الطرفين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ بأن تتولى الطاعة بيع البضاعة لحساب المطعون ضده في الخرطوم في ٧/١١/١٩٥٨ استدلت على نفي حصول البيع في هذا التاريخ بأسباب سائغة على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول ، وخلص من ذلك إلى أن البضاعة صفيت وأجرى حساب التصفية على أساس سعر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ الثابت في الشهادة الصادرة

من بنك مصر القديمة المقدمة من الطاحن والتي ثبت فيها أن سعر الطن من الفول السوداني بقشره بضاعة خالية العيوب غرب بور سودان محصول سنة ١٩٥٨/٥٧ خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ حوالي ٣٧ ج و ٥٠٠ م. ولما كان مؤدى ما تقدم أن الحكم بنى ثبوت حصول التصفية تأسيسا على ما استخلصه من عدم بيع البضاعة في الميعاد المتفق عليه بين الطرفين وهو ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، ثم أجرى المحاسبة بينهما على أساس سعر البضاعة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ من واقع الشهادة الصادرة من بنك مصر ، فإنه لا يكون هناك ثمة تعارض بين مقدمات الحكم وما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم في هذا الخصوص تكفى لحمله فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى ببطلان الحكم لعدم استناده الى أساس قانوني فيما يتعلق بتحديد السعر الذي اتخذته أساسا للتصفية — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المستندات المقدمة منها ومن بينها الشهادة الصادرة من الغرفة التجارية بالسودان بتاريخ ١٩٥٨/١١/٨ تدل على حصول بيع البضاعة لحساب المطعون ضده في ١٩٥٨/١١/٧ بسعر ٢٦٠ قرشا للأردب الواحد ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذه المستندات واستند في تحديد سعر البضاعة الى خطاب صادر الى المطعون ضده من بنك مصر في الخرطوم يفيد أن سعر بيع الطن من الفول السوداني محصول ١٩٥٨/٥٧ حوالي ٣٧ ج و ٥٠٠ م مع أن شهادة الغرفة التجارية التي لم يأخذ بها الحكم صادرة من جهة لها خبرة بأسعار المحاصيل السودانية بينما الشهادة الصادرة من بنك مصر لم يذكر فيها سعر البضاعة على سبيل التحديد . وأضافت الطاعنة أنها حررت إلى بنك مصر خطابين في ١٩٦١/٤/٢٩ ، ١٩٦١/٥/٤ ، تستطلع رأيه في شأن سعر الفول السوداني في ١٩٥٨/١١/٧ فرد عليها بالخطابين المؤرخين ٣ ، ٦ مايو سنة ١٩٦١ بأنه ليس لديه احصائيات محفوظة في أسعار المحاصيل السودانية مما يدل على عدم صلاحية الشهادة الصادرة من البنك التي استند اليها الحكم في تحديد السعر واجراء المحاسبة بين الطرفين على مقتضاها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر ما يأتي ” وثبت من الشهادة الصادرة من بنك مصر والتي قدمها المستأنف — المطعون ضده — أن سعر بيع

الطن من الفول السوداني بقشره بضاعة خالية العيوب غرب السودان محصول سنة ١٩٥٧-١٩٥٨ حوالي ٣٧ ج و ٥٠٠ م للطن وذلك ردا على طلب المستأنف المطعون ضده. ولا شك أن المحكمة تطمئن لما جاء بورقة بنك مصر الصادرة من الخرطوم في ١٩٦١/٢/٢٠ إذ أن البنك بعيد عن النزاع فضلا عن أنه محل ثقة واطمئنان. ولما كانت المحكمة بما لها من سلطة تقديرية في الأخذ بالدليل الذي تراتح إليه، قد أجرت الحساب على أساس السعر المبين بالشهادة الصادرة من بنك مصر لا طمئنانا إليها، فانه لا عليها إذ هي أطرحت مستندات الطاعنة في هذا الخصوص ولا يجدي الطاعنة تمسكها بالخطابات المتبادلة بينها وبين بنك مصر والمودعة بملف الطعن بالأرقام ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤ للإستدلال بها على أن البنك المذكور ليس لديه احصائيات محفوظة عن أسعار المحاصيل السودانية إذ لا يجوز لها التحدى بهذه الخطابات أمام محكمة النقض لعدم سبق عرضها على محكمة الموضوع ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله.

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الإسناد والقصور في التسيب ذلك أنه قرر في أسبابه أن الطاعنة قدرت مصاريف تخزين البضاعة بواقع ٩ ج و ٥٠٠ م عن الطن الواحد في مدة ١٥ يوما وأنه لا يقرها على هذا التقدير، بأن خفضه إلى مبلغ جنيه واحد عن كل طن في الفترة ما بين ١/١/١٩٥٨ و ٧/١١/١٩٥٨ وهذا التقدير الذي أورده الحكم مخالف للثابت في الأوراق، إذ أن مصاريف التخزين قدرت في الفاتورتين المقدمتين منها بمبلغ ٩٠٥ قروش عن كل طن. كما شاب الحكم القصور لتقديره مصاريف التخزين بواقع جنيه واحد عن كل طن، دون أن يبين الأساس الذي بني عليه هذا التقدير.

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أورد خطأ أن الطاعنة قدرت مصاريف التخزين بواقع ٩ ج و ٥٠٠ م عن كل طن، إلا أن هذا الخطأ غير مؤثر في الحكم إذ أنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا تداركته المحكمة بعد ذلك بأن أوردت جملة المصاريف التي قدرتها الطاعنة في هذا الشأن وهي تبلغ ٣٩٩ ج ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم من أنه "فما يتعلق

بأجر التخزين في المدة من ١/٨/١٩٥٨ حتى ٧/١١/١٩٥٨ والتي التزم بها المستأنف - المطعون ضده - في العقد دون تحديد لقيمتها فإن المحكمة ترى أن المبلغ الذي حددته المستأنف عليها - الطاعنة - للتخزين مبالغ فيه وترى تخفيضه إلى مبلغ ٢٠٠ ج في هذه المدة بواقع أجر تخزين الطن الواحد في هذه المدة بمبلغ ١ ج " وهذا الذي قرره الحكم لا ينطوي على قصور في التسبيب ذلك أنه لما كان الطرفان لم يتفقا على تحديد أجر التخزين فإن المحكمة بما لها من سلطة التقدير أن تحدد الأجر الذي تراه مناسبا ، وبحسبها أن تذكر أن تقدير الطاعنة مبالغ فيه إذ يكفي ذلك لحمل قضائها في هذا الخصوص . ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون في وجهين " أولهما " أن الطاعنة طلبت الحكم بفوائد مقابل امتداد الأجل عن المدة من ١/١/١٩٥٨ إلى ٧/١١/١٩٥٨ بواقع ٦,٥ ٪ سنويا إلا أن الحكم خفض هذه الفوائد إلى السعر القانوني بواقع ٥ ٪ في حين أنها فوائد تعويضية لا يمكن أن تكون إلا بسعر اتفاق ولا يطبق في شأنها السعر القانوني فاذا لم يكن الطرفان قد أفصحا عن هذا السعر وجب البحث عن إرادتهما الضمنية في هذا الخصوص ، وإذا أوردت الطاعنة في فاتورة حساب المطعون ضده بأن هذه الفوائد تحسب بالسعر الذي يتعامل به البنك وكان العرف قد جرى بين البنوك على تحديد سعر الفائدة التعويضية بواقع ٦,٥ ٪ فكان يتعين على الحكم أن يلتزم هذا السعر (ثانيهما) أن الطاعنة طلبت في صحيفة دعواها الحكم لها بمبلغ ١٩٢٢ ج و ٥٩٦ م ويمثل الفوائد التأخيرية من تاريخ الانذار الرسمي الحاصل في ١٨/١٢/١٩٥٨ ، إلا أن محكمة الدرجة الأولى لم تقض بهذه الفوائد إلا من تاريخ الحكم ، وكذلك قضى الحكم المطعون فيه بالفوائد اعتبارا من تاريخ صدور الحكم الابتدائي في ٣٠/٦/١٩٦٠ دون أن يشتمل الحكم على أي تسبيب لهذا القضاء مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه بالفوائد من تاريخ الحكم الابتدائي ، إذ أن المبلغ المرفوع به الدعوى كان معلوم المقدار وقت الطلب مما كان يتعين معه عملا بالمادة ٢٢٦ مدني إن يقضى لها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود بأنه وإن كانت الفوائد التعويضية على ما يبين من المادة ٢٢٧ من القانون المدني ليس لها إلا سعر واحد هو السعر الاتفاقى الذى يحدده الطرفان إلا أن ذلك لا يمنع من اعتبار السعر القانونى معبرا عن إرادتهما إذا لم يفصح الطرفان عن ذلك ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون . أما ما أثارته الطاعنة من أن العرف التجارى قد جرى على تحديد سعر الفوائد التعويضية بواقع ٦,٥ ٪ ، وأنه كان يتعين على محكمة الموضوع إنزال حكم هذا العرف على واقعة الدعوى ، فردود بأنه لما كانت العادات التجارية تعد من مسائل الواقع التى يترك أمر التثبت منها لقاضى الموضوع ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد سبق تمسكها أمام محكمة الموضوع بالفاتورة المشار إليها بسبب النعى لتستدل بها على قيام عرف تجارى جرى باحتساب سعر الفوائد التعويضية بواقع ٦,٥ ٪ ، إذا لم يتفق الطرفان على تحديدها ، لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز إثارة هذه المسألة لأول مرة أمام محكمة النقض . ومردود في وجهه الثانى بأنه لما كان قوام ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص هو أنه أقر وجهة نظر الحكم الابتدائى فيما قضى به من احتساب الفوائد من تاريخ الحكم المذكور ، وكانت الطاعنة لم تستأنف الحكم الابتدائى فيما قضى به لها من فوائد تأخيرية من تاريخ صدوره فإن هذا الشق من الحكم يكون انتهائيا بالنسبة لها ومن ثم فلا يصح الطعن به بطريق النقض ومتى تقرر ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أفكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ؛ وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٥١)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ القضائية :

قوة القاهرة . محكمة الموضوع .

تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعي يملكه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة القاهرة هو تقدير موضوعي^(١) يملكه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام القوة القاهرة بما قرره من أن الطرفين كانا يتوقعان وقت إبرام العقد عدم إمكان الحصول على إذن استيراد لشحن البضاعة إلى مصر فنص صراحة فيه على أنه إذا لم يحصل الطاعن على الإذن في الموعد المتفق عليه تباع البضاعة في الخرطوم لحسابه ، وكان المعنى الظاهر لهذا الشرط أنه يشمل جميع حالات عدم الحصول على إذن الاستيراد ، فإن الحكم إذ اعتمد هذا المعنى الذي تجمله عبارة العقد الظاهرة ورتب على ذلك قضاءه لا يكون قد خالف القانون .

(١) راجع نقض أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ ق بمجموعة المكتب الفني

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٩٣٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى اسكندرية بطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١٩٢٣ ج و ٥٩٦ م والفوائد القانونية من تاريخ الإنذار الحاصل فى ١٨/١٢/١٩٥٨ حتى السداد ، وقالت بيانا لدعواها إنه بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٤/١١/١٩٥٧ باعت عن طريق وكيلها بمصر إلى الطاعن ٢٠٠ طن فول سودانى بقشره وارد الخرطوم بسعر الطن الواحد ٤٢ ج قائم سيف السويس ، وأن المشتري دفع من الثمن ١٠٠٠ ج وتعهد بالحصول على إذن استيراد لشحن البضاعة إلى مصر فى موعد ضايقته ٣١/١٢/١٩٥٧ وإلا بيعت البضاعة لحسابه بالخرطوم مع تحمله ما ينتج عن ذلك من خسارة ، وأنه لما لم يتمكن الطاعن من الحصول على الإذن فى الموعد المذكور فقد اتفق الطرفان على مد الأجل إلى آخر يناير سنة ١٩٥٨ ثم امتد بعد ذلك أكثر من مرة إلى أن تم الاتفاق بينهما فى ٢٥/٣/١٩٥٨ على بيع البضاعة فى الخرطوم فى ٧/١١/١٩٥٨ لحساب الطاعن وتحت مسؤوليته . وأضافت المطعون ضدها أنه قد تم بيع البضاعة فعلا بمعرفتها فى التاريخ المذكور وأسفر عن خسارة قدرها ٢٩٢٣ ج و ٥٩٦ م يلتزم بها الطاعن وأنه ينضم مقدم الثمن الذى دفعه ومقداره ١٠٠٠ ج من قيمة تلك الخسارة يكون الباقي ١٩٢٣ ج و ٥٩٦ م ، وهو ما طالبت المطعون ضدها الحكم لها به . دفع الطاعن بانقضاء الالتزام لاستحالة تنفيذه بسبب قيام قوة قاهرة منعه من الحصول على إذن الاستيراد من السلطات المختصة بسبب قطع العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان فى ذلك الحين . وطلب رفض الدعوى وقدم طلبا عارضا بإلزام الطاعنة بأن ترد له مقدم الثمن المدفوع منه ومقداره ١٠٠٠ ج ، وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون

ضدها مبلغ ١٩٢٣ ج و ٥٩٦ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ الحكم حتى الوفاء ورفض الطلب العارض — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٦ سنة ١٦ ق اسكندرية ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٢ ابريل سنة ١٩٦١ بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٣٤٣ ج و ٣٤٩ م والفوائد من تاريخ الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٠/٦/٣٠ حتى السداد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١١ مايو سنة ١٩٦١ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت احالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلية ١٩٦٦/٢/١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع باقضاء الالتزام بالاستحالة تنفيذه لقيام قوة القاهرة حالت بينه وبين الحصول على إذن الاستيراد بسبب قطع العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع استنادا إلى عدم توافر شروط القوة القاهرة لأن الطرفين كانا يتوقعان عدم امكان الاستيراد فنصا في العقد على أنه إذا لم يمكن الحصول على إذن الاستيراد في الميعاد تباع البضاعة في الخرطوم لحساب المطعون ضدها ، إلا أن هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون لأن المقصود بالنص الوارد بالعقد هو أن يكون عدم الحصول على إذن الاستيراد في الأحوال العادية المباح فيها الاستيراد فلا يستطيع الطاعن الحصول عليه لظروف خاصة أو لتقصير منه فتقع عليه تبعه ذلك ، أما إذا كان الاستيراد ممنوعا بقوة القاهرة بأمر من الحكومة لاعتبارات تتعلق بالسياسة العليا للدولة فإن تنفيذ العقد يصبح مستحيلا مما يترتب عليه إنقضاء الالتزام .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر ما يأتي "أما ما قاله المستأنف (الطاعن) من وجود قوة القاهرة منعه من تنفيذ العقد فهو مردود بأن من شروط القوة القاهرة أن يكون الحادث غير متوقع بيد أنه يبين من مطالعة العقد أن الطرفين قد توقعا عدم امكان الاستيراد فنصا على أنه إذا لم يمكن الحصول

على إذن الاستيراد في الميعاد المحدد في العقد تباع البضاعة في الخرطوم على حساب المشتري ومن ثم فلا محل للقول بوجود القوة القاهرة "وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة القاهرة هو تقدير موضوعي يملكه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام القوة القاهرة بما قرره من أن الطرفين كانا يتوقعان وقت إبرام العقد عدم إمكان الحصول على إذن الاستيراد لشحن البضاعة إلى مصر . فنص صراحة فيه على أنه إذا لم يحصل الطاعن على إذن الاستيراد في الموعد المتفق عليه تباع البضاعة في الخرطوم لحسابه ، وكان المعنى الظاهر لهذا الشرط أنه يشمل جميع حالات عدم الحصول على إذن الاستيراد ، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه هذا المعنى الذي تحمله عبارة العقد الظاهرة ورتب على ذلك قضاءه ، فإنه لا محل لتعيبه بخالفة القانون ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب ذلك أن الطاعن تمسك في صحيفه الاستئناف بأنه نص في العقد على أنه إذا لم تسلم البضاعة أو جزء منها للمشتري لأسباب سياسية أو حريق أو فيضان أو عواصف رملية أو لأي سبب آخر يؤجل العقد في خلال فترة الحادث أو الحوادث ، وأنه بذلك ما كان يجوز للطعون ضدها إزاء القطيعة السياسية التي حالت دون الحصول على إذن الاستيراد أن تستقل بنقض العقد ، بل كان يجب عليها أن تقف عند حد تأجيل تنفيذه ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ذلك أنه وإن كان قد نص في العقد المبرم بين الطرفين في ١٤/١١/١٩٥٧ على أنه إذا لم تسلم البضاعة أو أي جزء منها لأسباب سياسية أو حريق أو فيضانات أو أمطار أو عواصف رملية أو لأي

سبب قهري يؤجل تنفيذ العقد حتى زوال تلك الأسباب إلا أنهما وقد اتفقا بعد ذلك في ١٩٥٨/٣/٢٥ على أن تباع البضاعة بالحرطوم لحساب الطاعن ، وإذا أعمل المحكم المطعون فيه هذا الاتفاق اللاحق على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول ورتب عليه قضاءه ، فانه لا يجدى الطاعن الدفع بتأجيل تنفيذ العقد ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥٢)

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) استئناف . ” رفع الاستئناف “ . ” طريقة رفع الاستئناف “ .
” بعريضة تودع قلم الكتاب “ . ضرائب . ” رسم الأيلولة على التركات “ .

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . خلوه من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . طريقته . عريضة تودع قلم الكتاب .

(ب) ضرائب . ” رسم الأيلولة على التركات “ . إصلاح زراعى . ” تصرف المالك إلى أولاده “ .

قوانين الإصلاح الزراعى من قوانين النظام العام . عدم الاعتداد بتصرفات المالك إلى فروعه وأزواج فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .
ردها إلى ملكية المورث . مريان أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة عند الوفاة في شأنها . لا تعارض .

(ج، د) ضرائب . ” رسم الأيلولة على التركات “ . إصلاح زراعى . ” تصرف المالك إلى أولاده “ .

م ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى أولاده .
رخصة . عدم خضوعه لرسم الأيلولة على التركات .

م ٣/٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه .
خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .

(٥) ضرائب . "ضريبة التركات" . "رسم الأيلولة على التركات" .

الضريبة على التركات . استحقاقها مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه . خضوعها لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

١ — الدعاوى التي تستأنف أحكامها بطريق التكليف بالحضور هي الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها "الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة" وإذ خلا القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة فإن استئناف الأحكام الصادرة فيها — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره (١).

٢ — قانون الإصلاح الزراعي من قوانين النظام العام إذ هو يتصل بتنظيم الملكية العقارية ويهدف لتحقيق مصلحة عامة وهو لا تعارض بينه وبين القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات فيما قرره الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه بشأن عدم الاعتداد "بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وإن نزلوا متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤" قاصدة بذلك تطبيق أحكامه بأثر رجعي على سائر هذه التصرفات الغير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وردها إلى ملكية المورث فتجرى في شأنها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة عند الوفاة .

٣ — النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣، على أنه يجوز للمالك أن يتصرف خلال خمس سنوات من العمل بهذا القانون بنقل ملكية مالم

(١) نقض ١٩٦٥/٣/٢٤ الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق . الحصة ١٦ ص ٣٦٤ .

ونقض ١٩٦٤/٦/١٧ الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٩ ق . الحصة ١٥ ص ٨٣٣ .

يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان وإذا توفي قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف اليهم افترض أنه قد تصرف اليهم و إلى فروع أولاده المتوفين قبله في الحدود السالفة ، يدل على أن تصرف المالك إلى أولاده في هذه الحدود أمر ندب إليه الشارع بحيث إذا توفي المالك قبل حصوله افترض الشارع حصوله بقوة القانون وهو استحباب أنزله منزلة التصرف الفعلي لاعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوى الأولاد وتمييزاً لهم عن غيرهم في الحالتين، وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون ، ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبالتالي فإن القدر الذي افترض الشارع التصرف فيه لا يخضع للضريبة^(١) .

٤ — النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ، وما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون ، يدل على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة ، المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه .

٥ — بالرجوع إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات يبين أن هذه الضريبة تستحق مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة لها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(١) نقض ١٥/١٢/١٩٦٥ . الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٦ ص ١٢٧٢

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتوصل فى أنه بتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٤ توفى المرحوم محمد بلبع عن تركة مكونة
من أطيان زراعية وعقارات مبنية وحصص فى محلج ومتقولات قدرتها مأمورية
ضرائب دمنهور بمبلغ ١٣٩٣٠١ ج و ٦٣ م وإذ لم يوافق الورثة على هذا التقدير
وأحيلت أوجه الخلاف الى لجنة الطعن وبتاريخ ٢٠/٧/١٩٥٧ أصدرت اللجنة
قرارها "بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتخفيض صافى قيمة التركة الى مبلغ
١٢٩٩٦١ ج و ٦٣ م مع إثبات حق المأمورية فى إعادة النظر فى إضافة الأطيان
البالغ مساحتها ٣٠ فدانا بالجرادات الداخلية بتكليف وقف السيدتين / نرجس
وفوزية محمد بلبع على المورث على ضوء ما ينتهى اليه حكم القضاء والإصلاح الزراعى
بشأن شمول التركة لهذه المساحة وإثبات حق الورثة فى طلب تخفيض قيمة التركة
بالضريبة الإضافية الصادرة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى تستحق على أراضي
المورث من أول يناير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ الوفاة بعد أن يحدد مقدار تلك الضريبة
ويصبح ربطها نهائيا" فقد أقام الورثة الدعوى رقم ١٠١ سنة ١٩٥٧ تجارى دمنهور
الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين تعديله وتقدير صافى التركة بمبلغ ٣٣٥٤٩ ج
و ٨٦١ م بخلاف قيمة السندات الخاصة بالأطيان البالغ مقدارها ١٤٩ ف و ١٩ ط
و ٢ س بعد خصم الضريبة الإضافية وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا
بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه وبتقدير صافى قيمة
التركة بمبلغ ٨٠٨٥٠ ج و ٦٦٠ م مع إثبات حق الطاعنين فى خصم الضريبة
الإضافية المستحقة على المورث من أول يناير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ وفاته
فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤ وحفظ حق مصلحة الضرائب بإضافة ما ينتهى اليه
حكم القضاء والقرار النهائى للإصلاح الزراعى الى قيمة التركة
وألزمت الطاعنين بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه

واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاءه وتأيد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٤ تجارى سنة ١٤ قضائية وجرى النزاع فيه حول المسائل الآتية (١) ١٦٠٠٠ ج قيمة المائة فدان الجائز التصرف فيها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى (٢) ٥٠٠ ج مقابل شهرة قيراطين ملك المورث فى المحلج (٣) و ٢٧٣٩٢ ج و ٠٨٣ م قيمة ١١٤ ف و ٣ ط و ٥ م بناحية سخالى مركز أبو حمص باعها المورث قبل وفاته لأولاده توفيق وناجى وعبد الحميد (٤) ٥٠٩٨ ج قيمة حق الرقبة وحق الانتفاع فى عشرة قرارىط كانت ملك المورث فى المحلج وباعها لولديه مصطفى وعبد الحميد خلال سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ (٥) ١٢٠ ج ثمن خزانة وبعض منقولات وجدت بالمحلج وبتاريخ ١٠/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبتعديل قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٧ يجعل صافي قيمة تركة المرحوم محمد بلبع مورث المستأنف عليهم مبلغ ١٢٩٤٦١ ج و ٠٦٣ م مع اثبات حق المستأنف عليهم فى خصم الضريبة الاضافية المستحقة على المورث من أول يناير سنة ١٩٥٣ إلى تاريخ وفاته فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤ من قيمة التركة والزمّت مصلحة الضرائب بالمصروفات المناسبة لما حكم به ضدها عن درجتى التقاضى والمستأنف عليهم باقى المصروفات وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة وطعن الورثة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى ما جاء بمذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول ان الطاعنين دفعوا ببطلان الاستئناف لرفعه بطريق الايداع لا بطريق التكليف بالحضور ومع أن هذا الدفع من النظام العام ومما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فقد اغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ولم يتعرض له وهذا منه قصور ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الدعاوى التى تستأنف أحكامها بطريق التكليف بالحضور هى الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها "الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة" واذ خلا القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل فى الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة فإن استئناف الأحكام الصادرة فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره، واذ كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الاستئناف رفع بطريق الايداع لا بطريق التكليف بالحضور وقضى الحكم المطعون فيه بقبوله شكلاً فإنه بذلك يكون قد قضى ضمناً برفض الدفع ولم يخالف أحكام القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أدخل أطيان ناحية سمالى البالغ مقدارها ١١٤ ف و ٣ ط و ٥ س فى وعاء الضريبة امتنادا إلى أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعى أصدرت قراراً نهائياً بالاستيلاء عليها فى ١٢/١/١٩٥٧ باعتبارها ضمن أعيان التركة وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه (أولها) أنه اتخذ من قرار الاستيلاء الصادر تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دعامة لقضائه مع أن أحكام هذا القانون تخالف أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من ناحية تاريخ التصرف ونوعه إذ يشمل الأول التصرفات غير الثابتة التاريخ قبل سنة ١٩٤٤ ويوجب الاستيلاء على ما تم فيه التصرف ولو كان جدياً ومقابل عوض بينما يقتصر نطاق تطبيق الثانى على التصرفات الحاصلة بغير عوض خلال الخمس سنوات السابقة على وفاة المورث وقد أغفل الحكم هذه التفرقة وانتهى فى قضائه إلى اعتبار الأطيان التى تصرف فيها المورث إلى بعض ورثته قبل وفاته بمدة تزيد على خمس سنوات ضمن أعيان التركة (وثانيها) أنه لم يصدر قرار نهائى من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بالاستيلاء على هذه الأطيان ولم يعترف الطاعنون بصدوره ولا زال الاعتراض رقم ٧٥ سنة ١٩٥٤ المحكوم فيه لصالحهم من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ تحت تصديق اللجنة العليا وهذا من الحكم خطأ فى الاسناد (وثالثها) أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم

بأن أطيان ناحية سحالي سبق أن تصرف فيها المورث إلى ابنه توفيق في سنة ١٩٣٥ ثم وقفها هذا الأخير في ١٩٣٩/١٢/٣ على والده مدة حياته ومن بعده على نفسه وعلى أخويه ناجي وعبد الحميد ولم يحرم نفسه من حق الرجوع ووفقا للمادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ تؤول إليهم ملكية هذه الأطيان وقد أخذ الحكم الابتدائي بهذا الدفاع وأضاف إليه أن النزاع على ملكية هذه الأطيان ما زال قائما بين الورثة والاصلاح الزراعي وبين الورثة أنفسهم مما يوجب استبعادها مؤقتا طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وإذ اعتبر الحكم هذه الأطيان ضمن أعيان التركة دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون مشوبا بالقصور ومخالفة القانون (ورابعها) أنه أيد قرار لجنة الطعن باستبعاد الثلاثين فدانا الخاصة بوقف السيدتين نرجس وفوزية محمد ببيع من وعاء الضريبة مؤقتا وفقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وهو ذات الوضع بالنسبة لأطيان ناحية سحالي .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بأن قانون الاصلاح الزراعي من قوانين النظام العام إذ هو يتصل بتنظيم الملكية العقارية ويهدف لتحقيق مصلحة عامة ولا تعارض بينه وبين القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات فيما قرره الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه من عدم الإعتداد "بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء إلى فروعههم وأزواجهم وأزواج فروعههم وإن نزلوا متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤" قاصدة تطبيق أحكامه بأثر رجعي على سائر هذه التصرفات الغير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وردها إلى ملكية المورث فتجربى في شأنها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة عند الوفاة ومردود في الوجه (الثاني) بما ورد في قرار لجنة الطعن من أنه "نابت من العدد رقم ١٥ من الوقائع الصادر في ١٩٥٧/٢/١٨ أن اللجنة العليا للاصلاح الزراعي قد أصدرت قرارها رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٢ بتقرير الاستيلاء النهائي قبل المورث على أرض سحالي الداخلة في تكليف وقف السيد / توفيق محمد ببيع " وبما أضافه الحكم المطعون فيه من أن مصلحة الضرائب تمسكت بأن اللجنة العليا للاصلاح الزراعي بقرارها

رقم ١٠ الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ بالعدد ١٥ استولت، نهائياً على القدر الذي مساحته ١١٤ ف و ٣ ط و ٥ س الواقع بزماء بلدة سحالي مركز أبو حمص وأن هذا يعني أنها اعتبرت هذا القدر ضمن تركة المورث ولم ينازع أحد من الورثة في صدور قرار بهذا المعنى من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي والقول من الطاعنين بأنهم لم يعترفوا بصدور هذا القرار لا يواجه قرار اللجنة الذي عول عليه الحكم في هذا الخصوص ومردود في الوجه (الثالث) بأنه وقد عول الحكم المطعون فيه على قرار اللجنة العليا للإصلاح الزراعي لا يكون هناك محل للتمسك بالبيع الصادر من المورث إلى ابنه توفيق ولا بالوقف المترتب عليه لأن من شروط الوقف أن يكون الواقف مالكا للعين الموقوفة وقد أبطل القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سائر التصرفات الصادرة من المالك إلى فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ومردود في الوجه (الرابع) بأنه لا محل للتحدي بما انتهى إليه الحكم في خصوص أطيان وقف السيدتين / نرجس وفوزية إذ لا يوجد في الأوراق ما يفيد صدور قرار من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي باعتبارها ضمن التركة .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه اعتبر المائة فدان التي طلب الورثة استبعادها من التركة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ضمن وعاء الضريبة استناداً إلى أن المورث لم يكن قد تصرف لهم فيها إلى تاريخ وفاته وبقيت على ملكه فتخضع للضريبة وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم توزيع الملكية الزراعية وبمقتضى المادة الرابعة منه خول الملاك حق التصرف إلى أولادهم في جزء من القدر الزائد على النصاب الجائر تملكه قانوناً بعوض أو بغير عوض وأعفى هذه التصرفات من رسوم التسجيل وافترض أنه تصرف لهم إذا توفى قبل إجرائه ومؤدى ذلك أن ملكية الأولاد ترجع إلى تصرف قانوني من نوع خاص مصدره التشريع ولا يدخل في مدلول التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والتي يفترض فيها التحايل على الانقاص من وعاء الضريبة ولا وجه للقول بأن مورث الطاعنين توفى قبل أن يتصرف لهم وأن هذا القدر

من الأتيان ظل باقيا على ملكه لأن ملكيته انتقلت إلى الورثة بالتصرف المفترض وبأثر فوري من تاريخ صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وفي اعتباره ضمن عناصر التركة واخضاعه للضريبة مخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ على أنه "يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان على الوجه الآتي :

(١) إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان ... وإذ توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين في الحدود السابقة ويتم توزيع ما افترض التصرف فيه إليهم طبقا لأحكام المواريث والوصية الواجبة" يدل على أن تصرف المالك إلى أولاده في حدود ما نصت عليه أمر ندب إليه الشارع بحيث إذا توفي المالك قبل حصوله افترض الشارع حصوله بقوة القانون وهو استعجاب أنزله منزلة التصرف الفعلي لاعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوى الأولاد وتمييزا لهم عن غيرهم في الحالتين وهو ما افصححت عنه المذكرة التفسيرية للقانون ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبالتالي فإن القدر الذي افترض الشارع التصرف فيه لا يخضع للضريبة - وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن هذا التصرف المفترض يأخذ حكم التصرفات الأخرى ويخضع لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وتسرى عليه الضريبة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحصة التي باعها المورث إلى ولديه مصطفى وعبد الحميد في المخلج وما يخصهما من منقولات ضمن

أعيان التركة وأخضعها للضريبة تأسيساً على أنه لم يصدر حكم قضائي في مواجهة مصلحة الضرائب يدل على أن التصرف المذكور كان بمقابل وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور إذ أن المشرع لم يستلزم رفع دعوى مستقلة بإجراءات معينة لإقامة الدليل على دفع المقابل بل يكفي في تحقيق غرض الشارع أن يتقرر حصول الدفع بموجب حكم يصدر في مواجهة المصلحة وهو ما قرره محكمة أول درجة حيث تصدت للنزاع القائم حول دفع المقابل وفصلت فيه باعتباره من عناصر الدعوى الضريبية المطروحة عليها وإذا اعتبرت محكمة الاستئناف هذه الحصة ضمن عناصر التركة بحجة عدم صدور حكم في دعوى مستقلة بإثبات دفع المقابل في مواجهة المصلحة وتخلت عن الفصل في هذا العنصر المطروح من عناصر النزاع فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه "إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه" وما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون يدل على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن "العشرة قراراً بطالمية من المورث لولديه مصطفى وعبد الحميد عن حصته في المخلج سجل عقدها الأول بتاريخ ٦ يونية سنة ١٩٥٠ وسجل عقدها الثاني في ٢٤ يونيه سنة ١٩٥١ أي أنها مبيعة من المورث لولديه المذكورين في خلال الخمس سنين السابقة على وفاته الحاصلة في شهر أبريل من سنة ١٩٥٤ كما سبق القول ومن ثم فلا محل لاستبعاد محكمة الدرجة الأولى هذا القدر مؤقتاً من أعيان التركة لأنه يستحق على قيمته وهي ٥٠٩٨ ج و ٣٢٠ م رسم الأيلولة وضريبة التركات عملاً بنص المادة الرابعة متقدمة الذكر من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ مادام المتصرف اليهما لم يقدم الدليل على دفعهما المقابل بالطريق المنصوص عليه في تلك المادة ومن أجل ذلك تدخل هذه المحكمة قيمة هذا القدر ضمن عناصر التركة" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخضع عناصر
التركة لضريبة التركات ورسم الأيلولة وهو خطأ في تطبيق القانون لأن قانون
الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يعتد بالتصرفات الحاصلة للأصول
والفروع بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ ويوجب الاستيلاء على ماتم فيه التصرف رغم
نقل ملكيته إليهم في حين أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يمس ملكية ماتم
التصرف فيه وإنما يحمله رسم الأيلولة دون ضريبة التركات .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى المادة الأولى
من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات يبين أن هذه
الضريبة تستحق مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥٣)

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "إجراءات ربط
 الضريبة" . "إخطار الممول بالربط" . "بياناته" .

الاخطار بربط الضريبة . النموذج ١٩ ضرائب . تنبيه الممول إلى ميعاد الطعن وصيرورة الربط
 نهائيا في حالة عدم الطعن خلاله . بيان لازم وجوهري . إغفاله . بطلان الاخطار .

النص في الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
 بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه "إذا لم توافق الشركة
 على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما أرسلته الشركة
 من ملاحظات في الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقا لما استقر عليه رأيها
 وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم وصول وحددت له
 شهرا لقبوله أو الطعن فيه وفقا للمادة ٥٢" وأنه "إذا ما انقضى هذا الميعاد دون
 طعن من الشركة أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء فورا أما إذا طعنت
 الشركة في الميعاد فلا يكون الربط واجب الأداء إلا بمقدار ما قبلته الشركة
 من ملاحظات المصلحة مع عدم الإخلال بحكم المادتين ٤٤ ، ٤٨" وفي الفقرة
 السادسة منها على أنه "إذا امتنعت الشركة عن تقديم الإقرارات أو المستندات
 أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ ، ٤٤ وكذلك إذا لم ترد الشركة
 على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح قدرت المصلحة
 الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير وتكون الضريبة واجبة الأداء فورا
 وإنما يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها
 في المادة ٥٢" وفي الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من هذا القانون على أن "للممول

خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٥٥؛ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه“ يدل على أن المشرع رأى وجوب أن يتضمن إخطار الممول بربط الضريبة — النموذج ١٩ ضرائب — تنبيهه إلى الميعاد المحدد للطعن فيه وتبصرته بما يترتب على انقضاء هذا الميعاد من أتردون أن يستعمل حقه في الطعن وهو ضرورة الربط نهائياً، ومن ثم فهو بيان لازم وجوهري حتم الشارع اشتغال الإخطار عليه ويترتب على إغفاله بطلان الإخطار، يستوى في ذلك الممول الذي قدم إقراراً بأرباحه والممول الذي لم يقدم هذا الإقرار لتحقيق العلة والحكمة الموجبة له في الحالتين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب مينا البصل قدرت أرباح زكريا محمد إبراهيم الخياط من تجارة الغلال في السنوات ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ بالمبالغ ٨٦٣ ج و ٨٥٠ ج و ١٧٥ ج على التوالي ورأس ماله المستثمر في كل منها بمبلغ ٨٠٠ ج وأخطرته بهذا التقدير على النموذج رقم ١٨ ضرائب في ١٠/٨/١٩٥٢ وأخطرته بالربط على النموذج ١٩ ضرائب في ٢٥/١١/١٩٥٢ ثم عادت فأخطرته بالربط عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ على النموذج رقم ١٩ ضرائب بمقتضى خطاب مسجل بعلم الوصول في ٢٧/٥/١٩٥٣ متخذة أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً له تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ورد الخطاب مؤشراً عليه بأنه ”عزل بدون ترك عنوان“ وفي ٢٦/٦/١٩٥٣ حررت المأمورية محضراً باثبات الغيبة وعلقته باللوحة المعدة لذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ شرعت في تحصيل الضريبة واعترض وأحيل الخلاف

إلى لجنة الطعن وفي ١٩٥٥/٢/٣ أصدرت اللجنة قرارها بعدم قبول الطعن شكلاً عن السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ وقد أقام الدعوى رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى ضرائب الاسكندرية بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم ببطلان النموذجين ١٩ ضرائب نخلوهما من بيان الميعاد المحدد للطعن وهو بيان جوهرى . وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبطلان إخطارى ربط الضريبة "نموذج ١٩ ضرائب" المؤرخ أولها ١٩٥٢/١١/٢٢ الخاص بربط الضريبة عن سنة ١٩٤٧ والمؤرخ ثانيهما ١٩٥٣/٥/٢٧ والخاص بربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وألزم المطعون ضده بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٥٢ سنة ١٥ تجارى قضائية وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفة بالمصروفات وخمسة جنيهات أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى ما جاء فى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان النموذجين رقم ١٩ ضرائب استناداً إلى أنه لا يكفى فى النموذج أن يتضمن بيان قيمة الضريبة بل يجب تنبيه الممول إلى المدة الجائز فيها توجيه الطعن وإلا أصبح الربط نهائياً وهو بيان جوهرى يترتب على اغفاله بطلان النموذج لا فرق فى ذلك بين من قدم إقراراً بأرباحه الحقيقية ومن لم يقدم وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وتناقض من وجهين (أولهما) أن الشارع نظم إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فى المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والبادى أنه فرق بين طائفة الممولين الذين يتقدمون باقرارات عن أرباحهم ويردون على الإخطار

بعناصر ربط الضريبة (النموذج رقم ١٨ ضرائب) وطائفة الممولين الذين لا يتقدمون بهذه الإقرارات أو يتقدمون بها ولكنهم لا يردون على الإخطار بعناصر الربط وأوجب بالنسبة لمولى الطائفة الأولى أن تضمن المصلحة إخطارهم بربط الضريبة التنبيه عليهم بأنها حددت له شهرا لقبول الربط أو الطعن فيه أما ممولو الطائفة الثانية فلم يوجب الشارع أن يتضمن إخطارهم بالربط هذا التنبيه والثابت من الأوراق أن المطعون عليه لم يقدم للأمورية المختصة إقرارات بأرباحه عن سنوات النزاع ولم يرد على الإخطار بربط الضريبة عن سنة الأساس وبذلك يخضع لأحكام الفقرة السادسة من المادة ٤٥ وهي لا توجب على المصلحة لفت نظره لميعاد الطعن (وثانيتها) أنه مع إقراض وجوب التنبيه إلى ميعاد الطعن فإن هذا البيان ليس شرطا لصحة الربط وإنما لسريان ميعاد الطعن وكل ما يترتب على إغفال التنبيه هو بقاء الميعاد مفتوحا ، ومع أن الحكم قد أخذ بهذا النظر في أسبابه فإنه عاد وقضى في منطوقه بالبطلان وهو ما يعيبه بالتناقض والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة ذلك أن النص في الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه "إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما أرسلته الشركة من ملاحظات في الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقا لما استقر عليه رأيها وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم وصول وحددت له شهرا لقبوله أو الطعن فيه وفقا للمادة ٥٢" وأنه "إذا ما انقضى هذا الميعاد دون طعن من الشركة أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء فوراً أما إذا طعنت الشركة في الميعاد فلا يكون الربط واجب الأداء إلا بمقدار ما قبلته الشركة من ملاحظات المصلحة مع عدم الإخلال بحكم المادتين ٤٤ ، ٤٨". وفي الفقرة السادسة منها على أنه "إذا امتنعت الشركة عن تقديم الإقرارات أو المستندات أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ ، ٤٤ وكذلك إذا لم ترد الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير وتكون الضريبة واجبة الأداء فوراً . وإنما يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص

عليها في المادة ٥٢" وفي الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من هذا القانون على أن "للممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٥٤ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه" يدل على أن المشرع رأى وجوب أن يتضمن إخطار الممول بربط الضريبة — النموذج ١٩ ضرائب — تنبيهه إلى الميعاد المحدد للطعن فيه وتبصرته بما يترتب على إنقضاء هذا الميعاد من أتردون أن يستعمل حقه في الطعن وهو صيرورة الربط نهائيا ، ومن ثم فهو بيان لازم وجوهري حتم الشارع اشتغال الإخطار عليه ، ويترتب على إغفاله بطلان الاخطار ، يستوى في ذلك الممول الذي قدم إقرارا بأرباحه والممول الذي لم يقدم هذا الاقرار لتحقيق العلة والحكمة الموجبة له في الحالتين ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظروجرى في قضائه على أنه لا يكفي في النموذج رقم ١٩ ضرائب أن يتضمن قيمة الضريبة أو أن يرسل بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول بل لابد أن يحتوى على ذلك البيان الجوهرى وهو لفت نظر الممول إلى المدة الجائز له فيها توجيه الطعن سواء قدم إقرارا بأرباحه الحقيقية أو لم يقدم وأن خلو النموذج من هذا البيان يجعله باطلا ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولم يشبه قصور .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥٤)

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) استئناف . ”رفع الاستئناف“ . ”طريقة رفع الاستئناف“ . نقض .
”ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام“ .

استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى بطريقتين أحدهما بورقة تكليف بالحضور
والآخر بهريضة . الحكم بقبول الاستئناف الأخير . صيرورته نهائيا . الحكم بطلان
الاستئناف الأول . النعي عليه بخالفة القانون . غير متبع .

(ب) عمل . ”عناصر عقد العمل“ . ”الأجر“ . ”المنح“ .

الأصل في المنحة أنها تبرع . صيرورتها جزء من الأجر . شرطه . التزام صاحب
العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة .

١ - متى كان الطاعن قد استأنف الحكمين الصادرين في أصل الدعوى
بطريقتين أحدهما بورقة تكليف بالحضور والآخر بطريق الإيداع في قلم الكتاب
وقضى الحكم المطعون فيه بقبول هذا الاستئناف الأخير ، وكان قضاء الحكم
في الاستئناف المرفوع بهذا الطريق قد أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه من جانب
المطعون عليه ، فإن النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فيما قضى به
من بطلان الإستئناف الأول يكون غير متبع ولا جدوى فيه .

٢ — الأصل في المنحة أنها تبرع وليست لها صفة الالتزام ، إلا أنه يرتفع عنها هذا الوصف وتصبح جزءا من الأجر متى التزم صاحب العمل بدفعها في عقد العمل أو لأئحة المنشأة (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد / الفريد أنطونيوس أقام الدعوى رقم ٨٣٧ سنة ١٩٥٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة ومدير فرعه بالاسكندرية طالبا إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٦٢١ ج و ٣٣١ م والفوائد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لها إنه كان يشغل وظيفة رئيس الخزانة ببنك الخصم الأهل الباريسى الذى آلت ملكيته إلى بنك القاهرة وفي سنة ١٩٥٧ بلغ سن التقاعد وصرف له البنك مكافأته مخصصا منها مبلغ ٦٢١ ج و ٣٣١ م قال إنه ضريبة أرباح تجارية مستحقة عليها ، وإذا كانت المكافأة لا تخضع لأية ضريبة لأنها بمثابة رأسمال للموظف عند اعتزاله الخدمة وصرف البنك المكافأة لزملائه كاملة دون خصم شئ منها لحساب مصلحة الضرائب فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهذا المبلغ . ودفع البنك بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى وطلب من باب الاحتياط رفضها لوجود مخالصة مبرئة لزمته من كافة حقوق المدعى وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع بسقوط الدعوى

(١) نقض ١٩٦٤/١/٨ . الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٥ ص ٣٨

ونقض ١٩٦٣/٦/١٢ . الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٤ ص ٨٠٤
وقد تضمن هذا المبدأ الحكان الصادران بجلسته ١٩٦٦/٢/١٦ في الطعن رقم

٤٣٦ ، ٤٣٧ لسنة ٣١ ق .

وبالزام المدعى عليهما بصفتهما بأن يقدموا البيان التفصيلي لحساب استحقاقات المدعى المختلفة عند بلوغه سن التقاعد والذي سويت حالته على أساسه عند انتهاء مدة خدمته مؤيدا بالمستندات في مدى أسبوعين من تاريخ إعلانهما بهذا الحكم وإلا اعتبرت صورة هذا البيان المقدمة من المدعى مطابقة لأصلها . وبعد أن قدم البنك هذا البيان عادت وبتاريخ ١٩/٣/١٩٦٠ فحكت حضوريا بالزام المدعى عليهما بصفتهما الممثلين لبنك القاهرة بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٦٢١ ج و ٣٠٨ م والمصروفات وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف البنك هذين الحكمين بورقة تكليف بالحضور طالبا إلغاءهما والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ١٦ قضائية استئناف الاسكندرية ثم عاد فرفع عنهما استئنافا آخر بعريضة قدمت إلى قلم الكتاب وقيد هذا الاستئناف رقم ٣١٣ ، كما استأنف السيد / الفريد أنطونيوس الحكم الأخير طالبا تعديله والحكم له بالفوائد وقيد هذا الاستئناف رقم ٣٤١ . وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) ببطالان الاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ١٦ قضائية وبالزام رافعيه بصفتهما مصروفاته ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) بقبول الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٦ قضائية شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبالزام المستأنفين فيه بصفتهما مصروفاته ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه (ثالثا) بعدم قبول الاستئناف رقم ٣٤١ سنة ١٦ قضائية وبالزام رافعه مصروفاته ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . وطعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى ببطالان الاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ١٦ قضائية استنادا إلى أن النزاع المطروح لا يتصل بتطبيق قانون عقد العمل وبالتالي لا يدخل في نطاق الدعاوى المنصوص عليها في المواد ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ و ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ١١٨ من قانون المرافعات واستئناف الحكم الصادر فيه يكون بعريضة تقدم

إلى قلم كتاب المحكمة لا بورقة تكليف بالحضور ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن النزاع في الدعوى يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة ويتصل بصميم عقد العمل والعلاقة العقدية بين المطعون عليه وبنك الخصم الأهلي الباريسي — الذى حل الطامن محله — ومنشور البنك بخصوص المكافأة وهل يجوز لرب العمل أن يقيدھا متى كانت تزيد عن الحد الأدنى المقرر في قانون عقد العمل وهى أمور تتعلق بعقد العمل وتطبيق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى يوجب النظر في الدعاوى القائمة بشأنه على وجه الاستعجال واستئناف الأحكام الصادرة فيها يكون بتكليف بالحضور لا بطريق الإيداع في قلم الكتاب وفقا للمادتين ١١٨ و ٤٠٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه متى كان الطاعن — وعلى ما يبين من الأوراق قد استأنف الحكيم الصادرين في أصل الدعوى بطريقتين أحدهما بورقة تكليف بالحضور والآخر بطريق الإيداع في قلم الكتاب وقضى الحكم المطعون فيه بقبول هذا الاستئناف الأخير ، وكان قضاء الحكم في الاستئناف المرفوع بهذا الطريق قد أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه من جانب المطعون عليه ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فيما قضى به من بطلان الاستئناف الأول يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن المبلغ المحدد لتكيلة المعاش ليس "إعانة استثنائية" أو "منحة تبرعية" بل مكافأة تقديرية" تعهد بنك الكنتوار بدفعها لموظفيه تكيلة للمعاش الذى ضمنه لهم بنسب معينة أوردها بالأمر الإدارى رقم ٢٤١ ثم رفعها بالأمر الإدارى رقم ٢٤٩ ورتب على ذلك التزام بنك القاهرة . الذى حل محله بدفعها ، وهو مخالف للثابت في الأوراق ، إذ الثابت في الأمر رقم ٢٤١ أنها منح تبرعية استثنائية (allocations bienveillantes exceptionnelles) أسندها البنك إلى محض إرادته ولا تنطوى على تعهد من جانبه وليست لها صفة الالتزام وعلى فرض أنها ملزمة فقد حدد البنك مقدارها وشرط أن ينقص منها ما يعادل ما أداه عنها من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ومن حقه أن يستقطع منها ما يشاء طالما أن مجموع ما يتقاضاه الموظف لا يقل عن الحد الأدنى لمكافأة نهاية الخدمة .

وآبث إن هءا النعى مردود فى الوجه (الأول) منه ذلك أنه وإن كان الأصل فى المنحة أنها تبرع ولىست لها صفة الإلزام إلا أنه ىرتفع عنها هذا الوصف وتصبح جزء من الأجر متى التزم صاحب العمل بدفعها فى عقد العمل أوفى لأئمة المنشأة والاثبت فى الدعوى أن بنك الخصم الأهلى الباريسى التزم بموجب الأمر رقم ٢١٤ ومن بعده الأمر رقم ٢٤٩ بأن يدفع لموظفيه مبالغ بنسب معينة لتكملة معاشاتهم "عندما تكون العناصر المكونة للعاش السنوى أقل من المبالغ الموضحة فيه" ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ إذا اعتبر هذه المبالغ "مكافأة" لا "منحة" ىكون غير منتج ولا جدوى فيه . ومردود فى الوجه (الثانى) بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى خصوص "راجعة الضريبة" ونقل عبء الالتزام بها — فى الصورة المعروضة — على أن "شرط تحمل موظفى البنك بالضريبة على المكافأة بدعوى أن هذه المكافأة مقتطعة من أرباح البنك الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو شرط فاسد الأساس ولا يتسم بحسن النية فى المعاملات الهدف منه الانتقاص من حقوق الموظفين وهو فى معناه ىربط المكافأة بتحقيق المنشأة لأرباح ذلك لأن القول بأن المكافأة إنما تقتطع من الأرباح الخاضعة للضريبة إنما ىعنى أنه إذا لم تحقق المنشأة أرباحا لا تؤدى تلك المكافأة وهو ما لا ىصح فهو إذن شرط يشوبه غلط جوهرى ىبلغ حد الجسامة فى الاعتبار مما ىحق للتعاقد إبطاله وفقا للسادتين ١٢٠ ، ١٢١ من القانون المدنى " وهذه الاعتبارات من الحكم ومؤداها بطلان شرط استقطاع ما ىعادل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على البنك من المبالغ التى تعهد بدفعها لتكملة معاشات موظفيه أيا كان وجه الرأى فيها — لم تكن محل نعى من الطاعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) عمل . ”مكافأة نهاية الخدمة” . ”صندوق الادخار” .

ما يدفعه رب العمل لصندوق الادخار مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة . حل
الصندوق وتصفيته . استرداد رب العمل المبالغ التي كان قد ساهم بها من صافي التصفية
مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقا للقانون .

(ب) فوائد . ”الفوائد التأخيرية” . ”شروط استحقاقها” . ”تاريخ
استحقاقها” .

استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . المطالبة القضائية بها .

١ - متى كان النظام القانوني لصندوق الادخار ينص على أن ما يدفعه
البنك للصندوق إنما هو مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وهو الالتزام
المفروض عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، أو تقرير معاش
لهم بدلا من المكافأة ، فإنه لا يكون للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه
في صندوق الادخار طبقا للأئحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية
أو المعاش - وإذا كان الثابت في الدعوى أن الصندوق انحل لعدم موافقة
الجهات المختصة على انشائه وقررت الجمعية العمومية تصفيته واختارت المطعون
عليهم مصفين له ، ومقتضى هذه التصفية - وفقا للقواعد العامة في القانون ووفقا
لنظام الصندوق - أن ترد إلى البنك المبالغ التي كان قد ساهم بها من صافي التصفية
مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وفقا للقانون وهو ما قرره
المادة ٨٩ من نظام الصندوق ، وأن بنك الجمهورية حل محل أيونيان بنك

والترم بكافة التزاماته قبل موظفيه فيكون من حقه استرداد ما دفعه أيونيان بنك لحساب الصندوق من صافي التصفية بعد خصم تكاليفها — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن هذا المبلغ تبرع من البنك لصالح الصندوق وليس مساهمة خاصة منه تتيح للصندوق في بداية تكوينه مواجهة التزاماته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله.

٢ — من شروط استحقاق الفوائد التأخيرية المطالبة القضائية بها وهي لا تستحق إلا من تاريخ هذه المطالبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم بصفته مصفين لصندوق المعاشات المستقل لموظفي أيونيان بنك أقاموا الدعوى رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٨ عمال كلي الاسكندرية ضد بنك الجمهورية الذي حل محله — طلبوا فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٢٩٢٥ ج و ١٨٨ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقالوا بياناً لدعواهم إن بنك أيونيان بالاتفاق مع موظفيه أنشأوا صندوقاً مستقلاً لمعاشاتهم وأعدت لأئحة لهذا الصندوق سجلت بموجب القرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٥ نص فيها على أن الغرض من الصندوق هو إنشاء وتنظيم هيئة مالية تحقق لموظفي البنك معاشاتهم من رأسمال الصندوق المكون من مساهمة البنك بواقع ٧,٥ ٪ من المرتبات الأساسية للأعضاء ومساهمة الأعضاء بواقع ٦ ٪ من هذه المرتبات خفضت إلى ٢ ٪ في أول أبريل سنة ١٩٥٦ ومن فوائد وأرباح الأموال والأوراق المالية المملوكة للصندوق ومن الوصايا والهبات المودعة فيه ،

وإذ رفضت اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ نظام هذا الصندوق وانعقدت الجمعية العمومية للأعضاء في ١٣/٦/١٩٥٧ وقررت تصفيته واختارت المدعين مصفين له وتحديد ما يستحقه كل من الأعضاء المشتركين في الصندوق والبنك في أموال الصندوق وأسفرت التصفية عن استحقاق هؤلاء الأعضاء مبلغ ٢٢٩٢٥ ج و ١٨٨ م فقد طلب المصفون الحكم لهم به ، وجرى النزاع فيها من بين ما جرى - حول مبلغ ١٥٠٠٠ ج قيمة ما ساهم به البنك في أموال الصندوق حيث ذهب المصفون إلى أنه هبة لا يحق للبنك استردادها وذهب البنك إلى أنه مساهمة منه في رأس مال الصندوق في بداية تكوينه ويحق له استرداده عند تصفيته ومبلغ المعاش المدفوع لورثة جورج اسكربوليتس وديمتري جيوكاس وانطون جبور ومن الذي يلتزم به - وبتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة بالزام بنك الجمهورية بأن يدفع للمدين بصفتهم مبلغ ٢٤٧١ ج و ٤٧٦ م والمصاريف المناسبة وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعين من سائر المصاريف وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين تعديله والحكم لهم بطلباتهم مع الفوائد التي كانوا قد طلبوا الحكم لهم بها في مذكرتهم المؤرخة ٢٠/١٠/١٩٦٠ وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٢٥ سنة ١٦ قضائية كما استأنفه البنك طالبا الغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٣٢ سنة ١٦ قضائية . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين وبتاريخ ٨/٣/١٩٦١ حكمت بقبولهما شكلا ، ثم عادت وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٦١ حكمت بنسب أحد الخبراء المحاسبين بوزارة العدل للاطلاع على دفاتر البنك ومستنداته لبيان باقي المساهمات التي يستحقها الأعضاء المشتركين في الصندوق ، وبعد أن باشر خبير المكتب مأموريته عادت وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت بحضورها في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام بنك الجمهورية بأن يدفع للمصفين مبلغ ١٩٢٣١ ج و ٧٩٨ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٧/١٠/١٩٥٧ وأعفت المصفين من باقي المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة وطعن بنك الجمهورية في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت

إحالة إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة إحالة فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص السببين الأول والثاني .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اعتبر مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه الذي ساهم به البنك في صندوق المعاشات تبرعا من إدارة البنك للصندوق وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الغرض من إنشاء الصندوق هو مواجهة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وليس أدل على ذلك مما نص عليه في المادة ١٩ من نظام الصندوق من أن " الغرض من مساهمة البنك والأعضاء هو تنظيم المعاش بدلا من التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ "، وما ورد في عريضة الدعوى وفي صحيفة الاستئناف من أن المبالغ المودعة " أفرغت في هذا الصندوق لأمانة الموظفين على الحياة في صورة معاش أو مكافأة عند ترك الخدمة " وأن " المساهمات التي كان يدفعها البنك إنما هي عبارة عن مكافآت ترك الخدمة التي كان يتعين عليه سدادها للأعضاء عند نهاية مدة الخدمة ولذلك فقد ساهم البنك في هذا الصندوق ليحقق معاشا للأعضاء يغني عن إلزام البنك بمكافآت ترك الخدمة " ولا شك أن البنك ما كان ليساهم في هذا الصندوق إلا لتحل مساهمته هذه محل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة بحيث إذا فشل المشروع ورفضت الجهات المختصة اعتماده عاد الأمر إلى ما كان عليه فيسترد كل طرف ما ساهم به و يلتزم البنك بمكافأة نهاية الخدمة لمستخدميه وهو ما نصت عليه المادة ٨٩ من لائحة الصندوق من أنه في حالة التصفية يسدد الصندوق إلى البنك قيمة المساهمات الموردة لحساب الأعضاء العاملين الذين — بسبب واقعة حل الصندوق — يعود إليهم حقهم القانوني في التعويض ونصيب كل عضو في هذه الحالة يحتسب في حدود التعويض المستحق له بمقتضى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وذلك في يوم التصفية وما ذهب إليه الحكم من أنه ثبت بأحدى المكاتبات المتبادلة بين فرع البنك ومركزه الرئيسي أن هذا المبلغ تبرع وأنه رصد في ميزانية الصندوق تحت اسم " حساب المنح " مردود بأن الهبة لا تفترض وقد قام الشك في إنعقادها وفقدت ركنها الاسمي وهونية التبرع إذ لو قصد البنك التبرع بهذا المبلغ لموظفيه لقام بتوزيعه عليهم في صورة مرتبات أو منح إضافية وما جاء في ميزانية الصندوق لا يغير من طبيعة المبلغ . يضاف إلى ذلك أنه عندما حل البنك

الطاعن محل أيونيان بنك التزم بكافة التزاماته المفروضة عليه قبل موظفيه بما في ذلك مكافآت نهاية الخدمة فيكون من حقه استرداد ما دفعه أيونيان بنك للصندوق لمواجهة هذه المكافآت.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ يبين أنه تحدث عن صناديق التوفير والادخار التي قد توجد في المنشآت وعن حقوق العامل وصاحب العمل بأن نص في المادة ٣٩ منه على أنه "إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للعمال وكان ما دفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوي ما يستحقه طبقاً للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة، أما إذا كان يستحق لدى المؤسسة معاشاً عن مدة خدمته جاز له أن يختار بين هذا المعاش والمكافأة المشار إليها — وإذا اختار المكافأة وجب على صاحب العمل أن يرد إليه ما يكون قد دفعه من اشتراك في صندوق المعاش " وبالرجوع إلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يبين أنه تحدث أيضاً عن هذه الصناديق بأن نص في المادة ٤٧ منه على أنه "إذا وجد في منشأة صندوق ادخار للعمال وكانت لأئحة الصندوق تنص على ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق ولحساب العامل يؤدي مقابل إلتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلاً من المكافأة والا استحققت المكافأة، فإذا لم تنص لأئحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلاً لإلتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقاً للأئحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية." كما نص فيها على أنه "يجب على القائمين بإنشاء صناديق الادخار أو المساعدة أو المعاش في المنشآت أن يحصلوا على موافقة مصلحة العمل على لوائح هذه الصناديق قبل تسجيلها لدى الجهات المختصة ويعتبر عدم اعتراض مصلحة العمل عليها خلال ستين يوماً من تقديم اللائحة إليها موافقة عليها كذلك" وبالرجوع إلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعاملين الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يبين أنه نص في المادة ٣٤ منه

على أن "تحل المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق الادخار وفوائدها محل المكافآت التي تستحق للعامل في نهاية الخدمة عن مدة خدمته التي تحسب على الوجه المبين بالمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر فإذا قلت المبالغ التي يدفعها صاحب العمل عما يستحق للعامل من مكافأة تقوم المؤسسة بأداء الفرق إلى العامل على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل" وإذا كان النظام القانوني للصندوق قد نص في المادة ٢ منه على أن "غرض هذا الصندوق هو إنشاء تنظيم هيئة مالية تحقق معاشات لموظفي أيونيان بنك ليمتد بالقطر المصري الذين يستوفون الشروط المطلوبة لذلك بمقتضى هذا النظام" وفي المادة ١٤ على أن "تكون موارد صندوق المعاشات من ١ - قيمة مساهمة أيونيان بنك ليمتد يدفعها من ماله باعتبارها من مصروفاته العمومية . ٢ - قيمة مساهمة الأعضاء العاملين . ٣ - فوائد وأرباح الأموال والأوراق المالية المملوكة للصندوق . ٤ - الوصايا والهبات ٥ - المبالغ المزمع تحويلها إلى صندوق المعاشات من صندوق تعويضات الموظفين" وفي المادة ١٩ على أنه ، لما كان الغرض من مساهمة البنك والأعضاء هو تنظيم المعاش بدلا من التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فإن تلك المساهمة تدفع تحت شرط فاسخ ذي شقين أولهما أن يطلب العضو العامل المحتسبة مساهمته على أساس مرتبه هو أو خلفاؤه من بعده الحق في المعاش وثانيهما ألا يستعمل العضو العامل المذكور في نهاية خدمته حق الخيار الممنوح له بالمادتين ٨٣ ، ٨٤ وإلا يتحقق عند وفاته الاحتمال المنصوص عليه في المادة ٧٠" وفي المادة ٨٨ على أنه "يجوز حل الصندوق المستغل للمعاشات إما في نهاية المدة المحددة بالمادة ٣ وأما في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٠ وأما بقرار من الجمعية العمومية غير العادية صادر بشروط المادة ٥١ وأما بقرار من هيئة التحكيم أو بحكم قضائي والجمعية العمومية غير العادية تباشر تعيين مصنف واحد أو ثلاثة مصنفين ما لم يكن قد تم تعيينه في قرار التصفية" وفي المادة ٨٩ على أن "يباشر المصفون فورا تصفية الذمة المالية للصندوق ثم توزع الناتج الصافي على جميع الأعضاء العاملين والمحالين إلى المعاش كل بنسبة حقه ، والصافي الواجب توزيعه يصير تقديره (١) بعد أن يسدد الصندوق إلى البنك قيمة المساهمات

الموردة لحساب الأعضاء العاملين الذين — بسبب واقعة حل الصندوق — يعود إليهم حقهم القانوني في التعويض بمجرد تصفية الصندوق ونصيب كل عضو في تلك الحالة يحاسب في حدود التعويض المستحق له بمقتضى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وذلك في يوم التصفية (ب) بعد خصم جميع التكاليف ومصاريف التصفية “ومؤدى هذه النصوص أن ما يدفعه البنك للصندوق إنما هو مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وهو الالتزام المفروض عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — أو تقرير معاش لهم بدلا من المكافأة — وهو مالا يكون معه للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقا للأنحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية أو المعاش ، وكان الثابت في الدعوى أن الصندوق انحل لعدم موافقة الجهات المختصة وقررت الجمعية العمومية تصفيته واختارت المطعون عليهم مصفين له ومقتضى هذه التصفية ، وفقا للقواعد العامة في القانون ووفقا لنظام الصندوق — أن ترد إلى البنك المبالغ التي كان قد ساهم بها من صافي التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وفقا للقانون وهو ما قرره المادة ٨٩ من نظام الصندوق ، وأن بنك الجمهورية حل محل أيونيان بنك والتزم بكافة التزاماته قبل موظفيه فيكون من حقه استرداد مادفعه أيونيان بنك لحساب الصندوق من صافي التصفية بعد خصم جميع تكاليفها — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن هذا المبلغ تبرع من البنك لصالح الصندوق وليس مساهمة خاصة منه تتيح للصندوق في بداية تكوينه مواجهة التزاماته فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله فيما قضى به في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بالفوائد من تاريخ رفع الدعوى في ١٩٥٧/١٠/٧ لا من تاريخ طلبها في المذكرة المؤرخة ١٩٦٠/١٠/٢٠ وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الدعوى رفعت في ١٩٥٨/٣/٢٤ لا في ١٩٥٧/١٠/٧ ولم تتضمن صحيفة طلب الحكم بالفوائد ولأن البنك لم يعلن بمذكرة ١٩٦٠/١٠/٢٠ التي تضمنت طلب الحكم بالفوائد لأول مرة كما لم يبد المطعون عليهم هذا الطلب بالجلسة وفي مواجهته .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من شروط استحقاق الفوائد التأخرية المطالبة القضائية بها وهي لا تستحق إلا من تاريخ هذه المطالبة وإذا كان الثابت أن المطعون عليهم طلبوا الحكم بالفوائد في مذكرتهم المؤرخة ١٩٦٠/١٠/٢٠ وقضى بها الحكم المطعون فيه من تاريخ ١٩٥٧/١٠/٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه لم يخص مقابل معاش ورثة جورج سكو بوليتس في حين أنه قضى بخصم مقابل معاش كل من ديمتری جيوكاس وأنطون جبور وهو تناقض يعيبه ويبطله ، وأن البنك كان قد تمسك في عريضة الاستئناف بعدم أحقية المطعون عليهم في مبلغ ٣٦٤١ ج و ١٤٣ م احتياطي ودائنية والتفت الحكم عن هذا الدفاع ولم يرد عليه وهو قصور يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بما أورده الحكم المطعون فيه من أن حالة ديمتری جيوكاس وأنطون جبور تختلف عن حالة جورج سكو بوليتس وما رتبته على ذلك من أنه ليس من حق البنك المطالبة بخصم قيمة المعاش المقرر لهذا الأخير ، ومردود في الوجه (الثاني) بما أورده الحكم من أن مبلغ ٣٦٤١ ج و ١٤٣ م " الاحتياطي والدائنية " لا خلاف عليه .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) عمل . "إنهاء عقد العمل" . "الأسباب الخاصة بفسخ العقد" .

قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها
في القانون . جوازه .

(ب) عمل . "آثار عقد العمل" . "سلطة رب العمل في تنظيم منشأته" .
"إنهاء عقد العمل" . "الأسباب الخاصة بفسخ العقد" .

سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه
بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه إختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة
أو ملاءمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل .
آثره . حق رب العمل في إنهاء العقد .

١ — عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض — من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها
في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢^(١) ، ومنها عدم قيام العامل
بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

٢ — من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تقدير
كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج^(٢) ،

(١) نقض ١٩٦٥/٣/٣١ . الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣١ ق . السنة ١٦ ص ٤٢٩ .

(٢) نقض ١٩٦٥/٥/١٢ . الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣١ ق . السنة ١٦ ص ٥٦٤ .

ومن سلطته كذلك — طبقا للمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وللفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى — أن يكلف العامل عملا آخر — غير المتفق عليه — لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيد / أنطون خليل جبور أقام الدعوى رقم ١١٨٤ سنة ١٩٥٨ عمال كلى الاسكندرية ضد بنك الجمهورية بطلب إلزامه بأن يدفع له ٢٣٢٦ ج و ٨٧٥ م وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة بنك يونيان بالاسكندرية فى ١٧/٢/١٩٣٠ واستقال فى يوم ٢٠/١٠/١٩٣١ ثم عاد إلى الخدمة فى ٢٠/٨/١٩٣٨ واستمر إلى أن وضع البنك تحت الحراسة وتقدم بنك الجمهورية لشرائه فى ١٨/٤/١٩٥٧ وقد اتخذ هذا الأخير سياسة جديدة للتخلص من موظفى بنك يونيان وبدأ يسىء معاملتهم حتى استقال عدد كبير منهم خلال ستة شهور من تاريخ الضم وقرر فصل المدعى فى ٣١/١٠/١٩٥٧ وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق فى ذمة البنك مبلغ ٢٣٢٦ ج و ٨٧٥ م منه ٩٥٠ ج و ٨٨٥ م مكافأة نهاية الخدمة ، ٥٤ ج و ٤٦٦ م بدل إنذار ، ١٤ ج و ٣٤٠ م إدار ، ١٣٠٥ ج و ١٨٤ م تعويضا عن الفصل فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ورد البنك بأنه لحاجة العمل ومقتضياته قرر نقل المدعى من فرعه بالاسكندرية إلى المركز الرئيسى بالقاهرة وامتنع عن تنفيذ قرار النقل فاضطر البنك إلى فصله لإخلاله بالتزاماته الجوهرية وبغير مكافأة ولا تعويض ولا بدل إنذار وطلب رفض الدعوى . وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة بإلزام البنك بأن يدفع للمدعى أربعة عشر جنيها وثلاثمائة وأربعين مليا

والمصاريف المناسبة ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من سائر المصاريف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٠ سنة ١٧ قضائية وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة — وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ لم يعول على ما تمسك به الطاعن من أن الفصل عقوبة تأديبية استلزم المشرع أن يسبقه تحقيق إداري وإلا كان باطلا ولم يعن بتحقيق واقعة فصله بسبب الغياب وأنه تسلم عمله في ٣١/١٠/١٩٥٧ في حين أن قواعد التأديب وجوبية ومن النظام العام ومما لا يجوز فصل العامل بغير مراعاتها وقرار الفصل لم يسبقه تحقيق إداري وهو بذلك يكون باطلا ولا أثر له وفي حكم الإجراء التعسفي الجائر .

وحيث إن هذا النعي في غير محله . ذلك أن عدم مراعاة قواعد التأديب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — وهو الذي يحكم واقعة الدعوى — ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب إخلاله بالتزاماته الجوهرية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الطاعن تمسك فى دفاعه لدى محكمة الموضوع بأن نقله من وظيفة رئيس إدارة قضايا البنك بالاسكندرية إلى وظيفة مترجم بالمركز الرئيسى بالقاهرة ينطوى على مخالفة للمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهى لا تجيز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج عن القيود المشروطة فى الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، ورد الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائى معه — بأنه لا وجه للحاجة بهذه المادة لعدم توافر شروطها مستندا فى ذلك إلى أنه ليس ثمة ما يدل على أن البنك اتفق مع الطاعن على أن يعمل رئيسا لقلم قضايا بالاسكندرية دون غيره وأن وظيفة رئيس قلم القضايا بالاسكندرية لا تختلف فى جوهرها مع وظيفة المترجم بالمركز الرئيسى — وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون على الواقع فى الدعوى ومخالفة للحق والعدل إذ أن نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله بغير ما ذنب جناه يعد عملا تعسفيا وفقا للمادة ٦٩٦ من القانون المدنى متى كان الغرض منه إساءة العامل ونقل الطاعن من الاسكندرية التى ولد وعاش فيها مع عائلته والاطاحة به إلى بلد غير بلده ومن وظيفته كرئيس لقلم قضايا البنك بالاسكندرية وهى وظيفة رئيسية إلى وظيفة مترجم بالمركز الرئيسى وهى أقل ميزة وملاءمة وينطوى على إساءة له ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ومن سلطته كذلك — طبقا للمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وللفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى — أن يكلف العامل عملا آخر — غير المتفق عليه — لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسعه أن ينهى علاقة العمل وإذا كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى انه على أثر انتقال ملكية بنك يونيان إلى بنك الجمهورية — ولمقتضيات العمل وضروراته أصدر هذا الأخير قرارا بنقل الطاعن إلى وظيفة مترجم بقسم

قضاياها بالمركز الرئيسى بالقاهرة وهى لا تختلف فى جوهرها عن وظيفته السابقة كرئيس لقلم قضاياها بالاسكندرية ولا تعتبر أقل ميزة أو ملاءمة إذ أن أعمال الترجمة من صميم العمل القضائى ولوازمه وامتنع عن تنفيذ هذا القرار وأصر على عدم تنفيذه رغم انذاره بالفصل مع حرمانه من المكافأة والتعويض وجرى الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إليه فى أسبابه على أنه لاوجه للحاجة فى هذا المقام بنص المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لانعدام شرائط إنطباقه إذ "ليس ثمة ما يدل على أن البنك اتفق مع المدعى على أن يعمل رئيسا لقلم قضاياها بالاسكندرية دون غيرها، حتى يحرم عليه دعوته للعمل فى غيرها"، ولأنه "مع ذلك ومع الفرض الجدل على أن المدعى كان يعمل رئيسا لقلم قضاياها بالبنك المدعى عليه بالاسكندرية فإن هذه الوظيفة لا تختلف فى جوهرها عن وظيفة المترجم بمركز البنك وهى الادارة الكبرى بالنسبة لفرع الاسكندرية الذى كان يعمل فيه المدعى خصوصا إذا لم يمس المرتب وخصوصا إذا كانت الترجمة وهى عمل مرموق فى البنك وفى إدارة القضايا به خاصة من العناصر الرئيسية التى تقوم عليها هذه الادارة". وأن "المدعى لم يستجب لدعوة البنك وهو فى إبان نشأته وفى مرحلة انتقاله وهى مرحلة دقيقة بل عصبية تبلغ القوة القاهرة التى أشار إليها المشرع فى المادة ١٩"، وأنه "غنى عن الذكر أن العمل بالمركز الرئيسى يعتبر دائما نهاية المطاف لكل موظف" ورتب على ذلك أن "المدعى يكون قد أخل بالتزاماته الجوهرية فيحق للبنك المدعى عليه أن يفصله طبقا للمادة ٤٠/٦ من المرسوم بقانون المتقدم ذكره بلا إنذار ولا مكافأة ولا تعويض". وهى قرارات قانونية وموضوعية سائغة، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعن لم ينفذ أمر نقله إلى القاهرة فى حين أن الثابت من المستندات المودعة ملف الدعوى أنه نفذ هذا الأمر إذ الثابت فى تقرير مكتب العمل والتحقيقات التى أجراها أن محامى البنك حضر بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٧ وقرر أن تعليمات البنك بالقاهرة تفيد أنه لم يصدر قرار بفصل الطاعن حتى الآن وفى ٢٩/١٠/١٩٥٧ قرر الطاعن أنه يسجل رغبته فى تنفيذ قرار النقل وفى برقيته للبنك بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥٧ قال "احتج على عدم إجابتم لطلبى بتاريخ اليوم . عدم

صرف مرتبى لأكتوبر وعدم صرف مصاريق الانتقال. أحمل البنك المسؤولية وأحتفظ بحقوقى". وهو فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف تمسك بأنه تسلم عمله يوم ١٩٥٧/١٠/٣١ وبقى بالقاهرة حتى يوم ١٩٥٧/١١/٢ ورغم ذلك أرسل إليه البنك خطاب فصله على عنوانه بالاسكندرية بعد انتفاء مبرره .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن الطاعن "وكان يشتغل مدير للقضايا بفرع الاسكندرية كما يدعى وهو يعلم بالظروف المحيطة بمركز البنك بعد التصرف فيه إلى بنك الجمهورية ومدى الحاجة إلى معاونته كان الأولى به أن يقدم يد المساعدة لا أن يكون حجرة صخرة فى سبيل قيام البنك بعمله الأساسى فى قلم القضايا بالمركز الرئيسى وهو ترجمة المستندات والقضايا الموجودة بالبنك وكان الأولى أن ينفذ النقل وإن كان له حق يدعيه أن يطالب به إلا أنه قبل أن يعرف العمل الذى سيوكل إليه بدأ المساومة وإذ لم يستجب البنك إلى مطالبه امتنع عن تنفيذ أمر النقل الأمر الذى يعتبر على صواب إخلالا بالتزاماته الجوهرية". وما أورده الحكم من أن الطاعن لم ينفذ أمر النقل، واقع يستقل به قاضى الموضوع ولم يقدم الطاعن ما ينفيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥٧)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية :
 نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

ولاية على المال . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية .
 عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية
 على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله .

وفقا للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وهي واجبة التطبيق
 في مسائل الولاية على المال — لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة
 من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه
 الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة
 للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر
 من محكمة القاهرة الابتدائية في استئناف مرفوع عن قرار صادر من محكمة مصر
 القديمة للأحوال الشخصية وقضى (أولا) بوقف الطاعن وتكليف المعاون
 بترشيح من يصلح لكي يكون وصيا خاصا لإدارة نصيب القصر في المحل المخلف
 عن المورث (ثانيا) باعتماد تقارير مكتب الخبراء واعتبار ذمته مشغولة بمبلغ
 للقصر (ثالثا) بأحالة الطاعن إلى النيابة الجنائية المختصة (رابعا) بأحالة
 حساب سنة ١٩٦٠ إلى مكتب الخبراء وتكليفه بتقديم حساب عن سنة ١٩٦١
 (خامسا) بإيداع متوفرات القصر فرع بنك مصر ، وهي أمور لا تتصل
 بولاية المحكمة ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، ولا يغير من ذلك
 قول الطاعن أن محكمة الأحوال الشخصية لا اختصاص لها في تعيينه مديرا للمحل
 التجارى ، إذ أن القرار الصادر بتعيينه مديرا للمحل هو في جوهره قرار بتعيينه

وصيا خاصا لإدارته ، واختصاص المحكمة به لم يكن محل جدل ولم يعرض له الحكم المطعون فيه بالتالى لم يتصل به قضاؤه حتى يقال إنه صادر فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٦ توفى المرحوم جورجى تادرس وانحصر إرثه فى زوجته السيدة فائقة فيلبس وفى بناته منها ماري الشهيرة بفوزية وفوقية وفايزة وفريال — التى توفيت — وفى أخته مريم وروزه وترك محلا لبيع المصوغات بشارع جوهر القائد بالقاهرة ، وبتاريخ ١٩٤٦/٣/١٩ قرر المجلس الحسبى تعيين السيدة فائقة وصية على بناتها القصر وندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لجرد التركة وباشر خبير المكتب مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن حصة القصر فى التركة هى ٢٦٥٥ ج و ٩١٦ م ، وبجلسة ١٩٤٨/٤/٢٩ وبعد العمل بقانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ — قررت محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية إحالة القضية إلى محكمة مصر القديمة الجزئية وقيدت بجدولها تحت رقم ٢٩ سنة ١٩٤٨ ، وبتاريخ ١٩٥١/٣/٦ قررت المحكمة تعيين السيد / فهمى حنا سعد (الطاعن) مديراً للمحل التجارى وتولى إدارته واستمر إلى ١٩٦٢/١٠/٢٠ حيث قررت المحكمة (أولاً) وقفه وتكليف قلم معاونين بترشيح من يصلح وصيا خاصا لإدارة نصيب القاصرات فى المحل . (ثانياً) اعتماد تقرير مكتب الخبراء عن المدة من ١/١٠/١٩٥١ إلى ٣٠/٥/١٩٥٢ على إعتبار أن ذمة مدير المحل مشغولة للقاصر ماري بمبلغ ٦٧١ ج و ١٨٨ م وللقاصر فوقية بمبلغ ٤٣ ج و ١٨٨ م وللقاصر فايزة بمبلغ ٤٣ ج و ١٨٨ م (ثالثاً) اعتماد تقرير مكتب الخبراء عن فحص حساب المدة من ١/٦/١٩٥٢ حتى ٣١/٣/١٩٥٤ باعتبار أن

ذمة المدير مشغولة للقاصر ماري بمبلغ ۲۱۶ ج و ۱۱۹ م وللقاصر فوقية بمبلغ ۱۰۶ ج و ۱۱۹ م وللقاصر فائزة بمبلغ ۱۰۶ ج و ۱۱۹ م (رابعا) اعتماد تقرير مكتب الخبراء عن فحص حساب المدة من ۱/۴/۱۹۵۴ حتى ۳۱/۱۲/۱۹۵۵ باعتبار أن ذمة المدير مشغولة للقاصر ماري بمبلغ ۲۴۲ ج و ۲۸۴ م وللقاصر فوقية بمبلغ ۱۳۳ ج و ۱۳۴ م وللقاصر فائزة بمبلغ ۱۳۳ ج و ۱۳۴ (خامسا) اعتماد تقرير مكتب الخبراء عن فحص حساب سنة ۱۹۵۸ باعتبار أن ذمة المدير مشغولة للقاصر ماري بمبلغ ۳۰۸ ج و ۳۴۱ م وفوقية بمبلغ ۲۷۱ ج و ۸۴۱ م وفائزة بمبلغ ۲۷۱ ج و ۸۴۱ م (سادسا) اعتماد تقرير مكتب الخبراء عن فحص حساب سنة ۱۹۵۹ باعتبار أن ذمة المدير مشغولة للقاصر ماري بمبلغ ۲۰۹ ج و ۳۱۰ م وفوقية بمبلغ ۲۵۶ ج و ۳۱۱ م وفائزة بمبلغ ۲۵۶ ج و ۳۱۱ م (سابعا) إحالة المدير إلى النيابة الجنائية المختصة لاتخاذ اللازم نحوه لعدم إيداعه بمبلغ ۶۱۶ ج و ۸۲۷ م المتوفر لحساب القاصرات عن حساب ستي ۱۹۵۶ ، ۱۹۵۷ السابق اعتماده بتاريخ ۲۷/۷/۱۹۵۹ (ثامنا) إحالة كشف حساب سنة ۱۹۶۰ المقدم من المدير إلى مكتب الخبراء لفحصه وتقديم تقرير عنه . (تاسعا) تكليف المدير فهمي حنا سعد بإيداع جميع المتوفرات عن سني الحساب المعتمدة لحساب القاصرات ببنك مصر فرع الجيزة . (عاشرًا) تكليف المدير فهمي حنا سعد بتقديم حساب سنة ۱۹۶۱ (حادى عشر) التأجيل لجلسة ۱۹/۳/۱۹۶۳ حتى يقدم مكتب الخبراء تقريره ولمعرفة ما يتم في الإيداع المكلف به المدير ولنظر باقي المواد . واستأنف فهمي حنا سعد هذا القرار لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاءه وقيد هذا الاستئناف برقم ۳۴ س ۱۹۶۲ . وبتاريخ ۲۷/۱۲/۱۹۶۲ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنف بمصروفات استئنافه ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بتقرير الطعن ، وفي ۷/۸/۱۹۶۵ - وعملا بالقانون رقم ۴۳ لسنة ۱۹۶۵ في شأن السلطة القضائية - أودع مذكرة شارحة أحال فيها إلى الأسباب الواردة في التقرير ،

وفي ١٩٦٥/٨/٣١ قدمت المطعون عليها مذكرة بالرد طلبت فيها الحكم بعدم جواز الطعن ومن باب الاحتياط اعتبار الخصومة منتهية استنادا إلى عقد الصالح المؤرخ ١٩٦٤/٦/١١ وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية عن استئناف حكم جزئي في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي لا تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت تلك الأحكام مشوبة بخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله وكان الحكم صادرا في مسألة اختصاص يتعلق بولاية المحاكم والحكم المطعون فيه إنما صدر في مادة حساب ولا تعلق له بولاية المحكمة التي أصدرته .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وهي واجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال — لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه صادر من محكمة القاهرة الابتدائية في استئناف مرفوع عن قرار صادر من محكمة مصر القديمة للأحوال الشخصية وقضى (أولا) بوقف الطاعن وتكليف معاون بترشيح من يصلح لكي يكون وصيا خاصا لإدارة نصيب القصر في المحل المخلف عن المورث سعد جورجي . (ثانيا) باعتماد تقارير مكتب الخبراء عن المدد من ١٩٥١/١٢/١ إلى ١٩٥٩/١٢/٣١ اعتبار ذمته مشغولة بمبالغ للقصر ماري وفوقية وفايزة سعد جورجي . (ثالثا) بأحالة الطاعن إلى النيابة الجنائية المختصة (رابعا) بأحالة حساب

سنة ١٩٦٠ إلى مكتب الخبراء وتكليفه بتقديم حساب عن سنة ١٩٦١ (خامسا) إيداع متوفرات القصر فرع بنك مصر بالجيزة ، وهي أمور لا تتصل بولاية المحكمة لكي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك قول الطاعن في السبب الأول من أسباب الطعن — إن محكمة الأحوال الشخصية لا اختصاص لها في تعيينه مديرا للمحل التجاري حتى وإن كان هذا المحل مملوكا للتركة وكان أمر التركة معروضا عليها إذ أن القرار الصادر بتعيينه مديرا للمحل هو في جوهره قرار بتعيينه وصيا خاصا لإدارته واختصاص المحكمة به لم يكن محل جدل ولم يعرض له الحكم المطعون فيه وبالتالي لم يتصل به قضاؤه حتى يقال إنه "صادر في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحكمة" — ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٥٨)

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) قسمة . ”حكم القسمة“ . ”حجيته“ . حكم .

حكم القسمة . ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم .

(ب) حكم ”حجية الحكم“ . قوة الأمر المقضى .

الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة . لاجية له أمام جهات القضاة الأخرى له حجته أمام محاكم الجهة التى أصدرته ولو خرج فى قضائه على الولاية التى منحها المشرع لتلك المحاكم .

(ج) قسمة . تسجيل . ”تسجيل القسمة“ . غير

الغرض من تسجيل القسمة لا مكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتقاسمين فى نصيبه أم لا .

(د) حكم ”بيانات الحكم“ . ”أسماء الخصوم“ . بطلان .

وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم فى الحكم . الخطأ الجسيم أو القصد فى هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس فى التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير بإعتباره مباشرا للخصومة عن المحجوز عليه ليس خطأ جسيما يترتب به وجه الحق فى التعريف بشخص الخصم . لا بطلان .

(هـ) حيازة . محكمة الموضوع . تقض . "أسباب الطعن" . "مسائل الواقع"

كون الشيء واقعا في حوزة من يدعى حيازته من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع .

(و) بطلان "البطلان غير المتعلق بالنظام العام" . قسمة . "تمثيل الشركاء في دعوى القسمة" .

البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات بالنسبة للقصر . بطلان نسبي ليس لغير من شرع لصلته من الشركاء التمسك به .

١ — حكم القسمة ، أيا كان الرأي في تكييفه — ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم .

٢ — لئن كان الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة لا يحتاج به أمام جهات القضاء الأخرى فإنه له حجته أمام محاكم الجهة التي أصدرته فعليا أن تحترمه وأن تنقيد بما قضى به ومن ثم فإنه طالما أن حكم القسمة قد صدر من محكمة مدنية وأصبح نهائيا فإنه يحوز حجية الأمر المقضى أمام المحكمة المدنية حتى ولو خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع لتلك المحاكم ومن ثم فلا يصح لها إهدار تلك الحجية .

٣ — الغرض من تسجيل القسمة لا مكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يكون في استطاعة هذا الغير أن يعلم وقت صدور التصرف إليه من أحد المتقاسمين ما إذا كان العقار موضوع التصرف قد وقع في القسمة في نصيب المتصرف أو لم يقع .

٤ — إذ أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وأسماء وكلائهم إن كانوا قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه وإذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم انما قصدت النقص أو الخطأ اللذين يترتب عليهما

التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى . ومن ثم فإن اغفال الحكم في ديباجته ذكر اسم القيم الأخير باعتباره ممثلاً للمحجور عليه ومباشراً بالخصومة عنه لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم وبالتالي لا يترتب عليه البطلان .

٥ - كون الشيء واقعا فعلا في حوزة من يدعى حيازته أو غير واقع فيها هو من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع .

٦ - البطلان المترتب على إعدام تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر هو بطلان نسبي لا يحق لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩١٩ صدقت محكمة أسيوط المدنية الجزئية في الدعوى رقم ٥٩٩ سنة ١٩١٧ جزئياً أسيوط على القسمة التي تمت بين أفراد من عائلة الهلالي من بينهم المرحوم إبراهيم عثمان الهلالي (مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول) والمرحوم حامد عثمان الهلالي وبعض الأوقاف الصادرة من أشخاص آخرين من تلك العائلة وقد تناولت هذه القسمة فرز وتجنيد أعياناً شائعة آلت إلى المقتسمين بطريق الميراث الشرعي وأعياناً تابعة لتلك الأوقاف وخصص لكل متقاسم نصيب في المباني والأطيان الزراعية موضوع القسمة وكان من بين ما اختص به إبراهيم عثمان الهلالي ٤ ف و ١١ ط

بحوض خياش رقم ٥٤ بالقطعة نمرة ٦ بينما لم ينحصر لحامد عثمان الهلالي شيء في الحوض المذكور وائن كان حكم القسمة المشار إليه لم يسجل إلا أنه عندما توفي المرحوم حامد عثمان الهلالي اقسام ورثته ومن بينهم ابنه محمد حفنى الأعيان الآيلة لهم بطريق الميراث عن والدهم المذكور وعن والدتهم السيدة حنيفة مراد الهلالي وهذه الأعيان هي بذاتها التي اختص بها كل من الوالدين في حكم القسمة الأولى ولوجود قصر في القسمة الثانية فقد قام بإجرائها مجلس حسبي بندر أسبوط بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٣٢ وأشار في قراره المتضمن هذه القسمة إلى أن الأعيان المقسومة هي التي اختص بها المورثان المذكوران بموجب حكم القسمة الصادر من محكمة أسبوط الجزئية بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩١٩ في القضية رقم ٥٩٩ سنة ٩١٧ وفي الخريطة المودعة في هذه الدعوى والتي فرزت نصيب المرحومين حامد الهلالي وحرمة السيدة حنيفة من باقى ورثة عائلة الهلالي وأردف القرار ذلك ببيان النصيب الذى خصص لكل من ورثة المذكورين وجاء نصيب محمد حفنى حامد الهلالي فى الصحيفة رقم ٦ وليس فيه أى أطيان بحوض خياش رقم ٥٤ وقد سجل قرار المجلس الحسبي المتضمن هذه القسمة الثانية بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٣٣ - وحدث بعد ذلك أن باع محمد ابراهيم عثمان الهلالي الشهير بتهامى بصفته وكيلًا عن محمد حفنى حامد الهلالي إلى لمعى مترى أبادير (الطاعن) ثلاثة أفدنة محددة بحوض خياش ٥٤ ضمن القطعة ٦ وذلك بعقد بيع أرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٧ وسجل فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ - وبتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٤٢ أقام المرحوم إبراهيم عثمان الهلالي مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٤٢ على الطاعن وعلى محمد إبراهيم عثمان الهلالي الشهير بتهامى والذى يمثلها فى الطعن القيم عليه المطعون ضده الأول وعلى ورثة المرحوم محمد حفنى حامد الهلالي - باقى المطعون ضدهم - وطلب فى هذه الدعوى الحكم بثبوت ملكيته للثلاثة الأفدنة المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة والمبيعة إلى الطاعن بالعقد آنف الذكر وشطب التسجيلات الموقعة عليها لصالح هذا الطاعن وأسس دعواه على أنه يملك هذا القدر بموجب حكم القسمة الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ١٩١٩ بالإضافة إلى وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية وأن العقد الصادر ببيع هذه الأرض إلى الطاعن والمشهد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ قد صدر إليه من غير مالك لأن البائع

محمد حفي حامد الهلالي لا يملك شيئاً في حوض خياش ٥٤ الذي تقع فيه الأرض المبيعة — دفع الطاعن بأنه تملك هذه العين بموجب عقد البيع المشار إليه والذي اقترن بوضع اليد وأنه بفرض أن هذا العقد قد صدر إليه من غير مالك فانه — أى الطاعن — قد تملك القدر المبيع بالتقادم الخمسى لوجود السبب الصحيح وتوافر حسن النية لديه وطعن على حكم القسمة الصادر في سنة ١٩١٩ بالبطلان لصدوره من محكمة غير مختصة قائلًا إنه وقد تناولت القسمة أطيانا موقوفة فان المحكمة الشرعية دون غيرها كانت هي المختصة بإجراء القسمة هذا إلى أن الأوقاف المتقاسمة لم تمثل في هذه القسمة وأضاف أنه بفرض صحة القسمة فانها لا تسرى عليه لأن الحكم الصادر بها لم يسجل علاوة على أنها لم تنفذ وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حكمت محكمة أسيوط الابتدائية بتثبيت ملكية المدعى مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول — إلى الثلاثة أفدنة الميمنة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبشطب جميع التسجيلات الموقعة عليها لصالح المدعى عليه الأول (الطاعن) — استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافه برقم ١٧٩ سنة ٢٢ قضائية وبتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحاسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تكييف حكم القسمة الذي بنى عليه قضاءه إذ اعتبر هذا الحكم حكماً قضائياً فصل في خصومة ومن ثم تكون له حجية الأمر المقضى مع أن القسمة القضائية لا تعدو أن تكون مجرد إجراءات تقوم بها المحكمة بمألفها من السلطة الولاية مما لا يجعل للحكم الصادر بها حجية هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور ذلك أنه اعتمد في قضائه بالملكية للمورث المدعى على ورود العين المبيعة للطاعن في نصيب المدعى الذي خصص له بموجب حكم القسمة الصادر في سنة ١٩١٩ مع أنه يبين من هذه القسمة أن القطعة رقم ٦ بحوض خياش رقم ٥٤ مساحتها ٢٣ فدانا وقد وزعت على خمسة من المتقاسمين

واختص المورث المدعى فيها بأربعة أفدنة وأحد عشر قيراطا غير مفرزة بل على الشيوع مع أنصبة الأربعة ملاك الآخرين ومن ثم فليس المدعى وحده هو المالك لتلك القطعة حتى يعتبر البائع للطاعن بائعا لملك المورث بل من الجائز أن يكون القدر الذى اشتراه الطاعن مملوكا لأحد الأربعة الآخرين ولئن كان الحكم قد نفى الملكية عن الطاعن إلا أن ذلك لا يفيد بطريق اللزوم اثباتها للمدعى وبذلك يكون الحكم المطعون فيه بقضائه لمورث المطعون ضدهم الأربعة الأول بالملكية دون أن يبين أساس ذلك القضاء قد جاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن حكم القسمة أيا كان الرأى فى تكييفه فهو ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا فى دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم والنعى مردود فى شقه الثانى بأن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه إلى أن حكم القسمة الذى استند اليه المدعى - مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول - قد خصه بأطيان واقعة فى عدة أحواض من بينها حوض خياش رقم ٤٥ الذى يشمل القطعة رقم ٦ التى يقع فيها القدر المتنازع عليه وأما مورث البائع للطاعن فقد اختص بأطيان واقعة فى أحواض أخرى ليس من بينها حوض خياش رقم ٤٥ وقد رتب الحكم الابتدائى على ذلك ثبوت الملكية للمدعى ونفيها عن الطاعن فلما استأنف الطاعن هذا الحكم لم يثر أمام محكمة الاستئناف ما يثيره الآن فى طعنه من احتمال وقوع القدر المبيع له فى نصيب أحد من المتقاسمين الآخرين الذين اختصموا بأطيان بحوض خياش ٤٥ بالقطعة رقم ٦ ولما كان هذا الدفاع ملاوة على أنه مبنى على مجرد احتمال فانه يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض هذا إلى انتفاء مصلحة الطاعن فى اثاره هذا الدفاع مادام الحكم قد نفى ملكية البائع له الأطيان بحوض خياش .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم للمطعون فيه قد أخطأ فى القانون لاعتداده بحكم القسمة الصادر فى سنة ١٩١٩ رغم صدوره من محكمة غير مختصة ولائذا ذلك أن حكم القسمة المذكور قد تناول قسمة أعيان مملوكة وأعيان موقوفة ولما كانت قسمة الأعيان الموقوفة بمثابة استبدال لها لأن القسمة تنطوى على عمليتين إفراد

ومبادلة وعلى هذا الأساس تكون متصلة بأصل الوقف فإن المحكمة الشرعية كانت هي الجهة المختصة بإجراء تلك القسمة وإذ كان حكم القسمة سند الدعوى قد صدر من محكمة أهلية فإنه يكون باطلا لصدوره من محكمة غير مختصة ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتد به وقضى على أساسه لمورث المطعون ضدهم الأربعة الأول بثبوت الملكية مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة لا يحتاج به أمام جهات القضاء الأخرى فإن له حجته أمام محاكم الجهة التي أصدرته فعليها أن تحترمه وأن تتقيد بما قضى به ومن ثم فإنه طالما أن حكم القسمة الصادر في سنة ١٩١٩ قد صدر من محكمة مدنية وأصبح نهائيا فإنه يجوز حجية الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية حتى ولو صح ما يدعيه الطاعن من أن الحكم قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع لتلك المحاكم ومن ثم فلا يصح لها إهدار تلك الحجية وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتد بحكم القسمة لم يخالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه مع افتراض صحة حكم القسمة فإنه ما دام لم يسجل فلا يسرى عليه باعتباره من الغير تأسيسا على نص المادة ٦١٢ من القانون المدني القديم التي كانت توجب تسجيل حكم القسمة لإمكان الاحتجاج بها على الغير — لكن الحكم المطعون فيه اعتبر حكم القسمة رغم عدم تسجيله حجة على الطاعن وبذلك خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان حكم القسمة الصادر في سنة ١٩١٩ لم يسجل إلا أن الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها أن وريثة المرحوم حامد الهلالى ومن بينهم ولده محمد حفي — البائع للطاعن — قد اقتسموا بعد وفاة مورثهم المذكور النصيب الذي خصص له في حكم القسمة المشار إليه وكذا النصيب الذي اختصت به والدتهم المرحومة حنيفة مراد الهلالى بمقتضى تلك القسمة أيضا وحدد في القرار الصادر من المجلس الحسبي بالقسمة الثانية كل من هذين النصيبين وما يشمله من مبان وأرض زراعية على نحو يطابق ما هو ثابت بالقسمة الأولى وأشير

في القرار إلى أن النصيب المقوم قد اختص به مورثا المتقاسمين بموجب الحكم الصادر من محكمة أسيوط الجزئية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ في القضية رقم ٥٩٩ سنة ١٩١٧ وفي الخريطة المودعة في تلك القضية والتي فرزت نصيب المرحومين حامد الهلالى وحرمة السيدة حنيفة عن باقى ورثة عائلة الهلالى .

ولما كان قرار المجلس الحسى الصادر بهذه القسمة الثانية قد سجل فى ١٦ من مارس سنة ١٩٣٣ فإن شهره على هذه الصورة يكون شهرا للنصيب الذى خصص للمرحوم حامد الهلالى ولزوجته السيدة حنيفة بموجب حكم القسمة الصادر فى سنة ١٩١٩ وبهذا الإشهار تصبح هذه القسمة بالنسبة لهذين النصيبين حجة على الغير بما فيهم الطاعن إذ أن الغرض من تسجيل القسمة لا مكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يكون فى استطاعة هذا الغير أن يعلم وقت صدور التصرف إليه من أحد المتقاسمين إذا كان العقار موضوع التصرف قد وقع فى القسمة فى نصيب المتصرف أو لم يقع وهذا الغرض قد تحقق بشهر عقد القسمة الثانية — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر قسمة سنة ١٩١٩ حجة على الطاعن لما قسمته للمرحوم حامد الهلالى — مورث البائع للطاعن — وذلك نتيجة لتسجيل القسمة الثانية فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات لتضمن بياناته خطأ جسيا فى أسماء أحد الخصوم وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن المورث إبراهيم عثمان الهلالى قد توفى بعد صدور الحكم الابتدائى وحل ورثته محله فى الاستئناف ومنهم محمد إبراهيم الهلالى الشهير بتهامى الذى حجر عليه أثناء نظر الاستئناف وعين عبد المنعم جاد الرب قيا عليه ثم حل محل هذا القيم آخر هو فرغلى عبد الرحيم حماد الشهير بفريد حماد وقد أعذر هذا القيم الجديد فى الاستئناف حتى يكون الحكم حضوريا بالنسبة له مما كان يتعين معه أن يكون اسم القيم الجديد واردا فى الحكم بين أسماء الخصوم باعتباره ممثلا للحجور عليه محمد إبراهيم الهلالى لكن الحكم المطعون فيه أغفل اسمه وأورد اسم عبد المنعم جاد الرب بدلا منه وبذلك أغفل بيانا جوهريا من البيانات التى أوجبتها المادة ٣٤٩ مرافعات مما يشوبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وأسماء وكلائهم إن كانوا قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه وإذ رتب هذه المادة البطلان على "النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم" إنما قصدت النقص أو الخطأ اللذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى وإذن فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها — ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول ضد الطاعن وآخرين ثم توفي ذلك المورث بعد صدور الحكم الابتدائي ورفع الطاعن استئنافاً أعلنه إلى الورثة ومنهم محمد إبراهيم الهلالي الذي كان يمثله عبد المنعم جاد الرب باعتباره قياً عليه فلما تغير هذا القيم وحل محله قيم آخر هو فرغلي عبد الرحيم حماد الشهير بفريد حماد أعذر هذا القيم الأخير حتى يكون الحكم في الاستئناف حضورياً بالنسبة له لما كان ذلك، فإن إغفال الحكم في ديباجته ذكر اسم القيم الأخير باعتباره ممثلاً للمحجور عليه ومباشراً بالخصومة عنه لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم وبالتالي فلا يترتب عليه البطلان .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه تملك القدر المتنازع عليه بوضع اليد لمدة خمس سنوات بسبب مصلح وبمحسن نية واستند فيما استند إليه لإثبات وضع يده إلى ما ورد في عقد البيع الصادر إليه من المطعون ضده الأول من أنه — الطاعن — قد وضع يده على الأطنان المبيعة منذ إبرام ذلك العقد — لكن الحكم المطعون فيه اعتبر أن وضع يده لم يكن هادئاً وذلك تأسيساً على ما قدمه

مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول من عقود إيجار مبرمة بينه وبين آخرين مستأجرين منه في سنتي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وعلى أن الطاعن كان قد أوقع حجرا على زراعة هذه الأفدنة الثلاثة ضد أحد المستأجرين منه فرفع من يدعى محمد حسنين أحمد طابع دعوى باسترداد هذه الزراعة المحجوز عليها بصفته مستأجرا لهذه الأفدنة من مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول وقد رأى الحكم المطعون فيه أن عقود الإيجار المنوه عنها تفيد وضع يد المورث رافع الدعوى على القدر المتنازع عليه في سنتي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وأن دعوى الاسترداد وإن كان قد حكم فيها بالرفض إلا أنها تعتبر تعكيرا لوضع اليد ويرى الطاعن أن ذلك من الحكم خطأ في القانون إذ أن مثل هذه المنازعة لا تنفى عن حيازته صفة الهدوء هذا إلى أن الحكم قد اعتبر الطاعن سىء النية بما نقله - دون بحث أو تحييص - عن مذكرات المورث من أن ابنه المطعون ضده الأول معروف عنه السفه وسوء التصرف وأنه كان متواطئا مع الطاعن في إبرام عقد البيع المنوه عنه كما دلت على سوء نيته بشرط الضمان الوارد في ذلك العقد والذي يلتزم بمقتضاه المطعون ضده الأول دون أن يكون هناك داع لهذا الإلتزام - ومع أن الطاعن قد رد على ذلك بما قدمه من العقود التي تدل على أن المطعون ضده الأول قد دأب على تضمين عقود البيع التي يبرمها مثل هذا الشرط فإن الحكم لم يرد على ذلك بجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد تضمن في مقام الرد على ادعاء الطاعن تملك القدر المبيع بالتقادم الخمسى "أن هذا الادعاء لا يستند إلى أساس صحيح لأن الثابت من القضايا المضمومة أن المدعى عليه الأول (الطاعن) لم يكن واضع اليد وضما هادئا مستمرا من وقت شرائه بل كان المدعى (مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول) والمستأجرون منه ينازعونه وضع اليد وعلى النقيض من ذلك فالثابت من عقود الاجارة المتعددة المقدمة من المدعى في القضية رقم ٣٥٧ كلى أسيوط سنة ١٩٣٨ بالحافطة رقم ٦ من ملف تلك الدعوى وعقود الاجارة المقدمة في القضايا الأخرى المضمومة أن المدعى هو الذى ظل واضع اليد حتى نهاية سنة ١٩٣٨ ثم اغتصب المدعى عليه الأول الأرض بزعم شرائه إياها فقام النزاع بين الطرفين على ملكيتها " وأضاف الحكم المطعون فيه ما يأتى : " وحيث إنه فضلا

عن سوء النية فإن وضع اليد الذي يزعمه لم يكن حادثاً إذ الثابت من ملف القضية رقم ٣٥٧ سنة ١٩٣٨ كلى أسيوط أن ابراهيم عثمان الهلالى تقدم بعدد من عقود الإيجار المثبتة لوضع يده على أرض النزاع في سنتي ١٩٣٧، ١٩٣٨ بتأجيرها للغير، ولما كان كون الشيء واقعاً فعلاً في حوزة من يدعى حيازته أو غير واقع فيها هو من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصاً سائغاً من عقود الإيجار المقدمة في القضايا التي كانت مضمومة إلى هذه الدعوى أن مورت المطعون ضدهم الأربعة الأول هو الذي كان يضع اليد على الأطنان المتنازع عليها حتى سنة ١٩٣٨ فإنه بفرض أن الطاعن وضع يده ابتداء من هذا التاريخ فإن مدة التقادم الخمسية لم تكتمل له قبل رفع هذه الدعوى عليه في ٣ من مارس سنة ١٩٤٢ - ومتى كان الحكم المطعون فيه قد نفى اكتمال هذه المدة فقد كان هذا حسيبه لرفض ادعاء الطاعن التملك بالتقادم الخمسي ويكون ما قرره في شأن نفى حسن النية عن الطاعن ونفى صفة الهدوء عن حيازته في المدة اللاحقة لسنة ١٩٣٨ تزيده منه فأيا كان خطؤه فيه فإن النعي به يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حكم القسمة لم ينفذ وهدل عنه باتفاق الشركاء وأن حالة الشيوع ظلت قائمة بينهم ودلل على ذلك بما قدمه من عقود رسمية صادرة من بعض المتقاسمين إلى الغير بعد حكم القسمة تدل على عدم اعتدادهم بذلك الحكم كما استدل على ذلك بأن تكليف الأطنان الواقعة بالقطعة رقم ٦ بحوض خياش رقم ٥٤ ما زال بأسماء الملاك الأصليين كما يدل ذلك الكشف الرسمي المقدم منه كما تمسك ببطلان حكم القسمة بناء على نص المادة ٤٥٤ من القانون المدني القديم تأسيساً على أن حسين كامل أحد المتقاسمين في دعوى القسمة لم يبين صفته في القسمة وهل كان متقاسماً بصفته مالكا أم ناظراً وقف - كما تمسك أيضاً ببطلان القسمة استناداً إلى عدم التصديق على إجراءاتها من المحكمة الابتدائية على الرغم من وجود قصر فيها - وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على وجوه دفاعه هذا بخلاف مشوباً بالقصور.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن خاصا بعدم تنفيذ حكم القسمة والعدول عنه بقوله :

”وحيث إنه بعد أن تمت القسمة على الوجه المبين بالحكم وضع كل من المتقاسمين يده على نصيبه وظاهر من مراجعة القرار الصادر من مجلس حسبي مديرية أسيوط بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٣٢ أن ورثة المرحوم حامد عثمان الهلالى ومن بينهم المرحوم محمد حفى الهلالى (البائع للطاعن) اقتسموا فيما بينهم الأعيان المخلفة عن مورثهم على أساس حكم القسمة الصادر من محكمة أسيوط الجزئية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ فى القضية رقم ٥٩٩ سنة ١٩١٧ وقد صدق المجلس الحسبي على القسمة التى تمت بين هؤلاء الورثة بالنسبة لنصيب القاصر منهم وسجلت فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ (تراجع الحافظة رقم ٢٦ من ملف الدعوى رقم ٣٠٧ سنة ١٩٣٨ كلى أسيوط المضمومة) مما يدل على تنفيذ حكم القسمة المشار إليه “ ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد انتهت فى حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة إلى أن حكم القسمة قد نفذ ولم يعدل عنه وهذا يعتبر ردا كافيا على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص . والنعى مردود فى شقه الثانى بأن البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء فى دعوى القسمة أو عدم مراعاة الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر هو بطلان نسبي لا يحق لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى مذكرته التى قدمها لمحكمة الاستئناف وأودعت ملفه تحت رقم ٤١ دوسيه أنه يفرض أن الثلاثة أفدنة المبيعة له مملوكة للدعى ابراهيم الهلالى فانه ترتب على وفاته أثناء نظر الدعوى أن أصبح ولده محمد الشير بهامى الضامن لسلامة العقد يملك بطريق الميراث عن والده الخمسين فيها كما آل خمسها أيضا إلى زينب ابراهيم الهلالى زوجة البائع للطاعن وخلفه فى ضمان استحقاق المبيع وأنه إذ كان البيع الصادر من غير مالك يصح إذا أصبح البائع مالكا للمبيع طبقا للسنتين ٢٦٤ و ٢٠٢ من القانون المدنى القديم المنطبق على النزاع فان العقد الصادر إليه يصبح صحيحا بالنسبة لنصيب

المذكورين في المبيع وبالتالي فلا يصح الحكم لهما بالملكية — لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى لها بتثبيت الملكية وبذلك جاء مشوبا بالقصور ومخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من مطالعة الصورة الرسمية للذكورة التي يشير إليها الطاعن على أنها قد تضمنت دفاعه في هذا الشأن أنه لم يرد فيها ذكر لزيب ابراهيم الهلالى وأيلولة جزء من المبيع إليها وعدم جواز الحكم لها بملكية هذا الجزء للأسباب التي يذكره الطاعن ومن ثم يكون نعيه على الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على دفاعه في هذا الخصوص على غير أساس كما لا يجوز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع — أما ما أثاره الطاعن خاصا بالنصيب الذي آل إلى محمد ابراهيم الهلالى الشهير بتهامى في القدر المبيع فانه لما كان الأخير ليس بائعا ولا خلفا للبائع بل مجرد وكيل عنه في البيع وضامن له في التزاماته فان أيلولة جزء من المبيع إليه بعد البيع لا يكون من شأنه طبقا للمواد التي استند إليها الطاعن تصحيح هذا البيع وتفاذه حتى بالنسبة لذلك الجزء أما إذا كان المقصود الرجوع على هذا الوكيل بالضمان الذي التزم به في العقد فان ذلك يكون طلبا جديدا لا يجوز قبوله في الاستئناف ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف إن هي التفتت عنه وبالتالي يكون النعى على الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجفاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم
راشد أبو زيد .

(٥٩)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تقادم "بدء التقادم" ضرائب . رسوم . إلزام "استرداد ما دفع
بغير حق" .

تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم
الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد . ذلك استثناء من القاعدة العامة المقررة
في المادة ١٨٧ من القانون المدنى .

(ب) تقادم . التقادم المسقط . "وقف التقادم" .

الجهل بالحق في استرداد ما دفع بغير حق لا يمنع من سريان التقادم ولا يترتب
عليه وقفه .

(ج) قانون "تنازع القوانين من حيث الزمان" تقادم . "بدء التقادم" .

النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم . عدم سريانها على ما اكتمل من التقادم
وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة . اكتمال مدة التقادم
المنصوص عليه في المادة ٣٧٧ مدنى بالنسبة للبائع المطالب بردها قبل تاريخ العمل
بالقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .

(د) رسوم . "استحقاق الرسم" . تقادم . "بدء التقادم" .

رسم . استحقاقه على أساس الإنتاج الفعلى . عدم اعتباره من الرسوم السنوية .
رسم حياج القطن . استقلال الرسم المستحق على كمية عن الرسم المستحق على كمية أخرى .
المطالبة برد الرسم المدفوع من إحدى الكيتين لا يقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع
عن الكمية الأخرى .

١ - تقضى المادة ٣٧٧ من القانون المدنى بأنه "يتقادم بثلاث سنوات
الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم

من يوم دفعها "ومؤدى صريح هذا النص أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على علم الممول بحقه في الرد . وحكم هذه المادة يعتبر استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدنى والتي تقضى بأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات يبدأ من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد .

٢ — الجهل بالحق في استرداد ما دفع بغير حق لا يمنع من سريان التقادم ومن ثم فإن هذا الجهل لا يمكن أن يكون من الموانع التى يترتب عليها وقف التقادم بعد سريانه طبقا للمادة ٣٨٢ من القانون المدنى .

٣ — القاعدة بحسب مفهوم المادة ٧ من القانون المدنى أن النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم لا تسرى على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة فاذا كانت مدة التقادم — وفقا للمادة ٣٧٧/٢ من القانون المدنى قد اكتملت بالنسبة لجميع المبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فلا يسرى القانون المذكور على هذا التقادم وبالتالي فلا محل للاستناد إلى الحكم المستحدث الوارد في عجز المادة الثانية منه والذي يقضى ببدء التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد إذا ظهر هذا الحق بعد إجراءات اتخذتها الجهة التى قامت بالتحصيل .

٤ — الرسم المفروض على أساس الإنتاج الفعلى يستحق للمجلس البلدى — وفقا لقرار وزارة الصحة الصادر في ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ — بمجرد حلج أية كمية من القطن وفي اليوم الذى يتم فيه حلجها ومن ثم فلا يعتبر هذا الرسم من الرسوم السنوية التى يبدأ سريان التقادم بالنسبة لها من نهاية السنة التى تستحق فيها طبقا لما تنص عليه المادة ٣٧٧ من القانون المدنى . وإذا كان الرسم يستحق بمجرد حلج القطن فإن دين الرسم المستحق على حاج أية كمية من القطن يكون ديناً مستقلاً عن الرسم المستحق على كمية أخرى حلجت في يوم قال ومن ثم فإن المطالبة القضائية برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا تقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى إذ ولو أن مصدر الرسم في الحالين هو القرار الوزارى القاضى بفرضه إلا أنهما لا يعتبران ديناً واحداً حتى يقال بأن المطالبة بجزء من هذا الدين تقطع التقادم بالنسبة لباقي المستحق منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنين بصفتهما حارسين قضائيين على محالج المرحوم جرجس عبدالشهيدي أقاما فى ۳۰ من أكتوبر سنة ۱۹۵۵ الدعوى رقم ۵۱۶۸ سنة ۱۹۵۵ . كلى القاهرة ضد المطعون ضدهما وطلبا فيها إلزامهما بأن يدفعا لهما مبلغ ۱۳۵۷ ج و ۲۸۰ م مع فوائد القانونية وقالايانا لدعواهما إنهما يديران محالج قطن لورثة المرحوم جرجس عبد الشهيد ببندر بيا وكانا منذ ديسمبر سنة ۱۹۴۶ يدفعان رسما على المحالج على أساس المظهر الخارجى قدره ۲۲۰ جنيها سنويا بواقع أربعة جنيها عن كل دولار إلا أنه صدر قرار من وزير الصحة فى ۵ من أبريل سنة ۱۹۴۹ يتحصل الرسوم على المحالج على أساس الانتاج الفعلى بواقع عشرة مليات عن كل قنطار من القطن المحلوج وخمسة مليات عن كل أردب من البذرة وقد نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فى ۲۸ من أبريل سنة ۱۹۴۹ ونص فيه على سريانه اعتبارا من أول مارس سنة ۱۹۴۹ . وما أن نشر هذا القرار حتى بادر المطعون ضده الأول بتنفيذه بأثر رجعى ابتداء من أول مارس سنة ۱۹۴۹ فاعتراض الطاعنان على ذلك ولما لم يجد اعتراضهما نفعا فقد رفعوا فى ۱۹ من أبريل سنة ۱۹۵۰ الدعوى رقم ۱۴۳۹ سنة ۱۹۵۰ كلى مصر ضد مجلس بلدى بيا وقالايانا إن هذا المجلس اقتضى من المحالج رسمين أولهما الرسم القديم المقدر على أساس المظهر الخارجى وثانيهما الرسم الجديد المقدر على أساس الانتاج الفعلى وتمسكا ببطلان الأثر الرجعى للقرار الصادر فى ۵ من أبريل سنة ۱۹۴۹ وطلبا نتيجة لذلك رد المبلغ المحصل بغير وجه حق وقدره عن شهور مارس وأبريل ومايو سنة ۱۹۴۹ — ۴۵۷ ج و ۴۰۰ م وقد قضى لصالحهما نهائيا باسترداد مبلغ ۲۳۷ ج و ۴۰۰ م وهو ما حصله المجلس البلدى منهما بغير حق فى تلك الشهور الثلاثة وقد قطعت

محكمة الاستئناف في أسباب حكمها الصادر في تلك الدعوى بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ بأن الطاعنين لا يلزمان في السنة المالية الممتدة من أول مارس سنة ١٩٤٩ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ إلا بالرسوم على الأساس القديم وهو المظهر الخارجى المحدد على الدولار وقد ردت هذه الرسوم ٢٢٠ ج - وهضى الطاعنان في دعواهما قائلين أنهما لما كان المجلس قد حصل منهما رسوما أخرى عن المدة من أول يونيو سنة ١٩٤٩ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ على أساس الإنتاج الفعلى وهو الأساس الذى قطعت محكمة الاستئناف في حكمها السابق بعدم انطباقه عليهما إلا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ فقد ردت هذه الدعوى بطلب رد هذه الرسوم التى دفعت منهما بغير حق والتى بلغ مجموعها ١٣٥٧ ج و ٢٨٠ م - و بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام المدعى عليهما (المطعون ضد هما) بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ ١٣٥٧ ج و ١٨١ م مع فوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٣٠/١٠/١٩٥٥ حتى تمام السداد - استأنف المطعون ضد هما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥٠ سنة ٧٧٧ ق وتمسكا منه بتقديم حق الطاعنين في المطالبة برد الرسوم التى دفعت منهما بغير حق بمضى ثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقا للمادة ٣٧٧/٢ من القانون المدنى وقالا إن الطاعنين قد سددوا الرسوم المطالب بردها بإيصالات آخرها بتاريخ ٢٩/٨/١٩٥٠ ولم ترفع الدعوى المطالبة بها إلا في ٣٠/١٠/١٩٥٥ أى بعد فوات مدة التقدم المنصوص عليها قانونا . وفى ١٩ من يناير سنة ١٩٦١ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الدفع بالتقادم وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضد هما - فطعن الأخيران في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحبث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك قالا إنهما قد ردا أمام محكمة الاستئناف على دفاع المطعون ضد هما المؤسس على تقدم حقهما فى المطالبة برد الرسوم المدفوعة بغير حق بمضى ثلاث سنوات طبقا

للمادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني — بأن هذه المادة قد عدلت بالقانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ الذي نصت المادة الثانية منه على أن يبدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل فيبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه — وأن هذا النص قد جاء تطبيقاً للقواعد العامة الواردة في المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تقضى بأن تقادم دعوى استرداد ما دفع بغير حق لا يبدأ إلا من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد — وأنه لذلك فإن حق المطاعين في استرداد ما دفعاه من الرسوم بغير حق لا يبدأ تقادمه إلا من وقت علمهما بهذا الحق وهو تاريخ الحكم الصادر لصالحهما في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٤ في الاستئناف رقمي ٧٠٠ و ٧١١ سنة ٧٠ ق وأنهما وقد رفعوا دعواهما الحالية بطلب رد هذه الرسوم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ فإن الدفع بالتقادم يكون على غير أساس — لكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر بمقولة إنه لا محل للاستناد إلى نص المادة ١٨٧ من القانون المدني مع وجود قانون استثنائي خاص هو القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ الذي يجب إعمال أحكامه دون سواها ومن بينها حكم المادة الثانية منه الذي يقضى بأن يبدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها — ويرى الطاعنان أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ اعتبر القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ قانوناً استثنائياً وأن الشارع خرج به على القواعد العامة المقررة في المادة ١٨٧ مدني فجعل بدء التقادم فيه من يوم دفع الرسوم أو الضرائب بصفة مطلقة وبغير قيد مع أن عجز المادة الثانية من ذلك القانون صريح في أن التقادم لا يبدأ إلا من تاريخ علم الدافع بحقه في الاسترداد وبعد إخطاره من الجهة التي قامت بالتحصيل بهذا الحق بخطاب موصى عليه وهذا الشطر من النص أهدره الحكم المطعون فيه وتغاضى عنه ولم يعن بالرد عليه مع ماله من أثر في الدعوى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه علاوة على خطئه في القانون معيباً بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ قد نص على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد تم هذا النشر

في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ — وكانت القاعدة بحسب مفهوم المادة ٧ من القانون المدني أن النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم لا تسرى على ما أكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة ، وكانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني تقضى بأن ”يتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم الى دفعت بغير حق ويبدأ مريان التقادم من يوم دفعها“ وهذا النص صريح بما لا يدع مجالا للشك في أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على علم الممول بحقه في الرد ، وحكم هذه المادة يعتبر استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني والتي تقضى بأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات يبدأ من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد — لما كان ما تقدم، وكان آخر مبلغ من المبالغ المطالب بردها قد دفعه الطاعنان في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ فتكون مدة التقادم وفقا للمادة ٢/٢٧٧ من القانون المدني قد اكتملت بالنسبة لجميع المبالغ المطالب بردها في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فلا يسرى القانون المذكور على هذا التقادم وبالتالي فلا محل للاستناد إلى الحكم المستحدث الوارد في عجز المادة الثانية منه والذي يقضى ببدء التقادم من تاريخ اخطار الممول بحقه في الرد إذا ظهر هذا الحق بعد اجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل — لما كان ما تقدم، وكان الطاعنان لم يرفعا دعواهما الحالية إلا في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فإن حقهما في المطالبة برد المبالغ التي دفعاها بغير حق يكون قد سقط بالتقادم ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى هذه النتيجة وبني على ذلك قضاءه برفض الدعوى غير مخالف للقانون ويكون النعي على ما ورد في أسبابه في شأن القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي لا ينطبق على النزاع غير متج .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون أيضا والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان انهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني التي تقضى بأن التقادم لا يسرى طالما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع

أديا — وقالاً بأنهما كانا مجهلان حق المحلج في استرداد بقية الرسوم المدفوعة منهما بغير حق وأن هذا الجهل موقف للتقادم إذ لم ينكشف لهما الحق في الاسترداد إلا بالحكم الاستثنائي الصادر لصالحهما في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٤ فلا يجوز أن يسرى التقادم في حقهما إلا من هذا التاريخ ولما كانت دعواهما باسترداد ما دفع بغير حق قد رفعت في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فإن مدة التقادم لم تكتمل وقت رفع الدعوى — لكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن الجهل بحق الرد ليس من الأسباب المانعة قانوناً من المطالبة والموقفه لسريان مدة التقادم — وهذا من الحكم خطأ في القانون ذلك أن نص المادة ٣٨٢ مدني جاء عاماً شاملاً وهو يقضي بوقف التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولا جدال في أن جهل الدائن بحقه يتعذر معه مطالبته به خصوصاً إذا لم يكن هذا الجهل ناشئاً عن إهمال أو تقصير منه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان مقتضى المادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني التي تحكم التقادم في هذا النزاع أن سريان التقادم — كما تقدم ذكره — يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها سواء كان الممول يعلم بحقه في الاسترداد أولاً يعلم، بمعنى أن الجهل بالحق في الاسترداد لا يمنع من سريان التقادم فإن هذا الجهل لا يمكن أن يكون بالتالي من الموانع التي يترتب عليها وقف التقادم بعد سريانه طبقاً للمادة ٣٨٢ من القانون المدني ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر ورد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بأن جهلتهما بحقهما في الرد ليس من الأسباب الموقفة لسريان مدة التقادم لأنه ليس من الأسباب المانعة قانوناً فإن النعي عليه في هذا السبب يخالف القانون والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومسوخ الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا في ردهما على الدفع بتقادم الحق بأنهما وقد رفعوا الدعوى الأولى رقم ١٤٣٩ سنة ١٩٥٠ كلى مصر بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ باسترداد بعض دينهما وهو الرسوم المسددة منهما بغير حق خلال شهور مارس وأبريل ومايو سنة ١٩٤٩ فإن المطالبة القضائية برد بعض الرسوم المدفوعة بغير حق يعتبر قاطعاً لسريان التقادم بالنسبة

لكامل هذه الرسوم المسددة خلال العام من مارس سنة ١٩٤٩ حتى فبراير سنة ١٩٥٠ لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع تأسيساً على أنه لا صلة بين ما دفع في الفترة الأولى وما دفع في الفترة الثانية وإن كلا الدينين مستقل بذاته ولا ارتباط بينهما - وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه من عدم وجود ارتباط بين الدينين ينطوي على مسخ للثابت بالأوراق ومخالفة للقانون إذ أن الارتباط وثيق بينهما بل هما في حقيقتهما دين واحد وهو دين الرسم المقرر على المحالج وفق قرار وزير الصحة القاضي بفرض رسم على المحالج على أساس الانتاج الفعلي دون المظهر الخارجي وسواء تم دفع الرسم المذكور عن العام الممتد من أول مارس سنة ١٩٤٩ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ على دفعات كما حدث فعلاً أو دفع كله مرة واحدة فإن مجموع هذا الرسم دين واحد ومصدره واحد هو قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٤٩/٤/٥ وبذلك يكون رفع الدعوى باسترداد بعض الرسم المدفوع في عام ١٩٥٠/١٩٤٩ قاطعاً للتقدم بالنسبة لباقي الرسوم المدفوعة خلال هذا العام ولا يغير من وحدة هذا الرسم الذي مصدره قرار إداري واحد خاطيء أن يكون الاستحقاق متتابعاً أو أن يكون المحالج قد سدد الرسم على دفعات متلاحقة أو متعاقبة وإذا لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ورفض الدفع بانقطاع التقدم لهذا السبب فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المبالغ المطالب بردها قد حصلت من الطاعنين باعتبار أنها الرسم البلدي المستحق بمقتضى القرار الوزاري الصادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ الذي يقضى بأن الرسم يحصل على أساس الانتاج الفعلي بواقع عشرة مليات عن قنطار القطن المحلوج وخمسة مليات عن أردب البذرة فإن مؤدى ذلك أن هذا الرسم المفروض على أساس الانتاج الفعلي يستحق للجلس البلدي بمجرد حليج أية كمية من القطن وفي اليوم الذي يتم فيه حليجها وبواقع عشرة مليات عن كل قنطار منها وخمسة مليات عن كل أردب من البذرة ينتج من عملية الحليج ومن ثم فلا يعتبر هذا الرسم من الرسوم السنوية التي يبدأ سريان

التقادم بالنسبة لها من نهاية السنة التي تستحق فيها طبقا لما تنص عليه المادة ٣٧٧ من القانون المدني وإذا كان الرسم يستحق بمجرد حلج القطن فإن دين الرسم المستحق على حلج أية كمية من القطن يكون ديناً مستقلاً عن الرسم المستحق على كمية أخرى حلجت في يوم تال ومن ثم فإن المطالبة القضائية برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا يقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى إذ ولو أن مصدر الرسم في الحالين هو القرار الوزاري القاضي بفرضه إلا أنهما لا يعتبران ديناً واحداً حتى يقال بأن المطالبة بجزء من هذا الدين تقطع التقادم بالنسبة لباقي المستحق منه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا مسخ الثابت في الأوراق .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد
أبرزيد .

(٦٠)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ القضائية :

(ا) نقض "الصفة في الطعن" . محاماه .

تقديم المحامي المقرر بالطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته تم
وكيلا عن باقي الطاعنين . تصريح الأخيرين في توكيلهم الطاعن الأول بتوكيل محامين
للطعن بالنقض نيابة عنهم . اعتبار الطعن مقررا به بمن له صفة .

(ب) حكم . "منطوق الحكم" .

عدم اقتصار منطوق الحكم على رفض الدعوى وقضاؤه بثبوت ملكية المدعى عليه
وهو ما كان يجب ذكره في الأسباب . ليس ذلك قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، ولا أثره
على سلامة الحكم .

(ج) دعوى . "انقطاع سير الخصومة" . بطلان .

بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قررته القانون لمصلحة
من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أو زالت
صفته . ليس لغيرهم أن يحتاج بهذا البطلان .

(د) محكمة الموضوع . تقادم . "تقادم مكسب" .

تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية : ضي المدة الطويلة مما تستقل
به محكمة الموضوع .

١ - إذا كان محامي الطاعن الذي قرر بالطعن أودع وقت التقرير به
التوكيل الصادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلا عن باقي الطاعنين

وكان توكيل الأخيرين إلى الطاعن الأول يتسع للتصريح له في توكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم فان الطعن بالنسبة لهم يكون مقررا به من ذى صفة .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه لم يقتصر في منطوقه على إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق الوقف في الأرض محل النزاع بمضى المدة وعلى رفض الدعوى الموجهة قبله ، بل ضمن هذا المنطوق النص على اعتبار الوقف مالمالكاً ثبتت ملكيته له وهو ما كان يجب ذكره في الأسباب فان ذلك من الحكم لا يؤثر على سلامته ولا يعتبر منه قضاء للوقف بما لم يطلبه .

٣ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة ، بطلان نسي قرره القانون لمصاحبة من شرع الانقطاع لحمايته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان .

٤ - تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأحكام المطعون فيها وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن ورثة على حسن البدرى (المطعون ضدهم عدا الأول) أقاموا الدعوى رقم ١٨٥٧/١٦٢ سنة ٣٢ قضائية أمام محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة على الطاعنين ووقف الخانكي (المطعون ضده الأول) طالين الحكم أصليا بأن قطعة الأرض الميينة بصحيفة الدعوى لا تدخل ضمن أعيان وقف الخانكي - واحتياطيا وفيما إذا قضى بأن تلك الأرض كلها أو بعضها تدخل ضمن أعيان ذلك الوقف بفسخ عقد البيع المسجل في ٩ من يونيو سنة ١٩٣٥

برقم ١٧٦ مع إلزام ورثة كحيل "الطاعنين" برد الثمن والفوائد مع التضمينات وقالوا شرحا لدعواهم إنه بمقتضى ذلك العقد اشترى مورثهم المرحوم دلى حسن البدرى من ورثة كحيل "الطاعنين" قطعة أرض كائنة بمدينة دمياط مساحتها ٦٥٥,٦٩ مترا مربعا مبينة الحدود والمعالم بالعقد وبالصحيفة بثن قدره ١٧٧١ ج ٩٢ م وبعد أن أقاموا عليها منزلا بلغت تكاليفه ١٠٠٠٠ ج رفع وقف الخانكى ضدهم الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٣٥ أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية بطلب استحقاقه لتلك الأرض وقضت تلك المحكمة للوقف بطلباته ولهذا فقد رفعوا هذه الدعوى بطلباتهم السابقة وفى أول مايو سنة ١٩٣٩ قضت محكمة المنصورة المختلطة برفض الدفع المقدم من وقف الخانكى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وقبل الفصل فى الموضوع بالانتقال إلى أرض النزاع بمصاحبة خبير يقوم بتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لبيان ما إذا كانت أرض النزاع تدخل أولا تدخل ضمن أعيان وقف الخانكى المبينة بحجته وفى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة بنذب ثلاثة خبراء لأداء ذات المهمة وبعد أن قدم الخبراء الثلاثة تقريرهم قضت بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ بالتصديق على تقرير الخبراء الثلاثة المودع بملف الدعوى وبسقوط حق وقف الخانكى بمضى المدة بالنسبة لأرض النزاع المبينة بصحيفة الدعوى فرفعت زليخة إبراهيم زهدى ناظرة الوقف الاستئناف رقم ٩٧ سنة ١ ق أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاء الحكم الصادر بجلسة أول مايو سنة ١٩٣٩ والحكم الصادر بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ والقضاء بعدم اختصاص المحكمة المختلطة بنظر الدعوى وفى الموضوع برفضها وأثناء سير الاستئناف تنازل وقف الخانكى عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة المختلطة بنظر الدعوى وقد توفيت الناظرة زليخة إبراهيم زهدى وحلت محلها فى الاستئناف الناظرة سنية مصطفى زهدى التى ظلت توالى السير فيه حتى توفيت وحل محلها السيد / محمد مصطفى زهدى الذى عينه القضاء المستعجل حارسا على أعيان الوقف بالحكم رقم ١٧٩٠ سنة ١٩٥٣ مدنى مستعجل القاهرة وفى ٣٠ يناير سنة ١٩٦٠ دفع حسين على البدرى بانقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وفى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع المبدى من المطعون ضده

حسين على البدرى بانقضاء الخصومة بخمس سنوات ثم قضت في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٠ قبل الفصل في موضوع الاستئناف باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم "الطاعنون" وورثة على حسن البدرى المطعون ضدهم بكافة طرق الإثبات أن قسطنطين كحيل وورثته من بعده قد وضعوا اليد على العين موضوع النزاع وضع يد هادئ وبطريقة علنية ومستمرة لا غموض فيها بصفتهم ١٠ لأك لها مدة ثلاث وثلاثين سنة قبل رفع الدعوى الشرعية وبعدها سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ في الدعوى الأصلية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق وقف مصطفى الخانكي بمضى المدة فيما يتعلق بقطعة الأرض موضوع النزاع وباعتباره مالكا لما مقداره ٢٧٢,٩٨ مترا مربعا شيوعا في القطعة المذكورة باعتبارها أرضا فضاء وأقامت قضاءها على أن الأرض موضوع النزاع تدخل في حجة وقف الخانكي إذ كان يشترك فيها بحق النصف مع وقف أونى باش الذى تصرف فيها لورثة كحيل الطاعنين بحجة البذل المؤرخة أول رجب سنة ١٢٥٨ هـ وأن هذا البذل لا يحتاج به على وقف الخانكي وأن الثابت من تقرير الخبراء الثلاثة والذي تأخذ به المحكمة أن تلك الأرض مملوكة على الشيوع لوقف الخانكي وورثة كحيل ينحصر الوقف فيها ٢٧٢,٩٨ مترا مربعا وينحصر الورثة ٣٨٢,٩٨ مترا مربعا وأن الورثة المذكورين عجزوا عن إثبات امتلاكهم لحصة الوقف بالتقادم المكسب وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦١ طعن الطاعنون في الأحكام الثلاثة الصادرة في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ و ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٠ و ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على دائرة الفحص فقررت بجلاسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض تلك الأحكام ودفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن ورأت النيابة في مذكرتها الثانية رفض هذا الدفع وتمسكت بما جاء في مذكرتها الأولى وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن المطعون ضده الأول دفع بعدم قبول الطعن من الطاعنات الثلاثة شيزير وفارود ومارى كحيل للتقرير به من غير ذى صفة وقال شرحا للدفع إن الدكتور حسن زكى الابراشى المحامى قرر بالطعن بصفته وكيلا عن السيد نيقولا

هيجلند كحيل من نفسه وبصفته وكيلا عن شيزير كحيل وفارود كحيل ومارى كحيل بالتوكيل رقم ١٥٤٥٤ سنة ١٩٥٨ عام القاهرة ولم يقدم وقت التقرير بالطعن التوكيل الصادر من هؤلاء إلى نيقولا هيجلند كحيل وبالتالي يكون الطعن منهم مقروا به من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع غير مسديد ذلك أنه يبين من الاطلاع على الملف أن محامى الطاعنين الذى قرر بالطعن أودع وقت التقرير به التوكيل الصادر اليه من نيقولا هيجلند كحيل من نفسه وبصفته وكيلا عن الطاعنات الثلاثة شيزير وفارود ومارى كحيل كما أودع بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦٤ صورة رسمية من التوكيل الرسمى الصادر من هؤلاء الطاعنات إلى الطاعن الأول نيقولا هيجلند كحيل فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٣ وهو تاريخ سابق على التقرير بالطعن ويبين منها أن التوكيل الصادر منهم اليه يتسع للتصريح له فى توكيل المحامين للطعن بالنقض نيابة عنهم وبذلك يكون الطعن من هؤلاء الطاعنات مقروا به من ذى صفة ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه والصادر فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك قالوا إن وريثة على حسن البدرى " المطعون ضدهم " أقاموا الدعوى بطلب ملكية الأرض موضوع النزاع وكان وقف الخانكى مدعى عليه فيها واقتصر دفاعه على طلب رفضها ولم يطلب القضاء له بملكيتها ولكن الحكم المطعون فيه تجاوز طلبات الوقف وقضى بثبوت ملكيته للأرض موضوع النزاع وهو خطأ فى القانون .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن وريثة على حسن البدرى أقاموا الدعوى ضد وقف الخانكى المطعون ضده الأول وضد الطاعنين طالبين الحكم أصليا بأن أرض النزاع لا تدخل كلها أو بعضها ضمن أعيان وقف الخانكى وكان هذا الوقف يطلب رفض الدعوى تأسيسا على أن الأرض مملوكة له ولما قضت محكمة الدرجة الأولى بسقوط حق وقف الخانكى فى تلك الأرض بمضى ثلاث وثلاثين سنة استأنف الوقف هذا الحكم

وتمسك بأن الأرض مملوكة له وتدخل ضمن أعيانه ولما كان الحكم في الاستئناف المرفوع من وقف الخانكي يقتضى الفصل في ملكية أرض النزاع وهل هي للوقف المذكور أم للطاعنين وقد انتهى الحكم على ما يبين من أسبابه إلى أن الوقف يملك جزء فيها وأن الطاعنين عجزوا عن إثبات اكتسابهم ملكية هذا الجزء بالتقادم الطويل فبقى على ملك الوقف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقتصر في منطوقه على إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق وقف الخانكي بمضى المدة في الأرض محل النزاع وعلى رفض الدعوى بل ضمن هذا المنطوق النص على اعتبار الوقف مالمالكاً لما ثبتت ملكيته له وهو ما كان يجب ذكره في الأسباب فإن ذلك من الحكم لا يؤثر على سلامته ولا يعتبر منه قضاء للوقف بما لم يطلبه ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير متج .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم الصادر بجلسته ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ قد أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك قال الطاعنون إن الخصومة في الاستئناف كانت منقطعة بحكم المادة ٢٩٤ مرافعات من يوم ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وأيلولة ملكية أعيان الوقف إلى المستحقين كل بقدر حصته فزالت صفة ناظر الوقف في تمثيلهم منذ ذلك التاريخ أو في القليل منذ وفاة السيدة سنية إبراهيم زهدى في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وترتب على هذا الانقطاع بطلان الاجراءات التى تمت اثناءه وظلت الخصومة منقطعة لمدة تزيد على خمس سنوات دون أن يتخذ فيها أى إجراء صحيح وعلى هذا الأساس دفع حسين على البدرى " المطعون ضده " بانقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ورفضت المحكمة هذا الدفع استناداً إلى أن الدعوى سارت في طريقها منذ رفعها دون أن يصدر فيها حكم بالشطب أو بالوقف أو بالانقطاع ودون أن يطلب الحكم بانقطاع الخصومة وأن مدة التقادم لا تبدأ إلا من الوقت الذى يصدر فيه حكم بشطب الدعوى أو وقفها أو انقطاع السير فيها وهذا من الحكم خطأ في القانون إذ انقطاع الخصومة يحصل بقوة القانون وبغير حاجة إلى حكم به والاجراءات التى تتخذ أثناء الانقطاع تقع باطلة .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الذى أبدى الدفع بانقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات هو المطعون ضده حسين على البدرى وقد أسسه على أن الخصومة قد انقطعت بقوة القانون بسبب زوال صفة ناظر الوقف منذ صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أو فى القليل من تاريخ وفاة الناطرة السيدة / سنية ابراهيم زهدى فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأن الاجراءات التى تمت فى الاستئناف ابتداء من أحد هذين التاريخين قد وقعت باطلة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينا له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان فانه ما كان لحسين على البدرى أو للطاعنين أن يحتجوا بالبطلان الناشئ عن انقطاع سير الخصومة بسبب زوال صفة ممثل الوقف أو وفاته ولا يكون للطاعنين بالتالى أن يعيبوا على الحكم المطعون فيه اعتباره هذه الاجراءات صحيحة إذ أنها تعتبر صحيحة بالنسبة إليهم وترتبط على ذلك فإن الدفع بانقطاع الخصومة المؤسس على بطلان تلك الاجراءات يكون منهار الأساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفضه لم يخالف القانون .

حيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه قصور فى التسبيب وفى بيان ذلك قال الطاعنون انهم تمسكوا فى مذكرتهم الختامية أمام محكمة الاستئناف بأن ملكية أرض النزاع آلت إليهم بالهبة الشرعية المؤرخة أول رجب سنة ١٢٥٨ هـ وأن السيدة عائشة خاتون كانت تمثل فى هذه الهبة وقفى أوضى باشى والخانكى وان هبة وقف الخانكى صريحة فى الإبقاء على ملكية وقف أوضى باشى لأرض النزاع وأن البدل الذى أجرته السيدة / عائشة خاتون إلى الطاعنين صحيح وأن محمد حسيب الخانكى الناظر على وقف الخانكى صادق على هبة ملكيتهم فى سنة ١٢٧٦ هـ وأنه لا يحق للنظار اللاحقين أن يتعرضوا للطاعنين فى ملكيتهم لهذه الأرض وأن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا إلا بقوله إن هبة البدل المؤرخة أول رجب سنة ١٢٥٨ هـ لا يحتج بها على وقف الخانكى دون أن يوضح السبب فى عدم إمكان هذا الاحتجاج مما يجعل الحكم مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون أنه رد على هذا الدفاع بقوله "وحيث إنه لا نزاع في أن الأرض موضوع النزاع داخلة في حجة الوقف الذي يمثله المستأنف (وقف الخانكي) إذ كان يشترك فيها بحق النصف مع وقف أوضى باشى الذى أعطاها المورث ورثة كحيل بحجة البديل المؤرخة أول رجب سنة ١٢٥٨ وأن هذا البديل لا يعتبر حجة على وقف الخانكي كما جاء في الحكم المستأنف بحق" وظاهر من هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي في هذا الصدد ولما كان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه عند رده على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص واكتفوا بتقديم صورة عرفية لا يعتد بها في إثبات الطعن فإن النعى في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الصادر في ٢٧ من يونيو ١٩٦٠ والذى قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ورثة البدرى المطعون ضدهم وورثة كحيل الطاعنين أن قسطنطين كحيل وورثته من بعده قد وضعوا اليد على أرض النزاع مدة ٣٣ سنة قبل رفع الدعوى الشرعية — قد أخطأ في القانون لأن وضع يد الطاعنين كان ثابتاً من التحقيق الذى أجرته الحكومة في سنة ١٨٨٧ على أثر قيام نزاع بينها وبينهم على ملكية هذه الأرض ومن خريطة فك الزمام التى وضعت في سنة ١٨٨٨ والتى ثبت منها أن أرض النزاع ملك لهم وفي حيازتهم وعليها مبان مملوكة لهم ومما أثبتته الخبر في الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ٣١ ق من أن مورثهم كان يضع يده على تلك الأرض وقد أهدر الحكم كل هذه المستندات الرسمية وأجاز إثبات عكسها بالبينة كما أخطأ الحكم إذا سقط حجة خريطة فك الزمام التى وضعتها الحكومة لمجرد ادعاء المطعون ضده الأول بتزييفها دون أن يطعن عليها بالتزوير.

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت الأوراق التى يستند إليها الطاعنون في سبب الطعن ليس لها حجية ملزمة أو قاطعة في إثبات وضع يدهم وكان تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها وكانت الأدلة التى استند إليها الحكم المطعون فيه مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصاً سائفاً ومن شأنها أن تؤدي إلى

ما رتبته عليها فإن ما يشير الطاعنون في شأن عدم كفاية هذه الأدلة وكفاية أدلتهم التي لم تأخذ بها المحكمة يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في الموازنة بين الأدلة التي يدلى بها الخصوم وتقدير كفايتها أو عدم كفايتها ومثل هذا الجدل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠ الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن نفس الواقف في وقف الخانكي سبق أن أقر لمورثهم إقرارا قضائيا بخروج أرض النزاع من وقف الخانكي فقد ذكر في اللجنة الشرعية المؤرخة ١٧ شعبان سنة ١٢٥٤ أنه ليس له ولا لوقفه أى حق على القطعة الواقعة بحرى الجسر السلطاني الذي حل محله شارع الوزى حسبما يبين من تقرير الخبراء وهو الشارع الذي تقع فيه حاليا أرض النزاع - لكن محكمة الاستئناف أهدت هذا الإقرار وأحالت الدعوى إلى التحقيق وانتهت من هذا التحقيق إلى أن الوقف هو المالك وذلك على خلاف ما أقر به الواقف وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور ومخطئا في القانون .

وحيث إنه لما كان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة النقض دليلا على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع سوى صورة عرفية لمذكرة وهذه الصورة ما دامت غير رسمية فلا يعتد بها ولهذا فإن نعيم بهذا السبب يكون عاريا من الدليل كما لا يجوز للطاعنين التحدى بهذا الدفاع الذي يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض ما داموا لم يثبتوا سبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون النعي برمته غير سديد .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد ، وابراهيم حسن علام .

(٦١)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دعوى . "انقطاع سير الخصومة" . بطلان .

بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج به .

(ب) عقد . "فسخ العقد" . "الإعذار" . بيع . "التزامات البائع" . تفسير . محكمة الموضوع .

إلتزام البائع فى عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود . التزم مغاير لالتزام البائع بضمان الاستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها الإلتزام بتطهير العين المبيعة إلتزاماً جوهرياً فى مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضائها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم إعذاره لا مخالفة للقانون .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان .

٢ — إذا كانت محكمة الموضوع قد استندت فى قضائها بفسخ عقد البيع إلى أن البائع قد التزم فى ذات العقد بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود واعتبرت هذا الإلتزام من الإلتزامات الجوهرية فى مقصود المتعاقدين

وقت التعاقد وأن عدم وفاء البائع به رغم إعداره يسوغ فسخ العقد طبقا للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني ، فإن محكمة الموضوع تكون قد مارست سلطتها الموضوعية في تفسير العقد بما لا يخرج عن مدلوله الظاهر وفي اعتبار الالتزام المنصوص عليه في العقد سالف الذكر التزاما جوهريا — وهو التزام غير التزام البائع بضمان الاستحقاق — كما أنها حين رتبته على الإخلال بهذا الالتزام وامتناع البائع عن الوفاء به بعد إعداره فسخ العقد لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما رفعوا في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ الدعوى رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٨ كلى طنطا على المرحوم أحمد حسن الفخراي مورث الطاعنين الأول والثانية وعلى الطاعن الثالث وطلبا الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ والمسجل في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ الصادر إليهما من ذلك المورث وبالزامه بوصفه بائعا وإلزام الطاعن الثالث بصفته ضامنا متضامنا بأن يدفع لهما مبلغ ١٤٧٨ ج قيمة الثمن ومصاريف التسجيل والتعويض — وقال المطعون ضدهما بيانا لدهواهما إنه بموجب العقد آنف الذكر باع لهما مورث الطاعنين الأولين ٣٠٦ أمتار و ١٠ س الموضحة بالصحيفة نظير ثمن قدره ٩١٨ ج قبضه البائع وقت تحرير العقد النهائي وتعهد في هذا العقد بشطب التسجيلات الموقعة على العين المبيعة وسداد ما عليها من الحقوق — ووقع الطاعن الثالث على العقد بصفته ضامنا للبائع ومتضامنا معه في تنفيذ هذا الإلتزام وأنه إذ كان البائع قد قعد عن الوفاء بذلك الإلتزام وظهر للشترين أن العين المبيعة مثقلة بالجوز العقارية والحقوق العينية وعليها تسجيلات لمصلحة دائنين كثيرين فقد وجها بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ إنذارا رسميا إلى كل من البائع والضامن بأن يقوموا في ظرف شهرين من تاريخ إعلانهما بهذا الإنذار

بتطهير العين المبيعة مما عليها من الحقوق العينية وشطب التسجيلات الموقعة عليها وإلا كانا ملزمين برد الثمن مع التعويضات . ولما لم يستجيبا لهذا الإنذار فقد رفع عليهما المطعون ضدتهما هذه الدعوى بطلب فسخ العقد مع رد الثمن وأداء مصاريف تسجيل العقد والتعويض — وبجلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة البائع وقام المطعون ضدتهما بتعجيل الدعوى بطلبتهما السابقة في مواجهة ورثة (الطاعنين الأول والثانية) والضامن — وبتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى مع إلزام ورثة البائع بأن يدفعوا للمدعين من تركة مورثهما قيمة الثمن المدفوع وقدره ٩١٨ ج ومصاريف تسجيل العقد وقدرها ٥٩ ج و ٥٨٠ م مع الفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ والمصروفات المناسبة ، ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه ورفضت المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات . ولم يستأنف الطاعنان الأول والثانية المحكوم عليهما هذا الحكم وإنما استأنفه المطعون ضدتهما المحكوم لهما بالإستئناف رقم ٢٦٤ سنة ١٠ ق طنطا ونعيا على الحكم المستأنف إغفاله الحكم على الضامن (الطاعن الثالث) بما قضى به على ورثة البائع — وبتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦١ حكمت محكمة إستئناف طنطا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لورثة البائع المرحوم أحمد حسن الفخراي وبتعديله بالنسبة للمستأنف عليه الثالث اسماعيل عبد المجيد الطباخ (الطاعن الثالث) وإلزام هذا الأخير بأن يدفع للمستأنفين (المطعون ضدتهما) بالتضامن مع الورثة المذكورين قيمة الثمن المدفوع وقدره ٩١٨ ج ومصاريف التسجيل وقدرها ٥٩ ج و ٥٨٥ م مع الفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الحاصلة في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — وبتقرير تاريخه ١٧ من يولييه سنة ١٩٦١ طعن الطاعنون وهم وارثا البائع والضامن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثانية وبرفضه بالنسبة للطاعن الثالث

ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن النيابة العامة والمطعون ضدهما دفعا بعدم قبول الطعن من الطاعنين الأول والثانية لعدم منازعتهم للمطعون ضدهما في طلباتهما أمام محكمة الموضوع ولعدم استئنافهما الحكم الابتدائي والذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده بالنسبة إليهما .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق ومن الوقائع المتقدم ذكرها أن الطاعنين الأول والثانية قد قبلتا الحكم الابتدائي ولم يستأنفاه وإنما استأنفه فقط المطعون ضدهما المحكوم لهما وطلبا في استئنافهما أن يحكم لهما على الطاعن الثالث بما حكم لهما به على الطاعنين الأول والثانية وبطريق التضامن معهما ولم يوجه المطعون ضدهما رافعا الاستئناف طلبات ما إلى الطاعنين الأولين في الاستئناف — وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى هذين الطاعنين وعدله بالنسبة للطاعن الثالث فقط فالزمه بأن يؤدي بالتضامن مع الطاعنين الأولين ما ألزمهما به الحكم الابتدائي — ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنين الأول والثانية بشيء أكثر مما قضى به عليهما الحكم الابتدائي الذي قبلاه ولم يستأنفاه وكان هذان الطاعنان من جهة أخرى لم ينازعا المطعون ضدهما في طلباتهما لا أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام محكمة الاستئناف بل ولم يحضرا أمام هاتين المحكمتين رغم إعدارهما قانونا فإن الطعن بالنقض منهما على الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول ولا يقدح في صحته هذا النظر أن الحكم المطعون فيه قضى بتضامنها مع الطاعن الثالث في المحكوم به إذ لم يضرهما هذا القضاء في شيء لأن الحكم الابتدائي الذي قبلاه كان يقضى بالزامهما وحدهما بهذا المحكوم به جميعه — كما أنه لا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعنين الأول والثانية بمصروفات الاستئناف إذ أنه يفرض أن هذا الحكم قصد إلى إلزامهما بهذه المصروفات بالتضامن مع الضامن — الطاعن الثالث — فان طعنهما بالنقض لم يتناول هذا الشق من الحكم المطعون فيه ولم

ولم تتعرض أسباب الطعن له ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثانية .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الثالث استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن مبنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور ذلك أن الطاعن الثالث (الضامن) دفع أمام محكمة الاستئناف بجلعة ١٢ من يونيو سنة ١٩٦١ وفي مذكرته الختامية بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة الطاعنين الأول والثانية بسبب صدور حكم بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ٢ سنة ١٩٥٩ كلى تجارى المنصورة بأشهار إفلاس مورثهما البائع المرحوم أحمد حسن الفخراى بعد موته وأنه بصدر هذا الحكم أصبح السنديك صاحب الصفة الوحيد فى تمثيل البائع لكن محكمة الاستئناف لم تشرف فى حكمها إلى هذا الدفع ولم ترد عليه وحكت فى الدعوى رغم انقطاع الخصومة فيها وبذلك جاء حكمها مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور ولا يمدح فى ذلك كون الاستئناف قد أعلن إلى الطاعنين فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٠ قبل الحكم بأشهار إفلاس البائع إذ لا يجوز بعد هذا الحكم السير فى دعوى ضد المفلس إلا فى مواجهة وكيل الدائنين .

وحيث إن هذا النهى مردود بأنه لما كان الثابت من الأوراق ومن الصورة الرسمية من محضر جلعة ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ والصورة الرسمية لمذكرة الطاعن الثالث المقدمة إلى محكمة الاستئناف أن طلب انقطاع سير الخصومة لزوال صفة الطاعنين الأولين — ورثة البائع — بسبب صدور حكم فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ بأشهار إفلاسه بعد موته — هذا الطلب قد أبدى من الطاعن الثالث وحده أما ورثة البائع فانهم لم يحضروا فى الاستئناف رغم إعدارهم قانونا — وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصاحبة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينا له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . . فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان ، وإذ كان الطاعن الثالث ليس ممن يقبل منهم الاحتجاج بالبطلان المترتب على زوال صفة

الطاعنين الآخرين الذين قضى بعدم قبول طعنهما فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان للسبب المتقدم لا يكون مقبولا من الطاعن الثالث كما أن نعيه على ذلك الحكم بالقصور لإغفاله الرد على طلبه انقطاع سير الخصومة لا يكون متجا .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى التسبب ذلك أن الطاعن الثالث تمسك فى مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن التسجيلات الموقعة على العين المبيعة قد شطبت بأحكام ومستندات مودعة لدى السنديك وفى محل البائع الذى وضعت الأختام عليه تنفيذا لحكم إشهار الإفلاس وفى محكمة الأحوال الشخصية وقال الطاعن فى مذكرته إنه لم يتمكن لذلك من تقديم هذه المستندات للمحكمة لكن الحكم المطعون فيه أغفل تحقيق هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الدفاع الذى يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفال تحقيقه والرد عليه هو دفاع ساقه الطاعن أمام محكمة الاستئناف بغير دليل يؤيده فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا هى إلتفتت عنه ، ولا يعتبر إغفالها الرد على مثل هذا الدفاع قصورا يبطل حكمها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون ذلك أنه قضى بفسخ عقد البيع ورد الثمن إستنادا إلى ما ورد فى البند الخامس من هذا العقد الذى تعهد فيه البائع بسداد كافة الحقوق التى على العقار المبيع وشطبت التسجيلات الموقعة عليه وما نص عليه فى هذا البند من ضمان الطاعن الثالث للبائع وتضامنه معه فى تنفيذ هذا الالتزام — هذا فى حين أن التفسير القانونى الصحيح لهذا البند يؤدى إلى عدم جواز طلب فسخ البيع ورد الثمن إلا بعد ثبوت إستحقاق أى دين لدائن صاحب حق عيني على العقار المبيع واتخاذ إجراءات على العقار للتنفيذ بهذا الدين وإذ كان المطعون ضدهما المشترىان لم يقدموا لمحكمة الموضوع ما يدل على اتخاذ أى دائن إجراء على العين المبيعة وكان الثابت أن جميع الحقوق العينية المترتبة على هذه العين قد شطبت تسجيلاتها فعلا عدا دين مصلحة الضرائب الذى ما زال محل نزاع بينهما وبين

ورثة البائع فضلا عن أنه دين احتمالي ومقدر تقديرا زافيا فإن قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ العقد ورد الثمن يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من عقد البيع المسجل المقدم بملف الطعن أن نص البند الخامس منه يجرى على النحو الآتي : "تعهد البائع الطرف الأول بسداد كافة الحقوق التي على العقار المباع من طرفه خاصة وعمل شطب عمومي عنها جميعها بمصاريف على حسابه بحيث لو اتخذت إجراءات ضد العقار المباع فيكون هو المسئول ويقر الطرف الثالث (الطاعن الثالث) بأنه ضامن متضامن في هذا البيع والثمن وضامن متضامن مع البائع في تصفية كافة الحقوق العينية على العقار المباع وعمل شطب عنها وولزم بما يترتب نحو أي إجراء يتخذ ضد العقار المباع بهذا ضمان تضامن غروم وإلزام" — ولما كانت محكمة الموضوع قد استندت في قضائها بفسخ عقد البيع إلى أن البائع قد إلتزم بموجب هذا البند بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود واعتبرت هذا الإلتزام من الإلتزامات الجوهرية في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد وأن عدم وفاء البائع به رغم اعذاره واعذار الضامن أيضا في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ يسوغ فسخ العقد طبقا للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني التي تنص على أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه — فإن محكمة الموضوع تكون قد مارست سلطتها الموضوعية في تفسير العقد بما لا يخرج عن مدلوله الظاهر وفي إعتبار الإلتزام المنصوص عليه في البند الخامس المتقدم الذكر إلتزاما جوهريا — وهو التزام غير التزام البائع بضمان الإستحقاق — كما أنها حين رتبت على الإخلال بهذا الإلتزام وإمتناع البائع عن الوفاء به بعد إعذاره فسخ العقد لا تكون مخالفة للقانون . أما ما يدعيه الطاعن من سبق شطب التسجيلات والحقوق العينية المترتبة على العقار المبيع فإنه ينقضه ما أثبتته المحكمة الابتدائية في أسبابه من وجود قيود كثيرة على العقار المبيع لدائنين مختلفين ونعم يفهم الطاعن أو ورثة البائع لمحكمة الموضوع الدليل على شطب شيء من تلك الحقوق ولا اعتداد بالمستندات المقدمة منهم لمحكمة النقض لعدم تقديم الدليل على سبق عرضها على محكمة الموضوع هذا إلى أن الطاعن مقرر بأنه مازال لمصلحة الضرائب حق عيني على العقار المبيع .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس عبد الجواد ، و سليم راشد أبو زيد .

(٦٢)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٢ القضائية :

بيع "بيع الأملاك الخاصة بالدولة". "انعقاده" عقد. "الإيجاب والقبول".

عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا
بالتصديق عليه من وزارة المالية . هذا التصديق هو القبول بالبيع والإيجاب من راغب
الشراء يكون بتقديمه للشراء على أساس سعر معين .

مفاد نصوص المادة السادسة من ديكريته ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بشأن ضريبة
ما يباع من أطياف الحكومة والمادتين ١٨ ، ١٩ من منشور نظارة المالية الصادر
بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٠٢ أن التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة بالدولة
لا يتم بين مصلحة الأملاك وبين طالبي الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية
إذ أن هذا التصديق هو القبول بالبيع ممن يملكه . ولا يعتبر إعلان هذه المصلحة
عن رغبتها في البيع ولا الإجراءات التي تقوم بها لهذا الغرض من مفاوضات مع
راغبى الشراء وممارسة على الثمن إيجاباً من جانبها ذلك أن الإيجاب في هذه الحالة ،
إنما يكون من راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر معين ولا يتم التعاقد إلا
بقبول المصاحبة بعد ذلك للبيع . وقد اشترطت النصوص المتقدمة أن يصدر التعبير
بالقبول من وزارة المالية دون غيرها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن مصلحة الأملاك الطاعنة رنعت على مورث المطعون ضدهم

الدعوى رقم ٧٦ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الزقازيق طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها إلى قطعة أرض مساحتها ٧٢٤ مترا مربعا . موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ورفع يده عنها وإزالة ما عليها من غراس أو بناء خلال شهر من تاريخ صدور الحكم وإلا قامت بالإزالة بمصاريف من طرفها ترجع بها عليه مع الزامه المصروفات والأتعاب وقالت فى بيان دعواها إنها تملك قطعة الأرض سالفة الذكر بالمستندات التى أشارت إليها فى صحيفة الدعوى وأنها سبق أن أقامت الدعوى رقم ٤٦٧ سنة ١٩٤٤ بذات الطلبات — وقد ضمت الدعويان لوحدة الموضوع وأثناء سيرهما توفى المدعى عليه (مورت المطعون ضدهم) فانقطع سير الخصومة ثم عجلت الطاعنة الدعوى ضد الورثة الذين اتهموا فى دفاعهم إلى أنه لاحق للطاعنة فى دعواها إذ أنها باعت أرض النزاع لمورثهم وحصلت منه نصف الثمن وقدره ٤٢٠ ج و ٧٢٠ م بإيصال مؤرخ ١٣/٣/١٩٥١ واتفقت معه على تقسيط النصف الباقى وحرر العقد بينهما من أصل واحد متضمنا هذا البيع وأرسل للمصلحة للتوقيع عليه ولم تسامه للمورث ولذلك لا يجوز لها بوصفها بائعة أن تنقض ما تم من جهتها بإرادتها المنفردة وطلب المطعون ضدهم الزام الطاعنة بتقديم هذا العقد — وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة بتقديم العقد المحرر بينها وبين مورت المطعون ضدهم بشأن العين موضوع النزاع — ولما قررت الطاعنة أنه ليس هناك عقد بهذا الشأن قضت المحكمة بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٧ بتوجيه يمين عدم العلم إلى النائب عنها قانونا وقد أداها بجلسة ١٢/١/١٩٥٨ ثم حكمت المحكمة فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ (أولا) : بتثبيت ملكية مصلحة الأملاك (الطاعنة) للأرض البالغ مساحتها ٧٢٤ مترا مربعا المبينة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى ورفع يد المدعى عليهم (المطعون ضدهم) وإلزامهم المصروفات المناسبة لهذا الطلب من تركة مورثهم توفيق أحمد بخدادى و ٣٠٠ ق اتعابا للحاماه . (ثانيا) بإعادة القضية للرافعة لنظر طلب الإزالة . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٢ سنة ٢ ق وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة — وبتاريخ ٥/١٢/١٩٦١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها (الطاعنة) وإلزامها بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه وبتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٦٢

طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت الرأى فيها بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦ وفيها تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على ما قرره من قيام تعاقد بين الطاعنة وبين مورث المطعون ضدهم ببيعها له قطعة الأرض موضوع النزاع ودلل الحكم على ذلك بالمفاوضات التى دارت بين المصلحة وبين مورث المطعون ضدهم حول بيع هذه القطعة وتحديد المصلحة لمساحتها وتقديرها لثمنها وقيام مورث المطعون ضدهم بدفع مبلغ ٤٢٠ ج و ٧٢٠ م باعتباره نصف الثمن المقدر لها وبالمكاتبات الإدارية الداخلية التى تبودلت بين فروع المصلحة الطاعنة عن هذا البيع فى حين أن هذه كلها إجراءات تمهيدية للبيع الذى لا يتم ولا ينفذ إلا بالتصديق عليه من وزير المالية طبقا لصريح نص المادة ١٨ من لأئحة بيع الأملاك الأميرية الحرة الصادرة فى سنة ١٩٠٢ والذى يستلزم هذا التصديق عن كل بيع سواء حصل بالمزاد أو بعهاءات داخل مظاريف أو بالممارسة مما يفيد أن قبول المصلحة للبيع لا يتم إلا بحصول ذلك التصديق وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بالإجراءات المتقدمة للقول بتمام التعاقد بين الطاعنة ومورث المطعون ضدهم على بيعها له قطعة الأرض موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ما قرره من أن الإيصال المؤرخ ١٩٥١/٣/١٣ قد تضمن قيام مورث المطعون ضدهم بدفع مبلغ ٤٢٠ ج و ٧٢٠ م للمصلحة الطاعنة باعتبار هذا المبلغ نصف ثمن الصفقة موضوع النزاع وأن هذا الإيصال يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لصدوره من المصلحة المذكورة ولأنه يجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال فيمكن تكملة هذا الدليل بالقرائن القضائية . ثم ذكر الحكم القرائن التى رآها مكتملة لهذا الإيصال فى الإثبات وانتهى إلى قوله "ومن حيث إنه يبين من

عرض المصلحة المستأنف عليها (الطاعنة) الأرض المتنازع بشأنها على مورث المستأنفين (المطعون ضدهم) وقيام المورث بدفع معجل الثمن على أساس النصف حسبما يبين من الكتاب المؤرخ ١٩٥٧/١١/٢٧ والمشار إليه آنفاً أن هناك إيجاباً قد صدر من المصلحة ببيع الأرض موضوع الدعوى إلى المورث وأن هذا الأخير قد قبل هذا العرض وأدى نصف الثمن المستحق فعلاً ومن ثم يكون البيع قد انعقد بين طرفي الخصومة بتوافر أركانه من رضا ومبيع وثمن ولا يغير من ذلك كون البائنة جهة حكومية ذلك أن البيع بطريق الممارسة يخضع للقواعد العامة. ولما كان الديكريتو الصادر في ٣ من فبراير سنة ١٨٩٢ الخاص بضريبة ما يباع من أطيان الحكومة قد نص في المادة السادسة منه على "أن يكون بيع الأطيان بحسب الشروط والقيود المنصوص عليها في اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآن أو التي يصدرها ناظر المالية فيما بعد" وقد نصت المادة ١٨ من المنشور رقم ١٠٠ الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ في شأن شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة على أن "كل بيع يلزم أن يتصدق عليه من نظارة المالية سواء كان قد حصل بالمزاد أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها أو بالممارسة ما عدا الحالة المختصة ببيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التي لا يتجاوز مجموع الثمن المقدر لها عشرة جنيئات عن كل قطعة فهذه القطع هي فقط التي يجوز بيعها بدون تصديق النظارة - ويبلغ تصديق النظارة إلى المشتريين بمعرفة المديرية والمحافظات ذات الشأن في الإعلانات التي يطلب منهم فيها سداد باقي الثمن وما يتبعه" - كما نصت المادة ١٩ من ذات المنشور على أنه "إذا رغب المشتري قبل التصديق من نظارة المالية على البيع سداد باقي الثمن وما يتبعه أو جزء منه يسوغ قبوله منه على سبيل الأمانة" ومفاد ما تقدم أن التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة للدولة لا يتم بين المصلحة الطاعنة وبين طالبي الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية إذ أن هذا التصديق هو القبول بالبيع ممن يملكه ولا يعتبر إعلان المصلحة عن رغبتها في البيع ولا الإجراءات التي تقوم بها لهذا الغرض من مفاوضات مع راغبي الشراء وممارسة على الثمن إيجاباً من جانبها كما ذهب الحكم المطعون فيه خطأ بل أن الإيجاب يكون في هذه الحالة من راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر معين ولا يتم التعاقد بينه وبين المصلحة

إلا بقبول المصلحة بعد ذلك للبيع وقد استلزمت النصوص المتقدمة في تعبير المصلحة عن إرادتها بالقبول أن يصدر من وزارة المالية دون غيرها — أما قبول المصلحة إستلام المبلغ الذى دفعه المطعون ضده على اعتبار أنه جزء من الثمن الذى انتهت إليه الممارسة فإنه لا يعتبر قبولا من المصلحة للتعاقد إذ نصت المادة التاسعة عشرة من المنشور سالف الذكر والذى صدر بالاستناد إلى السلطة المخولة لوزير المالية فى ديكريته ٣ من فبراير سنة ١٨٩٢ على أن قبول هذا المبلغ يكون على سبيل الأمانة ليس إلا — ولما كان الثابت والذى لا نزاع فيه أن وزارة المالية لم تصادق على بيع قطعة الأرض محل النزاع إلى مورث المطعون ضدهم فإن هذا البيع لا يكون قد انعقد بين المصلحة الطاعنة وبين مورث المطعون ضدهم ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر أن البيع قد تم وأسس على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنة مخطئا فى القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

(٦٣)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ القضائية :

حكم . ”الطعن فى الأحكام“ . استئناف . ”ميعاد الاستئناف“ .

الأصل مريان ميعاد الطعن فى حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم . يستثنى من ذلك ميعاد الطعن فى الأحكام الغيابية . بدؤه من اليوم الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذى يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . مريان حكم هذا الاستثناء بالنسبة لطرفى الحكم الغيابى على السواء لعموم نص المادة ٣٧٩/٣ مرافعات .

لئن كان الأصل فى ميعاد الطعن أنه يسرى فى حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه طبقاً لما هو مقرر فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات إلا أن المشرع قد استثنى من هذا الأصل ميعاد الطعن فى الأحكام الغيابية فنص فى الفقرة الثالثة من تلك المادة على أن هذا الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذى يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . فمن هذا اليوم فقط يبدأ احتساب ميعاد الاستئناف الذى يتحكم على كل من الطرفين عدم تجاوزه وإلا كان استئنافه مرفوعاً بعد الميعاد . وهذا الاستثناء يسرى على طرفى الحكم الغيابى على السواء إذ جاء بصيغة عامة ومطلقة ولا يصح القول بقصر حكم الفقرة الثالثة سالفة الذكر على الخصم الذى يعتبر الحكم غيابياً بالنسبة إليه دون الخصم الحاضر وبدء ميعاد الطعن بالنسبة لهذا الأخير من تاريخ إعلان الحكم طبقاً لما تنص عليه الفقرتان السابقتان عليها وذلك لعموم وإطلاق نص الفقرة الثالثة فضلاً عن أن القول بتخصيص هذا الاستثناء وقصره على الخصم الغائب يؤدي إلى اختلاف ميعاد الطعن

بالنسبة لطريق الطعن الواحد وهو ما حرص المشرع على تفاديه كما يفهم من إرادته نص الفقرة الثانية كما يؤدي إلى تقطيع أوصال القضية الواحدة وعرض موضوعها أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية في وقت واحد وهو ما يجب تجنبه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٨١٠ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٨٨٨ ج و ٩٦٢ م وفوائده القانونية بواقع ٧ ٪ سنويا تضاف إلى الأصل شهريا من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ حتى تمام الوفاء — وقد تخلف المطعون ضده عن الحضور رغم إعلانه — وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية غيابيا بإلزامه بأن يؤدي إلى البنك الطاعن مبلغ ٨٠٨ ج و ٩٦٥ م وفوائده بواقع ٧ ٪ سنويا ابتداء من ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ حتى تمام السداد . وقام الطاعن بإعلان هذا الحكم إلى المطعون ضده في ١٥ يناير سنة ١٩٦١ ثم رفع استئنافا عنه بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة في ٦ مارس سنة ١٩٦١ طلب فيها تعديل الحكم المستأنف في الشق المتعلق بالفوائد والحكم بإضاقتها إلى الأصل شهريا — وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٢٣ سنة ٧٨ ق وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بسقوط حق المستأنف (الطاعن) في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وذلك تأسيسا على أن الحكم المستأنف أعلن للمستأنف عليه (المطعون ضده) في ١٥ يناير سنة ١٩٦١ وأن الاستئناف لم يرفع إلا في ٦ مارس سنة ١٩٦١ أي بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو أربعون يوما . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لمتظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ويقول في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه بني قضاءه بسقوط حقه في الاستئناف على أن الحكم المستأنف قد أعلن للطعون ضده في ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ ولم يرفع البنك الطاعن استئنافه إلا في ٦ من مارس سنة ١٩٦١ بعد انقضاء أكثر من أربعين يوما على إعلان الحكم المستأنف — وهذا من الحكم خطأ في القانون إذ أنه احتسب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ إعلان الحكم المستأنف في حين أن الثابت أن هذا الحكم قد صدر غيابيا ضد المطعون ضده والقاعدة أن ميعاد الطعن بالاستئناف في الأحكام الغيابية إنما يبدأ من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة في هذه الأحكام غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن طبقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧٩ مرافعات — ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم الابتدائي الغيابي قد أعلن للطعون ضده في ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ وانقضى موعد المعارضة فيه في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ فإن موعد استئناف هذا الحكم إنما يبدأ في ٣١ من يناير سنة ١٩٦١ ويظل مفتوحا حتى ١١ من مارس سنة ١٩٦١ — ولما كان البنك الطاعن قد أقام استئنافه في ٦ من مارس سنة ١٩٦١ فإن استئنافه يكون في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن كان الأصل في ميعاد الطعن أنه يسرى في حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه طبقا لما هو مقرر في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧٩ مرافعات إلا أن المشرع قد استثنى من هذا الأصل ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية فنص في الفقرة الثالثة من تلك المادة على أن هذا الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . وهذا الاستثناء يسرى على طرفي الحكم الغيابي على السواء إذ جاء بصيغة عامة ومطلقة فقد ورد بالفقرة الثالثة المذكورة "ولا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام الغيابية إلا من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن" ومن ثم فمن هذا اليوم فقط يبدأ احتساب ميعاد الاستئناف الذي يتحتم على كل من الطرفين عدم تجاوزه وإلا كان استئنافه مرفوعا بعد

الميعاد. ولا يصح القول بقصر حكم الفقرة الثالثة السالف الذكر على الخصم الذي يعتبر الحكم غيابيا بالنسبة اليه دون الخصم الحاضر ويبدء ميعاد الطعن بالنسبة لهذا الأخير من تاريخ إعلان الحكم طبقا لما تنص عليه الفقرتان السابقتان عليها ذلك أنه علاوة على ما سبق ذكره من إطلاق نص الفقرة الثالثة وعدم تخصيصه بخصم دون آخر وأن هذا النص هو استثناء وارد على القاعدة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين عليهما فإن القول بتخصيص هذا الاستثناء وقصره على الخصم الغائب يؤدي إلى اختلاف ميعاد الطعن بالنسبة لطريق الطعن الواحد وهو ما حرص المشرع على تفاديه كما يفهم من إيراد نص الفقرة الثانية كما يؤدي إلى تقطيع أوصال القضية الواحدة وعرض موضوعها أمام محكمتي الدرجة الأولى والثانية في وقت واحد وهو ما يجب تجنبه ما أمكن ذلك — لما كان هذا وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الابتدائي صدر غيابيا ضد المطعون ضده في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وقام البنك الطاعن بإعلانه لهذا الأخير في ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ ثم استأنفه بالنسبة لما رفض من طلباته في ٦ من مارس سنة ١٩٦١ فان استئنافه يكون في الميعاد لأن هذا الميعاد لا يبدأ إلا من ٣١ يناير سنة ١٩٦١ وهو اليوم الذي أصبحت فيه المعارضة من جانب المطعون ضده غير مقبولة بانقضاء موعدها — وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وسليم راشد أبو زيد .

(٦٤)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) نزاع الملكية للمنفعة العامة . ” مرسوم نزاع الملكية “ .

اقتصار مرسوم نزاع الملكية — طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ — بتقرير
المنفعة العامة للعقارات اللازمة للشروع الذي نزعت الملكية من أجله . عدم صدوره
ضد شخص معين .

(ب) نزاع الملكية للمنفعة العامة . ” الاجراءات التالية لمرسوم نزاع الملكية “ .

الاجراءات بعد صدور مرسوم نزاع الملكية ونشره . قيام الادارة باعلان
صورة منه الى كل من اصحاب الملك أو راضى اليد واخطار طالب نزاع
الملكية وذوى الشأن باليوم المحدد للمارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور
بخطابات مسجلة .

(ج) اختصاص . ” اختصاص ولائى “ . نزاع الملكية للمنفعة العامة .
” طلب ابطال مرسوم نزاع الملكية “ .

طلب ابطال مرسوم نزاع الملكية ذاته وامتنع صدور مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة
العقار المنزوع ملكيته وقت صدور المرسوم الجديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من قانون نزاع الملكية رقم ٥
لسنة ١٩٠٧ ان مرسوم نزاع الملكية لا يصدر ضد شخص معين وإنما يقتصر على
تقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة للشروع الذى نزعت الملكية من أجله
وان أسماء ملاك الأراضى التى تنمر نزاع ملكيتها إنما تذكر فى كشف يلحق
بهذا المرسوم .

٢ - لا يقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ اتخاذ إجراءات بعد صدور مرسوم نزع الملكية ونشره سوى ما تقضى به المادتان الخامسة والسادسة من هذا القانون من قيام الإدارة باعلان صورة من ذلك المرسوم الى كل واحد من أصحاب الملك أو واضعى اليد واطار طالب نزع الملكية وذوى الشأن من أصحاب الأملاك باليوم الذى يحدد للمارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور بخطابات مسجلة .

٣ - طلب الطاعنين ابطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة عقارهما على أساس قيمته وقت صدور هذا المرسوم الجديد، طلب خارج عن ولاية المحاكم ويتمتع عليها نظره بحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - وفى حدود ما يتطلبه الفصل فى هذا الطعن تتحصل فى أنه بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بتزع ملكية العقارات اللازمة لمشروع إنشاء مبنى لإدارة تلغرافات وتليفونات الوجه البحرى ولستراى أوتوماتيكي جديد بطنطا ونشر هذا المرسوم فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ وكان من بين هذه العقارات قطعة أرض مساحتها ١٢,٢٥٥ مترا مربعا فى تكليف وقف أحمد المنشاوى نظارة السيد / صتر المنشاوى وقد قدرت الجهة طالبة نزع الملكية بواسطة لجنة فنية ندرتها لذلك قيمة هذه الأرض بمبلغ ٧٥٣٠ ج و ٧٢٠ م بواقع ستة جنيهات للتر الواحد - وإذ ظهر لتلك الجهة أن الوقف المذكور كان قد تصرف فيها إلى الطاعنين بموجب اشهاد البدل المشهر فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فقد قامت الإدارة بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتسليمهما

صورة من مرسوم نزع الملكية ثم أخطرتهم في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بخطابات مسجلة بالجلسة التي حددت للممارسة وإذ لم يحضروا في هذه الجلسة فقد أحييت الأوراق إلى رئيس محكمة طنطا الابتدائية طبقا لما كانت تقضى به المادة ٩ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الذي صدر في ظله مرسوم نزع الملكية وعين رئيس المحكمة خبيرا لتقدير قيمة الأرض المتزوع ملكيتها وقدم هذا الخبير تقريراً انتهى فيه إلى تقدير قيمة المتر المربع الواحد منها بمبلغ ١٢ ج وعلى هذا الأساس قدر التعويض المستحق عن نزع ملكية الأرض جميعها بمبلغ ١٥٠٦١ ج و ٤٤٠ م ولما أخطر المطعون ضدهم طالبوا نزع الملكية بهذا التقدير قاموا بتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٥٢ بإيداع هذا المبلغ خزانة المحكمة ثم طعنوا في عمل الخبير أمام محكمة طنطا الابتدائية بالدعوى رقم ٦٦٦ سنة ١٩٥٢ وطلبوا إلغاء تقديره فيما زاد على مبلغ ٧٥٣٠ ج و ٧٢٠ م الذي سبق أن عرضه على ملاك الأرض المتزوع ملكيتها - وبعد أن نذبت المحكمة ثلاثة خبراء لتقدير قيمة هذه الأرض حكمت بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٦ بتأييد تقدير خبير رئاسة محكمة طنطا على أساس أن التعويض المستحق للطاعنين عن نزع الملكية هو مبلغ ١٥٠٦١ ج و ٤٤٠ م وقد استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٢٣ سنة ٦ قضائية وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به زيادة على مبلغ ٧٥٣٠ ج و ٧٢٠ م - ولدى نظر هذا الاستئناف أقام الطاعنان بمذكرة قدمها بجملة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ استئنافا فرعيا قيد برقم ١٧ سنة ٨ ق و طلبا الحكم أصليا بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها الحكومة على الأرض المملوكة لهما واحتياطيا تعديل الحكم المستأنف واعتبار قيمة المتر الواحد في هذه الأرض بمبلغ ٢٥ ج وذلك بخلاف ما ينصهما في أرض الشارع الخصوصى الذي يفصل ملكهما عن ملك السيد / حستين على عبد النبي الذي شمله أيضا مرسوم نزع الملكية - وأسس الطاعنان طلبهما بطلان إجراءات نزع الملكية على أنها اتخذت ضد ناظر الوقف المالك الأصلي مع أن ملكية الأرض المتزوع ملكيتها كانت قد انتقلت إليهما في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قبل صدور مرسوم نزع الملكية وقد دفع المطعون ضدهم بعدم قبول هذا الاستئناف الفرعي لأن رافعيه (الطاعنين) قد قبلوا تقدير خبير الرئاسة ولم يطعنوا فيه وأنه ما دام الحكم

الابتدائي قد اعتمد هذا التقدير الذي ارتضياه فلا يجوز لهما أن يستأنفا ذلك الحكم - وبتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع الذي أبداه المطعون ضدهم بعدم جواز الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعنين ورفض الدفع المبدى من هؤلاء ببطلان إجراءات نزع الملكية وبقبول الاستئنافين شكلا وقبل الفصل في موضوعهما بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير قيمة عقار الطاعنين المتزوع ملكيته وذلك وقت صدور مرسوم نزع الملكية وبيان ما إذا كانت أرض الشارع الفاصل بين هذا العقار وبين العقار الآخر الذي نزعت ملكيته من حسنين على عبد النبي تدخل في مساحة هذين العقارين أو في مساحة أحدهما أم أن أرض الشارع المذكور متروكة من جهة الوقف المسالك الأصلية - العقارين - لتكون شارعا خاصا لمنفعتيهما وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ (أولا) في الاستئناف الفرعي رقم ١٧ سنة ٨ ق المرفوع من الطاعنين برفضه وبالزامهما بمصروفاته ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه (ثانيا) في الاستئناف رقم ٢٢٣ سنة ٦ ق المرفوع من المطعون ضدهم بتعديل الحكم المستأنف واعتباره قيمة قطعة الأرض الخاصة بالسيدين محمد القصر اوى ومحمد حلمى (الطاعنين) مبلغ ٧٥٣٠ ج و ٧٢٠ م مع إلزامهما بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه وبتقرير تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ طعن الطاعنان بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر قبله من محكمة الاستئناف في ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلاسة المحددة انظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينهى الطاعنان في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان إجراءات نزع الملكية التى باشرها المطعون ضدهم على الأرض المملوكة لهما لأن هذه الإجراءات اتخذت على أساس أن هذه الأرض مملوكة لوقف المنشاوى نظارة عنتر المنشاوى فصدر مرسوم نزع الملكية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ ضد هذا الناظر وتتابعت إجراءات نزع الملكية التالية لهذا المرسوم ضده أيضا وأنه إذ كان الثابت أن الطاعنين تملك الأرض المتزوع ملكيتها بمقتضى اشهاد

البديل الحاصل أمام محكمة طنطا الابتدائية الشرعية والم شهر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بينما لم يصدر مرسوم نزاع الملكية إلا في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ ونشر في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ فإن هذا المرسوم إذ صدر ضد عتري المنشاوي بصفته ناظرا لوقف المنشاوي بعد انتقال الملكية للطاعنين يكون وجميع ما تلاه من إجراءات قد وقع باطلا بالنسبة لهما — وقد رفضت محكمة الاستئناف دفاع الطاعنين في هذا الخصوص تأسيسا على ما قالته في حكمها الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ من أن الطاعنين قد أعلنوا بمرسوم نزاع الملكية بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ وسلمت إليهما صورة منه بحضور تسليم رسمي حرر في هذا التاريخ كما أخطرا بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالجلسة التي حددت للممارسة وأنهما لم يحضرا رغم إعلانهما بخطابات مسجلة — ويرى الطاعنان أن هذا الذي ارتكن إليه الحكم في قضائه خطأ في القانون إذ لا بد لنزع ملكية أي فرد جبرا من صدور مرسوم ضده بنزع الملكية أما تسليم الطاعنين صورة من المرسوم الصادر ضد غيرهما وإخطارهما بجلسة الممارسة وعدم حضورهما في تلك الجلسة فإن ذلك لا يصحح الإجراءات التي وقعت باطلة لأن أساس البطلان هو أن مرسوم نزاع الملكية لم يصدر ضد الطاعنين وإنما ضد شخص آخر لم يكن وقت صدور المرسوم مالكا للأرض المتزوع ملكيتها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من نص المادتين الأولى والثانية من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الذي يحكم النزاع أن مرسوم نزاع الملكية لا يصدر ضد شخص معين وإنما يقتصر على تقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة للمشروع الذي نزع الملكية من أجله وأن أسماء ملاك الأراضي التي تقرر نزاع ملكيتها إنما تذكر في كشف يلحق بهذا المرسوم وتقتضي المادة الثانية بأنه إذا كانت العقارات مقيمة في المكافأة أو في جريدة عوائد الأملاك فإن أسماء الملاك الواجب ذكرها في هذا الكشف هي الأسماء الواردة في دفاتر المكافأة أو في جرائد عوائد الأملاك أما العقارات غير الواردة بالمكافأة ولا بجرائد عوائد الملاك فيكتفى ببيان أسماء واضعي اليد عليها ولما كان يبين من الكشف الملحق بمرسوم نزاع الملكية الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ والذي نشر في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أنه ذكر فيه أن قطعة الأرض محل النزاع واردة في تكليف وقف أحمد باشا

المنشاوى رقم ٩٢٤ حسب واردة المكلفة وكان الطاعنان لم يقدموا لا لمحكمة الموضوع ولا لمحكمة النقض ما يثبت أن هذه الأرض لم تكن وقت صدور هذا المرسوم مكلفة بإسم الوقف المذكور بل إنهما لم يثيرا منازعة في هذا الخصوص ولم يدعيا أبدا أن الأرض المتزوع ملكيتها كانت مكلفة باسمهما وكان الثابت أيضا — على ما سجله الحكم المطعون فيه الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ — أن جهة الإدارة أعلنت الطاعنين بصورة من هذا المرسوم وقد تسلموا هذه الصورة بحضر تسليم رسمي محور في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ كما أخطرتهم الإدارة بتاريخ ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بتاريخ الجلسة التي حددت للمارسة وكلفتهم بالحضور فيها — ولم ينكر الطاعنان قيام الادارة بهذين الاجراءين هذا إلى أنه عند ما طعن المطعون ضدهم في تقرير خير رئاسة محكمة طنطا أعلنوا الطاعنين بالدعوى التي رفعوها فان اجراءات نزع الملكية تكون قد وجهت إليهما صحيحة ووفقا لما ينص عليه قانون نزع الملكية إذ أن هذا القانون لا تقضى اتخاذ اجراءات بعد صدور مرسوم نزع الملكية ونشره سوى ما تقضى به المادة الخامسة من قيام الادارة باعلان صورة من هذا المرسوم إلى كل واحد من أصحاب الملك أو واهى اليد وما تقضى به المادة السادسة من اخطار طالب نزع الملكية وذوى الشأن من أصحاب الأملاك باليوم الذى يحدد للمارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور بخطابات مسجلة وإذ كان هذان الاجراءان قد تمما صحيحين بالنسبة للطاعنين فان طعنهما على اجراءات نزع الملكية التالية للمرسوم يكون غير صحيح أما عن طلب الطاعنين ابطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة عقارهما على أساس قيمته وقت صدور هذا المرسوم الجديد فان هذا الطلب خارج قطاعا من ولاية المحاكم وممنوع عليها نظره بحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية — لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لرفضه دفاع الطاعنين في هذا الشأن لا يكون على أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ مخالفة القانون ذلك أنه اعتبر أن أرض الشارع الذى كان قائما بين ملكهما وبين ملك حساين على عبد النبي لازالت مملوكة لوقف المنشاوى

المالك الأصلي لعقارهما وعقار حسانين على اللذين نزع ملكيتهما وأن هذا الوقف ترك لهما فقط ومن باب التسامح الانتفاع بذلك الشارع ورتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعنين لأخذ مقابل عن نصيبهما في أرض الشارع المذكور — ويرى الطاعنان أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص خطأ في القانون إذ أنهما لم يقدمتا على شراء قطعة الأرض المنزوع ملكيتها إلا على أساس قيام هذا الشارع وسط ما اشتراه وما اشتراه جارهما حسانين على عبد النبي وهذا الشارع كانت منفعة مقصورة على عقارهما وعقار جارهما المذكور مما يجعل ثمن أرض الشارع من حقهما وحق الجار أي شريك آخر .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قد ورد به ردا على ما يثيره الطاعنان بهذا السبب "أن المحكمة تؤيد الخبر فيما انتهى إليه من أن مساحة الشارع الفاصل بين استبدال المستأنف عليه الأول "حسانين على عبد النبي" والمستأنف عليهما الثالث والرابع "الطاعنين" لا يدخل في ملك أحد منهم بل كان هذا الشارع مملوكا لوقف المنشاوي في تاريخ نزع الملكية الحاصل في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ ومن ثم فلا يكون ثمن أرض الشارع من استحقاق أحد من المستبدلين بل هو من استحقاق وقف المنشاوي للأسباب المبينة بتقرير الخبير" وقال الحكم في موضع آخر ردا على ما أثاره الطاعنان من أحقيتهما في المطالبة بما يقابل انتفاعهما بالشارع في ثمن أرضه قال الحكم "إن حق انتفاع الطاعنين في أرض الشارع إنما كان من قبيل التسامح من الوقف ولا يؤثر في ملك الوقف له وقت صدور مرسوم نزع الملكية" وهذا الذي رد به الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون إذ أن محكمة الاستئناف قد استخلصت وفي حدود سلطاتها الموضوعية أن أرض الشارع لا تدخل في ملكية الطاعنين لأنه لم يتناولها الاستبدال

وأنها بقيت في ملك الوقف حتى تاريخ نزع الملكية وأن انتفاع الطاعنين بذلك الشارع كان على سبيل التسامح مما يجعل التعويض المستحق عن نزع ملكية أرض الشارع من حق الوقف دون الطاعنين ولما كان الحكم قد استند في استخلاصه لهذه النتيجة على الأسباب التي أوردتها والأسباب المبينة بتقرير الخبير والتي أخذ بها الحكم فصارت بذلك جزءا متماها وكان الطاعنان لم يقدموا إلى محكمة النقض صورة من هذا التقرير كما لم ينص على أسباب الحكم في هذا الخصوص بالقصور فان نعيها عليه بمخالفة القانون في هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس حليبي عبد الجواد ،
وابراهيم حسن علام .

(٦٥)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) دعوى . ”الطلبات في الدعوى” . ”تعديل الطلبات” .

للخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أو في مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم
متى رخصت لهم المحكمة بتقديم المذكرات إلى أجل معين لما ينته بعد واطلع عليها
الخصم وعلم بها . امتناع التعديل بعد قفل باب المرافعة الشفوية أو الكتابية . إعتبره
مقفولا بانتهاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات .

(ب) إلتماس إعادة النظر . ”أحواله” .

الغش — كسبب للإلتماس — هو الذي يقع من حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه .
يجب ألا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع .

(ج) إلتماس إعادة النظر . ”أحواله” .

الادعاء بخالفه الحكم لائحة الرسوم وأحكام قانون الإصلاح الزراعي لا يصلح
سببا للإلتماس .

١ — للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك في مذكراتهم
أثناء حجز القضية للحكم متى كانت المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات في أجل
معين ولما ينته هذا الأجل وكان الخصم المقدم ضده الطلبات قد اطلع عليها
وعلم بها إذ لا يمتنع على الخصوم تعديل الطلبات إلا بعد قفل باب المرافعة —
شفوية كانت أو كتابية — وهو لا يعد مقفولا في حالة الترخيص للخصوم
بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية للحكم إلا بانتهاء الأجل الذي حددته المحكمة
لتقديم المذكرات فيه .

٢ — الغش الذى يبنى عليه الالتماس طبقا للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات هو الذى يقع ممن حكم لصالحه فى الدعوى بناء عليه ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها فى حقيقة شأنه لجهله به أى أنه يشترط لتوافر الغش الذى يجيز الالتماس أن لا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع . فاذا كان الثابت بالحكم ان الكشف الرسمى قوام الغش المدعى به قد سبق تقديمه من المطعون ضده فى مواجهة الطاعن أمام محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها الملتزم فيه وأن الطاعن قد عرض لهذا المستند وقام بمناقشته وكان العدول عن تعديل الطلبات لا يعتبر غشا متى تم وفقا للقانون فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم وقوع غش من المطعون عليه أثر فى الحكم لم يخالف القانون .

٣ — الادعاء بخالفة الحكم لأئحة الرسوم وأحكام قانون الاصلاح الزراعى لا يصلح سببا لإلتماس إعادة النظر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن وآخرين الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٧ كلى بنها طالبا بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى الصادر له من الطاعن والمؤرخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالنسبة لخمس أفدنة شيوعا فى خمسة عشر فدانا المبينة بالعريضة لقاء ثمن مقداره ٣٥٠ ج للفدان الواحد — وأثناء سير الدعوى قرر الطاعن الإدعاء بتزوير عقد البيع المذكور وبعسد أن قامت المحكمة بتحقيق شواهد التزوير التى قبلتها قضت فى ٦ من مايو سنة ١٩٥٩ برفض الإدعاء بالتزوير وبصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه فاستأنف الطاعن هذا الحكم — بالإستئناف رقم ١٠٠٤ سنة ٧٦ ق أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاء

والقضاء له برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره ورفض دعوى المطعون ضده —
وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى
إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات ما يدعيه من تزوير العقد ولينفي
المطعون ضده ذلك بذات الطرق — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين
أمرت باستجواب المطعون ضده وحددت لذلك جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦١ —
وإذ قدم المطعون ضده في تلك الجلسة كشفا رسميا بما يملكه في البلدة التي
تقع بها أطيان النزاع فقد عدلت المحكمة عن الاستجواب لما رآته من أن الدعوى
لم تعد في حاجة إليه بعد تقديم هذا المستند كما عدل المطعون ضده طلباته في تلك
الجلسة إلى صحة توقيع البائع له على عقد البيع موضوع الدعوى وقد قررت المحكمة
حجز القضية للحكم لأربعة أسابيع وصرحت للطرفين بتبادل المذكرات في ثلاثة
أسابيع والمدة مناصفة فقدم المطعون ضده مذكرته في الميعاد الممنوح له مؤشرا
عليها من خصمه بما يفيد إطلاعه عليها وفيها عاد المطعون ضده إلى طلب القضاء
له بطلان الأصلية التي كان قد أبداها أمام محكمة أول درجة — وبتاريخ ١٤ من
مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — فرفع الطاعن
عن هذا الحكم التماسا قيد برقم ١٤٨٥ سنة ٧٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة
طالباً بقبول الإلتماس شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم الملتمس فيه والحكم برد
وبطلان العقد المؤرخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ مع إلزام الملتمس ضده
بالمصروفات — وبني التماسه على سببين — الأول — أن محكمة الاستئناف
قضت للملتمس ضده بأكثر من طلباته ذلك أنه طلب في جلسة المرافعة الختامية
القضاء له بصحة توقيع البائع على العقد موضوع الدعوى غير أن المحكمة قضت بصحة
ونفاذ العقد المذكور — والثاني — أن المطعون ضده أدخل الغش على المحكمة
واستعمل طرقا احتيالية كان من شأنها تضليل المحكمة وإيقاعها في الخطأ —
وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بقبول الإلتماس شكلا وبعدم
جواز قبول التماس إعادة النظر في الحكم الصادر في القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٧٦ ق
إستئناف القاهرة وألزمت الملتمس « الطاعن » بغرامة قدرها أربعة جنيهات
والمصروفات — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على
هذه الدائرة بجلسته ٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته
بمذكرتها وهو رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك أنه قضى بعدم جواز الإلتماس مع أنه جائز لأن الحكم موضوع الإلتماس قضى للمطعون ضده بأكثر مما طلبه ومما استقرت عليه أوضاع النزاع في جلسة المرافعة الختامية إذ أن المطعون ضده عدل طلباته في تلك الجلسة إلى طلب صحة توقيع البائع على عقد البيع موضوع الدعوى وقد قررت المحكمة حجز القضية للحكم لأربعة أسابيع ورخصت الخصوم في تقديم مذكرات في الثلاثة أسابيع الأولى وجعلت المدة مناصفة إلا أن المطعون ضده قدم مذكرة عاد فيها إلى طلباته الأصلية التي أبدأها أمام محكمة أول درجة وهي الحكم بصحة التعاقد فقبلت محكمة الاستئناف هذه الطلبات المعدلة وقضت بها قولا منها بأن التقرير بحجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات هو استمرار للمرافعة فيها حتى ينتهى الأجل المضروب لتقديم المذكرات من الطرفين في الخصومة وما دام الأجل المحدد لتقديم المذكرات لم ينقض فإن لذى الشأن في الخصومة أن يعدل طلباته — ويرى الطاعن أن ماقرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير صحيح في القانون ذلك أن ترخيص المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات في الأجل الذى حجزت فيه القضية للحكم لا يجوز لأى من الخصمين أن يستغل هذه الرخصة ليفاجئ خصمه بطلبات جديدة بعد أن تهيأت القضية للحكم فيها وإذا كان المطعون ضده قد عدل طلباته في مذكرته التي قدمها في فترة حجز القضية للحكم وقضت محكمة الاستئناف له بحكمها الملتمس فيه بالطلبات المعدلة فانها تكون قد حكمت له بأكثر مما طلب ويكون ذلك الإلتماس جائزا هذا إلى أن قضاء الحكم المطعون فيه يتعارض مع لائحة الرسوم إذ كان على المطعون ضده أن يدفع رسوما جديدة إن أراد الرجوع إلى طلباته الأصلية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الإلتماس قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إستند في قضائه بعدم قبول هذا الوجه من وجهى الإلتماس إلى أن التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد معين يبيح لأى الخصمين أن يعدل طلباته وما دام أن المطعون ضده قد عاد في مذكرته التي قدمها — في الميعاد المحدد له — إلى طلباته الأصلية وأشر الطاعن على هذه المذكرة بتسليمها فإن المحكمة الإستئنافية إذ أجابت المطعون ضده إلى هذه الطلبات لا تكون قد

حكمت له بأكثر مما طلب — وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أن الخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك فى مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى كانت المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات فى أجل معين ولما ينته هذا الأجل وكان الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها إذ لا يمتنع على الخصوم تعديل طلباتهم إلا بعد قفل باب المرافعة ولا يعد باب المرافعة مقفولاً فى حالة الترخيص للخصوم بتقديم مذكرات فى فترة حجز القضية للحكم إلا بانتهاء الأجل الذى حددته المحكمة للخصم لتقديم مذكرته فيه لأنه لا يقفل إلا إذا إنتهت المرافعة فعلاً شفوية كانت أو كتابية — على أن للخصم الذى وجهت إليه الطلبات المعدلة فى فترة حجز القضية للحكم الحق فى أن يطلب من المحكمة فتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم للرد على هذه الطلبات إن كان الميعاد المحدد لتقديم مذكرته قد انتهى — لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يدع أنه طلب من المحكمة هذا الطلب فلم تجبه إليه فإن النعى على هذا السبب يكون على غير أساس — أما ما ينعاه الطاعن من أن الحكم قد خالف لائحة الرسوم فمردود بأن هذا النعى علاوة على أنه لم يكن من أسباب الإلتماس التى قدمها فإنه لا يصلح سبباً للإلتماس إعادة النظر .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه قضى بعدم قبول وجه الإلتماس المبني على وقوع غش من الخصم أثر فى الحكم الملتمس فيه مع أن المطعون ضده أدخل الغش على المحكمة أثناء نظر الاستئناف وكان من شأن ذلك التأثير فى حكمها إذ بعد أن أمرت باستجواب المطعون ضده قدم لها مستنداً فى موضوع الاستجواب وعندما امترض عليه "الطاعن" عدل طلباته من صحة ونفاذ عقد البيع إلى صحة توقيع البائع عليه وبناء على ذلك لم يواصل الطاعن اعتراضه على هذا المستند لأن الدعوى لم تكن بحاجة إلى دحضه بعد أن عدل المطعون ضده طلباته — إلا أن هذا الأخير عاد فى مذكرته الختامية وتمسك بطلباته الأصلية على أساس أن الحكم بصحة التوقيع يستوى مع الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع من حيث أثر التسجيل واستشهد فى ذلك بقضاء المحكمة النقض لا يصح الاستشهاد به فى هذا المجال — غير أن محكمة الاستئناف لم تنبه إلى هذا الغش وقضت فى موضوع الاستئناف بناء عليه — وأضاف

الطاعن أن المطعون ضده يملك أكثر من عشرة أفدنة فلا يجوز له شراء أى أرض من أراضي الإصلاح الزراعى لمخالفة ذلك لأحكام قانون الإصلاح الزراعى المتعلقة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الغش الذى يبنى عليه الإلتماس طبقا للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات هو الذى يقع ممن حكم لصالحه فى الدعوى بناء عليه ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها فى حقيقة شأنه بلهله به أى أنه يشترط لتوافر الغش الذى يجيز الإلتماس أن لا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع . وإذن فمتى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الكشف الرسمى قوام الغش المدعى به قد سبق تقديمه من المطعون ضده فى مواجهة الطاعن أمام محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها المتمس فيه وأن الطاعن قد عرض لهذا المستند وقام بمناقشته على ما هو ثابت من محضر جلسة ١٦/٤/١٩٦١ المودعة صورته الرسمية بملف الطعن وكان العدول عن تعديل الطلبات لا يعتبر غشا لحصوله وفقا للقانون على ما سبق الرد به على السبب الأول — فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم وقوع غش من المطعون عليه أثرفى الحكم لم يخالف القانون — أما ينعاه الطاعن خاصا بمخالفة أحكام قانون الإصلاح الزراعى فإنه لم يكن من أسباب الإلتماس التى قدمها علاوة على أنه لا يصلح سببا للإلتماس إعادة النظر وحيث إنه لما يتقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة السابعة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للمواد المدنية والتجارية

أولا - تنازع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختصاص
		إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض :
		”التنازع بشأن تنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية“ :
		المقصود بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية
		في المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية الأحكام التي سبق
		صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها . صدور حكيم
		متناقضين من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتبعان جهة القضاء
		العادي . عدم قبول طاب الفصل في النزاع بشأن تنفيذهما .
٥	١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٤ ق تنازع - جلسة ١٨/١/١٩٦٦)
		”دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم“ :
		دوائر الأحوال الشخصية المشكلة طبقا للمادة الرابعة
		من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية .
		اعتبارها من دوائر المحاكم وتابعة لها .
٥	١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٤ ق تنازع - جلسة ١٨/١/١٩٦٦)

ثانيا - عدول عن مبدأ سابق

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إختصاص
		<p>طلبات رجال القضاء :</p> <p>”إختصاص محكمة النقض“ .</p> <p>جواز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . الأقدمية وهي من الحقوق الأصلية لرجال القضاء لم تتناولها المادة ٩٠ من هذا القانون بالاستثناء من قاعدة جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشؤون القضاة أمام الدائرة المدنية لمحكمة النقض . نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار التعيين شاملا لما يستتبعه من تحديد الأقدمية . النص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ... ٢١</p>
		<p>إستئناف</p> <p>نطاق الاستئناف :</p> <p>نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظيره في الأحكام الخاصة بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦) ... ٣١</p>
١٨	٣١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		الظعن في الأحكام :
		الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع :
		١ — مناط عدم جواز الظعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الظعن فيه استقلالا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الظعن .
١٨	٣	(الظعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		٢ — قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خبير لتقدير مقابل الربح . في شطره الأول حكم قطعي حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الظعن فيه بالنقض استقلالا في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ .
١٨	٣	(الظعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		قضاة
		تعيين المحامين في وظائف القضاة :
		شرط صلاحية تعيين المحامين في وظائف القضاة هو ممارستهم المحاماة فعلا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . مدة استبعاد المحامي من الجدول قاطعة لشرط التوالى .
١١	٢	(الظعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاة" — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية :</p> <p>جواز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩. الأقدمية وهي من الحقوق الأصلية لرجال القضاء لم تتناولها المادة ٩٠ من هذا القانون بالاستثناء من قاعدة جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشؤون القضاة أمام الدائرة المدنية لمحكمة النقض. نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار التعيين شاملا لما يستتبعه من تحديد الأقدمية . النص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .</p>
١١	٢	<p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ...</p> <p>محاماة</p> <p>استبعاد اسم المحامي من الجدول :</p> <p>” أثره “ :</p> <p>ممارسة المحامي عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول . ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبي . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدة المقررة لاستحقاق المعاش .</p>
١١	٢	<p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض
		<p>ميعاد الطعن :</p> <p>قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خبير لتقدير مقابل الريع . في شطره الأول حكم قطعي حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن بالنقض استقلالا في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ .</p>
١٨	٣	<p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)</p>
		<p>نطاق الطعن :</p> <p>نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظير له في الأحكام الخاصة بالنقض .</p>
١٨	٣	<p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)</p>

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

١ - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ق) قانون . قضاة
		قانون
		استدراك الخطأ المادى أو المطبعى :
		حجته :
		تصويب الخطأ المادى أو المطبعى . اعتباره جزء من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته . تجاوز الاستدراك هذا النطاق وانطواؤه على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى . لاجية له ولا أثر له بالنسبة للنص الأصيل الذى يتعين اعمال أحكامه .
٣٧	١	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ...
		التفسير التشريعى :
		الأثر الرجعى للقانون :
		النص القانونى الجديد . عدم انعطاف أثره على الماضى ما لم ينص على سريانه استثناء بأثر رجعى أو كان نصا مفسرا للنص القديم .
٣٧	١	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قضاة
		المعاش والمكافأة :
		استقالة القاضي لا يترتب عليها سقوط حقه في المعاش أو المكافأة . تسوية أيهما على أساس آخر مرتب سواء كان انتهاء الخدمة بسبب الإستقالة أم لأي سبب آخر .
٢٧	١	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ...
		أقدمية :
		راجع :
١١	٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٦/١/١٩٦٦) ...
	هيئة عامة	تعيين المحامين في وظائف القضاة :
		راجع :
١١	٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٩/١/١٩٦٦) ...
	هيئة عامة	(م)
		معاش . مكافأة
		راجع قضاة :
٢٧	١	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٨/١/١٩٦٦)

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات . إجارة . أحوال شخصية . اختصاص . إدارة قضايا الحكومة . استئناف . استيلاء . إصلاح زراعي . إعلان . التزام . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أهلية . أوراق تجارية .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		عماله . التزام رب العمل بأن يقدم إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد . تخلفه عن تنفيذ هذا الالتزام . اتخاذه موقف الإنكار وطلبه ندب خبير حسابي للاطلاع على دفاتره وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها . نرفض هذا الطلب . لا قصور .
١٥١	٢١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	طرق الإثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		” اشتراط الكتابة “ :
		١ — عقد النقل البحري من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته استثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينة في المسائل التجارية . مشارطة إيجار السفينة . وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحري .
٧١	٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ — وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة (م ٤٦ من قانون التجارة) عدم جواز إثبات شركة التضامن بين أحد طرفيها بغير الكتابة . اشتراط التقنين المدني القائم الكتابة لانعقاد الشركة يقتضى بالضرورة لزومها للإثبات .
		في العلاقة بين الشركاء والغير : لا يجوز للشركاء إثبات الشركة مواجهة الغير إلا بالكتابة . للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .
١٨٢	٢٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٣ — التزام الكتابة في إثبات قيام شركة التضامن في الماضي بعد القضاء ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني محل خلاف في الرأي . الرأي بجواز إثبات هذه الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية بشرط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا . لا أثر للبطلان على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة الحكم بالبطلان (م ٢/٥٠٧ مدني) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عدم البدء في تنفيذ الشركة قبل الحكم ببطلانها لاستيفاء الشكل القانوني وعدم مزاولتها أى عمل من أعمالها . عدم اعتبارها "شركة فعلية" . انتفاء علة عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان في هذه الحالة .
١٨٢	٢٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		"حجية الأوراق العرفية"
		١ — للرسائل والبرقيات حجية الورقة العرفية في الإثبات متى كانت الرسائل وأصل البرقيات موقعا عليها من مرسلها .
٧١	٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ — انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص . شرطه أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقا لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص عالما بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ .
٢٢١	٢٩	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		إثبات العقد :
		لا يلزم لانعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول في محرر واحد . جواز استخلاص ذلك من تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين .
٧١	٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) البينة :
		تقدير قيام المانع الأدبي أو المادى من الحصول على دليل كتابى يستقل به قاضى الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائفة قيام مانع مادى حال دون الحصول على دليل كتابى على انتمضاء الالتزام . إثبات هذا الانقضاء بالبينة والقرائن . جائز قانونا .
٥٥	٧	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)
		(ج) القرائن :
		”القرائن القانونية“
		”قوة الأمر المقضى“
		حجية الشئ المقضى فيه . مناطها . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب . طلب إنقاص الأجرة لعدم تركيب مصعد فى العين المؤجرة فى دعوى وطلب تنفيذ التزام المؤجر بتركيب المصعد فى دعوى أخرى . اختلاف الدعويين موضوعا وسببا .
٢٢١	٢٩	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١)
		(د) اليمين :
		”اليمين المتممة“
		الدليل الناقص الذى يكمل باليمين المتممة . عدم اشتراط أن يكون كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . جواز أن يكون بينة أو قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ ثبوت عادى .
٥٥	٧	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجارة
		التزامات المؤجر :
		الأصل تنفيذ الالتزام عينا . يستثنى من ذلك أن يكون التنفيذ مرهقا للمدين . جواز الاقتصار على دفع تعويض تقدي ما لم يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما . المادة ٢٠٣/٢ مدني . انتفاء الارهاق . قصور الحكم في بحثه . مثال في التزام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة . (الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ٢٩
٢٢١		
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		الإرث :
		١ — الردة من موانع الإرث . المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١/١٩) .. ٢٣
١٧٤		
		٢ — وفاة المجني عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح . (الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) ٤٧
٣٣٧		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ديانة :
١٧٤	٢٣	١ — الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان . بواعثه ودواعيه . عدم البحث في جديتها . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١/١٩) ...
١٧٤	٢٣	٢ — إقرار الزوجين في وثيقة الزواج بخلوهما من الموانع الشرعية والقانونية ومنها أن يكون الزوج مسيحياً والزوجة مسلمة . القضاء بإسلام الزوج وإسناده إلى تاريخ زواجه بمسلمة . استخلاص موضوعي سائق . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١/١٩) —
		وراجع : اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية .
٥٠٥	١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٨) ع.ه
		اختصاص
		(١) اختصاص ولائي :
		١ — تحويل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض — وهي قرارات إدارية — استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .
١١٥	١٦	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		٢ — طلب إبطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار آخر جديد وتقدير قيمة العقار المتزوع ملكيته وقت صدور المرسوم الجديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم .
٤٥٩	٦٤	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		(ب) اختصاص نوعي :
		المحكمة الابتدائية . امتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . مثال .
٣١٤	٤٣	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٦٦)
		(ج) اختصاص قيمي :
		١ — العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية الخصوم . تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف . وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة .
٢٦٩	٣٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . تعديل الطلبات إلى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيها لا يسلب المحكمة الابتدائية اختصاصها ما دامت مختصة بنظرها وقت رفع الدعوى إليها . هذا الطلب المعدل يعتبر طلبا عارضا ومن ثم تختص بنظره المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته . م ٥٢ مرافعات .
٢٦٩	٣٦	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		وراجع في اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية .
٥	١ ع. ٥	(الطلب رقم ٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٨)
إدارة قضايا الحكومة		
قسم قضايا الإصلاح الزراعى :		
		تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقا للادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها في المقر الرئيسى لهذه الإدارة . جواز تسليمها في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعى جزء من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعى . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .
٣١٨	٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	استئناف
		الأحكام الجائز استئنافها :
٧٧	١٠	١ - الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها. الحكم بعدم قبول الاستئناف المقابل شكلا. إنهاؤه جزء من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم. جواز الطعن فيه استقلالا . (الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
٨٦	١١	٢ - قضاء الحكم في شق من الموضوع هو اعتبار الشيك المطالب بقيمته سندا غير حال الأداء لا يجوز اقتضاؤه بطريق استصدار أمر بالأداء. جواز الطعن في هذا الحكم . رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عنه . لا خطأ . (الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
١٨٠	٥٣	٣ - مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه استقلالا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن . (الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
١٨٠	٥٣	٤ - قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خير لتقدير مقابل الربح . في شطره الأول حكم قطعي حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن بالنقض استقلالا في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المحكمة المختصة استئنافياً :
		دعوى وقف الأعمال الجديدة التي يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف هي التي يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . اختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمور المستعجلة بوصفه كذلك متى توافر الخطر والاستعجال والاستئناف عن الحكم الذي يصدره فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٦)
١٤٧	٢٠	
		نصاب الاستئناف :
		”تحديده“
		العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف . وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦ —)
٢٦٩	٣٦	
		ميعاد الاستئناف :
		الأصل سريان ميعاد الطعن في حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم . يستثنى من ذلك ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية . بدؤه من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . سريان حكم هذا الاستثناء بالنسبة لطرفي الحكم الغيابي على السواء لعموم نص المادة ٣/٣٧٩ مرافعات .
٤٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) رفع الاستئناف : (١) طريقة رفع الاستئناف : ١ — ” بعريضة “ : ١ — الأصل في رفع الاستئناف وفقاً للمادة ١/٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ — أن يكون بعريضة تقدم لقلم الكتاب . يستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٢/١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور . ليس من بين هذه الدعاوى دعوى المطالبة بأجرة أطيان زراعية . البطلان جزاء مخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . تضمن صحيفة الاستئناف طلب إلغاء وصف النفاذ . وجوب رفع الاستئناف عن قضاء الحكم في الموضوع بطريق الإيداع وأن يتبع بالنسبة للتظلم من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي رسمه القانون لهذا التظلم وهو التكليف بالحضور . (الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٤٢	١٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المقصود بدعوى السندات الاذنية المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ، الدعوى المؤسسة على السند الاذني ذاته مستقلا عما عداه وتتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين عليه . يخرج عن هذه الدعوى — الدعوى التي تستند إلى حوالة الحق الثابت في السند الاذني إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعقد مستقل أو إلى الوكالة في اقتضاء قيمة السند الاذني بتوكيل منفصل عنه .
١٩٤	٢٥	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٣ — القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . خلوه من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . طريقته . عريضة تودع قلم الكتاب .
٣٧٢	٥٢	(الطن ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		بتكليف بالحضور :
		١ — الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء . وجوب رفع الاستئناف عنه بطريق التكليف بالحضور . ١١٨ و ٢/٤٠٥ و ٤ من قانون المرافعات .
٨٦	١١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ — استئناف الحكم الصادر في دعوى السندات الاذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها الدعوى المؤسسة على السند الاذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة. هما وجهان لتزاع واحد. اعتبار دعوى تزوير السند الاذني من دعاوى السندات الاذنية التي يرفع استئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور.
٢٤٣	٣٢	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
١٤٢	١٩	(وراجع الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٩٤	٢٥	(والطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		راجع نقض :
٣٨٨	٥٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		نطاق الاستئناف :
		نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظير له في الأحكام الخاصة بالنقض .
١٨٠	٨٣.ع	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		إجراءات نظر الاستئناف :
		تقرير التلخيص :
		وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات التلاوة بمحاضر الجلسات أو في الحكم .
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استيلاء
		المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :
		اختصاص لجان التقدير :
		١ — تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية . اعتبار تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .
١١٥	١٦	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		المعارضة في تقدير التعويض :
		٢ — تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض — وهى قرارات إدارية — استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .
١١٥	١٦	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إصلاح زراعى
		تصرف المالك إلى اولاده :
		١ - قوانين الاصلاح الزراعى من قوانين النظام العام . عدم الاعتداد بتصرفات المالك إلى فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . ردها إلى ملكية المورث . سريان أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة عند الوفاة في شأنها . لا تناقض .
٣٧٢	٥٢	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٢ - م ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى اولاده . رخصة . عدم خضوعه لرسم الأيلولة على التركات .
		م ٣/٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة . صلاحية الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
٣٧٢	٥٢	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		عدم الاعتداد بتصرفات المالك :
		المناط - عند الاستيلاء تنفيذاً لقانون الاصلاح الزراعى - في عدم الاعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه السابقة على تاريخ العمل به هو ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . عدم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاعتداد بمعناه بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . مسئولية البائع قبل المشتري عن هذا الاستيلاء مادام سببه راجعا إليه .
٢٠٥	٢٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		الاستيلاء :
		استيلاء الاصلاح الزراعى على قدر من الأطنان المبيعة ليس هلاكا لهذا القدر فى حكم المادة ٤٣٧ مدنى .
٢٠٥	٢٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		قسم قضايا الاصلاح الزراعى :
		١ - تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقا للمادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها فى المرفع الرئيسى لهذه الإدارة . جواز تسليمها فى أى مقر تتخذ ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الاصلاح الزراعى جزء من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الاصلاح الزراعى . صحة اعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة فى مقر ذلك القسم .
٣١٨	٤٤	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٢ - عدم الترام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان . تسليم صورة الاعلان الى محام بادارة قضايا الاصلاح الزراعى فى مقر هذه الادارة . صحة الاعلان لا يجدى الادعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة فى صفة من تسلمها .
٣١٨	٤٤	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
		الأصل في الإعلان أن تصل الورقة المعلنة إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الظني تارة بالإعلان في الموطن . وتارة أخرى بالعلم الحكيم كما في إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم بتسليم الصورة للنيابة . لا يكفي العلم الحكيم في الصورة التي تبدأ فيها مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . عدم سر يان هذه المواعيد في هذه الحالة — من تاريخ تسليمه الصورة للنيابة .
٧٧	١٠	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		إعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة :
		تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقا للسادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها في المقر الرئيسي لهذه الإدارة . جواز تسليمها في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعى جزء من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعى . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .
٣١٨	٤٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاعلان في محل التجارة :
		١ — الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جوازه . اعتبار محل التجارة بالنسبة لهذه الأعمال موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الفعلية ليست عنصراً لازماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجاري مستمراً .
٣٢	٢	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ — غلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجاري فيه .
٣٢	٢	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		التحقق من صفة مستلم الصورة :
		عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان . تسليم صورة الإعلان إلى محام بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي في مقر هذه الإدارة . صحة الاعلان . لا يجدي الادعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة في صفة من تسلمها .
٣١٨	٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		اعلان الطعن :
		القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . عبء إعلان الطعن . رفعه عن كاهل الطاعن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . جواز تصحيح عيوب الاعلان ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة هذا الميعاد ميعاداً تنظيمياً .
٣١٠	٤٢	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ميعاد المسافة :
		١ - الانتقال الذي تنصرف إليه موايد المسافة المقررة بالمادتين ٢١ و ٢٢ مرافعات هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقاهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم .
٣٤٣	٤٨	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٢ - ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة . ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلا ميعاد مسافة . احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة تعجيل الدعوى على أساس المسافة بين مقر المحكمة التي قدمت إليها ومحل من يراد إعلانه بها .
٣٥٣	٤٨	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		التزام
		مصادر الالتزام :
		دفع غير المستحق :
		راجع تقادم :
٤٢٥	٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		آثار الالتزام :
		الالتزام بتحقيق غاية :
		عقد نقل الأشخاص يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . إثبات إصابة الراكب أثناء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .
١٩٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		”التنفيذ العيني“
		الأصل تنفيذ الالتزام مينا . يستثنى من ذلك أن يكون التنفيذ مرهقا للمدين . جواز الاقتصار على دفع تعويض تقدي ما لم يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيا . المادة ٢/٢٠٣ مدني .
		انتفاء الإرهاق . قصور الحكم في بحثه . مثال في التزام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة .
٢٢١	٢٩	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		أوصاف الالتزام :
		(١) التضامن :
		”التضامن بين المدينين“
		١ - مطالبة أحد المدينين المتضامين - طبقا للمادة ١١٠ مدني قديم - تسرى في حق باقي المدينين ومطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسرى كذلك في حق سائر زملائه . اقتراض نوع من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم . الحكم الصادر ضد بعض الكفلاء المتضامين حجة على الباقيين وقاطعا لمدة التقادم بالنسبة لهم .
٢٧٩	٣٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - التزام شركة التأمين بموجب عقد التأمين . التزام رب العمل قبل المضرور المؤسس على الفعل الضار . تضام ذمتها في دين واحد دون تضامنها . الالتزام التضامني يقتضى وحده المصدر .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		(ب) عدم القابلية للانقسام :
		الالتزام بالتعويض النقدي قابل للانقسام .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		انقضاء الالتزام :
		(١) الوفاء :
		١ - التزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفى بقيمة شيك مذيّل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني .
		تحمّل البنك تبعه الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمّل العميل تبعه خطئه .
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		٢ - جواز رجوع الكفيل المتضامن — بما أوفاه وفاء صحيفا لدين قائم — على باقي الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتعهدين المتضامتين .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		تقديم الدعوى الشخصية بخمسة عشرة سنة من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن . من هذا التاريخ ينشأ حقه في الرجوع على المتضامين معه .
٢٧٩	٣٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦)
		٣ — جواز طلب براءة الذمة عن كل الدين أو عن جزء منه حسبما تسفر عنه التصفية . رفض الدعوى ببراءة الذمة تأسيساً على كفاية ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين مع رفض طلب المدين ندب خير لتصفية الحساب . خطأ في القانون وقصور .
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		(ب) المقاصة :
		” المقاصة القضائية “
		إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها لدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم .
٢٤٧	٣٣	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢/٢/١٩٦٦)
		إلتماس إعادة النظر
		أحواله :
		١ — الغش — كسبب للإلتماس — هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه . يجب ألا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٦٧	٦٥	٢ — الإدعاء بمخالفة الحكم لأئحة الرسوم وأحكام قانون الإصلاح الزراعي لا يصلح سببا للالتماس . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		أمر أداء
		”المعارضة في أمر الأداء“
		الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء . وجوب رفع الاستئناف عنه بطريق التكليف بالحضور . المادتين ١١٨ و ٤٠٥/٢ و ٤ من قانون المرافعات . (الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
٨٦	١١	
		أهلية
		حق التقاضي :
		وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعا لذلك حق التقاضي أثناء الحراسة . ليس هذا نقضا في أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله مقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقا للقانون . (الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٢١٤	٢٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عوارض الأهلية :
		السفه :
		”ماهيته“
		السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . التصرفات التي قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي مما يحض عليه التشريع الاسلامي لا تنطوي على خفة ولا تفيد السفه .
٢٣٧	٣١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٣ ق ”أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٦/٢/٢)
		أوراق تجارية
		طبيعة الكيالة وطبيعة الشيك :
		اختلاف طبيعة الكيالة عن الشيك . عدم سر يان حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة في شأن تظهير الكيالة على تظهير الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيرا ناقلا للملكية . عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكيلي .
٨٦	١١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		التظهير :
		التظهير الناقل للملكية :
		اختلاف طبيعة الكيالة عن الشيك . عدم سر يان حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة في شأن تظهير الكيالة على تظهير

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٦	١١	<p>الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية . صرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكلي .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)</p> <p>الحامل سيء النية :</p> <p>للساحب - في دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك - الاحتجاج ضده بكافة الدفعات التي كانت له قبل المظهر متى كان الحامل سيء النية .</p> <p>تسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسوء نية حامل الشيك وعلمه بأن الشيك حرر للوفاء بثن بضاعة اشتراها الساحب من المظهر - وهو شقيق الحامل - ولم يسلمها إليه . دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى إغفال الرد عليه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)</p>
٨٦	١١	<p>(ب)</p> <p><u>بطلان . بنوك . بيع</u></p> <p>بطلان</p> <p>بطلان اجراءات المرافعات :</p> <p>”أحوال وجوبه“</p> <p>بطلان الإجراء وجوباً فى حالين : إذا نص القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتباراً بأن المشرع قدر</p>

رقم الصفحة	رقم التماعة	
		أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر عليه . أو إذا كان العيب الذي شاب الإجراء — في حالة عدم النص — عيبا جوهريا بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان .
١٣٣	١٨	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		(١) البطلان في الدعاوى :
		في إجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		”الخصوم في الدعوى“
		البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات بالنسبة للقصر . بطلان نسبي ليس لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		”تلاوة تقرير التلخيص“
		وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة .
		إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات التلاوة بمحاضر الجلسات أو في الحكم .
٢٧٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		”الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة“
		بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتاج بهذا البطلان .
٤٣٤	٦٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤٤٣	٦٧	(والطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		”دعوة الخبير للخصوم“ :
		وجوب دعوة الخبير للخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . إغفال ذلك الإجراء . بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى البحث في ترتيب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان أو عدم ترتيبه .
١٨	١٣٣	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		(ب) البطلان في الأحكام :
		١ — بيانات الحكم . كفايتها . مثال . م ٣٤٩ مرافعات .
٢١	١٥١	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
		٢ — بيانات الحكم . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمد عليها . إيراد مضمونها . كفايته .
٣٥	٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٢/٩)
		٣ — وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ بالجسيم أو النقص في هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليها التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشراً للخصومة عن المحجور عليه ليس خطأ جسيماً يمتنع به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم . لا بطلان .
٥٨	٤١٢	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(ج) بطلان الطعن في الأحكام :
		”في طريقة رفع الطعن“ :
		الأصل وفقاً للمادة ١/٤٠٥ مرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ — أن يكون بعريضة تقدم لقلم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الكتاب يستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨/٢ مرافعات ويرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور . ليس من بين هذه الدعاوى دعوى المطالبة بأجرة أطيان زراعية .</p> <p>البطلان جراء مخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .</p> <p>تضمنين صحيفة الاستئناف طلب إلغاء وصف النفاذ . وجوب رفع الاستئناف عن قضاء الحكم في الموضوع بطريق الإيداع وأن يتبع بالنسبة للتظلم من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي رسمه القانون لهذا التظلم وهو التكليف بالحضور .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)</p>
١٤٢	١٩	
		<p>في "اعلان الطعن" :</p> <p>١ - القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ . التناؤء عبء اعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب دون الطاعن . اغفال الميعاد المحدد لاعلان الطعن - بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ - يترتب عليه البطلان إذ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان .</p> <p>(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)</p>
١١٥	١٦	
		<p>٢ - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . عبء اعلان الطاعن . رفعه عن كاهل الطاعن والتناؤء على عاتق قلم الكتاب . جواز تصحيح صيوب الاعلان ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا .</p> <p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)</p>
٣١٠	٤٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) البطلان في التصرفات :
		” في عقد النقل البحري “ :
		عقد النقل البحري من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته استثناء من قاعدة جواز الاثبات بالبين في المسائل التجارية . مشاركة ايجار للسفينة وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحري .
٧١	٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		” في عقد الشركة “ :
		اشتراط التماون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورة عقد الشركة عمدا شكليا . عدم جواز اثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الاتفاق على اثباته بغير هذا الطريق .
١٨٢	٢٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		بنوك
		التزام البنك قبل العميل :
		التزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفي بقيمة شيك مذيل بتوقيع منور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني .
		تحمّل البنك تبعة الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمّل العميل تبعة خطئه .
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع
		بيع الأملاك الخاصة بالدولة :
		” انعقاده “
		عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية . هذا التصديق هو القبول بالبيع والايجاب من راغب الشراء يكون بتقدمه للشراء على أساس سعر معين .
٤٥٠	٦٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		تزاحم المشتريين :
		إجراء المفاضلة عند تزاحم المشتريين في شأن عقار واحد على أساس الأسبقية في الشهر ولو نسب إلى المشتري الذي بادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثر لها . ادعاء حصول التسجيل السابق نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف الشهر العقارى المختص . عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر . ليس لمن قدم طلبه أولا - في هذه الحالة - سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقارى ومن تواطأ معه إن كان لذلك محل .
٢٩٥	٣٩	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التزامات البائع :
		”الإلتزام بتسليم المبيع“
		تطبيق نص المادة ٤٣٤ مدني في حالة العجز في المبيع ، محله أن يكون البيع قد انعقد على عين معينة مفرزة ولم يتم التسليم على النحو الذي إلتزم به البائع .
٢٠٥	٢٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		”الالتزام بتطهير العين المبيعة“
		التزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود . التزام مغاير لالتزام البائع بضمان الاستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها الالتزام بتطهير العين المبيعة التزاما جوهريا في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضاؤها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم إعداره . لا مخالفة للقانون .
٤٤٣	٦١	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		”الالتزام بالضمان“
		١ - التزام البائع بضمان عدم التعرض التزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . التزام البائع وورثته بالامتناع عن منازعة المشتري في حقوقه بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .
١٢٣	١٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المناط — عند الاستيلاء تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعى — فى عدم الاعتراف بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه والسابقة على تاريخ العمل به هو ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . عدم الاعتراف معناه بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . مسئولية البائع قبل المشتري عن هذا الاستيلاء ما دام سببه راجعا إليه .
٢٠٥	٢٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ٣ — تراخي المشتري فى تسجيل عقد شرائه لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو ترتب على هذا التراخي تزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري .
٢٠٥	٢٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) هلاك المبيع :
		الهلاك — فى حكم المادة ٣٤٧ مدنى — زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية . استيلاء الاصلاح الزراعى على قدر من الأطنان المبيعة ليس هلاكا لهذا القدر .
٢٠٥	٢٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) نظرية الحوادث الطارئة :
		عدم جواز إعمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الاحتمالية التى يعلم المتعاقد أن مبنائها . فكرة المخاطرة . العقد الذى يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو لكسب كبير . لا يبطل العقد لمجرد انطوائه على المغامرة أو المضاربة .
٢٨٧	٣٨	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥) وراجع "قوة القاهرة"
٣٦٧	٥١	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ت)
		تأمين . تجارة . تجزئة . تحكيم . تزوير . تسجيل . تعويض . تقادم . تضامن . تنفيذ
		تأمين
		تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم اشتغال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا . دفاع يخالطه واقع . لا يصح التعدي به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		تجارة
		اتهاء النشاط التجارى :
		غلق المحل التجارى وقت الإعلان لا يفيد بذاته اتهاء النشاط التجارى فيه .
٣٢	٢	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		استثناء الحكم الصادر في دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لنزاع واحد . اعتبار دعوى تزوير السند الإذني من دعاوى السندات الإذنية التي يرفع استثناء الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور .
٢٤٣	٣٢	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		تحكيم
		شروط التحكيم :
		« أثره »
		عدم الاعتداد بعقد البيع المحال من المشتري لأنركونه ليس طرفا فيه ولم تتم حوالة إليه طبقا للقانون . آثار هذا العقد فيما تضمنه — بما في ذلك شرط التحكيم — اقتصرها على طرفيه . لا تمتد إلى رجوع المحال له على المحيل بما دفعه له . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بدعوى الرجوع وعدم سرعان شرط التحكيم على هذه المنازعة . صحيح في القانون .
٦٥	٨	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير
		تزوير الشيك :
		التزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفى بقيمة شيك مذيل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه الورقة شرطاً جوهرياً لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني . تحمل البنك تبعه الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمل العميل تبعه خطئه .
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		تزوير السند الاذني :
		استئناف الحكم الصادر في دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة . هما وجهان لنزاع واحد . اعتبار دعوى تزوير السند الاذني من دعاوى السندات الإذنية التي يرفع استئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور .
٢٤٣	٣٢	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تسجيل
		تسجيل القسمة :
		“ الغرض منها ”
		الغرض من تسجيل القسمة لإمكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتقاسمين في نصيبه أم لا .
٤١٢	٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		المفاضلة عند تراحم المشتري :
		“ الأسبقية في التسجيل ”
		إجراء المفاضلة عند تراحم المشتري في شأن عقار واحد على أساس الأسبقية في الشهر ولو نسب إلى المشتري الذي بادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثر لها . إدعاء حصول التسجيل السابق نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف الشهر العقاري المختص . عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر . ليس لمن قدم طلبه أولاً — في هذه الحالة — سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقاري ومن تواطأ معه إن كان لذلك محل .
٢٩٥	٣٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	تعويض
		عناصر التعويض :
		١ - عدم إلزام محكمة الموضوع بتقدير التعويض إلا في حدود عناصره المطلوبة . طلب الضرر تقدير التعويض على أساس ما لحقه من خسارة . قضاء الحكم على هذا الأساس دون اعتداد بما فات من كسب . لا قصور .
٧٧	١٠	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		الضرر المادى :
		”الموت الفورى“
		وفاة المجنى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لا من الجروح التى أحدثها فحسب بل من الموت الذى أدت إليه هذه الجروح .
٣٣٧	٤٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		تقدير التعويض :
		”التعويض عن الاستيلاء فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥“
		١ - تحويل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهى قرارات إدارية - استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات الميينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .
١١٥	١٦	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		٢- تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية . اعتبار تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .
١١٥	١٦	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
<h2>تقادم</h2>		
<h3>التقادم المكسب :</h3>		
		١ — التزام البائع بضمان عدم التعرض التزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . التزام البائع وورثته بالامتناع عن منازعة المشتري في حقوقه بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .
١٢٣	١٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
٤٣٤	٦٠	(وراجع الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التقادم المسقط :
		” تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل “ :
		التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قرينة الوفاء . وجوب توثيقها بيمين الاستيثاق . التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني لا يقوم على هذه القرينة ولا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور . عدم اتساعه لتوجيه يمين الاستيثاق .
١٠٢	١٤	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)
		” مدة التقادم “ :
		جواز رجوع الكفيل المتضامن — بما أوفاه وفاء صحبها لدين قائم — على باقي الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتعهدين المتضامين .
		تقادم الدعوى الشخصية بخمس عشرة سنة من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن . من هذا التاريخ ينشأ حقه في الرجوع على المتضامين معه .
٢٧٩	٣٧	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		بدء التقادم :
		١ — تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد . ذلك استثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة ١٨٧ من القانون المدني .
٤٢٥	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم . عدم سريانها على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة . اكتمال مدة التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ مدني بالنسبة للبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .
٤٢٥	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		وقف التقادم :
		الجهل بالحق في استرداد ما دفع بغير حق لا يمنع من سريان التقادم ولا يترتب عليه وقفه .
٤٢٥	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		قطع التقادم :
		١ — طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الاتفاق الكتابي . إعلان بخصومة ، مطالبة قضائية تقطع التقادم .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ — دعوى النقابة . استقلالها عن دعاوى الأعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له .
١٠٢	١٤	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - رسم . استحقاقه على أساس الإنتاج الفعلي . عدم إعتباره من الرسوم السنوية . رسم حلج القطن . استقلال الرسم المستحق على كمية عن الرسم المستحق على كمية أخرى . المطالبة برد الرسم المدفوع عن إحدى الكيتين لا يقطع التقديم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى .
٤٢٥	٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		راجع دعوى .
٣٢٤	٤٥	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		وراجع عمل .
٣١٠	٤٢	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		تضامن
		راجع التزام :
٣٢٩	٤٦	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		وكفالة :
٢٧٩	٣٧	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		تنفيذ
		السند التنفيذي :
		التنفيذ الجبرى لا يكون إلا بموجب السند التنفيذي الدال بذاته على استيفاء الحق بالشروط اللازمة لإقتضائه . فى العقد الرسمى بفتح الاعتماد : جواز التنفيذ بدليل غير مستمد من العقد الرسمى ذاته هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . عدم جواز الاعتماد على دليل خارجى آخر لا يصلح بذاته سندا للتنفيذ .
٢١٤	٢٨	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الصفة في إجراءات التنفيذ :</p> <p>رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقه في عقاره محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ٢٨ ... ٢١٤</p>
		<p>(ح)</p> <p>حجر . حراسة . حكم .</p> <p>حوادث طارئة . حوالة . حيازة .</p>
		<p>حجر</p> <p>أسبابه :</p> <p>السفه :</p> <p>”ماهيته“</p> <p>السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً . التصرفات التي قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي مما يحض عليه التشريع الإسلامي . لا تنطوي على خفة ولا تفيد السفه .</p> <p>(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٢/٢) ... ٣١ ... ٢٣٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حراسة
		الحراسة الإدارية :
		(١) أثرها .
		وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي أثناء الحراسة . ليس هذا نقص في أهلية الخاضع للحراسة . بل حمجز على أمواله مقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقا للقانون .
٢١٤	٢٨	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		(ب) رفع الحراسة .
		رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استنزال جميع الديون من صافي قيمتها . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقه في عقاره محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق .
٢١٤	٢٨	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		(١) بيانات الحكم :
		”أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم“
		١ — ترتب البطلان على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وهم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضرُوا تلاوة الحكم . بيان الحكم في صدر الهيئة التي أصدرته وفي خاتمة الهيئة التي حضرت تلاوته . لا بطلان .
١٢٣	١٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		٢ — الحكم . بياناته . كفايتها . مثال . م ٣٤٩ مرافعات .
١٥١	٢١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
		”أسماء الخصوم“
		وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشراً للخصومة عن المحجور عليه ليس خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم . لا بطلان .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		”الطلبات والدفع وبيان المستندات“
		١ — حكم . بياناته . عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إيراد مضمونها لا يعيبه .
١٥١	٢١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - حكم . بياناته . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمد عليها . إيراد مضمونها . كفايته .
٢٦١	٣٥	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٩) ..
		(ب) منطوق الحكم :
		عدم اقتصار منطوق الحكم على رفض الدعوى وقضاؤه بثبوت ملكية المدعى عليه وهو ما كان يجب ذكره في الأسباب . ليس ذلك قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، ولا أثر له على سلامة الحكم .
٤٣٤	٦٠	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(ج) تسبيب الحكم :
		"تسبيب كاف"
		١ - حكم . بياناته . عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إirاده مضمونها لا يعيبه .
١٥١	٢١	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
		٢ - حكم . بياناته . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمد عليها . إيراد مضمونها . كفايته .
٢٦١	٣٥	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/٢/٩) ..
		(د) عيوب التدليل :
		القصور :
		"ما يعد كذلك"
		١ - للساحب - في دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك - الاحتجاج ضده بكافة الدفع التي كانت له قبل المظهر متى كان الحامل منى النية . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بسوء نية حامل الشيك وعلمه بأن الشيك حرر للوفاء بثمن بضاعة إشترائها الساحب من المظهر — وهو شقيق الحامل — ولم يسلمها إليه . دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى إغفال الرد عليه . قصور .
٨٦	١١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ — الأصل تنفيذ الالتزام عينا . يستثنى من ذلك أن يكون التنفيذ مرهقا للدين . جواز الاقتصار على دفع تعويض تقضى ما لم يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما . المادة ٢/٢٠٣ مدنى . إنتفاء الإرهاق . قصور الحكم فى بحثه . مثال فى الترام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة .
٢٢١	٢٩	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٣ — جواز طلب براءة الذمة عن كل الدين أو عن جزء منه حسبما تسفر عنه التصفية . رفض الدعوى ببراءة الذمة تأميسا على كفاية ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين مع رفض طلب المدين ندب خير لتصفية الحساب . خطأ فى القانون وقصور .
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٤ — رفض الدعوى الأصلية بأسباب كافية وتؤدى بذاتها لرفض دعوى الضمان . عدم إيراد الحكم أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة . لا قصور .
٣٤٨	٤٩	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”مالا يعد قصورا“
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بتقدير التعويض إلا في حدود عناصره المطلوبة . طلب المضرور تقدير التعويض على أساس ما لحقه من خسارة . قضاء الحكم على هذا الأساس دون اعتداد بما فات من كسب . لا قصور
٧٧	١٠	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ - عماله . التزام رب العمل بأن يقدم إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد . تخلفه عن تنفيذ هذا الالتزام . اتخاذه موقف الإنكار وطلبه ندب خبير حسابي للإطلاع على دفاتره وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها . رفض هذا الطلب . لا قصور .
١٥١	٢١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
		الفساد في الاستدلال :
		”مالا يعد كذلك“
		إقرار الزوجين في وثيقة الزواج بخلوهما من الموانع الشرعية والفانونية ومنها أن يكون الزوج مسيحيا والزوجة مسلمة . القضاء بإسلام الزوج وإسناده إلى تاريخ زواجه بمسلمة . استخلاص موضوعي سائق .
١٧٤	٢٣	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(هـ) الطعن في الحكم :
		”الخصوم في الطعن“
		نصر المادة ٣٨٤ مرافعات على جواز الطعن — ممن فوت ميعاده — من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرًا في إلزام بالتضامن . هذا النص مقيد بالنسبة للطعن بالنقض بوجوب حصول الطعن بتقرير بقلم الكتاب . م ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		”ميعاد الطعن“
		”بدؤه“
		الأصل سريان ميعاد الطعن في حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم . يستثنى من ذلك ميعاد الطعن في الأحكام الغياية . بدؤه من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . سريان حكم الاستئناف بالنسبة لطرفي الحكم الغياي على السواء لعموم نص المادة ٣٧٩/٣ مرافعات .
٤٥٥	٦٣	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالاً التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الحكم بعدم قبول الاستئناف المقابل شكلاً . إنهاؤه جزء من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم . جواز الطعن فيه استقلالاً .
٧٧	١٠	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		٢ - قضاء الحكم في شق من الموضوع هو اعتبار الشيك المطالب بقيمته سنداً غير حال الأداء لا يجوز اقتضائه بطريق استصدار أمر الأداء . جواز الطعن في هذا الحكم . رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عنه . لا خطأ .
٨٦	١١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		وراجع استئناف :
١٨	٥٣.ع	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ مئة عامة) ...
		(و) حجية الحكم :
		١ - حجية الشيء المقضى فيه . مناطها اتحاد الخصوم والموضوع والسبب . طلب انقاص الأجرة لعدم تركيب مصعد في العين المؤجرة في دعوى وطلب تنفيذ إلزام المؤجر بتركيب المصعد في دعوى أخرى . اختلاف الدعوين موضوعاً وسبباً .
٢٢١	٢٩	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ - حكم القسمة . ملزم لأشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفاً في دعوى القسمة بما حده من نصيب لكل منهم .
٤١٢	٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٣ - الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة . لاجية له أمام جهات القضاء الأخرى . له حجيته أمام محاكم الجهة التي أصدرته ولو خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع لتلك المحاكم .
٤١١	٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حوادث طارئة
		نظرية الحوادث الطارئة : " نطاق تطبيقها "
		عدم جواز إعمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الاحتمالية التي يعـلم المتعاقد أن مبنائها فكرة المخاطرة ، العقد الذي يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو لمكسب كبير . لا يبطل العقد لمجرد انطوائه على المغامرة أو المضاربة .
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		حوالة
		التزام المحيل بالضمان :
		رجوع المحال له بالضمان على المحيل . إلزام المحيل برد ما استولى عليه من الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . هذا الحكم مغاير لحكم المادة ٢٢٦ مدني . قضاء الحكم المحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للمحيل — لا من تاريخ المطالبة القضائية — لا خطأ .
٦٥	٨	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		عدم نفاذ الحوالة :
		عدم الاعتداد بعقد البيع المحال من المشتري لآخر لكونه ليس طرفا فيه ولم تتم حوالة إليه طبقا للقانون . آثار هذا العقد فيما تضمنه — بما في ذلك شرط التحكيم — اقتصرها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		على طرفيه . لا تمتد إلى رجوع المحال له على المحيل بما دفعه له . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بدعوى الرجوع وعدم سرعان شرط التحكيم على هذه المنازعة . صحيح في القانون .
٦٥	٨	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		حيازة
		كون الشيء واقعا في حوزة من يدعى حيازته من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٤١٢	٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		(خ)
		خبرة . خلف
		<hr/>
		خبرة
		دعوة الخبير للخصوم :
		١ — وجوب دعوة الخبير للخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . إغفال ذلك الإجراء . بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى البحث في ترتيب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان أو عدم ترتيبه .
١٣٣	١٨	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة مما عساه أن يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الأصلية (طالب الضمان) . اعتبار الضامن خصما حقيقيا وذا شأن في الدعوى . وجوب دعوة الخبير له ولو كان قد اقتصر دفاعه على الانضمام إلى المدعى عليه في الدعوى الأصلية . مقتضى هذا الإنضمام اعتبار دفاع المدعى عليه وكأنه مقدم من الضامن وأن يعتبر الأخير منازعا للمدعى في دعواه الأصلية .</p>
١٣٣	١٨	<p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)</p> <p style="text-align: center;">خلف</p> <p style="text-align: right;">خلف خاص :</p> <p>انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص . شرطه أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقا لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص عالما بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ .</p>
٢٢١	٢٩	<p>(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٦)</p> <p style="text-align: right;">خلف عام :</p> <p>صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه في حقيقته وصية ضارة بحقه في الميراث أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فهو في حكم الوصية . في هاتين الصورتين يستمد</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الوارث حقه من القانون مباشرة أما في غيرها فحقه في الطعن يستمد من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به مورثه .
١٢٣	١٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		(د)
		<u>دعوى . دفع</u>
		دعوى
		الخصوم في الدعوى :
		الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة مما عساه أن يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الأصلية (طالب الضمان) . اعتبار الضامن خصما حقيقيا وذا شأن في الدعوى . وجوب دعوة الخبير له ولو كان قد اقتصر دفاعه على الانضمام إلى المدعى عليه في الدعوى الأصلية . مقتضى هذا الانضمام اعتبار دفاع المدعى عليه وكأنه مقدم من الضامن وأن يعتبر الأخير منازعا للمدعى في دعواه الأصلية .
١٣٣	١٨	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		سبب الدعوى :
		١ — إقامة الدعوى بالتعويض على الخطأ العقدي لا يمنع المحكمة الاستئنافية من بناء حكمها على خطأ تقصيري . ليس ذلك تغييرا لسبب الدعوى لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها وإنما هو استناد إلى وسيلة دفاع جديدة .
١٨٢	٢٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — رفع الدعوى بطلبين في صحيفة واحدة . اعتبارهما في الحقيقة دعويين مستقلتين متى وجهت كل منهما إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب في الأخرى هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانونى واحد وإن كان السبب فيهما متماثلا — وهو الغصب — لعدم وجود رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما ، في تقدير قيمة الدعوى ينظر إلى قيمة كل طلب منهما على حدة .</p>
٢٦٩	٣٦	<p>(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦)</p> <p>تقدير قيمة الدعوى :</p> <p>١ — رفع الدعوى بطلبين في صحيفة واحدة . اعتبارهما في الحقيقة دعويين مستقلتين متى وجهت كل منهما إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب في الأخرى هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانونى واحد وإن كان السبب فيهما متماثلا — وهو الغصب — لعدم وجود رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما ، في تقدير قيمة الدعوى بنظر إلى قيمة كل طلب منهما على حدة .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦)</p>
٢٦٩	٣٦	<p>٢ — العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعين الجهة المختصة .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٥)</p>
٢٦٩	٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تقرير التلخيص :
		وجوب تلاوة تقرير التلخيص فى الجلسة قبل بدء المرافعة . اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز اثبات «التلاوة» بحضور الجلسات أو فى الحكم .
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		(ب) تعديل الطلبات :
		للتخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أو فى مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى رخصت لهم المحكمة بتقديم المذكرات إلى أجل معين لما ينته بعد واطلع عليها الخصم وعلم بها . امتناع التعديل بعد قفل باب المرافعة الشفوية أو الكتابية . اعتباره مقفولا بانتهاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات .
٤٦٧	٦٥	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		(ج) الطلب العارض :
		إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة فى صورة دفع لدعوى الخصم .
٢٤٧	٣٣	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ٣/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) انقطاع سير الخصومة :
		١ - انعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن . عدم انقطاع سير هذه الخصومة في حالة تغير الصفة قبل إعلان التقرير . انقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة .
٣٢٩	٤٦	(الععن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٢ - بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان .
٤٣٤	٦٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٣ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج به .
٤٤٣	٦١	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(ب) سقوط الخصومة :
		١ - الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . وجوب اتخاذه في ذات الخصومة الأصلية قصدا إلى استئناف السير فيها . أى عمل خارج نطاق الخصومة ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع هذه المدة . الوفاء الجزئي إن صح اعتباره عملا قانونيا ينطوى على الاقرار بالحق بذاته ويمنع تقادمه إلا أنه ليس اجراء من اجراءات الخصومة مقصودا به المضي فيها .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة . ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلاً ميعاد مسافة . احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة تعجيل الدعوى على أساس المسافة بين مقر المحكمة التي قدمت إليها ومحمل من يراد إعلانه بها .
٣٤٣	٤٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		قطع التقادم :
		١ — طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الاتفاق الكتابي . إعلان بخصومة . مطالبة قضائية تقطع التقادم .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ — دعوى النقابة . استقلالها عن دعاوى الأعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له .
١٠٢	١٤	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)
		بعض أنواع الدعاوى :
		١ — الدعوى العمالية :
		الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبديل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي . لا يعتبر استمراراً لإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل .
٣١٠	٤٢	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - دعوى الضمان :
		رفع دعوى الضمان ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان في الدعوى الأصلية . اتحاد دفاع الضامن في الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان . الحكم بالطلبات في دعوى الضمان . اعتبارها مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا ينقسم . نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية دون نظر إلى ما قدم في الدعوى الآخيرة من أسباب الطعن .
١٠٩	١٥	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		٣ - دعاوى الحيازة :
		”دعوى وقف الأعمال الجديدة“
		دعوى وقف الأعمال الجديدة التي يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف هي التي يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . اختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمر المستعجل بوصفه كذلك متى توافر الخطر والاستعجال والاستئناف عن الحكم الذي يصدر فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية .
١٤٧	٢٠	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>دعوى التعويض عن الاستيلاء :</p> <p>” المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ “ :</p> <p>تحويل الاختصاص للإحكام بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض — وهي قرارات إدارية — استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات الميئة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣) ١٦</p>
١١٥		
		<p>دفع</p> <p>طلب إجراء المقاصة القضائية :</p> <p>إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣) ٣٣</p>
٢٤٧		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		<u>رد ما لا يجب . رسوم</u>
		رد ما لا يجب
		الحكم بزوال سبب التزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأدائها. صيرورة الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك التزام الزوجة برد ما قبضته تنفيذا لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقا . لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء عن اختيار .
٢٤٧	٣٣	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		وراجع تقادم :
٤٣٥	٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		رسوم
		(ا) رسوم قضائية :
		”الاعفاء من الرسوم“
		اعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم في جميع مراحل التقاضى . لا يشترط في هذا الاعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من هذا القانون من احتمال كسب الدعاوى . جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها - اشتمال هذه المصروفات الرسوم القضائية - المعفاة أصلا - والتي لا تقتصر على رسوم الدعوى .
٢٥٧	٣٤	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ب) رسوم البلدية :
		استحقاق الرسم :
		رسم . استحقاقه على أساس الانتاج الفعلي . عدم اعتباره من الرسوم السنوية . رسم حليج القطن . استقلال الرسم المستحق على كمية عن الرسم المستحق على كمية أخرى . المطالبة برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا يقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى .
٤٢٥	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		رد الرسم :
		”تقادم الحق في المطالبة بالرد“ .
		تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد . ذلك استثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة ١٨٧ من القانون المدني .
٤٢٥	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(س)
		سند إذني
		دعاوى السندات الإذنية :
		المقصود بدعاوى السندات الإذنية المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ، الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته مستقلا عما عداه وتتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين عليه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٩٤	٢٥	<p>يخرج عن هذه الدعاوى الدعاوى التي تستند إلى حوالة الحق الثابت في السند الاذنى إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعقد مستقل أو إلى الوكالة في اقتضاء قيمة السند الاذنى بتوكيل منفصل عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)</p> <p>استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الاذنية:</p> <p>استئناف الحكم الصادر في دعاوى السندات الاذنية بطريق التكليف بالحضور : المقصود بها الدعاوى المؤسسة على السند الاذنى ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطين إرتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لآراء واحد . اعتبار دعوى تزوير السند الإذنى من دعاوى السندات الاذنية التي يرفع استئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣)</p> <p>(ش)</p> <p>شركة . شفعة . شهر عقارى : شيك</p> <p>شركة</p> <p>شركة تضامن :</p> <p>”عقد الشركة“ .</p> <p>اشتراط القانون المدنى أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورة عقد الشركة عقدا شكليا . عدم جواز إثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)</p>
١٨٢	٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”إثبات الشركة“</p> <p>وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة (م ٤٦ من قانون التجارة) عدم جواز إثبات شركة التضامن بين أحد طرفيها بغير الكتابة . اشتراط التقنين المدني القائم بالكتابة لانعقاد الشركة يقتضى بالضرورة لزومها للإثبات .</p> <p>في العلاقة بين الشركاء والغير : لا يجوز للشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة . للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) ... ٢٤ ... ١٨٢</p>
		<p>”الشركة الفعلية“</p> <p>التزام الكتابة في إثبات قيام شركة التضامن في الماضي بعد القضاء ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني محل خلاف في الرأي . الرأي بجواز إثبات هذه الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية يشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا . لا أثر للبطلان على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة الحكم بالبطلان (م ٢/٥٠٧ مدني) .</p> <p>عدم البدء في تنفيذ الشركة قبل الحكم ببطلانها لاستيفاء الشكل القانوني وعدم مزاولتها أي عمل من أعمالها . عدم اعتبارها ”شركة فعلية“ انتفاء علة عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان في هذه الحالة .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) ... ٢٤ ... ١٨٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	شفعة
		راجع . استئناف .
١٨	٥٣ ع	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		شهر عقارى
		إجراء المفاضلة عند تراحم المشتريين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر ولو نسب إلى المشتري الذى بادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثر لها . إدعاء حصول التسجيل السابق نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف الشهر العقارى المختص . عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر . ليس لمن قدم طلبه أولا — فى هذه الحالة سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقارى ومن تواطأ معه إن كان لذلك محل .
٢٩٥	٣٩	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		شيك
		مسئولية البنك عن الشيك المزور :
		إلتزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفى بقيمة شيك مزيل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانونى .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٤	١٢	<p>تحمّل البنك تبعة الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة اتقان التروير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمّل العميل تبعة خطئه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)</p> <p>(ض)</p> <p>ضرائب</p> <p>الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :</p> <p>إجراءات ربط الضريبة :</p> <p>إخطار الممول بالربط .</p> <p>”بياناته“ .</p> <p>الاحطار بربط الضريبة . النموذج ١٩ ضرائب . تنبيه الممول إلى ميعاد الطعن وصيرورة الربط نهائيا في حالة عدم الطعن خلاله . بيان لازم وجوهري . إغفاله . بطلان الاحطار .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)</p> <p>الضريبة العامة على الأيراد :</p> <p>”وعاء الضريبة“ .</p> <p>إعانة غلاء المعيشة . خضوعها للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الأيراد .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)</p>
٣٨٣	٥٣	
٣٠٦	٤١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الضريبة على كسب العمل :</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>الضريبة على كسب العمل . نطاق الاعفاء منها . قصره على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياه ومزايا نقدية أو عينية قد يستولى عليها من عدا موظفي الحكومة ومستخدميها ممن لهم الحق في المعاش .</p>
٣٠٢	٤٠	<p>(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)</p> <p>الضريبة على المهن غير التجارية :</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافاً بنحو خمس الإيرادات . م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>
٤٨	٥	<p>(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٥)</p> <p>ضريبة المهن الحرة :</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>الممولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات . نظام الضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه . تقديم طلب بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . لا يغنى عن ذلك تقديم الممول لإقراره بالأرباح الفعلية .</p>
٩٨	١٣	<p>(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضريبة التركات ورسم الأيلولة على التركات :
		١ - قوانين الاصلاح الزراعى من قوانين النظام العام . عدم الاعتداد بتصرفات المالك إلى فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . ردها إلى ملكية المورث . سريان أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الايلولة عند الوفاة في شأنها . لا تعارض .
٣٧٢	٥٢	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٢ - م ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى أولاده . رخصة عدم خضوعه لرسم الأيلولة على التركات .
		٣ - م ٣/٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
٣٧٢	٥٢	(٣٠٢ الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٤ - الضريبة على التركات . استحقاقها مع رسم الأيلولة وبالاضافة إليه . خضوعها لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
٣٧٢	٥٢	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		الطعن في الأحكام الصادرة في دعاوى رسم الأيلولة على التركات :
		القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . خلوه من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . طريقته . عريضة تودع قلم الكتاب .
٣٧٢	٥٢	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :</p> <p>”احتياطي هبوط الأسعار“</p> <p>احتياطي هبوط الأسعار وخصمه من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائي . الغرض منه . تغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي . عدم قصر استعماله على فترة الإثني عشر شهرا التالية لإلغائها . م ٧ . ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ م ١ و ٢ . ق ٦٠ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>احتياطي هبوط الأسعار . مناطه . أن تستدعي طبيعة العمل تخصيص تلك المبالغ لتكوين الإحتياطي المذكور . علته . مقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط في قيمة البضاعة المشتراة أو المنتج من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الاستثنائية لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول والمعتبرة من الأصول الثابتة التي يرد عليها حكم الاستهلاك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٥) ... ٤</p> <p>٤١</p>
		<p>تقادم الضريبة :</p> <p>”تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب المرفوعة بغير حق“</p> <p>تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد . ذلك استثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة ١٨٧ من القانون المدني .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٥٩</p> <p>٤٢٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع)
		عادات تجارية . عقد . عمل
		عادات تجارية
		العادات التجارية من مسائل الواقع . لقاضي الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجارى فى شأن الفائدة التعويضية إذا لم يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ٥٠
٣٥٧	٥٠	
		عقد
		(١) انعقاد العقد :
		”الإيجاب والقبول“
		عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية . هذا التصديق هو القبول بالبيع والإيجاب من راغب الشراء يكون بتقدمه للشراء على أساس سعر معين . (الطن رقم ١٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ٦٢
٤٥٠	٦٢	
		”اشتراط الكتابة للانعقاد“
		اشتراط القانون المدنى أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورة عقد الشركة عقدا شكليا . عدم جواز إثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) ٢٤
١٨٢	٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) أركان العقد : "الرضا"
		بحث وسائل الإكراه المبطل للرضا . تحديد مدى جسامتها بمراعاة حالة التعاقد الشخصية من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٢٨٧	٣٨	(الطنن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		(ج) اثبات العقد :
		لا يلزم لانعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول في محرر واحد . جواز استخلاص ذلك من تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين .
٧١	٩	(الطنن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		"اشتراط الكتابة لاثبات العقد"
		عقد النقل البحري من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة . لأثباته استثناء من قاعدة جواز الاثبات بالينة في المسائل التجارية . مشارطة إيجار للسفينة وجوب تحريرها بالكتابة م . ٩٠ من القانون البحري .
٧١	٩	(الطنن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		(د) آثار العقد :
		"انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص"
		انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص . شرطه أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقا لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص عالما بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ .
٢٢١	٢٩	(الطنن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ) فسخ العقد :
		التزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود . التزام مغاير لالتزام البائع بضمان الاستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها الالتزام بتطهير العين المبيعة التزاما جوهريا في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضاؤها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم اعذاره . لا مخالفة للقانون .
٤٤٣	٦١	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(و) نظرية الحوادث الطارئة والعقود الاحتمالية :
		عدم جواز إعمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الاحتمالية التي يعلم المتعاقد أن مبناها فكرة المخاطرة . العقد الذي يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أولكسب كبير . لا يبطل العقد لمجرد انطوائه على المغامرة أو المضاربة .
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		(ز) ابطال العقد :
		راجع :
٢٨٧	٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عمل
		عناصر عقد العمل : الأجر : "المنح"
		الأصل في المنحة أنها تبرع . صيرورتها جزء من الأجر . شرطه . التزام صاحب العمل بدفعها في عقد العمل أو لأئحة المنشأة .
٣٨٨	٥٤	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) آثار عقد العمل : سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :
		سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه إختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل . أثره . حق رب العمل في إنهاء العقد .
٤٠١	٥٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) انتهاء عقد العمل : الأسباب الخاصة بفسخ العقد :
		١ — قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون : جوازه .
٤٠١	٥٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه إختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل . أثره . حق رب العمل في إنهاء العقد .
٤٠١	٥٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) مكافأة نهاية الخدمة :
		١ - انتهاء عقد العمل المحدد المدة أو الغاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . مكافأة العامل عن مدة خدمته . احتسابها على أساس أجر نصف شهر من الخمس سنوات الأولى وأجر شهر عن كل سنة تالية . م ٧٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٥١	٦	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٥)
		٢ - ما يدفعه رب العمل لصندوق الادخار مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة . حل الصندوق وتصفيته . استرداد رب العمل المبالغ التي كان قد ساهم بها من صافي التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقا للقانون .
٣٩٣	٥٥	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		الدعاوى الناشئة عن عقد العمل :
		(١) الاعفاء من الرسوم القضائية :
		إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها في المطالبة بحقوقهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>في جميع مراحل التقاضي . لا يشترط في هذا الاعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من هذا القانون من احتمال كسب الدعوى . جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها — اشتمال هذه المصروفات الرسوم القضائية — المعفاة أصلاً — والتي لا تقتصر على رسوم الدعوى .</p>
٢٥٧	٣٤	<p>(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)</p> <p>(ب) دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل :</p> <p>”نطاقها“</p> <p>الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبديل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي . لا يعتبر استمراراً لأجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل .</p>
٣١٠	٤٢	<p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)</p> <p>(ج) تقادم الدعوى :</p> <p>التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قرينة الوفاء . وجوب توثيقها بيمين الاستيثاق . التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني لا يقوم على هذه القرينة ولا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور . عدم اتساعه لتوجيه يمين الاستيثاق .</p>
١٠٢	١٤	<p>(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(غ)
		غير
		١ - صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم إعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه في حقيقته وصية ضارة بحقه في الميراث أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فهو في حكم الوصية . في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة أما في غيرهما فحقه في الطعن يستمده من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به مورثه .
١٢٣	١٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		٢ - الغرض من تسجيل القسمة لا يمكن الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتنافسين في نصيبه أم لا .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		(ف)
		فوائد
		استحقاق الفوائد :
		استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . المطالبة القضائية بها .
٣٩٣	٥٥	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مبدأ سريان الفوائد :
		رجوع المحال له بالضمان على التحيل . التزام المحيل برد ما استولى عليه من الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . هذا الحكم مغاير لحكم المادة ٢٢٦ مدنى . قضاء الحكم المحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للمحيل — لا من تاريخ المطالبة القضائية — لا خطأ .
٦٥	٨	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسته ١١/١/١٩٦٦)
		سعر الفائدة :
		سعر الفوائد التعويضية هو السعر الاتفاقى . جواز اعتبار السعر القانونى معبرا عن إرادة الطرفين فى ذلك .
٣٥٧	٥٠	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسته ٢٢/٢/١٩٦٦)
		ق
		قاضى الأمور المستعجلة . قانون . قسمة . قوة الأمر المقضى . قوة القاهرة
		<u>قاضى الأمور المستعجلة</u>
		اختصاص قاضى الأمور المستعجلة :
		دعوى وقف الأعمال الحديدية التى يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف هى التى يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيى وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . اختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمور المستعجلة بوصفه كذلك من توافر الخطر والاستعجال والاستئناف عن الحكم الذي يصدر فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية .
١٤٧	٢٠	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٨)
		قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم . عدم سريانها على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة . اكتمال مدة التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٧ مدني بالنسبة للمبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .
٤٢٥	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		قسمة
		تمثيل الشركاء في دعوى القسمة :
		البطلال المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الاجراءات بالنسبة للقصر . بطلان نسبي ليس لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تسجيل القصة :
		الغرض من تسجيل القصة لإمكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتقاسمين في نصيبه أم لا .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		حكم القصة :
		”حجته“
		حكم القصة . ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القصة بما حدده من نصيب لكل منهم .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		قوة الأمر المقضى
		الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة . لاجية له أمام جهات القضاء الأخرى . له حجته أمام محاكم الجهة التي أصدرته ولو خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع لتلك المحاكم .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		قوة القاهرة
		تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعي يملكه قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
٣٦٧	٥١	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ك)
		كفالة
		كفالة تضامنية :
		”التضامن بين الكفلاء“
		١- مطالبة أحد المدينين المتضامين - طبقا للمادة ١١٠ مدني قديم - تسرى في حق باقي المدينين ومطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسرى كذلك في حق سائر زملائه . افتراض نوع من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم . الحكم الصادر ضد بعض الكفلاء المتضامين حجة على الباقيين وقاطعا لمدة التقادم بالنسبة لهم . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٦) ٣٧ ٢٧٩
		٢- جواز رجوع الكفيل المتضامن - بما أوفاه وفاء صحيبها لدين قائم - على باقي الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتعهدين المتضامين . تقدم الدعوى الشخصية بخمسة عشرة سنة من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن . من هذا التاريخ ينشأ حقه في الرجوع على المتضامين معه . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٦) ٣٧ ٢٧٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		محاماه . محكمة الموضوع . مقاصة . <u>مستولية . مواريث</u>
		محاماه
		الصفة في الطعن :
		تقديم المحامي المقرر بالطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلا عن باقي الطاعنين . تصريح الأخيرين في توكيلهم للطاعن الأول بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم . اعتبار الطعن مقرا به ممن له صفة . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ٦٠
٤٣٤		
		أتعاب المحاماه :
		طلب التقدير المقدم إلى مجلس نقابة المحامين :
		”تكييفه . أثره“
		طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الاتفاق الكتابي . إعلان بخصوصية . مطالبة قضائية تقطع التقادم . (الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤) ٣
٣٧		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استبعاد من الجدول :
		«أثره» .
١١	٢	(راجع الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ هيئة عامة)
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		في تفسير العقود :
		التزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المباعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود . التزام مغاير لالتزام البائع بضمان الاستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها بالإلتزام بتطهير العين المباعة التزاما جوهريا في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضاؤها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم إعداره . لا مخالفة للقانون .
٤٤٣	٦١	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		في تقرير قيام العرف التجاري :
		العادات التجارية من مسائل الواقع . انقاضي الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجارى في شأن الفائدة التعويضية إذا لم يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
٤٨	٥	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	في تقدير الدليل :
		١ — تقدير قيام المانع الأدبي أو المادى من الحصول على دليل كتابى مستقل به قاضى الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائغة قيام مانع مادى حال دون الحصول على دليل كتابى على انقضاء الالتزام . إثبات هذا الانقضاء بالبينه والقرائن . جائز قانونا .
٥٥	٧	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)
		٢ — بحث وسائل الإكراه المبطل للرضا . تحديد مدى جسامتها بمراعاة حالة التعاقد الشخصية من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .
٢٧٨	٣٨	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٣ — تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم اشتمال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا . دفاع يخالفه واقع . لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٢٩	٤٦	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٤ — تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعى يملكه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .
٣٦٧	٥١	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٥ — كون الشيء واقعا فى حوزة من يدعى حيازته من الأمور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع .
٤١٢	٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٤٣٤	٦٠	٦ — تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة مما تستقل به محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		مقاصة
		المقاصة القضائية :
٢٤٧	٣٣	إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم . (الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		مسئولية
		(١) المسؤولية التقصيرية :
		عناصر المسؤولية :
		١ — "ركن الخطأ"
١١٥	١٦	تحويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية . اعتبار تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٨٢	٢٤	(والطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التعويض عن الضرر :
٣٣٧	٤٧	<p>وفاة المجنى عليه عقب الاصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المصادى الذى سببه لمورثهم لا من الجروح التى أحدثها فحسب بل من الموت الذى أدت إليه هذه الجروح .</p> <p>(الطنن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)</p>
		(ب) المسئولية العقدية :
		”مسئولية الناقل“
١٩٩	٢٦	<p>عقد نقل الأشخاص يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . إثبات إصابة الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .</p> <p>(الطنن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)</p>
		ما يدفع المسئولية :
		”السبب الأجنبي غير المتوقع والغير ممكن تفاديه“
١٩٩	٢٦	<p>دفع مسئولية الناقل بالقوة القاهرة أو خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير . شرط خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسئولية إعفاء كاملا ألا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب . مثال .</p> <p>(الطنن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى المسؤولية :
		”سبب الدعوى“
		إقامة الدعوى بالتعويض على الخطأ العقدي لا يمنع المحكمة الاستثنائية من بناء حكمها على خطأ تقصيري . ليس ذلك تغييرا لسبب الدعوى لامتلاك المحكمة من تلقاء نفسها وإنما هو استناد إلى وسيلة دفاع جديدة .
٨٢	٢٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		مواريث
		تصرفات المورث المنجزة :
		صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث لا يقوم إلا هلى ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم اعتبار الوارث فى حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه فى حقيقته وصية ضارة بحقه فى الميراث أو أنه قد صدر فى مرض موت المورث فهو فى حكم الوصية . فى هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة أما فى غيرهما فحقه فى الطعن يستمد من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد فى اثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به مورثه .
١٢٣	١٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ن)
		نزع الملكية للنفقة العامة . نظام عام . نفقة . تقابات . نقل . نقض
		نزع الملكية للنفقة العامة
		مرسوم نزع الملكية :
		اقتصار مرسوم نزع الملكية — طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ — بتقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة للمشروع الذي تزعت الملكية من أجله . عدم صدوره ضد شخص معين . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤٥٩	٦٤
		الاجراءات التالية لمرسوم نزع الملكية :
		الاجراءات بعد صدور مرسوم نزع الملكية ونشره . قيام الإدارة باعلان صورة منه إلى كل من أصحاب الملك أو واهي اليد واطار طالب نزع الملكية وذوى الشأن باليوم المحدد للممارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور بخطابات مسجلة . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤٥٩	٦٤
		طلب إبطال مرسوم نزع الملكية :
		خروجه عن ولاية المحاكم :
		طلب إبطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة العقار المنزوع ملكيته وقت صدور المرسوم الجديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤٥٩	٦٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظام عام
		الاختصاص المتعلق بالنظام العام :
		<p>تحويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهي قرارات إدارية - استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .</p>
١١٥	١٦	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
		أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام :
		<p>عدم لزوم تمسك الخصم بعدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده . إمكانية النقض أن تثيره من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .</p>
٧٧	١٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نفقة
		الحكم بزوال سبب إلترام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأدائها . صيرورة الحكم حائرا لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك إلترام الزوجة برد ما قبضته تنفيذا لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقا . لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء عن اختيار .
٢٤٧	٣٣	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		نقابات
		دعوى النقابة:
		دعوى النقابة . استقلالها عن دعاوى الأعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له .
١٠٢	١٤	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)
		نقل
		نقل الأشخاص :
		”إلترامات الناقل“
		عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل إلتراما بضمان سلامة الراكب . إلترام بتحقيق غاية . إثبات إصابة الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .
١٩٩	٢٦	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ما يدفع مسؤولية الناقل :
		دفع مسؤولية الناقل بالقوة القاهرة أو خطأ من الراكب المضروب أو خطأ من الغير . شرط خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب . مثال .
١٩٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		نقل بحرى :
		عقد النقل البحري :
		”إثباته“
		عقد النقل البحري من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته استثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينة في المسائل التجارية . مشاركة إيجار السفينة . وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحري .
٧١	٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		(١) ميعاد الطعن :
		عدم لزوم تمسك الخصم بعدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .
٧٧	١٠	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) التقرير بالطعن :
		نص المادة ٣٨٤ مرافعات على جواز الطعن — ممن فوت ميعاده — من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في التزام بالتضامن . هذا النص مقيد بالنسبة للطعن بالنقض بوجوب حصول الطعن بتقرير بقلم الكتاب . م ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		اعلان الطعن :
		١ — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ . إلقاؤه عبء إعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب دون الطاعن . إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن — بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ — يترتب عليه البطلان إذ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١١٥	١٦	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		٢ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . عبء إعلان الطعن . رفعه عن كاهل الطاعن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . جواز تسحيح عيوب الإعلان ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا .
٣١٠	٤٢	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الصفة في الطعن :
		تقديم المحامي المقرر بالطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلا عن باقي الطاعنين . تصريح الآخرين في توكيلهم للطاعن الأول بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم . إعتبار الطعن مقررا به ممن له صفة .
٤٣٤	٦٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		الخصومة أمام محكمة النقض :
		إنعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن . عدم انقطاع سير هذه الخصومة في حالة تغير الصفة قبل إعلان التقرير . انقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — ولاية على المال . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية . عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيّة على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله .
٤٠٧	٥٧	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) ...
		٢ — مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا لأداة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه استقلالا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .
١٨	٤٥٣	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خير لتقدير مقابل الريع . في شطره الأول حكم قطعي حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوماً من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ .
١٨	٤٥٣	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ هيئة عامة) ...
		أسباب الطعن:
		” أسباب واقعية ”
		١ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعلان إعلان أمر الأداء لنسليم صورته لجهة الإدارة بعد الميعاد . لا يقبل التمسك بذلك أمام محكمة النقض .
٣	٢	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ — تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم اشتغال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور يستمد منه حقاً مباشراً . دفاع يخالفه واقع . لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٢٩	٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٣ — تأييد الحكم المطعون فيه بالحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه . ورود أوجه الطعن بالنقض على إجراءات محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه بها أمام محكمة الدرجة الثانية . اعتبار هذه الأوجه أسباباً جديدة لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
٣٤٨	٤٩	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - العادات التجارية من مسائل الواقع . لقاضى الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجارى فى شأن الفائدة التعويضية إذا لم يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٥٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٥ - كون الشيء واقعا فى حوزة من يدعى حيازته من الأمور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع .
٤١٢	٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
نطاق الطعن :		
		نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التى تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظير له فى الأحكام الخاصة بالنقض .
١٨	٤٣٣	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ هيئة عامة ...
المصلحة فى الطعن :		
		١ - استئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى بطريقتين أحدهما بورقة تكليف بالحضور والآخر بعريضة . الحكم بقبول الاستئناف الأخير . صيرورته نهائيا . الحكم ببطلان الاستئناف الأول . النعى عليه بخالفه القانون . غير متبع .
٣٨٨	٥٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أثر الحكم بالنقض :
		رفع دعوى الضمان ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان في الدعوى الأصلية . اتحاد دفاع الضامن في الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان . الحكم بالطلبات في دعوى الضمان . اعتبارها مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا ينفصم . نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية . دون نظر إلى ما قدم في الدعوى الأخيرة من أسباب الطعن .
١٠٩	١٥	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		(ه)
		هبة
		الحكم بزوال سبب التزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأدائها . صيرورة الحكم حائزا لقوة الأمر المقضي . مؤدى ذلك التزام الزوجة برد ما قبضته تنفيذا لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقا . لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء عن اختيار .
٢٤٧	٣٣	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و)
		وفاء . وقف . وكالة
		وفاء
		الوفاء الجزئي :
		«أثره»
		الإجراء القاطع لمدة سقوط الحصومة . وجوب اتخاذه في ذات الحصومة الأصلية قصدا إلى استئناف السير فيها . أي عمل خارج نطاق الحصومة ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع هذه المدة . الوفاء الجزئي إن صح إعتباره عملا قانونيا ينطوي على الإقرار بالحق بذاته ويمنع تقادمه إلا أنه ليس إجراء من إجراءات الحصومة مقصودا به المضي فيها .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		وقف
		الاستحقاق في الوقف :
		جعل ريع الوقف جميعه — فيما عدا ما يلزم لشئونه — وظائف ومرتبات جارية على المذكورين فيه وقصدهم به . عدم انطباق أحكام المادة ٣٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على هذا الوقف .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		زيادة الغلة عن الوظائف والمرتبات المشروطة . حكمها . أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . إعطاء كل مستحق ما سمي له وقسمة ما بقي بينهم على عدد الرؤوس .
١٦٣	٢٢	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣١ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/١/١٩) ... شرط الواقف : "تفسيره" إنشاء الوقف . دلالة على أن الواقف أراد أن يجعل وقفه بعد وفاته حصصاً وأوقافاً متعددة . مثال . شرط انتقال نصيب من مات من غير ولد لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا "قرب الطبقات إليه من أهل الوقف . المراد بالطبقة . الطبقة الخاصة لا ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص . مقتضاه . عودة حصة العقيم إلى أصل غلة الوقف كله فيما عدا حصة الخيرات وناظر الوقف وتقسيم قسمته .
٢٢٨	٣٠	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣١ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/٢/٢) ... وكالة تقدير أتعاب المحامي : طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الاتفاق الكتابي . إعلان بنخصومة . مطالبة قضائية تقطع التقادم .
٣٧	٣	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤) ... وراجع :
٢٧٩	٣٧	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠) ...

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
في طلبات رجال القضاء

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٧٥	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تسوية المعاش أو المكافأة على أساس آخر مرتب سواء كان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أم لأى سبب آخر ١	

٢ — الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون المدني القائم	
٤١	جواز الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها باعتباره موطناً للتاجر وبجانب موطنه الأصلي ٢	
١٤٦	شرط انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقاً لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص حالياً بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . قيام هذا العلم مقام ثبوت التاريخ ٢٩	
١٦٣	وفاة المجنى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح ... ٤٧	
—	تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعي يملكه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ٥١	
١٦٦	شرط خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب ٢٦	
١٨٧ ٣٧٧	بدء تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد استثناء من حكم المادة ١٨٧ ٥٩	

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة
٢/٢٠٣	الإرهاق فى تنفيذ الالتزام عيناً . مثال	٢٩
٢٢٦	شرط استحقاق الفوائد التأخيرية المطالبة القضائية بها	٥٥
٢٢٧	سعر الفوائد التعويضية هو السعر الإلتفاقى . جواز اعتبار السعر القانونى معبراً عن إرادة الطرفين	٥٠
٣٠٥	عدم الاعتداد بعقد البيع المحال من المشتري لآخر لكونه ليس طرفاً فيه ولم تتم حوالته إليه طبقاً للقانون . اقتصار آثار هذا العقد على طرفيه	٨
٣١٠	الزام المحيل فى حالة رجوع المحال له بالضمان برد ما استولى عليه من الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . مغايرة هذا الحكم لحكم المادة ٢٢٦ مدنى	٨
٣٧٦	تقديم طلب تقدير أتعاب المحامى إلى مجلس نقابة المحامين فى حالة	
٣٨٣	عدم وجود اتفاق كتابى يعتبر إعلاناً بنقصومة ترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم	٣
٣٧٧	عدم سريان النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم على ما اكتمل من التقادم وفقاً للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة	٥٩
٣٧٨	وجوب توثيق قرينة الوفاء التى يقوم عليها التقادم بيمين الاستيثاق	١٤
٣٩٦	للمسائل والبرقيات حجية الورقة العرفية فى الإثبات متى كانت	
٢٦١	الرسائل وأصل البرقيات موقعا عليها من مرسلها	٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٠٣	تقدير المانع الأدبي أو المادي من الحصول على دليل كتابي يستقل به قاضي الموضوع ٧	٧
٤٠٨	وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات حصول التلاوة بمحاضر الجلسات أو بالحكم ٣٨	٣٨
٢/٤١٥	عدم اشتراط أن يكون الدليل الناقص الذي يكمل باليمين المتممة ، كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . جواز أن يكون بينة أو قرائن يرى فيها القاضي مجرد مبدأ ثبوت عادي ٧	٧
٤٣٤	تطبيقها في حالة العجز في المبيع . محله أن يكون البيع قد انعقد على عين مفرزة ولم يتم التسليم على النحو الذي التزم به البائع ٢٧	٢٧
٤٣٧	استيلاء الاصلاح الزراعي على قدر من الأطنان المبيعة ليس هلاكاً لهذا القدر ٢٧	٢٧
٤٣٩	التزام البائع بضمان عدم التعرض للزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر وينقل من البائع إلى ورثته ١٧	١٧
٤٣٩	تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو ترتب على هذا التراخي نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري ٢٧	٢٧
٤٣٩	التزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود التزام مغاير لالتزام البائع بضمان الاستحقاق ٦١	٦١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٥٠٧	اشتراط القانون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورته عقدا شكليا	٢٤
٢/٥٠٧	لا أثر لبطلان الشركة — لعدم استيفائها الشكل القانوني — على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة الحكم بالبطلان	٢٤
٦٩٨	عدم اقتصار التقادم على دعاوى المطالبة بالأجور ولا يقوم على قرينة الوفاء . عدم اتساعه لتوجيه يمين الاستيثاق	١٤
٨٣٩	حكم القسمة . ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم	٥٨
٨٤٠	البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات بالنسبة للعقد ، بطلان نسبي ليس لغير من شرع لمصالحته من الشركاء التمسك به	٥٨
القانون المدني الملغى		
١٠٨	جواز رجوع الكفيل المتضامن — بما أوفاه وفاء صحيفا لدين قائم — على باقي الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين	٣٧
١١٠	مطالبة أحد المدينين المتضامين تسرى في حق باقي المدينين . مطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسرى كذلك في حق سائر زملائه	٣٧

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	قانون التجارة	
٤٦	وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة . عدم جواز إثباتها بين أحد طرفيها بغير الكتابة	
٢٤	...	
١٣٤	اختلاف طبيعة الكيالة عن الشيك . عدم مريان حكم المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ في شأن تظهير الكيالة على تظهير الشيك . اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية ، عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكلي	١٣٥
١١	...	
	للساحب — في دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك — الاحتجاج ضده بكافة الدفع التي كانت له قبل المظهر متى كان الحامل منى النية .	—
١١	...	
	القانون التجاري البحري	
٩٠	اشتراط الكتابة لإثبات عقد النقل البحري — وهو من العقود الرضائية — استثناء من قاعدة جواز الاثبات بالبينة في المسائل المدنية . وجوب تحرير مشاركة إيجار السفينة بالكتابة	
٩	...	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون المرافعات القائم	
١٤	عدم ضرورة تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة في المقر الرئيسي لإدارة قضايا الحكومة جواز تسليمها في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار قسم قضايا الإصلاح الزراعى جزء من إدارة قضايا الحكومة ٤٤	
٢٢، ٢١	الانتقال الذى تنصرف إليه مواعيد المسافة هو انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم ومن ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ٤٨	
٥٢، ٣٠	العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم ٣٦	
١/١٥٠ ٤٠٠٦		
٤١	رفع الدعوى بطلبين في صحيفة واحدة واعتبارهما دعويين مستقلتين . النظر في تقدير قيمة الدعوى إلى قيمة كل منهما على حدة ٣٦	
٥٢	تعديل الطلبات أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب تقل قيمته عن ٢٥٠ جنيها لا يسلب المحكمة الابتدائية اختصاصها مادامت مختصة بنظرها وقت رفع الدعوى ٣٦	
—	امتداد اختصاص المحكمة الابتدائية إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذى تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى ٤٣	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده
١١٨	المقصود بدعاوى السندات الإذنية . الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته مستقلا عما عداه وتتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين عليه	٣٢٢٥
١١٨ ١٤٢ ١٩٤٤ القانون	دعاوى رسم الأيلولة على التركات . عدم النص على الفصل فيها على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة بها بعريضة تودع قلم الكتاب	٥٢
١٥	وجوب طلب إجراء المقاصة القضائية بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلبها في صورة دفع لدعوى الخصم	٣٣
١٥١	للخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أو في مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى رخصت لهم المحكمة بتقديم المذكرات إلى أجل معين لما ينته بعد واطلع عليها الخصم وعلم بها	٦٥
٢٩٧	بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أو زالت صفته وليس لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان	١٦٦٠
٣٠٣	وجوب اتخاذ الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة في ذات الخصومة الأصلية قصدا إلى استئناف السير فيها	٤٥
٣٤٩	بيان الحكم في صدره الهيئة التي أصدرته وفي خاتمته الهيئة التي حضرت تلاوته . كفايته . لا بطلان	١٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٤٩	إيراد مضمون المستندات المقدمة من الخصوم التي اعتمد عليها الحكم دون ذكر نصوصها . كفايته ٣٥	
٣٤٩	وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يرتب البطلان إلا إذا ترتب عليها التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشرا للخصومة عن المحجور عليه ليس خطأ جسيما يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الحكم ولا يرتب البطلان ٥٨	
٣٧٨	مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع ٥٣ ع ١٠	
٣٧٨	الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خير لتقدير مقابل الريع ، في شطره الأول ، حكم قطعي حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا في الميعاد المحدد وإلا سقط الحق في الطعن ٥٣ ع	
٣٧٨	الحكم باعتبار الشيك المطالب بقيمته سنداً غير حال الأداء لا يجوز اقتضاؤه بطريق استصدار أمر أداء قضاء في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه استقلالا ١١	
٣٧٩	عدم سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ تسليم الصورة للنيابة في حالة إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم ١٠	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٧٩	ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية . بدؤه من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . سريانه بالنسبة لطرفي الحكم الغيابي	٦٣
٣٨٤	جواز الطعن ممن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في التزام بالتضامن . وجوب حصول الطعن بالنقض بتقرير بقلم الكتاب	٤٦
٤٠٤	عدم انصراف قاعدة أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة ، إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها	ع. ٥٣
٤٠٥ /	وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر	
٤٤٦٢	الأداء بطريق التكليف بالحضور	١١
١٤٨		
٤١٧	الغش كسبب للالتماس ، هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه بشرط ألا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع	٦٥
٤٥٩	جواز التنفيذ الجبري بدليل غير مستمد من العقد الرسمي ذاته هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .	
٤٦٠	عدم جواز الاعتماد على دليل خارجي آخر لا يصلح بذاته سنداً للتنفيذ	٢٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قوانين ومراسيم مختلفة	
	القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩	
	في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٢	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ٥٧	
١١	إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ عبء إعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب . إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن لا يترتب عليه البطلان لصيرورته ميعادا تنظيميا ٤٢٦١٦	
—	انعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن ... ٤٦	
—	لمحكمة النقض من تلقاء نفسها إثارة عدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده لتعلقه بالنظام العام ١٠	
—	التوكيل في الطعن ٦٠	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية	
١٥	طلب إبطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار مرسوم آخر جديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم	٦٤
١/٢١	المقصود بالأحكام الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية في بيان اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين ، الأحكام التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها	١ هـ غ
٥٢ هـ	شرط صلاحية تعيين المحامين في وظائف القضاة هو ممارستهم المحاماه فعلا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . قطع مدة استبعاد المحامي من الجدول لشرط التوالى	٢ هـ ع
٧٥	استقالة القاضي لا يترتب عليها سقوط حقه في المعاش أو المكافأة تسوية أيهما على أساس آخر مرتب	١
٩٠	جواز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت قبل تعديل المادة ٩٠ بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذي لا يعمل به إلا من وقت صدوره	٢ هـ ع
	أحوال شخصية ووقف	
	القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية	
٤	اعتبار دوائر الأحوال الشخصية المشكلة بالمحاكم الوطنية من دوائر المحاكم وتابعة لها	١ هـ ع

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	اهلية	
—	السفه تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . عدم انطواء التصرفات التي قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي — ومما يحض عليه التشريع الإسلامي — على خفة . عدم إفادتها السفه	٣١
	مواريث	
—	القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الردة من موانع الإرث . المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد مثله	٢٣
	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف	
١٠	دلالة إنشاء الوقف على جعله حصصا وأوقافا متعددة .	
٣٠	مثال
٣٣	عودة حصبة العقيم إلى أصل غلة الوقف كلها فيما عدا حصبة الخيرات وناظر الوقف وقسمتها قسمته . مثال	٣٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٦	عدم انطباق حكم المادة ٣٦ على الوقف الذي جعل ريعه جميعه — فيما عدا ما يلزم لشئونه — وظائف ومرتبات جارية على المذكورين فيه وقصدهم به ٢٢	
—	حكم زيادة الغلة عن الوظائف والمرتبات المشروطة . إعطاء كل مستحق ما سمي له وقسمة ما بقى بينهم على عدد الرؤوس —	
<hr/> استيلاء <hr/>		
<hr/> المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ <hr/>		
٤٧، ٤٤ و ٤٨	التعويض المستحق عن الاستيلاء . انفراد لجان التقدير بتقديره ابتداء . تحويل المحاكم العادية الاختصاص بنظر الطعون في تلك القرارات . استثناء من قاعدة اختصاص مجالس الدولة . عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء . اختصاص متعلق بالنظام العام ١٦	

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة
	إصلاح زراعى	
	المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	
٤	تصرف المالك إلى أولاده رخصة . عدم خضوعه لرسم الأيلولة على التركات	٥٢
—	المناط — عند الاستيلاء — فى عدم الاعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه هو ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢	٢٧
—	عدم الاعتداد بتصرفات المالك إلى فروعه وأزواج فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤١ وردها إلى ملكية المورث	٥٢
	أطيان الدولة	
	دكرى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢	
٦ والمادتين ٤١٨ من ١٩ منشور وزارة المالية	عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية	٦٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<p>حراسة إدارية</p> <p>القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ</p> <p>القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة والأوامر الصادرة تنفيذا لهما</p> <p>وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة لا ينقص من أهلية الخاضع للحراسة وإنما يغفل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها . حجز على أموالهم مقيد من سلطتهم عليها</p> <p>أثر رفع الحراسة عودة حق التقاضي إلى من كان خاضعا لها حتى ولو آلت ملكية أمواله إلى الدولة</p> <p>رسوم قضائية</p> <p>القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤</p> <p>جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها</p>	<p>٢٨</p> <p>٢٨</p> <p>٢٨</p> <p>٢٤</p>
٢٣ والمادة ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	ضرائب	
	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	
٤٥/	تنبيه الممول في الإخطار بربط الضريبة (النموذج ١٩) إلى ميعاد	
٥٦٤	الطعن وصيرورة الربط نهائيا في حالة عدم الطعن خلاله ، بيان	
	لازم وجوهري يترتب على إغفاله بطلان الإخطار ٥٣	
١٩٩ لسنة ١٩٤٩ من القانون ٦/٦٠٦٢	خضوع إعانة غلاء المعيشة للضريبة على كسب العمل والضريبة	
	العامة على الإيراد ٤١	
١/٦٢	نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل . قصره على	
٢	المهائيات والأجور الأصلية وحدها ٤٠	
٢/٧٣	تقدير المصروفات جزافا بنخس الإيرادات في حالة عدم وجود	
	حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات ٥	
—	بدء تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير	
	حق من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد ... ٥٩	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<p>الضريبة على الأرباح الاستثنائية</p> <p>القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١</p> <p>والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠</p> <p>بالغاء تلك الضريبة</p>	
١	<p>مناطق إحتياطى هبوط الأسعار أن تستدعى طبيعة العمل تخصيص تلك المبالغ لتكوين الإحتياطى المذكور لمقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط فى قيمة البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الاستثنائية لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول والمعتبرة من الأصول الثابتة التى يرد عليها حكم الاستهلاك ٤</p>	
٦٧	<p>الغرض من إحتياطى هبوط الأسعار وخصمه من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائى هو تغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادى ولا يقتصر استعماله على فترة الاثنى عشر شهرا التالية لإلغائها ٤</p>	٢٤١ ق ٦٠ لسنة ١٩٥٠
	<p>رسم الأيلولة على التركات</p> <p>القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤</p>	
٤	<p>المنازعة فى دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن فى تقدير قيمة التركة ٥٢</p>	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاطعة
—	<p>خلو القانون من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها بعريضة تودع قلم الكتاب</p>	٥٢
<p style="text-align: center;">ضريبة التركات</p>		
—	<p style="text-align: center;">القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢</p> <p>استحقاق الضريبة على التركات مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه خضوعها لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤</p>	٥٢
<p style="text-align: center;">القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥</p>		
٤١ ١/٢	<p>بشأن أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة</p> <p>شرط محاسبة الممولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات تقديم طلب بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ولا يغني عن ذلك تقديم الممول اقراره بالأرباح الفعلية</p>	١٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<u>عمل</u>	
	القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢	
٤٠	عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون	٥٦
	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩	
٧٣	احتساب مكافأة العامل من مدة خدمته عند انتهاء العقد المحدد المدة أو إلغاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة على أساس أجر نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى وأجر شهر عن كل سنة تالية	٦
٧٥	الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي لا تعتبر استمرارا لإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل	٤٢
—	الأصل في المنحة أنها تبرع . صيرورتها جزء من الأجر متى التزم صاحب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة	٥٤
—	ما يدفعه رب العمل لصندوق الادخار مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة . استرداده له في حالة حل الصندوق وتصفيته مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقا للقانون	٥٥
—	من سلطة رب العمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . أئثر فرض العامل النقل ، حق رب العمل في إنهاء العقد	٥٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة
	محاماه	
	القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤	
٢٠ و ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين	عدم جواز ممارسة المحامى عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة الاشتغال بالمحاماة ولا من المدة المقررة لاستحقاق المعاش ع. ٢٠٥	
	نزع الملكية للمنفعة العامة	
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧	
٢٦١	اقتصار مرسوم نزع الملكية بتقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة للمشروع الذى نزع الملكية من أجله . عدم صدوره ضد أى شخص معين ع. ٦٤	
٦٦٥	الإجراءات بعد صدور مرسوم نزع الملكية ونشره . قيام الإدارة بإعلان صورة منه إلى كل من أصحاب الملك أو واضعى اليد وإخطار طلب نزع الملكية وذوى الشأن باليوم المحدد للممارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور بخطابات مسجلة ع. ٦٤	

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة

من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية
العدد الأول من السنة السابعة عشر

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ت)		(ا)
٤٢	تأمين	١٠	إثبات
٤٢	تجارة	١٤	إجارة
٤٣	تجزئة	١٤	أحوال شخصية
٤٣	تحكيم	١٥	إختصاص
٤٤	تزوير	١٧	إدارة قضايا الحكومة
٤٥	تسجيل	١٨	إستئناف
٤٦	تعويض	٢٣	إستيلاء
٤٧	تقادم	٢٤	إصلاح زراعى
٥٠	تضامن	٢٦	إعلان
٥٠	تنفيذ	٢٨	إلتزام
	(ح)	٣١	إلتماس إعادة النظر
٥١	حجر	٣٢	أمر أداء
٥٢	حراسة	٣٢	أهلية
٥٣	حكم	٣٣	أوراق تجارية
٥٩	حوادث طارئة		(ب)
٥٩	حوالة	٣٤	بطلان
٦٠	حيازة	٣٨	بنوك
		٤١	بيع

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(خ)		(ض)	
خبرة	٦٠	ضرائب	٧٤
خلف	٦١		
(د)		(ع)	
دعوى	٦٢	عادات تجارية	٧٨
دفوع	٦٨	عقد	٧٨
		عمل	٨١
(ر)		(غ)	
رد ما لا يجب	٦٩	غير	٨٤
رسم	٦٩		
(س)		(ف)	
مسند إذنى	٧٠	فوائد	٨٤
(ش)		(ق)	
شركة	٧١	قاضي الأمور المستعملة	٨٥
شفعة	٧٣	قانون	٨٦
شهر عقارى	٧٣	قسمة	٨٦
شيك	٧٣	قوة الأمر المقضى	٨٧
		قوة القاهرة	٨٧

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩٦	نظام عام		(كفالة)
٩٧	نفقة	٨٨	كفالة
٩٧	نقابات		(م)
٩٧	نقل		
٩٨	نقض	٨٩	محاماة
	(هـ)	٩٠	محكمة الموضوع
١٠٣	هبة	٩٢	مقاصة
	(و)	٩٢	مستولية
١٠٤	وفاء	٩٤	مواريث
١٠٤	وقف		(ن)
١٠٥	وكالة	٩٥	نزع الملكية للنفعة العامة

التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦	١٤	١٦٢ لسنة ١٩٥٥	٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
٩	٢١	معياد	معياد
١٢	١٩	ولما	ولما
٧١	١٩	المادة ٥٠	المادة ٩٠
١٥٩	٥	لمناسبته	لمناسبته
١٦٢	٢	كيسافية	كيسافية
١٨٢	١٧	بشروط	بشروط
٢١١	٤	بسبب . صدور	بسبب صدور
٢٢١	٢٣	نصراف	إنصراف
٢٢٢	٩	أجر	أجرا
٢٦٠	١٧	٣٢٣	١/٢٣
٢٨٠	٩	تقدم	تقوم
٢٨١	١٨	حصصهم	حصصهم
٣٠٨	٣	العامة	العامة
٣٣٠	٣	تضامن	تضام
٣٣١	٢	تتضامن	تتضام
٤٠٦	٦	مدير للقضايا	مديرا للقضايا
٤١٩	٢٣	يتعن	يتعين
٤٦٢	١٠	المالك الأصلي - العقارين -	المالك الأصلي للعقارين -

طبع. بالهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
على سلطان على
عضو مجلس الإدارة المنتدب

(مطبعة دار القضاء) ٥٤٠ / ٦٦ / ٣١٤٩)



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السابعة عشرة

العدد الثاني : مارس — أبريل سنة ١٩٦٦

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٦

القسم الأول

الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

محكمة تنازع الاختصاص

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار ، وعبد الفتاح بيومي نصار ، وعادل عزيز زخاري ، وحسين رفعت محمد حسين

(٤)

الطلب رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص":

(١) محكمة تنازع الاختصاص . اختصاص

شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى ، قضاء . كل من الجهتين باختصاصها أو بعدم اختصاصها . انتهاء النزاع بقضاء إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .

(ب) محكمة تنازع الاختصاص . حكم

محكمة تنازع الاختصاص ليست جهة طعن . عدم امتداد ولايتها إلى تصحيح الأحكام .

١ - مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص - وفقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - أن تكون دعوى الموضوع الواحد مطروحة أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى وأن تكون كلتا الجهتين قد قضت باختصاصها بنظرها أو أن تكون كل منهما قد تخلت عنها وقضت بعدم اختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم سبب الطلب بتعيين الجهة المختصة التى تنظره

وتفصل فيه . أما إذا كان النزاع على الاختصاص قد انتهى بالحكم فيه انتهائيا فقضت إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها فإنه لا يكون ثمة موجب للطلب لإنعدام سببه بانقضاء محله .

٢ - محكمة تنازع الاختصاص ليست جهة طعن ولا تمتد ولايتها إلى تصحيح الأحكام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة وسماع أقوال النيابة العامة والمدولة .

من حيث إن الطلب قد رفع بالأوضاع المقررة في القانون .

وحيث إن واقعة الطلب - تتحصل في أنه في ٤ يونيو ١٩٥٩ ضبط الطالب بدائرة قسم الأربعين بمحافظة السويس لإشتراكه مع آخرين في جريمة إحراز جواهر مخدرة جلبوها من دائرة قسم الشط النابح لسلاح الحدود ، وقد باشرت النيابة العامة التحقيق وقيدت الواقعة برقم ٢١١٩ سنة ١٩٥٩ جنابات الأربعين . وبتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٥٩ قرر رئيس نيابة السويس إحالة الأوراق إلى قسم الشط للاختصاص والتصرف ، فاستأنف الطالب هذا القرار أمام غرفة الاتهام استنادا إلى المادتين ١٦٣ ، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وحدد لنظره جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ ، ولعدم ورود المفردات من سلاح الحدود قررت الغرفة تأجيل نظر الاستئناف إلى أجل غير مسمى حتى ترد تلك المفردات . وقد باشر سلاح الحدود التحقيق وقيدت القضية برقم ١٠ سنة ١٩٥٩ جنابات الشط ، وشكلت محكمة جنائية عليا قضت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ - بعد رفض الدفع المقدم بعدم اختصاصها - بمعاينة الطالب بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ٣٠٠٠ ج عن الادعاء الأول الخاص باشتراكه في إحراز الجواهر المخدرة ، وبإلزامه بالتضامن مع آخر دفع مبلغ ٢١٥٨٢ ج و ٢٢٠ م عن الادعاء الثاني الخاص بتهرب الجواهر المخدرة من الرسوم الجمركية ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بالتصديق عليه من مدير عام سلاح الحدود ووزير الدولة للشئون

الحربية . ثم أعيدت الأوراق إلى النيابة العامة حيث ضمت إلى ملف استئناف الطالب أمام غرفة الاتهام— وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ قضت الغرفة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء قرار النيابة الصادر بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٥٩ بارسال الأوراق إلى قسم الشط للاختصاص (ثانيا) إحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها— وخلص الطالب من ذلك إلى أن حكم المحكمة الجنائية العليا والقرار الصادر من غرفة الاتهام يشكلان تنازعا إيجابيا في الاختصاص ما بين قضاء الحدود والقضاء العادي بنظر الدعوى ، وطلب— استنادا إلى المواد ١٦ و ١٨ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا) الأمر بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الجنائية العليا في الجناية رقم ١٠ سنة ١٩٥٩ عليا الشط حتى يفصل في هذا الطلب (ثانيا) تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والمحاكمة في الاتهام المنسوب إلى الطالب — وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ — وبعد تقديم هذا الطلب — أصدر رئيس نيابة السويس قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ” لعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل — ل فيها من المحكمة الجنائية العليا بمحافضة سيناء“.

وحيث إن مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص— وفقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ — الذي رفع الطالب في ظله — أن تكون دعوى الموضوع الواحد مطروحة أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى وأر تكون كلتا الجهتين قضت باختصاصها بنظرها أو أن تكون كل منهما قد تخلت عنها وقضت بعدم اختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم سبب الطلب بتعيين الجهة المختصة التي تنظره وتفصل فيه ، أما إذا كان التنازع على الاختصاص قد انتهى بالحكم فيها ثانيا فقضت إحدى الجهتين — دون الأخرى — باختصاصها ، كما هي الحال في الدعوى المطروحة ، فإنه لا يكون ثمة موجب للطلب لانعدام سببه باتقضاء محله . ولا يقدح في ذلك التحدى — فيما يقول الطالب — بأن المحكمة الجنائية العليا قضت باختصاصها — في غير اختصاص — ذلك بأن محكمة تنازع الاختصاص ليست جهة طعن ولا تمتد ولايتها إلى تصحيح الأحكام ، كما لا يفيد التمسك بالفقرة

الثانية من المادة ١٦ سالفه الذكر إذ أن محل تطبيقها أن يكون الحكمان قد حسم النزاع في موضوعه وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا متعذرا وهو ما لم يتوافق في صورة الدعوى المطروحة حيث لا يوجد سوى حكم واحد : هو الحكم الصادر من المحكمة الجنائية العليا الذي حسم النزاع في موضوعه وأصبح نهائيا بالتصديق عليه ، أما قرار غرفة الاتهام بإلغاء قرار النيابة بإرسال الأوراق إلى قسم الشط للاختصاص وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها : ففضلا عن أنه صدر من سلطة تحقيق وإحالة فقد أصبح النعى عليه غير ذي موضوع بصدور قرار رئيس نيابة السويس بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها من المحكمة الجنائية العليا . لما كان ما تقدم ، فإن طلب تعيين الجهة المختصة يكون مفتقرا إلى سببه مما يتعين معه القضاء برفضه .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا .

(٦٦)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣١ القضائية :

افلاس . "شروط الدين محل التوقف عن الدفع" . "سلطة محكمة الافلاس" .

الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الافلاس أن تستظهر كل ما يثيره المدين بشأن عدم صحة الدين لتقرير مدى جدية المنازعة . لها في هذا الصدد اتخاذ ما تراه لازما لتحقيق هذه الغاية من اجراءات الاثبات .

يشترط في الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع . ويجب على المحكمة عند الفصل في طلب شهر الافلاس أن تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها أمامها المدين بشأن عدم صحة الدين لتقدير مدى جديتها ، وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها في الدعوى . ولئن كان الأصل أن للمحكمة أن تستظهر مدى جدية النزاع في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس من الأوراق المقدمة إليها والقرائن المحيطة بالدعوى إلا أنه لاعليها إذا هي اتخذت أى اجراء من اجراءات الإثبات بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية ، إذ قد يكشف هذا الاجراء عن عدم جدية المنازعة فيفوت بذلك على المدين طريق المنازعة الكيدية الذي قد يهدف به إلى مجرد اسقاط حق الدائن في طلب اشهار إفلاسه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٩ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى
طنطا ضد الطاعن بطلب الحكم بإشهار إفلاسه ، وقالوا بيانا لدعواهم إنهم
يدينون الطاعن بعدة مبالغ من بينها مبلغ ١٠٤٧ ج بمقتضى سند إذنى حرر عن
عملية تجارية واستصدروا به أمر أداء في ١١/٩/١٩٥٤ وأن الطاعن عارض
في هذا الأمر وقضى برفض معارضته ثم استأنف الحكم الصادر في المعارضة
وقضى برفض استئنافه ، وأنه إذ توقف الطاعن عن الوفاء بديونه فقد طلبوا
الحكم بإشهار إفلاسه . دفع الطاعن بأن النزاع انتهى صلحا ، وقدم عقد صلح
تاريخه ٢٦/١٠/١٩٥٧ يحمل توقيعا منسوبا إلى المطعون ضده الأول عن نفسه
وبصفته وكلا عن المطعون ضدهما الثانية والثالثة ، فطعن فيه هذا الأخير بالتزوير
لأن التوقيع المنسوب إليه ليس توقيعه . وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٨ حكمت المحكمة
الإبتدائية بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء
المضاهاة بين التوقيع المنسوب للمطعون ضده الأول على عقد الصلح وبين التوقيعات
التي على الأوراق الرسمية والأوراق الأخرى التي يتفق عليها الطرفان ، وبأشهر
الخبير المتدب مأموريته وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى
المطعون ضده الأول مزور ، غير أن الطاعن قدم بدوره تقريرا استشاريا يتضمن
صحة هذا التوقيع ، فقررت المحكمة استكتاب المطعون ضده الأول وإعادة المأمورية
إلى قسم أبحاث التزييف لإجراء المضاهاة بين التوقيعات التي استكتبتها والتوقيع
المنسوب إلى المطعون ضده الأول على عقد الصلح وقدم قسم الأبحاث تقريره
الثاني مؤيدا للتقرير الأول . وبتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٩ حكمت محكمة الدرجة
الأولى بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون ضده الأول وقع
بنفسه على عقد الصلح ، وليتفى المطعون ضده الأول ذلك ، وبعد تنفيذ هذا
الحكم قضت المحكمة بجلسة ١٩٥٩/١١/٧ برفض دعوى الإفلاس — استأنف
المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤ سنة ١٠ ق طنطا ، ومحكمة
الاستئناف قضت في ١٠/١/١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وإشهار إفلاس الطاعن
واعتبار يوم ٢١/١١/١٩٥٤ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن الدفع — طعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض بتقرير في ٩/٢/١٩٦١ ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها

رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسة ١٩٦٦/١/١١ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل الأول والرابع منها في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الدرجة الأولى التزمت حدود سلطتها في الفصل في طلب شهر الافلاس بأن قصرت بحثها في صحة عقد الصلح أو عدم صحته على القدر الذي تبينت معه مدى جدية النزاع في الدين ، ولم تتعرض إلى إجراءات التحقيق التي تمت أمامها إلا بالقدر اللازم للفصل في الدعوى ورتبت على ذلك قضاءها برفض طلب شهر الافلاس ، أما الحكم المطعون فيه فقد جاوز نطاق مهمته المرسومة بالقانون فتناول بحث جميع عناصر التحقيق التي تمت في الدعوى ، وذكر في أسبابه أن قسم أبحاث التزوير والتزييف أثبت في تقريرين متواليين أن التوقيع المنسوب إلى المطعون ضده الأول على عقد الصلح مزور ، ولم يعول على التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ولا على التحقيق الذي بذت عليه محكمة أول درجة قضاءها برفض الدعوى ، وخلص الحكم من ذلك إلى الاقتناع بأنه عقد مزور وأسس على هذا الاقتناع قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف وإشهار افلاس الطاعن ، وإذا كان الدين المطلوب من أجله إشهار الافلاس ديناً متنازعا فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن قصور أسبابه إذ لا يصلح ما قرره ورتب عليه قضاؤه ردا على أسباب الحكم الابتدائي .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يشترط في الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع ، ويجب على المحكمة عند الفصل في طلب شهر الإفلاس أن تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها أمامها المدين بشأن عدم صحة الدين لتقدير مدى جديتها - وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها في الدعوى . وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة تستظهر مدى جدية النزاع في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس من الأوراق المقدمة إليها والقرائن المحيطة بالدعوى ، إلا أنه لا عليها إذا هي اتخذت أي إجراء من إجراءات الإثبات بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية ، إذ قد يكشف هذا الإجراء عن عدم جدية المنازعة فيفوت

بذلك على المدين طريق المنازعة الكيدية الذي قد يهدف به إلى مجرد اسقاط حق الدائن في طلب اشهار افلاسه ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدل على عدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن لتبرير امتناعه عن الوفاء بالدين المرفوع بشأنه دعوى الإفلاس بما حصله مما هو وارد في تقريرى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمكتب الطب الشرعى من أن التوقيع المنسوب صدوره إلى المطعون ضده الأول على عقد الصلح الذى تمسك به الطاعن هو توقيع مزور ، ولم يعول الحكم على التقرير الإستئنائى المقدم منه ولا على أقوال شاهديه اللذين سمعا أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لإجراءات الإثبات التى اتخذتها محكمة الدرجة الأولى إلا لمجرد التحقق من مبلغ الجدل فى النزاع فى شأن الدين المطلوب من أجله شهر الافلاس دون أن يقطع بصحة أو عدم صحة عقد الصلح — لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم فى هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون ، ويكفى لحمل قضائه ، فانه لا حاجة له بعد ذلك إلى مناقشة الأسباب التى بنى عليها الحكم الابتدائى ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض فى التسبب ذلك أنه وإن قرر أن محكمة الإفلاس لا تملك إصدار الأحكام المتعلقة بالإثبات لأنها تدخل فى اختصاص قاضى الموضوع ، إلا أنه فى موضع آخر من أسبابه ناقش إجراءات الإثبات المتعلقة بصحة أو عدم صحة عقد الصلح ، وخلص إلى الاقتناع بعدم صحته ، وفى هذا تناقض يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لإجراءات الإثبات التى اتخذتها محكمة الدرجة الأولى بخصوص عقد الصلح المشار إليه بسبب النعى إلا لمجرد تقدير مبلغ الجدل فى النزاع فى شأن الدين دون أن يقطع فى أسبابه بصحة أو عدم صحة عقد الصلح . ولما كانت الأسباب التى أوردها الحكم فى هذا الخصوص — على ما سبق بيانه فى الرد على

السبب الأول — من شأنها أن تكفى لحمل قضائه ، فانه لا يعيبه بعد ذلك ما تضمنته من قرارات قانونية لا تؤثر في جوهر قضائه ، لما كان ذلك ، فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بفساد الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه استند في قضائه باعتبار الطاعن متوقفا عن دفع ديونه إلى أنه ظل يماطل في سدادها مدة تزيد على ست سنوات رغم إعلانه بأمر الأداء في ٢٢/١١/١٩٥٤ مما ينبئ عن مركز مالي مضطرب ، في حين أن الثابت من الأوراق أن الطاعن عارض في أمر الأداء المذكور وظل النزاع أمام القضاء عدة سنوات ولم يفصل فيه نهائيا إلا في ٢٤/٤/١٩٥٧ مما تنفي معه المطالبة لأن الطاعن كان يستعمل حقا قانونيا وما كان هناك سبيل لرفع دعوى الإفلاس مع قيام الطعن في حكم الدين .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أقام الدليل على عدم جدية النزاع الذي أثاره الطاعن في شأن الدين ، عرض إلى حالة التوقف عن الدفع وقرر بشأنها ما يأتي ” إنه متى ثبت كما سلف البيان أن منازعة المستأنف عليه ”الطاعن“ في دين المستأنفين ”المطعون ضدهم“ الثابت بأحكام نهائية غير جدية ولا أساس لها وأن توقفه عن هذا الدين ينبئ عن مركز مالي مضطرب يعرض به حقوق دائنيه إلى خطر كبير الاحتمال سيما وقد ماطل في سداده مدة تزيد على الست سنوات رغم إعلانه بأمر الأداء في ٢٢/١١/١٩٥٤ “ . ولما كان هذا الذي قرره الحكم من أن الطاعن لم يكن محقا في المنازعات التي أثارها في شأن الدين هو استخلاص موضوعي سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ويؤدي إلى ما انتهى إليه من اعتباره متوقفا عن الدفع ابتداء من ٢١/١١/١٩٥٤ فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
اميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٦٧)

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١) استئناف " الخصوم في الاستئناف " . تجزئة . بطلان .

اختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم اعتباره خصماً حقيقياً في النزاع . بطلان الاستئناف بالنسبة له لايتمدها إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

(ب) بيع . دعوى . "دعوى صحة ونفاذ العقد" . نطاق الدعوى " . تسجيل .
صورىة .

دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية . وتلتزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك موارثه صورىة مطلقة .

(ج) دعوى . "دعوى صحة العقد" . صورىة . قوة الأمر المقضى . إثبات .

القضاء السابق بصحة العقد يتضمن حتماً أنه عقد غير صورى وصحيح ومن شأنه نقل الملكية . اكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للنقشة في هذه المسألة التى فصل فيها في دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى .

(د) تسجيل. "المفاضلة بين محررات مشهرة في يوم واحد". "أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد". دعوى .

السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً - إن تما في يوم واحد - بأسبعية رقم التسجيل في دفتر الشهر . ملكية العقار لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم دون أن يتأثر بتصرفات البائع المشهرة اللاحقة لهذا التاريخ .

١ - إذا كان الثابت أن الطاعن لم يختصم المطعون عليه الثالث وهو رئيس مكتب الشهر العقاري إلا ليصدر الحكم في مواجهته بشطب التسجيلات الموقعة على العين موضوع الدعوى دون أن يوجه إليه طلبات بالذات وكان مقتضى ذلك أن المطعون عليه الثالث لم يكن خصماً حقيقياً في النزاع وأن الدعوى تصبح بغير اختصاصه ، فإن بطلان الاستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى الطاعن وباقي المطعون عليهم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو صححت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانوناً فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه (١) .

٣ - القضاء السابق بصحة العقد يتضمن حتماً أنه عقد غير صوري وصحيح ومن شأنه نقل الملكية ومتى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم

(١) راجع قض ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٥٧٧ .

في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها (١).

٤ — إذ تقضى المواد ٢٥ و ٢٨ و ٣١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري بأن كلا من طلبات التسجيل ومشروعات المحررات والمحررات تثبت في دفاتر تعد لذلك بمأموريات ومكاتب الشهر العقاري حسب تواريخ وساعات تقديمها فإن في ذلك ما يفيد أن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً — إن تما في يوم واحد — بأسبقية رقم التسجيل في دفتر الشهر (٢) وقد نص المشرع بوضع هذا النظام ولم يترك الأمر فيه لمحض المصدفة نظراً لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد، ذلك أن مؤدى نصوص المواد ٩ و ١٥ و ١٧ من القانون المذكور أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . وتسجيل هذه الصحيفة يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله حتى إذا ما حكم له بطلانته فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأخر بهذا الحكم طبقاً للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ (٣) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) راجع قض ١٣/٥/١٩٦٥ مجموعة المكاتب الفنية لسنة ١٥ ص ٥٧٧ .

(٢) راجع قض مدني ١٥/٥/١٩٥٨ مجموعة المكاتب الفنية من ٩ ص ٤٩٤ .

(٣) راجع قض ١٥/٢/١٩٦٦ مجموعة المكاتب الفنية من ١٧ ص ٢٩٥ في الطعن

رقم ٢١٣ لسنة ٣١ ق .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٥٦ كلى طنطا ضد المرحوم عباس
ابراهيم الشيخ مورت الفريق الأول من المطعون عليهم وضد المطعون عليه الثانى
وفى مواجهة المطعون عليه الثالث يطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٧ ط ١٨ س
الموضحة الحدود بصحيفة الدعوى وتسليم هذا القدر وشطب جميع التسجيلات
الموقعة عليه ، وبطلان عقد البيع المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٣ الصادر من محمد
عثمان إلى المرحوم عباس ابراهيم الشيخ — وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد
بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٤/٣/٧ باعه المطعون عليه الثانى مصطفى اسماعيل أحمد
قطعة أرض زراعية مساحتها ١٨ ط ظهر من عملية المساحة أنها ١٧ ط ١٨ س
مقابل ثمن أداه له قدره ٢٤١ ج ، وأنه رفع الدعوى رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٤ مدنى
السنة بصحة هذا العقد وسجل صحيفة دعواه فى ١٩٥٤/٤/٥ برقم ٢٦٢٣ —
وانتهت هذه الدعوى صلحا وصدقت المحكمة على عتد الصلح وقام بشهر الحكم .
وأضاف الطاعن أن المرحوم عباس ابراهيم الشيخ مورت الفريق الأول
من المطعون عليهم حصل من محمد عثمان وكيل المطعون عليه الثانى بعد عزله
من الوكالة على عقد بيع ١ ف ١١ ط ٢٠ س يدخل فيها القدر المبيع إلى الطاعن
وأن هذا المورث رفع الدعوى رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥٤ كلى طنطا بصحة ونفاذ
عقده ومجل صحيقتها فى نفس اليوم الذى سجل فيه الطاعن صحيفة دعواه ثم استصدر
حكما بصحة التعاقد الصادر إليه ، وإذ كانت الملكية قد خلصت للطاعن بشهر
الحكم فضلا عن أن عقد البيع الصادر لمورث الفريق الأول من المطعون عليهم
باطل لصوريته المطلقة ولصدوره من شخص لم تكن له صفة الوكالة وقت التعاقد
فقد أقام الطاعن الدعوى الحالية للحكم له بطلباته . وتوفى المرحوم عباس ابراهيم
الشيخ أثناء سير الدعوى وبعد أن حكم بانقطاع سير الخصومة عجأت الدعوى
فى مواجهة ورثته وهم الفريق الأول من المطعون عليهم — دفع الورثة الطلب
الخاص ببطلان عقد البيع الصادر لمورثهم بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه
فى القضية رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥٤ كلى طنطا تأسيسا على أن الطاعن كان قد تدخل
خصما ثالثا فى هذه الدعوى التى رفعها مورثهم بصحة ونفاذ عقده وطلب فيها
بطلان هذا البيع لصدوره من وكيل المطعون عليه الثانى بعد عزله من الوكالة ،
ثم صدر الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد وصار نهائيا بعدم استئنائه فتكون لهذا

الحكم حجته في مواجهة الطاعن ، وفي الموضوع طلب الورثة رفض الدعوى لأن مورثهم كان أسبق في تسجيل صحيفة دعواه بصحة التعاقد إذ سجلها في يوم ١٩٥٤/٤/٥ برقم ٢٦٢٢ بينما سجل الطاعن صحيفة دعواه برقم ٢٦٢٣ في نفس اليوم فيكون عقد الورثة مفضلاً على عقد الطاعن . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدفع وتثبيت ملكية الطاعن إلى ١٧ ط ١٨ س الموضحة الحدود بصحيفة الدعوى مع التسليم وشطب التسجيلات الموقعة عليها وذلك في مواجهة المطعون عليه الثالث . استأنف الفريق الأول من المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٨ سنة ١٠ ق طنطا طالبين الحكم بإلغائه ورفض الدعوى كما رفع الطاعن استئنافاً فرعياً قيد برقم ٧٠ سنة ١١ ق طنطا طالباً بالحكم ببطالان عقد البيع الصادر لمورث الفريق الأول من المطعون عليهم لصوريته صورية مطلقة . دفع الطاعن ببطلان الاستئناف الأصلي لعدم قيام المستأنفين — الفريق الأول من المطعون عليهم — بإعلانه إلى المستأنف عليه الثالث — المطعون عليه الثالث — خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف إلى قلم الكتاب ولأن أثر هذا البطلان يمتد إلى باقي المستأنف عليهم — الطاعن والمطعون عليه الثاني — لعدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦١/٥/٣٠ ببطلان الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليه الثالث — المطعون عليه الثالث — وبرفض الدفع ببطلان الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليهما الأول والثاني — الطاعن والمطعون عليه الثاني — وبقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول — الطاعن — بتثبيت ملكيته إلى القدر المتنازع عليه وبرفض الاستئناف الفرعي ، وضمنت المحكمة أسباب حكمها القضاء بقبول الدفع بعدم جواز نظر الطلب الخاص ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٢/١ الصادر لمورث الفريق الأول من المطعون عليهم . وفي ١٩٦١/٦/٢٧ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٥/١/١٢ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ قضى بطلان الاستئناف بالنسبة للطعون عليه الثالث وحده لعدم إعلانه به خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم العريضة إلى قلم الكتاب ، في حين أن الحكم الابتدائي تضمن قضاء غير قابل للتجزئة وهو الخاص بشطب التسجيلات الموقعة على العين المتنازع عليها وكان يتعين لذلك أن يمتد أثر البطلان إلى باقى المستأنف عليهم — الطاعن والمطعون عليه الثانى — وإن كان سبب البطلان لاعلاقة له به .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه الثالث — المطعون عليه الثالث — هو وحده الذى لم يعلن بالاستئناف اعلانا صحيحا خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف إلى قلم الكتاب طبقا لما كانت توجبه المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات التى رفع الاستئناف فى ظلها ، ولما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ضد مورث الفريق الأول من المطعون عليهم وضد المطعون عليه الثانى للحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٧ ط و ١٨ س وبطلان عقد البيع الصادر إلى المورث ولم يختصم المطعون عليه الثالث وهو رئيس مكتب الشهر العقارى بطنطا إلا ليصدر الحكم فى مواجهته بشطب التسجيلات الموقعة على هذه العين دون أن يوجه إليه طلبات بالذات ، وكان مقتضى ذلك أن المطعون عليه الثالث لم يكن خصما حقيقيا فى النزاع وأن الدعوى تصح بغير اختصاصه ، لما كان ذلك ، فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للطعون عليه الثالث لا يتعداه إلى الطاعن والمطعون عليه الثانى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر — فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قبل الدفع بعدم جواز نظر طلب البطلان لسابقة الفصل فيه بالدعوى رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥٤ كلى طنطا التى رفعها مورث الفريق الأول من المطعون عليهم بصحة ونفاذ عقده ، فى حين أن الحكم الصادر فى تلك الدعوى لم يفصل فى ملكية العين موضوع النزاع بل ترك الفصل فى المفاضلة بين العقد الصادر

لمورث هؤلاء المطعون عليهم وعقد الطاعن إلى دعوى الملكية التي يرفعها أحد الطرفين على الآخر ، فضلا عن أن الطاعن طلب في الدعوى الحالية بطلان عقد المورث لصوريته وهو سبب جديد لم يكن معروضا على المحكمة في الدعوى رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥٤ كلى طنطا ولا يحول الحكم فيها دون طلب البطلان لهذا السبب الجديد في الدعوى الحالية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥٤ كلى طنطا التي تدخل فيها الطاعن قد حسم النزاع بينه وبين مورث الفريق الأول من المطعون عليهم في خصوص صحة البيع المؤرخ ١٩٥٣/١/١ وقضى بصحته ونفاذه ، وكانت دعوى صحة ونفاذ العقد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها ، وهذا يقتضى أن ينصل القاضي في أمر صحة العقد ومن ثم فإن تلك الدعوى تدسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه ، ومنها أنه صوري صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانونا فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم السابق - وهو حكم نهائي يحوز قوة الأمر المقتضى في شأن صحة العقد - يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع في هذه المسألة بالدعوى الحالية ، ولا يغير من ذلك ما قاله الطاعن من أن الحكم السابق ترك الفصل في المفاضلة بين العقدين إلى دعوى تثبيت الملكية التي يرفعها أحد الطرفين على الآخر أو أن طلب البطلان في الدعوى الثانية يستند إلى سبب جديد هو صورية العقد ، ذلك أن القضاء السابق بصحة العقد يتضمن حتما أنه عقد غير صوري وصحيح ومن شأنه نقل الملكية ، ولا يعدو أن يكون هذا القول من الطاعن من الأدلة الواقعية والحجج القانونية وهو وارد على ذات المسألة السابق الفصل فيها فلا يجوز قانونا النظر فيه إذ أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية

أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه حجية الحكم السابق وقضى بقبول الدفع بعدم جواز الطلب الخاص ببطلان العقد المؤرخ ١/١/١٩٥٣ الصادر لمورث الفريق الأول من المطعون عليهم لسبق الفصل فيه ، فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ذلك أنه قضى برفض دعوى الطاعن بتثبيت ملكيته إلى ١٧ ط و ١٨ س تأسيسا على أن مورث الفريق الأول من المطعون عليهم كان أسبق في تسجيل صحيفة دعواه وأن الورثة قاموا بشهر الحكم الصادر فيها فتكون الملكية قد انتقلت إليهم ومن قبلهم إلى المورث منذ تاريخ تسجيل العريضة ، في حين أن كلا من المورث والطاعن قد سجل صحيفة دعواه في يوم واحد فيتعين أن تكون الأفضلية للأسبق في تسجيل الحكم وهو الطاعن لأنه وقد سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد فقد خلصت له الملكية بالنسبة للقدر الذي اشتراه ولم يبق هناك محل يقع عليه تسجيل الحكم الصادر للمورث .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المواد ٢٥ و ٢٨ و ٣١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري الذي يحكم شهر التصرفات موضوع الدعوى إذ تقضى بأن كلا من طلبات التسجيل ومشروعات المحررات والمحررات تثبت في دفاتر تعد لذلك بأموريات ومكاتب الشهر العقاري على حسب تواريخ وساعات تقديمها فإن في ذلك ما يفيد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتما بأسبقية الرقم في دفتر الشهر — وقد عني المشرع بوضع هذا النظام ولم يترك الأمر فيه لمحض الصدفة نظرا لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد — ذلك أن مؤدى نصوص المواد ٩ و ١٥ و ١٧ من هذا القانون أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم الهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت ، وتسجيل هذه الصحيفة يحفظ لرافعها حقوقه من

تاريخ حصوله بحيث إنه متى حكم له بطلباته فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجعل الأفضلية لعقد مورث الفريق الأول من المطعون عليهم لأنه كان أسبق في تسجيل صحيفة دعواه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز ، و إبراهيم عمر ، و مبري أحمد فرحات ، و محمد شبل عبد المقصود .

(٦٨)

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الإعفاء من الضريبة" . "نطاقه ومداه" . سندات القرض
الوطني . "فوائدها" . "إعفاؤها من الضرائب" . "مداه" .

سندات القرض الوطني . إعفاؤها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالة أو المستقبلية . نطاقه .
فوائد السندات . مداه . عدم مصاحبتها لها عند إعادة توزيعها حكماً أو فعلاً ومن بعد تحويلها
إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة .

النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ على أن
السندات الصادرة طبقاً للسنتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٣ ، ومنها سندات القرض الوطني ، وفوائد هذه السندات معفاة
من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالة أو مستقبلية بما في ذلك ضريبة
الأيلولة على التركات ، يقتصر نطاق الإعفاء فيه على فوائد هذه السندات ولا يمتد
أو يبقى مصاحباً لها عند إعادة توزيعها — حكماً أو فعلاً — ومن بعد تحويلها
إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة حيث يرتفع عنها هذا الوصف ولا تتحقق
في شأنها علة الإعفاء وحكمته بما لا سبيل معه إلى القول بأنها فوائد سندات
قرض وطني لا تزال — وإذ كان ذلك ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول فوائد
سندات قرض وطني حصلها البنك في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ وخضوعها
للضريبة على القيم المنقولة عند إعادة توزيعها — حكماً — على مساهميه وفي صورة
ناتج لأسهمه هو لا في صورة إيرادات لسندات القرض الوطني ، وجرى الحكم
المطعون فيه على عدم خضوعها للضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن البنك الأهلي اليوناني واللاتيني وهو فرع لبنك أجنبي مركزة الرئيسي بالخارج — قسم إقراراته عن أرباحه في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمبالغ الآتية : ١٨٦٣٧ ج و ٥٠٩ م و ٢٢١٢٠ ج و ٨٧١ و ٥١٥٥٥ ج و ٧٢٠ م و ٤٣٤٢٦ ج و ٦٥٧ م و ٢٨٢٦٤ ج و ٢٥٢ م وصافي أرباحه طبقا للمادة ١١ معدلة من هذا القانون بالمبالغ الآتية : ٢٠٣٢٢ ج و ٦٥٩ م و ٢٠٧٥٤ ج و ٦٢٥ م و ٤٦٩٥٠ ج و ٩٧٦ م و ٣٩٢٦٩ ج و ٥٩٢ م و ٢٥٥٩٢ ج و ٥٧٧ م وعدلت إدارة الشركات المساهمة الأرباح بعد تطبيق المادة ٣٦ إلى ٢١٠٦٠ ج و ١٥٢ م و ٢٢٩٩٣ ج و ٥٢٨٥٣ ج و ٨٧٨ م و ٤٧١٧٠ ج و ٣٠٥ م و ٢٩٥٢٠ ج و ٧٩٠ م وطبقا للمادة ١١ إلى ٢٢٧٠٩ ج و ٨٥٢ م و ٢١٥٨٧ ج و ٥٣٧ م و ٥١٤٩٦ ج و ٥٢٣ م و ٤٩٦٣٢ ج و ١٣٢ م و ٣٣٤٦١ ج و ٨٣٧ م وإذ أخطرت مصلحة الضرائب بهذه التعديلات على النموذج رقم ١٩ ضرائب واعترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وفي ١٩٥٤/٣/٢٤ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتحديد صافي أرباحه ورأسماله الحقيقي المستثمر في سنوات الخلاف من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ على الوجه الآتي : (١) في سنة ١٩٤٨ صافي أرباحه بعد تطبيق المادة ٣٦ بمبلغ ٢٠٩٤٦ ج و ٤٨٦ م وصافي أرباحه حكما طبقا للمادة ١١ معدلة والخاضع لضريبة القيم المتتمولة بمبلغ ٢٢٥٩٢ ج و ٨٠٨ م وتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٩٩٩٠٦ ج و ٣٩٣ م (٢) وفي سنة ١٩٤٩ صافي أرباحه بعد تطبيق المادة ٣٦ بمبلغ ٢٢٨٣٩ ج و ٥٣ م وأرباحه الموزعة حكما طبقا للمادة ١١ معدلة والخاضع لضريبة القيم

المنقولة بمبلغ ٢١٥٨٧ ج و ٥٣٧ م وتحديد رأسماله الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢١٤٨٦٠ ج و ٦٠٨ م (٣) وفي سنة ١٩٥٠ صافي أرباحه بعد تطبيق المادة ٣٦ بمبلغ ٥٢٦٤١ ج و ٩٨ م وصافي أرباحه الموزعة حكما طبقا للمادة ١١ معدلة والخاضع لضريبة القيم المنقولة بمبلغ ٥١٤٩٦ ج و ٥٢٣ م وصافي أرباحه الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ١١٤٤ ج و ٥٧٥ م (٤) وفي سنة ١٩٥١ صافي أرباحه بعد تطبيق المادة ٣٦ بمبلغ ٤٦٨٥٤ ج و ٦٠٠ م وصافي أرباحه الموزعة حكما طبقا للمادة ١١ معدلة والخاضع لضريبة القيم المنقولة بمبلغ ٤٩٦٣٢ ج و ٢٣٣ م ولا توجد مبالغ خاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية (٥) وفي سنة ١٩٥٢ صافي أرباحه بعد تطبيق المادة ٣٦ بمبلغ ٢٩١٦٦ ج و ٤٤٠ م وصافي أرباحه الموزعة حكما طبقا للمادة ١١ معدلة والخاضع لضريبة القيم المنقولة بمبلغ ٣٣١٠٧ ج و ٤٨٧ م ولا توجد مبالغ خاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية - فقد أقام الدعوى رقم ٦٨٩ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى الاسكندرية ضد مصالحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم باعتماد أرباحه طبقا لإقراراته مع إلزام المصلحة بالمصروفات والأتعاب ، وجرى النزاع فيها - من بين ما جرى - حول إيرادات سندات القرض الوطنى فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ وهل تخضع للضريبة عند إعادة توزيعها عملا بالمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ أم لا ؟ . وبتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ حكمت المحكمة (أولا) بقبول الطعن شكلا (ثانيا) باعتبار المبالغ التالية تكليفا على أرباح الطاعن وهى ٢٩٨ ج و ١٤٧ م فى سنة ١٩٤٨ و ٢٦٧ ج و ٤٩٦ م فى سنة ١٩٤٩ و ٧٩٩٥ ج و ٧٣ م فى سنة ١٩٥٠ و ٧٨٨٩ ج و ٢٠٧ م فى سنة ١٩٥١ و ٧١٤٥ ج و ٧٣٩ م فى سنة ١٩٥٢ (ثلثا) بإلزام كل من الطرفين بمصروفات ما خسره من الطلبات وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة (رابعا) برفض ما خالف ذلك من الطلبات . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه فيما قضى به من استبعاد ٩٠٪ من إيرادات سندات القرض الوطنى من أرباح المنشأة - وعاء الضريبة على القيم المنقولة - وهى ٣٢٩٠ ج و ٦٢٥ م و ٦٦٥٤ ج و ٣٧٥ م و ٦٧٣٧ ج و ٥٠٠ م فى السنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ والحكم بإعادتها وخضوعها للضريبة مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل

أتعاب المحاماة من الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٩ سنة ١٥ تجارى استئناف الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات ومبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة — وطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد ٩٠٪ من إيرادات سندات القرض الوطنى في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ من وعاء الضريبة على القيم المنقولة مستندا في ذلك إلى أنه طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يدخل منها في وعاء الضريبة سوى ١٠٪ قدرها الشارع جزافا مقابل تكاليف الاستثمار والباقي وقدره ٩٠٪ معفى من كافة الضرائب طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ ، ولا يمنع من ذلك كون النزاع في الدعوى يدور حول مرحلة تالية لحصول البنك على هذه الإيرادات وهي مرحلة توزيعها على حاملي أسهمه واعتبارها موزعة حكما عليهم طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لما ينطوى عليه هذا النظر المخالف من إهدار لكل ميزة مالية لهذه السندات وتعطيل للحكمة التي توخاها المشرع من إعفائها من كل ضريبة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الضريبة على القيم المنقولة تستحق على توزيعات الشركات الأجنبية التي تتناول أعمالها بلادا أخرى غير مصر وهو ما نصت عليه المادة ١١ من القانون بقولها إن هذه الشركات تعتبر أنها وزعت في مصر مبلغا معادلا لمجموع أرباح السنة الذي تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بما في ذلك الإيرادات المخصصة منها بمقتضى المادة ٣٦ وذلك بعد استبعاد ١٠٪ من المجموع المشار إليه تعد لتكوين احتياطي خاص ، « وإذ كانت إيرادات سندات القرض الوطنى التي حصل عليها البنك المطعون عليه في سنوات النزاع داخلة في وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية قبل تطبيق المادة ٣٦ وتعتبر موزعة حكما على حاملي أسهم البنك طبقا للمادة ١١ فإنها —

وبوصفها هذا — تخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة عملاً بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ من إعفاء سندات القرض الوطني من كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إذ أن هذا الإعفاء قاصر على إيرادات هذه السندات وقد أعفيت منها فعلاً ودخلت ذمة البنك كاملة غير منقوصة في حيز أنها عند توزيعها حكماً على حامل أسهمه تعتبر نتاجاً لهذه الأسهم لا نتاجاً لسندات القرض الوطني وليس في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ ما يعفى نتاج أسهم البنك من الضريبة على القيم المنقولة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ على أن السندات الصادرة طبقاً للمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ ، ومنها سندات القرض الوطني وفوائد هذه السندات معفاة من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالة أو مستقبلية بما في ذلك ضريبة الأيلولة على التركات ، يقتصر نطاق الإعفاء فيه على فوائد هذه السندات ولا يمتد أو يبقى مصاحباً لها عند إعادة توزيعها — حكماً أو فعلاً — ومن بعد تحويلها إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة حيث يرتفع عنها هذا الوصف ولا تتحقق في شأنها علة الإعفاء وحكمته بما لا سبيل معه إلى القول بأنها فوائد سندات قرض وطني لا تزال — وإذا كان ذلك، وكان النزاع في الدعوى يدور حول فوائد سندات قرض وطني حصلها البنك في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ وخضوعها للضريبة على القيم المنقولة عند إعادة توزيعها — حكماً — على مساهميه وفي صورة ناتج لأسهمه هو لا في صورة إيرادات لسندات القرض الوطني ، وبجرى الحكم المطعون فيه على عدم خضوعها للضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٦٩)

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٣ القضائية :

رسوم . "رسوم إقضائية" . "تقادمها" . "مدة التقادم" . تقادم .
 "تقادم مسقط" . "مدة التقادم" .

رسوم قضائية . تقادمها . مدته . خمس سنوات . المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .

الرسوم القضائية هي نوع من "الرسوم" المستحقة للدولة فتدخل في مدلولها وعمومها، وإذا نصت المادة ٣٧٧ من القانون المدني في صدر الفقرة الأولى منها على أن "تتقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة" ، وفي عجزها ، وفي صدد بيان بدء سريان مدة التقادم لمختلف أنواع هذه الضرائب والرسوم ومنها الرسوم القضائية ، على أن "يبدأ سريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تستحق عنها ، وفي الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حررت في شأنها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مرافعة" ، ثم جاء القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ونص في المادة الأولى منه على أنه "تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" ، وأفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن علة هذا التعديل الطارئ على مدة التقادم ومداه بتولها "وتقضى القاعدة العامة في القانون المدني بتقادم الحق في المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث سنوات ويستثنى من ذلك ما نص عليه في قوانين خاصة ، وقد سارت القوانين الخاصة على تحديد مدة التقادم بخمس سنوات مراعاة لضغط

العمل مما يهدد حقوق الخزانة العامة بالضياح إذا كانت مدة التقادم أقل من خمس سنوات وتحقيقا لهذه الغاية وتسوية بين الممولين الذين يخضعون لمختلف أنواع الضرائب والرسوم رؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأى شخص اعتبارى عام" — تعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٥٣/١٢/٢٦ وبمحكم عمومته وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقادم بثلاث سنوات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٦١/٧/٣ صدرت قائمة الرسوم رقم ١٥٤ سنة ١٩٦١ بتقدير مبلغ ٥٦١,٢٠ ج رسوم وصاية ورسوم الحساب من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ فى القضية رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٩ كلى طابدين "نركة المرحوم محمد محمد عبد الرازق" ينفذ بها ضد السيدة جينان محمد محمد عبد الرازق المرفوع فيها الوصاية ، وبتاريخ ١٩٦١/٧/١٨ صدرت قائمة الرسوم رقم ١٥٢ سنة ١٩٦١ بتقدير مبلغ ١٢٣٧,١٢٠ ج رسوم وصاية ورسوم الحساب من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٥ ينفذ بها ضد السيد محسن محمد محمد عبد الرازق المرفوع عنه الوصاية ، وقائمة الرسوم رقم ١٥٣ سنة ١٩٦١ بتقدير مبلغ ٥٣٣,٣٣٠ ج رسوم وصاية ورسوم الحساب من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ ينفذ بها ضد السيدة شفيقة محمد محمد عبد الرازق المرفوع عنها الوصاية ، ودارض كل منهم فى القائمة الخاصة به ودفعوا بسقوط حق قلم الكتاب فى المطالبة طبقا للسادة ٣٧٧ من القانون المدنى وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بقبول المعارضات الثلاث شكلا وفى موضوعها بإلغاء هذه القوائم والزمتم قلم الكتاب بالمصروفات واستأنف قلم الكتاب هذا الحكم لدى محكمة استئناف

القاهرة طالبا إلغاء وتأيد قوائم الرسوم وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ٧٩ ق "ولاية على المال". وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف ونحمة جنيتها مقابل أنعاب المحاماة. وطعن قلم الكتاب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وفي ٢٩ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٥ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن. وفي ١٩٦٥/١٢/٩ قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن.

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قوائم الرسوم لسقوطها بالتقادم استنادا إلى أن مواد الحساب حفظت في ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٧ بينما حررت قوائم الرسوم المعارض فيها في ٣ و ١٨ يوليه سنة ١٩٦١ فتكون قد مضت على سقوط الحق فيها مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٣٧٧ مدني وأن الرسوم القضائية لا يشملها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ جاء تأليا ومعدلا للمادة ٣٧٧ من القانون المدني وحكمه ينصرف إلى جميع أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة العامة وقد جعل مدة تقادم الحق فيها جميعها خمس سنوات ولم تنقض على استحقاق الرسوم المحورة بها القوائم هذه المدة.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الرسوم القضائية هي نوع من "الرسوم" المستحقة للدولة فتدخل في مدلولها وعمومها، وإذ نصت المادة ٣٧٧ من القانون المدني في صدر الفقرة الأولى منها على أن "تتقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة" وفي عجزها — وفي صدد بيان بدء سريان مدة التقادم لمختلف أنواع هذه الضرائب والرسوم ومنها الرسوم القضائية — على أنه "يبدأ سريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تستحق عنها، وفي الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حررت في شأنها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مرافعة" وجاء القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فنص في المادة الأولى

منه على أنه "تتقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" وافصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن علة هذا التعديل الطارئ على مدة التقدم ومداه بقولها "وتقضى القاعدة العامة في القانون المدني (م ٣٧٧) بتقدم الحق في المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث سنوات ويستثنى من ذلك ما نص عليه في قوانين خاصة، وقد سارت القوانين الخاصة على تحديد مدة التقدم بخمس سنوات من ذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضرائب المباشرة على دخل الثروة المنقولة والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنغة، وتؤدي إلى تحديد المدة في هذه القوانين بخمس سنوات مراعاة لضغط العمل، ما يهدد حقوق الخزانة العامة بالضياح إذا كانت مدة التقدم أقل من خمس سنوات وتحقيقاً لهذه الغاية وتسوية بين الممولين الذين يخضعون لمختلف أنواع الضرائب والرسوم رؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام" - تعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبحكم عمومته وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقدم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقدم بثلاث سنوات - وإذا كان الثابت من الأوراق أن مواد الوصاية والحساب التي حررت عنها قوائم الرسوم المعارض فيها حفظت في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ وتحررت القوائم في ٢ و ١٨ يولييه سنة ١٩٦١ ولم تمض عليها بذلك خمس سنوات وهي المدة المقررة لتقدمها وجرى الحكم المطعون فيه على أن مدة التقدم المسقط لها هي ثلاث سنوات ورتب على ذلك إلغائها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاقى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس عبد الجواد .

(٧٠)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ القضائية :

التزام . آثار الالتزام . ” الدفع بعدم التنفيذ ” عقد .

الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه التزاما مستحق الوفاء حالا .
لا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن ينتفع بهذا الدفع .

شرط الدفع بعدم التنفيذ أن يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه إلتزاما مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا . فاذا كان العقد يوجب على أحد المتعاقدين أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن ينتفع بهذا الدفع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ الدعوى رقم ١١١٦ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة على المطعون ضدهم وطلب فى صحيفة المشهرة فى ٢١ من الشهر المذكور (أولا) الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمتضمن بيع المطعون ضده الأول للطاعن ١٨ قيراطا فى المنزل المبين

بالعريضة والحجرة الملحقة به بثمان قدره ٢٦٠ ج (ثانيا) بإلزام المطعون ضدهما الأولين متضامين بأن يدفع له مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات وقال في بيان دعواه إنه في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ اشترى من المطعون ضده الأول ١٨ قيراطا في منزل يمتلك هو باقيه وكذا غرفة واقعة بالطابقين الأول والثاني من ذلك المنزل ولكن سطحها يقع ضمن سطح منزل المطعون ضدهم جميعا المجاور للمنزل المبيع مما جعل لكل من المنزلين حقوق ارتفاق على الآخر — وقد تم البيع بثمان قدره ٢٦٠ جنيها دفع منه مبلغ مائة جنيه عند التعاقد والترم بدفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي كما تعهد الطرفان في عقد البيع بإنهاء حقوق الارتفاق في مدى ثلاثة شهور من تاريخ تسجيل العقد وقد صادق المطعون ضده الثاني في العقد على هذا البيع وعلى أن الغرفة المبيعة ملك للبائع وحده ولما تقدم الطاعن إلى مأمورية الشهر العقاري بالمتصورة للقيام بالإجراءات التي يستلزمها تسجيل العقد وتوجه مهندس المساحة للمعاينة اعترض المطعون ضدهما الأولان وامتنعا عن الارشاد عن العقار المبيع — وفي ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ حرر اتفاق جديد بين الطاعن والمطعون ضدهما الأولين التزم فيه الأخيران بعدم التعرض مستقبلا لأية معاينة وإنهاء حقوق الارتفاق المبينة تفصيلا بعقد البيع الابتدائي خلال ثلاثة شهور من تاريخ الاتفاق المذكور — ومضى الطاعن قائلا في دعواه إنه اعتمادا على هذا الاتفاق تعاقد في ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٨ مع أحد المقاولين على القيام بالأعمال اللازمة لإنهاء حقوق الارتفاق مقابل مبلغ ١٥٠ ج تسلم منه المقاول مقدما مبلغ ٨٠ جنيها ولكن المطعون ضدهما الأولين منعا المقاول من مباشرة مهمته مما دعا الطاعن لرفع هذه الدعوى بالطلبات السابق ايضاها — وفي أثناء سير الدعوى قام الطاعن بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ بإيداع باقي الثمن وقدره ١٦٠ ج خزانة المحكمة لذمة البائع على أن يصرف له بعد الحكم نهائيا لمصلحة الطاعن وإذا تصرف المطعون ضده الأول بعد ذلك في ذات المبيع للمطعون ضده الثاني بعقد بيع سجل في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ فقد أضاف الطاعن إلى طلباته السابقة طلبا جديدا هو بطلان ذلك العقد لصوريته صورية مطلقة — دفع المطعون ضدهما الأولان أمام محكمة أول درجة بأن الطاعن (المشتري) لم يدفع باقي الثمن كما لم يتم بإنهاء حقوق الارتفاق المبينة بعقد البيع ، وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت

محكمة أول درجة (أولا) بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٨/٢/٦ الصادر من المطعون ضده الأول إلى الطاعن لرفعها قبل الأوان. (ثانيا) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن (المدعى) بكافة طرق الإثبات أن عقد البيع الصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الثاني والمسجل في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ هو عقد صوري. (ثالثا) بندب مكتب الخبراء الهندسيين بالمنصورة لمعاينة المنزل محل النزاع وبيان ما إذا كان المطعون ضده الأول قد نفذ التزاماته المحددة بالاتفاق المحرر بينه وبين الطاعن في ١٩٥٨/٥/٣١ أم لا مع تحديد ما لم ينفذه المطعون ضده الأول — وأقامت المحكمة قضاؤها بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ العقد على أن الطاعن لم يف بالتزامه بدفع الثمن وأن الإيداع الحاصل منه غير مبرئ له لأنه لم يسبقه عرض حقيقي علاوة على أنه إيداع مشروط. وقد رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ١٢/١٤٦ ق أمام محكمة استئناف المنصورة وفي ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ قضت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (الطاعن) أنه حاول تنفيذ التزاماته المبينة بعقد البيع المؤرخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنهاء حقوق الارتفاق الموضحة فيه فمنعه المستأنف عليهما (المطعون ضدتهما) بما حال بينه وبين الوفاء بالتزاماته وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ١٤ من يناير سنة ١٩٦٢ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول دعوى المستأنف ضد المستأنف عليه الأول بطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٢/٦ لرفعها قبل الأوان مؤسسة قضاها بذلك على أن الطاعن لم يقم بتنفيذ ما التزم به من إجراء الأعمال اللازمة لإنهاء حقوق الارتفاق مما يحق معه للبائع (المطعون ضده الأول) أن يمتنع عن التصديق على عقد البيع النهائي حتى يوفى الطاعن بذلك الالتزام — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأن التزامه بإنهاء حقوق الارتفاق المنصوص عليه في البند الثامن من عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون

ضده الأول منقطع الصلة بهذا العقد بدليل ما نص عليه في البند المذكور من أن تنفيذ هذا الالتزام يبدأ بعد ثلاثة شهور من التصديق على العقد أو من تاريخ شهره مما يقطع بأن تنفيذه يحىء تاليا لتنفيذ التزام البائع بالتوقيع على العقد النهائي أمام الموثق ومن ثم فلا يجوز تعليق نفاذ العقد ووفاء البائع بالالتزامه هذا على انتهاء حقوق الارتفاق . لكن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تأسيسا على أن الطاعن لم يقيم بتنفيذ ما التزم به من إجراء الأعمال اللازمة لإنهاء حقوق الارتفاق دون أن يرد على دفاعه في هذا الشأن مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من المذكرة المقدمة من الطاعن لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والمودعة صورتها الرسمية ملف الطعن أنه تمسك فيها بأن التزامه بإجراء الأعمال اللازمة لإنهاء حقوق الارتفاق بعيد الصلة عن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضده الأول وعن الالتزامات التي يفرضها هذا العقد على أطرافه وأن هذا الالتزام طبقا لما نص عليه بالبند الثامن من العقد لا يصبح مستحق الوفاء إلا بعد قيام البائع بالالتزام بالتوقيع على العقد النهائي وبعد تسجيل هذا العقد كما ذكر الطاعن في تلك المذكرة أن اتفاق ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ لم يعدل من ذلك شيئا لأنه وإن نص في البند الثاني منه على تعهده بإنهاء حقوق الارتفاق الميينة بالبند الثامن من عقد البيع في نحو ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الاتفاق إلا أنه نص في البند التالي لهذا البند مباشرة على التزام البائع والمطعون ضده الثاني المصادق على العقد بالتوجه في اليوم التالي لتحرير الاتفاق المذكور إلى الشهر العقاري للوافقة على الارشاد والتوقيع على استمارة المعاينة مما يقطع بأن هذا الاتفاق لم يعلق تنفيذ التزام البائع بالتوقيع على العقد النهائي على انتهاء حقوق الارتفاق — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه على الرغم من أنه سجل في أسبابه تمسك الطاعن بدفاعه السابق فإن الحكم لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه وقضى بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ العقد تأسيسا على ما قاله من أنه وقد ثبت للمحكمة أن الطاعن لم يقيم بتنفيذ ما التزم به من إجراء الأعمال اللازمة لإنهاء حقوق الارتفاق فيكون للبائع له وهو المطعون ضده الأول أن يتمتع عن التصديق على عقد البيع النهائي حتى

يوفي المشتري بما التزم به وذلك عملاً بقاعدة الدفع بعدم التنفيذ. ولما كان يبين من مطالعة عقد البيع المقدم من الطاعن بملف الطعن أنه نص في البند الثامن منه على الاتفاق على انتهاء حقوق الارتفاق بعد ثلاثة شهور من تاريخ التصديق على العقد أمام موثق العقود بمصلحة الشهر العقاري بئندر المنصورة أو من تاريخ تسجيل العقد — مما يفيد أن التزام الطاعن بالقيام بالأعمال اللازمة لإنهاء حقوق الارتفاق لا يصبح مستحق الوفاء إلا بعد قيام البائع بتنفيذ التزامه الخاص بالتوقيع على العقد النهائي. وكان يشترط للدفع بعدم التنفيذ أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاماً مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالاً ، فإذا كان العقد يوجب على أحد المتعاقدين أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولاً أن ينتفع بهذا الدفع ومن ثم فدفع الطاعن المؤسس على أن التزامه الذي اعتبره الحكم المطعون فيه متخلفاً عن الوفاء به لا يصبح مستحق الوفاء إلا بعد قيام البائع بتنفيذ التزامه بالتوقيع على العقد النهائي هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وبالنأى فقد كان لزاماً على الحكم المطعون فيه أن يخص هذا الدفاع ببحث ما إذا كان اتفاق ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨ قد عدل ما اتفق عليه الطرفان فى البند الثامن من العقد من جعل الوفاء بالالتزام الخاص بانتهاء حقوق الارتفاق تألياً للتصديق على العقد النهائي أو أن هذا الالتزام بقى على أصله كما ذكر الطاعن لمحكمة الموضوع وإذا غفل الحكم المطعون فيه ببحث ذلك والرد على دفاع الطاعن سالف الذكر فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٧١)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

وكالة . "وكالة بالعمولة" . "التنحي عن الوكالة" . تعويض

الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة . خضوعها لأحكام القانون المدني فيما عدا ما تضمنه
قانون التجارة من أحكام خاصة بها . للوكيل بالعمولة أن يتنحي عن الوكالة في أى
وقت قبل اتمام العمل الموكول إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقاً للقانون المدني
الذى يعتبر الوكالة عقداً غير لازم .

جواز تنحي الوكيل في الوكالة بأجر . التزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان
التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب .

الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في انعقادها وانقضاءها وأحكامها للقواعد
العامّة المتعلقة بعقد الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من
أحكام خاصة بها . وإذا لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة
فانه ينقضى بنفس الأسباب التى ينقضى بها عقد الوكالة المدنية وبالتالي فانه يجوز
للكيل بالعمولة أن يتنحي عن الوكالة في أى وقت قبل اتمام العمل الموكول إليه
وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقاً للحدود المرسومة بالقانون المدني . ولما كان
مؤدى ما تقضى به المادتان ٧١٥ و ٧١٦ من القانون المدني — على ماورد
بمجموعة الأعمال التحضيرية — أن الوكالة عتد غير لازم ، فانه يجوز للوكيل عزل
الوكيل قبل انتهاء الوكالة ، كما أن للوكيل أن يتنحي عنها قبل اتمام العمل الموكول
إليه ، فإذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل
عن الضرر الذى قد يلحقه إذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير
مناسب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٣١ سنة ١٩٥٨ كلى طنطا ضد المطعون عليهما بطالب الحكم بإلزامهما بأن يدفع له مبلغ ٢٠٩٨ ج و ٩٤٩ م منها مبلغ ١٧٤٧ ج بالتضامن فيما بينهما ومبلغ ٣٥١ ج و ٩٤٩ م يدفعه المطعون عليه الأول وحده ، وقال شرحا لدعواه إنه فى ١٨/٣/١٩٥٧ سلم المطعون عليه الأول داخل محلجه ٨٩ كيسا من القطن الزهر تزن ١٠٥,٣٩ قناطر لحليجها ، وإذ تم حليج أقطانه دون أن يخطر به ، وضاع عليه نتيجة لذلك كيسان زنتهما ٢,١٣ قنطارا ولم يستجب المطعون عليه الأول إلى طلبه الذى أبلغه به فى ١٨/٤/١٩٥٧ بتفويضه فى بيع قطنه خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٧ ، فقد اضطر فى ١٧/٧/١٩٥٧ إلى تكليف بنك الجمهورية - المطعون عليه الثانى - باتخاذ اللازم نحو تسلم هذه الأقطان وبيعها . وقد وافق هذا الأخير على نقل القطن إلى الاسكندرية وبيعه لحسابه وتسليمه إلى لجنة القطن ، وعلى أساس هذه الوكالة قام المطعون ضده الثانى فى ١٨/٧/١٩٥٧ بإخطار المطعون ضده الأول بأنه على استعداد لدفع جميع ما هو مستحق له قبل الطاعن ، وإذ كان تنفيذ الوكالة يقتضى أن يقوم نيابة عن الطاعن بدفع ما هو مستحق للمطعون عليه الأول واتخاذ جميع الاجراءات لبيع القطن ، إلا أنه لم يفعل وأخطر الطاعن فى ٢٤/١٠/١٩٥٧ بأنه لم يتمكن من تسليم قطنه إلى اللجنة وأن عليه - الطاعن - أن يتخذ ما يراه ملائما ، وقرر المطعون عليه الأول أن المطعون عليه الثانى لم يسدد المصروفات الخاصة بحليج القطن كما لم يرسل مندوبا لاستلامه ، بل طلب إليه أن يقوم بشحنه إلى الاسكندرية والتأمين عليه ، فى حين أنه غير ملزم بذلك ، وبهذا يكون كل من المطعون عليهما قد ألقى المسئولية على الآخر ، مما اضطره إلى رفع هذه الدعوى بطلباته سالفة البيان . وفى ٣٠/٥/١٩٦٠ حكمت محكمة أول درجة برفض

الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ سنة ١٠ ق تجارى طنطا ، وفى ١٩٦١/٥/٣٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٦١ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٥/٢/١٦ ، وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب أربعة حاصل الثلاثة الأولى منها الخطأ فى تطبيق القانون وفساد الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن علاقته بالمطعون ضده الثانى علاقة وكالة بالعمولة حسبا هو مستفاد من خطابات هذا الأخير له وللمطعون ضده الأول إذ تضمن الخطاب المرسل من المطعون ضده الثانى إلى المطعون ضده الأول بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٥٧ طلب نقل أقطان الطاعن لشونة البنك بالإسكندرية وإفادته عن مصاريف الخليج وثمان البذرة لقيدها لحسابه بالبنك — أى حساب المطعون ضده الأول — كما طلب فى خطابه المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٢٧ بيان حساب الطاعن المدين لسدادته مقابل شحن ١٤ بالة قطن لشونته بالإسكندرية . ولما كانت هذه الوكالة بالعمولة قد عقدت لمصلحة الطرفين فإنه لا يجوز للمطعون ضده الثانى أن ينقضها بإرادته المنفردة ودون موافقة الطاعن ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المطعون ضده الثانى غير ملزم بتنفيذ الوكالة لأنه أخطر الطاعن بالعدول عنها فإنه يكون قد خالف القانون . كما أن الحكم المطعون فيه خالف ما تقضى به المادة ٢/٧٠٤ من القانون المدنى إذ لم يقض بمسئولية المطعون عليه الثانى رغم أنه لم يبذل أية عناية فى تنفيذ وكالته ، ذلك أن الطاعن قد وكله فى استلام أقطانه من المطعون عليه الأول ليتولى بيعها لحسابه ويدفع للمطعون عليه الأول ما يستحقه قبل الطاعن وينقل الأقطان إلى الإسكندرية لتسليمها إلى اللجنة ، إلا أنه لم يقيم بتنفيذ ما التزم به مما ترتب عليه الإضرار بالطاعن . ومن ناحية أخرى فإن الحكم قد شابه فساد الاستدلال إذ اعتبر المطعون ضده الثانى قد عدل عن الوكالة عدولا نهائيا ، فى حين أن الثابت أنه — بعد

أن أخطر الطاعن بخطابه المؤرخ ١٩٥٧/٨/٤ بأن يتولى أمراستلام أقطانه بنفسه ، ولم يصادف هذا الإيجاب من جانبه قبولاً من الطاعن — عدل عن هذا الإيجاب حسبما هو مستفاد من خطابه المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٢٧ الذي ضمنه القول بأن المطعون عليه الأول لم يرسل له كشف حساب بمطلوباته إلا في ١٩٥٧/١٠/٢٤ هذا وما قرره الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه من أنه لم يثبت أن الطاعن وكل المطعون عليه الثاني في سداد المطلوب للمطعون عليه الأول — هذا القول من الحكم يخالف ما هو ثابت بالخطابين المرسلين من المطعون عليه الثاني للمطعون عليه الأول في ١٩٥٧/٧/١٨ و ١٩٥٧/١٠/٢٧ إذ مفادهما أن المطعون ضده الثاني التزم بدفع الحساب المستحق بذمة الطاعن نيابة عنه للمطعون عليه الأول .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في انعقادها وانقضائها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها ، وإذ لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة فإنه ينقضي بنفس الأسباب التي ينقضي بها عقد الوكالة المدنية ، وبالتالي فإنه يجوز للوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أي وقت قبل إتمام العمل الموكول إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقاً للحدود المرسومة بالقانون المدني . ولما كان مؤدى ما تفضى به المادتان ٧١٥ و ٧١٦ من القانون المدني — على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية بشأن هاتين المادتين — أن الوكالة عقد غير لازم ، وأنه كما يجوز للوكيل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة فإن للوكيل أن يتنحى عنها قبل إتمام العمل الموكول إليه ، فإذا كانت الوكالة بأجر صح التنحى ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي قد يلحقه إذا كان التنحى بعذر غير مقبول أو في وقت غير مناسب شأنه في ذلك شأن الموكل إذا أنهى الوكالة — لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن ضد البنك المطعون عليه الثاني على ما قرره من

”أن المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأول) يرفض شحن القطن ويطالب بالمبالغ المستحقة له ، كما أن المستأنف ضده الثاني (المطعون عليه الثاني) قد قام بما يفرضه عليه حسن النية في تنفيذ ما عهد إليه سواء كان بأجر أو بغير أجر ما دام قد أخطر المستأنف (الطاعن) بما تقدم في الوقت المناسب ، وكان على المستأنف أن يبادر إلى دفع المطلوب منه وتولى شحن القطن بنفسه بمجرد إخطاره بالخطاب المؤرخ ١٩٥٧/٨/٤ “ — وإذ استخلص الحكم من ذلك في حدود سلطته التقديرية أن ما أبلغ به البنك يعد عذرا مقبولا وأنه قد أبدى للطاعن في الوقت المناسب وكان مقتضى ما قرره الحكم على هذا النحو هو إعمال صحيح لحكم القانون في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . وما ينعاه الطاعن على الحكم بشأن خطاب البنك الذي أرسله إليه في ١٩٥٧/١٠/٢٧ إذ لم يتخذ منه دليلا على عدول البنك عن اعتزال الوكالة — هذا القول لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لتعلقه بتقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة عليه من هذه المحكمة . كما أنه لا يجدى الطاعن مانعي به على الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه من أنه قد خالف الثابت بخطابي ١٨ يولييه سنة ١٩٥٧ و ١٩٥٧/١٠/٢٧ مادام الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — قد أقام قضاءه برفض الدعوى قبل المطعون عليه الثاني على أن من حق هذا الأخير اعتزال الوكالة وأنه قد اعتزلها بعذر مقبول وفي وقت مناسب وهي دعامة مستقلة تكفي لحمل الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن النعي بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع ذلك أنه طلب أمام محكمة الموضوع نذب خبير لتحقيق ما إذا كان للمطعون عليه الأول حساب جار بالبنك المطعون ضده الثاني لإنكار المخلج وجود هذا الحساب ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يستجب إلى تحقيق هذا الطلب

مكتفيا بما انتهى إليه من أن البنك قد اعتزل الوكالة ، كما رفض الحكم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات العرف الذى يقضى بإلزام المحلج بنقل الأقطان وقيد مصاريق النقل لحسابه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم وقد انتهى على ما سلف بيانه إلى أن من حق البنك أن يعتزل الوكالة وأنه قد اعتزلها فى وقت مناسب وبعذر مقبول وأخطر الطاعن بأن يتولى أمره بنفسه ، ورتب على ذلك فى حدود سلطته التقديرية أنه لا جدوى من الاستجابة إلى طلب نذب خير أو إجراء تحقيق فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم تعيين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الغايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات .

(٧٢)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية":

(١) حكم . "إصدار الحكم" . "بيانات الحكم" . أحوال شخصية .
"الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية" .

صدور الأحكام باسم ولي الأمر . المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من نص مقابل . النص في الإعلان الدستوري
على صدور الأحكام باسم الأمة . نطاقه .

(ب ، ج) استئناف . "رفع الاستئناف" . "إجراءاته" . أحوال
شخصية . "دعوى الأحوال الشخصية" . "الطعن في الحكم" .

(ب) الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت
من اختصاص المحاكم الشرعية . إستئنافها . خضوعه للواد الخاصة به
في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(ج) تفويت ميعاد الاستئناف أو قبول الخصم . إفادة المحكوم عليه
من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد . شرطه . أن يكون
الحكم صادرا في موضوع غير قابل للجزئة أو في التزام بالتضامن
أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . مثال .

(د ، هـ) وقف . "الاستحقاق في الوقف" . "شرط الواقف" .
"تفسيره" .

(د) إنشاء الوقف . دلالة على أنه أوقاف متعددة . الوقف المرتب
الطبقات ترتيبا إفراديا . مثال .

(هـ) نصيب العقيم . هودته لمن يكون في طبقته أو أقرب الطبقات إليه .
المراد بالطبقة . المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

(و) وقف . ” الاستحقاق في الوقف “ .

القورية ليست شرطاً في طلب الاستحقاق . بقاء المستحق على حقه في المطالبة . عدم مضي المدة المانعة من سماع الدعوى مع التمكن وعدم العذر .

(ز) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” الإقرار “ . وقف . ” الاستحقاق في الوقف “ .

الإقرار الناقض عن خطأ في فهم الشرط . لا عبرة به ولا يعول عليه .

١ — متى كانت المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ ١٨٨٣/٦/٢٤ قد نصت على أن تصدر الأحكام باسم ولي الأمر بحسب الأوضاع والقواعد المقررة بها وبالقوانين ، بينما خلت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٨٩٧/٥/٢٧ ومن بعدها لائحة سنة ١٩٣١ من نص مقابل واكتفت هذه الأخيرة بأن نصت في المادة ٢٨٠ منها على أن تصدر الأحكام طبقاً للحدود في هذه اللائحة ، وكان عمل المحاكم الشرعية منذ إنشائها ومن بعد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ قد جرى على أن لا تصدر أحكامها باسم الملك واستمر الحال على ذلك إلى أن جاء الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ونص على أن ” القضاء مستقل لا سلطان عليه غير القانون وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة “ تعين القول بأن الأحكام المعنية بهذا الإعلان الدستوري وبحكم الاستصحاب هي تلك الأحكام التي كانت تلتزم هذا الطابع .

٢ — متى كان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد ألغى بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر في سنة ١٩٣١ ونص في المادة الخامسة منه على أن ” تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمحاكم المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها “ فإنه بذلك يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى استئناف

الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم . كما دل على أن لأئمة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب التّامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لأئمة ترتيب المحاكم الشرعية (١) . وبالرجوع إلى هذه اللأئمة يبين أنها لا تعرف حكم المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات وملت من نص مقابل لها ، هذا وبفرض إمكان إعمال حكمها على واقعة الدعوى ، فإن شرط إفادة المحكوم عليه - الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم - من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين (٢) . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الخصومة فيها تدور حول استحقاق المطعون عليه لحصة في نصيب العقيم ، والاستحقاق في الوقف قابل للتجزئة يتلقاه المستحق أو الموقوف عليه من الواقف لا من مورثه ومن ثم فهو لا يورث ولا يتصل بشئون التركة ولا تجرى في شأنه أحكام الإنابة في التقاضي وانتصاب أحد الورثة خصما عن الباقي . وكانت الطاعنة الثانية لم تستأنف الحكم الابتدائي وأصبح نهائيا في حقها ولم تكن خصما في الاستئناف قبل مرحلة الإحالة ، وعند تجديد السير فيه بعد الإحالة انضمت إلى زملائها المستأنفين وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول تجديد السير في الاستئناف منها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(١) نقض ١٧/٣/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" .

السنة ١٦ ص ٣٣٩

ونقض ٢٨/١١/١٩٦٢ . الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" .

السنة ١٣ ص ١٠٧٣

(٢) نقض ٢٠/٢/١٩٦٤ . الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" .

السنة ١٥ ص ٢٦٣

٤ - متى كانت الواقعة قد أنشأت وقفها على نفسها مدة حياتها ومن بعدها جعلته حصصا على المذكورين في إسهادى الوقف والتغير ومنهم أخوها وأولاد أخيها ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل حيا باقيا ، فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقعة أرادت أن تجعل وقفها بعد وفاتها أوقافا متعددة مرتبة الطبقات ترتيبا أفراديا يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه من أفراد الطبقة الأولى المذكورين بأسمائهم في كتاب الوقف ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده فإن لم يكن له ولد ولا ولد انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم .

٥ - النص في المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه " مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصص التي كان يستحق فيها ، وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الاستحقاق أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه

لمن يكون في طبقته من أهل الحصة التي يستحق فيها " ولازمه ومقتضاه أن يعود نصيب العقيم لمن يكون في طبقته الخاصة أو أقرب الطبقات إليه من أقرب قسم كان يتناول استحقاقه منه وبقى من يستحق فيه بعد وفاته وهم أهل الحصة التي كان يستحق فيها لا لمن يكون في مثل طبقته أو أقرب الطبقات إليه من أهل الحصص الأخرى التي لم يكن يستحق فيها ويتناول استحقاقه منها . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن العقيم توفي بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأن الحصة التي يستحق فيها هي حصة والدته ولم يكن موجودا من أهل هذه الحصة وقت وفاته سوى أولاد أخته فإن نصيبه يعود لمن هو في مثل طبقته من أهل الحصص الأخرى التي لم يكن يستحق فيها ، وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٦ - الفورية ليست شرطا في طلب الاستحقاق بل يبقى المستحق على حقه في المطالبة ما لم تمض المدة المانعة من سماع الدعوى به مع التمكن وعدم العذر .

٧ - الإقرار الناشئ عن خطأ في فهم شرط الواقف لا عبء به ولا يعول عليه ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن عدم المطالبة بالاستحقاق لا يعتبر ردا له وأن المطعون عليه كان يجهل ما تقتضيه شروط الوقف في شأن نصيب العقيم ولما تبين له وجه استحقاقه بادر إلى المطالبة به وجهله بما يقضى به القانون في شأن ما ورد بحجة الوقف يعتبر خطأ في القانون لا يعتد به ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو انحطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن عبد العزيز عايد محمد طه عبد الوهاب المطعون عليه أقام الدعوى
رقم ١٨٣ سنة ١٩٥١ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد محمد محمد طه عبد الوهاب
والسيدة أمينة صفوت بصفتها حارسين قانونيين على وقف خديجة الفروجية —
فتدخل فيها خصوم آخرون بطلب الحكم باستحقاقه لجزء من ثمانية أجزاء
في نصيب العقيم محمد صديق يعادل $\frac{1}{96}$ من نصيب جدته السيدة / عائشة الفروجية
وأمرهما بأداء هذا النصيب إليه — وقال شرحا لدعواه إنه بموجب اشهاد
الوقف الصادر أمام محكمة الباب العالي بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٧١ هجرية
واشهاد التغير الصادر أمام المحكمة المذكورة في ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ هجرية
وقفت المرحومة خديجة الفروجية بنت عبد الله الفروجي الأعيان الميمنة به
ومقدارها ٢٢٦٠ ف و ٨ ط و ٨ س على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها جعلته
حصصا معينة منه ٢٨٠ ف و ٤ ط و ٨ س لخيرات بينتها و ٤٠٠ ف تكون وقفا
على أخيها محمد الفروجي وابنه عبد الله بالسوية بينهما و ٦٠٠ ف تكون وقفا
على أولاد أخيها محمد الفروجي الأربعة وهم مصطفى وصالح وخديجة وعائشة بالسوية
بينهم و ٤٠٠ ف تكون وقفا على أولاد أخيها المذكور الأربعة الآخرين وهم
محمد الصغير وزينب وسعدية وآمنة بالسوية بينهم مدة حياتهم والباقي جعلته
وقفا على آخرين عينتهم بأشهادى الوقف والتغير ثم من بعد محمد الفروجي أخ
الواقفة تكون حصته المذكورة وقفا على أولاده التسعة السابق ذكرهم ومنهم
عبد الله ثم من بعد كل منهم على أولاده مضافا لما يستحقونه كل بقدر حصته
ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة
بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى
من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به
الواحد إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات
منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده
أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل
نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا
لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات

لتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وقد توفيت الواقعة مصرّة على وقفها وبوفاتها انتقل ما كان موقوفا عليها إلى المذكورين في الأشهادين ثم توفى مجد الفروجي عن أولاده الثمانية الباقيين عدا زينب التي توفيت عقيما في حياة الواقعة ثم توفى عبد الله مجد الفروجي سنة ١٢٩١ هجرية عن أولاد إنتقل نصيبه إليهم ثم توفى صالح عقيما سنة ١٣٠٣ هجرية وانتقل نصيبه لإخوته ثم توفيت كل من آمنه سنة ١٣٠٨ هجرية وخديجة سنة ١٨٧٩ عقيما وانتقل نصيبهما لإخوتهما ثم توفيت عائشة بنت أخ الواقعة سنة ١٣٠٩ عن أولادها الأربعة مجد فتحي وحسن فتحي ودريّة فتحي وجميلة فتحي وانتقل نصيبها إليهم بالسوية بينهم وقد توفى ابنها مجد سنة ١٩٠٤ عن أولاده يوسف ومحمود عبد العزيز وعبد اللطيف وقاسم وزينب وبهية وانتقل نصيبه إليهم ثم توفى ابنها حسن سنة ١٩٠٧ عن ابنه يوسف وانتقل نصيبه إليه ثم توفيت ابنتها درية سنة ١٩١٩ عن ولديها فتيّة ومجد صديق المرزوقة بهما من زوجها محمود سامي وانتقل نصيبها إليهما ثم توفيت بنتها جميلة سنة ١٩٢٨ عن أولادها الأربعة مجد ومحمود وعائشة وآمنة أولاد عباس حامى وكانت آخر طبقتهما موتا وبوفاتها نقضت القسمة في نصيب عائشة الذي اعتبر وقفا مستقلا وقسم على عدد رؤوس أولاد أولادها بالسوية بينهم وعددهم اثنا عشر شخصا وهم عبد العزيز وعبد اللطيف وقاسم وزينب وبهية أولاد مجد فتحي ومجد ومحمود وعائشة وآمنة أولاد جميلة ويوسف ابن حسن فتحي ومجد صديق وفتية ولدا درية وخص كل واحد منهم $\frac{1}{12}$ من حصة عائشة الفروجية المذكورة وإذ توفيت فتية بنت درية سنة ١٩٤٤ عن أولادها نعمت ونجية وحسن وعباس وروحية وحافظة ومجد وعبد العزيز أولاد مجد طه عبد الوهاب وانتقل إليهم نصيبها بالسوية بينهم ثم توفى مجد صديق سنة ١٩٤٧ عقيما وبوفاته ينتقل نصيبه إلى أولاد أخته فتية طبقا لشرط الواقعة وقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ويخص المدعى عبد العزيز $\frac{1}{96}$ من نصيب جدته عائشة زيادة على نصيبه الذي يستحقه عن والدته وازعه المدعى عليهم في استحقاقه لهذا النصيب وأنكره عليه فقد انتهى إلى طلب الحكم باستحقاقه حصة قدرها $\frac{1}{8}$ من نصيب العقيم مجد صديق يعادل $\frac{1}{96}$ من حصة جدته عائشة وأمر المدعى عليهما بأداء هذا النصيب إليه ومنع تعرضهما والخصوم الثلث له في ذلك مع المصاريف

ومقابل أتعاب المحاماه — وصادق محمد محمد طه عبد الوهاب المدعى عليه الأول على وقائع الدعوى وفوض رأى المحكمة في تفسير شروط الواقعة — ودفعت أمينه محمد صفوت المدعى عليها الثانية والخصوم الثلث بعدم سماع الدعوى لأنه كان في طبقة محمد صديق وقت وفاته كل من بهية محمد فتحي و عبد العزيز فتحي و محمد وآمنه ولدى عباس حلمي فينتقل نصيبه إليهم طبقا لشرط الواقعة وأحكام القانون وجرى النزاع فيها حول نصيب العقيم محمد صديق وهل يعود لأقرب الطبقات إليه من أهل الحصة الخاصة التي كان يستحق فيها وهي حصة والدته درية أو لأقرب الطبقات إليه من أهل الحصة العامة وهي حصة جدته عائشة وبتاريخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة للمدعى على المدعى عليهم كل بصفته باستحقاق المدعى لجزء من ثمانية أجزاء من نصيب العقيم محمد صديق وهو يعادل جزء من ستة وتسعين جزء تنقسم إليها حصة عائشة هانم الفروجية وأمرت المدعى عليهما السيد / محمد محمد طه عبد الوهاب والسيدة / أمينة صفوت بصفتهما حارسين قضائيين بتسليم ذلك إلى المدعى وأمرتهما وبقية المدعى عليهم بعدم التعرض له في شيء من ذلك مع الزام من عدا المدعى عليه الأول بصفته بالمصاريق وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات حضوريا بالنسبة للمدعى عليه الأول وغايبا بالنسبة لمن عداه . واستأنف المدعى عليهم عدا فتحية عبد العزيز محمد فتحي هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية طالبين بإلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٦ سنة ١٩٥٥ ولمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية أحيل إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد بجدول الأحوال الشخصية برقم ٧٩ سنة ٧٣ قضائية — وبتاريخ ١٨/٥/١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماه. وطعن المستأنفون في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ٣٤ سنة ٢٧ قضائية وبتاريخ ٢/٦/١٩٦٠ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه لحلوله من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وإحالتها إلى محكمة استئناف القاهرة وجدد المستأنفون السير في الاستئناف وانضمت إليهم فتحية

عبد العزيز فتحى التى لم تكن قد استأنفت الحكم طالين أصليا الحكم بانعدام الحكم الابتدائى لأنه لم يصدر باسم الأمة ومن باب الاحتياط الغاؤه والحكم برفض الدعوى لإنعدام سندها من الواقع والقانون وتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع بإنعدام الحكم الابتدائى وبعدم قبول تجديد السير فى الاستئناف من السيدة / فتحية عبد العزيز فتحى وبتأييد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنفين بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماه وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم عدم قبول الطعن من السيدة / فتحية عبد العزيز فتحى ورفضه بالنسبة للباقيين وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت عدم قبول الطعن بالنسبة لفتحية عبد العزيز فتحى ورفضه بالنسبة لمن عداها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بانعدام الحكم الابتدائى لأنه لم يصدر باسم الأمة مستندا فى ذلك إلى أن المحاكم الشرعية تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية وطبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ولم تكن تصدر أحكامها باسم أحد والمستفاد من الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ أنه قصد الغاء ما كان جاريا عليه العمل من أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك والمحاكم الشرعية ما كانت تصدر أحكامها باسمه وهذا من الحكم خطأ ومخالفة لما نص عليه الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من أن القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة . ولما استقر عليه الفقه والقضاء من أنه إذا لم يصدر الحكم طبقا لهذه القاعدة الدستورية وباسم الأمة فإنه يفقد ركنًا جوهريًا من أركانه ويكون منعدم الوجود القانونى بحيث لا تستنفذ به المحكمة ولايتها على النزاع ويكفى المحكوم ضده انكاره وأن يدفع بإنعدامه كلما أريد تطبيقه عليه ويسع المحكمة أن تحكم بإنعدامه من تلقاء نفسها ولا يقال إن المحاكم الشرعية لم تكن تصدر أحكامها باسم ولى الأمر بل "بسم الله الرحمن الرحيم" . وطبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة إذ هو مخالفة للقوانين الوضعية وفقه الحنفية لا صلة له بشكل الأحكام .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وقد نصت المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها الأمر العالى المؤرخ ٢٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على أن "تصدر الأحكام باسم ولى الأمر وبحسب الأوضاع والقواعد المقررة بها والقوانين بينما خلت لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ومن بعدها لأئحة سنة ١٩٣١ من نص مقابل واكتفت هذه اللائحة الأخيرة بأن نصت فى المادة ٢٨٠ منها على أن تصدر الأحكام طبقا للدون فى هذه اللائحة" وجرى عمل المحاكم الشرعية منذ انشائها ومن بعد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ وما نص عليه فى المادة ٣١ من أن "تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك" على أن لا تصدر أحكامها باسمه واستمر الحال على ذلك إلى أن جاء الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ونص على أن "القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة" تعين القول بأن الأحكام المعنية بهذا الإعلان الدستورى وبحكم الاستصحاب هى تلك الأحكام التى كانت تلزم هذا الطابع وتصدر باسم الملك . والقول بأن الخطاب فى هذا الإعلان الدستورى ومن قبله دستور سنة ١٩٢٣ يتجه إلى الأحكام التى كانت تصدرها المحاكم الشرعية قبل إلغائها وببطلان هذه الأحكام أو انعدامها ، شطط يتنزه عنه الشارع لما يؤدى إليه من زلزلة العلاقات والحقوق التى ترتبت عليها واستقرت . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى فى هذه الدعوى قد صدر من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٥ ومن قبل إلغاء المحاكم الشرعية وإحالة قضاياها على المحاكم الوطنية فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وجرى الحكم المطعون فيه على أن الدفع بانعدامه لعدم صدوره باسم الأمة مردود "بأن المحاكم الشرعية ما كانت تصدر فى يوم من الايام باسم أحد لأن أحكامها مستمدة من الشريعة الاسلامية لا من القوانين الوضعية والأحكام التى كانت تصدر فيها طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة كما هو وارد فى المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وهذه الأحكام مستمدة من الكتاب والسنة أساسا وليس أدل على ذلك من أن المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٢٣ كان يجرى نصها على أن "تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك" وكان لهذا الدستور من السمو على بقية القوانين

وقتئذ ما للاعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣ ومع ذلك لم تكن أحكام المحاكم الشرعية تصدر وقتئذ باسم الملك، على أن الذي يبين من مطالعة معنى هذا الاعلان الدستوري أنه قصد به إلغاء ما كان جاريا عليه العمل من أن تصدر الأحكام باسم الملك ولما كانت المحاكم الشرعية لا تصدر أحكامها باسم الملك فإن الاعلان الدستوري لم يكن من شأنه أن يلغى نظاما كان معمولاً به أمامها أو أن يعدله ولكن من شأن هذا الاعلان أن يلغى ما كان متبعاً أمام المحاكم الوطنية من اصدار أحكامها وتنفيذها باسم الملك واستبدال ذلك بأن تصدر الأحكام باسم الأمة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول تجديد السير في الاستئناف من السيدة فتحية عبد العزيز فتحى الطاعنة الثانية مستندا في ذلك إلى أنها لم تستأنف الحكم الابتدائي وأصبح نهائياً بالنسبة لها ولم تكن خصماً في مرحلة الاستئناف قبل إحالته من محكمة النقض ووفقاً للمادة ٣٨٤ مرافعات ولا يجوز تدخلها عند إعادة السير فيه بعد الإحالة لأن الاستحقاق في الوقف من الحقوق القابلة للتجزئة ولأن نصوص اللائحة الشرعية هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص ولا تجوز تكلمها بما ورد في قانون المرافعات من قواعد ، وما عول عليه الحكم من ذلك خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أنه بإحالة القضية من محكمة النقض إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المتقوض ومن حق السيدة فتحية وفقاً للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات وما استقر عليه الفقه والقضاء أن ننضم إلى المستأنفين في استئنافهم عند تجديد السير فيه وتطلب الحكم لها ولهم بالطلبات الواردة في صحيفة التجديد لأن النزاع في الدعوى يدور حول تفسير شرط الواقفة في نصيب العقيم وهل يستحقه الطاعنون ومورثهم من قبلهم أم يستحقه المطعون عليه وإخوته وهو نزاع غير قابل للتجزئة وبمناخبة حكم بأحقية مورثهم أو عدم أحقيته لهذا النصيب ومن المقرر شرعاً أن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها إذا كان قد خاصم أو خوصم في الدعوى طالبا الحكم للتركة بكل حقوقها أو مطلوباً في مواجهته

الحكم على التركة بكل ما عليها وإعمال قواعد المرافعات للطعن في الأحكام لا يتعارض مع ما استبقاه المشرع من قواعد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ الأصل هو تطبيق قواعد المرافعات والاستثناء هو عدم تطبيقها في الحالات التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين المكملة لها وإذا كان المشرع قد استبقى المواد من ٣٠٤ إلى ٣٢٧ من اللائحة ويتعين إعمالها في الاستئناف دون المواد من ٣٩٤ إلى ٤١٦ من قانون المرافعات فإن السيدة فتحية لا تستند إلى أي منها وإنما تستند إلى المادة ٣٨٤ مرافعات وهي واردة في باب الأحكام العامة للطعن في الأحكام وتسرى على جميع وسائل الطعن ، والواقع في الدعوى أن بعض الورثة تدخلوا فيها أمام محكمة أول درجة وحكم ضدهم واستأنفوا الحكم وتأييد وطعن بعضهم في هذا الحكم بطريق النقض وحكم بقبوله وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد ومن حق السيدة فتحية تجديد السير في الاستئناف بعد الإحالة لأن الخصومة فيه تدور حول مبدأ واحد وحق واحد غير قابل للتجزئة والحكم فيها غير قابل للتجزئة كذلك وطعن بعض الورثة في هذا الحكم بطريق النقض يستفيد منه الباقيون من طعن منهم ومن لم يطعن .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه وقد ألغى القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ ومنها مواد الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الخامس من الكتاب الرابع وما اشتملت عليه من أحكام خاصة بالتماس إعادة النظر وطلب تصحيح الحكم أو تفسيره والطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه بينما استبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ونص في المادة الخامسة منه على أنه ”تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمحاكم المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها“ فانه بذلك يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت

من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والتي رؤى من الخير الإبقاء عليها لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب الترامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبالرجوع إلى هذه اللائحة يبين أنها لا تعرف حكم المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات وخت من نص مقابل لها، هذا وبفرض إمكان إعمال حكمها على واقعة الدعوى فإن شرط إفادة المحكوم عليه - الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم - من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين والثابت في هذه الدعوى أن الخصومة فيها تدور حول استحقاق المطعون عليه لحقه في نصيب العقيم والاستحقاق في الوقف قابل للتجزئة يتلقاه المستحق أو الموقوف عليه من الواقف لا من مورثه ومن ثم فهو لا يورث ولا يتصل بشئون التركة ولا تجرى في شأنه أحكام الإنابة في التقاضي وانتصاب أحد الورثة خصما عن الباقيين . وإذا كان ذلك ، وكانت السيدة فتحية لم تستأنف الحكم الابتدائي وأصبح نهائيا في حقها ولم تكن خصما في الاستئناف قبل مرحلة الاحالة وعند تجديد السير فيه بعد الاحالة انضمت إلى زملائها المستأنفين وقضى الحكم المطعون بعدم قبول تجديد السير في الاستئناف منها مستندا في ذلك إلى أن "ما ذهب إليه المستأنفون في هذا الشأن مردود بأن القاعدة الأصلية أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه إلا ما استثنى بنص خاص والاستحقاق ليس حقا غير قابل للتجزئة كما يقولون فإن الاستحقاق في الوقف قابل للتجزئة بطبيعته إذ أنه ينقسم على عدد من يدعون الاستحقاق أو يستحقونه فعلا وتجزئة هذا الحق ليس من شأنها أن توقع الاضطراب والفوضى في المصالح التي تكفلها كما ذهب إليه المستأنفون وعلى كل فإن نصوص اللائحة

الشرعية هي الواجبة التطبيق لأن النص الوارد بها نص خاص ولا يصح تكلمته بما ورد في قانون المرافعات ومتى تقرر ذلك فإن تدخل السيدة فتحية عبدالعزيز فتحى فى تجديد الاستئناف يكون على غير أساس سليم من القانون ويتعين عدم قبول هذا التجديد منها بعد أن أصبح الحكم نهائياً بالنسبة لها وبعد أن لم تطعن عليه بطريق الاستئناف" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى معه قضى باستحقاق المطعون عليه لجزء من ثمانية أجزاء من نصيب العقيم محمد صديق يعادل جزء من ست وتسعين جزء من نصيب السيدة عائشة الفروجية تأسيساً على أن نصيب درية فتحى يعتبر وقفاً مستقلاً آل بعد وفاتها إلى ولديها محمد صديق فتية وأن أقرب قسم كان العقيم محمد صديق يتناول استحقاقه منه هو حصة والدة درية والحصة التى كان يستحق فيها هى حصة درية وأهل هذه الحصة هم أولاد فتية ومنهم المطعون عليه وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الواقعة رتبت وقفها ترتيباً جلياً بين الطبقات بقولها "طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره" وبعد أن فرغت من هذا الترتيب الإجمالى عادت فرتبت الاستحقاق ترتيباً فرادياً بترتيب استحقاق الفرع على انقراض أصله وفرقت فى ذلك بين من مات بعد دخوله فى الوقف ومن مات قبل الدخول فيه ومقتضى هذا الترتيب أن يؤول نصيب من مات بعد دخوله فى الوقف إلى فرعه من الطبقة التالية إلى أن ينقرض جميع أفراد الطبقة العليا فتتقاضى القسمة ويوزع الاستحقاق على عدد الرؤوس من أفراد الطبقة التالية ومن مات قبل الدخول فيه يقوم ولده مقامه فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان والده يستحقه كما لو كان الأصل حياً باقياً وبعد أن فرغت من هذا وذاك عادت فرتبت أيلولة استحقاق من ليس له فرع يليه وهو "العقيم" وفرقت فى ذلك بين حالة وجود إخوة له وحالة عدم وجودهم بأن نصت على أنه "إن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه وإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف

عليهم" ومقتضى هذا الشرط أنه إذا لم يكن للعقيم إخوة ولا أخوات ينتقل نصيبه لأقرب الطبقات إليه من أهل الوقف الموقوف عليهم وبتطبيق هذه القواعد على حصة السيدة عائشة الفروجية يتضح أنها توفيت في ١١ من ذي القعدة سنة ١٣٠٩ وبوفاتها انتقل ما كان بيدها لأولادها الأربعة محمد فتحى وحسن فتحى ودريه فتحى وجميلة فتحى لكل منهم $\frac{1}{4}$ الحصة وفي سنة ١٩٠٤ توفى محمد فتحى عن أولاده الخمسة عبد العزيز وعبد اللطيف وقاسم وزينب وبهية فخص كل منهم $\frac{1}{4}$ منها وفي سنة ١٩٠٧ توفى حسن فتحى عن ابنه الوحيد يوسف وبوفاته انتقل نصيبه إليه وهو $\frac{1}{4}$ الحصة وفي سنة ١٩١٩ توفيت دريه فتحى عن ولديها فتيه سامى ومحمد صديق وبوفاتها خص كل منهما $\frac{1}{8}$ الحصة وفي سنة ١٩٢٨ توفيت جميلة فتحى عن أولادها محمد ومحمود وعائشة وآمنة عباس حلمى وبوفاتها خص كل منهم $\frac{1}{16}$ منها ولأنها كانت آخر طبقتها موتا فقد تقضت القسمة فيها وانتقلت إلى الموجودين من أفراد الطبقة الثالثة وهى طبقة أولاد أولاد عائشة وعددهم ١٢ شخصا خص كل منهم $\frac{1}{12}$ منها وجرى توزيع ريعها على هذا الأساس الجديد بموافقة جميع المستحقين ومنهم العقيم محمد صديق وفي أغسطس سنة ١٩٤٧ توفى محمد صديق عقيما ولم يكن موجودا من أهل طبقته سوى عبد العزيز وبهية ولدا محمد فتحى ومحمد وآمنة عباس حلمى ولدا جميلة فتحى أما الثمانية الآخرون من أهل هذه الطبقة ومنهم أخته فتيه فقد توفوا جميعا قبل وفاته وآلت أنصبتهم إلى أولادهم والتفسير الصحيح لشرط الواقفة فى نصيب العقيم أن يؤول إلى هؤلاء الأربعة الموجودين من أهل طبقته ولا يؤول شيء منه إلى أولاد أخته فتيه ومنهم عبد العزيز عابد المطعون عليه إذ أنهم من درجة العقيم ومن طبقته وأهل طبقة المتوفى ودرجته هم أقرب الطبقات والدرجات إليه وإذ أن أولاد أخته فتيه ليسوا من طبقته ولا من درجته بل هم أسفل منه درجة وأنزل طبقة ومن هذا يبدو أن الحكم المطعون فيه

(١) أخطأ فيما ذهب إليه من أن الترتيب فى الوقف ترتيب أفرادى ويعتبر أوقافا متعددة كما تعتبر كل حصة وقفا مستقلا تنتقل من الموقوف عليه إلى ذريته وما رتبته على ذلك من أن نصيب دريه وولديها محمد صديق وفتيه يكون وقفا مستقلا هو خلط واضح بين الوقف والنصيب فيه لم تقل به الواقفة ولا قانون الوقف ولا أحد من الفقهاء والصحيح أنه ترتيب جملى بين الطبقات وأفرادى

في أيلولة نصيب من يموت من المستحقين قبل وبعد دخوله في الوقف وله فرع يليه ومن يموت منهم وليس له فرع يليه .

(٢) كما أخطأ فيما ذهب إليه من أن نصيب العقيم يعتبر وقفا مستقلا وأن أقرب حصة كان يتناول فيها العقيم محمد صديق استحقاقه هي حصة والدته دريه إذ أن حصة العقيم لم يسبق التعبير عنها بالوقف ولم يجر عرف الواقفين بذلك والصحيح أنه من تاريخ وفاة جميلة سنة ١٩٢٨ إلى تاريخ وفاته ١٩٤٧ كان يتناول استحقاقه من حصة جدته عائشة وبطل استحقاقه من حصة والدته درية .

(٣) وأخطأ في تفهم قصد الواقعة من عبارة "أهل هذا الوقف" إذ المقصود بها الوقف الخاص لا الوقف الكلي ودو حصة كل من الموقوف عليهم بعد الواقعة الذين تحدث عنهم بكلمة "كل" وانقسم الوقف الكلي إلى أوقاف متعددة بتعدد من أضيفت إليهم هذه الكلمة .

(٤) وأخطأ حين استند إلى المادة ٣٣ من قانون الوقف إذ الصحيح أنها لا تنطبق لأن كتاب الوقف يتضمن شرطا مخالفا لها في ترتيب الاستحقاق ومتى وجد هذا الشرط المخالف امتنع تطبيقها وفقا للمادة ٥٨ من ذات القانون وبفرض إنطباقها فهي لا تعطى المطعون عليه استحقاقا في نصيب العقيم إذ لا يوجد أحد في طبقة والدته درية ولا في طبقة جدته عائشة فيؤول هذا النصيب إلى أهل الحصة - حصة السيدة عائشة - ويقسم على أولاد أولادها الطاعنين ولا يؤول شيء منه لأولاد "فتيه" ومنهم المطعون عليه لأنهم أنزل من العقيم طبقة ودرجة وقد فرق المشرع بين الطبقة العامة والمراد منها ما يعم جميع المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص والطبقة الخاصة والمراد منها المستحقون من أهل الحصة التي كان العقيم يستحق فيها دون باقي الحصص التي لم يكن يستحق فيها وبتطبيق هذه القواعد على وقف خديجة الفروجية وأوقاف الحصص التي يتكون منها يثبت أن وقف خديجة انقسم بعد وفاتها إلى أربع حصص تكون أوقافا مستقلة من ناحية إنشائها وأعيانها وأشخاص المستحقين فيها وهي حصة محمد الفروجي وحصة عبد الله الفروجي وحصة سعيدة الفروجي وحصة عائشة الفروجية وكل من هذه الحصص توالت أصلها عن فروع وطبقات متتالية

فالطبقة العامة تتكون من جميع المستحقين في درجة واحدة من أهل الوقف الكبير وفي جميع الحصص الأربعة التي يتكون منها ، أما الطبقة الخاصة فتتكون من أهل الحصة التي كان يستحق فيها العقيم محمد صديق وهي حصة جدته عائشة دون باقي الحصص الثلاث الأخرى والمستحقون من درجته وطبقته من أهل هذه الحصة هم أولاد أولاد عائشة الموجودين وقت وفاته وهم عبد العزيز وبهية محمد فتحى ومحمد حلمى وآمنة عباس حلمى وهؤلاء الأربعة هم الذين ينتقل إليهم نصيب العقيم طبقا للسادة ٣٣ ولا يؤول شئ منه إلى أولاد أخته فتية سامى لأنهم لم يكونوا من ذات طبقته ولا درجته بل كانوا أنزل منه طبقة وأسفل منه درجة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أنه بموجب إشهاد الوقف المؤرخ ٢٩ ربيع آخر ١٢٧١ هجرية وإشهاد التغيير المؤرخ ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ هجرية ، وقفت المرحومة خديجة عبد الله الفروجى ما هو ٢٢٦٠ ف و ٨ ط و ٨ س أطيانا زراعية كائنة بناحيتى محلة القصب وميت سراج مبينة الحدود والمعالم فى الإشهاد على نفسها مدة حياتها ومن بعدها ٢٨٠ ف و ٤ ط و ٨ س مبينة الحدود من أطيان ناحية ميت سراج تكون وقفا مصروفا ريعها فى وجوه الخيرات التى عينتها و ٤٠٠ ف تكون وقفا على أخيها السيد محمد الفروجى ونجله السيد الشريف عبد الله بالسوية بينهما مدة حياة كل منهما و ٦٠٠ ف تكون وقفا على أولاد أخيها محمد وهم مصطفى وصالح وخديجة وعائشة بالسوية بينهم و ٤٠٠ ف تكون وقفا على أولاد أخيها المذكور وهم محمد وزينب وسعدية وآمنة بالسوية بينهم مدة حياة كل منهم و ٦٠ ف تكون وقفا على محمد وفاطمة ولدى المرحوم مصطفى بالسوية بينهما مدة حياة كل منهما و ٤٠ ف دانا تكون وقفا على بشير أغا وعبد الفتاح أبوسيف بالسوية بينهما مدة حياة كل منهما و ٤٨٠ ف و ٤ س تكون وقفا على عتقائهما المذكورين فى إشهاد التغيير ثم من بعد كل من أولاد السيد محمد الفروجى التسعة المذكورين تكون حصة من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشارك فيه الإثنين فما فوقهما

عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد ولد وأسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل حياً باقياً وظاهر إنشاء الوقف وشروطه هذه يدل على أن الواقعة أرادت أن نجعل وقفها بعد وفاتها أوقافاً متعددة مرتبة الطبقات ترتيباً أفرادياً يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه من أفراد الطبقة الأولى المذكورين بأسمائهم في كتاب الوقف ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه خاصة وقفاً على أولاده ثم على أولاد أولاده فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وإذا كانت المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قد نصت على أنه "مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الاستحقاق أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من أهل الحصة التي يستحق فيها" ولازم هذا النص ومقتضاه أن يعود نصيب العقيم لمن يكون في طبقته الخاصة أو أقرب الطبقات إليه من أقرب قسم كان يتناول استحقاقه منه وبقي من يستحق فيه بعد وفاته. وهم أهل الحصة التي كان يستحق فيها لالمن يكون في مثل طبقته أو أقرب الطبقات إليه من أهل الحصص الأخرى التي لم يكن يستحق فيها ويتناول استحقاقه منها وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بقولها "وقد اختلفت آراء المحاكم في المراد من الطبقة هل هي الطبقة الخاصة أو المراد منها ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل

الوقف أو جميع الحصص وقد اختير الفهم الأول لأنه الأقرب إلى أغراض الواقفين وإلى الأحكام التي تخيرها المشرع“ وكان الثابت في الدعوى أن محمد صديق توفي عقياً في أغسطس سنة ١٩٤٧ وبعد العمل بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ والحصصة التي يستحق فيها هي حصصة والدته درية ولم يكن موجوداً من أهل هذه الحصصة الخاصة سوى أولاد أخته فتيه ، فيعود نصيبه إليهم باعتبارهم أقرب الطبقات إليه من أهل الحصصة التي كان يتناول استحقاقه منها ولا يكون شيء منه لمن هو في مثل طبقته من أهل الحصص الأخرى التي لم يكن يستحق فيها ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن نصيب محمد صديق يعود إلى أقرب الطبقات إليه من أهل حصصة والدته درية مستنداً في ذلك إلى أن ”المراد بالوقف في قول الواقفة من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم“ هو وقف الحصصة والحصصة تشمل جميع الأقسام التي تفرعت في كل طبقة وحصصة الميت التي كان يستحق فيها العقيم محمد صديق هي حصصة والدته درية وهي تعتبر وفقاً مستقلاً يشملها قول الواقفة المذكورة ومن ثم يعود نصيبه إلى أهل الطبقة الخاصة وهي طبقة من فرع أقرب أصل له وهي طبقة أمه درية ويكون المستأنف عليه مستحقاً في هذا النصيب“ وإلى ما جاء بالحكم الابتدائي من أن ”الترتيب في هذا الوقف ترتيب أفرادى بنص الواقفة وبمحكم القانون فهو أوقاف متعددة يتعدد الموقوف عليهم في جميع الطبقات وأن عموم الطبقة وخصوصها كان مثار اختلاف بين فقهاء الحنفية وابنني عليه اختلاف في الأحكام وعدم استقرار في التوزيع فكانت الحاجة ماسة إلى وضع حد لهذا الاختلاف استقراراً للحقوق واضطراراً للأحكام على وتيرة واحدة فوضع الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مختاراً للفهم الفائل بخصوص الطبقة لأنه أقرب إلى أغراض الواقفين وإلى الأحكام التي تخيرها هذا القانون فأصبحت الطبقة في كلام الواقف عند الإطلاق هي الطبقة الخاصة وهي طبقة الميت من أهل الحصصة التي كان يستحق فيها أي فرع أقرب أصل له وحصصة الميت هي أقرب قسم كان يتناول منه استحقاقه وأقرب الطبقات إليه من يشاركه في هذه الحصصة الخاصة ما لم يوجد في كلام الواقف ما يدل على غير هذا“ وأن أقرب قسم كان يتناول محمد صديق منه استحقاقه فيه هو حصصة درية وأهل هذه الحصصة الخاصة

هم المتناسلون من أصله المباشر أى فروع أقرب أصل له فيموت محمد صديق عقيا بتاريخ ١٩٤٧/٨/٥ بعد العمل بقانون الوقف المذكور يؤول ما هو موقوف عليه لأقرب الطبقات إليه من أهل هذا الوقف الخاص الذى يستحق فيه وهو الموقوف على والدته درية وأقرب الطبقات إليه من شاركه فى هذه الحصة وتناسل من أصله المباشر وهم أولاد أخته فتية الذين من بينهم المدعى فهم وخدمهم الطبقة التالية لطبقته من أهل هذا الوقف الخاص ولا يستحق فيه أحد من أهل الأوقاف الأخرى ممن هم فى طبقته وقت وفاته مثل عبد العزيز وبهية ولدى محمد فتحى ابن السيدة عائشة الفروجية ومحمد عباس حلمى وآمنة عباس ولدى جميلة هانم فتحى بنت السيد عائشة الفروجية لأنهم وإن كانوا من طبقته وأقرب الطبقات إليه إلا أنهم ليسوا من أهل طبقته ولأقرب الطبقات إليه فى الحصة التى كان يستحق فيها وهى حصة والدته درية لأن عبد العزيز وبهية من أهل حصة محمد فتحى ومحمد وآمنة من أهل حصة جميلة فتحى فهم فروع لأصل غير مباشر ولا يتناولون شيئا من القسم الذى كان يتناول منه العقيم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع - أن الطاعنين تقدموا إلى محكمة الاستئناف بدفاع احتياطى جديد لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة مؤداه أنه يفرض أن أولاد "فتية" يستحقون جزءا فى نصيب العقيم فقد رفضوا هذا الاستحقاق وارتضوا توزيع الربع على مستحقين آخرين كما تدل على ذلك كشوف الحساب الموقع عليها منهم ولم ينكروها وسكتوا عن المطالبة به من تاريخ وفاة العقيم فى سنة ١٩٤٧ ورفض الاستحقاق على هذا الوجه يعتبر ردا واسقاطا له ومن المقرر فقها وقضاء أنه ليس لمن رد الاستحقاق أن يعود فيطالب به ، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع مستندا فى ذلك إلى أن عدم المطالبة بالاستحقاق فورا لا يعتبر ردا له وأن جهل المطعون عليه بما تقتضيه شروط الواقعة فى نصيب العقيم لا يعتد به وموافقة على أيلولة لآخرين ، لا جناح عليه فيه ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم خطأ فى تطبيق القانون وتضارب ، إذ لم يبين معيار هذه الفورية وإذ أن هذا السكوت الطويل لمدة خمس سنوات مضافا إلى رضا المطعون عليه بأيلولة الاستحقاق لغيره دليل قاطع على أنه رد الاستحقاق وأسقطه

في هذا النصيب اسقاطا مجردا وهو لم يكن مجهل القانون ولا التفسير الصحيح لشرط العقيم .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأن الفورية ليست شرطا في طلب الاستحقاق بل يبقى المستحق على حقه في المطالبة ما لم تمض المدة المانعة من سماع الدعوى به مع التمكن وعدم العذر ومردود (ثانيا) بأن الاقرار الناشئ عن خطأ في فهم الشرط لا عبرة به ولا يعول عليه — وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بقوله ” إن عدم المطالبة بالاستحقاق فورا لا يعتبر ردا له وأن المستأنف كان مجهل ما تقتضيه شروط الواقعة في شأن أيلولة نصيب العقيم فلما تبين له وجه استحقاقه بادر إلى المطالبة به فلا جناح عليه في ذلك ولا يعتبر سكوته الأول ردا للاستحقاق وإذا كان قد وافق على أيلولة النصيب إلى آخرين فان جهله بما يقضى به القانون في شأن ما ورد بحجة الوقف يعتبر خطأ في القانون لا يعتد به “ فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد، وسليم راشد أبو زيد .

(٧٣)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) مسئولية. "مسئولية تقصيرية". "مسئولية الحكومة فى إدارة المرافق العامة".

مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التى تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقلاقل . عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصروا فى أدائه تقصيرا يمكن وصفه - فى تلك الظروف الاستثنائية - بأنه خطأ .

(ب) مسئولية. "مسئولية تقصيرية". "دفع المسئولية". حكم. "قصور . ما يعد كذلك".

مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفى بذاته فى الظروف الاستثنائية التى لا بست حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ فى حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسئوليتها بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة فى أماكن متفرقة وفى وقت واحد منع حوادث الاغتيال . وجوب إثبات الحكم بالتعويض خطأ القائمين على شئون المرقق بالامتناع عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك . قصور .

١ - تنظيم قوات الأمن وتوزيعها وتحديد عددها هو من المسائل التى تنأى عن رقابة المحاكم فلا تقوم مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التى تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقلاقل إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجبهم أو قصروا فى أداء هذه الواجبات تقصيرا يمكن وصفه فى تلك الظروف الاستثنائية بأنه خطأ .

٢ — مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا بدت حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية (الطاعنة) فإذا كانت الطاعنة قد دفعت بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة التي انفجرت في هذا اليوم في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الائتلاف التي حدثت ومن بينها حادث حريق عمارة المطعمون ضدهم ، فقد كان على الحكم المطعمون فيه أن يثبت لقيام المسؤولية أن عدم تواجد قوات من رجال الأمن في مكان الحادث وقت حصوله يرجع إلى امتناع أو تقصير من جانب القائمين على شئون مرفق الأمن أو يثبت أن من كان موجودا من هؤلاء قريبا من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه في منع الغوغاء من إشعال الحريق في عمارة المطعمون ضدهم فإذا خلا الحكم من التدليل على ذلك فإنه يكون مشوبا بالقصور (١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعمون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعمون ضدهم أقاموا على الطاعنة "وزارة الداخلية" الدعوى رقم ٤٢٣٧ لسنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وطلبوا فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم مبلغ ٥٥٠ ج على سبيل التعويض وقالوا بيانا لدعواهم إن الحرائق التي اشتعلت بمدينة القاهرة يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قد امتدت إلى عمارتهم الميينة بصحيفة الدعوى فألحقت بها أضرارا تقدر قيمة إصلاحها وإعادةها إلى حالتها الأولى بالمبلغ المطالب به وفقا لما قدره الخبير الذي ندبته المحكمة في دعوى إثبات الحالة رقم ١٤٩١ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر وقد كان ذلك بسبب تقصير وإهمال

(١) راجع نقض ١٩٦٥/٥/٢٠ بمجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٦١٤

رجال الأمن في القيام بواجباتهم — دفعت وزارة الداخلية "الطاعنة" بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى لأن الحكومة في تنظيمها لقوات الأمن لا تخضع لرقابة المحاكم لدخول ذلك في صميم أعمال السيادة التي يمتنع على المحاكم النظر فيها. وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية . (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم — بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن الحريق الذي لحق عمارتهم نشأ عن حوادث القاهرة في يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وأنه كان نتيجة لخطأ رجال الأمن ولوزارة الداخلية نفى ذلك بالطرق عينها وبعد أن سمعت المحكمة شهود المطعون ضدهم تنفيذا للحكم المذكور — إذ لم تشهد الطاعنة أحدا — قضت في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٥٥٠ ج والمصاريف — استأنفت وزارة الداخلية "الطاعنة" هذين الحكمين لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٣٦ سنة ٧٥ قضائية طالبة إلغائهما والقضاء أصليا — بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها — وأثناء نظر القضية أمام محكمة الاستئناف دفعت الوزارة ببطلان الحكم المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) ببطلان الحكم المستأنف (ثانيا) برفض الدفع المبدى من وزارة الداخلية بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها (ثالثا) بإلزام وزارة الداخلية "الطاعنة" بأن تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٥٥٠ ج والمصروفات — طعنت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والخطأ في القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قد أقام قضاءه بمسئولية الوزارة على ما قرره من أن السبب الذي أدى إلى وقوع الضرر بعمارة المطعون ضدهم هو عدم وجود قوات من رجال الأمن في مكان وقوع الحادث لمنع اقترحام الجماهير

للعامة مع أن هذا السبب لا يكفي في حد ذاته لإثبات ركن الخطأ في جانب الطاعة في الظروف الاستثنائية التي وقع فيها الحادث إذ أن القانون لا يفرض عليها أن تضع قواتها أمام كل مبنى أو مسكن في يوم كيوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وإنما يشترط لثبوت الخطأ في تلك الظروف أن يكون عدم وجود رجال الشرطة مرده إهمال أو تقصير، أو امتناع من جانب القائمين بالأمر عن أداء وظيفتهم وهو الأمر الذي لم يعن الحكم بالكشف عنه في أسبابه مما يجعله معيباً بالقصور في التسبب ومخالفة القانون كما أن الحكم قد قصر أيضاً حين قال - رداً على ما تمسكت به الطاعة من أنه كان من المتعذر على رجال الأمن منع حوادث الحريق التي وقعت في هذا اليوم " أن تطور الحوادث كان متوقفاً منذ اللحظة الأولى لتجمع الجماهير وقيامها بأعمال التخريب " دون أن يبين كيف أن هذا التطور كان متوقفاً أو مرتقياً ويكشف عن دلائل هذا التطور بينما التدمير الذي أصاب العاصمة لم يكن يدور في خلد أحد ولم يتنبأ به إنسان من قبل .

وحيث إن هذا النعى صحيح في وجهه ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الوزارة الطاعة على قوله " وحيث إنه يبين أن السبب المباشر الذي أدى إلى وقوع الضرر بعمارة المستأنف عليهم " المطعون ضدهم " وتلف بعض أجزائها هو عدم وجود قوات من رجال الأمن في مكان وقوع الحادث لمنع اقتحام الجماهير لعمارة المستأنف عليهم ولا تعول المحكمة في هذا الصدد على ما تقول به المستأنفة " الطاعة " من أن الثورة المفاجئة التي انفجرت في يوم الحادث هي التي أدت إلى وقوع الاعتداء على عمارة المستأنف عليهم لأنه لم يكن من الميسور على قوات البوليس كبح جماح المعتدين إذ أن هذا القول مردود بأن تطور الحوادث كان متوقفاً منذ اللحظة الأولى لتجمع الجماهير وقيامها بأعمال التخريب مما كان يوجب ويتحتم معه على الوزارة أن تلجأ إلى ما لحأت إليه أخيراً بعد اندلاع النيران في أماكن كثيرة وهو الاستعانة بقوات أخرى لتمديد المساعدة إلى رجال الأمن في كبح جماح الجماهير وتهدة الحالة والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم . وحيث إنه وقد وضح مما تقدم أن تقصير رجال الشرطة وإهمالهم في الوجود بمكان الحادث سواء كان ذلك لعدم تلبية نداء الاستغاثة الذي وجه إليهم من المقيمين بالعمارة موضوع الحادث أو لعدم تنفيذهم للتعليمات والأوامر

الصادرة إليهم هو الذي أدى إلى وقوع الحادث مما يجعل المستأنفة مسئولة عن تعويض الأضرار التي لحقت بالمستأنف عليهم"، ولما كان مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يستحوذ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية "الطاعنة" بل يجب إزاء ما دفعت به هذه الوزارة من أنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة التي انفجرت في هذا اليوم في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الاتلاف التي حدثت ومن بينها حادث حريق عمارة المطعم ضدهم أن يثبت الحكم لقيام مسئولية الطاعنة أن عدم تواجد قوات من رجال الأمن في مكان الحادث وقت حصوله يرجع إلى إمتناع أو تقصير من جانب القائمين على شئون مرفق الأمن أو يثبت أن من كان موجودا من هؤلاء الرجال قريبا من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه في منع الغوغاء من إقتحام عمارة المطعم ضدهم وإشعال الحريق فيها وهو ما خلا الحكم من التدليل عليه، أما ما قرره ردا على دفاع الوزارة سالف الذكر من أن تطور الحوادث كان متوقعا منذ اللحظة الأولى لتجمع الجماهير وقيامها بأعمال التخريب مما رتب عليه الحكم أن الأمر كان يحتم على الوزارة الطاعنة أن تستعين بقوات أخرى إلى جانب قواتها كما فعلت أخيرا فإن هذا القول من الحكم يشوبه القصور إذ هو لم يبين كيف أن هذا التطور كان متوقعا من قبل إحتراق عمارة المطعم ضدهم ويورد دليلا على ذلك أما إذا كان الحكم يقصد بإيراد عبارة "لتجمع الجماهير وقيامها بأعمال التخريب" بيان علة توقع التطور — وليس تحديدا للحظة الأولى التي قال بأن التطور كان متوقعا من وقتها فإن الحكم حتى على هذا المعنى لا يسلم من القصور إذ أن مجرد تجمع الجماهير وقيامها بأعمال تخريب — ليس من شأنه أن يجعل تطور الحوادث إلى ما تطورت إليه في يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ متوقعا منذ اللحظة الأولى بما يلقي على عاتق وزارة الداخلية واجب الاستعانة منذ هذه اللحظة بقوات أخرى إلى جانب قواتها — وبحيث يعتبر إخلالها بهذا الواجب خطأ — يستوجب مسئوليتها عن الأضرار التي تنشأ عنه — هذا إلى أن تنظيم قوات الأمن وتوزيعها وتحديد عددها هي من المسائل التي تنأى عن رقابة المحاكم فلا تقوم مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب

الاضطرابات والقلق إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم أو قصرُوا في أداء هذه الواجبات تقصيرا يمكن وصفه في تلك الظروف الاستثنائية بأنه خطأ — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ وصف الأفعال التي ذكرها بأنها خطأ يستوجب مسؤولية الوزارة الطاعة مع عدم إنطباق هذا التكييف عليها يكون مخطئا في القانون علاوة على ما شابه من قصور على النحو السالف بيانه ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وسليم راشد أبوزيد .

(٧٤)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) حكم . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها “ . نقض . دعوى .
” سقوط الخصومة “ .

الحكم برفض الدفع بسقوط الخصومة دون أن يته الحكم الخصومة كلها
أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر في الموضوع
(م ٣٧٨ مدنى) .

(ب) نقض . ” الحكم فى الطعن “ . ” أثر نقض الحكم والإحالة “ .
استئناف . دعوى . ” سقوط الخصومة “ .

نقض الحكم الاستئنافى بزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف .
مريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل
من صدر حكم النقض لصالحه الخصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض .
لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .

(ج) حكم . ” حكم حضورى “ . نقض . ” الحكم فى الطعن “ .
قوة قاهرة . دعوى . ” سقوط الخصومة “ .

حكم النقض حضورى بالنسبة للطاعن . عليه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى
بوفاة المحامى الذى كان يباشر الطعن . هذه الوفاة لا تعد قوة قاهرة يستحيل معها
العلم بما تم فى الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط .

(د) استئناف . ” الخصومة في الاستئناف “ . دعوى . ” سقوط الخصومة “ .

الخصومة في الاستئناف — في مجال تطبيق أحكام سقوط الخصومة — مستقلة عن الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى . ما يجري على أحدهما من أحكام الوقف والسقوط لا أثر له على الأخرى .

(هـ) دعوى . ” طلب سقوط الخصومة “ . استئناف . ” استئناف فرعى “ .

لكل ذي مصلحة من الخصوم طلب سقوط الخصومة . للاستئناف في الاستئناف الفرعى مصلحة محققة في طلب سقوط الخصومة في الاستئناف الأصلي لأنه مدعى عليه فيه . زوال الاستئناف الفرعى بزوال الاستئناف الأصلي وسقوطه .

(و) دعوى . ” سقوط الخصومة “ . ” الإجراء القاطع للسقوط “ .

الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . شرطه أن يكون من إجراءات الخصومة ذاتها مقصودا به المضي فيها . عدم انقطاع مدة السقوط بإجراء خارج عن نطاق الخصومة ولو كان تصرفا قانونيا .

١ — متى اقتصر الحكم على القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة ولم ينف الخصومة كلها أو بعضها فإنه وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .

٢ — نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين الأصلي والفرعى موضوعا يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم وتجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يعجل الخصومة أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة عملا بالمادة ٣٠١

من قانون المرافعات وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة ^(١) من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى فى الدعوى .

٣ - حكم النقض حضورى بالنسبة للطاعن ومن ثم فان علمه بصدوره يعتبر متحققا قانونا ولا ينتفى هذا العلم بوفاة المحامى الذى كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض قبل صدوره لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بين الطاعن وبين الوقوف على ما تم فى الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط إذ لا تعد من قبيل القوة القاهرة التى يستحيل معها السير فى الخصومة .

٤ - الخصومة فى الاستئناف تعتبر - فى مجال تطبيق أحكام سقوط الخصومة - مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى ومتميزة عنها فما يجرى على احداها من أحكام الوقف والسقوط لا يكون له أثر على الأخرى ومن ثم فان الإجراءات التى اتخذت فى شق النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية لا تحول دون سقوط الخصومة فى الاستئناف المرفوع عن شق آخر متى وقف سيرها أمام محكمة الاستئناف بفعل المستأنف أو امتناعه مدة تزيد على سنة .

٥ - طلب سقوط الخصومة يثبت لكل ذى مصلحة من الخصوم . وإذ كان المستأنف فى الاستئناف الفرعى يعتبر مدعى عليه فى الاستئناف الأصيل فانه يكون ذا مصلحة محققة فى سقوط الخصومة فى هذا الاستئناف ولما كان الاستئناف الفرعى - على ما تقضى به المادة ١٣/٤ من قانون المرافعات - يتبع الاستئناف الأصيل ويزول بزواله فانه متى حكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف الأصيل فان ذلك يستتبع حتما وبحكم القانون زوال الاستئناف الفرعى ومن ثم فلا حاجة لإشتراط نزول المستأنف فرعيا عن استئنافه قبل طلب سقوط الخصومة فى الاستئناف الأصيل .

(١) راجع تقض ١٩٦٣/١/٢٤ بمجموعة المكتب الفنى س ١٤ ص ١٧٠

وتقض ١٩٥٧/٢/٧ بمجموعة المكتب الفنى س ٨ ص ١٣٢ وراجع أيضا تقض ١٩٦٥/١٢/٧

بمجموعة المكتب الفنى س ١٦ ص ١١٩٥ وتقض ١٩٥٦/٦/٢١ بمجموعة المكتب الفنى

٦ — يشترط في الاجراء القاطع لمدة سقوط الحصومة أن يكون من إجراءات الحصومة ذاتها مقصودا به المضي فيها فلا تنقطع تلك المدة بأى عمل يتخذه أحد الخصمين خارج نطاق الحصومة ولو كان هذا العمل تصرفا قانونيا (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٠٨١ سنة ٤٧ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الأشغال الطاعنة بعريضة معلقة فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ طلبا فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مناصفة مبلغ ٥٩٣ ج و ٦٣ م باعتباره قيمة ما استولت عليه من أرضهما الزراعية البالغة ١ ف و ١٩ ط و ٣ س بواقع ٣٠ ج للفدان وقالوا فى بيان هذه الدعوى أنه فى مستهل سنة ١٩٤١ استولت الوزارة على ١ ف و ٢ ط و ١٨ س من الأرض المذكورة بناحية شنشور مركز أشمون لإنشاء مصرف بتلك الجهة وهو ما دعاهما إلى أن يقيموا ضدهما الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ٤١ مستعجل مصر بطلب إثبات حالة هذه الأرض وتقدير ما أصابهما من ضرر نتيجة الاستيلاء عليها وقدر الخبير ثمن الفدان منها بمبلغ ١٢٠ ج وقت الاستيلاء . ثم عادت الوزارة فاستولت على ١٦ ط و ٩ س أخرى من أرضهما لذات المشروع فى سنة ١٩٤٤ وقال المطعون ضدهما إنه لما كان الاستيلاء على كل من المقدارين المشار إليهما قد تم بغير الطريق الذى رسمه قانون نزع الملكية وكانت قيمة الأرض الزراعية قد ارتفعت كثيرا بعد حصول الاستيلاء فإن الوزارة تكون ملزمة بأن تؤدى لهما المبلغ المطالب به باعتبار أنه يمثل قيمة الأرض المستولى عليها جميعا وقت رفع الدعوى . ونازعت الوزارة فى هذا الطلب ورأت أن يكون تقدير الثمن باعتبار سعر الأرض وقت الاستيلاء .

(١) راجع نقض ١٧/٢/١٩٦٦ بمجموعة المكاتب العنى س ١٧ ص ٣٢٤

وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة أول درجة بالنسبة للأرض المستولى عليها في سنة ١٩٤١ (أولا) بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضدهما مبلغ ١٢٣ ج و ٧٥٠ م ثمنا لهذه الأرض بالسعر الذي قدره خير دعوى إثبات الحالة وقت الاستيلاء .

(ثانيا) وبالنسبة للأرض المستولى عليها في سنة ١٩٤٤ بنذب خير هندسي زراعى لتقدير ثمنها وقت الاستيلاء . كذلك . فاستأنف المطعون ضدهما ذلك الحكم بشقيه بالاستئناف رقم ٨٥٧ سنة ٦٥ ق القاهرة طالبين تعديله والحكم بطلباتهما الأصلية وجعل مأمورية الخبير المبينة بالحكم المستأنف تقدير ثمن الأرض المستولى عليها في سنة ١٩٤٤ باعتبار سعرها وقت رفع الدعوى وليس باعتبار سعرها عند الاستيلاء . ورفعت الطاعنة استئنافا فرعيا قيد برقم ١٧٧ سنة ٦٦ ق طلبت فيه تعديل الحكم المستأنف وقصر التعويض المحكوم به عن الأرض المستولى عليها في سنة ١٩٤١ على مبلغ ١١٨ ج و ١١٤ م وهو المبلغ الذى كانت قد أقرت به ثمنا لهذه الأرض و بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف فطعن المطعون ضدهما في ذلك الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٦٢ سنة ٢٣ ق و بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها بمؤسسة قضائها على أن استيلاء الطاعنة على أرض المطعون ضدهما بدون اتباع إجراءات قانون نزع الملكية لا يعدو أن يكون واقعة مادية تنطوى على الغصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ويكون للطعون ضدهما المطالبة بتعويض الضرر سواء في ذلك ما كان قائما وقت الغصب أو ما تفاقم من ضرر بعد ذلك إلى تاريخ الحكم و بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ أعلن المطعون ضدهما الحكم الصادر من محكمة النقض إلى الطاعنة و بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ عجلا بالإستئناف أمام محكمة الإحالة فدفعت الطاعنة بسقوط الحصومة في الإستئنافين رقم ٨٥٧ سنة ٦٥ ق ، ١٧٧ سنة ٦٦ ق لعدم السير فيهما بفعل المطعون ضدهما مدة تزيد على سنة منذ صدور حكم محكمة النقض في ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ — و بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الإحالة برفض الدفع وقررت تحديد جلسة لنظر الموضوع ثم قضت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ في موضوع الإستئنافين بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تؤدي للطعون ضدهما مبلغ ٣٧١ ج و ٨٧٤ م وهو ما يوازى

ثمن الأرض المستولى عليها باعتبار سعرها وقت رفع الدعوى . فطعنت الطاعنة على هذين الحكمين بالطعن المطروح . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكمين المطعون فيهما وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضدتهما دفعا في مذكرتهما بسقوط حق الطاعنة في الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ برفض الدفع بسقوط الخصومة استنادا إلى أنها لم تطعن في هذا الحكم على استقلال في ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره . حيث انتظرت حتى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ وطعنت فيه مع الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ وبذلك يكون حقها في الطعن بالنقض قد سقط طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الحكم الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ قد اقتصر على القضاء برفض الدفع ولم ينفه الخصومة كلها أو بعضها فإنه وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ، ما كان يجوز الطعن فيه بالنقض إلا مع الحكم الصادر في الموضوع وبذلك يكون الدفع على غير أساس متعينارفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ذلك أن الطاعنة دفعت أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة في الاستئناف لإقضاء أكثر من سنة على تاريخ صدور حكم النقض قبل تعجيلها بواسطة المطعون ضدتهما بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ لكن المحكمة رفضت هذا الدفع استنادا إلى ما تعللت به من أن حكم النقض صدر في غيبة المطعون ضدتهما لوفاة محاميها قبل صدوره وأنه لم يثبت علمهما بذلك الحكم . وأن النزاع بين الطرفين كان متشعبا وكان لا يزال منظورا في شق منه أمام محكمة الدرجة الأولى . وأنه ليس من حق الطاعنة الدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف وذلك بحجة أنها كانت قد أقامت استئنافا فرعيا ولما كان هذا الذي تعلل به الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون . ذلك

لأن وفاة محامي المطعون ضدهما لم تكن لتحول بينهما وبين تعجيل الخصومة في الموعد القانوني خصوصا وأن الثابت من ذات الحكم أن المطعون ضدهما قد أعلنوا الوزارة بحكم محكمة النقض في ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ أى قبل انقضاء أجل السقوط بأمدة طويل وأن تشعب النزاع وبقاء شق منه أمام محكمة الدرجة الأولى لم يكن ليمنع المطعون ضدهما من تعجيل الاستئناف والسير فيه . كما أن الاستئناف الفرعي المقام من الطاعة لم يكن بمانع لها من الدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف الأصلي على أساس أن لها مصلحة محققة باعتبارها مستأنفا عليها في الاستئناف الأخير . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف على ما قاله من ” (أولا) أن حكم النقض قد صدر في غيبة المستأنفين ” المطعون ضدهما “ حيث كان قد توفي محاميهما الأستاذ عبد الكريم رؤوف قبل الجلسة التي نطق فيها بالحكم وإن إجراءات النقض تتصل بالمحامين عن الخصوم رأسا وليس بالخصوم أنفسهم “ ، مما يرجح معه الحكم عدم علم المطعون ضدهما بصدور حكم النقض . (ثانيا) أن النزاع كان متشعبا وكان محوره الذي عرض على محكمة الاستئناف ثم محكمة النقض هو الوقت الذي يجب احتساب ثمن العين المتزوجة منه أهو وقت النزاع نفسه أو وقت رفع الدعوى أو الحكم وقد قضت محكمة أول درجة في بعض الطلبات قطعية وفي بعضها الآخر تمهيديا بنسب خبير وفي كلا الشقين كان مطالبا بثمان جزء من الأطنان وكانت الدعوى الابتدائية تنظر في الجلسات وأمام الخبير أثناء مدة السقوط وكانت تؤجل أمام محكمة أول درجة لضم الاستئناف أى أن نفس النزاع في محوره وأساسه كان معروضا على القضاء في شق من الدعوى نفسها وترى المحكمة أن هذا يكفي لقطع المدة (ثالثا) أن طلب السقوط لا يقبل من المدعى والوزارة كانت مستأنفة فرعا في نفس الاستئناف فلا يجوز لها أن تدفع بالسقوط لأن الاستئنافين مرتبطان وعن حكم واحد (رابعا) قرر المستأنفان أن الحكومة دفعت مبلغ التعويض المحكوم به وهذا الوفاء يقطع مدة السقوط “ وهذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه

في رفض الدفع بسقوط الحصومة غير صحيح في القانون ذلك أن نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين الأصلي والفرعي موضوعا يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الحصومة وانقضائها فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يعجل الخصومة أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الحصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي في الدعوى . وغير صحيح ما قرره الحكم المطعون فيه من أن وفاة محامي المطعون ضدهما قبل صدور حكم النقض ينتفى به عليهما بصدور ذلك الحكم ويشفع لهما بالتالي في تجاوز مدة السنة المحددة لتعجيل الدعوى . ذلك أن حكم النقض السابق كان حضورياً بالنسبة للمطعون ضدهما لأنهما هما اللذان رفعوا الطعن الذي صدر فيه ذلك الحكم ومن ثم فإن عليهما بصدوره يعتبر متحققاً قانوناً ولا ينتفى هذا العلم بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن عنهما أمام محكمة النقض قبل صدور حكمها لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بينهما وبين الوقوف على ماتم في الطعن وتعجيل الحصومة أمام محكمة الاحالة قبل أن يدركها السقوط فليس المحامي هو السبيل الوحيد إلى معرفة الحكم ومن ثم فإن وفاة محامي المطعون ضدهما لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الحصومة وفوق ذلك فانه في خصوصية هذا النزاع فإن علم المطعون ضدهما بحكم النقض قبل انقضاء مدة السقوط ثابت بيقين من قيامهما باعلان ذلك الحكم للطاعة في ٣ من يولييه سنة ١٩٥٨ أى قبل أن تنقضى تلك المدة بأكثر من أربعة أشهر — كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من اعتبار قيام شق من النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى قاطعاً لمدة سقوط الحصومة في الاستئناف ذلك أن الحصومة في الاستئناف تعتبر في مجال تطبيق أحكام سقوط الحصومة مستقلة عن الحصومة المطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى ومتميزة عنها فما يجري على أحدها من أحكام الوقف والسقوط لا يكون له أثر على الأخرى ومن ثم فإن الإجراءات التي اتخذت في شق النزاع الذي كان

مطروحا على المحكمة الابتدائية لا تحول دون إسقاط الحصومة في الاستئناف المرفوع عن شق آخر متى وقف سيرها أمام محكمة الاستئناف بفعل المستأنف أو امتناعه مدة تزيد على سنة. كذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لا يجوز للمستأنف فرعيا أن يطلب سقوط الحصومة في الاستئناف الأصلي المرفوع عليه لا سند له من القانون ذلك أن طلب سقوط الحصومة يثبت لكل ذي مصلحة من الخصوم ، ولما كان المستأنف في الاستئناف الفرعي يعتبر مدعى عليه في الاستئناف الأصلي فإنه يكون ذا مصلحة محقة في إسقاط هذا الاستئناف . وإذ كان الاستئناف الفرعي — على ما تقضى به المادة ١٣/٢ من قانون المرافعات — يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله فإنه متى حكم بسقوط الحصومة في الاستئناف الأصلي فإن ذلك يستتبع حتما وبحكم القانون زوال الاستئناف الفرعي ومن ثم فلا حاجة لاشتراط نزول المستأنف فرعيا عن استئنافه قبل طلب سقوط الحصومة في الاستئناف الأصلي أما ما استند إليه الحكم المطعون فيه من أن وفاء الوزارة الطاعنة بالتعويض المحكوم عليها به بعد صدور حكم النقض السابق يقطع مدة السقوط فإنه خطأ آخر من الحكم ذلك أنه يشترط فيما يعتبر قاطعا قانونيا لمدة سقوط الحصومة أن يكون من إجراءات الحصومة ذاتها مقصودا به المضي فيها فلا تنقطع تلك المدة بأي عمل يتخذه أحد الخصمين خارج نطاق الحصومة ولو كان هذا العمل تصرفا قانونيا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما تقدم ولما ثبت من أنه قد انقضى بين صدور حكم النقض السابق في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبين تعجيل المطعون ضدهما للاستئناف في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٩ مدة جاوزت السنة وقف سير الاستئناف خلالها بإهما لهما وقد طلبت الطاعنة بعد تعجيل الاستئناف الحكم بسقوط الحصومة فيه فإنه يتعين إجابتها لهذا الطلب عملا بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس عبد الجواد ، وحليم راشد أبو زيد .

(٧٥)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) استئناف . ”نظر الاستئناف“ . ”ميعاد الاستئناف“ .

استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في تظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب محام . ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لصحة قضاء الحكم أو عدم صحته قبل الفصل في شكل الاستئناف . إتهام الحكم الاستئنافى الى سقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . قضاء هذا الحكم في شكل التظلم بأنه رفع بعد الميعاد لا حجية له .

(ب) إعلان . ”إعلان الشخص في الموطن الاصلى“ . حكم . ”إعلان الحكم“ .

الموطن الاصلى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبتت إقامة الشخص — المراد إعلانه فيه — على وجه الإعتياد والاستقرار .

١ — ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض للحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب محام قبل الفصل في شكل الاستئناف فإن رأت أنه قد رفع بعد الميعاد فلا يكون لها أن تبحث في صحة قضاء الحكم المستأنف وعدم صحته ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه في شكل التظلم بأنه رفع بعد الميعاد لا حجية له لعدم لزومه للفصل في الاستئناف بعد أن انتهى الحكم إلى القضاء بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد .

٢ — الموطن الأصلي — كما عرفته المادة ٤١ من القانون المدني — هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . وهذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبتت إقامة الشخص المراد إعلانه فيه على وجه الاعتبار والاستقرار فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه منزل العائلة موطنًا للطاعنين — يجوز توجيه إعلان الحكم المستأنف إليهم فيه — بغير إثبات إقامتهم فيه فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده طلب من مجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب له قدرها خمسة آلاف جنيه عن الأعمال الميينة بصحيفة الطلب والتي قام بها لصالح مورث الطاعنين وهم من بعده وقيد طلبه برقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٦ — وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٧ أصدر مجلس النقابة قراراً بتقدير أتعابه عما قام به للمورث بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه يخصم منه ما سقط الحق فيه بالتقادم وقدره ٢٨١ ج و ٢٥٠ م وبتقدير أتعابه عما قام به للمورثة بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وقد تظلم الطاعنون من هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالتظلم رقم ٥٠٠٠ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة وطلبوا الحكم بقبول التظلم شكلاً وإلغاء أمر التقدير المتظلم منه والحكم بسقوط الحق فى المطالبة بالأتعاب بالتقادم واحتياطياً برفض طلب التقدير وذكروا فى صحيفة التظلم أن أمر التقدير لم يعلن إليهم بعد ، ودفع المطعون ضده بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد ورد الطاعنون عدا السابعة (إجلال) على هذا الدفع بأن إعلانهم بأمر التقدير قد وقع باطلاً لأن أمر التقدير أعلن إليهم فى المنزل رقم ٩ شارع اسماعيل بجاردن سیتی وهو المنزل الذى كان يقيم فيه المورث مع أنهم لا يقيمون فيه بل يقيمون فى أماكن أخرى يعرفها المطعون ضده بحكم صلته السابقة بهم — وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد وألزمت الطاعنين بمصروفاته وأقامت قضاءها

على أن أمر التقدير أعلن إلى الطاعنين إعلانا صحيحا في ١٩٥٨/٦/١٩ و ١٩٥٨/٨/٢٦ ولم يعلنوا التظلم إلى المطعون ضده إلا في ١٩٥٨/١٢/٢٢ وأن المادة ٤٧ من قانون المحاماة توجب إعلان التظلم من أمر التقدير خلال خمسة عشر يوما من إعلانه فيكون التظلم قد رفع بعد الميعاد - إستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٥٩ سنة ٧٧ ق وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على بطلان إعلان من عدا إجلال إبراهيم علوان بأمر التقدير وإلغاء القرار المتظلم منه وسقوط الحق في المطالبة بالأتعاب بالتقدم واحتياطيا رفض طلب الأتعاب .

وبتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بسقوط حق المستأنفين (الطاعنين) في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وأسست قضاءها على أن الحكم المستأنف أعلن في ١٩٦٠/٢/٢٥ ولم يرفع الاستئناف إلا في ١٩٦٠/٣/٣١ أى بعد فوات الميعاد المحدد لرفع الاستئناف وهو عشرة أيام وذلك باعتبار أن التظلم من الدعاوى التي كان ينص القانون على نظرها على وجه السرعة . وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وحدد لنظره جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٦ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانهم بأمر التقدير وبالحكم الابتدائي الصادر في التظلم من هذا الأمر تأسيسا على أن هذا الإعلان وجه اليهم فيما عدا السابعة منهم (إجلال) بالمنزل رقم ٩ شارع اسماعيل بجاردن سيتي الذي لا يقيمون فيه ولا يعتبر موطنهم لا أصليا ولا مختارا وقالوا إن هذا المنزل إنما كان يقيم مورثهم في شقة منه حال حياته وأنهم تركوا هذا المنزل من أمد طويل منذ تزوج كل منهم وأقام في مسكن مستقل يعرفه المطعون ضده بحكم صلته السابقة بهم - لكن الحكم المطعون فيه اعتبر الإعلان الموجه اليهم في المنزل المذكور صحيحا وقضى على هذا الأساس بسقوط حقهم في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ورد على دفاعهم ببطلان الإعلان بأن ذلك المنزل

هو الموطن الذي تعلن لهم فيه الأوراق والإعلانات لأنه منزل العائلة وأن المحضر حرر لكل منهم خطاباً به سجلاً على نفس الموطن يخطرهم فيه بأنه توجه لإعلانهم فلم يجدهم لغلق مسكنهم فأعلنهم بلجهة الإدارة فتسلموا هذه الخطابات المسجلة — ويرى الطاعنون أن هذا الذي دلت به الحكم على اعتبار المنزل المذكور موطناً لهم خطأ في القانون لأن الحكم يخلق نوعاً من الموطن يسميه منزل العائلة ويجيز إعلان الأوراق القضائية فيه مع أن المقصود بالموطن الذي تعلن فيه تلك الأوراق هو المكان الذي يقيم فيه الإنسان على الدوام ولو غاب عنه في بعض الأحيان وهذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إذا كان الطاعنون لا يقيمون فيه ، هذا إلى أن إطلاق وصف منزل العائلة على المنزل المشار إليه لا يصادف محلاً إذ أنه ليس مملوكاً للورث بل إن هذا المورث كان يستأجر شقة فيه فقط ويقول الطاعنون إنه متى تبين خطأ الحكم في اعتبار المنزل الذي أعلن فيه الطاعنون موطناً لهم فإن حديثه عن الخطابات المسجلة التي وجهها المحضر إلى الطاعنين في هذا المنزل يكون غير مجد في النزاع وبعيداً عن نطاق البحث في صحة أو بطلان الإعلان هذا إلى أن علوم الوصول التي أشار إليها الحكم لا يبين منها إذا كان الطاعنون قد تسلموا شخصياً الخطابات المسجلة أو تسلمها غيرهم نيابة عنهم . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب ذلك أن الطاعنين تمسكوا في مذكرتهم الختامية المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأنهم لا يقيمون في المنزل الذي أعلنوا فيه بل إنهم لم يقيموا فيه حتى في حياة مورثهم ودلوا على ذلك بأن إقامتهم فيه مستحيلة لأنهم يكونون تسع أسر لا يمكن أن يسعها هذا المنزل المكون من أربع غرف كما قدموا للتدليل على عدم إقامتهم فيه وعلى معرفة المطعون ضده بحال إقامتهم الحقيقية عدة مستندات لكن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاعهم في هذا الشأن وعلى المستندات التي قدموها تأييداً لهذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قبل أن يعرض اشكل الاستئناف استهل أسبابه بالقول بأن "ما هو مطروح على المحكمة قاصر على الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً والمنازعة الخاصة بصحة إعلان المستأنفين أو بطلانها وهو ما تقصر

المحكمة بحثها عليه". . وفعلًا قصر الحكم بحثه على صحة وبطلان إعلان الطاعنين بأمر التقدير وانتهى من هذا البحث إلى القول بأن أمر التقدير قد أعلن إعلانًا صحيحًا إلى جميع الطاعنين سواء منهم من أعلن بحل إقامته ببور سعيد (السيدة إجلال) أو من أعلن منهم في المنزل رقم ٩ شارع اسماعيل بجاردن سيتي (منزل العائلة) وهم باقي الطاعنين ورتب الحكم على ذلك أن النظم قد رفع بعد الميعاد ثم قال "وحيث إنه وقد استبان للمحكمة أن المحال التي أعلن فيها المستأنفون هي المعتبرة موطنًا صحيحًا لهم على ما سبق البيان وقد استبان كذلك أن الحكم في القضية المستأنفة قد أعلن في ١٩٦٠/٢/٢٥ إعلانًا صحيحًا ورفع الاستئناف وأعلن في ١٩٦٠/٣/٣١ فيكون مرفوعًا بعد الميعاد". ولما كان لا يحق لمحكمة الاستئناف أن تعرض للحكم الصادر في التظلم قبل الفصل في شكل الاستئناف فإن رأت أن هذا الاستئناف قد رفع بعد الميعاد فلا يكون لها أن تبحث في صحة قضاء الحكم المستأنف وعدم صحته ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه في شكل التظلم بأنه رفع بعد الميعاد لاجبة له لعدم لزومه للفصل في الاستئناف بعد أن انتهت المحكمة إلى سقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد . لما كان ذلك، وكان يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين الختامية المقدمة إلى محكمة الاستئناف بالجلسة ١٧ يناير سنة ١٩٦٢ أنهم تمسكوا فيها ببطلان إعلانهم بالحكم الابتدائي لأنه أعلن إليهم في المنزل رقم ٩ شارع اسماعيل بجاردن سيتي الذي لا يقيمون فيه ولا يعتبر موطنًا لهم وكانت أسباب الحكم المطعون في تتعلق منها بشكل الاستئناف قد جاءت مبهمة بحيث لا يعرف منها إذا كان الحكم المستأنف قد أعلن إلى الطاعنين في هذا المنزل أو في مكان آخر إذا كفى الحكم في هذا الصدد بالقول بأن الحكم المستأنف قد أعلن في ١٩٦٠/٢/٢٥ إعلانًا صحيحًا دون أن يبين في أي مكان أعلن وكيف تم إعلانه صحيحًا في هذا المكان وهو بيان كان ضروريًا بعد أن تمسك الطاعنون ببطلان إعلانهم بهذا الحكم وبأن هذا الإعلان لا يفتح به ميعاد الاستئناف لما كان ذلك، وكان إعلان الحكم الابتدائي للطاعنين فيما عدا إجلال لم يقدم إلى محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه يكون بهذا الإبهام والتجهيل قد أعجز محكمة النقض عن ممارسة سلطتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون - على أنه إذا كان الحكم

يقصد بما أورده في أسبابه أن الحكم المستأنف قد أعلن إلى الطاعنين في ذات المحال التي أعلنوا فيها بأمر التقدير بالإعلان الذي انتهى إلى صحته فإن الحكم المطعون فيه يظل مع ذلك معيبا بما يستوجب نقضه ذلك أنه استند في اعتبار المنزل رقم ٩ شارع اسماعيل موطنا للطاعنين عدا السابعة منهم إلى أمرين الأول أن هذا المنزل هو منزل العائلة وبالتالي فهو موطن لهم والأمر الثاني هو أن المحضر عند ما توجه إلى هذا المنزل لإعلان الطاعنين فيه بأمر التقدير ووجد المنزل مغلقا أرسل إليهم خطابات مسجلة على هذا العنوان يخطرهم فيها بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة فتسلموا هذه الخطابات - وكلا هذين الأمرين لا يصلح للتدليل على صحة إعلان الطاعنين بالحكم المستأنف في هذا المنزل ذلك أن المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ كانت تقضى بأن إعلان الحكم الذي يبدأ من تاريخه مواعيد الطعن يجب أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . والموطن الأصلي هو كما عرفته المادة ٤١ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة - ولما كان هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبت إقامة المراد إعلانه فيه على وجه الاعتياد والاستقرار فإن اعتبار الحكم المطعون فيه منزل العائلة موطنا للطاعنين بغير إثبات إقامتهم فيه على هذا الوجه يكون خطأ في القانون أما عن استناد الحكم إلى تسلم الطاعنين للخطابات المسجلة التي وجهها إليهم المحضر فإنه إذا ثبت أن هذا المنزل الذي أعلنوا فيه بالحكم المستأنف لا يعتبر موطنا لهم فإن هذا الإعلان يكون باطلا ولا يصححه تسلمهم لتلك الخطابات بفرض أنهم تسلموها - هذا إلى أنه حتى لو صح الاستدلال بتسلم الطاعنين هذه الخطابات على أنهم كانوا يقيمون في ذلك المنزل وقت إعلانهم بأمر التقدير في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٥٨ فإن ذلك لا يصلح دليلا على إقامتهم في ذات المنزل وقت إعلانهم بالحكم المستأنف في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ بعدمضى أكثر من سنة ونصف على تسلم تلك الخطابات .

وحيث إنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه أيا كان قصده فهو معيب بما يستوجب نقضه بالنسبة لمن عدا الطاعنة السابعة إجلال إبراهيم علوان إذ يبين من إعلان الحكم الابتدائي لها والمقدم من الطاعنين بلف الطعن أنها أعلنت بهذا الحكم إعلانا صحيحا في شخصها بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥ ولم ترفع الاستئناف إلا في ١٩٦٠/٣/٣١ مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حقها في الاستئناف صحيحا والطعن عليه مرفوضا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد وإبراهيم علام

(٧٦)

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(١ ، ب) نقض . ” الأحكام التى لا يجوز الطعن فيها “ .

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن
فيها بالنقض الا لمخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم .
النهي بالقصور فى التسبب لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض فى هذه الأحكام
لخروجه عن الأحوال المنصوص عليها فى المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(ج) قوة الشئ المحكوم به . اثبات . ” القرائن القانونية “ . مسئولية .
تعويض .

الحكم الجنائى الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل فانونا
لانتفاء القصد الجنائى أو لسبب آخر لا يجوز قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم
المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ
عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .

١ — لاتجيز المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من
المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص إلا إذا خالف الحكم
قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم .

٢ — النهى بالقصور فى التسبب لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض
فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لخروجه عن الأحوال
المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣ — إن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو بسبب آخر فإنه طبقا لصريح نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض أم لا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام على الطاعن الدعوى رقم ٧٥٩ سنة ١٩٥٩ أمام محكمة شبرا الجزئية طالبا الحكم بالزامه بمبلغ أربعمائة جنيه وقال في بيان دعواه إنه بموجب اتفاق تاريخه ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قد عهد إليه المقاول سليمان عوض الله — القيام ببناء وعمل عتاب مسلحة لمنزل الطاعن وأنه تنفيذا لهذا الاتفاق قام بنقل الأخشاب اللازمة لذلك إلى المنزل المذكور بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أوقع المطعون ضده حجرا استحقاقيا على تلك الأخشاب ثم أعقب ذلك برفع الدعوى رقم ٢٠٣٧ سنة ١٩٥٠ مدنى شبرا التى قضى له فيها بالزام الطاعن بتسليمه الأخشاب المذكورة مع تثبيت الجزاء الاستحقاقى الموقع عليها وجعله نافذا وعلى الرغم من صيرورة هذا الحكم انتهائيا فقد امتنع الطاعن عن تسليمه الأخشاب مما ألحق به ضررا يقدره بمبلغ ٢٨٠ جنيها علاوة على قيمة الأخشاب التى اختلسها الطاعن والتى قدرها بمبلغ ١٢٠ جنيها ، دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة قولاً منه بأن مورث المطعون ضدهم لم يختص المدين الأصلي الذى صدر ضده أمر الجزاء كما دفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية نوعياً بنظر الدعوى ، وبتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وقبل الفصل فى الاختصاص بنذب خير لتقدير قيمة

الأخشاب وتقدير قيمة ما أصاب مورث المطعون ضدهم من ضرر ومافاته من ربح بسبب حرمانه من استعمال تلك الأخشاب في المقاولات التي عهد بها إليه في المدة من وقت الحكم بتسليمها في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى صدور هذا الحكم وما كانت تغله لو أجراها للغير — وإذ قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الأخشاب قيمتها مبلغ ١٢٥ ج و ١٥٠ م وأن مافاته من ربح بسبب عدم استغلال الأخشاب يقدر بمبلغ ٣٤٤ ج و ٥٠٠ م حكمت المحكمة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وباختصاصها وبالزام الطاعن بأن يدفع لمورث المطعون ضدهم مبلغ ٤٠٠ ج والمصروفات — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣ سنة ١٩٥٩ محكمة القاهرة الابتدائية — طالبا القضاء أصليا — بعدم اختصاص المحكمة الجزئية نوعيا بنظر الدعوى وإحتياطيا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في اللجنة رقم ٨٣٧٦ سنة ١٩٥١ شبرا أو القضاء برفض الدعوى موضوعا وتمسك بدفاعه ودفعه التي أبدأها أمام محكمة أول درجة وأمس دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها على أنه قدم للمحاكمة في اللجنة المشار إليها بتهمة تبديد الأخشاب موضوع النزاع وأن مورث المطعون ضدهم قد ادعى قبله مدنيا ومحكمة جنح شبرا قضت في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢ ببراءته من التهمة المسندة إليه وبرفض الدعوى المدنية وقد أصبح هذا الحكم انتهائيا حائزا قوة الشيء المقضي به فيتقيد به القاضى المدنى — وبتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة الإستئنافية برفض الإستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن الدعوى موضوعها طلب تعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة فتختص بها محكمة المواد الجزئية مهما تكن قيمتها طبقا لنص المادة ٤٦ فقرة ٥ من قانون المرافعات — واستندت في قضائها برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إلى أن الحكم الجنائى قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبديد لانتفاء القصد الجنائى لديه فلا يقيد القاضى المدنى فى النزاع الحالى — كما أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أن مورث المطعون ضدهم قد ادعى قبله مدنيا أمام محكمة الجنح — وأقرت المحكمة أسباب الحكم المستأنف فيما يتعلق بموضوع الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها رأيها بعدم جواز الطعن — ولدى نظرة أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون في مسأله من مسائل الاختصاص المتعلق بالنظام العام إذ لم يقض بعدم اختصاص القاضى الجزئى بنظر الدعوى وفى بيان ذلك يقول إن مورث المطعون ضدهم قد طلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠ ج من ذلك مبلغ ١٢٠ ج قيمة الأخشاب والباقي تعويضا له عما لحقه من ضرر بسبب امتناع الطاعن عن تسليم تلك الأخشاب إليه مما يجعل الدعوى متضمنة لطلبين ناشئين عن سبب قانونى واحد ومن ثم يكون تقديرها لتعيين المحكمة المختصة بنظرها باعتبار قيمة مجموع هذين الطلبين عملا بما تنص عليه المادة ٤١ من قانون المرافعات — وإذ كانت قيمة الدعوى على هذا الأساس تجاوز مائتين وخمسين جنيها فإنه لذلك كان يتعين على المحكمة الجزئية التى رفعت إليها الدعوى — والاختصاص النوعى من النظام العام — أن تقضى ولو من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص — ولما كانت تلك المحكمة قد قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص وفصلت فى موضوع الدعوى وهى غير مختصة بالفصل فيه فإن قضاءها يكون مخالفا للقانون فى شأن قواعد الاختصاص كما أن الحكم المطعون فيه قد وقع فى نفس المخالفة بقضائه فى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص إلا إذا خالف الحكم قادمة من قواعد الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم وقد أكدت هذا المعنى المذكرة الإيضاحية بقولها " لما كان الأصل أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وأن الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إنما اجيز استثناء على هذا الأصل فقد رأى قصر هذا الاستثناء على الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم وذلك

نظرا لما لهذه الأحكام من خطر "لما كان ذلك، وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو مخالفته قواعد الاختصاص النوعي فإن طعنه بهذا السبب يكون غير جائز .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون بخالفته نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه وقد قضى ببراءته من المحكمة الجنائية في قضية اللجنة رقم ٨٣٧٦ سنة ١٩٥١ شبرا التي اتهم فيها بتبديد الأخشاب موضوع الدعوى فإن هذا الحكم يكون له عملا بالمادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعوى المطروحة لكن محكمة الاستئناف لم ترداعيا لضم قضية اللجنة المذكورة وأهدرت حجية الحكم الجنائي استنادا إلى ما قالته من أن حكم البراءة قد بني على عدم توافر القصد الجنائي فحسب وأنه لذلك لا يقيد القاضي المدني — ويرى الطاعن أن هذا الذي استند إليه الحكم لا يتفق مع القواعد القانونية السليمة إذ أن القصد الجنائي هو الركن المعنوي في الجريمة وبدونه لا يكون هناك جريمة كما أن القضاء بالبراءة قد بني على عدم وجود ما يثبت وجود عقد الأمانة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه بإهداره حجية الحكم الجنائي قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته أن حكم البراءة في قضية اللجنة رقم ٨٣٧٦ سنة ١٩٥١ شبرا بني على عدم توافر القصد الجنائي وليس على عدم ثبوت واقعة استلام الطاعن للأخشاب موضوع الدعوى مما رتب عليه الحكم المطعون فيه عدم جواز التحدي بحجية الحكم الجنائي في هذه الدعوى — وهذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ذلك أن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه طبقا لصريح نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض أم لا — أما ما يدعيه الطاعن بسبب النعي

من أن حكم البراءة قد بني على عدم وجود ما يثبت عقداً مائة فإنه قول لا يؤبه له لعدم تقديم الطاعن دليلاً ما على صحة هذا الادعاء مما يتعين معه اعتبار ما ذكره الحكم في هذا الشأن من ابتناء حكم البراءة على انتفاء القصد الجنائي حجة غير منقوضة — ومن ثم فإن النعي بهذا السبب المؤسس على مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية يكون غير جائز — لأنه ليس هناك مخالفة لقضاء الحكم الجنائي .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد عاره قصور في التسبيب ذلك أن الطاعن تقي أمام المحكمة الاستئنافية قيام أية علاقة تعاقدية بينه وبين مورث المطعون ضدهم — إلا أن هذه المحكمة قد التفتت من هذا الدفاع وقضت في موضوع الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي لنفس الأسباب الواردة به وهي أسباب قاصرة عن حمل ما انتهت إليه من قضاء مما يجعل حكمها مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا السبب مما لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك لخروجه عن الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وما نصت عليه المادة الثالثة منه .

وحيث إنه لما تقدم — يكون الطعن — غير جائز بجميع أسبابه ويتعين القضاء بعدم جوازه .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق امماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الخافي ، عباس حلمي عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٧٧)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) تقادم . ” التقادم المسقط ” . ” بدء سريان التقادم ” . إلزام .
” الإلزام المعلق على شرط موقف ” . بيع . ” ضمان الاستحقاق ” .

بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة
للإلزام المعلق على شرط موقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الاستحقاق
اللزام شرطى يتوقف على نجاح المتعرض في دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذي يثبت فيه
الاستحقاق بحكم نهائى لا من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق .

(ب) نقض . ” مسائل الواقع ” . محكمة الموضوع .

تقدير علم المشتري بسبب الاستحقاق وتنصى ثبوته ونفيه من مسائل الواقع يستقل بها
قاضى الموضوع .

١ — القاعدة سواء في التقنين المدنى القديم أو القائم أن التقادم المسقط
لا يبدأ سريانه إلا من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء مما يستتبع
أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى الإلزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت
تحقق هذا الشرط . وإذا كان ضمان الاستحقاق إلزاما شرطيا يتوقف وجوده
على نجاح المتعرض في دعواه فإن لازم ذلك أن التقادم لا يسرى بالنسبة لهذا
الضمان إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بصدور حكم نهائى به لا من وقت
رفع الدعوى بالاستحقاق .

٢ — تقدير علم المشتري بسبب الاستحقاق وتقصى ثبوته ونفيه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دامت الأسباب التي يقيم عليها قضاءه سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن ورثة حبيب فارس (المطعون ضدهم الأربعة الأول) رفعوا الدعوى رقم ٨٥٦ سنة ١٩٥٦ مدني كلى المنصورة طالبين الحكم بإلزام المدعى عليها (الطاعنة) بصفتها الوارثة الوحيدة لوالدها إيلين بشارة جرجس بأن تدفع لهم ومن تركه مورثها المذكورة مبلغ ٢٤٧٣ ج و ٤٣٦ م والفوائد بواقع ٤٪ سنويا على مبلغ ١٠٢٩ ج و ٣٠٦ م من أول مارس سنة ١٩٣٢ حتى السداد وبصحة حجز التحفظ المتوقع تحت يد المطعون ضدهما الخامس والسادس وقالوا شرحا للدعوى إن إيلين بشارة جرجس مورثة الطاعنة كانت قد باعت - عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر - إلى آخريين أرضا زراعية مساحتها ٤٣ ف و ٣ ط و ٤ س بثن قدره ٥٨٢٢ ج و ٨١٢ م ونص في عقد البيع على أن محكمة الأحوال الشخصية لليونانيين قد صرحت للبائعة المذكورة بالتصرف في أنصبة القصر المشمولين بوصايتها . ولما كانت هذه الأرض المبيعة تجاور أرضا مملوكة لمورث الطاعنين المرحوم حبيب فارس فقد شفع في الأرض المبيعة - وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٢١ قضت له محكمة الاستئناف المختلطة بأخذها بالشفعة ، وبعد أن وضع المورث وورثته من بعده اليد على تلك الأرض مدة تزيد على عشر سنوات رفعت الطاعنة في أول مارس سنة ١٩٣٢ دعوى ببطالان البيع الصادر من مورثها المذكورة وعدم نفاذه هو وحكم الشفعة في حقها لأنها كانت قاصرا وقت البيع ولم يكن مصرحا للوصية من محكمة الأحوال الشخصية بالبيع نيابة عنها ، وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٤٥ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بعدم نفاذ البيع وحكم الشفعة

سألني الذكر في حق الطاعة وبالإزام ورثة حبيب فارس (المطعون ضدهم الأربعة الأول) بتسليمها نصيبها في المبيع وقدره ١٠ ف و ١٨ ط وبأداء ريع هذا القدر من تاريخ رفع الدعوى في أول مارس سنة ١٩٣٢ حتى التسليم وبناء على هذا الحكم تسلمت الطاعة ذلك القدر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وقال المطعون ضدهم رافعو الدعوى إنه إذ كان من حقهم بعد ثبوت استحقاق الطاعة لجزء من الأرض المبيعة أن يرجعوا على البائعة بضمان الاستحقاق فقد رفعوا هذه الدعوى على الطاعة باعتبارها الوارثة الوحيدة لوالدتها البائعة — بطلباتهم السابقة وهي تمثل في مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م قيمة ثمن الأرض المبيعة والتي استحققت مضافا إليه مبلغ ٩٤٤ ج و ٢٢٠ م قيمة الريع الذي قضى بالزامهم به ومبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض — دفعت الطاعة بسقوط حق المطعون ضدهم الأربعة الأول في الرجوع عليها بضمان الاستحقاق لمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ رفع دعواها بعدم نفاذ البيع وحكم الشفعة في حقها قبل رفع الدعوى الحالية كما تمسكت بسقوط حق المشتري في ضمان الاستحقاق لعلمه وقت البيع بقيام سبب الاستحقاق وهو أن محكمة الأحوال الشخصية لم تصرح للوصية ببيع نصيب القصر . وفي ٢ من مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة برفض هذين الدفعين وبالإزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضدهم الأربعة الأول مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م وهو ثمن الأرض التي استحققت وارجأت الفصل في باقي الطلبات إلى ما بعد مناقشة المدعين فيها فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبه إلغاءه وقيد استئنافها برقم ٧٠ سنة ١٣ ق . وتمسكت في الاستئناف بدفاعها الذي أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى . وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضدهم الأربعة الأول في الرجوع عليها بضمان

الاستحقاق لأنهم لم يرفعوا دعواهم إلا في أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة على يوم أول مارس سنة ١٩٣٢ وهو تاريخ رفع دعاواها بعدم نفاذ عقد البيع وحكم الشفعة في حقها ، وقد رفضت المحكمة هذا الدفع تأسيسا على ما قالته من أن تقادم ضمان الاستحقاق يبدأ من تاريخ الحكم النهائي بالاستحقاق لا من تاريخ بدء المنازعة وهو نظر مخالف للقانون إذ أن تقادم ضمان الاستحقاق في ظل التقنين المدني القديم الذي يحكم النزاع يبدأ من تاريخ رفع دعوى الاستحقاق وليس من تاريخ الحكم النهائي به ، وأضافت الطاعنة في السبب الثاني أنها استندت في تأييد هذا الرأي إلى الحكم الصادر من محكمة النقض في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٣٢ والحكم الصادر من الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٥ على أساس أنهما يقرران مبدأ سريان تقادم ضمان الاستحقاق من وقت رفع دعوى الاستحقاق لا من تاريخ صدور الحكم النهائي به وأن محكمة الموضوع اغفلت مناقشة المبدأ الذي ورد بهذين الحكمين مما يشوب حكمها بالقصور .

وحيث إنه لما كانت القاعدة سواء في التقنين المدني القديم أو القائم أن التقادم المسقط لا يبدأ سريانه إلا من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء مما يستتبع أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى الالتزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت تحقق هذا الشرط ، وإذ كان ضمان الاستحقاق التزاما شرطيا يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه فإن لازم ذلك أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى هذا الضمان إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بصدور حكم نهائي به ومن ثم فإن القول ببدا سريان التقادم بالنسبة لهذا الضمان في ظل التقنين المدني الملغى من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق يكون على غير سند إذ أن حكم القانون في هذه المسألة واحد في التقنين القديم والقائم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون — أما ما تثيره الطاعنة في السبب الثاني خاصا باغفال الحكم المطعون فيه الرد على الأحكام التي استشدهت بها لتأييد وجهة نظرها فإنه بحسب محكمة الموضوع أن تبين في حكمها النظر القانوني الصحيح الذي أسست عليه قضاءها دون أن تكون ملزمة بالرد على ما يخالفه — على أنه ليس في الحكمين اللذين استشدهت بهما الطاعنة ما يؤيد وجهة نظرها .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثانى من السبب الأول مخالفة القانون ذلك أنها تمسكت أيضا بسقوط حق المطعون ضدهم الأربعة الأول في ضمان الاستحقاق لأن المشتريين الذين حل محلهم الشفيع مورث المطعون ضدهم كانوا يعلمون وقت البيع بسبب الاستحقاق وهو أنها — أى الطاعة — كانت قاصرا وقت البيع وأن والدتها التى كانت وصية عليها قد باعت هذه الأرض نيابة عنها بغير إذن من محكمة الأحوال الشخصية المختصة . وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله إن الثابت من العقد أن القنصل صرح للوصية بالبيع وأنها سلمت المشتريين حكما بالتصريح لها بالبيع — هذا فى حين أن تصريح القنصل للوصية بالبيع لا يغنى عن موافقة المحكمة القنصلية ولم يصدر من هذه المحكمة إذن للوصية بالبيع وأن المشتريين إذ اشتروا رغم علمهم بعدم صدور هذا الإذن فانهم يكونون قد خاطروا بالشراء على مسئوليتهم مما يسقط حقهم فى ضمان الاستحقاق وإذ قضى الحكم برفض هذا الدفع فانه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به فى خصوص ما تثيره الطاعة فى هذا السبب ما نصه ” وحيث إن ما ذهبت إليه المستأنفة (الطاعة) من أن المشتريين كانوا يعلمون وقت البيع بسبب الاستحقاق فلا يكون لهم الحق فى الرجوع على البائعة بالضمان فغير سديد ، ذلك أنه بالرجوع إلى عقد البيع يبين أنه منصوص فى البند الثانى منه على أن الأطيان المبيعة آلت إلى البائعة بطريق الميراث عن زوجها المرحوم اليان عيسى والبائعة المذكورة معينة وصية بحكم صادر من المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية بتاريخ ١٩١٠/٨/٣٠ رقم ١٩٤ مصرحا لها بإدارة شئون القصر وقد صرح لتلك السيدة بصفتها من القنصل المذكور بتاريخ ١٩١٩/٥/٢٤ بأن تباع تلك الأطيان كما جاء بالبند السادس من العقد أن البائعة سلمت المشتريين حكما بالتصريح بالبيع ، كل ذلك يقطع فى أن المشتري وهو يشتري من مورثة المستأنفة ما كان يعلم بالاستحقاق هذا فضلا عن أن المحكمة الابتدائية المختلطة نفسها قد اعتقدت بأن البيع صحيح وصدر به إذن ولذلك فقد قضت ابتدائيا برفض دعوى المستأنفة ولم يحكم لصالحها إلا من محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر فى ١٩٤٥/٦/٥ فلا يسوغ

للمستأنفة بعد ذلك وهي السبب في الاستحقاق أن تنصل من دعوى الضمان الذي على والدتها“ وهذا الذي قرره الحكم سائغ في نفى علم المشتري وقت البيع بسبب الاستحقاق ولما كان تقدير علم المشتري بسبب الاستحقاق وتقصى ثبوته ونفيه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دامت الأسباب التي أقام عليها قضاؤه تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم ملام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٧٨)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٢ القضائية :

تفسير . ” تفسير عبارات المحرر “ . عقد .

عدم جواز تفسير انحرافات بالاعتداد بما تفيد به عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ
بما تفيد به العبارات بأكملها وفي مجموعها .

لا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تفيد به عبارة معينة
من عبارات المحرر بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد به العبارات بأكملها
وفي مجموعها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند الشق الأول من العبارة
الواردة في مذكرة الطاعن وفسرها بما فسر بها دون اعتبار لما يكملها من عبارات
تفصح عن معناها وحقيقة القصد منها فإنه يكون قد خالف قواعد التفسير
وفسر تلك العبارات بما يشوه معناها ويعتبر مسخا لها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى الفيوم
ضد مدير عام بنك التسليف الزراعى ووكيل فرعى ذلك البنك فى الفيوم وسنورس

وقالت في عريضتها المعلنة بتاريخ ١٩ ٢٦٠ من فبراير سنة ١٩٥٦ إنها وردت لفرع البنك المذكورين ناتج زراعتها من القمح في سنتي ١٩٤٦، ١٩٤٧ وأن البنك احتجز من ثمن ذلك القمح مبلغ ٦٩٨ ج و ٣٨٩ م زعمانه أن هذا المبلغ يمثل الفوارغ التي كان قد سلمها إليها والحال أنها لم تتسلم من هذه الفوارغ شيئا بل وردت القمح له في أجولة مملوكة لها . وانتهت في دعواها إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليهم المذكورين بصفاتهم بأن يؤدوا لها المبلغ المشار إليه مع فوائده بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . ودفع المدعى عليهم بسقوط حق المطعون ضدها في المطالبة على أساس أن دعواها تعتبر استرداداً لما دفع بغير حق وقد سقطت بمضي أكثر من ثلاث سنوات على علمها بحققها في استرداد ما دفعته للبنك ثمنا للجالات الفارغة في سنتي ١٩٤٦، ١٩٤٧ وطلبوا رفض الدعوى موضوعا — تأسيسا على أن البنك حرر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ كشفين بصافي حساب المطعون ضدها وقع عليهما زوجها الوكيل عنها باستلام رصيدها الأمر الذي يعتبر إقرارا منه بصحة بنود الحساب كما أن كبير كتاب دائرة المطعون ضدها قد وقع على تصريحين بتوريد القمح مندرجة بهما المبالغ المستحقة للبنك ومن بينها ثمن الأجولة الفارغة محل النزاع — وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ قضت محكمة أول درجة (أولا) برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على أساس أن هذه الدعوى تقوم على المطالبة بثمن القمح الذي وردته للبنك كاملا وهي بذلك بعيدة عن أن تكون مطالبة برد المدفوع بغير حق (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء لتقدير ثمن القمح الذي وردته المطعون ضدها للبنك عن موسم سنة ١٩٤٦ وما دفعه البنك لها من هذا الثمن وما أجرى خصمه منه وسبب ذلك . وقدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أن المستحق للمطعون ضدها قبل البنك مبلغ ٥٣٥ ج و ٣٩٣ م وذلك بعد أن خصم من ثمن القمح المتبقى لها في ذمة البنك ما يستحقه هذا البنك مقابل أربعة جوال استلمها مندوب المطعون ضدها بإيصال تاريخه ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ ولما ووجه وكيل المطعون ضدها بهذا الإيصال أقر أمام الخبير باستلام هذه الأجولة . وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون ضدها ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠٣ سنة ٧٨ ق لدى محكمة استئناف القاهرة — وتمسك البنك في هذا الاستئناف بالدفع

بالسقوط الذي رفضته المحكمة الابتدائية كما تمسك بأوجه دفاعه في الموضوع التي كان قد أبدأها أمام تلك المحكمة وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٥٣٥ ج و ٣٩٣ م أخذا بما انتهى إليه الخبير في شأن تصفية الحساب وفقا لما سلف بيانه فطعن رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني بطريق النقض في هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام المحكمة الابتدائية بسقوط حق المطعون ضدها في رفع الدعوى على أساس أن تسوية ثمن القمح المورد منها للبنك وخصم ثمن الفوارغ من هذا الثمن هو نوع من المقاصة الاتفاقية وأنه ترتيبا على ذلك تكون المطالبة برد ما خصمه البنك مقابل تلك الفوارغ استردادا لما دفع بغير حق وقد سقط حق المطعون ضدها في هذا الاسترداد بانقضاء ثلاث سنوات من وقت علمها بحقها فيه عملا بالمادة ١٨٧ من القانون المدني وقد رفضت المحكمة الابتدائية هذا الدفع استنادا إلى ما قالته في حكمها الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ من أن دعوى المطعون ضدها هي دعوى مطالبة بباقي ثمن القمح المسلم منها للبنك الطاعن وليست دعوى استرداد لما دفع بغير حق ولما استأنفت المطعون ضدها الحكم الصادر في الموضوع برفض دعواها عاد البنك الطاعن وتمسك أمام محكمة الاستئناف بالدفع الذي رفضته محكمة الدرجة الأولى وعاب على الأسباب التي استند إليها الحكم الابتدائي في رفض هذا الدفع بأنها لا تتفق مع التكييف القانوني الصحيح للدعوى ومع واقع الأمر فيها إذ أن المطعون ضدها نفسها انتهت في صحيفة دعواها إلى طلب الحكم لها برد مبلغ ٦٩٨ ج و ٣٨٩ م مما يفيد تسليمها بأن دعواها هي دعوى رد ما دفع بغير حق . لكن محكمة الاستئناف أغفلت هذا الدفع وقضت في موضوع الدعوى لمصلحة المطعون ضدها وبذلك خالفت القانون لقضائها في دعوى سقط الحق فيها بالتقادم وشاب حكمها القصور لعدم رده على الدفع بالسقوط .

وحيث إن الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها أن المطعون ضدها رفعت الدعوى بطلب ٦٩٨ ج و ٣٨٩ م قيمة المتبقى لها في ذمة البنك الطاعن من ثمن القمح الذي وردته له في سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ وهذا المبلغ كان قد احتجزه البنك بدعوى أنه مستحق له مقابل ثمن الأجولة الفوارغ التي تسلمتها منه المطعون ضدها لتعبئة القمح فيها ولم تردها إليه وقد نازعته المطعون ضدها من بادئ الأمر في أحقيته في خصم هذا المبلغ منكرة استلامها تلك الأجولة ومتى كان الثابت أن البنك قد خصم قيمة هذه الأجولة بغير موافقة المطعون ضدها بل ورغم معارضتها في ذلك فإنه يكون غير صحيح قول البنك بأن هذا الخصم يعتبر مقاصصة اتفاقية وبالتالي يكون غير صحيح أيضا ما رتبته البنك على ذلك من اعتبار الدعوى دعوى استرداد لما دفع بغير حق إذ يشترط لاعتبار الدعوى كذلك أن يكون رافعها قد أوفى بما ليس مستحقا عليه فيطلب رده وهو الأمر الغير متوافر في دعوى المطعون ضدها إذ أنها لم توف بأى صورة من صور الوفاء بالمبلغ الذى طلبت إلزام البنك الطاعن به ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون لعدم اعتباره دعوى المطعون ضدها دعوى استرداد لما دفع بغير حق على غير أساس كما يكون النعى عليه بالقصور لإغفاله الرد على الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم باعتبارها دعوى استرداد لما دفع بغير حق غير منتج .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه في الأسباب الأخرى ما يأتى: (أولا) إن هذا الحكم قد فسر بعض عبارات وردت في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف تفسيراً لا تحتمل تلك العبارات ذلك أن الطاعن ذكر في هذه المذكرة من سرد وقائع النزاع ما نصه " تسلمت الفوارغ للدائرة وتم توريد القمح في هذه الأجولة وبعد التوريد تمت المحاسبة على ثمن القمح وخصمت مطلوبات البنك والمطلوبات الأميرية وثن الأجولة والصافي صرف لمدوب الدائرة" وقد التقطت محكمة الاستئناف بعض هذه العبارات وقالت إنها تعتبر إقراراً من البنك الطاعن بأنه استرد جميع الفوارغ التي كانت قد تسلمتها منه المطعون ضدها لتوريد القمح فيها ورتبت على ذلك قولها في حكمها المطعون فيه بأنه " مادام البنك قد استرد فوارغه باعترافه فإنه لا يسوغ له أن يعود إلى خصم قيمتها من ثمن القمح" هذا في حين أن العبارات التي اعتمدت عليها المحكمة قد وردت في المذكرة رداً على

إنكار المطعون ضدها استلامها أية أجولة من البنك ومع ذلك فإن هذه العبارات لا يمكن أن تفيد المعنى الذى أخذ به الحكم المطعون فيه وهو أن توريد القمح تم فى جميع الفوارغ المسلمة لدائرة المطعون ضدها بل إن أقصى ما تفيده تلك العبارات هو أن ماورد من القمح كان معبأ فى أجولة البنك هذا إلى أن قول الحكم بأن المطعون ضدها قد ردت إلى البنك جميع الفوارغ التى تسلمتها يتعارض مع ما انتهى إليه من اعتماد تقرير الخبير الذى حمل المطعون ضدها ثمن الأربعمائة جوال التى وقع باستلامها يعقوب يونان مندوب المطعون ضدها فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ إذ أن مؤدى اعتماد الحكم لهذا التقرير وقضائه للمطعون ضدها بالمبلغ الذى انتهى إليه الخبير بعد خصم ثمن هذه الأجولة أن هناك أجولة لم ترد إلى البنك فإذا عاد الحكم وأقام قضاءه على أن جميع الأجولة قد ردت إلى البنك فإنه يكون متناقضا مع نفسه (ثانيا) أن الحكم قد شابه القصور ذلك أنه اكتفى فى تبرير إهدار حجة تصريح التوريد الموقع عليه من كاتب أول دائرة المطعون ضدها والمدرج به ثمن الأجولة ضمن المبالغ المستحقة للبنك بالقول بأن "تحرير الكاتب لهذا الكشف وإدراجه به المبالغ التى رأى البنك خصمها عن الأجولة الفوارغ لا يجوز أن يؤخذ منه اعتراف من المطعون ضدها بصحة وجهة نظر البنك فى هذا الخصم" دون أن يبين الحكم علة عدم اعتبار هذا الكشف حجة على المطعون ضدها مع أن إقرار الوكيل يعتبر حجة على الأصل .

وحيث إن هذا النعى صحيح فى وجهيه — ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصفة أساسية على قوله "وبما أن البنك المستأنف عليه (الطاعن) قد أقر بعد هذا فى صدر مذكرته المقدمة أخيرا فى هذه الدعوى بأنه قد سلمت الفوارغ للدائرة وتم توريد القمح فى هذه الأجولة فإذا كان قد إسترد فوارغه بإعترافه فإنه لا يسوغ له أن يعود إلى خصم قيمتها من ثمن القمح الذى باعته إياه المستأنفة (المطعون ضدها) ومن هذا يكون الحكم المستأنف إذ قضى برفض دعوى المستأنفة قد جانب الصواب بما يستوجب إلغاءه" — ولما كان يبين من المذكرة التى أشار إليها الحكم والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن أن العبارات التى اعتمد عليها يجرى نصها كالاتى . "سلمت الفوارغ للدائرة وتم توريد القمح فى هذه الأجولة وبعد التوريد تمت المحاسبة على ثمن القمح

وخصمت منه مطلوبات البنك والمطلوبات الأميرية وثنى الفوارغ والصافي صرف لمدوب الدائرة وتوقع منه على الإستمارة المعدة لذلك " - وكانت هذه العبارات وفي السياق الذى وردت فيه لا يمكن أن تحتل المعنى الذى حمله إياها الحكم المطعون فيه إذ ليس فيها ما يمكن إعتباره إقراراً من البنك بإسترداد جميع الفوارغ التى كانت قد تسلمتها منه المطعون ضدها بل إن أقصى ما تفيدته تلك العبارات مجتمعة هو أن توريد ما ورد من القمح تم فى أجولة البنك وهو الأمر الذى كانت تنكره المطعون ضدها والذى حرص البنك على تأكيد به بإيراد تلك العبارات فى مذكرته إذ أن إيرادها كان بصدد سرده لوقائع النزاع وتفنيده لدفاع المطعون ضدها . لما كان ذلك ، وكان لا يجوز للحكمة وهى تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تفيدته عبارة معينة من عبارات المحرر بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيدته العبارات بأكملها وفى مجموعها فإن الحكم المطعون فيه إذ وقف عند الشق الأول من العبارة الواردة فى مذكرة الطاعن وفسرها بما فسر بها به دون اعتبار لما يكملها من عبارات تفصح عن معناها وحقيقة القصد منها فإنه يكون قد خالف قواعد التفسير وفسر تلك العبارات بما يشوه معناها ويعتبر مسخاً لها . هذا إلى أن ما قرره الحكم من أن البنك قد استرد جميع الأجولة التى كانت المطعون ضدها قد تسلمتها منه يتناقض مع ما انتهى إليه من اعتماد تقرير الخبير والقضاء للمطعون ضدها بالمبلغ الذى خلص إليه هذا الخبير . ذلك أن الخبير قد أقر البنك على خصم ثمن الأربعائة جوال المسلمة لمدوب المطعون ضدها بالإيصال المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٦ وذلك على أساس ما ثبت له من أن هذه الأجولة لم ترد للبنك فإذا عاد الحكم بعد ذلك وأقام قضاءه على أن توريد القمح تم فى جميع الأجولة التى تسلمتها المطعون ضدها من البنك فإنه يكون متناقضاً مع نفسه - كذلك فإنه يبين من مذكرة الطاعن ساقفة الذكر أنه استند فيما استند إليه لتأييد حقه فى خصم ثمن الأجولة إلى توقيع كاتب أول دائرة المطعون ضدها على تصريح لتوريد القمح مدرج فيهما ما يستحقه البنك من مبالغ فى ذمة المطعون ضدها من بينها ثمن الفوارغ المرفوعة به الدعوى . وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع البنك فى هذا الخصوص بقوله " كما أن تحرير كبير كتاب دائرة المستأنفة (المطعون ضدها) كشفى الحيازة عن سنتي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ وإدراجه بهما المبالغ التى رأى البنك خصمها فى مقابل ما يراه ثمناً للجوالات

الفارغة لا يجوز أن يؤخذ منه إعراف من المستأنفة بصحة وجهة نظر البنك في هذا الخصم " ولما كان الحكم قد اكتفى بالقول بأن توقيع كبير كتاب دائرة المطعون ضدها على هذين المحررين لا يعتبر حجة على المطعون ضدها دون أن يبين العلة في ذلك وكان إذا صح ما قرره الحكم من أن كبير كتاب الدائرة هو الذي أدرج في التصريح ثمن الأجرة باعتباره ديناً مستحقاً للبنك في ذمة المطعون ضدها فإن هذا الإدراج الممهور بتوقيعه يعتبر إقراراً مكتوباً منه بهذا الدين وحجة على المطعون ضدها إذا ثبت أن هذا الكاتب كان مفوضاً منها في التوقيع على هذين التصريحين فإن الحكم إذا لم يعن ببحث ذلك واكتفى في تبرير إهداره هذين المحررين بما قاله من أنهما لا يعتبران حجة على المطعون ضدها فإنه يكون مشوباً بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٧٩)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إفلاس . ” التوقف عن الدفع “ .

الحكم بإشهار الإفلاس . عدم اشتراط تعدد الديون التي يتوقف عن الوفاء بها .
جواز إشهار إفلاس التاجر ولو توقف عن الوفاء بدين تجارى واحد .

(ب) إثبات . ” قرائن “ . محكمة الموضوع . إفلاس . ” إثبات صفة التاجر “ .

سلطة قاضى الموضوع فى استنباط القرائن . استدلال الحكم على توافر صفة التاجر
بقرائن يكمل بعضها بعضها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل “ . ” فساد الاستدلال : ما لا يعد
كذلك “ . إفلاس . ” صفة التاجر “ .

عدم وجود المحل التجارى لا يدل على إعتزال التجارة . استدلال الحكم — مع ذلك —
بأسباب سائفة على عدم إعتزال الطامن التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين . لا فساد
فى الاستدلال .

١ — لا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن
الوفاء بها بل يجوز إشهار إفلاسه متى ثبت أنه تاجر ولو توقف عن وفاء دين
تجارى واحد ما دامت قد توافرت فيه بحسب جسامته الشروط الموضوعية
لإشهار إفلاسه^(١) .

(١) راجع تقض ١١/٢/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق . مجموعة أحكام التقض

٢ - قاضى الموضوع حر فى إستنباط القرائن التى يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . وإذ كانت القرائن التى أستند إليها الحكم المطعون فيه للتدليل على أن الطاعن تاجر يكل بعضها بعضها وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .

٣ - متى أقام حكم إشهار الإفلاس قضاءه بأسباب سائغة على أن الطاعن لم يعتزل التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين ، وكان لا يعيب الحكم ما قاله على لسان الطاعن من عدم وجود محل تجارى له ما دام أن قصد المحكمة واضح فى أن عدم وجود المحل التجارى لا يدل بذاته على إعتزال الطاعن التجارة لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة بطلب الحكم بإشهار إفلاس الطاعن واعتبار يوم ١٩٥٧/١/٢٩ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع ، وقالت فى بيان دعواها إنه قامت بينها وبين الطاعن معاملات تجارية إنتهت بمديونية لها بمبلغ ٧١٢٧ ج و ٤٢٠ م بمقتضى سندات إذنية ، ولما إمتنع عن الوفاء بها حصلت على حكم فى الدعوى رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى الإسكندرية بإلزامه بدفع هذا المبلغ ، فرفع إستئنافاً عن هذا الحكم قيد برقم ٢١٨ سنة ١٤ ق الإسكندرية قضى بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد عشرين يوماً من تاريخ إعلانه وهو الميعاد المحدد لاستئناف الأحكام الصادرة فى الأوراق التجارية ، وأنه بالرغم من صيرورة حكم الدين نهائياً فقد ظل الطاعن ممتنعاً عن أدائه . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى طلب المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابع

قبول تدخلهم خصوما في الدعوى باعتبارهم دائنين للطاعن — ودفع الطاعن بعدم توافر شروط طلب إشهار الإفلاس لإنتفاء صفته كتاجر ولأن توقفه عن دفع ديونه لا يدل على مركز مالي مضطرب . وبتاريخ ١٩/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول تدخل المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابع خصوما ثلثا في الدعوى وإشهار إفلاس الطاعن واعتباره متوقفا عن الدفع من يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٨ وتعيين المطعون ضده الخامس وكيلا مؤقتا للدائنين . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٨ سنة ٧٧ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت بجلسته ١٩٦١/١/٣١ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢ مارس سنة ١٩٦١ ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٥/٢/١٩٦٦ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في صحيفة الإستئناف بأن المحكمة الابتدائية أخطأت في قضائها بقبول تدخل المطعون ضدها الثانى والرابع في الدعوى رغم أنها تخليا عن طلب التدخل بتخلفهما عن الحضور في جلسة المرافعة الأخيرة أمام محكمة الدرجة الأولى ، مما يترتب عليه إعتبار هذا الطلب غير قائم ، إلا أن الحكم المطعون فيه — رغم ذلك — أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من قبول تدخل المطعون ضدها المذكورين دون أن يعرض لدفاع الطاعن في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النجى مردود ذلك أنه لا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجوز إشهار إفلاسه متى ثبت أنه تاجر ، ولو توقف عن وفاء دين تجارى واحد ، ما دامت قد توافرت فيه بحسب جسامته الشروط الموضوعية لإشهار الإفلاس . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر للأسباب التى أوردها أن الدين الذى فى ذمة الطاعن للشركة المطعون ضدها الأولى ومقداره ٧١٢٧ ج و ٤٢٠ م هو عن أعمال تجارية وأنه متوقف عن دفعه ورتب على ذلك قضاءه بإشهار

إفلاسه فإنه لا جدوى فيما نعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على ما تمسك به من أن المطعون ضدهما تخليا عن التدخل أمام محكمة الدرجة الأولى، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير مستج .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ قرر اعتباره تاجرا قد خالف الثابت بالأوراق وانطوى على فساد في الاستدلال ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا يحترف التجارة ويعمل مزارعا وأن ديونه ناشئة عن معاملات مدنية وأن الأسمدة التي اشتراها من المطعون ضدها الأولى كان يستعملها في تسميد زراعته التي تربو مساحتها على الألف فدان ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع واعتبر الطاعن محترفا للتجارة إلى جانب اشتغاله بالزراعة استنادا إلى ما قرره من أن الأسمدة التي كان يشتريها من المطعون ضدها الأولى تجاوزت حاجات زراعته ، وأن السندات الإذنية التي هي أساس المديونية ورد بها أن القيمة ثمن بضاعة تسلمهما عن معاملة تجارية ، وأنه قيد اسمه في السجل التجاري سنة ١٩٥٥ وله محل تجارى ، وأن حكم الاستئناف رقم ١١٨ سنة ١٤ ق اسكندرية الصادر في دعوى الدين عرض لطبيعة عمل الطاعن وانهى إلى أنه يمارس التجارة . وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه معيب من الوجوه الآتية : (أولا) أنه افترض بغير دليل أن الطاعن لا يستغل آلاف الأفدنة التي تبرر شراء كميات كبيرة من الأسمدة من المطعون ضدها الأولى ، مع أن الثابت من المستندات التي قدمت لمحكمة الموضوع أنه كان يستغل في تاريخ معاصر لشراء الأسمدة أكثر من ألف فدان استأجرها من وزارة الأوقاف وهيئة الإصلاح الزراعى وآخرين ، وأنه كان ينقل الأسمدة بالسيارات إلى المناطق التي كان يباشر فيها نشاطه الزراعى . (ثانيا) اعتبر الحكم أن توقيع الطاعن على السندات الإذنية إقرار صريح منه باحتراف التجارة ، في حين أن العبرة بطبيعة العمل ذاته ، وأن التوقيع على السند الإذنى لا يفيد اعتبار الموقع عليه تاجرا كما لا يصلح القيد في السجل التجارى دليلا قاطعا على الاحتراف بالتجارة . أما قول الحكم أن الطاعن له محل تجارى استنادا إلى كلمة (محل) الواردة في غلاف حافظة مستنداته المودعة بملف الدعوى فهو استدلال في غير محله ، إذ أن المعنى المقصود من تلك الكلمة

(هو موطن الطاعن) ما دام لم يصف المحل بأنه "محل تجارى". (ثالثا) أخطأ الحكم المطعون فيه إذ تقيده بما قرره الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١١٨ سنة ١٤ ق اسكندرية من اسباغ صفة التاجر على الطاعن ذلك أن حجية هذا الحكم قاصرة على موضوع دعوى المديونية التى صدر فيها ولا تتعدى إلى أية دعوى أخرى بين الطرفين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدل على أن الطاعن يحترف التجارة بما أورده بأسبابه من أن الطاعن قيد اسمه فى السجل التجارى سنة ١٩٥٥ وأقر فيه أنه يمارس تجارة تصدير وتسويق وإنتاج الخضروات والفواكه والمحاصيل الزراعية ووكالة شركات ومصانع أجنبية ومحلية ، وأن الفواتير المقدمة منه والصادرة من المطعون ضدها الأولى تتضمن شراءه بمقادير كبيرة من الأسمدة لا يمكن أن يكون الغرض من شرائها تسميد زراعته الخاصة ، بل الظاهر أنها اشترت للتجار بها . كما قرر الحكم أن الفاتورة المؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ المتضمنة كمية تزيد عن ١٢٠٠ طن أو ١٢١٧ جوالا من السماد قيمتها ٣١٢٦ ج ٩٣٠ م تكفى وحدها لتسميد أكثر من ألف ورائتى فدان ، وقد أثبت فى ذيل هذه الفاتورة أن رصيد حساب الأسمدة ١٠٨٢٤ ج و ٧٤٠ م وهو مبلغ ضخم يدل فى ذاته على أن المعاملة تجارية خصوصا وأن الطاعن لم يقدم ما يدل على استئجار آلاف الأفدنة التى تستوجب هذه الأسمدة فى تاريخ معاصر لهذه الفواتير ، وأضاف الحكم أن الأسمدة التى اشتراها الطاعن فى أول مارس ١٩٥٦ ، وهو تاريخ السندات الإذنية موضوع الدعوى — قد بلغت قيمتها ٧٣٧٨ ج — أى ما يعادل ضعف الفاتورة التى سبق الإشارة إليها — وتكفى لتسميد حوالى ٢٥٠٠ فدان ، وكذلك أورد الحكم المطعون فيه أن السندات الإذنية التى وقع عليها الطاعن مقابل ثمن الأسمدة ذكر فيها أن القيمة ثمن بضاعة عن معاملة تجارية ، وأن الحكم الصادر من محكمة اسكندرية فى القضية رقم ٢١٨ سنة ١٤ ق تجارى اسكندرية بحث عمل الطاعن وانتهى إلى أنه يمارس التجارة وأنه وقع على السندات المذكورة بهذه الصفة . كما قرر الحكم أن الطاعن له محل تجارى ، مستدلا على ذلك بما ورد فى غلاف حافظة مستنداته المودعة بالملف الابتدائى من أن المطعون ضدها الأولى وجهت إليه خطابا مؤرخا ١٩٥٦/٨/٦ بمحله

بالمنصورة وخطابا آخر في فبراير سنة ١٩٥٧ إلى محله بالقاهرة . ولما كان قاضى الموضوع حرا فى استنباط القرائن التى يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، وكانت القرائن التى استند إليها الحكم المطعون فيه للتدليل على أن الطاعن تاجر تكمل بعضها بعضا وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة . ولا يعيب الحكم فى هذا الخصوص إذ استمد من أسباب الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١١٨ سنة ١٤١٩ق اسكندرية قرينة على أن الطاعن تاجر بالإضافة إلى القرائن الأخرى التى فصلها . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بفساد الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لو صح جدلا اعتباره تاجرا فإنه قد اعتزل التجارة منذ ١٥/٩/١٩٥٦ وهو تاريخ آخر معاملة له مع المطعون ضدها الأولى ، فلا يجوز بذلك شهر إفلاسه ما دام أنه لم يكن فى حالة توقف عن الدفع فى التاريخ المذكور ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بهذا الدفاع استنادا إلى ما قرره من أن عدم وجود محل تجارى للطاعن لا ينهض دليلا على اعتزاله التجارة لعدم شطب اسمه من السجل التجارى ولأن المطعون ضدها الأولى وجهت إليه فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ بروتستو عن جزء من السندات الإذنية ، إلا أن هذا الذى قرره الحكم يتعارض مع ما سبق أن افترضه من وجود محل تجارى للطاعن لأنه لو صح هذا الافتراض ثم ثبت بعد ذلك عدم وجود محل تجارى له لكان معنى ذلك اعتزاله التجارة . كما وأن عدم شطب اسم الطاعن من السجل التجارى لا ينهض دليلا على أنه ظل يمارس التجارة ، أما الدين الذى حرره عنه البروتستو فى ١٥/١/١٩٥٧ فهو متنازع عليه جدليا وقد رفعت المطعون ضدها الأولى بشأنه دعوى أمرت فيها المحكمة بنذب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص من "أنه يجوز إشهار إفلاس التاجر بعد اعتزاله التجارة بشرط أن يكون توقفه عن الدفع سابقا للاعترال إلا إذا كان قد لجأ إلى هذا الاعترال بدافع الغش إخفاء للتوقف عن الدفع الموجرد فعلا وقتذاك تفاديا للإفلاس فيصح هنا أيضا

إشهار إفلاسه ومن ثم فلا يجدى المستأنف (الطاعن) ما يقول به من اعتزاله التجارة بدليل ما ثبت من تنفيذ الحكم من عدم وجود محل تجارة له إذ فضلا عن أن عدم وجود المحل التجارى لا يدل فى ذاته على اعتزاله التجارة ، فإن الثابت فى خصوصية هذه الدعوى أن التوقف عن الدفع إنما بدأ فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ وهو تاريخ احتجاج عدم الدفع من جزء من الدين أو هو على الأقل فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٨ كما حدده مؤقتا الحكم المستأنف باعتباره تاريخ إعلان حكم المديونية وظاهر من الأوراق أن المستأنف الطاعن كان يمارس تجارته فى هذين التاريخين بدليل عدم شطب اسمه من السجل التجارى فضلا عن عدم تقديمه ما يدل على اعتزاله التجارة فى هذا الوقت . ومفاد ذلك أن الحكم قرر بأسباب سائغة أن الطاعن لم يعتزل التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٨ . ولا يعيب الحكم ما قاله على لسان الطاعن من عدم وجود محل تجارى له ، مادام أن قصد المحكمة واضح فى أن عدم وجود المحل التجارى لا يدل بذاته على اعتزال الطاعن التجارة ، لما كان ذلك ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون فيما قرره من اعتبار الطاعن متوقفا من الدفع ، ذلك أن المقصود بالتوقف عن الدفع فى الإفلاس هو قيام حالة لدى المدين تنبئ عن مركز مالى مضطرب تتعرض فيه حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الإحتمال وهو أمر غير متوافر فى واقعة الدعوى ، لأن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع المستندات الدالة على أنه موضع ائتمان ضخم من المؤسسات المصرفية التى يتعامل معها وأنه حريص على الوفاء بديونه ، وأن امتناعه عن دفع دين المطعون ضدها الأولى لم يكن إلا لمجرد المماطلة مما لا يبرر شهر إفلاسه متى ثبت أنه موثر وليس عاجزا عن أداء ديونه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر فى هذا الخصوص بأن "الواضح من أوراق الدعوى أن توقف المستأنف (الطاعن) عن الدفع لهذا الدين بدأ عند عمل احتجاج عدم الدفع فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ قبل رفع الدعوى وظل مستمرا بعد الحكم فيها ابتدائيا فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٨ وانتهائيا فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ ثم استمر التوقف إلى أن رفعت دعوى الإفلاس الحالية وقضى فيها ابتدائيا ثم رفع هذا الاستئناف بعد ذلك ، ويبين بجلاء أن توقف

المستأنف (الطاعن) عن السداد طوال هذه المدة إنما هو نتيجة عجز حقيقي مستمر عن الوفاء بديونه التجارية الحالية ينشأ عن اضطراب مركزه المالي وضعف الثقة في ائتمانه " ثم قال الحكم بعد ذلك . " إنه لا يشترط للحكم بإشهار إفلاس تاجر أن يتوقف عن دفع كل ديونه أو معظمها بل يكفي امتناعه عن وفاء دين واحد متى كان من شأن هذا الامتناع زمزعة ائتمانه وتعريض هذا الدين إلى خطر الضياع وأنه لو كان الطاعن قادرا على الوفاء بدين المطعون ضدها الأولى ولم يكن عدم دفعه نتيجة عجز حقيقي مستمر لبادر بسداده أو إيداعه خزانة المحكمة عقب صدور الحكم المستأنف القاضي بإشهار إفلاسه إثباتا لاقتداره وسلامة ائتمانه " وإذ كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص موضوعي سائع ولا مخالفة فيه للقانون ويكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه من اعتبار الطاعن متوقفا عن الدفع ، فإنه بذلك يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والعبد عبد المنعم الصراف .

(٨٠)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ القضائية:

(أ) و (ب) شركات "اندماج الشركات". خلف . أشخاص اعتبارية . نقض .
"الخصوم في الطعن" .

اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلى انجته
شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .
اعتبار الشركة الدامجة وحدها الجهة التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والالتزامات
لزال شخصية الشركة المندمجة وانقضت بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة
بعد ذلك غير مقبول .

إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبئة الصلة عن
الشركة القديمة التى كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .

(ج) مسئولية . تأمين "مسئولية شركة التأمين" . تعويض . نقض . "الخصوم
فى الطعن" .

رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لانتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب
بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذى تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين - من
هذا الحادث - بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائى .

عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركات الطيران المؤمن لها . مقتضى ذلك عدم قبوله
بالنسبة لشركة التأمين .

١ - مؤدى المادتين ١ و ٤ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٨

لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة الطيران العربية المتحدة - هو اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماجا كليا انمحت بموجبه شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وغدت الشركة الدامجة وحدها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هي الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات لأن الشركة المندمجة التي زالت شخصيتها قد انقضت بالاندماج فإذا كان الثابت أن الطعن لم يوجه إلى الشركة الدامجة بل وجه إلى الشركة المندمجة بعد زوال شخصيتها وانقضاءها بالاندماج فإنه يكون غير مقبول بالنسبة لها .

٢- إذ قرر مجلس إدارة المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي إنشاء شركة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية والرحلات الخاصة وصدر القرار الجمهوري رقم ٢١٨٧ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل مجلس إدارة لها فان مفاد ذلك أن شركة جديدة قد أنشئت باسم شركة مصر للطيران منبثة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت باندماجها في شركة الطيران العربية المتحدة

٣ - متى كان اختصاص شركة التأمين أمام محكمة الموضوع مبناه وثيقة التأمين المعقودة بينها كؤمنة وبين شركة مصر للطيران كؤمن لها والتي تضمن شركة التأمين بموجبها أداء مبلغ التعويض الذي يحكم به ضد شركة مصر للطيران إذا ما ثبتت مسئوليتها قبل الغير عن الحادث المطالب بتعويض الضرر الناشئ عنه ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه - والذي لم يقبل الطعن عليه بالنسبة لشركة الطيران (المؤمن لها) - قد قضى برفض الدعوى لانتفاء مسئولية الشركة المذكورة عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله ، فان لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين (الشركة المؤمنة) بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائي ومن ثم فان الطعن بالنسبة لشركة التأمين يكون غير مقبول أيضا تبعا لعدم قبوله بالنسبة للشركة المؤمن لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها أقامت فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ الدعوى رقم ٢٩١١ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة تطلب الحكم بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ١٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض ، وقالت شرحا لدعواها إنه بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٦ ركب زوجها ووالد ابنيها المشمولين بوصايتها إحدى طائرات شركة مصر للطيران — المطعون عليها الأولى — بموجب تذكرة للسفر من الاسكندرية إلى القاهرة . غير أن الطائرة سقطت بجهة ملاحه مريوط وتوفى زوجها كما توفى جميع ركبها وملاحها وظروف الحادث تقطع فى أن الشركة المطعون عليها الأولى مسئولة عنه ولذا فهى ملزمة بتعويض ما ترتب عليه من أضرار أدبية ومادية لحقت الطاعنة وتمثل فى المبلغ المطالب به ، وإذ كانت شركة مصر للتأمين — المطعون عليها الثانية — مؤمنا لديها عن المسئولية لصالح الشركة المطعون عليها الأولى ضد الحوادث التى تقع للغير ، فإن شركة التأمين تكون مسئولة بالتضامن عن التعويضات المترتبة عليها ، وبتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٥ قضت محكمة الدرجة الأولى بتعويض قدره ٧٠٠٠ ج للطاعنة ضد الشركتين المطعون ضدهما تأسيسا على ثبوت خطأ شركة مصر للطيران وأن هذا الخطأ هو سبب الحادث فتسأل عن تعويض الضرر المترتب عليه وعلى أن شركة مصر للطيران قد أمنت لدى شركة مصر للتأمين ضد مسئوليتها عن الأضرار التى تقع للغير من طائراتها مما تلتزم معه شركة التأمين بما قضى به من تعويض ، استأنفت الشركتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٢ سنة ٧٢ ق القاهرة طالبتين بإلغاء ورفض الدعوى وأقامت الطاعنة استئنافا فرحيا قيد برقم ١١٣١ سنة ٧٢ ق طالبة تعديل الحكم والقضاء لها بكامل التعويض الذى طلبته ، ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٥ فى الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت

فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وقدمت شركة الطيران العربية المتحدة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن وأبدت النيابة رأيها في الدفع بمذكرة تكميلية طلبت فيها عدم قبول الطعن. وبالجلسة المحددة انظر الطعن تمسكت شركة الطيران العربية المتحدة بالدفع. وطلب الحاضر عن الطاعة رفضه والتزمت النيابة رأيها في الدفع متمسكة بطلب عدم قبول الطعن.

وحيث إن مبنى الدفع يتحصل في أن شركة مصر للطيران — المطعون ضدها الأولى — قد زالت شخصيتها باندماجها في شركة الطيران العربية المتحدة قبل التقرير بالطعن وإذ وجه الطعن إلى شركة مصر للطيران رغم ذلك فإنه يكون قد وقع باطلا.

وحيث إنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ سنة ١٩٦٠ الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٦٠ الصادر في ١٧ من يولييه سنة ١٩٦٠ قد نصت على أن ”تدج مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمى شركة الطيران العربية المتحدة“ كما نصت المادة الرابعة من القانون المذكور على أن ”تعتبر شركة الطيران العربية المتحدة خلفا لها لكل من مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات“ وكانت المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٨ سنة ١٩٦٠ الصادر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة الطيران العربية المتحدة — نفاذا للقانون آنف الذكر — قد نصت على أن يمثل الشركة المذكورة أمام القضاء سواء كانت مدعية أم مدعى عليها رئيس مجلس إدارتها أو من ينوب عنه. فإن مؤدى هذه النصوص هو اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماجا كليا انحلت بموجبه شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وفدت الشركة الدامجة وحدها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات دون الشركة المندمجة التي زالت شخصيتها وانقضت بالاندماج، لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطعن لم يوجه إلى الشركة الدامجة — شركة الطيران العربية المتحدة — بل وجه في ١٩٦١/٥/٢٢ إلى شركة مصر للطيران بعد أن كانت قد زالت

شخصيتها وانقضت باندماجها في شركة الطيران العربية المتحدة فانه يكون بالنسبة لها طعنا غير مقبول . ولا يغير من ذلك قول الطاعنة بأن قرارا جمهوريا صدر في ١٢ يولييه سنة ١٩٦٤ برقم ٢١٨٧ سنة ١٩٦٤ بتشكيل مجلس إدارة لشركة مصر للطيران مما يستفاد منه في نظرها أن شخصيتها كانت وما زالت قائمة .

إذ يبين من مطالعة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ سنة ١٩٦٤ الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي أنه خول بالمادة الرابعة منه مجلس إدارة هذه المؤسسة إنشاء شركات مساهمة فضلا عن الشركات التي تتبعها والمبينة بالمادة الخامسة من ذات القرار وهي شركة الطيران العربية المتحدة وشركة الكرنك للنقل والسياحة والشركة العامة لخدمات الطيران .

وإذ قرر مجلس إدارة المؤسسة بعد ذلك إنشاء شركة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية والرحلات الخاصة وصدر القرار الجمهوري رقم ٢١٨٧ سنة ١٩٦٤ بتشكيل مجلس إدارة لها ، فان مفاد ذلك أن شركة جديدة قد أنشئت باسم شركة مصر للطيران منبته الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت — على ما سلف بيانه — باندماجها في شركة الطيران العربية المتحدة .

وحيث إنه عن الطعن الموجه إلى المطعون عليها الثانية — شركة مصر للتأمين — فانه لما كان الثابت أن اختصاص الطاعنة إياها أمام محكمة الموضوع مبناه وثيقة التأمين المعقودة بين شركة مصر للطيران كؤمن لها وشركة مصر للتأمين كؤمنة والتي تضمن بموجبها شركة التأمين أداء مبلغ التعويض الذي يحكم به ضد شركة مصر للطيران إذا ما ثبتت مسئوليتها قبل الغير عن الحادث المطالب بتعويض الضرر الناشئ عنه ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه والذي لم يقبل الطعن عليه بالنسبة لشركة مصر للطيران — على ما سلف البيان — قد قضى برفض الدعوى لانتفاء مسئولية الشركة المذكورة عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله فان لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة مصر للتأمين — وهي الشركة

المؤمنة — بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها — شركة مصر للطيران — عن الحادث المذكور موضوع الدعوى الحالية ورفض طلب التعويض عنه بحكم نهائى . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون غير مقبول أيضا بالنسبة للطعون ضدها الثانية — شركة مصر للتأمين المؤمنة — تبعا لعدم قبوله بالنسبة للطعون ضدها الأولى — شركة مصر للطيران — المؤمن لها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطيف ، وإميل جبران ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٨١)

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣١ القضائية :

فوائد " الفوائد التأخيرية " . "مناط استحقاقها" .

عدم استحقاق الفوائد التأخيرية إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . وفاء الدين بالدين
قبل المطالبة القضائية بالفوائد . القضاء بالفوائد التأخيرية عن هذا الدين . خطأ في تطبيق
القانون .

لا تستحق الفوائد التأخيرية — على ما تقضى به المادة ٢٢٦ من القانون
المدنى — إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . فإذا كان الثابت من الحكم
المطعون فيه أن الطاعنة أوفت بالدين ولم يسبق هذا الوفاء مطالبة قضائية بفوائد
عنه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد تأخيرية عن هذا الدين فإنه يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٣٥ سنة ١٩٥٩
مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له

مبلغ ٤٢٥٣٣ ج و ٦٠٠ م . وقال شرحا لدعواه إنه بموجب مرسوم مؤرخ ١٩٦٠/٥/١٨ نزع الطاعة للنفقة العامة ملكية مساحة قدرها ٧٣٩٠٣,٨٤ مترا مربعا من أرضه بناحية الزاوية الحمراء من ضواحي القاهرة وقدرت ثمنها بمبلغ ١٥٨٣٢ ج و ٨١٥ م . فنازع في هذا التقدير وندب رئيس محكمة بنها الابتدائية لذلك مكتب الخبراء بوزارة العدل الذي قدر ثمننا للمساحة المتزوع ملكيتها مبلغ ١٠٧٢٨٩ ج و ٤٢٧ م . ولم يرتض الطرفان هذا التقدير وعارضا فيه وقضى في ١٩٥٦/٢/٢٩ برفض المعارضتين ، وتأيد هذا الحكم استئنافا في ١٩٥٨/٦/٢٤ . واستطرد المطعون عليه يقول إنه وإن أوفت الطاعة بالمبلغ غير المتنازع عليه وقدره ١٥٨٣٢ ج و ٨١٥ م وأودعت خزانة محكمة بنها بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٠ مبلغ ٩١١٥٢ ج و ١٧٢ م — وهو ما يمثل الفرق بين ما قدرته الطاعة وما قدره الخبير — إلا أنها علقت صرف هذا المبلغ على موافقتها بعد الفصل نهائيا في المعارضة المقامة من طرفي النزاع ولم تصرفه إليه إلا في ١٩٥٩/١/٢٨ ، وإذ استولت الطاعة على الأرض المتزوع ملكيتها في ١٩٥٢/٦/٥ فقد جمعت بذلك في يدها بغير حق بين البدلين — الأرض المتزوع ملكيتها ومعظم الثمن — في المدة ما بين استيلائها على الأرض وصرف باقي الثمن مما يحق معه أن يطالبها بفوائد هذا المبلغ بواقع ٧ ٪ سنويا تعويضا له عن حبسها المبلغ بغير وجه حق وحرمانه من صرفه خلال هذه المدة وتقدير هذه الفوائد بالمبلغ المطالب به . وفي ١٩٦١/١١/٢١ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٨ سنة ٧٨ ق القاهرة وقضى في ١٩٦١/٦/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٢١٧٧ ج و ٥٢٤ م . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٦ يولييه سنة ١٩٦١ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٠/٤/١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل السبب الثاني منهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه إذ قضى للمطعون عليه

بالفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ الحكم الاستثنائي الصادر في ١٩٥٨/٦/٢٤ حتى تاريخ السداد فإنه لم يقصد بذلك سوى القضاء بفوائد تأخيرية وهي التي يشترط لإستحقاقها أن يطالب بها الدائن مدینه مطالبة قضائية، ولا يكفي اسريانها مجرد الإهذار أو المطالبة بالدين وحده . وإذ لم يطالب المطعون عليه بهذه الفوائد إلا من تاريخ رفع الدعوى الحالية في ١٩٥٩/٤/١٩ أى في وقت لم يكن فيه دائنا للطاعة لسبق صرفه باقي الثمن في ١٩٥٩/١/٢٨ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد هذا المبلغ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليه أقام دعواه بطلب الحكم بإلزام الطاعة بمبلغ ٤٢٥٣٣ ج و ٦٠٠ م كتعويض قدره بواقع ٧ ٪ سنويا عن مبلغ ٩١٤٥٦ ج و ٦١٢ م وهو الفرق بين ما قدرته الطاعة للأرض المتزوع ملكيتها وما قدره الخبير عن المدة من تاريخ الإستيلاء على أرضه الحاصل في ١٩٥٢/٦/٥ حتى تاريخ صرف هذا المبلغ في ١٩٥٩/١/٢٨ تأسيسا على أن الطاعة جمعت في يدها خلال هذه المدة بغير حق بين البدلين — الأرض المتزوع ملكيتها ومعظم الثمن — وقد قرر الحكم المطعون فيه أن الطاعة أوفت للمطعون عليه بالمبلغ غير المتنازع عليه من قيمة الأرض وأودعت المبلغ المتنازع عليه خزانة المحكمة طبقا للقانون ، وأن سداد هذا المبلغ الأخير أصبح مؤجلا إلى أن يصدر القضاء حكمه فيه ، ورتب الحكم على ذلك أنه لا يجوز إلزام الطاعة بفوائد عنه طبقا للمادة ٤٥٨ من القانون المدني لأنها لم تجمع في يدها بين الثمن والمبيع ، ثم قال ” إن الطاعة أودعت ما قدره الخبير انتظارا لفصل القضاء في المعارضة في هذا التقدير ... فيكون معنى ذلك أن الطرفين رضيا تأجيل دفع المبلغ المتنازع عليه إلى أن يفصل نهائيا في التقدير ولا يكون الثمن الباقي مستحقا ولا تستحق عليه فائدة ... وعندئذ يصبح المبلغ من تاريخ الفصل النهائي دينا مستحق الأداء وبالتالي تستحق الفائدة“ وعاد الحكم بعد ذلك وقرر أن ”الخلاف على التقدير فصل فيه نهائيا في ١٩٥٨/٦/٢٤ وأن المبلغ صار صرفه في ١٩٥٩/١/٢٨ وإذن تكون الفائدة مستحقة من التاريخ الأول إلى التاريخ الثاني وهذه المدة هي ٧ أشهر و ٥ أيام

ومتفق عليه أن المبلغ المحكوم به نهائياً هو مبلغ ٩١١٥٢ ج و ١٧٢ م والفائدة هي بواقع ٤ ٪ قانوناً وإذن فيكون ما يستحقه المستأنف ١٢٧٧ ج و ٥٢٤ م وهو ما يتعين القضاء به — ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه نفى استحقاق المطعون عليه لفوائد تعويضية بإعتبار أن الطاعنة لم تجمع بين الأرض وثمرتها ولم يقض للمطعون عليه بهذه الفوائد وإنما قضى له بفوائد تأخيرية عن المبلغ الذي كان مودعاً خزانة المحكمة بعد أن انحسم النزاع فيه بالحكم النهائي الصادر في الاستئناف حتى الوفاء به . وإذ كانت الفوائد التأخيرية لا تستحق على ما تقضى به المادة ٢٢٦ من القانون المدني إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أوفت بباقي قيمة الأرض في ٢٨/١/١٩٥٩ ولم يسبق هذا الوفاء مطالبة قضائية بفوائد عنه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد تأخيرية عن هذا المبلغ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول من سببي الطعن .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، ولما سلف يتعين تأييد الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٨٢)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٢ القضائية :

عمل . "آثار عقد العمل" . "الإجازات" .

إجازات اضافية . اتخاذها صفة العمومية والاستمرار والثبات . صيرورتها التزاما في ذمة
رب العمل .

النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن لكل عامل في المؤسسات
التي يشتغل بها مائة عامل فأكثر الحق في إجازة بأجر كامل في أيام الأعياد
التي حددها وفي القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لكل عامل الحق في إجازة
بأجر كامل في الأعياد التي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
على ألا تزيد على تسعة أيام في السنة ، لا يمنع رب العمل من أن يمنح عماله إجازات
بأجر لمناسبات أخرى بالاضافة إلى تلك التي نص عليها القانون بحيث إذا جرت
العادة على منح هذه الإجازات الاضافية واتخذت صفة العمومية والاستمرار
والثبات أصبحت التزاما في ذمته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن النقابة العامة لعمال صناعة وسائل النقل تقدمت بشكوى إلى مكتب

العمل بالجيزة ضد شركة النقل والهندسة تطلب فيها أحقية عمال الشركة بامابة في اعتبار يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة إجازة بأجر ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم وقيد بجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٤٤ سنة ١٩٦١ . وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٧ قررت الهيئة رفض النزاع . وطعنت النقابة في هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة أن القرار المطعون فيه خالف عرفا استقر وتوطدت دعائمه وأصبح ملزما حيث اعتادت الشركة أن تمنح عمالها إجازة بأجر يوم ٢٥ ديسمبر وهو يوم عيد الميلاد بصفة ثابتة ومنظمة واستمرت على ذلك دون انقطاع من تاريخ إنشائها في سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٨ وأصبحت بذلك حقا مكتسبا لهم وقدمت النقابة الطاعنة المستندات الدالة على إقرار الشركة بأنها كانت تمنح هذا اليوم إجازة مدفوعة لجميع موظفيها وعمالها وعلى أن مستشارها القانوني أقر بأحقيتهم لهذه الإجازة وإذ لم يعول القرار المطعون فيه على هذا العرف ولم يتحقق من ثبوته وقضى بعكس ما ورد في المستندات مستندا في ذلك إلى أنه لم يعد له ما يبرره ما دام القانون قد منح العمال أحد عشر يوما إجازات مدفوعة في السنة فضلا عن الإجازة السنوية والإجازة الأسبوعية فإنه يكون قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن لكل عامل في المؤسسات التي يشتغل بها مائة عامل فأكثر الحق في إجازة بأجر كامل في أيام الأعياد التي حددها ، وفي القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لكل عامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على ألا تزيد على تسعة أيام في السنة ، لا يمنع رب العمل من أن يمنح عماله إجازات بأجر لمناسبات أخرى بالإضافة إلى تلك التي نص عليها القانون بحيث إذا جرت العادة على منح هذه الإجازات الإضافية واتخذت صفة العمومية والاستمرار والثبات أصبحت التزاما

في ذمته — وإذ كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب أحقية عمال الشركة في اعتبار يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة إجازة بأجر مستندا في ذلك إلى أن ما جرى عليه عمل الشركة لم يعد له ما يبرره بعد أن منح القانون العمال ”الحق في إجازات مدفوعة عدة أيام في السنة وصلت أخيرا إلى أحد عشر يوما فضلا عن إجازاتهم السنوية وإجازة يوم أسبوعيا“ وتحجب بذلك عن مواجهة ما تمسكت به النقابة في دفاعها من أن الشركة جرت على منح جميع عمالها يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة إجازة بأجر واتخذت هذه العادة صفة الثبات والاستمرار — كما هو الحال في المنح — منذ إنشائها في سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٨ ، وما قدمته من أدلة أشار إليها القرار بقوله إنها ”قدمت تأييدا لوجهة نظرها (١) صورة شمسية لأمر إداري صادر من عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المشكوة بمنح العمال يوم ١٩٥٦/١٢/٢٥ إجازة (٢) صورة شمسية لخطاب من سكرتير عام الشركة موجه للأستاذ فريد زنايري المحامي يستفتيه في منح العمال إجازة عيد الميلاد (٢٥ ديسمبر) جاء به ”علما بأن الشركة كانت تمنح هذا اليوم إجازة مدفوعة لجميع موظفيها منذ إنشائها حتى عام ١٩٥٨ بصفة مستمرة“ (٣) صورة شمسية من فتوى الأستاذ فريد زنايري جاء بها ”إن النقابة على حق في طلب اليوم المذكور إجازة مدفوعة تأسيسا على أنه أصبح حقا مكتسبا للسادة العمال والموظفين وفي كافة فروع الشركة“ وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في النزاع ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٨٣)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

(١) وقف "إشهاد الوقف" . "تكييفه" . "محل الإشهاد" . "شرطه" .
 وصية . محكمة الموضوع .

إشهاد . صيغته . تكييفه . احتمال معنى الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل
 المحاكم الشرعية . كون الأراضى محل الإشهاد خراجية . عدم جواز وقفها إلا بأذن
 من ولي الأمر .

(ب) حكم . "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضى . إثبات . "قوة
 الأمر المقضى" .

إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية .
 عدم سر يانه على الكفاية .

حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى
 الثانية عند اختلاف الخصوم .

١ - وإن كانت صيغة الإشهاد المتنازع على تكييفه تحتل معنى الوقف
 في اصطلاح الفقهاء وإطلاق عباراتهم لما انطوت عليه من مظاهر التأييد
 والتصديق بالنفقة وصرفها مآلاً إلى جهة بر لا تنقطع هي "قربة الصدقة"
 وهي من علامات الوقف وضوابطه، إلا أنه يمنع من هذا الاحتمال كون عرف
 الواقفين وعمل المحاكم الشرعية لم يجر على ضبط إشهادات الوقف على هذه
 الصورة وكون الأطيان محل الإشهاد من الأراضى "الخراجية السوداء" التي لم يكن

يجوز وقفها إلا بإذن من ولي الأمر وإنما تجوز الوصية بها والتنازل عن منفعتها للغير بالشروط والقيود المقررة في اللوائح التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون المدني الملغى .

٢ — الحكم بتكليف الإشهاد على أنه وقف لا يعتبر من قبيل الأحكام التي تقرر الحالة القانونية أو تنفيها والتي منها ما يسرى على الكافة .

٣ — حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من نظر الدعوى الثانية متى كان الحصان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الدكتور محمد مدحت نامق وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد السيدة / سميرة إسحاق نامق وآخرين يطلبون الحكم باعتبار الإشهاد المؤرخ ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٦ هجرية وفقاً لوصية واستحقاقهم لحصة مقدارها أربعة قرارات تعادل ١١ ف و ٢٢ ط و ٨ س من الأطنان الموقوفة بموجب هذا الإشهاد ومنع تعرض المدعى عليهم لهم فيها مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالوا شرحاً لها إنه بموجب هذا الإشهاد وقف المرحوم حسين نامق ٨٥٧ ف و ١٤ ط أطناناً زراعية موضحة الحدود والمعالم فيه وأنه أوصى بهذه الأطنان للذكورين فيه ومنهم عتقاؤه يستوفى كل منهم منفعة ما أعطى له بالاستغلال أبداً مؤبداً مضافاً إلى ما بعد الموت

(١) نقض ١١/٣/١٩٦٤ الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية السنة ١٥ ص ٢٣٥ .

صدقة منه وإحسانا وشرط أن من مات من العتقاء عقيما تعود منفعة ما هو موصى له به إلى ورثته ، وقد توفي الواقف مصرا على وصيته وتوفي عتقاؤه عتقاء وبوفاتهم عاد نصيبهم إلى ورثة الموصى وهن بناته الثلاث زينب ونبيهة وخديجة بحق الثلثين وإخوته زكريا وإسحاق إبراهيم نامق ومحمد فريد عثمان نامق بحق الثلث ، وأن عبارة الإشهاد تدل على أنه قصد الوقف لا الوصية وصدرت أحكام شرعية بأنها وقف لا وصية وجرى صرف غلتها باعتبارها كذلك . وردت السيدة سميرة اسحاق نامق بأن الإشهاد المتنازع على تكييفه انطوى على وصية من المرحوم حسين نامق إلى زوجته وأولاده وبعض عتقائه بمنفعة الأطيان على أن تعود هذه المنفعة إلى ورثته إذا مات الموصى لهم عتقاء ، ويؤكد ذلك أنه بعد وفاة زوجته المرحومة شوفكي هانم أقام ورثتها دعوى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية ضد ورثة الموصى يطالبون بملكية الأطيان التي كانت تنتفع بها وحكم برفضها وتأييد هذا الحكم استئنافيا وطعن ورثتها فيه بطريق النقض — الطعن رقم ٨١ سنة ٣ قضائية — وقضت محكمة النقض بأن الحجّة الشرعية المؤرخة ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٦ هجرية لم تكن إلا وصية بالمنفعة وأن حق الرقبة ملك الموصى وآل إلى ورثته من بعده ، وأضافت السيدة / سميرة أن المرحوم حسين نامق كان يعرف الفرق بين الوقف والوصية حيث صدر عنه وقفان آخران والأطيان التي شملها الإشهاد ما كان من الجائز وقفها لأنها أرض خراجية لم تكن مملوكة له ملكا تاما وإنما كان له حق الانتفاع بها ، وطبقا للتشريع القائم في ذلك الوقت لم يكن يجوز وقفها ولا التصرف فيها وإنما تجوز الوصية بمنفعتها ، وانتهت من دفاعها بأن دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض باعتبار الإشهاد وصية لا وقفا وطلبت في الموضوع رفض الدعوى ، ولمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية أحيلت الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها تحت رقم ٤٧١ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية . وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة للمدعى عليها الأولى سميرة اسحاق نامق والمدعى عليها الثانية سعدية اسحاق نامق وغيابيا بالنسبة لباقي المدعى عليهم (أولا) برفض ما دفعت به المدعى عليها الأولى سميرة اسحاق نامق من عدم جواز نظر الدعوى بالقسم الأول من طلبات المدعين الخاص بأن التصرف الصادر من المرحوم حسين نامق بمقتضى الإشهاد المؤرخ ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٦ هجرية هو بوقف

الأعيان المحددة به وبمجاز نظرها (ثانيا) برفض القسم الأول من طلبات المدعين السالف تحديده (ثالثا) بعدم إختصاص دائرة الأحوال الشخصية والوقف بنظر دعوى المدعين باستحقاقهم القدر الذى حددوه من الأعيان الواردة بالإشهاد السالف ذكره والزمتم المدعين على السوية بينهم مصروفات الدعوى وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة يؤدونها للدعى عليها الأولى سميرة اسحاق نامق . واستأنف الدكتور محمد مدحت نامق ومن معه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٩ سنة ٧٧ ق وأثناء نظره تنازل المستأنفون عن مخاصمة المستأنف عليهم عدا الأولى والخامسة والعاشرة . وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١ حكمت المحكمة حضورياً للمستأنف عليها الأولى وغايباً للباقيين (أولاً) بقبول الاستئناف شكلاً (ثانياً) وفى الموضوع بإثبات تنازل المستأنفين عن مخاصمة المستأنف عليهم عدا الأولى والخامسة والعاشرة (ثالثاً) إلغاء الحكم المستأنف فيما جاء بالبند الثانى منه واعتبار الإشهاد المؤرخ ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٦ هجرية والصادر من المرحوم حسين نامق وصية بمنفعة (رابعاً) إلغاء الحكم المستأنف فيما جاء بالبند الثالث منه والقضاء للمستأنفين باستحقاقهم إلى ١٢ ف و ٢ ط و ١٣ س شائعة فى الأعيان الميئنة بهذا الإشهاد (خامساً) إلزام المستأنفين بنصف المصاريف عن الدرجتين والمستأنف عليها الأولى بالنصف الباقى من المصاريف مع المقاصة فى أتعاب المحاماة (سادساً) بعدم إختصاص هذه الدائرة بنظر باقى الطلبات وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليهم ولم تبذل دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اعتبر الإشهاد وصية لا وقفاً مستنداً فى ذلك إلى أن عبارته وردت بلفظ الإيصاء وأنه مضاف إلى ما بعد الموت وأن كلا من الموصى لهم ينتفع بما أوصى له به مدة حياته ومن بعده ينتقل حق الانتفاع إلى أولاده ومن مات منهم ولم يكن له ولد عاد نصيبه إلى ورثة الموصى ولم ينص المشهد على أيلولة ما أوصى به إلى جهة بر لا تنقطع وهذه

العبارات تدل على أن المقصود بالاشهاد هو الوصية وهي ليست مؤبدة بل مؤقتة بحياة الموصي لهم وعقبهم الشرعيين . وقد احتفظ الموصي لنفسه ولورثته من بعده بحق رقبة الأطيان موضوع الاشهاد وأن عبارة قرينة الصدقة الواردة فيه لا يعتد بها لأنه متى انتقل حق الرقبة وحق الانتفاع إلى الوارث أصبح هو المالك ملكية تامة لما آل إليه وتكون قرينة الصدقة قد خرجت من يد الموصي ، وهذا من الحكم مسخ لعبارة الاشهاد ومعناه وما نص عليه فيه من أن المرحوم حسين نامق أشهد على نفسه أنه ” أوصى بجميع ٨٥٧ فداناً وثلاث وربع من فدان أطيانا سوادا نراجيا بأراضي النواحي الآتي ذكرها فيه إلى كل من الأشخاص الآتي ذكرهم فيه “ وبعد أن ذكر حدود ومواقع كل قطعة وما يخص كلا ممن ذكروا بالاشهاد على الوجه المبين به قال ” تكون الأطيان الموضحة بالنواحي أعلاه بحدود ذلك وحقوقه الشرعية وصية شرعية مخرجة من ثلث ماله حسب اعترافه بذلك “ . ” يستوفى كل واحد منهم منفعة قدر ما أعطى إليه مما بين أعلاه بالاستغلال أبدا مؤبدا مضافا ذلك إلى ما بعد الموت صدقة منه وإحسانا لطلول الأشخاص الموضحة أسماؤهم أعلاه كل منهم القدر المبين له فيه هذا الوقف ذكر حضرة المشهد الموصي إليه بأن يستوفى كل واحد منهم وعقبهم الشرعيين منفعة ما أعطى إليه من الأطيان المذكورة بالاستغلال في المستقبل أبدا مؤبدا ومن لا عقب له فيعود الموصي به لورثة حضرة المشهد ثم قرينة الصدقة وذلك أن حدث به حادث “ وظاهر من نصوص هذا الاشهاد أن انتفاع الموصي لهم بالمنفعة على التأييد وعودتها عند موت الموصي لهم بدون عقب إلى ورثة المشهد وأن استحقاق المنفعة يؤول في النهاية إلى جهة بر لا تنقطع هي قرينة الصدقة وهذا هو عين الوقف ، والتصرف بالوقف قد يتم بطريق الوصية أو عن طريق الاشهاد الصريح به والفرق بينهما أن الوقف الذي يخرج منخرج الوصية يكون غير لازم ويجوز للموصي العدول عنه حال حياته بحيث إذا مات مصرا على وصيته أصبحت وقفا لازما .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الاشهاد الصادر بتاريخ ١٣ من ربيع آخر سنة ١٢٩٦ هجرية يبين أن المرحوم حسين نامق أشهد على نفسه بأنه ” أوصى بجميع ٨٥٧ ثمانمائة وسبعة وخمسون فداناً وثلاث وربع من فدان أطيانا سوادا

نراجيا أثره بأراضى النواحي الآتى ذكرهم فيه إلى كل من الأشخاص الآتى ذكرهم فيه حسب البيان الآتى الجارية فى أثره وتصرفه الشرعى بمفرده خاصة إلى تاريخه“ ”بحدود ذلك وحقوقه الشرعية وصية شرعية مخرجة من ثلث ماله حسب اعترافه بذلك وشهادة كل من عبد الرحمن بن على عبد الرحمن والحاج عبد الله مصطفى الديرى كلاهما من بنى سويىف يستوفى كل واحد منهم منفعة قدر ما أعطى إليه مما بين أعلاه بالاستغلال أبدا مؤبدا مضاف ذلك إلى ما بعد الموت صدقة منه وإحسانا لهؤلاء الأشخاص الموصحة أسمائهم أعلاه كل منهم القدر المبين له فيه - هذا وقد ذكر حضرة المشهد الموصى إليه بأن يستوفى كل واحد منهم وعقبهم الشرعيين منفعة ما أعطى إليه من الأقطان المذكورة بالاستغلال فى المستقبل أبدا مؤبدا ومن لاقب له فيعود الموصى به لورثة حضرة المشهد ثم قرابة الصدقة وذلك إن حدث به حادث وقد أعرض عن ذلك للمديرية فى ٢٤ ص سنة ١٢٩٦ بمرمرة ٢٨٤ سايرة وورد شرح من المديرية للحكمة رقم ممرمة جا سنة ٩٦/٩٧ مالية بإجراء التسجيل المقتضى“ وصيغة هذا الاشهاد وإن احتملت معنى الوقف فى اصطلاح الفقهاء وإطلاق عباراتهم لما انطوت عليه من مظاهر التأييد والتصدق بالمنفعة وصرفها ما لا إلى جهة بر لا تنقطع ”قرابة الصدقة“ وهى من علامات الوقف وضوابطه ومقوماته إلا أنه يمنع من هذا الاحتمال كون عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية لم يجر على ضبط إشارات الوقف على هذه الصورة وكون الأقطان محل الاشهاد من الأراضى ”الخراجية السواد“ التى جرى توزيعها على الأهالى سنة ١٨١٣ ولم يكن لهم فيها إلا ”المنفعة“ واستمر الحال على ذلك إلى أن جاءت لأئمة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هجرية فأجازت لذى اليد عليها حق جعلها فى ورثته والتنازل عنها بموجب حجة أو أمام شهود ، وقضت لأئمة ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هجرية ”بوجوب إجراء كل تنازل عن يد المديرية بموجب حجة شرعية“ ثم جاءت لأئمة السعيدية الصادرة فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية فمنحت حائزها بعض الحقوق ومنها أنه ”إذا مات شخص من أربابها فليت المال أن يوجهها إلى من يشاء ولكن متى كان لليت ورثة شرعيون فمراعاة لتعيشهم وعدم حرمانهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير“ وأنه ”يجوز رهن هذه الأقطان بالقاروقة من صاحب الأثر إلى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية“ وأنه ”يجوز لصاحب الأثر أن يؤجر لمن يريد بمعرفته إنما يكون

عقد ايجار عن سنة واحدة إلى ثلاث سنين فقط ويجوز تجديدها ولأجل ضبط واعتماد شروط الايجارات يتعين أن لا يصير عقد الايجار أو المشاركة إلا بموجب سند ديوانى يحرق بواسطة المديرية " وأنه " يجوز للمزارعين فى الأقطان الخراجية أن يسقطوا حقوقهم ويفرغونها لغيرهم بموجب حجة شرعية من محكمة الجهة أو النواب المأذونين بسماع الدعوى الشرعية وكتابة الحجج ويكون ذلك بعد استئذان من المديرية وصدور الاذن بتحرير الحجة " وبموجب الأمر الصادر فى ٢٢ من شعبان سنة ١٢٨٥ هجرية أذن بالوصية فيها واستبقى لولى الأمر حق التصديق على وقفها لأن وقفها كان يتعلق بالارادة الخديوية ، وفى ٣٠ من أغسطس سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة وقررت أن من يريد دفع المقابلة - وهى خراج ست سنوات مقدما - على أقطانه ينخفض المال المربوط عليها إلى النصف وأضاف إلى هذه الميزة ميزات أخرى هى أن أصحاب الأراضى الخراجية الذين يدفعون المقابلة يجوز لهم التصرف فيها بالهبة والإسقاط والوصية والإرث وحق أخذ بدل أو ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة وأوجبت الحصول على أمر عال لوقفها ، وفى سنة ١٨٧٦ صدر القانون المدنى المختلط متضمنا هذه الأحكام وذلك فيما نص عليه من أن الأموال الخراجية هى التى فى ملك الميرى وأسقط حق منفعتها للناس بالشروط والأحوال المقررة فى اللوائح (مادة ٢١) وأنه يجوز أن يكون حق الانتفاع مؤبدا متى قرره الحكومة على الأراضى الخراجية طبقا للوائح (مادة ٣٥) وفى هذه الحالة يجوز إسقاطه كله أو بعضه أو رهنه (مادة ٣٦) وفى ٢٨/١٠/١٨٨٣ صدر القانون المدنى الأهلى ونص فى المادة ٦ منه على أنه " تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر فى حكم الملك للأقطان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة اتباعا للنصوص باللائحة المقابلة وبالأمر العالى الصادر بتاريخ ١/١/١٨٨٠ " وفى ١٥/٤/١٨٩١ صدر أمر عال نص فى البند الأول منه على أنه " إعتبارا من هذا التاريخ يكون لأرباب الأقطان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى أقطانهم أسوة بأرباب الأقطان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها " وفى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ صدر أمر آخر بمقتضاه عدلت المادة السادسة من القانون المدنى الأهلى بالكيفية الآتية " يسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما ذلك الأقطان الخراجية " ومن هذا يبين أنه وقت تحرير الاشهاد فى سنة ١٢٩٦ هجرية لم يكن يجوز للرحوم

حسين نامق وقف الأطيان محل الاشهاد إلا بإذن من ولي الأمر وليس في الأوراق ما يدل على وجود هذا الإذن وإنما كان يجوز له الوصية بها والتنازل عن منفعتها للغير بالشروط والقيود المقررة في اللوائح ومنها "أن يكون التنازل عن المنفعة بمقتضى إذن من المديرية" — هو الإذن الوارد بذيل الاشهاد — مما لا يتأتى معه القول بأن الاشهاد محل النزاع هو إشهاد بوقف .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أنه بتاريخ ١٢/٢/١٩١٩ صدر حكم من محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية في القضية رقم ٣٥ سنة ٩١٧ / ٩١٨ قضى بأن الاشهاد وقف لا وصية وأصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه كما صدرت منها أحكام أخرى لاحقة بنفس المعنى وقد تمسك الطاعنون في دفاعهم بحجة هذه الأحكام ودفعوا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع استنادا إلى أن أحدا من خصوم الدعوى الحالية لم يكن مائلا أو مشتركا في الدعوى رقم ٣٥ سنة ٩١٧ / ٩١٨ بنى سويف الشرعية والدعاوى اللاحقة وأن الأحكام الصادرة فيها لا تكون حجة على غير خصومها ولا تسرى على الكافة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أنه وإن كان الأصل في الأحكام أن حجيتها قاصرة على أطرافها إلا أن منها ما يسرى على الكافة كالأحكام التى تقرر حالة قانونية والأحكام التى تتناول مسألة كلية شاملة ، والحكم الصادر من محكمة بنى سويف الشرعية في القضية رقم ٣٥ سنة ٩١٧ / ٩١٨ باعتبار أن الاشهاد وقف لا وصية هو حكم صادر فى مسألة كلية شاملة لأنه يقرر وضعاً قانونياً لأعيان الوقف ويبين التكيف الصحيح للاشهاد وهى مسألة كلية شاملة تتعلق بتفسير حجة الوقف وبيان وضعها الشرعى (وثانيها) أن طرف الخصومة هو من يكون خصما فيها مدعى أو مدعى عليه بنفسه أو بوكيله أو وليه أو وصيه أو نائبه والأصل فى النيابة عند الفقهاء أن الحاضر ينتصب خصما عن الغائب إذا كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر وأن الشركاء فى الخلافة عن الميت ينتصب أحدهم خصما عن الباقيين وأن أحد العامة ينوب عن باقيهم فيما يعتبر حقا عاما ومنه الوقف ورتبوا على ذلك أن القضاء فيها يكون قضاء على الكافة (وثالثها ورابعها) أن الوقف يلزم إذا حكم بلزومه حاكم والحكم الصادر من محكمة بنى سويف

الشرعية هو بمثابة اشهاد صادر من المحكمة الشرعية يثبت صفة الوقف للجهة التي ورد بيانها فيه بل هو أقوى من الاشهاد الذي لا يعدو أن يكون مجرد عمل ولائى (وخامسها) أن الاشهاد اعتبر وقفا من تاريخ صدوره وتحددت المراكز القانونية واستقرت المعاملات بشأنه وآلت الملكية فيه بمقتضى قانون إلغاء الوقف على هذا الاعتبار ، وفي القول بأن الاشهاد وصية اخلاص بهذه المراكز القانونية المستقرة ومخالفة لقواعد مضى المدة (وسادسها) أن الطاعنين طلبوا الحكم باعتبار الاشهاد وقفا لا وصية وإذ لم تقتنع المحكمة بهذا الطلب كان يتعين عليها أن تحكم برفض الدعوى وتقف عند هذا الحد لا أن تحكم باعتبار الاشهاد وصية وهو ما لم يطلب منها .

وحيث إن هذا النعى مردود (أولا) بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقوله ” ما يزعمه المستأنفون من أن الحكم الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ في القضية ٣٥ لسنة ١٧ / ٩١٨ بنى سويق قضى باعتبار هذا الاشهاد وقفا فردود بأن أحدا من الخصوم في الدعوى الحالية أو مورثهم كان ما ثلا في تلك الدعوى أو مشتركا فيها ومن ثم لا يعتبر هذا الحكم حجة على غير الخصوم في الدعوى وكذلك بالنسبة للأحكام الأخرى التي يقول عنها المستأنفون ولا يمكن القول بأن هذه الأحكام تسرى على جميع الناس لا على الخصوم لأنها ليست مقررة لحالات قانونية “ وهذا الذى أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الحكم في التكييف القانونى الصادر به الاشهاد لا يعتبر من قبيل الأحكام التي تقرر الحالة القانونية أو تنفيذها والتي ما يسرى على الكافة ، وحجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما ، ومردود (ثانيا) بأن النزاع في الدعوى يدور حول ما إذا كان الاشهاد يتضمن وقفا أم وصية وقد سبق القول بأنه وصية ، ومردود (ثالثا) بأن استقرار المعاملات ومضى المدة أمر خارج عن نطاق الخصومة والتكييف القانونى للتصرف الصادر به الاشهاد وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا التكييف المتنازع عليه بين أطراف الخصومة وقضى باعتباره وصية .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوى ، و ابراهيم الجافى ، و عباس حلى عبد الجواد ، و سليم راشد أبو زيد .

(٨٤)

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ القضائية :

تقدم . "التقادم المسقط" . دفع ما لا يجب . "رد ما دفع بغير حق" .
ضرائب . رسوم .

تقدم الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق بثلاث سنوات .

لم ينسخ القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ نص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى فيما تضمنه من تقدم الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق بثلاث سنوات وإن كانت المادة الثانية من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ قد نصت على مبدأ سريان هذا التقدم وبذلك تكون مدة تقدم الحق فى استرداد هذه الضرائب والرسوم باقية على أصلها ولم يعدلها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن رفع بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧ على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ

ستمائة آلاف جنيه والفوائد من تاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ حتى السداد وقال في بيانه للدعوى إنه قد رسا عليه في ٩ مايو سنة ١٩٥٣ مزايا مجموعات من الكابلات المستعملة المتخلفة عن الجيش البريطاني بمنطقة القنال بثمان قدره ٣٨٢٠٠ ج دفعه للجيش البريطاني وسدد الرسوم الجمركية المستحقة على تلك الكابلات وقدرها ١٦٣٨٥ ج و ١٠ م بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٣ ثم رأى الجيش البريطاني الاحتفاظ ببعض الكابلات المبيعة فجزها ورد له ثمنها وقدره ١١٨٤٠ ج ولما كانت الرسوم الجمركية التي حصلتها مصلحة الجمارك عن هذه البضاعة المقدرة بهذا المبلغ هي ستة آلاف جنيه فقد طالب المصلحة بردها إليه إلا أنها لم تستجب إلى طلبه فرفع الدعوى يطالب بالمبلغ المذكور - دفع المطعون ضدهما الدعوى بسقوط حق الطاعن في استرداد هذه الرسوم بالتقادم الثلاثي طبقاً للمادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني . وبتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بقبول الدفع وسقوط حق المدعى (الطاعن) في المطالبة بالمبلغ موضوع الدعوى - فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٩٩ سنة ٧٨ ق وطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته السابقة - وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت تلك المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وحدد لنظره جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٦ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سببين يتحصل الشق الأول من السبب الأول منهما في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بأن القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ نسخ الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني إذ قرر في مادته الأولى مبدأ عاماً هو أن الضرائب والرسوم تتقدم بمضي خمس سنوات ولم يفرق بين ما هو مستحق منها للحكومة وللأفراد بل أطلق النص إطلاقاً والقاعدة الأصولية أن المطلق لا يقيد إلا بنص وتأسيساً على هذا لا يسقط حق الطاعن في المطالبة

برد الرسوم إلا بمضى خمس سنوات ولم تمض هذه المدة من يوم دفع الرسوم في ١٩٥٣/٥/٢٨ ورفع الدعوى في ١٩٥٦/١٢/٢٧ لكن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى هذا الدفاع وأعتبر مدة التقادم ثلاث سنوات على خلاف ما يقضى به القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح في القانون إذ لم ينسخ القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ المادة ٣٧٧ من القانون المدني وإنما عدل بعض أحكامها فنص في المادة الأولى منه على أن تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول ، وبذلك خصصت هذه المادة الضرائب والرسوم التي تتقادم بخمس سنوات بأنها هي المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام فقط ونصت المادة الثانية من القانون المذكور على مبدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق كما نص في المادة الثالثة على بعض الحالات التي تعتبر قاطعة للتقادم وبذلك لم يمس القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ نص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني فيما تضمنه من تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات وبذلك تكون مدة تقادم الحق في إسترداد هذه الضرائب والرسوم باقية على أصلها ولم يعدلها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن حق المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير حق يتقادم بثلاث سنوات فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إن الطاعن ينعى في الشق الثاني من السبب الأول وفي السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحقه في الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن مدة التقادم سواء كانت خمس سنوات أو ثلاث سنوات لم تبدأ بعد ذلك وفق نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ التي تقضى بأن مدة تقادم الحق في المطالبة برد الرسوم تبدأ من يوم الدفع إلا إذا كانت هناك إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل فيبدأ التقادم من يوم إرسال هذه الجهة خطاباً موصى عليه بحقه في الرد

وطلب الطاعن من محكمة الاستئناف ضم ملف العملية الموجود بمصلحة الجمارك لأنه ثابت به الإجراءات والرسائل المتبادلة الخاصة بتحقيق طلب الطاعن ولأنه يبين من هذا الملف أن مدة التقادم لم تبدأ بعد إذ لم يصله خطاب من المطعون ضدهما بحقه في رد الرسوم التي دفعها بغير حق — لكن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع بشيء على الرغم من أنه دفاع جوهري وحاسم فيما يختلف فيه الطرفان مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور — هذا إلى أن عدم اجابة الطاعن إلى طلب ضم الملف يعتبر اخلافا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا الدفاع في شقيه مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد به في شأن ما يثيره الطاعن بهذا السبب ما نصه : ” وحيث إنه طبقا للمادة ٢/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ لا ينقطع التقادم برد الرسوم المدفوعة بغير حق إلا إذا طالب دافع الرسوم المصاحبة برد ما دفعه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قبل انتهاء مدة التقادم ، وقد قرر المستأنف (الطاعن) أنه كان قد طالب مصلحة الجمارك بدفع الرسوم المستحقة على الكابلات التي استردتها السلطات البريطانية بخطاب موصى عليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٥ ولذلك قررت المحكمة بعد أن كانت حجزت القضية للحكم اعادتها للرافعة ليقدم هذا الخطاب مع ايصال علم الوصول ولكنه لم يقدمه بالحفاظة التي قدم بها مستنداته أخيرا بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ — كما أنه لم يقدم ما يدل على أن هناك اجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالحصول “ وبعد أن ناقش الحكم دفاع الطرفين ومستندات الطاعن انتهى إلى قوله ” ولهذا يسقط قول المستأنف (الطاعن) بأن مدة التقادم التي بدأت بدفع الرسوم طبقا للقانون قد قطعت ويكون الدفع الذي أبدته مصلحة الجمارك بسقوط حق المستأنف في الاسترداد في محله ... “ وهذا الذي قرره الحكم — فيه الرد الكافي على ما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الشأن ولما كانت المحكمة غير ملزمة باجابة

الطاعن إلى ما طلبه من ضم الملف سيما وأن المفروض هو أن علم الوصول الخاص بالخطاب الذي ادعى إرساله إلى مصلحة الضرائب واعتبره قاطعا للتقدم — هذا العلم يكون تحت يده ، وما دام لم يقدمه إلى محكمة الموضوع أو يقدم دليلا آخر على إرسال هذا الخطاب فإن دفاعه المؤسس على انقطاع التقدم لهذا السبب يكون حاريا عن الدليل ولا يحكمة أن تلتفت عنه ولا تعنى بتحقيقه — لما كان ما تقدم ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٨٥)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) اختصاص . "اختصاص ولائى" . "اختصاص مجلس الدولة" .
رى وصرف . "تطهير المصارف" .

لم ينزع قانون مجلس الدولة من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسؤولية المرفوعة
على الحكومة سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب التعويض عن القرارات
الادارية المعيبة . دعاوى التعويض عن أعمال الادارة المادية من اختصاص المحاكم
المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الادارة فى تطهير مصرف
عمومى . قيامها على عمل ماذى واختصاص المحاكم بها .

(ب) رى وصرف . "تطهير الترع والمصارف" . تعويض .

لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف واختيار الوقت الذى تتم فيه
عماية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد
من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بالألا يكون العمل الضار
سواء كان إيجابيا أو سلبيا قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة .

١ — إن قانونى مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩
لم ينزعا من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسؤولية المرفوعة على الحكومة التى
كانت تختص بنظرها سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب تعويض
عن القرارات الإدارية المعيبة أما ما عدا ذلك من دعاوى التعويض عن أعمال
الإدارة المادية فما زال للمحاكم اختصاصها المطلق به . فإذا كانت الدعوى
مرفوعة بطلب تعويض عن ضرر بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب وزارة
الأشغال يمثل فى إهمالها فى تطهير مصرف عمومى إهمالا نتج عنه ارتفاع منسوب

المياه في المصرف وطغيانها على أرض المدعين مما ألحق الضرر بهم فإن دعوى المسؤولية تقوم في هذه الحالة على العمل المأدى ومن ثم تختص المحاكم بنظرها .

٢ - مفاد نصوص المادتين ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف أن المشرع ترك لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف العامة واختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير والكيفية التى تجرى بها وحظر المشرع مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . ولكن هذا الحظر ليس مطلقا بحيث يحصن جميع أعمال الحكومة الضارة وإنما هو مقيد بشرط يستفاد دلالة من عجز المادة ٣٢ المشار إليها وتمليه الأصول العامة لمسئولية الإدارة قبل الأفراد ، وهذا الشرط هو أن يكون العمل الضار - سواء كان إيجابيا أو سلبيا - قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة فإذا ثبت أن ما وقع من مصلحة الرى وألحق الضرر بالأفراد لم تكن تقتضيه تلك الدواعى أو تبرره بل كان تحكما من عمال المصلحة وتعسفا منها فى استعمال السلطة التقديرية المخولة لها لزمها التعويض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٥٩ كلى الزقازيق على وزارة الأشغال (الطاعنة الأولى) طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٧٠٠ ج تعويضا له عن التلف الذى أصاب أرضه وزراعة الفول السودانى التى كانت بها بسبب إهمال هذه الوزارة فى تطهير مصرف الوادى العمومى الذى يحد هذه الأرض من الجهة الشرقية مما أدى إلى تراكم الحشائش فى مجراه وإعاقة سير المياه والحيلولة دون تصريفها فارتفع منسوبها

عن المنسوب الطبيعي وطغت على أرضه في صيف عام ١٩٥٤ وأهلكت زراعة الفول السوداني التي كانت بها كما أتلفت تربة الأرض — وقد دفعت الوزارة الطاعنة هذه الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن الأرض المدعى بحصول الضرر فيها مملوكة لمصلحة الأملاك وليست للطعون ضده الأول.

وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وتحديد جلسة لنظر الموضوع ولدى نظره تدخل باقي الطاعنين منضمين إلى المطعون ضده الأول في طلباته باعتبارهم شركائه في الأرض وطلبوا أن يقضى له بالمبلغ المرفوعة به الدعوى كما أدخل المطعون ضده الأول مصلحة الأملاك — الطاعنة الثانية — ليكون الحكم في مواجهتها وقد عادت الوزارة الطاعنة الأولى ودفعت بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى مؤسسة هذا الدفع على أن الدعوى في حقيقتها تتضمن طلب التعويض عن قرار إداري سلبى بعدم تطهير المصرف ومن ثم يختص بنظرها القضاء الإداري عملا بالمادتين ٨ و ٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة كما دفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى على أساس أنها من اختصاص المحكمة الجزئية عملا بالمادة ٣/٤٦ من قانون المرافعات و بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق المرسوم في المادة ١٩ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ وطلبت إحتياطيا رفض الدعوى موضوعا تأسيسا على أن المادة ٣٢ من القانون المذكور تمنع مطالبة الحكومة بتعويض عن عدم قيامها بتطهير المصارف العمومية . وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفوع الثلاثة المتقدمة الذكر وبإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع للطعون ضده الأول في مواجهة مصلحة الأملاك — الطاعنة الثانية — مبلغ ١٢٥٠ ج نظير ما أصابه من ضرر بسبب تلف زراعة الفول السوداني التي كانت بأرضه التي طغت عليها مياه المصرف ونفت المحكمة حصول تلف بتربة الأرض وقد استأنفت وزارة الأشغال هذا الحكم والحكم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ٥٣ سنة ٤ ق وتمسكت في هذا الاستئناف بجميع دفوعها وأوجه دفاعها التي أبدتها أمام المحكمة الابتدائية .

وبتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الإستئناف بتأييد المحكمين المستأنفين - فطعننت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين : الأول : أن الحكم قد أخطأ في قضائه برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة الأولى أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ذلك أن أحكام قانون الرى والصرف قد أطلقت لها سلطة تحديد ما يظهر وما لا يظهر من المصارف العامة وهى إذ تستعمل هذه السلطة إنما تصدر فى حقيقة الأمر قرارات إدارية بتحديد المصارف التى ترى أن يجرى تطهيرها فى كل سنة وتلك التى يربأ تطهيرها وبهذه المثابة فإن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عن عدم تطهير مصرف معين تنطوى على طلب تعويض عن قرار إدارى مما يختص به مجلس الدولة - بهيئة قضاء إدارى - دون غيره تطبيقاً لحكم المادة التاسعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة وبالتالي فلا تختص المحاكم بنظر هذا النزاع .

والوجه الثانى : أن الحكم المطعون فيه خالف المادة ٣٢ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بقضائه بمسئولية الوزارة الطاعنة عن عدم تطهير مصرف الوادى وبإلزامها بتعويض الضرر الناشئ عن ذلك إذ أن المادة ٣٢ المشار إليها تقضى بأنه لا يجوز مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ عن استعمال السلطة المخولة لمصلحة الرى بمقتضى المادة ٣١ التى تجعل لها الهيمنة التامة على نظام الرى والصرف وتترك لها سلطة تقديرية مطلقة فى تحديد ما ترى ضرورة لتطهيره من المصارف العامة مما لا يستقيم معه منطق الحكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه بالتعويض على أساس حق القضاء فى مناقشة الجهة الادارية المختصة فيما هو من صميم سلطاتها التقديرية التى تراوحتها لتحقيق المصلحة العامة وفى حدود إمكانياتها المالية والفنية مع أن المقرر فقها وقضاء هو عدم جواز مساءلة الإدارة عما يدخل فى سلطاتها التقديرية إلا إذا ثبت أنها أساءت إستعمال السلطة لغير المصلحة

العامة وهو الأمر المتفق في النزاع الحالي هذا إلى ما في القضاء على الطاعنة بالتعويض من خروج على صريح نص المادة ٣٢ من قانون الري والصرف على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير سديد ذلك أن قانوني مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لم ينزعا من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسؤولية المرفوعة على الحكومة التي كانت تختص بنظرها سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب تعويض عن القرارات الإدارية المعيبة أما ما عدا ذلك من قضايا التعويض عن أعمال الإدارة المسادية فما زال للمحاكم اختصاصها المطلق به — ولما كانت الدعوى قد رفعت من المطعون ضدهم بطلب تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب وزارة الأشغال يمثل في إهمالها في تطهير مصرف عمومي إهمالا نتج عنه ارتفاع منسوب المياه في المصرف وطغيانها على أرض المدعين مما ألحق الضرر بهم فإن دعوى المسؤولية تقوم في هذه الحالة على العمل المسادي — ومن ثم تختص المحاكم بنظرها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لم يخطئ في القانون .

وحيث إن النعي في وجهه الثاني صحيح ذلك أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف نص في المادة ٣١ منه على أن "لمصلحة الري الهيمنة على توزيع مياه الري بالمجاري العامة على اختلاف أنواعها وتوزيع مياه كل مجرى عام على المآخذ الخاصة التي تتغذى منه ، ولها إدخال ما ترى إدخاله من التغيير والتعديل في نظام الري والصرف وتطهير ما ترى ضرورة لتطهيره من الترع والمصارف العامة في الأوقات وبالكيفية التي تراها" ثم نصت المادة ٣٢ على أنه "لا يجوز مطالبة الحكومة بتعويض عن أي ضرر ينشأ من استعمال السلطة المخولة لمصلحة الري بمقتضى المادة السابقة ولا من عدم كفاية المياه أو عدم وجودها بسبب إقفال ترعة أو إجراء ترهيم أو تعديل أو تطهير فيها أو اتخاذ أي إجراء اقتضته المصلحة العامة" ومفاد ذلك أن المشرع ترك لمصلحة الري سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف العامة واختيار الوقت الذي تتم فيه عملية التطهير والكيفية التي تجرى بها وحظر المشرع مطالبة الحكومة بتعويض عن أي ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة

التقديرية لكن هذا الحظر ليس مطلقا بحيث يحصن جميع أعمال الحكومة الضارة وإنما هو مقيد بشرط يستفاد دلالة من عجز المادة ٣٢ المشار إليها وتمليه الأصول العامة لمسئولية الإدارة قبل الأفراد وهذا الشرط هو أن يكون العمل الضار سواء كان إيجابيا أو سلبيا قد اقتضته أو تبرره دواعي المصلحة العامة فإذا ثبت أن ما وقع من مصلحة الري وألحق الضرر بالأفراد لم تكن تقتضيه تلك الدواعي أو تبرره بل كان تحكما من عمال المصلحة وتعسفا منها في استعمال السلطة التقديرية المخولة لها لزمها التعويض. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد فسر نص المادة ٣٢ سالفة الذكر بأن الحصانة التي أسبغها المشرع على أعمال مصلحة الري مقصورة على حماية الأعمال المشروعة التي تجريها تلك المصلحة في حدود سلطتها التقديرية الملبية ولا تمتد إلى الأعمال الخاطئة ورتب على ذلك أن كل خطأ مادي يقع منها ويترتب عليه ضرر يكون محلا للمسئولية — وهو تفسير غير صحيح إذ أن الأعمال المشروعة بطبيعتها لا يمكن أن تترتب عليها مسئولية ما وبالتالي يكون النص على حظر رفع دعوى المسئولية عنها لغوا وإذا كان خطأ الحكم على النحو السابق قد انتهى به إلى اعتبار مجرد إهمال مصلحة الري في تطهير مصرف الوادي العمومي خطأ يستوجب مسئولية وزارة الأشغال الطاعنة عن تعويض الضرر الناشئ عنه للمطعون ضده دون أن يبحث الحكم إذا كان عدم قيامها بالتطهير له ما يبرره من دواعي المصلحة العامة أم لا وهو بحث لازم لترتيب مسئولية الوزارة الطاعنة على ما تقدم ذكره فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في تفسير القانون وفي تطبيقه بما يستوجب نقضه وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل في الدعوى على ضوء ما سبق إيراد من قواعد .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وإميل جبران ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) نقض . "إعلان الطعن" . بطلان . "أثره" .

بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . قبل العمل
بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . لا أثر له سوى إعادة الإعلان صحيحا
ولو بعد فوات ميعاد المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . صيرورة
هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . تجاوزه لا يترتب عليه بطلان الطعن .

(ب) إثبات . "إنكار الورقة العرفية" . "الدفع بالجهالة" . تقادم . "التقادم
الصرفي" . أوراق تجارية .

الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي
المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى
مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم .

(ج) تقادم . "تقادم صرفي" . أوراق تجارية . محكمة الموضوع . نقض .
"مسائل الواقع"

تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي
يستقل بها قاضي الموضوع .

(د) أوراق تجارية . "شيك" . كميالة . "الكميالة المعيبة"

الشك الموصوف بأنه شيك ويحمل تاريخين وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد
صفته كشيك . اعتباره كميالة صحيحة أو معيبة إذا لم تشمل على البيانات اللازم ذكرها
في هذا النوع من الأوراق التجارية . خلو الكميالة من بيان "رمول القيمة" . إعتبارها
كميالة معيبة .

(هـ) أوراق تجارية. "الأوراق التجارية المعيبة". "طبيعتها". تقادم .
"التقادم المسقط". "التقادم الصرفي".

الأوراق التجارية المعيبة . اعتبارها في الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدني إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر في هذه الحالة أوراقا تجارية . م ١٠٨ من قانون التجارة . خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

(و) نقض. "أسباب الطعن". تاجر . "صفة التاجر". عكس الموضوع.

عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صفة مورث المطعون عليه كتاجر .
عدم قبول هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ز) شيك. "تجارته". أوراق تجارية. أعمال تجارية. "الأعمال التجارية بالتبعية".

الوصف التجارى للشيك يحدد وقت انشائه . اعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مرتباً على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجراً ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجارى تطبيقاً لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . م ٩/٢ من قانون التجارة - عدم الاعتداد - في هذا الشأن - بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التي اقتضت الظاهر . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتنظيمه أو ضمانه .

١ - لا يترتب على بطلان إعلان الطعن الذى تم بمعرفة قلم الكتاب فى ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - قبل العمل به - انون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - سوى إعادة إعلانه إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان فى المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً حتمياً وإنما أصبح على ماجرى به قضاء محكمة النقض ميعاداً تنظيمياً لا يترتب على تجاوزه بطلان الطعن .

٢ - لئن كان الدفع بانكار الورقة العرفية من جانب المدين يدحض قرينة الوفاء التى يقوم عليها التقادم الصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة إلا أن الدفع بالجهالة من وارث المدين - وهو يقوم على مجرد عدم العلم

بأن الخط أو التوقيع هو لمن تلقى الحق عنه - لا يتنافى مع قرينة الوفاء لأنه لا يفيد بطريق اللزوم عدم حصول الوفاء بالدين من المدين نفسه قبل وفاته على غير علم من الوارث .

٣ - تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي - هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .

٤ - الصك الموصوف بأنه شيك والمتضمن تاريخين أحدهما للسحب والآخر للاستحقاق إذا جاء أمر الدفع فيه مصحوبا بأجل يفقد صفته باعتباره شيكا أى أداة وفاء تقوم مقام النقود ويعد كبيالة صحيحة أو معيبة تبعا لما إذا كانت الورقة مشتملة أو غير مشتملة على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية فإذا خلت من بيان وصول القيمة فإنها تعد كبيالة معيبة .

٥ - الأصل في الأوراق التجارية المعيبة أنها تعتبر سندات عادية تخضع لأحكام القانون المدني متى كانت مستوفية الشروط اللازمة لهذه السندات إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فإنها تعتبر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أوراقا تجارية طبقا للمادة ١٠٨ من قانون التجارة فتجرى عليها الأحكام العامة للأوراق التجارية ومنها حكم التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

٦ - متى كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع بأن مورث المطعون عليهم لم يكن تاجرا فلا يقبل منه هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - الوصف التجارى للشيك يحدد وقت إنشائه فيعتبر عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أنه سحبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية المنصوص عليه بالفقرة التاسعة من المادة الثانية من قانون التجارة . ولا عبرة في تحديد هذا الوصف بصفة المظهر للشيك أو بطبيعته العملية التي اقتضت تداوله بطريق التظهير إذ تنسحب

الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — على جميع العمليات اللاحقة التي تقع عليه كتنظيمه أو ضمانه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٨ إستصدر الطاعن من رئيس محكمة المنصورة الابتدائية أمر أداء قضي بإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم المرحوم محمد السعيد منصور مبلغ ٧٣٠ جنيها والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٦/٣/١٩٥٨ إستنادا إلى أنه يداين المورث بموجب شيكين الأول بمبلغ ٤٣٠ ج مسحوب بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٠ ومستحق الدفع في ٣٠/٨/١٩٥٠ والثاني بمبلغ ٣٠٠ ج مسحوب بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٠ لأمر ميشيل باراديلي ومظهر منه إلى مورث المطعون عليهم ومن هذا الأخير إلى الطاعن — عارض المطعون عليهم الستة الأول في هذا الأمر بالدعوى رقم ٤٠٢ سنة ١٩٥٨ تجارى المنصورة واستندوا إلى أنهم لا يعلمون بمديونية مورثهم للطاعن — وأن حق الطاعن في المطالبة بقيمة الشيكين قد سقط بالتقادم الخمسى لأن الطرفين تاجران والشيك ورقة تجارية ، كما عارضت المطعون عليها السابعة في الأمر للأسباب ذاتها بالدعوى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٥٨ كلى المنصورة ومحكمة أول درجة قررت ضم الدعويين وقضت في ٢١/٤/١٩٥٩ بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن الدين تجارى وأن مورثهم تاجر ولينفى الطاعن ذلك . وبعد تنفيذ الحكم قضت المحكمة في ٢٤/١١/١٩٥٩ برفض الدفع بالتقادم ورفض المعارضتين وتأييد أمر الأداء المعارض فيه — استأنف المطعون عليهم الستة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ١٢ ق المنصورة ، كما استأنفته المطعون عليها السابعة بالاستئناف رقم ١٣ لسنة ١٢ ق المنصورة — وتمسكت هذه الأخيرة في أسباب استئنافها بأن محكمة أول درجة لم تتعرض لما دفعت به في صحيفة معارضتها من أنها تجهل توقيع مورثها على الشيكين موضوع الدعوى — وقضت محكمة الاستئناف بتوجيه اليمين

إليها فقبلتها وحلفتها - ثم قضت بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن الامضاءين الموقع بهما على الشيكين صادرا من مورثها ولتنفى المطعون عليها السابعة ذلك ، وبعد سماع الشهود قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٩ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع وبسقوط حق الطاعن في المطالبة بقيمة الشيكين المؤرخين ١٩٥٠/٦/٣٠ ، ١٩٥٠/١٢/٣٠ بالتقادم الخمسى وبرفض الدعوى - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بملسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وبعد اعلان الطعن إلى المطعون عليهم قدموا مذكرات بدفاعهم ودفع وارثا المطعون عليها الثانية بسقوط الطعن لبطلان إعلانهما ، وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة طلبت النيابة رفض الدفع والنزمت في الموضوع رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الطعن الذي أبداه وارثا المطعون عليها الثانية يتحصل في أن مورثتهما توفيت في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ وأن الطعن أعلن في ١٣/٧/١٩٦٥ إلى الورثة بحملة في آخر موطن لها وذلك بعد مضي الميعاد المحدد لإعلانه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وكان لا يترتب على بطلان إعلان الطعن في حكم ذلك القانون المنطبق على الطعن المائل سوى إعادة إعلانه بإعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لأن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتميا وإنما أصبح - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان الطعن - لما كان ذلك ، وكان وارثا المطعون عليها الثانية قد أودعا مذكرة بدفاعهما في الميعاد القانوني ولم يعد هناك ما يوجب إعادة إعلانهما فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سببين - ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في المطالبة بقيمة الشيكين على أن الدفع من جانب الورثة بجهالة توقيع المورث على سندی الدين لا يعتبر إنكارا لها ، ولا يتعارض مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الضمني ، هذا في حين أن الدفع بالجهالة هو إنكار لتوقيع المورث يهدر حجية الورقة العرفية بنص المادة ٣٩٤ من القانون المدني - ويتضمن بذلك ما يتضمنه الإنكار الصريح من أنه لم يسبق للمورث أو أحد ورثته سداد قيمتها ، ويدحض بالتالي - كما هو الشأن في الإنكار - قرينة الوفاء ، وقد دفعت المطعون عليها السابعة في صحيفة المعارضة بجهالة إمضاء مورثها على الشيكين ، كما دفع المطعون عليهم الستة الأول بعدم العلم بمديونية مورثهم للطاعن وأضافوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع أن الشيك المظهر قد خلا من شرط الضمان ، كما تمسكوا بالدفع بالتجريد بالنسبة لهذا الشيك وبخضوعه لقواعد الحوالة المدنية ، وطلبوا توجيه اليمين الحاسمة للطاعن عن مبلغ الدين - وإذا اكتفى الحكم بمناقشة الدفع بالجهالة دون باقي الدفوع وأوجه الدفاع مع أنها تنقض قرينة الوفاء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصرا في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص أنه " لا يمنع من إبداء الدفع بالتقادم الدفع بالتجهيل المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ فقرة ٢ من القانون المدني والمبدي من المستأنفة السيدة حكمت عبد الحميد الهاكح - المطعون عليها السابعة - لأن هذا الدفع ليس إنكارا للورقة وإنما هو نفى لعلم المستأنفة بأن الإمضاء الوارد عليها هو للمورث حقيقة - وقد أشارت إلى ذلك مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني شرحا للمادة المتقدمة بقولها إن مركز الورثة والخلفاء يختلف عن مركز المورث أو المستخلف نفسه لأن التوقيع ينسب إليه شخصيا دون أولئك وهؤلاء ، وأن هذا ما حدا بالمشعر إلى الحد من نطاق القاعدة المقررة في الفقرة الأولى بمقتضى الحكم الوارد في الفقرة

الثانية - وأضافت بأنه ليس في الوسع إزاء ما يفرق المركزين إلا أن يباح للوارث أو الخلف الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمن تلقى عنه حقه - وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه وإن كان الدفع بإنكار الورقة العرفية من جانب المدين يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة ، إلا أن الدفع بالجهالة من وارث المدين - وهو يقوم على مجرد عدم العلم بأن الخط أو التوقيع هو لمن تلقى الحق عنه - هذا الدفع لا يتنافى مع قرينة الوفاء ، لأنه لا يفيد بطريق اللزوم عدم حصول الوفاء للمدين من المدين نفسه قبل وفاته على غير علم من الوارث . ولما كان تقدير ما ينقض قرينة الوفاء هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، وإذ نفى الحكم المطعون فيه صدور ما ينقض هذه القرينة من المطعون عليهم ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الشق يكون غير سديد - وما يشبه الطاعن في الشق الثاني من أن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة باقي الدفوع التي أبداه المطعون عليهم وأوجه دفاعهم رغم أنها تفيد في نظره نقض قرينة الوفاء ، فإنه طالما أن الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يقبل منه إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الشق على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث من السبب الأول والوجهين الأول والثالث من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب - ويقول في بيان ذلك إن الحكم قضى باعتبار الشيك المحرر في ١٩٥٠/٦/٣٠ والمستحق الأداء في ١٩٥٠/٨/٣٠ خاضعا للتقادم الخمسي بوصفه كميالة وعملا تجاريا في ذاته رغم خلو هذه الورقة من بيان وصول القيمة اللازم لاعتبار الكميالة صحيحة ، وإذ تعد هذه الورقة كميالة معيبة فإنها لا تخضع للتقادم الصرفي إلا إذا حررت بين تجار أو لأعمال تجارية - لأن الكميالة الصحيحة هي وحدها التي تلحقها القرينة القانونية على تجاريتها ، هذا إلى أن الحكم اعتبر مورث المطعون عليهم تاجرا دون التحقق من قيام هذه الصفة به وقت سحب الشيك ومناقشة ما أسفر عنه التحقيق أمام محكمة الاستئناف من أن هذا المورث

لم يكن وقتئذ تاجرا فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الصك الموصوف بأنه شيك والمتضمن تاريخين أحدهما للسحب والآخر للاستحقاق - إذا جاء أمر الدفع فيه مصحوبا بأجل يفقد صفته باعتباره شيكا ، أى أداة وفاء يقوم مقام النقود ، ويعد كبيالة صحيحة أو معيبة تبعا لما إذا كانت الورقة مشتملة أم غير مشتملة على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق ، فإذا خلت بمن بيان وصول القيمة فإنها تعد كبيالة معيبة ، ولما كان الأصل في الأوراق التجارية المعيبة أنها تعتبر سندات عادية تخضع لأحكام القانون المدني متى كانت مستوفية الشروط اللازمة لهذه السندات إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فإنها تعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أوراقا تجارية طبقا للمادة ١٠٨ من قانون التجارة فتجرى عليها الأحكام العامة للأوراق التجارية ومنها حكم التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ تجارى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع الصك موضوع النزاع للتقادم الخمسى تأسيسا على أنه يستحق الأداء في تاريخ لاحق على تاريخ سحبه وأنه حرر بين تجار أو لأعمال تجارية وأن مورث المطعون عليهم الساحب له كان تاجرا وأن الطاعن لم ينازع في هذه الصفة فانه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يعيبه ما استورد إليه خطأ من اعتبار هذه الورقة كبيالة صحيحة وعملا تجاريا في حد ذاته رغم خلوها من بيان وصول القيمة لأن هذا الخطأ غير مؤثر في قضائه في الدعوى الحالية من حيث خضوع هذه الورقة للتقادم الخمسى على النحو السالف الذكر . ولما كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع بأن مورث المطعون عليهم لم يكن تاجرا ، وإذ لا تقبل منه هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن الحكم في قضائه بسقوط الحق في المطالبة بقيمة هذا الشيك لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن النعى في الوجه الرابع من السبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب - إذ أخضع للتقادم الخمسى الشيك المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٣٠ والمظهر

من مورث المطعون عليهم إلى الطاعن بأن اعتبر هذا الشيك تجاريا تأسيسا على صفة المورث التجارية في حين أن العبرة في تجارية الشيك هي بطبيعة العملية التي اقتضت التوقيع عليه من الساحب لا من أحد المظهرين ولا بصفة هذا المظهر — وإذ أغفل الحكم الإشارة إلى أن الساحب كان تاجرا أو أن العملية التي اقتضت سحبه كانت تجارية فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان الوصف التجاري للشيك يحدد وقت إنشائه فيعتبر عملا تجاريا إذا كان تحريره مرتباً على عمل تجاري أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أنه سحبه لعمل غير تجاري تطبيقاً لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية المنصوص عليه بالفقرة التاسعة من المادة الثانية من قانون التجارة ، وكان لا عبرة في تحديد هذا الوصف بصفة المظهر للشيك أو بطبيعة العملية التي اقتضت تداوله بطريق التظهير ، إذ تنسحب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على جميع العمليات اللاحقة التي تقع عليه كتظهيره أو ضمانه — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يلتزم هذا النظر بأن حدد الوصف التجاري للشيك المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بالنظر إلى صفة مورث المطعون عليهم وهو المظهر لا الساحب . فإنه يكون قد خالف القانون وإذ تحجب الحكم بهذه المخالفة عن تحقيق صفة الساحب للشيك وطبيعة العملية التي اقتضت سحبه وكان هذا التحقيق لازماً لتطبيق التقادم الصرفي عليه فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٨٧)

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) نقل . ” نقل بحرى ” . ” خطابات الضمان ” . ” حجيتها ” . ” سند الشحن ” . إثبات . مسئولية .

التزام الشاحن - بموجب خطابات الضمان - بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض .
حجية هذه الخطابات على هافديها الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن .
المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة بروكسل مادامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسئولية وليست مشوبة بالغش .

(ب) نقل . ” نقل بحرى ” . نقض . ” المصلحة في الطعن ” .

استناد المرسل إليه (المشتري) في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم استناده إلى تلف طراً على البضاعة بعد شحنها . نفي الطاعن (البائع) بأن البيع ” فوب ” وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء ” التسليم ” فلا يسأل عنه . غير مستج .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” السبب الجديد ” . تقادم

عدم تمسك الطاعن بتقادم الدعوى أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - خطابات الضمان أوراق يثبت فيها الشاحن التحفظات التي طلب الناقل إدراجها في سند الشحن ولكنها لم تدرج به استجابة لرغبة الشاحن . وبموجب هذه الخطابات يتعهد الشاحن بضمان كافة النتائج التي تترتب على عدم مطابقة

البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض وذلك مقابل أن يسلمه الناقل سند الشحن نظيفا خاليا من هذه التحفظات فيسهل للشاحن التعامل على البضاعة بسند الشحن والحصول بمقتضاه على الأثمان من البنوك ، فضلا عن فائدة هذه الأوراق في تسهيل عمليات النقل البحري التي تقتضى السرعة في إجراءاتها . وأوراق الضمان هذه ، باعتبارها حجة على عاقيدها وحدهما - الشاحن والناقل - ولا يجوز الاحتجاج بها على الغير من حاملي سند الشحن ، لا مخالفة فيها لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل طالما أن المقصود منها مجرد دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بين الناقل والشاحن ولم تتضمن اتفاقا على إعفاء الناقل من المسؤولية ولم تكن مشوبة عند إصدارها بقصد إيهام الغير وإدخال الغش عليه عند تداول سند الشحن .

٢ - متى كان المشتري - المرسل إليه - لم يستند في طلب التعويض إلى تلف طرأ على البضاعة بعد شحنها وإنما استند في ذلك إلى أن البضاعة سلمت إليه بحالة تغاير وصفها في سند الشحن وهو ما يشمل ضمان الطاعن (الشاحن) بموجب خطاب الضمان ، فإن نعى الطاعن بأن البيع الذي تم بينه وبين المشتري بيع " فوب " وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء " التسليف " فلا يتحمل بالتالى التلف الذى لحقها يكون غير متج .

٣ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الخاص بتقادم الدعوى فإن النعى بذلك يعد سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٠٢٨ سنة ١٩٥٧ تجارى

كلى الإسكندرية على الطاعن تطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٩٧٠ ج و ٧٠ مليا والفوائد بواقع ٥٪ ، وقالت شرعا لدعواها إن الطاعن اتفق معها على نقل ٤٤ سيارة لورى "خردة" إلى أمريكا وأرادت المطعون عليها أن تثبت حالة البضاعة الحقيقية في سند الشحن وهى أن اللوريات "خردة" وبعض أجزائها قد انفصلت عنها وحملت على أحدها ، غير أن الطاعن طلب منها عدم إيراد أى تحفظ بهذا الشأن والإكتفاء بإثبات أنها "مستعملة" حتى يتسنى له تظهير سند الشحن ، فوافقت المطعون عليها نظير توقيع الطاعن على خطاب ضمان تعهد فيه بأن يتحمل أية مسئولية قد تترتب بسبب عدم إثبات هذه التحفظات ، ونقلت المطعون عليها اللوريات إلى نيوجرسى بأمريكا واتضح للمرسل إليه أنها غير مطابقة لوصفها المبين في سند الشحن ، فأقام ضدها دعوى أمام القضاء الأمريكى يطالبها بتعويض قدره ٢٥٠٠٠ دولار فأخطرت الطاعن إلا أنه لم يحرك ساكنا الأمر الذى اضطرت معه إلى تسوية النزاع مع المرسل إليه صلحا ودفعت له مبلغ ٨٥٠٠ دولار أمريكى وقيمتها بالعملة المصرية مبلغ ٢٩٧٠ ج و ٧٠ م وإذ رفض الطاعن أن يدفع لها هذا المبلغ تنفيذا لخطاب الضمان فقد أقامت عليه الدعوى الحالية للحكم لها به . وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٦ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٢٩٧٠ ج و ٧٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩ سنة ١٥ ق تجارى الاسكندرية طالبا إلغاءه ورفض الدعوى كما رفعت المطعون عليها إستئنافا مقابلا قيد برقم ٣١٩ سنة ١٦ ق طالبة الحكم لها بالفوائد . ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٥/٥/١٩٦١ برفض الإستئناف الأصيل وتأييد الحكم المستأنف وبعدهم جواز الإستئناف المقابل . وفى ١٥/٦/١٩٦١ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٣/٣/١٩٦٥ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذى ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها قصور الحكم المطعون فيه فى النسب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الشركة المطعون عليها أسست دعواها على خطاب الضمان المؤرخ ١/٤/١٩٥٣ الذى قدمه الطاعن وأن المرسل إليه

طالبها بالتعويض أمام المحاكم الأمريكية وأنها تصالحت معه على مبلغ ٨٥٠٠ دولار وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لم يضمن للشركة المطعون عليها بموجب خطاب الضمان إلا النتائج المترتبة على تسليمه سند الشحن نظيفا لا يشمل التحفظ الذي كانت الشركة ترغب في إدراجه به لبيان الحالة الحقيقية للبضاعة وقت الشحن ، وأن التاجر الأمريكي - المرسل إليه - لم يتمسك ضد الشركة المطعون عليها بما ورد في سند الشحن بل استند في دعواه إلى أن البضاعة سلمت إليه بحالة تختلف عما كانت عليه عند شحنها مما يدل على أن العيب الذي أصاب البضاعة لم يكن سابقا على الشحن أو معاصرا له وإنما كان لاحقا عليه أثناء قيام الشركة المطعون عليها بنقل البضاعة ، وبالتالي فلا يشملها ضمان الطاعن طبقا لورقة الضمان ، غير أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم أهميته ، واتخذت من خطاب الضمان دليلا على أن المرسل إليه بنى دعواه على سوء حالة البضاعة وقت الشحن وهو ما لا يتفق مع ما ورد في صحيفة تلك الدعوى ولا يعتبر ردا على دفاع الطاعن . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان التعويض الذي تصالحت عليه الشركة المطعون عليها مع المرسل إليه وألزم به الطاعن يرجع إلى سبب من الأسباب الداخلة في ورقة الضمان .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قضى بمسئولية الطاعن عن مبلغ التعويض الذي دفعته الشركة المطعون عليها وهي الشركة الناقلة إلى المرسل إليه استنادا إلى خطاب الضمان المؤرخ ١٩٥٣/٤/١ الذي تعهد فيه الطاعن وهو الشاحن بأن يتحمل أية مسئولية قد تترتب بسبب خلو سند الشحن من التحفظات التي تمثل حالة البضاعة الحقيقية والتي رأى الطاعن عدم إدراجها فيه ، وإلى أن المرسل إليه قد طالب المطعون عليها بالتعويض " بسبب مغايرة البضاعة موضوع الشحن لما هو ثابت في سند الشحن " ، وعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن الوارد بسبب النعي ورد عليه بقوله : " وأما ما أشار إليه المستأنف (الطاعن) من أن المرسل إليه قد آزره فيما أورده المذكور في دعواه عندما قرر في تلك الدعوى أن البضاعة لم تكن عند تسليمها له بنفس الحالة التي كانت عليها وقت شحنها - فإن هذا القول لا يجدي المستأنف شيئا إذ لو كان هذا القول صحيحا لما كان هناك من مبرر

يدعوه لتوقيع إقرار الضمان الرقيم أول أبريل سنة ١٩٥٣ " وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه يحمل الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ذلك أنه اعتبر أن ما قرر المرسل إليه فى دعواه من أن هناك خلافا بين حالة البضاعة عند الشحن وحالتها وقت التسليم - تمسكا منه بما أثبت فى سند الشحن من وصف البضاعة بأنها مستعملة تأسيسا على أن هذا الوصف يعد من بيانات سند الشحن التى لا يجوز لشركة الملاحة إثبات عكسها فى مواجهة المرسل إليه وتحوز حجية مطلقة فى الإثبات لصالحه ، وذلك دون الوصف الحقيقى للبضاعة الذى ورد فى خطاب الضمان وطلب الطاعن عدم إثباته فى سند الشحن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ من خطاب الضمان دليلا على أن البضاعة لم تكن سليمة وقت شحنها وأن الحالة التى كانت عليها وقت تسليمها إلى المرسل إليه تمثل وصفها الحقيقى وقت الشحن ، ولم تكن تلقا طارئاً عليها بعد شحنها ، وكان مؤدى هذا الذى حصله الحكم هو القضاء بمسئولية الطاعن عن التعويض باعتباره داخلا فى نطاق ما يضمنه بموجب خطاب الضمان المحرر بينه وبين شركة الملاحة المطعون عليها ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن تمسك بأن خطاب الضمان المؤرخ ١/٤/١٩٥٣ قد اشتمل على تعهده بأن يتحمل أية مسئولية تترتب على خلو سند الشحن من التحفظ الذى كانت ترغب الشركة المطعون عليها أن تدرجه فيه فىكون هذا الخطاب قد تضمن فى حقيقته شرطا بإعفاء شركة الملاحة من المسئولية ، وهذا الشرط باطل طبقا للمادة ٨/٣ من معاهدة بروكسل الدولية التى وافقت عليها مصر ، ولكن الحكم المطعون فيه إنصرف عن تطبيق حكم هذه الفقرة مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ، هذا إلى أن هذه الورقة - بغرض أنها من أوراق الضمان - يجب القضاء ببطالها منعا من إساءة إستعمالها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن خطابات الضمان هى أوراق يثبت فيها الشاحن التحفظات التى طلب الناقل إدراجها فى سند الشحن ولكنها لم تدرج به إستجابة لرغبة الشاحن ، وبموجب هذه الخطابات يتعهد الشاحن بضمان كافة

النتائج التي ترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض : وذلك مقابل أن يسلمه الناقل سند شحن نظيفاً خالياً من هذه التحفظات فيسهل للشاحن التعامل على البضاعة بسند الشحن والحصول بمقتضاه على الإئتمان من البنوك ، فضلاً عن فائدة هذه الأوراق في تسهيل عمليات النقل البحري التي تقتضي السرعة في إجراءاتها . وأوراق الضمان هذه ، باعتبارها حجة على عاقدتها وحدهما — الشاحن والناقل — ولا يجوز الإحتجاج بها على الغير من حاملي سند الشحن ، لا مخالفة فيها لمعاهدة سندات الشحن الموقعة بروكسل طالما أن المقصود منها مجرد دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بين الناقل والشاحن ولم يتضمن اتفاقاً على إعفاء الناقل من المسؤولية ولم تكن مشوبة عند إصدارها بقصد إيهام الغير وادخال الغش عليه عند تداول السند ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليها وهي شركة الملاحة إنما تتمسك بخطاب الضمان موضوع النزاع في دعواها قبل الشاحن ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن هذا الخطاب قد سلمه الطاعن إلى المطعون عليها حتى لا تدرج التحفظات التي أرادت إثباتها في سند الشحن عن حالة البضاعة من أنها "خردة" وأن بعض أجزاء اللوريات قد انفصلت عنها وحملت على أحدها ، كما خلص الحكم إلى أن هذا الخطاب لم يتضمن بهذه الصورة إعفاء من المسؤولية الذي تحرمه المادة ٨/٣ من معاهدة بروكسل ، لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والقصور في التسبب من ستة أوجه : ١ — ذكر الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن البيع الذي تم بينه وبين التاجر الأمريكي هو بيع "فوب" تنتقل فيه الملكية إلى المشتري بمجرد شحن البضاعة على ظهر السفينة فيتحمل هو مخاطر الطريق ، ورد الحكم على ذلك بأن إنتقال الملكية إلى المشتري لا يؤثر في مسؤولية الناقل البحري ، وهذا القول من الحكم ينطوي على خطأ ظاهر لأن إنتقال الملكية إلى المشتري بمجرد شحن

البضاعة مؤداه إعتباره أنه قد تسلمها وقت الشحن فيتحمل كل ما يلحق بها من هلاك أو تلف ابتداء من هذا التاريخ و بالتالى فلا وجه لتحميل البائع وهو الطاعن بالمسئولية من ذلك لأن ضمانه قاصر على المخاطر السابقة على الشحن، والقول بغير ذلك فيه مخالفة للقانون ولشروط التعاقد ، كما أن تحميل الطاعن بالمسئولية يقتضى إثبات أن العجز أو التلف سابق على عملية الشحن وهو ما لم يثبت في الدعوى ولم يحققه الحكم . ٢ — تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن السبب الرئيسى للعيب الذى لحق البضاعة يرجع إلى سوء التستيف ولكن الحكم لم يلق بالآ إلى هذا الدفاع على أهميته . ٣ — لم يلتفت الحكم إلى ما قرره الطاعن من أن الشركة المطعون عليها لم تختصمه في الدعوى التى رفعت عليها أمام المحاكم الأمريكية ولم تتابع السير فيها حتى يصدر حكم يحدد أساس المسئولية ، بل تصالحت مع المشتري مع أن الدعوى كان مآلها الرفض لأن المشتري أقر في عقد البيع بأنه عاين البضاعة وقبلها بحالتها ولأن وكيله ” استروفسكى ” هو الذى حملها على السفينة وقرر في خطابه المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ الذى أرسله إلى الطاعن أن حالتها مرضية . ٤ — أخطأ الحكم في فهم الواقع إذ قرر أنه لا يوجد ما يدل على وكالة ” استروفسكى ” من الشركة المطعون عليها مع أن الطاعن قال إن ” استروفسكى ” هو وكيل المشتري ، ولو التفت الحكم إلى ذلك لتغير وجه الرأى في الدعوى . ٥ — أغفل الحكم بحث ما قدمه الطاعن من مستندات صادرة من جمر ك الإسكندرية وإدارة التصدير وجر ك نيويورك والتي استدلت بها على أن اللوريات موضوع النزاع ليست خردة وإنما كانت مستعملة . ٦ — لم يرد الحكم على دفع الطاعن بتقادم الدعوى لرفعها عليه بعد سنة من تاريخ تسليم البضاعة .

وحيث إن النعى في وجهيه الأول والثانى مردود بما سلف بيانه في الرد على السبب الأول من أن المشتري وهو المرسل إليه لم يستند في طلب التعويض إلى تلف طرأ على البضاعة بعد شحنها وإنما استند في ذلك إلى أن البضاعة سلمت له

بحالة تغاير وصفها في سند الشحن — وهو ما يشمل ضمان الطاعن ، ومن ثم يكون نعي الطاعن بأن البيع الذي تم بينه وبين المشتري بيع ”فوب“ وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء التسليم وأن الطاعن لا يتحمل بالتالي التلف الذي لحقها ، يكون هذا النعي غير متج . والنعي في وجهه الثالث مردود بما قرره الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه من ”أن المدعية المطعون عليها ، قد أخطرت المدعى عليه — الطاعن — بتوجيه المرسل إليه دعوى التعويض إليها بسبب مغايرة البضاعة موضوع الشحن لما هو ثابت في سند الشحن كما أخطرته بمفاوضات الصلح الخاصة بها وقد أقر المدعى عليه صراحة بالمذكرة المقدمة منه بهذين الإخطارين . وأن المدعى عليه تقاعس فلم يحرك ما كنا أو يتدخل في الدعوى المذكورة لدفع ما وجهه المرسل إليه للمدعية من طلبات كما أنه لم يكن ثمة دليل في الأوراق على إخطاره المدعية بما له قبل المرسل إليه من حقوق إذ أن صورة الخطاب التي قدمها المدعى عليه والتي أنكرت المدعية استلامه لا تنهض دليلاً على علم المدعية بذلك كما أنه لم يقم بتسليمها ما لديه من مستندات يصح الاحتجاج بها على المرسل إليه ودفع دعواه“ وهذا الذي قرره الحكم يحمل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . والنعي في الوجه الرابع مردود بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ناقش الخطاب المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ الذي أرسله استروفسكي إلى الطاعن وذكر فيه بأن حالة البضاعة مرضية ، على أنه خطاب صادر من وكيل المطعون عليها في حين أن استروفسكي هو وكيل المرسل إليه على ما هو ثابت من صورة هذا الخطاب المودعة ملف الطعن ، إلا أن هذا الخطأ غير مؤثر في قضاء الحكم في هذا الخصوص لأنه إنما اعتمد في ذلك على ما قرره من أن ”وهذه العبارة وإن كانت تفيد أن الشحنة هي عربات مستعملة إلا أنها لا تنفي اعتراض ربان السفينة بأن الشحنة Scrop ولا تنفي ما يؤدي إليه إقرار الضمان سالف الإيضاح“ والنعي في الوجه الخامس مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه بمسئولية الطاعن إلى خطاب الضمان الذي تعهد فيه بأن يتحمل المسئولية التي قد تترتب بسبب عدم إثبات التحفظات التي

رأت المطعون عليها أن تدرجها في سند الشحن عن حالة البضاعة من أنها "خردة" فان ذلك يحمل الرد على المستندات التي قدمها الطاعن للاستدلال بها على أن البضاعة كانت مستعملة وليست "خردة". والنعي في وجهه الأخير غير مقبول ذلك أنه ليس في الأوراق ما يدل على أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الخاص بتقادم الدعوى لرفعها عليه بعد سنة من تاريخ تسليم البضاعة ومن ثم يعتبر هذا النعي سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد اللطيف ، وإميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وعثمان زكريا .

(٨٨)

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) مسئولية . ” مسئولية الطبيب “ . إلترام ” إلترام بعناية “ .

إلترام الطبيب بذل العناية في سبيل شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . واجب الطبيب في بذل العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علماً ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي تختلف فيها أهل هذه المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئولته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ ارتباط السبب بالمسبب . تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر هو على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لقدمها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها . لا مخالفة للقانون .

(ب) تعويض . ” الضرر الأدبي “ . مسئولية .

الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر . قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية .

١ — مسئولية الطبيب لا تقوم — في الأصل — على أنه يلتزم بتحقيق غاية هي شفاء المريض وإنما يلتزم ببذل العناية الصادقة في سبيل شفائه . ولما كان واجب الطبيب في بذل العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علماً ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي تختلف فيها أهل هذه المهنة لينفتح باب الاجتهاد فيها ، فإن انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب يعد خطأ يستوجب مسئولته عن الضرر الذي يلحق بالمريض ويفوت عليه فرصة العلاج

ما دام هذا الخطأ قد تداخل بما يؤدي إلى ارتباطه بالضرر ارتباط السبب بالمسبب ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل من الواقع أن الطاعن — طبيب — قد أمر بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر ، وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل في وفاتها ، واعتبر الحكم هذا التصرف خطأ لا يبرره له ادعاء الطاعن بعدم ضرورة التدخل الجراحي إذ أن هذا الادعاء — بفرض صحته — لم يكن ليحول دون إحالة المريضة إلى القسم المختص لفحصها وتقرير العلاج اللازم لها وتأخير نقلها من هذا المستشفى إلى الوقت الملائم لحالتها المرضية ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ — الضرر الأدبي الذي يلحق بالزوج والأقارب — هو ضرر شخصي مباشر — قصر الشارع وفقا لنص المادة ٢٢٢/٢ مدني الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب إلى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب (الزوجة) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر أقام الدعوى رقم ٣١٣٢ لسنة ١٩٥٦ كلى الاسكندرية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث وآخر بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ خمسة آلاف جنيه وقال في بيان دعواه إن زوجته المرحومة أنيسة محمد عبده كانت قد أصيبت بحالة إجهاض دخلت بسببها مستشفى دار اسماعيل للولادة وبقيت فيها مدة أربعين يوما ، ثم نقلت في ٢١/٦/١٩٥٤ إلى مستشفى الحميات حيث شخص مرضها بأنه التهاب متكتل داخل البطن يستلزم عملية جراحية ، إلا أنه لم تجر لها الجراحة اللازمة حتى عرضت على مدير مستشفى الحميات فأمر بنقلها إلى إحدى المستشفيات لإجرائها ونقلت فعلا إلى المستشفى الجامعي

يوم ١٩٥٤/٧/١ ، ولكن الطاعن رفض بقاءها بها بعد دخولها فيها وطلب نقلها إلى مستشفى الحيات ، فأعيدت إليها في ذات الليلة وتوفيت صباح يوم ١٩٥٤/٧/٣ وقامت النيابة العامة بإجراء التحقيق في المحضر الإداري رقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٥٦ محرم بك وقرر الطبيب الشرعي أن الوفاة حدثت من التسمم الدموي العفن من قرح الفراش وأن تكرار النقل عجل بها ، واستطرد المطعون عليه الأول يقول إن الطاعن أخطأ إذ أصدر الأمر بإخراج زوجته من المستشفى الجامعي في نفس اليوم الذي وصلت فيه وأمر بنقلها فوراً إلى مستشفى الحيات في الساعة العاشرة والنصف مساءً رغم ارتفاع درجة حرارتها وعدم انتظام نبضها وإجماع الأطباء في المستشفى الأخيرة على أن حالتها كانت تستدعي وقتئذ إجراء عملية جراحية عاجلة لها ، وإذا تسبب عن هذا الخطأ وفاة زوجته فقد أقام دعواه الحالية بالمبلغ المطالب به تعويضاً له هو وأولاده منها عما لحقهم من ضرر مادي وأدبي نتيجة لوفاة مورثهم ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٥٨/١٢/٢٢ برفض الدعوى — استأنف المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٩ لسنة ١٥ ق اسكندرية . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦١/٦/١١ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول بصفته مبلغ ٥٠٠ ج — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٥/٤/٣ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن بالنسبة له شخصياً ، وبالحاسنة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليه الأول قال في تبيان الدفع إن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث بأن يدفعوا مبلغ التعويض للمطعون عليه الأول بصفته ومؤدى ذلك أنه إنما قضى له بصفته ولياً على أولاده القصر ولم يقض له بصفته الشخصية ولكن الطاعن وجه الطعن إليه عن نفسه وبصفته فلا يكون الطعن مقبولا بالنسبة له شخصياً .

وحيث إن هذا الدفع مردود — ذلك أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة للطالبة بالتعويض عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر — وأنه لما قضى برفض الدعوى إبتدائيا رفع الإستئناف عن نفسه وبصفته — وحكم له إستئنافا بالصفتين وقام بإعلان الحكم بهاتين الصفتين إلى الطاعن — لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن الموجه إليه بصفته الشخصية يكون غير صحيح متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن فى السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون — ذلك أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن على أنه أخطأ إذ أمر بإعادة زوجة المطعون عليه الأول وهى مريضة إلى مستشفى الحيات دون إحالتها إلى القسم المختص بالمستشفى الجامعى الذى يعمل بها أو إبقائها لتمضى الليل فيها وإحالتها إلى القسم المختص فى اليوم التالى، وأن الطبيب الشرعى قرر أن الوفاة حدثت نتيجة تسمم دموى عفن من قرح الفراش ، وأن فى هبوط القلب وسرعة النبض علامة على وشك الوفاة من التسمم الدموى ، وأن تكرار نقلها عجل بإحداث الوفاة ، وأن الطاعن اعترف فى مذكرته بمجازاته بلفت نظره إلى عدم العودة لمثل ذلك ، هذا فى حين أن المريضة قدمت من مستشفى الحيات وهى فى درجة حرارة مرتفعة ، وقد ظهر له من فحصها أن مستشفى الحيات أخطأ فى تشخيص حالتها باشتباه فى خراج حول الكلى وأيده فى ذلك الطبيب الشرعى كما أيده الدكتور وجدى مرزوق نائب قسم أمراض النساء بالمستشفى الذى استرشد برأيه وتبين أنها كانت مريضة من الأصل بحمى النفاس نتيجة الإجهاض وأن الإلتهاب حول الرحم امتد إلى جدار البطن ولا يستدعى أى تدأخل جراحى ، وإذ كانت حالة هذه المريضة معدية تستوجب طبقا للمادة ۲۱ من لائحة الأطباء المقيمين نقل المريض فورا إلى مستشفى الحيات لعدم وجود قسم للعزل بالمستشفى ، فإن الأمر بالنقل فى هذه الحالة يكون قد اتخذ للدفاع عن حياة المرضى بالمستشفى وبضرورة الإسراع فى علاج المريضة لإنقاذ حياتها فيرتفع عنه وصف الخطأ لأنه فى حقيقته قيام بواجب

قانوني ، هذا فضلا عن انعدام ركن الضرر وعدم توافر علاقة السببية بينه وبين الخطأ ، ذلك أنه ضرر أدبي محض وأن الثابت بتقرير الطبيب الشرعي أن المريضة كانت قبل نقلها على وشك الوفاة ، وأن النقل إنما عجل بها . وطالما أن المريضة كانت في دور الإحتضار وكانت الوفاة واقعة لا محالة فإن النقل لم يضيف إلى المطعون عليه وأولاده ضررا جديدا وإذا قضى الحكم بمسئولية الطاعن رغم انعدام عناصرها القانونية - وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن على ما أورده من " أن الطبيب الشرعي قرر في أقواله في تحقيق النيابة عن بيان سبب الوفاة أنه نتيجة تسمم دموى عفن من قرح الفراش التي حدثت بالإلتهين ، وإذا كان عندها هبوط في القلب ونبضها سريع فإن في ذلك علامة على وشك الوفاة من التسمم الدموى وأنه في تكرار نقلها ما عجل في أحداث الوفاة وإن التعجيل في نقلها هو من جانب المستأنف عليه الأول - الطاعن - عمل خاطيء لا يبرره الإدعاء بعدم وجود ما يستدعي التدخل الجراحي وبالتالي عدم وجود المبرر لبقائها في المستشفى " هذا فضلا عن عدم استجلاء المحكمة الظروف التي أوجدت المريضة في قسم المسالك البولية الذي يعمل به المستأنف عليه - الطاعن - ولم تكشف الأوراق السبب المبرر لنصدي المستأنف عليه الأول لفحص هذه المريضة وعدم إحالتها إلى القسم المختص لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذه بشأنها أو على الأقل إبقائها إلى اليوم التالي وإحالتها إلى القسم المختص لفحصها وأن هذه الظروف مجتمعة تقنع المحكمة بخطأ التصرف الذي صدر من المستأنف عليه الأول الطاعن " وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون - ذلك أن مسئولية الطبيب ، وإن كانت لا تقوم في الأصل - على أنه ملتزم بتحقيق غاية هي شفاء المريض ، إلا أنه يلتزم ببذل العناية الصادقة في سبيل شفائه . ولما كان واجب الطبيب في بذل العناية ، مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية . في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة - وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة لئلا تفتح باب الاجتهاد فيها ، وكان انحراف الطبيب

عن أداء واجبه وإخلاله بالتزامه المحدد على النحو المتقدم يعد خطأ يستوجب مسئوليته عن الضرر الذى يلحق بالمريض ويفوت عليه فرصة العلاج ما دام هذا الخطأ قد تدخل بما يؤدي إلى إرتباطه بالضرر إرتباط السبب بالمسبب - لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه آخذ الطاعن - من الواقع الذى حصله - بالخطأ فى إستعجال نقل المريضة من المستشفى الجامعى التى يعمل بها لإعادتها إلى مستشفى الحيات وهى على وشك الوفاة ، وبأنه أصدر الأمر بنقلها قبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها ، وبأنه أخرجها من المستشفى فى ذات اليوم الذى قدمت فيه دون إبقائها إلى اليوم التالى لفحصها بالقسم المختص ، واعتبر الحكم هذا التصرف من الطاعن خطأ لا يبرره إدعائه بعدم ضرورة التدخل الجراحى - إذ أن هذا الادعاء - بفرض صحته - لم يكن ليحول دون إحالة المريضة إلى القسم المختص بالمستشفى الجامعى لفحصها وتقرير العلاج اللازم لها وتأخير نقلها من هذا المستشفى إلى الوقت الملائم لحالتها المرضية، لما كان ما تقدم، فإن الحكم فى وصفه أمر النقل بأنه خطأ من الطاعن يكون قد إلتزم صحيح القانون . وما يقوله الطاعن من أنه إضطّر محافظة على مرضى المستشفى إلى إخراج هذه المريضة منه إستنادا إلى لائحة الأطباء المقيمين لعدم وجود قسم للعزل بها ، هذا القول مردود بما أورده الحكم فى صدد تأييد قيام الخطأ فى تصرف الطاعن من أن الجهة الإدارية المختصة قد لفتت نظره إلى عدم العودة لمثل هذا التصرف . وفى ذلك ما يحمل الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، ومن ثم يكون النعى فى هذا الشق غير سديد . والنعى فى شقه الثانى مردود بأنه لما كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على ما قرره الطبيب الشرعى من أن تكرار نقل المريضة عجل فى إحداث الوفاة وأن الطاعن أخطأ إذا أمر بنقلها فى وقت غير ملائم قبل فحصها وتقرير العلاج لها ، فإن الحكم يكون قد تناول بالبحث توافر عنصر الضرر ورابطة السببية بينه وبين الخطأ ، ما دامت تقارير الحكم واضحة الدلالة فى أن خطأ الطاعن فى إستعجال النقل حال دون إتخاذ العلاج الملائم فى حينه وجعل المريضة أكثر إستهدافا لمضاعفات المرض مما أدى إلى إحداث الوفاة . لما كان ذلك ، وكان الضرر الأدبى الذى حاق بالزوج والأقارب هو ضرر شخصى مباشر ، قصر الشارع - بنص المادة ٢/٢٢٢ مدنى - الحق

في التعويض عنه على الزوج والأقارب إلى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب ، وكان الحكم قد قضى بالتعويض عن هذا القدر للمطعون عليه الأول زوج المتوفاة ولأولادها منه ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم لا يكون قد أغفل بيان عناصر المسؤولية أو خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في الأسباب والخطأ في الإسناد ، ذلك أنه اكتفى بمجرد القول بأن أمر الطاعن بنقل المريضة عمل خاطيء دون أن يوضح الأسباب التي تضي على هذا الاجراء وصف الخطأ أو يرد على الأسباب التي ساقها الطاعن تبريرا لذلك النقل وخلا من بيان ركن الضرر ورابطة السببية وأغفل الرد على أوجه دفاع الطاعن وما أورده الحكم الإبتدائي في أسبابه من أن أركان المسؤولية التقصيرية غير متوافرة ، هذا إلى أن الحكم قد أسند إلى الطاعن أنه اعترف في مذكرة دفاعه بمجازاته بلفت نظره إلى هدم العودة لمثل ذلك في حين أنه قرر في هذه المذكرة أن ما صدر من إدارة الجامعة هو مجرد قرار بلفت نظره إلى عدم العودة لمثل ذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن على الواقع الذي حصله من أنه أخطأ في إستعجال نقل المريضة مما أدى إلى التعجيل في إحداث وفاتها ، وساق الأدلة على قيام عناصر المسؤولية من ظروف الدعوى وملايساتها على ما سبق بيانه . ولما كان ما أورده الحكم يكفي لحمل قضائه بترتيب مسئولية الطاعن ، ويتضمن الرد على أقواله فلا على محكمة الاستئناف إن هي لم تتبع أقوال الطاعن أو أسباب الحكم الإبتدائي بشأنه وترد على كل منها استقلالاً - لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بالقصور على النحو الذي يثيره الطاعن يكون على غير أساس - وإذ لم يقدم الطاعن صورة المذكرة التي يستند إليها للتدليل على ما ينسبه إلى الحكم من خطأ في الإسناد ، فإن النعى في هذا الخصوص يكون عار عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد مناز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٨٩)

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ”الضريبة على المهن غير التجارية“ . ”استئناف قرارات لجنة الطعن“ . ”ميعاده“ . استئناف . ”ميعاد الاستئناف“ .

الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . قرارات لجنة الطعن . استئنافها . ميعاده .

ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم . وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول أرباح مورث الطاعة وهو محام خاضع للضريبة على المهن غير التجارية وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ ، واستأنفته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٢ وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، إذ وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من هذا القانون تسرى أحكام المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررة على قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية وهو ما ينبني عليه أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المرفوعة بشأنها يكون ثلاثين يوماً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مأمورية ضرائب بورسعيد قدرت أرباح المرحوم الأستاذ على محمد النجار وهو محام خاضع للضريبة على المهن غير التجارية فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥ بالمبالغ ١٧٣ ج و ١٩٢ ج و ٢١١ ج و ١٨٥ ج على التوالى وربطت الضريبة عليه فى سنة ١٩٥٦ وفقا لنظام الضريبة الثابتة وبالتطبيق للمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وإذ أخطرت المأمورية بهذا الربط واعترض وعرض الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٠/٧/١٩٥٩ أصدرت اللجنة قرارها بتأييد تقديرات المأمورية وأعلنت ورثته به ، فقد أقاموا الدعوى رقم ١٦ سنة ١٩٥٩ تجارى بورسعيد الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغاءه واعتبار صافى إيراد مورثهم فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ مبلغ ٧٠ ج و ٦٠ م و ٩٧ ج و ٩٠٠ م و ١٣٢ ج و ٤٥٠ م و ١١١ ج و ٦٠ م و ٥٢ ج و ٢٠٠ م على الترتيب وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا وفى مادة تجارية بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع (أولا) بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه واعتبار صافى إيراد مورث الطاعنة فى سنة ١٩٥٢ مبلغ ١٧٢ ج و ٨٠٠ م وفى سنة ١٩٥٣ مبلغ ١٦٣ ج و ٢٠٠ م وفى كل من سنى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ مبلغ ١٤٢ ج و ٨٠٠ م (ثانيا) بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لسنة ١٩٥٦ وبوجوب محاسبة مورث الطاعنة على أساس أرباحه الفعلية فى تلك السنة (ثالثا) بالزام مصلحة الضرائب بالمصروفات المناسبة وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه .

واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤ سنة ٣ قضائية

وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني مع إلزام المستأنف بالمصاريف وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقضه ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف مستندا في ذلك إلى أن الدعوى رفعت بالطعن في قرار خاص بأرباح المهن غير التجارية وطبقا للمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام ولا يمنع من ذلك النص في المادة ٧٥ من القانون على سريان أحكام المادة ٥٤ و ٥٤ مكررة بالنسبة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية إذ أن هذه الإحالة مقصورة على الطعن في قرارات اللجان، ولا النص في المادة ٩٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة طبقا للمادة ٥٤ هو ثلاثون يوما إذ أن هذا الميعاد لا يسرى إلا في خصوص الأحكام الصادرة في الدعاوى المرفوعة بالطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية طبقا للمادة ٥٤ من القانون هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون على سريان أحكام المادة ٥٤ و ٥٤ مكررة فيما يتعلق بالطعن في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر فيها من المحكمة الابتدائية يخضع للميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٩ وبالتالي يكون ميعاد استئنافه ثلاثين يوما لا عشرة أيام .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وفقا للمادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم" وإذ نصت

الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون على أن تسرى أحكام المادة ٥٤ و ٥٥ مكررة فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية، فإن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المرفوعة بشأنها يكون ثلاثين يوماً — وإذا كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن التزاع فيها يدور حول أرباح مورث الطاعنة وهو محام خاضع بالضريبة على المهن غير التجارية وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ واستأنفته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٢ وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٩٠)

الطعن رقم ٦٣ ٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عمل . ”مكافأة نهاية الخدمة“ .

تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أرباح مع نسبة مئوية منها . مكافأة
 نهاية الخدمة . احتسابها على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما استولى
 عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .

(ب) عمل . ”الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة“ . ”تقديمها“ . دعوى .
 ”تقديم الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة“ . تقديم . ”تقديم
 مسقط“ . ”بدء التقديم“ .

مكافأة نهاية الخدمة . اعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى
 بطلب المكافأة بالتقديم . بدؤه . من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته
 بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .

١ — النص في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — ومن بعده في المرسوم بقانون
 رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — على أن تحتسب مكافأة
 نهاية الخدمة على أساس ”الأجر الأخير“ إنما راعى فيه الشارع مصلحة العامل
 وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل ، وهو يواجه الغالب الأعم من صور
 تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوى على غرر
 ومضاربة ، ولا يتأتى التزامه وتطبيقه — بحرفيته — في صورة تحديد الأجر بنسبة
 مئوية من الأرباح السنوية أو أرباح مع نسبة مئوية منها إذ من شأنه أن يؤدي
 إلى وضع مرتبك لا احتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة — أو السنة السابقة عليها —

قد انتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو انتهت بربح استثنائي نتيجة ظروف
حادثه فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذا كان الأصل في المكافأة أنها أجر
إضافي والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي
حددها باعتبارها إحدى وسائل الضمان الاجتماعي وأحل محله "المبالغ التي يدفعها
صاحب العمل في صندوق التأمين والادخار" فإنه يتعين احتساب المكافأة —
في هذه الصورة — على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى
عليه العامل من نسبة في الأرباح خلال مدة العمل .

٢ — متى كانت النسبة في الأرباح عنصرا من عناصر مكافأة نهاية الخدمة ،
فإن مدة سقوط الدعوى بها بالتقادم لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل
إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد ولا يغني عن ذلك التصديق
على الميزانية أو نشرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن السيدة روزيت فليكس عن نفسها وبصفتها وصية
على قصر مورثها المرحوم دافيد محرز أقامت الدعوى رقم ٢٣٤٨ سنة ١٩٥٤
عمال الاسكندرية الابتدائية ضد شركة التجارة في المحاصيل المصرية بطلب
مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له وقالت بيانا لدعواها إن مورثها المذكور كان
يعمل بالشركة واستمر يتدرج في وظائفها إلى أن أصبح مديرا لها بمرتبة شهرى
قدره ٨٠ ج مع نسبة في الأرباح قدرها ٨,٥ ٪ وإذ توفي في ٢٣ أبريل ١٩٥٢
ولم يصرف باقى مرتبه واستحق بوفاته مكافأة نهاية الخدمة عملا بالمادتين ٢٣
و ٢٤ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهى تعادل أجر سنة من مجموع الأجر
الثابت ونسبة الربح ويلزم لتقديرها ندب خبير حسابى لمراجعة دفاتر الشركة فقد

انتهت إلى طلب الحكم لها بمبلغ ٩٦٠ ج المكافأة المستحقة على أساس الأجر الثابت وتعيين خبير حسابي لتحديد باقي المكافأة المستحقة على أساس الربح ، ودفعت المدعى عليها بسقوط الدعوى بالتقادم تأسيسا على أن علاقة العمل بينها وبين مورت المدعين انتهت بوفاته في ١٩٥٢/٤/٢٢ بينما لم تقم الدعوى إلا في ١٩٥٣/١١/١٠ وطبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني تسقط بالتقادم الدعوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد وطلبت من باب الاحتياط رفضها . وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٩٥٥/٥/١٤ وفي ١٩٥٥/١١/١٩ حكمت المحكمة بنadb مكتب الخبراء لتقدير المكافأة على أساس الربح الصافي الذي تدفع عنه الشركة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية مع اتخاذ السنة السابقة على وفاة المورث أساسا لتقديره وبأشر الخبير مأموريته وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن المكافأة المستحقة هي ٣٦٥٧ ج و ٦٠ م مستندا في ذلك إلى أن السنة المالية للشركة متداخلة وتبدأ من أول سبتمبر من كل سنة وتنتهي في آخر أغسطس من السنة التالية وقد حدثت الوفاة في أبريل سنة ١٩٥٢ فحساب المكافأة يكون عن مدة سنة تبدأ في أول مايو سنة ١٩٥١ وتنتهي في آخر أبريل سنة ١٩٥٢ وهذه الفترة تدخل ضمن السنتين الماليتين ١٩٥٠ / ١٩٥١ ، ١٩٥١ / ١٩٥٢ وقد ربحت الشركة في السنة الأولى ٩٩٣٣٩ ج و ٧٧٣ م وخسرت في السنة الثانية وأن السنة السابقة على الوفاة فيها أربعة شهور من السنة الأولى ونسبة الربح فيها ٢٦٤٩ ج و ٦٠ م وثمانية شهور من السنة الثانية ولا يستحق المورث شيئا فيها لأنها انتهت بخسارة يضاف إلى ذلك ١٠٠٨ ج المرتب الثابت فيكون المجموع ٣٦٥٧ ج و ٦٠ م ، ثم عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١ فأصدرت حكما آخر بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء ليجرى حسابا كاملا لسنة سابقة على الوفاة يكون فيها ميزانية مستقلة لا شأن لها بميزانية الشركة على أن يراعى إدخال العمليات التي قام بها المورث قبل وفاته وظهرت نتائجها بعد ذلك وعلى الخبير أن يخرج بهذه النتيجة من واقع دفاتر الشركة لا من ميزانيتها على أن تتضمن مأمورية الخبير علاوة على ذلك بيان ما عساه يكون مستحقا للمورث من مرتبات أو عمولة لم يقبضها ، وقدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أنه تعذر عليه تصوير حساب المكافأة المستحقة بالوصف الذي

طلبته المحكمة لأن الشركة لم تقدم له أية دفاتر تجارية يمكن عمل الحساب من واقعها واعترض وكيلها على تصوير الحساب بهذا الوصف . وبجلسة ١٩٥٨/٥/٢٥ قصرت المدعية طلباتها على مكافأة نهاية الخدمة واحتفظت بحقها في رفع دعوى مستقلة بباقي الطلبات وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٧ حكمت المحكمة حضورياً بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية عن نفسها مبلغ ١٧٥٣٠ ج و ١٨٨ م وبصفقتها وصية على أولادها كلبرت ونيقولا وماجي وجلبرت قصر المرحوم دافيد محرز مبلغ ١٧٥٣٠ ج و ١٨٨ م والفوائد القانونية للبلغين سالفى الذكر بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى حين إتمام السداد والمصروفات المناسبة ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة وألزمت المدعية بباقي مصروفات الدعوى ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات مستندة في ذلك إلى أنها لا تتقيد بالأحكام السابقة لأنها ليست من الأحكام القطعية الصادرة في موضوع النزاع وبالتالي لا تتقيد بتقريرى مكتب الخبراء وأضافت أنها ترى احتساب مكافأة المورث على أساس متوسط أجره في الأربعة شهور الأخيرة من خدمته قياساً على عمال القطعة وأن الثابت من الشهادة المؤرخة ١٩٥٣/٢/٢ والمقدمة من الشركة إلى مصلحة الضرائب أن المرتبات التى تقاضاها المورث

جنيه مليم جنيه مليم جنيه

عن الأربعة شهور الأولى من سنة ١٩٥٢ هي ٢٥٢ + ١١٤٣٤,٧٩٥ = ١١٦٨٦,٧٩٥ ومتوسطها ٢٩٢١ ج و ٦٩٨ م وهو ما يتعين احتساب المكافأة على أساسه . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٩ سنة ١٥ قضائية كما استأنفته السيدة روزيت طالبة تعديله والحكم بإلزام الشركة بأن تدفع لها مبلغ ٣٧٤١٨ ج مناصفة بينها وبين أولادها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٥١ سنة ١٥ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٩ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع (أولاً) في الاستئناف رقم ٧٩ سنة ١٥ قضائية برفضه وألزمت المستأنفة بمصروفات هذا الاستئناف (ثانياً) في الاستئناف رقم ٥٥١ سنة ١٥ قضائية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الأستاذ مختار عبدالعليم المحامى بصفته رئيس مجلس إدارة شركة التجارة فى المحاصيل المصرية بأن يدفع

للمستأنفة السيدة / روزيت فليكس ريكس عن نفسها مبلغ ١٨٧٠٩ ج وبصفقتها وصية على ولديها الفاضرين ماجي وجلبرت وبصفقتها وكيلة عن بنتيها نيقولا وكلبرت أولاد المرحوم دافيد محرز مبلغ ١٨٧٠٩ ج والفوائد القانونية للبلغين سالفى الذكر بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩/١٠/١٩٥٦ حتى السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما مع إلزام المستأنفة عن نفسها وبصفقتها بباقي المصروفات ، وأسست قضاءها هذا على أن "المشرع لم يوضح في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ كيفية احتساب الحصة في الأرباح عند تقدير المكافأة وترى المحكمة احتساب هذه الحصة على أساس ما تناوله المورث من أرباح في الثلاثة أشهر الأخيرة وذلك قياساً على القاعدة التي وضعها المشرع في المادة ٢٢ من هذا القانون بشأن تقدير الأجر والمرتبات الإضافية عند تقدير التعويض المستحق عن الإخلال بشرط المهلة قبل الفسخ " وأنه " يبين أن محكمة أول درجة احتسبت متوسط أجر المورث على أساس أن المدة السابقة على الوفاة في سنة ١٩٥٢ أربعة شهور كاملة في حين أن حقيقتها ١١٣ يوماً إذ توفي المورث في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٢ " وعلى هذا الأساس يكون مقدار المكافأة المستحق هو ٣٧٧٩٤ ج و ٣٠ مليماً . وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة خُص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف التمانون وأخطأ في تطبيقه من وجوه (أولها) أنه إذ استلزم إجراء ميزانية مستقلة للشركة لفترة سابقة على وفاة مورث المطعون عليهم فإنه يكون قد خالف العقد المحرر بين الطرفين وانحرف عن عبارته الواضحة ونخرج على العرف الجارى في التعامل ولم يعمل قضاءه في هذا الخصوص ، إذ أن الشركة تماقتت مع المورث على أن يعمل بها بوظيفة مدير عام مقابل أجر ثابت قدره ٨٤ ج وحصة في الأرباح قدرها ٨ ٪ وهذه الحصة إنما تحدد عند الانتهاء من مصادقة الجمعية العمومية على الميزانية السنوية للشركة وكان المورث يقبض حصته في الأرباح بعد هذه المصادقة

يؤكد ذلك أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد عند انتهاء السنة المالية للنشأة وجرى العرف في جميع المنشآت التي يكون للعمال نصيب في أرباحها على أن تصرف لهم هذه الحصة بعد الانتهاء من الميزانية العامة وما كان للمورث أثناء حياته أن يطالب الشركة بأعداد ميزانية خاصة تكون نهايتها تاريخ انتهاء خدمته فكذلك ومن باب أولى ورثته إذا كان سبب انتهاء العقد الوفاة لما في ذلك من خروج على العقد ، وإذ توفي مورث المطعون عليهم في غضون سنة ۱۹۵۱ - ۱۹۵۲ المالية للشركة فإن تنفيذ العقد تنفيذاً صحيحاً كان يقتضي الأخذ بميزانية الشركة عن تلك السنة لتحديد ما يستحقه مورث المطعون عليهم من حصة في الأرباح إن وجدت فإن لم توجد لا يستحق ورثته شيئاً منها و (ثانياً) أنه إذ تعذر عمل ميزانية مستقلة للشركة على الوجه الثابت في الأوراق فقد بنى الحكم قضاءه بالمكافأة على افتراض أن الشركة رجحت في ۱۱۳ يوماً تبدأ من أول يناير سنة ۱۹۵۲ وتنتهي في ۲۳ أبريل سنة ۱۹۵۲ مبلغ ۱۴۲۹۳۴ ج وكسور حصة المورث فيها بواقع ۸٪ هي ۱۱۴۳۴ ج بخلاف الأجر الثابت وهو مخالفة للواقع لأن خسارة الشركة في هذه السنة بلغت نصف مليون جنيه ومخالفة للأساس الذي اتفق عليه الطرفان لتحديد حصة المورث وهو الميزانية السنوية لا ميزانية خيالية هي ميزانية ۱۱۳ يوماً منها ولو صح جدلاً ما ذهب إليه الحكم من أن هذه الخسارة قد تكون عن عمليات لاحقة للوفاة فإن ذلك لا يؤثر في تنفيذ العقد من واقع ما تظهره الميزانية السنوية لا من واقع عمليات بذاتها تمت في فترة معينة من السنة (وثالثاً) أنه بعد أن استظهر الحكم أن المادة ۲۳ من القانون رقم ۴۱ لسنة ۱۹۴۴ لم توضح كيفية احتساب المكافأة عندما يكون أجر العامل حصة في الأرباح أكل هذا النص بما ورد في المادة ۲۲ عن تقدير تعويض المهلة واتخاذ متوسط ما تناوله العامل في الثلاثة أشهر الأخيرة من أجر ثابت ومرتبات إضافية أساساً له واعتد في تقدير هذا المتوسط بما رصد لحساب مورث المطعون عليهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة مع أن الشركة منيت بخسارة في سنة الوفاة مما يقطع بأنه لم يتناول خلال هذه الفترة سوى أجره الثابت دون أي مرتب إضافي ويستتبع بالتالي احتساب مكافأته على أساس المرتب الثابت وحده ، ولو صح احتساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الثابت والمرتبات الإضافية بما فيها " الحصة في الأرباح " فقد كان

من المتعين انتظار انتهاء السنة المالية للشركة والكشف عن أرباحها وخسائرها لتحديد حصة المورث في الأرباح أو في الخسائر لا اقتطاع مدة معينة من السنة هي المدة السابقة على وفاته وتسوية المكافأة على أساسها لأن هذا الوضع لا يكشف عن مركز الشركة المالي وهو لا يتبين إلا في نهاية سنتها المالية .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — ومن بعده في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — على أن تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس ” الأجر الأخير ” إنما راعى فيه الشارع مصلحة العامل وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل ، وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوى على غرر ومضاربة ، ولا يتأتى التزامه وتطبيقه — بحرفيته — في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح السنوية أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لا احتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة — أو السنة السابقة عليها — قد انتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو انتهت بربح استثنائي نتيجة ظروف حادثة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذا كان الأصل في المكافأة أنها أجر إضافي والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها باعتبارها إحدى وسائل الضمان الاجتماعي وأحل محله ” المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق التأمين والادخار ” ففي ضوء هذه الطبيعة القانونية — ومقتضيات العدالة — يتعين احتساب المكافأة في هذه الصورة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة في الأرباح خلال مدة العمل — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في حسابه حصة مورث المطعون عليهم في الأرباح ، وبالتالي في حساب المكافأة ، على أساس متوسط ما استولى عليه من أرباح ” ومبالغ ” في الثلاثة أشهر الأخيرة السابقة على الوفاة وبالقياص على التعويض الذي يستحق عند الإخلال بشرط المهلة ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم استنادا إلى أنه ” لا محل لدفع الدعوى بسقوطها بالتقادم

لمضى أكثر من سنة بين وفاة المورث ورفع الدعوى استنادا إلى نص المادة ٦٩٨ مدني ذلك أن المورث كان يتقاضى نسبة في الأرباح فوق أجره الثابت وهي تعتبر جزء من الأجر الذي تحتسب على أساسه مكافأة نهاية الخدمة على ما انتهت إليه المحكمة بهذه الحصة في الأرباح لم تحدد بعد كما لم يسلم رب العمل ببياناتها إلى العامل أو ورثته طبقا لما توجبه المادة ٦٩١ ومن ثم فلا تبدأ مدة التقادم في الدعوى إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بيانا بما يستحقه عن هذه الحصة بحسب آخر جرد وذلك على ما نصت عليه المادة ٦٩٨ مدني فقرة أولى "وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أنه في قوانين العمل المتعاقبة حدد المشرع - أسوة بغيره - طريقة احتساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس عناصر الأجر التي لها صفة الاستمرار والاستقرار وذلك تأمينا للعامل لكي يعرف مقدما مقدار ما يستحقه عند انتهاء العقد ولرب العمل لكي يعرف سلفا مدى القواعد واستبعدت مختلف التشريعات للعناصر الاحتمالية - ومنها المشاركة في الربح - من عناصر الأجر الذي يتخذ أساسا لاحتساب المكافأة لأن تحقق هذا الربح لا يعتمد على مهارة العامل وحدها وإنما يتأثر حتما باعتبارات أخرى لا دخل لمهارته فيها منها حسن الإدارة والظروف الاقتصادية والسياسية وقد خلت الأعمال التحضيرية لقوانين العمل المتعاقبة من أية إشارة إلى اعتبار الحصة في الربح ضمن عناصر الأجر الذي تحتسب على أساسه مكافأة نهاية الخدمة وإذا كانت مكافأة نهاية الخدمة تحتسب على أساس تعويض المهلة طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهو الأجر الثابت وملحقاته الحالية من صفتي الغرر والاحتمال فكذلك مكافأة نهاية الخدمة إذ لو ادخلت الحصة في الربح ضمن عناصر الأجر الذي يتخذ أساسا للمكافأة فإن العامل قد يحرم منها إذا لم تربح المؤسسة ويستحقها ولا يحرم منها إذا ربحت وهو اضطراب في وضع العامل ورب العمل على السواء ، واذ توفي المورث في ٢٣/٤/١٩٥٢ بينما أقام ورثته الدعوى بمكافأة نهاية الخدمة في ٣٠/١١/١٩٥٣ فإنها تكون قد سقطت

بالتقادم عملاً بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني لرفعها بعد انقضاء أكثر من سنة على انتهاء العقد .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين الأول والثاني من أن النسبة في الأرباح عنصر من عناصر مكافأة نهاية الخدمة ، ومن ثم فإن مدة سقوط الدعوى بالتقادم لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد والثابت في الدعوى أن الشركة لم تقدم للطعون عليهم هذا البيان ولا يغنى عن تقديمه التصديق على الميزانية أو نشرها .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين حويس .

(٩١)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

(١) دعوى . "المسائل التي تعترض سير الخصومة" . "سقوط الخصومة" .
"النزول عن التمسك به" .

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح . اتصاله بمصلحة الخصم .
جواز التنازل عنه صراحة أو ضمناً .

(ب) ، (ج) ، (د) دعوى . "عدم سماع الدعوى" . وقف . "دعوى
الوقف" . "عدم سماع الدعوى" . "شرط الواقف" .
"تفسيره" .

(ب) الدعوى التي يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هي الدعوى
المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل في نطاقها دعوى الاستحقاق فيه .

(ج) دعوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضي ٣٣ سنة
مع التمكن . معناه . أن يكون المدعى مالكا للدعوى .

(د) شرط الواقف . الاختلاف في تفسيره . لا يعتبر جهلاً بالحق
ولا يعد عذراً مانعاً من رفع الدعوى .

(هـ) إثبات . "تقدير الدليل" .

إنكار الحق . عدم الإقرار به . كفايته .

(و) حكم . "حجية الحكم" . إثبات . "قوة الأمر المقضى" . قوة الأمر المقضى .

حجية الأحكام . نصية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .

(ز) دعوى . "عدم سماع الدعوى" .

المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضى عن سماعها . وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى .

١ — سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — مما يتصل بمصلحة الخصم فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا بدا منه ما يدل على أنه نزل عن التمسك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه^(١) .

٢ — الدعاوى التى يمنع من سماعها لمضى ثلاث وثلاثين سنة هي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الدعاوى المتعلقة بعين الوقف^(٢) ولا يدخل فى نطاقها دعوى الاستحقاق فيه، وإذا كان ذلك، وكانت دعوى مورثة الطاعنين هي دعوى استحقاق فى وقف وقضى الحكم المطعون فيه بأن المدة المانعة من سماعها هي خمس عشرة سنة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٣ — وفقاً للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية "القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم إقامتها إلا فى الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق فى تلك المدة" والمراد بالتمكن هو أن يكون المدعى مالكا للدعوى .

(١) نقض ١٩٦٥/١١/٩ . الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق . السنة ١٦ ص ١٠٠١
ونقض ١٩٦٤/٦/٣ . الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ٧٦٤ ونقض ١٩٥٨/٥/١ .
الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق السنة ٩ ص ٣٨٢ ونقض ١٩٥٧/٣/٧ الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٣ ق .
السنة ٨ ص ٢١٠ .

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢٣ . الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" . السنة ١٢ ص ١٨٦ .

٤ - جرى قضاء محكمة النقض أن الاختلاف في تفسير شرط الواقف - وهو مرد الجهل باغتصاب الحق - لا يعد عذرا مانعا من رفع الدعوى والمطالبة به^(١) .

٥ - يكفي في إنكار الحق عدم الاقرار به .

٦ - الأصل في حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .

٧ - المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضي عن سماعها^(٢) وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المرحومة فاطمة محمد كامل محمد صديق - مورثة الطاعنين - أقامت الدعوى رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٥ الجيزة الابتدائية الشرعية ضد كل من (١) نعيمة أحمد مختار (٢) عزيزة أحمد مختار (٣) عليّة محمد كامل طالبة الحكم لها عليهن بفرق استحقاقها في وقف المرحوم محمد صديق وقدره $١\frac{٣}{٤}$ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها ربع الوقف المذكور وأمرهن بتسليمها مقابل هذا الفرق من أطبانه وريعه ومنع تعرضهن لها في ذلك مع إلزامهن بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت بيانا لدعواها إنه بموجب الإشهاد الصادر من محكمة مصر الشرعية

(١) نقض ١٩٦١/٣/٣٠ . الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٨ ق . السنة ١٢ ص ٣٠٠ .

(٢) نقض ١٩٦١/٣/٣٠ . الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٨ ق السنة ١٢ ص ٣٠٠ .

في ١٩٠١/١/١٠ وقف المرحوم محمد صديق أطيانه الموضحة الحدود والمعالم بالإشهاد وشرط أن يكون ريع ٣ ط لزوجته عديلة ابراهيم السبكي مدة حياتها ومن بعدها يكون ما هو موقوف عليها لأولاده الثلاثة على صديق وعزيرة ومنيرة بالسوية بينهم ثم من بعد كل من عزيرة ومنيرة يكون القيراط الموقوف عليها منضما وملحقا في وقف الواحد والعشرين قيراطا كما شرط أن يكون ريع الواحد والعشرين قيراطا الباقية لأولاده على صديق وعزيرة ومنيرة ومحمد كامل وأحمد مختار ومن سيحدثه الله له بعد ذلك من الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم لأولاد أولاده كذلك ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفقها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره على أن كل من مات من أولاد ذرية الواقف المذكور بعد استحقاقه في هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولدولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل كامل استحقاقه في هذا الوقف لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ولمن قام مقام أصله الذي مات قبل دخوله في هذا الوقف بفرض وجود أصله حيا وقت وفاة من يموت من إخوته وأخواته المستحقين في هذا الوقف فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات انتقل نصيبه لمن في درجته وكل من مات من ذرية الواقف قبل دخوله في هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولد قام ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه بحيث إن من قام مقام أصله يشارك من في درجة أصله في كل ما كان يشاركهم فيه أصله لو كان حيا ، وقد توفيت زوجة الواقف في ١٩٠٦/١٢/٣٠ وتوفي الواقف بعدها في سنة ١٩٠٧ وتوفيت منيرة بعده سنة ١٣٢٧ هجرية عقيما ثم توفي محمد كامل سنة ١٣٣٦ هجرية عن بنتيه فاطمة " المدعية " وعليه " المدعى عليها الثالثة " ثم توفي على صديق سنة ١٩٢٠ عقيما ثم توفي أحمد مختار سنة ١٩٢٩ عن بنتيه نعيمة وعزيرة " المدعى عليهما الأولى والثانية " ثم توفيت عزيرة سنة ١٩٣٠ عقيما كذلك وانحصر الوقف بذلك في المدعية وأختها عليه وفي نعيمة وعزيرة بنتي أحمد مختار لكل واحدة منهن الربع ٦ ط ، وإذ نازعها المدعى عليهن في استحقاقها لما زاد عن $\frac{1}{3}$ ط فقد طلبت الحكم لها عليهن بالفرق وقدره $\frac{3}{11}$ ط وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - وتنفيذا للقانون رقم ٤٦٢

لسنة ١٩٥٥ أحييت الدعوى إلى محكمة الجيزة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٩٥ سنة ١٩٥٦ للأحوال الشخصية ، وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها اليقينة أن نصيبها في الوقف الصادر من المرحوم محمد صديق حصة قدرها ٦ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها ربع الوقف والمدعى عليهن النفي بذات الطرق . وبجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ سمعت المحكمة شهود المدعى وبجلسة ١٩٥٧/١/٧ صادق وكيل السيدة نعيمة على الدعوى وطلب إخراج موكلته منها وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ حكمت المحكمة باستحقاق المدعى فاطمة محمد كامل محمد صديق للقدر المتنازع عليه وقدره قيراط وثلاثة أجزاء من ١٤ جزء ينقسم إليها القيراط من ٢٤ ط ينقسم إليها ربع الوقف وبذلك يصير نصيبها في أعيان الوقف ٦ ط من ٢٤ ط وأمرت المدعى عليهن بعدم التعرض للمدعى في نصيبها وألزمت المدعى بالمصروفات . واستأنفت عزيزة أحمد مختار هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاؤه والحكم أصليا بعدم سماع الدعوى لمضي المدة المانعة من سماعها ومن باب الاحتياط رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٣ سنة ٧٤ قضائية ، وأثناء نظره توفيت فاطمة محمد كامل وفي ١/١١/١٩٥٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عجل ورثتها الاستئناف وأثناء السير فيه دفعوا بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد وبسقوط الخصومة لمضي سنة من تاريخ انقطاعها ، ودعت النيابة العامة ببطلان الحكم المستأنف لخلوه من إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبرفض طلب الحكم بسقوط الخصومة ، ثم عادت وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٣ حكمت بحضورها ببطلان الحكم المستأنف وفي الموضوع بقبول الدفع بعدم سماع الدعوى وألزمت ورثة فاطمة محمد كامل بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عهما . وطعن ورثة المرحومة فاطمة محمد كامل في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أخيرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أنه في ١٩٥٨/١١/١ حكم بانقطاع سير الخصومة في الاستئناف لوفاة المرحومة فاطمة مجد كامل وفي ١٩٥٩/١٢/٢٠ عجله ورثتها وحكم بعدم قبول هذا التعجيل وفي ١٩٦٠/٨/٢٠ أعادوا تعجيله وتحدد لنظره جلسة ١٩٦٠/١١/٥ وفيها أحيل إلى المحكمة المختصة بـجلسة ١٩٦٠/١١/١٦ حيث تقدموا بمذكرة طلبوا فيها الحكم بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ مرافعات لمضى أكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب مستنداً في ذلك إلى أنه وقد عجل الورثة الإستمئاف وطلبوا الحكم في الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فإنهم يكونون قد تنازلوا عن طلب الحكم بسقوط الخصومة وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن المستأنفة لم تجدد السير في الإستمئاف في المدة المحددة قانوناً وإنما عجله ورثة المستأنف عليها بعد مضي هذه المدة وتحدد لنظره جلسة ١٩٦٠/١١/٥ ولم تحصل مرافعة في هذه الجلسة وأحيل إلى دائرة أخرى وتحدد لنظره لديها جلسة ١٩٦٠/١١/١٦ وفيها قدم وكيلهم مذكرة طلب فيها الحكم بسقوط الخصومة إعمالاً للمادة ٣١٠ مرافعات وفي ذلك ما يقطع بتمسكهم بالدفع وأنهم لم يتنازلوا عنه لا صراحة ولا ضمناً .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا بدا منه ما يدل على أنه نزل عن التمسك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذه الخصوص على أن ” المحكمة ترى أن تجديد ورثة المرحومة فاطمة مجد كامل الإستمئاف وإعلانهم المستأنفة أكثر من مرة بأن تمثل أمام القضاء لتسمع الحكم برفض استئنافها وتأييد الحكم المستأنف وهذه الطلبات هي من صميم موضوع الدعوى دون أن يتعرضوا لطلب الحكم بسقوط الخصومة وكان في مكنهم تقديم هذا الطلب في صورة دعوى أمام محكمة الإستمئاف ، ترى المحكمة في ذلك ما يدل على نزول الورثة المذكورين عن طلب الحكم بسقوط الخصومة فلا يجوز لهم بعد ذلك أن يعودوا ويطلبوا ما أسقطوا حقهم فيه “ وهو استخلاص موضوعي

سائع في حدود سلطة المحكمة التقديرية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سماع الدعوى مستندا في ذلك إلى أن دعوى الإستحقاق في الوقف لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تمنع من سماع الدعوى في الإرث وفي الوقف إلا بمضي ثلاث وثلاثين سنة وقد نصت المادة ٩٧٠ مدني على أنه لا تكسب الأموال الموقوفة ولا حقوق الإرث بالتقادم إلا إذا دامت مدة الحيازة ثلاث وثلاثين سنة .

وحيث إن هذا الذم في غير محله ذلك أن الدعاوى التي يمنع من سماعها مضي ثلاث وثلاثين سنة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا يدخل في نطاقها دعوى الإستحقاق فيه إذ هي من قبيل دعوى الملك ، وإذ كان ذلك ، وكانت دعوى مورثة الطاعنين هي دعوى استحقاق في وقف وقضى الحكم المطعون فيه بأن المدة المانعة من سماعها هي خمس عشرة سنة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن من شروط عدم سماع الدعوى وفقا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية "التمكن" والجهل باغتصاب الحق يجعل صاحبه غير متمكن من المطالبة به بحيث يحمل سكوته على التقصير أو التفريط في المطالبة وهو لذلك مانع من تحقق هذا الشرط وقد كانت مورثة الطاعنين تجهل حقها وتنازعها فيه السيدة عزيزة أحمد مختار — وبقيت على جهالتها إلى أن أقامت شقيقتها السيدة علية محمد كامل الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩٥١ مصر الابتدائية الشرعية بالمطالبة بحقها المائل لحق مورثة الطاعنين وحكم لها نهائيا بطلباتها وبصدور هذا الحكم بدأ علم مورثة الطاعنين باغتصاب حقها فبادرت بانذار شريكاتها في الوقف ثم أقامت عليهن الدعوى به ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعدم سماع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة ٣٧٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية "القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الإنكار للحق في تلك المدة" والمراد بالتمكن هو أن يكون المدعى مالكا للدعوى ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أن الاختلاف في تفسير شرط الواقف — وهو مرد الجهل باغتصاب الحق — لا يعد عذرا مانعا من رفع الدعوى والمطالبة به .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الاستحقاق المتنازع عليه آل إلى مورثة الطاعنين ب وفاة المرحوم محمد صديق عقبا في سنة ١٩٢٠ ، وإذ كانت — المورثة — من مواليد أكتوبر سنة ١٩٠٧ ولم تبلغ سن الرشد إلا سنة ١٩٢٨ فإن مدة عدم سماع الدعوى به تبقى موقوفة خلال هذه المدة طبقا للمادتين ٧٤ و ٨٥ من القانون المدنى الملغى ، ومن تاريخ بلوغها سن الرشد في سنة ١٩٢٨ إلى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٥٦ لم تمض مدة الثلاث والثلاثين سنة المانعة من سماعها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه من أن المدة المانعة من سماع الدعوى بالاستحقاق في الوقف هي خمس عشرة سنة لا ثلاث وثلاثين سنة والقول من الطاعنين بأن مورثهم من مواليد سنة ١٩٠٧ واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فتمتنع إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الاستحقاق في الوقف انحصر في مورثة الطاعنين وشقيقتها عليه وفي عزيزة أحمد مختار وشقيقتها نعيمة بحق الربع لكل منهن ، والثابت من بيانات الحكم الابتدائي أن السيدة نعيمة صادقت على الدعوى وطلبت إخراجها منها وأن كلا من السيدة علية والسيدة عزيزة لم تنازع في طلبات المدعية ، وفي دعوى القسمة رقم $\frac{١١٢٩}{٧٧١}$ سنة ١٩٤٨ مصر الابتدائية الشرعية وافقت السيدة عزيزة على إجراء القسمة بحق الربع لكل منهن . وفي ذلك ما يقطع

بأن أحدا من المطعون عليهم لم ينكر على مورثة الطاعنين حقها ، وإذ قضى الحكم رغم ذلك بعدم سماع الدعوى فإنه يكون قد خالف نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تشترط لعدم سماع الدعوى إنكار الحق .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن السيدة عزيزة أحمد مختار لم تحضر أمام محكمة أول درجة ولما صدر الحكم الابتدائي استأنفته وأنكرت على مورثة الطاعنين فرق استحقاقها الذي تطالب به ودفعت بعدم سماع الدعوى ، ويكفى في إنكار الحق عدم الإقرار به ، والقول بأنها اتخذت في دعوى القسمة رقم $\frac{١١٢٩}{٧٧١}$ سنة ١٩٤٨ مصر الابتدائية الشرعية موقفا يتعارض مع هذا الإنكار إدعاء لم يقيم عليه دليل .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سماع الدعوى في حين أن السيدة عليّة لم تنكر حق مورثة الطاعنين في فرق الاستحقاق والسيدة نعيمة صادقت على الدعوى وطلبت إخراجها منها ولما انفرد بالخصومة فيها وبالإنكار سوى السيدة عزيزة وهو ما لا يجوز معه الحكم بعدم سماع الدعوى برمتها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الأصل في بحجة الأحكام أنها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين وإذ كان الثابت في الدعوى أن السيدة عزيزة أحمد مختار هي التي انفردت بالخصومة وبالطعن على الحكم الابتدائي واستأنفته ودفعت بعدم سماع الدعوى وقضى الحكم المطعون فيه بعدم سماعها فإن هذا الحكم — بديهى — إنما يتجه إلى عدم سماع الدعوى فيما يخصها هي من فرق الاستحقاق المدعى به عليها ولا يتعداها إلى من عداها من الخصوم الآخرين إذ لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن السيدة عزيزة أحمد مختار بعد أن دفعت في صحيفة الاستئناف بعدم سماع الدعوى لمضى أكثر من ثلاث وثلاثين سنة عادت

وفي مذكرتها المقدمة للبحكمة فادعت أن حق مورثة الطاعنين في الاستئناف حق شخصي يسقط بمضي خمس عشرة سنة ، وإذ جاراها الحكم المطعون فيه وقضى بعدم سماع الدعوى بمضي هذه المدة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به من أن الاستحقاق في الوقف لا تسمع الدعوى به بعد مضي خمس عشرة سنة ، والمنع من سماع الدعوى نهى للقاضي عن سماعها وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٣ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي ممدون رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الفايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٩٢)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "عيوب التدليل" . "القصور" : ما لا يعد كذلك .

طلب فتح باب المرافعة . عدم التزام المحكمة بإجابه أو الإشارة إليه في حكمها .

(ب) أحوال شخصية . "دعوى الأحوال الشخصية" . "تدخل النيابة العامة في الدعوى" .

القانون ٩٢٨ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم مريان حكم المادة ١٠٦ مرافعات في شأنها .

(ج) إثبات . محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" . "في تقدير الدليل" .

أوراق الدعوى . كفايتها في تكوين عقيدة المحكمة . عدم التزامها بضم أوراق استجابة لطلب أحد الخصوم .

(د) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" . "في تحقيق الدعوى" .

إجراء التحقيق . ليس حقاً للخصوم . سلطة محكمة الموضوع . رفض الطلب . حسبها بيان أسبابه .

(هـ) دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "تقديم الطلبات وأوجه الدفاع" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يعد كذلك" . بطلان .

الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها . اتحاق طرق النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .

(و) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع في تحقيق الدعوى" . "في تقدير الدليل" .

طلب إجراء التحقيق . سلطة محكمة الموضوع . عدم حاجتها إليه . رفضه . بحث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى . ترجيح ما نطمئن إليه المحكمة . استخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .

(ز) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . "محكمة الموضوع" . "سلطة محكمة الموضوع" . "في تقدير الدليل" .

الشهادة "إخبار صادق" في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال . سلطة محكمة الموضوع . سبيلها . إعطاء الخصم الحق في إثبات عدم صحة بينة خصمه .

(ح) إثبات . "طرق الإثبات" . "القرائن" .

قرائن . شهادتها . منها ما هو أقوى من البينة والإقرار .

١ — المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة في الدعوى^(١) أو بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

٢ — بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، ومن ثم فلا تسرى في شأنها أحكام المادة ١٠٦ من قانون المرافعات فيما نصت عليه من أنه

(١) تقض ١١/٢/١٩٦٠ . الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ ق السنة ١١ ص ٥٤٤ .

” في جميع الدعاوى الى لا تكون النيابة فيها إلا طرفاً منضماً لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للحكمة بياناً كتابياً لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة“ إذ هي لا تسرى ، وعلى ما يبين من عبارتها ، إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً .

٣ - متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة فلا حرج عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم .

٤ - إجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس حقاً للخصوم تتحتم إجابتهم اليه في كل حالة (١) ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الاجابة اليه متى رأت ، الها من سلطة التقدير أن لا حاجة بها اليه أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها وبموجبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

٥ - للخصوم أن يقدموا طلباتهم ” الختامية “ وأوجه دفاعهم بالشكل الذي يريدونه ، شفاهاً أو كتابة أوهما معا ، وإذا كان الثابت أن طرفي النزاع اتفقا على حجز القضية للحكم وصمم كل على طلباته ولم يثبت بمحضر الجلسة أن الطاعنين أو أحدهما طلب المرافعة الشفوية لاستكمال دفاعه ، فإنه لا يكون هناك وجه للقول بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم إذ أنهما بذلك يكونان قد اكتفيا في مرافعتيها الشفوية بهذا القدر الثابت في محضر الجلسة .

(١) نقض ١٩٦٣/١/١٦ . الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٤ ص ١٠٤

ونقض ١٩٦٠/٣/١٧ . الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٥ ق . السنة ١١ ص ٢٣١ .

٦ — للحكمة أن ترفض طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه ، ولقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى .

٧ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي اخبار " صادق " في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير واو بلا دعوى ، وبالقيد الأول يخرج عن نطاقها الاخبار الكاذب ، ولازم هذا أن تكون لقاضي الدعوى سلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وسبيله إلى ذلك أنه إذا قدم أحد الخصوم بيـنة لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحة هذه الواقعة وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لللائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف مع ظواهر البينات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر .

٨ — من القرائن ما نص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهد وكتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، وبالرجوع إلى اللائحة الشرعية قبل إلغاء ما ألغى من نصوصها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنها كانت تنص في المادة ١٢٣ منها على أن " الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من إقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة " . والواقع في ذلك أن القضاء " فهم " ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البينة والافرار وهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيدة يانينا توتلفسكا (الطاعنة الأولى) أقامت الدعوى رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٦٠ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد السيد / محمد توفيق محمود (المطعون عليه) طالبت فيها بالحكم بإثبات طلاقها منه وأمره بعدم التعرض لها فى أمور الزوجية مع إلزامه بالمصروفات والأتعاب وقالت شرحا لها إنها تزوجت المدعى عليه بعقد محرر فى ١٩٤٧/٩/٣٠ أمام محكمة مصر الكلية الشرعية ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بطفلين هما إيناس وخالد ثم احتدم الخلاف بينهما وأساء معاملتها بما لا يستطاع معه دوام العشرة وانتهى الأمر بينهما فى مساء يوم ٢ يوليه سنة ١٩٥٦ بأن سألته الطلاق على الإبراء من مؤخر الصداق والنفقة وجميع حقوق الزوجية فأجابها فور ذلك وفى نفس المجلس بقوله ” وأنت طالق على ذلك ” وإذ لم يكف عن إيذائها وظل يتعرض لها رغم انقطاع الصلة بينهما فقد طلبت الحكم بإثبات هذا الطلاق وأمره بعدم التعرض لها فى أمور الزوجية ، وصادق المدعى عليه المدعية على الزواج والدخول وأنكر حصول الطلاق وأضاف أنها أنجبت منه طفلا آخر يدعى ” عمرو ” فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ وبعد تاريخ الطلاق المزعوم بخمسة عشر شهرا وأنها كانت تعاشره وتقيم فى منزل الزوجية ولم تخرج منه إلا فى ١٩٦٠/١١/٣ بتحريض من شخص يدعى محمود حسنى هيكى لى تزوجه وقد ادعى فى تحقیقات النيابة فى القضية رقم ٢٨٣٠ سنة ١٩٦١ جنح عابدين أنه تزوجها بعقد عرفى وأثناء نظرها طلب محمود حسنى هيكى قبوله خصما فى الدعوى منضما للمدعية فى طلباتها وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع باحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بسائر وجوه الإثبات المختلفة بما فى ذلك البيئة

الشرعية أنها سألت المدعى عليه في مساء ٢ يولييه سنة ١٩٥٦ طلاقها منه على الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة وجميع حقوق الزوجية فأجابها فور ذلك بالمجلس نفسه بقوله لها "أنت طالق على ذلك" ولينفى المدعى عليه ذلك بذات الطرق. وبعد تنفيذ حكم التحقيق عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٣٠ حكمت (أولا) بقبول محمود حسنى هيكل خصما ثالثا فى الدعوى منضما إلى المدعية (ثانيا) برفض الدعوى مع إلزام المدعية بمصروفاتها وبالزامها والخصم الثالث بمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليه ، واستأنفت المدعية والخصم الثالث هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه والحكم لهما بطلباتهما وقيد الاستئناف برقم ١٧٠ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صمم الطاعنان على طاب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أنه فى ١٥ مايو سنة ١٩٦٣ وأثناء حجز القضية للحكم قدم محامى الطاعنة الأولى طلبا بفتح باب المرافعة فى الدعوى لتصحيح ما تضمنته مذكرة النيابة من وقائع غير صحيحة ورفض السيد المستشار رئيس الدائرة استلامها بحجة أنه لا يستطيع قبول أوراق بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم ثم أعاد محاميا الطلب فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ ليقدم بيانا بهذا التصحيح وأشار عليه سيادته بعبارة "يعرض مع الدعوى" كما أشار عليه السيد المستشار حسن عكوش عضو الدائرة فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٣ "بالنظر" وصدر الحكم المطعون فيه خاليا من الإشارة إلى هذين الطلبين وهذا الاغفال من الحكم ينطوى (أولا) على مخالفة لنص المادة ٣٤٩ مرافعات وهى توجب أن يبين فى الحكم نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفعوع وكذلك المراحل التى تمر بها الدعوى قبل وأثناء حجزها للحكم ومنها طلب فتح باب المرافعة إذ هو لا يقدم إلا بعد حجزها وبتقديمه تستمد هذه المرحلة طابعا قانونيا متميزا لا يجوز

للمحكمة تجاهله ويتعين عليها أن تعرض له (وثانيا) على بطلان جوهرى فى الإجراءات لأن خلو الحكم من الإشارة إليهما يدل على أنهما لم يعرضا على المحكمة وكان يتعين عرضهما وصدور قرار منها بشأنهما لما لهما من أهمية قانونية تتصل بتصحيح الوقائع التى حرقها النيابة عملا بالحق المقرر فى المادة ١٠٦ مرافعات (وثالثا) على اخلال بحق الدفاع حيث اتصل الطالبان بأمرين بالغى الأهمية هما بيان الوقائع المخرفة ومن باب الاحتياط تمكين الطاعنة من تقديم هذا البيان وفى استبعاد الطلب الأول وعدم عرض الطلب الثانى مخالفة للمادة ١٠٦ مرافعات وهى تجيز للخصوم وبغير إذن من المحكمة أن يقدموا بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة ولم يكن رئيس الدائرة يملك استبعادهما لأنهما لم يقدموا إليه بصفته الشخصية ولكن بصفته رئيس الدائرة وتبدو أهمية هذا التصحيح من أن الطاعنين كانا قد قدما للمحكمة أول درجة خطابين — محررين باللغة الانجليزية وترجما — مرسلين من المطعون عليه إلى أخت الطاعنة الأولى فى بولونيا ويتضمنان إقراره بسبق طلاقهما سنة ١٩٥٦ فهوى أحدهما يقول ابني أيتها الأخت — إنك نسبين لى ألبا جنونيا بأن تطليبنى منى أن أطلق نينا ... أبدا ... أبدا ... أبدا سوف أقطع يدي ولساني إذا كتبت ذلك أو لفظته مرة ثانية . إن نينا هى زوجتى العزيزة ومحبتى “وعندما عرضت النيابة فى مذكرتها لهذا الخطاب سلخت كلمة ”مرة ثانية“ من آخر الفقرة الأولى وأضافتها إلى الفقرة الثانية فتغير بذلك نص الفقرة الأولى تغيرا خطيرا فقدت به أهم كلمة فيها وهى ”مرة ثانية“ التى تدل دلالة قاطعة على أن المطعون عليه كان قد طلق ”نينا“ قبل كتابته وهو لذلك يقرر أنه سوف يقطع يده ولسانه إذا كتب أو لفظ ذلك مرة ثانية ، وهذا التحريف بدور حول دفاع جوهرى هو اعتراف المطعون عليه بأنه سبق أن طلق الطاعنة الأولى بالقول وبالكتابة ومن مصلحة الطاعنين تصحيحه خصوصا وأن النيابة تمثل المصلحة العامة وتدين بالحياد بين طرفى الخصومة وقد حرص المشرع أن تكون ممثلة فى قضايا الأحوال الشخصية وجعلها آخر من يتكلم ومن هنا نصت المادة ١٠٦ مرافعات على أنه يجوز للخصوم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة ، والمحكمة ملزمة بقبول هذا البيان وإن لم تستأذن فى تقديمه وفى رفضها له اخلال بحقوق الدفاع إذ يحتمل أن تقتنع

المحكمة به أو تأذن بتقديم مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية وإعادة القضية للمرافعة. استنادا للمادة ١٠٧ مرافعات ويحتمل أن تعدل النيابة عن رأيها عندما تبين الوقائع على وجه صحيح .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجهين "الأول والثاني" منه بأن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة وبالتالي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها ، ومردود في الوجه (الثالث) بأنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ومن ثم فلا تسرى في شأنها أحكام المادة ١٠٦ من قانون المرافعات فيما نصت عليه من أنه "في جميع الدعاوى التي لا تكون النيابة فيها إلا طرفا منضا لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة" إذ هي لا تسرى - وعلى ما بين من عبارتها إلا حيث تكون النيابة طرفا منضا - وما أثاره الطاعنان في هذا الخصوص لا يتصل بتصحيح الوقائع ذكرتها النيابة ولكن بفهم الواقع في عبارة الخطاب ودلالته .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين طلبا من محكمة الاستئناف ضم تحقيقات المصانع الحربية لتعزيز الدليل المستمد من أقوال شاهد الإثبات الأول عبد الله فايد عبد الله كما طلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع أقوال الأطباء الذين استشهد طرفا الخصومة بأوراق متعارضة الدلالة منسوبة إليهم وطلبا السماح بعرض فيلم سينمائي يسجل حياة الطفل عمرو بين والديه الطاعنين منذ شهوره الأولى ورفضت المحكمة إجابتهما إلى هذه الطلبات وهذا من الحكم إخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات وفي الحكم إذ أن الاستئناف لا يقف بالقضية عند حدود ما جرى أمام محكمة أول درجة ولكنه يتيح لطرفي الخصومة أن يقدموا ما يريان من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة والمستأنف هو أكثر الخصمين حاجة لذلك وهو ما لا بد فيه من الالتجاء إلى المحكمة لتصدر القرارات التي يتسنى معها عرض الدليل بحيث إذا رفضت إصدار هذه القرارات دون مقتضى فانها

تكون قد جردت المستأنف من الحق الذي تقرره المادة ٤١٠ من قانون المرافعات . فقد جرحت محكمة أول درجة شاهد الاثبات الأول فيما قرره بشأن انتدابه من المصانع الحربية للحصول على أسعار بالممارسة وهي المناسبة التي من أجلها توجه إلى منزل المطعون عليه وحضور واقعة الطلاق مستندة في ذلك إلى ما جاء في شهادة المؤسسة العامة لهذه المصانع من أنه لم يعين أو يندب أو يشترك في لجنة ممارسة لشراء أصناف في يوليو سنة ١٩٥٦ وقيد التحقيق ضده مخالفة إدارية لإخلاله بواجبات وظيفته وفي الاستئناف تمسك الطاعنان بأن هذه الشهادة كتبت بطريقة ملتوية ولا تنفي انتدابه في أوقات أخرى وطلبا ضم التحقيقات ورفضت المحكمة هذا الطلب دون مقتض - كذلك طلب الطاعنان إحالة الدعوى على التحقيق لسماع أقوال الأطباء الذين تضاربت الشهادات الطبية المنسوبة إليهم ومنهم الدكتور صفوت ورفضت المحكمة هذا الطلب واستندت في قضائها إلى هذه الشهادات بينما هي صور فوتوغرافية لأوراق عرفية لا تصلح دليلا في الاثبات ولوصح صدورها من أصحابها فهي مائقة ومملاة ولا تعدو أن تكون شهادة كتابية خارج مجلس القضاء وكان واجبا على المحكمة إزاء ذلك أن تحيل القضية على التحقيق وتسمع أقوالهم بعد حلف اليمين كما طلب الطاعنان عرض فيلم سينمائي يصور حياتهما وحياة الطفل عمرو في سني زواجهما وحياته الأولى وفي رحاب سكنهما الواسع وأطوار نموه من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إلى نوفمبر سنة ١٩٦٠ وهو دليل مادي هام يكذب المطعون عليه في جميع أقواله ، ورفضت المحكمة هذا الطلب رغم ما تعرض الفيلم من أهمية ودلالة كبرى وهو لا يعدو أن يكون مستندا أراد الطاعنان تقديمه إلى المحكمة والسبيل الوحيد إلى ذلك هو عرضه بالطريقة الآلية المعروفة فإذا رفضت المحكمة عرض الفيلم فإنها بذلك تكون قد منعت الطاعنين من تقديم دليل أراد الاستشهاد به وهو خطأ قانوني فاحش خصوصا وأنها لم تكن تستطيع أن تتبين خواه إلا بعد عرضه عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة فلا حرج عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في خصوص

شهادة عبد الله فايد عبد الله على أنه "واضح من إطلاع المحكمة على أقوال شهود الطرفين أن الشاهد الأول من شهود المستأنفين (عبد الله فايد عبد الله) ذكر أنه سبق أن ندب من المصانع الحربية في يوليو سنة ١٩٥٦ للحصول على أسعار بالممارسة لأمر مصلحي وعرض عليه المستأنف عليه بمكتبه بعض الأصناف المراد شراءها وقدم المستأنف عليه شهادة رسمية "ملف ١٤ أمام محكمة أول درجة" صادرة من الهيئة العامة للمصانع الحربية تفيد بأنها لم تندب الشاهد في أية لجنة لممارسة الشراء في يوليو سنة ١٩٥٦ خلافا لما جاء بشهادته وأنه عوقب إداريا مما يكذب مزاعم هذا الشاهد فضلا عن أنه لو صح ما ذكره عن ورقة الطلاق ورغم حضوره عقد الزواج العرفي وأن المستأنفة كانت معها هذه الورقة لأثبتت مضمونها في العقد العرفي وقد جاء خلوا من ذلك كما أن إقراره بصداقة المستأنف الثاني مما يفيد أن شهادته التي نكذبها وقائع الدعوى جاءت مجاملة لصديقه المذكور" وأتت إلى أن "المحكمة ترى في الشهادة المقدمة من إدارة المصانع الحربية ما يكفي لكذب شهادة الشاهد الأول عندما زعم ندبه من لجنة ممارسة المشتريات حتى يعطى شهادته المزيفة ظلا من الحقيقة الباطلة ولا محل لضم التحقيقات بخصوص هذا الشأن" ومردود في الوجه (الثاني) بأن إجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس حقا للخصوم تتحتم إجابتهم إليه في كل حالة بل هو أمر متروك للمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من ملطة التقدير أن لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما سبق بيانه وعلى أنه "واضح من أقوال شهود المستأنفين الثلاثة أن شهاداتهم لا يعول عليها ... وأن شهادة هؤلاء الشهود الثلاثة تدحضها المستندات الرسمية القاطعة التي قدمها المستأنف ضده والقرائن القوية التي تثبت عدم صحة شهادتهم إذ قدم المستأنف ضده حافظة ٤ دوسيه أمام محكمة أول درجة بها شهادة طبية من الدكتور محمد فياض تفيد أن المستأنفة كانت تحت رعايته الطبية أثناء الحمل من ١٩٥٧/٩/١ حتى الولادة وكانت تحضر بصحبة زوجها المستأنف ضده وأن الولادة تمت في ١٩٥٧/١٠/٦ في منزل والد المستأنف

ضده وبحضوره وأنه قام المذكور بدفع نفقات الولادة كما ثبت من المستند ٦ من ذات الحافظة أن الطفل عمرو المولود في ١٠/١٠/١٩٥٧ قيد باسم والده المستأنف ضده مما ينفي طلاق والدته المستأنفة من أبيه في يولييه سنة ١٩٥٦ كما ثبت من صورة الشهادة الرسمية الصادرة من مصلحة الشهر العقاري (مستند رقم ١ حافظة ٥ دوسيه محكمة أول درجة) أن المستأنفة في توكلها لمحاميها أثبتت إقامتها في ذات عنوان زوجها المستأنف ضده وتاريخ توثيقه في ١٧/٣/١٩٦٠ كما ثبت من المستند رقم ٣ من ذات الحافظة أن المستأنفة أجريت لها عملية جراحية بمستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية وأنها مقيمة بالمستشفى في الفترة من ٢٦/٢/١٩٥٩ إلى ٣/٣/١٩٥٩ باعتبارها زوجة المستأنف ضده كما ثبت من الشهادة الطبية مستند رقم ٢ من الدكتور الزيني أن المستأنفة زوجة المستأنف ضده عولجت عنده في شهور يولييه سنة ١٩٥٨ ويناير سنة ١٩٥٩ ويولييه سنة ١٩٥٩ وكانت تحضر للعلاج بصحبة زوجها المذكور كما ثبت من المستند رقم ٧ حافظة رقم ١٥ ملف أمام محكمة أول درجة المقدم بمحضر تحقيق نيابة عابدين في جنحة الزنا المقامة ضد المستأنفين أن السيد وكيل النيابة أثبت اطلاعه على طلب تجديد جواز سفر المستأنفة وأنها زوجة المستأنف ضده ومرفق به طلب منه في ٢٣/١١/١٩٥٨ لمدير الجوازات بإضافة نجله عمرو إلى جواز سفر والدته المستأنفة وأن إقامتها في ذات مسكن زوجها . وأنه "فضلا عما تقدم فإن سكوت المستأنف الثاني منذ تاريخ ولادة الطفل عمرو في أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى رفع الدعوى الحالية وعدم تقديمه لشكوى أو رفع دعوى إثبات حالة عن الطفل المتنازع عليه رغم إقرار المستأنفة أنها أطلعت على شهادة ميلاد الطفل المدون باسم أبيه الحقيقي المستأنف عليه ولو كان زواجه العرفي بالمستأنفة له ظل من الحقيقة وأن الطفل عمرو ثمرة هذا الزواج لبادر بإثبات نسبه إليه وإثبات زوجيتها به أو تقدم بشكوى بمجرد اطلاعه على شهادة ميلاده وهي قرينة كافية على عدم صحة الزواج العرفي المصطنع تاريخه" وانهى إلى أن "المحكمة ترى الأخذ بالشهادات الطبية المقدمة من المستأنف ضده بخصوص علاج زوجته المستأنفة وولادة الطفل عمرو وهي على فراش الزوجية ولا ترى محلا لاستدعاء محرريها الأطباء للدلاء بشهادتهم" ومرود في الوجه الثالث بما رد به الحكم المطعون فيه من أنه "لا محل لإجابة المستأنفين إلى طلب عرضهما الفيلم السينمائي

الذى صورته المستأنف الثانى مع المستأنفة الأولى للتدليل على معاشرته الزوجية وإقامتها فى مسكنه وأن الطفل عمرو هو ثمرة هذا الزواج إذ لم يكن التصوير السينمائى فى أى يوم دليلا أو شبه دليل فى مثل هذه الدعوى إذ من السهل تواجد الطفل مع أمه فى منزل المستأنف الثانى الذى عاشها معاشرة غير مشروعة" ومؤدى هذا النظر أن الفيلم أيا كانت صورته وأوضاعه لا دليل فيه على الزوجية والمعاشرة المشروعة .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أنه ثبت فى محضر جلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٣ أن طرفى النزاع اتفقا على حجز القضية للحكم وصمم كل على طلباته وذلك لا يفيد بحال حصول المرافعة الشفوية وفيه ما يبطل الحكم إذ من شأنه الحيلولة بين محكمة النقض وإعمال رقابتها على ما يقع من مخالفة فى الإجراءات .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أن الخصوم أن يقدموا طلباتهم "الختامية" وأوجه دفاعهم بالشكل الذى يريدونه - شفاها أو كتابة أوهما معا - وإذ كان الثابت من محضر جلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٣ أن طرفى النزاع اتفقا "على حجز القضية للحكم وصمم كل على طلباته" ولم يثبت فى المحضر أن الطاعنين أو أحدهما طلب المرافعة الشفوية لاستكمال دفاعه ، لا يكون هناك وجه للقول بوقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم إذ أنهما بذلك يكونان قد اكتفيا فى مرافعتهم الشفوية بهذا القدر الثابت فى محضر الجلسة .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن السيد المستشار حسن عكوش اشترك فى المداولة وفى إصدار الحكم مع أنه لم يسمع المرافعة فى جلسة ١١/٥/١٩٦٣ ولم يحضر فى الجلسات السابقة التى قدمت فيها المذكرات ولم يتصل بتقديمها واشتراكه فى المداولة وفى الحكم بعد تقديم المذكرات ودون سماع مرافعة شفوية مخالفة للقانون وبطلان فى الإجراءات وفى الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الأوراق أن السيد المستشار حسن عكوش كان عضوا فى الدائرة التى أصدرت الحكم منذ جلسة ١٣/٣/١٩٦٣

واستمر إلى جلسة المرافعة الأخيرة في ١١ مايو سنة ١٩٦٣ حيث حضر الطرفان وصمم كل على طلباته وحجّزت القضية للحكم بـ ٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ ومن ثم فلا عيب في الاجراءات ولا في الحكم ويكون النعى على غير أساس وخليقا بالرفض.

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على كثير من أوجه الدفاع الجوهرية التي استند إليها الطاعنان وجاء مشوبا بالقصور وذلك فيما جرى عليه من تجميع شهود الاثبات ورفض طلب ضم تحقيقات المصانع الحربية وسماع شهادة الأطباء والتصريح بعرض الفيلم وفيما ساقه من قرائن تنفى دعوى الطلاق وتكذب شهود الاثبات وفيما قرره بشأن تفسير الخطابين اللذين أرسلهما المطعون عليه إلى شقيقة الطاعنة الأولى (١) قصور الحكم فيما جرى عليه من تجميع شهود الاثبات يبدو فيما أورده من أن شاهد الاثبات الأول عبد الله فايد عبد الله "ذكر أنه ندب من المصانع الحربية في يولييه سنة ١٩٥٦ للحصول على أسعار بالممارسة لأمر مصلحي" مع أنه لم يقل ذلك بل قال إنه "سبق أن انتدب مرة للحصول على أسعار وذلك في يولييه سنة ١٩٥٦" وهي عبارة تختلف عن العبارة التي نسبها الحكم إليه وقد وضع الشاهد هذه العبارة المجملة في عبارة أخرى وضع بها تاريخ ندبه وتاريخ سعيه للحصول على الأسعار بأوائل يولييه وليس في شهادة المصانع الحربية ما يكذب أقواله وما جاء بها عن قيد التحقيق مخالفة إدارية يقطع بأن هذه المخالفة لا شأن لها بشهادته في الدعوى، وفيما أورده من أن الشاهد الثاني قرر "أنه لا يذكر العبارات التي كتبت في ورقة الطلاق" في حين أنه قرر أنه "لا يذكرها بالضبط" وفيما ارتكن إليه من أن الشاهد الثالث قرر أنه اطلع على ورقة الطلاق وأغفل مع ذلك أن يثبت فحواها في عقد الزواج العرفي وهو استنباط غير سائغ إذ يكفي الاطلاع على صيغة الطلاق وتوقيع المطلق والشهود لاقتناعه بنخل الزوجين من الموانع. (٢) ورفض الحكم طلب ضم تحقيقات المصانع الحربية وسماع شهادة الأطباء والتصريح بعرض الفيلم سبق بيان أوجه القصور فيها ويضاف إليها أنه أغفل الرد على شهادة الدكتور محمد صادق وهي تناقض شهادة الدكتورين محمد فياض وأمين الزينيني كما أغفل شهادة الدكتور أحمد صفوت وفيما يقرر أن الطاعنة الأولى كانت تتردد عليه لعلاج أولادها إيناس وخالد وعمرو مع الطاعن الثاني الذي كان واسطة

حضورهم إليه ودائم التوصية بهم ورفض استدعائه للشهادة دون أن يعلل هذا الرفض تعليلا مستساغاوا كتنفى بالشهادات المنسوبة إلى الدكتورين فياض والزيني مع أن الطاعنين جحداها وأنكرا كل قيمة لها وطلبا استبعادها وما تعلل به الحكم بشأن رفض عرض الفيلم هو تعليل واه لم يستخلص استخلاصا مائغا من أوراق الدعوى (٣) وقصور الحكم فيما ساقه من قرائن تنفى دعوى الطلاق وتكذب شهود الإثبات يبدو من أنه بالغ فيها وحملها بما لا تحتمل ولو أن المحكمة ألفت بالا إلى ظروف الطاعنة الأولى وما تمسكت به من دفاع لتعذر عليها استمداد تلك القرائن التي عولت عليها ولما بادرت إلى الاقتناع بوجهة نظر المطعون عليه ، فقد تمسك الطاعنان بدفاع معقول وفي القليل محتمل هو أن المطعون عليه أراد أن ينتقم من مطلقة وزوجها فأظهر التسليم بوصفها الجديدا واستغل حاجتها إلى التردد على منزله لرعاية ولديها ايناس وخالد واختلس ورقة الطلاق وافتعل كثيرا من المظاهر الزائفة لكي يعتمد عليها في إنكار الطلاق واتهامها بالزنا وانتزاع الطفل عمرو من والديه وأوراق الدعوى زائفة بما يثير كل شك فيه حيث زعم أن الطاعن الثاني طرد من الخدمة وحيث تلاعب في شهادات الدكتور صفوت وافتعل دعوى استرداد بعد سفر الطاعنة إلى أوربا في ١٩٥٩/٧/٢٢ ليثبت إقامتها في منزل الزوجية وقدم شكوى ضدها في السفارة البولونية ، وليس أبلغ في قصوره من أنه أسقط من حسابه ما قدمه الطاعنان من قرائن تؤيد شهود الإثبات واستند إلى تحريك دعوى الزنا واعتبره قرينة على عدم حصول الطلاق وهو تدليل غير مستساغ كما استند إلى ولادة الطفل عمرو في منزل والده المطعون عليه واعتبرها دليلا على أنه ولده واستند إلى عدم تبليغ الطاعنة الأولى عن اختلاس وثيقة الطلاق مع أنها صرحت باختلاسها في عريضة الدعوى أو في محاضر الجلسات الأولى (٤) وقصور الحكم في تفسير الخطابين المرسلين من المطعون عليه إلى شقيقة الطاعنة في بولونيا يبدو من أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما بأن عبارة "سوف تقطع يدي ولساني إذا كتبت ذلك أو لفظته مرة ثانية" الواردة في أولهما قاطعة في وجود طلاق سابق وفسرها الحكم تفسيراً آخر هو أنها "زيادة تأكيدية بحبه للطاعنة وعدم تفكيره في الطلاق الذي تنوه عنه شقيقتها" وهو تفسير مستحيل لأن شقيقتها لم تطالب منه الطلاق وقد امتنع عن تقديم الخطاب المرسل منها إليه وامتناعه عن تقديمه أبلغ قرينة على كذب مزاعمه ، كما تمسكت الطاعنة الأولى

بأن الخطاب الثاني يقطرها لها وطعنا فيها ويستحيل إذن أن يكون قد كتب أثناء سفرها في الخارج وأن عبارة . "والآن ستكون لديها كل الفرص لتنفرد به - أى حسنى - وسأتركها له" الواردة فيه تتضمن اعترافا منه بالطلاق ومع ذلك فقد ذهب الحكم إلى أنها لا تفيد الطلاق بل الوعد به ولم يقيم دليل على تحققه وهو خطأ في تفسير الخطابين .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بما سبق الرد به على السببين الأول والثاني وبما أورده الحكم المطعون فيه من أنه "واضح من أقوال شهود المستأنفين الثلاثة أن شهادتهم لا يعول عليها إذ أن شهادة الشاهد الأول كاذبة من أساسها وأن الشاهد الثاني لا يذكر العبارات التي كتبت في ورقة الطلاق المزعومة وأن الشاهد الثالث رغم أنه كاتب عقد الزواج العرفي المصطنع فقد زعم أنه اطلع على ورقة الطلاق أثناء العقد ولم يقرأها كلها ولم يثبتها في هذا العقد العرفي" وأن "شهادة هؤلاء الشهود الثلاثة تدحضها المستندات الرسمية القاطعة التي قدمها المسأنف ضده والقرائن القوية التي تثبت عدم صحة شهادتهم" ومردود في الوجه (الثاني) بأن للمحكمة أن ترفض طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه، ولقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى ، ومردود في الوجه (الثالث) بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه "بخصوص وقائع الدعوى وشهود الطرفين والقرائن التي استندت إليها محكمة أول درجة فإنه بالرجوع إلى صحيفة الدعوى الابتدائية فقد ذكرت المستأنفة أن المستأنف عليه طلقها طلاقًا بائنًا في يولييه سنة ١٩٥٦ ولم تأت بذكر لورقة الطلاق المزعومة أو أنها فقدت أو سرقت منها كما تزعم ولم تأت بذكر أسماء وشهود واقعة الطلاق أو أن الطلاق على الإبراء من حقوق الزوجية ولم يذكر وكيلها أمام محكمة أول درجة حصول الطلاق بورقة وفقدتها (تراجع محاضر جلسات ١٩٦٠/١٢/٣١ ، ١٩٦١/٢/٢٥ و ١٩٦١/٣/٢٥ وذكر بالجلسة الأخيرة أن الطلاق على الإبراء أمام شهود ولم يذكر ورقة الطلاق المزعومة التي فقدت وهي سند هام من أسانيد الدعوى بل الثابت من اطلاع المحكمة على عقد الزواج العرفي بحافظة المستأنف

الثاني وملف ٣٢ أمام محكمة أول درجة (والمعطى له تاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦ أنه ذكر في صدره أن المستأنفة سابق لها زواج فكان يتعين ذكر واقعة الطلاق من زوجها السابق وتاريخ وقوعه وإثبات الورقة المثبتة للاطلاق المزعوم على الإبراء وانقضاء العدة وعدم حصول موانع قانونية في ذات العقد المذكور فضلا عن أن هذا العقد العرفي لا يعتد به كما قالت بحق النيابة العامة في مذكرتها لأنه مصطنع التاريخ فضلا عن عدم جواز سماع دعوى الزوجية المزعومة بين المستأنفين عملا بالقانون) وأنه "فضلا عما تقدم فإن سكوت المستأنف الثاني منذ تاريخ ولادة الطفل عمرو في أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تاريخ رفع الدعوى وعدم تقدمه بأي شكوى أو رفع دعوى لإثبات نسب عن الطفل المتنازع عليه رغم إقرار المستأنفة أنها أطلعت على شهادة ميلاد الطفل المدونة باسم أبيه الحقيقي المستأنف عليه ولو كان زواجه العرفي بالمستأنفة له ظل من الحقيقة وأن الطفل عمرو ثمرة هذا الزواج لبادر بإثبات نسبه إليه وإثبات زوجيتها به أو تقدم بشكوى بمجرد إطلاعه على شهادة ميلاده وهي قرينة كافية تدل على عدم صحة الزواج العرفي المصطنع تاريخه كما تدل على عدم صحة زعم المستأنفة بحصول طلاق سابق من زوجها المستأنف عليه بورقة زعمت فقدانها أو سرقتها ولم تقدم بأي خطوة بشكوى أو نحوها لإثبات هذا الزعم بفقد هذه الورقة وهي سندها الوحيد في الادعاء" وأن "تحريك دعوى الزنا ضد المستأنفين بناء على شكوى المستأنف ضده قرينة مضافة للقرائن السابقة على عدم حصول الطلاق وعدم صحة الزواج العرفي المزعوم" وهي تقارير موضوعية سائغة تكفي لحمله هي وما سبقها ومردود في الوجه (الرابع) بما أورده الحكم المطعون فيه بشأن الخطابين وقوله "أما عن الخطابين اللذين أمرت هذه المحكمة بترجمتهما ترجمة رسمية إلى اللغة العربية فواضح من الاطلاع على ترجمتهما الرسمية (حافطة المستأنفين رقم ١٠) أن أحدهما مؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ ومرسل من المستأنف عليه إلى شقيقة زوجته (المستأنفة الأولى) وعباراته كلها تؤكد أن الطفل عمرو هو نجله وأنها كل شيء في حياته وإن شقيقة زوجته تسبب له ألما جنونيا بأن تطالب منه أن يطلق زوجته وأنه جريمة ولن يفعل ذلك طالما هو حي وسوف يقطع يده ولسانه إذا كتبه أو لفظه مرة أخرى وفي هذه العبارة الأخيرة زيادة تأكيدية بحبه لها وعدم تفكيره بتاتا في الطلاق الذي تنوّه عنه شقيقة زوجته ولن يكتب ذلك أو يلفظه مرة أخرى أي لفظ الطلاق

الذى طلبته شقيقتها وميلاق الخطاب لا يمكن تحميله أكثر من معناه الظاهر فلا محل للقول أن معناه أنه سبق أن طلقها طليقة أولى وفي هذا الخطاب إشارة إلى أن المستأنف الثاني حضر في غيابه إلى منزله وأنه يؤنبها على هذا التصرف لأنه شخص غريب عنها مما يؤكد أنه لم يتزوجها . أما الخطاب الثاني إلى شقيقة المستأنفة فإنه يؤنب فيه زوجته على إهمال شئون بيتها وأولادهما وأن حبه لها قد انتهى وأنه ستركها له وليس في ألفاظ هذا الخطاب ما يفيد أنه طلقها أو أنشأ طلاقا وإنما هو وعد ولم يقم دليل على تحقق هذا الوعد" ومردود أخيرا وفي جملته بأنه جدل موضوعي في تقدير الدليل وتقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به وقد سبق القول بأنه تقدير موضوعي سائغ .

وحيث إن حاصل السببين السادس والسابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه جرح شهود الإثبات ورد شهادتهم مخالفا في ذلك أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وهي القانون الواجب التطبيق ، إذ أن البيئة في الشريعة الإسلامية لها شأن خطير في إثبات الخصومة والأصل فيها أن المسلمين عدول بعضهم على بعض إلا مجريا عليه شهادة الزور أو مجلودا في حد أو ظنينا في ولاء أو قرابة وشهود الطاعنين الثلاثة لا تنطبق عليهم هذه الأوصاف ولا ما أضافه فقهاء الحنفية في حالات أخرى هي الفسق والعداوة الدنيوية والخصومة والشهادة التي تجر مغنا أو تدفع مغرما وأحكام المذهب لا تستلزم إلا أن يكون الشاهد ، " عالما بالمشهود ذا كراه " وهي تشدد في وجوب إثبات الطلاق والتفريق بين الزوجين إذا شهد شاهدان بوقوعه وإذا استبعد الحكم المطعون فيه شهادة شهود الإثبات دون ما تجريح شرعي فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فضلا عن أنه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري الذي تمسك به الطاعنان وهو قصور يعيبه . (وثانيهما) أنه عول على قرائن غير قاطعة في رد شهادة شهود الإثبات في حين أن الراجح في مذهب أبي حنيفة هو عدم اعتبار القرينة دليلا شرعيا قاطعة كانت أو غير قاطعة وما ورد في المادة ١٢٣ من اللائحة من اعتبار القرينة القاطعة دليلا شرعيا يقتصر عليها وحدها دون القرينة غير القاطعة وهي ليست

مأخوذة من فقه الحنفية وقد الغيت وأصبح لا محل بعد الغائها للأخذ بالقرينة وإن كانت قاطعة ويتعين الرجوع إلى أرجح الأقوال في المذهب وهي لا تعتبر القرائن بنوعها دليلاً شرعياً يمكن الاعتماد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه ذلك أن الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير أو بلا دعوى وبالقيد الأول يخرج عن نطاقها الإخبار الكاذب ، ولازم هذا أن تكون لقاضي الدعوى سلطة الترجيح بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وسبيله إلى ذلك أنه إذا قدم أحد الخصوم بيئة لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحة هذه الواقعة وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لللائحة الشرعية بقولها "وقد يقيم أحد الخصوم بيئة لإثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم ما يفيد عدم صحة هذه الواقعة فن العدالة أن يفسح له المجال لنفى صحة الوقائع التي سمعت البيئة لإثباتها ويمكن من تقديم دليله للقضاء ليفصل القاضي بالحق بعد الموازنة بين الأدلة وال ترجيح لما يظهر له رجحانه" وما جاء في سبب الطعن إنما يتصل بشروط أداء الشهادة وتحملها وهي أمور خارجة عن موضوعها وفهم الواقع فيها والتمييز بين الصادق والكذب منها ، وإجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف مع ظواهر البيئات ولا يتمد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر ، ومردود في الوجه (الثاني) بأن من القرائن ما نص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهده وكتب المذهب مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، وبالرجوع إلى اللائحة الشرعية قبل إلغاء ما ألغى من نصوصها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنها كانت تنص في المادة ١٢٣ منها على أن "الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من إقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة" وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه اللائحة ما نصه "ليس الغرض من الدليل الذي يقدم للقضاء سوى إثبات الحق وإظهاره وقد يعرض في الدعوى من القرائن القاطعة ما يرجح كفة أحد الخصمين ويدل على الحق في الخصومة وليس من العدالة ولا من الحق أن تهدر دالاتها ويحجر على القضاء الأخذ بها وقد جاءت الشريعة الغراء باعتبارها واعتمد

الفقهاء في صدر الإسلام في أقضيتهم عليها ، لذلك أضيفت القرينة القاطعة إلى الأدلة الشرعية المقبولة وعرف الدليل للارشاد إلى ما هو المقصود منه ليسير القضاة في التطبيق على وفقه . والواقع في ذلك أن "القضاء فهم" ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى بكثير من البيئة والإقرار وهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب .

وحيث إن حاصل الأسباب الثامن والتاسع والعاشر أن الحكم المطعون فيه انطوى على بطلان في الاجراءات ومخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه من وجوه (أولها) أن الطاعنين أرسلوا إلى المحكمة وثيقة تتضمن بياناً بتصحيح الوقائع التي أوردتها النيابة في مذكرتها وطلبوا فتح باب المرافعة مرتين لهذا السبب ولكن المحكمة أهملت كل هذه الطلبات ولم تستجب إليها وهذا منها مخالفة لأحكام المواد ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٣٤٩ من قانون المرافعات وبطلان في الإجراءات (وثانيها) أنه استند إلى الصور الشمسية للشهادتين المقدمتين من الدكتورين فياض والزيني مع أن الفقه والقضاء مستقران على أن لا حجية لصور الأوراق العرفية (وثالثها) أنه قرر بطلان الزواج العرفي وثبوت نسب الطفل عمرو من المطعون عليه وهما أمران خارجان عن نطاق الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بما سبق بيانه في صدد الرد على الأسباب الخامس والسادس والسابع ومردود في الوجه (الثاني) بأنه ليس في بيانات الحكم المطعون فيه ما يدل على أنه عول في قضائه على صور شمسية لشهادتي الدكتورين فياض والزيني ، ومردود في الوجه الثالث بأن رفض دعوى الطاعنة الأولى إثبات الطلاق هو قضاء ضمنى بقيام الزوجية بينها وبين المطعون عليه وأن الولد للفراش وتبعاً ببطلان عقد الزواج العرفي المدعى بقيامه بين الطاعنين ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، و ابراهيم عمر هندی ، ومبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٩٣)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية":

أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" . "ديانة" .
تغيير الطائفة أو الملة . إتصاله بحرية العقيدة . أثره . تحققه بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه
ومظاهره الخارجية الرسمية . عدم توقفه على إخطار الطائفة القديمة .

تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد
الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار
الطائفة القديمة ، والقول بوجود إخطار الجهة الدينية التي تتبعها الطائفة أو الملة
القديمة لا مفهوم له إلا أن يكون لهذه الجهة الحق في أن توافق أو أن تعترض
على حصول هذا التغيير وهو وضع شائك ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد جرى و قضائه على أنه "لا يكفي لتغيير الطائفة أو الملة أن ينتمى الشخص
إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، وإنما يجب فوق ذلك أن يخطر الطائفة أو الملة
القديمة بانتمائه للطائفة أو الملة الجديدة" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٧ أقام عبد المسيح معوض الدعوى رقم ٦٨٥

سنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد ماتيلدة جرجس يعقوب طالباً بالحكم بإثبات الطلاق الحاصل منه لها بتاريخ ١٩٦٣/٧/١ مع إلزامها بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ مستنداً في ذلك إلى أنه من طائفة السريان الأرثوذكس وهي من طائفة الأقباط الأرثوذكس وهما يدينان بالطلاق، وردت المدعى عليها بأنها انتمت إلى طائفة الأقباط الكاثوليك في ١٩٦٣/٦/٨ وهي لاتدين به. وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٥ حكمت المحكمة حضورياً بإثبات طلاق عبد المسيح معوض (المدعى) لماتيلدة جرجس يعقوب (المدعى عليها) الحاصل في أول يولييه سنة ١٩٦٣ طلبة رجعية وألزمت المدعى عليها المصروفات ومبلغ جنيته واحد مقابل أتعاب المحاماة ورفضت طلب النفاذ واستأنفت السيدة ماتيلدة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم أصلياً بعدم سماع الدعوى ومن باب الاحتياط رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠ سنة ٨١ قضائية - وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت المستأنف عليه بالمصاريف عن الدرجتين وطعن عبد المسيح معوض في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وقدم مذكرة أصر فيها على طلب نقض الحكم وطالبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى رأيها الوارد بمذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستنداً في ذلك إلى أن الطاعن وإن كان قد انضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس إلا أنه لم يخطر طائفته القديمة وهي طائفة الأقباط الأرثوذكس بهذا الانضمام ورتب على ذلك أن الزوجين متحداً بالطائفة والملة وتطبق في شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس وهي لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة. وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، إذ الثابت من بياناته ومن الشهادة المقدمة برقم ٧ حافظة رقم ٨ من الملف الابتدائي أن الطاعن انضم إلى كنيسة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٣/٦/٢٧ وسجل اسمه رسمياً في سجلاتها بعد إتمام الإجراءات المتبعة في مثل هذه الأحوال وهو كل ما يتطلبه القانون للاعتراف بالطائفة أو الملة الجديدة، وما ذهب إليه الحكم من وجوب إخطار الطائفة القديمة وإلا كان

التغيير عديم الأثر هو استحداث شرط يهـدر حكم القانون ولا أساس له ، وإذ كانت دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين المختلـفـي الطائفة والملة على الآخر من اختصاص المحاكم الشرعية متى كانا يدينان بوقوع الطلاق فإنه تطبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية . وهى نـجـيز الطلاق بالارادة المنفردة .

وحيث إن هذا النـعـى فى محله ذلك أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العنيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بقولها إن "تغيير الدين يترتب عليه أن يستمتع بجميع الحقوق التى ينحـولها له الدين الجديد — كما أن هذه القاعدة هى بعينها المقررة فى حالة تغيير الجنسية" والقول بوجوب إخطار الجهة الدينية التى تتبعها الطائفة أو الملة القديمة لا مفهوم له إلا أن يكون لهذه الجهة الحق فى أن توافق أو أن تعترض على حصول التغيير وهو وضع شائك — وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أنه " لا يكفى لتغيير الطائفة أو الملة أن ينتمى الشخص إلى طائفة أو ملة جديدة وإنما يجب فوق ذلك أن يخطر الطائفة أو الملة القديمة بانتمائه للطائفة أو الملة الجديدة " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس عبد الجواد ، و ابراهيم علام .

(٩٤)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) حكم . ” حجية الأحكام “ . دعوى . ”التظلم من أمر تقدير“ .

لاجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها .
اقتصار الحكم المطعون فيه الصادر في التظلم في أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين على تقدير أتعاب المحاسب . عدم تناوله تصفية الحساب بين الطرفين أو واقعة التخالص . عدم حجية هذا الحكم في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون رفعه بعد ذلك دعوى براءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور .

(ب) الإشكال في التنفيذ . دعوى . ” دعوى براءة الذمة “ .

وصف الحكم دعوى براءة الذمة بأنها إشكال وتطبيقاً عليها الأحكام المقررة للإشكال في التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية . خطأ في القانون .

١- لاجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها فإذا كان الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير أتعاب المطعون ضده (المحاسب) عن جميع الأعمال التي قام بها في سنوات النزاع وليس في أسبابه ما يشير إلى أنه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو أنه خصم ما سبق أن أداه الطاعن للمطعون ضده من الأتعاب ولم تكن واقعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة في دعوى التظلم ، فإن هذا الحكم

لا يحوز حجية في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور بدعوى يرفعها بعد صدوره .

٢ — وصف الحكم دعوى براءة الذمة بأنها إشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للاشكال في التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية ، خطأ في القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده تقدم في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ إلى نقابة المحاسبين والمراجعين طالبا تقدير أتعابه عن الأعمال التي قام بها لصالح الطاعن في السنوات من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٥٣ — وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قرر مجلس النقابة (أولا) رفض الدفع بالتقادم المبدى من الطاعن (ثانيا) تقدير أتعاب المطعون ضده عن السنوات من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٦ بمبلغ ألف جنيه يخص منها المسدد وقدره ستائة جنيه (ثالثا) تقدير أتعابه عن الأعمال التي قام بها في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٥٠ ج يخص منها المسدد وقدره مائة جنيه . (رابعا) تقدير أتعابه عن الأعمال التي قام بها في سنتي ١٩٤٨، ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠ ج (خامسا) رفض ما عدا ذلك من الطلبات مع إلزام الطاعن بالمصروفات المناسبة — تظلم الطاعن من هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاء أمر التقدير المذكور واعتباره كأن لم يكن وقيد تظلمه برقم ٤٥٤٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة وتمسك فيه بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم بالنسبة لما طلبه من

أتعاب عن السنوات من ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٦ لا تقضاء أكثر من خمس سنوات على آخر عمل قام به وذلك طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ وأضاف أن ما دفعه إلى المطعون ضده من أتعاب وقدره سبعمائة جنيه يزيد على ما يستحقه منها — كما تظلم المطعون ضده بدوره من قرار مجلس النقابة السالف الإشارة إليه وقيد تظلمه برقم ٤٩٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة وطلب فيه تأييد قرار النقابة بشأن تقدير أتعابه عن السنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦ بمبلغ ألف جنيه يخصم منها المسدد وقدره ستمائة جنيه وتعديله بالنسبة لتقدير أتعابه عن أعماله فى سنة ١٩٤٧ وجعلها مبلغ ثلاثمائة جنيه يخصم منها المسدد وقدره مائة جنيه وتقدير أتعابه عن الأعمال التى قام بها فى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٥٠٠ ج وعن التخفيض الذى حققه للطاعن فى تقديرات لجان الطعن بمبلغ ٧٠٠ ج . وبجلسة ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ قررت محكمة أول درجة ضم التظلمين ليصدر فيهما حكم واحد وفى ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت فيهما أولا بقبول كل من المعارضتين شكلا . ثانيا وفى موضوعهما :

- ١ — برفض الدفع بسقوط حق المحاسب زكريا أحمد الشامى فى المطالبة بأتعابه
- ٢ — بتقدير أتعاب المحاسب عن جميع الأعمال التى قام بها لصالح موكله رينية صوصة فى جميع السنوات التى باشر فيها أعماله المذكورة بمبلغ سبعمائة جنيه . ٣ — إلزام كل من الطرفين بجزء من المصاريف بحق النصف لكل منهما مع المقاصة فى أتعاب المحاماه . ٤ — رفض ما عدا ذلك من الطلبات — وقام المطعون ضده بإعلان هذا الحكم إلى الطاعن ثم نبه عليه فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ بسداد مبلغ السبعمائة جنيه المقدرة فى ذلك الحكم فبادر الطاعن فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ برفع إشكال أمام قاضى الأمور المستعجلة قيد برقم ٩١٣٧ سنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة طلب فيه وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعويين رقمى ٤٩٠١ ، ٤٥٤٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة حتى يفصل من محكمة الموضوع فى المنازعة

القائمة حول سداد الأتعاب المقدرة للطعون ضده بمقتضى ذلك الحكم واتباع الطاعن هذا الإشكال برفع الدعوى رقم ٣٧٤٥ لسنة ١٩٦٠ أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة معلقة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ طلب فيها أصليا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ السبعمائة جنيه المقدرة أتعابا للطعون ضده بالحكم الصادر في التظلمين رقمي ٤٩٠١ ، ٤٥٤٠ لسنة ١٩٥٨ كلى مصر واحتياطيا تفسير الحكم الصادر في القضيتين سالفتي الذكر واعتبار أن مبلغ السبعمائة جنيه الذى قدرته المحكمة أتعابا للطعون ضده هو الذى أقر باستلامه وبذلك تعتبر ذمة الطاعن بريئة منه ولدى نظر الدعوى دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر طلب براءة الذمة لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في التظلمين رقمي ٤٩٠١ ، ٤٥٤٠ لسنة ١٩٥٨ كلى القاهرة بتاريخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وببراءة ذمة المستشكل رينيه صوصة من مبلغ السبعمائة جنيه المحكوم بها للمستشكل ضده (المطعون ضده) في ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ في القضيتين رقمي ٤٩٠١ ، ٤٥٤٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة — استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٠٠٢ سنة ٧٨ ق وتمسك بدفعه الذى أبداه أمام محكمة أول درجة وهو عدم جواز نظر دعوى براءة الذمة من مبلغ السبعمائة جنيه لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ في التظلمين السالف الإشارة إليهما — وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في القضية رقم ٣٧٤٥ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة وبقبول الدنع المبدى من المستأنف (المطعون ضده) وبعدم جواز نظر دعوى براءة الذمة من مبلغ السبعمائة جنيه لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في التظلمين رقمي ٤٩٠١ ، ٤٥٤٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة وبرفض دعوى التفسير — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ولدى نظره أمام المحكمة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والبطلان في الإسناد وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز نظر طلب براءة الذمة على ما أورده من أسباب حاصلها أن

الإشكال في أى حكم لا يمكن رفعه من المحكوم عليه إلا إذا كان سببه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد إندرج ضمن الدفع في الدهوى سواء دفع به فعلاً أم لم يدفع به وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم إذ تحول حجية الحكم دون إعادة طرحه على القضاء لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام وأنه ترتيباً على ذلك يكون الدفع بعدم جواز نظر طلب براءة الذمة لسبق الفصل فيه في محله إذ أن الحكم الصادر في الدعويين رقمي ٤٥٤٠ و ٤٩٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة قضى بتقدير أتعاب المطعون ضده عن جميع الأعمال التي قام بها لصالح الطاعن في جميع السنوات التي باشر فيها أعماله بمبلغ سبعمائة جنيه وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المقضى فلا يستطيع الطاعن بعد ذلك أن يدعى ببراءة ذمته بتخالص سابق على تاريخ الحكم آنف الذكر ولو لم يتناول هذا الحكم ذلك التخالص صراحة ويرى الطاعن أن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ومشوب ببطلان في الإسناد ذلك أنه لا حجية لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وأنه إذ كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ في التظلمين رقمي ٤٥٤٠ و ٤٩٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة أنه لم يشر في أسبابه إلى المبالغ التي سبق أن سددها الطاعن للمطعون ضده ولم يتناول تصفية الحساب بين الطرفين وإنما اقتصر على تقدير الأتعاب المتظلم منها فقط فإن ذلك الحكم لا يحوز حجية في شأن التخالص الذى يدعيه الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور بدعوى يرفعها بعد صدوره ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر دعوى براءة الذمة قد أخطأ في القانون كما أخطأ في الإسناد فيما قرره من أن الحكم الصادر في التظلم قد فصل في أمر التخالص المدعى به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز نظر دعوى براءة الذمة على قوله "وحيث إنه عن طلب براءة الذمة فإنه من المتفق عليه أن الإشكال في أى حكم لا يمكن رفعه من المحكوم عليه إلا متى كان سببه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد إندرج ضمن

الدفع في الدعوى سواء كان قد دفع به فعلا أم كان لم يدفع به وأصبح من غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم إذ تحول حجية الحكم دون إعادة طرحه على القضاء لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام . وعلى هدى ما تقدم يكون الدفع المبدى من المستأنف (المطعون ضده) بعدم جواز نظر طلب براءة الذمة لسبق الفصل فيه في محله إذ أن الحكم الصادر بتاريخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ في القضيتين رقمي ٤٥٤٠ ، ٤٩٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة قضى بتقدير أتعاب المستأنف عن جميع الأعمال التى قام بها لصالح موكله المستأنف ضده (الطاعن) فى جميع السنوات التى باشر عنها أعماله بمبلغ ٧٠٠ ج ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وقد حاز قوة الشيء المقضى بالنسبة للوقائع السابقة على صدوره وصفى كل الوقائع ووجوه الدفاع السابقة عليه فلا يستطيع المستأنف ضده بعد ذلك أن يدعى ببراءة ذمته بتخالص سابق فى تاريخه على تاريخ الحكم آنف الذكر ولو لم يتناول هذا الحكم ذلك التخالص صراحة ومن ثم فادعاء المستأنف ضده بالتخالص بناء على المبالغ المدفوعة منه إلى المستأنف مقدما وقبل صدور الحكم المشار إليه آنفا يمس قوة الشيء المحكوم فيه ولا تجوز إثارته من جديد لسبق الفصل فيه ، وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاء . بعدم جواز نظر دعوى براءة الذمة لسبق الفصل فيها غير صحيح فى القانون ذلك أنه علاوة على خطأ الحكم فى وصف دعوى الطاعن ببراءة ذمته وبطلب تفسير الحكم بأنها إشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للاشكالات مع أنها دعوى موضوعية أقامها الطاعن أمام المحكمة المختصة بنظر النزاع بعد رفعه إشكالا أمام القاضى المستعجل وطلبه فيه وقف تنفيذ الحكم علاوة على ذلك فإنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر فى التظلمين والسالف الإشارة إليه أنه اقتصر على تقدير أتعاب المطعون ضده عن جميع الأعمال التى قام بها فى سنوات النزاع بمبلغ سبعائة جنيه وليس فى أسبابه ما يشير إلى أنه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو أنه خصم ما سبق أن أداه الطاعن من الأتعاب للمطعون ضده وقدره سبعائة جنيه من المبلغ الذى قدره الحكم أتعابا للأخير ، بل إن واقعة التخالص بهذا المبلغ المسدد لم تكن محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة فى دعوى التظلم . ولما كان من المقرر أن لاجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة

أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الحكم الصادر في التظلم قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه في شأن التخالص المدعى به من الطاعن وأسّس على ذلك قضاءه بعدم جواز نظر دعوى براءة الذمة وذلك على الرغم من أن الحكم الصادر في التظلم لم يفصل في هذا التخالص لا بصفة صريحة أو ضمنية بل ولم يبحثه على الإطلاق فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه في دعوى براءة الذمة ولما سلف بيانه ولما كان المطعون ضده قد أقر أمام مجلس النقابة وفي تظلمه باستلامه مبلغ سبعمائة جنيه من الطاعن وكان الحكم الصادر في التظلم بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٠ واضح الدلالة على أن مبلغ السبعمائة جنيه المقضى به هو كل ما يستحقه المطعون ضده من أتعاب عن جميع الأعمال التي أداها للطاعن وليس كما يدعى المطعون ضده هو المبلغ الذي بقي له بعد خصم ما كان قد قبضه من الأتعاب من الطاعن — لما كان ذلك ، فإن دعوى الطاعن براءة ذمته من هذا المبلغ تكون على أساس سليم ويتعين لذلك تأييد الحكم الإبتدائي المستأنف فيما قضى به من براءة ذمة الطاعن من المبلغ الذي قدره الحكم الصادر في التظلم .

وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلي الخاص ببراءة الذمة فلم يعد ثمة محل لبحث طلبه الإحتياطي أو ما وجهه الطاعن من نهي على قضاء الحكم في هذا الطلب الإحتياطي .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وسليم راشد أبو زيد .

(٩٥)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) صورية . ” الصورية المطلقة ” . ” أدلة الصورية ” . إثبات . ” الإثبات
بالقرائن ” . حكم . ” حجية الأحكام ” .

اتخاذ الحكم من صورية إجراءات التقاضي التي انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة
أضافتها إلى قرائن أخرى دليـة — لا على صورية العقد صورية مطلقة . ليس في ذلك إهدارا
لحق الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها . حجية
الأحكام مقصورة على أطرافها .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” . محكمة الموضوع . نقض .

تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من
قرائن متى كان استنباطه سائغا . المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول
إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدال موضوعي لا يجوز أمام
محكمة النقض .

١ — متى انتهت محكمة الموضوع بأسباب سائغة إلى أن عقد البيع صوري
صورية مطلقة ثم اتخذت من صورية إجراءات التقاضي التي انتهت بصدر الحكم
القاضي بصحة ونفاذ هذا العقد قرينة أخرى أضافتها إلى القرائن التي دلت بها
على صورية العقد فإنها لا تكون قد أهدرت حجية الحكم الصادر في دعوى صحة
التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها إذ أن حجية الأحكام مقصورة
على أطرافها .

٢ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائفا وإذ كان لمحكمة الموضوع وهى تباشر سلطتها فى تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضائها على أسباب سائفة كافية لجملة ، فإن المجادلة فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها تلك المحكمة لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية لا تجوز أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الثانية استصدرت بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ أمر أداء بإلزام المطعون ضده الأول بأن يؤدي لها مبلغ ٢٣٠٠ ج والمصاريف والأتعاب وذلك بموجب شيكين محررين فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ يستحق أولهما فى ١/٩/١٩٥٩ وثانيهما فى ٩/٩/١٩٥٩ ثم أعلنت المطعون ضده الأول بتنبيه نزع ملكيته من المنزل رقم ٨ بشارع فهمى بمصر الجديدة بتاريخ ٧/٥/١٩٦٠ وسجلت هذا التنبيه فى ٨/٥/١٩٦٠ وأودعت بتاريخ ١٤/٨/١٩٦٠ قائمة شروط البيع بقلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت دعواها برقم ٧٣ سنة ١٩٦٠ بموقع كلى القاهرة وحددت جلسة ٦/١٠/١٩٦٠ لنظر ما يحتمل تقديمه من اعتراضات على قائمة شروط البيع - وقد اعترضت مصلحة الضرائب المطعون ضدها الثالثة على هذه القائمة وقيد اعتراضها برقم ٣٨٤٠ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة كما قررت الطامنة بالاعتراض على القائمة أيضا وقيد اعتراضها برقم ٣٨٣٩ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة وأقامت اعتراضها على أسباب شكلية وسبب موضوعي - تتحصل فى أن المنزل المنفذ عليه مملوك لها إذ باعه لها المدين بعقد محرر فى ١/١٢/١٩٥٨ حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى

الفيوم المسجلة صحيفتها في ١٥/٢/١٩٦٠ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وقد سجل هذا الحكم في ١١/٦/١٩٦٠ وكان من بين ما دفعت به المطعون ضدها الثانية اعتراض الطاعنة أن عقد البيع الصادر لها من زوجها المطعون ضده الأول والمحكوم بصحته ونفاذه عقد صوري صورية مطلقة — وقد ضمت المحكمة الاعتراضين وقضت فيهما بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦١ برفض أوجه البطلان الشكلية وقبل الفصل في وجه البطلان الموضوعي رقم ٣٨٣٩ سنة ١٩٦٠ وكذلك قبل الفصل في موضوع الاعتراض رقم ٣٨٤٠ سنة ١٩٦٠ بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مباشرة الإجراءات (المطعون ضدها الثانية) بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد البيع الرقيم أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ الصادر من المدين (المطعون ضده الأول) إلى المعارضة (الطاعنة) صوري صورية مطلقة لا يمثل بيعا حقيقيا وإنما حرر بطريق التواطؤ بينهما بعد إصدار الشيكات موضوع أمر الأداء لإضاعة حقوق مباشرة الإجراءات وللمعارضة النفي — وبعد أن نفذ هذا الحكم قضت المحكمة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ في موضوع الاعتراض رقم ٣٨٣٩ سنة ١٩٦٠ (المقام من الطاعنة) ببطلان إجراءات التنبيه وإلغاء ما ترتب على هذه الإجراءات من آثار وفي موضوع الاعتراض رقم ٣٨٤٠ سنة ١٩٦٠ المقام من مصلحة الضرائب برفضه ... استأنفت المطعون ضدها الثانية مباشرة إجراءات هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦ سنة ٧٩ ق وطلبت الحكم بإلغاء الحكم للاستئناف والحكم أصليا بعدم قبول اعتراضات الطاعنة شكلا واحتياطيا برفضها وفي الحالتين بالاستمرار في البيع — وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف (أولا) برفض الدفع المبدي من المستأنفة مباشرة الإجراءات (المطعون ضدها الثانية) بعدم قبول دعوى الاستحقاق الفرعية بطريق المعارضة في قائمة شروط البيع وبقبولها ، (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض اعتراضات المستأنف ضدها الثانية (الطاعنة) على قائمة شروط البيع — وأسست قضائها على أن عقد البيع الصادر من المطعون ضده الأول إلى زوجته الطاعنة عقد صوري صورية مطلقة اصطنته المدين بقصد تعطيل حق المطعون ضدها الثانية في التنفيذ بدنيها وأنه لذلك يكون للمطعون ضدها الثانية التنفيذ على المنزل المبيع بهذا العقد باعتبار أنه لا يزال على ملك مدينها المطعون ضده الأول — وبتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٦٢ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض

وقد تمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وحدد لنظره جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦ وفيها تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم عندما تعرض لصورية عقد البيع الصادر إليها لم يلتزم حدود ونطاق هذا القصد وإثبات جديته وصحة أو عدم صحة ما جاء به بل تعرض لإجراءات التقاضى التى تمت فى دعوى صحة ونفاذ ذلك العقد وقال إنها إجراءات قصد بها الزوجان المتعاقدان تعطيل حق الدائنة ومنعها من التنفيذ على المنزل المراد التنفيذ عليه وكاد يحكم ببطلان هذه الإجراءات وأهدر حجية الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع وتعرض لأمر خارج عن اختصاصه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه وقد تمسكت الطاعة بالحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بينها وبين زوجها المطعون ضده الأول فدفعت الدائنة مباشرة إجراءات التنفيذ (المطعون ضدها الثانية) بصورية عقد البيع الصادر عنه هذا الحكم وبصورية إجراءات التقاضى التى اتخذت فى شأن هذا الحكم فإن محكمة الموضوع إذ بحثت جدية هذا العقد واهتت للأسباب السائغة التى أوردتها فى حكمها المطعون فيه إلى أنه صورى صورية مطلقة ثم اتخذت من صورية إجراءات التقاضى التى اهتت بصدر الحكم القاضى بصحة ونفاذ هذا العقد قرينة أخرى أضافتها إلى القرائن التى دلت بها على صورية العقد فإنها لا تكون قد جاوزت حدود الدعوى المطروحة عليها أو أهدرت حجية الحكم الصادر فى صحة التعاقد للطاعة ضد المطعون ضده الأول إذ أن حجية الأحكام مقصورة على أطرافها ولم تكن المطعون ضدها الثانية طرفا فى ذلك الحكم ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك تقول إن محكمة الاستئناف إذ أباحت للمطعون ضدها الثانية باعتبارها من الغير بالنسبة للعقد الذى طعنت فيه بالصورية المطلقة إثبات هذه الصورية بجميع الطرق القانونية ومن بينها القرائن اشترطت أن تكون

هذه القرائن قوية ومتينة ومتعلقة بالصورية ومع ذلك فإن المحكمة استندت في التدليل على صورية العقد إلى مجرد وقائع تافهة تختلف عما يمكن أن يستتج منها فكما يصح أن تقول بما ذهبت إليه المحكمة في تأويلها يمكن أن تفسر بما يؤيد عكس ذلك وبالتالي لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة القرائن ، هذا إلى أن ما اعتبرته المحكمة قرائن غير متتج في إثبات الصورية ولا يتعلق بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلل على صورية عقد الطاعة صورية مطلقة بما قاله من أن دين المطعون ضدها الثانية قبل المطعون ضده الأول سابق على عقد البيع الابتدائي الذي تمسك به الطاعة والمبرم بينها وبين زوجها المطعون ضده الأول وأنه ورد في هذا العقد أن المشتري قد دفعت الثمن كله وقدره ٢٢٠٠ جنيه إلى زوجها البائع وقت تحرير العقد وليس من المعقول أن تجاوز الطاعة بدفع هذا المبلغ الجسيم إلى زوجها قبل تسجيل العقد مع ما تدعيه من أنها كانت على خلاف معه منذ أمد بعيد سابق على تحرير العقد آنف الذكر وأنه طلقها شفاها على حد زعمها في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ ومع ما هو ثابت من أنها كانت تعلم بوجود حق امتياز لشركة سكة حديد مصر الكهربائية على المنزل المبيع مقابل الباقي لها من ثمن الأرض المقام عليها هذا المنزل وأن الطاعة رغم ادعائها بدفع الثمن جميعه يوم تحرير العقد في أول فبراير سنة ١٩٥٨ ظلت ساكنة ولم يظهر لهذا العقد أثر حتى رفعت الدعوى بصحته ونفاذه في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٠ بعد أن استصدرت المطعون ضدها الثانية أمر الأداء ضد المطعون ضده الأول بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ وبعد إعلانه بهذا الأمر في ٢٣ من الشهر المذكور وبعد القضاء من محكمة الجناح بحجسه ستة شهور لاعطائه الشيكين للمطعون ضدها الثانية دون أن يكون لهما رصيد يقابلهما ، وقال الحكم المطعون فيه إن دلائل صورية عقد البيع لم تفف عند هذا الحد بل صاحبها صورة واضحة من صور الصورية عند اتخاذ إجراءات التقاضي في دعوى صحة ونفاذ العقد إذ أقامت الطاعة هذه الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية وأعلنت صحيفتها إلى الزوج المدعى عليه فيها مخاطبا مع شقيقة الطاعة وفي أول جلسة حددت لنظر الدعوى تصالح الزوجان وكان الذي صدق على التصالح نيابة عن الزوج هو شقيق الطاعة بتوكيل صادر إليه من الزوج مما يدل على عدم جدية المنازعة في تلك الدعوى وأن الزوجين قصدا

بهذه الإجراءات الحيلولة بين المطعون ضدها الثانية وبين التنفيذ على المنزل المراد نزع ملكيته — ولما كانت هذه القرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من صورية عقد الطاعة صورية مطلقة وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا وكان لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لجملة فإن ما تثيره الطاعة بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم حسن ملام .

(٩٦)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) أمر أداء . قانون . ”سريان القانون من حيث الزمان“ . دعوى .
”طريقة رفعها“ .

نظام أوامر الأداء جوازى فى ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذى جعله وجوبيا . رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور .
سريان أحكام قانون المرافعات قبل تعديله عليها ولو كانت الدعوى قد قيدت بجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون . العبرة بتاريخ رفعها باعلان الخصم بورقتها ،
لا بتاريخ قيدها فى جدول المحكمة . القيد إجراء لاحق لاعلان صحيفة الدعوى وبالنسبة
لرفعها .

(ب) اختصاص . ”اختصاص نوعى“ . ”اختصاص محلى“ .
نظام عام .

مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين هو نقل الاختصاص
المحلى من محكمة المدعى عليه — وفقا للقواعد العامة — إلى محكمة المدعى المختصة بحسب
قيمة النزاع . اتفاق جائز قانونا . صيرورة الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها
قد حلت محل محكمة عابدين المتفق على اختصاصها بعد صدور قانون المرافعات وجعله
الاختصاص النوعى من النظام العام .

(ج) خير . بطلان . نقض . ”أسباب الطعن“ .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الذى يدعيه لعدم إعلانه بحكم
نذب خير . عدم قبول التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — متى كانت الدعوى قد رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذى جعل استصدار أوامر الأداء لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة وجوبيا فإنه يسرى على رفع تلك الدعوى الأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات — قبل تعديله بالقانون الآنف ذكره — ومن ذلك أن نظام أوامر الأداء جوازى للدائن ، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون الدعوى قد قيدت بمجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون لأن العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها لا بتاريخ قيدها فى جدول المحكمة ذلك أن هذا القيد إجراء لاحق لإعلان صحيفتها وبالتالى لرفعها .

٢ — ما قرره الحكم من أنه يترتب على صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعى من النظام العام أن يصبح الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين الجزئية المتفق على اختصاصها أصلا لا مخالفة فيه للقانون لأن مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين (محكمة المدعى) هو نقل الاختصاص المحلى من محكمة المدعى عليه كما تقضى بذلك القواعد العامة إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع وهو اتفاق جائز سواء فى ظل قانون المرافعات القائم أو الملغى .

٣ — إذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر أمام محكمة الاستئناف بالجلسة التالية لصدور الحكم بنذب الخبير ولم يثر أمام محكمة الموضوع البطلان الذى يدعيه لعدم إعلانه بهذا الحكم فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الدعوى رقم ٣١٩٦

سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة بصحيفة أعلنت فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ وطلبوا إلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٧٢٦ ج و ٤٥٥ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وقال المطعون ضدهم فى بيان هذه الدعوى إنه بموجب عقد إيجار محرر فى الأول من يناير سنة ١٩٤٨ استأجر منهم الطاعن ٢٠ فدانا لمدة سنة تنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٨ بأجرة سنوية قدرها عشرون جنيها للفدان الواحد وظل العقد يتجدد حتى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ حيث تم الاتفاق على أن تكون الأجرة بواقع ثلاثين جنيها واستمر العقد يتجدد بعد ذلك بهذه الأجرة حتى نهاية سنة ١٩٥١/١٩٥٢ الزراعية — وإذ كان الطاعن لم يقيم بوفاء الأجرة فى موعدها فاستحق فى ذمته للمطعون ضدهم المبلغ المطالب به منه مبلغ ٣٢٦ ج و ٤٥٥ م قيمة المتأخر من الإيجار حتى سنة ١٩٥١/١٩٥٢ الزراعية والباقي أجرة السنة التالية — فقد أقام عليه الدعوى الحالية بطلب المبلغ المتأخر مع فوائده — دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى لأنه يقيم فى دائرة محكمة طنطا الابتدائية وفى ٩ من مايو سنة ١٩٥٤ قضى برفض الدفع وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية — وفى الموضوع دفع الطاعن بتخالفه من دين الأجرة بمقتضى مخالصة قدمها مؤرخة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وإذ أنكرت المطعون ضدها الأولى توقيعها عليها فقد نذبت المحكمة قسم إيجات التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق التوقيع بالمضاهاة وقدم الخبير الذى عينته المحكمة تقريرا انتهى فيه إلى أن التوقيع المطعون عليه مزور . وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة المذكورة برد وبطلان تلك المخالصة وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٨ ثم حكمت فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ للمطعون ضدهم بطلباتهم — استأنف الطاعن هذه الأحكام الثلاثة لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٦٨ سنة ٥٧ ق طالبا القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى مع تمسكه بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى وطلب من باب الاحتياط القضاء برفض الدعوى موضوعا — وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفيعين بعدم قبول الدعوى وبعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا وباختصاصها وقبل الفصل فى الموضوع بنذب ثلاثة خبراء لإجراء التحقيق بالمضاهاة وقدورت لهم أمانة

قدورها ثلاثون جنيتها ألزمت الطاعن بإيداعها خزانة المحكمة خلال أسبوعين ولما لم يقيم الطاعن بإيداعها قضت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ بسقوط حقه في التمسك بالحكم سالف الذكر ورفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون — وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق المنصوص عليها في المادة ٨٥١ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ استنادا إلى أن الدعوى قد رفعت في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ أى قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه الذى جعل استصدار أوامر الأداء بالديون الثابتة بالكتابة وجوبيا ويرى الطاعن أن هذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أنه متى كانت الدعوى قد قيدت بعد العمل بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ فيكون رفع الدعوى فى هذه الحالة خاضعا لأحكامه إذ لا يترتب على مجرد إعلان الدعوى قبل العمل بذلك القانون اعتبار أن الإجراءات قد تمت فى ظل القانون الملغى فلا تمتد إليها طائلة القانون الجديد لأن هذه الإجراءات لا تتم إلا بقيد الدعوى بمجدول المحكمة — وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن دعوى المطعون ضدهم رفعت فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ قبل يوم ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الذى جعل استصدار أوامر الأداء لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة وجوبيا ومن ثم فإنه يسرى على رفع تلك الدعوى الأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون الأنف ذكره ولا يؤثر فى ذلك كون الدعوى قد قيدت بمجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون لأن العبرة بتاريخ رفعها لا بتاريخ قبدها فى الجدول ورفع الدعوى إنما يكون بإعلان الخصم بورقتها لا بقيدتها بمجدول المحكمة إذ أن هذا القيد إجراء لاحق

لإعلان صحيفتها وبالتالي لرفعها ولما كان إعلان الدعوى قد تم قبل العمل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ فيكون رفعها خاضعا لحكم المادة ٨٥١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ المشار إليه — وإذ كان نظام أوامر الأداء جوازا للدائن قبل العمل بهذا القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى لأنه يقيم بدائرة محكمة طنطا وقد رفض الحكم هذا الدفع تأسيسا على ما قاله من أن المتعاقدين قد اتفقا فى عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٤٨ والذى نشأت به العلاقة الإيجارية بينهما على اختصاص محكمة عابدين الجزئية بنظر ما ينشأ عنه من منازعات وأن هذا الاتفاق جائز طبقا لقانون المرافعات الملغى الذى تم العقد فى ظله وأنه إذ كان قانون المرافعات القائم قد جعل قواعد الاختصاص النوعى من النظام العام فإن الاختصاص ينتقل إلى المحكمة التى حلت محل محكمة عابدين الجزئية نوعيا وهى محكمة القاهرة الابتدائية ويرى الطاعن أن هذا الذى قرره الحكم ينطوى على مخالفة للثابت فى الأوراق ذلك أن عقد الإيجار المحرر فى أول يناير سنة ١٩٤٨ ليس هو الذى أنشأ العلاقة بين الطرفين كما ذهب إلى ذلك الحكم إذ يبين من كشف الحساب المقدم من المطعون ضدها الأولى المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٢ والذى يحكم العلاقة بين الطرفين أنه تضمن حساب إيجار المدة من سنة ١٩٤٣ حتى ١٩٥١/٥٠ مما يفيد أن العلاقة الإيجارية لم تنشأ بين الطرفين بمقتضى عقد الإيجار المذكور لأنها سابقة عليه كما أن هذه العلاقة لم تستمر طبقا لذلك العقد وإنما استمرت استنادا إلى عقد إيجار آخر حرر عن ١٩٥١/١٩٥٢ زيدت فيه أجرة القدان إلى ثلاثين جنيها — كذلك يعيب الطاعن على الحكم الخطأ فى القانون قولا منه بأن الدعوى وقد رفعت فى ظل قانون المرافعات القائم الذى ترتب عليه إلغاء الشرط الوارد فى عقد الإيجار بشأن الاختصاص فإن هذا الشرط يصبح هو والعدم سواء وإذ أعمل الحكم هذا الشرط فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير صحيح ذلك أنه لما كان الطاعن قد أقر بتوقيعه على عقد إيجار أول يناير سنة ١٩٤٨ والذي اعتبر الحكم المطعون فيه أنه يحكم العلاقة الإيجارية بين الطرفين ولم يقدم الطاعن دليلاً على ما ادعاه من وجود عقد آخر يحكم تلك العلاقة ويتضمن نصاً في شأن الاختصاص يختلف عن النص الوارد بالعقد الذي استند إليه الحكم وليس في كشف الحساب المحرر بين الطرفين في أول يناير سنة ١٩٥٢ والذي يستند إليه الطاعن ما يعدل في الاختصاص المتفق عليه في عقد الإيجار المذكور لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق لا اعتداده بالاتفاق الوارد في هذا العقد بشأن الاختصاص يكون على غير أساس — والنعي مردود في شقه الثاني بأن ما قرره الحكم من أنه يترتب على صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعي من النظام العام أن يصبح الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين الجزئية المتفق على اختصاصها أصلاً لا مخالفة فيه للقانون لأن مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين هو نقل الاختصاص المحل من محكمة المدعى عليه كما تقضى بذلك القواعد العامة إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع — وهذا الاتفاق جائز سواء في ظل قانون المرافعات القائم أو الملغى .

وحيث إن السبب الثالث يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الاختصاص النوعي إذ قضى باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى بالنسبة للطلب الخاص بتأخر الإيجار حتى نهاية سنة ١٩٥١ لأن المطعون ضدهم قد استندوا في المطالبة به إلى كشف الحساب المؤرخ في أول يناير سنة ١٩٥٢ وهو يتضمن حساب متأخر الإيجار عن كل سنة من سني الإيجار عن المدة من سنة ١٩٤٣ حتى نهاية سنة ١٩٥١ ولم يلتزم فيه الطاعن بوفاء مجموع الأجرة المتأخرة البالغ قدرها ٣٢٦ ج و ٤٥٥ م حتى تقدر الدعوى بهذا المبلغ كما أن الباقي من إيجار كل سنة على حدتها لا يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية مما كان يتعين معه على تلك المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها لأن القاعدة القانونية أنه في دعاوى الإيجار تكون المحكمة الجزئية هي المختصة ولو زادت قيمة المدعى به عن نصابها ما دام أن الإيجار السنوي أو ما بقي منه لا يتجاوز هذا النصاب . .

وحيث إن هذا النعي عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن إلى محكمة النقض صورة من كشف الحساب الذي أشار إليه أو ما يدل على ما ادعاه من أن قيمة النزاع تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ذلك أن محكمة الاستئناف قضت في ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢ وقبل الفصل في الموضوع بنadb ثلاثة خبراء لإجراء التحقيق بالمضاهاة وألزمت الطاعن بإيداع أمانة قدرها ثلاثون جنيها خلال أسبوعين وحددت لنظر الدعوى في حالة عدم دفع الأمانة جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ وقد تضمن منطوق حكمها أن على قلم الكتاب إعلان منطوق هذا الحكم إلى من لم يحضر النطق به إلا أن قلم الكتاب لم يقم بإعلان الطاعن بمنطوق ذلك الحكم ومع ذلك فقد حضر الطاعن بوكيل عنه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى واستأجل لدفع الأمانة إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وإذ كان إغفال إعلان الطاعن بالحكم القاضي بتعيين الخبراء الثلاثة يعتبر بطلانا في الإجراءات فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الثابت أن الطاعن قد حضر أمام محكمة الاستئناف بوكيل عنه بجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ التالية لصدور الحكم بنadb الخبراء الثلاثة ولم يثر أمام محكمة الموضوع البطلان الذي يدعيه فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام ، وصليم راشد أبو زيد .

(٩٧)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(ا) عقد . ” فسخ العقد “ . إعدار .

النص في عقد البيع على حق المشتري في التنازل عنه للغير . حصول هذا التنازل لا يحرم
البائع من استعمال حقه في طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجه ولا يلزمه بتوجيه الإعدار
إلا إلى المشتري منه . التنازل إليه ليس طرفا في العقد المطلوب فسخه فلا ضرورة لإعداره

(ب) عقد . ” فسخ العقد “ . ” شروطه “ .

الفسخ في العقود الملزمة للجانبين وفقا للمادة ١٥٧ / ١ من القانون المدني . لا يشترط
لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يحجز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه
عن تنفيذ التزامه .

(ج) محكمة الموضوع . ” فسخ العقد “ .

فصل محكمة الموضوع في كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفي نفي التقصير
عن طالب الفسخ أو إثباته . أمور موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .

(د) عقد . ” فسخ العقد “ . آثار الفسخ “ .

يترتب على فسخ العقد انحلاله بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي . للقضاء بفسخ عقد البيع
يترتب عليه عودة العين المبيعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها .
للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه .

(هـ) تسجيل . ” انتقال الملكية من تاريخ تسجيل عقد البيع “ .

تسجيل المشتري عقده قبل تسجيل عقد البدل المبرم بين نفس البائع والطاعن .
انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل عقده . عقد البدل لم يعد له محل يرد عليه .

(و) الحكم . "بيانات الحكم" . "صدور الحكم" .

تضمن الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجب القانون . كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل على ذلك .

(ز) إثبات . "إجراءات الإثبات" . محكمة الموضوع .

للخصم أن يطلب استجواب خصمه . محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة هذا المطلب لأنه من الرخص المخولة لها . لها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها .

١ — النص في عقد البيع على حق المشتري في التنازل عنه للغير وحصول هذا التنازل بالفعل لا يحرم البائع من استعمال حقه في طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجبه ولا يلزمه بتوجيه الإعذار إلا إلى المشتري منه أما التنازل إليه فليس طرفاً في العقد المطلوب فسخه ومن ثم فلا ضرورة لإعذاره .

٢ — تنص المادة ١/١٥٧ من القانون المدني على أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بفسخ العقد ولا يشترط لإعمال حكم المادة أن يتضمن العقد شرطاً يحيز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه .

٣ — فصل محكمة الموضوع في كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفي نفي التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى استندت إلى أسباب سائغة .

٤ — لما كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد وكان يترتب على الفسخ انحلال العقد بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المباعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها كما يكون للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه وذلك كأثر من آثار فسخ العقد .

٥ - إذا كان المشتري قد سجل عقده الذي شمل الأتيان موضوع عقد البديل المبرم بين البائع والطاعن قبل أن يسجل الطاعن صحيفة دعواه بصحة ونفاذ هذا العقد فإن ملكية هذه الأتيان تكون قد انتقلت إلى المشتري من تاريخ تسجيل عقده ولم يعد بذلك لعقد البديل الصادر إلى الطاعن محل يرد عليه فإذا قضى الحكم المطعون فيه - في هذه الحالة - برفض طلب صحة ونفاذ عقد البديل فإنه لا يكون مخالفا للقانون . (م ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦)

٦ - تضمن الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجب القانون وكل ما فرضه في المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان . ولما كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت فإن على من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك .

٧ - إنه وإن كان من حق الخصم أن يطلب استجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها فلها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ مدني كلي دماط على الطاعن وباقي المطعون ضدهم بصحيفة أعلنت في ١١/١٥٦/١٩٥٨/٥

طالباً بالحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ المبرم بينه وبين المطعون ضده الثاني وتسليمه الأطنان المباعة مع إلزام المطعون ضده الثاني بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠ ج قيمة التعويض الإتفاقي المنصوص عليه في العقد وقال شرحاً للدعوى إنه بمقتضى ذلك العقد باع إلى المطعون ضده الثاني أرضاً زراعية مساحتها ١٩ ف مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بثمان قدره ٣٧٠٥ ج قبض منه مبلغ ١٠٥٠ ج بصفة عربون ونص في العقد على أن يدفع المشتري من باقى الثمن مبلغ ١٤٠ ج إلى مصلحة الأملاك والباقى وقدره ١٥١٥ ج يدفع على ثلاثة أقساط سنوية متساوية أولها فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ والثانى فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ والثالث فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ وعلى أنه إذا تأخر المشتري عن سداد أى قسط فى ميعاده يكون للبائع فسخ العقد وتحويله إلى إجارة بأجرة مقدارها ٢٠٠ ج سنوياً كما نص فى العقد على إلزام من يتأخر من الطرفين عن تنفيذ إلتزاماته بتعويض قدره ٢٠٠ ج — ولما تأخر المشتري (المطعون ضده الثانى) عن الوفاء بالقسط الأول فى ميعاده أنذره المطعون ضده الأول فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ باعتبار البيع مفسوخاً وطلب إليه تسليم الأرض المباعة وأضاف المطعون ضده الأول أنه علم بأن المطعون ضده الثانى باع تلك الأرض إلى المطعون ضده الثالث الذى باعها بدوره إلى الطاعن وإذ كانت هذه التصرفات باطلة لصدورها من غير مالك علاوة على أن المطعون ضده الثالث محام ومحظور عليه شراء الحقوق المتنازع عليها فقد رفع هذه الدعوى بطلباته السابقة . وبصحيفة أعلنت فى ١٢ ، ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٩ أقام الطاعن بدوره الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى دىباط على المطعون ضدهم الأربعة طالباً بالحكم (أولاً) بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الثانى والمتضمن بيعه له الأرض سالفة الذكر (ثانياً) بصحة ونفاذ عقد البيع والتنازل المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٥٧ الصادر من المطعون ضده الثانى إلى المطعون ضده الثالث عن العقد السابق (ثالثاً) بصحة نفاذ عقد البيع والتنازل المؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٥٧ (رابعاً) بصحة ونفاذ عقد الإتفاق والبدل المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ والمبرم بين الطاعن والمطعون ضده الأول والمتضمن تنازل الطاعن للمطعون ضده الأول عن أرض مساحتها ثلث فدان مقابل تنازل

المطعون ضده الأول للطاعن عن فدائين (خامسا) بطلان عقد البيع المسجل في ١٣ مايو سنة ١٩٥٩ والصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الرابع وعدم نفاذه في حق الطاعن وقال شرحا لدعواه هذه إنه نص في العقد المؤرخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وهو موضوع الدعوى الأولى — رقم ٧٤ سنة ٥٦ كلى دمياط — على حق المشتري (المطعون ضده الثاني) في التنازل عنه لمن يشاء وأنه إستنادا إلى ذلك تنازل المطعون ضده الثاني عن العقد المذكور إلى المطعون ضده الثالث نظير مبلغ ١٥٠٠ ج وحرر بشأن هذا التنازل عقد مؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٥٧ وحل الأخير محل الأول في تنفيذ شروط ذلك العقد وبعقد مؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٥٧ تنازل المطعون ضده الثالث إلى الطاعن عن العقد المذكور نظير مبلغ ١٥٠٠ ج وعندما أراد الطاعن تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في العقد المبرم بين المطعون ضدهما الأول والثاني قام خلاف بينه وبين أولهما حول حقيقة مساحة الأرض المبيعة فبادر هذا برفع دعواه رقم ٧٤ سنة ١٩٥٨ مع أنه لم يتمتع عن الوفاء بالمستحق للمطعون ضده الأول من الثمن وأضاف الطاعن أنه بمقتضى عقد مؤرخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٨ باع الطاعن للمطعون ضده الأول ثلث فدان لإستعماله مسقى لرى أرضه مقابل تنازل الأخير للأول عن فدائين من أرضه وأن له أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ هذه العقود — وأنه لما كان المطعون ضده الأول قد تصرف أخيرا في الأرض موضوع هذه العقود إلى المطعون ضده الرابع بمقتضى عقد البيع المسجل بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥٩ وكان هذا البيع صوريا قصد به الإضرار به فلا ينفذ في حقه — لهذا فقد رفع دعواه بطالباته سالفة الذكر وقد قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة أولا وفي الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٥٨ بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وبتسليم الأرض الموضحة بهذا العقد إلى المطعون ضده الأول ورفض طلب التعويض . ثانيا في الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٥٩ بقبول أبو صالح عبد الله خصما منضما إلى المطعون ضده الأول ورفض الدعوى بجميع طلباتها فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ١٣ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٥٨ والحكم له بطالباته في الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٥٩ وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وفي ١١ من أبريل سنة ١٩٦٢ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك قال الطاعن إنه طلب إلى محكمة الاستئناف إستجواب المطعون ضده الرابع في بعض نقط الدعوى ولكن المحكمة أغفلت هذا الطاب وقضت في موضوع الدعوى تخالفت بذلك القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كان من حق الخصم أن يطلب إستجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها فلها أن تلتفت عنه إن وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على الأسباب السائغة التي أوردها فانه يكون قد قضى ضمنا برفض طلب الإستجواب لتوافر العناصر الكافية لتكوين رأيه .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسببين الثاني والثامن مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه قدّم لمحكمة الإستئناف حافظتين بمستنداته وأن المحكمة لم تنبه إلى هذه المستندات وقد خلا حكمها من الإشارة إليها فخالفت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وأضاف الطاعن أنه كان من بين هذه المستندات مستند هام هو صورة رسمية من الإقرار المقدم من المطعون ضده الرابع إلى هيئة الإصلاح الزراعي والذي يستفاد منه أنه لم يحتفظ بالأطيان موضوع النزاع ضمن الأرض التي احتفظ بها لنفسه مما يجعل هذا القدر ضمن الأطيان المستولى عليها والتي يتمتع على المحاكم نظر المنازعات المتعلقة بملكيته عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ .

وحيث إنه وإن كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٢ المقدمة من الطاعن أنه قدّم حافظتين بمستنداته إلا أنه ليس في هذه

الصورة ما يكشف عما كانت تنطوي عليه هاتان الحافظتان، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت خضوع الأتيان المبيعة للاستيلاء فإن نعيه في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل أما عن باقي المستندات التي يدعي الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد أغفلها فإن نعيه بشأنها مجهول إذ لم يبين ما هية تلك المستندات ولا تأثيرها في الفصل في الدعوى .

وحيث إن مبنى السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن محكمة الاستئناف قبلت مذكرات من المطعون ضدهما الأول والرابع واستندت إلى الدفاع الوارد بها دون أن يطلع عليها أو يعلن بها وبذلك خالف حكمها الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي طار عن الدليل ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على عدم إطلاعه على المذكرات المقدمة من خصومه وقد خلا الحكم مما يفيد ذلك .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلى محكمة الاستئناف أن تقضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع المسجل بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥٩ والصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الرابع وقد رفضت المحكمة هذا الطلب تأسيسا على عدم كفاية القرائن التي ساقها للتدليل على الصورية ويرى الطاعن أن عدم كفاية تلك القرائن لا يبرر رفض طلبه وإنما كان يوجب على المحكمة إجابته إليه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد ما نصه "وحيث إنه عما يقول به المستأنف (الطاعن) من أن العقد الصادر للمستأنف عليه الأخير (المطعون ضده الرابع) هو عقد صوري استنادا إلى أن الثمن دفع فورا ودون تحقق من صحة الملكية والمبادرة إلى تسجيل العقد فإن ذلك مردود بأن دفع الثمن فورا لا يعتبر قرينة على الصورية كما أن التحقق من خلو العقار المبيع من الحقوق العينية ثابت من الشهادة العقارية التي استخرجها المستأنف

عليه الأخير وأما المبادرة إلى التسجيل فإنها لا تؤخذ دليلاً على التصورية — وحيث إنه عما يطلبه المستأنف من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد الصادر للمستأنف عليه الأخير فترى المحكمة مما سبق بيانه من قرائن الصورية التي يستند إليها المستأنف أن هذه القرائن لا تكفي دليلاً على الصورية ومن ثم ترفض المحكمة الإجابة إلى هذا الطلب لعدم الجدوى منه “وهذا الذي قرره الحكم مفاده أن المحكمة لم ترفى القرائن التي ساقها الطاعن ما يؤيد ما دفع به من صورية العقد وأنها رأت في حدود سلطتها التقديرية رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية لأنها وجدت في ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها وما يغنيها عن إتخاذ هذا الإجراء ، ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجراء أى تحقيق يطلبه الخصوم متى رأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها إليه بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لرفضه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس الإخلال بدفاع جوهرى ذلك أن الطاعن قدم إلى رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طلباً التمس فيه إعادة الدعوى للمرافعة لضم أوراق وتحقيقات جدت بعد قفل باب المرافعة أو تمكنه من تقديم صور منها ولكن المحكمة أغفلت هذا الطلب ولم تشر إليه في حكمها .

وحيث إن هذا النعي حار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن إلى محكمة النقض ما يدل على طلبه إعادة القضية للمرافعة بعد حجزها للحكم هذا إلى أنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بضم أوراق أو تحقيقات متى كان قد قدم إليها بعد قفل باب المرافعة في الدعوى إذ أن ذلك من إطلاقاتها .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه لم يذكر فيه نص طلبات الطاعن أمام محكمة الاستئناف بفناء مخالفات لنص المادة ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه ذكر طلبات المستأنف (الطاعن) وهى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعويين رقمى ٧٤ سنة ١٩٥٨ و ١١٣ سنة ١٩٥٩ مدنى كللى إمن فسخ عقد البيع المحرر فى ١٩٥٦/١٢/٢٢ وتسليم الأطنان للمستأنف ضده الأول ورفض طلبات المستأنف والقضاء برفض دعوى المدعى فى القضية رقم ٧٤ سنة ١٩٥٨ مدنى كللى دمياط والحكم للمستأنف بطلباته الموضحة بصحيفة الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٥٩ مدنى كللى دمياط مع إلزام المستأنف ضدهم بالمصروفات والأتعاب .

وحيث إن حاصل السبب السابغ بطلان الحكم المطعون فيه ذلك أنه صدر بغير مداولة وهى إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم وقد خلا الحكم من الإشارة إلى حصولها .

وحيث إن تضمين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجب القانون وكل ما فرضه فى المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان ولما كان الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك وكان الطاعن لم يقدم دليلا على ما يدعيه من صدور الحكم المطعون فيه بغير مداولة فإن نعيه يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب التاسع الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن لا حق للطعون ضده فى طلب الفسخ لأن الإعذار الذى أعلنه للمشتري — المطعون ضده الثانى — فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ لم يتضمن التنبيه على المدين بتنفيذ العقد ولكن الحكم المطعون فيه اعتد بهذا الإنذار وقضى بالفسخ بخالف بذلك المادة ١٥٧ من القانون المدنى التى توجب التنبيه على المدين بالتنفيذ قبل طلب الفسخ .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المطعون ضده الأول (البائع) أعذر المطعون ضده الثانى (المشتري)

منه في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من هذا الإعذار للتدليل على أنه خلا من التنبيه على المشتري بالتنفيذ فإن نعيه في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب العاشر مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه نص في عقد البيع المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ على حق المشتري المطعون ضده الثاني في التنازل عن الصفقة موضوع العقد لمن يشاء وأن المطعون ضده الثاني تنازل عنها للمطعون ضده الثالث الذي تنازل بدوره عنها للطاعن وبذلك أصبح الطاعن هو صاحب المصلحة في الصفقة وهو الملزم في مواجهة البائع الأصلي (المطعون ضده الأول) — وقد علم الأخير بهذا التنازل وكان عليه أن يوجه الإعذار إلى الطاعن مباشرة قبل رفع دعوى الفسخ ولكنه لم يفعل ففقدت دعوى الفسخ أحد شروطها ويرى الطاعن أن قضاء الحكم بالفسخ رغم عدم توجيه الإعذار إليه مباشرة مخالف لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن عقد البيع المؤرخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ موضوع دعوى الفسخ قد أبرم بين المطعون ضدهما الأول والثاني وهو عقد ملزم لطرفيه فإن تأخر أحدهما عن تنفيذ التزاماته كان للانحراف أن يطلب فسخ هذا العقد بعد إعذار الطرف المتعاقد معه — والنص في العقد على حق المشتري في التنازل منه للغير وحصول هذا التنازل بالفعل لا يحرم البائع من استعمال حقه في طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجب ولا يلزمه بتوجيه الإعذار إلا إلى المشتري منه أما المتنازل إليه وهو الطاعن فلم يكن طرفا في العقد المطلوب فسخه حتى يكون على المطعون ضده إعذاره .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الحادي عشر مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفسخ قد أخطأ في تفسير نصوص العقد وتعرف حقيقة إرادة المتعاقدين ، ذلك أنه يبين منها بجلاء أن إرادة المتعاقدين انصرفت إلى نفاذ العقد حتى في حالة تقصير أحدهما في تنفيذ التزاماته ولو أن إرادتهما انصرفت إلى

فسخ العقد في حالة التأخير في تنفيذ الإلتزامات لتبصا صراحة في العقد على اعتباره مفسوخا في هذه الحالة .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بالفسخ إعمالا لشرط فاسخ قال إن العقد قد تضمنه وإنما قضى بالفسخ بعد أن أن سجل على المشتري — المطعون ضده الثاني — قعوده عن الوفاء للبائع — المطعون ضده الأول — بالمستحق له من الثمن رغم إعداره قبل رفع دعوى الفسخ وبقائه متخلفا عن دفع الثمن حتى صدور الحكم المطعون فيه ولما كانت المادة ١/١٥٧ من القانون المدني تنص على أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره المدين أن يطالب بفسخ العقد وكان لا يشترط لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يحجز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ إلتزامه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفسخ بعد أن أثبت تخلف المطعون ضده الثاني عن الوفاء بالمستحق من الثمن وقيام المطعون ضده الثاني بإعداره فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول إنه يشترط لقبول طلب الفسخ أن يكون طالبه قد نفذ الإلتزاماته أو لم يقصر في تنفيذها وأن يكون مستعدا للتنفيذ ولرد الحال إلى ما كانت عليه وأن هذه الشروط لم تكن متوافرة في المطعون ضده الأول إذ أنه لم ينفذ إلتزامه بتحديد مساحة الأرض المبيعة رغم إنذار الطاعن له منها عليه بضرورة هذا التحديد وبتصفية الحساب بينهما وبيان حقيقة المستحق لمصلحة الأملاك الأميرية والذي تبين أنه يزيد على المبلغ الثابت بعقد البيع — كما قصر في تنفيذ الإلتزامه بتجهيز مستندات الملكية والقيام بما تقتضيه إجراءات شهر العقد في نوفمبر سنة ١٩٥٩ قبل حلول القسط الأخير من الثمن فباع الأرض إلى المطعون ضده الرابع بعقد مسجل في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٩ قبل أن يقضى له بالفسخ وهذا التصرف من جانب المطعون ضده الأول جعله في موقف العاجز عن تنفيذ الإلتزاماته المترتبة على عقد البيع المطلوب

فسخه هذا بالإضافة إلى أنه أظهر في إنذاره الموجه إلى المطعون ضده الثانى عدم استعداده لرد الحال إلى ما كانت عليه قبل العقد إذ قرر فى هذا الإنذار أن من حقه الاحتفاظ بالمعجل من الثمن وعدم رده للمشتري ويرى الطاعن أن الحكم إذ قضى بالفسخ بالرغم من عدم توافر تلك الشروط فى المطعون ضده الأول — يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به مانصه "وحيث إنه عما أثاره المستأنف من اعتراضات على الحكم المستأنف فقد تكفل الحكم المذكور بالرد عليها بما تضمنته أسبابه التى تقرها هذه المحكمة وتضيف إليها أنه إذا كان النص الوارد فى عقد البيع لا يوجب الفسخ حتما ولكن قضت المحكمة به بناء على ما تبينته من وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها كأن يتضح لها كما هو الحال فى الدعوى الحالية أن المشتري الأول (المطعون ضده الثانى) لم يدفع القسطين الأولين من أقساط الثمن التى استحققت عليه فى مواعييدها وظل ممتنعا عن السداد رغم رفع دعوى الفسخ فإن ما يثيره هذا المشتري بعد ذلك من أن عدم تحديد مساحة القدر المبيع تحديد رسميا هو الذى حال دون قيامه بالوفاء بالتزاماته لا يجديده ما دامت نيته فى عدم الوفاء قد تبينت من قبل عند امتناعه عن دفع القسطين الأول والثانى من الثمن ومن المقرر فقها وقضاء أنه إذا كان البائع قد تصرف بالبيع فى الأطنان المبيعة أثناء نظر دعوى الفسخ التى أقامها لعدم وفاء المشتري بالثمن وكانت المحكمة عندما قضت بالفسخ أقامت قضاءها على أن البائع كان معذورا فى التصرف بالبيع فى الأطنان المبيعة بعد أن يثبت من وفاء المشتري بالتزاماته فإنها لا تكون بذلك قد خالفت القانون إذ اعتبرت أن المتسبب فى فسخ العقد هو المشتري دون البائع . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الموضوع اقتنعت لأسباب سائغة بأن المشتري هو الذى قصر فى الوفاء بالمستحق من الثمن للبائع فأجابت الأخير إلى طلبه فسخ العقد ولما كان فصل محكمة الموضوع فى كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفى نفي التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى استندت إلى أسباب سائغة فإن النعى على الحكم بهذه الأسباب يكون غير سديد — أما ما قرره الطاعن بشأن عدم

رد المدفوع من الثمن فإنه لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه إذ أن المشتري لم يطلب الحكم له برد المعجل من الثمن والقضاء بالفسخ لا يمنعه من المطالبة به بالإضافة إلى أن الطاعن لم يكن هو المشتري في العقد المقتضى بفسخه .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب السادس عشر مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه اقتصر على بحث العلاقة بين المشتري الأول (المطعون ضده الثاني) والبائع الأصلي (المطعون ضده الأول) وقرر أن المشتري الأول لا يستطيع نقل حقوقه للغير بعد الفسخ وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون لأن المشتري الأول تنازل عن الصفقة للمطعون ضده الثالث الذي تنازل عنها للطاعن وقد تم هذا التنازل استنادا إلى نص في عقد البيع الأول ينحول المشتري الأول هذا الحق وكان المطعون ضده الأول يعلم بحصول هذا التنازل الذي أصبح الطاعن بمقتضاه هو المتعاقد الحقيقي وصاحب المصلحة بالنسبة للبائع الأول طالب الفسخ وأن محكمة الموضوع لم تعرض لبحث هذه العلاقة مما يجعل حكمها مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه بعد أن انتهى إلى القضاء بفسخ عقد البيع الأول المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ المبرم بين المطعون ضده الأول والمطعون ضده الثاني قرر أن المطعون ضده الثاني بعد القضاء بفسخ العقد الصادر له لا يمكنه أن ينقل إلتزاماته إلى المشتري منه وهو المطعون ضده الثالث كما أن الأخير لا يملك نقل هذه الإلتزامات إلى الطاعن ومن ذلك يبين أن الحكم لم يغفل مناقشة مركز الطاعن بالنسبة للمطعون ضده الأول ولما كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد وكان يترتب على الفسخ انحلال العقد بالنسبة للغير بأثر رجعي وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ المبرم بين المطعون ضده الأول والمطعون ضده الثاني أن تعود العين المباعة إلى المطعون ضده الأول ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها ومنها التصرف الصادر إلى الطاعن .

وحيث إن حاصل السبب السابع عشر أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى بتسليم الأرض المبيعة دون أن يشير إلى رد المدفوع من الثمن بل لقد جاء به ما يفهم منه أنه اعتبر ما دفع من الثمن حقا للبائع ذلك أن الحكم حين عرض لرفض طلب التعويض قرر أن طالب الفسخ "انتفع بالقسط الأول من الثمن" وبذلك خالف الحكم القاعدة التي تقضى بأن الفسخ يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه أورد العبارة التي أشار إليها الطاعن بهذا السبب في معرض تدليله على عدم أحقية المطعون ضده الأول في التعويض ووضح من الحكم أنه حين أورد تلك العبارة إنما كان يهدف إلى القضاء برفض طلب التعويض وليس فيه ما يفيد أنه اعتبر المدفوع من الثمن حقا للمطعون ضده الأول ولم يكن طلب رد الثمن مطروحا على المحكمة ومن ثم يكون للشترى أن يرجع على بائعه بهذا الثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه وذلك كأثر من آثار فسخ العقد .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثامن عشر أنه قضى برفض طلبه صحة ونفاذ عقد البذل المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ المبرم بين الطاعن والمطعون ضده الأول دون أن يورد الحكم أسبابا لهذا القضاء ودون أن يتنبه لأثر هذا العقد والطلب الخاص به على الدعويين وعلى استحالة فسخ هذا العقد بعد أن استقر الأمر على أساسه ونشأ عنه حق ارتفاق رى للأرض برمتها .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه جاء به ما نصه "إن من المقرر أن الملكية لا تنتقل بين المتعاقدين وبالنسبة للغير إلا بالتسجيل وبالتالي يكون العقد المسجل برقم ٤٢٣ سنة ١٩٥٩ في ١٣/٥/١٩٥٩ قد نقل ملكية الأطيان موضوع التعاقد للدعي عليه الرابع (المطعون ضده الرابع) ويكون كل إجلد حول العقود المتتالية المشار إليها من حيث الصحة والنفاذ معدوم الأثر — كما أن الثابت من عقد الاتفاق المحرر في ٢٩/٥/١٩٤٨ الخاص ببدل الأطيان بأنها داخلة في الأطيان الواردة بالعقد المسجل سالف الذكر ومن ثم يتعين رفض الدعوى بجميع طلباتها" . وهذا الذي قرره الحكم مفاده أنه قضى

برفض طلب صحة ونفاذ عقد البديل المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ والمبرم بين الطاعن والمطعون ضده الأول تأسيسا على أن الأطيان التي قدمها المطعون ضده الأول في عقد البديل المذكور قد انتقلت ملكيتها إلى المطعون ضده الرابع بعقد البيع المسجل في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ . ولما كان الطاعن لم يدع أنه سجل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البديل سالف الذكر قبل تسجيل عقد البيع المذكور وليس في الحكم ما يفيد حصول هذا التسجيل فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب صحة ونفاذ عقد البديل لا يكون مخالفا للقانون ذلك أنه وفقا للمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ يشترط لكي لا يحتاج الطاعن بالتصرف الصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الرابع عن العقار المتبادل عليه مع الطاعن بالعقد المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ أن يكون الطاعن قد سجل صحيفة دعواه بصحة ونفاذ هذا العقد قبل أن يسجل المطعون ضده الرابع عقده — أما وقد سبق الأخير فسجل عقده الذي شمل الأطيان موضوع عقد البديل فإن ملكية هذه الأطيان تكون قد انتقلت إليه من تاريخ تسجيل عقده ولم يعد بذلك لعقد البديل الصادر إلى الطاعن محل يرد عليه .

وحيث إن حاصل السبب التاسع عشر أن الحكم المطعون فيه لم يحيط بأسباب الاستئناف كاملة ولم يشر بصفة خاصة إلى أدلة الصورية بل ذكر بعض القرائن وأغفل أهمها .

وحيث إن الطاعن لم يقدم صورة رسمية لصحيفة استئنافه مما يجعل نفيه حاريا عن الدليل بالاضافة إلى أنه نعى مجهل لم يحدد الطاعن فيه الأسباب التي أغفلها الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، و ابراهيم غلام ، و سليم راشد أبو زيد .

(٩٨)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ القضائية:

(١) تسجيل . "تسجيل صحيفة دعوى إثبات التعاقد" . دعوى . "دعوى صحة التعاقد" .

تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل النائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . من شأن ذلك أن يجعل حق المشتري — الذي تفرد بالحكم — حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل الطاعن مقدمه الصادر إليه من ذات العقار من نفس البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذي سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري بصحة وفقاذ مقدمه .

(ب) شيوع . "تصرف الشريك على الشيوع" .

تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركائه دون حاجة لموافقتهم .

(ج) صورية . "صورية تاريخ العقد" . "أثرها" .

صورية تاريخ العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تتعداه إلى العقد ذاته .
مثال لعدم جدوى الطعن بصورية تاريخ عقد .

(د) تسجيل . "المفاضلة بين المشتريين المتزاحمين" .

مناط المفاضلة بين المشتريين في حالة تزامهم هو السبق في التسجيل . الأسبق تسجيله يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئاً مع البائع على الإضرار بحقوق الغير .

١ — مفاد نصوص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري الذي — تقرر بالحكم — حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى فإذا كانت المطعون ضدها الأولى قد سجلت صحيفة دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من المطعون ضده الثاني قبل تسجيل عقد الطاعن الصادر إليه من ذات البائع فإنها لا تحتاج بهذا التسجيل الأخير ومن ثم فلم تنتقل الملكية به إلى الطاعن بالنسبة لها ولا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لها بصحة ونفاذ عقدها حتى إذا ما أشر بهذا الحكم وفق القانون كان حجة على الطاعن .

٢ — تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركائه دون حاجة إلى موافقتهم طبقاً لنص المادة ١/٨٢٦ من القانون المدني .

٣ — صورية تاريخ العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تتعداه إلى العقد ذاته . فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد على أسبقية تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى على تاريخ تسجيل عقد الطاعن ولم يعول على تاريخ عقد المدعى فإن صورية تاريخ هذا العقد لا أثر لها في الدعوى .

٤ — مناط المفاضلة بين المشتريين في حالة تزامهم هو السبق في التسجيل فالأسبق تسجيلاً يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئاً مع البائع على الإضرار بحقوق الغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضدها الأولى رفعت على المطعون ضده الثاني الدعوى

رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المبرم بينهما في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قائلة في تبيان دعواها إنه بموجب العقد المذكور باع لها المطعون ضده الثاني ه ط ٦ س شيوعا في ٢٤ قيراطا في أرض ومباني العقار البالغ مساحته ١٥٣٠ مترا والمبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والعقد نظير ثمن قدره ثمانمائة جنيه قبض منه مبلغ ستمائة وخمسين جنيها عند تحرير العقد الابتدائي والباقي وقدره مائة وخمسون جنيها اتفق على أن تقوم المشتري بدفعه عند التوقيع على العقد النهائي ولما لم يقيم المطعون ضده الثاني بتقديم المستندات اللازمة لتحرير العقد النهائي فقد اضطرت المطعون ضدها الأولى إلى رفع هذه الدعوى طالبة الحكم بالطلبات المنوه عنها وسجلت صحيفة هذه الدعوى في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ثم أودعت خزانة المحكمة بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ باقى الثمن وبجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ تدخل الطاعن في الدعوى طالبا قبوله خصما ثالثا مؤسسا طلبه على أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ومسجل في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ تحت رقم ٨٦١٨ اشترى من السيدة اجلال أحمد عبد المجيد وأحمد جلال على وآخرين ١٨ ط ١٨ س من ٢٤ قيراطا شيوعا في أرض وبناء العقار الوارد بعقد المطعون ضدها الأولى نظير ثمن قدره ثلاثة آلاف وستمائة جنيه وأن القدر المبيع للمطعون ضدها الأولى يدخل في المساحة الواردة بعقد الطاعن و انتهى إلى طلب عدم قبول دعوى المطعون ضدها الأولى لانعدام مصلحتها فيها . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ :

(أولا) بقبول فتحى عبد الهادى الضاحى (الطاعن) خصما ثالثا في الدعوى .
 (ثانيا) برفض الدفع المبدى من الخصم الثالث بعدم قبول دعوى المدعية (المطعون ضدها الأولى) لانعدام المصلحة . (ثالثا) بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المدعى عليه (المطعون ضده الثاني) للمدعية (المطعون ضدها الأولى) والمؤرخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ عن بيع الـ ٥ ط ٦ س من ٢٤ قيراطا شيوعا في كامل أرض وبناء العقار الكائن ببندر الزقازيق البالغ مساحته ١٥٣٠ مترا مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى

والعقد نظير ثمن قدره ثمانمائة جنيهه — مؤسسة قضاءها على أن الطاعنة وقد سجلت صحيفة دعواها قبل تسجيل عقد الطاعن فإنها لا تحتاج بهذا العقد . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ سنة ٤ قضائية ومحكمة استئناف الزقازيق قضت في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه رتب على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أثراً لا يترتب على ذلك التسجيل إلا بعد تسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى بصحة التعاقد إذ أن تسجيل هذا الحكم الأخير هو الذي ينسحب به أثره إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى — وإذا لم يكن قد صدر حكم بصحة عقد البيع الصادر للمطعون ضدها الأولى من نفس البائع للطاعن حين تقدم الطاعن بعقده المسجل فإنه كان يجب إعمال أثر تسجيل هذا العقد الأخير إذ بهذا التسجيل قد انتقلت الملكية إلى الطاعن فلم يعد للبائع له ملكية ينقلها إلى المطعون ضدها الأولى حتى يحكم لها بصحة عقدها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ عقد المطعون ضدها الأولى قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري بعد أن بين في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد نص في المادة السابعة عشرة منه على أنه ” يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها “ ومفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ولما كانت المطعون

ضدها الأولى قد سجلت صحيفة دعواها بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قبل تسجيل عقد الطاعن في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ والصادر من ذات البائع فإنها لا تحتاج بهذا التسجيل الأخير ومن ثم فلم تنتقل الملكية به إلى الطاعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وبذلك فلا يحول هذا التسجيل دون أن تحكم للمطعون ضدها بصحة ونفاذ عقدها حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها الأولى بصحة ونفاذ عقدها لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب لعدم تحييصه دفاعه والرد عليه ذلك أن الطاعن تمسك في صحيفة استئنافه بصورية عقد بيع المطعون ضدها الأولى صورية مطلقة وساق في الأسباب الرابع والخامس والسادس من أسباب الاستئناف الأدلة على تلك الصورية مظهرا استعدادا لإثباتها بكافة طرق الإثبات لكن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على هذا الدفاع بأنه من قبيل القول المرسل غير المؤيد بدليل بخفاء بذلك مشوبا بالقصور ومخلا بدفاع الطاعن — كما أن الحكم إذ لم يجب طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الصورية يكون قد أغفل دفاعه مما يجعله باطلا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن في سبيل تأييد ما ادعاه من صورية عقد المطعون ضدها الأولى قرر في السبب الرابع من أسباب الاستئناف أن المطعون ضدها الأولى لم تضع يدها على القدر المبيع منذ شرائها وقد رد الحكم على ذلك مقررًا أن عدم وضع يدها على فرض صحته لا يحول دون الحكم لها بصحة ونفاذ عقدها وبذلك يكون الحكم قد رد ردا سليما على دفاع الطاعن ويكون ما جاء بسبب النعي في هذا الخصوص غير صحيح — أما ما جاء بالسبب الخامس من أسباب الاستئناف عن الصورية وهو أن عقد بيع المطعون ضدها الأولى قد وقع عليه المطعون ضده الثاني البائع لها دون بقية الورثة المالكين معه على الشيوع بينما عقده قد وقع عليه المطعون ضده الثاني مع بقية الورثة مما يجعل عقده ذا أثر قانوني دون عقد المطعون ضدها الأولى كما أن أحدا

من الشهود لم يوقع على عقد المطعون ضدها الأولى مما يؤكد أن تاريخه صوري — فإنه لما كانت المادة ١/٨٢٦ من القانون المدني تنص على أن "كل شريك على الشيوع يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها" مما مفاده أن تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركائه دون حاجة إلى موافقتهم وكانت صورية تاريخ عقد المطعون ضدها الأولى بفرض ثبوتها لا أثر لها في هذه الدعوى مادام الحكم قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد على أسبقية تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى على تاريخ تسجيل عقد الطاعن ولم يعول على تاريخ عقد المطعون ضدها الأولى . هذا إلى أن صورية تاريخ العقد إنما هي صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تتعداه إلى العقد ذاته — لما كان ذلك ، فإن هذا الذي ساقه الطاعن بالسبب الخامس من أسباب الاستئناف يكون دفاعا غير متج و بالتالي فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يبطله — كذلك فإن ما جاء بالسبب السادس من أسباب الاستئناف وهو أن التأشير على هامش الدعوى حصل بطريق التواطؤ بين المطعون ضده الثاني البائع والمطعون ضدها الأولى بقصد ضياع حقه فإنه دفاع غير متج أيضا وذلك لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن مناط المفاضلة بين المشتريين في حالة تراحمهم هو السبق في التسجيل وأن الأسبق تسجيلا يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئا مع البائع على الإضرار بحقوق الغير — أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من إغفاله ما طلبه بهذا السبب من أسباب الاستئناف من إحالة الدعوى إلى التحقيق فمردود بأن الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية بل كل ما قرره أنه على استعداد لإثبات الصورية بكافة طرق الإثبات القانونية وهذا لا يعتبر منه طلبا صريحا جازما بإحالة الدعوى إلى التحقيق حتى تلتزم المحكمة بإجابته أو بتسبيب قضائها فيه عند رفضه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن محكمة الدرجة الأولى كانت قد ضمت بعض القضايا بناء على طلب الطاعن إلا أنه تبين عند نظر الاستئناف أن تلك القضايا قد سلخت من ملف القضية مما حدا بمحكمة الاستئناف إلى إصدار قرار بضم هذه القضايا لكن هذا القرار لم ينفذ وقد ترتب على ذلك أن فصلت محكمة الاستئناف في الدعوى دون الاطلاع على هذه القضايا ، ولما كان لهذه القضايا دلالتها في إثبات ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة من صورية عقد المطعون

ضدها الأولى صورية مطلقة بحيث لو كانت هذه القضايا تحت نظر المحكمة عند إصدار الحكم المطعون فيه لتغير وجه الرأي في الدعوى مما يعتبر معه عدم ضم هذه القضايا بعد التقرير بضمها إجراء باطلا أثر في الحكم المطعون فيه . هذا إلى أن محكمة الاستئناف قد استبعدت الحافظة التي قدمها الطاعن والتي كانت تضم صور الأحكام الصادرة في تلك القضايا .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على أن محكمة الاستئناف أصدرت قرارا بضم القضايا التي كان قد طلب ضمها ومن ثم يكون النعي به - هذا الشق عاريا عن الدليل ومردود في شقه الثاني بما هو ثابت على الحافظة التي كانت تضم صور تلك الأحكام من أن محكمة الاستئناف استبعدتها لعدم ترخيصها للخصوم بتقديم مستندات في فترة حجز القضية للحكم ومتى كان الأمر كذلك فلا يكون في ذلك الاستبعاد إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجافي ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(٩٩)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣١ القضائية :

عقد . ” أركانه “ . ” الإيجاب والقبول “ .

طرح وزارة الزراعة مناقصة توريد اوس إيجابا منها وإنما مجرد دعوة إلى التعاقد . الإيجاب يصدر ممن يتقدم بعطائه بالشروط الميينة فيه . قبول الوزارة هذا الإيجاب بغير تحفظ بيرية . نوهت فيها بأن ” التفصيل بالبريد “ . هذا التنويه لا يمنع من انعقاد العقد على أساس الإيجاب المذكور ما دام الخطاب المتضمن هذا التفصيل لم يصل إلى من تقدم بالعطاء قبل وصول البرقية .

طرح وزارة الزراعة مناقصة توريد مادة على أساس الشروط الواردة في قائمة الاشتراطات لا يعتبر قانونا إيجابا منها وإنما هو مجرد دعوة إلى التعاقد أما الإيجاب فهو يصدر ممن يتقدم بعطائه بالشروط الميينة فيه ، فإذا كانت الوزارة (الطاعنة) قد قبلت هذا الإيجاب الصادر من المطعون ضده بغير تحفظ بيرية نوهت فيها بأن ” التفصيل بالبريد “ فإن هذا التنويه لا يمنع من انعقاد العقد على أساس الإيجاب المذكور ما دام الخطاب المتضمن هذا التفصيل لم يصل إلى المطعون ضده قبل وصول البرقية (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة "وزارة الزراعة" الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وطلب فيها الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠١٣٥ ج و ٧١٥ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من يوم ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٣ تاريخ رفع الدعوى المستعجلة رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٣ مستعجل مصر — وقال بيانا لدعواه إنه فى ٤ من مارس سنة ١٩٥١ أعلنت وزارة الزراعة عن مناقصة لتوريد ١٢٥ طنا من مادة "الجامكسان" وحددت الشروط الطبيعية للمادة المطلوبة بأن تكون مسحوقة بحيث يمر ٩٥ ٪ منها من منخل تبلغ عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب فى البوصة المربعة وقد اتصل المطعون ضده بالشركات التى تنتج مادة الجامكسان والتى يتعامل معها فأبلغته إحداها بأنها على استعداد لتوريد الكمية المطلوبة من مادة الجامكسان على أن تكون تلك المادة « Fondu » وعلى أثر ذلك تقدم المطعون ضده بعبائه بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ وذكر فيه أن المادة التى يعرض توريدها هى من صنف الجامكسان المتمايع Fondu وحرص على أن يكتب ذلك بخط اليد باللغتين الفرنسية والعربية — وإذ تلقى بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥١ برقية من وزارة الزراعة تتضمن قبولها العطاء المقدم منه فى حدود أربعين طنا فقد أبرق فورا إلى الشركة المشار إليها بالموافقة وقدم الضمان اللازم للوزارة ، وبتاريخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٥١ وصلت كمية الجامكسان المطلوبة إلى ميناء الاسكندرية فأخطر الوزارة بذلك فى ١٦ من يولييه سنة ١٩٥١ لتقوم باستلامها إلا أنها تبادأت فى الاستلام حتى ١٦ و ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ثم أعلنته بعد ذلك برفض الجامكسان بدعوى مخالفته للمواصفات إذ أنه ليس مسحوقا وإنما هو متمايع Fondu وإزاء ذلك رفع المطعون ضده الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٣ مستعجل مصر بصحيفة أعلنت فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٣

طلب فيها إثبات حالة المادة التي قدمها وأما كن تخزينها ومدى صلاحيتها وتقدير الضرر الذي لحقه من تخزين هذه المادة في الأماكن المذكورة وقيمتها — وبيان ما إذا كانت المادة الموردة من نوع الجامكسان الذي عرضه في عطائه المكتوب أم لا . وقد نذبت المحكمة الدكتور عبد العزيز فتحى رئيس فرع الكيمياء بقسم الحشرات الطبية بوزارة الصحة خيرا في الدعوى وعهدت إليه القيام بالمهمة السابقة فقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن المخازن ولو كانت صالحة للتخزين إلا أن التخزين يؤثر تدريجياً على مادة الجامكسان لأنها معبأة في براميل من حديد تسبب تحليلها تدريجياً وقرر الخبير أن مادة الجامكسان التي وردها المطعمون ضده من النوع المصهور وتتفق مع المواصفات التي عرضها على وزارة الزراعة في عطائه المكتوب وأشار إلى أن كلمة متميع ليست ترجمة صحيحة لعبارة Fondu وأن ترجمتها الصحيحة هي "مصهور" وأن العبارة في صفة المادة هي بالتعبير الفنى الكيميائى باللغة الأجنبية كما قطع بأنه لا يمكن أن تكون المادة مسحوقة ومصهورة Fondu في وقت واحد — وإذا أصرت الطاعنة على موقفها من الامتناع عن صرف ثمن الجامكسان المورد فقد أقام المطعمون ضده دعواه الحالية طالبا إلزامها بالثمن والتعويض عما لحقه من أضرار مادية وأدبية على النحو السابق بيانه — وأثناء نظر الدعوى رفعت الطاعنة دعوى فرعية طلبت فيها إلزام المطعمون ضده بأن يدفع لها مبلغ ٢٨١٧٢ ج قيمة التعويض عما تحملته من خسارة من جراء عدم توريد المطعمون ضده البضاعة التي رسا عطاؤها عليه — وبتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى الفرعية المقامة من الوزارة الطاعنة وقبل الفصل في موضوع الدعوى الأصلية بنذب الدكتور عبد العزيز فتحى خيرا فيها لبيان مدى صلاحية الجامكسان الذى ورده المطعمون ضده للاستعمال فى الأغراض المخصص لها وقيمتها فى السوق هند الاستلام أى فى يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — وقطعت فى أسباب حكمها بأن إرادة المتعاقدين قد شابها غلط منع من انعقاد العقد فيينا شئت الوزارة أن تشتري جامكسان ناعما فقد أنصرفت إرادة المطعمون ضده إلى أن يورد جامكسان مصهورا وهذا التعارض بين إرادتى الطرفين منع من إبرام العقد فاستحال العقد إلى واقعة مادية تولد التعويض فى جانب الطرفين لوقوع خطأ مشترك منهما — وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى خلاص فيه إلى أن الجامكسان المورد من المطعمون

ضده يصلح للأغراض المخصص لها وأنه يصلح لاستعمال الوزارة الطاعنة ويسد حاجتها فقضت المحكمة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بإلزام الطاعنة بدفع مبلغ ١٠٦٦٢ ج و ٤٨٠ م قيمة النصف فيما رأى الخبير أن المطعون ضده قد تحمل من خسارة بسبب رفض البضاعة الموردة منه - استأنف المطعون ضده هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٤٨٨ سنة ٧٤ قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا القضاء أصليا بإلغاء الحكم الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من استبعاد المسؤولية العقدية واعتباره مشتركا في الخطأ وتعديل الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ على هذا الأساس وإلزام الوزارة بطلباته الأصلية - واحتياطيا - وعلى أساس المسؤولية التقصيرية بتعديل الحكم الصادر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٢١٤٢٤ ج و ٩٦٠ م - كما استأنفت الوزارة الحكمين الآنف ذكرهما بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٧٥ قضائية طالبة القضاء بإلغائهما والحكم برفض دعوى المطعون ضده وإلزام المطعون ضده في الدعوى الفرعية بأن يدفع لها مبلغ ٢٨١٧٢ ج وقد قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ (أولا) في موضوع الاستئناف رقم ٤٠٧ سنة ٧٤ ق بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من استبعاد مسؤولية وزارة الزراعة العقدية وتعديل الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ إلى مبلغ ١٧٨٠٠ ج يخص منها مبلغ ١٩٢٠ ج - جملة ثمن الجامكسان المباع بالمزاد العلني بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٠ وإلزام وزارة الزراعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١٥٨٨٠ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا عن مبلغ الـ ١٧٨٠٠ ج من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٤ حتى أول فبراير سنة ١٩٦٠ وعن مبلغ ١٥٨٨٠ ج من أول فبراير سنة ١٩٦٠ لغاية السداد والمصاريف الرسمية عن الدرجتين ٠ (ثانيا) في موضوع الاستئناف رقم ٤٥ سنة ٧٦ ق المرفوع من وزارة الزراعة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ فيما قضى به من رفض دعوى وزارة الزراعة الفرعية وإلزامها بالمصروفات - فطعن وزير الزراعة في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أهدر الصفة الجوهرية التي اشترطت الوزارة وجوب توافرها في المادة محل التوريد قد مسخ إرادة المتعاقدين وخالف الثابت في الأوراق وقد أدى به ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن إرادة المتعاقدين قد وضحت في اتجاهها إلى أن يكون الجاهمكسان ناعما بحيث أن ٩٥٪ منه تمر في منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب في البوصة المربعة — على ما هو ثابت من شروط المناقصة الموقع عليها من المطعون ضده بما يفيد قبوله التوريد على وفقها مع شرط آخر أضافه إليها وهو أن يكون الجاهمكسان متايعا *Fondu* بالإضافة إلى كونه مسحوقا ناعما وقد قبلت الوزارة الطاعنة هذا الشرط المضاف إلى شروطها وأخطرت به بذلك بيرقيتها المؤرخة ١٢ من إبريل سنة ١٩٥١ وضمنت هذه البرقية عبارة "والتفصيل بالبريد" وبتاريخ ١٤ من إبريل سنة ١٩٥١ حرر بين الطرفين كشف تفصيل اشترط فيه أن يكون الجاهمكسان متايعا *Fondu* ثم ذكر به في ذات الوقت أنه يجب أن يكون مسحوقا ناعما مما مؤداه أن المطعون ضده قد أضاف صفة من المستحيل توافرها مع الصفة الجوهرية التي اشترطتها الوزارة في المادة محل التعاقد مما تقتضى استبعاد هذه الإضافة المستحيلة وبقاء شرط الوزارة وحده قائما — إلا أن الحكم المطعون فيه خرج على هذه الإرادة الواضحة بتقريره أن المطعون ضده لم يقبل الشرط الخاص بصفة المادة حسبما ورد بالعطاء وإنما استبدل به شرطا جديدا كتبه بخط اليد في عطائه الذي تقدم به — وهذا القول من الحكم ينطوى على تأويل خاطيء لعبارة العقد الواضحة ومخالفة لما تقتضى به المادة ١٥٠ من التقنين المدني — كما أن الحكم قد أول البرقية الصادرة من الوزارة بقوله إنها تتضمن قبولا لإيجاب المطعون ضده بدون تحفظ عن توريد جاهمكسان "متايح" فقط في حين أن هذه البرقية جاء نصها كالآتي "عطاؤكم مناقصة ٢٤ مارس الماضي قبل عن توريد ٤٠ طنا جاهمكسان والتفصيل بالبريد" — وذكر هذه العبارة الأخيرة من شأنه أن يجعل القبول غير نهائي كما أن مؤدى البرقية أن قبول الوزارة لإيجاب المطعون ضده بتوريد الجاهمكسان وفقا لشروط العطاء مضافا إليها الشرط الجديد وهو أن يكون الجاهمكسان متايعا ولم ينتظر المطعون ضده وصول التفصيل إليه بالبريد بل أسرع إلى الوزارة بعد يومين من إرسال البرقية الآنف ذكرها ووقع على كشف ١٤ من إبريل سنة ١٩٥١

الوارد به ذات المواصفات المفصلة السابق بيانها بشروط العطاء وقد نص فيه تحت عبارة اسم الصنف أنه جامكسان حسب المواصفات الموضحة بعد كما ذكر به كذلك الوصف الذي أراد المطعون ضده توافره في الجامكسان الذي يقوم بتوريده بالإضافة إلى هذه المواصفات وهو أن يكون متمايعا Fondu وإذا أقيم الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس إهدار الشرط الجوهرى الصحيح لصنف الجامكسان الذى ما قبلت الطاعنة التعاقد إلا على أساسه وإعمال الشرط المضاف من المطعون ضده فإن الحكم يكون قد مسخ إرادة المتعاقدين وخالف القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل دفاع الطرفين انتهى إلى القول "ومن حيث إن الواقع فى الدعوى أنه فى ٤ من مارس سنة ١٩٥١ أعلنت وزارة الزراعة عن مناقصة لتوريد ١٢٥ طنا من مادة "الجامكسان" وحددت شروطا معينة لتلك المادة كان من بينها أنها مادة مسحوقة بحيث يمر ٩٥ ٪ منها من منخل تبلغ ثقوبه ٣٠٠ ثقب فى البوصة المربعة فقدم كامل عثمان عطاءه بكتاب مكتوب بخط اليد مؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ موضحا أن الجامكسان الذى يتقدم به يختلف عن ذلك الذى تطلبه الوزارة إذ حرص أن يذكر أن الجامكسان الذى يتقدم بتوريده Fondu أى أنه "مصور" وقد ترجمها خطأ بكلمة "متمايع" على النحو الذى أوضحه الخبير المشدب فى دعوى اثبات الحالة - وأن ذلك يعتبر من جانب كامل عثمان رفضا لشروط المناقصة فيما يتعلق بأن مادة الجامكسان مسحوقة يمر ٩٥ ٪ منها فى منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب فى البوصة المربعة - وعرضا مستجدا على الوزارة مستقلا عن شروط المناقصة فى هذا الخصوص فكامل عثمان لم يوافق على إيجاب الوزارة ولكنه أضاف شروطا تعدل فيه وتخرج به إلى كيان جديد الأمر الذى يقطع بأنه لم يقبل توريد الجامكسان مسحوقا على صورة تجعله ينفذ من منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب فى البوصة المربعة وإنما قبل توريده بشرط أن يكون الجامكسان Fondu أى مصورا وقد ترجمها خطأ بكلمة متمايع وقد أجابت الوزارة على هذا العرض المبتدأ بقبولها له قبولاً مجردا عن التحفظات ببرقيتها المؤرخة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥١ والتي ذكرت فيها ما نصه حرفيا "عطاؤكم مناقصة ٢٤ مارس الماضى قبل عن توريد ٤٠ طنا

جامكسان والتفصيل بالبريد ، وبهذا تم التعاقد بين الطرفين ومن ثم فعقد التوريد قد تم في الاطار الذي حدده كامل عثمان في إيجابه الموجه إلى الوزارة في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ والمشار إليه آنفا ولا يقدح في ذلك ما تدفع به الوزارة من أن كامل عثمان قد أرفق مع العطاء المقدم منه في خطابه المؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ سالف الذكر مناقصة الجامكسان موضوع النزاع المتضمن أن يكون الجامكسان مسحوقا يمر من منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب في البوصة المربعة مما يفيد قبوله لشروط المناقصة وأنه أي كامل عثمان قد وقع على كشف المؤرخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٥١ يتضمن أن الجامكسان موضوع الدعوى مسحوق يمر من منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب في البوصة المربعة وأورد الحكم عبارات الخطاب ... ذلك أن كامل عثمان لم يقبل الشروط التي وضعتها الوزارة في مناقستها بل أضاف إليها شرطا يعدل في شروط المناقصة وهو أنه لا يقبل توريد الجامكسان مسحوقا على صورة تجعله ينفذ من منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب في البوصة المربعة وفقا لشروط الوزارة وإنما يقبل التوريد على أن يكون الجامكسان - Fondu أي مصهورا وقد ترجمها خطأ بكلمة "ممايع" .. ثم قال الحكم "إن كامل عثمان قال في الخطاب المكتوب بخط اليد والمؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٤ أنه يرفق مناقصة الجامكسان حسب شروط المناقصة مع الشروط الآتية : (أولا) أن يكون الجامكسان ممايعا - Fondu يحتوي على ١٣ ٪ جاما - الأمر الذي يقطع بأنه لم يقبل الشروط التي وضعتها الوزارة في مناقستها من أن يكون الجامكسان مسحوقا يمر ٩٥ ٪ منه من منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ في البوصة المربعة وإلا لما كان هناك حاجة إلى التنويه بأنه يقبل توريد الجامكسان بشرط أن يكون Fondu ممايعا - هذا إلى أن الكشف الأول وهو كشف مطبوع من الوزارة قد أرفق به كامل عثمان كشفا حرص على أن يكتبه بخط اليد بين فيه أنه يقبل توريد الجامكسان بشرط أن يكون Fondu ممايعا فكان هذا دالا بذاته على أن ما ورد بالكشف المطبوع من شروط تخالف العطاء الذي تقدم به كامل عثمان يعتبر منسوخا - ومضى الحكم قائلا "ومن حيث إنه فيما يتعلق بالكشف المؤرخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٥١ والموقع عليه من الطرفين والذي تستند إليه الوزارة في أن كامل عثمان قد ارتضى أن يورد الجامكسان

مسحوقا ومتمايعا — فانه يبين من مطالعة هذا الكشف أنه قد ذكر في صدره ما يأتي حرفيا "اسم الصنف جامكسان متمايع Fondu" ثم ورد في ذيل هذا الكشف "يجب أن يكون الجامكسان مسحوقا ناعما بحيث أن ٩٥ ٪ منه تمر من منخل عدد ثقبه ٣٠٠ في البوصة المربعة" وهذا الشرط الأخير فضلا عن أنه يتعارض مع ما ورد في صدر هذا الكشف فان كامل عثمان سبق أن رفضه أصلا بعطائه المكتوب بخط اليد والمؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ والذي حرص فيه أن يذكر بأن الجامكسان الذي يتقدم بتوريده Fondu متمايع وأن هذا العرض المبتدأ من جانب كامل عثمان قد صادف قبولا مطابقا له من الوزارة ببرقيتها المؤرخة ١٢ من ابريل سنة ١٩٥١ وفق ما سلف بيانه " هذا وقد وقع تناقض بين العبارتين الواردتين في هذا الكشف عن صنف الجامكسان إذ "أنه ورد في صدره أن الصنف Fondu متمايع وورد في ذيله أنه مسحوق بحيث يمر ٩٥ ٪ منه من منخل عدد ثقبه ٣٠٠ في البوصة المربعة" والقاعدة أنه إذا قام التناقض بين عبارتين اجتهد القاضى في التوفيق بينهما فلو أمكن إعمال العبارتين معا فعل — فاذا كان التناقض يستعصى معه الجمع بين العبارتين على أية صورة اختار القاضى العبارة التي يظهر له أن المتعاقدين كانا يريدانها دوزا الأخرى — وقد تبين من تقرير الدكتور هبد العزيز فتحي مدير مصنع ال . د . د . ت الحكومي بقسم إبادة الحشرات بوزارة الصحة الذي قدمه للمحكمة في القضية رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٣ مستعجل مصر المنضمة إلى ملف هذه الدعوى أن كلمة Fondu بالفرنسية معناها بالعربية مصهورا وذلك عند استعمالها كاصطلاح كياوى — وأن مادة الجامكسان غير متمايع ولا يمكن أن تكون متمايعا وأن الجامكسان يكون مصهورا وفي الوقت نفسه يكون على هيئة مسحوق ناعم فهذا ما لم تنتجه الصناعة حتى الآن ومن ثم فلا مجال لإعمال كلمتي مسحوق ومتمايع لأن مادة الجامكسان غير متمايع ولذلك لا مجال لإعمال كلمتي مسحوق ومنصهر فهما نقيضان على ما سلف ومن ثم وجب البحث في أى العبارتين قد اتجهت إرادة المتعاقدين إلى اختيارها — ومن المتفق عليه أن للمحكمة في تقرير ماترى أنه مقصود العاقدین أن تستعين بظروف الدعوى وملايساتها وما قد يكون قد تقدم العقد المتنازع عليه من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته" وبعد أن أورد الحكم وقائع الدعوى والظروف التي لا يستلزمها خلاص إلى القول بأن إرادة المتعاقدين قد تلاقت عند توريد جامكسان مصهور وليس

ناعما وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويتضمن الرد الكافى على جميع ما أثارته الطاعنة أمام محكمة الموضوع فى شأن الصفة الواجب توافرها فى مادة الجامكسان التى تم التعاقد بين الطرفين على توريدها ذلك أن العطاء الذى تقدم به المطعون ضده وقد تضمن شروطا أخرى أضافها إلى شروط المناقصة من بينها أن المادة التى يقبل توريدها هى جامكسان متماع Fondu فان الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الشرط الوارد فيما يختص بأن يكون الجامكسان مسحوقا ناعما يمر ٩٥٪ منه من منخل عدد ثقبه ٣٠٠ فى البوصة المربعة وأعمل الشرط الذى أضافه المطعون ضده بعطائه فى هذا الشأن وذلك بعد أن تبين للحكم استحالة الجمع بين الوصفين فى مادة الجامكسان فانه لا يكون قد خالف القانون ذلك أن طرح الوزارة الطاعنة صفة الجامكسان فى المناقصة على أساس الشروط الواردة فى قائمة الاشتراطات لا يعتبر قانونا إيجابا منها وإنما هو مجرد دعوة إلى التعاقد أما الإيجاب فقد صدر من المطعون ضده بتقديمه بعطائه بالشروط المبينة فيه وإذا كانت الوزارة الطاعنة قد قبلت هذا الإيجاب فى حدود أربعين طنا بغير تحفظ وذلك بالبرقية التى أرسلتها إلى المطعون ضده فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٥١ وكان تنويعها فى هذه البرقية بأن "التفصيل بالبريد" لا يمنع من انعقاد العقد على أساس الإيجاب الصادر من المطعون ضده ما دام الخطاب المتضمن هذا التفصيل لم يصل إلى المطعون ضده قبل وصول البرقية بل ولم يصل إليه أبدا بإقرار الطاعنة، لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد أعملت سلطتها فى تفسير الغموض الذى نشأ بسبب ورود وصفين متناقضين للجامكسان هما Fondu ومسحوق ناعم فى الإيجاب الصادر من المطعون ضده والذى قبلته الوزارة وتم العقد على أساسه وأخذت المحكمة بالمعنى الذى رأت أن إرادة الطرفين قد انصرفت إليه مستهدية فى ذلك بظروف الدعوى وملايسات التعاقد وكان هذا التفسير الذى اتهمت إليه المحكمة ليس فيه خروج على المعنى الظاهر لعبارات العقد ولا مسخ لإرادة المتعاقدين خلافا لما تزعمه الطاعنة وقد بينت المحكمة الاعتبار التى أدت بها إلى تغليب المعنى

الذى أخذت به وهى اعتبارات معقولة مؤدية إلى ما انتهت إليه المحكمة سيما وأن المادة ١٥١ من القانون المدنى توجب تفسير الشك لمصلحة المدين وهو هنا المطعون ضده الملتزم—لما كان ما تقدم، وكان استظهار نية المتعاقدين مسألة موضوعية لا تدخل فيها لمحكمة النقض ما دامت الاعتبارات التى استندت إليها محكمة الموضوع مقبولة وكان لتلك المحكمة السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها واستجلاء ما غمض فيها بما تراه أوفى إلى مقصود المتعاقدين—لما كان ما تقدم، وكانت ورقة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ لم تأت بجديد ولم تتضمن تعديلا لما تم التعاقد عليه بين الطرفين كما قرر الحكم المطعون فيه بحق، فإن النعى بجميع ما تضمنه يكون على غير أساس .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس عبد الجواد ، وابراهيم علام .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ القضائية :

(ا) تزوير . ”إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير“ .

للدعى عليه في تزوير ورقة أن ينهى إجراءات الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الاجراءات بنزوله عن التمسك بالورقة بغير توقف على قبول مدعى التزوير .
للاخير ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة .

(ب) تزوير . ”النزول عن الورقة المطعون فيها“ . إثبات . ”حجية الأوراق العرفية“ .

ليس لمدعى التزوير الذى ينكر صدور الورقة كلها منه والتي نزل المطعون ضده من التمسك بها أن يستدل بشئ مما حوته . له أن يتمسك بما لم يتناوله الطعن بالتزوير .

(ج) تزوير . ”أدلة التزوير“ .

لقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير . لا يلزمه القانون إجراء تحقيق متى اطمأن إلى عدم جدية الطعن بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعه بصحة الورقة .

(د) إثبات . ”الإثبات بالكتابة“ . حجية الأوراق العرفية .

النص في السند على أن يكون الايصال الدال على السداد محمرا بخط الدائن . المقصود منه اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الايصال موقعا عليه من الدائن . ليس بلام أن يكون اصل الايصال محمرا بخطه .

١ - لمن ادعى ضده بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهى إجراءات الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون لهذا سوى أن يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك .

٢ - ما دام الطاعن قد أسس ادعاءه بالتزوير على إنكار صدور الورقة كلها منه . وطعن في التوقيع المنسوب إليه عليها بالتزوير فإنه لا يكون له بعد ذلك وبعد أن نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة أن يستدل بشيء مما حوته إذ أن هذا الاستدلال يتنافى مع ادعاءه بتزوير ما هو موضع للاستدلال وإنما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى تزويرها أن يتمسك بما لم يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به واردا على جزء منها فقط .

٣ - لقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى اطمأن إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقناعه بصحة الورقة المدعى تزويرها .

٤ - المقصود من النص في سند الدين على أن يكون الإيصال الدال على السداد محررا بخط الدائن ، هو اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الإيصال موقعا عليه من الدائن وليس بلام أن يكون صلب الإيصال محررا بخطه لأن الإيصال يعتبر حجة عليه متى ثبت صحة توقيعه عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته قيا على والده استصدر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩

من محكمة القاهرة الابتدائية أمر أداء بإلزام المطعون ضده بأن يؤدي له بصفته المذكورة مبلغ ٧٤٢٢ ج و ٨٣٥ م قيمة سدين إثنين محورين في ٦ مارس سنة ١٩٥٤ لصالح المحجور عليه ومستحقين في أول يناير سنة ١٩٥٥ وموقع عليهما من المطعون ضده بصفته مدينا - وقد عارض الأخير في أمر الأداء المذكور بالدعوى رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة وأسس معارضته على التخالص من هذا الدين وقدم إثباتا لذلك : ١ - محضر تسوية ثابت التاريخ في ٣ يولييه سنة ١٩٥٤ يتضمن تصالحه مع دائنيه ومنهم محجور الطاعن على أساس تخفيض ديونهم إلى ٦٥ ٪ من قيمتها . ٢ - مبايعة مؤرخة ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وثابتة التاريخ في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ تحمل توقيع المحجور عليه وفيها يقر بأنه باع الدين المحرر به السندان الاذنيان سالفا الذكر إلى محمد السيد بحج واستلم منه قيمة هذين السدين نقدا وأن المذكور حل محله في هذا الدين ومدون بذيل هذه المبايعة إقرار من محمد السيد بحج باستلامه مبلغ ٤٨٢٤ ج و ٨٤٠ م من المطعون ضده وأنه بذلك أصبحت ذمة الأخير بريئة من الدين المحرر به السندان المشار إليهما . ٣ - إيصال مؤرخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وثابت التاريخ في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ وموقع عليه من المحجور عليه بما يفيد استلامه قيمة السدين المذكورين اللذين صدرت عنهما المبايعة ووجود السدين طرفه لمحمد السيد بحج - وقد أدعى الطاعن بتزوير تلك الأوراق الثلاث بتقرير في قلم الكتاب أثبت فيه أن التوقيع المنسوب إلى والده المحجور عليه على محضر التسوية لم يصدر منه وإنما هو مزور عليه . أما الورقتان الأخريان فقد أقام طعنه بالتزوير فيهما على أن والده وقعهما على بياض وأن المطعون ضده قام بعد ذلك بتحرير صليهما على النحو الوارد بهما وبما يخالف ما حصل الاتفاق عليه بينهما وأعلن الطاعن شواهد التزوير في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٩ وانتهى إلى طلب رد وبطلان الأوراق الثلاث المدعى تزويرها بتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع ببطلان أمر الأداء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ المعارض فيه وإلغائه واعتباره كأن لم يكن - وأسست قضاءها بذلك على قيام منازعة جدية من المدين في الدين الصادر به الأمر مما يترتب عليه تخلف شرط حلول الأداء اللازم قانونا

لصدور أمر الأداء . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٨٧٩ سنة ٧٦ ق وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . ولدى نظر هذه المعارضة من جديد أمام المحكمة الابتدائية تنازل المطعون ضده عن التمسك بالمستند الأول المدعى تزويره وهو محضر التسوية وبرر هذا التنازل بأن الورقتين الأخريين يغنيان عن هذا المحضر لأنهما لاحقتان عليه ولم تكن التسوية المشار إليها في الورقة التي تنازل عنها سوى مشروع صلح وهي لا تدل على التخالص . وبتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع (أولا) بإنهاء إجراءات الإداء بالتزوير بالنسبة لمحضر التسوية المطعون عليه بالتزوير وبضبط هذه الورقة . (ثانيا) بقبول شواهد التزوير شكلا بالنسبة للورقتين الأخريين المدعى بتزويرهما ورفض الإداء بالتزوير وبصححة هاتين الورقتين وتغريم الطاعن ٢٥ جنيها لصالح الخزانة . (ثالثا) بإلغاء أمر الأداء المعارض فيه ورفض دعوى الطاعن بصفته مع الزامه بالمصروفات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٧٦ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن دفاع المطعون ضده قام منذ بدء الخصومة على حصول تسوية بينه وبين دائئيه ومنهم المحجور عليه الذي يمثله الطاعن وذلك على أساس نزولهم عن ٣٥٪ من ديونهم والإكتفاء باقتضاء الباقي منها وأنه تنفيذا لهذه التسوية المنصوب إلى المحجور عليه التوقيع على محضرها سخر المطعون ضده محمد السيد بجميع ليشترى من المحجور عليه الدين الثابت بالسندين الإذنيين المطالب بقيمتها بما يمثل ٦٥٪ من قيمتهما وهو مبلغ ٤٨٢٤ ج و ٨٤٠ م وأن هذا

الشراء تم في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ نظير ذلك المبلغ وحصل من المحجور عليه على مبايعة ومخالصة في هذا التاريخ قدمها المطعون ضده مع محضر التسوية للحكمة ولما واجهه الطاعن بالأدلة القاطعة على تزوير محضر التسوية لم يجد المطعون ضده بدا من التنازل عن التمسك بهذا المحضر مع اصراره على التمسك بالورقتين الآخرين وهما المبايعة والمخالصة اللتين طالما ادعى أنهما تمتا تنفيذا للتسوية المزعومة ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن تنازل المطعون ضده عن التمسك بمحضر التسوية لا يستتبع إنهاء إجراءات التزوير بالنسبة لهذه الورقة ما دام المطعون ضده اعتبرها أساسا للورقتين الآخرين اللتين مازال يتمسك بهما لأن الأوراق الثلاث وحدة لا تتجزأ ، كما تمسك الطاعن بأن إنهاء إجراءات التزوير بالنسبة لمحضر التسوية لا يمكن أن يهدر دلالة هذه الورقة على كذب المطعون ضده فيما كان قد إدعاه من توقيعهما من المحجور عليه — لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع — تأسيسا على ما قاله من أن كل ورقة من الأوراق الثلاث المدعى تزويرها مستقلة بذاتها وأن محضر التسوية يعتبر بعد التنازل عن التمسك به وإنهاء إجراءات التزوير بشأنه غير موجود في الدعوى ويرى الطاعن أن هذا القول من الحكم خطأ ذلك أنه متى قام الارتباط بين الأوراق الثلاث على النحو السالف بيانه فإن المطعون ضده لا يملك إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير بالنسبة لمحضر التسوية مادام بقي متمسكا بالورقتين الآخرين المتفرعتين عن ذلك المحضر كما أن إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير بالنسبة للمحضر المذكور لا يستتبع اعتبار هذه الورقة وكأنها غير موجودة في الدعوى لأن المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات لا تنص على هذا الأثر ومما يؤكد صلاحية الورقة التي حصل التنازل عن التمسك بها بعد الطعن عليها بالتزوير — لترتيب الدلالات التي يرى فيها الطاعن مصلحة له حرصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٩ مرافعات على النص على حق المحكمة في هذه الحالة في أن تأمر بضبط الورقة أو بحفظها إذا طلب مدعى التزوير ذلك لمصلحة مشروعة إذ أن الأمر بضبط الورقة يغدو ضربا من العبث إذا امتنع على مدعى التزوير أن يستدل بالورقة فيما ينفعه — هذا إلى أن إنهاء إجراءات التزوير بالنسبة لمحضر التسوية لا يمكن أن يهدر دلالة مسلك المطعون ضده على كذب جميع المزاعم المستندة إلى الأوراق الثلاث إذ أن هذه قرينة قضائية مستقلة عن دلالة وآثار الورقة التي انتهت إجراءات التزوير بشأنها .

وحيث إنه ورد بالحكم المطعون فيه في شأن ما يثيره الطاعن بهذا السبب ما يلي : "وحيث إنه عما تحدث عنه المستأنف (الطاعن) في السبب الأول من أسباب الاستئناف بخصوص التسوية المطعون عليها بالتزوير فإن هذا التحدث أصبح غير ذي موضوع بعد أن تنازل المستأنف ضده (المطعون ضده) عن التمسك بها إذ بهذا التنازل تصبح هذه التسوية وكأنها غير موجودة في الدعوى سواء أكانت هذه التسوية أساس المبايعة والمخالصة المقدمتين من المستأنف ضده أم لم تكن هذه الورقة أساسا لها فإن المبايعة تحمل في ذاتها - إذا ما كانت صحيحة - قيام تسوية للدين موضوع النزاع على الصورة المبينة بهذه المبايعة التي لا تحمل أى إشارة إلى وجود ورقة التسوية المطعون عليها بالتزوير وسواء كانت هذه التسوية المطعون عليها قدمت إلى محكمة الصلح الواقعى أم لم تقدم وسواء تصالح المستأنف مع جميع دائنيه أو لم يتصالح مع جميعهم وسواء كانت هذه التسوية مزورة على المستأنف أو على غيره من الموقعين عليها وسواء ينبغي للمستأنف ضده من التنازل عنها الهرب من تزويرها أو كان تنازله لعدم جدواها في إثبات التخالص فإن كل ذلك أصبح التحدث عنه والبحث فيه غير ذي أثر وليس للمستأنف أن يمنع المستأنف ضده من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في هذه الورقة بالتنازل عن التمسك بها إذ أن ذلك حقه وكل ما للمستأنف في هذه الحالة هو طلب ضبط هذه الورقة على ما جرى عليه نص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات وقد استعمل حقه في طلب ضبطها وأجابته المحكمة إلى ما طلب فليس له بعد هذا أن يجادل في حق المستأنف ضده المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر وليس في إثبات تزوير هذه الورقة ما يدل على تزوير المبايعة والمخالصة كما يدعى المستأنف إذ كل ورقة من هذه الأوراق الثلاث قائمة بذاتها لا يستتبع تزوير إحداها تزوير الأخرى " .

وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ولا يشوبه خطأ فى الاستدلال ذلك أنه وقد نفت محكمة الموضوع الارتباط الوثيق الذى إدعى الطاعن قيامه بين محضر التسوية الذى تنازل المطعون ضده عن التمسك به وبين المبايعة والمخالصة واستندت المحكمة فى ذلك إلى خلو المبايعة والمخالصة من الإشارة إلى محضر التسوية وأن لكل من هذه الأوراق الثلاث كيانها واستقلاله الذاتى عن الأخرى وأن المبايعة متى ثبت صدورهما من المدين الذى يمثله الطاعن

لأنها تكفي بذاتها وبصرف النظر عن محضر التسوية لإثبات قيام تسوية للدين موضوع النزاع على الصورة المبينة بهذه المبايعة . ولما كانت هذه الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في نفي الارتباط بين محضر التسوية وبين المبايعة والمخالصة سائغة وتؤدي إلى ما رتب به الحكم عليها ولا مخالفة فيها لما هو ثابت بهذه الأوراق الثلاث فإن ما يثيره الطاعن في نفيه على أسباب الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ومتى انتفى الارتباط بين محضر التسوية وبين المبايعة والمخالصة فإنه يكون للطعون ضده طبقا لنص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات بعد أن ادعى الطاعن تزوير محضر التسوية أن ينهى إجراءات هذا الادعاء في أية حالة كانت عليها هذه الإجراءات بتزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول الطاعن ولا يكون لهذا الأخير سوى أن يطلب من المحكمة الأمر بضبط الورقة أو بحفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك ومن ثم فإن اعتراض الطاعن على قضاء محكمة الموضوع بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير بالنسبة لمحضر التسوية يكون على غير أساس لما ينطوي عليه من مصادرة حق خوله القانون للطعون ضده وأجاز له استعماله في أية حالة تكون عليها إجراءات الادعاء بالتزوير أما قول الطاعن بأنه لا يترتب على إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير بشأن محضر التسوية اعتبار هذه الورقة وكأنها غير موجودة في الدعوى وأن له أن يستدل بهذه الورقة فيما ينفعه حتى بعد إنهاء إجراءات الادعاء بشأنها هذا القول مردود بأنه ما دام الطاعن قد أسس ادعاءه بتزوير محضر التسوية على إنكار صدوره كله منه ومن باقي الدائنين الموقعين عليه وطعن في التوقيع المنسوب إليه على هذا المحضر بأنه مزور فإنه لا يكون له بعد ذلك وبعد أن نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة أن يستدل بشيء مما حوته إذ أن هذا الاستدلال يتنافى مع ادعائه بتزوير ما هو موضع للإستدلال وإنما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى تزويرها أن يتمسك بما لم يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به واردا على جزء منها فقط أما عن قول الطاعن بأن إنهاء إجراءات التزوير بالنسبة لمحضر التسوية لا يمنعه من أن يتخذ من مسلك المطعون ضده في النزول عن التمسك بهذا المحضر بعد الادعاء بتزويره قرينة على كذب جميع مزاعمه فإن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه لم ينفيا حقه في تقديم هذه القرينة .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده استغل غفلة المحجور عليه واحتال عليه حتى حصل على توقيع عليه على بياض على ورقتي المبايعة والمخالصة المطعون عليهما بالتزوير وقدم الطاعن الأدلة العديدة على ذلك مستمدة من الحكم الصادر بتوقيع الحجر الذي أثبت غفلة المحجور عليه لجماعة من المحتالين من بينهم المطعون ضده - ومن أقوال هذا المطعون ضده في محضر تحقيق طلب الحجر ومن حصول المطعون ضده من المحجور عليه على شيكات مسحوبة من حسابه وطلب الطاعن استنادا إلى هذه الأدلة تحقيق طعنه بالتزوير على صلب المبايعة والمخالصة لكن محكمة أول درجة رفضت هذا الطلب إستنادا إلى قاعدة قانونية أخطأت في تطبيقها على واقعة النزاع هي أنه لا يمكن إثبات ما يخالف ما كتب في الورقة الموقعة على بياض إلا بالكتابة إلا إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة أو ثبت وقوع غش أو طرق إحتيالية أمكن الحصول بها على تلك الورقة أو إذا كان الإلتزام تجاريا ففي هذه الحالات الثلاث يجوز الإثبات بشهادة الشهود وقد تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بأن الواقعة موضوع النزاع تندرج تحت هذه الاستثناءات لأن وجود السند تحت يد محجورة غير مؤثر عليه بالسداد ينهض على الأقل مبدأ ثبوت بالكتابة ولأن النزاع الحالى تجارى ولتوفر الأدلة على استغلال المطعون ضده لغفلة المحجور عليه واحتياله عليه لكسب ثقته لكن محكمة الاستئناف تبنت التطبيق القانونى المعيب للقاعدة القانونية سالفة الذكر على واقعة النزاع ثم أضافت أن الأدلة المقدمة من الطاعن لا تثبت أن المحجور عليه وقع المبايعة والمخالصة على بياض كما لا تثبت إستغلال المطعون ضده غفلة المحجور عليه واحتياله عليه وقد جاء هذا القول من الحكم معيبا بالقصور ومناقضا لما هو ثابت بالحكم الصادر بالحجر ومخالفا للثابت في محضر تحقيق طلب الحجر كما شاب الحكم المطعون فيه القصور أيضا لإغفاله الرد على ما تمسك به الطاعن من تجارية النزاع التى تسوغ الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالف الكتابة المنسوبة إلى المحجور عليه في المبايعة والمخالصة .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود في أوجهه المتقدمة الذكر وفي أوجهه الأخرى المذكورة في تقرير الطعن والتي تنحصر في تعيب الحكم المطعون فيه في أسبابه

المتضمنة نفى الغش والاحتيايل عن المطعون ضده ورفض الاحالة إلى التحقيق بناء على ذلك — هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه وإن قرر كلاهما القاعدة التي تقضى بأنه لا يجوز إثبات ما يخالف المدون في الورقة المدعى بتوقيعها على بياض بغير الكتابة إلا إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة أو حصل غش أو احتيال أمكن الحصول بواسطتهما على تلك الورقة أو كان الالتزام تجارياً إلا أن الحكمين لم يقفا عند حد تقرير تلك القاعدة ويمتنعا عن بحث الادعاء بالتزوير لعدم تقديم الدليل الكتابي بل إنهما بحثا هذا الادعاء بفرض جواز إثبات التزوير المدعى بغير الكتابة واتهيا إلى عدم جديته فقد جاء بالحكم الابتدائي ما يأتي "وحيث إن المعارض ضده (الطاعن) لم يقدم أى دليل لا يرقى إليه شك على أنه وقع للمعارض (المطعون ضده) على بياض أو يقدم سبباً مقبولا يكون قد دفعه للقيام بذلك وهو الذى يداين هذا فى مبلغ يربو على السبعة آلاف جنيه ولما يسدده بهذا الدين بعد وينخشى أن يستعمل إمضاءه على بياض فيما يضر به فإذا ما أضيف إلى هذا سكوت المعارض ضده عن المطالبة بدينه زهاء أربع سنوات دون مبرر . وتحريره إيصالين لصالح المعارض فى تاريخ لاحق لاستحقاق دينه بما يفيد مديونية للأخير فى مبلغ خمسمائة جنيه وهو الذى يدعى أنه لا يزال يداينه فى المبلغ المطالب به الأمر الذى يستبعد حصوله إذ أن من المتعارف عليه فى مثل هذه الحالة أن الخصم الذى فى ذمته للمعارض من المبلغ الذى له فى ذمة هذا وما ثبت للحكمة من الاطلاع على الورقتين المطعون عليهما بالتزوير من أنه لا يوجد بأيهما تحشير أو إضافة أو ما يستشف منه أن صلبهما حرر بعد التوقيع عليهما ولا يغير من هذا الوضع كون صلب الورقة الخاصة بوجود الكميات موضوع الخصومة لدى المعارض ضده محرر بمداد يغير المداد المحرر به التوقيع — فمن كل ما تقدم ترى المحكمة وقد اطمأن وجدانها إلى عدم جدية دفاع المعارض ضده (الطاعن) فى الادعاء بالتزوير ألا تجيبه إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه" . كما جاء بالحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص ما يأتى : "وحيث إنه عما أثاره المستأنف (الطاعن) فى السبب الثانى من أسباب الاستئناف مستدلاً به على أن محكمة أول درجة أخطأت فى رفضها تحقيق الطعن بالتزوير على المباينة والمخالصة فإنه وإن كانت محكمة أول درجة قد بررت ما فعلت بما تقره عليها

هذه المحكمة إلا أنها تتناول دفاع المستأنف الذي أجهده نفسه في إبرازه ليصل إلى إثبات أن ورقة المبايعة وورقة المخالصة قد وقعتهما والده على بياض ثقة منه في المستأنف عليه ولكن الأخير استغلها كما استغل غيرها من الأوراق الموقعة على بياض وكتب عليهما صيغة المبايعة والمخالصة المطعون عليهما بالتزوير .

ثم أخذ الحكم يفند الادعاء بتزوير هاتين الورقتين وما قدمه الطاعن من قرائن على صحة هذا الادعاء إلى أن قال الحكم ” وليس فيما قاله محكمة أول درجة من أن المستأنف (الطاعن) لم يقدم دليلاً لا يرقى إليه الشك على أنه وقع للمستأنف ضده على بياض ما يعتبر تجاوزاً للقانون في هذا التعبير الذي جرى به الحكم المستأنف كما يقول المستأنف إذ من المعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به بل إن الثابت من الأوراق جميعها أنه ليس هناك احتمال في أن المستأنف وقع للمستأنف ضده أوراقاً على بياض وكل ما ساقه المستأنف للتدليل على ما يقوله كان أساسه الفرض واعتبار هذا الفرض حقيقة ثم اتخاذ هذه الحقيقة أساساً للجدل ولا يعاب على محكمة أول درجة ما قررت من أنه بان لها من الاطلاع على المبايعة والمخالصة أنه ليس فيهما تحشير أو إضافة أو ما يستشف منه أن صلبهما حرر بعد التوقيع عليهما إذ أن ذلك صحيح كما هو ثابت من الاطلاع على المبايعة والمخالصة “ وانتهى الحكم المطعون فيه إلى القول ” وحيث إنه لما تقدم وما ذكر في الحكم المستأنف في صدد ما تقدم يكون ما انتهى إليه هذا الحكم في رفض الادعاء بالتزوير ورفضه الإحالة إلى التحقيق صواباً لا مبرر فيه “ وإذ كان الثابت أن محكمة الموضوع قد بحثت الادعاء بتزوير الورقتين المدعى بتزويرهما على فرض جواز إثبات هذا التزوير بغير الكتابة وانتهت في حدود سلطتها التقديرية وللا سباب السائغة التي أوردتها في حكمها إلى رفض هذا الادعاء ورفض طلب الإحالة إلى التحقيق وكان القانون قد أطلق لقاضي الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد اطمأن إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعه بصحة الورقة المدعى تزويرها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لعدم إجابته إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات التزوير الذي ادعاه يكون على غير أساس كما يكون غير منتج كل ما ساقه في أسباب الطعن من نعي على أسباب الحكم المتضمنة نفي الغش والاحتيال عن المطعون ضده ونعي على الحكم لإغفاله الرد على ما تمسك به

من تجارية النزاع وذلك ما دام القصد من هذا النعى هو الوصول إلى إجازة إثبات التزوير بكافة طرق الإثبات وأن الحكم قد بحث التزوير المدعى على اعتبار أن إثباته جائز بهذه الطرق وانتهى إلى عدم جديته وإلى صحة الورقتين المدعى تزويرهما .

وحيث إن ما يصفه الطاعن في السبب الثالث بأنه قصور في تسبيب الحكم بصحة الورقتين المطعون عليهما بالتزوير وما يصفه في السبب الخامس بأنه قصور من الحكم في تسبيب قضائه باعتبار السند الاذني المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ المقدم من المطعون ضده قرينة على صحة المبايعة والمخالصة ذلك كله لا يعدو أن يكون في حقيقته مجادلة موضوعية في تقدير المحكمة للأدلة التي اطمأنت إليها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر المبايعة والمخالصة دالين على براءة ذمة المطعون ضده من الدين المطالب به مع أنه منصوص بالسندين الإذنيين المحررين بقيمة هذا الدين على أن ذمة المدين (المطعون ضده) لا تبرأ إلا باستلامه الكميالة موقعا عليها بالسداد بخط الدائن نفسه أو بابرار إيصال منه بخطه أيضا ومقتضى ذلك أن تغدو المبايعة والمخالصة غير ذي حجة على المحجور عليه ما دامت عباراتهما لم تدون بخطه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كانت المحكمة قد انتهت إلى صحة المبايعة والمخالصة بعد الطعن عليهما بالتزوير وكانت هاتان الورقتان موقعتين من المحجور عليه الدائن وصريحيتين في تخالصه عن دينه المحرر به السندان الإذنيان فإنهما تكونان حجة عليه في شأن هذا التخالص ولا صحة لما يقوله الطاعن من أن النص الوارد في السندين يتطلب أن يكون الإيصال الدال على السداد محررا بخط الدائن المحجور عليه إذ المقصود بهذا النص هو اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الإيصال موقعا عليه من الدائن وليس بلازم أن يكون صلب الإيصال محررا بخطه لأن الإيصال يعتبر حجة عليه متى ثبت صحة توقيعه عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة
المستشارين : إميل جبران ، وأحمد حسن هبكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(١٠١)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ القضائية :

نزاع الملكية للنفعة العامة . ” التعويض عنه ” . قانون . ” سريان القانون
من حيث الزمان ” . دعوى . ” طريقة رفع الدعوى ” .

عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للنفعة العامة الخاصة
بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء
وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في
تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام
المحكمة رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩
مرافعات .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن
نزاع الملكية للنفعة العامة على أنه ” لا تسرى الأحكام المذكورة — أى الأحكام
الواردة فيه الخاصة بالفصل في المعارضات — على التعويضات المرفوع بشأنها
دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء ” . وهذا الاستثناء يقرر حكما وقتيا
ينطبق على جميع التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى وفقا للأحكام التي كانت
مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد
محالة على الخبراء المعيّنين من رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لما كان متبعًا في القانون
القديم أو مطروحة على المحكمة الابتدائية — فتلك الطعون لا تسرى عليها الأحكام
الواردة في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن الفصل في المعارضات وإنما تظل
خاضعة للأحكام التي كانت مقررة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ في هذا الشأن .
ولا يصح القول بأنه مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية

في تاريخ سابق على بدء العمل بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تعتبر الدعوى بشأن التعويض مرفوعة أمام المحكمة قبل أن توضع أحكام هذا القانون موضع التنفيذ ويسرى عليها الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر ذلك أن هذا القول لو صح لما كان هناك ما يدعو إلى النص على هذا الاستثناء ، كما أن الدعوى بشأن التعويض هي كسائر الدعاوى التي لا ترفع أمام المحاكم — على ما تقضى به المادة ٦٩ من قانون المرافعات — إلا بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التمرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من الأوراق — تحصل في أنه في أواخر عام ١٩٤٥ قامت الحكومة بتنفيذ مشروع حفر سبل طرة ، وإذ تدخل في هذا المشروع ١٩ ف و ٢٠ ط من الأرض المملوكة للشركة المطعون عليها وتعذر الاتفاق بين الطرفين على التعويض فقد أحيلت الأوراق إلى رئيس محكمة الجيزة الابتدائية عملاً بالمادة التاسعة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ — وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٦ ندب رئيس المحكمة خبيراً لتقدير التعويض ، وبأشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً قدر فيه قيمة الأرض المنزوعة ملكيتها ، غير أن الشركة لم ترتض هذا التقدير وطعنت فيه أمام محكمة الجيزة الابتدائية بالمعارضة رقم ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ وقدم الحاضر عن وزارة الأشغال ومصلحة المساحة الطاعتين في الطعن الحالي — مذكرة دفع فيها ببطلان المعارضة استناداً إلى أن أمر رئيس محكمة الجيزة بتعيين خبير لتقدير التعويض ومعارضة الشركة في تقرير هذا الخبير قد حصلا بعد إلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ومريان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعمول به اعتباراً من ١٩٥٤/١٢/٤ ، وأنه كان يتعين أن تطبق في هذا الخصوص الأحكام والإجراءات المنصوص

عليها في هذا القانون الأخير دون القانون السابق - وبتاريخ ١٧/٢/١٩٦٠، حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبتقدير قيمة التعويض بمبلغ ١٥٣٦٤ ج و ١٧٨ م . اصتأفت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٠ سنة ٧٨ ق القاهرة طابعتين إلغاءه والحكم أصليا ببطلان المعارضة المرفوعة من الشركة ومن باب الاحتياط رفض هذه المعارضة ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٤/٥/١٩٦١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنعى به الطاعتان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه قضى برفض الدفع ببطلان المعارضة التي أقامتها الشركة المطعون عليها وخول للمحكمة ولاية الفصل فيها إستنادا إلى أن إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في ١٣/٧/١٩٥٤ تعتبر بدءا للنزاع في تقدير التعويض ويترتب عليها عملا بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي عمل به اعتبارا من ٤/١٢/١٩٥٤ عدم سرعان أحكامه وإجراءاته عليها وبقاء المعارضة في تقدير التعويض خاضعة للقانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ هذا في حين أن إرسال الأوراق من الجهة الإدارية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في حالة الخلاف مع الحكومة على تقدير التعويض هو إجراء إداري تقوم به هذه الجهة من نفسها دون تدخل ممن تنزع ملكيته ، فلا تبدأ به أية خصومة قضائية تتصل بها المحكمة وتكون مانعة من تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عملا بالحكم الوقتي المنصوص عليه في المادة ٣٠ منه - غير أن الحكم المطعون فيه لم يطبق هذا القانون على المنازعة في تقدير التعويض محل الطعن مع أن الخصومة القضائية بشأنه لم تبدأ طبقا للمادة ٣٠ المشار إليها إلا في ١٠/٦/١٩٥٦ عندما رفعت الشركة معارضتها في تقرير الخبير الذي ندبه رئيس المحكمة ، ولم يندب رئيس المحكمة هذا الخبير إلا في ٦/٣/١٩٥٥ وذلك بعد أن أصبح القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ نافذا ابتداء من ٤/١٢/١٩٥٤

وحيث إنه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٤ أصدر وزير الأشغال القرار رقم ٨٦٥٩ بترع ملكية ١٩ ف و ٢٠ ط من الأرض المملوكة للشركة المطعون عليها لتداخل هذه المساحة في مشروع حفر سبل طره بناحية البساتين مركز الحيزة ، وقد اجتمعت لجنة نزع الملكية بمديرية الحيزة في ١٣/٧/١٩٥٤ وعرضت على مندوب الشركة التعويض الذي قدرته مصلحة المساحة فلم يقبله ، وأحيلت أوراق نزع الملكية إلى رئيس محكمة الحيزة الابتدائية في ١٣/٧/١٩٥٤ عملا بالمادة التاسعة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وبتاريخ ٦/٣/١٩٥٥ ندب رئيس المحكمة خيرا لتقدير التعويض وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريرا قدر فيه قيمة الأرض المتزوع ملكيتها ، وإذ لم تقبل الشركة هذا التقدير عارضت فيه أمام محكمة الحيزة الابتدائية — وأعلنت الحكومة الطاعتين بهذه المعارضة في ١٠/٦/١٩٥٦ ودفعت الطاعتان ببطلان المعارضة تأسيسا على أنه وقد صدر القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة في ٤/١١/١٩٥٤ وعمل بها ابتداء من ٤/١٢/١٩٥٤ فإنه كان يتعين اتباع أحكامه في المعارضة في تقدير التعويض واعتبار الاجراء الذي اتخذته رئيس المحكمة بنسب خبير لتقدير التعويض عملا بأحكام القانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ إجراء باطلا ، وبالتالي اعتبار المعارضة في تقرير هذا الخبير المرفوعة تبعا لهذا الإجراء الباطل وبالتطبيق لأحكام القانون ذاته باطلة أيضا ومحكمة أول درجة قضت برفض هذا الدفع وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، وأقام الحكم المطعون فيه قضاء في هذا الخصوص على ما قرره من أن لجنة نزع الملكية اجتمعت بديوان مديرية الحيزة لتقدير التعويض بالاتفاق عليه بين الشركة والحكومة ولما تعذر هذا الاتفاق قررت اللجنة بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٤ إحالة أوراق نزع الملكية إلى محكمة الحيزة الابتدائية عملا بالمادة التاسعة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وبذلك يعتبر النزاع على التعويض قد رفع أمام القضاء من الوقت الذي صدر فيه قرار اللجنة بحالة الأوراق إلى محكمة الحيزة لأن هذه الحالة تعتبر الخطوة الأولى لتقدير التعويض تقديرا قضائيا ، وإذ كان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لم يصبح ساري المفعول إلا اعتبارا من ٤/١٢/١٩٥٤ فإن النزاع وقد أحيل إلى المحكمة الابتدائية قبل ذلك فإن الدعوى بشأنه تعتبر مرفوعة في وقت سابق على التاريخ الذي وضع فيه هذا القانون موضع التنفيذ وتكون الشركة وقد سلكت في المعارضة التي رفعتها

إجراءات الطعن في التقرير المنصوص عليه في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، وتكون إجراءات المعارضة لا مطعن عليها قانوناً . ولما كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد تناول في أحكامه الوقتية العقارات التي أدخلت في المشروعات التي يتم تنفيذها وقت العمل به بأن نص في المادة ٢٩ على الأحكام التي تتبع في تقدير التعويض بالنسبة لهذه العقارات . ونص بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ على أنه إذا لم يقبل ذوو الشأن في هذه العقارات التعويضات المقدرة لها فإنه يكون لهم الحق في المعارضة بالطرق المبينة في هذا القانون في الميعاد الذي حددته هذه المادة ، ويفصل في هذه المعارضات طبقاً للأحكام الخاصة بها في هذا القانون . وأورد بالفقرة الثانية من هذه المادة استثناء جاء به أنه " لا تسرى الأحكام المذكورة — أى الأحكام الواردة فيه الخاصة بالفصل في المعارضات — على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء " . وهذا الاستثناء يقرر حكماً وقتياً ينطبق على جميع التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى وفقاً للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد محالة على الخبراء المعيّنين من رئيس المحكمة الابتدائية طبقاً لما كان متبعاً في القانون القديم أو مطروحة على المحكمة الابتدائية — فتلك الطعون لا تسرى عليها الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم ذكره أنه وقت العمل بأحكام القانون الجديد رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لم يكن التعويض محل النزاع الحالى مرفوعاً بشأنه دعوى أمام المحاكم أو محالاً على خبير ندينه رئيس المحكمة الابتدائية وفقاً للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ فإنه لا يسرى عليه الاستثناء السابق الإشارة إليه وبالتالي لا تنطبق على الطعن فيه أحكام القانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وإنما تخضع للقانون الجديد رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عملاً بحكم المادة ٣٠ سالف الذكر . وليس صحيحاً ما قرره الحكم من أنه وقد تعذر الاتفاق بين الحكومة والشركة المطعون عليها على تقدير التعويض وأحيلت أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فإنه بمجرد هذه الإحالة تعتبر الدعوى بشأن التعويض مرفوعة أمام المحكمة قبل أن توضع

أحكام هذا القانون موضع التنفيذ ويسرى عليها الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من هذا القانون ، ذلك أن هذا القول أو صح لما كان هناك ما يدعو إلى النص في هذه الفقرة من المادة المذكورة على الاستثناء الآخر الخاص بالتعويضات التي تكون محالة على الخبراء لأن تعيين رئيس المحكمة الابتدائية للخبراء لا يكون إلا بعد إحالة أوراق نزاع الملكية إليه بعد تعذر الاتفاق على التعويض — هذا إلى أن الدعوى بشأن التعويض هي كسائر الدعاوى التي لا ترفع أمام المحاكم — على ما تقضي به المادة ٦٩ من قانون المرافعات — إلا بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين — لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه على ما سبق بيانه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما سلف يتعين الحكم ببطلان المعارضة المرفوعة من الشركة المطعون عليها .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
إميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وميثان زكريا .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٩ ، لسنة ٣١ القضائية :

(أ) وكالة " التوكيل في الخصومة " " التوكيل في الحضور أمام القضاء " .
جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للوكيل . حكم
المادة ٨١ مرافعات في جواز التوكيل في الحضور أمام القضاء قاصر على المحامين
والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة .

(ب) إثبات " إجراءات الإثبات " . " استجواب الخصم " .

استخلاص محكمة الاستئناف أن العقد بيع وليس سندا بالمدىونية وأنه لم يحصل تفاسخ ،
عنه . مهاد ذلك أنها رأت كفاية أدلة الدعوى دون حاجة إلى اتخاذ إجراء من إجراءات
الإثبات . اعتبار ذلك بيانا ضمنيا بسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة
الخصوم .

(ج) حكم " بيانات الحكم " " مراحل الدعوى " بطلان .

بيان مراحل الدعوى . اعتباره بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان
ذكره ضروريا للفصل فيها . عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته
للفصل في الدعوى . عدم اعتبار ذلك بيانا جوهريا يترتب ذكره في الحكم .

١ - التوكيل . في الحضور جائز طبقا للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن
الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للوكيل . أما ما تنص عليه المادة ٨١ من قانون
المرافعات من أنه " في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم أنفسهم أو يحضر
عنهم من يوكلونه من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام والمحكمة أن تقبل
في النيابة عنهم من يختارونه من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة " فإن

مفاده أن هذه المادة قاصرة على تحديد من يجوز توكيله فى الحضور أمام القضاء وهم المحامون والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة .

٢ — متى انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن العقد محل النزاع هو عقد بيع وليس سندا بالمديونية وأنه لم يحصل تفاخ بين الطرفين فى هذا العقد فان مفاد ذلك أن محكمة الاستئناف رأت فى الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتي أشارت إليها فى حكمها ما يغنى عن اتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات الإثبات ، وفى هذا ما يعتبر بيانا ضمنيا لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم المناقشة إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى وما قدم منها من أدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه .

٣ — وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها ذكر "مراحل الدعوى" إلا أنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يتعين لاعتبار هذا البيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان ، أن يكون ذكره ضروريا للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه . وإذا كانت محكمة الموضوع قد عدلت ضمنا عن تنفيذ حكم المناقشة ولم يكن تنفيذ هذا الحكم محل نزاع بين طرفى الخصومة فلا على المحكمة إن هى لم تضمن حكمها المطعون فيه بيانا متعلقا بحكم المناقشة بعد أن أصبح غير ضرورى للفصل فى الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ كلى مصر ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ والمتضمن بيع الطاعن إليه الأطلان والمقارات الموضحة

بصحيفة الدعوى ومقدارها ٧ ف و ١ ط و ١٠ س مقابل ثمن قدره ٧٠٠ ج والتسليم . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٠ اتفق الطاعن معه على أن يبيعه نصيبه في وقف قفطان باشا الذى قدر وقتئذ بمساحة تبلغ ٤ ف و ١٦ ط و ٤ س من الأطنان الزراعية وحصه تبلغ ١ ف و ٥ ط و $\frac{٢}{٣}$ س بواقع الثلاث في مباني العزبة والجرن والطريق والأرض الفضاء وجملة ذلك ٥ ف و ٢١ ط و $\frac{٢}{٣}$ س على الشيوع نظير ثمن يبلغ ٧٠٠ ج للقدركه استلم منه الطاعن مبلغ ١٥٠ ج عند الاتفاق وتعهد المطعون عليه الأول بأن يدفع إليه الباقي وقدره ٥٥٠ ج عند تحرير العقد الابتدائى ، وقد حرر هذا العقد في ١٩٥٢/١٠/٢٢ وأقر فيه الطاعن بقبضه كامل الثمن وأحقية المطعون عليه الأول في ريع العقار المبيع وأنه وكل الدكتور حسن حسين سامى فى اتخاذ إجراءات شهر الوقف بالنسبة لنصيب البائع وإتمام العقد النهائى ، وإذ تم البيع على أساس نصيب الطاعن فى دعوى القسمة الذى حدد بحصه قدرها ٧ ف و ١ ط و ١٠ س فإن من حقه — المطعون عليه الأول — أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة لهذا القدر ، غير أنه إزاء محاولة الطاعن التحلل من هذا العقد متعللا بأنه ليس ببيع بل مجرد سند بالمديونية يخفى فوائد ربوية — فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته ، واختصم فيها المطعون عليهما الثانى والثالث — وهما يمثلان وزارة الأوقاف التى توجد الأطنان المبيعة تحت يدها — ليمتنعا عن صرف ريع نصيب الطاعن إليه حتى يفصل فى الدعوى . وطلب كل من المطعون عليهما الرابع والخامسة التدخل فى الدعوى طالبين رفضها تأسيسا على أنهما اشتريا نفس القدر من الطاعن وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٣٠ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليهما الرابع والخامسة خصوما فى الدعوى ، وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ والمتضمن بيع الطاعن للمطعون عليه الأول ٥ ف و ٢١ ط و $\frac{٢}{٣}$ س الموضحة بالعقد نظير ثمن قدره ٧٠٠ ج وبتسليم هذا القدر إليه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠١١ سنة ٧٦ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون عليهما الرابع والخامسة بالاستئناف رقم ١٤٥١ سنة ٧٧ ق القاهرة طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، ورفع المطعون عليه الأول أيضا استئنافا مقابلا قيد برقم ١٤٣ سنة ٧٧ ق القاهرة طالبا تعديل الحكم المستأنف والقضاء له بصحة ونفاذ العقد بالنسبة للقدر

البالغ مساحته ٧ ف و ١ ط و ١٠ م ومحكمة الاستئناف قضت في ١٣/١١/١٩٦١ برفض الاستئنافات الثلاثة وتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٣/١٢/١٩٦١ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧/٤/١٩٦٥ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمته مذكرتها بطلب رفض الطعن . وبعد أن قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة قدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن وفي الموضوع طلب رفضه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية طلبت فيها رفض الدفع وصممت على رأيها في الموضوع . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول أن الطعن بالنقض يستلزم أن يكون المحامي الذي يقرر به مقبولا أمام محكمة النقض وموكلا من الطاعن نفسه أو من وكيل عنه تتوافر فيه شروط الوكالة في الخصومة القضائية المنصوص عنها في المادة ٨١ من قانون المرافعات ومقتضاها أن يكون وكيل الطاعن غير المحامي قريبا أو صهر له إلى الدرجة الثالثة ، وأنه إذ كان السيد / عبد الفتاح حافظ زعبل وكيل الطاعن الذي صدر عنه التوكيل للمحامي الذي قرر بالطعن لا تربطه بالطاعن صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الثالثة فيكون الطعن غير مقبول شكلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن التوكيل في الخصومة جائز طبقا للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للموكل ، ولا محل للتحدي في هذا الخصوص بنص المادة ٨١ مرافعات ذلك أنها وقد نصت على أنه " في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام ، وللحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يختارونه من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة " فإن مفاد ذلك أنها قاصرة على تحديد من يجوز توكيله في الحضور أمام القضاء وهم المحامون والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة كما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن قد وكل عنه السيد / عبد الفتاح حافظ زعبل وأذن له في توكيل الغير للتقرير بالطعن بالنقض وأن السيد / عبد الفتاح حافظ زعبل بهذه الصفة قد وكل الأستاذ محمد أبو النجا المحامي الذي قرر بالطعن كما كان ما تقدم ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما قصور الحكم المطعون فيه في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ لأنه في حقيقته عقد قرض يخفى فوائد ربوية مما يخالف النظام العام وأنه أورد عدة قرائن للاستدلال بها على أن سبب هذا العقد غير مشروع ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ولكن المحكمة لم تستجب لطلبه وسأرت محكمة أول درجة فيما قرره من أن هذا العقد هو عقد بيع استوفى أركانه القانونية ، كما تمسك الطاعن بالتفاسخ عن هذا العقد واستدل على ذلك بالخطاب المؤرخ ١٩٥٣/٣/١٨ ولكن الحكم المطعون فيه نفى من هذا الخطاب دلالة على حصول التفاسخ إستنادا إلى أن المطعون عليه الأول أبدى فيه استعدادا للفسخ مقرونا بشرط دفع تعويض قدره ٢٥٠ ج وأن الطاعن لم يوافق عليه ، هذا في حين أن ما قرره الحكم لا يتفق مع مضمون هذا الخطاب ، فضلا عن أنه ليس في الأوراق ما يفيد عدم موافقة الطاعن على ما ورد به ، الأمر الذي يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص ما ادعاه الطاعن من أن العقد المؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ الصادر إلى المطعون عليه الأول ليس بيعا وإنما هو سند بالمدىونية — على ما قرره من "أنه باستقراء مستندات المدعى — المطعون عليه الأول — يخلص منها أنه حينما قبض البائع — الطاعن — مبلغ المائة وخمسين جنيها الأولى فقد وصفت في سند قبضها بأنها عربون للبيع الذي تحدد لانعقاده تاريخ لاحق بيومين ثم أردف على ذلك البائع بتوكيل الدكتور حسن سامي باتخاذ إجراءات شهر نصيبه في الوقف وإجراءات إشهار العقد النهائي وجاء عقد البيع واضح الدلالة في هذا المعنى معلنا الثمن والمبيع بل وصرح البائع للمشتري بقبض استحقاقه في ريع القدر المبيع من وزارة الأوقاف ، فلا مشاحة بعد تصريحه بنقل الملكية والحق في الاستيلاء على ثمرات المبيع بأن العقد إنما هو بيع بات لا رجوع فيه على حد تعبيرهما في مثته" . وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه

الأسباب وأضاف إليها قوله "إن خطاب المستأنف - الطاعن - المرسل بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٥ - إلى الدكتور حسن حسين سامي ثم خطابه الثاني المرسل بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ إلى المستأنف عليه الأول - المطعون عليه الأول - قاطعان في سلامة العقد المبرم بين الطرفين باعتباره بيعا وباعتبار ما دفع من نقود هو ثمن القدر المبيع وليس ديناً وكل ما يعيبه المستأنف على هذا الثمن هو ضآلة وإجحافه به ، وهو أمر لا يعيب التعاقد قانوناً طالما أن رضا الطرفين غير مشوب بما يؤثر في سلامة وفي صحة التعاقد المبرم " . ولما كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع اعتبرت العقد المؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ عقد بيع وليس سنداً بالمديونية ، وكانت الأسباب التي استندت إليها تكفي لحمل قضائها في هذا الخصوص ، فلا عليها بعدئذ إن هي لم تستجب إلى طلب الإحالة إلى التحقيق ، وحسبها أنها قضت بالتكييف الصحيح استناداً إلى أسباب سائغة إذ يعد قضاؤها على هذا النحو رفضاً ضمنياً لطلب الإحالة إلى التحقيق لعدم الحاجة إليه باعتبار أن فيما هو موجود بين يدي المحكمة من عناصر الدعوى الماثلة أمامها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا الوجه على غير أساس . والنعي في وجهه الثاني مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أشار في تقريراته إلى أن الطاعن تمسك في صحيفة استئنافه بأن الطرفين اتفقا على فسخ العقد بأن وافق المطعون عليه الأول بخطابه المؤرخ ١٩٥٣/٣/١٨ على الفسخ مقابل رد الـ ٧٠٠ ج المدفوعة بمقتضى العقد وتعويض قدره ٢٥٠ ج وأن الطاعن عاب عليه طلب التعويض فلم يجبه المطعون عليه الأول - ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله " وليس صحيحاً أن فسخاً قد تم باتفاق الطرفين فإن خطاب المستأنف عليه الأول - المطعون عليه الأول - المؤرخ ١٩٥٣/٣/١٨ المرسل إلى المستأنف - الطاعن - أبدى فيه استعداداً مشروطاً للفسخ لم يوافق عليه المستأنف فلا محل للاستناد إليه بحال للقول بوقوع الفسخ " ، وهذا الذي أورده الحكم يبين منه أنه استخلص من الخطاب المؤرخ ١٩٥٣/٣/١٨ ومن أوراق الدعوى أن الطاعن لم يوافق على الشرط الذي عرضه المطعون عليه الأول لفسخ العقد ورتب على ذلك أن إرادة المتعاقدين لم تتفق على الفسخ ، وهو استخلاص موضوعي سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه شابه بطلان فى الإجراءات أثر فيه ذلك أن محكمة الاستئناف كانت قد قضت بتاريخ ١٥/٥/١٩٦١ بمناقشة المستأنفين والمستأنف عليه فى الاستئناف الأصيل — الطاعن والمطعون عليهم الأول والرابع والخامسة — فى بعض النقط اللازمة ، ولم ينفذ هذا الحكم لعدم حضور المطعون عليه الأول ، ولكن المحكمة لم تبين الأسباب التى أوجبت هذا العدول ، ولم يشر الحكم المطعون فيه ضمن بياناته إلى حكم المناقشة والعدول عن تنفيذه وأسباب هذا العدول .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى — على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول — إلى أن العقد محل النزاع هو عقد بيع وايس سندا بالمديونية وأنه لم يحصل تفاسخ بين الطرفين فى هذا العقد ، فإن مفاد ذلك أن محكمة الاستئناف رأت فى الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتى أشارت إليها فى حكمها ما يغنى عن اتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات الإثبات ، وى هذا ما يعتبر بيانه ضمنيا لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم المناقشة إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه . أما النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يشر ضمن بياناته إلى حكم المناقشة والعدول عن تنفيذه فهو مردود بأنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها ذكر "مراحل الدعوى" إلا أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يتعين لاعتبار هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضروريا للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه ، ولما كانت المحكمة قد عدلت ضمنا عن تنفيذ حكم المناقشة الصادر فى ١٥/٥/١٩٦١ على ما سلف بيانه ، وإذ لم يكن تنفيذ هذا الحكم محل نزاع بين طرفى الخصومة فلا على المحكمة إن هى لم تضمن حكمها المطعون فيه بيانا متعلقا بحكم المناقشة بعد أن أصبح غير ضرورى للفصل فى الدعوى . ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الفايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات .

(١٠٣)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية :

(أ) أحوال شخصية . ” دعوى الأحوال الشخصية ” . ” تدخل النيابة في الدعوى ” .

اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية . القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

(ب) أحوال شخصية . ” دعوى الأحوال الشخصية ” . ” تدخل النيابة في الدعوى ” . ” إبداء الرأي ” .

وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية . إبداء الرأي فيها . مثال .

١ — بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن تاريخ العمل به أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية ، حيث أوجب القانون تدخلها فيها وخولها ما للتصوم من حق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها .

٢ — متى كان يبين من الحكم الابتدائي أن النيابة العامة فوضت الرأي للمحكمة لترجيح أي الجانبين من الشهود وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنها قدمت مذكرة قالت فيها إن المستأنف لم يقدم أوراقاً تؤيد دعواه وتساند بيته وقد يكون لديه من الأوراق ما يفيد الدعوى وطلبت فتح باب المرافعة لتكليف المستأنف بتقديم أوراق رسمية تؤيد دعواه ، فلأنها بذلك تكون قد أبدت رأيها

في القضية بما مؤداه تفويض الرأي للمحكمة في تقدير أقوال الشهود والترجيح بينها وأن الطاعن لم يقدم أوراقا تؤيد دعواه وتساند بيئته ، وبما يحقق غرض الشارع من وجوب تدخلها وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن ابراهيم شحاته محمد المكباتى أقام الدعوى رقم ١٩٣ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد ليلي عبد اللطيف المكباتى وآخرين قال فيها إنه في سنة ١٩١٦ توفى المرحوم محمد بن محمد عبدالرحمن المكباتى وانحصر إرثه في زوجته نفيسة يوسف محمد وفي أولاده منها عبد اللطيف ومحمد وهدايات وفي سنة ١٩١٧ توفى محمد وانحصر إرثه في أمه نفيسة وفي ولديه شحاته وأحمد وفي سنة ١٩٢٤ توفى عبد اللطيف وانحصر إرثه في أمه نفيسة وزوجته عزيزة ماهر وبناته منها ليلي وسعاد وسميرة وفي أخته الشقيقة هدايات وفي سنة ١٩٢٧ توفيت نفيسة يوسف وانحصر إرثها في بنتها هدايات وفي شحاته وأحمد ولدى ابنها محمد وفي ليلي وسعاد وسميرة بنات ابنها عبد اللطيف المكباتى وفي سنة ١٩٤١ توفى أحمد محمد المكباتى وانحصر إرثه في زوجته بخاطرهما حسن علي وفي أخيه الشقيق شحاته وفي سنة ١٩٤٤ توفيت هدايات محمد المكباتى وانحصر إرثها الشرعى في زوجها أبو الفرج أبو الفرج محمد عبد الرحمن وفي شحاته ابن أخيها الشقيق محمد المكباتى وفي سنة ١٩٤٥ توفى شحاته محمد المكباتى وانحصر إرثه في زوجته أمينة محمد مصطفى وفي أولاده منها محمد والسيد وأحمد وعبد القادر ونحيس وإحسان وزينب وابراهيم المدعى وإذا وضع المدعى عليهم أيديهم على التركة وأنكروا وراثته وامتنعوا من تسليمه نصيبه فيها فقد طلب الحكم بثبوت وفاة كل من محمد وعبد اللطيف محمد المكباتى ونفيسة يوسف محمد وأحمد وهدايات محمد المكباتى

وشحاته محمد محمد المكباتى وأنه من ورثته ويستحق في تركته ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا . وأنكر المدعى عليهم الدعوى ودفعوا بعدم سماعها بالنسبة لمحمد محمد المكباتى ونفيسة وهدايات وبتاريخ ١٩٥٩/١/٢٦ حكمت المحكمة بعدم سماع دعوى وراثته محمد محمد المكباتى وثبوت وفاة عبد اللطيف المكباتى وأن من ورثته أخته الشقيقة هدايات وتستحق قيراطا واحدا من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها تركته ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٧ فقضت بإثبات ترك الدعوى بالنسبة إلى المتوفى محمد محمد عبد الرحمن وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى وفاة المرحومة نفيسة يوسف محمد في سنة ١٩١٧ وأن من ورثتها شحاته محمد محمد المكباتى بصفته ابن ابن لها يستحق في تركتها ٣ ط و $\frac{2}{7}$ س و وفاة المرحوم أحمد محمد المكباتى في سنة ١٩٤١ وأن من ورثته شقيقه شحاته ويستحق في تركته ١٨ ط و وفاة المرحومة الست هدايات في سنة ١٩٤٤ وأن من ورثتها ابن أخيها الشقيق شحاته محمد محمد المكباتى ويستحق في تركتها النصف تعصيبا ووفاة المرحوم شحاته محمد محمد المكباتى في سنة ١٩٤٥ ومن ورثته إبراهيم ويستحق في تركته ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها تركته ولينفى المدعى عليهم ذلك . وسمعت المحكمة شهود الطرفين وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٣ حكمت حضوريا برفض الدفع بعدم السماع بالنسبة إلى ذرية الست نفيسة وإلى ذرية الست هدايات و برفض الدعوى . موضوعا والزمتم رافعها بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ٢٨ سنة ٧٨ قضائية . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بمصروفات هذا الاستئناف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه للاستأنف عليهم . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالقرار وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن — وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن النيابة العامة لم تبد رأيها في القضية وهو بطلان في الاجراءات ومخالفة لأحكام المواد ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٧ من قانون المرافعات إذ بالرجوع إلى الحكم الابتدائي نجد أن النيابة العامة قدمت مذكرة مؤرخة ١٩٦١/١/٨ فوضت فيها الرأي للمحكمة وهي بهذا التفويض تعتبر وكأنها لم تبد رأيا قاطعا بقبول الدعوى أو رفضها وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه نجد أن المحكمة لم تطلب من النيابة رأيها إلا بعد إقفال باب المرافعة وحجز القضية للحكم بالجلسة ١٩٦٢/١/٢٠ مع التصريح بتقديم مذكرات في ثلاثة أسابيع مثالية الأول للمستأنف والثاني للمستأنف عليهم وللنيابة الأسبوع الثالث بطريق الإيداع وهو بطلان جوهرى صاحبه بطلان آخر هو أن النيابة في مذكرتها المؤرخة ١٩٦٢/١/٩ لم تبد رأيها في القضية لا إيجابا ولا سلبا بل طلبت فتح باب المرافعة وتكليف المستأنف بتقديم مستندات رسمية لإثبات بعض وقائع الدعوى وأرجأت إبداء الرأي إلى ما بعد ذلك وفي هذه المذكرة ما يدل على أنها لم تطلع على مذكرة الطاعن بعد حجز القضية للحكم ولا المستندات الرسمية التي قدمها معها ، وصدور الحكم في موضوع الدعوى دون أن تبدى النيابة رأيا قاطعا فيها وفي المستندات الجديدة مما يوجب بطلانه لأن إبداء رأى النيابة في الموضوع ونكصم من منضم من الأمور الجوهرية التي رتب عليها القانون بطلان الحكم .

وحيث إن هذا السبب مردود (أولا) بأنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن تاريخ العمل به أصبحت النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية وقد أوجب القانون تدخلها فيها ولها ما للتخصوم من حق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها ، ومردود (ثانيا) بأنه يبين من الحكم الابتدائي أن "السيد رئيس النيابة إبراهيم النجار قدم مذكرة بطلب تفويض الرأي للمحكمة بالنسبة لترجيح أى الجانبين من الشهود" كما يبين من الحكم المطعون فيه أن "السيد رئيس النيابة الأستاذ زكى مرور قدم مذكرة برأى النيابة العامة محررة في ١٩٦٢/١/٩ موقعة باسمه قال فيها إن المستأنف لم يقدم أوراقا تؤيد دعواه وتساند بيته ثم قال قد يكون لدى المستأنف من الأوراق ما يفيد الدعوى لذلك يرى فتح الباب المرافعة لتكليف المستأنف تقديم أوراق رسمية تدل على وجود أخ للمرحوم عبد اللطيف المكباتى يدعى "محمد" وهو الذى يدعى المستأنف

اتصال نسبه إليه“ ورفضت المحكمة هذا الطلب وقالت إنه ”لا محل له بعد أن حجزت الدعوى للحكم فيها لا سيما وأن المستأنف ذاته لم يطلب فتح باب المرافعة للسبب الذي أبدته النيابة بل قدم كل مالدیه من مستندات من تاريخ رفع الدعوى في ١٩٥٦/١٢/٣٠ إلى ما بعد قفل باب المرافعة في ١٩٦١/١٢/٢٣ وإن كان لدى المستأنف أوراقا مما أشارت إليها النيابة لما توانى في تقديمها أو طلب ذلك على اعتبار أنها القاطعة في النزاع ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذا الطلب وترى الفصل في الدعوى بحالتها“ وهي بذلك تكون قد أبدت رأيها في القضية بما مؤداه تفويض الرأي للمحكمة في تقدير أقوال الشهود والترجيح بينها وأن الطاعن لم يقدم أوراقا تؤيد دعواه وتساند بيته وأنها ترى إعادة القضية للمرافعة وتكليفه بتقديم ما يدل على وجود الأخ ”محمد“ الذي يدعى اتصال نسبه إليه وبما يحتمق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية ومردود (ثالثا) بأن النيابة العامة قدمت مذكرتها الإستئنافية في الميعاد وبعد أن أودع الطاعن مذكرته وأرفق معها مستندات جديدة طلب فتح باب المرافعة لتقديمها ورفضت المحكمة هذا الطلب ”لأنها غير قاطعة ولا جدوى منها في الإثبات“ وهو حقها وفقا للمادة ١٠٧ من قانون المرافعات .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسييب من وجهين (أولهما) أنه عول في قضائه على أقوال شهود النفي مع أن أحدا منهم لم يشهد بواقعة تنفى ما شهد به شهود الإثبات بل شهدوا بنفى مطلق غير مقيد بزمان أو مكان أو حادثة والشهادة بالنفى المطلق غير صحيحة شرعا وغير جائزة قانونا فقد أجمع علماء الحنفية على أن البيئات شرعت للإثبات لا للنفى المطلق وعللوا ذلك بأنها شهادة بمستحيل لا يجوز سماعها ولا قبولها لما يستلزمه النفي المطلق من الإحاطة بجميع الأزمنة والأمكنة والظروف والملايسات في كل الأحوال وهو مستحيل عقلا وإنما تسمع شهادة النفي إذا شهد الشاهد بواقعة يترتب على ثبوتها انتفاء الواقعة التي شهد بها شهود الإثبات ، وهذه الأحكام — واجبة التطبيق عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبما نصت عليه المادة ١٨٦ من أنه ”إذا قدم أحد الخصوم بينة لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق في إثبات عدم صحة تلك

الواقعة بكافة طرق الاثبات“ وهو بعينه ما قرره المادة ١٩٢ من قانون المرافعات ، وبالرجوع إلى أقوال شهود النفي يرى أنه لم يشهد واحد منهم بأية واقعة إيجابية تنفي نسب الطاعن وأن جده محمد المكباتى أخ شقيق للمرحوم عبد اللطيف المكباتى والمرحومة هدايات واقتصرت شهادة كل من الأول والثانى على أنه لم يسمع بالنسب المدعى به وشهادة الثانى غير مقبولة لأنه شهد بنفى مطلق (وثانيتها) أنه أطلق القول جزافا فيما ذهب إليه من الاقتناع بصدق شهادة شهود النفي والتعويل عليها في رفض الدعوى دون أن يبين سببا لذلك ودون أن يرد على ما تمسك به الطاعن من أن الشهادة بالنفي غير مسموعة شرعا وقانونا وهذا من الحكم قصور يبطله طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على عجز الطاعن عن إثبات دعواه والشك وعدم الاطمئنان لأقوال شهوده والأوراق التى قدمها مع مذكرته الأخيرة وذلك فيما أورده من أن ”أقوال شهود الاثبات لم تخرج عما ورد من سلسلة النسب المدونة في الاعلام الشرعى المقدم من المستأنف بنصها وحذافيرها ولا يتصور أن يكون هؤلاء الشهود مقيمين في الاسكندرية ولا يمتون بأى صلة قرابة أو نسب إلى عائلة المكباتى وغير مختلطين بالأسرة المقيمة بالفاروقية مركز دكرنس بحافظة الدقهلية أن يشهدوا بمثل ما شهدوا به خصوصا وأن الشاهد الأول إبراهيم سليمان داود قرر أنه لم يروم يقابل المرحومة الست نفيسة ولا أحدا من الورثة الآخرين وأنه لا يعرف أن للست هدايات أولاد عم وأن الشاهد الثانى محمد على الترابى قرر أنه استقى معلوماته من الجيرة ومعاشرة عائلة شحاتة وأن الشاهد الثالث محمد أحمد ويعمل كاتباً تجارياً قرر أنه لم يختلط بالأسرة في الفاروقية وأن معلوماته مستمدة من إطلاعه ومشاهداته وهى أقوال كلها تبعت إلى الشك مما لا تطمئن إليها المحكمة“ — وانتقل الحكم إلى دفاع الطاعن ومستنداته ورد عليها بأن ”قول المستأنف أن أقوال شهود الاثبات قد تأيدت بالشهادة الادارية الموقع عليها من رجال الادارة مردود بأن هذه الشهادة لا قيمة لها لأنها صدرت (أولا) من شيخ حارة بقسم الجمرك وشيخ الجمرك وهما أبعد الناس عن معرفة سلسلة النسب للجد الجامع للمتوفى المرحوم محمد المكباتى بن محمد عبد الرحمن (ثانيا) أنهم غير مختصين

بإعطاء مثل هذه الشهادة وهي فضلا عن ذلك مؤرخة ١٩٥٦/١١/١٠ ولم يذكر أن ما دون فيها نتيجة معلومات شخصية أو نتيجة التحرى وإذا كان عن طريق التحرى فما مصدر هذا التحرى ومن ثم فإن المحكمة تطرح هذه الشهادة ولا تعول عليها في الإثبات" وأن المحكمة "لا ترى لزوما لإعادة الدعوى للرافعة لمناقشة الأوراق التي قدمها أخيرا المستأنف لأن هذه الأوراق لا تصلح بذاتها في إثبات نسب أبيه إلى محمد المكباتى بن محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنة ١٩١٦" ومن جهة أخرى "فإن شحاته والد المستأنف الذى توفى عن ٧٥ عاما كما ورد في شهادة الوفاة المقدمة لم يطالب بثبوت هذا النسب ولا هذه الوراثة مع أنه عاصر أباه محمد الذى قيل إنه توفى سنة ١٩١٧ وأنه إذا ثبت هذا النسب لكان قد ورث منه ومن شقيقه أحمد ثروة طائلة تقدر بعشرات الألوف من الجنيهات وليست هذه الثروة مما يتصور أن يتركها الوارث تضيع هباء حتى مماته لقد سكنت شحاته عن إثبات نسبه والمطالبة بذلك الثروة الضخمة وسكت ابنه المستأنف منذ وفاة أبيه من سنة ١٩٤٦ عن هذا الإثبات مع أنه كان قد بلغ سن الرشد ولم يقيم العذر الشرعى على أن هناك مانعا من إثبات وفاة والده وإثبات وراثته ولم يقدم المستأنف إشهادا مثبتا لذلك إلا حينما حصل عليه فى ١٩٥٧/١١/١٠ أى بعد رفع دعواه بسنة تقريبا" وأنه "لا محل لقول المستأنف أن دعواه بالنسبة إلى وفاة ووراثة محمد بن محمد المكباتى ابن المرحوم محمد عبد الرحمن لم يتركها بعد صدور حكم انتهائى قضى بعدم سماعها وبعد أن ثبت بمحضر جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ أمام محكمة أول درجة أن المستأنف يقصر طلبه على ثبوت وفاة المرحومة السيدة / نفيسة يوسف محمد وأن من ورثتها أحمد وشحاته ابني ولدها محمد وسارت المحكمة فى الدعوى على هذا الأساس" ثم انتقل إلى مناقشة دفاع الطاعن بشأن شهادة شهود النفى ورد عليه بأن كذب الشهادة أو صدقها متروك إلى تقدير المحكمة ، وليس فى القانون ما يوجب فرض الشهادة على المحكمة ، وأن محكمة أول درجة إذا اقتنعت بصدق شهادة شهود النفى واعتمدت عليهم فى الإثبات وفى رفض الدعوى للأسباب التى ذكرتها فإن هذه المحكمة تؤيدها فيما قضت به من رفض الدعوى لأنه لم يقيم عليها دليل مقنع تطمئن إليه المحكمة وقد تبين مما سلف أن شهود الإثبات لا قيمة لشهادتهم وأنه لهذه الأسباب وللأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما

قضى به من رفض الدعوى“ وهذه التقارير الموضوعية من الحكم سائفة وتكفى لجملة ولم تكن محل طعن — والقول من الطاعن بأن المحكمة عولت في قضائها على شهود النفي بينما وردت أقوالهم على نفي مطلق والشهادة بالنفي المطلق غير جائزة شرعا وغير صحيحة قانونا مردود (أولا) بأنه لم يبين وجه ”النفي المطلق“ في أقوال هؤلاء الشهود ومردود (ثانيا) بأن الحكم المطعون فيه أحال في شهادتهم على الحكم الابتدائي وبالرجوع إليه يبين أنه استظهر شهادتهم وقد وردت على أمر وجودى أحاط به علمهم وهى فى معنى الإثبات .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٦

بريامة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الفايش ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية :

(ا و ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" .
"نسب" . دعوى . "دعوى النسب" . "سماع الدعوى" .
(١) نسب . ثبوت .

(ب) دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . أن يكون المدعى عليه بالنسب حيا
وليس فيها تحميل النسب على الغير .

(ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "نسب" .
"ثبوت النسب" .

نسب . ثبوته في جانب المرأة . ثبوته في جانب الرجل .

(د) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "انقضاء
العدة" . "سن اليأس" . "مدته" .

سن اليأس . مناطه . معرفته . بالاجتهاد والمائلة في تركيب البدن .

١ — ثبوت نسب الولد حق أصلي : للأم كحق الولد لأنها تعير بولد ليس له
أب معروف .

٢ — الأصل في دعوى النسب أنها تسمع ولو كانت مجردة وليست ضمن حق
آخر متى كان المدعى عليه بالنسب حيا وليس فيها تحميل النسب على الغير .

٣ - النسب في جانب المرأة يثبت بالولادة ولا مرد لها وهو إذا ثبت يلزم ولا يحتمل النفي أصلاً ، وفي جانب الرجل يثبت بالفراش وبالإقرار وبالبيئة وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع .

٤ - اختلف فقهاء الحنفية في الإياس وهو عند الجمهور خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى وقيل الفتوى على تحسين وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ المرأة من السن ما لا يحيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسمن والهزال^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن فاطمة الشهيرة بعزيرة إبراهيم ريمان أقامت الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٦ بور سعيد الجزئية للأحوال الشخصية ضد علي إبراهيم شرارة تطلب الحكم عليه بفرض نفقة لإبنتها منه إبراهيم المولود في ١٢/٩/١٩٥٤ وأنكر المدعى عليه نسب هذا الولد إليه وقررت المحكمة وقف السير فيها حتى تستصدر المدعية حكماً بثبوت النسب ومن ثم فقد أقامت الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٥٧ بور سعيد الابتدائية للأحوال الشخصية تطلب الحكم عليه بثبوت نسب الولد المذكور إليه وأمره بعدم التعرض لها في ذلك مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى (أولاً) لأن المدعية لا صفة لها فيها وعلى

(١) قض ١٩٦٢/٥/٢٣ . الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق " أحوال شخصية " .

فرض أن لها صفة فهي دعوى مجردة . (ثانيا) لأن الظاهر يكذبها إذ هي عقيم لا تلد وجاوزت سن اليأس المقررة شرعا . وبتاريخ ١٩٥٨/٤/٣ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض ما دفع به المدعى عليه الدعوى (ثانيا) وفي الموضوع للدعية على المدعى عليه بثبوت نسب الولد إبراهيم المذكور منه وبنوته له منها وأمرت بعدم التعرض للدعية في ذلك وألزمته بمصاريف الدعوى وبعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى ومن باب الاحتياط رفضها وقيد استئنافه برقم ١٨ سنة ١٩٥٨ وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمته المستأنف بالمصاريف وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن على إبراهيم شرارة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ١١ سنة ٢٩ قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه لإغفاله ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وأحالتها على محكمة استئناف المنصورة وعجل المستأنف نظر الاستئناف وقيد برقم ١ سنة ١٩٦٢ مأمورية بورسعيد . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) ببطلان الحكم المستأنف لإغفاله الإشارة إلى رأى النيابة العامة في الدعوى . (ثالثا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على أنها دعوى نسب مجرد وبقبولها (رابعا) وقبل الفصل في الموضوع بنذب السيد الدكتور صلاح الدين حفنى ناصف مدير عام الطب الشرعى بوصفه نائبا لكبير الأطباء الشرعيين بالإدارة العامة بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة خيرا في الدعوى لتوقيع الكشف الطبى على كل من المستأنف عليها والمستأنف والطفل إبراهيم بعد التحقق من شخصيتهم بالبصمات والصور الشمسية لهم وذلك لبيان ما إذا كانت ثمة دلائل علمية أو مادية في المستأنف عليها تقطع بأنه سبق لها أو لم يسبق لها الحمل المكتمل لأشهره الرحمة والذي انتهى بوضع هذا الطفل إبراهيم في التاريخ الذى قرره وهو ١٩٥٤/٩/١٢ أو أنه لا يوجد بها ما يثبت أو ينفى الحمل والوضع لذلك الطفل في هذا التاريخ وهل يوجد ما يثبت أو ينفى نسب هذا الطفل بالذات إلى المستأنف عليها والمستأنف وبجلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٣ قرر الحاضر عن المستأنف أنه توفي وحضر عنه ورثته قدرية على إبراهيم شرارة وإبراهيم إبراهيم شرارة . وبعد أن

بأشر الخبير. أموريته وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٩ حكمت المحكمة حضوريا: (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على أن الظاهر يكذب دعوى المستأنف عليها لأنها عجوز عاقر لا تلد وبقبولها . (ثانيا) وفي الموضوع بثبوت نسب الولد إبراهيم من المرحوم على إبراهيم شرارة وبثبوته له من المستأنف عليها وأمرت المستأنفين بعدم التعرض للمستأنف عليها في ذلك والزمتهما مصروفات الدعوى عن الدرجتين وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعنان في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكمين وطلبت المطعون عليها رفض الطعن — وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن . وحيث إن حاصل السبب الأول والشق الأول من السبب الثاني أن الحكم الصادر في ١٩٦٢/٦/٧ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لأنها دعوى نسب مجردة مخالفا بذلك أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ومقتضاها والأصل فيها أنه ليس للحاضنة حق المخاصمة عن الصغير فيما يرجع إلى نفسه أو ماله واستثنوا من ذلك حقها في طلب نفقة الصغير بجميع أنواعها واتفاقها عليه لما لها من ولاية اليد والإنفاق كما استثنوا منه أن تدعى الحاضنة بحق له ضمن دعوى تملكها كأن تدعى النسب ضمن دعوى النفقة أو الحضانة لأن النسب سبب لا محالة للحق الذي تدعيه وليس لها أن تخاصم في ميراثه ولا في إثبات نسبه في دعوى نسب مجرد ليست ضمن دعوى تملكها وكان عليها أن تلجأ إلى المحكمة المختصة لتقييمها وصي خصومة عن الصغير ومن ذلك تكون دعواها غير مقبولة شرعا . والقول من الحكم بأن دعوى المطعون عليها تشتمل على حق آخر هو النفقة فساد في الاستدلال مردود بما هو ثابت من أن المطلوب فيها ثبوت نسب الولد إبراهيم للدعى عليه وأمره بعدم التعرض لها في ذلك وما أورده الحكم من أن هناك دعوى نفقة رفعت أمام محكمة بورسعيد الجزئية قيدت برقم ١٠٣ سنة ١٩٥٦ وتقرر وقف السير فيها لا يبرر السير في دعوى النسب المجرد أمام المحكمة الابتدائية

إذ هي ليست مختصة بالنظر فيها وكان واجبا على المحكمة وقد دفع أمامها بعدم سماعها أن تطالب المدعية بما يثبت صفتها في الخصومة عن الصغير .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن ثبوت نسب الولد حق أصلي للأُم لحق الولد لأنها تعبر بولد ليس له أب معروف والأصل في دعوى النسب أنها تسمع ولو كانت مجردة وليست ضمن حق آخر متى كان المدعى عليه بالنسب حيا وليس فيها تحميل النسب على الغير - وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليها وهي أم الصغير قد طلبت في دعواها إثبات نسب الصغير لأبيه المدعى عليه وقضى الحكم الصادر في ٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ برفض الدفع بعدم قبولها المؤسس على أنها دعوى نسب مجرد فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها ممن لا تملك الخصومة فيها .

وحيث إن حاصل الشق الثاني من السبب الثاني أن المحكمة بحكمها الصادر في ٧ يونيه سنة ١٩٦٢ نذبت الدكتور صلاح الدين حفنى مدير عام الطب الشرعى خيرا في الدعوى لتوقيع الكشف الطبى على كل من المستأنف عليها والمستأنف والطفل إبراهيم وليان ما إذا كانت ثمة دلائل علمية أو مادية في المستأنف عليها تقطع بأنها سبق لها أو لم يسبق لها الحمل المكتمل لأشهره الرحمة والذي انتهى بوضع الطفل أو أنه لا يوجد ما يثبت أو ينفى الحمل والوضع وبأشر الدكتور مأمور به وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن الدلائل الفنية التى وجدت بالمستأنف عليها تشير فى مجموعها إلى سبق حملها ولم يقطع بعدد الأشهر التى صارت لهذا الحمل على وجه التحديد ولا يوجد فيها ما ينفى أن تكون أشهره الرحمة قد كانت مكتملة ولا ما ينفى أن يكون قد انتهى بوضع مثل الطفل إبراهيم فى التاريخ الماقول به وأن إثبات أو نفي نسب الولد يتوقف على فحص الدم ، وجاء فى تقرير الدكتور بشرى عبد الحميد "أن نتيجة الفحص المعملى تسمح بجواز نسب الطفل إلى المدعوة فاطمة إبراهيم ربحان وتقطع بعدم جواز بنوته لعل إبراهيم شرارة" ومع ذلك فقد أهدر الحكم الموضوعى الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ هذا التقرير كما أهدر تقرير الطبيب الشرعى بالزقازيق وقضى بثبوت النسب مستندا إلى تقرير الدكتور صلاح الدين حفنى وهو بذلك يكون قد بنى على غير دليل .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا وفى موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفى استخلاص ما يرى أنه هو واقعة الدعوى دون أن يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليه فى ذلك أو أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح بين ما قدمه الخصوم من الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال إثباتًا ونفىًا ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا صورة واحدة هى أن يثبت القاضى مصدرًا للواقعة التى يستخلصها يكون وهما لا وجود له أو يكون موجودًا ولكنه متناقض لما أثبتته أو غير متناقض ولكن يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما فعل هو، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى خصوص التقارير الطبية المقدمة والترجيح بينها على أن " المحكمة ترى الأخذ بتقرير الدكتور صلاح الدين حفى ناصف كبير الأطباء الشرعيين المؤرخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ والثابت به بعد الكشف على المستأنف عليها وللأسباب الواردة به أن الدلائل الفنية التى وجدت بالمستأنف عليها السيدة / فاطمة إبراهيم ربحان تشير فى مجموعها إلى سبق حملها على ما سلف بيانه ومع كفاية هذا التقرير فى الرد على ما ذهب إليه المستأنف ومن بعده وارثاه السالفا الذكر من أن المستأنف عليها عجوز عقيم لاتلد وتضيف المحكمة أن نفس هذه النتيجة انتهى إليها كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره المؤرخ ١٢ يوليه سنة ١٩٥٥ حيث قرر أن المستأنف عليها سبق لها الحمل الذى امتد إلى الأشهر الأخيرة والذى انتهى فى الراجع بالولادة فى تاريخ قد يتفق وتاريخ ميلاد الطفل فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ . هذا علاوة على ما جاء بالتقرير الإستشارى المؤرخ ٢ من أبريل سنة ١٩٥٥ وأنه "بالنسبة لتقرير تحليل الفصائل فإنه فضلا عن تناقضه فى ما أثبت من أن فصيلة دم المستأنف عليها ؟ A وفصيلة دم المستأنف أصلا B فقد أجاز التقرير أن تكون فصيلة دم الولد منهما O وأثبت التقرير أن فصيلة دم الصغير إبراهيم O ثم عاد التقرير ونفى نسبة الصغير إلى والده المذكور — فضلا عن ذلك فإن تحليل فصائل الدماء تختلف على نتائجها بين العلماء وطرق إجراءات تجاربها أكثر من واحدة يناقض بعضها بعضا فى نتائجها ومن ثم فلم ترق بعد هذه التجارب

إلى درجة اليقين والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الإستدلال ، فإنه بذلك يكون قد أقام قضاءه في الدعوى على ما اطمأنت إليه نفسه من أدلة وبما له من سلطة تامة في تقديرها والترجيح بينها ولم يحكم فيها بغير دليل .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بثبوت النسب إستنادا إلى أن الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف عليها تزوجت بالمرحوم على إبراهيم شرارة بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج إلى تاريخ ولادتها الطفل إبراهيم ولم يغب عنها مدة سنة سابقة على الوضع وأن ثمرة الزواج هي الأولاد وأول ما يثبت لهم من حقوق هو حق ثبوت النسب وقد اعترف الزوج بحمل زوجته ووضعها على فراش الزوجية الصحيحة ونسبة الولد إليه من محضر التحقيقات الإدارية وتبليغه بدقر المواليد فلا يقبل منه شرعا إنكاره بعد هذا الإقرار وغاية ما يحدثه الرجوع فيه وجود شبهة في ثبوت النسب والنسب من الحقوق التي تثبت مع الشبهة . وهذه الأسباب لا صلة لها بموضوع النزاع لأنه لم يكن يدور حول الزواج وثمرته وحقوق الأولاد وما يلزمهم وهل غاب الزوج عن زوجته سنة فأكتر أم لا — ومحضر التحقيق الذى استند إليه الحكم ليس إلا محضر جمع إستدلالات حرره ضابط في خلوة مع زوج أخت المدعية وهو ضابط بوليس مثله وحملوا المورث على التوقيع عليه ولو سلم جدلا بأنه أقر في هذا المحضر بما نسب إليه فإن المنصوص عليه شرعا وقانونا أن الإقرار الصحيح هو الذى لا يكذبه الحس والواقع وقد ثبت من تقرير الطبيب الشرعى بالزقازيق ومن تقرير فحص الدم الأخير بأن هذا الولد ليس إبنه وهو إذن إقرار باطل لم تعول عليه المحكمة في حكمها التمهيدى ثم عولت عليه في حكمها القطعى وجعلته دليلا وبهذا يكون الحكم قد بنى على غير دليل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النسب في جانب المرأة يثبت بالولادة ولا مرد لها وهو إذا ثبت يلزم ولا يحتمل النفى أصلا وفي جانب الرجل يثبت بالفراش وبالإقرار وبالبيئة وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفى لأن النفى يكون إنكارا بعد الإقرار فلا يسمع ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام

قضاءه بثبوت النسب على جملة دعائم منها "أن المستأنف عليها — المطعون عليها — تزوجت بالمرحوم على ابراهيم شراره بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج إلى تاريخ ولادتها الطفل ابراهيم ولم يغب عنها مدة سنة سابقة على الوضع" وأن "ثمرة الزواج هي الأولاد وأول ما يثبت لهم من حقوق هو حق ثبوت النسب وقد اعترف الزوج المذكور بحمل زوجته ووضعها على فراش الزوجية الصحيحة ونسبة الولد إليه في محضر التحقيقات الإدارية وكذا في تبليغه بدفتر المواليد فلا يقبل منه شرعا بعدئذ إنكاره لهذا الإقرار أو رجوعه عنه أو عدوله إلى غيره". وأن "شروط النسب حال قيام الزوجية الصحيحة إذا أتت به الزوجة لسنة أشهر فأكثر من وقت الزواج كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى ثلاث (أولها) أن يولد مثل الولد لمثل من ينسب إليه والثابت من أوراق الدعوى إقرار المرحوم على ابراهيم شراره بأنه كان يتلاقى مع المستأنف عليها إلى وقت الوضع وأن مثل الصغير يولد لمثله. (وثانيها) ألا ينفى نسبه بشرط ألا يسبق منه ما يدل على الإقرار الصحيح أو الضمنى والثابت من أوراق الدعوى أن الزوج المذكور اعترف وأقر بصحة نسب الصغير إليه في التحقيقات الإدارية المشار إليها وفي دفتر المواليد كما تقبل التهانى بالمولود كما هو ثابت من مستندات المستأنف عليها في البرقيات المقدمة منها" وأن "من المقرر شرعا أن إقرار الرجل بأن فلانا ابنه ملزم له ويثبت به النسب إذا كان يولد مثله لمثله وكان الصغير مجهول النسب ولم يذكر المقر بأنه ولد من زنا ولا شك أن واقعة هذه الدعوى أكبر درجة من هذه الصورة التى ذكرها الشرع فمن باب أولى يثبت نسب الصغير ابراهيم من المرحوم على ابراهيم شرارة والمستأنف عليها المعروفة حيث ولد على فراش الزوجية الصحيحة لأكثر من ستة أشهر حال قيام المعاشرة الزوجية الصحيحة وبعد إقراره في المحضر الرسمى المشار إليه ودفتر المواليد والمنصوص عليه شرعا أن الولد للفراش ولم يستثن من ذلك إلا ما نص عليه فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى نسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة. وهذه الحالات الثلاث لا تدخل تحت إحداها واقعة الدعوى" ثم أضاف

الحكم أنه يرى الأخذ بتقرير الدكتور صلاح الدين حنفى ناصف كبير الأطباء الشرعيين على ما سبق بيانه . ولا وجه بعد ذلك للقول بأن الحكم بنى على غير دليل .

وحيث إن حاصل السبب الرابع - أن الحكم المطعون فيه أهدر القرائن والأدلة القاطعة التى ساقها الطاعنان ومورثهما للإستدلال على أن الدعوى يكذبها الظاهر وهى : ١ - أن المطعون عليها تزوجت الطاعن وسنها تزيد عن ٤٢ سنة ومكثت على عصمته تسع سنوات لم تحمل فيها فلما بلغت الخمسين وانتهى سن إخصابها مثلت تلك الرواية بالحمل والولادة . ٢ - وأنها كانت متزوجة قبل المستأنف بمحمد غزى وبقيت على عصمته ١٨ سنة ولم ينجب منها وأنجب من غيرها . ٣ - وأن الطاعن لم يرزق إلا بنت واحدة ولا يتصور أن تكون سبعة متين عاما وينعم الله عليه بولد فيجحد . ٤ - ومن غير المعقول أن تتم الولادة فى كابينة للتصيف لافى منزل الزوجية . ٥ - وأن تكون المطعون عليها ولدت ولا تعرف من ولدها .

وحيث إن هذا النعى مردود (أولا) بأن فقهاء الحنفية اختلفوا فى الإياس " وهو عند الجمهور خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين وفى ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ المرأة من السن مالا يحيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة فى تركيب البدن والسمن والهزال " وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص بقوله إنه " يبين من الإطلاع على شهادة ميلاد المستأنف عاينا التى قدمها مطلقها أنها من مواليد ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وأن التاريخ الذى وضعت فيه هو ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ فإذا كانت مدة الحمل تسعة أشهر أخذا بالغالب من أمر الناس لأن الأحكام الشرعية كأحكام القوانين عامة تبنى على الغالب تكون سنها وقت الحمل أقل من خمسين سنة قمرية ورأى الجمهور وعليه الفتوى الأيسة من بلغت الخمس والخمسين سنة " وقد أثبت نائب كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره أن الدلائل التى وجدت بالمطعون عليها تشير فى مجموعها إلى سبق حملها ومردود . (ثانيا) بما سبق بيانه من أن الحكم المطعون فيه قضى بثبوت النسب للأسباب التى أوردتها وفيها الرد الكافى والضمنى على ما تمسك به الطاعنان من قرائن وأدلة على نفيه وجرى قضاء هذه

المحكمة على أنه بحسب قاضى الموضوع أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يذكر دليلها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لجملة وما عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مناحى أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أناروه فى مرافعاتهم ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها — وأورد دليلها فيه التعليل الضمنى المسقط لتلك الأقوال والجحج والطلبات .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفى الموضوع بثبوت نسب الطفل ابراهيم من المرحوم على ابراهيم شرارة وبتوته له من المستأنف عليها ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وقضاء بمالم يطلبه الخصوم ، إذ طلب الطاعنان إلغاء الحكم المستأنف وطلبت المطعون عليها تأييده وكان يتعين على المحكمة إلزام هذه الطلبات لا أن تحكم بما لا يطلب منها .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أن الحكم الصادر فى ١٩٦٢/٦/٧ قضى بقبول الاستئناف شكلاً وببطلان الحكم المستأنف لإغفاله ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى القضية فكان على الحكم الموضوعى الصادر فى ١٩٦٤/٣/٩ أن ينشئ حكماً بالوراثه بدلاً من الحكم الابتدائى الذى أبطل — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحققين :
عبد المجيد يوسف الغايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٠٥)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" :

(أ، ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين" . "طلاق" .

"ردة" . اختصاص . "اختصاص نوعي" . "اختصاص المحاكم الابتدائية" .

(أ) دعاوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين . اختصاص . المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(ب) فرقة . ردة . حكمها . وجوب الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها . دعوى الفرقة . عدم اعتبارها من منازعات الزواج .

(ج) أحوال شخصية . "الحسبة" .

الحسبة . فعل ما يحتسب عند الله . من فروض الكفاية . يمدورها عن ولاية شرعية أضفها للشارع على كل من أوجبها عليه .

(د) أحوال شخصية . "الحسبة" . دعوى . "شروط قبول الدعوى" . "دعوى الحسبة" .

دعوى الحسبة . عدم تقييدها بشرط الاذن أو التفويض من ولي الأمر .

(هـ) أحوال شخصية . "مسائل الأحوال الشخصية" . "القانون الواجب التطبيق" . حق . دعوى . "دعوى الأحوال الشخصية" . "القانون الواجب التطبيق" .

مسائل الأحوال الشخصية . الحق والدعوى به . تطبيق نصوص اللائحة الشريعة وأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وما وردت بشأنه قواعد خاصة في قوانينها .

(و) أحوال شخصية . " القانون الواجب التطبيق " . قانون . " مسائل الأحوال الشخصية " . " القانون الواجب التطبيق " .

الشرعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقاً لما هو مدون بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة أو لما ورد بالقوانين الخاصة . عدم الص في تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

١ - طبقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية أصبحت دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها " من اختصاص المحاكم الابتدائية بعد أن كانت وفقاً للمادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اختصاص المحاكم الجزئية .

٢ - الردة - وهي الرجوع عن دين الإسلام - سبب من أسباب الفرقة، ومن أحكامها أنه ليس لمرتد أن يتزوج أصلاً ، لا بمسلم ولا بغير مسلم ، إذ هي في معنى الموت وبمنازاته والميت لا يكون محلاً للزواج وهي لو اعترضت على الزواج رفعت وإذا قارنته تمنعه من الوجود ، وفقه الحنفية على أن المرأة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج وإذا تزوجت ثم ارتدت انفسخ العقد ووجبت الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها وبنفس الردة وبغير توقف على قضاء القاضي - وإذا كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى فرقة سببها ردة الطاعة الثانية وزواجها بعد ردتها من الطاعن الأول وأنهما يتعاشران معاشرة الأزواج بينما لم ينعقد بينهما زواج ، فإنها بذلك تكون من اختصاص المحاكم الابتدائية ولا تعتبر من منازعات الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية التي تختص بها المحاكم الجزئية .

٣ - الحسبة هي فعل ما يحتسب عند الله وفي اصطلاح الفقهاء هي أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن منكر إذا ظهر فعله ، وهي من فروض الكفاية وتصدر عن ولاية شرعية أصلية - أو مستمدة - أضفاها الشارع على كل من أوجبها عليه وطلب منه القيام بها وذلك بالتقدم إلى القاضي بالدعوى والشهادة لديه أو باستعداء إلى المحتسب أو وإلى المظالم . ودعوى الحسبة تكون فيما هو

حق الله أو فيما كان حق الله فيه غالباً كالدعوى بإثبات الطلاق البائن و بالتفريق بين زوجين زواجهما فاسد .

٤ — جمهور الفقهاء على عدم تقييد دعوى الحسبة بشرط الإذن أو التفويض من ولي الأمر .

٥ — الحق والدعوى به في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تحكمه نصوص اللائحة الشرعية وأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وما وردت بشأنه قواعد خاصة في قوانينها .

٦ — الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية وعملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مدون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قوانين خاصة للمحاكم الشرعية - ومنها قانون الوصية وقانون المواريث - تضمنت قواعد مخالفة للراجح من هذه الأقوال فتصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، ومؤدى ذلك أنه ما لم تنص تلك القوانين على قواعد خاصة تعين الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وهو ما لا يجوز معه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل إنما أراد به المشرع أن يخالف نصاً في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكماً إتفق عليه فقهاء المسلمين - وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وطبق أحكام الردة على زواج الطاعنة الثانية بعد ردتها وقضى ببطلانه وأمر بالتفريق بينها وبين الطاعن الأول محافظة على حقوق الله وصيانة لها من العبث وهي أمور لا تتصل "بحرية العقيدة" ولكن بما رتبته الفقهاء عليها من آثار ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن فهمى أحمد البنا المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٤ سنة ١٩٥٨ المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد أنطون فهمى أنطون وبدور عبده صالح الطاعنين بطلب الحكم ببطالان عقد زواجهما والتفريق بينهما مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقال شرحا لدعواه إن المدعى عليهما يتعاشران معاشرة الأزواج مع أن الأول مسيحي والثانية كانت مسلمة وارتدت عن الإسلام بمقتضى المحضر المؤرخ ١٩٥١/١١/١٧ والمودع بمطرائية المنوفية للأقباط الأرثوذكس . وبتاريخ ١٩٥١/١١/٢٥ قام القمص حنا مرقص كاهن الكنيسة المرقسية بالقاهرة بعقد زواجهما بالمدعى عليه الأول باعتبارها قبطية أرثوذكسية ولما كان زواج المرتدة لا ينعقد شرعا ويجب التفريق بينها وبين زوجها مسلما كان أو غير مسلم بدعوى حسبة وابتغاء وجه الله ولم يمثلا لطلب التفريق فقد انتهت إلى طلب الحكم ببطالان هذا الزواج وأمرهما بأن يفترقا أمرا مشمولا بالتنفيذ — ودفع المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم سماعها لأن المدعى ليس خصما شرعيا لأحد من المدعى عليهما ولا تربطه بهما صلة أبوة أو بنوة أو قرابة ولم يأذن بالخصومة فيها وفى الموضوع طلب رفضها . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢ حكمت المحكمة حضوريا للمدعى عليه الأول وغايبا للمدعى عليها الثانية : (أولا) برفض الدفع بعد سماع الدعوى وبسماعها . (ثانيا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها . (ثالثا) بإبطال عقد الزواج الحاصل بين المدعى عليه الأول والمدعى عليها الثانية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ والتفريق بينهما وشملت الحكم بالتنفيذ . واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالعين بإلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ٧ سنة ١٩٥٩ . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٧ حكمت المحكمة

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف ونحمة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة — وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ٢١ سنة ٣٠ قضائية. وبتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية على محكمة استئناف المنصورة ووجدت المستأنفان السير فيه . وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا : (أولا) ببطلان الحكم المستأنف . (ثانيا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وباختصاصها والدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها . (ثالثا) ببطلان الزواج المبرم بين المستأنف الأول والمستأنفة الثانية بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥١ واعتباره كأن لم يكن والتفريق بينهما وشمول الحكم بالنفاذ مع إلزامهما بالمصروفات عن الدرجتين وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى إستنادا إلى مانصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من أن دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة الشرعية تكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية ، وقد وردت عبارة هذه المادة عامة دون قيد أو تخصيص وهي تدل على أن ما كان من اختصاص المحكمة الجزئية أصبح من اختصاص المحكمة الابتدائية فيما يتعلق بالطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها . وهذا النظر غير سديد إذ بمقارنة نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يتضح بجلاء أن الاختصاص بنظر دعوى الفرقة لبطلان الزواج يكون للمحكمة الجزئية لا للمحكمة الابتدائية وفقا للمادة

السادسة من اللائحة الشرعية وقد نصت على اختصاص المحكمة الجزئية بنظر مواد معينة منها "الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق" كما نصت على اختصاصها بالنظر ابتداءً في دعاوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، وأصبحت الآن و بمقتضى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ومن تاريخ العمل به من اختصاص المحاكم الابتدائية ومؤدى ذلك أن تختص المحاكم الابتدائية بنظر دعاوى الفرقة بين زوجين انعقد بينهما زواج صحيح ثم قام لديهما سبب من أسباب الفرقة للشقاق أو الضرر أما حيث يدور النزاع على صحة العقد أو بطلانه ووجوده أو انعدامه فإن الاختصاص بالنظر فيه يكون للمحكمة الجزئية باعتباره من مسائل "الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية" والنزاع في الدعوى يدور حول فسخ زواج الطاعنين لوقوعه باطلاً شرعاً وهي على هذه الصورة لا تعتبر من دعاوى الفرقة بين زوجين انعقد بينهما زواج صحيح ثم قام به سبب من أسباب التفريق التي تختص بها المحاكم الابتدائية بل تعتبر من دعاوى الزواج التي نصت اللائحة على أن تختص بها المحاكم الجزئية وهو اختصاص من النظام العام تقضى فيه المحكمة من تلقاء نفسها ولا يمنع من ذلك عدم تمسك الطاعنين به أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وفقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية أصبحت دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة "والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها" من اختصاص المحاكم الابتدائية بعد أن كانت وفقاً للمادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اختصاص المحاكم الجزئية ، وإذا كانت الردة وهي الرجوع عن دين الإسلام سبباً من أسباب الفرقة ومن أحكامها أنه ليس لمترد أن يتزوج أصلاً لا بمسلم ولا بغير مسلم إذ هي في معنى الموت وبمزالته والميت لا يكون محلاً للزواج وأنها "لو اعترضت على الزواج رفعته وإذا قارنته تمنعه من الوجود" وفقه الحنفية على أن المرأة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج وإذا تزوجت ثم ارتدت انفسخ العقد ووجببت الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها وبنفس الردة وبغير توقف على قضاء القاضي - إذ كان ذلك ، وكانت دعوى المطعون عليه هي دعوى فرقة سببها ردة الطاعنة الثانية وزواجها بعد ردتها

من الطاعن الأول وأنها يتعاضدان معاشران معاشرة الأزواج بينما لم ينعقد بينهما زواج وهي بذلك تكون من اختصاص المحاكم الابتدائية ولا تعتبر من منازعات "الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية" التي تختص بها المحاكم الجزئية - إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن "الدفع الذي أبداه المستأنفان بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى مردود عليه بما تقضى به المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التي تنص صراحة على أن دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ فإنها تكون دائماً من اختصاص المحكمة الابتدائية وقد جاءت عبارة هذا النص مطلقة دون تخصيص أو قيد" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين دفعا بعدم سماع الدعوى لإنعدام المصلحة فيها ولعدم إستئذان وزارة العدل في رفعها وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن الدعوى مرفوعة حسبة وبحق من حقوق الله ويجوز لأي فرد رفعها لإزالة للنكر ومنعا للضرر والمصلحة مفترضة في رفعها ولا يمنع من سماعها تعليقات وزارة العدل بضرورة إستئذانها في رفعها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ لو صح أن المحاكم الشرعية كانت تسمع دعاوى الحسبة وفقا لأحكام الشرعية إلا أن هذه المحاكم ألغيت وأصبحت المحاكم الوطنية هي المختصة بالنظر في منازعات الأحوال الشخصية وهي تنظرها وفقا لأحكام قانون المرافعات فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ودعوى المطعون عليه يحكمها قانون المرافعات وقد نص في المادة الرابعة منه على أنه "لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون" وهي واجبة التطبيق على جميع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وأصبحت من اختصاص المحاكم الوطنية وهذه المحاكم لا تعرف دعوى الحسبة وليس في نصوص اللائحة الشرعية ما يشير إلى جواز رفعها وما نص عليه في المادة ٢٨ من أن "الإذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين"

يتعين تحديد مداه على ضوء المادة ٤ من قانون المرافعات وقد رفع المطعون عليه الدعوى دون استصدار هذا الإذن — ومن جهة أخرى فالمقصود من دعوى الحسبة هو رفع المنكر لا النشرير بالغير والانتقام والثابت من الأوراق أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنين دعوى طرد أمام دائرة الإيجارات بمحكمة المنصورة لبطلان زواجهما وحكم برفضها لأن زواجهما صحيح ويحميه دستور الدولة ثم عاد وبقصد إعادة النظر في هذا الحكم فأقام الدعوى الحالية أمام دائرة الأحوال الشخصية وهو لا ينبغي منها إلا الكيد وحملهما على إخلاء الشقة التي يسكنانها بمنزله ومثله لا يقال إنه يرفع دعواه حسبة وابتغاء وجه الله ولمثل دعواه صدر منشور وزارة العدل رقم ٣٥ في ١٢/٣/١٩١٨ بموجب إحالة إعلانات هذا النوع من الدعاوى إلى الوزارة لتأمر بالسير فيها .

وحيث إن هذا النعى مردود (أولا) بما سبق من أن المرأة إذا إرتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج ووجببت الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها وبأنفس الردة ولا تتوقف على قضاء القاضي ، ومردود (ثانيا) بأن الحسبة هي فعل ما يحتسب عند الله وفي اصطلاح الفقهاء أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن منكر إذا ظهر فعله وهي من فروض الكفاية وتصدر عن ولاية شرعية أصلية — أو مستمدة — أضفاها الشارع على كل من أوجبها عليه وطلب منه القيام بها وذلك بالتقدم إلى القاضي بالدعوى والشهادة لديه أو باستعداد إلى المحتسب أو وإلى المظالم ” تبليغ النيابة العامة “ ودعوى الحسبة تكون فيما هو حق الله أو فيما كان حق الله فيه غالبا كالدعوى بإثبات الطلاق البائن وبالتفريق بين زوجين زواجهما فاسد وجمهور الفقهاء على عدم تقييدها بشرط الإذن أو التفويض من ولي الأمر ، ومردود (ثالثا) بأن الحق والدعوى به في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تحكمه نصوص اللائحة الشرعية وأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وما وردت بشأنه قواعد خاصة في قوانينها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بالتفريق بين الطاعنين وببطلان عقد زواجهما وطبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية

مستندا في ذلك إلى أنها واجبة التطبيق ولا يوجد في القوانين الوضعية ما يتعارض مع أحكامها وهو نظر غير سديد لأن أحكام الشريعة الإسلامية إنما تطبق حيث لا تصطدم بشريعة أخرى أولى منها بالتطبيق وهي شريعة الأقباط الأرثوذكس التي عقد زواج الطاعنين طبقا لأحكامها بعد أن اعتنقت المطعون عليها الثانية تلك الشريعة وصدر قرار مجلس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقبولها وأصبحت تؤدي طقوس وتعاليم تلك الكنيسة وبهذا يكون الطاعنان مسيحيين وتطبق عليهما تلك الشريعة التي تنظم أحوالهما الشخصية طالما أنها لا تصطدم مع النظام العام في الدولة ولم يقل أحد أن اعتناق المسيحية فيه إخلال بالنظام العام ولا يجوز تطبيق أحكام شريعة أخرى باعتبار ما كان من أمر هذه السيدة وما آل إليه أمرها — وغنى عن البيان أن الشريعة الإسلامية إنما تطبق في حالة اختلاف الطائفة أو الملة — والطاعنان ينتميان لملة واحدة وطائفة واحدة هي طائفة الأقباط الأرثوذكس ومن ثم فإن شريعة هذه الطائفة تكون هي الواجبة التطبيق ومن جهة أخرى فإن هذا النظر من الحكم يتعارض مع المادة ١٢ من الدستور التي تنص على حرية العقيدة والفكر وحرية الأديان بالنسبة لجميع المواطنين مسلمين وغير مسلمين ومن مقتضى هذه الحريات أن يترك للشخص كامل الحرية في اختيار الدين الذي يرتاح إليه ويتعين على القضاء الوقوف عند بحث توافر المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق الدين الجديد ، وجرى قضاء محاكم الأحوال الشخصية على عدم تطبيق أحكام الردة في الشريعة الإسلامية طالما أنه لم يصدر قانون ينظمها وطالما أن أحكام الدستور قد كفلت حرية الاعتقاد بكافة ما يترتب عليها من أوضاع سواء تعلقت بإرث أو زواج أو غيرها وهو ذات النظر الذي انتهى إليه مجلس الدولة بصدور زواج البهائيين وقد أفتى باختصاص الموثق بعقد زواجهم مستندا إلى المادة ١٢ من الدستور وما تنص عليه من أن حرية الاعتقاد مطلقة وأن لكل إنسان حرية تكوين عقيدته الدينية أيا كانت هذه العقيدة ومن باب أولى يجب أن يباح زواج المسيحية التي إرتدت عن دين الإسلام ودخلت في دين آخر تقره الدولة وهو الدين المسيحي ، هذا ولقد كانت المادة ٦ من مشروع قانون الموارد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ تتضمن النص على منع إرث المرتد من غيره واعتضت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب على هذا النص وانتهى الأمر بحذفه ووعد وزير العدل بإعداد مشروع

خاص بأحكام الردة وإلى الآن لم يصدر قانون في تنظيم هذه الأحكام ومن ثم فلا مناص من التزام أحكام الدستور ، وإذ طبق الحكم المطعون فيه أحكام الشريعة في زواج المرتدة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية وعملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تصدر الأحكام فيها طبقا لما هو مدون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قوانين خاصة للمحاكم الشرعية - ومنها قانون الوصية وقانون المواريث - تضمنت قواعد مخالفة للراجح من هذه الأقوال فتصدر الأحكام فيها طبقا لتلك القواعد ومؤدى ذلك أنه ما لم تنص تلك القوانين على قواعد خاصة تعين الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وهو ما لا يجوز معه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل إنما أراد به المشرع أن يخالف نصا في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكما إتفق عليه فقهاء المسلمين - وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وطبق أحكام الردة على زواج الطاعنة الثانية بعد ردتها وهو في فقه الحنفية زواج لا ينعقد وقضى ببطلانه وأمر بالتفريق بينها وبين الطاعن الأول محافظة على حقوق الله وصيانة لها من العبث وهي لا تتصل بحوية العتيدة ولكن بما رتبته الفقهاء عليها من آثار - فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الفايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"ديانة" .

تغير الطائفة أو الملة . عمل ارادى . أثره . شرطه .

(ب) أحوال شخصية . قانون . "القانون الواجب التطبيق" .

الشريعة الاسلامية . هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية
بالنسبة للصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة .

١ — تغير الطائفة أو الملة هو عمل ارادى من جانب الجهة الدينية المختصة
ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وابداء الرغبة ولكن بعد الدخول
فيه واتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة
أو الملة الجديدة ، وإذ كان الثابت أن الطاعنة انضمت إلى طائفة السريان
الأرثوذكس بعد أن كانت من طائفة الأقباط الأرثوذكس ولم يعول الحكم
المطعون فيه على هذا التغير لحصوله أثناء سير الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف
القانون أو خطأ في تطبيقه .

٢ — الشريعة الاسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل
الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة وتصدر
الأحكام فيها طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ،
وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن الطاعنة والمطعون عليه غير

متحدى الطائفة والملة وطبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية ولم يعتد بالتغير الحاصل أثناء سير الدعوى فانه بذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه^(١) إذ العبرة باتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما وقت رفع الدعوى مالم يكن التغير إلى الاسلام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مورييس عازر شنوده أقام الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ سوهاج الابتدائية للأحوال الشخصية ضد نصرة أيوب سرجيوس بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقال شرحا لدعواه أنه تزوجها بصحيح العقد الصادر لدى مطرانية الأقباط الأرثوذكس في ١٩٥١/٩/٩ ودخل بها وإذ أساءت عشرته وتركت منزل الزوجية وأصبح سرياني أرثوذكسي من تاريخ انضمامه لهذه الطائفة في ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ ومن قبل رفع الدعوى في ١٩٦٣/٢/١٦ بينما هي قبطية أرثوذكسية وهما يدينان بالطلاق وقد أوقع عليها الطلاق بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢ بقوله ”زوجتي نصرة أيوب سرجيوس طالق مني“ فقد طلب الحكم بإثباته — ودفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وطلبت في الموضوع رفضها مستندة في ذلك إلى أنها انضمت إلى طائفة السريان الأرثوذكس وأصبحت من أبناء هذه الطائفة من تاريخ تقديم طلب الإنضمام في ١٩٦٣/١/٢ وهو سابق على رفع الدعوى وبذلك يكونان متحدى الطائفة والملة وبتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بحضورها (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها (ثانيا) برفض الدعوى .

(١) قض ١٩٦٥/٥/٢٦ الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٣ ق ”أحوال شخصية“ السنة ١٦

واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط طالبا إلغاءه والحكم بإثبات الطلاق وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧ سنة ١٩٦٣ - وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات طلاق المستأنف للاستأنف عليها الصادر منه بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢ وألزمت المستأنف عليها مصروفات الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بإثبات الطلاق تأسيسا على أن الطاعنة انضمت إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٣/٣/٢١ وأثناء السير في الدعوى ولم يعتد بتاريخ تقديم طلبها للانضمام لهذه الطائفة في ١٩٦٣/١/٢ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الطرفين كانا من طائفة الأقباط الأرثوذكس وفي ١٩٦٣/١/١٣ انضم المطعون عليه لطائفة السريان الأرثوذكس وفي ١٩٦٣/١/٢ تقدمت الطاعنة بطلب انضمامها إلى هذه الطائفة وقررت البطريركية قبولها في ١٩٦٣/٣/٢١ وهي بذلك تعتبر من أفراد هذه الطائفة من تاريخ تقديم الطلب لا من تاريخ قبوله لأنه هو اليوم الذي اعتنقت فيه المذهب الجديد وبدأت تزاوّل شعائره أما قبول الطلب فهو تقرير للأمر الواقع منذ اليوم الذي اعتنقت فيه المذهب الجديد والقول بأن تغيير الطائفة لا يتم إلا من وقت قبوله من الجهة الدينية المختصة لا يسانده منطق و يترتب عليه وجود فترة من الزمن لا يكون فيها الشخص على الدين القديم أو الجديد وكذلك القول بأنه يبقى على مذهبه القديم إلى أن يتم قبوله فهو مردود بأن اعتناق المذهب الجديد لا يتوقف على مشيئة أحد بل على العقيدة وحدها وهي مسألة نفسية لا يجوز البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية والثابت في الدعوى أنها تقدمت بالانضمام في ١٩٦٣/١/٢ وبذلك تكون هي والمطعون عليه متحدى الطائفة من قبل رفع الدعوى في ١٩٦٣/٢/١٦ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن تغيير الطائفة أو الملة عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة، وإذا كان ذلك، وكان الثابت من شهادة بطريكية السريان الأرثوذكس أن الطائفة انضمت إلى هذه الطائفة في ١٩٦٣/٣/٢١ بعد أن كانت من طائفة الأقباط الأرثوذكس ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا التغيير لحصوله أثناء سير الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أنه وفقا للمادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون "تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الاسلام" ومفهوم هذه المادة أنه إذا كان الطرفان من طائفة أو ملة واحدة ثم غير أحدهما طائفته أو ملته أثناء سير الدعوى فلا يعتد بهذا التغيير إلا إذا كان إلى الاسلام وهي تقصد الوحدة الطائفية قبل رفع الدعوى ثم تغييرها أثناء السير فيها لا اختلافا قبل رفع الدعوى ثم اتحادها أثناء السير فيها ففي هذه الحالة يتعين تطبيق أحكام شريعتيها لأحكام الشريعة الإسلامية عملا بالفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون وهي مطلقة وعامة فيما تقضى به من تطبيق شريعة المصريين غير المسلمين متى كانوا متحدى الطائفة والملة ولم تحدد الوقت الذى يكون فيه هذا الاتحاد ويستوى أن تكون الوحدة قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها — ولو صح ما ذهب إليه الحكم من أن الطائفة تعتبر من طائفة السريان الأرثوذكس من وقت قبولها في ١٩٦٣/٣/٢١ فإنهما يكونان متحدى الطائفة أثناء السير في الدعوى ويتعين تطبيق أحكام شريعتيها وهي لا تجيز الطلاق بإرادة الزوج المنفردة أو بإرادتهما وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الحالة المعروضة وهي حالة زوجين متحدى الطائفة والملة أثناء سير الدعوى مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة والملة وتصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن الطاعنة والمطعون عليه غير متحدى الطائفة والملة وطبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية ولم يعتد بالتغيير الحاصل أثناء سير الدعوى فإنه بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه إذ العبرة باتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما وقت رفع الدعوى ما لم يكن التغيير إلى الإسلام ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكمل ، وأمين فتح الله ، ومثمان زكريا .

(١٠٧)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم . ”بيانات الحكم“ . بطلان .

الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم .
ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . يجوز إيراد الأدلة الواقعية والحجج
القانونية في ثنايا أسباب الحكم .

(ب) عقد . ”فسخ العقد“ . ”إعذار“ . التزام . ”التنفيذ العيني“ .
تعويض .

لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين .
اعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المداول مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعذار
المدين بالتنفيذ العيني .

(ج) كفالة . ”الكفالة التضامنية“ . ”التزام الكفيل المتضامن“ .
”نطاقه“ .

فقد الكفيل المتضامن بعض المزايا المقررة للكفيل العادي التي لا تتفق مع فكرة
التضامن . التزام الكفيل المتضامن التزام تابع يحدد نطاقه بموضوع الالتزام في وقت
عقد الكفالة .

١ — الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات
التي يجب أن تدون في الحكم — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ليس
ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان ، فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية

والجميع القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفأت بالرد عليها .

٢ — لا ضرورة للاعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الأخطاء الفنية التي وقع فيها المفاوض مما لا يمكن تداركه فان مفاد ذلك أن الالتزام المترتب على عقد المفاوضة قد أصبح غير ممكن تنفيذه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد وبالتعويض دون سبق إعدار المدين بالتنفيذ العيني لا يكون قد خالف القانون .

٣ — الكفيل المتضامن وإن كان يفقد بعض المزايا المقررة للكفيل العادي والتي لا تتفق أساسا مع فكرة التضامن ، إلا أنه يظل ملتزما التزاما تابعا يتحدد نطاقه — طبقا للقواعد العامة — بموضوع الالتزام الأصلي في الوقت الذي عقدت فيه الكفالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٨٧٣ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الثانى قالت فيها إنه بمقتضى عقد مفاوضة مؤرخ ١٩٥٦/٨/٦ تعهد المطعون ضده الثانى بضمان وتضامن الطاعن ببناء منزل على قطعة أرض مملوكة لها وذلك طبقا للشروط والمواصفات المبينة فى العتد ، وتسلم منها فى مقابل ذلك مبلغ ١٥٠٠ ج ، وإذا لم يتم المفاوضة بتنفيذ هذه الشروط فقد أقامت ضده الدعوى رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥٧ مستعجل . القاهرة بطلب إثبات الحالة ونذبت المحكمة خيرا انتهى فى تقريره إلى أن الأعمال التى أتمها المطعون ضده الثانى غير مطابقة للأصول الفنية وأن قيمتها لا تتجاوز

٥٨٠ ج . واستطردت المطعون ضدها الأولى تقول بأنها أذرت الطاعن والمطعون ضده الثاني بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٧ بسداد مبلغ ١٥٥٧ ج و ٥٠٠ م من ذلك مبلغ ٩٢٠ ج الباقي في ذمتها ومبلغ ٦٥٧ ج على سبيل التعويض ، وأنه إزاء امتناعهما عن الوفاء ، فقد طلبت في الدعوى الحالية الحكم بفسخ عقد المقاوله وبإلزام الطاعن والمطعون ضده الثاني بأن يدفعها لها متضامين مبلغ ١٥٥٧ ج و ٥٠٠ م وبتاريخ ٥/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة الابتدائية بفسخ عقد المقاوله وبإلزام الطاعن والمطعون ضده الثاني متضامين بأن يدفعها للمطعون ضدها الأولى مبلغ ١٠٣١ ج و ٦٤٢ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٨ سنة ٧٧ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضده الثاني بالاستئناف رقم ١٧٤ سنة ٧٧ ق القاهرة ، وأمرت المحكمة بضم الاستئنافين وحكمت فيهما بجلسة ٢٠/١١/١٩٦١ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٠/١٢/١٩٦١ ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسة ٢٢/٢/١٩٦٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لعدم استيفائه البيانات التي أوجبتها المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه تمسك في مذكرته المقدمة بجلسة ٢١/٣/١٩٦١ بأوجه دفاع جديدة وحجج قانونية غير التي وردت في صحيفة الاستئناف أشار فيها إلى أن عبارة الضمان الواردة بملحق العقد غير واضحة المعنى بما يقتضى تطبيق قواعد التفسير المقررة في التمانون بشأنها ، وأنه بفرض صحة هذا الضمان فإنه قاصر على الأعمال المبينة بهذا الملحق ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يشر في أسبابه إلى هذه المذكرة وما تضمنته من دفاع ، فقوت بذلك عليه المصلحة التي قصد إليها الشارع من إيجاب أن يذكر في الحكم خلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ، وفي هذا ما يجعل الحكم باطلا وفقا للمادتين ٢٥ ، ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يشر في تقريراته الواقعية إلى مذكرة الطاعن المقدمة بجلسته ١٩٦١/٣/٢١ أمام محكمة الاستئناف ، إلا أنه عرض في أسبابه إلى الخلاف القائم بين الطرفين بشأن تفسير عبارة الضمان الواردة بالملحق الثاني من عقد المقاولة ، وخلص إلى اعتبار الطاعن ضامنا متضامنا مع المطعون ضده الثاني قبل المطعون ضدها الأولى ، مستندا في ذلك إلى أسباب ألت بوجوه دفاع الطاعن في هذا الخصوص والرد عليها . ولما كان الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان ، فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد شابه البطلان .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه في الأوجه الثلاثة الأولى من السبب الثاني وفي الوجه الأول من السبب الثالث مخالفة القانون والقصور في التسييب ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في مذكرته المقدمة بجلسته ١٩٦١/٣/٢١ أمام محكمة الاستئناف أن عبارة الضمان الواردة بملحق عقد المقاولة من أن المهندس (الطاعن) يعتبر ضامنا للمالكة (المطعون ضدها الأولى) والمقاول (المطعون ضده الثاني) هي عبارة غير واضحة المعنى ولا تكشف عن إرادة الطرفين لأنه إن صح اعتبار الطاعن بوصفه نائبا عن المالكة في تنفيذ التزاماتها المترتبة على عقد المقاولة — ضامنا لها فإنه لا يتصور أن يكون في الوقت ذاته ضامنا للمقاول في تنفيذ التزاماته قبل المالكة ، وأن عدم وضوح هذه العبارة كان يقتضي استجلاء لقصد الطرفين بشأنها — تطبيق قواعد التفسير الواردة في المادة ١٥٠ من القانون المدني ، وأنه بفرض اعتبار الطاعن ضامنا متضامنا مع المقاول قبل المالكة ، فإن مسؤوليته ما كانت لترد إلا على الأعمال الإضافية المشار إليها في الملحق الثاني من العقد الذي ذيلت به عبارة الضمان ، دون الأعمال المبينة بالعقد الأصلي ، هذا إلى أن الملحق المذكور قد جعل التزام المقاول بالأعمال المترتبة عليه معلقا على شرط إخطاره من المالكة في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ العقد ، وإذ لم يتم هذا الإخطار في الميعاد فقد أصبح التزام المقاول غير قائم ،

مما يستتبع حتما اعتبار التزام الطاعن غير قائم ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يتناول بالبحث هذا الدفاع — وأخذ بالمعنى الحرفي لعبارة الضمان ولم يستبن منها إلا الجزء الخاص بضمان المهندس للمقاول دون أن يستوعب العبارة بأكملها ، وأطلق الحكم هذا التفسير على العقد جميعه فاعتبر الطاعن ضامنا متضامنا مع المقاول في كافة شروطه ولم يقصر مسؤوليته على الأعمال الواردة بملحق العقد ، كما أغفل الحكم شرط الإخطار واعتبر الالتزام نافذا بدونه .

وحيث إن هذا النعى في جملة مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يأتي : ” وحيث إنه عن الاستئناف رقم ١٢٨ سنة ٧٧ ق القاهرة ، فأسباب الاستئناف تدور كلها حول ضمانه تضامن المستأنف (الطاعن) للمقاول فبالاطلاع على عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٦/٨/٦ تبين أنه مكون من عقد يحتوى على ثلاث ورقات وملحق محرر مع العقد وفي تاريخه ، وفي نهايته هذه العبارة ” وهذا العقد يتبع في المسؤولية القانونية المدة التي أقرها قانون الدولة ، والمهندس (الطاعن) يعتبر ضامنا متضامنا عن المقاول والمالك ، ويستفاد من ذلك بأنه اتفق على أن يكون المستأنف (الطاعن) ضامنا مع المقاول والمالك في جميع ما جاء بشروط العقد ، فإن أخل المقاول بما التزم به من شروط العقد فهو ضامن متضامن معه في مسؤولية هذا الإخلال ، وإذا أخلت المالكة فهو ضامن متضامن معها في المسؤولية ، وقد تبين أن أحدهما وهو المقاول قد أخل بالتزاماته فيكون المستأنف (الطاعن) ضامنا متضامنا معه في هذا الإخلال ، ولا يكون في هذا المجال اتحاد ذمة لأن الإخلال وقع من جانب واحد كما أن العقد وملحقه هما وحدة اتفاق ، فإذا فسخ العقد وهو الأصل فسخ الملحق وقد سبق بيانه أن ضمانه تضامن المستأنف (الطاعن) جاء بعد العبارة الأخيرة من الملحق التي ذكر فيها كلمتي ” وهذا العقد “ فيستفاد من ذلك أن ضمانه تضامن المستأنف (الطاعن) كان عن جميع ما ورد بشروط العقد وملحقه “ . ولما كان لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود والمحركات بما تراه أوفى لمقصود المتعاقدين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما تفيدته ظاهر عبارة الضمان الواردة في ملحق العقد ، واعتبر لأسباب مقبولة عقلا أن الطاعن ضامن متضامن مع المطعون ضده الثاني

قبل المطعون ضدها الأولى في تنفيذ كافة الأعمال الواردة في عقد المقاولة وملحقه ، وكانت هذه الأسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه بذلك يكون قد التزم حدود القانون في تفسير العقود ، لما كان ذلك ، وكان مقتضى ما قرره الحكم — من أن فسخ عقد المقاولة الأصلي يترتب عليه فسخ الاتفاق الملحق به — هو عدم الاعتداد بهذا الملحق وما تضمنته من شرط إخطار المالك للمقاول بالقيام بالأعمال الإضافية المبينة به في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على العقد ، لما كان ما تقدم ، فإن هذا النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالوجه الرابع من السبب الثاني والوجه الثاني من السبب الثالث مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٦١/٣/٢١ بأنه يفرض اعتباره ملزما بالتضامن مع المقاول ، فقد كان على المالك (المطعون ضدها الأولى) إعداره لتنفيذ التزاماته حينما طبقا للمادة ١/١٥٧ مدني قبل أن تلجأ إلى فسخ العقد ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بالفسخ دون سبق إعداره بالتنفيذ العيني ، أما الإنذار المشار إليه بأسباب الحكم والموجه من المطعون ضدها الأولى إلى الطاعن فقد كان بشأن مطالبتها بدفع المبلغ الذي قدره خبير إثبات الحالة ولم يكن موضوع المطالبة بالتنفيذ العيني . وأضاف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه بوصفه كفيلا متضامنا تسرى عليه الأحكام الخاصة بالمدينين المتضامين ، فلا تجوز مساءلته إلا عن فعله وبعد إعداره شخصيا ، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبره مسئولاً في تنفيذ الالتزام عن فعل المقاول خلافا لما تقتضيه المادة ٢٩٣ مدني .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه لا ضرورة للاعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الأخطاء الفنية التي وقع فيها المقاول مما لا يمكن تداركها ، وذلك استنادا إلى ما قرره من : ” إن النقص في كمية الحديد التي قدرها المهندس في الميدة والأعمدة والأعمال المعيبة في صب رؤوس الآبار والسملات تضر بحالة البناء ولا يمكن الاطمئنان معها إلى تحمل الأساس ضغط الأدوار التي كان مفروضا

أن تحملها طبقا للرسومات وقد يدعو البناء إلى الانهيار كما وأن المقاول خرج بالبناء عن خط التنظيم وأن مهندس تنظيم قسم الحماية أمر بأخذ التعهد الكتابي اللازم على المسأنف عليها (المطعون ضدها الأولى) بنقل الميدة البارزة عن خط التنظيم المعتمد بمقدار ٣٠ سم وذلك بنقلها إلى الداخل "وكان هذا الذي قرره الحكم يفيد أن الالتزام المترتب على عقد المقاول قد أصبح غير ممكن تنفيذه عينا ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بفسخ العقد وبالتعويض دون سبق اعدار الطاعن بالتنفيذ العيني — لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسييب . والنعي مردود في شقه الثاني بأن الكفيل المتضامن وإن كان يفقد بعض المزايا المقررة للكفيل العادي والتي لا تتفق أساسا مع فكرة التضامن ، إلا أنه يظل — على أي حال — ملزما التزاما تابعا يتحدد نطاقه — طبقا للقواعد العامة — بموضوع الالتزام الأصلي في الوقت الذي عقدت فيه الكفالة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بمسائلة الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى عن إخلال المقاول بتنفيذ التزاماته باعتبار الطاعن كفيلا متضامنا مع المقاول في التزاماته المترتبة على المقاول في الوقت الذي عقدت فيه بتاريخ ١٩٥٦/٨/٦ فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٠٨)

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٠ القضائية :

رسوم . "رسم الدمغة" . قطن . "لجنة القطن" .

رسم الدمغة . مشتروات لجنة القطن . مبيعاتها . خضوعها للرسم .

ما تدفعه لجنة القطن من مبالغ ثمنها لمشترياتها يخضع لرسم الدمغة المنصوص عليه في المادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إذ واقع الحال فيها أنها مبالغ صرفت من أموال الدولة وعن صفقات تمت لحسابها أو لحساب وزارة المالية وتؤول إليها حصيلتها وفقا للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢ بتمويل محصول القطن والقرار الوزارى بإنشاء لجنة القطن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان أقامت الدعوى رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى الاسكندرية ضد كل من لجنة القطن المصرية — ومصلحة الضرائب — طالبت فيها الحكم بالزامها بأن ترد لها

مبلغ ٤١٣٦٧ ج و ٨١٥ م مع فوائد هذا المبلغ القانونية من تاريخ دفعه ومصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقالت شرحا لها إنه اتباعا لتعليمات مصلحة الضرائب عمدت لجنة القطن إلى خصم رسم دمغة على المبالغ المدفوعة منها ثمننا لمشترواتها من أقطان الشركة مستندة في ذلك إلى ما نصت عليه المادة الأولى من قانون الدمغة من أن يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة في حين أن لجنة القطن لا تعتبر هيئة عامة ولم ينط بها إدارة مرفق عام ولا هي تدفع ثمن الأقطان التي تشتريها بطريق الإنابة عن الحكومة وإنما تتعامل مع الأشخاص والشركات بوصفها من أشخاص القانون الخاص ، وفي حين أن ما يصرف ثمننا لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية يعفى من رسوم الدمغة ، وإذ خصمت اللجنة من ثمن مشترواتها من الشركة في سنتي ١٩٥٢/١٩٥٣ و سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ رسوم دمغة مقدارها ٤١٣٦٧ ج و ٨١٥ م ولم تجد المطالبة الودية في استرداده فقد اضطرت الشركة إلى رفع هذه الدعوى بطلب رده مع فوائده القانونية وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ٧٢ سنة ١٥ قضائية . وبتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجوه أولها أنه اعتبر لجنة القطن هيئة عامة في حين أنها هيئة تجارية ذات ميزانية مستقلة وتمسك بحسابات تجارية تظهر فيها الأرباح والخسائر

ولا يمكن مع ذلك القول بأنها هيئة أو منشأة أو مؤسسة عامة واعتبارها من تلك المصالح العمومية الإدارية التي يمنحها المشرع الشخصية الاعتبارية وتخصص لإدارة مرفق عام إذ هي تتعاقد مع الأفراد والشركات بوصفها من أشخاص القانون الخاص لا بوصفها سلطة عامة وإذ هي لم تجرد عن نية الكسب ومن الجائز أن تحقق ربحاً من الأقطان التي تشتريها (وثانيها) أن محكمة أول درجة اعتبرت لجنة القطن منشأة اقتصادية عامة بينما اعتبرتها محكمة الاستئناف سلطة عامة تقوم بعملية شراء وبيع القطن لحساب وزارة المالية ومن ماله وبذلك تكون الصرفيات التي دفعت في شأن هذه العمليات منصرفاً من الحكومة وتخضع لرسم الدمغة إذ العبرة في استحقاق رسم الدمغة بطبيعة المال المنصرف وكونه مالا أميرياً مصروفاً لحساب وزارة المالية وثمناً لأقطان اشترت لحسابها لا بطبيعة الجهة التي تولت صرفه وهو تناقض في أسباب الحكمين ومخالفة للقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٥٧- الذي صدر أثناء نظر الدعوى- وبمقتضاه تعتبر لجنة القطن مؤسسة عامة تمارس نشاطاً تجارياً وأموالها تعتبر أموالاً خاصة وليست أموالاً عامة أو مخصصة لمنفعة عامة بالفعل لأن قرار إنشائها لم ينص على خلاف ذلك وكون اللجنة منشأة عامة ذات نشاط تجاري لا يقتضي استحقاق رسم دمغة على مشترياتها طالما أن أموالها ليست أموالاً عامة ولا مخصصة لمنفعة عامة وهي في تعاملها مع الأفراد لا تتمتع بأية ميزة من ميزات السلطة العامة (وثالثها) أن الطاعنة قررت في دفاعها أمام محكمة أول درجة أن لجنة القطن كانت تشتري محصول القطن موسم ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ بسعر محدد وطبقاً للفقرة ج من المادة ٣ من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لا يخضع ثمنه لرسم الدمغة ورد الحكم المطعون فيه- والحكم الابتدائي معه- بأن القطن لم يكن في وقت من الأوقات محددًا في تسعيرة جبرية تفرضها الحكومة بل سعره محدد وفقاً لللائحة البورصة وظروف العرض والطلب وهذا من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن شراء محصول القطن وقد نص في المادة الأولى منه على أنه اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ تشتري لجنة القطن المصرية أقطان الموسم ١٩٥٣-١٩٥٤ والمتبقى من أقطان موسم ١٩٥٢-١٩٥٣ بالأسعار الميينة بالجدول المرافق لهذا القانون ونص في المادة الثانية على أن يصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً بتحديد أسعار الأساس لأصناف القطن الأخرى وكذلك يصدر القرارات

اللازمة لتحديد فروق الرتب ونص في المادة الثالثة على أنه لا يجوز تصدير أية أقطان للخارج أو تسليم أقطان للغازل المحلية للاستهلاك المحلي إلا بعد الحصول على شهادة من لجنة القطن المصرية تثبت أن هذه الأقطان مشتاة من اللجنة وكان المشرع قد مهد لهذا القانون بإصدار المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ بتعطيل بورصة العقود إلى أجل غير مسمى وتسهيل عقود القطن وتصفياتها والمقاصة فيها بالأسعار التي حددها المرسوم بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تحديد سعر عقود القطن تحت القطع محصول موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ وفي خصوص محصول القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية أصدر المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٣ وحدد في المادة الثانية منه السعر الذي تشتري به الحكومة إذا رغب التاجر في بيع ما اشتراه من القطن إليها . وهذان القانونان وإن لم يلزما المنتج أو التاجر أو المحال التجارية بالبيع للحكومة إلا أنه بصدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ اترم كل من هؤلاء بطريق غير مباشر بالبيع لها وحدد الثمن الذي تشتري به طبقا للجدول المرافق له (ورابعها) إن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن لجنة القطن إنما تقوم بما نيظ بها من بيع وشراء وكافة الإجراءات لحساب وزارة المالية ونيابة عنها مستندا في ذلك إلى المادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ التي تشترط تصديق وزير المالية لنفاذ قرارات اللجنة ، وهذا من الحكم خلط بين معنى النيابة في التعاقد والإنابة في الصرف لأن إضفاء الشخصية المعنوية على لجنة القطن واستقلال ميزانيتها يتعارض مع القول بأنها تعمل لحساب وزارة المالية واشتراط تصديق وزير المالية على قرارات اللجنة لا يغير من الأوضاع القانونية إذ أن العقود التي تبرمها تتم مستكملة أركانها القانونية واشتراط التصديق عليها من وزارة المالية ليس سوى وسيلة إدارية لضمان حسن سير العمل وتوقي الخسارة . والإنابة في الصرف طبعا لقانون الدمغة غير النيابة في التعاقد كما يعرفها القانون المدني إذ أن الإنابة في الصرف لا تعدو أن تكون إجراء ماديا يتم به قبض المبالغ التي تصرفها إحدى خزائن الحكومة أو الهيئات العامة أما النيابة في التعاقد فهي عمل قانوني يباشره النائب عن الأصل ويرتب القانون عليها آثارا معينة أخصها إضافة آثار التصرف القانوني إلى ذمة الأصل دون نائبه (وخامسها) إن الشركة تمسكت في مذكرتها المؤرخة ١٩٦٠/٥/٣١ ولأول مرة أمام محكمة الاستئناف

بدفاع جديد حاصله أن للحكومة أوجهة الإدارة أو المنشأة العامة حرية اختيار أسلوب القانون العام أو أسلوب القانون الخاص فيما تجريه من عقود ويترتب على اختيار أحد هذين الأسلوبين نتائج مختلفة بالنسبة للاختصاص وللقواعد الموضوعية التي تحكمها بحيث إذا اختارت أسلوب القانون الخاص سرى عليها ما يسرى على الأفراد من أحكام هذا القانون ، وتتبع المنشآت العامة ذات الطابع التجاري أو الصناعي نفس النظام إلا أن الأصل لديها أنها تخضع للقانون الخاص وتعتبر عقودها من عقود القانون الخاص ما لم تتضمن شروطا غير مشروعة أو غير مألوفة في علاقات الأفراد ، وبالرجوع إلى عقود لجنة القطن يتضح أنها لا تتضمن شيئا من هذه الشروط غير المألوفة وينبني على ذلك أن رسم الدمغة الذي نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لا يسرى على مثل هذه العقود لأن هذا النص إنما وضع لإعطاء الحكومة منزلة من مزايا القانون العام إذا تعاقدت بوصفها حكومة أو هيئة عامة ومع أن هذا الدفاع جديد وطلب محامى اللجنة استبعاده أو فتح باب المرافعة للرد عليه فإن محكمة الاستئناف لم تفتح باب المرافعة ولم تقرر استبعاده وأغفلت الرد عليه وفي ذلك ما يبطل حكمها ولا يغير من ذلك ما رد به الحكم من أن اللجنة تتعاقد باعتبارها من أشخاص القانون العام إذ أن هذا الرد إنما يواجه دفاع الشركة القائم على أن اللجنة ليست هيئة عامة ولا يواجه هذا الدفاع الجديد من أنها حتى وإن اعتبرت هيئة عامة فإنه يتعين إخضاعها لأحكام القانون الخاص متى كانت قد اختارت في تعاملها أسلوب هذا القانون كما لا يغير من ذلك ما رد به الحكم من أن قرارات اللجنة لا تكون نافذة إلا بتصديق وزير المالية إذ أن مهمة اللجنة هي شراء القطن المحلوج محصول ٤٢/٤٣ ثم بيعه للتصدير أو الاستهلاك المحلى وطبقا للقرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ تخضع عمليات البيع دون الشراء لتصديق وزير المالية وإذ أطلق الحكم سلطة وزير المالية في التصديق على عمليات البيع والشراء فإنه يكون قد مسخ أحكام هذا القرار الوزاري وسلطة الوزير في التصديق على عمليات البيع ليس من شأنها اعتبار اللجنة تتعاقد بأسلوب القانون العام إذ الواقع أنها تتعاقد بأسلوب القانون الخاص .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢ لتمويل محصول القطن سنة ١٩٤٢ يبين أنه نص في المادة الأولى

منه على أنه "يؤذن لوزير المالية في أن يخصص لتمويل القطن لسنة ١٩٤٢ مبلغ عشرين مليوناً من الجنيهات على أن يؤخذ ٨ مليون جنيه من المال الاحتياطي العام للدولة ويدبر الباقي بإصدار قرض في مصر أو في الخارج لأجل قصير بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء" وفي المادة الثانية على أن "يفتح حساب خاص للعمليات التي تباشر على محصول القطن سنة ١٩٤٢ وتخصص إيرادات هذا الحساب أولاً لسداد القرض المذكور وما يتبقى بعد سداد القرض يضم إلى الاحتياطي العام" وفي المادة الثالثة على أن "يدرج في قسم الدين العام في ميزانية مصروفات الدولة المبالغ اللازمة سنوياً لسداد فوائد ومصروفات القرض المشار إليه" وتنفيذاً لهذا القانون وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء "لجنة القطن" مقتضاه أن تؤلف لجنة تسمى لجنة القطن المصرية يعهد إليها في شراء القطن المحلوج الناتج من محصول موسم ١٩٤٢/١٩٤٣ وتسليمه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك المحلي وفي اتخاذ الإجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية (المادة ١) وأن يكون لها ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص في البنك الأهلي وأن تملك حساباتها بحيث تظهر جملة الأرباح والخسائر الناتجة من العمليات التي باشرتها (المادتان ٤ و ٥) ، وأن يعين وزير المالية مراقباً لحساباتها وعلى مراقب الحسابات أن يتحقق من أن القرارات التي تصدرها وزارة المالية بشأن مهمة اللجنة قد نفذت بأكملها وتوضع الحسابات التي يصدق عليها المراقب تحت تصرف ديوان المحاسبة (المادتان ٦ و ٥) وأنه لا يجوز إصدار القرارات إلا بحضور ستة أعضاء منهم ٣ من موظفي الحكومة وتبلغ القرارات التي تصدرها لوزير المالية بمجرد صدورها ويجب الحصول على تصديق وزير المالية على قرارات اللجنة المتعلقة بإجراءات البيع لتكون نافذة (المادة ٧) ومؤدى هذه النصوص أن ما تعقده لجنة القطن من صفقات الشراء والبيع وما تستلزمه هذه الصفقات من أعمال الصرف والقبض إنما تتم لحساب وزارة المالية وبطريق النيابة عنها في التعاقد - لا في الصرف وحده - وتحت إشرافها ورقابتها ومن مال الدولة (الاحتياطي العام) (والقرض العام) الذي أذن لوزير المالية فيه وليس أدل على ذلك من أن ما يتبقى من حساب هذه العمليات بعد سداد القرض وفوائده ومصروفاته يضم إلى الاحتياطي العام - وإذا كان ذلك،

وكانت المادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أنه "يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة أو الهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة" تعين القول بأن ما تدفعه اللجنة من مبالغ ثمنًا لمشترياتها يخضع لرسم الدمغة إذ واقع الحال فيها أنها صرفت من أموال الدولة ومن صفقات تمت لحسابها أو لحساب وزارة المالية وتؤول إليها حصيلتها — وما تعترض به الطاعنة "في الوجه الثاني" من أن اللجنة كانت تشتري محصول القطن موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٣/١٩٥٤ بسعر محدد رسميًا وطبقا للفقرة ج من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لا يخضع لرسم الدمغة مردود بما رد به الحكم الابتدائي من أن القطن لم يكن "محدد الأسعار رسميًا في تسعيرة جبرية" وليس يجدى ما تثيره الطاعنة في الوجه الأول والثاني والرابع والخامس من دفاع نظري بحتم لا ينطبق على واقع الحال في الدعوى وتكييفه — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من وجوه (أولها) أن الشركة تمسكت في دفاعها بأن لجنة القطن لا تعتبر هيئة عامة وأفاضت في التعريف بهذه الهيئات والشروط اللازمة لأسباب هذه الصفة عليها وقالت أنها لا تنطبق على اللجنة إذ ينقصها شرطان أساسيان من شرائط المرفق العام هما التمتع بميزات السلطة العامة والتجرد من نية الكسب كما تحدثت عن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وما نص عليه في المادة ٢٠ من أن أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو ماليا لا تعتبر أموالا عامة وأوضحت أن هذا النص أنهى الجدل في شأن أموال لجنة القطن وأنها أموال خاصة يجوز حجزها عليها ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع واقتصر على بيان حكم المادتين ١ و ٧ من القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء اللجنة ورتب على ذلك أنها سلطة عامة وأموالها أموال عامة بغض النظر عن وجود ميزانية مستقلة لها (وثانيها) أنه لم يعن بالرد على دفاع الشركة بشأن النيابة في التعاقد والنيابة في الصرف ولو فعل لوجد في استقلال ميزانية اللجنة عقبة تحول دون القول بأنها تنوب عن الحكومة في الصرف وأن هذه العقبة تزداد قوة إذا

ما عني باستقراء قواعد الانابة وهي لا تكون إلا إذا أضيف أثر التصرف إلى الأصيل وفي حالتنا وبسبب تمتع اللجنة بالشخصية الاعتبارية يتم التصرف في ذمتها هي لا في ذمة الأصيل وإلا اختلطت ذمتها بذمة الحكومة وهو ما يتنافى مع ما لها من شخصية اعتبارية وذمة مستقلة والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن يكون في مقدور الحكومة أو الهيئات العامة تحصيل الرسم أو عدم تحصيله وفق رغبتها ومشيتها فتحصله إذا تولت هي الصرف ولا تحصيله إذا كلفت به أحد البنوك ، وإذا لم يعن الحكم بتدليل هذه العقوبات التي تحول دون الوصول إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه يكون خليقا بالإبطال (وثالثها) أن الشركة تمسكت في مذكراتها المؤرخة ١٩٦٠/٥/٣١ ولأول مرة في الاستئناف بدفاع جديد - هو مدار الوجه الخامس من السبب الثاني - حاصله وجوب الوقوف على أسلوب الحكومة وجهات الإدارة في التعاقد حتى إذا ما اختارت أسلوب القانون العام تمتعت بجميع مزايا السلطة العامة وإذا ما اختارت أسلوب القانون الخاص تكون قد تنازلت عن هذه المزايا وتعامل معاملة الأفراد وهو ما أشارت إليه في الوجه الثالث من السبب الثاني وذكرت أسانيده تفصيلا ، وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع ولو عني باستقراءه لتغير وجه الفصل في الدعوى إذ لو ثبت أن الحكومة أو ما سماه الحكم سلطة عليا " لجنة القطن " كانت تتعامل في الأقطان كفرد عادي تعين عدم إخضاع مدفوعاتها لرسم الدمغة حيث يستوى عندئذ أن تكون اللجنة هيئة عامة أو خاصة وأن تقوم بالصرف بالأصالة عن نفسها أو نيابة عن الحكومة ما دامت الحكومة لم تختر في إنابتها لها أسلوب القانون العام .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه من أن ما تمسك به الطاعنة من دفاع بشأن " لجنة القطن " وأنها ليست هيئة ولا سلطة ولا مؤسسة عامة وأموالها ليست أموالا عامة أو بشأن ما هنالك من فوارق بين النيابة في التعاقد والنيابة في الصرف أو بشأن وجوب الوقوف على أسلوب الحكومة وجهات الإدارة في التعاقد ، هو دفاع نظري يحتمل لا ينطبق على واقع الحال في الدعوى وتكييفه وبحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن لجنة القطن " تعمل لحساب الحكومة وتحت رقابتها وإشرافها وبمعنى أدق تحت الوصاية

الادارية لوزارة المالية بدلالة ما تنص عليه المادتان الأولى والسابعة من القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ الصادر بإنشائها " وأنه " مهما قيل في صفة لجنة القطن فإن مؤدى نص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ أن وزارة المالية هي التي تقوم بعملية شراء وبيع القطن لحسابها ومن مالها مهما كانت صفة الوكيل الذي عهدت إليه بهذه العملية وبذلك تكون الصرفيات التي دفعت في شأن هذه العمليات إنما هي مبالغ منصرفه من الحكومة تخضع لرسم الدمغة بغير حاجة لبحث صفة الوكيل عن الحكومة في الصرف " إذ فيه الرد الضمني على دفاع الطاعنة ويكون النعي بالقصور على غير أساس - ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٠٩)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ القضائية :

نقض . ” الحكم فى الطعن ” . ” أثره ” .

نقض الحكم . إحالة . أثرها . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار
الحكم المنقوض . حق الخصوم فى إبداء ما كان لهم الحق فى إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع .
حق المحكمة . إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى . عدم مخالفة قاعدة
قانونية قررها الحكم الناقض .

نقض الحكم المطعون فيه نقضا كليا وإعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرته
يقتضى زواله ومحو حجته ، وبه تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا
عليه قبل إصدار الحكم المنقوض بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة
من مسالك الطلب والدفع والدفاع ما كان لهم من ذلك قبل إصداره (١) ويكون
لمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذى تحصله مما يقدم
لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه
واستوجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض
فى حكمها الناقض .

(١) نقض ١١/٣/١٩٦٥ الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - السنة ١٦ ص ٣٠٤ .
ونقض ١١/٤/١٩٦٣ الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ ق - السنة ١٤ ص ٥٢٠ .
ونقض ٣/٥/١٩٦٢ الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ ق - السنة ١٣ ص ٥٩١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن جان خورى أقام الدعوى رقم ١٥٣٠ سنة ١٩٥١ القاهرة الابتدائية ضد شركة القرن العشرين فوكس يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال بيانا لدعواه إنه كان يعمل فى شركة يونيفرسال منذ سنة ١٩٣٠ وظل يتدرج فى وظائفها إلى أن أصبح مساعدا للمدير العام . وفى سنة ١٩٤٦ عرضت عليه شركة فوكس أن يعمل مديرا لها فى مصر على أن تحل محل شركة يونيفرسال فى كافة حقوقه عن مدة خدمته السابقة فالتحق بخدمتها فى ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ واستمر إلى ١٥/١٠/١٩٥٠ حيث فوجئ بفصله وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق تعويضا عنه مع مكافأة نهاية الخدمة ومرتب مهلة الإنذار وبدل الإجازة فقد طلب الحكم له بها وردت الشركة بأن عقد استخدام المدعى غير محدد المدة وقد استعملت حقها فى فسخه لما لاحظته عليه من مآخذ وما نسبته إليه من تقصير ولما بدأت صناعة السينما تعانيه من أزمات اضطرت إلى إعادة تنظيم أعمالها فى الشرقين الأوسط والأدنى بتخفيض مرتبات الكثيرين من موظفيها والاستغناء عن بعض مديريها ومنهم المدعى وهو لا يستحق فى ذمتها سوى ٣٩٥ ج و ٢٠٠ م مكافأة نهاية الخدمة وبدل الإنذار ومرتب شهر بدل إجازة. وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢٩٥١ ج و ٥٦ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء فيما زاد عن مبلغ ٣٩٥ ج و ٢٠٠ م وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩ سنة ٧١ قضائية كما استأنفه جان خورى طالبا تعديله وإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ١٧٠٤٨ ج و ٤٤٠ م علاوة على المبلغ المحكوم به

والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وضمت المحكمة الاستئنافية وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١ حكمت حضوريا برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٨٣ سنة ٢٥ قضائية وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وعجل جان خورى الاستئناف وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض وبتعديله بالنسبة للمبلغ المقضى به إلى ٣٩٥ ج و ٢٠٠ م وألزمت الشركة بالمصروفات المناسبة وأعفت جان خورى من باقية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه وطعن جان خورى في هذا الحكم الأخير بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن محكمة النقض نقضت الحكم الاستئنافية الأول وأسست قضاءها على أنه " لصاحب العمل السلطة في تنظيم منشأته باعتبار أنه هو المالك لها والمستول عن إدارتها ولا معقب على تقديره إذا رأى لأزمة إقتصادية ظهر أثرها عليه أو كارثة مالية توشك أن تنزل به تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته مما يجعل له الحرية في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذى يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة " وقد بنى الحكم على نظر مخالف مؤداه " أنه لم يكن في إعادة تنظيم الشركة لمنشأتها ما يحتم طرد الطاعن من عمله بخادل الحكم بذلك الشركة في الوسائل التى اتخذتها لإعادة تنظيم عملها وقيل لما يهددها من خطر وهو أمر غير جائز قانونا " وهو فيما إنساق إليه من هذا الخطأ " يكون قد حجب نفسه عما دفع به الطاعن دعوى الشركة من عدم صحة ما أسست عليه قرارها بإعادة تنظيم أعمالها وإنما بنى قضاءه على افتراض صحة ما تدعيه الشركة في هذا الخصوص ولا يعتبر ذلك تسليما من الحكم بصحة هذا الادعاء أو نفيه " وبالتالي " يكون قد خالف القانون وشابه قصور يستوجب نقضه " ومؤدى هذا النظر من محكمة النقض أنه وإن لم يكن من حق الطاعن المجادلة في حق الشركة في إعادة تنظيم منشأتها . إلا أن من حقه أن يثبت فساد ما تدعيه الشركة من إعادة

تنظيم العمل بالمنشأة وقضاؤها هذا ملزم لمحكمة الموضوع بعد أن أحيلت إليها القضية بحيث يتعين عليها أن تعرض للدفاع الذي كانت قد حجبت نفسها عن بحثه وكان سببا لنقض الحكم السابق - وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن المحكمة لم تبحث هذا الدفاع وانتقلت بالتزاع إلى مناط آخر هو ما إذا كان لإنهاء عقد الطاعن ما يبرره أم لا ثم ناقشت هذا المبرر الذي يقوم على الادعاء بأن الطاعن أهمل في أداء واجباته التي يفرضها عليه عقد العمل المبرم بينه وبين الشركة ، وهو بذلك يكون - كسابقه - قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به الطاعن دعوى الشركة من عدم صحة ما أسست عليه قرارها بإعادة تنظيم أعمالها وهو نفس العيب الذي شاب الحكم المنقوض وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن نقض الحكم نقضا كليا وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته يقتضى زواله ومحوجيته وبه تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسالك الطلب والدفع والدفاع ما كان لهم من ذلك قبل إصداره ويكون لمحكمة الإحالة أن تقيم حكما على فهم جديد لواقع الدعوى الذي تحصله مما يقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض في حكمها الناقض - وإذا كان ذلك ، وكانت محكمة النقض قد نقضت الحكم الاستثنائي الأول لأنه جادل الشركة في الوسائل التي تتخذها لإعادة تنظيم عملها وهو في المساق إليه من هذا الخطأ حجب نفسه عن البحث فيما دفع به الطاعن من عدم صحة ما أسست عليه الشركة قرارها بإعادة تنظيم أعمالها وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ناقش دفاع الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه بأن " تراخي المستأنف عليه وعدم اتخاذه من الإجراءات الحاسمة ما يكفل حسن سير العمل ومعالجة نقص الإيراد فإن اختلفت مسببات الخسارة من منطقة إلى أخرى فقد اتفقت جميعا في النتيجة التي سمتها الشركة أزمة اقتصادية عاجلتها بطريقتها الخاصة وقد مس هذا العلاج المستأنف عليه في منطقته كما مس زملاء له شملهم إعادة التنظيم إما بالفصل أو بنقص مرتباتهم ولا معقب على الشركة في الوسائل التي تنتهجها في هذا السبيل " كما ناقش دفاعه من أن فصله كان مفاجئا ورد بأنه " ينقضه

ما سلف بيانه من إيضاح قاطع في الدلالة على أن إنهاء عقد عمله كان نتيجة متوقعة ومحتملة لضعف إنتاجه وعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل الصعاب التي أدت إلى نقص الإيراد وكان من حق الشركة بصرف النظر عن الأزمة الاقتصادية العامة التي واجهتها بصفة خاصة في أمريكا وأوروبا أن تنهى عقد عمله في حدود حقها المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم هذا النزاع وهكذا يبين أنه ليس للاستئناف عليه الذي أنهت الشركة عقده استنادا إلى المبرر السابق والذي تطمئن المحكمة إلى جديته وبعده عن العسف من حق سوى أجره عن مدة المهلة " - فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو تجنب عن بحث دفاع الطاعن والرد عليه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أنه وقد نقض الحكم الاستئنافي الأول لقصوره عن البحث فيما دفع به الطاعن من عدم صحة ما أسست عليه الشركة قرارها بإعادة تنظيم أعمالها وهو ما يتحدد به وضع النزاع أمام محكمة الإحالة ويجعله قاصرا على مناقشة أسباب إعادة التنظيم في ذاتها كان طبيعيا أن يهمل الطاعن الكلام عن الادعاء لعدم صلاحيته للعمل وأن لا يرد على مزاعم الشركة في هذا الصدد . وإذ لم تقتصر المحكمة على البحث فيما أحيل إليها من محكمة النقض وحكت في الدعوى على أساس عدم صلاحيته دون أن تلفت نظره إلى ذلك فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بما سبق الرد به على السبب الأول من أنه بنقض الحكم نقضا كليا وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه ومردود (ثانيا) بأنه ليس على المحكمة أن تنبه الخصوم إلى ما يقتضيه واجبه في الدفاع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه أن " كتاب الاستغناء عن خدمات الطاعن على ما جاء في كتاب الشركة المؤرخ ١٥ ديسمبر انطوى على السبب الذي ركنت إليه الشركة وهو إعادة تنظيم مكتبها في منطقتي الشرق الأوسط والأدنى وفي شرح هذا السبب أمام محكمة أول درجة أرجعت الشركة هذا التنظيم إلى ما سمته بأزمة اقتصادية حادة هددت صناعة

السينما وشركاتها في موطنها بأمريكا وامتدت إلى بلدان أوروبا . وكان ذلك خلال سنة ١٩٥٠ مما حمل الشركة على انتهاج سياسة جديدة هدفت بها إلى خفض نفقاتها وزيادة إيراداتها . كما استغنت عن خدمات بعضهم وحافضة الشركة فيها من أقوال المجلات والصحف الأمريكية ما يؤكد صحة ذلك " وهي عبارة مطلقة لا يبين منها ما إذا كانت في معرض بيان الوقائع أو في مجال إقامة الدليل على صحة الرأي الذي انتهى إليه وعبارة "حافضة الشركة فيها من أقوال بعض المجلات والصحف الأمريكية ما يؤكد صحة ذلك" تنطوي على قصور إذ لم يشر الحكم إلى اسم أية مجلة أو صحيفة ولم يذكر أقوالها وما استتجه منها وهو بذلك يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة الإسناد والرأي الذي انتهى إليه .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه لا يعيب الحكم — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها متى كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم وهو ما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على نفى مظنة التعسف عن الشركة بقوله إن الشركة كانت " على بينة من خسائرها ونقص إيراداتها في نطاق عمل المستأنف عليه أولا بأول شهرا بعد شهر فلم تستطع عليه صبرا حتى إذا ما أيقنت في نهاية العام باستمرار نقص الإيراد في مصر لم تر بدا من اتخاذ إجراء حاسم في شأنه كما هو الحال في شأن المديرين الآخرين الذين استغنت عن خدماتهم أو أنقصت مرتباتهم " وقوله " وهكذا يبين أنه ليس للمستأنف عليه التي أنهت الشركة عقده استنادا إلى المبرر السابق إيضاحه والذي تطمئن المحكمة إلى جديته وبعده عن التعسف من حق سوى أجره عن مدة المهلة " وهي تقديرات موضوعية - رائغة لم تكن محل نعي من الطاعن وتكفي لحمله — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود .

(١١٠)

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ القضائية :

نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” التقرير بالطعن “ . محاماة . ” التقرير
بالطعن بالنقض “ .

الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن .
لإجراء جوهرى . تخلفه . بطلان .

النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٦٢ — على أن ” يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض
أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب ...
فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله “ يدل —
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — على وجوب أن يكون التقرير بالطعن
من محام موكل عن الطاعن ^(١) لا من الطاعن نفسه وهو إجراء جوهرى يترتب
على إغفاله بطلان الطعن ، وإذ كان التقرير بالطعن لم يحصل من محام موكل
عن الطاعن ولكن من الطاعن شخصيا فانه يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك كونه
محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، لإطلاق النص ، ولأن عبارة ” المحامى الموكل
عن الطالب “ تقتضى الغيرية بين الطاعن ووكيله الحاصل منه التقرير وهو ما لم يتحقق
وما لا محل معه للبحث فى حكمة التشريع ودواعيه .

(١) نقض ١٩٥٩/٦/٢٥ . الطعن رقم ٩ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية . السنة ١٠

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن حاصل بتقرير من الأستاذ جبريل شحاته معوض المحامى بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ذكر فى ديباجته أن المقرر بالطعن محام مقبول أمام محكمة النقض .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن للتقرير به من الطاعن شخصيا لا من محام موكل عنه وفى ذلك ما يبطله طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه إذ نصت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٢ — وهى التى تحكم واقعة الطعن — على أنه ” يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب ... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه “ فلإنها بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون قد دلت على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه هو إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن — وإذا كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن لم يحصل من محام موكل عن الطاعن ولكن من الأستاذ جبريل شحاته معوض الطاعن شخصيا فإنه يكون باطلا ، ولا يغير من هذا النظر كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، لإطلاق النص ، ولأن عبارة ” المحامى الموكل عن الطالب “ تقتضى الغيرية بين الطاعن ووكيله الحاصل منه التقرير وهو مالم يتحقق ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى فإن البحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المحترمين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١١١)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ ، ب) عمل . ” آثار عقد العمل ” . ” سلطة رب العمل في تنظيم منشأته ” . ” انتهاء عقد العمل ” . ” تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل ” . محكمة الموضوع .

(أ) منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها . إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود بعض العمال .
(ب) سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . تقديرية . مبرراته . التحقق منها .
رقابة القاضي .

١ — من سلطة رب العمل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها (١) وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف .

٢ — سلطة رب العمل في تنظيم منشأته سلطة تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه .

(١) نقض ١٩٦٥/٥/٢٦ . الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ ق . السنة ١٦ ص ٦٢٤ .
ونقض ١٩٥٩/٢/١٧ . الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ ق . السنة ١٠ ص ٧٩٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن موريس ميشيل نخله أقام الدعوى رقم ١٥١٠ سنة ١٩٦٠ عمال القاهرة الابتدائية ضد شركة موبيل أويل طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج كتعويض عن فصله من العمل والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقال شرحا لها إنه التحق بخدمة الشركة فى وظيفة ميكانيكى بقسم الخراطة والاصلاحات العامة بعقد فى ٢٧/٤/١٩٤١ وظل يباشر عمله إلى أن فوجئ بفصله فى ١٠/٧/١٩٦٠ وإذ كان هذا الفصل تعسفيا وبلا مبرر ويستحق عنه تعويضا يقدره بمبلغ ٢٠٠٠ ج فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وردت الشركة بأنها — تمشيا مع ظروفها المالية وانخفاض العمل رأت اغلاق قسم الخراطة والاصلاحات العامة الذى كان يعمل فيه بمستودعها بغمرة وترتب على ذلك أن ألغت وظيفته واستغنت عنه وسلمته جميع استحقاقاته من مكافأة وبدل إجازة وبدل انذار ومنحة توازى مرتب شهرين وعشرين يوما ووقع على المخالصة بالاستلام وتنازل عن الشكوى التى كانت مقدمة منه إلى مكتب العمل مما لا يجوز معه القول بأنها كانت متعسفة فى فصله وطلبت رفض الدعوى . وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى مع ائفاء المدعى من المصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٢٠ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بصفته بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٠٠٠ ج والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٣٠ ج مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم

ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى ما جاء بمذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بالتعويض على أن انخفاض العمل بقسم من أقسام الشركة لا يعتبر مبررا لفصل المطعون عليه ورتب على ذلك مسئولية الشركة عن هذا الفصل والتزامها بالتعويض ، وهذا من الحكم قصور ومخالفة للقانون ، لأن الشركة لم تستند في دفاعها لدى محكمة الموضوع إلى مجرد انخفاض العمل ولكن إلى أن انخفاض العمل وانكماشه أدى إلى إغلاق قسم الخراطة والاصلاحات العامة الذي يعمل فيه المطعون عليه وإعادة تنظيم العمل بالمنشأة وبالتالي إلى الغاء وظيفته وتسريحه وهذا الاجراء لم يكن إلا استعمالا لحقها المسلم من أن لصاحب العمل الحق في إعادة تنظيم منشأته تبعا لظروفه المالية أو الاقتصادية المنظورة ولو أدى ذلك إلى الاستغناء عن بعض عماله وحسبه أن يؤدي إليهم ما هو مستحق لهم قانونا من مكافأة وبدل إجازة وبدل انذار وقد أغفل الحكم هذا الدفاع واستند الفصل إلى مجرد انخفاض العمل في أحد أقسام الشركة بفجأت أسبابه قاصرة عن الاحاطة بجميع مبررات الفصل التي كانت مثار نزاع بين الطرفين بحيث لا يتسنى معرفة ما إذا كانت هذه المبررات تميز في نظره فصل المطعون عليه أو لا تميزه وهو ما يعيبه بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتهى عنه وصف التعسف وسلطته في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه — وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة تمسكت في دفاعها بأن الظروف لمالية وانخفاض العمل أدى بها إلى إغلاق قسم الخراطة والاصلاحات العامة

الذى كان المطعون عليه يعمل فيه وبالتالي إلى إلغاء وظيفته والاستغناء عنه ، ورد الحكم المطعون فيه بأن ” انخفاض العمل بقسم من أقسام الشركة لا يبرر فصل العامل “ وهو نظر توجب به الحكم عن مواجهة دفاع الشركة وتحقيقه واستظهار حكم القانون فيه بينما هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين:
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، و ابراهيم حلام .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(ا) عقد . "إلغاء العقد" . "التقابل" . أثره .

ليس للتقابل (التفاضل) أثر رجعي إلا إذا اتفق الطرفان على ترتيب هذا الأثر عليه
بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخ عنه .

(ب) عقد . "العقود الإدارية" . "غرامات التأخير" . إلزام . "الشرط
الجزائي" .

عقد التوريد المبرم بين شخص واحد و جهات الادارة بشأن توريد مادة لازمة
لتسيير مرقق عام مع احتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . عقد إداري
تحكمه قواعد القانون الإداري دون أحكام القانون المدني .

غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط
الجزائي في العقود المدنية . حق جهة الادارة في توقيعها من تلقاء نفسها دون الالتجاء
إلى القضاء للحكم بها ولها أن تستنزل قيمتها مما يكون مستحقا في ذمتها للتعاقد المختلف .
لا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت ضرر للادارة . لا يعنى التعاقد منها إلا إذا كان
الإخلال بالالتزام واجعا إلى قوة فاهرة أو إلى فعل جهة الادارة المتعاقدة معه أو إلى
إعفائها إياه من المسؤولية عن التأخير في تنفيذ التزامه أو التخلف عنه .

(ج) عقد . "العقود الإدارية" . "تنازل الإدارة عن غرامات التأخير" .

للادارة أن تنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها .
وجوب التعبير عن إرادتها في هذا التنازل بكيفية سريجة .

١ - متى كان الطرفان قد تراضيا على إلغاء العقد فإن هذا التفاضل (التقابل)
لا يكون له أثر رجعي إلا إذا اتفقا على ترتيب هذا الأثر بالنسبة لكل أو بعض
الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخ عنه .

٢ - متى كان العقد قد أبرم بين شخص وإحدى جهات الإدارة (وزارة التربية والتعليم) بشأن توريد أغذية لازمة لتسيير مرفق عام هو مرفق التعليم واحتوى العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فإن هذا العقد تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني وتقضى تلك الأصول بأن غرامات التأخير والتخلف عن التنفيذ التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية إذ أن هذه الغرامات جزاء قصديه ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق العام بانتظام وهي بهذه المثابة لا تستهدف تقويم الاعوجاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى من تأمين سير المرافق العامة واطراد عملها ولذلك يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد من تلقاء نفسها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء للحكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقا في ذمتها للمتعاقد المتخلف ولا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت الضرر للإدارة من جراء إخلال هذا المتعاقد بالتزامه فلا يجوز لهذا الأخير أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقي . ولا يعفى هذا المتعاقد من الغرامة إلا إذا ثبت أن إخلاله بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه أو إذا قدرت هذه الجهة ظروفه وقررت إعفائه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه أو التخلف عنه^(١) .

٣ - من المقرر في فقه القانون الإداري أنه وإن كان من حق جهة الإدارة أن تنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها فإنه يشترط لذلك أن تكشف عن إرادتها في هذا النزاع بكيفية صريحة^(٢) .

(١) نقض ١٩٦٥/١٠/٢٦ و ١٩٦٥/١٠/٢٦ بمجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٨٩٧ و ٩٢٢ على التوالي .

(٢) نقض ١٩٦٤/٢/٦ بمجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٢١٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم المرحوم أحمد عبد الفتاح تعاقد مع منطقة الفيوم التعليمية على توريد أغذية لبعض المدارس التابعة لها فى العام الدراسى ١٩٥١ - ١٩٥٢ وذلك بعد طرح عملية التوريد فى المناقصة وقبول عطائه ، وقد بدأ فعلا فى التوريد من ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ إلا أنه توقف فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وطلب من المنطقة إعفاءه من هذا الالتزام بسبب مرضه وقد قبلت الوزارة الطاعنة إعفاءه وأخطرت به هذا القبول فى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ولما طلب المورث من المنطقة صرف ثمن الأغذية التى كان قد وردها فى الفترة السابقة لتوقفه عن التوريد امتنعت بدعوى أن الغرامات المستحقة لها طبقا لشروط التوريد نظير تخلفه عن التوريد فى المدة السابقة على تاريخ قبولها فسخ العقد تزيد على ثمن الأغذية التى قام بتوريدها - إزاء ذلك رفع المورث على الوزارة الطاعنة الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٣ كلى الفيوم التى انتهى فى طلباته الختامية بها إلى طلب الحكم بإلزام الوزارة بأن تدفع له مبلغ ٢١٧٩ ج و ٥٠٠ م من ذلك مبلغ ١١٤٦ ج و ٢١ م ثمن ما ورده من أغذية و ٣٣٣ ج و ٥٢٠ م قيمة التأمين المدفوع منه و ٧٠٠ ج قيمة أدوات وموازين وأغذية جافة كان قد أودعها مخازن المنطقة لاستعمالها فى التوريد ولم تسلمها المنطقة له - وقد ردت الوزارة على هذه الدعوى بدعوى فرعية أقامتها على المورث وطالبت فيها بأن يدفع لها ٩٢٧ ج و ٣٥٩ م على أساس أن هذا المبلغ يمثل باقى المستحق لها من غرامات نظير عدم التوريد فى الفترة السابقة لتاريخ قبولها فسخ العقد وذلك بعد استئصال ثمن الأغذية التى قام بتوريدها وقد دفع المورث دعوى الوزارة الطاعنة بأن تخلفه عن التوريد يرجع إلى مرضه مرضا خطيرا مما يعتبر قوة قاهرة تحول دون استحقاق الغرامة وبأن العقد وقد فسخ فإنه يزول من وقت نشوئه وبالتالي تزول نصوصه المقررة

للعقوبات - وبتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بنائب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان مقدار ما قام المورث بتوريده من أغذية في المدة من ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وما لم يتم توريده بعد ذلك حتى نهاية العقد ومقدار ما تحملته الوزارة من المصاريف نتيجة لفروق الأسعار إن وجدت - وبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بانقطاع سير الحصومة لوفاة مورث المطعون ضدهم فقام ورثته بتعجيل الدعوى في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨ و باشر الخبير ما موريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن قيمة ماورده المورث ١٢٣٢ ج و ٩٨٣ م يخصم منه ٧١ ج و ٢٨٣ م قيمة فرق استبدال أغذية بأخرى و ١٥ ج و ٦٧٨ م ثمن أصناف لم تورد في الفترة التي حصل فيها التوريد و ٧ ج و ٢٣٠ م رسم دمغة وأن قيمة الأغذية التي لم تورد في المدة من ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ حتى ١٦ مارس سنة ١٩٥٢ ٢٠٩٤٦ ج و ٨٨٨ م وأن الغرامات نظير عدم توريد هذه الأغذية بلغت حسب تقدير المنطقة ١٨٥٧ ج و ٦٥٠ م وذكر الخبير أن الوزارة لم تتحمل أى فروق أسعار لأنها بعد أن توقف المورث عن التوريد حرمت التلاميذ من التغذية حتى نهاية العام وبذلك لم تشتري شيئاً على حساب المتعهد - وبتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام منطقة الفيوم التعليمية ممثلة في الطاعنين بأن تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ١١٣٨ ج و ٧٩١ م وهو ما يمثل ثمن الأغذية الموردة بعد خصم فرق الاستبدال و ثمن الأصناف التي لم تورد في فترة التوريد ورسم الدمغة وانتهى هذا الحكم إلى أن من حق الوزارة مصادرة التأمين كتعويض لها عن الأضرار الأدبية التي أصابتها بسبب توقف المورث عن التوريد وقد رفع المطعون ضدهم عن هذا الحكم استئنافاً أمام محكمة استئناف القاهرة قيد برقم ٥٢٤ لسنة ٧٨ ق طلبوا فيه القضاء بما لم يحكم لهم به من طلباتهم كما رفعت الوزارة الطاعنة بدورها استئنافاً قيد برقم ١٦٠٠ لسنة ٧٨ ق طلبت فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مورث المطعون ضدهم والحكم لها بطلباتها من دعواها الفرعية وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف في الاستئناف الأول المرفوع من المطعون ضدهم بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع لهم مبلغ ١٤٦٢ ج و ٧٨٠ م وهو ما يمثل المبلغ المقضى به ابتدائياً مضافاً إليه التأمين المدفوع من مورثهم -

وفي الاستئناف الثانى المرفوع من الوزارة برفضه قطعت الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله ان الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون وخالف الثابت فى الأوراق ذلك أنه أقام قضاءه بعدم إستحقاق الوزارة الطاعنة للغرامات المنصوص عليها فى كراسة الشروط على أنه لم يثبت لحق ضرر بها من جراء تخلف المتعهد (مورث المطعون ضدهم) عن التوريد وأن الوزارة قد قبلت فسخ العقد مطلقا ولم تقيده بشروط أو تحفظات مما يسقط حقها فى توقيع تلك الغرامات وترى الطاعنة أن الأساس الأول ينطوى على مخالفة للقانون ذلك أن العقد المبرم بينها وبين مورث المطعون ضدهم هو عقد توريد إدارى لإتصاله بتسيير مرفق عام هو مرفق التعليم ولاشتمال العقد على شروط استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص كما هو واضح من الشروط الواردة فى كراسة توريد الأغذية وأنه إذ كانت قواعد القانون الإدارى التى تحكم العقد تقضى بأن الغرامات التى ينص عليها فى العقود الإدارية تستحق متى توفرت شروط استحقاقها بحصول الإخلال من جانب المتعاقد معها وبغير حاجة إلى حكم بها وللادارة أن تستنزل قيمتها من المبالغ التى فى ذمتها لهذا المتعاقد ودون أن تلتزم بإثبات حصول ضرر لها من جراء عدم التنفيذ أو التأخير فيه كما لا يقبل إبتداء من المتعهد إثبات عدم حصول هذا الضرر للتنصل من الغرامة فإن الحكم المطعون فيه إذا اشترط لاستحقاق هذه الغرامة ثبوت الضرر يكون مخطئا فى القانون كذلك فإن الأساس الثانى الذى استند إليه الحكم ينطوى على مخالفة للثابت فى الأوراق وعلى خطأ فى القانون ذلك أنه وإن كان بلجهة الادارة فى حالة فسخ العقد رضاء أن تقدر الظروف التى تم فيها الفسخ فتعفى المتعاقد معها من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها فى العقد كلها أو بعضها بما فى ذلك غرامة التأخير إذا هى قدرت أن لذلك محلا إلا أن هذا الاعفاء يجب أن يكون صريحا وقاطعا فى أن الادارة قد تنازلت عن حقها فى توقيع الغرامة وقت أن كان العقد ساريا لأن التنازل عن الحقوق المالية المتصلة بحقوق الخزانة لا يجوز أن يكون ضميا كما أن مجرد قبول الادارة فسخ العقد لا يتضمن بطريق اللزوم إعفاء

المتعاقد معها من الغرامات التي استحققت قبل الفسخ وإذا كان الثابت من الأوراق التي كانت معروضة على محكمة الموضوع أن الوزارة الطاعنة لم تتنازل عن حقها في توقيع الغرامات التي استحققت لها بسبب تخلف مورث المطعون ضدهم عن التوريد في الفترة السابقة لقبولها فسخ العقد بل إن الوزارة حين أخطرت المورث بالفسخ قد أكدت تمسكها بحقوقها التي تضمنها دفتر الشروط ومن بينها الغرامات فذكرت في خطابها المرسل إليه أنها توافق على فسخ العقد وهذا بخلاف الإجراءات القانونية الأخرى التي ستتخذ والتي نصت عليها كراسة الشروط فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم أحقية الوزارة الطاعنة في احتساب قيمة الغرامات على أنها قبلت الفسخ مطلقا وبغير شرط أو تحفظ يكون مخطئا أيضا في القانون علاوة على مخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أورد في تقريراته أن العقد قد انحل باتفاق الطرفين وهو ما يعرف بالتقابل وأن الأصل في التقابل أنه ليس له أثر رجعي إلا أن الحكم لم يعمل هذه القاعدة بل خالفها واعتبر أن الفسخ يرجع إلى اليوم الذي طلب فيه مورث المطعون ضدهم إعفاءه من التوريد وهو يوم ١٢ فيراير سنة ١٩٥٢ وقال الحكم في تبرير ذلك "إن الثابت أن المورث توقف عن التوريد بحجة مرضه اعتبارا من ١٢/٢/١٩٥٢ وطلب من المنطقة إعفاءه من التوريد بداعي المرض وقد صار فحص الأمر بمعرفة أحد المفتشين الإداريين ورؤى قبول الفسخ وأخطرت المنطقة المورث بقبول الفسخ فعلا دون شرط أو تحفظ أي أن الوزارة رأت أن للمورث المتعهد عذرا فقبلت منه الفسخ وبطبيعة الحال يرجع هذا الفسخ إلى التاريخ الذي توقف فيه المتعهد عن التوريد" وقال الحكم في موضع آخر "أنه وقد أظهر المورث رغبته في الفسخ لعجزه عن الاستمرار في التنفيذ بسبب مرضه حسب وجهة نظره وقبلت المنطقة ذلك العرض من جانبه فبديهي أن هذا القبول يرجع إلى تاريخ العرض وهو تاريخ التوقف وهو ١٢/٢/١٩٥٢ أي أن إرادة الوزارة التقت مع إرادة المتعهد التي أبداه في ١٢/٢/١٩٥٢ وإن كان هناك فسخ فانه يكون من هذا التاريخ... وتاريخ الموافقة على الفسخ ليس معناه أن الفسخ من وقتها بل يتوقف ذلك على ظروف كل عقد أهو فوري أو زمني ومن المقرر أن الفسخ إنما يكون بعد تاريخ

العقد وبالاتفاق عليه يكون له أثر رجعي وإذن لا محل للتمسك بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٢ على أنه تاريخ الفسخ الحقيقي إذ لو صح ذلك لانعدمت الحكمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ مدني التي تعيد الطرفين إلى ما قبل العقد، ثم استطرد الحكم إلى بحث ما إذا كان قد لحق بالوزارة الطاعنة ضرر من جراء عدم التنفيذ وانتهى إلى القول بأنه لا ضرر مادي أو أدبي لحقها بحال من الأحوال لأنها منذ توقف المورث عن التوريد تركت التلاميذ بغير تغذية إلى نهاية العام وقد استفادت من المبالغ المرصودة لهذه التغذية مع أنه كان بديها وطبيعيا أن تقوم بعملية الغذاء إما من السلفة التي اشارت إليها في كتابها إلى المنطقة وأما بتكليف متعهد آخر ولكنها لم تفعل ورتب الحكم على ما تقدم عدم أحقية الوزارة في توقيع الغرامات المنصوص عليها في شروط التوريد الملحقة بالعقد - وقال الحكم ردا على استئناف الوزارة "أما وهي أي الحكومة ارتضت الفسخ وقبلته طائعة مختارة وأخطرت المتعهد بذلك كما أنها لم تقم بأي عمل إيجابي يدل على رغبتها في الاستمرار في تنفيذ العقد على حساب المتعهد كما أنها لم تشترط أي شرط عليه بل قبلت الفسخ مطلقا بعد إطلاع الجهة المختصة على تقرير مفتش مسئول أما وقد قبل الطرفان الفسخ وقبلوا زوال العقد فلا مناص من تطبيق ما يقتضيه هذا التقابل وهذه الإرادة على نحو ما أشارت إليه المحكمة بأسباب الاستئناف السابق" وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لعدم أحقية الوزارة الطاعنة في إحساب غرامات على مورث المطعون ضدهم في الفترة السابقة لتاريخ قبولها فسخ العقد غير صحيح في القانون ذلك أنه يبين من الكتاب الذي أرسله مراقب منطقة الفيوم التعليمية إلى مورث المطعون ضدهم يبلغه فيه موافقة الوزارة على فسخ العقد أنه جاء به ما يأتي "إيماء إلى كتاب الإدارة العامة لشئون التغذية رقم ٣٦٢١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٢ نحيطكم علما أنها وافقت على فسخ العقد المبرم بينك وبين الوزارة هذا بخلاف الإجراءات القانونية الأخرى التي ستتخذ والتي نصت عليها كرامة الشروط" ولما كان هذا الذي تراضى عليه الطرفان بشأن فسخ العقد يعتبر تفاسخا (تقايلا) وهذا التفاسخ يتم بإيجاب وقبول ولا يكون له أثر رجعي إلا إذا إتفق الطرفان على ترتيب هذا الأثر له بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخا عنه وإذا كان خطاب الوزارة المتضمن قبولها فسخ العقد ليس فيه ما يفيد أنها قبلت صراحة أو ضمنا أن يكون

الفسخ بأثر رجعي فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الفسخ راجعا إلى تاريخ طلبه من مورث المطعون ضدهم في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ أى من تاريخ الإيجاب يكون مخالفا للقانون كذلك فإنه لما كان عقد التوريد الذى بين الوزارة وبين مورث المطعون ضدهم والذى تفاسخ عنه هو عقد إدارى لأنه أبرم بين هذا المورث وبين إحدى جهات الإدارة (وزارة التربية والتعليم) بشأن توريد أغذية لازمة لتسيير مرفق عام هو مرفق التعليم واحتوى العقد على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص كما يبين من الشروط الواردة فى كراسة توريد الأغذية التى تعتبر مكملة لشروط العقد فإن هذا العقد تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى وتقضى تلك الأصول بأن غرامات التأخير والتخلف عن التنفيذ التى ينص عليها فى العقود الإدارية تختلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود المدنية إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه فى المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق العام بانتظام وهى بهذه المثابة لا تستهدف تقويم الاعوجاج فى تنفيذ الإلتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى من تأمين سير المرافق العامة واطراد عملها ولذلك يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها فى العقد من تلقاء نفسها ودون حاجة للالتجاء إلى القضاء للحكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التى تقررت الغرامة جزاء لها كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقا فى ذمتها للمتعاقد المتخلف ولا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال هذا المتعاقد بالتزامه فلا يجوز لهذا الأخير أن ينازع فى استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة فى تقدير الغرامة فى العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقى، ولا يعنى هذا المتعاقد من الغرامة إلا إذا أثبت إن إخلاله بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه أو إذا قدرت هذه الجهة ظروفه وقررت إعفائه من آثار مسؤوليته عن التأخير فى تنفيذ التزامه أو التخلف عنه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند فى قضائه بعدم استحقاق الوزارة الطاعنة لغرامة عدم التوريد المنصوص عليها فى شروط التوريد إلى انتفاء الضرر يكون مخالفا للقانون كما أنه إذ استند إلى أن الوزارة الطاعنة قد قبلت الفسخ مطلقا أو غير مقيد بشروط أو تحفظات مما يفيد تنازلا عن الغرامة يكون مخالفا للثابت فى الأوراق ومخطئا فى القانون

ذلك أنه علاوة على أنه يبين من الخطاب المتضمن إخطار مورث المطعون ضدهم بقبول الوزارة فسخ العقد أنها احتفظت فيه بحقها في اتخاذ الإجراءات التي نصت عليها كراسة الشروط وهذه الإجراءات تشمل غرامات التأخير وعدم التوريد المنصوص عليها في هذه الكراسة في البند التاسع عشر الأمر الذي يخالف ما قرره الحكم من أن قبول الوزارة للفسخ كان مطلقاً وغير مقيد بشروط أو تحفظات علاوة على هذا فإن المقرر في فقه القانون الإداري وفي قضائه أنه وإن كان من حق الإدارة أن تتنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها فإنه يشترط لذلك أن تكشف عن إرادتها في هذا التنازل بكيفية صريحة وهو ما لم يحصل في النزاع المائل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه ولما كان خطأه على النحو السابق بيانه قد حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع مورث المطعون ضدهم المتضمن أن تخلفه عن التوريد يرجع إلى مرضه مرضاً خطيراً يعتبر قوة قاهرة وهو دفاع لو صح لترتب عليه إعفاء من الغرامة لما سبق تقريره من أن القوة القاهرة تعتبر من أسباب الإعفاء من تلك الغرامة—لما كان ذلك، فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لتحقيق هذا الدفاع بما يقتضيه هذا التحقيق من بحث ما إذا كان مرض المورث قد طرأ بعد التعاقد أو كان سابقاً عليه وإن كان طارئاً فهل توفرت فيه شروط القوة القاهرة أو لم تتوفر والفصل في الدعوى تبعاً لما يسفر عنه هذا البحث ووفقاً للقواعد القانونية الواردة في هذا الحكم .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد ، وحليم راشد أبو زيد .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) دعوى "سقوط الخصومة" . "ترك الخصومة" . خبرة .

القاعدة المقررة فى المادة ٣٠٤ مرافعات : للخصوم فى حالة الحكم بسقوط
الخصومة التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التى تمت ما لم تكن باطلة فى ذاتها .
مريان هذه القاعدة فى حالة ترك الخصومة .

(ب) نقض . أسباب الطعن . "السبب الجديد" . خبرة . بطلان .
محكمة الموضوع .

عدم التمسك ببطلان عمل الخير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى
به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - القاعدة التى قررتها المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات من أنه يجوز
للخصوم فى حالة الحكم بسقوط الخصومة أن يتمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال
الخبراء التى تمت ما لم تكن باطلة فى ذاتها - هذه القاعدة تنطبق أيضا فى حالة
ترك الخصومة لأن المشرع لم يرتب على الترك آثارا أشد من الآثار التى يرتبها
على سقوط الخصومة ذلك أن الاثر الذى رتبته على الترك وهو إلغاء جميع إجراءات
الخصومة بما فى ذلك صحيفة الدعوى قد رتبته أيضا على الحكم بسقوط الخصومة
ومع ذلك ومع نصه صراحة فى المادة ٣٠٤ مرافعات على سقوط الأحكام
الصادرة فى الخصومة بإجراء إثبات فانه أجاز فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة
للخصوم أن يتمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التى تمت ما لم تكن باطلة
فى ذاتها كما أن المحكمة التى أملت هذا الحكم بالنسبة لسقوط الخصومة والتى

أفصححت عنها المذكرة الإيضاحية تتحقق كذلك في حالة ترك الخصومة مما يوجب تطبيقه أيضا في هذه الحالة ما دام لا يوجد في النصوص الواردة في باب ترك الخصومة ما يمنع من تطبيقه .

٢ - متى كان ما يثيره الطاعن - من بطلان عمل الخبير - لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنتين أقامتا على مورث المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٨٧ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى الزقازيق وانتهتا فيها إلى طلب إلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٢٥٢ ج و ١٧٤ م والفوائد القانونية - وقالتا في بيان دعواهما إن مورثهما كان يشارك ابنه مورث المطعون ضدهم في تجارة الأقطان ، وحدث أثناء انعقاد الشركة أن اشترى مورث المطعون ضدهم باسمه ومن مال الشركة أرضا زراعية مساحتها ١٧ فدانا بزمام كفر محمد حسين مركز الزقازيق - كما اشترى مورث الطاعنتين باسمه ومن مال الشركة أيضا " شونة " بجهة مينا البصل بمدينة الاسكندرية وقد انقضت تلك الشركة ونظرا لأن بنك الأناضول الذى حل محله البنك اليونانى الأهلى كان يداين كلا من الأب " مورث الطاعنتين " والإبن " مورث المطعون ضدهم " في مبالغ نتيجة قروض على أقطان تمت إبان قيام الشركة فقد إتفقا معه على تصفية هذه الديون بأن تحمل كل منهما نصيبه فيها وأنه ضمنا للديون المذكورة رهن الأب للبنك الشونة كما رهن له الإبن الأقطان الزراعية وذلك بموجب عقدى رهن كفل فيهما كل منهما الآخر - ولما كانت الأعيان المرهونة المكلفة باسم كل منهما مشتراة من مال الشركة فقد حرر عقد

بين الأب والابن بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ حددا فيه ما يملكه كل منهما في هذه الأعيان فضمناه أن الأب يمتلك النصف في الأطيان الزراعية وأن الابن يمتلك الثلث في الشونة وأشارا فيه إلى أن قبولهما الرهن على الصورة التي تم بها لا يؤثر على ملكية كل منهما في الأعيان المرهونة ومضت الطاعتان قائلتين إن مورث المطعون ضدهم قد باع جزءا من الأطيان الزراعية إلى بلدية الزقازيق بثمان قدره ٢٩٧ ج و ٥٧٠ م يخص مورثهما فيه النصف — كما أن البنك الدائن اتخذ إجراءات التنفيذ العقاري على باقى الأطيان الزراعية والشونة بؤرسا مراد الأطيان بمبلغ ١٢٢ جنيها خصم بأكملة في دين البنك قبل مورث المطعون ضدهم كما رسا مراد الشونة بمبلغ ٣٢٢٥ جنيها خصم أيضا بأكملة في هذا الدين وإذا كان مورث المطعون ضدهم يخصه في ثمن الأطيان الزراعية النصف وقدره مبلغ ٢٠٦١ جنيها باعتباره مالكا للنصف فيها — كما يخصه في ثمن الشونة بحق الثلث مبلغ ١٠٧٥ جنيها — فيكون الباقي في ذمة هذا المورث هو مبلغ ٩٨٦ ج و ٧٨٥ م وبإضافته إلى نصف ثمن الأرض المبيعة إلى المجلس البلدى يكون المجموع مبلغ ١٣٤ ج و ٧٨٥ م وبخصم نصيب مورث المطعون ضدهم من هذا المبلغ باعتباره وارثا لأبيه يكون الباقي مبلغ ٩١٤ ج و ١٣٢ م ونصيب الطاعتين الميراثي فيه هو المبلغ المطالب به — وقد دفع مورث المطعون ضدهم الدعوى بأن والده هو الذى كان مدينا لبنك الأناضول الذى حل محله البنك الأهلى اليونانى دونه وأنه لم يكن إلا مجرد كفيل له ولما لم يقم المدين بوفاء دينه بأمر البنك الدائن إجراءات نزع ملكية جميع الأعيان المرهونة وحصل على الثمن الذى بيعت به جبرا صدادا لدين والده وأنه لم يفد منه شيئا وبتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، إستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤١ سنة ٣ قضائية . وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال يبطله ذلك أنه أقام قضاءه برفض

دعوى الطاعتين على ما قاله من أن مورث المطعون ضدهم المرحوم السيد بيومي عبد الرحمن لم يكن مدينا أصليا مع والده (مورث الطاعتين) في دين بنك الأناضول الذي حل محله البنك اليوناني الأهلي بل مجرد كفيل له وبالتالي فلا يجوز للطاعتين أن ترجعا على مورث المطعون ضدهم بشيء مما أداه مورثهم المدين للبنك الدائن واستدل الحكم على كون مورث المطعون ضدهم مجرد كفيل وليس مدينا أصليا بأربع قرائن مجمعة (الأولى) أن الاتفاق المحرر بين الأب والابن في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ قد نص في صدره على أن البنك يداين الأب بضمان وتضامن ولده ولم يشر إلى أن الابن مدين هو الآخر (الثانية) ما هو ثابت من محاضر أعمال الخبير صادق عبده المودعة مع تقريره في القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ كلى الزقازيق من أن هذا الخبير إطلع على دفاتر البنك الدائن فظهر له أنها لا تشير إلا إلى الأب وأنه ناقش في ذلك مدير البنك الأهلي اليوناني الذي حل محل بنك الأناضول فذكر بأن الدين قائم في ذمة الأب دون الابن (الثالثة) أن الأب " مورث الطاعتين " قدم في القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ المذكورة كشف حساب صادر من بنك الأناضول معنون باسمه وحده وليس فيه إشارة إلى ابنه (الرابعة) أن الميزانية الملحقمة بعقد فسخ الشركة التي كانت قائمة بين الأب وابنائه والمؤرخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٣٠ والمرفق بأوراق القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ يتضمن حسابات بعضها خاص بالشركة وبعضها خاص بالأب وحده وليس فيه إشارة إلى وجود حسابات خاصة بالابن — وترى الطاعتان أن الحكم المطعون فيه في استدلاله بتلك القرائن قد جاء معيبا للأسباب الآتية (أولا) أنه ما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعول على محاضر أعمال الخبير في القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ المشار إليها وعلى كشف الحساب والميزانية المودعين ملفها ما دامت تلك القضية لم تكن تحت نظرها ولا تحت نظر الخصوم أثناء نظر الاستئناف إذ لم تأمر المحكمة بضمها ولا يكفي أن تكون محكمة أول درجة قد اطلمت على تلك القضية إذ كان يجب على محكمة الاستئناف أن تطلع بنفسها على الأوراق التي استندت إليها محكمة أول درجة من بين أوراق القضية المذكورة للتحقق من صحة استدلال الحكم الابتدائي بتلك الأوراق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا لا بثنائه على أوراق لا وجود لها بالدعوى (ثانيا) أنه وقد ثبت أن الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٣٥ كلى الزقازيق قد حكم فيها باعتبار

مدعيها وهو مورث المطعون ضدهم تاركاً لها فإنه لا يجوز قانوناً الاستناد إلى أعمال الخبير المعين فيها إذ يترتب على الحكم بترك الخصومة في الدعوى إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى وبالتالي سقوط ما يكون قد صدر فيها من أحكام متعلقة بالاثبات ولا صحة لما ذهب إليه الحكم الابتدائي الذي أخذ بالحكم المطعون فيه بأسبابه من جواز التمسك بأعمال الخبرة ما دامت غير باطلة في ذاتها وذلك بالقياس على الحكم الوارد في المادة ٣٠٤ من رفعات في شأن سقوط الخصومة إذ لم يرد نظير لهذا الاستثناء في باب ترك الخصومة ولو أن المشرع قصد إعمال هذا الاستثناء في حالة ترك الخصومة لنص عليه صراحة كما فعل في حالة سقوط الخصومة (ثالثاً) أن أعمال الخبير صادق عبده في القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ باطلة في ذاتها لأنه لم يوضح في محاضر أعماله أسماء وصفات من ناقشهم من موظفي البنك كما لم يوضح ماهية الدفاتر التي قدمها إليه البنك ولأنه لم يطلع على دفاتر البنك الذي كلفه الحكم القاضي بنديه بالاطلاع عليها (رابعاً) أن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له لم يعن أيهما بتعرف حقيقة القصد من تحرير العقد المحررين الأب والإبن في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ الذي استندا إليه إذ الواضح من نصوص هذا العقد أنه لم يحرم لبيان حقيقة العلاقة بين طرفيه فيما يختص بديونهما المستحقة للبنك الأهلي اليوناني "بنك الأناضول سابقاً" والمحرر بشأنها عقد فتح الاعتماد وإنشاء الرهن حتى كان يصح الاستدلال بما ورد في هذا العقد على كنه تلك العلاقة وإنما كان الهدف من تحريره هو تحديد ما يملكه كل من طرفيه في الأعيان المرهونة للبنك والمشتراة من مال الشركة والمكلفة باسم كل منهما وقد غفل الحكم عن حقيقة المقصود من تحرير ذلك العقد واكتفى بالحكم المطعون فيه بالتقاط عبارة شاردة مبهمة وردت في صدره مفادها أن البنك يدين الأب بضمان تضامن بـ "مورث المطعون ضدهم" في مبالغ نتيجة سلفيات على أقطان وأنه ضماناً لهذه الديون رهناً للبنك جانباً من أملاكهما مع أن هذه العبارة لا يمكن بمفردها أن تهدر ما هو ثابت بعقدي فتح الاعتماد مع إنشاء الرهنتين المسجلين في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا الأحكام التي استصدرها البنك ضد الأب والإبن باعتبارهما مدينين متضامين كما لا تكفي هذه العبارة بذاتها لاستنباط المعنى الذي خرج به الحكم منها .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير صحيح فيما يختص بمحاضر أعمال الخبير ذلك أن الثابت من المستندات المقدمة لهذه المحكمة من الطاعتين والمودعة ملف الطعن — أن المطعون ضدهم قدموا إلى محكمة الاستئناف بحفظتهم رقم ٨ ملف الاستئناف صورة رسمية من محضري أعمال الخبير صادق عبده في القضية ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ كلى الزقازيق رقمى ١٥٥، ١٥٦ وهما المحضران اللذان أثبت فيهما الخبير نتيجة انتقاله إلى بنك الأناضول واللذان استند إليهما الحسبان الابتدائي والمطعون فيه كما أقرت الطاعتان بذلك أيضا في تقرير الطعن بالصحيفة ١٥ منه — أما بالنسبة لكشف الحساب والميزانية فإن النعي بخصوصهما عار عن الدليل إذ أن الطاعتين لم تقدما إلى محكمة النقض ما يثبت ما تدعيانه من أن كشف الحساب والميزانية المذكورين واللذين كانا مودعين ملف القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ كلى الزقازيق لم يكونا تحت نظر محكمة الاستئناف عند إصدارها حكمها المطعون فيه ولا يكفى لإثبات إدعاء الطاعتين في هذا الخصوص الشهادة الرسمية المقدمة منهما والصادرة من مأمورية إستئناف الزقازيق والتي تفيد أن ملف تلك القضية ليس من الأوراق المعلاة على ملف الاستئناف ذلك أنه بفرض كفاية هذه الشهادة في التدليل على عدم ضم ملف القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ المشار إليها إلى ملف الاستئناف فإن ذلك لا ينفي احتمال أن يكون الخصوم قد قدموا صورة رسمية من كشف الحساب والميزانية اللذين استند إليهما الحكم المطعون فيه إلى محكمة الاستئناف كما فعلوا بالنسبة لمحضري أعمال الخبير صادق عبده — كذلك لا يكفى لإثبات النعي ما تفيدته الصورة الرسمية لحافظة المطعون ضدهم رقم ٨ ملف الاستئناف المقدمة من الطاعتين من أن هذين المستندين لم يقدموا في تلك الحافظة وذلك لاحتمال أن يكون المطعون ضدهم قد قدموا صورة رسمية منهما في حافظة أخرى طالما أن الطاعتين لم تقدما إلى هذه المحكمة ما ينفي تقديم المطعون ضدهم لمحكمة الاستئناف مستندات أخرى غير تلك التي انطوت عليها حافظة مستنداتهم رقم ٨ التي قدمت بصورة رسمية منها والنعي مردود في شقه الثاني بأن ما قرره الحكم الابتدائي في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من أن الحكم بترك الخصومة لا يمنع الخصوم من أن يتمسكوا بأعمال الخبراء التي تمت في الدعوى قبل ترك الخصومة فيها بشرط ألا تكون هذه الأعمال باطلة في ذاتها هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك

أنه وإن لم يرد في شأن ترك الخصومة نص يقرر هذه القاعدة كما قررها نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات في شأن سقوط الخصومة إلا أن هذه المحكمة ترى أن هذه القاعدة تنطبق أيضا في حالة ترك الخصومة وذلك اعتبارا بأن المشرع لم يرتب على الترك آثارا أشد من الآثار التي يرتبها على سقوط الخصومة إذ أن الأثر الذي رتبته على الترك وهو إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى قد رتبته أيضا على الحكم بسقوط الخصومة ومع ذلك ومع نصه صراحة في المادة ٣٠٤ على سقوط الأحكام الصادرة في الخصومة بإجراء الإثبات فإنه قد أجاز في الفقرة الأخيرة من هذه المادة للخصوم أن يتمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها وأفصح في المذكرة الإيضاحية عن حكمة هذا النص بقوله "وهذه فكرة ظاهرة السداد لأنه قد يحدث أن يتوفى الشهود الذين سمعوا أو نزول المعالم التي أثبتتها الخبراء فإذا منع الاحتجاج بشهادة الشهود أو بتقارير الخبراء عند تجديد الدعوى عاد ذلك على الخصوم بضرر غير معقول في تشريع يبيح - كما أباح القانون الجديد - الالتجاء إلى القضاء للمحافظة على الدليل قبل رفع الدعوى بالموضوع" وإذا كانت هذه الحكمة التي أملت الحكم الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٤ متحققة أيضا في حالة ترك الخصومة فإنه يجب تطبيقه في هذه الحالة مادام لا يوجد في النصوص الواردة في باب ترك الخصومة ما يمنع من تطبيقه - والنعي مردود في شقة الثالث بأن ما تشيره الطاعتان من بطلان عمل الخبير في القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٥ كلى الزقازيق لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض والنعي مردود في شقة الرابع - بأن ما استنبطه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من ورقة اتفاق ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ المحررة بين الأب "مورث الطاعتين" وبين ولده مورث المطعون ضدهم لا عيب فيه إذ تؤدي إليه عبارات الورقة التي أورد الحكم نصها في أسبابه ولا خروج في هذا الاستنباط على المعنى الواضح لتلك العبارات ومن ثم يكون بمنأى عن رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعتين تنعيان على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني القصور في التسيب ذلك أنه أفضل الرد على ما طلبناه على سبيل الإحتياط من محكمة

الاستئناف في الطلب المقدم منهما لفتح باب المرافعة وفي مذكرتهما رقم ١١ دوسيه، من تمكينهما من تقديم باقي مستنداتهما المودعة ملف القضية رقم ١٩٥٥/٦٤١ مدنى كلى الزقازيق والمحالة إلى مكتب الخبراء أو ندب مكتب الخبراء لفحص الحساب بين مورثهما وبين مورث المطعون ضدهم مستهديا في ذلك بعقدى فتح الاعتماد وإنشاء الرهن وحكى مرسى المزاد المؤرخين ١١/٥/١٩٥٩، ١٥٦/٦/١٩٤٣ وعقد البيع المسجل الصادر من مورث المطعون ضدهم إلى بلدية الزقازيق والمؤرخ ٢/٨/١٩٣٣ وبيان ما تستحقه الطاعتان في ثمن العقارات المملوكة لمورثهما والتي بيعت جبرا وفاء للدين المستحق على مورث المطعون ضدهم للبنك.

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من القول "وحيث إن المحكمة تبادر إلى الإشارة بأنها قد حجزت الدعوى للحكم فقدمت المستأنفتان (الطاعتان) طلبا لفتح باب المرافعة أرفقتا به حافظة مستندات أخرى ثم اتبعتا ذلك بمذكرة تضمنت دفاعهما مشفوعا بطلب احتياطي هو فتح باب المرافعة لتقديم مستندات هامة فأجابت المحكمة هذا الطلب ولم تقدم المستأنفتان سوى حكى الدين المشار إليهما في أسباب الحكم المستأنف وعلى ذلك تخصص المحكمة الدعوى وفقا للمستندات المقدمة وتستبعد كل دفاع أو استدلال غير مشفوع بما يؤيده وبما يثبت أهميته وجديته" وهذا الذى قرره الحكم فيه الرد الكافى على طلب الطاعتين من محكمة الاستئناف تمكينهما من تقديم مستندات جديدة ويدل على أن تلك المحكمة قد أفسحت للطاعتين المجال لتقديم المستندات التى طلبتا تقديمها وفتحت لذلك باب المرافعة فى الدعوى بعد حجزها للحكم ولكنهما لم يتقدما بشيء غير حكى الدين اللذين أشار إليهما الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ورأى أنهما غير مؤثرين فى تغيير رأيه فى الدعوى وبالتالى يكون ما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه من قصور لإغفاله الرد على هذا الطلب غير صحيح أما ما تنعيانه على الحكم من قصور لالتفاتة عن طلبهما الخاص

بتعين خبير لفحص الحساب بين مورثهما وبين مورث المطعون ضدهما وبيان حصتهما في ثمن عقارات مورثهما التي بيعت جبرا وفاء لدين البنك فان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مورثهما كان وحده صاحب المصلحة في دين البنك وما رتبه الحكم على ذلك من عدم جواز رجوع هذا المورث على مورث المطعون ضدهم بشيء مما أداه للبنك الدائن وفاء لهذا الدين بما في ذلك ما حصل عليه البنك من ثمن عقاراته التي نزع ملكيتها وبيعت جبرا فان هذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه يحمل الرد الضمني باطراح طلب الطاعتين الخاص بتعيين الخبير لعدم الجدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١١٤)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات ربط
الضريبة “ . ” التقدير الحكيم “ .

التقدير الحكيم . سنة القياس . اشتغالها على أرباح أو خسائر رأسمالية . اتخاذها أساساً لربط
الضريبة في السنوات المقيسة . وجوب تطبيقه . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . عدم
تمسك أصحاب الشأن به . لا يهم .

طبقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح المقدرة في سنة
القياس أساساً لربط الضريبة في السنوات المقيسة وإن اشتملت على أرباح
أو خسائر رأسمالية ، وجرى قضاء محكمة النقض على أنه يتعين تطبيق أحكام هذا
المرسوم بقانون في جميع الحالات وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا به أمام
محكمة الموضوع (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن عبد الرحمن زيدان أقام الدعوى رقم ١١١ سنة ١٩٥٦ بور سعيد

(١) قض ١٤/١/١٩٦٠ . الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق . السنة ١١ ص ٥٣ .

الابتدائية بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٦ وقضى باعتبار أرباحه في سنة ١٩٤٩ مبلغ ٣١٠ ج واتخاذها أساسا للربط في الفترة من ١/١/١٩٥٠ إلى ٢٢/٨/١٩٥٠ أى مبلغ ١٩٩ ج إعمالا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، طالبا تعديله واعتبار صافي أرباحه في المدة من ١/٢/١٩٤٩ إلى ٣١/١٢/١٩٤٩ مبلغ ٢٨٤ ج وصافي خسارته في المدة من ١/١/١٩٥٠ إلى ٢٢/٨/١٩٥٠ مبلغ ٥٦١ ج وقال شرحا لدهواه إنه بدأ نشاطه في أول فبراير سنة ١٩٤٩ حيث اشترى حصص في مركبي صيد بمبلغ ١٠٠٠ ج وباعها في ٢٢/٨/١٩٥٠ بمبلغ ٢٤٠ ج وبخسارة ٧٦٠ ج . وبتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا وفي مادة تجارية وفي موضوع الطعن بتأييد القرار المطعون فيه فيما قضى به من اعتماد تقديرات المأمورية عن صافي أرباحه سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٣١٠ ج وتعديله فيما قضى به من أرباح الفترة من ١/١/١٩٥٠ حتى ٢٢/٨/١٩٥٠ واعتبار أن أعمال الطامن قد انتهت في تلك الفترة إلى خسارة قدرها ٣٩٥ ج وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وألزمت الطامن بباقي المصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة تعديله واستبعاد خسارة المركب رقم ٦١٠ لأن الممول لم يحاسب على أرباحها وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٢ سنة ١ تجارى قضائية . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تقدير أرباح الفترة من ١/١/١٩٥٠ حتى ٢٢/٨/١٩٥٠ واعتبارها ٩٨ ج و ١٨٧ م وتأنيده فيما عدا ذلك مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون حيث أصرت الطامنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنخصم الخسارة الرأسمالية من أرباح الفترة من ١/١/١٩٥٠ إلى ٢٢/٨/١٩٥٠ وهو خطأ ومخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومقتضاها أن تتخذ الأرباح المقدرة لسنة ١٩٤٩ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية أيا كانت نتيجة النشاط فيها ربحا أو خسارة ولا يمنع من ذلك عدم تمسك المصلحة بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع لأن أحكام الربط الحكى تتعلق بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح المقدرة في سنة القياس أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة وإن اشتملت على أرباح أو خسائر رأسمالية ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه يتعين تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون في جميع الحالات وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا به أمام محكمة الموضوع . وإذ كان ذلك ، كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بنخصم الخسارة الرأسمالية من أرباح الفترة من ١/١/١٩٥٠ إلى ٢٢/٨/١٩٥٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجافي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، وسليم واحد أبو زيد .

(١١٥)

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣١ القضائية :

إلتزام . "انقضاء الالتزام" . اتحاد الذمة .

اتحاد الذمة لا يتحقق إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة إلى دين واحد .
عدم تحقق اتحاد الذمة إذا ما ورث الدائن المدين لأنه لا يرث - وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية -
الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للدين . لا تركة إلا بعد سداد الدين .

اتحاد الذمة لا يتحقق إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة
إلى دين واحد^(١) ومن ثم فلا يتحقق اتحاد الذمة إذا ما ورث الدائن المدين
إذ تمنع من ذلك أحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم الميراث في هذه الحالة ذلك
أنه حيث يرث الدائن المدين فإنه لا يرث الدين الذي على التركة حتى ولو كان
هو الوارث الوحيد للمدين لما هو مقرر في الشريعة الإسلامية من أنه لا تركة
إلا بعد سداد الدين مما يقتضاه أن تبقى التركة منفصلة عن مال الوارث الدائن
حتى تسدد الديون التي عليها وبعد ذلك يرث هذا الدائن وحده أو مع غيره من
الورثة ما يتبقى من التركة .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/٢٧ بمجموعة المكتب الفنى من ١٤ ص ٩٢٨

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفى حدود ما يتطلبه الفصل فى هذا الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٠٠١ سنة ٥٤ مدنى كلى القاهرة بعريضة معلنه فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ضد والدته السيدة عزيزة خليل و انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تقدم له حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارتها لحصة والده المرحوم عبد العليم الجسطينى فى أربع عمارات بجهة الفجالة وذلك عن المدة — منذ تعيينها حارسة قضائية على تلك العمارات بموجب الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة فى ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقال بيانا لدعواه إن الحكم المذكور قد فرض على المدعى عليها أن تودع فى أول يونيه وديسمبر من كل سنة اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تقريرا مؤيدا بالمستندات عن إدارتها وأن تودع خزانة المحكمة صافي ناتج هذه الإدارة غير أنها لم تنفذ ما كلفها به ذلك الحكم وأنكرت المدعى عليها على الطاعن دعواه قائلة إن الطاعن عين قيا على والده عبد العليم الجسطينى فى سنة ١٩٣٥ واستمر فى هذه القوامة إلى أن توفى المحجور عليه سنة ١٩٤٥ وأنه هو الذى كان يقوم خلال هذه المدة بإدارة أملاك والده بما فيها العمارات الأربع وكان يقدم للجلس الحسبى حسابات القوامة بما فيها الحسابات المتعلقة بتلك العمارات وأنها وإن كانت عينت حارسة عليها إلا أنها لم تقبض شيئا من ريعها إذ كان يقبضه الطاعن ويأخذه لنفسه ودفعت بسقوط حق الطاعن فى مطالبتها بتقديم الحساب بمضى خمس عشرة سنة قبل رفع الدعوى وبسقوطه بمضى خمس سنوات طبقا لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

واتبعت ذلك بأن وجهت للطاعن طلبا عارضا بجلسته ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ طلبت فيه الحكم بإلزامه بأن يقدم لها حسابا مؤيدا بالمستندات عن قوامته

على والده منذ تعيينه قيا عليه في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٥ حتى تاريخ وفاته في ١١ مارس سنة ١٩٤٥ . ودفع الطاعن هذا الطلب العارض بسقوط حق السيدة عزيزة خليل في مطالبته بتقديم ذلك الحساب بمضى خمس سنوات على انتهاء هذه القوامة بوفاة المحجور عليه . وبتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية في الدعوى الأصلية المرفوعة من الطاعن برفض الدفع المبدى من السيدة عزيزة خليل بسقوط حق الطاعن في مطالبته بتقديم الحساب وبإلزامها بأن تقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارتها للعمارات التي كانت تحت حراستها في المدة من ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ إلى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وذلك في مدى شهر ونصف من تاريخ النطق بهذا الحكم وفي الطلب العارض الموجه للطاعن بقبول الدفع المبدى منه بسقوط حق السيدة عزيزة خليل في مطالبته بتقديم الحساب عن قوامته بمضى خمس سنوات على انتهاء القوامة . وإذ لم تقدم السيدة عزيزة خليل الحساب في الميعاد الذي حدده لها هذا الحكم فقد قضت المحكمة في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بإلزامها بغرامة قدرها جنيتها واحدا عن كل يوم تتأخر فيه عن تقديم الحساب بعد صدور هذا الحكم الأخير وأخيرا وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بإلزام السيدة المذكورة بأن تدفع للطاعن مبلغ ٨٥ ج قيمة متجمد الغرامة المحكوم بها بصفة تعويض له عما أصابه من ضرر بسبب إمتناعها عن تقديم الحساب . استأنفت السيدة عزيزة خليل الأحكام الثلاثة المتقدمة الذكر بترتيب صدورها بالاستئنافات رقم ٨١٩ سنة ٧٤ ق ، ١١٣٩ سنة ٧٤ ق ، ٣٧٥ سنة ٧٥ ق على التوالي لدى محكمة استئناف القاهرة ولدى نظر هذه الاستئنافات توفيت المستأنفة فقضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة ثم عجّلها الطاعن بصفته الشخصية بإعلان وجهه لنفسه وللطعون ضده باعتبارهما الوارثين الوحيدين لوالدتهما المرحومة عزيزة خليل — وطلب تأييد الأحكام المستأنفة وضمت محكمة الاستئناف الاستئنافات الثلاثة المتقدمة الذكر ثم قضت فيها بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ بإلغاء الأحكام المستأنفة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت

النياية مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فرأت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النياية برأىها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون ذلك بأنه أقام قضاءه بإلغاء الأحكام الابتدائية الثلاثة الصادرة ضد السيدة عزيزة خليل والمستأنفة منها على ما قاله من أنها قد توفيت بعد رفعها الاستئنافات وانحصر إرثها فى ولديها المستأنف عليهما (الطاعن والمطعون ضده) وأنه بذلك أصبحت هذه الاستئنافات غير ذات موضوع وبالتالي يكون الالتزام بتقديم الحساب قد انقضى لاتحاد ذمة كل من المستأنف عليهما المذكورين . ويرى الطاعن أن هذا الذى قاله الحكم المطعون فيه كسبب لإلغاء الأحكام الثلاثة المستأنفة لا يمكن أن يؤدى عقلا أو قانونا إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه . ذلك أنه بفرض أنه قد ترتب على وفاة المستأنفة أن أصبحت استئنافاتها غير ذات موضوع فإن ذلك كان يقتضى الحكم بعدم قبولها وتبقى الأحكام المستأنفة التى قضت بالزام المستأنفة بتقديم الحساب وبالغرامة قائمة طالما أن الاستئنافات التى رفعت عنها أصبحت غير ذات موضوع . أما إذا كان قصد الحكم المطعون فيه هو أن الأحكام المستأنفة هى التى أصبحت غير ذات موضوع بسبب اتحاد الذمة فإن الحكم يكون مخطئا فى هذا أيضا ذلك أن اتحاد الذمة لا يتحقق فى هذه الحالة نتيجة وفاة المستأنفة إذ أن الطاعن الذى كان مستأنفا ضده يعتبر دائما للتركة بصفته الشخصية بما حكمت له به الأحكام المستأنفة ضد والدته ، وصفته كدائن هذه لا تنعدم بوفاة المستأنفة المذكورة بعد رفعها الاستئنافات عن تلك الأحكام إذ أن الذمة لا تتحد بينه وبين أخيه المطعون ضده الذى أعلن فى الاستئنافات بعد وفاة والدته المستأنفة ليختار بين أن يؤيد دعواها أو يتخلى عن الاستئنافات المرفوعة منها فاتحاد الذمة لا يكون إلا حيث يصبح الدائن والمدين شخصا واحدا وهو الأمر الغير متوافر فى هذا النزاع إذ الطاعن ظل بعد وفاة والدته المدينة دائنا للتركة بما حكم له ضد المورثة ومسئولا فى الوقت ذاته عن نصف هذا الدين كما يكون أخوه محمود المطعون ضده مسئولاً عن النصف الآخر بصفته وارثا لنصف التركة ولا ينقض التزامه هذا باتحاد الذمة

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الالتزام المحكوم به للطاعن قد انقضى باتحاد الذمة نتيجة وفاة المدينة المحكوم عليها بهذا الالتزام مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الأحكام الثلاثة المستأنفة من المرحومة عزيزة خليل على قوله " وحيث إنه يبين للمحكمة من الإطلاع على الأوراق أن السيدة عزيزة خليل المستأنفة في الاستئنافات ٨١٩ سنة ٧٤ ق ، و ١١٣٩ سنة ٧٤ ق ، ٣٧٥ سنة ٧٥ ق قد توفيت وانحصر إرثها في ولديها محمد عبد العليم الجسطيني (الطاعن) ومحمود عبد العليم الجسطيني (المطعون ضده) ومن ثم كانت هذه الاستئنافات الثلاث غير ذات موضوع وبالتالي يكون الالتزام بتقديم الحساب قد انقضى لإتحاد ذمة كل من المستأنف عليهما المذكورين عملاً بنص المادة ٣٧٠ من القانون المدني ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفة بتقديم الحساب وبإلزامها بالغرامة وبتجميد الغرامة " وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص غير صحيح في القانون . ذلك أن اتحاد الذمة لا يتحقق إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة إلى دين واحد . وإذا لم يكن المطعون ضده دائناً بشيء من الالتزام المحكوم به على المستأنفة بموجب الأحكام الثلاثة المستأنفة لأن هذه الأحكام لم تقض لصالحه بشيء بل كان قضاؤها لصالح الطاعن وحده وبذلك فهو الدائن الوحيد في الالتزام المحكوم به على والدته المستأنفة سواء فيما يتعلق بتقديم الحساب أو بأداء الغرامة اليومية أو بتجميد الغرامة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الالتزام منقضاً باتحاد الذمة بالنسبة لنصيب المطعون ضده الميراثي فيه وذلك على الرغم من أن هذا المطعون ضده لم يكن دائناً بهذا الالتزام فإن هذا الحكم يكون مخطئاً في القانون على أن خطاه لم يقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى ما قرره من إنقضاء ذلك الالتزام باتحاد الذمة بالنسبة لنصيب الطاعن الميراثي فيه ذلك أن اتحاد الذمة لا يتحقق أصلاً في هذه الصورة إذ تمنع من ذلك أحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم الميراث هنا . لأنه حيث يرث الدائن المدين فإنه لا يرث الدين الذي على التركة حتى ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين وذلك لما هو مقرر في الشريعة من أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون مما مقتضاه أن تبقى التركة منفصلة عن

مال الدائن حتى تسدد الديون التي عليها ومن بينها دينها له . وبعد ذلك يرث الدائن وحده أو مع غيره من الورثة ما يتبقى من التركة وبذا لا يكون ثمة مجال لاتحاد الذمة في هذه الصورة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بإلغاء الأحكام الثلاثة المستأنفة من المرحومة، عزيزة خليل مورثة الطاعن والمطعون ضده على إقضاء الإلزام المحكوم به ابتدائيا باتحاد الذمة فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجافى ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام ، وعلیم
راشد أبوزید .

(١١٦)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) أحوال شخصية . ”الولاية على المال“ . ”دعوى القاصر على وصيه“ .
تقادم . ”التقادم المسقط للدعوى“ .

تقادم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء
الوصاية أو القوامة . انطباق هذا التقادم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه
من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهاء ومنها دعاوى
الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية .

(ب) خلف . ”خلف عام“ . غير . تقادم ”التقادم المسقط للدعوى“ .
أحوال شخصية . ”الولاية على المال“ .

وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه .
ليس من الغير . اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه .
تقادم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .

(ج) تقادم . ”قطع التقادم“ . ”المطالبة القضائية“ . حكم .
”عيوب التدليل“ . ”قصور“ . ما يعد كذلك“ . دعوى .
”اعتبار الدعوى كأن لم تكن“ .

إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى . مطالبة قضائية يتقطع بها التقادم .
تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع باقتراع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية في دعوى
سابقة . على المحكمة بحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم في الدعوى
الأولى وتأثيره على إعلان صحتها . إغفال محكمة الاستئناف ذلك . قصور .

تمسك المطعون ضده أمام محكمة القضا بانعدام أثر إعلان الدعوى في قطع التقادم لعدم قيد الدعوى مما تعتبر معه كأن لم تكن قانونا وفقا للمادة ٧٨ مرافعات قبل تعديلها . لا يجدى متى كان لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

١ — كانت المادة ٣٦ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه " كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القوامة " . ولما كانت هذه المادة تتناول ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهائها فإنه تندرج فيها دعاوى طلب الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية . ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال في تعليقها على نص المادة ٥٣ من القانون المذكور المطابق لنص المادة ٣٦ سالفة الذكر ، قد أوردت دعاوى المطالبة بتقديم الحساب عن الوصاية أو القوامة ضمن الأمثلة التى ضررتها للدعاوى التى يسرى عليها التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٥٣ المذكورة .

٢ — لا يعتبر وارث المحجور عليه فى رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه من الغير وإنما يعد خلفا عاما فلا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه ومن ثم فإن هذه الدعوى تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه القوامة بوفاة المحجور عليه .

٣ — إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى يعتبر مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى . فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانقطاع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية فى دعوى سابقة فقد كان على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم فى الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها باعتبار هذا الإعلان إجراء قاطعا للتقادم فإذا أغفلت محكمة الإستئناف ذلك ولم تقل كلمتها فى هذا الدفع فإن حكمها

يكون مشوبا بالقصور ولا يقدح في ذلك ما تمسك به المطعون ضده أمام محكمة النقض من أن إعلان الدعوى الأولى قد انعدم أثره في قطع التقادم لعدم قيد تلك الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى الميمنة في ورقة الاعلان مما تعتبر معه الدعوى كأن لم تكن قانونا بحكم المادة ٧٨ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وذلك متى كان المطعون ضده لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى المذكورة كأن لم تكن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٣٣٧ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة ضد الطاعن بعريضة معلنة في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ وقال فيها إنه في سنة ١٩٣٥ فرض الحجر على والده عبد المليم الجسطينى وأنه عين قيا عليه باشراف والدته السيدة هريزة خليل وقد روى في ذلك أنه أكبر سنا من شقيقه الطاعن على أنه اتفق فيما بينهم على أن يعهدوا لهذا الأخير بإدارة أموال المحجور عليه نظرا إلى أنه كان وقتذاك طالبا بكلية الحقوق وهو ما يجعله أكثر دراية بشئون هذه الإدارة، وأنه بموجب حكم صادر من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ عينت والدته السيدة عزيزة خليل حارسة قضائية على حصة مملوكة للمحجور عليه في أربع عمارات بالفجالة لإدارتها وإيداع صافي إيراداتها خزينة تلك المحكمة فعهدت بدورها للطاعن بإدارة هذه العمارات وبذلك أدار جميع أملاك والدهما إلى أن توفى في ١١ مارس سنة ١٩٤٥ وانحصر إرثه في الطاعن وفي المطعون ضده ووالدتهما المذكورة واقسم ثلاثهم الأرض الزراعية التى خلفها لهم المورث بجهة ملوى ووضع كل وارث يده على نصيبه فيها تاركين للطاعن إدارة باقى أعيان التركة لحسابهم جميعا غير أنه لم يقدم عن إدارته حسابا

وانتهى المطعون ضده في دعواه إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يقدم حسابا عن إدارته لهذه الأعيان منذ ١٧ يونيو سنة ١٩٣٥ تاريخ المجر على والده حتى تاريخ رفع هذه الدعوى وأنكر الطاعن عليه دعواه قائلا إن المطعون ضده عين قيا على والدهما بإشراف والديهما وأنه تسلم أموال المحجور عليه بهذه الصفة وتولى إدارتها . وشفع الطاعن ذلك بأن وجه للمطعون ضده طلبا عارضا بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ طلب فيه الحكم بإلزامه بأن يقدم له حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارته لأموال المورث منذ عين قيا عليه في ١٧ يونيو سنة ١٩٣٥ حتى وفاته في ١١ مارس سنة ١٩٤٥ . ودفع المطعون ضده هذا الطلب بسقوط حق الطاعن في مطالبته بتقديم ذلك الحساب بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة وأجاب الطاعن على هذا الدفع بأن مدة السقوط قد انقطعت بالدعوى التي أقامها على المطعون ضده في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ يطالبه فيها بتقديم الحساب . وبتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارته لجميع أعيان تركته المرحوم عبد العليم الجسطيني فيما عدا العمارات عن المدة من أول سنة ١٩٤٥ حتى تاريخ صدور الحكم وفي الطلب العارض بقبول الدفع المبدى من المطعون ضده بسقوط حق الطاعن في مطالبته بتقديم الحساب عن قوامته على مورثه بمضى المدة القانونية وبسقوط هذا الحق . فاستأنف الطاعن ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٧٤/٨١٦ ق لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتناول السببان الأولان منها قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعن بالتقادم في مطالبة المطعون ضده بتقديم الحساب عن مدة قوامته على المرحوم والده عبد العليم الجسطيني بينما يتجه السبب

الثالث إلى قضاء الحكم بإلزام الطاعن بتقديم حساب عن إدارته لأعيان التركة ابتداء من أول سنة ١٩٤٥ — ويتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه إستند في قضائه بسقوط الحق في مطالبة المطعون ضده بتقديم الحساب عن مدة قوامته إلى أن هذا الحق قد سقط طبقاً للمادة ٣٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه هذه القوامة بوفاة المحجور عليه — هذا في حين أن مقتضى نص المادة المذكورة أن السقوط بمضى الخمس سنوات المنصوص عليه فيها مقصور على حالة الدعوى التى ترفع من القاصر الذى يبلغ رشيداً أو من المحجور عليه الذى زال سبب وضعه تحت الحجر. أما إذا توفى المحجور عليه ورفعت دعوى الحساب من غيره على القيم كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه لا يسرى على دعوى هذا الغير التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٦ آنفة الذكر وإنما تسقط بالتقادم العادى وذلك على اعتبار أن القيم يسأل مسئولية الوكيل طبقاً للمادتين ٤٦٣٤ من القانون المشار إليه . هذا إلى أن الطلب العارض الذى تقدم به الطاعن قد شمل علاوة على إلزام المطعون ضده بتقديم الحساب ندب خبير لتقدير أعيان التركة التى كان يديرها ومعرفة المستحق على المطعون ضده مما يجعل دعوى الطاعن خاصة بمطالبة المطعون ضده بالمتخلف في ذمته في مدة القوامة . وهذه الدعوى لا تسقط بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه بقضائه بسقوط دعوى الطاعن العارضة بهذا التقادم الخاص مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٣٦ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الذى يحكم النزاع قد نصت على أن ” كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القوامة “ ولما كانت هذه المادة تشير إلى ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهائها فتندرج فيها دعاوى طلب الحساب في صورة ما إذا كان الوصى أو القيم لم يقدمه للحكمة الحسبية . يؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص

بأحكام الولاية على المال أوردت في تعليقها على النص الوارد في صدر المادة ٥٣ من هذا القانون والمطابق لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ أوردت تلك المذكرة دعاوى المطالبة بتقديم الحساب عن الوصاية أو القوامة ضمن الأمثلة التي ضربتها للدعاوى التي يسرى عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٥٣ المذكورة لما كان ذلك، وكانت دعاوى الطاعن قبل المطعون ضده هي دعاوى بطلب حساب عن قوامته على والده الذي كان محجورا عليه وانتهت هذه القوامة بوفاته في ١١ مارس ١٩٤٥ وليست كما يدعي الطاعن دعاوى بطلب مبالغ تخلفت في ذمة هذا القيم بسبب القوامة إذ أن نص طلبه العارض الذي تقدم به للمحكمة الابتدائية هو كما أثبتته هذه المحكمة في حكمها "إلزام المطعون ضده بأن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن مدة قوامته على والده وذلك في المدة من ١٧/٦/١٩٣٥ إلى تاريخ وفاته في ١١/٣/١٩٤٥ وعند تقديمه أو الامتناع عن تقديمه ينتدب خبير لفحص الحساب أو تقدير ريع أملاك المحجور عليه ليحكم بإلزام المدعي (الطاعن) بنصيبه في صافي الحساب" وهذا الطالب لا يفيد إدعاء الطاعن بوجود مبالغ ظهر أنها تخلفت في ذمة القيم المطعون ضده بسبب القوامة وأنه يطالب بها . هذا إلى أن هذا التخلف لا يثبت إلا بعد محاسبة القيم وهو ما لم يحصل وما لم يدع الطاعن حصوله بعد لما كان ذلك، وكان الأمر في تقادم دعاوى طلب الحساب لا يتغير إذا رفعت هذه الدعاوى من وارث المحجور عليه بعد وفاته لأن هذا الوارث لا يعتبر في رفعه تلك الدعاوى من الغير كما يدعي الطاعن وإنما خلفا عاما للورث فلا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في مطالبة المطعون ضده بتقديم الحساب عن مدة قوامته لانقضاء مدة تزيد على خمس سنوات على انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه في ١١ من مارس سنة ١٩٤٥ قبل رفع الدعاوى بطلب هذا الحساب في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ . فإن هذا الحكم لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في عريضة استئنافه وفي المذكرة المقدمة منه إلى محكمة الاستئناف بأنه يفرض أن دعواه بمطالبة المطعون ضده

بتقديم الحساب تسقط بمضى خمس سنوات فإن مدة التقادم هذه قد انقطعت بالدعوى التي رفعها على المطعون ضده في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ يطالبه فيها بتقديم حساب عن مدة قوامته على والده وأنه لم يمض من تاريخ وفاة المحجور عليه المذكور في ١١ مارس سنة ١٩٤٥ حتى تاريخ رفع دعواه الأولى تلك مدة خمس سنوات ، كما لم تمض هذه المدة من هذا التاريخ إلى تاريخ رفع دعواه الحالية في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وعاب الطاعن في عريضة إستئنافه على الحكم الابتدائي إغفاله الرد على هذا الدفاع مع أن هذا الحكم أشار في أسبابه إلى تقديم الطاعن عريضة الدعوى الأولى التي أعلنها للمطعون ضده في ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ وتمسك بأنها تقطع مدة التقادم ومع ذلك فقد خلا الحكم المطعون فيه هو الآخر من الرد على هذا الدفاع واكتفى بالإحالة في شأن الاستئناف المرفوع من الطاعن إلى أسباب الحكم الابتدائي التي خلت من الرد عليه وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أشار في أسبابه إلى أن الطاعن قدم ضمن مستنداته إعلان عريضة دعوى موجهة منه إلى المطعون ضده في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ طلب فيها إلزام الأخير بأن يقدم حساباً عن إدارته لأموال والده المحجور عليه في المدة من ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ إلى ١١ مارس سنة ١٩٤٥ لكن الحكم الابتدائي قد اقتصر على هذه الإشارة وقضى بسقوط حق الطاعن في مطالبة المطعون ضده بتقديم الحساب عن مدة القوامة دون أن يرد على ذلك المستند أو يبحث ماعسى أن يكون له من أثر في قطع مدة التقادم . ولما كان يبين من عريضة الاستئناف رقم ٨١٦ سنة ٧٤ ق المرفوع من الطاعن عن هذا الحكم ومن مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١١ مايو سنة ١٩٦١ أن الطاعن تمسك فيهما بأن رفعه دعوى الحساب الأولى بالعريضة التي قدمها إلى المحكمة الابتدائية والمعلنة إلى المطعون ضده في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ تعتبر مطالبة قضائية تقطع التقادم كصريح نص المادة ٣٨٣ من القانون المدني وعاب الطاعن على الحكم الابتدائي إغفاله الرد على هذا الدفاع مع أنه أشار في أسبابه إلى تقديمه تلك العريضة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى في الرد على استئناف الطاعن بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي التي خلت من الرد على دفاع الطاعن آنف الذكر ، وإذ كان إعلان المطعون ضده بعريضة الدعوى الأولى في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ يعتبر مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم طبقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني فإن ذلك كان يقتضي من محكمة الاستئناف وقد تمسك الطاعن أمامها بانقطاع تقادم دعواه الأخيرة بطلب الحساب بإعلان تلك العريضة في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ أن تبحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ماتم في الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها باعتبار هذا الإعلان إجراء قاطعا للتقادم . أما وقد أغفلت محكمة الاستئناف هذا البحث ولم تقل كلمتها في دفاع الطاعن آنف الذكر فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه ولا يقدح في ذلك ما تمسك به المطعون ضده في مذكرته المقدمة إلى محكمة النقض من أن إعلان الدعوى الذي تمسك به الطاعن كإجراء قاطع للتقادم قد انعدم كل أثر له بما في ذلك أثره في قطع التقادم وذلك لعدم قيد تلك الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها والمبينة في ورقة الإعلان مما تعتبر معه الدعوى كأن لم تكن بحكم القانون طبقا للمادة ٧٨ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . هذا الذي قرره المطعون ضده لا يبرئ الحكم المطعون فيه من القصور المستوجب لنقضه ذلك أن المطعون ضده لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن علاوة على أنه لم يقدم إلى محكمة النقض ما يقطع بعدم قيد تلك الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها لنظرها .

وحيث إن السبب الثالث يحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور يبطله ذلك أن الحكم الابتدائي لم يستند في قضائه بالزام الطاعن بتقديم الحساب عن إدارته لأعيان تركه والده ابتداء من أول سنة ١٩٤٥ إلا على عبارة مشوشة جاءت بمحضر جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ اعتبرها ذاك الحكم متضمنة لإقرارا من الطاعن بإدارة تلك الأعيان ابتداء من سنة ١٩٤٥ وقد اعترض الطاعن في صحيفة استئنافه على قضاء الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وناقش العبارة التي اعتمد عليها ومرد الحجج التي تثبت فساد إسناد ذلك الإقرار إليه لكن الحكم

المطعون فيه لم يعن يبحث اعتراضه هذا والحجج المقدمة تأييداً له واكتفى بالرد عليه بقوله إن ما أورده المستأنف (الطاعن) سواء في صحيفة استئنائه أو في مذكراته إنما هو ترديد لما سبق أن أثاره أمام محكمة أول درجة وتناولته بالرد بما فيه الكفاية وهذا من الحكم المطعون فيه قصور ظاهر ذلك أن دفاعه آتف الذكر وهو يقوم على تعيب الحكم الابتدائي فيما نسبته من إقرار إليه لم يعرض وما كان يتصور أن يعرض على محكمة أول درجة حتى يقول الحكم المطعون فيه إنها تناولته بالرد بما فيه الكفاية .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعن بتقديم الحساب عن إدارة أعيان الشركة ابتداء من سنة ١٩٤٥ على قوله "وحيث إنه عن الدعوى المنضمة التي يطلب فيها المدعى (المطعون ضده) إلزام المدعى عليهما (الطاعن ووالدته) بأن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عن إدارتهما للشركة من وقت مرض مورثهما في سنة ١٩٣٥ حتى تاريخ رفع الدعوى إستناداً إلى ما أورده من الحجج السابق الإشارة إليها فإنه بالنسبة للمدعى عليه (الطاعن) فلا ترى المحكمة من أوراق الدعوى وما قدم من مستندات فيها أنه مسئول عن تقديم ذلك الحساب عن تلك المدة جميعها إذ يبين من مراجعة تلك المستندات أن المدعى (المطعون ضده) قد أقيم قيمياً على مورثه المحجور عليه في ١٩٣٥/٧/٤ وانتهت قوامته في ١٩٤٥/٣/١١ فهو المسئول أساساً عن إدارة أعيان الشركة في تلك المدة ، وأما ما استند إليه المدعى من حجج استدلل بها على أن المدعى عليه هو الذي كان يقوم بإدارة الشركة فهي لا تتضمن دليلاً على ما يدعيه في ذلك الصدد غير أن المحكمة تلاحظ أن المدعى عليه (الطاعن) قد أقر حسبما ثبت بمحضر جلسة ١٩٥٥/٣/٣٠ بأنه لم يتول الإدارة إلا حوالى سنة ١٩٤٥ عندما كان طالباً بالسنة النهائية بكلية الحقوق ومن ثم فتأخذه المحكمة بإقراره وتلزمه بتقديم الحساب عن إدارته لشركة المرحوم والده عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٥ حتى الآن وذلك فيما عدا المنازل التي كانت موضوعة تحت حراسة والده الطرفين أما عن المدة السابقة على ذلك فلا ترى المحكمة وجهاً لإلزام المدعى عليه بتقديم الحساب عنها لما سلف بيانه .

ولما كان يبين من مطالعة عريضة الاستئناف المرفوع من الطاعن عن هذا الحكم ومن المذكرة المقدمة منه إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١١ مايو سنة ١٩٦١ أنه عاب فيهما على الحكم الابتدائي إسناد إقرار إليه بإدارته أعيان الشركة ابتداء من سنة ١٩٤٥ وقال إن العبارة التي اعتبرها الحكم متضمنة هذا الإقرار هي عبارة مشوشة تتعارض مع ما تبعها من أقوال أثبتت على لسان محاميه في نفس محضر جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ وتتضمن إنكارا منه باننا لإدارة أعيان الشركة المملوكة لغيره من الورثة كما تتعارض تلك العبارة أيضا مع دفاعه الشفوي الثابت في جميع الجلسات السابقة على تلك الجلسة واللاحقة لها وفي المذكرات المقدمة منه وخلص الطاعن من ذلك إلى أن كاتب الجلسة لا بد وأن يكون قد أخطأ في إثبات هذه العبارة على لسان محاميه وأنه لم يكن لمحكمة أول درجة أن تجزئ أقواله الواردة في محضر الجلسة المذكورة وأن تقتطع منها عبارة وتفسرها مجردة عن باقي العبارات .

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على هذا الدفاع مكتفيا بالإحالة في الرد على الاستئناف المرفوع من الطاعن إلى أسباب الحكم الابتدائي وقولاً منه بأن ما أورده المستأنف سواء في صحيفة استئنافه أو في مذكراته إنما هو ترديد لما سبق أن أثاره أمام محكمة أول درجة وتناولته بالرد عليه بما فيه الكفاية .

هذا في حين أن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يسبق عرضه على المحكمة الابتدائية وليس في أسباب حكمها ما يصلح ردا عليه . وإذا كان هذا الدفاع جوهريا وله سند في الأوراق وذلك لما يبدو من الإطلاع على الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ من وجود اضطراب في العبارة التي اعتبرها الحكم الابتدائي متضمنة إقرارا من الطاعن بإدارة جميع أعيان الشركة ابتداء من سنة ١٩٤٥ وتناقض بينها وبين ما تبعها من عبارات أثبتت في نفس محضر الجلسة المذكورة على لسان محامي الطاعن فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث دفاع الطاعن في هذا الشأن ولم يرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، عباس عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١١٧)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) شركات . أشخاص اعتبارية . إستئناف . ”الخصوم في الاستئناف“ .

للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجية الاستئناف منها
باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها الميز لها
من غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . عدم الاعتداد بالخطأ الواقع
في صفة الممثل .

(ب) وقف . ”إنشاء الوقف“ . دعوى . ”عدم سماع الدعوى“ .

عدم اشتراط الشريعة الاسلامية التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به
إذا لم يكن مكتوباً . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعاً حتى صدور لائحة
المحاكم الشرعية . منع اللائحة سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إقهاد ممن
يملكه محرر على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله مع قيد الوقف بدقائره لدى المحاكم
الشرعية .

١ — للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . فإذا كان
الاستئناف موجهاً منها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون
ممثلها فإن ذكر اسمها الميز لها عن غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم يكون كافياً
لصحتها في هذا الخصوص وبالتالي فلا يعتد بالخطأ الواقع في صفة هذا الممثل (١) .

(١) راجع : نفق ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ ص ١٤ نفق ١٣٦ و ٢ يناير سنة ١٩٦٤

٢- لا تشترط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوبا ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعا حتى صدرت لائحة المحاكم الشرعية التي منعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد اشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وبشرط أن يكون الوقف مقيدا بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد والمداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن بوصفه حارسا ومصرفيا لوقف أبى شال - أقام على بنك الاسكندرية "المطعون ضده" الدعوى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يسلمه قطعة الأرض المبينة بصحيفة تلك الدعوى خالية مما يشغلها من بناء أو غراس أو خلافه وذكر فى بيان دعواه أن بنك باركليز سابقا "بنك الاسكندرية حاليا" اشترى بعقد مشهر فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ من السيدة "موريل جورون" حقوقها على العقار رقم ٢٨ تنظيم بشارع رشدى باشا بالاسكندرية وهذه الحقوق هى كامل ملكية المبنى مع منفعة الأرض وقد نص فى البند الرابع من عقد البيع المذكور على أن سند البائعة يشير إلى أن الأرض القائم عليها البناء محتكرة لجهة وقف أبى شال - ولما كان القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد أنهى نظام الوقف على غير الخيرات وتحكيه وصار الوقف ملكا خالصا لمستحقه الذين يمثلهم الطاعن فقد أنذر المطعون ضده بتسليمه الأرض لأنه ليس له من الحقوق أكثر مما للبائعة له "المستحكرة"

(١) راجع تقض ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٤ ص ٤٠٩ .

وإذ لم يستجب المطعون ضده إلى هذا الطلب فقد أقام عليه هذه الدعوى بطلباته السالف ذكرها . ودفع المطعون ضده الدعوى بأن الأرض غير محكرة وأن الطاعن لم يقدم دليلا على ذلك كما أنه لم يقدم أيضا إشهاد الوقف المثبت لدعواه وأضاف إنه سبق أن صدرت عدة أحكام من القضاء المختلط برفض دعاوى أقامها نظار الوقف بالمطالبة بأجرة الحكر لعدم ثبوت وجود الوقف أصلا كما تمسك المطعون ضده بأنه بفرض ثبوت الوقف فإنه وسلفاءه قد تملكوا الأرض المتنازع عليها بموجب عقود مسجلة و بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .

وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية للطاعن بصفته بطلباته . استأنف المطعون ضده هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٧٤ سنة ١٤ قضائية وتمسك فيه بدفاعه ودفعه التي أبداهها أمام محكمة أول درجة وقد دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة قولا منه بأن الحكم المستأنف صدر ضد بنك الاسكندرية "شركة مساهمة مصرية" ويمثلها الدكتور على الجريتلي بصفته رئيس مجلس إدارة ذلك البنك أو عضوه المنتدب في حين أن الاستئناف قد رفع من البنك المذكور ممثلا بالدكتور على الجريتلي بصفته عضو مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وإذا كانت هذه الصفة تخالف الصفة التي صدر الحكم عليه بها فإن الاستئناف يكون مرفوعا من غير ذي صفة ، كما دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف شكلا تأسيسا على أن المطعون ضده وإن كان قد عاد فأعذره بصفته التي صدر الحكم عليه بها إلا أن ذلك قد حدث بعد فوات ميعاد الاستئناف مما يجعله غير مقبول شكلا - وطلب من باب الاحتياط رفض الاستئناف موضوعا . وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفوع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة وبعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلا ثم حكمت في ١٠ من يونيه سنة ١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - فطعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة رأيها طلبت فيها نقض الحكم الثاني وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن حاصل ما ينهيه الطاعن على الحكم الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والقاضى برفض الدفعين بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة وبعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد - أن هذا الحكم قد وقع باطلا لحلوله من ذكر صفة المحكوم له "الدكتور على الجريتلى" وهى أنه رئيس مجلس إدارة بنك الإسكندرية وعضوه المنتدب مع أن هذه الصفة ملحوظة في النزاع ولا يغنى عن ذكرها إمكان معرفتها من ورقة أخرى في الدعوى ولو كانت رسمية لأن الحكم يجب أن يكون بذاته دالا على امتثال شروط صحته كما يقول الطاعن إنه أسس دفعه بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة على أن الاستئناف رفع من بنك الاسكندرية ويمثله الدكتور على الجريتلى بصفته عضو مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية في حين أن الحكم قد صدر عليه بصفته رئيس مجلس إدارة البنك المذكور وعضوه المنتدب ورتب على ذلك أن الاستئناف إذ لم يرفع من المحكوم عليه بذات الصفة التى كانت له في الخصومة المستأنف حكمها فإنه يكون قد رفع من غير ذى صفة لكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى ما قاله من أنه يكفى لصحة عريضة الاستئناف ذكر اسم الشركة المطعون ضدها ومركز إدارتها ولا داعى لذكر اسم ممثلها وهذا من الحكم خطأ في القانون ذلك إنه ما دام صاحب الحق شخصا اعتباريا فإن الصفة في الخصومة عنه لا تثبت إلا لمن يمثله طبقا لنصوص القانون أو عقود التأسيس ويقول الطاعن إنه قد ترتب على قضاء الحكم برفض هذا الدفع أن قضى أيضا برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد مع أن الدكتور على الجريتلى لم يعلنه بصفته الحقيقية التى كانت له في الخصومة إلا بعد فوات ميعاد الاستئناف وبذلك يكون الحكم قد خالف القانون أيضا في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الثابت من الأوراق أن الاستئناف وجه من بنك الاسكندرية "شركة مساهمة مصرية" وقد ورد ذكر اسم هذه الشركة في الحكم المطعون فيه عند بيان اسم المحكوم له ولما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها وكان الاستئناف موجهها منها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسمها المميز لها عن

غيرها في الحكم يكون كافيا لصحته في هذا الخصوص وبالتالي فلا يكون للخطأ الواقع في صفة هذا الخصم أثر في صحة الحكم - والنعي مردود في باقي أوجهه بأن الثابت من الحكم الابتدائي أن الدعوى الأصلية رفعت على بنك الاسكندرية ممثلا في الدكتور الجريتلي كما أن الثابت من أوراق الطعن أن الاستئناف قد رفع من البنك المذكور "شركة مساهمة مصرية" ممثلا أيضا في الدكتور على الجريتلي ولما كانت هذه الشركة شخصية اعتبارية بحكم المادة ٥٢ من القانون المدني ولها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها فإن ما وقع في صحيفة الاستئناف من خطأ في بيان الصفة التي يمثل بها الدكتور على الجريتلي الشركة المستأنفة لا يعتد به على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولما كانت صحيفة الاستئناف قد وجهت من الخصم المحكوم عليه وتم إعلانها في الميعاد فإن الاستئناف يكون مقبولا شكلا ومن ثم يكون النعي بجميع وجوهه على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الأول من أسباب الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٦١ أن هذا الحكم وقع مشوبا بالبطلان لخلوه من ذكر بيان صفة الممثل القانوني للشركة المطعون ضدها "بنك اسكندرية" على النحو السابق ذكره في النعي على الحكم الأول .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على الوجه الأول من أوجه النعي على الحكم الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور ذلك أنه أغفل ما أثبتته المحكمة بمحضر إنتقالها إلى وزارة الأوقاف بالقاهرة من واقع إطلاعها على سجل أوقاف إسكندرية جزء ٤ وهو أن "وقفية أحمد أبو شال المنشأة في أواخر شعبان سنة ١١٠٥ هجرية محررة من محكمة الثغر بامضاء وختم القاضي أفندي" مع ما لهذا البيان المؤرخ ٢٩ من شعبان سنة ١٢٩٠ هجرية من قيمة مؤدية لإثبات الدعوى ومؤثرة في الحكم إذ هو يتفق مع آخر تأشيرات "ظهر الحجة" التي تنص على أنه "جرى تسجيل هذه الوقفية بسجل أوقاف اسكندرية وجه نمرة ٣١٠ في ٢٩ من شعبان سنة ١٢٩٠ وهو عين المرصود حرفيا في سجل الوقف وما يطرأ عليه بحكمة إسكندرية الشرعية ج١ ص ٨٨ سنة ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ ميلادية وهذا الذي لم تحفل به المحكمة رغم

تمسك الطاعن به في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف يدل على أن الحجة الأصلية المحررة سنة ١١٠٥ هجرية من محكمة الثغر وبامضاء وختم قاضي أفندى "قاضي الاسلام العثماني" هي ذاتها التي سجلت بسجل أوقاف إسكندرية سنة ١٢٩٠ هجرية وأشر بهذا الإجراء على ظهرها وهي ذاتها التي رصدت سنة ١٣٣٢ هجرية بسجل المحكمة الشرعية بناء على الأمرين الصادرين خصيصا لذلك من نظارة الحقانية إذ كانت الحجة بيد النظار حتى ذلك الحين وفقا للمقرر لغاية سنة ١٩٢٤ من أن يسجل الأصل ويرد لصاحب الشأن - وهذا الإغفال من الحكم من شأنه أن يجعله مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من مذكرة الطاعن المقدمة منه لمحكمة الاستئناف لجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦١ والمودعة صورتها الرسمية ملف الطعن - أنه تمسك فيها بالدفاع الذي يثيره بسبب النعى وقال إن قيد البيانات التي تتضمنها الحجة بسجل الأوقاف اسكندرية في سنة ١٢٩٠ هجرية يدل على أن تلك البيانات قد نقلت عن حجة الوقف الأصلية - مما يقطع بوجود هذه الحجة في تاريخ قيد هذه البيانات - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع وأقام قضاءه بعدم ثبوت وجود وقف أبي شال مدعى الملكية على أن الطاعن لم يقدم كتاب الوقف الأصلي المثبت لدعواه ولما كانت الشريعة الإسلامية لا تشترط التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوبا ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعا إلى أن صدرت لائحة ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ فمنعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وبشرط أن يكون الوقف مقيدا بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية لما كان ذلك، وكان وقف أبي شال طالب الملكية مدعى بوجوده من قبل صدور تلك اللائحة فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة أن تعرض للدليل المستمد من قيد كتاب الوقف في السجل المحفوظ بوزارة الأوقاف في سنة ١٢٩٠ هجرية والذي تمسك به الطاعن في مذكرته الآنف ذكرها ما دام أنه كان من الجائز إثبات هذا الوقف بغير طريق الإشهاد الشرعى - أما والحكم المطعون فيه لم يعن بتمحيص هذا الدفاع أو الرد عليه واستلزم

لإثبات الوقف تقديم أصل كتابه مع عدم لزوم ذلك بالنسبة للأوقاف التي أنشئت قبل سنة ١٨٩٧م فإن الحكم يكون معينا بما يستوجب تقضيه ولا يفتقر إلى أن يكون قد اعتمد في قضائه على دعامة أخرى هي ما انتهى إليه من عدم ثبوت الحكم لأن ذلك لا يكفي بمجرد حمل قضاء الحكم برفض الدعوى فيما لو ثبت وجود الوقف ودخول أرض النزاع في الأعيان الموقوفة إذ يجب في هذه الحالة لتبرير النتيجة التي انتهى إليها الحكم أن يثبت إلى جانب عدم ثبوت الحكم أن واضعي اليد قد اكتسبوا ملكية الأرض محل النزاع بالتقادم بعد أن أثبت الحكم أن حيازتهم لها لم تكن بطريق التحكير أي أنها لم تكن حيازة مرضية وبالتالي يجوز لهم اكتساب ملكيتها بالتقادم إذا توافرت شرائطه القانونية — وهذا ما لم يعرض له الحكم المطعون فيه بل وقف عند حد تقرير عدم ثبوت الحكم دون أن يمتضى في بحث ما إذا كان المطعون ضده وسلفاؤه قد اكتسبوا الملكية بالتقادم بالشروط المقررة لذلك قانونا رغم تمسك المطعون ضده بهذا الدفاع ولقد أغنى الحكم عن بحث ذلك ما انتهى إليه في دعائه الأخرى من عدم ثبوت وجود الوقف أصلا ولكن وقد ثبت أن تسبيب قضائه في خصوص هذه الدعامة معيب على النحو السابق بيانه فإن ما قرره الحكم من عدم ثبوت الحكم لا يكفي وحده لحمل قضائه برفض الدعوى وبالتالي فلا يشفع له في قصوره في خصوص ما قرره من عدم ثبوت وجود الوقف أصلا ويبقى هذا القصور مستوجبا لنقض الحكم وذلك دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦

برياسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين حويس .

(١١٨)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ ، ب) ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” وعاء
الضريبة ” . ” تقدير وعاء الضريبة ” .

(١) مصاريف الاستثمار . خصمها من إجمالى الإيرادات لا من صافيا .
(ب) ضرائب أجنبية . اعتبارها تكليفا على الربح . خصمها من الضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية .

١ — الأصل فى التكاليف أنها تخصم من إجمالى الإيرادات لا من صافيا
ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وقد التزمت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هذا الأصل ولم تخرج
عنه فى خصم مصاريف الاستثمار من إجمالى إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
والعقارات الداخلة فى ممتلكات المنشأة بقولها إن ” إيرادات رؤوس الأموال
المنقولة الداخلة فى ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب
الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى
قوانين أخرى تخصم من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه ضريبة الأرباح
وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها فى مصاريف
وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات ويجرى الحكم
ذاته على إيرادات الأراضى الزراعية أو المباني الداخلة فى ممتلكات المنشأة فإن
الإيرادات المذكورة تخصم بعد تنزيل ١٠ ٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافى
الذى تؤدى عنه الضريبة ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة فى جملة

إيرادات المنشأة“ ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن ما يخص من وعاء الأرباح التجارية والصناعية هو ٩٠ ٪ من إجمالى الإيرادات فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٢ — وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ما تتحمل به المنشأة من ضرائب أجنبية وتدفعه بسبب نشاطها التجارى والصناعى أو بنسبته يعتبر تكليفا على أرباحها ويجب خصمه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا ما استثنى بنص خاص فى القانون ولا يغير من ذلك كون هذه الضريبة ليس لها ما يقابلها فى مصر ولا تتحمل بمثلها المنشآت المصرية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة البلجيكية المصرية — وهى شركة مساهمة أجنبية مركزها الرئيسى بروكسل — قدمت لمراقبة الضرائب المختصة إقرارين عن صافى أرباحها فى سنتى ١٩٥٢، ١٩٥٣ بمباغى ٥٧٩٤١ ج و ٨٠٩ م ، ٩٣١٧٩ ج و ٦٥٦ م على التوالى وقامت المراقبة بفحص هذين الإقرارين وأدخلت عليهما بعض التعديلات وخلصت إلى تحديد صافى أرباح الشركة خلال هاتين السنتين بمباغى ٧١٣٦٦ ج و ١٧٠ م ، ٩٤٧٣٢ ج و ٨٥٢ م على الترتيب وأخطرت الشركة بذلك على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وإذا عترضت الشركة على هذا الربط وعرض الخلاف على لجنة الطعن .

وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت اللجنة قرارها باعتماد تقديرات المأمورية فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٢١٦ سنة ١٩٥٥ تجارى ضرائب القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه والحكم (أولا) باعتبار ربح الشركة

من بيع عقاراتها في سنة ١٩٥٢ مبلغ ٦٥٥١٩ ج و ٤٤٦ م . وفي سنة ١٩٥٣ مبلغ ٩٢٦٢١ ج و ٥٢٨ م (ثانيا) احتساب مبلغ ٤٠٠ ج ضمن مصروفات سنة ١٩٥٢ ومبلغ ٨٠٠ ج ضمن مصروفات سنة ١٩٥٣ . (ثالثا) احتساب مبلغ مائة جنيه في مصروفات كل من ستي النزاع مكافأة للسيد صالحاني (رابعا) اعتماد مبلغ ١٧٠ ج في مصروفات سنة ١٩٥٢ كمصاريف سفر السيد / صالحاني لبلجيكا (خامسا) اعتماد مبلغ ٣٢٣٩ ج و ٧٢١ م في مصروفات سنة ١٩٥٢ وهو عبارة عن الضريبة المستحقة للحكومة البلجيكية والتي دفعت لها بالفعل سنة ١٩٥٢ (سادسا) وجوب تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أساس خصم ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات . (سابعا) اعتماد مبلغ ٩١ ج و ٩٢٢ م ضمن مصروفات سنة ١٩٥٢ كمصاريف سفر لأعضاء مجلس الإدارة نظير إمضاء الأسهم مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وبتأييد قرار اللجنة فيما عدا ذلك . وبتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع : (أولا) بتعديل قرار لجنة الطعن المطعون فيه بالنسبة لربح الشركة من بيع عقاراتها يجعل هذا الربح في سنة ١٩٥٢ مبلغ ٦٥٥١٩ ج و ٤٤٦ م وفي سنة ١٩٥٣ مبلغ ٩٢٦٢١ ج و ٥٢٨ م وبالنسبة للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بوجوب تطبيقها على أساس خصم ٩٠٪ من إجمالي الإيراد . (ثانيا) بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه فيما عدا ذلك . (ثالثا) إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات المناسبة وأمرت المحكمة بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه فيما قضى به من وجوب تطبيق المادة ٣٦ على أساس خصم ٩٠٪ من إجمالي الإيراد وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٤ سنة ٧٦ قضائية وكذلك استأنفته الشركة طالبة تعديله والحكم لها بابق طلباتها وقيد استئنافها برقم ٢٦٦ سنة ٧٦ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف للإرتباط . وبتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع :

(أولاً) بالنسبة للاستئناف الأول المقام من مصلحة الضرائب برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من تفسير للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع إلزام مصلحة الضرائب بمصاريف هذا الاستئناف ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة. (ثانياً) بالنسبة للاستئناف الثاني المقام من الشركة بتعديل الحكم المستأنف وبخصم المبالغ الآتى بيانها من التكاليف : (١) المنحة السنوية التى تعطى للسيد / صالحانى كمكافأة وقدرها ١٠٠ ج (٢) مبلغ الـ ١٧٠ ج الذى دفع له للسفر لبلجيكا فى شئون أعمال الشركة التى قام بها (٣) مبلغ ٣٢٣٩ ج و ٧٢١ م المسدد لمصلحة الضرائب فى بلجيكا فى سنة ١٩٥٢ وبتأييد الحكم المذكور فيما عدا ذلك وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما ، وطعنّت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت المصلحة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم فى خصوص السبب الثانى .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بمریان الخصم المنصوص عليه فى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على إجمالى إيرادات العقارات الداخلية فى ممتلكات المنشأة لا على صافى هذه الإيرادات تأسيساً على أن الأصل فى الإيرادات التى نصت على استبعادها أنها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وأن بعضها يخضع لضرائب نوعية أخرى ومنعاً للازدواج رأى الشارع عدم إخضاعها مرة ثانية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فنص على استبعاد إيرادات الأموال المنقولة والأراضى الزراعية والمباني الداخلة فى ممتلكات المنشأة من مجموع الربح الصافى وذلك بنسبة ٩٠٪ منها واستبقى ١٠٪ مقابل نصيبها فى مصروفات المنشأة وتكاليف استثمارها ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن البادى من سياق هذه المادة ومفهومها أن الخصم المقرر بها يسرى على صافى الإيرادات التى أشارت إليها لاهل إجمالى هذه

الإيرادات وهي وإن اكتفت عند تقريرها خصم إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والعقارات الداخلة في ممتلكات المنشأة من صافي وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بقولها إن الإيرادات المذكورة تستبعد بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات إلا أن الترجمة الفرنسية لهذا النص جاءت صريحة في أن الإيرادات المقرر خصمها هي الإيرادات الصافية وعلى أساس ٩٠٪ من صافي هذه الإيرادات ، يؤكد ذلك أن الحكمة في استبعاد هذه الإيرادات هي تفادي ازدواج الضريبة لسبق خضوعها لضريبة نوعية أخرى ومن الطبيعي أن يكون الإيراد المستبعد هو الإيراد الصافي وأن تحسب نسبة الاستبعاد وهي ٩٠٪ من صافي الإيراد لا من إجماليه إذ الحكمة من تقرير هذه القاعدة أن إيرادات رءوس الأموال المنقولة أو الثابتة تدخل في حساب الأرباح والخسائر بعد أن تكون قد أدت للدولة ما عليها من ضريبة نوعية ولو ظلت مدمجة ضمن عناصر الربح التجاري عند حساب الضريبة لكان عليها أن تؤدي الضريبة مرة ثانية ولهذا أباح القانون استبعاد صافي قيمة تلك الإيرادات بعد تنزيل نصيبها من المصاريف وتكاليف الاستثمار بنسبة ١٠٪ من صافي قيمتها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن جميع التكاليف تنخصم من إجمالي الإيرادات لا من صافيها ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وإذ نصت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " إيرادات رءوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تنخصم من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات . ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تنخصم بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي عنه الضريبة ويشترط أن تكون الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة " فإنها بذلك — وعلى ما يبين

من سياقها — تكون قد التزمت هذا الأصل ولم تخرج عنه في خصم مصاريف الاستثمار من إجمالي إيرادات رءوس الأموال المنقولة والعقارات الداخلة في ممتلكات المنشأة، وهو ذات الوضع الذي جرت عليه المصلحة والتزمت في تعليماتها الصادرة بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٥٩ — وأثناء نظر الاستئناف — بشأن تطبيق هذه المادة بقولها ”وقد ثار خلاف فيما إذا كان ما يضاف إلى وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو ١٠ ٪ من صافي أو إجمالي إيرادات ما تملكه المنشأة من أوراق مالية أو عقارات مقابل ما تتحمله المنشأة من تكاليف الاستثمار؟ ولما كانت هذه المادة حينما قررت أن ما يخصم من الربح الصافي للمنشأة هو مجموع إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني قد استعملت عبارة ”الصافي“ بالنسبة للربح التجاري والصناعي بينما استعملت عبارة ”مجموع الإيرادات“ بالنسبة لإيرادات القيم المنقولة والعقارات الزراعية أو المباني مما يقطع في الدلالة على أن المشرع إنما أراد حسابان نسبة الـ ١٠ ٪ التي قررهما مقابل ما تتحمله المنشأة من تكاليف استثمار تلك الإيرادات على أساس إجمالي تلك الإيرادات وليس على صافيها (ولما كانت المحاكم قد استقرت في قضائها على هذا الرأي) لهذا توجه المصلحة النظر إلى ضرورة مراعاة ما يستبعد من إيرادات الأوراق المالية والعقارات الداخلة في ممتلكات المنشأة هو ٩٠ ٪ من إجمالي تلك الإيرادات وليس من صافيها على أن يستبعد من حساب الأرباح والخسائر جميع المصروفات المتعلقة باستثمار واستغلال هذه الأموال تطبيقاً لمبدأ استقلال الضرائب النوعية ويأخى ما جاء مخالفاً لهذه التعليمات — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن ما يخصم من وعاء الأرباح التجارية والصناعية هو ٩٠ ٪ من إجمالي الإيرادات فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بنخصم مبلغ ٣٢٣٩ ج و ٧٢١ م الضريبة التي دفعتها الشركة للحكومة البلجيكية بمقتضى قانون ١٧/١٠/١٩٤٥ من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٥٢،

وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن التكاليف الجائز خصمها هي تلك التي تكون قد ساهمت في تحقيق الأرباح والضرائب الأجنبية التي تدفعها إحدى الشركات في الخارج لا تعتبر من التكاليف المنتجة للربح ولأن الضريبة التي دفعتها الشركة على رأس مالها غير معروفة في مصر ولا يجوز خصم الضرائب الأجنبية إلا إذا كان لها ما يقابلها وتحمل بمثلها المنشآت المصرية ، هذا بالإضافة إلى أن الثابت من وقائع الدعوى أن الشركة قامت بسداد هذه الضريبة للحكومة الهاجيكية سنة ١٩٤٥ — في صورة أسهم — وعملاً بمبدأ استقلال السنوات الضريبية لا يجوز خصمها من أرباح سنة ١٩٥٢ ، والمبلغ محل النزاع لا يعدو أن يكون من الخسائر التي لا يجوز ترحيلها لأكثر من ثلاث سنوات والقول من الحكم بأن الضريبة على رأس مال الشركة لم تصبح نهائية إلا في سنة ١٩٥٢ هو قول مرسل لم يقيم عليه دليل .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن " يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند إنتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص (١) ... (٢) ... (٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً للقانون (٤) ... (٥) ... " ومؤدى هذا النص وإطلاقه يدل على أن ما تتحمل به المنشأة من ضرائب أجنبية وتدفعه بسبب نشاطها التجاري والصناعي أو بمناسبتها ويعتبر بذلك تكليفاً على أرباحها يجب خصمه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا ما استثنى بنص خاص في القانون ، ولا يغير من ذلك كون هذه الضريبة ليس لها ما يقابلها في مصر ولا تتحمل بمثلها المنشآت المصرية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " مصلحة الضرائب وقد اعتمدت ميزانيات الشركة ودفاترها لا يسوغ لها بعد ذلك أن تخرج عن مدلول هذه الميزانيات والدفاتر " بدون دليل " يضاف إلى هذا أن الدين لا يعتبر ثابتاً إلا بعد أن يصبح محددًا وما دام أن تقويم الضريبة وتقديرها النهائي لم يحصل إلا

في سنة ١٩٥٢ فلا محل للرجوع بها إلى سنة ١٩٤٥ عندما سلمت الشركة أسهما مجهولة القيمة للحكومة البلجيكية إنتظارا لتحديد هذه الضريبة تحديدا نقديا أو ماليا أى أن التسليم الحاصل في سنة ١٩٤٥ كان بمثابة رهن " وأن " الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ أتت بمبدأ عام هو خصم ما يدفع من ضريبة من مجموع الإيراد فلا محل للتمييز بين ضريبة وأخرى إلا إذا نص القانون صراحة على استثناء ضريبة معينة من هذا الخصم وهو افتراض غير متوافر في الحالة المعروضة " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه - ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١١٩)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية"

(١) نقض . إجراءات الطعن .

إجراءات الطعن . مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته .

(ب) دعوى . "سماع الدعوى" . وصية . "سماع الدعوى" . "مسوغ
 سماع الدعوى" .

وصية . الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بها . وجوب
 تضمينه ما ينبي عن صحتها .

١ - إجراءات الطعن في الأحكام - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
 لا يراعى في إتباعها نوع المسألة التي صدر فيها الحكم ولكن نوع الحكم ذاته
 ومن أية جهة صدر (١)، والذي يحدد نوع المحكمة هو كيفية تشكيلها وفقا للقانون،
 وإذا كان الطاعن لم يلتزم في رفع الدعوى أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات
 ولم تنظرها المحكمة وتصدر حكما فيها "وهي منعقدة في غرفة المشورة وفقا
 للمادة ٨٧١ من هذا القانون بل رفعت بطلب صحة ونفاذ الوصية بالطريق العادي
 وبصحيفة أطلنت إلى المطعون عليه ونظرتها المحكمة ببيتها العادية فان استئناف
 الحكم الصادر فيها لا يخضع في مواعيده ولا في إجراءاته لما نصت عليه المادتان
 ٨٧٥، ٨٧٧ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، وإنما تجرى في شأنه
 الأحكام العامة للاستئناف في هذا القانون أو في اللائحة الشرعية حسب الأحوال.

(١) نقض ١٥/١/١٩٥٩ . الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية لسنة ١٠ ص ٥٨ .

٢ — النص في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية على أنه في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الافرنبجية " لا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك ، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها " يدل على وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبىء من صحتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الأستاذ زكى على فرحات المحامى أقام الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٦١ الإسكندرية الابتدائية — أحوال شخصية أجانب — ضد السيد وزير الخزانة بصفته ممثلا لبيت المال يطلب الحكم بصحة ونفاذ وصية المرحومة روزماركوفيتش المودعة ملف المادة رقم ١٤ تركات أجانب الإسكندرية لسنة ١٩٦٠ ومنع تعرضه له فيها . وقال شرحا لدعواه إن المرحومة روزكانت روسية بيضاء عديمة الجنسية وتوفيت فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٠ عن غير وارث وترك وصية أودعتها مكتب الشهر العقارى بالإسكندرية تحت رقم ٢٧٢٧ سنة ١٩٥٩ وعينه منفذا لها وعلى اثر وفاتها تقدم إلى رئيس محكمة الاسكندرية بطلب الأمر بفض الوصية وايداعها ملف المادة ليتسنى له مباشرة مهمته وقيد هذا الطلب برقم ١٤ سنة ١٩٦٠ تركات وفى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠ قررت المحكمة الانتقال إلى مكتب الشهر العقارى للاطلاع عليها وفى ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ قررت المحكمة ايداعها ملف المادة ، وأثناء نظرها وفى ٥ مارس سنة ١٩٦٠ تقدم وزير الخزانة إلى قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة يطلب الحكم باقامة مصلحة الأملاك الأميرية وصية على التركة لإدارتها وفى ذات اليوم أصدر القاضى أمره

بتعيينها وصية على التركة ، وفي ۲۶ مارس تقدم الأستاذ زكى فرحات إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة يطلب الأمر بتسليمه أموال التركة بوصفه منفذا للوصية وفى ذات اليوم أصدر القاضى أمره بتسليمه أموال التركة ، وتظلم الأستاذ زكى فرحات من الأمر الصادر لصالح وزير الخزانة طالبا إلغاءه وقيد هذا التظلم برقم ۲۲ سنة ۱۹۶۰ الاسكندرية كما تظلم وزير الخزانة من الأمر الصادر لصالح الأستاذ زكى فرحات طالبا إلغاءه وقيد هذا التظلم برقم ۳۵ سنة ۱۹۶۰ الاسكندرية وقررت المحكمة ضم التظلمين . وبتاريخ ۸ ديسمبر سنة ۱۹۶۰ حكمت (أولا) فى التظلم رقم ۲۲ سنة ۱۹۶۰ برفضه وتأيد الأمر المتظلم منه (ثانيا) فى التظلم رقم ۳۵ سنة ۱۹۶۰ بإلغاء الأمر المتظلم منه ، وإذ استبان من الوصية أن المتوفاة عينته منفذا لها وأوصت له ولآخرين بتركها ولا حق لوزير الخزانة فى المنازعة فيما تضمنته فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانها . وأثناء نظر الدعوى دفعت وزارة الخزانة بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى التظلمين رقمى ۲۲ ، ۳۵ سنة ۱۹۶۰ كما دفعت بعدم سماع الدعوى لعدم وجود مسوغ استنادا إلى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ۷۱ لسنة ۱۹۴۶ وبتاريخ ۴ يناير سنة ۱۹۶۲ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفيعين بعدم جواز نظر الدعوى وبعدم سماعها وبجواز نظرها وسماعها وفى الموضوع بصحة ونفاذ وصية المرحومة روز ماركوفيتش المودعة بتاريخ ۲۱/۳/۱۹۶۰ ملف المادة رقم ۱۴ سنة ۱۹۶۰ تركت أجنب اسكندرية والزم المدعى عليه بصفته المصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه واستأنفت وزارة الخزانة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة وقيدت بتاريخ ۲۹ يناير سنة ۱۹۶۲ طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم جواز نظر الدعوى ومن باب الاحتياط عدم سماعها ومن باب الاحتياط الكلى رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ۵ سنة ۱۸ قضائية أحوال شخصية أجنب ودفعت ببطلان الحكم المستأنف لاخلاله بحقها فى الدفاع كما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم بتقرير فى قلم كتاب محكمة الاسكندرية فى ۲۸ فبراير سنة ۱۹۶۲ طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم سماع الدعوى ومن باب الاحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صحة الوصية وقيد هذا الاستئناف برقم ۸ سنة ۱۸ قضائية أحوال شخصية أجنب ودفعت ببطلان الحكم المستأنف لعدم إشتاله على رأى

الذى أبدته النيابة في الدعوى ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وأثناء نظرهما دفع الطاعن ببطلان الاستئناف الأول وسقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد وبمريضه لا بتقرير في قلم الكتاب كما دفع بعدم قبول الاستئناف الثاني لرفعه من غير ذي صفة وبتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض دفع المستأنف عليه ببطلان الاستئناف رقم ٥ سنة ١٨ ق وبسقوط الحق فيه وبعدم قبول الاستئناف رقم ٨ سنة ١٨ ق لرفعه من غير ذي صفة وبقبول الاستئنافين شكلا . (ثانيا) برفض دفع المستأنفين ببطلان الحكم المستأنف (ثالثا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبالغائه فيما عدا ذلك وعدم سماع دعوى المستأنف عليه وإلزامه بالمصاريف عن درجتي التقاضى وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف في الاستئناف رقم ٥ سنة ١٨ قضائية بصفته . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر ورثة الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطالبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول استئناف وزارة الخزانة لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧٥ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات وبغير الطريق القانوني الذي نصت عليه المادة ٨٧٧ من هذا القانون استنادا إلى تخريجات وتفسيرات لا تحتلها نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء وإلى عبارة وردت بمذكرته الإيضاحية انتهت به إلى أن القانون الواجب التطبيق هو لأئحة المحاكم الشرعية ومقتضاها أن يكون الاستئناف بصحيفة وفي ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام المادة رقم ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وهي صريحة في اختصاص المحاكم بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية "لغير المصريين" وهي عبارة تتسع للأجانب وغيرهم ومنهم السيدة روز ماركوفيتش الروسية البيضاء العديمة الجنسية واليهودية

الديانة ، وتسرى على هذه المنازعات واستئناف الأحكام الصادرة فيها أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات ومنها أن يكون الاستئناف في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم (مادة ٨٧٥) وبتقرير في قلم الكتاب (مادة ٨٧٧) وقد رفعت الوزارة استئنافها بغير الطريق القانوني وفي غير الميعاد المحدد له ، وما كان للنيابة العامة حق استئناف الحكم طبقا للكتاب الرابع من قانون المرافعات ، ووجه الخطأ والمخالفة أنه متى كانت نصوص القانون واضحة لا يكون هناك محل للبحث في حكمة التشريع ودواعيه وتقصى تطوره التاريخي ولا عبرة مع ذلك بما ورد في المذكرة الإيضاحية مخالفا لنصوصه الصريحة وإنما يتعين الرجوع في ذلك وفي التعرف على المعنى المقصود من كلمة "الأجانب" إلى قانون استقلال القضاء وإلى أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات وقد نصت المادة ٨٥٩ منه على اختصاص المحاكم المدنية المصرية بمسائل الأحوال الشخصية "للأجانب" ويتعين تفسيرها على المعنى الواسع بحيث تشمل "غير المصريين" بصفة مطلقة من كانت لهم جنسية معينة ومن لم تكن ، ومن جهة أخرى فقد أغفل الحكم دلالة المادة ٢٥ من القانون المدني ومقتضاها أن يعين القاضى القانون الواجب التطبيق في حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية ، وهى أمور لا تعرفها المحاكم الشرعية ولا تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية ، واستشهاد الحكم بقانون إلغاء المحاكم الشرعية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ غير مجد ولا دلالة فيه لأن هذا القانون لم يأت بجديد وإنما ألغى هذه المحاكم وأحال قضاياها وما كان من اختصاصها إلى المحاكم الوطنية ولم يقرر لها اختصاصا لم يكن لها والنزاع في الدعوى إنما يدور حول ما إذا كانت الأحوال الشخصية لغير المصريين عامة من اختصاص المحاكم الوطنية وتطبق في شأنها أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات أم أنها من اختصاص المحاكم الشرعية وتطبق في شأنها لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية - هذا واستئناف النيابة العامة منوط بذات البحث وقد قصر الكتاب الرابع حقها في الاستئناف على أحوال معينة وردت على سبيل الحصر هى بطلان الزواج والتصديق على التبنى وإسقاط الولاية أو الحلد منها أو وقفها أو ردها وفيما عداها لاتعدو النيابة أن تكون طرفا منضما طبقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن إجراءات الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يراعى في اتباعها نوع المسألة التي صدر فيها الحكم ولكن نوع الحكم ذاته ومن أية جهة صدر والذي يحدد نوع المحكمة هو كيفية تشكيلها وفقا للقانون ، وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يلتزم في رفع الدعوى أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات ولم تنظرها المحكمة وتصدر حكمها فيها ” وهي منعقدة في غرفة المشورة “ وفقا للمادة ٨٧١ من هذا القانون بل رفعت بطلب صحة ونفاذ الوصية — بالطريق العادى وبصحيفة أعلنت إلى المطعون عليه ونظرتها المحكمة ببيتها العادية فإن إستئناف الحكم الصادر فيها لا يخضع في مواعيده وفي إجراءاته لما نصت عليه المادتان ٨٧٥ ، ٨٧٧ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، وإنما تجرى في شأنه الأحكام العامة للإستئناف في هذا القانون أو في اللائحة الشرعية على حسب الأحوال ، إذ طالما أن ميعاد الإستئناف — وعلى ما سبق بيانه — لا يخضع لأحكام الكتاب الرابع من القانون فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون هذا الميعاد هو الميعاد العادى في قانون المرافعات أو هو الميعاد المنصوص عليه في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه والجدل بشأن عبارة ” غير المصرين “ الواردة في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وهل تتسع للأجانب وغيرهم من كانت لهم جنسية معينة ومن لم تكن لا جدوى فيه طالما أنه بعد إلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أصبحت ” المحاكم “ هي المختصة بقضايا الأحوال الشخصية يستوى في ذلك ما كان من إختصاصها أصلا وما كان من إختصاص المحاكم الشرعية ، وهو في صورة هذه الدعوى جدل نظرى صرف .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجوه (أولها) إنه قضى بعدم سماع الدعوى استنادا إلى أن محضر إيداع الوصية بمكتب الشهر العقارى وإن كان ورقة رسمية إلا أنه لا يدل بذاته على ركن الوصية أو على صحة الدعوى إذ هو لا يدل على الوصية ولا على الموصى له أو الموصى به وهو بذلك يكون قد جعل الوصية عقدا شكليا يجب إفراغه في صورة رسمية ، في حين أن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

بإصدار قانون الوصية لم تشترط شكلا معيناً لها وأجازت أن تكون بالعبارة وبالإشارة ويكفى في مجال سماع الدعوى بها أن تكون هناك أوراق رسمية تشير إلى وجود الوصية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه أو تكون ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها ، والثابت بمحضر إيداع الوصية أن الموصية حضرت أمام الموثق وقررت بعدولها عن وصيتين سابقتين وافرغها مشيئتها الأخيرة في وصية وقعت عليها بنحاتها وببصمة إيهامها الأيمن وأودعتها مظروفاً أغلقته بمعرفتها تسلمه الموثق وأودعه مصلحة الشهر العقاري وهذا المحضر يصلح مسوغاً لسماع الدعوى (وثانيتها) أنه خالف الثابت في الأوراق فيما ذهب إليه من أن إقرار الموصية بأنها أفرغت مشيئتها في صورة وصية لا يمنع من إثبات العكس ، إذ الثابت من محضر الإيداع وما تلاه من إجراءات فض المظروف وجود الوصية مذيلة بتوقيعها . (وثالثها ورابعها) أنه قرر في أسبابه أن ما انتهى إليه يتفق مع ما قضت به المحكمة العليا الشرعية في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ ، في حين أنه يتعارض معه إذ لم تتطلب المحكمة العليا في الورقة الرسمية التعريف بالموصى أو الموصى له أو الموصى به ، وأنه خلط بين سماع الدعوى وصحة الوصية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية على أنه في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الأفرنجية "لا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك ، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها " يدل على وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبىء عن صحتها ، وبالرجوع إلى محضر إيداع الوصية المؤرخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٩ يبين أنه ورد فيه أن السيدة روز ماركو فيتش حضرت أمام الموثق وقررت مانصه "سبق أن حررت وصية وثقت برقم ٢١٨٤ سنة ١٩٥١ بمكتب توثيق الإسكندرية ألغيتها بوصية أخرى أودعتها مظروفاً مغلقاً بنفس المكتب بموجب محضر إيداع موثق برقم ٣١٧٧ سنة ١٩٥٨ إلا أنني رأيت بحالي من حقوق أن أعدل الوصية الأخيرة المشار إليها . ومن ثم فاني أقرر بعدولي عن الوصيتين السابقتين المشار إليهما

كما أقرر بأنني أفرغت مشيئتي الأخيرة في صورة وصية وقعت عليها بخطمي وبصمة إيهامي الأيمن وأودعتها مطروفاً متوسط الحجم أصفر اللون أغلقته بمعرفتي ووقعت عليه ببصمة خاتمي بالجمع الأحمر خمسة أختام باسم روز ماركوفيتش وببصمة إيهامي الأيمن ثلاث بصمات "وقد حرر على المظروف من وجهه الآخر بالخبز الأزرق الأسود عبارة وصية السيدة روز ماركوفيتش بنت بنيا حفيدة كراتسو أرملة المرحوم إبرام ماركوفيتش تاريخها أول يوليو سنة ١٩٥٩ وتحت هذه العبارة ختم الوصية وبصمة إيهام يدها اليمنى" وهذه البيانات وإن دلت على أن روز ماركوفيتش حضرت إلى مكتب التوثيق بالاسكندرية وأودعت مظروف الوصية إلا أنها لا دلالة فيها على صحة الدعوى لتجهيلها وخلوها من التعريف بشيء مما تضمنته الوصية ومن ثم فهي لا تصلح مسوغاً لسماع الدعوى بها وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى عدم سماع الدعوى، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، ولا جدوى بعد ذلك "جميعه" من التعرض إلى ما جاء في السبب الأول بشأن استئناف النيابة العامة. ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر حنّدى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٢٠)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

نفقة . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية .
عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبينة
على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله .

وفقا للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وهي واجبة التطبيق
في مسائل الأحوال الشخصية — لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم
الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام
صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبينة على مخالفة للقانون أو الخطأ
في تطبيقه أو تأويله (١) وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة
الامسكندرية الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة باب شرق
الجزئية وقضى (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص
المحكمة بنظر دعوى نفقة الصغيرة والقضاء بوقف السير فيها . (ثانيا) بالنسبة
للاستئناف المقدم من والدة الصغيرة بزيادة نفقتها ، وهي أمور لا تتصل بولاية
المحكمة فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك ما دار في الدعوى
من نزاع بشأن اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى النفقة إذ النزاع متعلق
بالاختصاص النوعي لا بولاية المحكمة .

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٢٣ . الطعن رقم ٧ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية . السنة ١٧

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عائشة السيد محمد (المطعون عليها) أقامت الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ باب شرقى الجزئية للأحوال الشخصية ضد عاطف حسن اسماعيل (الطاعن) طلبت فيها الحكم بفرض نفقة لها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٨ ونفقة لإبنتها نادية من يوم الحكم مع المصروفات والأتعاب ، وقالت مبررها لدعواها إنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ولا تزال على عصمته وطاعته وأنه دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وأنجب منها الطفلة نادية فى ١٩٥٧/٢/٢ وأن هذه البنت فى يدها وحضانتها الصالحة لها شرعا وأنه ممتنع عن الإنفاق عليهما بدون وجه حق ، وأنكر المدعى عليه قيام الزوجية بينه وبين المدعية كما أنكر نسب نادية إليه وطلب عدم سماع الدعوى طبقا للسادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعية بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة الشرعية أنها زوجة للمدعى عليه وأنها رزقت منه على فراش الزوجية ببنت تدعى نادية وأنه ممتنع دون حق عن الإنفاق عليهما ، وللمدعى عليه النفى بذات الطرق ، وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٥ عادت وحكمت (أولا) للمدعية على المدعى عليه فى كل شهر من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٥٠٠ قرش لطعامها وكسوتها وأجرة مسكنها وخادمها على أن يكون من ذلك مائة قرش لأجرة المسكن وستون قرشا لأجرة الخادم وأمرته بأداء ذلك إلى المدعية فى مواعيده وألزمته بالمصاريف المناسبة ومائة وخمسين قرشا مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات بالنسبة للمدعية (وثانيا) بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للبنت المذكورة حضوريا واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة الحكم بزيادة نفقتها وإلغاءه فيما قضى به

من عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى البنت نادية وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٦٧ سنة ١٩٥٩ كما استأنفه المدعى عليه طالبا إلغاء والحكم برفض دعواه وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٧٧ سنة ١٩٥٩ وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه بكافة طرق الإثبات القانونية ومنها البيئة والقرائن أنه طلق زوجته عائشة السيد محمد بناء على الاتفاق العرفي المؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وتاريخ ايقاع هذا الطلاق وأنه لم يراجعها أثناء عدتها ولم يعقد عليها بعد انقضائها وللمستأنفة نفى ذلك بذات الطرق ، وبعد التحقيق عادت المحكمة وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٤ حكمت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى نفقة البنت والقضاء بوقف السير فيها (ثانيا) وبالنسبة للإستئناف رقم ٩٦٧ سنة ١٩٥٩ بتعديل الحكم المستأنف وجعله ثمانية جنيهات شهريا من التاريخ الذى أسند إليه الحكم المستأنف ورفض ما عدا ذلك من الطلبات (ثالثا) وبالنسبة للإستئناف رقم ٩٧٧ سنة ١٩٥٩ برفضه وألزمت عاطف حسن اسماعيل بمصروفات الاستئناف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وأمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا ودفعت النيابة العامة بعدم جواز الطعن وطلبت من باب الاحتياط رفضه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهى لا تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت تلك الأحكام مشوبة بخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه وتأويله وكان الحكم صادرا فى مسألة اختصاص يتعلق بولاية المحاكم والحكم المطعون فيه إنما صدر فى مادة نفقة ولا تعلق له بولاية المحكمة التى أصدرته .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه وفقا للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهي واجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه صادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة باب شرق الجزئية وقضى : (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى نفقة الصغيرة والقضاء بوقف السير فيها . (ثانيا) بالنسبة للاستئناف رقم ٩٦٧ سنة ١٩٥٥ المقدم من والدة الصغيرة بزيادة نفقتها وجعلها ثمانية جنيهات شهريا من التاريخ الذى أسند إليه الحكم المستأنف ورفض ما عدا ذلك من الطلبات (ثالثا) بالنسبة للاستئناف رقم ٩٧٧ سنة ١٩٥٩ المقدم من عاطف حسن اسماعيل برفضه ، وهي أمور لا تتصل بولاية المحكمة لكي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك ما دار في الدعوى من نزاع بشأن اختصاص المحكمة الجزئية بدعوى النفقة إذ أن ذلك يتعلق بالاختصاص النوعى لولاية المحكمة ، ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين حويس .

(١٢١)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١ و ب و ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"الطلاق" . "قانون" . "القانون الواجب التطبيق" .

(أ) مسائل الأحوال الشخصية للصريين غير المسلمين . اختلاف الطائفة
والملة . صدور الأحكام فيها طبقا لأرجح الأقوال من مذهب
أبي حنيفة ولما ورد بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(ب) مسائل الأحوال الشخصية للصريين غير المسلمين . اتحاد الطائفة
والملة . تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . تغيير الطائفة أو الملة
أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع الخصومة والخصوم
والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الاسلام .

(ج) مسائل الأحوال الشخصية للصريين غير المسلمين . تحديد
الاختصاص والقانون الواجب التطبيق . اتحاد الطائفة والملة
أو اختلافهما . مناطه .

١ — المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي كانت أصلا من اختصاص
المحاكم الشرعية — ومنها المنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة
والملة — تصدر فيها الأحكام طبقا لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ولما
هو مدون في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي ينص فيها قانون
المحاكم الشرعية على قواعد خاصة^(١) .

٢ — في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين "والمتمحدى الطائفة والملة" والذين لهم جهات مالية منظمة تصدر الأحكام وفقا لشريعتهم في نطاق النظام العام ولا يؤثر في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق عليها وعليهم تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحدهم من وحدة طائفية إلى أخرى "أثناء سير الدعوى" ما لم يكن هذا التغيير إلى الإسلام .

٣ — مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من أنه " لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام " إن الشارع أراد أن يتخذ من سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها — وهو وصف ظاهر منضبط — لا من مجرد قيام النزاع ، مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن انضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس من قبل رفع الدعوى وبذلك أصبح طرفاها مختلفي الطائفة والملة ، وتطبق في شأن واقعة الطلاق المتنازع عليها بينهما أحكام الشريعة الإسلامية ، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا التغيير الحاصل قبل رفع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المهندس القونس جرجس عبد السيد (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيدة / جليلة حبيب جرجس (المطعون عليها) طلب فيها الحكم بإثبات طلاقها

طلقة أولى رجعية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥ مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه تزوج بالمدعى عليها في ١٩٤٤/٧/٢٣ أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وإذ غير طائفته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ وأخطر كنيسة الأقباط الأرثوذكس بهذا التغيير وأصبحت بذلك مختلفي الطائفة والملة وطلقها ، فقد طلب الحكم بإثبات هذا الطلاق ، وردت المدعى عليها بأن تغيير الملة كان بقصد التحايل وتم أثناء النزاع الذي احتدم بينهما بعد أن كان قد أقام الدعوى رقم ١٢١٧ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب الطلاق وقضى فيها بالرفض وطبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لا يعتد بهذا التغيير ولا ينتج أثره وطلبت رفض الدعوى . وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بإثبات طلاق المدعى من المدعى عليها طلقة أولى رجعية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥ مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٣ سنة ٨١ قضائية . وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف و برفض دعوى المستأنف عليه وإلزامه بالمصاريف وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وفي أول أغسطس سنة ١٩٦٥ أعلن قلم الكتاب المطعون ضدها بصورة من تقرير الطعن ، وفي ٤ أغسطس سنة ١٩٦٥ أودع الطاعن مذكرة شارحة ، وفي ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٥ أودعت المطعون عليها مذكرة بالرد ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها قبول الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن إثبات طلاقه من المطعون عليها استنادا إلى أنه وإن كان من حقه أن يغير ملته وغيرها فعلا وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس وأصبح بذلك مختلف الملة مع زوجته القبطية الأرثوذكسية ومن شأن هذا التغيير تطبيق أحكام

الشريعة الإسلامية التي تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة، إلا أنه يشترط لكي يحدث هذا التغيير أثره أن يكون قد تم قبل رفع الدعوى وقبل قيام النزاع بين الطرفين بحيث إذا حصل التغيير في الفترة بين دعويين مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً اعتبر حاصلًا أثناء سير الدعوى ولا ينتج أثره ، وهذا الذي أسس الحكم قضائه عليه خطأ ومخالفة للمادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهي تنص على أنه لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم من وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام وقد غير الطاعن طائفته وملته قبل رفع الدعوى الحالية وفي الفترة بين دعويين لكل منهما مكانه الخاص والدعوى الأخيرة لا تعتبر امتداداً للأولى وإنما هي دعوة مبتدأة ومستقلة عنها وبذلك يكون قد حدث قبل رفعها لا أثناء السير فيها وهو ما كان يتعين معه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإثبات الطلاق .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنه نص في المادة السادسة منه على أن " تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام العام — طبقاً لشريعتهم " ونص في المادة السابعة على أنه " لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون " ، ومؤدى هذين النصين أنه في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية ، ومنها المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة والملة ، تصدر الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة — باعتبارها القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية — ولما هو مدون في لائحة ترتيب

المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، وفي المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين "والتحدى الطائفة والملة" والذين لهم جهات مالية منظمة تصدر الأحكام في نطاق النظام العام — وفقا لشريعتهم ، ولا يؤثر في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق عليها وعليهم تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحدهم من وحدة طائفية إلى أخرى "أثناء سير الدعوى" ما لم يكن هذا التغيير إلى الإسلام — ومؤداهما كذلك أن الشارع أراد أن يتخذ من "سير الدعوى" و "انعقاد الخصومة فيها" — وهو وصف ظاهر منضبط — لا من مجرد قيام النزاع مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها، وإذ كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن الطامن غير طائفته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ ومن قبل رفع الدعوى في ٢ يونيو سنة ١٩٦٣ وبذلك أصبح أطرافها مختلفي الطائفة والملة ، وتطبق في شأن واقعة الطلاق أحكام الشريعة الإسلامية ، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا التغيير الحاصل قبل رفع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس حلمي عبد الجواد ، و سليم راشد أبو زيد .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ القضائية :

(ا) إجارة . ”التزامات المستأجر“ . ” دفع الأجرة “ . عقد . ” عقود المدة “ .

الأجرة تقابل الانتفاع . دفع الأجرة مؤخرا لا مقدما ما لم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة أو عرف في شأن تعيينها . قاعدة موضوعية قررتها المادة ٣٨٠ من القانون المدني الملغى . لم تتضمن هذه المادة قرينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة .

(ب) إجارة . ”التزامات المستأجر“ . ” دفع الأجرة “ . عرف . نقض .
” أحوال الطعن “ . ” مخالفة القانون “ .

تممك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الإيجار . عدم ثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخالفة للقانون .

١ - وإن كانت المادة ٣٨٠ من القانون المدني الملغى تنص على أنه ”يستحق أجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضائها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك“ إلا أن المشرع لم يقصد بإيراد هذا النص إلا أن يكون دفع الأجرة مؤخرا لا مقدما إذا لم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة ولم يوجد عرف في شأن تعيينها بل إن ما جاء بهذا النص لا يعدو أن يكون تطبيقا للقاعدة التي تقضى بأن الأجرة تقابل الانتفاع وهو حكم خاص بعقد الإيجار لولاه لكانت الأجرة واجبة الدفع

بمجرد إبرام العقد طبقا لما تقضى به القواعد العامة و بالتالى فإن نص المادة ٣٨٠ المشار إليه لم يتضمن قرينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة بل تضمن قاعدة موضوعية على النحو السابق تقريره .

٢ - متى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على وجود عرف يقضى بأن يكون تاريخ استحقاق الأجرة سابقا على تاريخ انتهاء الإيجار دون أن تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو تبين مصدره وذلك على الرغم من تمسك الطاعن بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار وبعد جمع المحصول فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا مما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أنه فى يوم أول أغسطس سنة ١٩٣٦ رفعت وزارة الأوقاف بصفقتها ناظرة على وقف أبو بكر راتب على المرحوم بلتاجى مصطفى زعير مورث المطعون ضدهم من الثانى إلى السابع وعلى المطعون ضده العاشر الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طلبت فيها الحكم بالزام المورث المذكور بأن يدفع لها ٤٢١ ج و ٧٧ م وهو قيمة الإيجار المستحق عن أرض زراعية مساحتها ١٦ ف و ٢١ ط و ٢٠ س كان قد استأجرها من الوقف المشار إليه لمدة تنتهى فى ٣٠ من سبتمبر سنة ٣١ كما طلب الحكم بالزام المطعون ضده العاشر باعتباره الناظر السابق على الوقف والذى أجز الأرض المذكورة بأن يقدم لها المستندات والبيانات التى تؤيد دعواها - وبجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٣٨ تدخل المطعون ضده الأول فى الدعوى بصفته حارسا جديدا على الوقف المذكور بدل وزارة الأوقاف وطالب بنفس الطلبات التى رفعت بها الدعوى - وكان المورث المستأجر قد توفى فخل ورثته محله فى الدعوى ودفعوا بسقوط الإيجار المطالب به بالتقدم فوجه المطعون ضده الأول إلى وزارة الأوقاف دعوى ضمان طلب

فيها الحكم بالزامها بتعويض يعادل الإيجار المستحق إذا ما قضى بقبول الدفع وذلك تأسيسا على أنها عيذت حارسه على الوقف بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٣٢ وظلت قاعدة عن رفع الدعوى بالإيجار حتى أول أغسطس سنة ١٩٣٦ فرفعت وزارة الأوقاف بدورها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ دعوى ضمان وجهتها إلى السيد / على راتب مورث المطعون ضدهما الثامن والتاسعة وآخر غير ممثل في الطعن بصفتها حارسين سابقين على الوقف طلبت فيها الحكم أصليا بالزامهما متضامين بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول المبلغ المطالب به في الدعوى واحتياطيا بالزامهما بأن يدفعوا لها ما عساه أن يحكم به عليها - ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٥ (أولا) برفض دعوى الإيجار (ثانيا) وفي دعوى الضمان بالزام وزارة الأوقاف بأن تدفع للبنك السويسري (المطعون ضده الأول) مبلغ ٤٢١ ج و ٧٧ م (ثالثا) برفض دعوى الضمان الموجهة من وزارة الأوقاف إلى النظار السابقين . استأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٤ سنة ٩ قضائية - ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت وزارة الأوقاف في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها بطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الثلاثة الآخرين وبقبوله شكلا ورفضه موضوعا بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن دفع النيابة ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الثلاثة الآخرين يقوم على خلو تقرير الطعن من الأسباب بالنسبة للحكم الصادر في دعوى الضمان التي كان الطاعن قد وجهها إليهم وقضى الحكم المطعون فيه برفضها .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطاعن لم يبين في تقرير الطعن الأسباب التي يعيب بها قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التي كان قد وجهها إلى المطعون ضدهم المذكورين ومن ثم يكون الطعن باطلا بالنسبة إليهم عملا بنص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ويتعين لذلك الحكم ببطلانه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط الحق في المطالبة بدين الإيجار على ما اعتمد عليه من أسباب الحكم الابتدائي والتي مؤداها أن الطاعنة وقد عجزت عن إقامة الدليل على أن تاريخ انتهاء عقد الإيجار في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣١ هو بذاته تاريخ استحقاق الأجرة فإن العرف قد جرى على أن يكون تاريخ استحقاق الأجرة سابقا على تاريخ انتهاء الإيجار وملازما لوقت ظهور المحصول مما يكون معه تاريخ استحقاق الأجرة سابقا على تاريخ انتهاء الإيجار بشهر أو نصف شهر على الأقل وعلى هذا الأساس يكون قد مضى أكثر من خمس سنوات هلالية على تاريخ استحقاق الأجرة ويكون الحق في المطالبة بها قد سقط عملا بنص المادة ٢٧٥ من القانون المدني المختلط وترى الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قد خالف بذلك القانون إذ أن المادة ٣٨٠ من القانون المدني الوطني والتي تقابل المادة ٤٦٤ من القانون المدني المختلط تنص على أنه "تستحق أجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضائها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك" ومفاد هذا أن تاريخ انقضاء مدة الإيجار يعتبر كقاعدة عامة تاريخا لاستحقاق الأجرة ما لم يوجد في عقد الإيجار نص على خلاف ذلك — وما على المؤجر إلا أن يثبت تاريخ انتهاء مدة الإيجار حتى يعتبر قرينة على أنه تاريخ استحقاق الأجرة وهي قرينة لا يقبل إثبات عكسها إلا إذا قام الدليل على أن المؤجر والمستأجر قد اتفقا على ميعاد آخر لاستحقاق الأجرة وإذا كان تاريخ انتهاء الإيجار هو ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣١ فإن ذلك التاريخ يعتبر قرينة في جانب الطاعن على أنه تاريخ استحقاق الأجرة وإذا ألزم الحكم الطاعنة بإثبات تاريخ استحقاق الأجرة على الرغم من قيام القرينة في جانبها فإنه يكون قد خالف قاعدة أصيلة من قواعد الإثبات — هذا إلى قول الحكم المطعون فيه بوجود عرف يقضى بأن يكون استحقاق الأجرة سابقا على انتهاء عقد الإيجار بشهر أو بنصف شهر يتعارض ونص المادة ٣٨٠ المشار إليها ويصطدم مع الواقع الذي جرى بأن يوفى المستأجرون دين الإيجار من ثمن محاصيلهم التي يبيعونها في ميعاد يتجاوز في العادة تاريخ انتهاء الإيجار وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٣٨٠ من القانون المدني الملغى الذي يكم هذا النزاع كانت تنص على أنه "تستحق أجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضائها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك"، إلا أن المشرع لم يقصد بإيراد هذا النص إلا أن يكون دفع الأجرة مؤخرًا لا مقدمًا إذا لم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة ولم يوجد عرف في شأن تعيينها بل إن ما جاء بالنص لا يعدو أن يكون تطبيقًا للقاعدة التي تقضى بأن الأجرة تقابل الانتفاع وهو حكم خاص بعقد الإيجار لولاه لكانت الأجرة واجبة الدفع بمجرد إبرام العقد طبقًا لما تقضى به القواعد العامة وبالتالي فلم يتضمن نص المادة ٣٨٠ المشار إليها قرينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة بل تضمن قاعدة موضوعية على النحو السابق تقريره . على أنه من ناحية أخرى فإنه وقد تأسس قضاء الحكم المطعون فيه على وجود عرف يقضى بأن يكون تاريخ استحقاق الأجرة سابقًا على تاريخ انتهاء الإيجار بشهر أو نصف شهر على الأقل وعلى هذا الأساس قضى الحكم بسقوط الحق في المطالبة بالأجرة دون أن تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو تبين مصدره وذلك على الرغم من تمسك الطاعن بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار وبعد جنى المحصول — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبًا بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم الخافي ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، وسليم راشد أبوزيد .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) دعوى . ” دعوى صحة ونفاذ العقد “ ” دعوى بطلان العقد “ . عقد . بطلان . بيع . إثبات . ” حجية الأمر المقضى “ .

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . يقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . إتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان استطاعته إبدائه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد في إستنادا إلى هذا السبب .

دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . إقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .

(ب) قوة الأمر المقضى . دعوى . ” عدم جواز نظر الدعوى “ . ” دعوى صحة العقد “ . إثبات . ” القرائن “ .

الحكم بصحة ونفاذ العقد نهائيا يحوز قوة الأمر المقضى ، في شأن صحة هذا العقد . أم للصوم أو خلفهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى أخرى بطلب بطلانه . طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد .

(ج) قوة الأمر المقضى . إثبات . "القرائن" . دعوى . "دعوى صحة العقد" .

للقضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية . إكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للنقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يجتهد الحكم الصادر فيها .

(د) قوة الأمر المقضى . إثبات . "الإثبات بالقرائن" . دعوى . "دعوى صحة العقد" . بطلان . عقد .

إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سنداً لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العتة وقت العقد أو علم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب العتة المدعى وجوده وقت العقد في الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائياً بصحة ذلك . صدور قرار الحجر بعد ذلك لا يعتبر سبباً طرأ بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .

(هـ) دعوى . "هدم جواز نظر الدعوى" . نقض . "المسائل الواقعية" . محكمة الموضوع .

استخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .

١ — الدعوى بصحة ونفاذ العقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل في نقل الملكية وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ثم يفصل فى أمر إمتناع البائع عن تنفيذ التراماته ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد وعلى ذلك فإنه إذا فات الخصم إبداء سبب من هذه الأسباب كان يفتى استطاعته إبداءه فى تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد إستناداً إلى هذا السبب . ولا يصح قياس هذه الحالة على صورة رفع دعوى بطلب بطلان عقد لسبب من أسباب البطلان إذ

في هذه الصورة تتحصر وظيفة المحكمة في بحث هذا السبب وحده فترفضه أو تقبله وهي حين تنتهي إلى رفضه يقتصر قضاؤها على هذا الرفض ولا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ومن ثم فإن حكمها برفض هذا السبب لا يمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان أما في دعوى صحة ونفاذ العقد فالأمر مختلف إذ المحكمة لا تقف عند رفض أسباب البطلان التي توجه إلى العقد بل إنها تتجاوز ذلك إلى البحث في صحة العقد ولا تقضى بصحته ونفاذه إلا إذا تحقق لها من الأوراق المقدمة إليها أن التصرف الذي يتداوله العقد صحيح ونافذ .

٢ — متى حكم بصحة ونفاذ العقد وأصبح الحكم نهائيا فإنه يحوز قوة الأمر المقضى في شأن صحة هذا العقد ويمنع الخصوم أنفسهم أو خلفهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى أخرى بطلب بطلانه ولا يغير من ذلك إختلاف الطلبات في الدعوىين ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .

٣ — للقضاء النهائي قوة الأمر المتقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم — بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

٤ — إذا كان عقد البيع الصادر من المحجور عليه قد أبرم قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة فإن هذا القرار لا يصلح بذاته سنداً لطلب بطلان ذلك العقد طبقاً للسادة ١١٤ من القانون المدني وإنما يكون طلب بطلانه لعتة البائع على أساس شيوع هذه الحالة وقت العقد أو علم الطرف الآخر بها . ومتى كان عتة البائع مدعى بوجوده وقت العقد فلم يكن هناك ما يحول دون إبداء طلب البطلان بسبب العتة في الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ العقد فإن لم يبد هذا الطلب وصدر الحكم نهائياً بصحة ونفاذ العقد فإن صدور قرار الحجر على البائع بعد صدور الحكم

في تلك الدعوى لا يعتبر سبباً طراً بعد هذا الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى به التي حازها الحكم في شأن صحة العقد .

هـ — إستخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه هو من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضى الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم إلياس جورج غالى مورث الطاعن والمطعون ضدها الأولى أقام الدعوى رقم ٢٣٥٥ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدها الأولى طالبا الحكم بإبطال عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٣ مايو ، ٥ يونيه سنة ١٩٥٣ والمتضمن بيعه لها النصف على الشيوع فى أرض زراعية مساحتها ١ ف و ٢١ ط و ٢٠ س موضحة بصحيفة الدعوى والتأشير بذلك على هامش تسجيل الحكم رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة الصادر بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ بصحة ونفاذ ذلك العقد ومحو كافة التسجيلات المترتبة على الحكم المذكور وقال شرحا للدعوى أن ذلك العقد قد صدر منه إلى ابنة المطعون ضدها الأولى بطريق الاستغلال وهو عيب يلحق الرضا وأنه يحق له لذلك طلب إبطال العقد بالإستناد إلى نص المادة ١٢٩ من القانون المدنى وأثناء سير هذه الدعوى أقام الأب ” يوسف جبران “ بوصفه قيميا على إلياس جورج غالى بعد توقيع الحجر عليه للعتة ، الدعوى رقم ٤٠٦٩ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة طالبا إبطال العقد سالف الذكر لصدوره من المحجور عليه وهو فى حالة عته بين وقد أمرت محكمة الدرجة الأولى بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ولما توفى إلياس جورج غالى حل محله فى الدعويين ولده الطاعن ودفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعويين لسبق الفصل فى موضوعهما فى الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة

التي كانت قد رفعتها ضد المرحوم إلياس جورج غالى بطلب صحة ونفاذ ذلك العقد والتي قضى فيها بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ برفض الإدعاء بتزوير العقد المذكور وبصحته ونفاذه — وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وببطلان عقد البيع المؤرخ ٣ من مايو و ٥ يونيو سنة ١٩٥٣ الصادر من مورث الطاعن إلى المطعون ضدها الأولى ببيع قطعة الأرض الموضحة بصحيفة الدعويين وبحج القيد والتسجيلات المرتبة من المطعون ضدها الأولى على العقار المشار إليه ابتداء من ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ . فاستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٧ سنة ٧٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وفى أول مايو سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعويين رقمى ٢٣٥٥ سنة ١٩٥٤ ، ٤٠٦٩ ، سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة لسبق الفصل فى موضوعهما فى الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة — وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى على أنه سبق الفصل فى موضوعها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ والذي قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المطلوب الحكم ببطلانه فى الدعوى الراهنة وأن الحكم فى تلك الدعوى يمنع الطاعن من إعادة طرح النزاع فى شأن انعقاد العقد ونفاذه وشروط صحته بما فى ذلك أهلية عاقيه وأن السبب فى الدعويين متحد لأنه هو التصرف ذاته وأن سكوت الطاعن عن إبداء كل ما لديه من دفاع ودفع فى تلك الدعوى يمنعه بعد صدور الحكم فيها من التمسك فى دعوى جديدة بما سكت عن إبدائه فى الدعوى الأولى ويرى الطاعن أن هذا من الحكم خطأ فى القانون إذ يشترط لإعمال حجية الشيء المحكوم فيه أن تتحد المسألة المعروضة فى الدعويين محلا وسببا وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها وتناولتها المحكمة بالبحث فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما وإذا كان الثابت أن مورث

الطاعن اقتصر في رفع الدعوى الأولى الخاصة بصحة التعاقد على الادعاء بتزوير العقد وهو سبب مختلف عن السبب في الدعوى الحالية وهو بطلان العقد لاعتبه البين كما أن الموضوع في الدعويين مختلف إذ هو في الدعوى الأولى تزوير العقد وفي الثانية بطلانه لتخلف شرط من شروط صحته . وليس في القانون ما يلزم الخصم بأن يتمسك في وقت واحد بكل ما لديه من دفوع بل له أن يرفع دعوى جديدة بما أغفله من دفوع في الدعوى الأولى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى بحجة سبق الفصل في موضوعها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ بصحة ونفاذ العقد يكون مخالفا للقانون كما أنه إذ أغفل ما تمسك به الطاعن من أن قرار الحجر الذي تقوم عليه دعوى البطلان الحالية لم يصدر إلا في سنة ١٩٥٥ أى بعد صدور الحكم بصحة ونفاذ العقد في الدعوى الأولى مما كان يستحيل عليه معه أن يستند إلى هذا القرار في تلك الدعوى يكون معيبا بالقصور .

وحيث إنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن المطعون ضدها الأولى سبق أن أقامت الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة ضد مورث الطاعن المرحوم إلياس غالى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه إليها والمؤرخ في ٣ من مايو و ٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ وادعى المورث المذكور بتزوير العقد وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير ثم قضت في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ حضوريا بصحة ونفاذ هذا العقد — وبعد ذلك رفع مورث الطاعن الدعوى رقم ٢٣٣٥ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدها الأولى طالبا الحكم بإبطال العقد ذاته بحجة صدوره منه إليها بطريق الاستغلال — كما أقام الأب يوسف جبران بوصفه قيا على محجوره إلياس غالى، بعد توقيع الحجر عليه للعتة — الدعوى ٤٠٩٩ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة ، على المطعون ضدها الأولى طالبا بإبطال ذات العقد لصدوره من المحجور عليه وهو في حالة عتهين و بعد أن توفي المحجور عليه حل ولده الطاعن محله في الدعويين وقد دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعويين اسبق الفصل فيهما في الدعوى الأولى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة ، ولما كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ لم يقتصر على القضاء

برفض الادعاء بتزوير العقد بل قضى أيضا بصحة العقد ونفاذه وكانت الدعوى بصحة ونفاذ العقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل في نقل الملكية — وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من استيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ثم يفصل فى أمر امتناع البائع من تنفيذ التزاماته ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ولا يصح قياس هذه الحالة على صورة رفع دعوى بطلب بطلان عقد لسبب من أسباب البطلان إذ فى هذه الصورة تنحصر وظيفة المحكمة فى بحث هذا السبب وحده فترفضه أو تقبله وهى حين تنتهى إلى رفضه يقتصر قضاؤها على هذا الرفض ولا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ومن ثم فإن حكمها برفض هذا السبب لا يمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان أما فى دعوى صحة ونفاذ العقد فالأمر مختلف إذ المحكمة لا تقف عند رفض أسباب البطلان التى توجه إلى العقد بل إنها تتجاوز ذلك إلى البحث فى صحة العقد ولا تقضى بصحته ونفاذه إلا إذا تحقق لها من الأوراق المقدمة إليها أن التصرف الذى يتناوله العقد صحيح ونافذ وإذ كانت هذه الدعوى كما سبق القول تتسع لإثارة جميع أسباب البطلان التى توجه إلى التصرف فإنه إذا فات الخصم إبداء سبب من هذه الأسباب كان فى استطاعته إبداءه فى تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعا لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب — لما كان ذلك، فإن الحكم السابق الصادر فى الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة بصحة ونفاذ العقد المبرم بين مورث الطاعن والمطعون ضدها الأولى وقد أصبح نهائيا فإنه يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن صحة هذا العقد ويمنع الخصوم أنفسهم أو خلفهم من التنازع فى هذه المسألة بالدعوى الراهنة ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى الدعويين وكونها فى الدعوى الأولى صحة العقد ونفاذه بينما هى فى الثانية بطلانه ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل ومن المقرر أن للقضاء النهائى قوة الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه

يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فىها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فىها بأى دعوى تالية يثار فىها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتهما فى الدعوى الأولى أو أثبت ولم يحثها الحكم الصادر فىها ولما كان الحكم المطعون فىه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون . أما ما يشتره الطاعن من أن قرار الحجر الصادر فى سنة ١٩٥٥ بعد صدور الحكم بصحة ونفاذ العقد يعتبر سببا طارئا يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى فغير صحيح ذلك أنه علاوة على أن القرار الصادر بتوقيع الحجر لفته غير منشئ لهذه الحالة بل هو كاشف عنها فإن العقد محل النزاع وقد أبرم قبل صدور قرار الحجر فإن هذا القرار لا يصلح بذاته سندا لطلب إبطال ذلك العقد طبقا للمادة ١١٤ من القانون المدنى وإنما يجوز طلب إبطاله لفته البائع على أساس شىوع هذه الحالة وقت العقد أو ولم الطرف الآخر بها وما دام عته البائع مدعى بوجوده وقت العقد فلم يكن ثمة ما يحول دون إبداء مورت الطاعنة لهذا الطلب فى الدعوى الأولى الخاصة بصحة ونفاذ العقد إذ كانت تتسع لإثارته على ما سلف القول ومن ثم فلا يعتبر صدور قرار الحجر على البائع بعد صدور الحكم فى تلك الدعوى سببا طرا بعد هذا الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى به التى حازها هذا الحكم فى شأن صحة العقد .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فىه بالسبب الثانى القصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الأولى نزلت عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فىها إذ اقتضرت على إبدائه بجلسة ٧ يونيه سنة ١٩٥٤ وظلت بعد ذلك طوال ست سنوات تناقش موضوع الدعوى وتطلب رفضها لا عدم جواز نظرها مما يدل دلالة واضحة على نزولها الضمنى عن التمسك بهذا الدفع ولكن الحكم المطعون فىه أطرح هذا الدفاع مكتفيا فى الرد عليه بالقول بأنه لم يصدر من المطعون ضدها ما يدل على تنازلها عن التمسك بهذا الدفع صراحة أو ضمنا وهو رد قاصر يعيب الحكم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فىه أنه جاء به فى هذا الخصوص ما نصبه "ولما كان الثابت أن المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) دفعت أمام محكمة

الدرجة الأولى بعدم جواز نظر الدعويين لسبق الفصل في موضوعهما بالدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ولما كان الموضوع في الدعويين المنضمين قد سبق أن قضى فيه الحكم في الدعوى رقم ٤٧٨٥ سنة ١٩٥٣ إذ أنه يدور حول صحة ونفاذ العقد . لما كان ذلك كله ، ولم يكن قد صدر من المستأنفة ما يدل على نزولها عن التمسك بهذا الدفع أمام محكمة الدرجة الأولى «مراحة أو ضمنا» وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه كاف فى الرد على دفاع الطاعن آنف الذكر ويفيد أن محكمة الموضوع لم تجد فيما ساقه للتدليل على نزول المطعون ضدهما عن التمسك بالدفع الذى أبدته بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ما يقنعها بحصول هذا النزول . ولما كان استخلاص نزول الطاعنة أو عدم نزولها عن الدفع الذى أبدته هو من الأمور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع وكانت الأسباب التى استند إليها الحكم المطعون فيه فى نفي نزول المطعون ضدها عن الدفع سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ا ا انتهى إليه الحكم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لذلك يتمين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجافى ، وعباس عبد الجواد ، و ابراهيم علام .

(١٢٤)

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ القضائية :

حيازة . تقادم . ”التقادم المكسب“ . أموال عامة .

وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدتة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها
للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة
المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .

وضع اليد على الأموال العامة — مهما طال مدتة — لا يكسب الملكية
إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة بمعنى أنه لجواز تملك الأموال العامة
بالتقادم يجب أن يثبت أولا انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ، إذ من تاريخ هذا
الإنهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت وضع اليد عليها
بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية . فإذا اعتبر الحكم
المطعون فيه مجرد وضع يد المطعون ضدهم مدة تزيد على خمسة عشر عاما بغير
اعتراض أو منازعة من الطاعن (الحكومة) هو السبب الذى أزال عن أرض
النزاع تخصيصها للنفعة العامة ورتب على ذلك اكتسابهم ملكيتها فإنه يكون مخطئا
في القانون^(١) .

(١) وراجع نقض ١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى من ١٦ ص ٧٤٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه ومساثر الأوراق — تتحصل فى أن مديرية سوهاج التى حلت محلها محافظة سوهاج (الطاعنة) أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٧١ سنة ١٩٤٦ كلى أمام محكمة سوهاج الابتدائية قائلة فى صحيفةها إن مورث المطعون ضدهم ”المرحوم أبو الليف عمر“ تعد بالبناء والغراس على قطعة أرض مساحتها ٥٣٩ مترا مربعا من الأراضى المخصصة للمنفعة العامة بناحية الخلافة مركز جرجا وانهت الطاعنة إلى طلب الحكم بأحقية الحكومة لقطعة الأرض المذكورة بوصفها من المنافع العامة وإلزام المطعون ضدهم — باعتبارهم خلفاء لمورثهم فى التعدى عليها — بإزالة هذا التعدى فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم وإلا تزيله هى بمصاريف ترجع بها عليهم . دفع المطعون ضدهم الدعوى بأنهم وسلفهم تملكوا أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم ملكيتهم لأرض النزاع بوضع اليد المكسب للملكية بشرائطه القانونية وأجازت للطاعنة النفى — وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩ برفض الدعوى بانية قضائها على أنه علاوة على أن جهة الإدارة قد عجزت عن إثبات أن الأرض المتنازع عليها من الأملاك العامة فإن المطعون ضدهم قد تملكوها بالتقادم المكسب استأنفت الطاعنة هذا الحكم باستئناف رقم ٩٨ سنة ٢٤ ق . ومحكمة إستئناف أسيوط قضت فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ قبل الفصل فى الموضوع بنadb مكتب الخبراء الحكوميين بسوهاج ليعهد إلى أحد خبراءه المهندسين لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان ما إذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الطريق العمومى أم لا — وبعد أن قدم الخبير تقريره

قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ولما عرض الطعن على هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة - بالسبب الثاني - على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ قضى برفض دعواها تأسيساً على ما قاله من أن المطعون ضدهم وضعوا يدهم على أرض النزاع مدة تزيد على خمسة عشر عاماً بغير منازعة من جهة الإدارة بل إنها تركت الأرض طوال هذه المدة من غير أن تستغلها للنفعة العامة الأمر الذي ينقلها من أملاكها العامة على فرض توافر هذه الصفة لها إلى أملاكها الخاصة التي كان يجوز تملكها في ظل القانون المدني القديم بمضى المدة - وترى الطاعنة أن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه خطأ في القانون ذلك أنه يشترط لاكتساب ملكية مال من الأموال العامة بالتقادم أن يثبت أولاً أن هذا المال لم يعد مخصصاً للنفع العام وأنه قد فقد هذه الصفة فقداً تاماً على وجه مستمر وغير منقطع قبل بدء حيازته ثم يلى ذلك حيازته حيازة هادئة وظاهرة ومستمرة لمدة خمسة عشر عاماً - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون ضدهم قد تملكوا أرض النزاع بالتقادم الطويل لمجرد ما ثبت له من أنهم وضعوا يدهم عليها المدة المقررة لذلك قانوناً دون أن يتحقق من أن هذا المال قد فقد تخصيصه للنفعة العامة بصفة مستمرة قبل أن يضع المطعون ضدهم يدهم عليه المدة المكسبة للملكية فإن الحكم يكون مخطئاً في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله . "وحيث إنه على هدى ما تقدم ومتى ثبت من أقوال الشهود إثباتاً ونفياً الذين أدلوا بأقوالهم أمام محكمة أول درجة لاسيما شاهدى الحكومة وهما من رجال الحفظ أن وضع اليد على هذه العين بصفة هادئة ومستمرة وبنية الملك بإقامة المباني عليها وغرس النخيل بها يرجع لمدة تزيد على خمسة عشر عاماً وهى المدة المقررة قانوناً لاكتساب الملكية دون أن تنازعهم المستأنفة "الطاعنة" في ذلك ولم تحرك ساكناً بل تركت العين موضوع النزاع طوال هذه المدة دون أن تستغلها للنفعة العامة الأمر الذي ينقلها من أملاكها العامة على فرض توافر هذه الصفة لها

أصلاً إلى أملاكها الخاصة التي يجوز تملكها في ظل القانون المدني القديم بمضي المدة، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه خطأ في القانون ذلك أن وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إتهاء تخصيصها للنفعة العامة بمعنى أنه لجواز تملك الأموال العامة بالتقادم يجب أن يثبت أولاً إتهاء تخصيصها للنفعة العامة. إذ من تاريخ هذا الإتهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها. ثم يثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكتسبة للملكية بشرائطها القانونية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد وضع يد المطعون ضدهم مدة تزيد على خمسة عشر عاماً بغير اعتراض أو منازعة من الطاعنة هو السبب الذي أزال عن هذه الأرض تخصيصها للنفعة العامة ورتب على ذلك اكتساب المطعون ضدهم ملكيتها فإنه يكون مخطئاً في القانون. ولا يغنيه أن يكون الحكم الابتدائي قد اعتمد في قضائه على دعامة أخرى هي ما انتهى إليه من أن الطاعنة قد عجزت عن إثبات أن أرض النزاع تدخل ضمن الأملاك العامة إذ يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه لم يحل إلى أسباب الحكم الابتدائي وبذلك يبقى خطؤه على الوجه المتقدم ذكره مستوجبا لنقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن — ولما كان هذا الخطأ قد حجب عن بحث ما إذا كان وضع يد المطعون ضدهم قد حصل بعد انتهاء تخصيص الأرض للنفعة العامة لسبب آخر غير وضع يدهم فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف.

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات ربط
الضريبة “ . ” التقدير الحكيم “ .

التقدير الحكيم . أرباح سنة ١٩٤٥ . لجنة الطعن . تقريرها ربط الضريبة عليها بطريق
التقدير . المنازعة في ذلك أمام القضاء . لا يمنع من اتخاذها أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية
إلى أن يصدر حكم على خلافه .

وفقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح المقدرة عن
سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط
الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ولا يمنع من ذلك — وعلى
ما جرى به قضاء محكمة النقض — كون أرباح سنة ١٩٤٧ محلا لتزاع لم ينقسم
أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير
طالما أنه صدر قرار من لجنة الطعن بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير في تلك
السنة وهذا القرار يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر
حكم على خلافه طبقا للمادتين ٥٣ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩^(١) .

(١) قض ١٠/١٩٦١ . الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٢ ص ٥٩٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب دمنهور اتخذت أرباح المرحوم محمد حسن فرج فى سنة ١٩٤٧ والبالغ قدرها ٥٠٢ ج أساسا لربط الضريبة عليه فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإذ اعترض على هذا الربط وأحيل الخلاف على لجنة الطعن . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٧ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، فقد أقام ورثته الدعوى رقم ٥٩ سنة ١٩٥٧ تجارى دمنهور الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بطالب إلغاء هذا القرار وتعديل تقدير المأمورية إلى مبلغ ٣٥٢ ج واتخاذها أساسا للحاسبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد قرار اللجنة المعارض فيه وألزمت المعارضين بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالين إلغاءه والحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٣ سنة ١٦ قضائية . وبتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان قرار لجنة الطعن رقم ٤٢٧ سنة ١٩٥٦ وألزمت المستأنف ضدها بالمصاريف عن الدرجتين و ١٠٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة .

وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاما وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة طعن الضرائب على أن المقصود من اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ أن يكون تقدير أرباح هذه السنة نهائيا وإذ لم يصبح تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ نهائيا فإنه لا يجوز إتخاذ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، إذ يكفي في تطبيق أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أن تكون أرباح سنة ١٩٤٧ مقدرة ولا يشترط أن يكون هذا التقدير نهائيا وهو قيد لا يوجد ما يبرره طالما أن أي تعديل في سنة القياس سيجرى في السنوات المقيسة والقول بغير ذلك تخصيص بغير مخصص يترتب عليه أن تظل يد المصلحة مغسولة من ربط الضريبة في السنوات المقيسة انتظارا لصيرورة الربط نهائيا في سنة القياس وبالتالي أن يصبح المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وسيلة لتهديد حق المصلحة وسقوط دين الضريبة بدلا من أن يكون وسيلة لحفظ حقوق الخزنة وهو ما يتعارض مع الغرض الذي وضع من أجله هذا المرسوم بقانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ولا يمنع من ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كون أرباح سنة ١٩٤٧ محلا لتزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أنه قد صدر قرار من لجنة الطعن بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير في تلك السنة وهذا القرار يتعين إلزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم

على خلافه طبقا للمادتين ٥٣ ، ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ —
وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه
على أنه يشترط لاتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨
إلى ١٩٥١ أن يكون تقدير أرباح هذه السنة قد أصبح نهائيا فإنه يكون قد
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تأييد الحكم
المستأنف .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوى ، و ابراهيم الجلفى ، و عباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم حسن حلام .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى . ” الصفة فى رفع الدعوى ” . حراسة . ” حراسة
إدارية ” .

دعوى محام بصفته ممثلا لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك .
رفعها أمام للقضاء الإدارى لمخالفته لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ .
صفته فى رفعها أو عدم صفته فى ذلك يتوقف على نتيجة الفصل فى المنازعة التى يثيرها
فى شأن عدم انطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى
من المحامى لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس فى هذه الحالة . ثبوت الصفة
للمحامى فى رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب . صحة
فرض الحراسة مقتضاه عدم قبول الدعوى من غير الحارس .

(ب) حراسة . ” حراسة إدارية ” . دعوى . ” منع سماع الدعوى ” .

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار
فرض الحراسة . هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة فى أصلها وليس إلى الطعن
فى تصرف قام به الحارس أو تولاه .

(ج) دعوى . ” الصفة فى الدعوى ” . شركة . ” سلطات عضو مجلس
الإدارة المنتدب ” . نيابة .

عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى .
ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار
مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن يفرد
بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والاتفاق معه على أتعابه على أن يكون
لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزما
للشركة لصدوره من يمثلها قانونا .

١ - إذا رفعت الدعوى أمام القضاء الإدارى من محام بصفته ممثلاً لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك لأنطوائه على مخالفة لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وذلك على أساس أن هذا الأمر لا ينطبق إلا على الرعايا البريطانيين والفرنسيين وأن البنك ليس من رعايا هاتين الدولتين فإن ثبوت صفة رافع الدعوى فى رفعها وعدم ثبوتها يكون متوقفاً على نتيجة الفصل فى المنازعة التى يثيرها فى شأن عدم انطباق الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على البنك فإذا تبين صحة هذه المنازعة كانت الدعوى مقبولة منه إذ لا يتصور إمكان رفعها فى هذه الحالة من الحارس لأنها تهدف إلى إلغاء الحراسة أساس وجود الحارس . أما إذا تبين أن البنك من الرعايا المقصودين بفرض الحراسة وأنه لذلك فالحراسة صحيحة كانت الدعوى منه غير مقبولة إذ ليس لغير الحارس - متى كانت الحراسة صحيحة أن يمثل البنك فى الدعوى التى ترفع منه أو عليه . وإذا الغى القرار فرض الحراسة على البنك أثناء نظر الدعوى مما يعتبر تسليماً بعدم خضوع البنك لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فإن المطعون ضده تكون له صفة فى رفع دعوى الإلغاء وما يستتبع ذلك من التعاقد مع البنك على الأتعاب إذ يستلزم قانون مجلس الدولة رفع دعوى الإلغاء لدى محكمة القضاء الإدارى عن طريق محام ولا تجوز مباشرتها إلا من محام .

٢ - القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على البنك لأن هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة فى أصلها أى فى أساس وجود الحارس وليس إلى الطعن فى تصرف قام به الحارس أو تولاه كما أن عدم اجازة الطعن فى تصرفات الحارس أمام القضاء المقررة بالقانون سالف الذكر لا تفيد صحة فرض الحراسة .

٣ - لما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى التى ترفع منها أو عليها وكان مجلس الإدارة قد اختار لجنة ثلاثية من أعضائه لتولى إدارة الأعمال وتمارس سلطات العضو المنتدب حتى يبت نهائياً فى شغل هذا المركز فإن هذه السلطات تنتقل إلى اللجنة الثلاثية التى حلت محل العضو المنتدب . وإذا لم ينص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز

انفراد أى من أعضاء هذه اللجنة بالإدارة فإن لكل عضو من أعضائها أن يقوم وحده بأى عمل من أعمال الإدارة المختلفة التى عهد بها مجلس الإدارة إلى اللجنة ويدخل فيها توكيل المحامين والاتفاق على الأتعاب على أن لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان هذا الاتفاق ملزما للشركة لصدوره ممن يمثلها قانونا عملا بالمادة ١٠٥ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد امتوى فى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضده الأول أقام على البنك التجارى المصرى " الطاعن " والمطعون ضده الثانى " الدكتور حسن حسين عيسى " الدعوى رقم ٣٧٠٥ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة طالبا الحكم بإلزام الأول فى مواجهة الثانى بدفع مبلغ أربعة آلاف من الجنيهات قائلا فى تبيان دعواه إنه بتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٧ أصدر وزير المالية القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ بفرض الحراسة على البنك التجارى المصرى استنادا إلى أحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ رفع الدكتور حسن حسين عيسى بصفته نائب رئيس مجلس إدارة البنك المذكور دعوى ضد وزير المالية والاقتصاد لدى محكمة القضاء الإدارى قيدت بجدولها برقم ١٠٢ سنة ١٢ ق طلب فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر بوضع البنك فى الحراسة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ مؤسسا هذه الدعوى على أن البنك لا يعتبر من رعايا الدول التى ينطبق عليها الأمر العسكرى المشار إليه وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ أبرم الدكتور حسن حسين عيسى بصفته الآنف ذكرها مع المطعون ضده الأول اتفاقا كتابيا على أن يباشه الأخير تلك الدعوى ويتولى الدفاع فيها لقاء أتعاب مقدارها أربعة آلاف جنيه تدفع فى حالة الحكم لصالح البنك أو انتهاء النزاع صلحا وقال المطعون ضده الأول

في دعواه أنه درس أوراق الدعوى وقام بالدفاع فيها شفويا وقدم ثلاث مذكرات ثم حجت القضية للمحكم وحدد أخيرا للنطق به جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨ غير أن وزارة المالية وقد شعرت بضعف مركزها أرادت أن تتفادى الحكم ضدها في الدعوى فاستصدرت بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧ في فترة حجزها للحكم القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ وهو يقضى بإنهاء الحراسة على البنك ونشرته في الجريدة الرسمية في اليوم التالي لصدوره وعلى أثر ذلك قدم مندوب الوزارة إلى محكمة القضاء الإدارى طلبا بفتح باب المرافعة لإنهاء الحراسة على البنك فأجابته المحكمة إلى طلبه وقررت إعادة القضية إلى المرافعة لجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفى تلك الجلسة قررت الوزارة أن الدعوى أصبحت غير ذات موضوع لانتهاء الحراسة على البنك إلا أن المطعون ضده الأول أصر على أن تقدم الحكومة ذات القرار القاضى برفع الحراسة فقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها قدمت الحكومة قرارا صادرا من وزير المالية بإلغاء قراره رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص باخضاع البنك التجارى المصرى لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ورفع الحراسة عن البنك المذكور - وإزاء ذلك اعتبرت الخصومة في الدعوى منتهية - ومضى المطعون ضده الأول قائلا إنه إذ أصبح مستحقا للأتعاب المتفق عليها فإنه أقام دعواه بطلباته المنوه ضها - وقد دفع البنك ببطلان اتفاق الأتعاب المبرم بين المطعون ضده الأول والدكتور حسن حسين عيسى بصفته وعدم سريلانه فى حقه "البنك" لصدوره عن شخص لم يكن له صفة فى التعاقد أو التقاضى عن البنك بعد إخضاعه للحراسة وأنه إذ كان هذا الاتفاق لم يعقده الحارس ووقع مخالفا لأحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فإنه يعتبر باطلا - كما طلب رفض الدعوى موضوعا لعدم استحقاق المطعون ضده الأول الأتعاب استنادا إلى القول بأنه لم يصدر حكم فى طلب وقف النفاذ وأن دعوى الألغاء الموضوعية لما يفصل فيها ولم تتم صلحا بل تنازل عنها المطعون ضده الثانى لأنها أصبحت غير ذات موضوع بعد صدور قانون التدعيم رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ . وبتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام البنك "الطاعن" بأن يدفع للمطعون ضده الأول "الأستاذ محمد سامى مازن" مبلغ ألفى جنيه والمصروفات المناسبة وذلك فى مواجهة المطعون ضده الثانى .

فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ١٩٢ سنة ٧٦ ق ، ١١٣ سنة ٧٧ ق طالبا تعديل الحكم المستأنف والحكم له بباقي طلباته وكذلك استأنفه البنك بالاستئناف رقمى ٥٩٤ سنة ٧٦ ق ، ٢٩٧ سنة ٧٦ ق طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وتمسك فيهما ببطلان اتفاق الأتعاب وعدم نفاذه فى حقه مستندا فى ذلك إلى أحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ كما تمسك أيضا بعدم جواز سماع دعوى المطعون ضده الأول على أساس القانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٥٨ ، ورقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ — وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة استئناف القاهرة (١) ببطلان الاستئناف رقم ١٩٢ سنة ٧٦ ق المرفوع من الأستاذ محمد سامى مازن (ب) (أولا) برفض الدفع ببطلان الاستئناف رقم ٢٩٧ سنة ٧٦ ق وبقبوله شكلا (ثانيا) بقبول الاستئناف رقم ٥٩٤ سنة ٧٦ ق شكلا (ثالثا) فى موضوع هذين الاستئنافين رقمى ٢٩٧ ، ٥٩٤ المرفوعين من البنك التجارى المصرى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها فى الحاليتين وبرفض الدفع بعدم أهلية الدكتور حسن حسين عيسى فى تمثيل البنك فى اتفاق الأتعاب موضوع الدعوى الحالية وبصلاحيته فى النيابة عن البنك فى ذلك وبرفض الاستئنافين المذكورين رقمى ٢٩٧ ، ٥٩٤ وتأييد الحكم المستأنف (رابعا) فى الاستئناف رقم ١١٣ سنة ٧٧ ق المرفوع من الأستاذ محمد سامى مازن بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن البنك فى هذا القضاء بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن البنك الطاعن ينعى بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون بخالفته أحكام المواد ١ ، ٣ ، ٥ ، ٨ ، ٩ من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتنظيم مجلس الدولة — ذلك أنه بمجرد دخول أى شخص معنى فى نطاق الحراسة كما هو الشأن بالنسبة للبنك الطاعن يقع باطلا بحكم المادة ٣ كل تعاقد يتم معه

عن غير طريق الحارس كما أن حق التقاضي يزول عنه ويكون وفقا على الحارس وحده وإذ كان الثابت أن البنك الطاعن وضع تحت الحراسة في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بمقتضى القرار الصادر من وزير المالية تحت رقم ٥٢٦ وأن اتفاق الأتعاب المعقود مع المطعون ضده الأول والذي قرر الحكم المطعون فيه صحته - عقد في أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ أى بعد أن صدر القرار الخاص بوضع البنك في الحراسة وتم تنفيذه فإن هذا الاتفاق يكون قد شابه بطلان مطلق يتعلق بالنظام العام بسبب مخالفة أحكام المادة ٣ من الأمر العسكري المذكور كما أنه لا ينفذ في حق البنك الطاعن لأنه صدر من المطعون ضده الثانى بعد أن زالت صفته في تمثيل البنك أو التحلث عنه . وقد سلم الحكم المطعون فيه بأن القرار الصادر بوضع البنك تحت الحراسة قرار إدارى ومن ثم يكون نافذا بمجرد صدوره عملا بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتنظيم مجلس الدولة وإذ كان اتفاق الأتعاب محل النزاع قد صدر في أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ أى بعد أن زالت عن الدكتور حسن حسين عيسى صفته في التوقيع عن البنك بناء على نفاذ القرار الإدارى الصادر بوضع البنك تحت الحراسة فإن هذا الاتفاق يكون باطلا بطلانا مطلقا وغير نافذ في حق البنك ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى دلالة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بدعم البنك والذي نص على صحة تصرفات الحارس وعدم جواز الطعن فيها فهذا النص التشريعى يقرر القانون نفسه أن قرار فرض الحراسة كان صحيحا وأن تصرفات الحارس بناء على ذلك كانت صحيحة قانونا والنعى على صحة تصرفات الحارس بوصفه هو الممثل القانونى للبنك يتضمن تجريد مجلس الإدارة الذى حل الحارس محله من صفة تمثيل البنك قانونا فلا يكون لهذا المجلس ولا لأى عضو من أعضائه صفة في تمثيل البنك في التعاقد أو التقاضى وعلاوة على أن هذا القانون قد جزم بصحة فرض الحراسة جزما أسبق عليها صفة المشروعية منذ تاريخ فرضها فإنه منع سماع كل دعوى يقصد منها إلى الطعن في تصرفات الحارس كذلك يضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف أيضا القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ الذى يقضى بالالتزام أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأمر رقم ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ -

ولما كان هذا القانون قد قصد منه إلى حماية بصرفات السلطة العامة وقصد به على سبيل التعميم كل ما يكون قد رفع من الدعاوى سواء قبل صدوره أو بعد ذلك فإن مؤدى ذلك أن دعوى الإلغاء التى عقد اتفاق الاتعاب فى شأنها والتى كانت لا تزال قائمة وقت صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ خدت غير جائزة السماع ويتفرع على ما تقدم أن يكون اتفاق الاتعاب الذى قصد منه إلى الدفاع فى هذه الدعوى قد ورد على محل مستحيل وأضحى باطلا بحكم القانون وإذ خالف الحكم المطعون فيه النظر المتقدم واعتبر الاتفاق على الاتعاب صحيحا فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأنه لما كان المطعون ضده الثانى قد رفع الدعوى أمام القضاء الإدارى بصفته ممثلا للبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة لانطوائه على مخالفة لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وذلك على أساس أن هذا الأمر لا ينطبق إلا على الرعايا البريطانيين والفرنسيين وأن البنك ليس من رعايا هاتين الدولتين فإن ثبوت الصفة للمطعون ضده فى رفع هذه الدعوى أو عدم ثبوتها يكون متوقفا على نتيجة الفصل فى المنازعة التى تثيرها فى شأن عدم انطباق الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على البنك فإذا تبين صحة هذه المنازعة كانت الدعوى مقبولة منه إذ لا يتصور إمكان رفعها فى هذه الحالة من الحارس لأن الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة أساس وجود الحارس . أما إذا تبين أن البنك من الرعايا المقصودين بفرض الحراسة وأنه لذلك فالحراسة صحيحة فإن الدعوى لا تكون مقبولة من المطعون ضده الثانى إذ ليس لغير الحارس متى كانت الحراسة صحيحة أن يمثل البنك فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه . لما كان ذلك ، وكان وزير المالية قد أصدر أثناء نظر الدعوى قرارا بإلغاء قراره رقم ٥٢٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بفرض الحراسة مما يعتبر تسليما بعدم خضوع البنك لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فإن المطعون ضده الثانى تكون له الصفة فى رفع دعوى الإلغاء وما يستتبع ذلك من التعاقد مع المطعون ضده الأول على الاتعاب إذ يستلزم قانون مجلس الدولة أن ترفع دعوى الإلغاء لدى محكمة القضاء الإدارى عن طريق محام ولا يجوز مباشرتها إلا من محام والنعى

في شقه الثاني مردود بأن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ إنما يتحدث عن تصرفات الحارس ومنع سماع أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أى تصرف قام به أو تولاه الحارس مما لا شأن له بالدعوى التي رفعها المطعون ضده الثاني بوصفه ممثلاً للبنك بإلغاء قرار فرض الحراسة عليه والتي تهدف إلى إلغاء الحراسة في أصلها أى في أساس وجود الحارس لا في تصرف قام به أو تولاه هذا إلى أن عدم إجازة الطعن في تصرفات الحارس أمام القضاء بالقانون المذكور لا يفيد صحة فرض الحراسة خلافاً لما يدعى الطاعن - والنعمى في شقه الأخير مردود بأنه لا محل للتحدى بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ لأن الدعوى الإدارية قد انتهت برمتها قبل العمل بهذا القانون فلا يسرى عليها ولئن كان لم يصدر حكم في دعوى الإلغاء الموضوعية إلا أنها أصبحت منتهية وغير ذات موضوع بعد إلغاء الحراسة .

وحيث إن حاصل الشق الأول من الوجه الأول من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف أحكام المادتين ٥٠، ٤٩ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف في مذكرته المقدمة بجلعة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ بأن نظام البنك الطاعن لا يبيح للمطعون ضده الأول توكيل المحامين أمام القضاء لأن هذا الحق مقصور على مجلس الإدارة بأسره وأنه طبقاً لنص المادتين ٤٩ ، ٥٠ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه لا يملك مجلس الإدارة أو أى عضو أو فريق منه تعديل أحكام نظام الشركة وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضده الثانى من وكلاء مؤقتاً لمجلس الإدارة وعين عضواً في لجنة للإدارة تتولى سلطات العضو المنتدب وكل ذلك لا يصلح سنداً لقضاء الحكم بتحويل المطعون ضده الثانى حق إنابة المحامين دون قرار خاص ذلك أن مجلس الإدارة يجب أن يتقيد بنظام الشركة وقد قدم الطاعن لمحكمة الاستئناف صوراً من القرارات التى كانت تصدر من مجلس الإدارة بتفويض رئيسه في توكيل المحامين حين كان هذا المجلس يتقيد بأحكام ذلك النظام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله "وحيث إنه فيما يختص باعترض البنك على أهلية الدكتور حسن حسين عيسى لتمثيل مجلس الإدارة

فإنه يبين من المستندات المقدمة بالحفاظة رقم ١٥ ملف الاستئناف "المستند رقم ١" أن مجلس إدارة البنك اختار الدكتور حسن حسين عيسى وكيلا مؤقتا للمجلس في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتضمن البند الخامس من محضر اجتماع المجلس المذكور تشكيل لجنة مؤقتة تتولى إدارة الأعمال بالبنك وتمارس سلطات العضو المنتدب إلى أن يبت بصفة نهائية في شغل هذا المركز وتكون اللجنة من الأساتذة الدكتور حسن حسين عيسى وأحمد شوقي المحامي والمهندس مصطفى موسى وتشتمل الحفاظة المذكورة على مستنديين بتوكيل الدكتور عيسى في سنة ١٩٥٦ لمحاميه ومستند خاص بحجز وقع كطلب البنك ممثلا بالدكتور المذكور في ١٢/٩/١٩٥٧ مما يدل على أن ممارسة أعمال عضو مجلس الإدارة المنتدب كممثل للبنك في التقاضي مما هو أصلا من اختصاص مجلس الإدارة ولا يمنع من صحة هذا التمثيل انفراد الوكيل المذكور دون زميله إذ أن من المسلم به في شئون الشركات جواز هذا الانفراد حين لا ينص القرار على اشتراط توقيع جميع أعضاء مجلس الإدارة المتنديين معا على الأعمال القضائية التي يجرونها كممثلين في البنك وقد قرر الدكتور عيسى أمام هذه المحكمة أنه كان يمثل البنك التجاري قانونا في اتفاق الأتعاب وتعاقده بهذه الصفة ويخلص مما تقدم جميعه أن اتفاق الدكتور حسن حسين عيسى مع الأستاذ مازن في العقد موضوع الدعوى الحالية المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ ملزم للبنك لتوقيعه ممن يملك النيابة عنه وفق قانونه النظامي وقراراته " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن نظام البنك قد جعل في المادة ١٩ منه لمجلس الإدارة أوسع سلطة للتصرف باسم الشركة ومباشرة جميع الأعمال والعمليات المرتبطة بغرضها والترخيص بها والقيام بتدبير شئونها وإدارة أعمالها وعقد جميع التعهدات الخاصة بالشركة كما جعل للمجلس الحق في أن يختار من بين أعضائه رئيسا ونائبا أو نائبين للرئيس وفي حالة طروء مانع له يعين المجلس أحد أعضائه ليقوم مؤقتا بوظيفة الرئاسة وأجازت المادة ٢٠ من هذا النظام لمجلس الإدارة أن يعهد إلى عضو أو أكثر من أعضائه بأية سلطة من سلطاته يراها مناسبة وأن يقرر إنشاء وإلغاء لجنة ويحدد عملها ومكافاتها كما أنه يجوز أن يعين مديرا أو جملة مديرين ويحدد سلطتهم، وقد أثبت الحكم أنه مجلس الإدارة اجتمع في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ واختار لجنة ثلاثية من بين أعضائها المطعون ضده الثاني لتولى إدارة الأعمال بالبنك وتمارس

سلطات العضو المنتدب إلى أن يبت نهائياً في شغل هذا المركز ولما كان العضو المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء في جميع الدعاوى التى ترفع منها أو عليها فإن هذه السلطة تنتقل إلى اللجنة الثلاثية التى حلت محله . وإذا كان المجلس لم ينص على عدم جواز انفراد أى من أعضاء هذه اللجنة بالإدارة فإنه يكون لكل عضو أن يقوم وحده بأى عمل من أعمال الإدارة المختلفة التى عهد بها مجلس الإدارة إلى اللجنة ويدخل فيها توكيل المحامين والاتفاق على الأتعاب على أن يكون لكل من الأعضاء أن يعترض على العمل قبل تمامه — وإذا كان أحد من أعضاء هذه اللجنة الثلاثية لم يعترض على رفع الدعوى ولا على اتفاق الأتعاب الذى أبرمه المطعون ضده الثانى بصفته مع المطعون ضده الأول فإن هذا الاتفاق يلزم البنك لهدوره ممن يمثله قانوناً .

وحيث إن الشق الثانى من الوجه الأول من السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءً على أساسين كلاهما وهمى لا أصل له فى الأوراق أولها أن دعوى إلغاء قرار فرض الحراسة على البنك قد حكم فيها مع أن محكمة القضاء الإدارى لم تحكم أو تفصل أصلاً فى تلك الدعوى وثانيهما أن جهود المطعون ضده الأول حملت الحكومة على إنهاء الحراسة فى حين أن إنهاء الحراسة لم يكن نتيجة لجهوده .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءً فى هذا الخصوص على قوله ” وحيث إنه يتضح مما تقدم أهمية الدعوى والجهود الذى لزم بذله فى المرافعة فيها من جانب وكيل المدعى ” الأستاذ مازن “ وترى المحكمة فى صدد تقدير أتعابه أن اتفاق الأتعاب المقدمة نسخته منه بحفاظة المدعى رقم ٥ ملف أول درجة وقد تضمن أن لمحامى البنك الحق فى ٤٠٠٠ ج أتعاباً له إذا حكم لصالح البنك فى طلب إلغاء الحراسة ووقف القرار الخاص بهذه الحراسة أو انتهى النزاع صلحاً و ١٠٠٠ ج إذا لم يحكم لصالح البنك موضوعاً فى حدود ذلك الاتفاق الموجه نحو إلغاء الحراسة وذلك لما تلا الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ بقبول ترك المدعى الخصومة من إلغائها فعلاً وهذا يكفى لتحقيق شرط كسب الدعوى المشار إليه فى الاتفاق

ولو لم تفصل المحكمة في نقط الخلاف التي أثبتت بسبب الإدارة السابقة للبنك أو اقترن ذلك الإلغاء بوضع نظام جديد لإدارة البنك وترى المحكمة من حيث مبلغ الأتعاب أن تقدير الحكم المستأنف لها مناسبا باعتبار مجموع ظروف النزاع“ وجاء في أسباب الحكم الابتدائي التي أقرها الحكم المطعون فيه ما يلي ”ومن حيث إن المدعى قدم ثلاث مذكرات إلى محكمة القضاء الإداري أفاض فيها موضحا العيوب القانونية التي شابت القرار الوزاري الذي فرضت بمقتضاه الحراسة على البنك التجاري ومدى ما انطوى عليه من مخالفته لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وفداحة الأضرار التي لحقت البنك من جراء تلك الحراسة وقد أثمر هذا الدفاع في حل الحكومة على إلغائها“ ويبين من هذا الذي قرره الحكم ومما سبق الرد به على الدبيب الأول من أن دعوى الإلغاء وإن لم يصدر فيها الحكم إلا أنها تعتبر منتهية وغير ذات موضوع بعد إلغاء الحراسة — يبين أن كلا من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه الذي أقر أسبابه قد بنى تقريره للأتعاب المقضى بها على أسباب مفصلة نتيجة لما قضى به ومستخلصة من وقائع لها أصلها الثابت في الأوراق ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا النعي من أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس وهمي غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف أحكام الوكالة وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٧٠٢ من التقنين المدني تشترط وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء وأن نظام البنك يجعل لمجلس الإدارة وحده حق النيابة أمام القضاء والثابت في أوراق الدعوى أن هذا المجلس لم يصدر قرارا يبيح للمطعون ضده الثاني حق توكيل المحامين ولم يصدر قرارا بتوكيل المطعون ضده الأول في الدعوى ولا سيما أنها ليست من الدعاوى المتعلقة بالإدارة وإنما هي دعوى ذات طابع خاص كانت تستلزم وكالة خاصة لا من مجلس الإدارة فحسب بل من الجمعية العمومية ورغم ذلك فقد ابتدع الحكم المطعون فيه — تبريرا لقضائه — فكرة التوسع في النيابة على خلاف أحكام المادة ٧٠٨ مدني هذا وعلى فرض أن المطعون ضده الثاني كان يتمتع بسلطة الانابة وهو أمر لا دليل عليه في الأوراق — فإنه قد خرج على حدود وكالته على وجه يجعل اتفاقه في شأن الأتعاب على ما هو مستفاد من نص المادة ٧٠٣ مدني غير نافذ في حق الموكل وهو البنك وبذلك خالف الحكم المطعون فيه القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وقد ثبت على ما تقدم ذكره صحة تمثيل المطعون ضده الثانى للبنك فى الاتفاق على الأتعاب وعدم مجاوزته صلاطاته فإن هذا الاتفاق الذى أبرمه مع المطعون ضده الأول ينصرف إلى البنك نفسه طبقاً لنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأضاف آثار الاتفاق المنوه عنه إلى البنك فإنه لا يكون قد خالف أحكام الوكالة.

وحيث إن الطاعن ينعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه مسخ الوقائع الجوهرية فى الدعوى وأغفلها من عدة وجوه أولها — أنه أغفل أن البنك لم يرفع دعوى الإلغاء إذ أقام المطعون ضده الثانى هذه الدعوى بصفته مساهماً فحسب وإذ كان قد أضاف إلى نفسه لقب نائب رئيس مجلس الإدارة فهو قد فعل ذلك على سبيل التزيد لأنه بعد صدور القرار الخاص بفرض الحراسة لم يعد للبنك مجلس إدارة ولم يعد لهذا المجلس رئيس أو نائب رئيس ولأن من يملك تمثيل البنك أمام القضاء وفقاً لنظامه الأساسى هو مجلس الإدارة وحده — ثانياً أنه أغفل أن دعوى الإلغاء على ما هو مستفاد من بيانات صحيفتها قد رفعت ضد البنك ذلك أن الثابت أن المطعون ضده الثانى قد رفعها بصفته مساهماً ولم يثبت أنه كان يتمتع وقت رفعها بحق النيابة عن البنك قانوناً حتى يمكن التسليم بأنها كانت مرفوعة منه لا عليه — ثالثاً — أنه أغفل أن التكييف الصحيح لاتفاق الأتعاب هو أنه إنفاق قاصر الأثر على عاقيه وأن المطعون ضده الثانى قد استهدف به تحقيق مصلحته الشخصية التى فوتها عليه قرار فرض الحراسة على البنك — كما أن الحكم المطعون فيه قد شابه ما يعيبه ويبطله من عدة وجوه (أولاً) أن الحكم المطعون فيه بينما يقرر أن مجلس الدولة قد حكم فعلاً فى دعوى الإلغاء التى رفعها المطعون ضده الأول ويؤسس قضاءه على هذا التقرير إذا به يعود فيقرر أن هذه الدعوى لم يفصل فيها مما يجعله معيباً بالتناقض . (ثانياً) ذهب الحكم المطعون فيه فى سبيل التدليل على صحة نيابة المطعون ضده الثانى للبنك إلى جواز انفراده بمباشرة اختصاصات لجنة الإدارة الثلاثية التى أنشأها مجلس الإدارة مع أن المفهوم أن إسناد الاختصاص إلى لجنة يفترض أن يكون التصرف فيه صادراً عن اللجنة مجتمعة لا من كل عضو على انفراده — وهذا من شأنه أن يجعل الأسباب متهاجرة وأخيراً فإن التخاذل قد ساد أسباب الحكم المطعون فيه فى أكثر من موضع وبوجه

خاص "فما يتعلق بقطع النزاع وآية ذلك أن الطاعن أثار أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أن اتفاق الأتعاب المبرم بين المطعون ضده الأول والمطعون ضده الثاني انطوى على ما يفيد أنه اتفاق قصد منه إلى إلزام أطرافه فحسب دون البنك كما أثار أن المطعون ضده الثاني رفع دعوى الإلغاء التي عقد في شأنها هذا الاتفاق أولاً بصفته مساهماً - ولم يلق الحكم المطعون فيه بالاً إلى شيء من ذلك مع أن دعوى المطعون ضده الثاني أمام مجلس الدولة لم تكن تحتل القبول منه إلا بوصفه مساهماً .

وحيث إن هذا النعي في جميع وجوهه لا يعدو أن يكون ترديدا لأوجه النعي التي سبق الرد عليها .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، وحليم راشد أبوزيد .

(١٢٧)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) تنفيذ . "إعلان السند التنفيذي" . بطلان . نظام عام .

البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام .

(ب) تنفيذ . "إعلان السند التنفيذي" . حجز . "حجز ما للمدين لدى الغير" .

لم يشترط في حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . بطلان هذا
الاعلان لحصوله في المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يفيد -
في تنفيذ لاحق بطريق الجزاء المقارى - نزولاً منه عن هذا البطلان أو رضاه منه بإعلان
سند التنفيذ إليه في المحل المختار .

(ج) تنفيذ . "إعلان سند التنفيذ" . إعلان . "الإلزام" .

وجوب إعلان سند التنفيذ - وفقاً للادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى -
إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال
سنة أشهر من تاريخ صدور الحكم المتعل به . يجوز الاعلان في هذه الحالة
في المحل المختار .

١ - البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام .

٢ - لم يتطلب المشرع في ظل تقنين المرافعات الملغى ولا في التقنين القائم
أن يسبق حجز ما للمدين لدى الغير إعلان المدين بسند التنفيذ ، ومن ثم فلم يكن
للطاعن - المحجوز عليه - أن يحتج ببطلان إعلانه بسند التنفيذ في المحل
المختار عند التنفيذ عليه بطريق حجز ما للمدين لدى الغير طالما أن إعلانه بهذا السند

لم يكن لازماً أصلاً لا في الموطن الأصلي ولا في المحل المختار وبالتالي فلا يجوز — في تنفيذ لاحق بطريق المجزأة العقارى — اعتبار مكوثه عن التمسك ببطالان الإعلان في التنفيذ الأول وإقراره هذا التنفيذ ، نزولاً منه عن هذا البطالان أو رضاء منه بإعلان سند التنفيذ إليه في المحل المختار .

٣ — أوجبت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى إعلان سند التنفيذ إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي ولم يستثن القانون من ذلك إلا الحالة التي يحصل فيها الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به إذ اعتبرت المادة ٤٠٤ — من القانون المذكور — الإعلانات الحاصلة في المحل المختار صحيحة في هذه الحالة . فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه إعلان سند التنفيذ في المحل المختار صحيحاً دون التحقق مما إذا كان قد حصل في المدة المنوّه عنها أم لا فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم حصلوا على حكم في القضية رقم ٢٠٦ سنة ١٩٣٧ كلى المنصورة — بالزام الطاعنين وآخرين بصفتهم ورثة المرحوم محمد عبد الرحمن رحمو — بأن يدفعوا لهم من تركة مورثهم المذكور مبلغ ٣٦٦ ج و ٥٠٠ م وقد تأيد هذا الحكم إستئنافياً في القضية رقم ٤٣٣ سنة ٥٨ قضائية القاهرة — واستيفاء لهذا الدين اتخذ المطعون ضدهم في سنة ١٩٤٧ إجراءات حجز ما للدين لدى الغير تحت يد مديرية الدقهلية على ما يستحقه مدينوهم المذكورون في ذمة

(١) راجع نقض ١٩٦٥/١١/٣ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٦ ص ١١٥٢ .

وزارة الداخلية من أجرة مبنى مركز شرطة المتزلة المؤجر منهم لهذه الوزارة ولم يعترض الطاعنون على هذا الحجز — وإذ إتخذ المطعون ضدهم بعد ذلك بموجب الحكم الآنف ذكره إجراءات التنفيذ العقارى على ٧ ف و ٤ ط و ٢ من مملوكة لمورث الطاعنين فقد أقام الطاعن الأول السيد فؤاد محمد رحمو الدعوى رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٥٢ كلى المنصورة وطلب فيها بطلان إجراءات التنفيذ العقارى الموجهة ضده وضد باقى وريثة المرحوم محمد عبد الرحمن رحمو من المطعون ضدهم استنادا إلى القول بأنه لم يعلن بتلك الإجراءات إعلانا صحيحا ومن ثم يجوز له أن يطعن عليها بطريق الدعوى الأصلية — ولدى نظر الدعوى تدخل باقى الطاعنين فيها وانضموا إلى الطاعن الأول فى طلباته دفع المطعون ضدهم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم ٤ سنة ١٩٥٢ كلى بيوع المنصورة لصدور حكم نهائى فيها بإيقاع البيع عليهم وبتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بقبول الدفع ورفض الدعوى فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٩ سنة ٧ ق المنصورة طالبين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان إجراءات التنفيذ وتمسك المطعون ضدهم بالدفع التى أبدوها أمام محكمة أول درجة كما دفعوا بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن حق الطاعنين فى إبداء أوجه البطلان التى يتمسكون بها قد سقط بعدم إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع — وبتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع المقدمة من المطعون ضدهم وفى الموضوع بقبول الدعوى وبجواز نظرها وبتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إبداء أوجه البطلان بطريق الاعتراض على القائمة على ما ثبت لديها من أن الطاعنين الثانى والثالث والرابعة لم يخبروا بإيداع قائمة شروط البيع كما أن إخبار الطاعنين الأول والخامس بها وقع باطلا ورتبت على ذلك عدم جواز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ وأحقيتهم فى طلب بطلانها بدعوى أصلية ثم عرضت بعد ذلك إلى مناقشة أوجه البطلان التى استند إليها الطاعنون وخلصت إلى أنها جميعا على غير أساس — طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها المتضمن نقض الحكم وبالجلسة المحددة انظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التنفيذ لأن السند التنفيذي لم يعلن لهم شخصياً أو لموطنهم الأصلي بل أعلن إليهم في محلهم المختار على خلاف ما تقضى به المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات — وعلى الرغم من أن الحكم المطعون فيه قد سلم بذلك إلا أنه قضى برفض طلب البطلان المؤسس على هذا السبب استناداً إلى ما قاله من أن الطاعنين سبق أن أقروا بإعلان السند التنفيذي في المحل المختار عند حجز ما للدين لدى الغير في سنة ١٩٤٧ إذ أعلنوا للحاجزين موافقتهم على الحجز وعلى أن يستوفي الحاجزون دينهم من المبالغ التي تودع خزانة المحكمة من الجهة المحجوز لديها — ويرى الطاعنون أن هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن البطلان المترتب على إغفال إعلان السند التنفيذي لنفس المحكوم عليه أو لموطنه الأصلي من النظام العام فلا تلحقه الإجازة — حسبما تقضى به المادتان ٤٦٠ ، ٢٥ من قانون المرافعات — هذا علاوة على أن موافقة الطاعنين على السير في إجراءات حجز ما للدين لدى الغير الذي تم في سنة ١٩٤٧ بناء على الإعلان الباطل — لا يستفاد منها سواء بطريقة صريحة أو ضمنية الموافقة على إجراءات الحجز العقاري التي اتخذت بعد ذلك بأكثر من خمس سنوات استناداً إلى هذا الإعلان الباطل .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى رفض الدفع المبدى من المطعون ضدهم بعدم قبول الدعوى لعدم إبداء أوجه البطلان بطريق الاعتراض على القائمة وذلك تأسيساً على أن الطاعنين الثاني والثالث والرابعة لم يخبروا بإيداع القائمة كما أن الطاعنين الأول والخامس لم يعلنوا بها إعلاناً صحيحاً فلا يجوز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ ويكون لهم في هذه الحالة أن يتمسكوا بالعيب في هذه الإجراءات بطريق الدعوى الأصلية قال الحكم بعد ذلك رداً على دفاع الطاعنين الذي يثرونه بسبب النعي ما يلي: "ومن حيث إن المستأنف عليهم "المطعون ضدهم" لم يشفعوا بإعلان حكميها الابتدائي والاستئناف المنفذ بهما بالسير في إجراءات التنفيذ العقاري موضوع النزاع الراهن مباشرة بل شفعوا هذا الإعلان بتنفيذ سابق قاموا به في سنة ١٩٤٧ بتوقيع الحجز تحت يد السيد / مدير الدفولية على ما في ذمته للمحكوم ضدهم

من إيجار مبنى مملوك لهؤلاء الآخرين مؤجر لوزارة الداخلية ولم يبد المستأنفون "الطاعنون" أو غيرهم من المدينين المنفذ ضدهم أى اعتراض على توقيع هذا الحجز بعد إعلان السند التنفيذى لهم فى المحل المختار دون إعلانهم شخصيا أو فى موطنهم الأصيل بل إنهم على العكس من ذلك أقروا هذا الحجز وأنذروا الحازرين "المطعون ضدهم" فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ طالبين منهم مواصلة السير فيه ومعلنين لهم موافقتهم عليه وعلى أن يستوفى الحازرون دينهم من المبالغ التى تودع خزانة المحكمة من المحجوز لديه تنفيذا لهذا الحجز - ومن ثم كان المستأنفون غير محقين فى الطعن على إجراءات التنفيذ العقارى بالسير فيها من دون إعلان السند التنفيذى إليهم شخصيا أو فى موطنهم الأصيل اكتفاء بإعلانه إليهم فى محلهم المختار وذلك لسبق رضائهم بإعلان هذا السند إليهم فى محلهم المختار وإقرارهم بتنفيذه كان هذا الإعلان من مقدماته القانونية " وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون ذلك أنه وإن كان صحيحا ما قرره الحكم من أن البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذى غير متعلق بالنظام العام إلا أن المشرع لم يتطلب لا فى ظل تقنين المرافعات الملغى ولا فى التقنين القائم أن يسبق حجز ما للمدين لدى الغير إعلان المدين بسند التنفيذ ومن ثم فلم يكن للطاعنين أن يحتجوا ببطلان إعلانهم بسند التنفيذ فى المحل المختار عند التنفيذ عليهم بطريق حجز ما للمدين لدى الغير طالما أن إعلانهم بهذا السند لم يكن لازما أصلا لا فى المحل الأصيل ولا فى المحل المختار وبالتالى فلا يجوز اعتبار سكوتهم عن التمسك ببطلان إعلانهم به فى التنفيذ الأول أو إقرارهم هذا التنفيذ نزولا منهم عن هذا البطلان أو رضاء منهم بإعلان هذا السند إليهم فى المحل المختار لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى قد أوجبت إعلان سند التنفيذ إلى نفس الخصم أو فى موطنه الأصيل ولم يستثن القانون من ذلك إلا الحالة التى يحصل فيها الشروع فى التنفيذ فى ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به إذ اعتبرت المادة ٤٠٤ الإعلانات الحاصلة فى المحل المختار صحيحة فى هذه الحالة وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر إعلان سند التنفيذ فى المحل المختار صحيحا دون التحقق مما إذا كان قد حصل فى المدة المنوّه عنها أم لا فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجلفي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم حسن علام .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٢ القضائية :

إعلان . ” البيانات الواجبة في الإعلان ” .

بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الاعلان . عدم لزومه إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم .

مفاد الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات
أن بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الاعلان لا يكون لازماً إلا في حالة
ما إذا كان موطنه غير معلوم أما إذا كان له موطن معلوم سواء في الجمهورية
أو في الخارج فلا محل لأن تشمل ورقة الإعلان على بيان آخر موطن له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨
مدنى كلى أسوان طلب فيها الحكم بأحقية في أخذ العقار المبين الحدود والمعالم
بصحيفة تلك الدعوى بالشفعة مقابل الثمن وملحقاته القانونية بعد ثبوت
حقيقتها - وقال في بيان دعواه إن المطعون ضده الأول أنذره بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٧

بأنه اشترى من باقى المطعون ضدهم عدا الأخير عبد المساجد قاسم أبو زيد العقار المبين الحدود والمعالم بعريضة الدعوى ثم امتصدر حكما بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له فى الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى أسوان وأنه ينبه عليه إن كان له رغبة فى أخذ المنزل المذكور بالشفعة فانه أى المطعون ضده الأول على استعداد للتنازل عنه مقابل الثمن وملحقاته وجملة ذلك ٧٧٤ ج و ٥٠٠ م وقال الطاعن إنه رغم بطلان ائذار المطعون ضده الاول له لعدم بيانه أسماء البائعين وصفاتهم وموطنهم طبقا لما تقضى به المادة ٩٤١ من القانون المدنى فقد أعلن رغبته فى أخذ المنزل المذكور بالشفعة بائذار وجهه إلى المشتري والبائعين فى ١٠ و ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ ثم أودع الثمن الذى حصل به البيع خزانة المحكمة ورفع الدعوى بطلباته السابقة وقد دفع المطعون ضده الاول — فيما دفع به الدعوى بسقوط حق الطاعن فى أخذ العقار المبيع بالشفعة لبطلان إعلان المطعون ضدها الثانية والأخير بصحيفة الدعوى ولعدم إعلان باقى المطعون ضدهم عدا الاول وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة حضوريا للمطعون ضده الاول وغايبيا للباقيين بقبول الدفع المبدى من المدعى عليه الاول "المطعون ضده الاول المشتري" وبسقوط حق المدعى "الطاعن" فى أخذ العقار المبيع بالشفعة — وأقامت قضاءها هذا على أن إعلان المطعون ضده الأخير عبد المساجد قاسم أبو زيد بالدعوى جاء باطلا لإعلانه فى مواجهة النيابة دون تحريات كافية عن محل إقامته وأنه إذ كان القانون يوجب اختصاص البائع والمشتري فى دعوى الشفعة فى الميعاد المحدد لذلك وكان إعلان المذكور لم يتم فيكون حق الطاعن فى الأخذ بالشفعة قد سقط — استأنف الطاعن هذا القضاء أمام محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٤٢ سنة ٣٦ ق وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بسقوط حق المستأنف فى الاستئناف . وبتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٢ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٦ وفيها تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن فى الاستئناف قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم

المذكور قد استند في قضائه هذا على ما قاله من أن إعلان المطعون ضدهم من الثانية للآخر بالاستئناف قد وقع باطلا إذ أنهم أعلنوا بصحيفة في مواجهة النيابة لإقامتهم بجمهورية السودان دون أن تشمل صحيفة الاستئناف على آخر موطن لهم بالجمهورية العربية المتحدة — ويرى الطاعن أن هذا الذي قاله الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ في القانون إذ أن المطعون ضدهم من الثانية للآخر أعلنوا على اعتبار أن لكل منهم موطن معلوما في السودان وما دام موطنهم معلوما فلا محل لذكر الموطن السابق إذ بيان هذا الموطن لا يكون لازما إلا إذا لم يكن للعلن إليه موطن معلوم أما إذا كان له موطن معلوم في الخارج فلا محل لذكر الموطن السابق في ورقة الإعلان وإنما يكفي بذكر الموطن الحالى وتسلم الصورة للنيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف على قوله ” وحيث إنه مما لا مرأى فيه إعمالا للفقرة الحادية عشرة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات أن خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للعلن إليه في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج يترتب عليه البطلان “ . وحيث إنه يبين للحكمة من الاطلاع على الأوراق أن ” المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) من الثانية للآخر أعلنوا بالاستئناف في مواجهة النيابة لإقامتهم في الجمهورية السودانية دون أن تشمل صحيفة الاستئناف على آخر موطن لهم في الجمهورية العربية المتحدة وهو منزل سلامة قناوى الكائن بشارع القصبة بأسوان وكان هذا الموطن معلوما للمستأنف حال تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمة أول درجة وبانزال القاعدة السابقة على خصوصية هذا التداعى يكون إعلان صحيفة الاستئناف بالنسبة لهؤلاء المستأنف عليهم قد وقع باطلا “ ولما كان يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المعلنة والمقدمة بملف هذا الطعن أن موطن كل من المستأنف عليهم من الثانية للآخر بالسودان مبين بتلك الصحيفة أى أن كلا منهم أعلن للنيابة على اعتبار أن لكل منهم موطن معلوما كما أنه ثابت بالصحيفة المذكورة أن المحضر انتقل إلى مكتب وكيل نيابة أسوان الكية وسلمه صور إعلانات المستأنف عليهم من الثانية للآخر .

لإرسالها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها إليهم طبقاً لنص المادة الرابعة عشرة
فقرة عشرة من قانون المرافعات وكانت الفقرة العاشرة من المادة ١٤ من قانون
المرافعات تنص على أنه فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج
تسلم صورة الاعلان للنيابة وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها
بالطرق السياسية ولم توجب هذه الفقرة اشتمال ورقة الاعلان في هذه الحال
على آخر موطن معلوم للمعلن إليه في مصر أو في الخارج وإنما أوجبت ذلك الفقرة
الحادية عشرة التي بينت طريقة تسليم صورة الاعلان في حالة ما إذا كان موطن
المعلن إليه غير معلوم مما يفيد أن بيان آخر موطن معلوم للمعلن إليه في ورقة الاعلان
لا يكون لازماً إلا في حالة ما إذا كان موطنه غير معلوم أما إذا كان له موطن
معلوم سواء في مصر أو في الخارج فلا محل لأن تشتمل ورقة الاعلان على بيان
آخر موطن له — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر إعلان المستأنف
عليهم من الثانية للأخير باطلا لعدم اشتمال ورقة الاعلان على بيان آخر موطن لهم
في مصر مستنداً في ذلك إلى الفقرة الحادية عشرة من المادة ١٤ من قانون
المرافعات مع أن هؤلاء المستأنف عليهم قد طلب إعلانهم على اعتبار أن لكل
منهم موطن معلوماً في السودان وقد اشتملت ورقة الاعلان على بيان هذا الموطن
مما يكون معه استناد الحكم إلى الفقرة الحادية عشرة وما ترتب على هذا الاستناد
من اشتراط اشتمال ورقة الاعلان على بيان آخر موطن لهم كل ذلك خطأ
في القانون يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٢٩)

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) نقض . ” الحكم فى الطعن ” . أثره .

نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع . حرمتها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ولو من غير الطرق التى كانت قد حصلت منها من قبل . لها أن تخالف رأيها الأول . وجوب اتباعها حكم النقض فى المسألة القانونية التى فصل فيها .

(ب) حيازة . إثبات . ” الوقائع المادية ” .

وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

(ج) حكم . ” إصداره ” . ” أسباب الحكم ” .

جواز أن يرد بعض المقتضى به فى أسباب الحكم دون المنطوق .

(د) حكم . ” حجز الدعوى للحكم ” . محكمة الموضوع .

حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فى ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة فى الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب مدّ أجل الحكم لتقديم مذكرة .

١ — بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية تسترد المحكمة المحال إليها حرمتها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ولو كان ذلك من غير الطرق التى كانت قد حصلت منها من قبل بل إن لها أن تخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم

الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . (١)

٢ - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومن ثم فإن المحكمة لا تتقيد في إثباتها بطريق معين من طرق الإثبات .

٣ - متى قضى الحكم المطعون فيه في أسبابه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فانه لا يعيبه أن جاء منطقته خلوا من هذا القضاء إذ ليس ما يمنع من أن يكون بعض المقضى به في أسباب الحكم .

٤ - متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يريد في ميعاد محدد ولم يقدم أحد الخصوم مذكرة في الميعاد المضروب له وطلب مدّ أجل الحكم لتقديم المذكرة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه ، وإنما إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته وتقدير العذر الذي منع من تقديم المذكرة في الميعاد كل ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٢٩١٩ سنة ١٩٤٦ أمام محكمة مصر الابتدائية طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى نصف

(١) راجع قضا ٣ مايو سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق والطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ ق بجموعة المكتب الفني س ١٣ ص ٥٧١ و ص ٥٩١ وقضا ١٩٥٦/٤/٢٦ ص ٧٦ رقم ٧٦ .

المنزل المبين بصحيفة الدعوى وبتسليمه إليهم قائلين في تبيان دعواهم إن مورثهم المرحوم حسن على الصباغ كان قد استحكر الأرض المقام عليها هذا المنزل من وزارة الأوقاف بعقد مؤرخ مارس سنة ١٨٩٥ ثم أقام بناء المنزل بعد ذلك وبموجب عقد محرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩١١ وثابت التاريخ في ١٧ من هذا الشهر باع لهم مورثهم النصف الغربى من مباني الدور الأول والنصف الشرقى من مباني الدور الثانى — وكان المورث قبل ذلك وبموجب عقد محرر في ١٧ من يناير سنة ١٩١٠ قد باع لابنه سيد مورث الطاعنين النصف الآخر من بناء ذلك المنزل وأضاف المطعون ضدهم أنهم وضعوا يدهم على ما آل إليهم بموجب العقد المؤرخ ١٦ من يوليو سنة ١٩١١ كما وضع الطاعنون ومورثهم من قبلهم يدهم على ما آل إليهم بموجب العقد المؤرخ ١٧ من يناير سنة ١٩١٠ واستمر الحال على ذلك حتى أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ حيث وضع الطاعنون يدهم على المنزل كله ورفع عليهم المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٣٥٤ سنة ١٩٣٨ مدنى أمام محكمة الوايل الجزئية طلبوا فيها الحكم بالزامهم ببيع حصتهم فى المنزل وإذ رأت المحكمة المذكورة أن منازعة الطاعنين فى الملكية غير جدية فقد قضت بنسب خير لتقدير الربع فلما استأنف الطاعنون هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بوقف السير فى الدعوى حتى يفصل فى الملكية — ورفع المطعون ضدهم هذه الدعوى بطلباتهم المنوه عنها . وفى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة مصر الابتدائية بنسب خير لفحص مستندات الطرفين وتطبيقها على الطبيعة وسماع شهودهما بدون حلف يمين وذلك لتحقيق دفاع كل منهما لمعرفة ما إذا كانت ملكية مباني المنزل جميعها لمورث الطاعنين أم أن المطعون ضدهم يملكون فيها النصف وقدم الخبير تقريراً ذكر فيه أنه تبين من فحص مستندات الطرفين وتطبيقها أن المطعون ضدهم يملكون النصف الغربى من مباني الدور الأول والنصف الشرقى من مباني الدور العلوى طبقاً لعقد ملكيتهم المؤرخ ١٦ من يولييه سنة ١٩١١ وأن الطاعنين يملكون النصف الشرقى من مباني الدور الأول والنصف الغربى من مباني الدور العلوى طبقاً لعقد ملكية مورثهم المؤرخ في ١٧ من يناير سنة ١٩١٠ وأن الطرفين مشتركان فى الانتفاع بباب المنزل والمدخل والسلم . ولكن هذه الحال تغيرت وأصبحت مظهراً وضع اليد للطاعنين — وفى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى

فاستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٢٩ سنة ٦٩ استئناف مصر . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — فطعن المطعون ضدهم في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ عجل المطعون ضدهم الاستئناف وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبتثبيت ملكية المستأنفين (المطعون ضدهم) إلى نصف مباني منزل النزاع وبمنع المنازعة والتسليم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم القانون وتأويله وتطبيقه ذلك أن حكم محكمة النقض الصادر في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قد نقض حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ لقصوره في الرد على المستندات التي قدمها المطعون ضدهم فتوهم الحكم المطعون فيه أن منحي حكم النقض المشار إليه أن تلغى محكمة الاستئناف بعد الإحالة الحكم المستأنف استنادا إلى المستندات التي قدمها المطعون ضدهم دون تحييدها أو بحث مدى الاستدلال بها على وضع اليد مع أن حكم النقض المذكور لم يقصد ذلك بل كل ما عناه هو أن تبحث محكمة الاستئناف هذه المستندات وترد عليها إن رأت عدم الأخذ بها — وأما مدى حجية هذه المستندات في إثبات وضع يد المطعون ضدهم فهو ما لم يتعرض له حكم النقض وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية تسترد محكمة الإحالة حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو كان ذلك من غير الطرق التي كانت قد حصلته منها من قبل بل إن لها إن تخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم

النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها — ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بملكية المطعون ضدهم لنصف المنزل محل النزاع إلى العقد المؤرخ ١٦ من يولييه سنة ١٩١١ والصادر إليهم من مورثهم المرحوم حسن علي الصباغ ببيعهم أجزاء ذلك المنزل الميئة بالعقد المذكور ثم تقي تملك الطاعنين لهذه الأجزاء بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لما ثبت لديه من عدم اكتمال مدة وضع اليد بعد أن انقطع التقادم برفع المطعون ضدهم في سنة ١٩٣٨ دعوى بطلب ريع نصيبهم في المنزل وتمسكوا فيها بحق ملكيتهم في ذلك المنزل — وقد أكد الحكم ذلك بما ارتأه — بعد بحثه لمستندات المطعون ضدهم — من أن سدادهم نصيبهم في أجرة الحكر لمورث الطاعنين أحيانا ولوزارة الأوقاف أحيانا أخرى وسدادهم كذلك عوائد المباني يؤيد حقهم في الملكية وينفي عن الطاعنين أنهم وضعوا اليد على العين المتنازع عليها دون المطعون ضدهم — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد فهم حكم النقض على وجهه الصحيح ولم يخطئ في القانون ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه — وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن وضع اليد — بعكس الملكية — واقعة يقطع في إثباتها البيئة دون المستندات، وقد خلص الخبير المنتدب في الدعوى من أقوال الشهود الذين صرحت له المحكمة بسماع شهادتهم أن وضع اليد قد ثبت للطاعنين دون المطعون ضدهم مما كان يتعين معه القضاء للطاعنين بالملكية ولا يؤثر في ذلك ما قدمه المطعون ضدهم من مستندات دالة على ملكيتهم إذ أن تملك الطاعنين بوضع اليد ينفي الملكية عن المطعون ضدهم مهما كانت مستنداتهم وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بملكية المطعون ضدهم على ما قدموه من مستندات دون نظر إلى وضع يد الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومن ثم فإن المحكمة لا تتقيد في إثباتها — بطريق معين من طرق الإثبات — ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى عدم اكتمال

وضع يد الطاعنين وبالتالي نفى الملك عنهم بناء على ذلك السبب وأثبتته للمطعون ضدهم تأسيسا على ما قدموه من مستندات تفيد ملكيتهم — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التدليل ذلك أنهم قدموا لمحكمة الموضوع بدرجةيتها اتفاقات بينهم وبين عديد من المقاولين عن أعمال الهدم والترميم والتكليس التي فرضتها مصلحة التنظيم صيانة للعقار موضوع النزاع — كما قدموا بإيصالات دالة على سداد أجر هؤلاء المقاولين وقالوا إن جميع الدعاوى التي كانت مرادة بين الطاعنة الأولى ووزارة الأوقاف من أجل الهدم وزيادة أجرة الحكر وغير ذلك من الأنزعة التي قامت بخصوص ذلك المنزل كانت الطاعنة الأولى هي التي تباشر الخصومة فيها باعتبارها واضحة اليد وحدها عليه — كما قدم الطاعنون أيضا لمحكمة الموضوع الحكيم الصادرين في الدعويين رقمي ٢٦٣٧ ، ١٣٥٩ ، سنة ٢٦ مدني الوابل والتي كان قد رفعهما مورث الطاعنين على مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول يطالب في أولاهما بملكيته للمنزل موضوع النزاع وفي ثانيهما بإيجار عن هذا المنزل — وعلى الرغم من أن الطاعنين قد قدموا كل هذه المستندات للتدليل على أنهم ومورثهم هم الواضعوا اليد على منزل النزاع وعلى الرغم من استناد محكمة الدرجة الأولى إلى دلالة تلك المستندات العديدة على إثبات وضع اليد للطاعنين دون المطعون ضدهم فإن الحكم المطعون فيه قد أطرحها دون أن يناقشها أو يرد عليها مكتفيا بالقول بأنها لا تنفي ملكية المطعون ضدهم وبذلك شاب الحكم قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد خالف قضاء محكمة الدرجة الأولى وأقام قضاءه على عدم اكتمال مدة وضع اليد المكسبة للملكية للطاعنين — ولما كانت الدعامة التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه كافية لحمل هذا القضاء ومن شأنها أن تسوغ مخالفته لقضاء محكمة الدرجة الأولى فإنه لا جناح عليه في ذلك — أما باقي ما يثيره الطاعنون فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل وفي الموازنة بين المستندات المقدمة لها والأخذ بما تظمن إليه منها وإطراح ما عداها ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتخاذل والتناقض في الإسناد ذلك أنه على الرغم من أن ملكية الطاعنين مقضى لهم بها نهائياً بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣٧ سنة ١٩٢٦ مدنى الوايل والذى قضى بملكية مورثهم إلى الدور الثانى جميعه من منزل النزاع وهو ما كان ينكره عليه مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول إلا أن الحكم المطعون فيه قرر أن ذلك الحكم المشار إليه إنما قصد تثبت ملكية مورث الطاعنين لنصف الدور الثانى من المنزل وهو النصف الذى لم ينكر المطعون ضدهم ملكية الطاعنين له .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه حين قرر أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣٧ سنة ١٩٢٦ مدنى الوايل إنما قضى لمورث الطاعنين بنصف الدور الثانى من منزل النزاع قد استقى ذلك من تقرير الخبير الذى ندبته محكمة الدرجة الأولى بعد أن اطمأنت إليه المحكمة وهذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه في تفسير الحكم المشار إليه لا يتعارض مع الثابت فيه ذلك أن هذا الحكم الأخير قد بين في أسبابه المرتبطة بمنطوقه والتي تعتبر متممة لهذا المنطوق سند قضائه لمورث الطاعنين بالملكية وهو عقد البيع المؤرخ ١٧ من يناير سنة ١٩١٠ ذلك العقد الذى تضمن ملكية مورث الطاعنين لنصف مباني منزل النزاع بطريق الشراء من والده ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التدليل ذلك أنه قد أيد في أسبابه الحكم المستأنف في خصوص قضائه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون أن يبرر هذا القضاء في منطوقه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وقد قضى الحكم المطعون فيه في أسبابه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فلاه لا يمينه أن جاء منطوقه خلوا من هذا القضاء إذ ليس ما يمنع من أن يكون بعض المقتضى به في أسباب الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه التجهيل ذلك أنه قضي للطعون ضدهم بتثبيت ملكيتهم إلى نصف مباني منزل النزاع مع أن مستندات التملك التي استند إليها في قضائه تشير إلى ملكية المطعون ضدهم لجزء من مباني الدور الأرضي وجزء من مباني الدور العلوي ومن الجائز أن يكون هذان الجزءان ينقصان عن النصف أو يزيدان عليه وفي هذا تجهيل من الحكم يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من منطوق الحكم المطعون فيه أنه قضي للمطعون ضدهم بتثبيت ملكيتهم إلى نصف مباني المنزل المبين بصحيفة الدعوى وذلك حسب البيان والتوزيع الواردين بتلك الصحيفة وبتقرير الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى — ولما كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بما يثيرونه في سبب الطعن من أن الجزء المطالب بتثبيت ملكيته حسبما جاء بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير يزيد على النصف فإن ذلك منهم يكون دفاعاً موضوعياً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد ذلك أنهم قدموا لمحكمة الاستئناف العديد من المستندات الدالة على أنهم ومورثهم من قبلهم كانوا يضعون اليد على المنزل محل النزاع منذ سنة ١٩١٨ — تاريخ تغيير عقد الحكر باسم مورثهم — حتى تاريخ رفع هذه الدعوى في سنة ١٩٤٦ — وإذا كان المطعون ضدهم قد قدموا بعض الإيصالات الدالة على سداد العوائد وشهادات الميلاد والوفاة فإن تلك المستندات لا تقطع في وضع يدهم إذ أن إيصالات العوائد من الجائز أنهم اختلسوها أثناء زيارتهم لأخيهم مورث الطاعنين أما شهادات الميلاد والوفاة فإنها من صنعهم ولذلك لا تصلح دليلاً لهم وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في الاستناد إلى هذه المستندات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء في الرد على الأسباب الأولى والثاني والثالث من أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالملكية للمطعون ضدهم إلى عقد ملكيتهم الصادر لهم من مورثهم في ١٦ من يولييه سنة ١٩١١ والسابق الإشارة إليه

والى عدم اكتمال مدة وضع اليد المكسب للملكية بالنسبة للطاعنين وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم — وغير صحيح ماورد بالنعى من أن الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات وضع يد المطعون ضدهم إلى شهادات الميلاد والوفاة — أما استناد الحكم إلى قسائم العوائد فإن الحكم قد اعتمد عليها كمجرد قرينة تؤيد ما انتهى إليه من ملكية المطعون ضدهم فى منزل النزاع وقول الطاعنين عن هذه القسائم بأنه من الجائز أن يكون المطعون ضدهم قد اختلسوها فإنه قول لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهم لأول مرة أمام محكمة التقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه القصور فى التدليل والإخلال بحق الدفاع ذلك أن المطعون ضدهم قدموا للتدليل على دعواهم ثلاثة عشر إيصالا موقعا عليها بتوقيع مورث الطاعنين تفيد سدادهم إليه نصيبهم فى متأخر الحكر المستحق لوزارة الأوقاف فما كان من الطاعنين إلا أن طعنوا على هذه الإيصالات أمام محكمة الدرجة الأولى بأنها مزورة لأنها تحمل ختم المورث مع أنه كان يوقع دائما بامضائه كما تمسكوا بذلك أمام محكمة الاستئناف لكن هذه المحكمة لم تمكنهم من اتخاذ طريق الطعن بالتزوير ولم تتناول دفاعهم هذا بالرد مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع يكفي وحده لإبطال الحكم .

وحيث إنه لما كان الطاعنون لم يقدموا إلى هذه المحكمة ما يثبت طعنهم على هذه الإيصالات بأنها مزورة وأنهم طلبوا إلى محكمة الموضوع تمكينهم من اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير فيها — كما لا يوجد بيانات الحكيم الابتدائي والمطعون فيه ما يدل على ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب التاسع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد والاستناد ذلك أنه قد استند فى إثبات وضع يد المطعون ضدهم على منزل النزاع على المستندات التى قدموها مع أنهم فى دعوى الريع رقم ٣٣٥٤ سنة ١٩٣٨ مدنى الوايلي قدروا أن الطاعنة الأولى استأثرت بحيازة المنزل منذ سنة ١٩٣٧ ثم عادوا فى الدعوى الحالية واستندوا إلى تلك المستندات لإثبات حيازتهم ولعل هذه المستندات تشير إلى إقامتهم بمنزل آخر بنفس الشارع الذى به المنزل محل النزاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جاء في الرد على السبب السابع من أنه غير صحيح استناد الحكم في قضائه إلى بعض هذه المستندات وهو شهادات الميلاد والوفاة ومن أن استناده على البعض الآخر من قسائم العوائد كان مجرد إضافة قرينة لتأييد ما انتهى إليه من ملكية المطعون ضدهم لمنزل النزاع أما قول الطاعنين بأن هذه المستندات قد تكون خاصة بمنزل آخر غير منزل النزاع فهو أيضا قول غير مقبول منهم لعدم سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب العاشر على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ذلك أن القضية قد تداولت بالجلسات أمام محكمة الاستئناف عدة جلسات حتى كانت جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٢ وفيها قررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسته ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء على أن يبدأ بها المطعون ضدهم في العشرة الأيام الأولى ويعقب الطاعنون في العشرة الأيام التالية إلا أن محامى الطاعنين قد مرض في الفترة المحددة لتقديم مذكرة بدفاعهم فلم يتمكن من تقديم تلك المذكرة وقدم للمحكمة طلبا مرفقا به شهادة مرضية طالبا مد أجل الحكم لتقديم مذكرة بدفاعه لكن المحكمة لم تلتفت إلى ذلك — وحكت في الدعوى دون سماع دفاعهم مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يريد في ميعاد محدد ولم يقدم أحد الخصوم فيها مذكرة في الميعاد المضروب له وطلب مد أجل الحكم لتقديم المذكرة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه — وإنما إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته وتقدير العذر الذي منع من تقديم المذكرة في الميعاد كل ذلك من اطلاقاتها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، ومباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام .

(١٣٠)

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) إستئناف . " سلطة محكمة الاستئناف " .

على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التى نسك بها الاستئناف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فى ذلك الأوجه التى تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التى تكون قد قضت فيها لغير مصلحته دون حاجة لرفع إستئناف فرعى من جانبه ما دام الحكم قد قضى لصالحه فى الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه .

(ب) حكم . " حجية الأحكام " . " الحكم الجنائى " . قوة الأمر المقضى .

الحكم الجنائى بقيد الفاضى المدنى فيما يصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة فى موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات لا تفصل فى موضوع الدعوى بالبراءة أو الادانة . لاجية لها أمام القضاء المدنى .

١ — على محكمة الإستئناف — طبقاً للسادة ٤١٠ من قانون المرافعات — أن تفصل فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فى ذلك الأوجه التى تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التى تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لرفع إستئناف فرعى من جانبه ما دام الحكم الابتدائى قد إنتهى إلى القضاء لصالحه فى الدعوى ولم يثبت أنه قد تنازل عن تلك الأوجه (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٥/٦/٣٠ بمجموعة المسبب الفنى من ١٦ ص ٨٤٩ و ٨٨٣ .

٢ — لأن كان الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم إلا أن هذه الحجية لا تثبت — على ما يستفاد من نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني — إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توفر أو عدم توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات أية حجية أمام القاضي المدني ويكون له أن يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده بصفته الدعوى رقم ٣١٥ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ أربعة آلاف جنيه وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وقال في بيان دعواه إنه في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ أمن لدى شركة التأمين التي يمثلها المطعون ضده على المجوهرات المينة بالوثيقة مقابل مبلغ أربعة آلاف جنيه ضد جميع المخاطر التي تحدث في المدة من ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ حتى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٧ وفي صباح يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ استقل سيارته من منزله بعد أن وضع المجوهرات المؤمن عليها في حقيبة من الجلد تحت المقعد الأمامي للسيارة لنقلها إلى خزانة مكتبه ثم قصد

(١) راجع قض مدنى ١٩٤٧/١٥/٢٧ في الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٨ ق بمجموعة

القواعد القانونية في ربع قرن بند ٧ ص ١١٨٥ .

بالسيارة إلى سينما ميامي المملوكة للسيدة زوجته بحى سبورتنج لتفقد مشئونها وترك السيارة بالطريق أمام أحد أبواب السينما بعد أن أخلق نوافذها وأبوابها بالمفتاح وعند خروجه من السينما بعد حوالى الساعة وجد زجاج نافذة السيارة الأمامى مهشما ومتناثرا بداخلها كما وجد حقيبة المجوهرات خاوية وقد سرق ما بداخلها فبادر بإبلاغ الحادث للبوليس الذى قام بالتحقيق وقيده النيابة جنحة سرقة ضد مجهول وأمرت بحفظ الأوراق مؤقتا لعدم معرفة الفاعل وعلى أثر ذلك طالب الطاعن الشركة المطعون ضدها بأداء مبلغ التأمين بعد أن اتخذ جميع الإجراءات التى تقضى الوثيقة باتخاذها ولكن الشركة امتنعت عن أدائه فأقام دعواه بالطلبات السابق بيانها . دفعت الشركة أمام محكمة الدرجة الأولى ببطلان وثيقة التأمين لاخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية الخاصة بالمحافظة على الأشياء المؤمن عليها وبسقوط حق المدعى فى اقتضاء أى تعويض لزيادته الخطر المؤمن من أجله وذلك بتعديل مكان حفظ المجوهرات ونقلها فى حقيبة بغير مفتاح موضوعة فى مكان ظاهر بالسيارة كما طلبت الشركة رفض الدعوى استنادا إلى أن الطاعن قد اختلق واقعة السرقة المزعومة بقصد الحصول على مبلغ التأمين بغير حق وذلك على ما هو ثابت من تقرير الخبير الذى ندبته الشركة لمعاينة الحادث والذى قطع باستحالة حصول السرقة على النحو الذى ادعاه الطاعن وفى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بسقوط حق الطاعن فى اقتضاء مبلغ التأمين مقيمة قضاها على ما استظهرته من التحقيقات من أن الطاعن عمل على زيادة المخاطر بقيامه بنقل المجوهرات من منزله ووضعها فى سيارته داخل حقيبة أسفل مقعد السيارة بطريقة ظاهرة وترك السيارة فى الطريق العام دون حراسة أو رعاية وذلك كله دون إخطار شركة التأمين بعزمه على نقل المجوهرات بهذه الصورة . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٧٦ سنة ١٦ ق وفى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع رفض دعوى المستأنف وأسست المحكمة قضاها - إلى جانب ما أورده الحكم المستأنف من أسباب - على أن الطاعن عجز عن إثبات صحة حدوث واقعة السرقة المدعى بها إذ لم يأت بأى دليل على أنه وضع المجوهرات المؤمن عليها بالسيارة كما لم يشهد أحد على وقوع السرقة بالكيفية التى صورها وأنه ثبت من التقرير الاستشارى

الذى قدمته الشركة أن الواقعة مفتعلة وأن الحادث لا يمكن مطلقا وقوعه بالصورة التي رواها المؤمن له - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولما عرض الطعن على هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطاه في القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذى قضى بسقوط حقه في اقتضاء مبلغ التأمين سلم بحدوث السرقة غير أنه ذهب إلى أن الطاعن عمل من جانبه على زيادة المخاطر بنقل المجوهرات المؤمن عليها من مكانها دون إخطار الشركة بهذا النقل وأنه لم يتخذ الحيطة اللازمة لصيانة هذه المجوهرات مما ساعد على حدوث السرقة وقد استأنف الطاعن وحده هذا الحكم وجاء استئنافه قاصرا على مناقشة أسباب الحكم في خصوص ما قرره من زيادة المخاطر وبيان مدى مخالفة ذلك للقانون ولوثيقة التأمين وكان يتعين لذلك على محكمة الاستئناف أن تنظر الاستئناف في هذه الحدود فقط طبقا لما تقضى به المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات لكن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذه الحدود وأضاف حالة جديدة من حالات سقوط حق المستأمن في إقتضاء مبلغ التأمين فتضمنت أسبابه حدوث الضرر بالفعل العمدى من جانب المستأمن ووجوب رد قصده السيء إليه وناقش وقائع السرقة وفند أقوال الطاعن وشهود الحادث الثابتة بمحضر تحقیقات البوليس واستهدى بتقرير خبير استشارى للمطعون ضده وخلص من ذلك كله إلى عدم ثبوت واقعة السرقة وإلى إفتعال الحادث بقصد الحصول على مبلغ التأمين ويرى الطاعن أن هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه يعتبر خروجاً منه عن نطاق الاستئناف مما تنهى عنه المادة ٤٠٩ من المرافعات وتسويئاً لمركزه كمستأنف مع أنه لا يصح أن يضار بطعنه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان المطعون ضده قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بأن حادث السرقة لم يقع أصلا وأن الطاعن قد افتعله بقصد الحصول على مبلغ التأمين بغير وجه حق فإن قضاء تلك المحكمة لصالح المطعون ضده على أساس آخر لا يمنع محكمة الاستئناف إذا ما استأنف الخصم

هذا الحكم من الأخذ بدفاع المطعون ضده السابق والقضاء في الدعوى على أساسه طالما أنه لم يتنازل عن هذا الدفاع . ذلك أن على محكمة الاستئناف طبقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لرفع استئناف فرعى من جانبه مادام الحكم الابتدائي قد انتهى إلى القضاء لصالحه في الدعوى ولم يثبت أنه قد تنازل عن تلك الأوجه ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم إذ ناقش في أسبابه واقعة السرقة وانتهى إلى أنها مفتعلة قد خالف ما انتهت إليه النيابة في قرارها من قيد الحادث جنحة سرقة وحفظها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل مع أن هذا القرار ملزم للقاضي المدني بحيث يحول بينه وبين مناقشة وقوع السرقة أو التشكيك في صحتها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان الحكم الجنائي يقيّد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم إلا أن هذه الحجية لا تثبت على ما يستفاد من نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توفر أو عدم توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب أية حجية أمام القاضي المدني ويكون له أن يقضي بتوفر الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها إلى المتهم على خلاف ما تضمنه القرار الصادر من سلطة التحقيق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف جمعت بين أمرين متناقضين إذ بينا سلمت في حكمها المطعون فيه بحدوث السرقة وذكرت أنه ثبت لها

أن "الطاعن" لم يستوف أى عنصر من عناصر الحرص أو الحيلة أو التحرز بالنسبة للمجوهرات المؤمن عليها ورعايته لها أثناء نقلها فضلا عن زيادته الخطر المؤمن عنه بغير إخطار الشركة المؤمنة بذلك مما يسقط حقه فى اقتضاء مبلغ التأمين" فإن المحكمة عادت بعد ذلك وقررت أن واقعة السرقة مفتعلة وبذلك تكون قد نفت ما سبق أن سلمت بوقوعه مما يشوب حكمها بالتناقض ويخل بالنتيجة التى انتهى إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على دعائتين الأولى : أن واقعة السرقة المدعاة مفتعلة والثانية : أنه مع التسليم جدلا بصحة رواية الطاعن وبغض النظر عما شابها من تناقض واضح فإن تصرفاته على الصورة التى أدلى بها فى التحقيقات تدل على أنه عمل على زيادة المخاطر المؤمن منها بالإضافة إلى مخالفته لشروط وثيقة التأمين التى توجب على المستأمن إتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة الأشياء المؤمنة ضد الضياع أو السرقة أو الهلاك مما يسقط حق المستأمن فى اقتضاء مبلغ التأمين - وهذا الذى أقامت عليه المحكمة قضاها لا تناقض فيه ذلك أن مناقشتها للدعامة الثانية لم تكن إلا على سبيل افتراض جدلى بوقوع الحادث على النحو الذى صورته الطاعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته للثابت بالأوراق ذلك أنه قرر فى أسبابه أن الطاعن عمل على زيادة المخاطر المؤمن منها بتركه السيارة فى الطريق العام بغير حراسة ووضع المجوهرات تحت مقعد السيارة الأمامى بشكل ظاهر ولم يخفها فى درج السيارة الذى يغلق بمفتاح . فى حين أن الثابت من التحقيقات - التى جرت فى اللجنة رقم ٨٤٧٨ لسنة ١٩٥٦ - أن السيارة تركت فى حراسة ابن بواب السينما وأن حقيبة المجوهرات كانت مخفاة تحت مقعد السيارة كما لم يكن الدرج الأمامى للسيارة ليغلق بأى مفتاح وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه بسقوط الحق فى التأمين على ما قرره من وقائع مخالفة للثابت بالأوراق على النحو المتقدم الذكر فإنه يكون مشوبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من الاطلاع على تحقيقات اللجنة رقم ٨٤٧٨ لسنة ١٩٥٦ باب شرق المقدمة صورتها الرسمية أن الطاعن

قرر عند سؤاله فيها أنه ترك سيارته أمام باب السينما ولم يكلف أحدا بحراستها وعندما ناقشه المحقق في كيفية وقوع الحادث قال بأن حافة حقيبة المجوهرات كانت ظاهرة من تحت المقعد الأمامي للسيارة كما أضاف أنه اعتاد وضع نقوده في درج السيارة الأمامي الذي يغلقه بمفتاح — لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بتحقيقات اللجنة آنفة الذكر يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور وفي بيان ذلك يقول إن الحكم خالف شروط عقد التأمين وخرج على أحكامه بما ذهب إليه من أن الطاعن أثقل عبء الشركة المؤمنة وتسبب في زيادة المخاطر بنقله المجوهرات من مكانها بغير إخطار الشركة ذلك أن نصوص وثيقة التأمين تكفل مواجهة أى خطر تتعرض له المجوهرات المؤمن عليها في أى مكان داخل الجمهورية ولا تلزم الطاعن بإخطار الشركة كلما نقل المجوهرات من مكان إلى آخر — كما أن الطاعن ضمن مذكرته لمحكمة الاستئناف رأيا قانونيا للدكتور سعد واصف المحامي باعتباره صاحب المؤلف الذى استند إليه الحكم المطعون فيه انتهى فيه إلى أن الطاعن لم يعمل على زيادة الخطر المؤمن منه وأن وثيقة التأمين تضمن الحادث حسبا وقع كما قدم الطاعن أيضا شهادة من مدير عام مصلحة التأمين تفيد هذا المعنى ذاته إلا أن محكمة الاستئناف لم تعن ببحث هذين المستنديين ولم ترد عليهما بشئ بخفاء حكمها علاوة على مخالفته للقانون مشوبا بالقصور .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم فيما أقيم على أن واقعة السرقة المدعاة مفتعلة بقصد الحصول على مبلغ التأمين وكانت هذه الدعامة كافية لأن يقوم عليها وحدها الحكم وقد ثبت أن الطعن الموجه إليها على غير أساس لما تقدم ذكره فإن النعي بهذين الوجهين وهو موجه إلى الدعامة الأخرى التى أقيم عليها الحكم يكون حتى بفرض صحته غير متبع .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وهباس عبد الجواد ، وسليم واشد أبو زيد .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) التزام . "تنفيذ الالتزام" . "إعذار المدين" . فوائد . "تاريخ سر بيان
الفوائد" . إعذار .

الإعذار . وضع المدين موضع التأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإعذار أن يكون
بإعذار المدين على يد محضر بالوفاء بالالتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن
للمدين بناء على طلب الدائن يدعو فيه إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بالزام
الوصى بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمراً مقرر حق القاصر ونطاقاً للنزاع بشأنه
ومنشأاً لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبرى . لا يتضمن إعذاراً للوصى حتى تجرى من تاريخه
الفوائد .

(ب) فوائد . وكالة . وصاية . إعذار .

إلزام الوكيل — والوصى يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعذاره .
الحالات التي لا يلزم فيها الإعذار بينها المادة ٢٢ مدنى . ليس من بينها الحالة المنصوص
عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

١ — الإعذار هو وضع المدين موضع التأخر في تنفيذ التزامه . والأصل في
الإعذار أن يكون بإعذار المدين على يد محضر بالوفاء بالالتزام (م ٢١٩ مدنى) .
ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه
ويسجل عليه التأخير في تنفيذه على أن تعلن هذه الورقة إلى المدين بناء على طلب
الدائن (١) . وإذا كان قرار محكمة الأحوال الشخصية بالزام الوصى بإيداع المتبقي

في ذمته للقاصر في الميعاد المحدد بهذا القرار ، لا يعدو أن يكون — على ما يستفاد من نص المادة ١٠١٤ من قانون المرافعات — أصرا بالزام الوصى بالأداء مقررا حق القاصر في ذمته وقاطعا للنزاع بشأنه فيما بين الوصى والقاصر ومنشئا لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبرى على الوصى المحكوم عليه ، فان القرار بهذا المثابة لا يتضمن اعذارا للوصى بالمعنى المقصود بالاعذار الذى تجرى من تاريخه الفوائد طبقا للمادة ٢/٧٠٦ من القانون المدنى ذلك لأنه لم يوجه من الدائن أو نائبه ولم يعلن إلى المدين كما أنه مهما كان لمحكمة الأحوال الشخصية من سلطة الاشراف على أموال القاصر — فانه ليس من وظيفة اتخاذ مثل هذا الاجراء نيابة عنه .

٢ — تلزم المادة ٢/٧٠٦ من القانون المدنى الحالى المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون الملغى الوكيل — والوصى بأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ اعذاره وقد بينت المادة ٢٢٠ من القانون المدنى الحالات التى لا يلزم فيها الاعذار وليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال التى تفرض على الوصى إيداع المبالغ التى يحصلها لحساب القاصر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحصيلها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن عن نفسه وبصفته وصيا على شقيقته عفاف عبد المنعم جاد لرب أقام في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الجيزة على السيدة زينب أحمد جاد الرب مورثة المطعون ضده ، وانتهى فيها إلى طلب الحكم أصليا بإلزام المطعون ضده عن نفسه وبصفته بأن يؤدي له من تركة

مورثته المذكورة مبلغ ٢٢٦٢ ج و ٤١٧ م واحتياطيا مبلغ ١١٩١ ج و ١٥٨ م مع المصروفات وقال شرعا للدعوى إن مورثة المطعون ضده المرحومة زينب أحمد جاد الرب كانت وصيا مختارا عليه وعلى شقيقته عفاف منذ سنة ١٩٤٤ إلى أن بلغ هو سن الرشد وعين وصيا على شقيقته عفاف وأثناء وصايتها عهدت محكمة أسيوط الابتدائية للأحوال الشخصية إلى مكتب خبراء وزارة العدل بفحص الحساب المقدم منها عن المدة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٩، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره، وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة المذكورة اعتماد التقرير واعتبار المتوفر له من إيراد سنة ١٩٤٤ مبلغ ٩٧٢ ج و ٩٠ م ولشقيقته عفاف مبلغ ٤٩٧ ج و ٣٠١ م ومن إيراد سنة ١٩٤٥ له مبلغ ٢١٤٦ ج و ١٢٤ م ولشقيقته مبلغ ١٠٨٤ ج و ١٣٩ م مع إلزام الوصية بإيداع هذا المتوفر خلال شهر — واعتبار المتوفر له من إيراد السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ مبلغ ٣١٩ ج و ٧٦٨ م ولشقيقته مبلغ ١٨٠١ ج و ٤٠٤ م مع إلزام الوصية بإيداع هذا المتوفر خلال شهرين واستأنفت الوصية هذا القرار وفي ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييده فطعن الوصية في القرار الأخير بطريق النقض وفي ٩ من مارس سنة ١٩٥٦ قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص حساب المتوفر من إيراد سنة ١٩٤٥ تأسيسا على أن هذا القرار لم يخصم مبلغ ١١٧٢ ج و ٤٧٧ م كانت الوصية قد أودعته لحساب الطاعن ومبلغ ٥٨٦ ج و ٢٣٨ م كانت قد أودعته لحساب شقيقته. وأضاف الطاعن أنه وإن كانت مورثة المطعون ضده قد أوفت بالمبالغ التي كلفتها محكمة الأحوال الشخصية بإيداعها إلا أنها تأخرت في الوفاء بها فتلزمها الفوائد طبقا للمادة ٧٠٦ من القانون المدني التي تلزم الوكيل بفوائد المبالغ المستحقة للوكل من تاريخ استخدامه لها لمصلحة نفسه إذ يعتبر احتباسها للمبالغ المستحقة في ذمتها للقصر قرينة على هذا الاستخدام وأن هذه الفوائد المستحقة على هذا الأساس تعادل المبلغ الأول المطالب به في هذه الدعوى بينما يمثل المبلغ الثاني الفوائد المستحقة من ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور قرار محكمة الأحوال الشخصية بتكليف الوصية بالإيداع وذلك على اعتبار أن هذا القرار يتضمن إعدارا للوصية بالوفاء فتستحق الفوائد من تاريخ عمله بالفقرة الثانية من المادة ٧٠٦ سالفه الذكر وبجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق

ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن مورثة المدعى عليه (المطعون ضده) المرحومة زينب أحمد جاد الرب كانت قد استعملت المبالغ التي حصلتها لحساب القاصرين وقت قيامها بأعمال الوصاية والتي توفرت في ذمتها لحسابهما عن المدة من سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٤٩ لمنفعة نفسها وتاريخ ذلك الاستعمال والمدعى عليه النفي بذات الطرق . وبعد أن نفذ هذا الحكم قضت المحكمة بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٠ برفض الدعوى فاستأنف الطاعن وشقيقته السيدة / عفاف عبد المنعم جاد الرب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٦٤ سنة ٧٧ ق أمام محكمة إستئناف القاهرة واقتصر على طلب إلغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف ضده (المطعون ضده) بأن يدفع لهما من تركة مورثته المرحومة زينب أحمد جاد الرب مبلغ ١١٩١ ج و ١٥٨ م موضوع طلبهما الاحتياطي أمام محكمة الدرجة الأولى وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه للسبب السادس الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول إن قرار محكمة أسيوط الابتدائية للأحوال الشخصية الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ بإلزام مورثة المطعون ضده بوصفها وصيا بإيداع المتوفى في ذمتها للقاصرين خلال الميعاد الذي حددته تلك المحكمة يعتبر ورقة رسمية صادرة من محكمة الأحوال الشخصية - التي تقوم مقام القاصر في علاقته بالوصى - وتنبيء عن رغبة الدائر في أن ينفذ المدين (الوصية) التزامه بإيداع المتوفى في ذمته للقاصر وهو التزام فرضته المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال وبالتالي تكون الوصية قد أعذرت بالوفاء بالمبلغ المتوفى في ذمتها لحساب القاصرين وبالتالي تلزمها فوائده من تاريخ هذا القرار عملاً بالمادة ٧٠٦ من القانون المدني بل إن نص المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي يفرض على الوصى إيداع المبالغ التي يحصلها لحساب القاصر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحصيلها يغنى عن الاعتذار - وإذ رفض الحكم المطعون فيه اعتبار قرار محكمة الأحوال الشخصية إعذاراً للوصية بالوفاء ووصفه بأنه منح لأجل فإنه يكون مخططاً في القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الإعذار هو وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه وقد بينت المادة ٢١٩ من القانون المدنى الاجراءات التى يتم بها الاعذار فنصت على أن " يكون اعذار المدين بانذاره أو بما يقوم مقام الانذار ويجوز أن يتم الاعذار عن طريق البريد على الوجه المبين فى قانون المرافعات " فالأصل فى الاعذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذى تخلف عن تنفيذه ويقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يدعوفها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير فى تنفيذه على أن تعلن هذه الورقة إلى المدين بناء على طلب الدائن ، ولما كان قرار محكمة الأحوال الشخصية الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٩٥٢ بالزام الوصية (مورثة المطعون ضده) بإيداع الباقي فى ذمتها للقاصرين فى الميعاد المحدد بهذا القرار لا يعدو أن يكون — على ما يستفاد من نص المادة ١٠١٤ من قانون المرافعات — أمرا بالزام الوصية بالأداء مقورا لحق القاصرين فى ذمتها وقاطعا للنزاع بشأنه فيما بين الوصية والقاصرين ومنشأ لسند رسمى قابل للتنفيذ الجبرى على الوصية المحكوم عليها ، والقوار بهذه المثابة لا يتضمن اعذارا للوصية بالمعنى المقصود بالاعذار الذى تجرى من تاريخه الفوائد طبقا للمادة ٧٠٦ من القانون المدنى وذلك لأنه لم يوجه من الدائن أوثابه ولم يعلن إلى المدين ، إذ أنه مهما كان لمحكمة الأحوال الشخصية من سلطة الاشراف على أموال القاصر فإنه ليس من وظيفتها اتخاذ مثل هذا الاجراء نيابة عنه وإنما الذى يقوم به هو وصيه فان تعارضت مصلحة الوصى مع مصلحة القاصر أقامت المحكمة وصيا خاصا لينوب عن القاصر فى القيام بهذا الاجراء — لما كان ذلك ، وكان الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه قد اقتصر أمام محكمة الاستئناف على طلب الحكم بالزام المطعون ضده بمبلغ ١١٩١ ج و ١٥٨ م على أساس أنه يمثل فوائد المبالغ المستحقة فى ذمة الوصية له ولشقيقته منذ كانا قاصرين وذلك ابتداء من ٨ من يونيه سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور قرار محكمة الأحوال الشخصية بتكليف الوصية بإيداع تلك المبالغ خزانة بنك مصر اعتبارا بأن هذا القرار تضمن اعذارا للوصية بالوفاء فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض القضاء بتلك الفوائد تأسيسا على أن قرار محكمة الأحوال الشخصية لا يتضمن ذلك الاعذار فإنه لا يكون مخطئا فى القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس — وغير صحيح ما يشير الطاعن من أن نص

المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ يغنى عن الاعذار ذلك أن المادة ٢/٧٠٦ من القانون المدني الحالى المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون المدني الملغى تلزم الوكيل والوصى يأخذ حكمه بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ اذاره وقد بينت المادة ٢٢٠ من القانون المدني الحالات التي لا يلزم فيها الاعذار وليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ كما أن هذه المادة الأخيرة لم تعف من الإعذار لسريان الفوائد .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول إنه أسس طلبه الوارد بصحيفة الدعوى على أنه يمثل الفوائد المستحقة له عن المبالغ التي استخدمتها الوصية لمصلحة نفسها ومن تاريخ هذا الاستخدام وأضاف في مذكرته الختامية طلبا احتياطيا هو الحكم بمبلغ أقل قدره ١١٩١ ج و ١٥٨ م على أنه يمثل فوائد المبلغ المستحق في ذمة الوصية من تاريخ إذارها بالوفاء وقد قرر الحكم المطعون فيه أن الطلبين متعديان وأن تخفيض المبلغ في الطلب الاحتياطي كان نتيجة قضاء محكمة النقض بنقض قرار التكليف بالإيداع نقضا جزئيا وهذا يخالف الثابت في الأوراق - كما أخطأ الحكم في تكييف الطلب الاحتياطي بتقريره أن الموضوع في الطلبين الأصلي والاحتياطي واحد هو الفوائد المستحقة للقاصرين في ذمة الوصية ذلك أنه لا يكفي للقول بوحدة الطلبين أن يتحد موضوعهما بل يجب اتحاد السبب أيضا وهو مختلف في الطلبين إذ أنه في الطلب الأصلي استخدام الوصية للمبالغ في مصلحة نفسها وفي الطلب الاحتياطي إستحقاق الفوائد من تاريخ إذارها بالوفاء كما ينعى الطاعن في السببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون إذ قرر أن المادة الواجبة التطبيق في شأن الفوائد موضوع الدعوى هي المادة ١٢٤ من القانون المدني الملغى والصحيح أن المادة ٧٠٦ من القانون المدني القائم هي الواجبة التطبيق لأنه القانون الذي نشأت في ظله الواقعة القانونية الملزمة للوصية بالفوائد وهي واقعة استخدام المبالغ بالنسبة للطلب الأصلي وإذارها الحاصل في ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ بالنسبة للطلب الاحتياطي هذا إلى ما في تطبيق الحكم المطعون فيه للمادة ١٢٤ من القانون القديم من مخالفته للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٧ يناير سنة ١٩٦٠

الذى قطع بخضوع المورثة لحكم المادة ٧٠٦ من القانون القائم وحاز قوة الأمر المقضى لعدم استئنائه وقال الطاعن في السبب الخامس إن الحكم أخطأ في القانون إذ قرر أن المادة ٢١٩ من القانون المدنى لا تنطبق على التزام الوصية - مع أن حكم هذه المادة يسرى على كل الالتزامات مهما كان مصدرها وأضاف الطاعن في السبب السابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون حين قرر أن مورثة المطعون ضده كانت تنازع في حساب الوصاية في مختلف مراحل نظره ورتب الحكم على هذه المنازعة عدم إستحقاقه الفوائد مع أن قرار محكمة الأحوال الشخصية مظهر للدين في ذمة الوصية وليس منشأ له ومتى كان الدين موجودا من قبل كان من حق الدائن تقاضى الفوائد القانونية عنه من تاريخ إعذاره للدين عملا بالمادة ٧٠٦ من القانون المدنى حتى ولو نازع المدين في الدين وقت الاعذار منازعة لم يستقر الدين بسببها إلا فيما بعد .

وحيث إن النعى على الحكم بهذه الأسباب عديم الجدوى ذلك أن الحكم المطعون فيه على ما سبق بيانه في الرد على السبب السادس انتهى إلى رفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن الوصية لا تلزم بفوائد المبالغ المتوفرة في ذمتها للقاصرين لعدم إعذارها ولما كانت هذه الدعوى تكفى وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه لما ورد في أسبابه الأخرى - حتى بفرض صحته - يكون غير منتج إذ تعتبر هذه الأسباب نافلة يستقيم الحكم بدونها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثامن أنه قد تناول فيما عدا ما تقدم ذكره من أسباب أقام عليها قضاءه حديثا منشورا خلال هذه الأسباب الجوهرية في مواضع غير منتجة في الخصومة الحالية بمحدودها المحددة مما لا يصلح عقلا لأن يقوم عليها قضاؤه فيها .

وحيث إن النعى على الحكم بهذا السبب غير مقبول لأنه مجهل لم يبين فيه الطاعن مواضع مخالفة الحكم للقانون .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس عبد الجواد ، و ابراهيم علام .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٢ القضائية :

نقض . ”الأحكام الجائز الطعن فيها“ . قوة الأمر المقضى . إثبات . حكم .
دعوى .

جواز الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول .

الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض لاجبة له فى دعوى النزاع على الملك لا يختلف الموضوع فى الدعوىين .

ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول . فإذا كان الحكم الأول قد صدر لصالح الطاعن بمنع تعرض المطعون ضده فى أرض النزاع وكان لا حجية للحكم الصادر فى دعوى منع التعرض فى دعوى النزاع على الملك — المطعون فى حكمها — لاختلف الموضوع فى الدعوىين فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه — والصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية — يكون غير جائز قانونا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٥٨ مدنى جزئى القوصية على الطاعن وآخرين — طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى أف و ٢ ط مينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وقضت المحكمة المذكورة برفض هذه الدعوى فاستأنف المطعون ضده ذلك الحكم لدى محكمة أسبوط الابتدائية بالاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٩ وبتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت تلك المحكمة بهيئة استئنافية قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده وضع يده على العين موضوع النزاع بشرائطه القانونية ومدة وضع اليد وبعد سماع شهود الطرفين . حكمت المحكمة بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المستأنف رتثبت ملكية المطعون ضده إلى الأرض موضوع النزاع والتسليم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٦ يولييه سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تنازل الطاعن عن الأسباب الأربعة الأولى منها فى جلسة المرافعة وتمسك بالسبب الأخير الذى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف حجية الشيء المقضى ذلك أنه سبق أن حكم فى الدعوى رقم ١٩٠٩٦ سنة ١٩٤٨ مدنى منفلوط التى رفعها الطاعن على المطعون ضده بطلب منع تعرضه له فى أرض النزاع بطلبات الطاعن أخذا بما شهد به شهوده من أنه هو الذى يحوز تلك الأرض حيازة فعلية المدة الطويلة وأنه على الرغم من أن الحكم المذكور قد حاز قوة الشيء المقضى . فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى اعتبار أن الطاعن لم يكن حائزا لأرض النزاع حيازة فعلية مطلقا فإنه يكون قد خالف الحكم السابق الصادر فى دعوى منع التعرض وبالتالى يكون الطاعن فيه بالنقض جائزا .

وحيث إن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الأول، ولما كان يبين من الاطلاع على الصورة المعلنة من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٠٩ سنة ١٩٤٨ مدنى منفلوط المودعة بملف الطعن أنه صدر لصالح الطاعن ضد المطعون ضده وآخر بمنع تعرضهما له فى أرض النزاع وكان لاجمية للحكم الصادر فى دعوى منع التعرض فى نزاع على الملك لاختلاف الموضوع فى الدعويين فإن الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض المشار إليها لا يجوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الملك المطعون فى حكمها وبالتالى فلا يجوز الطعن بالنقض فى هذا الحكم بحجة مخالفته للحكم الأول . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة السابعة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم الصفحة	ر قاعدة	إختصاص
		<p>شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى ، قضاء كل من الجهتين باختصاصها أو بعدم اختصاصها . انتهاء التنازع بقضاء إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .</p>
٤٧٥	٤	<p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ...</p> <p>حكم</p> <p>محكمة تنازع الاختصاص ليست جهة طعن . عدم امتداد ولايتها إلى تصحيح الأحكام .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ...</p> <p>محكمة تنازع الاختصاص</p> <p>إختصاصها :</p> <p>(راجع القاعدة رقم ٤ ص ٤٧٥)</p>

٢ — الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات . إجارة . أحوال شخصية . إختصاص . استئناف . أشخاص اعتبارية . إشكالات التنفيذ . إعذار . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . التزام . أمر أداء . أموال عامة . أوراق تجارية .
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		(١) ضم أوراق .
		أوراق الدعوى . كفايتها لتكوين عقيدة المحكمة . عدم التزامها بضم أوراق استجابة لطلب أحد الخصوم .
٦٦٦	٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) ...
		(ب) استجواب الخصم :
		١ - للخصم أن يطلب استجواب خصمه . محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها . لها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٠٨	٩٧	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — استخلاص محكمة الاستئناف أن العقد بيع وليس سندا بالمديونية وأنه لم يحصل تفاسخ عنه . مفاد ذلك أنها رأت كفاية أدلة الدعوى دون حاجة إلى اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات . اعتبار ذلك بيانا ضمنيا بسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم .
٧٥٧	١٠٢	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
		طرق الإثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		”حجية الأوراق العرفية“ :
		١ — الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقدم المصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . <u>الدفع بالجهالة</u> من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقدم .
٦١٨	٨٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٢ — ليس لمدعى التزوير الذي ينكر صدور الورقة كلها منه والتي نزل المطعون ضده عن التمسك بها أن يستدل بشيء مما حوته . له أن يتمسك بما لم يتناوله الطعن بالتزوير .
٧٤٠	١٠٠	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٣ — النص في السند على أن يكون الإيصال الدال على السداد محورا بنحو الدائن المقصود منه اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الإيصال موقعا عليه من الدائن . ليس بلازم أن يكون طلب الإيصال محورا بنحوه .
٧٤٠	١٠٠	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) البينة :
		١ - إجراء التحقيق . ليس حقا للخصوم . سلطة محكمة الموضوع . رفض الطلب . حسبها بيان أسبابه .
٦٦٦	٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ...
		٢ - طلب إجراء التحقيق . سلطة محكمة الموضوع . عدم حاجتها إليه . رفضه . بحث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى . ترجيح ما تطمئن المحكمة إليه . استخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٦٦٦	٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ..
		٣ - الشهادة . "أخبار صادق" في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال . سلطة محكمة الموضوع . مبيها إعطاء الخصم الحق في إثبات عدم صحة بيته خصمه .
٦٦٦	٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ..
		٤ - وضع البدل واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .
٩٣٨	١٢٩	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		(ج) القرائن :
		(١) القرائن القانونية :
		١ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		لا يجوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٧٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		٢ — اتخاذ الحكم من صورية إجراءات التقاضي التي انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلاً على صورية العقد صورية مطلقة . ليس في ذلك إهداراً للحجية الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفاً فيها . حجية الأحكام مقصورة على أطرافها .
٦٩٥	٩٥	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)
		حجية الأمر المقضي :
		١ — حجية الأحكام . نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .
٦٥٦	٩١	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق — "أحوال شخصية" جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
		٢ — إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم سريانه على الكافة .
		حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم .
٦٨٥	٩٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٢ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٣ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى ليبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبدائه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استناداً إلى هذا السبب .

دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . اقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .

٨٩٩ ١٢٣ ... (الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ...

٤ — جواز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الاتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الحكم الأول .

الحكم الصادر في دعوى منع التعرض للاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين .

٩٦٢ ١٣٢ ... (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(٢) القرائن القضائية :
٥٧٧	٧٩	١ - سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن . استدلال الحكم على توافر صفة التاجر بقرائن يكمل بعضها بعضها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
٦٦٦	٩٢	٢ - قرائن . شهادتها . منها ما هو أقوى من البيئة والإقرار . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
٦٩٥	٩٥	٣ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من قرائن متى كان استنباطه سائفا . المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدال موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)
		تقدير الدليل :
٦٥٦	٩١	إنكار الحق . عدم الإقرار به . كفايته . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
		(د) الإقرار :
٥١٥	٧٢	الإقرار الناشئ عن خطأ في فهم الشرط . لا عبرة به ولا يعول عليه . (الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٩/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجارة
		التزامات المستأجر :
		١- <u>الأجرة تقابل الانتفاع</u> . دفع الأجرة مؤخرًا لا مقدما ما لم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة أو عرف في شأن تعيينها . قاعدة موضوعية قررتها المادة ٣٨٠ من القانون المدني الماعى . لم تتضمن هذه المادة قرينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ... ١٢٢ ... ٨٩٤
		٢- <u>تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار</u> . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الإيجار . عدم تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخالفة للقانون . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ... ١٢٢ ... ٨٩٤
		أحوال شخصية
		الولاية على النفس :
		دهوى الأحوال الشخصية :
		١ - القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم مريان حكم المادة ١٠٦ مرافعات في شأنها . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ٩٢ ٦٦٦ (والطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ١٠٣ ٧٦٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية . إبداء الرأي فيها . مثال .
٧٦٤	١٠٣	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ..
		القانون الواجب التطبيق :
		١ - الشريعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقاً لما هو مدون بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة أولاً ورد بالقوانين الخاصة . هدم النص في تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .
٧٨٢	١٠٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		٢ - مسائل الأحوال الشخصية . الحق والدعوى به . تطبيق نصوص اللائحة الشرعية وأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وما وردت بشأنه قواعد خاصة في قوانينها .
٧٨٢	١٠٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		٣ - الشريعة الإسلامية . هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين وغير المسلمين المختلفي الطائفة والملة .
٧٩٢	١٠٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
٨٨٩	١٢١	(والطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية :
		صدور الأحكام باسم ولي الأمر . المادة ٢٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية . خلو لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية من نص مقابل . النص في الاعلان الدستوري على صدور الأحكام باسم الأمة . نطاقه .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ..
		"الطن في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية" :
		١ — الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . إستئنافها . خضوعه للواد الخاصة به في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ..
		٢ — تفويت ميعاد الإستئناف أو قبول الخصم . إفادة المحكوم عليه من الإستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد . شرطه . أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب النانون فيها اختصاص أشخاص معينين . مثال .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		ديانة :
		”ردة“ :
		فرقة . ردة . حكمها . وجوب الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها . دعوى الفرقة . عدم اعتبارها من منازعات الزواج .
٧٨٢	١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		نسب :
		١ — نسب . ثبوته .
		٢ — دعوى النسب . مماعها مجردة . شرطه . أن يكون المدعى عليه بالنسب حيا وليس فيها تحميل النسب على الغير .
٧٧٢	١٠٤	(٢٤١ الطن رقم ١٦ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		٣ — نسب . ثبوته في جانب المرأة . ثبوته في جانب الرجل . سن اليأس . مناطه . معرفته بالاجتهاد والمثالة في تركيب البدن .
٧٧٢	١٠٤	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		طلاق وفرقة :
		دعوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين . اختصاص . المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
		فرقة . ردة . حكمها . وجوب الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها . دعوى الفرقة . عدم اعتبارها من منازعات الزواج .
٧٨٢	١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الحسبة :
		الحسبة . فعل ما يحتسب عند الله . من فروض الكفاية . صدورها عن ولاية شرعية أضفاها الشارع على كل من أوجبها عليه .
٧٨٢	١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ... "دعوى الحسبة" :
		دعوى الحسبة . عدم تقييدها بشرط الإذن أو التفويض من ولي الأمر .
٧٨٢	١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ..
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		ديانة :
		١ — تغيير الطائفة أو الملة . اتصاله بحرية العقيدة . أثره . تحققه بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية . عدم توقفه على أخطار الطائفة القديمة .
٦٨٥	٩٣	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٢ — تغيير الطائفة أو الملة . عمل إرادى . أثره . شرطه .
٧٩٢	١٠٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ..
		القانون الواجب التطبيق :
		"اتحاد الطائفة والملة واختلافهما" .
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . اختلاف الطائفة والملة . صدور الأحكام فيها طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ولما ورد بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . اتحاد الطائفة والملة . تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع الحصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الإسلام .
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . تحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق . اتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما . مناطه .
٨٨٩	١٢١	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ...
		الولاية على المال :
		١ — وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه . ليس من الغير . اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقادم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	١١٦	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ...
		٢ — تقادم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . انطباق هذا التقادم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهائها ومنها دعاوى الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية .
٨٥٢	١١٦	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختصاص
		<p>اختصاص محكمة تنازع الاختصاص :</p> <p>شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى ، قضاء كل من الجهتين باختصاصها أو بعدم اختصاصها . انتهاء التنازع بقضاء إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .</p>
٤٧٥	٤	<p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق — "تنازع اختصاص" جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ...</p>
		<p>اختصاص ولائى :</p> <p>لم ينزع قانون مجلس الدولة من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسئولية المرفوعة على الحكومة سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب التعويض عن القرارات الإدارية المعيبة . دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة المسادية من اختصاص المحاكم المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الإدارة في تطهير مصرف عمومى . قيامها على عمل مادى <u>واختصاص المحاكم بها</u> .</p>
٦١٢	٨٥	<p>(الطلب رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧) ...</p>
		<p>اختصاص نوعى :</p> <p>مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين هو نقل الاختصاص المحلى من محكمة المدعى عليه — وفقا للقواعد العامة — إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع . اتفاق</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جائز قانونا . صيرورة الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين المتفق على اختصاصها بعد صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعي من النظام العام .
٧٠١	٩٦	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		دعاوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين . اختصاص . المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٧٨٢	١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		اختصاص محلي :
		راجع : اختصاص نوعي .
٧٠١	٩٦	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		استئناف
		ميعاد الاستئناف :
		الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . قرارات لجنة الطعن . استئنافها . ميعاده .
٦٤٣	٨٩	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		تفويت ميعاد الاستئناف أو قبول الخصم . إفادة المحكوم عليه من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد . شرطه . أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الترام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . مثال .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ... وراجع "نطاق الاستئناف" .
٥٥١	٧٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		رفع الاستئناف :
		٢ — طريقة رفع الاستئناف :
		الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . استئنافها . خضوعه للمواد الخاصة به في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩)
		الاستئناف الفرعي :
		لكل ذي مصلحة من الخصوم طلب سقوط الخصومة . الاستئناف في الاستئناف الفرعي مصلحة محققة في طلب سقوط الخصومة في الاستئناف الأصلي لأنه مدعى عليه فيه . زوال الاستئناف الفرعي بزوال الاستئناف الأصلي وسقوطه .
٥٤٢	٧٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الخصوم في الاستئناف :
٤٨٦	٦٧	١ - اختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم اعتباره خصماً حقيقياً في النزاع . بطلان الاستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . (الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة - ١٩٦٦/٣/١)
		٢ - للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر إسمها الميز لها عن غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . عدم الاعتداد بالخطأ الواقع في صفة الممثل . (الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
٨٦٢	١١٧	الخصومة في الاستئناف :
		الخصومة في الاستئناف - في مجال تطبيق أحكام سقوط الخصومة - مستقلة عن الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى . ما يجري على أحدهما من أحكام الوقف والسقوط لا أثر له على الأخرى . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
٥٤٢	٧٤	نطاق الاستئناف :
		١ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في تظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أنعاب محام . ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لصحة قضاء الحكم أو عدم صحته قبل الفصل في شكل الاستئناف . انتهاء الحكم الاستئنافي إلى سقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . قضاء هذا الحكم في شكل التظلم بأنه رفع بعد الميعاد لا حجية له . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
٥٥١	٧٥	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢- على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته دون حاجة لرفع استئناف فرعى من جانبه ما دام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه .
٩٤٨	١٣٠	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) الأثر الناقل للاستئناف : راجع : " الخصومة في الاستئناف " .
٥٤٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) أثر نقض الحكم والاحالة الى محكمة الاستئناف : ١- نقض الحكم الاستئنافي يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف . سريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالحه في الخصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .
٥٤٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ٢ - نقض الحكم . إحالة . أثرها . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . حق الخصوم في إبداء ما كان لهم الحق في إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع . حق المحكمة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى . عدم مخالفة قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض .
٨١٣	١٠٩	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أشخاص اعتبارية
		١- اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلي إنمحت به شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختص في خصوص هذه الحقوق والالتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضاءها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .
		إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبئة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .
٥٨٥	٨٠	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٢- للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . عدم الاعتداد بالخطأ الواقع في صفة الممثل .
٨٦٢	١١٧	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)
		إشكالات التنفيذ
		وصف الحكم دعوى براءة الذمة بأنها اشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للاشكال في التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية . خطأ في القانون .
٦٨٨	٩٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

حسب
#

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p style="text-align: center;">الإعذار</p> <p>١- <u>الإعذار وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإعذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالالتزام . يقوم مقام الانذار كل ورقة (رسمية) تعلن المدين بناء على طلب الدائن (دعوه) فيها إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمرا مقررًا حق القاصر وقاطعا للنزاع بشأنه ومنشئًا لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري . لا يتضمن اعذارا للوصي حتى تجوى من تاريخه الفوائد .</u></p>
٩٥٥	١٣١	<p>(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)</p> <p>٢- <u>إلزام الوكيل — والوصي يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعذاره . الحالات التي لا يلزم فيها الإعذار بينتها المادة ٢٢٠ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .</u></p>
٩٥٥	١٣١	<p>(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)</p> <p>٣- <u>النص في عقد البيع على حق المشتري في التنازل عنه للغير . حصول هذا التنازل لا يحرم البائع من استعمال حقه في طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجب له ولا يلزمه بتوجيه الإعذار إلا إلى المشتري منه . المتنازل إليه ليس طرفًا في العقد المطلوب فسخه فلا ضرورة لإعذاره .</u></p>
٧٠٨	٩٧	<p>(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)</p> <p>٤- <u>لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن وغير مجدي بفعل المدين . اعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المفاوض مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعذار المدين بالتنفيذ العيني</u></p>
٧٩٧	١٠٧	<p>(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اعلان
		البيانات الواجبة في الإعلان :
		بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الاعلان . عدم لزومه إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم .
٩٣٤	١٢٨	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		الاعلان في الموطن الأصلي :
		الموطن الأصلي هو المكان الذي <u>يقيم فيه الشخص عادة</u> . هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبتت إقامة الشخص — المراد إعلانه فيه — على وجه <u>الاعتیاد والاستقرار</u> .
٥٥١	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		الاعلان في المحل المختار :
		وجوب إعلان سند التنفيذ — وفقا للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملقى — إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به . جواز الإعلان في هذه الحالة في المحل المختار .
٩٢٩	١٢٧	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>أعمال تجارية</h2> <h3>الأعمال التجارية بالتبعية :</h3> <p>الوصف التجارى للشيك يتحدد وقت إنشائه . اعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية م ٩/٢ من قانون التجارة — عدم الاعتداد — فى هذا الشأن — بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التى اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التى أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ... ٨٦ ... ٦١٨</p>
		<h2>افلاس</h2> <h3>صفة التاجر :</h3> <p>١ — عدم وجود المحل التجارى لا يدل على اعتزال التجارة . استدلال الحكم مع ذلك — بأسباب سائغة على عدم اعتزال الطاعن التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين . لافساد فى الاستدلال .</p> <p>(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٧٩ ... ٥٧٧</p> <p>٢ — سلطة قاضى الموضوع فى استنباط القرائن . استدلال الحكم على توافر صفة التاجر بقرائن يكمل بعضها بعضا . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٧٩ ... ٥٧٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التوقف عن الدفع :
		الحكم بإشهار الإفلاس . عدم اشتراط تعدد الديون التي يتوقف عن الوفاء بها . جواز إشهار إفلاس التاجر ولو توقف عن الوفاء بدين تجارى واحد .
٥٧٧	٧٩	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
		شرط الدين محل التوقف عن الدفع :
		الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الإفلاس أن تستظهر كل ما يثيره المدين بشأن عدم صحة الدين لتقرير مدى جدية المنازعة . لها في هذا الصدد اتخاذ ما تراه لازما لتحقيق هذه الغاية من إجراءات الإثبات .
٤٨١	٦٦	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٦)
		سلطة محكمة الإفلاس :
		راجع "شرط الدين محل التوقف عن الدفع" .
٤٨١	٦٦	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٦)
		إلزام
		أوصاف الالتزام :
		الشرط :
		"الشرط الواقف" .
		بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للالتزام المعلق على شرط موقف يبدأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الاستحقاق التزام شرطي يتوقف على نجاح المتعرض في دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائي لا من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق .
٥٦٤	٧٧	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		آثار الالتزام :
		” الإلتزام بعناية “ .
		<u>التزام الطبيب ببذل العناية في سبيل شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء .</u> واجب الطبيب في بذل العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئولته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ ارتباط السبب بالمسبب .
		تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها .
		لا مخالفة للقانون .
٦٣٦	٨٨	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تنفيذ الالتزام :
		(١) "إعذار المدين" .
		١ - الإعذار وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإعذار أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالالتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدعو فيه إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بالزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمرا مقورا حق القاصر وقاطعا للنزاع بشأنه ومنشئا لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري . لا يتضمن إعذارا للوصي حتى تجزى من تاريخه الفوائد .
٩٥٥	١٣١	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٢ - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين . اعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المداول مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعذار المدين بالتنفيذ العيني .
٧٩٧	١٠٧	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥)
		(ب) "الدفع بعدم التنفيذ" .
		<u>الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاما مستحق الوفاء حالا . لا يحق لتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن ينتفع بهذا الدفع .</u>
	٧٠	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إنقضاء الالتزام :
		(١) "اتحاد الذمة"
		اتحاد الذمة لا يتحقق إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة إلى دين واحد. عدم تحقق اتحاد الذمة إذا ما ورث الدائن المدين لأنه لا يرث — وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية — الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين . لا تركة إلا بعد سداد الدين .
٨٤٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		(ب) "تقادم الالتزام"
		راجع "تقادم الالتزام الصرفي" .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٦٦)
		أمر أداء
		نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا . رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . سريان أحكام قانون المرافعات قبل تعديله عليها ولو كانت الدعوى قد قيدت بجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون . العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها ، لا بتاريخ قيدها في جدول المحكمة . القيود إجراء لا حق لإعلان صحيفة الدعوى وبالتالي لرفعها .
٧٠١	٩٦	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	أموال عامة
		<p>شرط كسب ملكيتها :</p> <p>وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدتة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .</p>
٩٠٨	١٢٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		أوراق تجارية
		الوصف التجارى :
		<p>١ — الوصف التجارى للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مرتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتعبية م ٩/٢ من قانون التجارة . عدم الاعتداد — فى هذا الشأن — بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التى اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التى أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه .</p>
٦١٨	٨٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - الصك الموصوف بأنه شيك ويحمل تاريخين وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد صفته كشيك . اعتباره كبيالة صحيحة أو معيبة إذا لم تشتمل على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية خلو الكبيالة من بيان "وصول القيمة" . اعتبارها كبيالة معيبة .
٦١٨	٨٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		الأوراق التجارية المعيبة :
		طبيعتها :
		الأوراق التجارية المعيبة . اعتبارها في الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدني إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر في هذه الحالة أوراقا تجارية . م ١٠٨ من قانون التجارة . خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٦١٨	٨٦	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		تقادم الالتزام الصرفي :
		١ - الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم .
٦١٨	٨٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٢ - تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٦١٨	٨٦	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب)
		بطلان - بيع
		بطلان
		(١) البطلان في الدعاوى :
		في إجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		”الخصوم في الدعوى“
		إختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم اعتباره خصماً حقيقياً في النزاع . بطلان الاستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٤٨٦	٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		”تقديم الطلبات وأوجه الدفاع“
		١- الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها . إتفاق طرفي النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .
٦٦٦	٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٢- عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٤	١١٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		” إعلان حكم نذب خير “
		عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الذى يدعيه لعدم إعلانه بحكم نذب خير . عدم قبول التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠١	٩٦	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		(ب) بطلان الأحكام :
		١ — بيان مراحل الدعوى . اعتباره بياناً جوهرياً يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضرورياً للفصل فيها . عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل فى الدعوى . عدم اعتبار ذلك بياناً جوهرياً يتحكم ذكره فى الحكم .
٧٥٧	١٠٢	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٢ — الترتيب الوارد فى المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم . ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والحجج القانونية فى ثنايا أسباب الحكم .
٧٩٧	١٠٧	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٥)
		(ج) البطلان فى إجراءات التنفيذ :
		البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذى غير متعلق بالنظام العام .
٩٢٩	١٢٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) البطلان في إعلان الطعن :
		بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — لا أثر له سوى إعادة الإعلان صحيحا ولو بعد فوات الميعاد . المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . تجاوزه لا يترتب عليه بطلان الطعن .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		(هـ) البطلان في التصرفات :
		” البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر “
		إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سندا لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العقد وقت العتة أو علم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب العتة المدعى وجوده وقت العقد في الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائيا بصحة ذلك . صدور قرار الحجر بعد ذلك لا يعتبر سببا طرأ بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>” دعوى بطلان العقد “</p> <p>” نطاقها “ .</p> <p>دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبدائه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب .</p> <p>دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . اقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ... ١٢٣ ... ٨٩٩</p>
		<p>بيع</p> <p>التزامات البائع :</p> <p>ضمان الاستحقاق :</p> <p>بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للالتزام المعلق على شرط موقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الاستحقاق التزام</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شرطى يتوقف على نجاح المتعرض في دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذى يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائى لا من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق .
٥٦٤	٧٧	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		دعوى صحة ونفاذ عقد البيع :
		١ - دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صورته صورية مطلقة .
٤٨٦	٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		٢ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفى أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان فى استطاعته إبدائه فى الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب .

١٣

٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . اقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		(ت)
		تاجر . تأمين . تجزئة . تزوير . تسجيل . تعويض . تفسير . تقادم . تنفيذ
		تاجر
		صفة التاجر :
		عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صفة مورث المطعون عليهم كتاجر . عدم قبول هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تأمين
		مسئولية شركة التأمين :
		رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لانتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين — عن هذا الحادث — بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائي .
		عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركة الطيران المؤمن لها . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين .
٥٨٥	٨٠	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
		تجزئة
		الخصوم في الاستئناف :
		اختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم اعتباره خصما حقيقيا في النزاع . بطلان الاستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٤٨٦	٦٧	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تزویر
		أدلة التزویر :
		لقاضی الموضوع سلطة تقدير أدلة التزویر . لا يلزمه القانون إجراء تحقيق متى اطمأن إلى عدم جدية الطعن بالتزویر ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعه بصحة الورقة .
٧٤٠	١٠٠	... (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ...
		إنهاء إجراءات الادعاء بالتزویر :
		للمدعى عليه في تزویر ورقة أن ينهى إجراءات الادعاء بالتزویر في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بالورقة بغير توقف على قبول مدعى التزویر . للأخير ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة .
٧٤٠	١٠٠	... (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ...
		تسجیل
		تسجیل التصرفات الناقلة للملكية :
		تسجیل عقد البيع :
		« أثره »
		تسجیل المشتري عقده قبل تسجیل عقد البذل المبرم بين نفس البائع والطاعن . انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجیل عقده . عقد البذل لم يعد له محل رد عليه .
٧٠٨	٩٧	... (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ...

تسجيل صحيفة دعوى اثبات التعاقد :

« أثره »

١ - السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً - إن تما في يوم واحد - بأسبوعية رقم التسجيل في دفتر الشهر . ملكية العقار لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأخر بهذا الحكم دون أن يتأثر بتصرفات البائع المشهورة اللاحقة لهذا التاريخ .

٤٨٦

٦٧

(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

٢ - تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . من شأن ذلك أن يجعل حق المشتري - الذي تقرر بالحكم - حجة على من ترتبت له حقوق صينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل الطاعن عقده الصادر إليه عن ذات العقار من نفس البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذي سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري بصحة ونفاذ عقده .

٧٢٣

٩٨

(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المفاضلة بين المحررات المشهرة :
		السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً — ان تما في يوم واحد — بأسبعية رقم التسجيل في دفتر الشهر • ملكية العقار لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى • الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأشير بهذا الحكم دون أن يتأثر بتصرفات البائع المشهرة اللاحقة لهذا التاريخ .
٤٨٦	٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		المفاضلة بين المشتريين :
		”مناطه“
		مناط المفاضلة بين المشتريين في حالة تزامهم هو السابق في التسجيل • السابق تسجيلاً يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئاً مع البائع على الإضرار بحقوق الغير •
٧٢٣	٩٨	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		تعويض
		عناصر التعويض :
		١ — الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة . خضوعها لأحكام القانون المدني فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها • للوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أي وقت قبل اتمام العمل الموكول إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقاً للقانون المدني الذي يعتبر الوكالة عقد غير لازم •

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		جواز تنحي الوكيل في الوكالة بأجر . إلزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب .
٥٠٩	٧١	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة — ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ — الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنياً على عدم العقاب على الفعل قانوناً لإنتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٧٦	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٣ — لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف واختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بالألا يكون العمل الضار سواء كان إيجابياً أو سلبياً قد اقتضته أو تبرره دواعي المصلحة العامة .
٦١٢	٨٥	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		الضرر الأدبي :
		الضرر الذى يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر . قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية .
٦٣٦	٨٨	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تفسير
		تفسير عبارات المحرر :
		عدم جواز تفسير المحررات بالاعتداد بما تفيده عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيده العبارات بأكملها وفي مجموعها .
٥٧٠	٧٨	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		تقادم
		التقادم المكسب :
		وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدتة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٩٠٨	١٢٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٦٦)
		التقادم المسقط :
		(١) مدة التقادم :
		١ — رسوم قضائية . تقادمها . مدته . خمس سنوات . المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .
٥٠٠	٦٩	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٣/١٩٦٦)
		٢ — تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٨٤	(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ - الأوراق التجارية المعيبة . اعتبارها في الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدني إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر في هذه الحالة أوراقا تجارية . م ١٠٨ من قانون التجارة . خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقديم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة .</p> <p>الدفع بانكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التى يقوم عليها التقديم الصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . الدفع بالجهالة من وارت المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التى يقوم عليها هذا التقديم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ٨٦</p>
٦١٨		<p>٤ - تقديم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . انطباق هذا التقديم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهائها ومنها دعاوى الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية .</p> <p>وارث المحجور عليه فى رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه ليس من الغير . اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقديم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ إنتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ١١٦</p>
٨٥٢		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بدء التقادم :
		١ - بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للالتزام المعلق على شرط موقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الإستمحاق التزام شرطي يتوقف على نجاح المتعرض في دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذي يثبت فيه الإستمحاق بحكم نهائي لا من وقت رفع الدعوى بالإستمحاق .
٥٦٤	٧٧	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ - مكافأة نهاية الخدمة . إعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقادم . بدؤه من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد .
٦٤٧	٩٠	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٣ - وراجع "مدة التقادم"
٨٥٢	١١٦	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)
		التمسك بالتقادم :
		عدم تمسك الطاعن بتقادم الدعوى أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٧	٨٧	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قطع التقادم :</p> <p>إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى . مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع باقطاع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية في دعوى سابقة . على المحكمة بحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم في الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها . إغفال محكمة الاستئناف ذلك . قصور .</p> <p>تمسك المطعون ضده أمام محكمة النقض بانعدام أثر إعلان الدعوى في قطع التقادم لعدم قيد الدعوى مما تعتبر معه كأن لم تكن قانونا وفقا للسادة ٧٨ مرافعات قبل تعديلها . لا يجدى متى كان لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦) ... ١١٦ ... ٨٥٢</p>
		<p>تنفيذ</p> <p>إعلان السند التنفيذي :</p> <p>١ — البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) ... ١٢٧ ... ٩٢٩</p> <p>٢ — لم يشترط في حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . بطلان هذا الإعلان لحصوله في المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يفيد — في تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقارى — نزولا منه عن هذا البطلان أو رضاء منه بإعلان سند التنفيذ إليه في المحل المختار .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) ... ١٢٧ ... ٩٢٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - وجوب إعلان سند التنفيذ - وفقا للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى - إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به . جواز الإعلان في هذه الحالة في المحل المختار .
٩٢٩	١٢٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
(ح)		
حجز . حراسة . حكم . حيازة		
حجز		
حجز ما للمدين لدى الغير :		
لم يشترط في حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . بطلان هذا الإعلان لحصوله في المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يفيد - في تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقارى - نزولا منه عن هذا البطلان أو رضاه منه بإعلان سند التنفيذ إليه في المحل المختار .		
٩٢٩	١٢٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حراسة
		الحراسة الادارية :
		” طلب إلغاء فرض الحراسة “
		القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التي ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة . هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة في أصلها وليس إلى الطعن في تصرف قام به الحارس أو تولاه .
٩١٦	١٢٦	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		” الصفة في طلب إلغاء الحراسة “
		دعوى محام بصفته ممثلاً لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك . رفعها أمام القضاء الإداري لمخالفته لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . صفته في رفعها أو عدم صفته في ذلك يتوقف على نتيجة الفصل في المنازعة التي يثيرها في شأن عدم انطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى من المحامي لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس في هذه الحالة . ثبوت الصفة للمحامي في رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب . صحة فرض الحراسة مقتضاه عدم قبول الدعوى من غير الحارس .
٩١٦	١٢٦	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		(١) حجز الدعوى للحكم :
		حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة في الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرة .
٩٣٨	١٢٩	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		(ب) إصدار الحكم :
		١ - صدور الأحكام باسم ولي الأمر . المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من نص مقابل . النص في الإعلان الدستوري على صدور الأحكام باسم الأمة . نطاقه .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٩)
		٢ - جواز أن يرد بعض المقضى به في أسباب الحكم دون المنطوق .
٩٣٨	١٢٩	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		(ج) وصف الحكم :
		حكم النقض حضوري بالنسبة للطاعن . علمه بصدوره يعتبر متحققاً لا ينتفى بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن . هذه الوفاة لا تعد قوة قاهرة يستحيل معها العلم بما تم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط .
٥٤٢	٧٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) بيانات الحكم :
		١ - تضمين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون . كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة . الأصل في الإجراءات أنها روعيت على من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل على ذلك .
٧٠٨	٩٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٢ - بيان مراحل الدعوى . اعتباره بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها . عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى . عدم اعتبار ذلك بيانا جوهريا يتحتم ذكره في الحكم .
٧٥٧	١٠٢	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٣ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم . ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والحجج القانونية في ثنايا أسباب الحكم .
٧٩٧	١٠٧	(الطعن ٤٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٥)
		(هـ) عيوب التدليل :
		القصور :
		“ما بعد ذلك“
		١ - مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا بدت

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسئوليتها بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجأة في أما كن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الإلتلاف . وجوب إثبات الحكم بالتعويض خطأ القائمين على شئون المرفق بالامتناع عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك . قصور .
٥٣٦	٧٣	(الطنن رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦) ٢ — إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى . مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بانقطاع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية في دعوى سابقة . على المحكمة بحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم في الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها . إغفال محكمة الاستئناف ذلك . قصور .
٨٥٢	١١٦	(الطنن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦) ”ما لا يعد كذلك“ طلب فتح باب المرافعة . عدم التزام المحكمة بإجابته أو الإشارة إليه في حكمها .
٦٦٦	٩٢	(الطنن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٦) .. فساد الاستدلال : ”ما لا يعد كذلك“ عدم وجود المحل التجاري لا يدل على اعتزال التجارة . استدلال الحكم مع ذلك — بأسباب سائغة — على عدم اعتزال الطاعن التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين . لا فساد في الاستدلال .
٥٧٧	٧٩	(الطنن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و) إعلان الحكم :
		راجع : إعلان .
٥٥١	٧٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		(ز) الطعن في الحكم :
		”الأحكام غير الجائز الطعن فيها“
		الحكم برفض الدفع بسقوط الحصومة دون أن يته الحكم الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر في الموضوع (م ٢٨ مدني) .
٥٤٢	٧٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		(ح) حجية الحكم :
		١ — إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم سريانه على الكافة .
		حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم .
٥٩٨	٨٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)
		٢ — حجية الأحكام . نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .
٦٥٦	٩١	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ - لاجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها . اقتصار الحكم المطعون فيه الصادر في التظلم في أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين على تقدير أتعاب المحاسب . عدم تناوله تصفية الحساب بين الطرفين أو واقعة التخالص . عدم حجية هذا الحكم في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون رفعه بعد ذلك دعوى براءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور .</p>
٦٨٨	٩٤	<p>(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)</p>
		<p>٤ - اتخاذ الحكم من صورية إجراءات التقاضي التي انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلا على صورية العقد صورية مطلقة . ليس في ذلك إهدارا لحجية الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها . حجية الأحكام مقصورة على أطرافها .</p>
٦٩٥	٩٥	<p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)</p>
		<p>٥ - الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة . لاجية لها أمام القضاء المدني .</p>
٩٤٨	١٣٠	<p>(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٦ - جواز الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهاء الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول .
		الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض للاحجية له فى دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع فى الدعوتين .
٩٦٢	١٣٢	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
حيازة		
الحيازة المكتسبة للملكية :		
		وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكتسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٩٠٨	١٢٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
إثبات الحيازة :		
		وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .
٩٣٨	١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خبرة . خطابات الضمان . خلف
		خبرة
		عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٤	١١٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
٧٠١	٩٦	(وراجع الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		خطابات الضمان
		حجيتها :
		إلتزام الشاحن بموجب خطابات الضمان — بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض . حجية هذه الخطابات على عاقيدها ، الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل ما دامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش .
٦٢٧	٨٧	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	خلف
		خلف خاص :
		اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلى انمحت به شخصية الشركة الأولى وخلقتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والالتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضائها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .
		إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبثة الصلة عن الشركة القديمة التى كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .
٥٨٥	٨٠	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		خلف عام :
		وارث المحجور عليه فى رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه . ليس من الخير . اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقادم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	١١٦	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		دعوى . دفاع . دفع مالا يجب
		دعوى
		طريقة رفع الدعوى :
		١ - نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تنديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا . رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . سريان أحكام قانون المرافعات قبل تنديله عليها ولو كانت الدعوى قد قيدت بم جدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون . العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها ، لا بتاريخ قيدها في جدول المحكمة . القيد إجراء لاحق لإعلان صحيفة الدعوى وبالتالي لرفعها .
٧٠١	٩٦	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٢ - عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للنفعة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩ مرافعات .
٧٥١	١٠١	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شروط قبول الدعوى :
		دعوى الحسبة . عدم تقييدها بشرط الإذن أو التفويض من ولى الأمر .
٧٨٢	١٠٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		"الدفع بعدم جواز نظر الدعوى" .
		١ — الحكم بصحة ونفاذ العقد نهائياً يحوز قوة الأمر المقضى في شأن صحة هذا العقد . مانع للتصوم أو خلفهم من التنازل في هذه المسألة في دعوى أخرى بطلب بطلانه . طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٢ — استخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		سماع الدعوى :
		١ — دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . أن يكون المدعى عليه بالنسب حياً وليس فيها تحميل النسب على الغير .
٧٧٢	١٠٤	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		٢ — وصية . الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بها . وجوب تضمينه ما ينبىء عن صحتها .
٨٧٧	١١٩	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عدم سماع الدعوى :
٦٥٦	٩١	١ - المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضى عن سماعها . وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى . (الطنن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
٦٥٦	٩١	٢ - الدعاوى التى يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل فى نطاقها دعوى الاستحقاق فيه .
٦٥٦	٩١	٣ - دعاوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضى ٣٣ سنة مع التمكن . معناه . أن يكون المدعى مالكا للدعوى . (٣ و ٢ الطنن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
٨٦٢	١١٧	٤ - عدم اشتراط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعا حتى صدور لائحة المحاكم الشرعية . منع اللائحة سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد اشهاد ممن يملكه محرر على يد الحاكم شرعى أو مأذون من قبله مع قيد الوقف بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . (الطنن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)
٩١٦	١٢٦	٥ - القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة . هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة فى أصلها وليس إلى الطعن فى تصرف قام به الحارس أو تولاه . (الطنن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الصفة في الدعوى :
		١ — دعوى محام بصفته ممثلاً لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك . رفعها أمام القضاء الإدارى لمخالفته لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . صفته فى رفعها أو عدم صفته فى ذلك يتوقف على نتيجة الفصل فى المنازعة التى يثيرها فى شأن عدم انطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى من المحامى لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس فى هذه الحالة . ثبوت الصفة للمحامى فى رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب . صحة فرض الحراسة مقتضاه عدم قبول الدعوى من غير الحارس .
٩١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٢ — عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى . ندب مجلس الادارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن ينفرد بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والاتفاق معه على أتعابه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً .
٩١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		” تقديم الطلبات وأوجه الدفاع “
		الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها . اتفاق طرفي النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		وراجع حكم ” حجز الدعوى للحكم “ :
٩٣٨	١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) سقوط الخصومة :
		١ — الخصومة في الاستئناف — في مجال تطبيق أحكام سقوط الخصومة — مستقلة عن الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى . ما يجري على أحدهما من أحكام الوقف والسقوط لا أثر له على الأخرى .
٥٤٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ — نقض الحكم الاستئنافي يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف . مريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالح الخصومة باهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .
٥٤٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٥٦	٩١	<p>٣ — سقوط الحصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...</p> <p>” طلب سقوط الحصومة “</p> <p>لكل ذي مصلحة من الخصوم طلب سقوط الحصومة . للاستئناف في الاستئناف الفرعى مصلحة محققة في طلب سقوط الحصومة في الاستئناف الأصيل لأنه مدعى عليه فيه . زوال الاستئناف الفرعى بزوال الاستئناف الأصيل وسقوطه . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٠)</p>
٥٤٢	٧٤	<p>” الإجراء القاطع للسقوط “</p> <p>الإجراء القاطع لمدة سقوط الحصومة . شرطه أن يكون من إجراءات الحصومة ذاتها مقصودا به المضى فيها . عدم انقطاع مدة السقوط بإجراء خارج عن نطاق الحصومة ولو كان تصرفا قانونيا . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)</p>
٥٤٢	٧٤	<p>(ب) ترك الحصومة :</p> <p>القاعدة المقررة في المادة ٣٠٤ مرافعات : للخصوم في حالة الحكم بسقوط الحصومة التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها . سريان هذه القاعدة في حالة ترك الحصومة . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)</p>
٨٣٤	١١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”اعتبار الدعوى كأن لم تكن“</p> <p>تمسك المطعون ضده أمام محكمة النقض بانعدام أثر إعلان الدعوى في قطع التقادم لعدم قيد الدعوى مما تعتبر معه كأن لم تكن قانونا وفقا للسادة ٧٨ مرافعات قبل تعديلها لا يجدى متى كان لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)</p>
٨٥٢	١١٦	
		<p>بعض أنواع الدعاوى :</p> <p>١ — الدعوى العمالية :</p> <p>”تقادم الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة“</p> <p>مكافأة نهاية الخدمة . اعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقادم . بدؤه من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد .</p> <p>(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)</p>
٦٤٧	٩٠	
		<p>٢ — دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>”تدخل النيابة العامة في الدعوى“</p> <p>راجع أحوال شخصية .</p> <p>(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٦)</p>
٧٦٤	١٠٣	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		” القانون الواجب التطبيق في دعوى الأحوال الشخصية “
		راجع أحوال شخصية .
٧٨٢	١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠)
		٣ — دعوى صحة التعاقد :
		١ — دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . إتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة .
٤٨٦	٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		٢ — القضاء السابق بصحة التعاقد يتضمن حتما أنه عقد غير صوري وصحيح ومن شأنه نقل الملكية . اكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للتصوم من العودة للمناقشة في هذه المسألة التي فصل فيها في دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى .
٤٨٦	٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
٨٩٩	١٢٣	(والطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٣ — تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>من شأن ذلك أن يجعل حق المشتري — الذى تقرر بالحكم — حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل الطاعن عقده الصادر إليه عن ذات العقار من نفس البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذى سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري بصحة ونفاذ عقده .</p>
٧٢٣	٩٨	<p>(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)</p>
		<p>٤ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفى أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان فى استطاعته إبدائه فى الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب .</p>
٨٩٩	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)</p>
		<p>٥ — إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سندا لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العتة وقت العقد أو علم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		العتد المدعى وجوده وقت العقد فى الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائيا بصحة ذلك . صدور قرار الحجر بعد ذلك لا يعتبر سببا طرأ بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٤ — دعوى بطلان التعاقد :
		دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . اقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضائها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٥ — دعوى براءة الذمة :
		وصف الحكم دعوى براءة الذمة بأنها إشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للإشكال فى التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية . خطأ فى القانون .
٦٨٨	٩٤	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٦ — التظلم من أمر التقدير :
		لاحجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها . اقتصار الحكم المطعون فيه الصادر فى التظلم فى أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين على تقدير أتعاب المحاسب . عدم تناوله

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تصفية الحساب بين الطرفين أو واقعة التخالص . عدم حجية هذا الحكم في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون رفعه بعد ذلك دعوى ببراءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور .
٦٨٨	٩٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)
		دفاع
		تقديم الطلبات وأوجه الدفاع :
		الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها . إتفاق طرفي النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ أحوال شخصية — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
		دفع ما لا يجب
		رد ما دفع بغير حق :
		”تقادمه“
		تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٨٤	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ر) رسوم . رى
		رسوم
		رسوم قضائية :
		تقدمها .
		رسوم قضائية . تقدمها . مدته . خمس سنوات . المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .
٥٠٠	٦٩	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢)
		رسم الدمغة :
		رسم الدمغة . مشتريات لجنة القطن . مبيعاتها . خضوعها للرسم .
٨٠٤	١٠٨	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		رد الرسم :
		تقدمه .
		تقدم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٨٤	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	رى وصرف
		تطهير الترع والمصارف :
		١ - لم ينزع قانون مجلس الدولة من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسئولية المرفوعة على الحكومة سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب التعويض عن القرارات الإدارية المعيبة . دعاوى التعويض من القرارات الإدارية المعيبة . دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة المادية من إختصاص المحاكم المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الإدارة فى تطهير مصرف عمومى . قيامها على عمل ماذى وإختصاص المحاكم بها .
٦١٢	٨٥	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٦)
		٢ - لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف واختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من إستعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بالألا يكون العمل الضار سواء كان إيجابيا أو سلبيا قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة .
٦١٢	٨٥	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(س)
		سندات
		سندات الشحن :
		التزام الشاحن بموجب خطابات الضمان — بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للمطالبة من قبل الغير بالتعويض . حجبة هذه الخطابات على عاقيدها ، الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الاثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل ما دامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش .
٦٢٧	٨٧	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		سندات القرض الوطني :
		فوائدها :
		”مدى إعفائها من الضريبة“
		سندات القرض الوطني . إعفاؤها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالية أو المستقبلية . نطاقه . فوائد السندات . مداه . عدم مصاحبتها لها عند إعادة توزيعها حكما أو فعلا ومن بعد تحويلها إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة .
٤٩٥	٦٨	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ش) شركات . شيك . شيوع
		شركات
		للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . عدم الاعتداد بالخطأ الواقع في صفة الممثل .
٨٦٢	١١٧	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		سلطات عضو مجلس الإدارة المنتخب :
		عضو مجلس الإدارة المنتخب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى . ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن ينفرد بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والاتفاق معه على أتعابه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره من ممثلها قانوناً .
٩١٦	١٢٦	(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اندماج الشركات :
		اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلي انحت به شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختص في خصوص هذه الحقوق والإلتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضائها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .
		إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبئة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .
٥٨٥	٨٠	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		شيك
		تجاريته :
		الوصف التجاري للشيك يتحدد وقت إنشائه . اعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجاري أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن صحبه لعمل غير تجاري تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية م ٩/٢ من قانون التجارة . عدم الاعتداد — في هذا الشأن — بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التي اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>شيوخ</p> <p>تصرف الشريك على الشيوخ :</p> <p>تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة دون حاجة لموافقتهم .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٨</p> <p>٧٢٣</p>
		<p>(ص)</p> <p>صورية</p> <p>أدلة الصورية :</p> <p>اتخاذ الحكم من صورية لإجراءات التقاضي التي انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلا على صورية العقد صورية مطلقة . ليس في ذلك إهدار لحجية الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها . حجية الأحكام مقصورة على أطرافها .</p> <p>(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٥</p> <p>٦٩٥</p>
		<p>صورية تاريخ العقد :</p> <p>”أثرها“</p> <p>صورية تاريخ العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تتعداه إلى العقد ذاته . مثال لعدم جدوى الطعن بصورية تاريخ عقد .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٨</p> <p>٧٢٣</p>
		<p>راجع بيع .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١) ٦٧</p> <p>٤٨٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ض)
		ضرائب
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		وعاء الضريبة :
		”تقدير وعاء الضريبة“
		مصاريف الاستثمار . خصمها من إجمالي الإيرادات لا من صافيها .
		ضرائب أجنبية . اعتبارها تكليفا على الربح . خصمها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٨٦٩	١١٨	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)
		إجراءات ربط الضريبة :
		التقدير الحكى :
		١ — التقدير الحكى . سنة القياس . اشتغالها على أرباح أو خسائر رأسمالية . اتخاذها أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة . وجوب تطبيقه . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ عدم تمسك أصحاب الشأن به . لا يهم .
٨٤٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — التقدير الحكيم . أرباح سنة ١٩٤٧ . لجنة الطعن . تقريرها ربط الضريبة عليها بطريق التقدير . المنازعة في ذلك أمام القضاء . لا تمنع من اتخاذها أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه .
٩١٢	١٢٥	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٧) الضريبة على المهن غير التجارية : قرارات لجنة الطعن : " استئنافها " : " ميعاده " : الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . قرارات لجنة الطعن . استئنافها . ميعاده .
٦٤٣	٨٩	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) الاعفاء من الضريبة : " نطاقه ومداه " : سندات القرض الوطني . إمفاؤها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالية أو المستقبلية . نطاقه . فوائد السندات . مداه . عدم مصاحبته لها عند إعادة توزيعها حكما أو فعلا ومن بعد تحويلها إلى ناتج اسهم أو سندات أخرى مغايرة .
٤٩٥	٦٨	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقادم الضريبة :
		راجع رسوم :
٨٠٤	١٠٨	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		رد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق :
		”تقادمه“
		تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٨٤	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)
		(ع)
		عرف . عقد . عمل
		عرف
		تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الايجار . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الايجار . عدم تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخالفة للقانون .
٨٩٤	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عقد
		(١) انعقاد العقد :
		”الإيجاب والقبول“
		طرح وزارة الزراعة مناقصة توريد ليس ايجابا منها وإنما مجرد دعوة إلى التعاقد . الإيجاب يصدر ممن يتقدم بعطائه بالشروط المبينة فيه . قبول الوزارة هذا الإيجاب بغير تحفظ بترقية نوهت فيها بأن ”التفصيل بالبريد“ . هذا التنويه لا يمنع من انعقاد العقد على أساس الإيجاب المذكور ما دام الخطاب المتضمن هذا التفصيل لم يصل إلى من تقدم بالعطاء قبل وصول البرقية .
٧٣٠	٩٩	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		(ب) تفسير العقد :
		عدم جواز تفسير المحررات بالإعتداد بما تفيد به عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيد به العبارات بأكملها وفي مجموعها .
٥٧٠	٧٨	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		وراجع : إجاره :
٨٩٤	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) تنفيذ العقد :
		”الدفع بعدم التنفيذ“
		الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاما مستحق الوفاء حالا . لا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن ينتفع بهذا الدفع .
٥٠٤	٧٠	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٣)
		(د) فسخ العقد :
		١ - الفسخ في العقود الملزمة للجانبين وفقا للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني . لا يشترط لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يجيز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه .
٧٠٨	٩٧	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٢ - يترتب على فسخ العقد انحلاله بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي . القضاء بفسخ عقد البيع يترتب عليه عودة العين المباعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها . للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه .
٧٠٨	٩٧	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ) إلغاء العقد : (التنايل أو التفاسخ) :
		ليس للتنايل (التفاسخ) أثر رجعي إلا إذا اتفق الطرفان على ترتيب هذا الأثر عليه بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخا عنه .
٨٢٥	١١٢	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		(و) إبطال العقد :
		راجع دعوى :
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		العقود الادارية :
		عقد التوريد المبرم بين شخصين وإحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام مع إحتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . عقد إدارى تحكمه قواعد القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى .
٨٢٥	١١٢	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		غرامات التأخير :
		غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائى في العقود المدنية . حق جهة الإدارة في توقيعها من تلقاء نفسها دون الإلتجاء إلى القضاء للحكم بها ولها أن تستنزل قيمتها مما يكون مستحقا في ذمتها للتعاقد المتخلف . لا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت ضرر للإدارة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		لا يعفى المتعاقد منها إلا إذا كان الإخلال بالالتزام راجعا إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة أو إلى إهفائها إياه من المسؤولية عن التأخير في تنفيذ الغرامة أو التخلف عنه .
٨٢٥	١١٢	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		تنازل الإدارة عن غرامات التأخير :
		للإدارة أن تتنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها . وجوب التعبير عن إرادتها في هذا التنازل بكفية صريحة .
٨٢٥	١١٢	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		عمل
		آثار عقد العمل
		(١) سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :
		منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها . إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . تقديرية . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي .
٨٢١	١١١	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		(ب) الإجازات :
		إجازات إضافية . إتخاذها صفة العمومية والاستمرار والثبات . صيرورتها إلزاما في ذمة رب العمل .
٥٩٥	٨٢	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انتهاء عقد العمل :
		” تقدير مبرر لإنهاء عقد العمل “
٨٢١	١١١	(الظن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		مكافأة نهاية الخدمة :
		تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها . مكافأة نهاية الخدمة . احتسابها على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .
٦٤٧	٩٠	(الظن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة :
		” تقادمها “
		مكافأة نهاية الخدمة . إعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . حقوق الدعوى بطلب المكافأة بالتقادم . بدؤه . من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد .
٦٤٧	٩٠	(الظن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(غ)
		غير
		وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه. ليس من الغير. اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه. تقادم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	١١٦	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		(ف)
		فوائد
		الفوائد التأخيرية :
		تاريخ سريان الفوائد :
		١ — عدم استحقاق الفوائد التأخيرية إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . وفاء المدين بالدين قبل المطالبة القضائية بالفوائد . القضاء بالفوائد التأخيرية لإعن هذا الدين . خطأ في تطبيق القانون .
٥٩١	٨١	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - الإعذار . وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإعذار أن يكون بإعذار المدين على يد محضر بالوفاء بالالتزام . يقوم مقام الإعذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدعوه فيها إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصى بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمرا مقررًا حق القاصر وقاطما للنزاع بشأنه ومنشأ لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري . لا يتضمن إعذارا للوصى حتى يجرى من تاريخه الفوائد .
٩٥٥	١٣١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٣ - إلزام الوكيل - والوصى يأخذ حكمه - بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعذاره . الحالات التي لا يلزم فيها - الإعذار بينها المادة ٢٢٠ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
٩٥٥	١٣١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
(ق)		
قانون . قطن . قوة الأمر المقضي . قوة القاهرة .		
قانون		
مريان القانون من حيث الزمان :		
١ - نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا . رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . مريان		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أحكام قانون المرافعات قبل تعديله عليها ولو كانت الدعوى قد قيدت بمجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون . العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها ، لا بتاريخ قيدها في جدول المحكمة . القيد إجراء لاحق لإعلان صحيفة الدعوى وبالتالي لرفعها .</p>
٧٠١	٩٦	<p>(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)</p> <p>٢ - عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفقة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ . مجرد إحالة أوراق نزع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩ مرافعات .</p>
٧٥١	١٠١	<p>(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)</p> <p>القانون الواجب التطبيق :</p> <p>١ - الشريعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقا لما هو مدون بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة أو لما ورد بالقوانين الخاصة . عدم النص في تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .</p>
٧٨٢	١٠٥	<p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق - أحكام شخصية - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - الشريعة الإسلامية . هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة والملة .
٧٩٢	١٠٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		٣ - مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . إختلاف الطائفة والملة . صدور الأحكام فيها طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ولما ورد بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . إتحاد الطائفة والملة . تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الإسلام .
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . تحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق . إتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما . مناطه .
٨٨٩	١٢١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ...
قطن		
لجنة القطن :		
		رسم الدمغة . مشتروات لجنة القطن . مبيعاتها . خضوعها للرسم .
٨٠٤	١٠٨	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قوة الأمر المقضى
		١ - القضاء السابق بصحة التعاقد يتضمن حتماً أنه عقد غير صورى وصحيح ومن شأنه نقل الملكية. إكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للمناقشة فى هذه المسألة التى فصل فيها فى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها فى الدعوى الأولى .
٤٨٦	٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		٢ - الحكم الجنائى الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لانتفاء القصد الجنائى أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٧٦	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٣ - إتهاد. الحكم بأنه إتهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم سريانه على الكافة . حجية الفصل فى المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم .
٥٩٨	٨٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)
		٤ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبداءه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب .</p> <p>دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . اقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .</p>
٨٩٩	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)</p> <p>٥ - الحكم بصحة ونفاذ العقد نهائيا بحوزة قوة الأمر المقضى في شأن صحة هذا العقد . مانع للخصوم أو خلفهم من التنازل في هذه المسألة في دعوى أخرى بطلب بطلانه . طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد .</p>
٨٩٩	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)</p> <p>٦ - للقضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية . اكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للنقاش في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يحثها الحكم الصادر فيها .</p>
٨٩٩	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ - إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سنداً لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العقد وقت العقد أو لم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب العتة المدعى وجوده وقت العقد في الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائياً بصحة ذلك . صدور قرار الحجر بعد ذلك لا يعتبر سبباً طرأ بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٨ - الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة . لا حجية لها أمام القضاء المدني .
٩٤٨	١٣٠	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٩ - جواز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الاتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الحكم الأول .
		الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا حجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين .
٩٦٢	١٣٢	(الطعن ٢٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قوة قاهرة
		<p>حكم التقض حضوري بالنسبة للطامن . علمه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن . هذه الوفاة لا تعد قوة قاهرة يستحيل معها العلم بما تم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)</p>
٥٤٢	٧٤	
		<p>(ك)</p> <p>كفالة</p> <p>الكفالة التضامنية :</p> <p>التزام الكفيل المتضامن :</p> <p>” نطاق ”</p> <p>فقد الكفيل المتضامن بعض المزايا المقررة للكفيل العادي التي لا تتفق مع فكرة التضامن . التزام الكفيل المتضامن الترام تابع يتحدد نطاقه بموضوع الالتزام في وقت عقد الكفالة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٦)</p>
٧٩٧	١٠٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		محاماة . محكمة تنازع الاختصاص . محكمة الموضوع . مسئولية .
		محاماة
		التقرير بالطعن بالنقض :
		الطعن بالنقض . شرطة . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن . إجراء جوهري . تخلفه . بطلان .
٨١٩	١١٠	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٦)
		محكمة تنازع الاختصاص
		شرط اختصاصها :
		شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى ، قضاء كل من الجهتين باختصاصها أو بعدم اختصاصها . إتمام التنازع بقضاء إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .
٤٧٥	٤	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ولايتها :
		محكمة تنازع الاختصاص ليست جهة طعن . عدم امتداد ولايتها إلى تصحيح الأحكام .
٤٧٥	٤	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" — جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ..
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		في استنباط القرائن وتقديرها :
		١ — سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن . استدلال الحكم على توافر صفة التاجر بقرائن يكمل بعضها بعضها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة .
٥٧٧	٧٩	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٢ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من قرائن متى كان استنباطه سائغا . المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدال موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض .
٦٩٥	٩٥	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		في تحقيق الدعوى :
		١ — إجراء التحقيق . ليس حقا للتصوم . سلطة محكمة الموضوع . رفض الطلب . حسبها بيان أسبابه .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - طلب إجراء التحقيق . سلطة محكمة الموضوع . عدم حاجتها إليه . رفضه .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٣ - الخصم أن يطلب استجواب خصمه . محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها . لها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٠٨	٩٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		في تقدير الدليل :
		١ - تقدير علم المشتري بسبب الاستحقاق وتقصى ثبوته ونفيه من مسائل الواقع يستقل بها قاضي الموضوع .
٥٦٤	٧٧	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ - تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٣ - أوراق الدعوى . كفايتها لتكوين عقيدة المحكمة . عدم التزامها بضم أوراق استجابة لطلب أحد الخصوم .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٤ - بحث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى . ترجيح ما تطعن المحكمة إليه . استخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - الشهادة "أخبار صادق" في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال . ملطة محكمة الموضوع . سبيلها . إعطاء الخصم الحق في إثبات عدم صحة بيته خصمه .
٦٦٦	٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...
		٦ - فصل محكمة الموضوع في كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفي نفي التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته أمور موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٠٨	٩٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٧ - استخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٨٩٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		في مد أجل الحكم :
		حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة في الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرة .
٩٣٨	١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		في تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل :
		منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها .
		اغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود
		بعض العمال .
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . تقديرية . مبرراته .
		التحقق منها . رقابة القاضي .
٨٢١	١١١	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)

مسئولية

المسئولية التقصيرية :

عناصر المسئولية :

١ — ” ركن الخطأ “

١ — مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن يمكن
الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية
التي لا يست حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ
في حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسئوليتها بأنه كان
من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة في أماكن
متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الاتلاف . وجوب إثبات
الحكم بالتعويض . خطأ القائمين على شئون المرفق بالامتناع
عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك .
قصور .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠) ٧٣ ٣٦٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إلزام الطبيب ببذل العناية في سبيل شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . واجب الطبيب في بذل العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي تختلف فيها أهل هذه المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئولته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ ارتباطا سببا بالمسبب لتحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريض من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها . لا مخالفة للقانون .
٦٣٦	٨٨	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٢٠١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		مسئولية الحكومة في إدارة المرافق العامة :
		مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب الاضطرابات والقلق . عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصرُوا في أدائه تقصيرا يمكن وصفه — في تلك الظروف الاستثنائية — بأنه خطأ .
٥٣٦	٧٣	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ — ”الضرر“
		الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر . قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية .
٦٣٦	٨٨	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٢٠١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ججية الحكم الجنائي في دعوى المسؤولية :</p> <p>الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيا على عدم العقاب على الفعل قانونا لإنتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .</p>
٥٥٨	٧٦	<p>(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)</p> <p>مسئولية شركة التأمين :</p> <p>رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لإنتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين — عن هذا الحادث — بانتفاء مسؤولية شركة المؤمن لها بحكم نهائي .</p> <p>عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركات الطيران المؤمن لها . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين .</p>
٥٨٥	٨٠	<p>(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)</p> <p>(ن)</p> <p>نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام .</p> <p>نقض . نقل . نيابة . نيابة عامة</p> <hr/> <p>نزع الملكية للنفعة العامة</p> <p>التعويض عنه :</p> <p>عدم مريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩ مرافعات .
٧٥١	١٠١	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		<h2>نظام عام</h2>
		<h3>الاختصاص المتعلق بالنظام العام :</h3>
		مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين هو نقل الاختصاص المحلى من محكمة المدعى عليه - وفقا للقواعد العامة - إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع . اتفاق جائز قانونا . صيرورة الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين المتفق على اختصاصها بعد صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعى من النظام العام .
١٠٧	٩٦	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		<h3>البطلان الغير متعلق بالنظام العام :</h3>
		البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام .
٩٢٩	١٢٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض
		إجراءات الطعن :
٨٧٧	١١٩	إجراءات الطعن . مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ...
		(١) التقرير بالطعن :
		الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن . إجراء جوهري . تخلفه . بطلان .
٨١٩	١١٠	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		إعلان الطعن :
		بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لا أثر له سوى إعادة الإعلان صحيحا ولو بعد فوات ميعاد المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . تجاوزه لا يترتب عليه بطلان الطعن .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الخصوم في الطعن :
		١ — اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلى انمحت به شخصية الشركة الأولى وخلقتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الدامجة وحدها الجهة التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والالتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضائها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .
		انشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبئة الصلة عن الشركة القديمة التى كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .
٥٨٥	٨٠	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
		٢ — رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لانتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذى تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين — عن هذا الحادث — بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائى .
		عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركات الطيران المؤمن لها . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين .
٥٨٥	٨٠	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		جواز الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهاءى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول .
		الحكم الصادر في دعوى منع التعرض للاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين .
٩٦٢	١٣٢	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام:
		١ - الحكم برفض الدفع بسقوط الخصومة دون أن يئنه الحكم الخصومة كلها أو بعضها . هدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر في الموضوع (م. ٣٧٨ مرافعات) .
٥٤٢	٧٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . هدم جواز الطعن فيها بالنقض إلا لمخالفة قواعد الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم .
		النعي بالقصور في التسبيب لايحوز الطعن به أمام محكمة النقض في هذه الأحكام لخروجه عن الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٥٨	٧٦	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — نفقة. الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية .
		عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبينة على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله .
٨٨٥	١٢٠	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ..
		أسباب الطعن :
		"أسباب واقعية"
		١ — تقدير علم المشتري بسبب الاستحقاق وتقصى ثبوته ونفيه من مسائل الواقع يستقل بها قاضي الموضوع .
٥٦٤	٧٧	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ — تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٣ — عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صفة مورث المطعون عليهم كتاجر . عدم قبول هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١٨	٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من قرائن متى كان استنباطه مائفا . المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدال موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض .
٦٩٥	٩٥	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٥ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الذي يدعيه لعدم اعلانه بحكم نذب خبير . عدم قبول التحدي بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠١	٩٦	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٦ - استخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٨٩٩	١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		”السبب الجديد“
		١ - عدم تمسك الطاعن بتقادم الدعوى أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٧	٨٧	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٢ - عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٤	١١٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حالات الطعن :
		” مخافة القانون “ .
		تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الإيجار . عدم تثبيت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخافة للقانون .
٨٩٤	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		المصلحة في الطعن :
		إسناد المرسل إليه (المشتري) في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم استناده إلى تلف طرأ على البضاعة بعد شحنها . نعى الطاعن (البائع) بأن البيع ” فوب “ وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء ” التسليف “ فلا يسأل عنه . غير منتج .
٦٢٧	٨٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		الحكم في الطعن
		” أثره “ .
		١ - حكم النقض حضوري بالنسبة للطاعن . علمه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن . هذه الوفاة لا تعد قوة فاهرة يستحيل معها العلم بما تم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط .
٥٤٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — نقض الحكم الاستثنائي يزيله ويفتح الخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف . سريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالح الخصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .
٥٤٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٣ — نقض الحكم . إحالة . أثرها . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . حق الخصوم في إبداء ما كان لهم الحق في إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع . حق المحكمة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى . عدم مخالفة قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض .
٨١٣	١٠٩	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
٩٣٨	١٢٩	(والطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
نقل		
نقل بحرى :		
خطابات الضمان :		
"حجيتها"		
		١ — إلزام الشاحن بموجب خطابات الضمان — بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للمطالبة من قبل الغير

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>بالتعويض . حجية هذه الخطابات على ما قديها ، الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل ما دامت تلك الخطابات لا تتضمن اعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش .</p>
٦٢٧	٨٧	<p>(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)</p> <p>٢ - استناد المرسل إليه (المشتري) في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم استناده إلى تلف طراً على البضاعة بعد شحنها . نعي الطاعن (البائع) بأن البيع "فوب" وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء التسليم فلا يسأل عنه . غير منتج .</p>
٦٢٧	٨٧	<p>(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)</p>
		<p>نيابة</p> <p>عضو مجلس الإدارة المتدب هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء في جميع الدعاوى . ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن ينفرد بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والاتفاق معه</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		على أتباعه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزما للشركة لصدوره ممن يمثلها قانونا :
٩١٦	١٢٦	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) وراجع وصاية :
٩٥٥	١٣١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
نـيـابـة عـامـة		
راجع أحوال شخصية .		
٦٦٦	٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...
٧٦٤	١٠٣	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
(و)		
وصاية . وصية . وقف . وكالة		
وصاية		
إلزام الوكيل — والوصى يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعداره . الحالات التي لا يلزم فيها الإعدار بينها المادة ٢٢٠ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .		
٩٥٥	١٣١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصية
		تكييف التصرف :
٥٩٨	٨٣	صيغته . تكييفه . احتمال معنى الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية . كون الأراضى محل الاشهاد خراجية . عدم جواز وقفها إلا بإذن من ولي الأمر . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/٣/١٩٦٦) ..
		دعوى الوصية :
		مسوغ سماع الدعوى .
٨٧٧	١١٩	وصية . الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بهاء . وجوب تضمينه ما ينبئ عن صحتها . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٦٦)
		وقف
		إنشاء الوقف :
٨٦٢	١١٧	عدم اشتراط الشريعة الإسلامية، التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعا حتى صدور لأئحة المحاكم الشرعية . منع اللأئحة سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله مع قيد الوقف بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . (الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اشهاد الوقف :
		”تكييفه“ :
		إشهاد . صيغته . تكييفه . احتمال معنى الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية . كون الأراضى محل الإشهاد نحراجية . عدم جواز وقفها إلا بإذن من ولي الأمر .
٥٩٨	٨٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٦/٣/١٩٦٦) ...
		مجل الاشهاد :
		”شرطه“ :
٥٩٨	٨٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)
		الاستحقاق في الوقف :
		١ — إنشاء الوقف . دلالة على أنه أوقاف متعددة . الوقف المرتب الطبقات ترتيبا أفراديا . مثال .
		٢ — نصيب العقيم . عودته لمن يكون في طبقته أو أقرب الطبقات إليه . المراد بالطبقة . المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٩/٣/١٩٦٦)
		٣ — الفورية ليست شرطا في طلب الاستحقاق . بقاء المستحق على حقه في المطالبة . عدم مضي المدة المانعة من سماع الدعوى مع التمكن وعدم العذر .
٥١٥	٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٩/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>شرط الواقف :</p> <p>”تفسيره“</p> <p>١ - إنشاء الوقف . دلالة على أنه أوقاف متعددة . الوقف المرتب الطبقات ترتيبا فراديا . مثال .</p> <p>٢ - نصيب العقيم . عودته لمن يكون في طبقته أو أقرب الطبقات إليه . المراد بالطبقة . المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ .</p> <p>(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٣/٩)</p> <p>٣ - شرط الواقف . الاختلاف في تفسيره . لا يعتبر جهلا بالحق ولا يعد عذرا مانعا من رفع الدعوى .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)</p> <p>دعوى الوقف :</p> <p>عدم سماع الدعوى .</p> <p>١ - الدعاوى التي يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل في نطاقها دعوى الاستحقاق فيه .</p> <p>٢ - دعاوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضي ٣٣ سنة مع التمكن . معناه . أن يكون المدعى مالكا للدعوى .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)</p>
٥١٥	٧٢	
٥٥٦	٩١	
٦٥٦	٩١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وكالة
		<p>التوكيل في الخصومة وفي الحضور أمام القضاء :</p> <p>جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للموكل . حكم المادة ٨١ مرافعات في جواز التوكيل في الحضور أمام القضاء فاصر على المحامين والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة .</p> <p>(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) ١٠٢ ٧٥٧</p> <p>الوكالة بالعمولة :</p> <p>التنحي عن الوكالة :</p> <p>الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة . خضوعها لأحكام القانون المدني فيما عدا تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها . للموكل بالعمولة أن يتنحي عن الوكالة في أي وقت قبل اتمام العمل الموكل إليه ويتهى العقد بإرادته المنفردة طبقا للقانون المدني الذي يعتبر الوكالة عقد غير لازم .</p> <p>جواز تنحي الوكيل في الوكالة بأجر . التزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب .</p> <p>(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨) ٧١ ٥٠٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>فوائد ما يتبقى في ذمة الوكيل .</p> <p>استحقاقها :</p> <p>”مناطه“</p> <p>الزام الوكيل — والوص — يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ اعداره . الحالات التي لا يلزم فيها الأعذار بينتها المادة ٢٢٠ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)</p>
٩٥٥	١٣١	

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٦	<p>القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩</p> <p>في شأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣</p> <p>شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص ، طرح الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى ، وقضاء كل من الجهتين باختصاصها أو عدم اختصاصها</p>	٤
—	<p>عدم امتداد ولاية محكمة تنازع الاختصاص إلى تصحيح الأحكام إذ أنها ليست جهة طعن</p>	٤

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون المدني القائم	
٤٠	الموطن الأصلي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . عدم انطباق هذا الوصف على منزل العائلة إلا إذا ثبتت إقامة الشخص - المراد إعلانه - فيه على وجه الاعتياد والاستقرار ...	٧٥
٨٩	طرح وزارة الزراعة مناقصة توريد ليس إيجاباً منها وإنما مجرد دعوة للتعاقد . الإيجاب يصدر ممن يتقدم بعطائه بالشروط المبينة فيه	٩٩
١٤٦	اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماجا كلياً . اعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختصم في خصوص حقوق والتزامات الشركة المندمجة لزوال شخصيتها وانتمائها بالاندماج	٨٠
١٥٠	عدم جواز تفسير المحررات بالاعتداد بما تفيد به عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيد به العبارات بأكملها وفي مجموعها	٧٨
١/١٥٧	لا يشترط لإعمال أحكام الفسخ في العقود الملزمة للجانبين وفقاً للمادة ١/١٥٧ مدني أن يتضمن العقد شرطاً يحجز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه	٩٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة
١٦٠	ليس للتقابل "التفاسخ" أثر رجعي إلا إذا اتفق الطرفان على ترتيب هذا الأثر عليه بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخ عنه ١١٢	
١٦٠	يترتب على فسخ العقد انحلاله بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي . القضاء بفسخ عقد البيع يترتب عليه عودة العين المبيعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها . للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه ٩٧	
١٦٣ / ١٦٥	مسئولية الحكومة عن تمويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والتفلاقل . عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصروا في أدائه تمصيرا يمكن وصفه - في تلك الظروف الاستثنائية - بأنه خطأ ٧٣	
	مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يستحوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية ١٧٣	
١٦٣ / ٢١١	التزام الطبيب ببذل العناية في سبيل شفاء المريض لتحقيق غاية هي الشفاء . مناط واجب الطبيب في بذل العناية ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئولته عن الضرر الذي يربط بالخطأ ارتباط السبب بالسبب ... ٨٨	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١/٢٠٣	لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين . اعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المفاوض مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعذار المدين بالتنفيذ العيني ... ١٠٧	
٢٠٣	الإعذار وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . الأصل فيه أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالالتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدعوه فيها للوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر لا يتضمن إعذارا للوصي حتى تجزى من تاريخه الفوائد ... ١٣١	
٢/٢٢٢	الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر . قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية ... ٨٨	
٢٢٦	عدم استحقاق الفوائد التأخيرية إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . وفاء المدين بالدين قبل المطالبة القضائية بالفوائد . عدم جواز القضاء بالفوائد التأخيرية عن هذا الدين ... ٨١	
٢٤٦	شرط الدفع بعدم التنفيذ أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء حالا ... ٧٠	
٣٧٠	عدم تحقق اتحاد الذمة إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة إلى دين واحد . عدم تحقق اتحاد الذمة إذا ما ورث الدائن المدين لأنه لا يرث الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين ... ١١٥	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢/٩٧	تقديم الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق بثلاث سنوات ٨٤	
٣٨١	بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للالتزام المعلق على شرط موقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الاستحقاق يبدأ تقادمه من الوقت الذى يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائى لامن وقت رفع الدعوى بالاستحقاق ٧٧	
٣٨٣	إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى يعتبر مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم ١١٦	
٤٠٥	القضاء السابق بصحة العقد يتضمن حتماً أنه عقد غير صورى وصحيح ويترتب على اكتسابه قوة الأمر المقضى : ١ - منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى... ٦٧	
	٢ - منع الخصوم أو خلفهم من التنازع فى صحة ونفاذ العقد فى دعوى أخرى بطلب بطلان العقد إذ طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد... ١٢٣	
٤٠٥	إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم سريانه على الكافة . حجية الفصل فى المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم ٨٣	

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة
٤٠٥	حجية الأحكام نسبية لا يفيد ولا يضار منها غير الخصوم الحقيقيين ٩٥٩١	
٤٠٥	لا حجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها ٩٤	
٤٠٥	راجع المادة ٤٢٦ مرافعات ١٣٢	
٤٠٦	الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانوناً لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا ٧٦	
٤٠٦	الحكم الجنائي يقيّد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم ، عدم ثبوت هذه الحجية إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق والتي لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة ١٣٠	
٤٠٧	سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن ٧٩	
—	الإقرار الناشئ عن خطأ في فهم الشرط لا عبء به ولا يعول عليه ٧٢	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده
—	اتساع نطاق دعوى صحة التعاقد لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صورته	٦٧
٦٩٩	الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة يخضع لأحكام القانون المدني فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها	٧١
٧١٦	جواز تنحي الوكيل في الوكالة بأجر . التزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب	٧١
٧٤٧	رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لانتفاء مسئوليتها	
٧٥١	عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك	
١٦٣	زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين بانتفاء	
٢٣٥	مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائي . مقتضى عدم قبول	
٢٣٦	الطعن بالنقض بالنسبة لشركة الطيران المؤمن لها عدم قبوله	
٨٠	بالنسبة لشركة التأمين	
٧٨١	التزام الكفيل المتضامن التزام تابع يتحدد نطاقه بموضوع الالتزام في وقت عقد الكفالة	١٠٧
١/٨٣٦	تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركائه دون حاجة لموافقتهم	٩٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون المدني الملغى	
٣٨٠	دفع الأجرة مؤخرا لا مقدما ما لم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة أو عرف في شأن تعيينها . قاعدة موضوعية قررتها المادة ٣٨٠ التي لم تتضمن قرينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة	١٢٢
	قانون التجارة	
١	عدم وجود المحل التجارى لا يدل على اعتزال التجارة	٧٩
١٨٩، ٢	الوصف التجارى للشيك يتحدد وقت إنشائه . اعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . عدم الاعتداد في هذا الشأن بصفة المظهر للشيك أو بطبيعة العملية التي اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه	٨٦
١٠٨، ١٩٤	الأوراق التجارية المعيبة . اعتبارها في الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدني إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر في هذه الحالة أوراقا تجارية . خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤	٨٦

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١٠٨	الصك الموصوف بأنه شيك ويحمل تاريخين وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد صفته كشيك . اعتباره كبيالة صحيحة أو معيبة إذا لم يشتمل على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية . خلو الكبيالة من بيان "وصول القيمة" ، اعتبارها كبيالة معيبة	٨٦
١٩٤	الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم	٨٦
١٩٥	شرط الدين محل التوقف عن الدفع أن يكون خاليا من النزاع . مداه	٦٦
١٩٥	عدم اشتراط تعدد الديون التي يتوقف عن الوفاء بها للحكم بإشهار الإفلاس	٧٩
<p style="text-align: center;">القانون التجاري البحري</p> <p style="text-align: center;">ومعاهدة بروكسل</p>		
—	إلزام الشاحن — بموجب خطابات الضمان — بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للمطالبة من قبل الغير بالتعويض . حجية هذه الخطابات على عاقيدها الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة بـوكسل ما دامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش ٨٧	
—	إستناد المرسل إليه — المشتري — في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم إستناده إلى تلف طراً على البضاعة بعد شحنها . نعي الطاحن — البائع — بأن البيع "فوب" وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء التستيف فلا يسأل عنه . غير منتج ٨٧	
<hr/>		
قانون المرافعات القائم		
١٠	بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الإعلان غير لازم إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم ١٢٨	
٦٩	العبرة في رفع الدعوى بتاريخ إعلان الخصم بورقتها لا بقيدها بجدول المحكمة ٩٦	
٦٩	مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر ١٠١	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده
٨١	جواز التوكيل في الخصومة ولولم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للوكيل. حكم المادة ٨١ في جواز التوكيل في الحضور أمام القضاء قاصر على المحامين والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة	١٠٢
—	عدم اعتبار من اختصم لصدور الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات خصما حقيقيا في النزاع	٦٧
٢٨٩	للمدعى عليه في تزوير ورقة أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بالورقة بغير توقف على قبول مدعى التزوير	١٠٠
٣٠١	إتصال سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح بمصلحة الخصم جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا	٩١
٣٠٤	سريان القاعدة المقررة في المادة ٣٠٤ مرافعات في حالة ترك الخصومة	١١٣
٣٣٨	تضمنين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون.	
٣٤٩	كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة. الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل	٩٧
٣٤٩	إعتبار بيان مراحل الدعوى بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها. عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى. عدم اعتبار ذلك بيانا جوهريا يتحتم ذكره في الحكم	١٠٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٤٩	الترتيب الوارد بشأن بيانات الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان. جواز ورود الأدلة الواقعية والحجج القانونية في ثنايا أسباب الحكم	١٠٧
٣٤٩	جواز ورود بعض المقضى به في أسباب الحكم دون المنطوق	١٢٩ ...
—	إجراءات الطعن في الأحكام لا يراعى في اتباعها نوع المسألة التي صدر فيها الحكم ولكن نوع الحكم ذاته ومن أية جهة صدر	١١٩
٣٧٨	الحكم برفض الدفع بسقوط الخصومة الذي لم يمه الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع	٧٤
٣٨٤	شرط إفادة المحكوم عليه — الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم — من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد، أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين	٧٢
—	بطلان الاستئناف بالنسبة لمن كان مختصا بصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات ، لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة	٦٧
٤٠٩	في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في تظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب محام ، ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لصحة قضاء الحكم أو عدم صحته قبل الفصل في شكل الاستئناف	٧٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده
٤١٠	على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته دون حاجة لرفع استئناف فرعى من جانبه ما دام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ١٣٠	
٤٢٦	جواز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الحكم الأول . الحكم الصادر في دعوى منع التعرض للاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين ١٣٢	
٤٤٤ ٣٠١	نقض الحكم الاستئنافي يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف سريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالحه الخصومة باهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة ... ٧٤	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٤٧	أثر نقض الحكم . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض فيحق للخصوم إبداء ما كان لهم الحق في إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع ويكون للحكمة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى بشرط عدم مخالفة قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض ... ١٢٩ ... ١٠٩	
٤٤٨	حكم النقض حضوري بالنسبة للطاعن . علمه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن ... ٧٤ ...	
٤٦٠	البطلان المترتب على هدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام ... ١٢٧ ...	
٥٤٧	لا يشترط في حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . سكوت المدين عن التمسك ببطلان إعلانه بالسند لحصوله في المحل المختار لا يفيد في تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقاري لنزوله عن البطلان أو رضائه بإعلانه بسند التنفيذ في المحل المختار ... ١٢٧ ...	
٨٥١	نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا ... ٩٦ ...	
قانون المرافعات الملغى		
٣٨٤	وجوب إعلان سند التنفيذ إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به . جواز الإعلان في هذه الحالة في المحل المختار ... ١٢٧ ...	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده
	قوانين ومراسيم مختلفة	
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩	
	في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٣٦٢	عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا لمخالفة قواعد الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم .	
	النعي بالقصور في التسبيب لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض	٧٦
—	النزاع حول اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى التفقة متعلق بالاختصاص النوعي لا بولاية المحكمة	١٢٠
٧	شرط الطعن بالنقض التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن	١١٠
١١	بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، لا أثر له سوى إعادة الإعلان صحيحا ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة الميعاد تنظيما لا يترتب على تجاوزه البطلان	٨٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	أحوال شخصية ووقف	
	(١) المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية	
١٢٣	القرائن . شهادتها . منها ما هو أقوى من البينة والإقرار ... ٩٢	
١٣٧	المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضي عن سماعها وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى . ٩١	
٢٨٠	عدم صدور أحكام المحاكم الشرعية باسم ولى الأمر . النص فى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠/٢/١٩٥٣ على صدور الأحكام باسم الأمة لا يسرى على أحكام المحاكم الشرعية ... ٧٢	
٢٨٠	الشريعة الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقاً لما هو مدون بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة أولما ورد بالقوانين الخاصة . عدم النص فى تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ... ١٠٥	
	١٢١	
٢٨٠	الشريعة الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة ... ١٠٦	
	١٢١	

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة
—	الدعاوى التي يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل في نطاقها دعوى الاستحقاق فيه ... ٩١	
٣٧٥	دعاوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضي ٣٣ سنة مع التمكن معناه أن يكون المدعى مالكا للدعوى . الاختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعتبر جهلا بالحق ولا يعد عذرا مانعا من رفع الدعوى ... ٩١	
(ب) القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥		
بإلغاء المحاكم الشرعية		
٥	خضوع استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف — التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — للواد الخاصة به في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . ٧٢	
٨	الاختصاص بدعاوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين ... ١٠٥	
(ج) القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥		
ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية		
	اعتبار النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم سرعان حكم المادة ١٠٦ مرافعات في شأنها ... ٩٢	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	لها ما للخصوم من حق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها ١٠٣	
	(د) ديانة	
١٩٥	تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة ٩٣	١٩٥
١٩٥	أثر الردة . وجوب الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها ١٠٥	١٩٥
١٩٥	تغيير الطائفة أو الملة عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة . لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ١٠٦	١٩٥
»	تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الإسلام . العبرة بسير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها لا بمجرد قيام النزاع ١٢١	»
	(هـ) نسب	
—	ثبوت نسب الولد حق أصلى للأُم كحق الولد ١٠٤	—
—	الأصل في دعوى النسب أنها تسمع ولو كانت مجردة وليست ضمن حق آخر متى كان المدعى عليه بالنسب حيا وليس فيها تحميل النسب على الغير ١٠٤	—

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	ثبوت النسب في جانب المرأة بالولادة . ثبوته في جانب الرجل بالفراش و بالإقرار و بالبينة وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ١٠٤	
(و) — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف		
٣٣	عودة نصيب العقيم لمن يكون في طبقته أو أقرب الطبقات إليه. المراد بالطبقة ٧٢	
—	دلالة إنشاء الوقف على أنه أوقاف متعددة . وقف مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً ٧٢	
—	الفورية ليست شرطاً في طلب الاستحقاق . بقاء المستحق على حقه في المطالبة . عدم مضي المدة المانعة من سماع الدعوى مع التمكن وعدم العذر ٧٢	
—	احتمال صيغة الإشهاد معني الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية وكون الأراضى محل الإشهاد خراجية لا يجوز وقفها إلا بإذن من ولي الأمر ٨٣	
—	إشهاد . الحكم بأنه إشهاد وقف لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية فلا يسرى على الكافة . حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم ٨٣	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	عدم اشتراط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة الشرعية حتى صدور لائحة المحاكم الشرعية التي منعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله مع قيد الوقف بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية...	١١٧
	(ز) وصية	
٢	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بالوصية وجوب تضمينه ما يبنى من صحتها ...	١١٩
	(ح) ولاية على المال	
	المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وقانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧	
سنة ١٩٤٧ سنة ١٩٥٢ ١٩٩٠ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠	تقدم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . انطباق هذا التقادم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد إنتائها ومنها دعاوى الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية ...	١١٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<p style="text-align: center;">الأموال العامة وأملاك الدولة</p> <hr/> <p>وضع اليد على الأموال العامة مهمات مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية ... ١٢٤</p>	
	<p style="text-align: center;">حراسة إدارية</p> <hr/> <p style="text-align: center;">القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨</p> <p style="text-align: center;">بشأن حالة الطوارئ</p> <p style="text-align: center;">القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤</p> <p style="text-align: center;">برفع الحراسة والأوامر الصادرة تنفيذا لهما</p> <p>صفة المحامي في تمثيله لبنك أمام القضاء الإداري بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك لمخالفته لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ أو عدم صفته في ذلك يتوقف على نتيجة الفصل في المنازعة التي يثيرها في شأن عدم انطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى من المحامي لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس في هذه الحالة . ثبوت الصفة للمحامي في رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب ... ١٢٦</p>	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة إذ تهدف إلى إلغاء الحراسة فى أصلها وليس إلى الطعن فى تصرف قام به الحارس أو تولاه ١٢٦	
	<hr/> رسوم <hr/>	
١	القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تقدم الرسوم القضائية بخمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فى ١٢/٢٦/١٩٥٣ ٦٩	
٣١ ٣٢	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف واختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بالألا يكون العمل الضار سواء كان إيجابيا أو سلبيا قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة ٥٨	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	شهر عقارى	
	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦	
١٥	تسجيل المشتري عقده قبل تسجيل عقد البدل المبرم بين نفس	
١٧	البائع والطاعن . انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل	
	عقده . عقد البدل لم يعد له محل يرد عليه ٩٧	
١٥	تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل البائع بإثبات صحة التعاقد	
١٧	الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر	
	بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل	
	حق المشتري الذى تقرر بالحكم حجة على من ترتبت له حقوق	
	عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .	
	تسجيل الطاعن عقده الصادر إليه عن ذات العقار من نفس	
	البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذى سجل صحيفة دعواه قبل	
	تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري	
	بصحة ونفاذ عقده ٩٨	
٢٨٠٢٥	تعيين السابق واللاحق فى التسجيل إن تما فى يوم واحد بأسبعية	
٣١٥	رقم التسجيل فى دفتر الشهر ٩٧	
	مناط المفاضلة بين المشتريين فى حالة تزامم هو السبق فى التسجيل .	
	الأسبق تسجيلا يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئا	
	مع البائع على الإضرار بحقوق الغير ٩٨	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	ضرائب	
	(أ) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	
٣٦	خصم مصاريف الاستثمار من إجمالي الإيرادات لا من صافيها ...	١١٨
٣٩	اعتبار الضرائب الأجنبية تكليفا على الربح . خصمها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	١١٨
٥٤	قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما	٨٩
	(ب) المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣	
—	نطاق إعفاء سندات القرض الوطني من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالية أو المستقبلية ، فوائد هذه السندات ولا يمتد أو يبقى مصاحبا لها عند إعادة توزيعها حكما أو فعلا ومن بعد تحويلها إلى ناتج أمهم أو سندات أخرى مغايرة	٦٨
	(ج) المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢	
	بشأن الربط الحكى	
	اشتمال أرباح سنة القياس على أرباح أو خسائر رأسمالية . اتخاذها أساما لربط الضريبة في السنوات المقيسة ووجوب	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وإن لم يتمسك به أصحاب الشأن	١١٤
	تقرير لجنة الطعن وربط الضريبة على أرباح سنة ١٩٤٧ بطريق التقدير . المنازعة في ذلك أمام القضاء لاعتناع من اتخاذها أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه	١٢٥
	(د) القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم الدمغة	
	مبيعات ومشتريات لجنة القطن . خضوعها لرسم الدمغة	١٠٨
	عمل	
	(أ) القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١	
	اتخاذ الإجازات الإضافية صفة العمومية والاستمرار والثبات . صيورتها التزاما في ذمة رب العمل	٨٢
٧٣	تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها . احتساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل	٩٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	اعتبار النسبة في الأرباح من عناصر مكافأة نهاية الخدمة . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقادم . بدؤه . من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بياناً بما يستحقه حسب آخر جرد ٩٠	
	إنهاء عقود بعض العمال بسبب تضيق دائرة نشاط المنشأة أو ضغط مصرفاتها وإلغاء أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . من سلطة رب العمل التقديرية التي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محلها فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليها ١١١	
مجلس الدولة		
القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥		
والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩		
	دعوى التعويض عن أعمال الإدارة المادية من اختصاص المحاكم المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الإدارة في تطهير مصرف عمومي . قيامها على عمل مادي واختصاص المحاكم بها ٨٥	
	عقد التوريد المبرم بين شخص وإحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام مع احتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص عقد إداري تحكمه قواعد القانون الإداري دون أحكام القانون المدني . غرامات التأخير المنصوص	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<p>عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية . حق جهة الإدارة في توقيعها من تلقاء نفسها ولها أن تستنزل قيمتها مما يكون مستحقا في ذمتها للتعاقد المتخلف . عدم توقف استحقاق الغرامة على ثبوت ضرر للإدارة . عدم إعفاء المتعاقدين منها إلا إذا كان الإخلال بالإلتزام راجعا إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة أو إلى إعفائها إياه من المسؤولية عن التأخير في تنفيذ الإلتزام أو التخلف عنه... ١١٢</p> <p>وجوب التعبير عن إرادة الإدارة في التنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها بكيفية صريحة... ١١٢</p>	
	<p style="text-align: center;">نزع الملكية للنفعة العامة</p> <p style="text-align: center;">القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤</p> <p>عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ . مجرد إحالة أوراق نزع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة... ١٠١</p>	٣٠

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

العدد الثاني من السنة السابعة عشرة

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		(ب)	
إثبات	٤	بطلان	٣١
إجارة... ..	١٠	بيع	٣٤
أحوال شخصية... ..	١٠		
إختصاص... ..	١٦	(ت)	
إستئناف	١٧	تاجر	٣٦
أشخاص اعتبارية	٢١	تأمين	٣٧
إشكالات التنفيذ	٢١	تجزئة	٣٧
إعذار	٢٢	تزوير	٣٨
إعلان	٢٣	تسجيل	٣٨
أعمال تجارية	٢٤	تعويض	٤٠
إفلاس	٢٤	تفسير... ..	٤٢
التزام	٢٥	تقادم... ..	٤٢
أمر أداء	٢٨	تنفيذ... ..	٤٥
أموال عامة	٢٩		
أوراق تجارية... ..	٢٩		

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ش)		(ح)
٧٠	شركات	٤٦	حجز
٧١	شيك	٤٧	حراسة
٧٢	شروع	٤٨	حكم
	(ص)	٥٣	حيازة
٧	صورية		(خ)
	(ض)	٥٤	خبرة
		٥٤	خطابات الضمان
٧٣	ضرائب	٥٥	خلف
	(ع)		(د)
٧٥	عرف	٥٦	دعوى
٧٦	عقد	٦٦	دفاع
٧٩	عمل	٦٦	دفع مالا يجب
	(غ)		(ر)
٨١	غير	٦٧	رسوم
	(ف)	٦٨	رى وصرف
			(س)
٨١	فوائد	٦٩	سندات

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ق)		(ن)	
قانون	٨٢	نزع الملكية للمنفعة العامة...	٩٥
قطن	٨٤	نظام عام	٩٦
قوة الأمر المقضى	٨٥	نقض	٩٧
قوة قاهرة	٨٨	نقل	١٠٣
(ك)		نيابة	١٠٤
كفالة	٨٨	نيابة عامة	١٠٥
(م)		(و)	
محاماة	٨٩	وصاية	١٠٥
محكمة تنازع الاختصاص	٨٩	وصية	١٠٦
محكمة الموضوع	٩٠	وقف	١٠٦
مسئولية	٩٣	وكالة	١٠٩

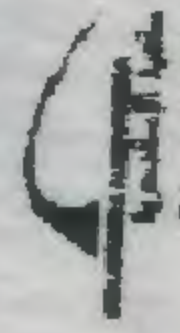
تصويبات

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥١٥	١٥	أو قبول الخصم	أو قبول الحكم
٥٤٢	١٠	(م ٣٧٨ مدني)	(م ٣٧٨ مرافعات)
٥٨٠	١٣	تسليمها	تسليمها
٦٩٥	١٠	لحق	لجبة
٧٤٧	١٥	محجورة	محجوره
٧٦٥	٢٤	من تسليمه	عن تسليمه
٧٧٢	٨	ثبوت	ثبوته
٨٩٤	١٨	يستحق	تستحق
٨٩٩	١٢	استطاعته إبداءه	في استطاعته إبداءه
٨٩٩	١٣	في استنادا إلى هذا السبب	استنادا إلى هذا السبب
٩١٢	٨	أرباح سنة ١٩٤٥	أرباح سنة ١٩٤٧
٣٣ ف	٥	الميعاد المادة ١١	ميعاد المادة ١١
٦٨ ف	٧	إختصاص	إختصاص
٧٢ ف	٣	في مواجهة	في مواجهة شركائه

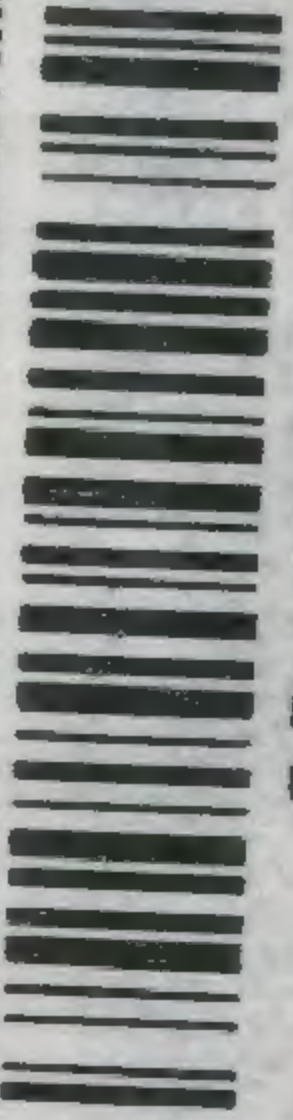
(ملحق) تصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٦ ف	١٣	التنازل	التنازع
١٠٩ ف	١١	فيما عدا تضمنه	فيما عدا ما تضمنه
١٦٠ ف	١	ليس للتقابل	ليس للتقابل

طبع بالهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542387